

٢٥٦٦١

٢٥٦٦١

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية الحديث والدراسات الإسلامية

قسم علوم الحديث

الباء ما يصحب إظهار ما اندس فيه من غير فناء  
حاصل له الترتيب الحاشي

المترجم ورجع  
عبد الرحمن بن عبد الله

فقد قام الطالب وفقيهنا بترتيب ما  
ما طلبه منه وحرراه بمحرر

٢٠١٢/١٢/٢٠

المناقشة  
أ.د. محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله

# تكملة شرح الحرمي

للمعالي زين الدين محمد الرومي بن الحسين العراقي

المتوفى ٨٠٦هـ

من أول أبواب الجمعة إلى نهاية باب ما جاء

في الأكل يوم الفطر قبل الخروج

## دراسة وتحقيقا

رسالة علمية لجيل درجة الماجستير

إعداد الطالب / عبيد الرحمن بن محمد حنيف

بإشراف

فضيلة الدكتور / عبد الصمد بن بكر عابد

الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف

للغمام الدراسي ١٤٢٣هـ

المجلد الأول

## أبواب الجمعة

### باب فضل يوم<sup>(١)</sup> الجمعة

٤٨٨ — <sup>(٢)</sup> حدثنا قتيبة ثنا المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة».

قال: وفي الباب عن أبي لبابة وسلمان وأبي ذر وسعد بن عباد وأوس بن أوس.

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.<sup>(٣)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[١] حديث أبي هريرة: أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> عن قتيبة.

ورواه هو<sup>(٥)</sup> والنسائي<sup>(٦)</sup> من رواية الزهري عن الأعرج.

ورواه أبو داود<sup>(٧)</sup> والترمذي<sup>(٨)</sup> والنسائي<sup>(٩)</sup> من رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن

(١) يوم ليس في (ح).

(٢) اتبعت في ترقيم أحاديث الجامع عمل محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) الجامع (٢ / ٣٥٩ رقم ٤٨٨).

(٤) مسلم (الجمعة — ٦ / ١٤١).

(٥) المصدر نفسه ولم يذكر الجزء الأخير منه من قوله: "ولا تقوم الساعة".

(٦) النسائي في (الجمعة — باب ذكر فضل يوم الجمعة ٣ / ١٠٠ رقم ١٣٧٢) وهو كذلك لم يذكر الجزء الأخير.

(٧) أبو داود في (الجمعة — باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ١ / ٦٣٤ رقم ١٠٤٦).

(٨) الترمذي في (الجمعة — باب الساعة التي ترجى في يوم الجمعة ٢ / ٣٦٢ رقم ٤٩١) وقال: وفي الحديث قصة طويلة قال: وهذا حديث حسن صحيح.

(٩) النسائي في (الجمعة — باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة ٣ / ١٢٧ رقم ١٤٢٩).

أبي هريرة أطول منه.

[٢] ولأبي هريرة حديث آخر:

متفق عليه <sup>(١)</sup> من رواية عبدالرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «نحن الآخرون السابقون <sup>(٢)</sup> يوم القيامة بيد <sup>(٣)</sup> أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتيناهم من بعدهم وهذا يومهم الذي فُرض <sup>(٤)</sup> عليهم فاختلفوا فيه فهذانا الله له فهم لنا فيه تبع فاليهود غداً والنصارى بعد غد».

(١) البخاري في ( الجمعة — باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ٢ / ٤٤٤ رقم ٨٩٦ ) وانظر كذلك رقم ( ٨٧٦ ، ٣٤٨٦ ).

ومسلم في ( الجمعة — باب هداية هذه الأمة ليوم الجمعة ( ٦ / ١٤٤ )  
(٢) الآخرون زماناً الأولون منزلة، والمراد: أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من يحشر وأول من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة وقيل: المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة، قاله الحافظ في الفتح ( ٢ / ٤١٣ ) ورجح المعنى الأول فقال: والأول أقوى.

(٣) هو بفتح الباء الموحدة وإسكان المشاة تحت، وهو بمعنى "غير" وبمعنى "على" وبمعنى "من أجل" وكله صحيح هنا. قاله النووي في شرح مسلم ( ٦ / ١٤٣ ).

(٤) قيل المراد به: فرض تعظيمه، وقيل المراد: هو الفرض بعينه وقد أمروا به صريحاً فاختلفوا فيه هل يلزم تعيينه أم لهم إبداله بيوم آخر؟ راجع: شرح النووي ( ٢ / ٦ / ١٤٤ ) والفتح ( ٢ / ٤١٣ )، (٤١٤).

وله طرق أخرى<sup>(١)</sup> وهو عند النسائي<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup>.

### [إخراج ما في الباب]

[٣] وحديث أبي لبابة:<sup>(١)</sup>

أخرجه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية عبدالله بن محمد بن عقيل عن عبد الرحمن بن

(١) مثل : طريق الأعرج وطاووس وأبي حازم كلهم عن أبي هريرة. انظر: الهامش التالي.

(٢) النسائي في ( الجمعة باب إيجاب الجمعة ٣ / ٩٥ رقم ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ) من رواية أبي الزناد عن الأعرج وابن طاووس عن أبيه ، وأبي مالك الأشجعي عن أبي حازم ثلاثهم عن أبي هريرة به . قلت : ورجال هذه الطرق ثقات سوى ابن فضيل — الراوي عن أبي مالك — وهو صدوق كما في التقريب رقم ( ٦٢٦٧ )

(٣) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب فرض الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٦٩ ) من طريق أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة به .

(٤) أبو لبابة الأنصاري: اسمه بشير، وقيل: رفاعه بن عبدالمنذر صحابي مشهور، كان أحد النقباء وعاش إلى خلافة علي. انظر: معرفة الصحابة (١٠٧٣/٢) وأسد الغابة (٢٦٠/٦) والإصابة (١٦٧/٤) والتقريب (٨٣٩٤).

(٥) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب في فضل الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٧٠ ) ومن رواية ابن عقيل أخرجه أيضا الإمام أحمد في مسنده ( ٤٣٠ / ٣ ) .

قلت: في سنده عبد الله بن محمد بن عقيل مختلف فيه: فقد ضعفه ابن معين وابن المديني والنسائي وآخرون، واحتج به الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه والحميدي فيما حكاه الإمام الترمذي عن الإمام البخاري.

راجع: تاريخ الدارمي رقم ( ٥٥٥ ) وسؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني رقم ( ٨١ ) والعلل الكبير ( ٨١ / ١ ) والجرح والتعديل ( ١٥٤ / ٥ رقم ٧٠٦ ) والكامل ( ٤ / ١٤٤٦ — ١٤٤٨ ) والميزان ( ٢ / ٤٨٤ ، ٤٨٥ رقم ٤٥٣٦ ) والتفهيد ( ٦ / ١٤ ، ١٥ رقم ١٩ ) . وقد حسن حديثه غير واحد من أهل العلم منهم: الإمام العراقي ، والذهبي في الميزان ( ٢ / ٤٨٥ ) والديمياطي في المتجر الرابع رقم ( ٤٢٠ ص ٢٠٩ ) وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص ( ٢ / ١٠٨ ) : " هو سيء الحفظ يصلح حديثه للمتابعات فأما إذا انفرد فيحسن حديثه وأما إذا خالف فلا يقبل " .



يزيد الأنصاري عن أبي لبابة بن عبد المنذر قال: قال النبي ﷺ: «إن يوم الجمعة سيد الأيام وأعظمها عند الله وهو أعظم عند الله من يوم الأضحى ويوم الفطر فيه خمس خلال: خلق الله فيه آدم وأهبط الله فيه آدم إلى الأرض وفيه توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه ما لم يسأل حراماً وفيه تقوم الساعة ما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا رياح ولا جبال ولا بحر إلا هن يشفقن من يوم الجمعة».

وإسناده حسن.

[٤] وحديث سلمان: <sup>(١)</sup>

أخرجه النسائي <sup>(٢)</sup> من رواية القرئع <sup>(٣)</sup> الضبي عنه قال: قال النبي ﷺ: «أتدري ما يوم الجمعة؟ قلت: الله/ ورسوله أعلم، وفيه: ما من رجل يتطهر يوم الجمعة كما أمر ثم

١/٨٥

(١) سلمان هو الفارسي أبو عبد الله ويقال: سلمان الخير أول مشاهده الخندق مات سنة (٣٤هـ).

انظر: معرفة الصحابة (١٣٢٧/٣) وأسد الغابة (٥١٠/٢) وتجرید الصحابة (٢٤٠٠).

(٢) النسائي في الكبرى (الجمعة باب فضل الجمعة ٢ / ٢٦١، ٢٦٢ رقم ١٦٧٦، ١٦٧٧ وكذا في باب الإنصات للخطبة رقم ١٦٣٦، ١٦٣٧) وفي المجتبى (الجمعة باب فضل الإنصات وترك اللغو يوم الجمعة ٣ / ١١٥ رقم ١٤٠٢) قلت: بسياق الشارح لم أقف عليه في المجتبى ولا في الكبرى اللهم إلا إذا سبق ما فيهما مساقاً واحداً.

ورجال إسناده ثقات سوى قرئع الضبي وهو صدوق كما في التقريب رقم (٥٥٦٨) وقد جرد الشارح إسناده كما سيأتي في ص (٥٣٨) وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي رقم (١٤٠٢).

وحديث سلمان هذا مخرج في صحيح البخاري (٢ / ٤٥٦ رقم ٩١٠) بلفظ: "من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ثم ادهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كتب له ثم إذا خرج الإمام أنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى". وهذا الحديث هو حديث أبي ذر فيما سيذكره الشارح بعد هذا، ولعله لم يذكره هنا للاختلاف فيه، سيما وقد وجد له في الباب حديثاً آخر صحيحاً، والله أعلم.

(٣) هو بقاف مفتوحة وراء ساكنة وفتح المثلثة، كذا ضبطه الحافظ ابن حجر في الفتح (٣ / ٢٥)

باب الدهن للجمعة) وتبصير المتب (٣ / ١١٢٥).

يخرج من بيته حتى يأتي الجمعة وينصت حتى يقضى صلاته إلا كان كفارة لما قبله من الجمعة».

### [٥] وحديث أبي ذر: (١)

رواه ابن ماجه (٢) من رواية عبد الله بن وديعة عن أبي ذر عن (٣) النبي ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة فأحسن غسله وتطهر فأحسن طهوره ولبس من أحسن ثيابه ومس ما كتب الله له من طيب أهله ثم أتى الجمعة ولم يبلغ ولم يفرق بين اثنين غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى».

وقد اختلف فيه علي عبد الله بن وديعة. (٤)

(١) هو الغفاري جندب بن جنادة تقدم إسلامه وتأخرت هجرته مات سنة (٣٢هـ) انظر: أسد الغابة (٩٦/٦) والإصابة (٦٣/٤) وتجرید الصحابة (١٩١٦).

(٢) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ١ / ١٩٧ رقم ١٠٨٤ ) قال البوصيري : " هذا إسناد صحيح رجاله ثقات " . مصباح الزجاجة ( ١ / ١٣١ ) وذكره الألباني في صحيح ابن ماجه رقم ( ١٠٠٧ ) .

والحديث أخرجه أيضا: الحميدي في مسنده ( ١ / ٧٦ رقم ١٣٨ ) والإمام أحمد ( ٥ / ١٧٧ ، ١٨١ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٣١ ، ١٥٧ رقم ١٧٦٣ ، ١٧٦٤ ، ١٨١٢ ) والحكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٠ ) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . قلت: هذا حديث شاذ غير محفوظ، وانظر الهامش التالي .

(٣) في (ح) قال قال، مكان (عن).

(٤) هذا الحديث يرويه ابن وديعة واختلف عليه فيه:

— فرواه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عنه عن سلمان مرفوعا، وحديثه عند البخاري في صحيحه في (الجمعة باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣٠ ، ٤٣١ رقم ٨٨٣) وتابعه الضحاك بن عثمان عن المقبري عن ابن وديعة عن سلمان به، انظر: العلل لابن أبي حاتم (١ / ٢٠١ رقم ٥٨٠) والعلل للدارقطني (٦ / ٢٤٢ رقم ١١٠٨).

— ورواه ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن وديعة عن أبي ذر مرفوعا، وحديثه عند ابن ماجه وقد تقدم العزو إليه في الهامش الذي قبل هذا.

ومحمد بن عجلان: صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، انظر: التقريب رقم (

( ٦١٢٦ ) قال الذهبي: قال الحاكم: خرج له (م) ثلاثة عشر حديثا كلها في الشواهد. الكاشف ( ٣ / ٦٩ رقم ٥١٢٧ ) وينحوه قال الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٩ / ٣٤٢ رقم ٥٦٤ ). وقد سئل الإمام أبو حاتم عن هذه الرواية فقال: اتفق نفسان على سلمان وهو الصحيح. ( العلل ١ / ٢٠١ رقم ٥٨٠ ) وقال أبو زرعة: حديث ابن أبي ذئب أصح لأنه أحفظهم، قال ابن أبي حاتم: قلت: عن سلمان؟ قال: نعم.

العلل ( ١ / ٢٠٢ رقم ٥٨٠ ) وقال ابن معين: ابن أبي ذئب أثبت في المقري من ابن عجلان. (المصدر نفسه) وقال الدارقطني في العلل ( ١٠ / ٣٤٩ رقم ٢٠٤٥ ): "والحديث عندي حديث ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان لأن للحديث أصلا محفوظا عن سلمان يرويه أهل الكوفة... قلت: وهذا الأصل الذي أشار إليه الإمام الدارقطني = قال عنه الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٢ / ٤٣١ ): "ويرجح كونه عن سلمان وروده عن سلمان من رجه آخر عنه أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرث الضبي... عن سلمان نحوه ورجاله ثقات".

حديث سلمان من هذا الوجه تقدم تخريجه في ص ٣ .

وقال الحافظ ابن حجر في هدي الساري ص ٣٧١ : "وأما ابن عجلان فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ ولا تعلل رواية ابن أبي ذئب — مع اتفاقه في الحفظ — برواية ابن عجلان — مع سوء حفظه — ولو كان ابن عجلان حافظا لأمكن أن يكون ابن وداعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر، فحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا...".

وقال في الفتح ( ٢ / ٤٣١ ): "فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب في الحفظ فروايته مرجوحة".

— ورواه عبيد الله بن عمر العمري عن سعيد المقري عن أبيه عن أبي هريرة، وحديثه عند أبي يعلى في مسنده ( ٦ / ٨٧ رقم ٦٥١٨ ) وفيه سويد بن سعيد، وهو صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه فأفحش ابن معين القول فيه، كما في التقريب رقم ( ٢٧٠٥ ) والعمري تابعه صالح بن كيسان عن سعيد المقري عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه، وحديثه عند ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٥٢ رقم ١٨٠٣ ).

وقد سئل الإمامان : أبو حاتم وأبو زرعة عن حديث صالح بن كيسان هذا، فقالا: "خطأ، هو عن سعيد المقري عن أبيه عن عبد الله بن وداعة".

— ورواه أيضا أبو معشر عن سعيد المقري عن أبيه عن أبي وداعة عن النبي ﷺ ، وحديثه عند ابن مندة في الصحابة وفي ذيله لأبي موسى المديني ، ذكره الحافظ في التكتل الطراف ( ٤ / ٢٩ رقم ٤٤٩١٠ ) وكذا ذكره أبو حاتم في العلل ( ١ / ٢٠٢ ) وقال: "أسقط أبو معشر من فوق ابن وداعة وكفى ابن وداعة".

[٦] وحديث سعد بن عباد: (١) رواه أحمد (٢) والبزار (٣) والطبراني (٤) من رواية عمرو بن شرحبيل بن سعيد (٥) بن سعد بن عباد عن أبيه عن جده عن سعد بن عباد أن رجلا من الأنصار أتى النبي ﷺ فقال: ((أخبرنا عن يوم الجمعة ماذا فيه من الخير؟ قال: فيه خمس خلل: فيه خلق آدم وفيه أهبط آدم وفيه توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل عبد فيها شيئا إلا آتاه الله ما لم يسأل مأثما أو قطيعة رحم وفيه تقوم الساعة ما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبال ولا بحر إلا وهو مشفق من يوم الجمعة)).

قلت: أبو معشر هذا: — هو نجيح بن عبد الرحمن السندي المدني — ضعيف أسن واختلط. انظر: التقريب رقم (٧١٥٠) ولذا فلا نعلل به الرواية المتصلة الصحيحة. انظر: هدي الساري (ص ٣٧١)

هذه هي أهم وجوه الخلاف، والراجح منها رواية ابن أبي ذئب لما تقدم من ترجيح الحفاظ له كالإمام أبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني والشارح كما سيأتي في ص (١٢٥) وكذا رجحه الحافظ ابن حجر.

ولأن الحديث له أصل محفوظ عن سلمان كما قال الإمام الدارقطني والحافظ ابن حجر — وقد تقدم النقل عنهما فيما سبق —. والله أعلم.

(١) أنصاري خزرجي أحد النقباء وسيد الخرج شهد بدرا مات بأرض الشام سنة (١٥هـ) انظر: معرفة الصحابة (١٢٤٤/٤) والإصابة (٢٧/٢) وتجرید الصحابة (٢٢٤٤) والتقريب (٢٢٥٦).

(٢) أحمد في مسنده (٢٨٤ / ٥).

(٣) البزار في (٩ / ١٩١ رقم ٣٧٣٨) وهو في كشف الأستار (١ / ٢٩٤ رقم ٦١٥)

(٤) الطبراني في الكبير (٦ / ٢٠ رقم ٥٣٧٦).

قلت: في سنده: عبد الله بن محمد بن عقيل وهو حسن الحديث كما تقدم في ص ٣ وفيه أيضا: عمرو بن شرحبيل وأبوه ذكرهما ابن حبان في الثقات (٧ / ٢٥٥).

وقال الحافظ ابن حجر عن كل منهما: مقبول، التقريب رقم (٥٠٨٢، ٢٧٨٠).

ولذا فالحديث صالح للاعتبار ويتقوى بحديث أبي لبابة المتقدم في ص ٢ وكذا بحديث أبي هريرة المتقدم برقم (١).

وقد حكم عليه أبو زرعة العراقي في طرح التثريب (٢ / ٢١٥) بقوله: وإسناده جيد.

(٥) وقع في مسند الإمام أحمد المطبوع: "شرحبيل أنا سعيد بن سعد" والصواب: "شرحبيل بن سعيد

ابن سعد" كما أثبتته الشارح وهو كذلك في أطراف المسند (٢ / ٤٣٣ رقم ٢٥٥٠) وقد نبه عليه محقق الأطراف.

قال البزار: لانعلمه يروى إلا بهذا الإسناد وإسناده صالح.

[٧] وحديث أوس بن أوس: <sup>(١)</sup>

أخرجه أبو داود <sup>(٢)</sup> والنسائي <sup>(٣)</sup> وابن ماجه <sup>(٤)</sup> وابن حبان <sup>(٥)</sup> والحاكم <sup>(٦)</sup> وصححه من رواية أبي الأشعث الصنعاني <sup>(٧)</sup> عن أوس بن أوس، وقد تقدم في الباب الذي قبله: <sup>(٨)</sup>

(١) هو الثقفى، صحابي سكن دمشق. انظر: الطبقات لابن سعد (٧٢/٨) والإصابة (٩٢/١)

والتقريب (٥٧٧).

(٢) أبو داود في ( الجمعة — باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ١ / ٦٣٥ رقم ١٠٤٧ ) وأيضاً في

( الصلاة باب في الاستغفار ٢ / ٨٤ رقم ١٥٣١ )

(٣) النسائي في ( الجمعة — باب إكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة ٣ / ١٠١، ١٠٢ رقم ١٣٧٣ )

(٤) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب فضل الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٧١ ) وجعله في هذه النسخة — أي بتحقيق الأعظمي — من السنن من مسند شداد بن أوس، بينما جاء في تحقيق فؤاد عبد الباقي وكذا في تحفة الأشراف من مسند أوس بن أوس كما أثبتته الشارح.

(٥) ابن حبان في صحيحه انظر: الإحسان (الرقائق — باب ذكر البيان بأن صلاة من صلى على المصطفى من أمته تعرض عليه في قبره ٣ / ١٩٠ رقم ٩١٠ )

(٦) الحاكم في المستدرك ( ١ / ٢٧٨ ) وقال: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وهو مخرج أيضاً عند ابن أبي شيبة في مصنفه ( ٢ / ٥١٦ ) والإمام أحمد في مسنده ( ٤ / ٨ ) والنسائي في الكبرى ( الجمعة باب الأمر بإكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة ٢ / ٢٦٢ رقم ١٦٧٨ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١١٨ رقم ١٧٢٣ ) والدارمي في سننه ( ١ / ٣٦٩ ) والطبراني في الكبير ( ١ / ١٨٦ رقم ٥٨٩ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٤٨ ) كلهم من طريق حسين بن علي الجعفي عن ابن جابر عن أبي الأشعث عنه به مرفوعاً.

(٧) أبو الأشعث: هو شرحبيل بن آدة بالمدن وتخفيف الدال ثقّة. انظر: التقريب رقم ( ٢٧٧٦ )

(٨) يعني به باب ماجاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، وقد تقدم في ( ١ / ٣٤٢ ب ) في نسخة السندي .

وأن ابن أبي حاتم [ حكى عن أبيه <sup>(١)</sup> ] قال:  
إنه حديث منكر. <sup>(٢)</sup>

(١) ساقط من الأصل و(ح) و(س) وقد سبق أن أثبتته الشارح في باب فضل الصلاة على النبي ﷺ (١) / ٣٤٢ ب) نسخة السندي، وهو كذلك في العلل نفسه، انظر الهامش التالي.

(٢) قاله في العلل لابنه (١ / ١٩٢ رقم ٥٦٥) علق عليه الشارح في باب فضل الصلاة على النبي ﷺ (١ / ٣٤٢ ب السندي) بقوله: " وسبب العلة أن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم — وهو منكر الحديث — قدم الكوفة فسمع منه حسين الجعفي هذا الحديث فأخطأ في اسم جده فقال فيه: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: وذكر البخاري في تاريخه أن الذي روى عنه حسين الجعفي إنما هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم قاله أعلم ".  
قلت: قول البخاري هذا في التاريخ الكبير ( ٥ / ٣٦٥ رقم ١١٦٥ ) والعلل الكبير للإمام الترمذي، انظر: ترتيب العلل ( ٢ / ٩٧٤ ).

وقد لخص ابن رجب الكلام على الحديث فقال: «قالت طائفة: هو حديث منكر وحسين الجعفي سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي وروى عنه أحاديث منكورة فغلط في نسبته، ومن ذكر ذلك: البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود وابن حبان وغيرهم، قال: وأنكر ذلك آخرون وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر، قال العجلي: سمع من ابن جابر حديثين في الجمعة، وكذا أنكر الدارقطني على من قال: إن حسين سمع من ابن تميم وقال: إنما سمع من ابن جابر قال: والذي سمع من ابن تميم هو أبو أسامة وغلط في اسم جده فقال: ابن جابر وهو ابن تميم» اهـ انظر: شرح علل الترمذي ( ٢ / ٨١٨، ٨١٩ ).

وهذا الذي قاله الدارقطني صوبه ابن عبد الهادي في الصارم المنكي ص ٢٧٥، وإليه ذهب الإمام ابن القيم في كتابه جلاء الأفهام ص (١٤٩ — ١٥٦) وابن حجر في النكت الظراف ( ٢ / ٣، ٤ ) والناجي في عجالة الإملاء ( ٢ / ٦٧٥ — ٦٨٣ رقم ٣٦٩ ).

والحديث صححه الإمام ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک كما تقدم في ( ص ٦ ) وكذا الحفاظ عبد الغني المقدسي وابن دحية كما في الصارم المنكي ( ص ٢٧٦ ) ، وكذا صححه الإمام النووي في الأذکار رقم (٩٧) والألباني في فضل الصلاة على النبي ﷺ للمالكي رقم (٦٣).

## /الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: «وفي الباب»]

فيه أيضا مما لم يذكره هنا<sup>(١)</sup> عن أنس بن مالك وجابر بن عبد الله وحذيفة<sup>(٢)</sup> وشداد بن أوس<sup>(٣)</sup> وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو، وعلي بن أبي طالب ووائل وأبي الدرداء<sup>(٤)</sup> وأبي عبيدة بن الجراح<sup>(٥)</sup> وأبي قتادة<sup>(٦)</sup> وأبي مسعود<sup>(٧)</sup> وأبي موسى الأشعري<sup>(٨)</sup> وعائشة.

[٨] أما حديث أنس: فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(٩)</sup> من رواية عبد السلام بن

(١) (هنا) ليس في (ح) و(س).

(٢) هو ابن اليمان، صحابي جليل من السابقين مات سنة (٣٦هـ) انظر: معرفة الصحابة (٦٨٦/٢) وأسدالغاية (٧٠٦/١) والتقريب (١١٦٥).

(٣) هو ابن ثابت الأنصاري، صحابي مات بفلسطين سنة (٥٨هـ) انظر: معرفة الصحابة (١٤٥٩/٣) وأسدالغاية (٦١٣/٢) وتجرید الصحابة (٢٦٦٨).

(٤) هو عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري مشهور بكنته أول مشاهده أحد مات في أواخر خلافة عثمان. انظر: معرفة الصحابة (٢١٠٢/٤) وأسدالغاية (٣٠٦/٤) والتقريب (٥٢٦٣).

(٥) هو عامر بن عبد الله بن الجراح شهد بدرا أمين هذه الأمة أحد العشرة المبشرة. انظر: معرفة الصحابة (٢٠٤٩/٤) والتجرید (٢١٤٨).

(٦) هو الحارث بن ربيعي شهد أحدا وما بعدها مات سنة (٥٤هـ) انظر: معرفة الصحابة (٧٤٩/٢) والتجرید (٢٢٤٤) والتقريب (٨٣٧٥).

(٧) هو عقبة بن عمرو الأنصاري أبو مسعود البصري شهد العقبة ولم يشهد بدرا مات قبل (٤٠هـ) وقيل: بعدها. انظر: معرفة الصحابة (٢١٤٧/٤) والتجرید (٢٣٣١) والتقريب (٤٦٨١).

(٨) هو عبد الله بن قيس مشهور بكنته مات سنة (٥٠هـ). انظر: معرفة الصحابة (١٧٤٩/٤) والتجرید (٢٣٨٠) والتقريب (٣٥٦٦).

(٩) المعجم الأوسط (٢ / ٣١٤ رقم ٢٠٨٤) وقال: "لم يروه عن أبي عمران إلا عبد السلام تفرد به خالد".

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٦٤) وقال: "رجاله ثقات".

قلت: في سنده: خالد بن مخلد القطراني وهو صدوق يتشيع له أفراد (التقريب رقم ١٦٨٧)

حفص<sup>(١)</sup> عن أبي عمران الجوني<sup>(٢)</sup> عن أنس بن مالك قال: «عرضت الجمعة على رسول الله ﷺ جاء جبريل في كفه كالمراة البيضاء في وسطها كالكنتة السوداء فقال: ما هذه يا جبريل؟ قال: هذه الجمعة يعرضها عليك ربك لتكون لك عيداً ولقومك من بعدك ولكم فيها خير تكون أنت الأول، ويكون اليهود والنصارى من بعدك وفيها ساعة لا يدعو عبد ربه بخير هو له قسم إلا أعطاه، أو يتعوذ من شر إلا دفع عنه ما هو أعظم منه، ونحن ندعوه في الآخرة يوم المزيدي»... الحديث.

وعبد السلام بن حفص وثقه ابن معين<sup>(٣)</sup> وقال أبو حاتم<sup>(٤)</sup>: ليس بمعروف.

==

وقد جرد إسناده المذري في الترغيب والترهيب ( ١ / ٥٤٧ رقم ١٠٢٧ ) والضياء المقدسي فيما نقله عنه ابن كثير في البداية والنهاية ( ٢٠ / ٣٦٩ ) وقال ابن كثير — وقد ساق لهذا الحديث طرقاً — : " فهذه طرق جيدة عن أنس " ( المصدر نفسه ).

قلت : والحديث له طرق عديدة كما قال ابن كثير ولكنها لا تخلو من ضعف ومن أحسنها طريق الطبراني هذا، وهناك طريق آخر ظاهره الصحة لكنه معلول أخرجه أبو يعلى في مسنده ( ٤ / ١٩٤ رقم ٤٢١٣ ) من طريق الصعق بن حزن عن علي بن الحكم البناي عن أنس به نحوه.

وقد سئل الإمامان أبوزرعة وأبو حاتم عن طريق الصعق هذا فقال أبوزرعة: هذا خطأ رواه سعيد بن زيد عن علي بن الحكم عن عثمان بن عثمان — كذا في المطبوع والصواب: عثمان بن عمر — عن أنس عن النبي ﷺ ، وقال أبو حاتم : نقص الصعق رجلاً من الوسط. ( العلل لابن أبي حاتم ١ / ١٩٨ ، ١٩٩ رقم ٥٧١ ).

<sup>(١)</sup> عبد السلام بن حفص هو السلمي، ويقال: الليثي وقيل: هو ابن مصعب، والأول أثبت. قاله الحافظ ابن حجر في التهذيب ( ٦ / ٣١٨ رقم ٦١٢ ).

<sup>(٢)</sup> أبو عمران الجوني — بالفتح وبعد الواو نون — هو عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي البصري مشهور بكنيته ثقة. انظر: التقريب رقم ( ٤٢٠٠ ) وقبصر المنتبه ( ١ / ٢٧٥ )

<sup>(٣)</sup> انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٣٦٤ رقم ٨١٥ ).

<sup>(٤)</sup> في الجرح والتعديل ( ٦ / ٤٦ رقم ٢٤١ ) قلت: وثقه الذهبي في الكاشف ( ٢ / ١٧٢ رقم ٣٤١٤ ) واختار الحافظ في التقريب ( ٤٠٩٦ ) توثيق ابن معين.



ورواه <sup>(١)</sup> أيضا من رواية عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن سالم بن عبد الله <sup>(٢)</sup> عن أنس. وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان: وثقه أبو حاتم <sup>(٣)</sup> ودحيم <sup>(٤)</sup> وابن معين في رواية، <sup>(٥)</sup> وضعفه مرة <sup>(٦)</sup> وقال أحمد: <sup>(٧)</sup> أحاديثه مناكير. ورواه أيضا <sup>(٨)</sup> من رواية الضحاك بن حمزة عن يزيد بن خمير <sup>(٩)</sup> عن أنس. والضحاك بن حمزة: ضعيف. <sup>(١٠)</sup> وحمزة: بضم الحاء المهملة وبالراء. <sup>(١١)</sup>

<sup>(١)</sup> أي الطبراني في الأوسط ( ٧ / ١٥ رقم ٦٧١٧ ) وقال: لم يرو هذا الحديث عن ابن ثوبان إلا الوليد بن مسلم. قلت: الوليد بن مسلم هذا: هو الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية كمد في التقريب رقم ( ٧٥٠٦ ) وقد عسى هذا في شيخه فمن فوقه. وفيه أيضا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وهو مختلف فيه، رسياتي كلام الشارح فيه. وعسى كل حال الحديث ضعيف صالح للاعتبار والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> جاء في الأصل: عبيد الله مصغر، والصواب ما أثبتته كذا في المطبوع وكذلك في العلل لابن أبي حاتم ( ١ / ٢٠٦ رقم ٥٩٣ ) يقول ابن أبي حاتم قلت لأبي: هذا سالم بن عبد الله بن عمر؟ قل: لا، هذا شيخ شامي". فيستفاد من هذا النقل أن المسؤول عنه هو سالم بن عبد الله - مكير - وليس عبيد الله - مصغر -.

<sup>(٣)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ٢١٩ رقم ١٠٣١ )

<sup>(٤)</sup> راجع: تهذيب الكمال ( ١٧ / ١٦ رقم ٣٧٧٥ )

<sup>(٥)</sup> نظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٣٤٦ رقم ٥٣٠٧ ) ولفظه: ليس به بأس، ونقل عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعدين ( ٥ / ٢١٩ رقم ١٠٣١ ) برواية الدوري أيضا قوله: صالح الحديث.

<sup>(٦)</sup> انظر: تاريخ الدارمي رقم ( ٤٩٨ )

<sup>(٧)</sup> لم أجده في علله وهو في الجرح والتعديل ( ٥ / ٢١٩ رقم ١٠٣١ ) برواية الأثرم.

<sup>(٨)</sup> أي الطبراني في الأوسط ( ٧ / ٢١٤ رقم ٧٣٠٧ ) وقال: لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن خمير إلا الضحاك ابن حمزة تفرد به أبو سفيان الحميري".

ورجال الإسناد محتج بهم سوى الضحاك بن حمزة وهو ضعيف كما سيأتي في الهامش التالي.

<sup>(٩)</sup> يزيد بن خمير - بضم الحاء المعجمة مخففا وفتح الميم - الحمصي ثقة من الثالثة ورواه من ذكره في الصحاحه التقريب رقم ( ٧٧٦٠ ) وقد ضبطه الشارح في نسخته بالشكل.

<sup>(١٠)</sup> وكذا وضعفه الحافظ في التقريب رقم ( ٢٩٨٢ ).

<sup>(١١)</sup> وكذا ضبطه الحافظ في تبصير المشه ( ١ / ٤٥٧ ) وفي التقريب رقم ( ٢٩٨٢ ).

ورواه أبو يعلى<sup>(١)</sup> مختصراً من رواية يزيد الرقاشي عن أنس.  
ويزيد: <sup>(٢)</sup> ضعيف.

### [٩] ولأنس حديث آخر:

رواه أبو أحمد بن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup> وابن حبان في الضعفاء<sup>(٤)</sup> من رواية أزور بن غالب  
عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي كُلِّ يَوْمٍ  
جُمُعَةٍ أَوْ قَالَ: لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ سِتْمِائَةَ أَلْفٍ عَتِيقٍ مِنَ النَّارِ كُلِّهِمْ قَدْ اسْتَوْجِبَ النَّارَ».  
والأزور بن غالب: منكر الحديث قاله البخاري<sup>(٥)</sup> وغيره.<sup>(٦)</sup>

٢/٨٦

(١) أبو يعلى في مسنده (٧ / ١٣٠ رقم ٤٠٨٩) والإستاد ضعيف من أجل يزيد الرقاشي وهو  
ضعيف كما سيأتي في الهامش التالي.

(٢) قال الحافظ في التقریب رقم (٧٧٢٣): "يزيد بن أبان الرقاشي — بتخفيف القاف ثم معجمة  
— أبو عمرو البصري القاص زاهد ضعيف".

(٣) الكامل في الضعفاء (١ / ٤٠٨) من رواية أزور بن غالب عن سليمان التيمي عن ثابت عن  
أنس به مثله.

(٤) المحروحين (١ / ١٧٨) من رواية أزور عن سليمان وثابت عن أنس به نحوه، وقال: "باطل لا  
أصل له".

تنبيه: لم أجد عندهما من رواية أزور عن ثابت عن أنس كما قال الشارح.

قلت: ومن طريق أزور أخرجه أيضاً: أبو يعلى في مسنده (٣ / ٣٨٣، ٣٨٤ رقم ٣٤٢١) ومسلم  
في فواته (٢ / ٥١، ٥٢) وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٢ / ٥٥٢) وفي العلل المنتهية (١ /  
٤٦٥ رقم ٧٩٠) وقال: "قال النسائي: أزور ضعيف وقال الدارقطني: تفرد به أزور عن التيمي  
وأزور منكر الحديث والحديث غير ثابت" اهـ.

كلام الدارقطني هذا مجموع من كتبه الثلاثة: الأفراد، انظر: أطراف الغريب والأفواد (٢ / ١٠٦  
رقم ٨٧٧) والضعفاء والمتروكون للدارقطني رقم (١١٩) والعلل (٤ / ٤٣ / ب).  
والحديث ذكره الألباني في الضعيفة (٢ / ٨٢ رقم ٦١٤) وقال: منكر.

(٥) التاريخ الكبير (٢ / ٥٧ رقم ١٦٧٥).

(٦) كالإمام أبي حاتم، انظر: الجرح والتعديل (٢ / ٣٣٦ رقم ١٢٧٤) وقال الذمعي في الميزان (١ /  
١٧٣ رقم ٧٠٢): "منكر الحديث أتى بما لا يحتمل فكذب" وراجع اللسان (١ / ٣٤٠ رقم  
١٠٥١).

وذكر الدارقطني في العلل: <sup>(١)</sup> أنه رواه يحيى بن سليم <sup>(٢)</sup> الطائفي عن الأزور <sup>(٣)</sup> عن ثابت عن أنس قال: واختلف عليه فيه: فرواه ابن أبي السري <sup>(٤)</sup> العسقلاني عنه هكذا <sup>(٥)</sup> وخالفه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني <sup>(٦)</sup> فرواه عنه وقال فيه: سليمان

<sup>(١)</sup> انظر: العلل ( ٤ / ٤٣ / ب )

<sup>(٢)</sup> يحيى بن سليم: بضم السين. انظر: الإكمال (٣٢٩/٤).

<sup>(٣)</sup> قوله: (الأزور) ورد في الأصول الخطية وفي العمل بدلا منه: (الأوزاعي) وهو تصحيف، والصواب: (الأزور) وذلك أن الحديث لا يعرف إلا عن الأزور وليس للأوزاعي ذكر في سند هذا الحديث، ومما يدل على صواب ما ذكرت أن الإمام الدارقطني لما بين الخلاف في هذا الحديث على يحيى بن سليم لم يذكر في جميع الخلاف إلا رواية يحيى بن سليم عن الأزور كما سيأتي نقل كلامه في الهامش الآتي والله أعلم.

<sup>(٤)</sup> ابن أبي السري: بفتح السين وكسر الراء وتشديد الباء. انظر: الإكمال (٢٩٣/٤).

<sup>(٥)</sup> يعني عن يحيى بن سليم عن الأزور عن ثابت عن أنس. قلت: هذا ما يفهم من هذا السياق وهو ليس كذلك في العلل، والذي فيه هو قوله: «عن الأزور عن سليمان التيمي عن ثابت عن أنس به» وأرى من المستحسن نقل كلامه بحروفه، يقول الإمام الدارقطني: " يرويه يحيى بن سليم الطائفي — واختلف عنه — عن الأوزاعي [كذا، والصواب الأزور] عن سليمان التيمي، واختلف عن يحيى: فرواه ابن أبي السري العسقلاني عنه عن الأزور عن سليمان التيمي عن ثابت عن أنس، وخالفه ابن أبي عمر العدني: فرواه عن يحيى عن الأزور عن سليمان التيمي وثابت عن النبي، وهذا أشبههما بالصواب... " اهـ.

قلت: علم من هذا النص أن ابن أبي السري العسقلاني رواه عن يحيى عن الأزور عن سليمان عن ثابت عن أنس، ولم يرد في كلام الشارح ذكر — «سليمان التيمي» بين أزور وثابت في رواية ابن أبي السري.

ورواية ابن أبي السري أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٠٨ / ١) وتمام في فوائده (٥١ / ٢).

<sup>(٦)</sup> لم أقف على روايته، وقد رواه غيره أيضا مثل ما رواه العدني و منهم : عمرو بن هشام الحراني، وحديثه عند ابن حبان في المحروحين ( ١٧٨ / ١ ) وسهم: محمد بن بحر، وحديثه عند أبي يعلى في مسنده ( ٣ / ٣٨٣ ، ٣٨٤ ) وقد تقدمت هذه الروايات فيما سبق.

التميمي وثابت عن أنس قال: وهذا أشبه بالصواب والحديث غير ثابت.  
[١٠] ولأنس حديث آخر:

رواه البزار<sup>(١)</sup> من رواية زياد النميري عن أنس ((أن النبي ﷺ كان إذا دخل رجب قال: اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان وكان إذا كان ليلة الجمعة قال: هذه ليلة غراء ويوم أزهر)).

وإسناده ضعيف: زياد النميري<sup>(٢)</sup> والراوي عنه: زائدة بن أبي الرقاد: <sup>(٣)</sup> كلاهما ضعيف.

<sup>(١)</sup> انظر: كشف الأستار (١ / ٤٩٤، ٤٩٥ رقم ٦١٦) وقال: قال البزار: زائدة إنما ينكر من

حديثه ما يتفرد به، قلت: لضعفه" اهـ.

ومن طريق التميمي أخرجه أيضا:

— الإمام الطبراني في الأوسط (٤ / ١٨٩ رقم ٣٩٣٩) مختصرا، وقال عقبه: "لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد تفرد به زائدة بن أبي الرقاد".  
— والبيهقي في فضائل الأوقات (ص ١٠٤، ١٠٥ رقم ١٤) وقال: تفرد به زائدة بن أبي الرقاد عن زياد النميري، وهو حديث ليس بالقوي.

— يوسف القاضي في كتاب الصيام له فيما ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه تبين العجب (ص ٣٨).

وأضاف قائلا: ثم وجدت لهذا الخبر إسنادا ظاهره الصحة فكانه موضوع فأردت التنبيه عليه لئلا يعثر به: قرأت بخط الحافظ أبي طاهر السلفي أنبأنا الشيخ أبو البركات السقطي أخبرنا محمد بن علي بن المهدي أنبأنا عيسى بن علي بن الحراح أنبأنا القواريري عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به، قلت: — القائل هو الحافظ ابن حجر — وهذا من صنعة السقطي فيه دليل على جهله فإن القواريري لم يلق حماد بن سلمة وإنما رواه عن زائدة بن أبي الرقاد كما تقدم" اهـ.  
المصدر نفسه (ص ٤٠).

<sup>(٢)</sup> هو زياد بن عبد الله النميري البصري ضعيف. التقريب رقم (٢٠٩٨)

<sup>(٣)</sup> ورد في الأصل (زائدة بن أبي الزرقاء) وابن أبي الزرقاء هذا لم أجد له ذكرا فيما بين يدي من المراجع، والتصويب من (ج) ومما يدل على صواب ما ذكرت أن الحافظ الذهبي ذكر هذا الحديث في ترجمة زائدة بن أبي الرقاد، انظر: الميزان (٦٥/٢ رقم ٢٨٢٤).

[١١] وأما حديث جابر:

فرواه أبو نعيم في الحلية<sup>(١)</sup> من رواية عمر<sup>(٢)</sup> بن موسى الوجيهي<sup>(٣)</sup> عن محمد بن المنكدر عن جابر<sup>رضي الله عنه</sup> قال: قال رسول الله ﷺ: «(من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة أجير من عذاب القبر وجاء يوم القيامة وعليه طابع<sup>(٤)</sup> الشهداء)».

قال أبو نعيم: «غريب من حديث جابر ومحمد تفرد به عمر بن موسى الوجيهي وهو مدني فيه لين»<sup>(٥)</sup>.

--

وزائدة بن أبي الرقاد — بضم الراء ثم قاف — الياهلي أبو معاذ المصري الصيرفي منكر الحديث. التريب رقم (١٩٩٢).

قلت: ولأنس حديث آخر أخرجه البيهقي في الكرى (٣ / ٢٤٩) والشعب (٦ / ٢٨٥) من رواية إبراهيم بن طهمان عن أبي إسحاق عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: " أكثروا الصلاة علي يوم الجمعة فمن صلى علي صلاة صلى الله عليه عشرة ".

واحد عشر حسنة الألباني في الصحيحة رقم (١٤٠٧)

(١) الحلية (٣ / ١٥٥)

(٢) عمر بن موسى: هو ابن وجيه الوجيهي الحمصي، قال ابن معين: كذاب ليس بشيء، وقال

البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث داهب الحديث كان ممن يضع الحديث، وقال ابن عدي: هو في عداد من يضع الحديث متنا وإسنادا، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

راجع: سوالات ابن الجنيذ رقم (٢٧٢، ٥٣٥) والتاريخ الكبير (٦ / ١٩٧ رقم ٢١٥٧) والجرح والتعديل (٦ / ١٣٣ رقم ٧٢٧) والضعفاء للنسائي رقم (٤٦٣) والكامل (٥ / ١٧٦٣) وسوالات البرقاني رقم (٣٦٩) والميزان (٣ / ٢٢٤، ٢٢٥).

(٣) الوجيهي: " بفتح الواو وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها هاء، هذه النسبة إلى الجد وعوف

بما عمر بن موسى ". اللاب (٣ / ٣٥٣)

(٤) الطابع: بالفتح، والكسر لغة، أي: علامة الشهداء. انظر: مجمع البحار (٣ / ٤٣٥).

(٥) قلت: بل هو متروك وقد تقدم كلام أهل العلم فيه، وهذا إسناد ساقط، وللمتن شواهد سيأتي

ذكرها برقم (١٧) ص (٢٠) عند الكلام على حديث عبد الله بن عمرو.

## [١٢] وأما حديث حذيفة:

فرواه مسلم<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية ربيعي<sup>(٤)</sup> عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الله عن الجمعة من كان قبلنا كان لليهود يوم السبت وكان للنصارى يوم الأحد، فجاء الله بنا فهدانا ليوم الجمعة فجعل الجمعة والسبت والأحد وكذلك هم لنا تبع يوم القيامة نحن الآخرون من أهل الدنيا ونحن الأولون يوم القيامة المقضي لهم قبل الخلائق» وفي رواية للبخاري: «المغفور لهم قبل الخلائق».

[١٣] وأما حديث شداد بن أوس: فرواه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة» الحديث. وقد تقدم في الباب قبله. / (٣)

٨٦/ب

(١) مسلم في (الجمعة باب يدون ٢ / ٦ / ١٤٤) وقال الإمام مسلم: "وفي رواية واصل: المقضي بينهم".

(٢) النسائي في (الجمعة باب إيجاب الجمعة ٣ / ٩٧ رقم ١٣٦٧)

(٣) ابن ماجه ( إقامة الصلاة باب فرض الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٦٩ )

(٤) ربيعي — بكسر أوله ومكون الموحدة — ابن حراش — بكسر المهملة وآخره معجمة — أبو مريم العباسي الكوفي ثقة عاهد مخضرم. التقريب رقم ( ١٨٨٩ )

(٥) البخاري في مسنده ( ٧ / ٢٦١ رقم ٢٨٤١ ) في مسند حذيفة ولم يذكر الحديث بتمامه في مسنده وإنما ذكره في مسند أبي هريرة كما نبه عليه المحقق — رحمه الله — وقد ذكره الهيثمي في كشف الأستار ( باب فضل يوم الجمعة ١ / ٢٩٥ رقم ٦١٧ ) وقال البخاري: لا نعلمه عن أبي هريرة وحذيفة إلا بهذا الإسناد.

وقال الهيثمي في المجمع ( ٢ / ١٦٥ ) : رواه البخاري ورجاله رجال الصحيح.

(٦) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب فضل الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٧١ )

(٧) يعني به " باب في فضل الصلاة على النبي ﷺ " وعقبه بقوله: " هكذا وقع عند ابن ماجه في الصلاة: شداد بن أوس، وهو وهم ووقع عنده في الجنايز على الصواب: أوس بن أوس " اهـ.

[١٤] وأما حديث ابن عباس: فرواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية عبيد

قلت: وكذلك نبه على هذا الوهم الإمام المزي في تحفة الأشراف (٢ / ٤ / ١٧٣٦). وهذا الحديث مخرج عنده في (الجنائز باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ ١ / ٣٠٠ رقم ١٦٣٧) من مسند أوس بن أوس على الصواب.  
(١) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ١ / ١٩٧ رقم ١٠٨٥) من رواية صالح الأخضر عن الزهري عنه به.

ومثله: 'وإن كان طيب فليمس منه وعليكم بالسواك'.  
والحديث أخرجه أيضا: الإمام الطبراني في المعجم الصغير (٢ / ٥٠ رقم ٧٦٢) وقال: "لم يروه عن الزهري عن ابن السباق إلا صالح تفرد به عني بن غراب" اهـ.  
وقال البوصيري: "هذا إسناد فيه صالح بن أبي الأخضر: لينة الجمهور وباقي رجال الإسناد ثقات". انظر: مصباح الزجاجة (١ / ١٣٢)  
وصاح بن أبي الأخضر: هو مولى هشام بن عبد الملك نزل البصرة ضعيف يعتبر به. التقريب (رقم ٢٨٦٠)

قلت: هذا الحديث رواه الإمام الزهري واختلف عليه فيه:  
— فرواه صالح بن أبي الأخضر عنه عن عبيد بن السباق هكذا مرفوعا من حديث ابن عباس.  
— وروى عقيل عنه عن ابن السباق عن أنس مرفوعا، وحديثه عند ابن عبد البر في التمهيد (١١ / ٢١٢) وفي سننه عبد الله بن لحيعة.  
— وروى معمر عنه عن رجل عن أصحاب النبي ﷺ مرفوعا، وحديثه عند عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٩٧) وفي سننه راو مبهم.  
— ورواه مالك بن أنس واختلف عليه فيه:

أ — فروى حجاج بن سليمان الرعي عنه عن الزهري عن ابن السباق عن أبي هريرة مرفوعا، ذكره ابن عبد البر وعقده بقوله: ولا يصح فيه عن مالك إلا في الموطأ. (التمهيد ١١ / ٢١٠)  
ب — وروى يزيد بن سعيد بن الإسكندراني عنه وجعله أيضا من مسند أبي هريرة، ذكره ابن عبد البر وقال: "ولا يصح شيء من روايته في هذا الباب". انظر: التمهيد (١١ / ٢١٢)  
ج — وروى جماعة من رواة الموطأ عنه عن الزهري عن ابن السباق مرسلا، انظر: الموطأ (١ /

ابن السباقي<sup>(١)</sup> عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «(إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل)».

[١٥] ولابن عباس حديث آخر:

رواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> من رواية نافع أبي هرير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «(ألا أخبركم بأفضل الملائكة: جبريل عليه السلام وأفضل النبيين: آدم وأفضل الأيام يوم الجمعة وأفضل الشهور: شهر رمضان وأفضل الليالي: ليلة القدر وأفضل النساء: مريم بنت عمران)».

==

١١١ رقم (١٦٩).

قال ابن عبد البر: هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ مرسلًا ولا أعلم فيه بين رواة الموطأ اختلافًا. قلت: ومن روى أيضًا عن مالك عن الزهري عن ابن السباقي مرسلًا:

— الإمام الشافعي في كتابه (الأم ١ / ١٩٦) وهو في مسند الشافعي أيضًا (ص ٥٦٣).

— وزيد بن حباب، وحديثه في مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ٩٦).

— وركيع بن الجراح، وحديثه عند أبي بكر المروزي في كتابه: "الجمعة وفضلها" رقم ٣٢.

والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٤٣) وقال عقبه: "هذا هو الصحيح مرسل، وقد روى موصولًا ولا يصح وصله" وقال أيضًا: "والصحيح: ما رواه مالك عن ابن شهاب مرسلًا" اهـ (المصدر نفسه).

وعلى هذا فالإسناد الذي ساقه الشارح منكراً، والصحيح المعروف ما رواه الإمام مالك عن الزهري عن ابن السباقي مرسلًا، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> عبيد بن السباقي — مهملة ومرحدة شديدة — المدني الثقفي ثقة من الثالثة. انظر: التفريب

رقم (٤٤٠٤).

<sup>(٢)</sup> المعجم الكبير (١١ / ١٦٠ رقم ١١٣٦١) مختصراً.

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٦٥) وقال: فيه نافع أبو هرير: ضعيف، وقال في (٨ / ١٩٨):

متروك



ونافع أبوهرمز: ضعيف.<sup>(١)</sup>

[١٦] وأما حديث عبد الله بن عمر:

فرواه الطبراني<sup>(٢)</sup> من رواية إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار سمعت ابن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: ((سيد الأيام عند الله يوم الجمعة فيه خلق آدم أبوكم وفيه دخل الجنة وفيه خرج وفيه تقوم الساعة)).

وإبراهيم بن يزيد الخوزي: متروك قاله أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> والسنائي<sup>(٤)</sup>.

[١٧] وأما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه المصنف في الجنايز<sup>(٥)</sup> من رواية ربيعة بن

<sup>(١)</sup> ضعفه أحمد وجماعة واختلف قول يحيى فيه فمرة ضعفه ومرة جهله ومرة وهاه ومرة كذبه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ والضعف على روايته بين.

انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٦٠٢ رقم ٣٨٢٨، ٣٤٨٢) وتاريخ الدارمي رقم (٨٢٦) واجزوح والتعديل (٨ / ٤٥٥، ٤٥٦ رقم ٢٠٨٧) والكمال (٧ / ٢٥١٣، ٢٥١٤) والضعفاء للمعقلي (٤ / ٢٨٦، ٢٨٧ رقم ١٨٧٩).

قلت: حكم عليه الألباني في الضعيفة رقم (٤٤٦) بأنه موضوع، قال: "وأفضل البين إنما هو نبينا محمد ﷺ بدليل الحديث الصحيح: أنا سيد الناس يوم القيامة أخرجه مسلم (١ / ١٢٧)، قال: فهذا يدل على وضع هذا الحديث "اهـ".

<sup>(٢)</sup> لم أجده في القدر المطبوع منه، وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٦٤) وقال: "رواه الطبراني في الكبير وفيه: إبراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف".

<sup>(٣)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٢ / ١٤٦ رقم ٤٨٠).

<sup>(٤)</sup> الضعفاء له (ص ١٤٧) قلت: قال لبحاري (في الضعفاء له رقم ١٢): سكتوا عنه، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ضعيف الحديث منكر الحديث، (الجرح والتعديل ٢ / ١٤٧ رقم ٤٨٠) وقال الحافظ في التقریب رقم (٢٧٤): متروك الحديث.

<sup>(٥)</sup> الترمذي في (الجنايز باب ما جاء فيمن مات يوم الجمعة ٣ / ٢٨٦ رقم ١٠٧٤) وأخرجه من طريق ربيعة أيضا:

الإمام أحمد في مسنده (٢ / ١٦٩) وعبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢٦٩ رقم ٥٥٩٦).

سيف عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر».

وقال: هذا حديث غريب<sup>(١)</sup> وليس إسناده يمتصل:

ربيعة بن سيف<sup>(٢)</sup> إنما يروي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو<sup>(٣)</sup>.

قلت: وصله الترمذي الحكيم في نوادر الأصول<sup>(٤)</sup> عن ربيعة بن سيف عن عياض بن عقبة الفهري عن عبد الله بن عمرو.

وقد قيل: إن عياض لم يسمعه من عبد الله بن عمرو وإنما حدث به عنه رجل من الصدف<sup>(٥)</sup> كما رواه الليث بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن ربيعة بن سيف أن ابنًا

١/٨٧

(١) حكم عليه الذهبي في الميزان ( ٤ / ٢٩٩ رقم ٩٢٢٤ ) بالنكارة .

(٢) ربيعة بن سيف : هو ابن ماتع بكسر المثناة المعافري الاسكندراني صدوق له مناكير . انظر:

التقريب رقم ( ١٩١٦ )

(٣) زاد في المطبوع " ولا نعرف لربيعة بن سيف سماعا من عبد الله بن عمرو " اهـ .

قلت: ومما يؤكد كلام الإمام الترمذي صنيع ابن حبان في كتابه الثقات فقد ذكره في أتباع التابعين وقال: يروي عن أبي عبد الرحمن الحبلي روى عنه هشام بن سعد ... " اهـ . انظر: الثقات ( ٦ / ٣٠١ ) وبنحوه جاء في معنصر المختصر ( ١ / ١١٥ ) وجعله العجلي والذهبي في عداد التابعين . انظر: معرفة الثقات ( ١ / ٣٥٧ رقم ٤٦٣ ) و الميزان ( ٢ / ٤٣ رقم ٢٧٥١ ) .

(٤) نوادر الأصول ( ٤ / ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٢٩ ) .

قلت: ووصله كذلك: الإمام الطبراني في الكبير ( ١٣ / ٦٧ رقم ١٦٤ ) و الذهبي في سير أعلام النبلاء ( ١٢ / ٥٨٤ ) في ترجمة الإمام أبي جعفر الدقيقي وعقبه بقوله: " غريب " والمزي في تهذيب الكمال ( ٩ / ١١ ) .

(٥) الصدف: بالفتح ثم الكسر وآخره فاء، مخلاف باليمن منسوب إلى القبيلة . انظر: معجم البلدان (

٣ / ٣٩٧ ) .

لعياض بن عقبة توفي يوم الجمعة فاشتد وجده<sup>(١)</sup> عليه، فقال له رجل من صدف: يا أبا يحيى! ألا أبشرك بشيء سمعته من عبد الله بن عمرو بن العاص... فذكره<sup>(٢)</sup>

(١) وجده: أي حزنه. انظر: مجمع البحار (٢٢/٥).

(٢) وكذا ذكره المزي في تحفة الأشراف (٦ / ٢٨٩) معلقا عن الليث، وقال الحافظ ابن حجر: "

الرواية التي فيها رجل من الصدف رواها حميد بن زبحويه في الترغيب له من طريق ربيعة بن سيف عن عبد بن مجدم — كذا والصواب: عبد الرحمن بن قحزم كما في الإكمال ١٠١ / ٧، ١٠٢ — عن رجل من الصدف عن عبد الله بن عمرو، ورجح الخطيب هذا الطريق "اهـ. انظر: تحف السادة المتقين (١ / ٢١٧) وقد نقله من طرة كتاب العراقي في تخريج الإحياء.

قلت: و أخرجه أيضا: الإمام الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١ / ٢٥٠ — ٢٥٣) من طريق الليث عن ربيعة بن سيف أن عبد الرحمن بن قحزم أخبره أن أبا لعياض بن عقبة توفي يوم الجمعة فاشتد وجده عليه فقال له رجل من الصدف يا أبا يحيى! ألا أبشرك بشيء سمعته من عبد الله بن عمرو... فذكره.

ثم ساقه بسند آخر إلى الليث عن خالد يعني ابن يزيد عن ابن أبي هلال عن ربيعة بن سيف به مثله.

فزاد فيه إدخاله بين الليث وبين ربيعة بن سيف: خالد بن يزيد وسعيد بن أبي هلال، قال الطحاوي: وهو أشبه عندنا بالصواب والله أعلم " اهـ ملخصا.

وعلى هذا فالإسناد ضعيف لأن فيه مبهما — وهو رجل من الصدف — وآخر مجهول — وهو عبد الرحمن بن قحزم — بالإضافة إلى ربيعة بن سيف وهو صدوق له مناكير، وقد تقدمت ترجمته.

قلت: للحديث طريق آخر: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢ / ١٧٦، ٢٢٠) وعبد بن حميد في مسنده كما في المنتخب (١ / ٢٨٩ رقم ٣٢٣) والطبراني في الكبير (١٣ / ٦٧ رقم ١٦٤)

(كلهم من طريق بقية عن معاوية بن سعيد عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمرو بن العاص به. وفي سنده نقيّة: وهو ابن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. انظر: التقريب رقم (٧٤١)

وتعريف أهل التقديس رقم (١٧) ولكنه صرح بالتحديث في شيخه فمعن فوقه. وفيه أيضا: معاوية بن سعيد التحيبي: وهو مقبول. التقريب رقم (٦٨٠٥).

والحديث صححه أحمد شاكر في شرح المسند (١٢ / ١٣ رقم ٧٠٥٠) والألباني في أحكام الجنائز رقم (٢٥) ولفظه فيه: "فالحديث بمجموع طرقه حسن أو صحيح" اهـ.

## [١٨] وأما حديث علي بن أبي طالب:

فرواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس<sup>(١)</sup> من طريق ابن السني من رواية محمد بن عبد القدوس عن مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي ثنا مكحول عن رجل قال: ((كنا جلوسا في حلقة عمر بن الخطاب نتذاكر فضائل القرآن، إذ قال رجل: خاتمة برائة وقال آخر: خاتمة بني إسرائيل وقال آخر: خاتمة كهيعص وقال آخر: يس وتبورك وفي القوم علي بن أبي طالب ﷺ لا يجيد<sup>(٢)</sup>) جوابا إذ قال: يا أمير المؤمنين! فابن أنت عن آية الكرسي))؟ فقال عمر: يا أبا حسن! حدثنا مما سمعت فيها عن رسول الله ﷺ فقال: قال رسول الله ﷺ: ((سيد الناس: آدم وسيد العرب: محمد وسيد الروم: صهيب وسيد الفرس: سلمان وسيد الخيشة: بلال وسيد الجبال: طور سيناء وسيد الشجر: السدر وسيد الأشهر: الحرم وسيد الأيام: يوم الجمعة وسيد الكلام: القرآن وسيد القرآن: البقرة وسيد البقرة: آية الكرسي أما إن فيها خمس كلمات في كل كلمة خمسون<sup>(٣)</sup> بركة)).

(١) مسند الفردوس ( ٢ / ٣٢٤ رقم ٣٤٧١ ) مختصرا، من قوله: سيد الناس آدم ... الحديث.

وكنا ذكره المتقي الهندي في كتر العمال ( ١١ / ٤٨١ و ١٢ / ٣٤٦ رقم ٣٥٣٤٤ ) والعجلوني في كشف الخفاء ( ١ / ٤٥٩ رقم ١٥٠٤ ) وعزياه إلى الديلمي. وأخرجه أبوبكر بن أبي شيبة في المصنف ( ١ / ٤٧٧ رقم ٥٥٠٩ ) موقوفا على ابن مسعود، وكذا من مرسل سعيد بن المسيب ( المصدر نفسه ١ / ٤٧٦ رقم ٥٥٠٨ ) مقتصرا على جزء منه: "سيد الأيام يوم الجمعة".

(٢) في (ح) لا يجيد.

(٣) قوله: (خمسون) ورد في الأصل و (ح): (خمسين) والصواب ما أثبتته لأنه مبتدأ مرفوع.

والرجل الذي حدث عنه مكحول لا يدري من هو؟ ومجالد بن سعيد: ضعفه الجمهور<sup>(١)</sup>.  
ومحمد بن عبد القدوس: — الراوي عنه — مجهول، قاله ابن مندة،<sup>(٢)</sup> والخير منكر.  
[١٩] وأما حديث واثلة:<sup>(٣)</sup>

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> من رواية بشر بن عون عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة  
قال: سألت سائل رسول الله ﷺ ما بال يوم الجمعة يؤذن فيها بالصلاة؟<sup>(٥)</sup> نصف النهار وقد  
نُحِت في سائر الأيام؟ فقال: ((إن الله عز وجل يسعر جهنم كل يوم في نصف النهار  
ويختبئها في يوم الجمعة)).

وبكار بن تميم: مجهول وبشر بن عون عنه نسخة نحو مائة حديث كلها موضوعة.  
قاله ابن حبان.<sup>(٦)</sup>

(١) منهم يحيى بن سعيد وابن معين وأحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو حنيفة والدارقطني وغيرهم. راجع:  
تاريخ الدوري (٢ / ٥٤١ رقم ٣١٤٢) والعلل رواية المروزي رقم (٤٧٣، ٣٦٢، ٥٤٤)  
والتاريخ الكبير (٨ / ٩ رقم ١٩٥٠) والحرع والتعديل (٨ / ٣٦١، ٣٦٢ رقم ١٦٥٣)  
والضعفاء للعقيلي (٤ / ٢٣٢، ٢٣٤ رقم ١٨٢٦) والكامل (٦ / ٢٤١٤ — ٢٤١٦) والميزان  
٣ / ٤٣٨، ٤٣٩ رقم ٧٠٧٠ وغيرها.

وقال الحافظ في التقریب رقم (٦٥٢٠): "مجالد — بضم أوله وتخفيف الجيم — ابن سعيد بن  
عمير الهمداني — بسكون الميم أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره".

(٢) انظر: الميزان (٣ / ٦٣٠ رقم ٧٨٨٣) وبلغني (٢ / ٦٠٩ رقم ٥٧٧٥).

(٣) واثلة: — بالناء المعجمة ثلاث — ابن الأسقع بن عبد العزيز بن عبد يليل، أبو قرصافة، أسلم  
والنبي ﷺ يتجهز إلى تبوك، وشهدها، روى عن النبي ﷺ وحديثه عبد الشامين.

انظر: الإكمال (٧ / ٢٩٧) وأسد الغابة (٥ / ٣٩٩ رقم ٥٤٢٩) والإصابة (٣ / ٥٨٩ رقم ٩٠٨٩).

(٤) الطبراني في الكبير (٢٢ / ٦٠ رقم ١٤٤)

(٥) ورد في (ح) بالنهار.

(٦) انظر: المحروحين (١ / ١٩٠) ولفظه: "روى عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة نسخة

فيها ستمائة حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال" وجاء في هامش المطبوع: وفي  
الهندية "نسخة نسبتها مائة حديث"، وقال أبو حاتم: "بكار بن تميم وبشر مجهولان". الجرح

[٢٠] وأما حديث أبي الدرداء: فرواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية عبادة بن نسي<sup>(٢)</sup> عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «أكثرُوا علي الصلاة/ يوم الجمعة فإنه يوم مشهود تشهدهُ الملائكة»... الحديث.

وفيه انقطاع و تقدم في الباب قبله<sup>(٣)</sup>.

والتعديل (٢ / ٤٠٨ رقم ١٦٠٥) راجع: الميزان (١ / ٣٤٠ رقم ١٢٥٣) ترجمة بكار، ونقل الحافظ في اللسان (٢ / ٢٨ رقم ١٠١) عن ابن طاهر قوله: "إن أحاديثه — أي بشر بن عون — نسخة موضوعة".

وعلى هذا فالحديث بهذا الإسناد موضوع.

<sup>(١)</sup> ابن ماجه في (الختائر باب ذكر وفاته ودفنه ١ / ٣٠٠ رقم ١٦٣٨) من طريق سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أيمن عن عبادة بن نسي به.

وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (٢ / ٥٨، ٥٩) وقال: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع في موضعين: عبادة بن نسي روايته عن أبي الدرداء رسالة قاله العلاء — كذا في المطبوع والصواب: العلائي — وزيد بن أيمن عن عبادة بن نسي رسالة قاله البخاري "أهـ". انظر كلام البخاري في التاريخ الكبير (٣ / ٣٨٧ رقم ١٢٨٨) وكلام العلائي في جامع التحصيل رقم (٣٣٤). وينحوه قال ابن حجر في التهذيب (٣ / ٣٩٨ رقم ٧٣٠) والحافظ رشيد الدين فيما نقله عنه ابن الملقن في تحفة المحتاج (١ / ٥٢٧ رقم ٦٦٣) وزاد ابن الملقن علة ثالثة فقال: «وزيد هذا، عنه سعيد بن أبي هلال فقط فيما أعلم لكن ذكره ابن حبان في ثقاته على قاعدته» وانظر أيضا: لميزان (٢ / ٩٩ رقم ٢٩٩١) والصارم المنكي ص (٢٨٠، ٢٨١).

والحديث له شاهد من حديث أبي أمامة عند البيهقي في الكبرى (٣ / ٣٤٩) بلفظ: «أكثرُوا علي من الصلاة في كل يوم جمعة فإن صلاة أمي تعرض عني في كل يوم جمعة فمن كان أكثرهم علي صلاة كان أقربهم مني منزلة» من رواية يرد بن سنان عن مكحول عن أبي أمامة به. ويرد بن سنان وإن كان قد تكلم فيه إلا أنه لا يزل حديثه عن درجة الحسن، انظر: التقريب رقم (٦٥٩) وباقي رجاله ثقات فالحديث حسن والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> عبادة بن نسي: بضم النون وفتح المهملة الخفيفة. انظر: التقريب رقم (٣١٧٧).

<sup>(٣)</sup> يعني به باب في فضل الصلاة على النبي ﷺ وقد تقدم في ص (١ / ٣٤٤ أ) نسخة السندي. وقال: رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا ثم نقل قول البخاري المتقدم.

## [٢١] وأما حديث أبي عبيدة:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن أبي عبيدة بن الجراح قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من الصلوات صلاة أفضل من صلاة الفجر يوم الجمعة في الجماعة، وما أحسب من شهدها منكم إلا مغفورا له».

وهذا إسناد ضعيف: وعبيد الله بن زحر<sup>(٢)</sup> وعلي بن يزيد الألهاني<sup>(٣)</sup> والقاسم<sup>(٤)</sup> ضعفاء. قال ابن حبان: «إذا اجتمعوا في

(١) الطبراني في الكبير (١ / ١١٩ رقم ٣٦٦) وفي الأوسط (١ / ٦٥ رقم ١٨٤) وقال: "لا يروى هذا الحديث عن أبي عبيدة إلا بهذا الإسناد تفرد به يحيى بن أيوب". وكذلك أخرجه البرار في مسنده (٤ / ١٠٦ رقم ١٢٧٩) وقال: لا نعلم روي هذا الكلام إلا أبو عبيدة بن الجراح بهذا الإسناد.

وابن عدي في الكامل (٤ / ١٦٣٢) مختصرا.  
(٢) عبيد الله بن زحر — بفتح الزاي وسكون المهملة — الضمري مولاهم الأفريقي صدوق يخطيء. التقريب رقم (٤٣١٩).

(٣) علي بن يزيد الألهاني قال عنه البخاري: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكورة، وتركه النسائي والدارقطني وغيرهما وضعفه جماعة، وقال الذهبي: ضعفه جماعة ولم يتركه، وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: التاريخ الكبير (٦ / ٣٠١ رقم ٢٤٧٠) والرحم والنعيدل (٦ / ٢٠٩ رقم ١١٤٢) والضعفاء للنسائي رقم (٤٣٢) والكاشف (٢ / ٢٥٩ رقم ٤٠٤٥) والتهذيب (٧ / ٣٩٦)، ٣٩٧ رقم ٦٤١) والتقريب رقم (٤٨٥١).

(٤) القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يغرب كثيرا. التقريب رقم (٥٥٠٥).

(٥) انظر: الجرحون (٢ / ٦٢، ٦٣) وقال الدارقطني: عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد نسخة باطية. انظر: الضعفاء له رقم (٣٢٧).

نقل احافظ قول ابن حبان في التهذيب (٧ / ١٣ رقم ٢٥) وعقبه بقوله: "وليس في الثلاثة مني هم إلا علي بن يزيد وأما الآخران: فهما في الأصل صدوقان وإن كان بخطوان". قلت: ومما يدل على صواب هذا التوجيه ما قاله ابن معين: القاسم أبو عبد الرحمن ثقة إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء — يعني الضعفاء — انظر: سؤالات ابن الجنيدي رقم (٥١٤).

==

خير<sup>(١)</sup> لم يكن ذلك الخمر إلا<sup>(٢)</sup> مما عملته أيديهم».

ورواه البزار أيضا في مسنده<sup>(٣)</sup> من هذا الوجه.

[٢٢] وأما حديث أبي قتادة: فأخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية ليث بن أبي

سليم<sup>(٥)</sup> عن مجاهد عن أبي الخليل عن أبي قتادة عن النبي ﷺ أنه «كره الصلاة نصف

النهار إلا يوم الجمعة وقال: إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة».

قال أبو داود: هو مرسل<sup>(٦)</sup> مجاهد أكبر من أبي الخليل وأبو الخليل<sup>(٧)</sup> لم يسمع من أبي

قتادة<sup>(٨)</sup>.

وقال البخاري: "روى عنه العلاء بن الحارث وابن جابر... أحاديث مقاربة وأما من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وبشر بن نمير وعلي بن زيد - كذا والصواب علي بن يزيد - وغيرهم ففي حديثهم عنه مناكير واضطراب". انظر: التهذيب (٨/ ٣٢٣ رقم ٥٨١) وينحوه قول أبي حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به وإنما ينكر عنه الضعفاء. (المصدر نفسه ص ٣٢٤).

<sup>(١)</sup> ورد في الأصل "خير" بالياء التحتانية والتصويب من المحررين.

<sup>(٢)</sup> (إلا) ليس في (ح).

<sup>(٣)</sup> البزار في مسنده (٤ / ١٠٦ رقم ١٢٧٩) وراجع هامش رقم (١) ص (٢٦).

<sup>(٤)</sup> أبو داود في (الصلاة باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال ١ / ٦٥٣ رقم ١٠٨٣) وفيه زيادة قوله: "هو مرسل".

وأخرجه البيهقي في الكبرى (٢ / ٤٦٤، ٤٦٥) وقال: وله شواهد وإن كانت أسانيدنا ضعيفة

... إلى أن قال: والاعتماد على أن النبي ﷺ استحب التكبير إلى الجمعة ثم رغب في الصلاة إلى

خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء "اهـ".

وهذا ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية فيما حكاه عنه ابن القيم في (زاد المعاد ١ / ٣٧٨).

<sup>(٥)</sup> الليث بن أبي سليم بن زعيم - بالزاي والنون مصغر - واسم أبيه أكنم وقبل: أنس وقبل غير ذلك

صدوق اختلط جدا ولم يتميز حديثه فنرك "التقريب رقم (٥٧٢١).

<sup>(٦)</sup> (هو مرسل) ليس في (ح).

<sup>(٧)</sup> أبو الخليل: هو صالح بن أبي مريم الضبي مولاهم وثقه ابن معين والنسائي وأغرب ابن عبد البر

فقال: لا يخرج به، التقريب رقم (٢٩٠٣).



[٢٣] وأما حديث أبي مسعود:

فرواه ابن أبي عاصم<sup>(٢)</sup> في الصلاة على النبي ﷺ والبيهقي في شعب الإيمان،<sup>(٣)</sup> وفي جزء له في حياة الأنبياء في قبورهم،<sup>(٤)</sup> بنفط: «أكثرُوا علي من الصلاة في يوم الجمعة» الحديث. وقد تقدم في الباب قبله<sup>(٥)</sup>.

[٢٤] وأما حديث أبي موسى الأشعري:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٦)</sup> من رواية أبي معيد حفص بن غيلان عن طاووس عن أبي موسى

--

(١) راجع: التهذيب (٤ / ٤٠٢ رقم ٦٨٥) ونخبة التحصيل ص (١٥١).

والحديث ضعفه الألباني في المشكاة (١ / ٣٣٠).

(٢) الصلاة على النبي ﷺ ص (٥٠) رقم (٦٤).

(٣) شعب الإيمان (٦ / ٢٨٤، ٢٨٥ رقم ٢٧٦٩).

(٤) حياة الأنبياء رقم (١١ ص ٩١) كنهم من طريق الوليد بن مسلم عن أبي رافع عن سعيد المقبري عن أبي مسعود الأنصاري به.

وهذا الإسناد أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک (٢ / ٤٢١) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد فإن أبارافع هذا هو إسماعيل بن رافع ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: إسماعيل بن رافع أبو رافع ضعفه. وقال في الكاشف (١ / ٧٢ رقم ٣٧٥): ضعيف وهـ.

قلت: وهو كذلك انظر: المرح والتعديل (٢ / ١٦٨، ١٦٩ رقم ٥٦٦) والضعفاء للنسائي رقم (٣٢) والجروحين (١ / ١٢٤) والكمال (١ / ٢٧٧ - ٢٧٩) والتهذيب (١ / ٢٩٤ - ٢٩٦ رقم ٥٤٧).

(٥) يعني به باب فضل الصلاة على النبي ﷺ (١ / ٣٤٤) نسخة السندي، راجع هامش رقم (١) من حديث أبي الدرداء.

(٦) لم أقف عليه في القدر المطبوع، وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٦٥) وقال: "رواه الطبراني في الكبير عن الهيثم بن حميد عن حفص بن غيلان وقد وثقهما قوم وضعفهما آخرون وهما محتج بهما" اهـ.

ومن طريق أبي معيد أخرجه أيضا:

— ابن خزيمة في صحيحه (باب صفة يوم الجمعة وأهلها ... إن صح الخير فإن في النفس من هذا

--

الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «تَحْشُرُ الْأَيَّامَ عَلَى هَيْئَتِهَا وَتَحْشُرُ الْجُمُعَةَ زَهْرَاءَ مَنِيَّةٍ أَهْلِهَا يَحْفُونَ بِهَا كَالْعُرُوسِ قَدْ دِي إِلَى خَدْرِهَا تَضِيءُ لَهُمْ يَمَشُونَ فِي ضَوْئِهَا أَلْوَاهِمُ كَالثَّلَجِ بَيَاضًا وَرِيحُهُمْ كَالْمَسْكِ يَخْوِضُونَ فِي جِبَالِ الْكَافُورِ يَنْظُرُ إِلَيْهِمُ الثَّقَلَانُ لَا يَطْرُقُونَ تَعَجُّبًا حَتَّى يَدْخُلُونَ»<sup>(١)</sup> الْجَنَّةَ لَا يَخَالُطُهُمْ أَحَدٌ إِلَّا الْمُؤَذِّنُونَ الْمُحْتَسِبُونَ». وأبو معبد: بضم الميم وفتح العين المهملة مصغرا<sup>(٢)</sup> مختلف فيه<sup>(٣)</sup>. ورواه أيضا: <sup>(٤)</sup> من رواية إسماعيل بن عياش<sup>(٥)</sup> عن طلحة بن زيد عن عبيدة بن حسان عن

الإسناد ١١٧ / ٣ رقم ١٧٣٠).

— والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٧٧ ) وقال: " هذا حديث شاذ صحيح الإسناد، فإن أبا معبد من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم ، والهيثم بن حميد من أعيان أهل الشام غير أن الشيخين لم يخرجاه عنهما، وقال الذهبي: خير شاذ صحيح السند والهيثم وحفص ثقتان.

(١) في (ح) يدخلوا، بحذف النون

(٢) انظر نحو هذا الضبط في الإكمال (٢٠٣/٧) والتفريب رقم ( ١٤٤١ ) وقال: صدوق فقيه.

(٣) فقد وثقه ابن معين ودحيم وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وقال أبو داود: كان يرى القدر ليس بذلك، وقال أبو زرعة: صدوق وقال ابن عدي: لأناس به صدوق، وقال ابن حبان: من متقي أهل الشام وصالحهم وكان قليل الحديث مستقيم الأمر فيه.

انظر: تاريخ الدارمي رقم ( ٢٤٠ ) وتاريخ هاشم بن مرثد الطبراني رقم ( ١٤ ) والجرح والتعديل ( ٣ / ١٨٦ رقم ٨٠٥ ) وسؤالات الأجرى ( ٢ / ٢٠٩ رقم ١٦١٧ ) والكامل ( ٢ / ٨٠٢ ) ومشاهير علماء الأمصار رقم ( ١٤٢٢ ص ١٧٩ ) والميزان ( ١ / ٥٦٨ رقم ٢١٦٢ ) والتهذيب ( ٢ / ٤١٨ ، ٤١٩ رقم ٧٢٧ ).

(٤) لم أجده في القدر المطبوع.

(٥) إسماعيل بن عياش: هو ابن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص

في غيرهم . التفريب رقم ( ٤٧٧ ).

طاووس.<sup>(١)</sup> وطلحة بن زيد الرقي<sup>(٢)</sup> وعبيدة بن حسان:<sup>(٣)</sup> ضعيفان.

قال ابن أبي حاتم في العلل<sup>(٤)</sup> عن أبيه: "كلاهما مرسل لأن أبا معيد لم يدرك طاووسا، وعبيدة بن حسان لم يدرك طاووسا قال: وهذا الحديث من حديث محمد بن سعيد الشامي<sup>(٥)</sup> وهو متروك الحديث."/

[٢٥] وأما حديث عائشة:

فروياه في المجلس السابع من أمالي المخلص<sup>(٦)</sup> من رواية أبي خالد القرشي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال النبي ﷺ: «إذا سلم رمضان سلمت السنة، وإذا سلمت الجمعة سلمت الأيام».

(١) زادي (ح): (به) بعد طاووس.

(٢) قال الحافظ في التقریب رقم (٣٠٣٧) : طلحة بن زيد القرشي أبو مسكين أو أبو محمد الرقي أصله دمشقي، متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود : كان يضع الحديث.

(٣) عبيدة — بفتح العين وكسر الباء — ابن حسان العنبري السجاري، قال أبو حاتم: منكر الحديث ، وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات كبا من حديثه نسخة عن هؤلاء شبيهة بمائة حديث كلها موضوعة، فلست أدري أهر كان المتعمد لها أو أدخلت عليه فحدث بها؟ وأما كان من هذين فقد بطل الاحتجاج به في الحالين" اهـ. وقال الدارقطني: ضعيف.

انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٩٢ رقم ٤٧٥) والجرحين (٢ / ١٨٩) والإكمال (٦ / ٥٠) والميزان (٣ / ٢٦ رقم ٥٤٦١).

(٤) العلل (١ / ٢٠٦ رقم ٥٩٤).

(٥) قال الذهبي في الكاشف (٣ / ٤١ رقم ٤٩٤٧): هالك ، وقال الحافظ في التقریب (٥٩٤٤): كذبه .

(٦) انظر: أمالي المخلص رقم (٨٥ ص ١٦٣، ١٦٤).

وأبو خالد القرشي: اسمه: عبدالعزيز<sup>(١)</sup> بن أبيان من ولد سعيد بن العاصي، كذبه ابن معين<sup>(٢)</sup> وقال ابن عدي<sup>(٣)</sup>: «له عن الثوري وغيره بواطيل». ورواه ابن حبان في الضعفاء<sup>(٤)</sup> في ترجمته وقال: «كان يأخذ كتب الناس فيرونها من غير سماع». ورواه أبو نعيم في الحلية<sup>(٥)</sup> من هذا الوجه.

### الثالث: [فقه الحديث]

استدل به علي أن أفضل الأيام يوم الجمعة، وبه جزم القاضي أبو بكر بن العربي.<sup>(٦)</sup>

(١) قوله: (عبد العزيز) ورد في الأصل: (خالد) والصواب: ما أثبتته، وذلك أن الأئمة كالبخاري والنسائي وأبي أحمد الحاكم وغيرهم سموه هكذا.

انظر: التاريخ الكبير (٦ / ٣٠ رقم ١٥٨٧) والضعفاء للنسائي رقم (٣٩٢) والمقتنى في سرد الكنى (١ / ٢١١ رقم ١٩٠٧) والتهذيب (١٢ / ٨٤ رقم ٣٦٣).

(٢) انظر: سؤالات ابن الجنيدي رقم (٨٢) وتاريخ الدارمي رقم (٥٦٩) والكمال (٥ / ١٩٢٦).

(٣) انظر: الكامل (٥ / ١٩٢٧).

وقال الخافظ في التقریب رقم (٤١١١): عبد العزيز بن أبيان بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص الأموي السعدي القرشي أبو خالد الكوفي نزيل بغداد، متروك وكذبه ابن معين وغيره.

(٤) انظر: المجروحين (٢ / ١٤٠). قلت: سبقه بذلك ابن معين كما في تاريخ الدارمي رقم (٥٦٩).

(٥) انظر: الحلية (٧ / ١٤٠).

قلت: وأخرجه أيضا الإمام البيهقي في الشعب (٧ / ٣٠٤ رقم ٣٤٣٤) من رواية أبي مطيع عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به مثله.

قال: قال أحمد — يعني نفسه —: «هذا لا يصح عن هشام وأبو مطيع: الحكم بن عبد الله البلخي ضعيف، وإنما يعرف هذا الحديث من حديث عبد العزيز بن أبيان أبي خالد القرشي عن سفيان وهو أيضا ضعيف عمرة».

(٦) عارضة الأحوذني (٢ / ٢٧٤) وإليه ذهب ابن عبد البر (التمهيد ٢٣ / ٤٠).

وقد اختلف أصحابنا في المفاصلة بينه وبين يوم عرفة علي وجهين فرضوها فيما إذا قال لزوجته: أنت طالق في أفضل الأيام أحدهما: تطلق يوم الجمعة لهذا الحديث، والثاني: تطلق يوم عرفة وهو الأصح.

قال النووي: <sup>(١)</sup> «وهذا إذا لم تكن له نية، فإن أراد أفضل أيام السنة فيتعين يوم عرفة، وإن أراد أفضل أيام الأسبوع فتعين الجمعة».

#### الرابع: [أيهما أفضل يوم الجمعة أو يوم عرفة؟]

إن قال قائل: يشكل على ما هو الصحيح عند الشافعية من أن يوم عرفة أفضل الأيام: ما رواه ابن حبان في صحيحه <sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله بن قرط <sup>(٣)</sup> أن النبي ﷺ قال: «أفضل الأيام عند الله يوم النحر ويوم القر» <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر: شرح صحيح مسلم (٢ / ٦ / ١٤٢)

<sup>(٢)</sup> ابن حبان في صحيحه انظر: الإحسان ( الصلاة باب العبدین ذکر البیان بأن من أفضل الأيام يوم الحر وثانيه ( ٧ / ٥١ رقم ٢٨١١ ) ورجال إسناده ثقات. والحديث أخرجه أيضا:

الإمام أبو داود في ( المناسك باب في الهدي إذا عطب ٢ / ٣٧٠ رقم ١٧٦٥ ) من حديث عبد الله بن قرط ورجال إسناده أيضا ثقات.

وفيه: " أعظم الأيام " مكان " أفضل الأيام " و: " ثم يوم القر " بدل " ويوم القر ". والإمام أحمد في مسنده ( ٢ / ٣٥٠ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٤ / ٢٩٤ رقم ٢٩١٧ ) والحاكم في المستدرک ( ٤ / ٢٢١ ) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. والطحاوي في شرح المعاني ( ٣ / ٥٠ ).

كلهم من طريق ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن عبد الله بن لحي عن عبد الله بن قرط بلفظ أبي داود سوى الطحاوي ولفظه: أحب الأيام إلى الله يوم النحر ثم يوم عرفة. ورجال إسناده أيضا ثقات.

<sup>(٣)</sup> عبد الله بن قرط — بضم القاف وسكون الراء وفي آخرها طاء مهملة — الأزدي النخالي — بضم المشقة وتخفيف الميم — صحابي كان اسمه شيطانا فغیره النبي ﷺ وأمره أبو عبيدة علسي حمص

وهذا يدل على أفضلية يوم النحر على يوم عرفة.

ب/٨٨

ويحتمل: أن يجب أن المراد بكون يوم النحر أفضل بالنسبة إلى أعمال الحج: / لأن فيه الوقوف<sup>(١)</sup> بالمزدلفة ورمي الجمرة العظمى وطواف الإفاضة والنحر والحلق والإقامة بمعنى، ولذلك سمي يوم الحج الأكبر<sup>(٢)</sup>، كما ثبت في حديث ابن عمر الذي علقه البخاري<sup>(٣)</sup> ووصله أبو داود<sup>(٤)</sup> وابن ماجه<sup>(٥)</sup> والحاكم<sup>(٦)</sup> وقال: صحيح الإسناد.

==

واستشهد بأرض الروم سنة ست وخمسين. راجع: الأنساب ( ١٠ / ١٠١ ) والتقريب رقم ( ٣٥٦٤ ).

(١) القر: هو الغد من يوم النحر وهو حادي عشر ذي الحجة لأن الناس يقرون فيه بمشي: أي يسكنون ويقيمون. النهاية ( ٣٧ / ٤ )

(٢) قوله: (لأن فيه الوقوف بالمزدلفة) ورد في (ح) لأن الوقوف فيه... بتأخير (فيه) بعد الوقوف.

(٣) قال الحافظ في الفتح ( ٨ / ١٧٢ ) باب إلا الذين عاهدتم: " إنما قيل: الأكبر من أجل قول الناس: الحج الأصغر... واختلف في المراد بالحج الأصغر فالجمهور على أنه العمرة... وقيل: يوم الحج الأصغر: يوم عرفة ويوم الحج الأكبر: يوم النحر لأن فيه تتكامل بقية المناسك "اهـ. وراجع لتفصيل: باب ما جاء في الحج الأكبر من هذا الشرح المبارك ( ٣ / ١٨٨ / ١ ) نسخة السندي.

(٤) البخاري في الصحيح ( الحج باب الخطبة أيام منى ٣ / ٦٧١ رقم ١٧٤٢ ).

(٥) أبو داود في ( المناسك باب يوم الحج الأكبر ٢ / ٤٨٣ رقم ١٩٤٥ ) ورجال إسناده ثقات سوى شيخ أبي داود مؤمل بن إسماعيل وهو صدوق سيء الحفظ. التقريب ( ٧٠٧٨ ) وقد توبع كما سيأتي.

(٦) ابن ماجه في ( المناسك باب الخطبة يوم النحر ٢ / ١٨٨ رقم ٣٠٩٤ ) ورجالهم ثقات

سوى شيخ ابن ماجه — هشام بن عمار — وهو صدوق تغير بأخرة انظر: التقريب رقم ( ٧٣٥٣ )

(٧) الحاكم في المستدرک ( ٢ / ٣٣١ ) كلهم من طرق عن هشام بن الغاز عن نافع عنه به.

وررد من عدة طرق عن جماعة من الصحابة كما سيأتي في الحج<sup>(١)</sup>.

ولكن حديث أفضلية يوم الجمعة أصح.

ويجمع بينه وبين غيره: بأن المراد بتفضيل الجمعة: هو بالنسبة إلى أيام الجمعة، وتفضيل يوم عرفة أو يوم النحر: بالنسبة إلى أيام السنة<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

علي أن صيغة ((خير)) ليست صريحة في التفضيل قال صاحب المفهم<sup>(٣)</sup> — في الكلام على حديث الباب —: ((خير وشر)) يستعملان للمفاضلة ولغيرها، فإذا كانت<sup>(٤)</sup> للمفاضلة: فأصلهما أخبر وأشر علي وزن أفعّل، قال: وأما إذا لم يكونا للمفاضلة: فهما من جملة الأسماء، كما قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَكْ خَيْرًا﴾<sup>(٥)</sup> وقال: ﴿وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(٦)</sup> قل: وهي في هذا الحديث للمفاضلة غير أنها مضافة لنكرة موصوفة، ومعناها في هذا الحديث: أن يوم الجمعة أفضل من كل يوم طلعت شمس.

#### الخامس: [بيان فضل يوم الجمعة على سائر الأيام]

ما المعنى في قوله: خير يوم<sup>(٧)</sup> طلعت فيه الشمس؟ وهل لكون التفضيل على يوم تطلع فيه الشمس حكمه، أو أن ذلك وصف لازم، فيسأل عن الحكمة في ذكر هذا الوصف مع كونه لازماً؟

(١) سيأتي في باب ما جاء في الحج الأكبر (٣ / ١٨٧ / ب و ١٨٨ / أ) نسخة السندي، وقد ذكر

هاك عن أبي هريرة و عبد الله بن أبي أوفى وعمرو بن الأحوص ورجل لم يسم وابن مسعود وأفاد أن المسم هو ابن مسعود — رضي الله عنهم وأرضاهم —.

(٢) قلت: أشار الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (٢ / ٦ / ١٤٢) إلى هذا الجمع.

(٣) انظر: المفهم (باب فضل يوم الجمعة ٢ / ٨٩ رقم ٤٩٠)

(٤) في (ج) كانت، بالإفراد، وما في الأصل موافق لما في المطبوع.

(٥) جزء آية رقم (١٨٠) من سورة البقرة.

(٦) جزء آية رقم (١٩) من سورة النساء.

(٧) قوله: (يوم) ساقط من (ج) و(س).

وقد يجاب: بأن العرب قد تطلق "اليوم" وتريد به: القطعة من الزمان،<sup>(١)</sup> كيوم بعث<sup>(٢)</sup> ويوم ذي قرد<sup>(٣)</sup> ويوم الكلاب<sup>(٤)</sup> فليس المراد بهذا وأمثاله حقيقة اليوم الذي تطلع فيه الشمس وتغرب آخره. فصرح بطلوع الشمس فيه ليتنفى احتمال ان تراد القطعة من الزمن.

ويحتمل: أن يراد بذكر طلوع الشمس: إرادة أيام الدنيا التي تطلع فيها الشمس وتغرب. لينخرج يوم القيامة، فإن الشمس تكور فيه كما نطق به القرآن<sup>(٥)</sup> فقل تكويرها: ذهاب ضوئها،<sup>(٦)</sup> وقيل: تدخل في العرش،<sup>(٧)</sup> وقيل: يرمي بها في النار،<sup>(٨)</sup> ولعل هذا آخرها فقدثت في الأحاديث الصحيحة<sup>(٩)</sup> أنها تدنو من رووس الخلائق في الموقف، وأنه لا ظل

(١) انظر: لسان العرب (١٥ / ٤٦٦ مادة يوم، وتفسير القرطبي (٨ / ٧٠)

(٢) بعث: بضم الموحدة وتخفيف المهملة وآخره مثلة، وقيل: بالغين المعجمة، وهو مكان أو حصن وقيل: مزرعة عند بني قريظة على ميلين من المدينة كانت به وقعة بين الأوس والخزرج. انظر: الفتح (٧ / ١٣٨).

راجع: شرح مسلم للنووي (٢ / ١٨٢ / ٦) والنهاية (١ / ١٣٩) ومعجم البلدان (١ / ٤٥١) وهدي الساري (ص ٩٣).

(٣) قرد: هو بفتح القاف والراء وبالذال المهملة، ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٤ / ١٢ / ١٧٣) والفتح (٧ / ٥٢٦ باب غزوة ذات القرد) وقال ابن الأثير في النهاية (٤ / ٣٧): ماء على ليلتين من المدينة بينها وبين خيبر.

(٤) للكلاب: بالضم والتخفيف، اسم ماء وكان به يوم معروف من أيام العرب بين البصرة والكوفة.

انظر: النهاية (٤ / ١٩٦) ومعجم البلدان (٤ / ٤٧٢).

(٥) وذلك في قوله تعالى ﴿إذا الشمس كورت﴾ سورة التكويد رقم الآية (١)

(٦) قاله قتادة وغيره. انظر: تفسير ابن كثير (٤ / ٤٧٦)

(٧) قاله ابن عباس كما في الجامع لأحكام القرآن (٢٠ / ٢٢٧)

(٨) انظر: تفسير ابن كثير (٤ / ٤٧٦)

(٩) فمن تلكم الأحاديث في هذا المعنى: ما أخرجه الإمام مسلم في (الجنة ونعيمها باب في صفة يوم القيامة ١٧ / ٦ رقم ١٩٦) ومما ورد في الجزء الثاني ما رواه الإمام مسلم أيضا في (البر والصلة باب في فضل الحب في الله ٦ / ١٦ / ١٢٣) من حديث أبي هريرة.



يرمئد إلا ظل<sup>(١)</sup> عرش الرحمن.

ويحتمل: أن يكون التقييد بطلوع الشمس: لتخرج أيام الجنة فإنها لا شمس تطلع فيها.

كما قال تعالى: ﴿لا يرون فيها شمسا ولا زمهريرا﴾.<sup>(٢)</sup>

فعلي تقدير إرادة ذلك هل يكون يوم القيامة أو الأيام التي في الجنة أفضل من يوم الجمعة

في الدنيا؟ فأخرجهما بقوله: تطلع فيه الشمس - وهو الظاهر - /

أما بالنسبة ليوم القيامة: فإن فيه إظهار المقام المحمود لنبينا محمد ﷺ وإثابة المؤمنين،

وإدخالهم الجنة والانتقام من الكفار والمجرمين.<sup>(٣)</sup>

وأما بالنسبة إلى أيام الجنة: فإنها أيام رضي الله تعالى عن أهلها، وهو من أفضل ما أعطوا

كما ثبت في الحديث الصحيح: ألا أعطيتكم أفضل من ذلك!<sup>(٤)</sup> وكذلك إنهم يرون رهم

في الجنة وما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه، كما ثبت في الحديث الصحيح.<sup>(٥)</sup>

ويحتمل أن يراد: أن أيام لدينا أفضل، لأن نعيم الآخرة ثواب لعبادهم في الدنيا وعبادة الله

تعالى أفضل من الثواب، لما روينا في سنن ابن ماجه<sup>(٦)</sup> بإسناد حسن من حديث أنس قال:

(١) كذا في الأصل و (س) وزاد في (ح): إلا، بعد (لاضل).

(٢) جزء آية رقم ( ١٣ ) من سورة الإنسان.

والزمهرير: هو شدة البرد، انظر: النهاية (٣١٤/٢).

(٣) ينظر ذلك في حديث الشفاعة الذي أخرجه البخاري في ( تفسير باب ذرية من حملنا مع نوح ٨

/ ٢٤٧ رقم ٤٧١٢ ) من حديث أبي هريرة.

(٤) طرف من حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري في ( التوحيد باب كلام الرب مع أهل الجنة

١٣ / ٤٩٦ رقم ٧٥١٨ ) ومسلم في ( اجنة وصفة نعيمها ١٧ / ١٦٨ ).

(٥) طرف من حديث صهيب عند الإمام مسلم في ( الإيمان باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة لرهم

سيحانه ١ / ٣ / ١٧ )

(٦) ابن ماجه في ( الآداب باب فضل الحامدين ٢ / ٣٣٦ رقم ٣٨٥٠ ) وفي سننه شيب بن بشر:

قال الحافظ في التفریب رقم ( ٢٧٥٣ ) صدوق بخطي.

قال رسول الله ﷺ: ما أنعم الله علي عبد نعمة فقال: الحمد لله إلا كان الذي أعطى أنضل مما أخذ.

نعم إن كان الثواب من الله تعالى بذكره للعبد ثوابا لذكر العبد له، أو لصلاته علي نبيه محمد ﷺ فهو أفضل من طاعة العبد، لقوله تعالى: ﴿ولذكر الله أكبر﴾<sup>(١)</sup>  
 فروي ابن السني<sup>(٢)</sup> من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال في قول الله<sup>(٣)</sup> عز وجل ﴿ولذكر الله أكبر﴾ قال: ذكر الله إياكم أكبر من ذكركم إياه.  
 وإسناده حسن لم أر فيهم مجروحا.

وأوله بذلك جماعة من الصحابة: عبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وسلمان<sup>(٤)</sup>.  
 وهو واضح والله أعلم.

#### السادس: [ليس في أيام الجنة يوم يسمى «يوم الجمعة»]

فإن قيل: إذا حملناه علي القيد لتخرج أيام الجنة لا يخرج ذلك عن كون يوم الجمعة أفضل في الجنة، لأن فيه يزور أهل الجنة بهم سبحانه وتعالى وينظرون إليه فهو أفضل أيام الجنة أيضا فلا حاجة لإخراجها بقوله: يوم طلعت فيه الشمس.

١٨٩/ب

والحديث حسه الضياء في المختارة (٦ / ١٨٥، ١٨٦ رقم ٢١٩٤ — ٢١٩٦) والبوصيري في مصباح الزجاجة (٤ / ١٣١).

<sup>(١)</sup> جزء آية رقم (٤٥) من سورة العنكبوت.

<sup>(٢)</sup> لم أجده في كتابه عمل اليوم والليلة وكذا لم أفق عليه عند غيره مستندا، نعم ذكره القرطبي في تفسيره (١٣ / ٣٤٩) وقال: وروي مرفوعا من حديث مرسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر فذكره.

<sup>(٣)</sup> ورد في (ج) قوله، مكان (قول الله).

<sup>(٤)</sup> انظر: تفسير الطبري (٢٠ / ١٥٦، ١٥٧) وتفسير ابن كثير (٣ / ٤١٦).

فالجواب: أنا لا نعلم أنه يسمى في الجنة يوم الجمعة، وإنما يزورون الله تعالى بعد مضي قدر جمعة، وقد تقدم أن الملائكة يسمونه يوم المريد كما تقدم في حديث أنس،<sup>(١)</sup> وقد روى المصنف<sup>(٢)</sup>

وابن ماجه<sup>(٣)</sup> في صفة الجنة من رواية حسان بن عطية عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: أخبرني رسول الله ﷺ أن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم فيؤذن لهم في مقدار يوم الجمعة من أيام الدنيا فيزورون الله، الحديث بطوله.

(١) تقدم حديث أنس في ص (١٠) برقم (٨)

(٢) الترمذي في (باب ماجاء في سوق الجمعة ٤ / ٥٩١ رقم ٢٥٤٩) وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وقد روى سويد بن عمرو عن الأوزاعي شيئاً من هذا الحديث.

(٣) ابن ماجه في (أبواب الزهد باب صفة الجنة ٢ / ٤٥٦ رقم ٤٣٩٢) وفي سند بهما: عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين، وهو صدوق ربما أخطأ كما في التقريب (٣٧٨١).

وقد ضعفه الألباني من أجله، فقال: وعلمته عبد الحميد هذا، راجع: الضعيفة (رقم ١٧٢٢)، وضعفه الإمام العقيلي فقال — بعد أن أخرجه من طريق عبد الحميد هذا —: "رواه غير عبد الحميد عن الأوزاعي عن حسان فقال: حدثت عن سعيد بن المسيب، وليس يخرج الحديث بصحيح، ثم ساقه بسنده عن سويد بن عبد العزيز السلمي عن الأوزاعي قال: حدثت عن حسان بن عطية به.

انظر: الضعفاء له (٣ / ٤٢، ٤١ رقم ٩٩٨) وفي سنده سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف جداً كما في التقريب رقم (٢٧٠٧).

قلت: يؤيده ما جاء في الترغيب والترهيب (٤ / ٣٠٢): ورواه ابن أبي الدنيا عن هقل بن زياد كاتب الأوزاعي قال: بثت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة فذكر الحديث. وهقل بن زياد: ثقة كما في التقريب رقم (٧٣٦٤) فما رواه أولى من رواية الضعفاء والله أعلم. وعلى هذا فالحديث ضعيف بكل أسانيد.

**السابع: [فضل يوم الجمعة لذاته أو لما يقع فيه من الخير؟]**

تفضيل الأزمنة أو الأمكنة بعضها علي بعض، هل هو تفضيل لذواتها أو بحسب ما يقع فيها من الخير؟

ذكر الشيخ عز الدين بن عبد السلام<sup>(١)</sup> ما حاصله: أن تفضيلها ليس لذواتها وإنما هو بسبب ما يقع فيها من وجوه الخيرات.

وقال صاحب المفهم: <sup>(٢)</sup> «ركون يوم الجمعة أفضل الأيام لا يرجع ذلك إلى عين اليوم لأن الأيام متساوية في أنفسها ، وإنما يفضل بعضها علي بعض بما يختص به من أمر زائد على بقيته، ويوم الجمعة قد خص من جنس العبادات بهذه الصلاة المعهودة التي يجتمع لها الناس، وتتفق همهم و دواعيهم ودعواتهم فيها ويكون حالهم فيها كحالهم<sup>(٣)</sup> يوم عرفة فيستجاب لبعضهم في بعض ويغفر لبعضهم ببعض ولذلك قال ﷺ: «الجمعة حج المساكين»<sup>(٤)</sup> أي يحصل لهم فيها ما<sup>(٥)</sup> يحصل لأهل عرفة.

<sup>(١)</sup> انظر: القواعد الكبرى (٦٢/١) وعز الدين هو الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم المشهور بالعز بن عبد السلام من تصانيفه: القواعد الكبرى، توفي بمصر سنة ٦٦٠ هـ. انظر: الطبقات للسيكي (٢٠٩/٨) والطبقات لابن قاضي شعبة (١٣٧/٢).

<sup>(٢)</sup> انظر: المفهم (باب فضل يوم الجمعة ٢ / ٤٩٠ رقم ٧٢٠) وصاحب المفهم: هو الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر أبو العباس الأنصاري القرطبي المالكي الفقيه احدث اختصر الصحيحين وشرح صحيح مسلم توفي سنة (٦٥٦ هـ).

انظر: الدياج المذهب (٢٤٠/١) والبداية والنهاية (٣٨١/١٧).

<sup>(٣)</sup> زاد في المطبوع: (في) بعد قوله: (كحالهم) وهو ليس في الأصل ولا في (ح).

<sup>(٤)</sup> حديث ضعيف سيأتي كلام الشارح عليه.

<sup>(٥)</sup> كنا في الأصل والمطبوع، وزاد في (ح) و(س): لا، قبل (يحصل).

ثم إن الملائكة يشهدونهم ولهم<sup>(١)</sup> ويكتبون ثوابهم ولذلك سمي هذا «اليوم المشهود»<sup>(٢)</sup> ثم يحصل<sup>(٣)</sup> فيه لقلوب العارفين من الألفاظ والزيادات حسبما يدركون من ذلك ولذلك سمي "يوم المزيد" ثم إن الله قد خصه بالساعة التي فيه "إلى آخر كلامه".

١/٩٠

### الثامن: [بيان خصائص يوم الجمعة]

اختلف في هذه ((الأشياء التي<sup>(٤)</sup> وقعت في يوم الجمعة، أو تقع: من))<sup>(٥)</sup> خلق آدم وغيره هل سبق ذكرها في هذا الحديث لتفضيل هذا اليوم لوقوعها فيه أم لا؟ فقال القاضي عياض<sup>(٦)</sup> الظاهر أن هذه القضايا المألوفة فيه ليست لذكر فضيلته وإنما هو بيان لما وقع فيه من الأمور العظام وما سيقع ليتأهب العبد فيه بالأعمال الصالحة لنيل رحمة الله ودفع نقمه".

وخالفه القاضي أبوبكر ابن العربي وأبو العباس القرطبي: فقال القاضي أبوبكر<sup>(٧)</sup> — في خلق آدم فيه —: "ففيه يحتم الخليفة وبه — وهو أشرف

(١) كلمة "ولهم" لا توجد في المطبوع.

(٢) قلت: بل سمي شاهدا في حديث ضعيف مرفوعا أخرجه الترمذي في (التفسير باب ومن سورة البروج ٥ / ٤٠٦ رقم ٣٣٣٩) وقال: هذا حديث حسن غريب لا يعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة، وموسى بن عبيدة يضعف في الحديث ضعفه يحيى بن سعيد وغيره. ذكره ابن كثير في تفسيره (٤ / ٤٩١) وقال: هكذا روى هذا الحديث ابن خزيمة من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف الحديث، وقد روي موقوفا عن أبي هريرة وهو أشبه. وبنحوه قال ابن القيم في زاد المعاد (١ / ٤١٢) ولفظه فيه: والظاهر — والله أعلم — أنه من تفسير أبي هريرة فقد قال الإمام أحمد... وساقه بسنده ومثله.

(٣) جاء في المطبوع: "يحظر".

(٤) جاء في الأصل وس: "الذي" وهو خطأ.

(٥) ما بين القوسين من (ح) وهو غير واضح في الأصل.

(٦) انظر: الإكمال (٣ / ٢٤٧) باب فضل الجمعة. ولفظه لا يتوافق مع هذا النقل، وما نقله الشارح

موافق لما عند أبي (٣ / ١٢) وقد رمز له بـ "ع" الدال على أنه شرح القاضي عياض.

(٧) انظر: العارضة (٢ / ٢٧٥ رقم ٤٨٧)

المخلوقات — وفيه أدخل الجنة — وهو فضل عظيم — وفيه أخرج منها وفي رواية: وفيه تيب عليه فأما توبة الله عليه: فهو فضل عظيم، وأما إخراجها منها: فلا فضل فيه ابتداء، إلا أن يكون لما كان بعده من الخيرات والأنبياء والطاعات وأن خروجه منها لم يكن طردا كما كان خروج إبليس، وإنما<sup>(١)</sup> كان خروجه منها مسافرا لقضاء أوطار ويعود إلى تلك الدار، وفيه تقوم الساعة وذلك أعظم لفضله لما يظهر الله فيه من رحمته، وينجز من وعده.

وقال القرطبي في المفهم<sup>(٢)</sup>: «إن الله خصه بأن أوقع فيه هذه الأمور العظيمة<sup>(٣)</sup>: خلق آدم — الذي هو أصل البشر — ومن ولده الأنبياء والأولياء والصالحون. ومنها: إخراجها من الجنة — الذي حصل عنه إظهار معرفة الله وعبادته في هذا النوع الآدمي —.

ومنها: توبة الله عليه — التي<sup>(٤)</sup> بها أظهر الله تعالى رحمته لهذا النوع الآدمي —.

٩٠/ب

ومنها: موته الذي بعده وفي أجره ووصل إلى مأمنه ورجع إلى المستقر الذي خرج منه/ قال: ومن فهم هذه المعاني فهم فضيلة هذا اليوم وخصوصيته فلذلك<sup>(٥)</sup> يحافظ عليه وييلد إليه».

### التاسع: [خلق آدم في الجنة]

فيه أن آدم لم يخلق في الجنة وإنما خلق خارجا منها ثم أدخل الجنة. ويحتمل: أن قوله: وفيه أدخل الجنة أي بعد موته وإن قدم في الذكر على خروجه منها فإنه

(١) كذا في الأصل والمطبوع وهو في (ج): قلما.

(٢) المفهم (٢ / ٤٩٠ رقم ٧٢٠).

(٣) زاد في المطبوع: (التي هي) بعد قوله: (العظيمة).

(٤) ورد في الأصل و(ج) الذي، والسياق يقتضي ما أثبتته، فإنها صفة لموصوف مؤنث.

(٥) ورد في المطبوع: بذلك.

بالعطف بالواو التي لا تقتضي الترتيب، وفيه بعد.

### العاشر: [بيان خلق الجنة وأنها موجودة]

فيه حجة لمذهب أهل السنة أن الجنة مخلوقة موجودة معدة لأهلها<sup>(١)</sup> - جعلنا الله منهم -

### الحادي عشر: [مفردات الحديث]

ليوم الجمعة أربعة أسماء:

[الأول]<sup>(٢)</sup>: يوم الجمعة وفي ميمه لعتان شهيرتان: الإسكان، وهي قراءة الأعمش. وضمها: وهي قراءة سائر القراء، ونحتها: حكاهما<sup>(٣)</sup> الواحدي<sup>(٤)</sup> عن القراء<sup>(٥)</sup>، كما أنهم

(١) انظر: أصول السنة للإمام أحمد (رواية عذرس) ص ٨٥، ٨٦ رقم ٤٩ ( وشرح العقيدة الطحا

رية ص ٦١٤

(٢) زيادة مني للتوضيح.

(٣) وفي (ج) حكاه، مكان: حكاهما.

(٤) لم أجده في تفاسير الواحدي: الوسيط (٢٩٦/٤) والوجيز (١٠٩٦/٢) وهو في جامع البيان (١٠٢/٢٨) وإعراب القرآن الكريم للنحاس (٤٢٨/٤) وتذيب اللغة (٣٩٨/١) وقال النووي: أما الصم والإسكان فمشهورتان، وأما الفتح فغريبة، حكاهما الواحدي عن القراء - رحمهما الله - انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٥٤/٣).

والواحدي: هو الإمام المفسر أبو احسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، صاحب التفاسير الثلاثة: البسيط والوسيط والوجيز، رزق السعادة في تصانيفه وأجمع الناس على حسنها. توفي سنة ٤٦٨هـ.

انظر: البداية والنهاية (٥٧/١٦) وطبقات الشافعية للمسبكي (٢٤٠/٥ رقم ٤٩٤) وشذرات الذهب (٣٣٠/٣).

(٥) القراء: هو يحيى بن زياد، أعباري علامة نحوي كان رأساً في قوة الحفظ أملئ تصانيفه كلها حفظاً، مات بطريق مكة سنة ٢٠٧هـ - عن ثلاث وستين سنة. انظر: تذكرة الحفاظ (٣٧٢/١) رقم ٣٦٨.

ذهبوا به إلى نحو: ضحكة، وهمزة ولمزة.

لما كان يجمع الناس كثيرا قيل له الجمعة وبه سماه الله تعالى./

واختلفوا هل كان في الجاهلية اسما له أوردت التسمية به في الإسلام؟

فادعي بعضهم أنه إنما سمي به في الإسلام، وقيل: كان يعرف في الجاهلية<sup>(١)</sup> وأن أول من سماه بذلك: كعب بن لؤي وكانت قريش تجتمع إليه فيه فيخطبهم ويذكرهم بمبعث النبي ﷺ ويأمرهم بالإيمان به.

ومن حكي الخلاف في ذلك أبو القاسم السهيلي.<sup>(٢)</sup>

وسمي يوم الجمعة: لاجتماع الناس فيه، هذا هو المشهور عند أهل اللغة<sup>(٣)</sup>.

وقيل: لأن المخلوقات اجتمع خلقها، وفرغ منها في يوم الجمعة.

وقيل: لأن آدم جمع فيها خلقه<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل بعده كلمة لم تنضح لي.

(٢) انظر: الروض الأنف ص ( ٨ ) وقد ذكر الأصبهاني في كتابه دلائل النبوة رقم ( ١٢٥ ص ١٥٥ ) وابن كثير في البداية والنهاية ( ٣ / ٣٣٣ ) خطبته كاملا.

وأبو القاسم السهيلي: هو الإمام الحافظ أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حسين، قرأ القراءات واشتغل وحصل حتى برع وساد أهل زمانه، صنف التصانيف الحسنة منها: الروض الأنف في السيرة النبوية، نسوفي سنة ٥٨١هـ. انظر: تذكرة الحفاظ ( ٤ / ١٣٤٨ رقم ١٠٩٩ ) والبداية والنهاية ( ١٦ / ٥٧٤ ) وبغية الوعاة ( ٢ / ٨١ رقم ١٤٩١ ).

(٣) انظر: تهذيب اللغة ( ١ / ٣٩٨ ) وتهذيب الأسماء واللغات ( ٣ / ٥٤ ) ولسان العرب ( ٢ / ٣٥٩ ) وتاج العروس ( ٢٠ / ٤٥٨ ) مادة جمع.

(٤) قال الحافظ في الفتح ( ٢ / ٤١١ ) : " وقيل: لأن خلق آدم جمع فيه ورد ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم مرقوفا بإسناد قوي وأحمد مرفوعا بإسناد ضعيف، وهذا أصح الأقوال، ويلي: ما أخرجه عبد ابن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه " اهـ.



وفي تهذيب الأسماء واللغات<sup>(١)</sup>: «أنه جاء فيه [حديث]<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ أنها إنما سميت به لذلك، قلت: ولم أجد لهذا الحديث أصلاً.<sup>(٣)</sup>

والثاني من أسمائه: «يوم العروبة» — بفتح العين — وكان اسمه في الجاهلية. قال أبو جعفر النحاس<sup>(٤)</sup> في كتابه: صناعة الكتاب: «لا يعرفه أهل اللغة إلا بالالف واللام إلا شاذاً قال: ومعناه: اليوم البين المعظم من أعرب: إذا بين قال: فلم يرل يوم الجمعة معظماً عند أهل كل ملة».

وقال أبو موسى المديني<sup>(٥)</sup> «في ذيل الغريين:»<sup>(٦)</sup> والأفصح: أن لا يدخلها الألف واللام

(١) تهذيب الأسماء واللغات (٢ / ٥٤) مادة جمع.

(٢) من (ح) وهو ليس في الأصل.

(٣) جاء في هامش الأصل: ' قلت: بل له أصل أصيل أخرجه ابن خزيمة في صحيحه — من حديث سلمان أن النبي ﷺ قال: يا سلمان! ما يوم الجمعة؟ قلت: الله ورسوله أعلم قال: به جمع أبوك أو أهلك يعني آدم ".

قلت: كلمة " يعني " لا توجد في صحيح ابن خزيمة (٣ / ١١٧ رقم ١٧٣٢) ولعلها تفسير من الحافظ، والحديث له طرق ذكرها الإمام الطبراني في الكبير (٦ / ٢٣٧ رقم ٦٠٨٩) فما بعدها ومداها على قرئع اضني وهو صدوق كما تقدم .

(٤) أبو جعفر النحاس: هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي يعرف بابن النحاس، رحل إلى بغداد وأخذ عن الأحفش الأصغر والمبرد وغيرهما صنف كتباً كثيرة منها: إعراب القرآن الكريم ومعاني القرآن الكريم والناسخ والمنسوخ وغيرها، توفي سنة ٣٣٨هـ. انظر: بنية الرعاة (١/٣٦٢ رقم ٧٠٣) وإشارة اتعين ص (٤٥ رقم ٣٢) ومعجم المؤلفين (٨٢/٢).

(٥) لم أقف على هذا الكتاب، والنص نقله الإمام النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٣ / ٥٤).

(٦) أبو موسى المديني: هو الإمام الحافظ الكبير محمد بن أبي بكر بن عمر بن أحمد الأصبهاني صاحب التصانيف منها: كتاب معرفة الصحابة، والطوالات، وتتمة الغريين وغيرها، توفي سنة ٥٨١هـ. انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٣٣٤ رقم ١٠٩٥) وطبقات القراء (٢/٢١٥ رقم ٣٣٠٦) ومعجم المؤلفين (٧٦/١١) وغيرها.

قال: وكأنه ليس بعربي.

والثالث من أسمائه: «حرية». حكاه أبو جعفر النحاس<sup>(١)</sup> أي مرتفع عال كالحرية، قال: وقيل: من هذا اشتق المحراب.

والرابع من أسمائه: «يوم المزيد». وقد تقدم في حديث أنس<sup>(٢)</sup>: أن الملائكة يسمونه يوم المزيد، ولم يصح إسناده.<sup>(٣)</sup>

وربما سماه بعضهم حج المساكين وكأنه أخذه من الحديث الذي ذكره أبو العباس القرطبي<sup>(٤)</sup> والحديث ضعيف.<sup>(٥)</sup>

رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده<sup>(٦)</sup> من رواية الضحاک بن مزاحم عن ابن عباس مرفوعا. وكان شعبة ينكر أن يكون الضحاک سمع من ابن عباس.<sup>(٧)</sup>

==

(١) انظر: المجموع المنيع في غريب القرآن والحديث ( ٢ / ٤١٩ )

(٢) راجع: تهذيب الأسماء واللغات ( ٣ / ٥٤ ).

(٣) تقدم في ص ( ١١ رقم الحديث ٨ )

(٤) قلت: بل الإسناد رجاله كلهم ثقات سوي خالد بن مخلد وهو صدوق فالظاهر أن الحديث حسن لاسيما مع وجود المتابعات والشواهد التي سبق ذكرها هناك، ولم يبين الشارح علته هنا أو هناك سوى قوله: وعبد السلام بن حفص وثقه ابن معين وقال أبو حاتم: ليس بمعروف، ولا يضره إن لم يعرفه إمام وعرفه إمام آخر فوثقه فالأخذ بقوله أولى والله أعلم.

(٥) يعني في كتابه المنهم ( ٢ / ٤٩٠ رقم ٧٢٠ ).

(٦) وقد ذكره الصاعاني في كتابه الموضوعات رقم ( ٧١ ) والشوكاني في الفوائد المجموعة ( ص ٤٣٧ ) وقال: لا أصل له، والعلامة الألباني في الضعيفة رقم ( ١٩١ ).

(٧) لم أقف عليه في البيعة، والحديث أخرجه القضاعي في مسنده ( ٨١ / ١ رقم ٧٨ ) وفي سننه: عيسى ابن إبراهيم الهاشمي وهو منكر الحديث ليس بشيء قاله غير واحد من الأئمة، انظر: العلل رواية الروذي ( ٢٧٦ ) وسؤالات الآجري ( ٢٥١ / ٢ رقم ١٧٥١ ) والكامل ( ١٨٩٠، ١٨٩١ ) واللسان ( ٣٩٢ / ٤ رقم ١١٩٤ ).

(٨) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ص ( ٨٦ ) وتحفة التحصيل ص ( ١٥٥ )

قال ابن حبان: <sup>(١)</sup> لم يشافه أحدا من الصحابة <sup>(٢)</sup> زعم أنه ((لقى ابن عباس وقد وهم، والله أعلم)). <sup>(٣)</sup>

(١) انظر: الثقات (٦ / ٤٨٠)

(٢) زاد في المطبوع بعده: (فمن).

(٣) ما بين القوسين من (ح) وهو غير واضح في الأصل.

## باب الساعة التي ترجى في يوم الجمعة

١/٩١

٤٨٩ — حدثنا عبد الله بن الصباح الهاشمي البصري ثنا عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي ثنا محمد بن أبي حميد ثنا موسى بن وردان عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: ((التمسوا الساعة التي ترجى في يوم الجمعة بعد العصر إلى غيوبة الشمس)).

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه وقد روي هذا الحديث عن أنس عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه.

ومحمد بن أبي حميد: يضعف ضعفه بعض أهل العلم من قبل حفظه، ويقال له: حماد بن أبي حميد ويقال له: أبو إبراهيم الأنصاري وهو منكر الحديث. ورأي بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن الساعة التي ترجى<sup>(١)</sup> بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، وبه يقول أحمد وإسحاق، وقال أحمد: أكثر الحديث في الساعة التي ترجى فيها إجابة الدعوة: أنها بعد العصر، وترجى بعد زوال الشمس.

٤٩٠ — حدثنا إسحاق بن<sup>(٢)</sup> موسى الأنصاري ثنا معن<sup>(٣)</sup> ثنا مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله: ((خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أدخل الجنة وفيه أهبط منها وفيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم يصلي يسأل الله فيها شيئا إلا أعطاه)). قال أبو هريرة: فبقيت عبد الله بن سلام فذكرت له هذا الحديث،

فقال: أنا أعلم تلك الساعة، فقلت: أخبرني بها/ ولا تضمن بها عليّ قال: هي بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، قلت: وكيف يكون بعد العصر! وقد قال رسول الله ﷺ: ((لا يوافقها عبد مسلم وهو يصلي)) وتلك الساعة لا يصلي فيها؟

(١) زاد في المطبوع: فيها بعد كلمة ترجى.

(٢) جاء في المطبوع: إسحاق بن محمد موسى.

(٣) زاد في (ح) بعد معن: (ابن عيسى).

قال عبد الله بن سلام: أليس قد قال رسول الله ﷺ: ((من جلس مجلساً ينتظر الصلاة فهو في صلاة))؟

قلت: بلى. قال: فهو ذاك... وفي الحديث قصة طويلة.

قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن صحيح.

قال: ومعنى قوله: ((أخبرني بما ولا تضمن بها علي)) يقول: لا تبخل، والظنين: البخيل،<sup>(١)</sup> والظنين: المتهم.<sup>(٢)</sup>

٤٩١ — حدثنا زياد بن أيوب البغدادي ثنا أبو عامر العقدي ثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: ((إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلا آتاه الله إياه، قالوا: يا رسول الله أية ساعة هي؟ قال: حين تقام الصلاة إلى الصراره منها)).

قال: وفي الباب: عن أبي موسى وأبي ذر وسلمان وعبد الله بن سلام وأبي لبابة وسعد بن عباد.

قال أبو عيسى: حديث عمرو بن عوف حديث حسن غريب.<sup>(٣)</sup>

**الكلام عليه من وجوه:**

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٦] حديث أنس: انفرد بإخراجه المصنف.<sup>(٤)</sup>

[٢٧] وحديث أبي هريرة: أخرجه بقية الأئمة الستة:

(١) انظر: النهاية (٣/ ١٠٤).

(٢) انظر: النهاية (٣/ ١٦٢، ١٦٣).

(٣) انظر: الجامع (٢/ ٣٦٠ — ٣٦٤ رقم ٤٨٩ — ٤٩١) وفيه تقديم وتأخير: فقد ورد حديث كثير بن

عبد الله في المطبوع قبل حديث أبي هريرة بينما أورده الشارح بعد حديث أبي هريرة.

(٤) قلت: سيأتي الكلام عليه في الوجه الثالث.

فرواه أبوداود<sup>(١)</sup> عن القعني/ والنسائي<sup>(٢)</sup> عن قتيبة كلاهما عن مالك... وأخرجه [ب/٩٢] البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ومن رواية ابن عُلَية<sup>(٦)</sup> عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة، ورواه ابن ماجه<sup>(٧)</sup> من رواية ابن عيينة عن أيوب عن محمد بن سيرين عنه،<sup>(٨)</sup> ورواه مسلم<sup>(٩)</sup> من رواية عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين عنه،<sup>(١٠)</sup> ومسلم<sup>(١١)</sup> من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، ومن طريق عبدالرزاق عن معمر بن همام عن أبي هريرة، وهذه الروايات كلها مقتصرة على ذكر ساعة الجمعة ورواه

(١) أبوداود في ( الصلاة — باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة — ٦٣٤/١ رقم ١٠٤٦ ).

(٢) قلت: حديث أبي هريرة من طريق مالك عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة به لم يخرج به إلا المصنف وأبوداود، أما الإمام النسائي فقد أخرجه من طريق قتيبة عن بكر عن ابن الهاد به، أما الحديث الذي أخرجه النسائي عن قتيبة عن مالك فهو من طريق أبي الزناد عن الأعرج كما سيأتي.

(٣) البخاري في ( الجمعة — باب الساعة التي في يوم الجمعة ٤٨٢/٢ رقم ٩٣٥ ).

(٤) مسلم في ( الجمعة — ١٣٩/٦ ).

(٥) النسائي في الكبرى ( الجمعة — باب الساعة التي يستحب فيها الدعاء يوم الجمعة ٢٩١/٢ رقم ١٧٦٠ ).

(٦) يعني أخرجه الإمام البخاري ومسلم والنسائي.

انظر: الصحيح الجامع ( الدعوات — باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة ٢٠٢/١١ رقم ٦٤٠٠ ) وصحيح الإمام مسلم ( الجمعة — ١٣٩/٦ ) والسنن الكبرى ( الجمعة — باب الساعة التي يستحب فيها الدعاء يوم الجمعة ٢٩١/٢ رقم ١٧٦٢ ).

(٧) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الساعة التي يستحب فيها الدعاء يوم الجمعة ٢٩١/٢ رقم ١٧٦٢ ).

(٨) قوله: (عن محمد بن سيرين عنه) ساقط من (ح).

(٩) مسلم في ( الجمعة — ١٣٩/٦ ، ١٤٠ ).

(١٠) قوله: (عنه) بعد محمد بن سيرين، ليس في (ح).

(١١) مسلم في ( الجمعة ١٣٩/٦ ).

م عن أبي هريرة، وهذه الروايات كلها مقتصرة على ذكر ساعة الجمعة ورواه النسائي<sup>(١)</sup> من رواية رباح عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.<sup>(٢)</sup>

[٢٨] وحديث أبي موسى:

أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> من رواية مخزومة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري قال: قال لي عبدالله بن عمر: أسمعك أبأك يحدث عن رسول الله ﷺ في شأن ساعة الجمعة؟ قال: نعم سمعته يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((هي ما بين أن يجلس الامام إلى أن تقضى الصلاة)) ومخزومة بن بكير: لم يسمع من أبيه.<sup>(٤)</sup>

(١) النسائي في (الجمعة — باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء — يوم الجمعة ٣/ ١٢٨ رقم ١٤٣٠) وقال عقبه: لا نعلم أحداً حدث بهذا الحديث غير رباح عن معمر عن الزهري إلا أيوب بن سويد فإنه حدث به عن يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة، قال: وأيوب بن سويد: متروك الحديث اهـ.

(٢) قلت: لم يخرج الشارح حديث عمرو بن عوف المزني، وقد أخرجه:

ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الساعة التي ترحى في الجمعة ١/ ٢٠٤ رقم ١١٢٥) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥٠) كلاهما من طريق كثير بن عبدالله عن أبيه عن جده به. والحديث ضعيف جداً من أجل كثير هذا وهو راجع كما قال الإمام الذهبي في الكاشف (٣/ ٥٠٨ رقم ٤٧٠٨) وسيأتي مزيد كلام في درجة كثير هذا في لوجه الخمس.

(٣) مسلم في (الجمعة — ٦/ ١٤٠).

(٤) هذا أحد الأقوال في هذه المسألة وبه يقول الإمام أحمد وابن معين والنسائي وغيرهم، والقول الثاني: أن ما يحدثه عن أبيه سمعها منه، فقد قال إسماعيل بن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك سألت مخزومة عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه؟ فحلف لي ورب هذه البنية سمعت أبي. انظر: تحفة التحصيل ص (٢٩٧).

والقول الثالث: أنه سمع بعض الأحاديث دون غيرها، ومن رأى ذلك: الإمام أبوداود فيما نقله عنه العلاني في كتابه جامع التحصيل رقم (٢٧٥) راجع: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (٣٨٥) ونخبة التحصيل ص (٢٩٦، ٢٩٧) والتهذيب (١٠/ ٧١، ٧٠ رقم ١٢٠).

[٢٩] وحديث أبي ذر.<sup>(١)</sup>[٣٠] وحديث سلمان.<sup>(٢)</sup>[٣١] وحديث عبدالله بن سلام.<sup>(٣)</sup>أخرجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية أبي سلمة عن عبدالله بن سلام قال: ((قلت ورسول الله ﷺ

(١) علق عليه الماسخ بقوله: « قلت: حديث أبي ذر لم يخرج الشيخ وقد أخرجه ابن عبد البر في التمهيد [٢٣/١٩] من طريق حيوة بن شريح المصري عن بكر بن عمرو عن الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبدالرحمن بن حجيوة عن أبي ذر الغفاري أن امرأته سأته عن الساعة التي يستجاب فيها يوم الجمعة للعبد المؤمن فقال: ((لها بعد زيف الشمس — يشير إلى ذراع — فإن سألتني بعد هذا فأنت طالق)) [إسناده قوي].

قال: ومثله لا يقال من قبل الرأي فحكمه الرفع، وأخرجه ابن المنذر [في الأوسط ١٢/٤ رقم ١٧٢٤] من طريق بكر بن عمرو بهذا الإسناد، وهو في الدعاء للطيراني [رقم ١٨٣ ص ٧٢] من طريق حيوة أيضاً اهـ.

قلت: رجال إسناده كلهم ثقات سوى بكر بن عمرو المغفاري وهو صدوق عابد كما في التقريب رقم ٧٥٤ راجع: الفتح (٤٨٥/٢).

(٢) لم يخرج الشارح ولم أقف عليه أيضاً.

(٣) عبدالله بن سلام — باتخفيف — وهو الخير الإسرائيلي أبو يوسف حليف بني الخزرج، قيل: كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبدالله، مشهور له أحاديث وفضل، انظر: أسد الغابة (٢٦٥/٣) والإصابة (٣١٢/٢) وتبصر المنتبه (٧٠٢/٢) والتقريب رقم (٣٤٠٠).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الساعة التي ترحى في الجمعة ٢٠٤/١ رقم ١١٢٦) وفي سننه: الضحاك بن عثمان وهو صدوق يهم كما في التقريب رقم (٨٩٢٩) وفيه أيضاً: ابن أبي فديك: وهو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك صدوق، انظر: التقريب رقم (٥٧٧٣) وباقى رجاله ثقات.

وأورده البوصيري في مصباح الزحاجة (١٣٧/١) وقال: هذا إسناده صحيح رجاله ثقات على شرط الصحيح، وصححه المنذري في الترغيب (٤٩٤/١) فقال: "إسناده على شرط الصحيح". والحديث أخرجه أيضاً: الإمام أحمد في مسنده (٤٥١/٥) وأحمد المروزي في أحاديث الجمعة رقم ٣٢ كلاهما من طريق الضحاك عن أبي النضر عن أبي سلمة به.



جالس: إنا لنجد في كتاب الله تعالى في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مؤمن يصلي يسأل الله فيها شيئاً إلا قضى له حاجته، قال عبد الله. فأشار إلي رسول الله ﷺ أو بعض ساعة، فقلت: صدقت أو بعض ساعة، قلت: <sup>(١)</sup> أي ساعة؟ قال: / آخر ساعات النهار، قلت: إنما ليست ساعة صلاة، قال: بلى إن العبد المؤمن إذا صلى ثم جلس لم يحبس إلا الصلاة فهو في صلاة)).

[٣٢] وحديث أبي لبابة:

أخرجه ابن ماجه <sup>(١)</sup> وقد تقدم في الباب الذي قبله. <sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> يحتمل أن يكون القائل عبد الله بن سلام فيكون مرفوعاً، ويحتمل أن يكون أباسلمة فيكون موقوفاً، قال الحافظ: "وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الخواب" انظر: الفتح (٤٨٨، ٤٨٧/٢).

قلت: رواية يحيى بن أبي كثير م أوقف عليها إلا أن الحافظ ذكرها بقوله: "وروى ابن أبي خيثمة مسن طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه: قال أبو سلمة: فلقيت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال: النهار اثنتا عشرة ساعة وإنما لقي آخر ساعة من السهار" اهـ المصدر نفسه (ص ٤٨٧). قلت: يؤيده ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤٥١/٥) من طريق الضحاك عن أبي التضر عن أبي سلمة عن عبد الله بن سلام به بنحو ما عند ابن ماجه إلى قوله: (فقلت: صدقت) وفيه: قال أبو التضر: قال أبو سلمة: (سألته أية ساعة هي؟ قال: آخر ساعات النهار، فقلت: إنما ليست ساعة صلاة، فقال: بلى إن العبد المسلم في صلاة إذا صلى ثم قعد في مصلاه لا يحبس إلا انتظار الصلاة). ففي هذا الطريق تمسز المرفوع من الموقوف وإزالة اللبس الذي احتمله اللفظ الوارد عند ابن ماجه والحديثان مخرجهما واحد وإن مدارهما على الضحاك بن عثمان، وأن الراوي عن الضحاك عند ابن ماجه: ابن أبي فديك وهو صدوق كما تقدم بينما رواه عند الإمام أحمد: عبد الله بن الحارث وهو ثقة كما في التقريب رقم (٣٢٨٠) فما رواه من الزيادة أولى بالقبول من رواية ابن أبي فديك سيما مع رواية يحيى بن أبي كثير الذي أشار إليه الحافظ، والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب في فضل الجمعة ١٩٥/١ رقم ١٠٧٠).

<sup>(٣)</sup> ورد في (ج): وتقدم في الباب قبله، بحذف (قد) و(الذي).

[٣٣] وحديث سعد بن عبادة:

أخرجه أحمد<sup>(١)</sup> والبخاري<sup>(٢)</sup> والطبراني<sup>(٣)</sup> وقد تقدم أيضاً في الباب الذي قبله.<sup>(٤)</sup>

الثاني: [زياداته في قوله: وفي الباب]

فيه أيضاً عن جابر وعلي بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري<sup>(٥)</sup> وفاطمة ابنة النبي ﷺ —  
ورضي عنها — وميمونة بنت سعد.

[٣٤] أما حديث جابر:

فأخرجه أبوداود<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> من رواية الجلاح<sup>(٨)</sup> مولى عبدالعزيز عن أبي سلمة بن  
عبدالرحمن عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((يوم الجمعة ثنتا عشرة يريد  
ساعة لا يوجد مسلم يسأل الله شيئاً إلا آتاه الله، فالتمسوها آخر ساعة بعد العصر)).

(١) أحمد في مسنده (٢٨٤/٥).

(٢) البخاري في مسنده (١٩١/٩ رقم ٣٧٣٨).

(٣) الطبراني في الكبير (٢٠/٦ ٥٣٧٦).

(٤) تقدم في باب فضل الجمعة برقم (٦) وهو حديث حسن.

(٥) جاء في هامش الأصل، بغير خط المؤلف ما نصه: «حاشية: وفيه أيضاً عن ابن عمر رواه ابن عبد البر  
في التمهيد [٢١/١٩] من رواية محمد بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن عمر بلفظ: (إن في الجمعة لساعة  
لا يسأل العبد فيها ربه شيئاً إلا أعطاه إياه قيل: يا رسول الله، أي ساعة هي؟ قال: من حين يقوم الإمام  
في خطبته إلى أن يفرغ من خطبته) وقال ابن عبد البر: المحفوظ: إلى أن يفرغ من صلاته» وقد أثبتت  
هذه الحاشية في (ح) في صلب الشرح.

قال الحافظ في الفتح: (٤٨٦/٢) إسناده ضعيف.

(٦) أبوداود في (الصلاة — باب الإجابة أية ساعة هي في يوم الجمعة ٦٣٦/١ رقم ١٠٤٨) ورجاله  
ثقات سوى الجلاح وهو صدوق، انظر: التقريب رقم (٩٩٧).

(٧) النسائي في (الجمعة — باب وقت الجمعة ١١٠/٣ رقم ١٣٨٨).

(٨) الجلاح: أوله جيم مضمومة بعدها لام مخففة وآخره حاء مهملة. انظر: الإكمال (١٧٥/٢).

وأخرجه الحاكم في المستدرك<sup>(١)</sup> وقال: هذا حديث صحيح علي شرط مسلم، وقد احتج بالجلالحي كثير،<sup>(٢)</sup> ولم يخرجوا هذا الحديث.

[٣٥] وأما حديث علي بن أبي طالب:

فرواه البزار<sup>(٣)</sup> من رواية عبدالله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي أن النبي ﷺ قال: ((إن في الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم يسأل الله فيها خيراً إلا أعطاه إياه)). /

ب/٩٣

وإسناده حسن رجاله مشهورون.

[٣٦] وأما حديث أبي سعيد:

(١) المستدرك (٢٧٩/١) ووافقه الذهبي.

(٢) وقع في المطبوع: ابن كثير، بينما ورد في تلخيصه (أبو كثير) على الصواب، وهكذا أثبت الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٥٤ رقم ٢٣٧٣).

والحديث صحيحه النووي في المجموع (٤/٤٢٦) وكذلك الشارح كما سيأتي في ص (٦٢) والألباني في صحيح الجامع (٨١٩٠) وحسنه الحافظ في الفتح (٢/٤٨٧).

قال ابن عبد البر في التمهيد (١٩/٢٠) قيل: إن قوله: فالتمسوها الخ من كلام أبي سلمة.

(٣) البزار في مسنده (٢/٢٥٧ رقم ٦٦٦).

وفي سننه: عبدربه بن خالد ذكره ابن حبان في الثقات (٨/٤٢٢) وقال الحافظ في التقریب رقم (٣٨٠٩): مقول.

وفيه أيضاً: عبدالله بن محمد بن عمر: قال ابن المديني: وسط، نقله الذهبي في الميراث وقال: وقال غيره: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/٢) وقال الحافظ في التقریب رقم (٣٦٢٠): مقبول/ وقال الذهبي في الكاشف (٢/١١٤ رقم ٣٠٠٢): ثقة.

قلت: لم أجد من وثقه سوى ابن حبان فإنه ذكره في الثقات.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف صالح للاعتبار.

وقد أورده الهيثمي في المجمع (٢/١٦٦) وقال: رواه البزار ورجاله ثقات كلهم، وكذا قال ابن حجر في مختصر الزوائد (١/٢٨٦ رقم ٤٢٩).

فرواه أحمد<sup>(١)</sup> من رواية محمد بن مسلمة الأنصاري عن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله عز وجل فيها خيراً إلا أعطاه إياه وهي بعد العصر)).

وقد رواه عن أبي سعيد أيضاً أبو سلمة بن عبد الرحمن، رواه البزار في مسنده<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح قال: سمعت أبا هريرة وأبا سعيد يذكران عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((إن في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد وهو يصلي يسأل الله فيها شيئاً إلا أعطاه إياه)). [٣٧] وأما حديث فاطمة:

فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(٣)</sup> والدارقطني في العلل<sup>(٤)</sup> من رواية عبد الرحمن بن محمد

(١) أحمد في مسنده (٢٧٢/٢) وأيضاً: عبدالرزاق في مصنفه (٢٦٥، ٢٦٤/٣) رقم ٥٥٨٤ كلاهما من طريق العباس عن محمد بن مسلمة به.

قلت: في مسنده محمد بن مسلمة مجهول قاله العقيلي وابن عدي والذهبي. انظر: الضعفاء للعقيلي (١٤٠/٤) والكمال (٢٢٧٠/٦) والميزان (٤١/٤) رقم ٨١٧٨. وفيه أيضاً: العباس بن عبد الرحمن بن حميد القرشي، قال العقيلي والذهبي: مجهول. (المصدران أنفسهما) وقال الحافظ في اللسان (٣٨١/٥) رقم ١٢٣٩: عباس معروف، ووافقه الهيثمي في المجمع (١٦٨/٢).

قلت: لعلهما يريان انتفاء جهالة العين فإن الرجل يرى عنه ابن جريج وسمع منه أبو عاصم كما في الجرح والتعديل (٢١١/٦) رقم ١١٥٨) ولم أجد من وثقه سوى ما نقله الهيثمي في المجمع بأن ابن حبان ذكره في الثقات [٢٧٦/٧] والذي يظهر أن الذي ذكره ابن حبان متأخر طبقة فإنه ذكر في شيوخه رجلاً يسمى عبد الرحمن بن يزيد بن معاوية بينما ذكر ابن أبي حاتم محمد بن مسلمة من شيوخه وابن جريج من تلاميذه وهو أقرب، والله أعلم.

وعلى كل هذا إساد ضعيف، وقد ضعفه الإمام البخاري فقال: "محمد بن مسلمة الأنصاري ولا يتابع في الجمعة" اهـ انظر: التاريخ الكبير (٢٣٩/١) رقم ٧٥٨.

(٢) انظر: كشف الأستار (٢٩٦/١) رقم ٦١٩) وأورده الهيثمي في المجمع (١٩٦/٢) وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح.

(٣) انظر: الأوسط (٢٨٩/٦) رقم ٦٤٤٠.

المحاريبي ثنا الأصمغ بن زيد حدثني زيد بن علي حدثني مرجانة مولاة علي حدثني فاطمة بنت رسول الله ﷺ عن أبيها رسول الله ﷺ قال: ((إن في الجمعة لساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله<sup>(١)</sup> خيراً إلا أعطاه<sup>(٢)</sup>)).

قال الطبراني: لا يروى عن فاطمة إلا بهذا الإسناد تفرد به المحاريبي، هذه رواية الطبراني، وأدخل الدارقطني<sup>(٣)</sup> بين أصمغ بن زيد وبين زيد بن علي سعيد بن راشد.

ولم يتفرد به المحاريبي كما قال الطبراني بل تابعه عليه سلم بن قتيبة ولكنه قال: سعيد بن رافع مكان سعيد بن راشد ذكره الدارقطني في العلل،<sup>(٤)</sup> وزاد فيه قال: قلت للنبي ﷺ:

(١) انظر: العلل (٥/١٥١/أ).

والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي في الشعب (٦/٢٣٦: ٢٣٩) وضعفه، وقال الحافظ في الفتح (٢/٤٨٨): "في إسناده اختلاف على زيد بن علي وفي بعض روايته من لا يعرف حاله" اهـ. وأورده الهيثمي في المجمع (٢/١٦٩) وقال: ومرجانة لم تدرك فاطمة، وهي مجهولة وفيه مجاميل غيرها.

قلت: مرجانة ذكرها ابن حبان في الثقات (٥/٤٦٦) وقال الحافظ: «مفولة» التقريب (٨٧٧٨) وفي سنده أيضاً: شيخ الطبراني محمد بن عبدالله بن عرس، وكذا شيخه: عبي بن عبدالله الكوفي لم أقف على ترجمتهما.

وفيه أيضاً: زيد بن علي، قال فيه الحافظ في التقريب رقم (٢١٦٢): مقبول. ولذا فالإسناد ضعيف، ولا تنفعه متابعة سلم بن قتيبة لمحمد بن عبدالرحمن المحاريبي كما ذكره الشارح لأن في سنده: سعيد بن رافع لم أقف على ترجمته، وفيه أيضاً: زيد بن علي مقبول، كما تقدم.

(٢) زاد في الأوسط والعلل لفظة (فيها) بعد لفظ الجلالة.

(٣) زاد المصدران السابقان لفظة (إياه) في الأخير.

(٤) وكذلك إسحاق بن راهويه في مسنده (٥/رقم ٢١٠٩) ولكنه أسقط مرجانة من الإسناد، وذكره

الحافظ في المطالب (١/٢٧٩ رقم ٦٩٥) وقال: زيد لم يدرك فاطمة وسعيد بن راشد واه.

(٥) العلل (٥/١٥١/ب).

أي ساعة هي ؟ قال: ((إذا تدلى<sup>(١)</sup> نصف الشمس للغروب)) فكانت فاطمة تقول لغلّام لها: ((اصعد على الظّراب<sup>(٢)</sup>) فإذا رأيت الشمس قد تدلى نصف عينها فأخبرني حسبي أدعو)).

١/٩٤

[٣٨] وأما حديث ميمونة بنت سعد:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية آمنة بنت عمر بن عبد العزيز عن ميمونة بنت سعد أنها قالت: أفتنا يا رسول الله! عن صلاة الجمعة ؟ قال: ((فيها ساعة لا يدعو العبد فيها ربه إلا استجاب له، قلت: أية ساعة هي يا رسول الله ؟ قال: ذلك حين يقوم الإمام)).

### الثالث: [الحكم على حديث الباب]

حديث أنس الذي صدر به المصنف الباب وضعفه محمد بن أبي حميد، لم ينفرده به محمد بن أبي حميد بل تابع عليه عبد الله بن لميعة كما رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٤)</sup> من

(١) ورد في العلل: (نزل) مكان (تدلى) ومعنى تدلى: النزول من علو، انظر: النهاية (١٣١/٢).

(٢) الظراب: الجبال الصغار، واحدها: ظرب بوزن كف، وقد يجمع في القلة على أظرب، انظر: النهاية (١٥٦/٣).

(٣) الطبراني في الكبير (٣٧/٢٥) رقم ٦٦.

أورده الهيثمي في المجمع (١٧٠/٢) وقال: في إسناده مجاهيل. وضعفه الحافظ في الفتح (٤٨٦/٢). قلت: في سنده إسحاق بن ربيع الراسبي، وعثمان بن عبد الرحمن وعبد الحميد بن يزيد لم أجد لهؤلاء ترجمة غير إسحاق فقد قال ابن حبان في الثقات (١٢١/٨): "يروى عن أبي نعم وكان راوياً لإبراهيم بن عwald حدثنا عنه أبو عروبة مات سنة تسع وخمسين ومائتين" اهـ. والذي يظهر أن الذي ذكره ابن حبان غير الذي في هذا الإسناد، والله أعلم.

(٤) الطبراني في الأوسط (٤٩/١) رقم (١٣٦) وكذا في كتاب الدعاء له رقم (١٨٥) وقال: لم يرو هذا الحديث عن موسى بن وردان إلا ابن لميعة وقال الهيثمي في المجمع (١٦٩/٢): فيه ابن لميعة واختلف في الاحتجاج به وبقية رجاله ثقات وهو عند الترمذي دون قوله: (وهي قدر هذا) اهـ. وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٢٠٣/٦، ٢٣٤٦) وقال: لا يرويه عن موسى غير محمد بن أبي حميد

رواية يحيى بن بكير عنه، وزاد في آخره: ((وهي قدر هذا يعني قبضة)).

وقال المصنف عقب حديث أنس: إنه روي من غير هذا الوجه، وقد تقدم في الباب الذي قبله<sup>(١)</sup> من رواية أبي عمران الجوني، وغير واحد عن أنس عن النبي ﷺ في يحيى جبريل إليه بالجمعة، وأن جبريل قال: ((وفيها ساعة لا يدعو عبد ربه بخير هو له قسم إلا أعطاه، أو يتعوذ من شر إلا دفع عنه ما هو أعظم منه...)) الحديث لفظ رواية أبي عمران.

#### الرابع: [سباق الفصة التي في حديث أبي هريرة]

قول المصنف عقب حديث أبي هريرة: "وفي الحديث قصة طويلة".

القصة التي أشار إليها المصنف رواها النسائي<sup>(٢)</sup> بإسناده المتقدم عن أبي هريرة قال: أتيت

٩٤/ب

==

ومحمد لين.

قلت: كلام كل واحد من الإمامين: الطبراني وابن عدي متعقب برواية أحدهما على الآخر. والحديث من طريق محمد بن أبي حميد ضعيف جداً لا يتجر بطريق ابن لهيعة — على ضعف فيه لكونه من رواية يحيى بن بكير وهو من المتأخرين من أصحابه كما صرح بذلك ابن عدي في الكامل ١٤٦٤/٤ — لشدة ضعف محمد هذا فقد قال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير وقال البحاري وأبو حاتم: منكر الحديث وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء وقال ابن عدي: ضعفه بين علي ما يرويه وحديثه مقارب وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وقال الذهبي: ضعفه. انظر: تاريخ الدوري (٥١٢/٢ رقم ٢٤٠، ٨٠٠) وتاريخ ابن الجنيدي رقم ٨٣٦ والتاريخ الكبير (٧٠/١ رقم ١٦٨) والجرح والتعديل (٢٣٣/٧، ٢٣٤ رقم ١٢٧٦) والكامل (٢٢٠٤/٦) والميزان (٥٣١/٣ رقم ٧٤٥٧) والتهذيب (١٣٣/٩ رقم ١٨٣).

والحديث ضعفه النووي في المجموع (٤٢٦/٤) وابن حجر في الفتح (٤٨٧/٢) و (التلخيص الحبير ٢٢٨/٣ رقم ١٦٣٠).

(١) تقدم في باب فضل الجمعة رقم (٨).

(٢) النسائي في (الجمعة — باب ذكر الساعة التي يستجاب فيها الدعاء — يوم الجمعة ١٢٧/٣ رقم

١٤٢٩) من رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عنه به، ورجاله كتبهم ثقات.

الطور فوجدت ثم كعباً<sup>(١)</sup> فمكنت أنا وهو يوماً/ أحدثه عن رسول الله ﷺ ويحدثني عن التوراة فقلت: قال رسول الله ﷺ: ((خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة، فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه قبض وفيه تقوم الساعة ما على الأرض من دابة إلا وهي تصبح يوم الجمعة مصيخة حتى تطلع الشمس شفقاً من الساعة إلا ابن آدم وفيه ساعة لا يصادفها مؤمن — وهو في الصلاة — يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه)). فقال كعب: ذلك يوم في كل سنة، قلت: بل هي في كل جمعة، فقرأ كعب ثم قال: صدق رسول الله ﷺ هو في كل جمعة، فخرجت فلقيت بصرة بن أبي بصرة<sup>(٢)</sup> فقال: من أين جئت؟ قلت: من الطور، قال: لو لقيتك من قبل أن تأتيه لم تأتبه، قلت له<sup>(٣)</sup> ولم؟ قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((لا تعمل المطي<sup>(٤)</sup> إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي ومسجد بيت المقدس)).

فلقيت عبد الله بن سلام فقلت: لو رأيته خرجت إلى الطور فلقيت كعباً، فمكنت أنا وهو يوماً أحدثه عن رسول الله ﷺ ويحدثني عن التوراة، فقلت: قال رسول الله ﷺ: ... فأعاد لفظ الحديث المتقدم، قال/ كعب: ذلك يوم في كل سنة، فقال عبد الله بن سلام: كذب كعب قت: ثم قرأ كعب فقال: صدق رسول الله ﷺ هو في كل جمعة، فقال عبدالله: صدق كعب، فقال: إني لأعلم تلك الساعة، فقلت: يا أخي جئني بها؟ قال: هي آخر ساعة من يوم الجمعة قبل أن تغيب الشمس، ثم ذكر نحو رواية المصنف.

١/٩٥

(١) كعب: هو ابن ماتع الحميري أبو إسحاق المعروف بكعب الأحمار ثقة من الثانية مخضرم كان من أهل

اليمن فسكن الشام مات في آخر خلافة عثمان وقد زاد على المائة، انظر: التقريب رقم (٥٦٨٤).

(٢) بصرة — بهتح أوله وسكون الهملة — ابن أبي بصرة الغفاري صحابي ابن صحابي نزل مصر له حديث في الموطأ، قال الحافظ: والمخفوط أن الحديث لوالده أبي بصرة. انظر: الطبقات لابن سعد (١٠٩/٥) ومعرفة الصحابة (٤١٧/١) ومعجم الصحابة لابن قانع (٩٩/١) والتجريد (٥١١) والتقريب (٧٣٩).

(٣) ورد في الأصل: (لم ولم) والتصويب من المطبوع.

(٤) المطي: جمع مطية وهي الناقة التي يركب مطاها أي ظهرها. انظر: النهاية (٣٤٠/٤).



**الخامس: [يراد على المصنف في تحسينه لحديث كثير]**

حكم المصنف على حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده بأنه حسن مع اتفاق أئمة الجرح والتعديل على ضعف كثير،<sup>(١)</sup> والمصنف قد اشترط في حد الحسن أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب،<sup>(٢)</sup> وكثير هذا قال فيه الشافعي<sup>(٣)</sup> وأبو داود: <sup>(٤)</sup> أنه ركن من أركان الكذب.

وقد حسن المصنف لكثير هذا عدة أحاديث،<sup>(٥)</sup> وصحح له حديث: ((الصلح جائز بين المسلمين)).<sup>(٦)</sup>

(١) قال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه، انظر: التهذيب (٤٢٣/٨ رقم ٧٥١) وكذا قال الإمام النووي في المجموع (٤٢٦/٤) وقال ابن حجر في التقریب رقم (٥٦٥٢): ضعيف أقرط من نسبه إلى الكذب، وقال الذهبي في الكاشف (٥/٣ رقم ٤٧٠٨): وإياه قلت: وهذا أقرب من حكم الحافظ ابن حجر، والله أعلم.

(٢) انظر: الجامع (٧١١/٥).

(٣) انظر: المحروحين (٢٢٢/٢).

(٤) انظر: الميزان (٤٠٧/٣ رقم ٦٩٤٣).

(٥) قلت: ومنها: حديث في تكثير العيدين انظر: الجامع (٤١٦/٢ رقم ٥٣٦) وحديث في إحياء السنة في (العلم — باب ما جاء في الأحد السنة واجتنب البدع ٤٤/٥ رقم ٢٦٧٧) وحديث: إن الإيمان ليأرز إلى الحجاز في (الإيمان — باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً... ١٩/٥ رقم ٢٦٢٩) وغيرها.

(٦) طرف من حديث عمرو بن عوف المرئي أخرجه الترمذي في (الأحكام — باب ٦٣٤/٣

رقم ١٣٥٢) وابن ماجه في (الأحكام — باب في الصلح ٤٦/٢ رقم ٢٣٧٥) من طريق كثير بن عبداقه عن أبيه عنه به.

وقال الترمذي — عقب الحديث —: «هذا حديث حسن صحيح».

والحديث له شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود في (الأقضية — باب في الصلح ١٩/٤ رقم ٣٥٩٤) ورجاله ثقات سوى كثير بن زيد وهو صدوق يخطئ، انظر: التقریب رقم (٥٦٤٦) وفيه أيضاً: الوليد بن رباح وهو صدوق كما في التقریب رقم (٧٤٧٢).

قال صاحب الميزان: <sup>(١)</sup> فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي.

قلت: لا يقبل هذا الطعن منه <sup>(٢)</sup> في حق الترمذي، وإنما جهل الترمذي من لا يعرفه كابن حزم، وإلا فهو إمام معتمد عليه، ولا يمتنع أن يختلف اجتهاده مع اجتهاد غيره في بعض الرجال، وكان المصنف رأى فيه ما رآه البخاري فإن المصنف نقل عن البخاري <sup>(٣)</sup> أنه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير العيد ين: أنه حديث حسن.

ولعل المصنف إنما حكم عليه بالحسن باعتبار الشواهد فإنه بمعنى حديث أبي موسى المتقدم <sup>(٤)</sup> فارتفع بوجود/ حديث شاهد له إلى درجة الحسن.

ب/٩٥

**السادس: [ذكر المذاهب في تعيين الساعة]**

اختلفت الأحاديث الواردة في ساعة الإجابة في يوم الجمعة أي وقت هي؟ واختلف بحسب ذلك الصحابة والتابعون والأئمة بعدهم في تعيين الوقت لها على ثلاثة عشر قولاً <sup>(٥)</sup> فأكثر الأحاديث تدل على أنها بعد العصر، فمن ذلك: حديث أنس <sup>(٦)</sup>

(١) انظر: الميزان (٤٠٧/٣) رقم (٦٩٤٣).

(٢) علق عليه الحافظ بهامش (ح) بقوله: "قلت: قد سبق الذهبي إلى نحو من هذا: الإمام ابن دقيق العيد وقبلهما النووي" اهـ قلت: ذكر الإمام المنذري هذا الحديث في الترغيب (٧٩/٢) وعقبه بقوله: "كثير بن عبدالله واه بكرة وقد حسن له الترمذي هذا وغيره وصحح له حديثاً في الصلح فانتقد له الحفاظ تصحيحه له بل وتحسينه" اهـ.

(٣) انظر: ترتيب كتاب العلل الكبير (٢٨٨، ٢٨٧/١) ولفظه فيه: "ليس في الباب شيء أصح من هذا وبه أقول".

وجاء التصريح بذلك في التهذيب (٤٢٢/٨) رقم (٧٥١) — وقد سأل الإمام الترمذي عن حديث كثير هذا — فقال: "هو حديث حسن" اهـ.

(٤) تقدم في ص ٣٨ رقم (٣).

(٥) بلغت الأقوال عند الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٨٣/٢ — ٤٨٨) ثلاثة وأربعين قولاً.

(٦) تقدم في رقم (١).

وعبد الله بن سلام<sup>(١)</sup> وجابر بن عبد الله<sup>(٢)</sup>  
 وأبي سعيد الخدري<sup>(٣)</sup> وأبي هريرة<sup>(٤)</sup> وفاطمة<sup>(٥)</sup>.  
 صح منها: حديث عبد الله بن سلام<sup>(٦)</sup> وجابر<sup>(٧)</sup> وأبي سعيد<sup>(٨)</sup> وأبي هريرة<sup>(٩)</sup>.  
 ومما يدل على أنها بعد خروج الإمام إلى انقضاء الصلاة:  
 حديث أبي موسى<sup>(١٠)</sup> وحديث كثير بن عبد الله عن أبي عن جده<sup>(١١)</sup> وحديث  
 ميمونة<sup>(١٢)</sup>.  
 فحديث كثير وحديث ميمونة ضعيفان وحديث أبي موسى فيه انقطاع: لأن محزمة بن  
 بكير لم يسمع من أبيه<sup>(١٣)</sup>.  
 وكذلك اختلف الصحابة أيضاً في ذلك: فالكثرون مشهور على أنها بعد العصر إلى  
 الغروب.

(١) تقدم في رقم (٦).

(٢) تقدم في رقم (٩).

(٣) تقدم في رقم (١١).

(٤) تقدم في رقم (٢).

(٥) تقدم في رقم (١٣).

(٦) هو حديث صحيح ولكن محل الشاهد منه لم يصح مرفوعاً، راجع تخريجه.

(٧) محل الشاهد منه مختلف في صحة رفعه كما تقدم.

(٨) الصحيح منه غير صريح، والصريح منه غير صحيح انظر: تخريجه.

(٩) هو حديث صحيح ولكنه مقتصر على ذكر ساعة الجمعة دون تحديدها بوقت من الأوقات.

(١٠) تقدم في رقم (٣).

(١١) تقدم في (٢).

(١٢) تقدم في رقم (٣٩).

(١٣) قلت: هذه علة، وهناك علة أخرى يأتي ذكرها في كلام الشارح عند الترجيح بين الأحاديث

الواردة في ساعة الجمعة، في الوجه السابع.

منهم: عبد الله بن سلام<sup>(١)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup> وأبو هريرة<sup>(٣)</sup> وأبو سعيد الخدري<sup>(٤)</sup>.

وقد روى سعيد ابن منصور في سننه<sup>(٥)</sup> من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ اجتمعوا فتذكروا الساعة التي في يوم الجمعة، ففرقوا ولم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة.

ومن قال بذلك من التابعين: طاووس<sup>(٦)</sup> ومجاهد<sup>(٧)</sup> ومن الأئمة: أحمد<sup>(٨)</sup> وإسحاق<sup>(٩)</sup>.

والقول الثاني: أنها بعد الزوال ما بين جلوس الإمام علي المنبر إلى آخر الصلاة، وهو قول أبي موسى الأشعري<sup>(١٠)</sup> وأبي أمامة<sup>(١١)</sup> وقال النووي: <sup>(١٢)</sup> إنه الصواب.

(١) انظر: المصنف لابن أبي شبة (١٤٣/٢).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، والمصنف لعبد الرزاق (٢٦٢/٣) رقم ٥٥٧٧.

(٤) لم أقف على قوله.

(٥) لم أجده في القدر المطبوع منه وهو مخرج في الأوسط لابن المنذر (١٣/٤) رقم ١٧٢٧ وصحح

الحافظ إسناده في الفتح (٤٨٩/٢).

(٦) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٢٦١/٣، ٢٦٣) رقم ٥٥٧٤، ٥٥٨٢ والمصنف لابن أبي شبة

(١٤٤/٢).

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شبة (١٤٤/٢) والأوسط لابن المنذر (١٣/٤).

(٨) انظر: الإنصاف مع الشارح الكبير (٢٨٢/٥).

(٩) انظر: الفتح (٤٨٩/٢).

(١٠) رواه ابن جرير من طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله، فيما نقله الحافظ في الفتح

(٤٨٥/٢).

قلت: كذا قال، بينما المشهور من رواية معاوية بن قرة موقوف على أبي بردة كما قاله الدارقطني في

العلل (٢١٢/٧) والحافظ نفسه في الفتح (٤٨٩/٢).

والثالث: أنها من حين خروج الإمام إلى الفراغ من الصلاة.

وهو قول عوف بن حصيرة من التابعين.<sup>(٣)</sup>

والرابع: من حين تقام الصلاة إلى أن يفرغ منها.

وهو قول أبي بردة بن أبي موسى<sup>(٤)</sup> قاله لعبد الله بن عمر فأعجبه.

والخامس: أنها عند زوال الشمس، وهو قول الحسن البصري.<sup>(٥)</sup>

روى هذه الأقوال الثلاثة ابن أبي شيبة في المصنف.<sup>(٦)</sup>

والسادس: أنها من الزوال إلى أن يصير الظل نحو ذراع حكاة القاضي عياض.<sup>(٧)</sup>

والسابع: أنها عند أذان المؤذن بصلاة الغداة.

رواه ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> عن عائشة.

والثامن: أنها ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ومن العصر إلى غروبها، حكاة ابن

--

نعم رواه النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق السبيعي قوله، أخرجه الدارقطني في العلي

(٢١٣/٧) وضعفه، وكذا في التبصير ص (٢٣٣) لمخالفته جمعاً من أصحاب الثوري، منهم: يحيى

القطان، وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع كما سيأتي في الترجيح بين أحاديث الباب في ص ...

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٤٣/٢).

(٢) انظر: المجموع (٤٢٤، ٤٢٦) وشرح صحيح مسلم (١٤١، ١٤٠/٦).

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٤٣/٢).

(٤) المصدر نفسه، وقد قوى الحافظ إسناده في الفتح (٤٨٦/٢).

(٥) انظر: المصنف (١٤٤، ١٤٣/٢).

(٦) تقدم العزو إليه.

(٧) انظر: إكمال المعلم (٢٤٤، ٢٤٥/٣) عن علي الحافظ بهامش (ح) بقوله: " هذا الذي حكاة بعض

قد قدمته أنه قول أبي ذر " اهـ.

(٨) انظر: المصنف (١٤٤/٢).

قدامة في المغني<sup>(١)</sup>.

والثاسع: أنها الساعة الثالثة من النهار، حكاه ابن قدامة<sup>(٢)</sup> أيضاً.

والعاشور: أنها عند خروج الإمام، رواه ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> أيضاً عن أبي بردة بن أبي موسى.

والخادى عشر: هي منتقلة في اليوم، حكاه القاضي عياض<sup>(٤)</sup> وابن قدامة<sup>(٥)</sup>.

والثاني عشر: أنها آخر ساعة من النهار وهو المروي عن فاطمة رضي الله عنها<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: المغني (٢٣٨/٣).

قلت: وكذا روي عن أبي هريرة من قوله أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٩/٤ رقم ١٧١٨، ١٧١٩) من طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد عنه به، وأورده الحافظ في الفتح (٤٨٤/٢) وقال: ليث ضعيف، وقد اختلف عليه فيه "اهـ".

(٢) المغني (٢٣٨/٣).

علق عليه الحافظ بمامش (ج) بقوله: "القول التاسع ذكره المحب الطبري مستنبطاً له من حديث علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة [انظره في مسند الإمام أحمد ٣١١/٢] وفي آخر ثلاث ساعات منها ساعة من دعا الله فيها استجيب له، قال: يحتمل قوله: (في آخر ثلاث ساعات منها) أي في آخر كل ساعة منها ساعة إجابة ففيه إطلاق ساعة على بعض ساعة، ويحتمل أن يريد الساعة الأخيرة من الثلاث لأن ... متطابقة على ترجيه الساعة فإذا جعلناها من كل ساعة تعددت وهو خلاف المشهور.

قلت: ويحتمل أن يكون المراد: آخر ثلاث ساعات منها، أي من أول النهار وهو الظاهر فيكون (ومنها) على هذا في آخر الساعة الثالثة من النهار هو ربه "اهـ".

وقال في الفتح (٤٨٤/٢): وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف.

(٣) انظر: المصنف (١٤٣/٢).

(٤) لم أقف عليه في الإكمال.

(٥) انظر: المغني (٢٣٨/٣).

(٦) تقدم الأثر في رقم (٣٨) وهو ضعيف.

والثالث عشر: أنها تنتقل في ساعات اليوم كله.<sup>(١)</sup>

وقال الغزالي: <sup>(٢)</sup> إنه الأشبه، وأشار إليه اللوي في الخلاصة <sup>(٣)</sup> فقال: ويحتمل أنها تنتقل، قال القاضي عياض <sup>(٤)</sup> — بعد حكاية ما حكاه من الأقوال —: "وليس معنى هذه الأقوال أن هذا كله وقت لها، بل معناه أنها تكون في أثناء ذلك الوقت لقوله: ((وأشار بيده يقللها))".<sup>(٥)</sup>

٩٦/ب

السابع: في الجمع بين أحاديث الباب مع إمكان الجمع والمصير إلى

الترجيح عند تعذرهما:

أما حديث أبي هريرة — وهو أصحها — فقال فيه: ((لا يوافقها عبد مسلم يصلي)) وفي رواية لمسلم: ((قائم يصلي)) وظاهره يخالف الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر لأن الصلاة بعد العصر مهي عنها.<sup>(٦)</sup>

وقد أجاب عنه عبد الله بن سلام <sup>(٧)</sup> بأن منتظر الصلاة في صلاة، وقد تقدم من عند

(١) علق عليه الحافظ بهامش الأصل بقوله: "اثالث عشر هو الحادي عشر إلا أنه أحصى منه قبلاً"

(٢) أقوله هذا لم أقف عليه في كتبه الثلاثة: السيطر، والوسيط، والوجيز، وقد نقله الحافظ في الفتح

(٣/٤٨٤) كما نقل نحوه عن ابن عساكر والمحجب الطبري وغيرهم.

(٣) انظر: الخلاصة (٢/٧٥٥) والمجموع (٤/٤٢٦).

(٤) انظر: إكمال المعجم (٣/٢٤٥).

(٥) قلت: من الأحاديث الصحيحة في ذلك: ما رواه ابن عباس عن عمر (أن النبي ﷺ غي عن الصلاة بعد

الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة — باب

الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ٦٩/٢ رقم ٥٨١).

والأحاديث في النهي عن الصلاة بعد العصر كثيرة ولكنها مفيدة بحديث علي وعمره، فقد روى الإمام

أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد العصر ٥٥/٢ رقم ١٢٧٣) من رواية علي (أن النبي ﷺ

غى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرتفعة) ورجال الإسماعيل كلهم ثقات، والحديث صحيحه

الحافظ في الفتح (٢/٧٦) والألباني في الصحيحة رقم (٢٠٠).

(٦) جواب عبد الله بن سلام المذكور في حديث أبي هريرة السابق.

ابن ماجه حد يث عبدالله بن سلام، وظاهره: أن عبد الله بن سلام قال للنبي ﷺ ((إنها ليست ساعة صلاة قال: بلى)).

فإن كان مرفوعاً فهو نص في ذلك يحصل به الجواب.

وأما رواية ((قائم يصلي)) فقد أجاب عنها<sup>(١)</sup> القاضي عياض: <sup>(٢)</sup> بأنه ليس المراد القيام الحقيقي وإنما المراد به: الاهتمام بالأمر، كقولك: قام فلان في الأمر الفلاني، ومنه: قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾.<sup>(٣)</sup>

لكن لقائل أن يقول: إنه لا يتعين في حديث عبد الله بن سلام أنه السائل للنبي ﷺ عن ذلك وإنما السائل: أبو سلمة بن عبد الرحمن سأل عبد الله بن سلام لأن كلا الحد يثين: حديث أبي هريرة — المذكور في الباب — وحديث عبد الله بن سلام — الذي عند ابن ماجه — كلاهما من رواية أبي سلمة.

فيجمع بينهما بأن أبا سلمة سأل ابن سلام وأجابه بذلك توفيقاً بين الحديثين. وليس بين حديث أبي هريرة<sup>(٤)</sup> وبين حديث أبي موسى<sup>(٥)</sup> اختلاف ولا تباين،<sup>(٦)</sup> وإنما الاختلاف بين حديث أبي موسى وبين الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أو آخر ساعة منه، فإما أن يصار إلى الجمع أو الترجيح:

فأما الجمع: فإنما يمكن بأن/ يصار إلى القول بأنها تنتقل، فأخير في حديث أبي موسى ١/٩٧ عن جمعة خاصة، وأخير في الأحاديث الأخرى عن جمعة أخرى.

(١) في الأصول (عنه) والسياق يأباه فإن مرجع الضمير مؤنث.

(٢) انظر: الإكمال (٢٤٤/٣) وكذا التمهيد (٢٤، ١٩، ١٨/١٩).

(٣) جزء آية رقم (٧٥) من سورة آل عمران.

(٤) يعني به حديث الباب الذي فيه: (وفيه ساعة لا يرافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي).

(٥) تقدم في رقم (٢٨) وفيه: (هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضي الصلاة).

(٦) ورد في (ح): (تباين ولا اختلاف) على عكس ما في الأصل.



فإن صير إلى القول بتنقلها<sup>(١)</sup> فذاك، وإن قيل بأنها في وقت واحد لا تنتقل، فيصار حينئذ إلى الترجيح ولا شك أن الأحاديث الواردة في كونها بعد العصر أرجح:

لكثرتها<sup>(٢)</sup> واتصالها بالسماع، وأنه لم يختلف في رفعها<sup>(٣)</sup> والاعتضاد بكونه قول أكثر الصحابة.

ففيها أربعة أوجه من وجوه الترجيح، وفي حديث أبي موسى وجه واحد من وجوه الترجيح:

وهو كونه في أحد الصحيحين دون بقية الأحاديث، ولكن عارض كونه في أحد الصحيحين أمران:

أحدهما: أنه ليس متصلاً بالسماع بين مخزمة بن بكير وبين أبيه - بكير بن عبد الله بن الأشج - قال أحمد بن حنبل: <sup>(٤)</sup> مخزمة ثقة ولم يسمع من أبيه،

وقال سعيد بن أبي مریم: <sup>(٥)</sup> سمعت خالي - موسى بن سلمة - قال: أتيت مخزمة بن بكير فسألته أن <sup>(٦)</sup> يحدثني عن أبيه قال: ما سمعت من أبي شيئاً إنما هذه كتب وجدناها عندنا عنه، ما أدركت أبي إلا وأنا غلام وفي لفظ: <sup>(٧)</sup> لم أسمع من أبي وهذه كتبه.

(١) قوله: (تنقلها) مثبت من (ح) وهو غير واضح في الأصل.

(٢) وهو كذلك، ولكنها غير صحيحة فلا عمرة بهذه الكثرة.

(٣) تقدم في الكلام على حديث جابر أن ابن عبد الله أعل محل الشاهد من الحديث بأنه من قول أبي سلمة وليس مرفوعاً.

(٤) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (٣٨٥).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣٦٤/٨) رقم (١٦٦٠) ذكره مختصراً.

(٦) (أن) ليس في الأصل.

(٧) انظر: المراسيل رقم (٣٨٥).

وقال علي بن المديني: <sup>(١)</sup> سمعت معنأ يقول: مخزمة سمع من أبيه، وعرض عليه ربيعة أشياء من رأي سليمان بن يسار، قال علي: ولا أظن سمع من أبيه <sup>(٢)</sup> كتاب سليمان، لعله سمع الشيء اليسير، قال: ولم أجد أحداً بالمدينة يخبرني عن مخزمة أنه كان يقول في شيء سمعت أبي، قال علي: ومخزمة ثقة.

وقال عباس الدوري <sup>(٣)</sup> عن ابن معين: مخزمة ضعيف الحديث ليس حديثه بشيء، يقولون: إن حديثه عن أبيه كتاب.

وذكر الدارقطني في الاستدراكات <sup>(٤)</sup> عن أحمد بن حنبل عن حماد بن خالد قال: قلت لمخزمة: سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا.

الأمر الثاني: أن أكثر الرواة جعلوه من قول أبي بردة مقطوعاً، وأنه لم يرفعه غير مخزمة عن أبيه.

وهذا الحديث مما استدركه/ الدارقطني على مسلم، فقال الدارقطني: <sup>(٥)</sup> «لم يسنده غير ج/٩٧ مخزمة عن أبيه عن أبي بردة، قال: ورواه جماعة عن أبي بردة من قوله، ومنهم من بلغ به أبا موسى عليه السلام ولم يرفعه، قال: والصواب: أنه من قول أبي بردة. <sup>(٦)</sup>

(١) انظر: تحفة التحصيل ص (٢٩٧) والتنهيب (٧١/١٠) رقم (١٢٠).

(٢) من قوله: (ربيعه ...) إلى هنا، ساقط في (ح).

(٣) انظر: تاريخ الدوري (٥٥٣/٢، ٥٥٤) رقم (١٠١٩، ١١٢١، ١١٩٢).

(٤) يعني به كتاب الإلزامات والتبع ص (٢٣٥) وقول حماد بن خالد في العلل للإمام أحمد (٣١٦/١ رقم ٥٤٥) وانظر أيضاً: رقم (١٩٠٧) و (٥٥٩٢) وهذا ما اختاره الإمام أحمد كما في (٣٢٣٠).

(٥) المصدر نفسه ص (٢٣٣ — ٢٣٥).

(٦) وكذلك رجحه الحافظ ابن حجر أنه من قول أبي بردة غير مرفوع لما يلي:

— إن الذين وقفوه على أبي بردة هم جماعة وبكير المدني الذي رفعه واحد فهم أولى بالحفظ منه.  
— إن هؤلاء الجماعة من أهل الكوفة — وأبو بردة كوفي — فهم أعلم بحديثه من بكير المدني فإن بلدي الرجل أعرف به.

كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان<sup>(١)</sup> عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة،  
وتابعه: واصل الأحذب<sup>(٢)</sup> ومحمد<sup>(٣)</sup> روياه عن أبي بردة من قوله.  
وقال النعمان بن عبد السلام عن الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه  
موقوف، قال: ولا يثبت قوله عن أبيه» انتهى كلام الدارقطني.  
وأجاب النووي في شرح مسلم<sup>(٤)</sup> عن ذلك بقوله:  
«وهذا الذي استدركه بناء على القاعدة المعروفة له ولأكثر المحدثين أنه إذا تعارض في  
رواية الحديث وقف ورفع، أو إرسال واتصال: حكموا بالوقف والإرسال<sup>(٥)</sup> وهي قاعدة

==

— كون أبي بردة يعني فيه برأيه مما يدل على أنه لا يحفظ فيه حديثاً مرفوعاً.  
انظر: العلل للإمام الدارقطني (٢١٢/٧ رقم ١٢٩٧) والفتح (٤٨٩/٢).  
(١) حديثه عند الدارقطني في العلل (٢١٢/٧).  
(٢) حديثه عند ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٣/٢).  
والأحذب: بدال المهمة المفتوحة. انظر: الإكمال (٣٠/١).  
(٣) لم أجده مسنداً.

وتابعهم: عبد الرحمن بن مهدي ووكيع ومعاوية بن قرة، أما حديث ابن مهدي فهو عند ابن عبد البر  
في التمهيد (٢٢/١٦) أما حديث وكيعة فهو عند ابن أبي شيبة (١٤٣/٢) أما حديث معاوية بن قرة  
فهو مخرج عند ابن عبد البر في التمهيد (٢٢/١٩) كلهم وفقوه على أبي بردة.  
(٤) انظر: شرح مسلم (١٤١/٦).

(٥) قلت: هذا الذي عزاه إلى أكثر المحدثين رده غير واحد من أهل العلم: فقد قال ابن دقيق العيد: «من  
حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسد أو رافع وواقف أو ناقص وزائد

==

ضعيفة متنوعة، قال: والصحيح: طريقة الأصوليين، والفقهاء البخاري ومسلم ومحققي المحدثين أنه يحكم بالرفع والاتصال لأنها زيادة ثقة» انتهى.

قلت: هذا الذي أجاب به النووي مقتضى لكون حديث أبي موسى صحيحاً، ولكن عند المعارضة يقدم عليه ما هو أرجح منه<sup>(١)</sup> عند الفقهاء والأصوليين والمحدثين إذا تعذر الجمع<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

### الثامن: [بيان الشبهة بين ساعة الجمعة وليلة القدر]

قد ورد في ساعة الجمعة ما ورد في ليلة القدر من أنه أعلم بما ثم أنسيها، كما رواه أحمد في

==

أن الحكم للراشد فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية يعرف صواب ما يقول» اهـ — انظر: النكبت لابن حجر (٦٠٤/٢) ١/٩٨ قال الحافظ: «وهذا حزم الحافظ العلائي فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن — كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم — يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي عند أحدهم في كل حديث حديث» اهـ (المصدر نفسه).

هذه القول بتبين جلياً أن الأئمة المتقدمين يحكمون بالقرائن في كل حديث بخصوص، وقد سبق ذكر قرائن ترجيح الوقف على الرفع في هذا الحديث، وعلى هذا فما رواه مخزوم عن أبيه مرفوعاً شاذ، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> يعني به الشارح ترجيح حديث عبدالله بن سلام وما في معناه، وقد رجحه ابن القيم أيضاً في زاد المعاد (٣٩٠/١).

<sup>(٢)</sup> للإمام ابن القيم كلام نفيس في زاد المعاد (٣٩٤/١) في الجمع بين الحديثين حيث يقول: "وعندي أن ساعة الصلاة ساعة ترجى فيها الإجابة أيضاً فكلاهما ساعة إجابة وإن كانت الساعة المخصوصة هي آخر ساعة بعد العصر فهي ساعة معينة من اليوم لا تتقدم ولا تتأخر وأما ساعة الصلاة فتأخر للصلاة تقدمت أو تأخرت لأن لاجتماع المسلمين وصلاتهم ونضرعهم وابتهاجهم إلى الله تعالى تأثيراً في الإجابة فساعة اجتماعهم ساعة ترجى فيها الإجابة وعلى هذا تنفق الأحاديث كلها ويكون النبي ﷺ قد حض أمته على الدعاء والابتهاج إلى الله تعالى في هاتين الساعتين" اهـ.

مسنده<sup>(١)</sup> في أثناء حديث من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن، وفيه قال: قلت: يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في الجمعة، فهل عندك فيها علم؟ فقال: سألت النبي ﷺ عنها فقال: إني كنت أعلمتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر. ورجاله رجال الصحيح./<sup>(٢)</sup>

### التاسع: [ذكر القيود في قبول الدعاء ساعة الإجابة]

أطلق في حديث أبي هريرة قوله: يسأل الله فيها<sup>(٣)</sup> شيئاً وكذا في حديث أبي لبابة المتقدم في الباب قبله،<sup>(٤)</sup> وذلك مخصوص بما استثنى في حديث سعد بن عباد<sup>(٥)</sup> فقال: ((ما لم يسأل مأثماً أو قطيعة رحم))، وعطف قطيعة الرحم على المأثم، وإن دخل في عمومهما لعظم ارتكابه وقيد ذلك أيضاً في حديث أنس<sup>(٦)</sup> بما قسم له، فقال: ((وفيها ساعة لا يدعوا عبد ربه بخير هو له قسم إلا أعطاه، أو يتعوذ من شر إلا دفع عنه ما هو أعظم منه)) ففي هذا الحديث: أنه لا يجاب إلا فيما قسم له، وهو كذلك.

(١) انظر: المسند (٦٥/٣) وأخرجه أيضاً: ابن خزيمة في صحيحه (١٢٢/٣) رقم (١٧٤٠) والمحاكم في

المستدرک (٢٨٠، ٢٧٩/١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٢) قلت: في سنده فليح بن سليمان وهو وإن كان من رجال الصحيح إلا أنه مضعف عند ابن معين

والنسائي وأبي داود، ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن، قاله الحافظ في الفتح (٥٤٧/٢)

وسأني نفل كلام أهل العلم فيه في أواخر أبواب العبدین عند ذكر الشارح له في ص (٨٢٨).

موقف أهل العلم من هذا الحديث: قال الحافظ في الفتح (٤٨٣/٢): "حكاه ابن عبد البر عن قوم

وزيفه، وقال عياض: رده السلف على قائله، ثم نقل عن أبي هريرة بسند قوي قوله — وقد قيل له أنها

رفعت —: "كذب من قال ذلك، قال الراوي: قلت: فهي في كل جمعة؟ قال: نعم" اهـ.

راجع التمهيد (١٩/١٩) وزاد المعاد (٣٩٦/١).

(٣) قوله: (يسأل الله فيها) أثبتته من (ح) وهو غير واضح في الأصل.

(٤) يعني به باب فضل الجمعة ص ...

(٥) تقدم أيضاً في باب فضل الجمعة ص ...

(٦) تقدم أيضاً في باب فضل الجمعة ص ...

لكن لقاتل أن يقول: إنه لا يلهم الدعاء إلا بما قسم له، جمعاً بينه وبين الحديث الذي أطلق فيه أنه يعطي ما سأل.

وقوله: ((أو يتعوذ من شر إلا دفع عنه ما هو أعظم)) فلم يقل: أنه يدفع عنه ما استعاذ منه، ولعله سقط منه لفظ: «أو» وأنه كان: «إلا دفع عنه أو ما هو أعظم منه». وذلك لأن نسخ المعجم الأوسط غالبها مفلوط، لكونها غير متصلة بالسماع، ويتوالى نظر الحفاظ عليها.

أو يكون التقدير: «دفع عنه»<sup>(١)</sup> ما هو أعظم إن لم يقدر له دفع ماتعوذ منه». وقد ورد في الحديث: ((أن الداعي لا يحيطه إحدي ثلاث؛ إما أن يستجاب له، أو يدخره في الآخرة أو يدفع عنه من سوء مثلها)).<sup>(٢)</sup>

ب/٩٨

### العاشر: [بيان رحمة الله بعدم تعيين الساعة]

ربما يكون ما وقع من أنه ﷺ أنسى تعيين ساعة الإجابة بعد أن أعلمها خيراً لأمته،<sup>(٣)</sup> كما قال في ليلة القدر<sup>(٤)</sup> حين أنسى فيها:

(١) (عنه) ليس في الأصل وقد أثبتته من (ح).

(٢) طرف من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٨/٣) وعبد بن حميد كما في المنتخب (٨٧، ٨٦/٢) رقم (٩٣٥) والحاكم في المستدرک (٤٩٣/١) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد إلا أن الشيخين لم يخرجاه عن علي بن علي الرفاعي" ووافقه الذهبي. قلت: رجاله كلهم ثقات سوى علي بن علي الرفاعي، قال عنه الحفاظ في التقريب رقم (٤٨٠٧): لا بأس به، فالحديث حسن، والله أعلم.

(٣) يقول ابن القيم في زاد المعاد (٣٩٦/١): "وأما قول من قال: إنها رفعت فهو نظير قول من قال: إن ليلة القدر رفعت، وهذا القائل إن أراد أنها كانت معلومة فرفع علمها فيقال له: لم يرفع علمها عن كل الأمة وإن رفع عن بعضهم..." اهـ.

ثم ثانياً: كيف يقال هذا وقد صحح الشارح نفسه أربعة أحاديث في تعيين ساعتها كما تقدم في الوجه السادس.

(٤) قال الحفاظ في الفتح (٤٨٤/٢): "ومن حجة هذا القول — يعني القائلين بأنها مخفية في جميع اليوم

((وعسى أن يكون خيراً لكم))<sup>(١)</sup> وكذلك أخفى اسمه<sup>(٢)</sup> الأعظم في أسمائه الحسنى لبأسال بجميع أسمائه، وكذلك أريد من العباد أن يستوعبوا جميع يوم الجمعة بالدعاء<sup>(٣)</sup> وأن من كان مطلبه خطيراً عظيماً — كسؤال المغفرة والنجاة من النار ودخول الجنة ورضى الله تعالى عنه — لجدير أن يستوعب جميع عمره بالطلب والسؤال فكيف لايسهل على طالب مثل ذلك سؤال يوم واحد كما قال عبد الله بن عمر:<sup>(٤)</sup> إن طلب الحاجة في يوم ليسير انتهى.

ومن لم يتفرغ لاستيعاب اليوم بالدعاء وأراد حصول ذلك فطريقه كما قال كعب الأحبار:<sup>(٥)</sup> ((لوقسم الإنسان جمعه في جمع أتى على تلك الساعة)) وهذا الذي قاله بناء

==

— تشبيهها بيلة القدر والاسم الأعظم في الأسماء الحسنى ... — اهـ.

قال ابن القيم منكرًا هذا التشبيه بين ساعة الجمعة ويلة القدر: " وهذا ليس بقوي فإن ليلة القدر قد قال فيها النبي ﷺ : فالتمسوها في خامسة تبقى في سابعة تبقى في تاسعة تبقى [ البخاري مع الفتح ٣٠٦/٤ رقم ٢٠٢١ ] ولم يجئ مثل ذلك في ساعة الجمعة، وأيضاً فالأحاديث في ليلة القدر ليس فيها حديث صريح بأنها ليلة كذا وكذا بخلاف أحاديث ساعة الجمعة فظهر الفرق بينهما" اهـ.

(١) طرف من حديث عبادة بن الصامت أخرجه الإمام البخاري في ( الإيمان — باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وهو لا يشعر ١٣٩/١ رقم ٤٩).

(٢) ورد في (ح): (اسم الله) مكان (اسمه).

(٣) بنحو هذا قاله الأثرم في كتابه الناسخ والمنسوخ ص ٤٤ وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/١٩) والحافظ ابن حجر في الفتح (٤٨٤/٢).

(٤) ذكره ابن المنذر في الأوسط (١٣/٤) بدون إسناد وكذا الحافظ في الفتح (٤٨٤/٢) وقال ابن المنذر عقبه مبيناً معناه: "يُداوم على الدعاء ليمر بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء".

(٥) أثره هذا مخرج عبد البرزاق في مصنفه (٢٦١/٣ رقم ٥٥٧٥) ورجاله ثقات. قال ابن المنذر مفسراً كلامه هذا: "معناه أن يبدأ ف يدعو في جمعة من الجمع من أول النهار إلى وقت معلوم ثم يقطع الدعاء فإذا كانت جمعة أخرى ابتداء في الدعاء في الوقت الذي كان قد قطع دعاءه في الجمعة التي قبلها ثم كذلك يفعل حتى يأتي على آخر النهار في آخر الأيام" اهـ. انظر: الأوسط

--

على أنها مستقرة في وقت واحد من اليوم لا تنتقل، وهو القول الصحيح المشهور، والله تعالى أعلم./

١/٩٩

### الحادي عشر: [وجوه الضبط في قوله: لاتضن]

قول أبي هريرة: ((ولاتضن)) يجوز في ضبطه<sup>(١)</sup> ستة أوجه:  
أحدها: تَضُنُّ بفتح الضاد وتشديد النون، وفتحهما.  
والثاني: تَضُنُّ بكسر الضاد، والباقي مثل الأول.  
والثالث: تَضُنُّ بفتح الضاد وتشديد النون وفتحها، وتخفيف الثانية.  
والرابع: تَضُنُّ بكسر الضاد والباقي مثل القول الذي قبله.  
والخامس: تَضُنُّ بإسكان الضاد وفتح النون الأولى، وإسكان الثانية.  
والسادس: تَضُنُّ بكسر النون الأولى، والباقي مثل القول الذي قبله.  
قال صاحب المحكم: <sup>(٢)</sup> ضَنَنْت بالشيء أَضَنْ <sup>(٣)</sup> وضَنَنْت أَضِنُّ ضَنْاً وضَنْاً وضَنْةً ومَضْنَةً

--

(١٣/٤).

(١) ضبطه غير واضح في الأصل، وقد أثبتته من (ح).

(٢) لم أحده في المحكم وهو في تهذيب اللغة (٤٦٨، ٤٦٧/١١) ولسان العرب (٢٦١/١٣) مادة ضن وصاحب المحكم: هو الإمام أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده البغوي الحوي، كان حافظاً لم يكن في زمانه أعلم منه باللسان واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، صنف المحكم والمختصر والمحيط الأعظم في اللغة وغيرها من الكتب، توفي سنة ٤٥٨ هـ.

انظر: بغية الوعاة (١٤٣/٢ رقم ١٦٥٧) وشذرات الذهب (٣٠٥/٣) والبداية والنهاية (١١/١٦) وإشارة للتعين ص (٢١٠ رقم ١٢٥).

(٣) زاد في لسان العرب بعده: (وهي اللغة العالية) وهو كذلك في تهذيب الأسماء واللغات.



وَضَّانَةٌ: بَخِلَتْ بِهِ. <sup>(١)</sup>

قال الفراء: <sup>(٢)</sup> سمعت ظننت <sup>(٣)</sup> ولم اسمع أضين وقد حكاه يعقوب، قال: ومعلوم أن من روى حجة على من لم يرو، والله أعلم.  
آخر الجزء التاسع عشر.

<sup>(١)</sup> قوله: (به) زيادة من لسان العرب، وهو ساقط من الأصل و(ح).

<sup>(٢)</sup> قوله هذا في لسان العرب (٢٦١/١٣).

<sup>(٣)</sup> كذا في الأصل ولسان العرب، بينما جاء في (س) بالصاد.

## الجزء العشرون من تكملة شرح الترمذي<sup>(١)</sup> ١٠٠/ب

---

<sup>(١)</sup> استغرق إثبات السماعات اللوحات: (٩٩/ب) و (١٠٠/أ) وجزءاً من (٩٩/أ).

بسم الله الرحمن الرحيم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين

١/١٠٩

## باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة

٤٩٢ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه سمع النبي ﷺ يقول: ((من أتى الجمعة فليغتسل)).

قال: وفي الباب عن عمر وأبي سعيد وجابر والبراء وعائشة وأبي الدرداء.

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح.

٤٩٣ — وروى عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ هذا الحديث أيضاً حدثنا بذلك قتيبة ثنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ مثله.

وقال محمد: وحديث الزهري عن سالم عن أبيه، وحديث عبد الله بن عبد الله عن أبيه كلا الحديثين صحيح.

وقال بعض أصحاب الزهري عن الزهري حدثني آل عبد الله بن عمر عن ابن عمر: <sup>(١)</sup> ((بينما عمر بن الخطاب يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل من أصحاب النبي ﷺ فقال: أية ساعة هذه؟ فقال: ما هو إلا أن سمعت النداء، وما زدت على أن توضأت، قال: والوضوء أيضاً؟ وقد علمت أن رسول الله ﷺ أمرنا <sup>(٢)</sup> بالغسل)).

حدثنا بذلك محمد بن أبان ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ح  
٤٩٥ — وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أنا عبد الله بن صالح حدثني الليث عن يونس عن الزهري بهذا الحديث.

<sup>(١)</sup> زاد في المطبوع بعده ما يلي:

«قال أبو عيسى: وقد روي عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ في لغسل يوم الجمعة أيضاً وهو حديث حسن صحيح.

٤٩٤ — ورواه يونس ومعمر عن الزهري عن سالم عن أبيه... ثم ساق الحديث.

<sup>(٢)</sup> (أمرنا) ورد في (ج) محذوف (نا).

وروي مالك هذا الحديث عن الزهري عن سالم قال: بينما عمر يخطب يوم الجمعة، فذكر الحديث.

قال أبو عيسى: سألت محمداً عن هذا فقال: الصحيح حديث الزهري عن سالم عن أبيه، قال محمد: وقد روي عن مالك أيضاً عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو هذا الحديث.<sup>(١)</sup>

ب/١٠١

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٣٩] حديث ابن عمر:

أخرجه الأئمة الستة خلا أباداود: فرواه النسائي<sup>(٢)</sup> عن علي بن حجر عن ابن عيينة... ورواه البخاري<sup>(٣)</sup> عن أبي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سالم، ورواه مسلم<sup>(٤)</sup> عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سالم وعبد الله بن عبد الله. وعن قتيبة<sup>(٥)</sup> وابن رمح كلاهما عن الليث عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله وحده. ورواه النسائي<sup>(٦)</sup> عن قتيبة عن الليث، و<sup>(٧)</sup> عن إبراهيم بن الحسن عن حجاج بن محمد عن ابن جريج كروايي مسلم.

(١) انظر: الجامع (٢ / ٣٦٤ - ٣٦٧ رقم ٤٩٢ - ٤٩٥).

(٢) النسائي في الكبرى (الجمعة - باب الغسل يوم الجمعة ٢ / ٢٦٤ رقم ١٦٨٤).

(٣) البخاري في (الجمعة - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ٢ / ٤٤٣ رقم ٨٩٤).

(٤) مسلم في (الجمعة - ٦ / ١٣١).

(٥) المصدر نفسه (٦ / ١٣٠).

(٦) النسائي في (الجمعة باب حض الإمام في خطبته على الغسل يوم الجمعة ٣ / ١١٧ رقم ١٤٠٦)

وقال عقبه: «ما أعلم أحداً تابع الليث على هذا الإسناد غير ابن جريج، وأصحاب الزهري يقولون: عن سالم بن عبد الله عن أبيه بدل عبد الله بن عبد الله بن عمر».

(٧) النسائي أيضاً في الكبرى (الجمعة باب الغسل يوم الجمعة ٢ / ٢٦٥ رقم ١٦٨٦).

وقال: لانعم أحداً تابع الليث علي هذا الإسناد إلا ابن حريج.<sup>(١)</sup>  
ورواه<sup>(٢)</sup> عن كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عنه  
ورواه البخاري<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup> من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر.  
ورواه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية أبي اسحاق عن نافع عن ابن عمر.

### [تخريج ما في الباب]

[٤٠] وحديث عمر:

أخرجه البخاري<sup>(٦)</sup> من طريق مالك، ومسلم<sup>(٧)</sup> من رواية يونس.  
كلاهما عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ((بينما عمر يخطب...))

<sup>(١)</sup> قوله هذا في المنحى فقط دون الكرى.

<sup>(٢)</sup> أي النسائي في الكرى ( في الباب المذكور ٢ / ٢٦٤ رقم ١٦٨٣ )

<sup>(٣)</sup> البخاري في ( الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤١٥ رقم ٨٧٧ )

<sup>(٤)</sup> النسائي في ( الجمعة باب الأمر بالغسل يوم الجمعة ٣ / ١٠٣ رقم ١٣٧٥ )

<sup>(٥)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ١ / ١٩٦ رقم ١٠٧٤ ).

قلت: في سنده عمر بن عبيد بن أمية الطنفيسي — بفتح الطاء والنون وبعد الألف فاء مكسورة ثم

سين مهمل صدوق. انظر: التقريب رقم ( ٤٩٧٩ ).

وفيه أيضاً أبو إسحاق السبيعي؛ وهو ثقة مكثر عابد احتلظ بأخرة ومذلس من الطبقة الثالثة.

انظر: التقريب رقم ( ٥١٠٠ ) وتعريف أهل التقديس رقم ( ٩١ ) والكواكب النيرات رقم

( ٤١ ) وقد عنعن في هذا الإسناد، ولكنه يتفوى بمتابعة الإمام مالك له.

<sup>(٦)</sup> البخاري في ( الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤١٥ رقم ٨٧٨ )

<sup>(٧)</sup> مسلم في ( الجمعة باب يدون ٢ / ٦ / ١٣١ ) قلت: وأخرجه النسائي في الكرى ( الجمعة بطلب

الغسل يوم الجمعة ٢ / ٢٦٤ رقم ١٦٨٢ ) من رواية الزبيدي عن الزهري به.

ورواه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣)</sup> من رواية أبي هريرة عن عمر.

#### [٤١] وحديث أبي سعيد:

أخرجه الأئمة الستة<sup>(٤)</sup> خلا المصنف من رواية عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: ((غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)).

ورواه البخاري<sup>(٥)</sup> ومسلم<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> من رواية عمرو بن مسلم<sup>(٩)</sup> الأنصاري عن أبي سعيد وقال: ((الغسل يوم الجمعة...)) الحديث.

(١) البخاري في ( الجمعة — باب، بعد باب فضل الجمعة ٢ / ٤٣٠ رقم ٨٨٢ ).

(٢) مسلم في ( الجمعة — ٦ / ١٣١ ).

(٣) أبو داود في ( الطهارة — باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٢ رقم ٣٤٠ ).

(٤) أخرجه البخاري في ( الجمعة — باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤١٥ رقم ٨٧٩ ).

ومسلم في ( الجمعة — ٦ / ١٣٢ ) وأبو داود في ( الطهارة — باب في الغسل يوم الجمعة ١ /

٢٤٣ رقم ٣٤١ ) والنسائي في ( الجمعة — باب إيجاب الغسل يوم الجمعة ٣ / ١٠٣، ١٠٤ رقم

١٣٧٦ ) وابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في غسل يوم الجمعة ١ / ١٩٦ رقم ١٠٧٥ ).

(٥) البخاري في ( الجمعة باب الطيب للجمعة ٢ / ٤٢٣ رقم ٨٨٠ ) من رواية شعبة عن أبي بكر بن المنكدر عنه به.

(٦) مسلم في ( الجمعة ٢ / ٦ / ١٣٢ ) من رواية بكر بن الأشج عن أبي بكر بن المنكدر عنه به.

(٧) أبو داود في ( الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٦ رقم ٣٤٤ ) مثل رواية مسلم.

(٨) النسائي في ( الجمعة باب الأمر بالسواك يوم الجمعة ٣ / ١٠٢، ١٠٣ رقم ١٣٧٤ ) مثل رواية مسلم.

(٩) عمرو بن سليم: بضم السين. انظر: الإكمال (٤/٣٢٩).

ورواه أبو داود<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه.  
وذكره البخاري<sup>(٣)</sup> تعليقا<sup>(٤)</sup> فقال: ورواه الليث عن خالد بن يزيد عن ابن أبي هلال عن  
أبي بكر بن المنكر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه.

(١) أبو داود في (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٦ رقم ٣٤٤) من رواية سعيد بن أبي  
هلال عن أبي بكر بن المنكر عن عمرو بن سليم عنه به.

(٢) النسائي في (الجمعة باب الأمر بالسواك يوم الجمعة ٣ / ١٠٢، ١٠٣ رقم ١٣٧٤)  
قلت: هو عند الإمام مسلم في (الجمعة — ٦ / ١٣٢) مثله

(٣) كذا قال المزني في النخبة (٣ / ٣٨٤ رقم ٤١١٦) ولفظه: "ح في الصلاة تعليقا عقيب حديث  
شعبة عن أبي بكر بن المنكر عن عمرو بن سليم عن أبي سعيد، ورواه الليث عن خالد — وهو  
ابن يزيد — عن ابن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي  
سعيد عن أبيه " اهـ.

علق عليه الحافظ بقوله: "لم أر هذا التعليق في شيء من نسخ البخاري ولا ذكره أبو مسعود ولا  
خلف وإنما فيه: هو آخر محمد بن المنكر ولم يسم أبو بكر هذا، رواه عنه بكر بن الأشج وسعيد  
بن أبي هلال وعدة، كذا للأكثر، ولأبي ذر عن مشائحه الثلاثة: المستملي والكشميهني  
والسرحسي " روي عنه " بغير ضمير وعلى الأول فروايتهما في حكم المعلق لا على الثاني، وقد  
وصله النسائي من رواية بكر وسعيد والليث " اهـ.

انظر: التكت الظراف (٣ / ٣٨٤) والفتح (٢ / ٤٢٥).

قلت: وما أشار إليه الحافظ أن النسائي وصله فهو كذلك وقد تقدم العزو إليه قريبا من رواية بكر  
وسعيد بن أبي هلال وهو مخرج أيضا عند الإمام مسلم من طريقهما، كما تقدم.  
أما من رواية الليث فقد أخرجه — أي النسائي — كذلك في (الجمعة — باب الحياة للجمعة ٣ /  
١٠٧ رقم ١٣٨٢).

(٤) علق عليه الحافظ بما مش (ح) بقوله: "لم أر هذا التعليق عن الليث في أصل البخاري وإنما ذكره  
المزني في الأطراف متبعه الشيخ " اهـ.

٢/١٠٢

فزاد في إسناده عبد الرحمن بن أبي سعيد.<sup>(١)</sup>

[٤٢] وحديث جابر:

رواه النسائي<sup>(٢)</sup> من رواية داود بن أبي هند عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ ((على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل يوم وهو يوم الجمعة)). وإسناده علي شرط مسلم.

وله طريق آخر: رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٣)</sup> من رواية زهير بن محمد<sup>(٤)</sup> عن محمد بن المتكدر عن جابر عن النبي ﷺ قال: ((الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)).

<sup>(١)</sup> قلت: مما تقدم يتبين أن بكير بن الأشج وشعبة اتفقا على إسقاط عبد الرحمن بن أبي سعيد، فقال الحافظ: وقد وافق شعبة وبكير على إسقاطه: محمد بن أبي بكر أنحو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة [٣ / ١٢٣ رقم ١٧٤٤] من طريقه. انظر: الفتح (٢ / ٤٢٥).

فهؤلاء الثلاثة اتفقوا على إسقاط عبد الرحمن من الإسناد بينما أثبتته سعيد بن أبي هلال وقد تقدم به، وحديثه عند مسلم وغيره كما تقدم.

قال الحافظ: "والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ثم لقي أبا سعيد فحدثه، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قدّم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس" اهـ انظر: الفتح (٢ / ٤٢٥).

<sup>(٢)</sup> النسائي في (الجمعة باب إيجاب الغسل يوم الجمعة ٣ / ١٠٤ رقم ١٣٧٦) وفي سننه: أبو الزبير المكي وهو مدلس من الطبقة الثالثة كما في تعريف أهل التقديس رقم (١٠١) وقد عنع في هذا الإسناد، ومع ذلك فقد صححه الشارح كما سبأ في ص (١٠٥).

والحديث سئل عنه الإمام أبو حاتم فقال: هذا خطأ إنما هو علي ما رواه الثقات عن أبي الزبير عن طاووس عن أبي هريرة موقوف اهـ. انظر: (العلل ١ / ٢٨، ٢٩ رقم ٤٩).

<sup>(٣)</sup> الطبراني في الأوسط (٤ / ٣٠٣ رقم ٤٢٦٧)

<sup>(٤)</sup> زهير بن محمد: هو التميمي أبو المنذر الخراساني سكن الشام ثم الحجاز ثقة إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيراً الذي يروي عنه الشاميون

==



قال الطبراني: لا يروي عن جابر إلا بهذا الإسناد.

ورواه ابن عدي في الكامل<sup>(١)</sup> في ترجمة زهير بن محمد وقال: لا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غيره.

وذكره ابن أبي حاتم في العلل<sup>(٢)</sup> وقال: قال أبي: هذا خطأ قال: وعلة هذا الحديث: ما روي سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن محمد بن المنكدر عن عمرو بن سليم الزرقني عن أبي سعيد عن النبي ﷺ .

[٤٣] وحديث البراء:

رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٣)</sup> قال: ثنا هشيم أنا يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن من الحق علي المسلمين أن يغتسل أحدهم

--

آخر، وقال أبو حاتم: حدث بالشتم من حفظه فكثرت غلطه. انظر: التقريب رقم ( ٢٠٦٠ ) قلت: والراوي عنه: عمرو بن أبي سلمة دمشقي كما في التقريب رقم ( ٥٠٧٨ ) .  
(١) ابن عدي في الكامل ( ١٠٧٥ / ٣ )

(٢) علل الحديث ( ١ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ رقم ٥٩٢ ) أما علة الحديث فقد ذكرها في ( ص ٢١٢ رقم ٦١٤ ) .

وقد أخرجه ابن خزيمة في ( ٣ / ١٢٣ رقم ١٧٤٤ ) على الصواب من حديث محمد بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن أبي سعيد الخدري .

وقد تقدم هذا الحديث من رواية أبي بكر بن المنكدر عن أبي سعيد به عند البخاري ومسلم .

(٣) للمصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ٩٢ ، ٩٣ ، ١٥٥ ) .

والحديث أخرجه أيضاً: المصنف في جامعه ( الجمعة باب ما جاء في السواك والطيب يوم الجمعة ٢ / ٤٠٧ رقم ٥٢٨ ، ٥٢٩ ) وقال: حديث البراء حديث حسن، والإمام أحمد في مسنده ( ٤ / ٢٨٢ ، ٢٨٣ ) وأبو يعلى في مسنده ( ٢ / ٢٨٠ رقم ١٦٥٥ ر ١٦٨٠ ) والطحاوي في شرح المعاني ( ١ / ١١٦ ) كلهم من طرق عن يزيد بن أبي زياد به .

وقال الإمام الطبراني في الأوسط ( ١ / ٢٤٧ رقم ٨٠٩ ) : لم يرو هذا الحديث عن البراء إلا بهذا الإسناد تفرد به: يزيد بن أبي زياد .

يوم الجمعة وأن يمس من طيب إن كان عند أهله، فإن لم يكن عنده طيب فالماء له طيب)).

ويزيد بن أبي زياد لا يحتج به، قاله ابن معين<sup>(١)</sup> وأبو زرعة<sup>(٢)</sup>.

[٤٤] وحديث عائشة:

أخرج البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> وأبو داود<sup>(٥)</sup> من رواية يحيى بن سعيد<sup>(٦)</sup> أنه سأل عمرة عن الغسل يوم الجمعة فقالت: قالت عائشة: ((كان الناس مهنة<sup>(٧)</sup> أنفسهم، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم، فليل لهم: لو اغتسلتم)).

ورواه المصنف في كتاب العلل المفرد<sup>(٨)</sup> من رواية يحيى بن سعيد عن عروة، وقال: سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: هذا خطأ<sup>(٩)</sup> والصحيح: حديث عمرة عن عائشة.

(١) انظر: تاريخ البوري (٢ / ٦٧١ رقم ٣١٤٤)

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٩ / ٢٦٥ رقم ١١١٤) بلفظ: لين يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ في التزيين رقم (٧٧٦٨) "ضعيف كبر فتغير وصار يتلقى وكان شيعيا".

(٣) البخاري في (الجمعة باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ٢ / ٤٤٩ رقم ٩٠٣)

(٤) مسلم في (الجمعة باب بدون ٢ / ٦ / ١٣٢)

(٥) أبو داود في (الجمعة باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٥٠ رقم ٣٥٢)

(٦) يحيى بن سعيد: هو الأنصاري. انظر: الفتح (٢ / ٤٥٠)

(٧) مهنة: بنون وفتحات جمع مهن — ككتبة وكاتب — أي خدم أنفسهم، وحكى ابن التين: أنه روي بكسر أوله وسكون الهاء ومعناه بإسقاط محذوف: أي ذوي مهنة. انظر: الفتح (٢ / ٤٥٠) والنهاية (٤ / ٣٧٦)

(٨) انظر: العلل الكبير (١ / ٢٧١ باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة)

(٩) قلت: ووجه الخطأ هو مخالفة يحيى بن سعيد الأموي عن يحيى الأنصاري جمعا من الحفاظ أصحاب يحيى ابن سعيد الأنصاري كالثوري وشعبة وحماد بن زيد وابن عيينة وغيرهم فإنهم روه عن يحيى الأنصاري عن عمرة عن عائشة بينما تفرد به يحيى الأموي هذا عن يحيى الأنصاري عن عروة عنه، انظر: العلل للدارقطني (٥ / ١٠٢ / أ).

قلت: يريد من رواية يحيى بن سعيد، وإلفحديث عروة صحيح من غير طريقه.<sup>(١)</sup>  
رواه البخاري<sup>(٢)</sup> ومسلم<sup>(٣)</sup> وأبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة  
ابن الزبير عن عائشة — زوج النبي ﷺ — قالت: ((كان الناس ينتابون<sup>(٥)</sup> الجمعة من  
منازلهم والعوالي فيأتون في الغبار يصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فأبى  
رسول الله ﷺ إنسان منهم — وهو عندي — فقال النبي ﷺ: لو أنكم تطهرتم ليومكم  
هذا)).

ورواه النسائي<sup>(٦)</sup> من رواية عبد الله بن العلاء<sup>(٧)</sup> عن القاسم بن محمد عن عائشة، وقال:  
(أفلا يغتسلون)).

(١) علق عليه الحافظ بمامش (ح) بقوله: "رواه ابن خزيمة من حديث هشام عن أبيه بلفظ الأمر  
وعنه البخاري". قلت: لم أجده عند البخاري تعليقا وهو في صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٢٧ رقم  
١٧٥٣) من طريق هشام عن أبيه به، ولكن سقط (لو اغتسلتم).

(٢) البخاري في (الجمعة باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من تحب ٢ / ٤٤٧ رقم ٩٠٢) ومن  
طريق أبي الأسود — وهو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يقيم عروة — عن عروة في (البوع بلب  
كسب الرجل وعمله بيده ٤ / ٣٥٥ رقم ٢٠٧١).

(٣) مسلم في (الجمعة باب يدون ٢ / ٦ / ١٣٢).

(٤) أبو داود في (الجمعة باب من تحب عليه الجمعة ١ / ٦٣٩، ٦٤٠ رقم ١٠٥٥) مختصرا.

(٥) الانتباب: هو الخبيء والزول، وهو مستعمل في المحبوب والمكروه والحمد والمذموم، انظر:  
العارضة (٢٨٩/٢).

(٦) النسائي في (الجمعة — باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٣ / ١٠٤ رقم ١٣٧٨)  
وفي سننه: الوليد بن مسلم الدمشقي وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية كما في التقريب رقم  
(٧٥٠٦) ولكنه صرح بالتحديث في شيخه فمن فرق فأمّن تدليسه، وباقي رجاله ثقات.

(٧) عبد الله بن العلاء: هو ابن زبير — بفتح الزاي وسكون الموحدة الربيعي الدمشقي ثقة من  
السابعة مات سنة أربع وستين وله تسع وثمانون. التقريب رقم (٣٥٤٥).

## [٤٥] ولعائشة حديث آخر:

رواه البزار<sup>(١)</sup> من رواية عبد الواحد بن ميمون — ويكنى أبا حمزة — عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قال: ((من أتى الجمعة فليغتسل)).  
وعبد الواحد بن ميمون: منكر الحديث قاله البخاري<sup>(٢)</sup>.

## [٤٦] ولعائشة حديث آخر:

رواه ابن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup> — في ترجمة طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله — عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: ((الغسل يوم الجمعة واجب)).  
قال: والمعروف عن عروة عن عائشة: كان الناس عمال أنفسهم انتهى<sup>(٤)</sup>.  
وطلحة بن يحيى: احتج به مسلم<sup>(٥)</sup> ووثقه الجمهور<sup>(٦)</sup> وقال

<sup>(١)</sup> لم أجد في القدر المطبوع ، وانظر في كشف الأستار (٣٠٠/١) رقم ٦٢٥) وأورده الهيثمي في المجمع (١٧٣ / ٢) وقال: رواه البزار وفيه : عبد الواحد بن ميمون أبو حمزة ضعفه البخاري والدارقطني.

وأخرجه العقيلي من طريق عبد الواحد هذا عن عروة عن عائشة بلفظ: الغسل يوم الجمعة على من شهد الجمعة، وعقبه بقوله: لا يحفظ هذا اللفظ إلا في هذا الحديث. انظر: الضعفاء له (٣ / ٥١ رقم ١٠١١).

<sup>(٢)</sup> انظر: التاريخ الكبير (٦ / ٥٨ رقم ١٧٠٣).

وقال ابن عدي: ينفرد بأحاديث عن عروة عن عائشة. انظر: الكامل (٥ / ١٩٣٩)

<sup>(٣)</sup> انظر: الكامل (٤ / ١٤٣١)

<sup>(٤)</sup> قلت: وهو كما قال فقد تقدم عن عروة من رواية هشام ومحمد بن جعفر بن الزبير وأبي الأسود هكدا، فما رواه طلحة شاذ والله أعلم.

<sup>(٥)</sup> انظر: رجال صحيح مسلم (١ / ٣٢٩ رقم ٧١٨).

<sup>(٦)</sup> كابن معين ويعقوب بن شيبة والعجلي والدارقطني وقال أبو زرعة والنسائي: صالح، وقال أبو حاتم: صالح الحديث حسن الحديث صحيح الحديث.

انظر: تاريخ ابن معين رواية الدقاق رقم (٣٩) وتاريخ الدوري (٢ / ٢٨٠ رقم ٦٦٨) والجرح

البخاري: <sup>(١)</sup> منكر الحديث.

### [٤٧] وحديث أبي الدرداء:

رواه أحمد <sup>(٢)</sup> والطبراني في الكبير <sup>(٣)</sup> من رواية حرب بن قيس عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: ((من اغتسل يوم الجمعة...)) الحديث، وسيأتي في الباب بعده. <sup>(٤)</sup>

والتعديل (٤ / ٤٧٧ رقم ٢٠٩٥) ومعرفة الثقات (١ / ٤٨١ رقم ٧٩٩) والتهذيب (٥ / ٢٨ رقم ٤٥).

<sup>(١)</sup> لم أجده في تواريثه وهو في الكامس (٤ / ١٤٣١) نقله ابن عدي بسنده فقال: ثنا الجنيد ثنا البخاري قال: «طلحة بن يحيى منكر الحديث يروي عن عروة عن عائشة مرفوعا: ((الغسل يوم الجمعة واجب)) والمعروف عن عروة وعمره عن عائشة: ((كان الناس عمال أنفسهم فقيل لهم لو اغتسلتم))» اهـ يستفاد من هذا النقل أمران: أحدهما أن نقل المذكور من كلام الإمام البخاري وليس من كلام ابن عدي فالأولى أن يسبب ذلك إليه.

والثاني: أن حكم الإمام البخاري عليه بأنه منكر الحديث استدلالا منه بهذه الرواية المنكرة.

<sup>(٢)</sup> أحمد في مسنده (٥ / ١٩٨)

<sup>(٣)</sup> لم أنف عليه في القدر المطبوع، وأورده المصنف في المجمع (٢ / ١٧٤) وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير عن حرب بن قيس عن أبي الدرداء، وحرب لم يسمع من أبي الدرداء. قلت: وهو كما قال، وقد سبقه بذلك الإمام أبو حاتم فقال: روي عن أبي الدرداء مرسل. انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٢٤٩ رقم ١١١٠) والمراسيل (رقم ٦٦) وكذا الإمام المنذري في كتابه الترغيب (١ / ٢٥٨) وانظر أيضا: الرجال الذين نكلم عليهم المنذري جرحا وتعديلا (ص ٢٩). وللحديث طريق آخر: أخرجه ابن عدي في الكامل (٥ / ١٦٦٨) من طرق عن عمر بن قيس عن عطاء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم). وفي سنده: عمر بن قيس، وهو المكّي المعروف بسندل — بفتح الهملة وسكون النون وآخروه لام — متروك. انظر: التقريب رقم (٤٩٩٣).

وراجع أيضا: العلل للدارقطني (٦ / ٢٠٨، ٢٠٩ رقم ١٠٧٦) والكفاية (ص ٢٤٥، ٢٤٦)

<sup>(٤)</sup> سيأتي في باب فضل الغسل يوم الجمعة، الوجه الثاني رقم (٧٨).

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه<sup>(١)</sup> عن أنس وبريدة بن الحصيب<sup>(٢)</sup> وثوبان<sup>(٣)</sup> وسهل بن حنيف<sup>(٤)</sup> وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وأبي لبابة وأبي أيوب وأبي هريرة، وحفصة.

[٤٨] أما حديث أنس: فرواه ابن عدي في الكامل — في ترجمة الفضل بن المحار<sup>(٥)</sup> — عن أبان عن أنس — وفي ترجمة أبان<sup>(٦)</sup> أيضا، وفي ترجمة الفضل أيضا<sup>(٧)</sup> عن هشام<sup>(٨)</sup> بن حسان عن الحسن عن أنس بلفظ: ((من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل)). وأبان بن أبي عياش: متروك.<sup>(٩)</sup>

<sup>(١)</sup> زاد في (ح): (أيضا) بعد قوله: (فيه).

<sup>(٢)</sup> الأسلمي صحابي أسلم قبل بدر مات سنة (٦٣هـ). انظر: معرفة الصحابة (٤٣٠/١) والتجريد (٤٣٠) والتقريب (٦٦٦).

<sup>(٣)</sup> هو ابن جندب، وقيل: ابن جندب أبو عبد الله الهاشمي مولى النبي ﷺ صحبه ولازمه مات بمحرم سنة (٥٤هـ) انظر: معرفة الصحابة (٥٠١/١) والتجريد (٦٥٧) والتقريب (٨٦٦).

<sup>(٤)</sup> الأنصاري، شهد بدرًا والمشاهد كلها مات في خلافة علي سنة (٣٨هـ) انظر: معرفة الصحابة (١٣٠٦/٣) والتجريد (٢٥٥٣) والتقريب (٢٦٧١).

<sup>(٥)</sup> انظر: الكامل (٢٠٤١ / ٦).

<sup>(٦)</sup> انظر: الكامل (٣٧٥ / ١).

<sup>(٧)</sup> انظر: الكامل (٢٠٤٢ / ٦).

<sup>(٨)</sup> في الأصل (تمام) والذي أثبتته من (ح) هو الصواب.

<sup>(٩)</sup> قلت: وبه حكم عليه غير واحد من أهل العلم كالإمام أحمد وعمرو بن علي الفلاس والنسائي والدارقطني وغيرهم. انظر: العلل للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (١ / ٤١٢ رقم ٨٧٢) والكامل (١ / ٢٧٣ — ٢٧٥) والضعفاء للدارقطني رقم (١٠٣).

والفضل بن المختار: <sup>(١)</sup> لا يتابع عني حديثه .

[٤٩] وأما حديث بريدة:

فرواه البزار <sup>(٢)</sup> من رواية أبي هلال عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: ((من أتى الجمعة فليغتسل)). قال البزار: «لأنعلمه عن بريدة إلا من هذا الوجه، تفرد به زكريا بن يحيى المشاط عن أبي هلال» <sup>(٣)</sup>.

ورواه الطبراني في الأوسط <sup>(٤)</sup> بهذا الإسناد بلفظ:

((أمرنا رسول الله ﷺ أن نغتسل في كل أسبوع مرة — يعني الجمعة —)).

وقال: لا يروى عن بريدة إلا بهذا الإسناد.

[٥٠] وأما حديث ثوبان:

فرواه البزار <sup>(٥)</sup> أيضا من رواية يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن أبي عثمان عن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: ((حق على كل مسلم: السواك، وغسل يوم الجمعة، وأن يمسي من طيب أهله إن كان)).

<sup>(١)</sup> وقال عنه ابراهيم في الجرح والتعديل (٧ / ٦٩ رقم ٣٩١): «مجهول وأحاديثه منكورة يحدث بالأباطيل» وقال ابن عدي: «وللفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامة مما لا يتابع عليه إما إسنادا وإما متنا» انظر: الكامل (٦ / ٢٠٤٢).

<sup>(٢)</sup> انظر: كشف الأستار (١ / ٣٠٠ رقم ٦٢٦).

<sup>(٣)</sup> أبو هلال: هو محمد بن سليم العددي الراسبي — تهملته ثم موحدة — المصري صدوق فيه لين. التقريب رقم (٥٩٦٠).

<sup>(٤)</sup> الطبراني في الأوسط (٥ / ٣٨١ رقم ٥٦٢٣) وكذا ذكره العقيلي في الضعفاء (٢ / ٨٥ رقم ٥٣٩) في ترجمة زكريا بن يحيى بن الخطاب الصائفي وقال: «عن أبي هلال ولا يتابع عليه».

<sup>(٥)</sup> انظر: كشف الأستار (١ / ٣٠٠ رقم ٦٢٤) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٥) وقال: رواه البزار وفيه يزيد بن ربيعة ضعفه البخاري والنسائي، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

وزيد بن ربيعة الرجي: ضعيف.<sup>(١)</sup>

وأبو الأشعث اسمه: شراحيل بن آده<sup>(٢)</sup> وأبو عثمان اسمه: شراحيل بن مرثد.<sup>(٣)</sup>

[٥١] وأما حديث سهل بن حنيف:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> من رواية يزيد بن عياض عن أشعث بن مالك عن عثمان

بن أبي أمامة/ عن سهل بن حنيف عن رسول الله ﷺ قال: ((من حق الجمعة: السواك والفسل، ومن وجد طيبا فليمس منه)).

وزيد بن عياض بن جعدية: ضعيف قاله ابن المديني<sup>(٥)</sup> وابن معين<sup>(٦)</sup> وغيرهما.<sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: الكامل (٧ / ٢٧١٤) والميزان (٤ / ٤٢٢ رقم ٩٦٨٨).

<sup>(٢)</sup> قال الحافظ في التقریب رقم (٢٧٧٦): شراحيل بن آده — بالمد وتخفيف الدال — أبو الأشعث الصنعاني، ويقال: آده جد أبيه وهو ابن شراحيل بن كليب، ثقة من الثانية.

<sup>(٣)</sup> قوله: (مرثد) ورد في (ح): (مدرك) وما جاء في الأصل هو الصواب وذلك أي لم أقف في باب الكنى على أبي عثمان يسمى مدركا ثم إن الحافظ الذهبي ذكر في المقتنى (١ / ٣٨٩ رقم ٤٠٧٤) تحت كنية "أبي عثمان" شراحيل بن مرثد، سمع من سلمان وعنه أبو الأشعث الصنعاني، واختاره الحافظ في التقریب رقم (٢٧٧٧).

<sup>(٤)</sup> الطبراني في الكبير (٦ / ٨٨ رقم ٥٥٩٦)

<sup>(٥)</sup> انظر: سوالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني رقم (١٦١)

<sup>(٦)</sup> انظر: تاريخ الدوري ٢ / ٦٧٥ رقم ٣٠٠، ٣٢٧٣) وتاريخ الدارمي رقم (٨٧١) وسوالات ابن اجنيد رقم (٣٧٠، ٤٠٣، ٧٧٢).

<sup>(٧)</sup> قلت: وما غير واحد بالكذب ومنهم: الإمام مالك وأحمد بن صالح المصري وابن معين في رواية يزيد بن الهيثم، ومنهم من تركه كالإمام أبي داود والنسائي، ومنهم من حكم عليه بأنه منكر الحديث كالإمام أبي حاتم والبخاري ومسلم والساجي وغيرهم.

انظر: التاريخ الكبير (٨ / ٣٥٢ رقم ٣٢٩٦) والرحم والتعديل (٩ / ٢٨٢، ٢٨٣ رقم ١١٩٢) وسوالات أبي عبد الآجري (٢ / ٣١٤ رقم ١٩٧٢) والضعفاء للنسائي رقم (٦٤٢) والكامل (٧ / ٢٧١٧ — ٢٧٢٠) والضعفاء لابن الجوزي (٢ / ٢١١ رقم ٣٧٩٨).

وقال الحافظ في التقریب رقم (٧٨١٢) "يزيد بن عياض بن جعدية — بضم الجيم والمهملة



[٥٢] وأما حديث عبد الله بن الزبير:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية إبراهيم بن يزيد عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أتى الجمعة فليغتسل)).  
وإبراهيم بن يزيد: الظاهر<sup>(٢)</sup> أنه الخوزي وهو ضعيف.<sup>(٣)</sup>

[٥٣] وأما حديث ابن عباس:

فرواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية عبيد بن الساق عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن هذا يوم عيد جعله الله للناس فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل، وإن كان طيب فليمس منه، وعليكم بالسواك)).

بيهما مهمة ساكنة — الليثي أبو الحكم المدني نزيل البصرة وقد ينسب لحده، كذبه مالك وغيره".

ولذا فالحديث هذا الإسناد واه.

(١) الطبراني في الكبير (ص ٢٤ رقم ١٠) من القطعة المفقودة تحقيق طارق عوض الله.

(٢) غير واضح في الأصل وقد أثبتته من (ج).

(٣) قال الذهبي في الكاشف (١ / ٥١ رقم ٢٢٢): واه ونقل قول البخاري: سكتوا عنه، وقول الإمام أحمد: متروك".

وقال الحافظ في التقرير رقم (٢٧٤): إبراهيم بن يزيد الخوزي — بضم المعجمة وبالزاي — أبو إسماعيل المكي مولى بي أمية، متروك الحديث".

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ١ / ١٩٧ رقم ١٠٨٥) من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً.  
قال البوصيري: هذا إسناد فيه صالح بن أبي الأخضر لينه الجمهور وباقي رجاله ثقات. انظر: مصباح الزجاجة (١ / ١٣٢).

قلت: هذا حديث شاذ حالف فيه صالح بن أبي الأخضر الإمام مالكا فرواه عن الزهري عن ابن السباق مرسلًا وحديثه في الموطأ (١١١/١ رقم ١٦٩) وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في باب فضل الجمعة برقم (١٤).

وروي البخاري<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية الزهري عن طاروس قال: قلت لابن عباس: ذكروا أن النبي ﷺ قال: ((اغسلوا يوم الجمعة، واغسلوا رؤوسكم وإن لم تكونوا جنباً وأصيبوا من الطيب، قال ابن عباس: أما الغسل فتعم، وأما الطيب فلا أدري)).  
واتفق عليه الشيخان<sup>(٣)</sup> من رواية إبراهيم بن مسرة عن طاروس عن ابن عباس ((أنه ذكر قول النبي ﷺ في الغسل يوم الجمعة، فقلت لابن عباس: أيّس طيباً أو دهنًا إن كان عند أهله؟ فقال: لا أعلمه)).

[٥٤] وأما حديث عبد الله بن عمر:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> من رواية أبي بحر البكر اوى عن حميد عن بكر بن عبد الله عن ابن عمر قال: ((غسل يوم الجمعة سنة)).

وأبو بحر البكر اوى: اسمه: عبد الرحمن بن عثمان، ضعفه أحمد<sup>(٥)</sup> والنسائي<sup>(٦)</sup> وقال

ب/١٠٣

(١) البخاري في ( الجمعة — باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣١ رقم ٨٨٤ )

(٢) النسائي في الكبرى ( الجمعة — باب الغسل يوم الجمعة ٢ / ٢٦٦ رقم ١٦٩٣ ).

(٣) فرواه البخاري في ( الجمعة — باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣١ رقم ٨٨٥ ).

ومسلم في ( الجمعة — ٦ / ١٣٣ ).

(٤) لم أجده في القطعة المطبوعة.

وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ١٧٦ ) وقال: " رواه الطبراني في الكبير وفيه: أبو بحر البكر اوى،

قال أحمد: طرح الناس حديثه، وقال بعضهم: يكتب حديثه، وضعفه ابن معين وغيره".

(٥) انظر: العلل ( ٣ / ١٠١ ) رواية ابنه عبد الله.

(٦) انظر: الضعفاء له: رقم ( ٣٥٧ ).

قلت: وضعفه غير واحد من أهل العلم، راجع: تاريخ الدوري ( ٢ / ٣٥٢ رقم ٣٩٩٨ ) والجرح

والتعديل ( ٥ / ٢٦٤، ٢٦٥ رقم ١٢٥٢ ) والكامل ( ٤ / ١٦٠٥، ١٦٠٦ ) والميزان ( ٢ /

٥٧٨ رقم ٤٩١٨ ).

وقال ابن عدي في الكامل ( ٤ / ١٦٠٦ ): وله أحاديث غرائب عن شعبة وعن غيره ممن

البصريين وهو ممن يكتب حديثه.

أبو داود: <sup>(١)</sup> صالح.

[٥٥] وأما حديث ابن مسعود:

فرواه البزار <sup>(٢)</sup> من رواية وبرة عن همام عن عبد الله قال: ((من السنة: الغسل يوم الجمعة)).

وإسناده صحيح. <sup>(٣)</sup>

وبرة: هو ابن عبد الرحمن <sup>(٤)</sup> وهمام: هو ابن الحارث. <sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: سؤالات أبي عبيد الآجري ( ٢ / ٨٦ رقم ١٢١١ ).

وقال الحافظ ابن حجر في التقریب رقم ( ٣٩٦٨ ) " عبد الرحمن بن عثمان بن أمية بن عبد الرحمن بن أبي بكر الثقفی أبو بحر البکراوي ضعيف " وفيه علة أخرى: وهي أن أبا بحر البکراوي هذا روى هذا الحديث عن حميد الطويل وهو بصري وقد تقدم قول ابن عدي في رواياته عن البصريين.

وأیضا: إن حميد الطويل مع كونه ثقة، مدلس من الطبقة الثالثة. انظر: التقریب رقم ( ١٥٥٣ ) وتعريف أهل التقديس رقم ( ٧١ ) وقد عنعن في هذه الرواية.

<sup>(٢)</sup> البزار في مسنده ( ٥ / ٣١٥ رقم ١٩٣٢ ) وقال: " وهذا الحديث قد روي عن المسعودي وعن مسعر من وجوه ولكن ذكرناه من حديث شعبة ".

وأخرجه أيضا من رواية وبرة به: الهيثم بن كليب في مسنده ( ٢ / ٢٩٨ رقم ٨٧٥ ) وأورده الهيثمي في المجموع ( ٢ / ١٧٦ ) وقال: رواه البزار ورجاله ثقات.

<sup>(٣)</sup> قلت: في سنده محمد بن سعيد بن يزيد بن إبراهيم التستري — شيخ البزار — وهو مقبول كما في التقریب رقم ( ٥٩٥٢ ) ولكنه لم ينفرد به بل تابعه عليه ابن عفان العامري عند الهيثم بن كليب، وهو صدوق كما في التقریب رقم ( ١٢٧١ ) وله يتقوى ويرتقي إلى درجة الحسن، والله أعلم.

<sup>(٤)</sup> " وبرة — بالوحدة الحركة — ابن عبد الرحمن المسلمي — بصم أوله وسكون المهملة بعدها لام — أبو حزيمة أو أبو العباس الكوفي ثقة " . انظر: التقریب رقم ( ٧٤٤٧ )

<sup>(٥)</sup> همام بن الحارث بن قيس بن عمرو النخعي الكوفي ثقة عابد . انظر: التقریب رقم ( ٧٢٦٦ ).

[٥٦] وأما حديث أبي أمامة:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> وفي الأوسط<sup>(٢)</sup> من رواية يحيى بن الحارث<sup>(٣)</sup> عن القاسم<sup>(٤)</sup> عن أبي أمامة أن رسول الله ﷺ قام في أصحابه فقال: ((اغتسلوا يوم الجمعة فمن اغتسل يوم الجمعة كانت كفارة ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام)).

قال الطبراني: لم يروه عن يحيى بن الحارث إلا سويد بن عبد العزيز.<sup>(٥)</sup>

(١) الطبراني في الكبير (٨ / ١٧٨ رقم ٧٧٤٠)

(٢) (في) ساقط من (ح).

(٣) الطبراني في الأوسط (٧ / ١٣٥ رقم ٧٠٨٧) واللفظ الذي ساقه الشارح هو لفظ الأوسط. وأورده الميثمي في الجمع (٢ / ١٧٦) وقال: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه: سويد بن عبد العزيز ضعفه أحمد وابن معين وغيرهما ووثقه دحيم وغيره".

(٤) يحيى بن الحارث: هو الذماري — بكسر المعجمة وتخفيف الميم — أبو عمرو الشامي القارئ ثقة انظر: التقريب رقم (٧٥٧٢).

(٥) القاسم: هو ابن عبد الرحمن الدمشقي أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يغرب كثيرا. انظر: التقريب رقم (٥٥٠٥)

(٦) قلت: جاء في الأصل وكذا (ح) سويد بن سعيد، وهو على خلاف الصواب كما نبه عليه الحافظ بhamش (ح) بقوله: «كذا في الأصل ولعله: سويد بن عبد العزيز» وكذا جاء في هامش الأصل، دون تخريج و تصحيح.

قست: ورد ذلك — على الصواب — عند الطبراني في الكبير والأوسط وكذا في مجمع الزوائد للهيتمي.

وسويد بن عبد العزيز هذا: ضعيف جدا كما في التقريب رقم (٢٧٠٧) ثم إنه خولف في هذه الرواية: فقد رواه عمر بن عبد الواحد — وهو ثقة — عن يحيى بن الحارث عن القاسم يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، ذكره الإمام أبو حاتم وقال: هذا أشبهه. انظر: العلل (١ / ٢٠٨ رقم ٦٠١) ولذا فالحديث منكر مرفوعا وصحيح مرسلا، ولكن الشارح حسنه كما سيأتي في الباب الذي يليه برقم (٧٥).

## [٥٧] وأما حديث أبي أيوب:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية إسحاق بن سليمان الرازي<sup>(٢)</sup> عن معاوية بن يحيى عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: ((من جاء منكم الجمعة فليغتسل وإن وجد طيباً فلا عليه أن يمس منه وعليكم بهذا السواك)) الحديث.

ومعاوية بن يحيى الصدفي: ضعفه ابن معين<sup>(٣)</sup> وقال البحاري: <sup>(٤)</sup> أحاديث معاوية بن يحيى عن الزهري مستقيمة<sup>(٥)</sup> قال: وروى عنه إسحاق بن سليمان أحاديث منكر كأنها من حفظه<sup>(٦)</sup>.

<sup>(١)</sup> الطبراني في الكبير (٤ / ١٤٩ رقم ٣٩٧١) وأورده اهشمي في المجموع (٢ / ١٧٥) وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه معاوية بن يحيى الصدفي وفيه كلام كثير.  
<sup>(٢)</sup> إسحاق بن سليمان الرازي أبو يحيى كوفي لأصل ثقة فاضل، من التاسعة. انظر: التقريب رقم (٣٦٠).

<sup>(٣)</sup> انظر: تاريخ الدارمي رقم (٧٥٢)

<sup>(٤)</sup> انظر: التاريخ الكبير (٧ / ٣٣٦ رقم ١٤٤٧) ونحوه قول أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٤ رقم ١٧٥٣) وكذا قول الدارقطني في لضعفاء له رقم (٥١١). وقال الحافظ في التفریب رقم (٦٨٢٠): معاوية بن يحيى الصدفي أبو روح الدمشقي سكن الري، ضعيف وما حدث بالشام أحسن حالا مما حدث بالري.

<sup>(٥)</sup> قلت: هو ليس على الإطلاق، بل هو مقيد بما روى عنه العقل بن زياد، وقد نص على هذا الإمام البحاري في هذا الموضع فقال: معاوية بن يحيى الصدفي الدمشقي عن الزهري روى عنه عقل بن زياد أحاديث مستقيمة... الخ

وكذا قيده الإمام أبو حاتم والدارقطني. راجع الهامش الذي قل هذا.

<sup>(٦)</sup> سئل الإمام الدارقطني عن هذا الحديث فقال: " يرويه معاوية بن يحيى الصدفي عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب قاله إسحاق بن سليمان الرازي عنه، وهو وهم وإنما رواه الزهري عن عبيد بن المبارك مرسلاً عن النبي ﷺ قال ذلك مالك بن أنس وغيره، ومعاوية الصدفي ضعيف

## [٥٨] وأما حديث أبي هريرة:

فرواه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((حق لله على كل مسلم: أن يغتسل في كل سبعة أيام، يغسل رأسه وجسده)).

## [٥٩] ولأبي هريرة حديث آخر:

رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٤)</sup> من طريق مالك عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال في جمعة من الجمع: ((معاشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله لكم عيداً فاغتسلوا وعليكم بالسواك)).

--

حدثهم بالري بأحاديث من حفظه وهم فيها على الزهري، وأما روايته عن الزهري فهي من غير طريق إسحاق مستقيمة يشبه أن يكون من كتاب "أهـ راجع: العلل (٦ / ٩٥ رقم ١٠٠٣).  
(١) البخاري في (الجمعة باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل ... ٢ / ٤٤٤ رقم ٨٩٧) راجع الأرقام: (٣٤٨٧، ٨٩٨).

(٢) مسلم في (الجمعة باب بدون ٢ / ٦ / ١٣٣).

(٣) النسائي في (الجمعة باب الجمعة ٣ / ٩٥، ٩٦ رقم ١٣٦٦) دون ذكر الغسل — أعني قوله ((حق لله...)) الحديث — قلت: وهو عمل الشاهد من ذكره هنا، فالأولى الاختصار على الصحيحين فقط.

والحديث أخرجه الطحاوي (١ / ١١٩) من وجه آخر عن طاووس عن أبي هريرة مرفوعاً وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة.

وله طريق آخر من رواية ابن جريج عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة، ذكره الدارقطني في العلل (١٠ / ٢١٤ رقم ١٩٨٣) وقال: ورفعه صحيح عن ابن جريج.

(٤) الأوسط (٣ / ٣٧٢ رقم ٣٤٣٣) ومن هذا الطريق أخرجه أيضاً:

الإمام الطبراني في الصغير (١ / ١٢٩) وابن المظفر البزار في غرائب مالك رقم (٨٨) من طريق يزيد بن سعيد عن مالك به، وقال: في الموطأ موقوف "أهـ. واليهقي في الكسرى (١ / ٢٤٣، ٢٩٩) وصوب من رواية مالك ما رواه جماعة من رواة الموطأ عنه عن الزهري عن ابن

--

قال الطبراني: لم يروه عن مالك إلا يزيد بن سعيد، ومعن بن عيسى.<sup>(١)</sup>  
ورواه ابن أبي حاتم في العلل<sup>(٢)</sup> ثم قال: / قال<sup>(٣)</sup> أبي: وهم يزيد بن سعيد في إسناد هذا

١/١٠٤

السباق مرسلًا، وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ١٧٥، ١٧٦ ) وقال: رواه الطبراني في الأوسط والصغير ورجاله ثقات.  
<sup>(١)</sup> قلت: يعني به من طريق المقرئ عن أبي هريرة، وإلا فقد رواه عن مالك جماعة.  
وهذا الحديث اختلف فيه على مالك — من هذا الوجه — : فرواه عنه يزيد بن سعيد الإسكندراني هكذا مرهوعا.  
وخالفه: إسحاق بن موسى، فرواه عن معن عن مالك موقوفًا.  
قال الإمام الدارقطني في العلل ( ١٠ / ٣٨٤، ٣٨٥ رقم ٢١٢٠ ) : كذلك رواه أصحاب الموطأ موقوفًا... ثم نقل طريقًا آخر عن مالك عن المقرئ عن أبيه عن أبي هريرة وقال: ولم يتابع علي قوله: " عن أبيه " والصحيح قول أصحاب الموطأ — القعبي ومن تبعه — المقرئ عن أبي هريرة موقوفًا "اهـ انظر: الموطأ ( الجمعة باب العمل في غسل يوم الجمعة ١ / ١٠٥ ) رواية يحيى الأندلسي، و ( ١ / ١٦٨ رقم ٤٣٣ ) رواية أبي مصعب، ورقم ( ٦٠ ) من رواية محمد بن الحسن الشيباني، وابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٤٠ رقم ١٧٦٨ ) وغرائب مالك رقم ( ٨٩، ٩٠ ) من طريق: عبد الرزاق وابن القاسم، كلهم عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقرئ عن أبي هريرة موقوفًا.

هذا ما يتعلق بحديث مالك عن سعيد المقرئ، ورواه مالك عن غير المقرئ أيضًا:  
— فرواه عن الزهري عن ابن السباق مرسلًا على الصواب، هكذا رواه أصحاب مالك في الموطأ وقد تقدم الخلاف في ذلك وبيان الصواب منه في باب فصل الجمعة، وقول الإمام أبي حاتم الاتي يتناول على هذا الوجه، لا على جميع الوجوه المروية عن مالك.  
— وكذلك رواه — أي مالك — عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفًا، هذا هو الصحيح عن مالك — اعني الموقوف — فيما ذكره الإمام الدارقطني في العلل ( ١٠ / ٢١٤، ٢١٥ رقم ١٩٨٣ ).

<sup>(١)</sup> انظر: العلل ( ١ / ٢٠٥ رقم ٥٩١ ).

<sup>(٢)</sup> قوله: (قال) الثانية، ساقط من (ج).

الحديث، إنما يرويه مالك<sup>(١)</sup> بإسناد مرسل.

[٦٠] وأما حديث حفصة:

فرواه أبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية عبد الله بن عمر عنها عن النبي ﷺ قال: ((على كل محتلم رواح إلى الجمعة وعلى من راح إلى<sup>(٣)</sup> الجمعة الغسل)).<sup>(٤)</sup>

### الثالث: [فقه الحديث]

استدل بالأحاديث التي أمر فيها بالاغتسال للجمعة وصرح فيها بالوجوب — كحديث أبي سعيد — أو بكونه حقا على كل مسلم علي أنه يجب الاغتسال على من

<sup>(١)</sup> مالك في الموطأ (١ / ١١١ رقم ٦٩) راجع: باب فضل الجمعة حديث ابن عباس.

<sup>(٢)</sup> أبو داود في (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٤ رقم ٣٤٢) ورجاله ثقات، والحديث أخرجه أيضا: الإمام النسائي في (الجمعة باب التشديد في التخلف عن الجمعة ٣ / ٩٩ رقم ١٣٢٠) مقتصرًا على الجزء الأول من الحديث، وابن خزيمة في (٣ / ١٢٠ رقم ١٧٢١) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ١١٦) وابن الجارود في المنتقى (١ / ٢٥٢ رقم ٢٨٧) والطبراني في الأوسط (٥ / ١٠٨، ١٠٩ رقم ٤٨١٦) وقال: لم يرو هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر عن حفصة إلا بكير بن عبد الله ولا عن بكير إلا عياض بن عباس تفرد به مفضل بن فضالة، وأبو نعيم في الحلية (٨ / ٣٢٢) وقال: غريب من حديث بكير لم يروه إلا المفضل عن عياض، والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٧٢) كلهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عياض عن بكير عن نافع عن ابن عمر عن حفصة به.

قال الحافظ في الفتح (باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤١٧) — معلقا على كلام الطبراني المتقدم — : «رواته ثقات فإن كان محفوظا فهو حديث آخر، ولا مانع أن يسمعه ابن عمر من النبي ﷺ ومن غيره من الصحابة فسيأتي في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ولا سيما مع اختلاف المتن «اه».

<sup>(٣)</sup> قوله: (إلى) سقط من الأصل، وقد أثبتته من (ح).

<sup>(٤)</sup> قلت: فيه أيضا عن شيخ من الأنصار: أخرج حديثه الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٣٦٣) من طريق سعد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن شيخ من الأنصار قال قال رسول الله ﷺ: (حق على كل مسلم: الغسل والطيب والمراكم يوم الجمعة). ورجاله ثقات.



قصد صلاة الجمعة.

وقد اختلف العلماء في ذلك: فذهب إلى وجوبه من الصحابة:

أبو سعيد الخدري<sup>(١)</sup> وحكي عن أبي هريرة،<sup>(٢)</sup> وعمرو بن سليم الزرقى<sup>(٣)</sup> وعمار بن ياسر<sup>(٤)</sup>.

ومن التابعين: الحسن البصري.<sup>(٥)</sup>

ومن الأئمة: مالك والشافعي وأحمد على اختلاف عن الأئمة في ذلك:

فأما مالك: فحكاه عنه ابن المنذر<sup>(٦)</sup> والخطابي.<sup>(٧)</sup>

وأما الشافعي: فنص على وجوبه في القديم وفي الجديد أيضا، فأما قوله بوجوبه في القديم: فحكاه في شرح الغنية لابن سريج،<sup>(٨)</sup> وأما قوله به في الجديد: فإنه نص عليه في

<sup>(١)</sup> انظر: المصنف بعد الرراق ( ٣ / ١٩٨ ، ٢٠٠ رقم ٥٣١٧ ، ٥٣١٨ ) والأوسط ( ٤ / ٤٠ ) رقم ١٧٧١ .

<sup>(٢)</sup> قلت: تقدم الآثار الصحيحة عنه في ذلك برقم ( ٥٩ ) .

<sup>(٣)</sup> انظر: معالم السنن ( ١ / ٩١ ) . كان الأولى أن يذكر عمرو بن سليم الزرقى ضمن التابعين فإنه تابعي، انظر: طبقات لابن سعد ( ٥ / ٣٦ رقم ٦٤٣ ) وذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني ( ١ / ٢٦٠ ) . هذا، وقد جاء ذكره في ( ح ) بعد عمار بن ياسر .

<sup>(٤)</sup> انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ٩٤ ) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٤٠ ، ٤١ ) رقم ١٧٧٢ ( والمغني لابن قدامة ( ٣ / ٢٢٥ ) .

<sup>(٥)</sup> انظر: الأوسط ( ٤ / ٤١ )

<sup>(٦)</sup> ابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٤١ ) .

<sup>(٧)</sup> ومعالم السنن ( ١ / ٩١ ) وانظر أيضا: الاستذكار ( ٥ / ٣٢ ) .

<sup>(٨)</sup> هو الإمام الكبير القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج — بالسنة المهمة وبالجيم مصعرا — البغدادي شيخ الشافعية في عصره، وعنه انتشر فقه الشافعية في الآفاق، صنف في الفقه مختصرا سماه: تذكرة العالم والمتعلم، توفي سنة ٣٠٦ هـ. انظر: طبقات السبكي ( ٣ / ٢١ ) وطبقات ابن شعبة ( ١ / ٨٤ رقم ٦١ ) طبقات الشافعية لابن هداية الله ص ( ٤١ ، ٤٢ ) .  
أما شرح الفقيه فلم أقف عليه.

كتاب الرسالة<sup>(١)</sup> وهي من كتبه الجديدة من رواية الربيع<sup>(٢)</sup> عنه، فإنه ذكر قوله ﷺ ((غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم)) وقوله: ((من جاء منكم الجمعة فليغتسل)) ثم قال عقبهما: قال محمد بن إدريس: «فكان قول رسول الله ﷺ في غسل يوم الجمعة أنه واجب وأمره بالغسل، يحتمل وجهين: الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل كما لا يجزئ في طهارة الجنب غير الغسل، ويحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الأخلاق والنظافة».

ثم استدل للاحتمال الثاني بقصة عثمان لما دخل وعمر يخطب وأخبر بأنه لم يزد على الوضوء، ولم يأمره بالرجوع إلى الغسل.

وأما أحمد: فحكى ابن قدامة في المغني<sup>(٣)</sup> عنه قوله بوجوبه في رواية عنه. وقال بوجوبه من أصحاب الشافعي: أبو بكر بن خزيمة<sup>(٤)</sup> — أحد الجامعين بين الفقه

(١) انظر: الرسالة (ص ٣٠٣ رقم ٨٤١).

(٢) الربيع: هو أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي مولا هم المؤذن كن رواية كتب الإمام الشافعي وخادما، وقد قال عنه الشافعي: «أنت راوية كتي» توفي سنة ٢٧٠هـ.

انظر: الطبقات الكبرى للسبكي (١٣٢/٢ رقم ٢٩) والسير (٥٨٧/١٢) والطبقات لابن قاضي شهبة (١٦/١ رقم ١٠).

(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٢٥ رقم ٢٩٥).

(٤) قال الحافظ في الفتح (باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤٢٠) : "وحكاه — يعني الوجوب — بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار، واحتج بكونه مندوبا بعدة أحاديث "اهـ.

قلت: ومن تلكم التراجم التي عقدها الإمام ابن خزيمة قوله: "باب ذكر دليل أن الغسل يوم الجمعة فضيلة لا مريضة" وذكر فيه حديث سمرة بن جندب، وأبي هريرة الذي فيه ذكر الوضوء دون الغسل. انظر: الصحيح له (٣ / ١٢٨ رقم ١٧٥٦، ١٧٥٧).

والحديث — واختاره شيخنا — العلامة قاضي القضاة — تقي الدين السبكي<sup>(١)</sup> وكان يواظب عليه.

وما ذكرناه من الخلاف يرد على من ادعى الاجماع على أنه لا يجب، وهو أبو عمر بن عبد البر فقال: <sup>(٢)</sup> «أجمع علماء المسلمين قديما وحديثا على / أن غسل الجمعة ليس بفرض واجب» انتهى كلامه.

١٠٤/ب

نعم، المشهور عن الأئمة الثلاثة المذكورين الاستحباب: فأما مالك: فقال القاضي عياض: <sup>(٣)</sup> إن المعروف من مذهب مالك وأصحابه أنه سنة مستحبة ليس بواجب.

وأما الشافعي: فقد حكى المصنف<sup>(٤)</sup> عنه بعد هذا بباب أنه يقول باستحبابه فقط. وهو الذي تظاهرت على نقله كتب أصحابه قديما وحديثا <sup>(٥)</sup> وبه جزم الرافعي<sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> لم أجد له لافي الطلقات للسبكي ولا في فتاويه.

أما تقي الدين السبكي فهو الإمام الفقيه المحدث تقي الدين علي بن عبد الكافي بن تمام السبكي، كان جم الفضائل حسن الديانة قوي الذكاء من أوعية العلم، صاحب المؤلفات النافعة كالتجوير المذهب في تحرير المذهب، والابتهاج في شرح المنهاج وغيرها توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/١٣٩ — ٣١٦ رقم ١٣٩٣) وتذكرة الحفاظ (٤/١٥٠٧ رقم ٣٠).

<sup>(٢)</sup> انظر: التمهيد (١٠ / ٧٩).

<sup>(٣)</sup> انظر: الإكمال (٣/٣٣٢).

<sup>(٤)</sup> يعني الإمام الترمذي في الجامع (باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ٢ / ٣٧٠).

<sup>(٥)</sup> انظر: الحاوي الكبير (٢ / ٤٢٧) والتنبيه (ص ٤٤) والوسيط للفرالي (٢ / ٢٩١).

<sup>(٦)</sup> انظر: العزيز (٢/٣٠٨، ٣٠٩).

والرافعي: هو الإمام عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني أبو القاسم الرافعي، كان أحد أئمة الأعلام، وله يد طول في الفقه والتفسير وعلوم الشريعة، صنف كتباً عديدة منها: الشرح الكبر المسمى العزيز على الوجيز، والشرح الصغير، والمحور وغيرها.

والنووي.<sup>(١)</sup>

وأما ما حكيناه عنه من عبارته في الرسالة<sup>(٢)</sup> فكأنه أراد بقوله: "الظاهر" أي الظاهر من جوهر لفظ الحديث ثم رجع الاحتمال الثاني بقصة عمر مع عثمان مع كونه على المنبر بمحضر الصحابة فكان إجماعاً فيدل ذلك على أن المراد: الاحتمال الثاني.

وأما أحمد: فالمشهور عنه أيضاً الاستحباب، وبه صدر ابن قدامة<sup>(٣)</sup> كلامه، وأنه لا خلاف في الاستحباب، ثم استدل لعدم الوجوب بقصة عمر مع عثمان، وبالأحاديث التي ذكرها المصنف بعد هذا باب.

وذهبت الختفية<sup>(٤)</sup> إلى أن الغسل لها سنة.

قال صاحب الهداية: <sup>(٥)</sup> وسماه محمد — أي ابن الحسن — حسناً وحملوا الأمر به على الاستحباب، أو على النسخ.

وقال النووي في شرح مسلم: <sup>(٦)</sup> وذهب جمهور العلماء من السلف والخلف، وفقهاء الأمصار إلى أنه سنة مستحبة ليس بواجب وأجاب الجمهور: عن أحاديث الأمر بحملها

==

توفي سنة ٦٢٣هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٤ رقم ٤٠٥) والطبقات الكبرى للسبكي (٨/٢٨١ رقم ١١٩٢) وطبقات ابن هداية الله ص (٢١٨).

<sup>(١)</sup> انظر: المجموع (٤/٤٠٧) والروضة (١/٥٤٦).

<sup>(٢)</sup> الرسالة رقم (٨٤١).

<sup>(٣)</sup> انظر: المغني (٣/٢٢٤).

<sup>(٤)</sup> انظر: الهداية (١/١٢٥).

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه (١/١٢٦) بتصرف.

وصاحب الهداية هو العلامة المحقق علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني برهان الدين مرغياتي فاق شيوخه وأقرانه، نشر المذهب وصنف الهداية وكفاية المنتهي، وغيرها.

انظر: الجواهر المضية (٢/٦٢٧—٦٢٩ رقم ١٠٣٠).

<sup>(٦)</sup> انظر: شرح صحيح مسلم (٦/١٣٣).

على الاستحباب، وعن الوجوب بأن المراد: التأكيد كقول القائل: حقي واجب عليك، أي متأكد.<sup>(١)</sup>

وأجاب المالكية<sup>(٢)</sup> بأن المراد: واجب وجوب السنن على اصطلاحهم.

#### الرابع: [من المأمور بالغسل؟]

١/١٠٥

في قوله: ((من أتى الجمعة)) و ((من جاء منكم الجمعة)) أن المأمور بالغسل هو من يأتي لصلاة الجمعة، أما من لا جمعة عليه ولم يأْتها: كالتساء والعبيد وبقية أصحاب / الأعداء فليسوا مأمورين بالاغتسال، فعلى هذا الغسل لصلاة الجمعة لا لليوم.<sup>(٣)</sup> وفي بعض طرق الحديث التصريح بمفهوم الشرط، وهو ما رواه البيهقي في سننه<sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح من رواية عثمان بن واقد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ((من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل، ومن لم يأْتها فليس عليه غسل من الرجال والنساء)).

ورواه ابن حبان في صحيحه<sup>(٥)</sup> دون هذه الزيادة الأخيرة: ((ومن لم يأْتها)).

<sup>(١)</sup> قال ابن دقيق العيد: "وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد، كما يقال: إكرامك علي واجب، وهو تأويل ضعيف إما يصار إليه إذا كان المعارض راجعاً على هذا الظاهر" — يعني به ظاهر الحديث — . انظر: الفتح (٢ / ٤٢١).

<sup>(٢)</sup> انظر: المعونة (١٧٠/١) والدخيرة (٣٤٨/٢).

<sup>(٣)</sup> قال ابن عبد البر في الاستذكار (٥ / ٣٦ رقم ٥٧٣٨): "أجمع العلماء على أن من اعتسل بعد صلاة الجمعة يوم الجمعة فليس بمفتسل للسنة ولا للجمعة ولا فعل لما أمر به".

<sup>(٤)</sup> البيهقي في الكبرى (٣ / ١٨٨) وكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٢٦ رقم ١٧٥٢).

<sup>(٥)</sup> انظر: الإحسان: (٤ / ٢٧، ٢٨ رقم ١٢٢٦، ١٢٢٧) وانظر: الموارد (رقم ٥٦٤، ٥٦٥) وقال: هو في الصحيح غير ذكر النساء.

وبنحو ما عند ابن حبان أخرجه أيضاً: أبو عوانة في مسنده (٢ / ١٣٨ رقم ٢٥٩٤) ورجالـه

وكون مشروعيته تختص بمن يأ في الجمعة هو أصح الوجهين عند الشافعية<sup>(١)</sup> وقول أكثر أهل العلم،<sup>(٢)</sup> وهو مذهب مالك<sup>(٣)</sup> وأحمد.<sup>(٤)</sup>  
والوجه الثاني: أنه لا يختص بمن يجمع، بل يشرع في يوم الجمعة للمجمع وغيره.

ثقات سوى عثمان بن واقد، وهو صدوق ربما وهم . انظر: التقريب رقم ( ٤٥٥٨ ) وتفرد عنه زيد بن حباب وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري، كما في التقريب رقم ( ٢١٣٦ ) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٤١٧ / ٢ ) : ورجاله ثقات لكن قال البزار: أضعف أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه.

وقال النووي في المجموع ( ٤٠٥ / ٤ ) رواه البيهقي بهذا اللفظ بإسناد صحيح. قلت: الذي يظهر لي أن الحديث شاذ وذلك لمخافة عثمان بن واقد عامة أصحاب نافع وقد تفرد به لم يتابعه عليه أحد — فيما أعلم — وعن خالفه من أصحاب نافع: مالك وعبيد الله وأيوب والحكم ومنصور وأبو إسحاق السبيعي ويونس بن عبيد الله ومنصور بن دينار ومحمد بن إسحاق ومطر الوراق والضحاك بن عثمان ويحيى بن أبي كثير وصخر بن جويرية والليث بن سعد وغيرهم كلهم عن نافع عن ابن عمر بلفظ: (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة فليغتسل) أو نحوه، وروايتهم في الكتب الستة وغيرها وانظر معظم الروايات عند أبي عوانة في مسنده : ( باب ذكر الخمر البين الذي يوجب الغسل على من يأتي الجمعة والدليل على أنه ليس بواجب على مسن لم يأت ٢ / ١٣٤ — ١٤٠ ).

ومما يؤيد هذا الحكم موقف الإمام أبي داود منه فيما نقله عنه الآجري : " ضعيف، قلت له: إن الدوري يحكي عن ابن معين أنه ثقة فقال: هو ضعيف حدث بحديث " من أتى الجمعة من الرجل والنساء فليغتسل، ولا يعلم أحدا قال هذا غيره "اهـ. انظر: الميزان ( ٥٩ / ٣ ) رقم ( ٥٥٧٦ ) والتهذيب ٢ / ١٥٨ رقم ( ٣١٣ ) وهذا لفظه. ولم أجده في سؤالات الآجري.

<sup>(١)</sup> انظر: المجموع ( ٢ / ٢٣٢ و ٤ / ٤٠٥ ) والروضة ( ١ / ٥٤٦ ) وشرح صحيح مسلم ( ٢ / ١٣٤ / ٦ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: المجموع ( ٢ / ٢٣٢ ) والفتح ( ٢ / ٤١٧ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الملوطا ( ١ / ١٠٦ ) باب العمل في غسل يوم الجمعة .

<sup>(٤)</sup> انظر: المغني ( ٣ / ٢٢٨ ).

وهو قول الحنفية.<sup>(١)</sup>

ويستدل لهم: بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه: <sup>(٢)</sup> ((حق لله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام...)) الحديث المتقدم.

فقوله: ((على كل مسلم)) دخل فيه من يجمع ومن لا يجمع.

لكن ليس في حديث أبي هريرة في الصحيحين تعيين يوم الجمعة، فلقال أن يقول: أي يوم اغتسل من أيام الجمعة أجزأ عنه.

ويجاب: بأن اليوم المأمور به وإن أهم في حديث أبي هريرة، فإنه معين في حديث حابر ((على كل رجل مسلم في كل سبعة أيام غسل وهو يوم الجمعة)) رواه النسائي بسند صحيح كما تقدم.<sup>(٣)</sup>

وأيضاً فقال فيه: ((على كل رجل مسلم)) فخرج: النساء والصبيان إذا لم يحضروا فلإن حضروا قيد خيون في عموم ((من أتى الجمعة فليغتسل)).

وفيه وجه لأصحاحنا أن الاغتسال للجمعة<sup>(٤)</sup> يختص بمن يجب عليه الجمعة وهو شاذ.<sup>(٥)</sup> ويرده قوله في رواية ابن حبان والبيهقي: ((من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل))<sup>(٦)</sup> والله أعلم.

<sup>(١)</sup> قلت: وكذا سبه الحافظ في الفتح (٢ / ٤١٧)، بينما جاء في الدافع والصلح (١ / ٤٠١) "فالمستحب في يوم الجمعة لمن يحضر الجمعة أن يدهن ويمس طيباً ويلبس أحسن ثيابه إن كان عنده ذلك ويغتسل لأن الجمعة من أعظم شعائر الإسلام فيستحب أن يكون لقيم لها على أحسن وصف". وانظر أيضاً: البحر الرائق (٢ / ١٥٧) والفتاوى الهندية (١ / ١٤٦).

<sup>(٢)</sup> تقدم تخريجه برقم (٥٨).

<sup>(٣)</sup> تقدم تخريجه برقم (٤٢).

<sup>(٤)</sup> قوله: (للجمعة) ساقط من (ح).

<sup>(٥)</sup> انظر: المجموع (٢ / ٢٣٢ و ٤ / ٤٠٥) والروضة (١ / ٥٤٦).

<sup>(٦)</sup> تقدم تخريجه في الوجه الرابع.

**الخامس: [وقت للغسل]**

قال صاحب المفهم: <sup>(١)</sup> في قوله: ((إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل)) دليل لمالك على أن الغسل إنما يجب عند الرواح متصلاً به، كما هو مذهب مالك والأوزاعي وأحد قولي الليث وغيرهم انتهى.

قلت: وقوله: إنما يجب أي يتضيّق الاتيان به عند الرواح متصلاً به وهو الأفضل وإلا فمذهب مالك أنه يدخل وقته بطلوع الفجر <sup>(٢)</sup> كما هو مذهب <sup>(٣)</sup> الشافعي <sup>(٤)</sup> وأحمد <sup>(٥)</sup> وجهور العلماء. <sup>(٦)</sup>

وبدل عليه إضافته إلى اليوم في قوله في حديث أبي سعيد: <sup>(٧)</sup> ((غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم))

وقوله في الحديث الآتي في الباب بعده: <sup>(٨)</sup> ((من اغتسل يوم الجمعة ثم راح)).

<sup>(١)</sup> انظر: المفهم (٢/ ٤٨٠).

<sup>(٢)</sup> قلت: كذا قال، وما قاله القرطبي أقرب، وذلك أن الإمام مالكا قال في الموطأ (١ / ١٠٦): "من اغتسل أول هاربه وهو يريد بذلك غسل الجمعة فإن ذلك الغسل لا يجزئ عنه حتى يغتسل لرواحه..." اهـ ومدلول هذا النص أن وقت اتيان الغسل عند الرواح إلى الصلاة، سواء كان ذلك معجلاً أو مؤخراً بشرط الاتيان به عند الرواح أما إذا اغتسل معجلاً أول النهار ثم تأخر رواحه إلى الصلاة فلا يجزئ ذلك عنه، والله أعلم، وانظر: الكافي لابن عبد البر ص (٧٠) والمغني (٢ / ٢٢٧) والاستذكار (٥ / ٣٦ رقم ٥٧٤٠).

<sup>(٣)</sup> في هذا الموضع زاد في (ح): (مالك) وهو خطأ فقد سبق ذكر مالك في بداية الكلام.

<sup>(٤)</sup> انظر: المجموع (٢ / ٢٣٣).

<sup>(٥)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٢٧) والمقنع مع الشرح الكبير (٥ / ٢٦٨) والإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ٢٦٨).

<sup>(٦)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٢٧) والاستذكار (٥ / ٣٧ رقم ٥٧٤٦ — ٥٧٥٢).

<sup>(٧)</sup> تقدم تخريجه برقم (٤١).

<sup>(٨)</sup> سياقي في باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة برقم (٨٢).



وفي قوله: «ثم راح» ما يقتضي تراخي الرواح عن الغسل، مع أن الأوزاعي — الذي حكى كلامه: أنه عند الرواح — يقول: <sup>(١)</sup> إنه يصح من الليل قبل الفجر كالغسل لصلاة العيد، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي حكاه الإمام في النهاية، <sup>(٢)</sup> وهو بعيد. فالفرق بينه وبين غسل العيد قرب وقت صلاة العيد في أول النهار، ونأخر صلاة الجمعة، وتأخير غسل الجمعة إلى وقت الرواح أفضل <sup>(٣)</sup> لما فيه من غرض لتتظف، وبقاء أثره، والله أعلم.

#### السادس: [بيان معنى قوله: «من أتى الجمعة» ونحوه]

وقوله: ((من أتى الجمعة)) أو ((إذا جاء أحدكم الجمعة)) كقوله: «وإذا قرأت القرآن فاستعذ» أي إذا أراد المجيء، وإذا أردت القراءة، <sup>(٤)</sup> لا، أن الجزاء متأخر عن الشرط: فيستعذ بعد القراءة، كما حكى عن بعض أهل الظاهر <sup>(٥)</sup> ولم يقووا به هنا في غسل الجمعة، لأنه ورد التصريح بالمراد في بعض طرق مسم: <sup>(٦)</sup> ((إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل)) والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٢٧) والاستدكار (٥ / ٣٧ رقم ٥٧٤٥).

<sup>(٢)</sup> ذكره الغزالي في البسيط (ل ٣٠٣) ونقله النووي في المجموع (٢ / ٢٣٣).

<sup>(٣)</sup> انظر: المجموع (٢ / ٢٣٣).

<sup>(٤)</sup> انظر: الفتح (٢ / ٤١٦) وفتح القدير للشوكاني (٣ / ١٩٣).

<sup>(٥)</sup> انظر: تفسير ابن كثير (١ / ١٣ و ٢ / ٥٦٦) وفتح القدير (٣ / ١٩٣).

<sup>(٦)</sup> من رواية الليث عن نافع عن ابن عمر، تقدم تحريجه برقم (٣٩) وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٤١٦): "ويقوي رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريباً بنفذه: "من اعتسل يوم الجمعة ثم راح" فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة لأن الحديث واحد ومخرجه واحد وقد بين الليث في روايته المراد وقواه حديث أبي هريرة "أهـ".

**السادس: [بيان المراد بقوله: «من أتى الجمعة»]**

ليس المراد باتيان الجمعة أن يكون بينه وبين مكان الجمعة مسافة يأتي إليها، بل للمقيم في المكان الذي يجمع فيه حكمه كذلك، فالجاء والأتان / ليس مقصودا وإنما المراد: من أراد أن يصلي الجمعة فليغتسل.

وإن كان ورود الأمر بالغسل للجمعة أنهم كانوا يتتابون الجمعة من منازلهم، ومن العوالي فيأتون في الغبار فقال لهم: <sup>(١)</sup> ((لوتطهروا ليومكم هذا)) كما تقدم في حديث عائشة <sup>(٢)</sup> ولكن الحكم أعم من الآتي من بعد أو قرب أو من هو مقيم في المكان الذي يجمع به، والله أعلم.

**الثامن: [استعمال صيغ الجزم والتعريض]**

قول المصنف: "وروي عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله" <sup>(٣)</sup>.  
كان الأولي أن يقول: وروي الزهري لصحة هذه الطريق أيضا كما نقل بعد عن البخاري أن كلا الحديثين صحيح.  
وكذلك قول البخاري: — فيما حكاه عنه في آخر الباب — <sup>(٤)</sup> "وروي عن مالك أيضا عن الزهري عن سالم عن أبيه نحو هذا".  
الاولي أن يقال: وروي مالك، فقد أخرجه البخاري في صحيحه <sup>(٥)</sup> من طريق مالك هكذا.

<sup>(١)</sup> قوله: (لهم) ساقط من (ح).

<sup>(٢)</sup> تقدم تخريجه برقم (٤٤).

<sup>(٣)</sup> انظر: الجامع (٢ / ٣٦٥).

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه (٢ / ٣٦٧).

<sup>(٥)</sup> البخاري في (الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤١٥ رقم ٨٧٨) وقد تقدم في ص ٦١،

٦٢ رقم ٢.

ولكن هذا على طريق الأولوية، ويجوز أن يقال في الصحيح: روي بصيغة التمريض.<sup>(١)</sup>

### [بيان الاضطراب في حديث ابن عمر ودفعه]

وأما قول القاضي أبي بكر بن العربي:<sup>(٢)</sup> أن أبا عيسى ذكر في حديث ابن عمر ههنا عن الزهري اضطراباً: تارة يرويه عن عبدالله بن عبدالله بن عمر، وتارة يرويه عن آل عبدالله بن عمر وتارة يرويه<sup>(٣)</sup> عن سالم عن أبيه، قال البخاري: وهو الصحيح، فهذا ليس اضطراباً وذلك:

لأن رواية الزهري عن آل عبدالله بن عمر<sup>(٤)</sup> حديث آخر لعمر غير حديث ابن عمر<sup>(٥)</sup> وليس اضطراباً في حديث واحد، وأما روايته لحديث ابن عمر عن عبدالله بن عبدالله، وعن سالم، فليس اضطراباً أيضاً، وإنما سمعه الزهري منهما جميعاً، فحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا.

ويستدل على أنه ليس اضطراباً: أنه حدث به عنهما جميعاً كما رواه مسلم في صحيحه<sup>(٦)</sup> من طريق معمر<sup>(٧)</sup> عن الزهري عن سالم، وعبد الله بن عبد الله كلاهما عن أبيه كما تقدم،<sup>(٨)</sup> والله أعلم.

(١) انظر: المجموع (١ / ١٠٤).

(٢) انظر: العرضة (٢ / ٢٧٥، ٢٧٦).

(٣) زاد هنا في (ج): (عن الزهري).

(٤) لم أجده عند غير المصنف بإمام هذا الآل.

(٥) تقدم تخريجه برقم (٣٩).

(٦) انظر: صحيح مسلم (الجمعة ٢ / ٦ / ١٣١).

(٧) بل من طريق عبد الرزاق عن ابن حريج عن ابن شهاب به.

(٨) تقدم برقم (٣٩).

وذكر المصنف في كتاب العلل المفرد<sup>(١)</sup> أنه رواه ابن جريج عن الزهري عنهما جميعا.  
وقول البخاري: «إن الصحيح: رواية الزهري عن سالم» ليس فيه تضعيف لرواية  
الزهري عن عبد الله،<sup>(٢)</sup> وإنما أراد البخاري جواب الترمذي لما سأل عن حديث عمر<sup>(٣)</sup> لا  
عن حديث ابن عمر<sup>(٤)</sup> فصحيح رواية الزهري<sup>(٥)</sup> عن سالم علي رواية الزهري<sup>(٦)</sup> عن آل  
عبد الله بن عمر.

وأما رواية الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عمر فقد صرح البخاري بصحتها، كما  
تقدم في أثناء الباب.<sup>(٧)</sup>

وإنما رجحها لأنه اتفق عليها مالك<sup>(٨)</sup> ويونس<sup>(٩)</sup> بكمال القصة، والزيدي<sup>(١٠)</sup> بالمرفوع

(١) انظر: العلل الكبير ( ١ / ٢٧٠ ) باب ماجاء في الاغتسال يوم الجمعة.

(٢) يعني رواية الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عمر.

(٣) وهو الذي رواه معمر عن الزهري عن آل عبد الله بن عمر بالقصة.

(٤) الذي رواه مالك ويونس والزيدي كلهم عن الزهري عن سالم. قلت: هذا التفسير لكلام

الشارح لبيان المقصود فقط وإلا هو على غير صواب كما سيأتي قريبا — إن شاء الله —.

(٥) الذي رواه مالك ويونس والزيدي عنه.

(٦) الذي رواه معمر عنه.

(٧) انظر: الجامع ( ٢ / ٣٦٥ ) والعلل الكبير ( ١ / ٢٧٠ )

(٨) حديثه عند البخاري في ( الجمعة باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٤١٥ رقم ٨٧٨ ) من رواية

جويرية عنه بذكر ابن عمر في الإسناد، وتابعه عليه عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد في المسند ( ١ /

٢٩ / ٢٩ ) وروح بن عبادة عنده أيضا في ( ١ / ٤٥ ) وإبراهيم بن طهمان عند ابن بشكوال في

الغوامض ( ١ / ٧٠ رقم ٦ ) كلهم عن مالك هكذا متصلا بذكر ابن عمر، بينما يرويه أصحاب

الموطأ عن مالك عن الزهري عن سالم عن عمر، بدون ذكر ابن عمر في الإسناد، وقد صحح

البخاري والدارقطني الموصول بذكر ابن عمر منهما كما سيأتي.

(٩) حديثه عند مسلم في ( الجمعة ٢ / ٦ / ١٣١ ).

(١٠) حديثه عند النسائي في الكبرى ( الجمعة باب الغسل يوم الجمعة ٢ / ٢٦٤ رقم ١٦٨٢ ).

منها، ثلاثهم عن الزهري عن سالم.

وأما رواية الزهري عن آل عمر فرواها معمر فحسب<sup>(١)</sup> عن الزهري، فكانت أرجح لاتفاقهم، وكون مالك مع الكثرة ترجيح آخر، والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

(١) لم يتفرد به بل تابعه عليه يونس كما سيأتي.

(٢) قلت: في كلام الشارح وقفات تتلخص في نقاط كالتالي:

الوقف الأول: في قوله: «وذلك لأن رواية الزهري عن آل عبد الله بن عمر حديث آخر لعمر». الذي يظهر لي أن مقصود الإمام أبي بكر بن العربي هو بيان الخلاف — الواقع في هذا الحديث — على الزهري سواء كان من مسند ابن عمر أو من مسند أبيه عمر بن الخطاب. وجوابه من وجهين: أحدهما: ما قاله الشارح من اختلاف المخرج. والثاني: أن قوله: "آل عبد الله بن عمر" فيه إمام هذا الآل في رواية معمر عن الزهري، وقد جاء بيانه في طريق معمر نفسه أنه سالم بن عبد الله، عند عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٩٥ رقم ٥٢٩٢) والإمام أحمد في مسنده (١ / ٢٩) وعبد بن حميد في مسنده أيضا كما في المنتخب (١ / ٣٨ رقم ٨).

وعلى هذا فلا اضطراب بينهما، والله أعلم.

الوقف الثاني: في قوله: "وإنما أراد البحاري جواب الترمذي لما سأل عن حديث عمر لا عن حديث ابن عمر فصحيح رواية الزهري عن سالم على رواية الزهري عن آل عبد الله بن عمر". قلت: الذي يظهر لي أن سؤال الإمام الترمذي إنما كان عن حديث الإمام مالك عن الزهري عن سالم قال بينما عمر بخطب... لا عن حديث معمر عن الزهري عن آل عبد الله بن عمر، وذلك أن حديث معمر لا إشكال فيه كما تقدم، وإنما الإشكال في حديث مالك أنه روى عن الزهري عن سالم فذكر القصة مرسلًا دون ذكر أبيه، وغيره من أصحاب الزهري يذكرون فيه عبد الله بن عمر، فأجاب بتصويب رواية من أثبت ابن عمر في الإسناد وأضاف قائلا: بأنه روى عن مالك أيضا بإثبات ابن عمر موافقا لرواية أصحاب الزهري الآخرين.

فقد قال الإمام الدارقطني في العلل (٢ / ٤٣ رقم ٩٩) — وقد سئل عن هذا الحديث —: «يرويه مالك عن الزهري في الموطأ عن سالم عن عمر عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه ابن عمر، كذلك رواه معمر، والقمني، ويحيى بن يحيى، والشافعي، ويحيى بن بكير، وعبد الله بن

==

**التاسع: [بيان المجهول الوارد في حديث الباب]**

١٠٦/ب

الرجل الذي دخل وعمر يخطب — الذي أهم في رواية/ المصنف، وكذلك هو مبهم في رواية البخاري —: هو عثمان بن عفان، كما هو مسمى في رواية مسلم.<sup>(١)</sup>

يوسف، وغيرهم. ورواه جماعة من الثقات — في غير الموطأ — عن مالك عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن عمر متصلاً: منهم: جريرة بن أسماء، وإبراهيم بن طهمان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عاصم النبيل،... وغيرهم، قال: وكذلك رواه أصحاب الزهري عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ، وهو الصواب اهـ.

قلت: فوافق كلامه كلام الإمام البخاري في ذكر الخلاف بين روايتي مالك وبيان الصحيح منها، وهذا إن دل على شيء، دل على المقصود من سؤال الإمام الترمذي وأن المشار إليه بقوله "سألت عمداً عن هذا" هو أقرب الحديتين — أعني حديث مالك لا حديث معمر — والله أعلم.

وانظر أيضاً: الأحاديث التي خولف فيها مالك ص (٦٢، ٦١) رقم (١٤) والتمهيد (١٠ / ٧٨ — ٧٠) والفتح (٢ / ٤١٨).

الوقفه الثالثة: قوله: "وأما رواية الزهري عن آل عمر فرواها معمر فحسب عن الزهري" قلت: لم يتعمد به معمر بل تابعه عليه يونس كما أسنده المصنف عنهما عن الزهري به. وفي سنده: عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة. انظر: التقريب رقم (٣٤٠٩) قلت: فمثله لا بأس به في المتابعات، ولكنه ورد عند الإمام مسلم (٦ / ١٣١) من طريق يونس نفسه التصريح ببيان هذا المجهول وأنه سالم بن عبد الله مثل رواية معمر، فاتفقت الروايات كلها، والله الحمد والمنة.

<sup>(١)</sup> وردت التسمية في رواية أبي هريرة عند مسلم في (الجمعة — ٦ / ١٣١) كما جاء التصريح به من وجه آخر غيرها وقد بسطها الحافظ في الفتح (٢ / ٤١٨). وقال ابن عبد البر في التمهيد (١٠ / ٦٨): لا أعلم خلافاً في ذلك. وراجع: المستفاد (١ / ٤٠٨ رقم ١٣٩).

**العاشر: [مما يستفاد من حديث الباب]**

وفي قصة عمر: أنه لا بأس بكلام الخطيب في أثناء الخطبة مما لا يتعلق بالخطبة من أمر معروف أو نهي عن منكر أو إرشاد إلى خير، كما كرم النبي ﷺ سليكا الغطفاني<sup>(١)</sup> في أثناء الخطبة، وسأله هل يصلي ركعتين؟ وأمره بأن يصلي ركعتين، ثم بين له وغيره: أن من جاء والإمام يخطب فليصل ركعتين، ولينحور فيهما،<sup>(٢)</sup> ولم يقطع ذلك خطبته، ولم ينقل أنه استأنف الخطبة لما فصل بين ما مضى وبين ما بقي بذلك الكلام، والله أعلم.

**الحادي عشر: [مما يستفاد أيضا]**

وفي قصة عمر: الإنكار على من ترك فصيلة من فضائل الأعمال — خصوصا<sup>(٣)</sup> إن كان ممن يقتدي به ويؤخذ عنه — بحضور الناس وإن كان كبير القدر كعثمان رضي الله عنه فأنكر عليه تأخيره عن التهجير إلى الجمعة فاعتذر إليه عثمان بأنه سمع النداء فتوضأ وكان في شغل، كما ثبت في صحيح مسلم<sup>(٤)</sup> بقوله: ((شغلت اليوم فلم انقلب إلي أهلي حتى سمعت النداء)).

قال صاحب المفهم:<sup>(٥)</sup> إنه ذهل عن الوقت ثم تذكره فإذا به قد ضاق عن الغسل،

(١) سليك: — مهملة مصغرا — ابن هذبة، وقيل: ابن عمرو، الغطفاني — بفتح المعجمة ثم المهملة

بعدها فاء — من غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان، انظر: الفتح (٢ / ٤٧٣).

(٢) طرف من حديث جابر أخرجه الإمام البخاري في (الجمعة باب إذا رأى الإمام رجلا وهو

يخطب أمره أن يصلي ركعتين ٢ / ٤٧٣ رقم ٩٣٠، ٩٣١).

ومسلم في (الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٢ — ١١٦٤).

(٣) قوله: (خصوصا) ساقط من (ح).

(٤) انظر: صحيح مسلم في (الجمعة — ٦ / ١٣١).

(٥) انظر: المفهم (٢ / ٤٨٠).

وكان ذهوله ذلك<sup>(١)</sup> لعذر مسوخ للتأخير، انتهى.

ولم يكن يؤذن للجمعة في زمن عمر إلا بعد صعود الخطيب المنبر، وإنما أحدث الأذان على الزوراء<sup>(٢)</sup>

عثمان في خلافته،<sup>(٣)</sup> فلما أخبره أنه لم يزد على الوضوء أنكر عليه أيضا تركه للغسل، ولم ينقل عن عثمان اعتذاره عن تركه، إلا أن في كلامه ما يفهم منه الاعتذار بخوف الفسوات، أي وإذا كان مازاد على الوضوء وتأخر إلى هذا الوقت فكيف لو اشتغل بالاغتسال الذي هو أكلف من الوضوء، وأكثر عملا.<sup>(٤)</sup>

١/١٠٧

### الثاني عشر: [وجوه الإعراب في قوله: «والوضوء»]

قوله: ((والوضوء أيضا)) المشهور في الرواية فيه النصب، بإضمار فعل:

<sup>(١)</sup> قوله: (ذهوله ذلك) ورد في (ح): (هو كذلك).

<sup>(٢)</sup> الزوراء: — بفتح الزاي وسكون الواو وبعدها راء ممدودة — تأنيث الأزور من الإزورار: وهو العدول عنه والإنحراف، وهو دار لعثمان بن عفان في سوق المدينة، وقيل: هو مرتفع كالمنارة، وقيل: بل الزوراء سوق المدينة نفسه، وقيل: حجر كبير عند باب المسجد. والأول هو الراجح لما في رواية ابن إسحاق عن الزهري عن السائب بن يزيد عند ابن خزيمة في (٣ / ١٦٨ رقم ١٨٣٧) بلفظ: " زاد الداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء " وكذا في روايته عند الطبراني (٧ / ١٤٥ رقم ٦٦٤٢) بلفظ: " فأمر بالداء الأول على دار له يقال لها الزوراء ".

راجع: معجم ما استعجم (٢ / ٧١٥) ومعجم البلدان (٣ / ١٥٥، ١٥٦) والفتح (٢ / ٤٥٨).

<sup>(٣)</sup> كما في حديث السائب بن يزيد عند البخاري في (الجمعة باب التأذين عند الخطبة ٢ / ٤٦١ رقم ٩١٦).

<sup>(٤)</sup> قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤١٩): ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الأول " اهـ.



أي توضأت الوضوء، أو خصصت الوضوء دون الغسل، قاله الأزهرى وغيره.<sup>(١)</sup>  
وقال صاحب المفهم:<sup>(٢)</sup> يجوز فيه الرفع والنصب، فالرفع علي أنه مبتدأ وخبره  
محذوف، تقديره: والوضوء تقتصر عليه ؟ قال: والراو عوض عن همزة الاستفهام، كما  
قال تعالى: ﴿قال فرعون: وأمنتكم﴾ في قراءة ابن كثير<sup>(٣)</sup> انتهى.  
والنداء: ممدود مكسور النون على المشهور، وحكى ضمها.<sup>(٤)</sup>

### الثالث عشر: [مما يستفاد أيضا]

استدل بكون عمر لم يأمر عثمان بالرجوع للاغتسال علي أن الغسل للجمعة ليس  
بواجب، إذ لو كان واجبا كالوضوء لأمره به، وكان ذلك بمحض الصحابة الموحدين  
بالمدينة، فكان هذا كالأجماع علي عدم الوجوب.  
لكن للقاتل بالوجوب أن يقول: هو واجب وليس شرطاً في صحتها كالصلاة في أرض  
المغصوبة، وإنما لم يأمره برجوعه للاغتسال خشية أن تفوته الجمعة، وفيه نظر، والله أعلم.

### الرابع عشر: [مما يستفاد أيضا]

انكار عمر رضي الله عنه بقوله: أية ساعة<sup>(٥)</sup> هذه؟<sup>(٦)</sup>

(١) كذا نقل عنه النووي في شرح مسلم (٦ / ١٣٤) وانظر أيضا: الفتوح (٢ / ٤١٩).

(٢) انظر: المفهم (٢ / ٤٨١).

(٣) انظر: تفسير البحر المحيط (٤ / ٣٦٥) وإعراب القراءات السبع وعللها (١ / ٢٠١، ٢٠٢) وانحاف  
فضلاء البشر (٢ / ٥٩).

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٣٤) والنداء: هو لأدن قاله ابن الأثير في النهاية (٥ / ٣٧).

(٥) الساعة: اسم لجزء من النهار مقدر، وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا. الفتوح (٢ /  
٤١٩) وانظر أيضا: النهاية (٢ / ٤٢٢).

(٦) قلت: ورد التصريح بالإنكار في رواية أبي هريرة بألفاظ أخرى كقوله: "لم نحبسون عن الصلاة"  
" أخرجه الإمام البخاري في (الجمعة باب بدون ٢ / ٤٣٠ رقم ٨٨٢) وفي رواية لمسلم  
(الجمعة — ٦ / ١٣١): فعرض به عمر فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء."

تنبيه علي أن الساعات التي حض النبي ﷺ علي التهجير فيها بقوله: ((مَنْ راح في الساعة الأولى))<sup>(١)</sup> هكذا حتى عد خمس ساعات، وفي بعض طرقه<sup>(٢)</sup> ست ساعات قد ذهبت فكأنه قال: فأية ساعة هذه التي جئت فيها من الساعات التي تكتبها الملائكة اللامى فيها أي ذهبت الساعات كلها التي تكتب فيها الملائكة لأنهم إذا خرج الإمام طورا الصحف، أي فلم فوت نفسك جميع درجات القربات بالتهجير؟ وفي الاستفهام معني الإنكار، والله أعلم.

قال الحفاظ في الفتح ( ٢ / ٤١٩ ): والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخرون.

- (١) طرف من حديث أبي هريرة عند الإمام البخاري في ( الجمعة باب فضل الجمعة ٢ / ٤٢٥ رقم ٨٨١ ) وسيأتي تخريجه في باب ماجاء في التكبير إلى الجمعة في ص
- (٢) ورد ذلك في رواية الأغر أبي عبد الله عن أبي هريرة به. أخرجه النسائي في ( الجمعة باب التكبير إلى الجمعة ٣ / ١٠٨ رقم ١٣٨٤ ) وكذلك في رواية ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة به. أخرجه أيضا النسائي في الباب المذكور ٣ / ١٠٩ رقم ١٣٨٦ قلت: لم تثبت هذه الزيادة كما سيأتي في باب التكبير إلى الجمعة.

## باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة

٤٩٦— حدثنا محمود بن غيلان ثنا وكيع ثنا سفيان وأبو جلاب يحيى بن أبي حية عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: ((من اغتسل يوم الجمعة وغسل وبكر وابتكر ودنا واستمع وأنصت كان له بكل خطوة يخطوها أجر ستة صيامها وقيامها)).

قال محمود في هذا الحديث قال وكيع: اغتسل هو وغسل امرأته، وروى عن ابن المبارك أنه قال في هذا الحديث: من غسل واغتسل يعني غسل رأسه واغتسل.<sup>(١)</sup>

قال: وفي الباب عن أبي بكر وعمران بن حصين وسلمان وأبي ذر وأبي سعيد وابن عمر وأبي أيوب.

قال أبو عيسى: حديث أوس بن أوس حديث حسن، وأبو الأشعث الصنعاني اسمه: شراحيل بن آده.<sup>(٢)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٦١] حديث أوس بن أوس: أخرجه بقية أصحاب السنن:

فرواه النسائي<sup>(٣)</sup> عن عمرو بن محمد العنقري عن سفيان.

(١) قوله: (اغتسل) ساقط من (ح).

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٣٦٧ — ٣٦٩ رقم ٤٩٦).

(٣) النسائي في (الجمعة باب الدنو من الإمام يوم الجمعة ٢ / ٢٧٧ رقم ١٧٢٠) وأخرجه أيضاً:

الإمام أحمد في مسنده (٤ / ١٠) وابن خزيمة في صحيحه في (٣ / ١٣٢ رقم ١٧٦٧) و

الطبراني في الكبير (١ / ٢١٤، ٢١٥ رقم ٥٨٢، ٥٨٣) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨١،

ورواه أيضا من رواية عمر بن عبد الواحد<sup>(١)</sup> وسعيد بن عبد العزيز<sup>(٢)</sup> كلاهما عن يحيى بن الحارث، ورواه أبو داود<sup>(٣)</sup> عن محمد بن حاتم الجرجاني<sup>(٤)</sup>،

--

(٢٨٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين وتعقبه الذهبي بقوله: تفرد به عن الأشعري: إبراهيم بن أبي الليث، وهو واه ولفظه منكر لكن تابعه عليه غيره اهـ. كلهم من طريق سفيان الثوري عن عبد الله بن عيسى عن يحيى بن الحارث الذماري به.

(١) انظر: المحتى (الجمعة باب الفضل في الدنو من الإمام ٣ / ١١٤ رقم ١٣٩٧) ورجال الإسناد كلهم ثقات، وهو في الكبرى أيضا: (في الباب المذكور ٢ / ٢٧٧ رقم ١٧١٩)

(٢) حديثه أيضا عند النسائي في المحتى في (الجمعة باب فضل غسل يوم الجمعة ٣ / ١٠٥، ١٠٦ رقم ١٣٨٠) وفي الكبرى أيضا (باب فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٢٦٨ رقم ١٦٩٧) ومن طريقه أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١ / ٣٦٨، ٣٦٩).

قلت: في سنده: سعيد بن عبد العزيز وهو التتوخي الدمشقي ثقة إمام لكنه اختلط في آخر عمره، انظر: التقريب رقم (٢٣٧١) والكواكب النيرات رقم (٢٦) ولم يذكر ابن الكيال من سمع منه قبل الاختلاط وبعده.

ولم ينفرد بما بل تابعه عليه عمر بن عبد الواحد، كما تقدم. والحديث له طرق أخرى: فأخرجه الإمام الدارمي في سننه (١ / ٣٦٣) من طريق صدقة بن خالد عن يحيى بن الحارث به.

وهو عند تمام في فوائده (٥٥/٢ رقم ٤٤٥) من طريق محمد بن شعيب عن يحيى بن الحارث به. فاتفق هؤلاء الجماعة — وهم: عمر بن عبد الواحد، وسعيد بن عبد العزيز التتوخي، وعبد الله بن عيسى الكوفي، وصدقة بن خالد، ومحمد بن شعيب — فرووه عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس به.

وخالفتهم الحسن بن ذكوان فرواه عن يحيى بن الحارث عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن أبي بكر الصديق.

ذكره الدارقطني في علله (١ / ٢٤٦، ٢٤٧ رقم ٤٥) وصوب رواية الجماعة.

(٣) أبو داود في (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٦ رقم ٣٤٥) ورجاله كلهم ثقات.

(٤) محمد بن حاتم: هو ابن يونس الجرجاني — بفتح الجيمين والراء الثانية وتسكن السراء الأولى — نسبة إلى جرجاريا مدينة من أرض العراق بين واسط وبغداد. ولقبه حني — بكسر الحاء المهملة

--

وابن ماجه<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن ابن المبارك [عن الأوزاعي]<sup>(٢)</sup>  
عن حسان بن عطية عن أبي الأشعث الصنعاني،  
ورواه النسائي<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر  
عن أبي الأشعث، ورواه أبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية عبادة

وتشديد الباء الموحدة وآخره ياء المتكلم — ثقة من العاشرة مائة سنة خمس وعشرين.  
انظر: التقريب رقم ( ٥٨٣٢ ) وشذرات الذهب ( ٢ / ٢٠٣ ) وغاية المقصود ( ٣ / ٢٥٧ ).  
<sup>(١)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٧٣ ) ورجل  
إسناده ثقات.

قت: ر أخرجه أيضاً: أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ( ٢ / ٩٣ ) والإمام أحمد في مسنده ( ٤ /  
٩، ١٠، ١١ ) والطبراني في الكبير ( ١ / ٢١٥ رقم ٥٨٥ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨٢ )  
( والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٢٩ ) كلهم من طريق ابن المبارك عن الأوزاعي عن حسان بن  
عطية به.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ( رقم ٩٧٤ ) من طريق محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن  
حسان به.

<sup>(٢)</sup> زياده من تحفة الأشراف ( ٢ / ٢ رقم ١٧٣٥ ) ومصادر التحريج وليس في الأصل ولا في ( ح ).  
<sup>(٣)</sup> النسائي في ( الجمعة باب فضل المشي إلى الجمعة ٣ / ١٠٧ رقم ١٣٨٢ ) وفي سنده: الوليد بن  
مسلم الدمشقي ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية كما في التقريب رقم ( ٧٥٠٦ ) وقد عنعن  
ولكنه توبع، ومن طريقه أخرجه أيضاً: الطبراني في الكبير ( ١ / ٢١٥ رقم ٥٨٤ ) وفي مسند  
لشاسين ( ١ / ٣١٦ رقم ٥٥٦ ).

<sup>(٤)</sup> أبو داود في ( الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٧ رقم ٣٤٦ ) ورجل الإسناد ثقات  
سوى سعيد بن أبي هلال وهو «صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً إلا أن إساجي حكى  
عن أحمد أنه اختلط» قاله الحافظ في التقريب رقم ( ٢٤٢٣ ) وقال الذهبي في الميزان ( ٢ / ١٦٢ )  
رقم ( ٣٢٩٠ ) «ثقة معروف... قل ابن حزم وحده: ليس بالقوي». قلت: وهذا أقرب، والله أعلم.

ابن نُسَيٍّ<sup>(١)</sup> عن أوس بن أوس نحوه بلفظ: ((من غسل رأسه واغتسل)).  
واختلف فيه: على أبي الأشعث، وعلى عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وعلى ابن المبارك.  
فأما الاختلاف على أبي الأشعث: فرواه يحيى بن الحارث<sup>(٢)</sup> وحسان بن عطية<sup>(٣)</sup>  
وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر في إحدَي الروایتين عنه<sup>(٤)</sup> عن أبي الأشعث

(١) عبادة بن نُسَيٍّ — بضم النون وفتح المهملة الخفيفة الكندي أبو عمر الشامي قاضي طبرية ثقة فاضل. انظر: التقريب رقم (٣١٧٧).

(٢) حديثه عند الإمام النسائي من رواية عمر بن عبد الواحد، وسعيد بن عبد العزيز التنوخي كلاهما عنه به. وقد تقدم في (ص ١١٨).

(٣) حديثه عند أبي داود وغيره من رواية الأوزاعي عنه به، كما تقدم في ص (١١٨، ١١٩).

(٤) هذا يوحى بأن ابن جابر له عن أبي الأشعث روايتان، وإحدى هاتين الروایتين موافقة لرواية يحيى بن الحارث وحسان بن عطية، والذي ظهر لي — بعد التتبع — أن الروايات عن ابن جابر كلها موافقة لروايتهما وببانه كالتالي:

وردت روايات من طريق ابن جابر عن أبي الأشعث عن أوس، هكذا رواه عنه: — عبد الله بن المبارك، وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٤ / ١٠) كذا أثبتته الحافظ ابن حجر في أطراف المسند (١ / ٥٦٥ رقم ١١٠٤) والاحتاف (٢ / ٤٢٠ رقم ٢٠٢٢) بينما ورد في المطبوع من المسند: زيادة اسم — عبد الرحمن الدمشقي — بين ابن جابر وأبي الأشعث، وهو خطأ لما يلي:

١ — إن الحافظ ابن حجر هكذا أثبتته في الأطراف والاحتاف كما تقدم.  
٢ — إن الحديث أخرجه الإمام أحمد في (٤ / ٩) وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٢٨ رقم ١٢٥٨) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨١، ٢٨٢) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٢٧) من طريق الحسين بن علي عن ابن جابر به، — بإسقاط عبد الرحمن الدمشقي — إلا أن اسم الصحابي ورد في المسند: «أوس بن أبي أوس» والصواب: «أوس بن أوس» كما في بقية المصادر.  
٣ — رواه كذلك الوليد بن مسلم الدمشقي عن ابن جابر عن أبي الأشعث به، أخرجه الإمام

هكذا. <sup>(١)</sup>

ورواه يحيى الدمشقي <sup>(٢)</sup> عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن أبي بكر الصديق عن النبي ﷺ، ورواه عثمان الشامي <sup>(٣)</sup> عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن عبد الله بن

النسائي في (الجمعة — باب فضل المشي إلى الجمعة ٣/١٠٧ رقم ١٣٨٣) والطبراني في الكبير (٢١٥/١ رقم ٥٨٤).

وعلى هذه الرواية بنى الشارح ذكره للخلاف في رواية ابن جابر من طريق ابن المبارك، وقد تقدم ما فيه.

ومن رواه أيضاً عن ابن جابر عن أبي الأشعث عن أوس:

— حسين بن علي الجعفي: وحديثه عند الإمام أحمد وغيره كما تقدم.

— الوليد بن مسلم الدمشقي: وحديثه عند النسائي والطبراني كما تقدم.

<sup>(١)</sup> يعني مرفوعاً من مسند أوس بن أوس. وهكذا رواه أيضاً غير واحد عن أبي الأشعث ومنهم:

— أبو قلابة عن أبي الأشعث به، أخرج حديثه هكذا الإمام الطبراني في الكبير (١ / ٢١٤ رقم

٥٨١) ورجاله كلهم ثقات، إلا أن في سنده: يحيى بن أبي كثير وهو مدلس من الطبقة الثامنة.

انظر: تعريف أهل التقدیس رقم (٦٣) فنعنته لاتضر.

— راشد بن داود الصنعائي: وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٤ / ١٠). وفي سنده إسحاق بن عمار

بن عياش بن سليم الحمصي وهو صدوق في روايته عن أهل بلده محلط في غيرهم كما في التقريب

رقم (٤٧٧) وشيخه راشد بن داود دمشقي صدوق له أوهام (التقريب رقم ١٨٦٣)،

فاحديث حسن.

<sup>(٢)</sup> يحيى الدمشقي هذا: هو يحيى بن الحارث الذماري كما في علل الدارقطني (١ / ٢٤٦ رقم ٤٥)،

يرويه من رواية الحسن بن دكوان عنه عن أبي الأشعث به، وحالهما: جماعة من الشاميين وغيرهم

— ومنهم: عمر بن عبد الواحد، وسعيد بن عبد العزيز، وصدقة بن خالد وغيرهم — فرووه

عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه أبابكر وهو الصواب. قاله

الدارقطني كما تقدم في ص ١١٨.

<sup>(٣)</sup> حديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٠٩) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٢) والبيهقي

في الكبرى (٣ / ٢٢٧) كلهم من رواية ثور بن يزيد عنه به.

وعليه الإمام الحاكم من ثلاثة أوجه: "أولها: أن حسان بن عطية قد ذكر سمع أوس بن أوس من

عمرو عن النبي ﷺ .

وأما الاختلاف على عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وعلى ابن المبارك: فالمشهور عنهما ما تقدم،<sup>(١)</sup> وخالف ذلك علي بن اسحاق:<sup>(٢)</sup> فرواه عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن عبد الرحمن الدمشقي عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ /

٢/١٠٨

### [ تخریج ما في الباب ]

[٦٢، ٦٣] وحديث أبي بكر، وعمران بن حصين:

--

النبي ﷺ .

وثانيها: أن ثور بن يزيد دون أولئك في الاحتجاج به، قلت: يعني بأولئك: يحيى بسنن الحارث وحسان بن عطية.

وثالثها: أن عثمان الشيباني مجهول اهـ. المستدرك (١ / ٢٨٢).

وقال البيهقي — عقب الحديث —: " هكذا رواه جماعة عن ثور بن يزيد ، والوهـم في إسناده ومنه من عثمان الشامي هذا، والصحيح: رواية الجماعة عن الأشعث عن أوس عن النبي ﷺ والله أعلم " اهـ.

ورواه يزيد بن يوسف عن أبي الأشعث عن أبي أسماء الرحي عن أوس بن أوس به، فزاد في الإسناد رجلا بين أوس بن أوس وبين الأشعث، وحديثه عند الطبراني في الكبير (١ / ٢١٥، ٢١٦ رقم ٥٨٦) وفي مسند الشاميين أيضا (١ / ٣١٧ رقم ٥٥٧).

وزيد بن يوسف: هو الرحي — بفتح الراء والمهملة بعدها موحدة — الصنعاني صنعاء دمشق، ضعيف. انظر: التقريب (٧٨٤٧). فهو ضعيف لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف الثقات!

(١) أما ابن جابر: فقد تقدم من رواية الوليد بن مسلم الدمشقي عنه عن أبي الأشعث عن أوس — بن أوس، انظر ص: (١١٩)، وأما ابن المبارك فقد تقدم أيضا في ص (١١٩) من روايته عن الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس به.

(٢) حديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٤ / ١٠) وقد تقدم في ص (١٢٠) ما فيه، عند الكلام على

حديث ابن جابر.



رواهما<sup>(١)</sup> الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> والأوسط<sup>(٣)</sup> من رواية الضحاك بن حمزة عن أبي نُصَيْرَةَ<sup>(٤)</sup> عن أبي رجاء العطاردي<sup>(٥)</sup> عن عتيق أبي بكر الصديق، و عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: ((من اغتسل يوم الجمعة كفرت عنه ذنوبه وخطاياؤه فإذا أخذ في المسير كتب له بكل خطوة عشرون حسنة، فإذا انصرف من الصلاة أجزى بعمل مائتي سنة)).

والضحاك بن حمزة: ضعفه ابن معين<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> واجمهور<sup>(٨)</sup> وذكره ابن حبان في

(١) قوله (رواهما) ورد في (ح): (رواه).

(٢) الطبراني في الكبير (١٨ / ١٣٩، ١٤٠ رقم ٢٩٢).

(٣) الأوسط (٤ / ٣٥٣ رقم ٤٤١٣) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٧) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه الضحاك بن حمزة ضعفه ابن معين والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات

والحديث من أخرجه أيضاً من رواية الضحاك بن حمزة :

— الإمام اعنييلي: في كتابه الضعفاء (٢ / ٢٢٠ رقم ٧٦١) وقال: وقد روي في فضل الجمعة أحاديث بأسانيد جيدة في فصل المشي إليها والغسل، بخلاف هذا اللفظ، وأما عشرين سنة ومائتي سنة فلا يحفظ إلا في هذا الحديث.

— أحمد المروزي في كتابه الجمعة رقم (١٦٤) وابن جميع في معجم شيوخه رقم (١٧٢).

(٤) أبو نُصَيْرَةَ: — بالتصغير — الواسطي اسمه مسلم بن عبيد، ثقة من الخامسة. التقريب (٨٤٨٠).

(٥) أبو رجاء العطاردي: مشهور بكنيته واسمه: عمران بن ملحان — بكسر الميم وسكون اللام بعدها

مهملة — مخضرم تفع. انظر: التقريب رقم (٥٢٠٦).

(٦) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٢٧٢ رقم ٤٨٧٧).

(٧) انظر: الضعفاء له رقم (٣١٢).

(٨) راجع: الكامل (٤ / ١٤١٨) والضعفاء للدارقطني رقم (٣٩٩) والميزان (٢ / ٣٢٢) رقم

(٣٩٢٩) والتهذيب (٤ / ٤٤٤ رقم ٧٧١).

الثقات <sup>(١)</sup> وفي ترجمته رواه ابن عدي في الكامل <sup>(٢)</sup> وقال: ليس بشيء.

وأبوه: حُمْرَة، بضم الحاء المهملة، وبالراء. <sup>(٣)</sup>

[٦٤] ولحديث أبي بكر طريق آخر:

رواه الطبراني في الأوسط <sup>(٤)</sup> من رواية عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك قال <sup>(٥)</sup>

سمعت أبا بكر الصديق يقول: قال رسول الله ﷺ: ((من اغتسل يوم الجمعة غفرت له

ذنوبه، وخطاياها، فإذا أخذ في المشي إلى الجمعة كان له بكل خطوة عمل عشرين

سنة، فإذا فرغ من صلاة الجمعة أجزى بعمل مائتي سنة)).

وقال: لا يروي عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد تفرد به يحيى بن سليمان عن عباد بن

عبد الصمد. قلت: وعباد بن عبد الصمد: ضعيف جدا. <sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> ابن حبان في الثقات (٦ / ٤٨٤) وكذا ذكره ابن شاهين في الثقات رقم (٥٩٧) وقال: ثقة

قاله إسحاق ابن راهويه، قال الحافظ: وهو كما قال: فقد قال في مسنده إنه ثقة. انظر: التهذيب

رقم (٧٧١).

<sup>(٢)</sup> الكامل (٤ / ١٤١٨) ولم أقف فيه على قوله هذا، نعم هو نقل كلام ابن معين: ليس بشيء.

(٤ / ١٤١٩).

<sup>(٣)</sup> قوله: (وأبوه) وقبله (وفي ترجمته رواه ابن عدي) ضبب عليهما في الأصل، وكان قوله: (وأبوه)...

الخ قبل قوله: (وفي ترجمته) فجاء الحافظ فأخبر ما كان في الأصل مقدما ومضيا عليه.

هكذا ضبطه الحافظ أيضا في التقريب رقم (٢٩٨٢) وقال: ضعيف.

<sup>(٤)</sup> الطبراني في الأوسط (٣ / ٣٥٧ رقم ٣٣٩٧) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٧) وقال: فيه

عباد بن عبد الصمد أبو معمر ضعفه البخاري وابن حبان.

<sup>(٥)</sup> قوله: (قال) محذوف في (ح) ولعل ذلك من تصرف الحافظ ابن حجر — رحمه الله — بالتقصيد،

وقد مشى في جميع المواطن هكذا، ولذلك أرى من المناسب عدم تكرار التنبيه في مثل هذا.

<sup>(٦)</sup> وهو كذلك ولا سيما في روايته عن أنس. راجع: التاريخ الكبير (٦ / ٤١ رقم ١٦٣٠)

والجرح والتعديل (٦ / ٨٢ رقم ٤٢١) والمجروحين (٢ / ١٧٠، ١٧١) والكامل (٤ /

## [٦٥] وحديث سلمان:

أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> من رواية عبد الله بن وداعة عن سلمان الفارسي قال: قال النبي ﷺ ((لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته، ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين، ثم<sup>(٢)</sup> يصلي ما كتب الله له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)).

وقد اختلف فيه عني عبد الله بن وداعة.<sup>(٣)</sup>

## [٦٦] وحديث أبي ذر:

أخرجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية عبد الله بن وداعة عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال: ((من اغتسل يوم الجمعة فأحسن غسله، وتطهر فأحسن طهوره، ولبس من أحسن ثيابه، ومس ما كتب الله من طيب أهله، ثم أتى الجمعة ولم يبلغ ولم يفرق بين اثنين، غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)).

وقد اختلف فيه: فرواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وداعة عن أبي ذر.

ورواه ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن عبد الله بن وداعة عن سلمان كما تقدم<sup>(٥)</sup> وهو أصح: فقد اتفق عليه ابن أبي ذئب ومالك والضحاك بن عثمان عن سعيد

١٦٤٨ (الضعفاء للعقيلي (٣ / ١٣٨ رقم ١١٢١).

والحديث بهذا الإسناد واه، والله أعلم.

(١) البخاري في (الجمعة باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣٠، ٤٣١ رقم ٨٨٣) عن ابن أبي ذئب عن

سعيد المقبري عن أبيه عن ابن أبي وداعة به.

(٢) قوله: (ثم يصلي) ورد في (ح) هكذا: (ويصلي).

(٣) تقدم بيان هذا الخلاف في باب فصل الجمعة ص (٥).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ١ / ١٩٧ رقم ١٠٨٤).

(٥) تقدم تخريجهما برقم (٦٥).

المقبري إلا أن مالكاً<sup>(١)</sup> والضحاك لم يقولوا: عن أبيه.

وكذا روي عن ابن أبي ذئب<sup>(٢)</sup> بإسقاط "أبي سعيد المقبري" من الإسناد وقيل: <sup>(٣)</sup> عن

سعيد للمقبري عن أبي هريرة، وقيل: <sup>(٤)</sup> عن أبيه عن أبي هريرة.

١٠٨/ب

<sup>(١)</sup> قوله: (ومالك والضحاك ...) إلى هنا ساقط من (ح) وفي هامشه: «سقط شيء».

<sup>(٢)</sup> هكذا رواه حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد كلاهما عن ابن أبي ذئب به ، أسنده الإسماعيلي في

مستخرجه كما في الفتح ( ٤٣٢ / ٢ ) وانظر أيضاً: العلل للدارقطني ( ١٠ / ٣٤٧ ) وقد ذكر

رواية حماد بن مسعدة فقط.

وقد جمع الحافظ بين الروايتين بقوله: " فكأنه — أي سعيد المقبري — سمعه مع أبيه من ابن ودبعة

ثم استثبت أباه فيه، فكان يرويه على الوجهين " اهـ. ( المصدر نفسه ).

قلت: وكذلك روي عن ابن عجلان بإسقاط أبي سعيد للمقبري كما في رواية أبي عبيد الله

المخزومي عن ابن عبيدة عنه به.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ / ٢٦٧ رقم ٥٥٨٩ ) وخالفه الحميدي فرواه عن ابن عيينة

عنه بإثبات أبي سعيد موافقاً لرواية الجماعة عن ابن عجلان ، وهو مقدم في ابن عيينة من أبي عبيد

الله المخزومي.

<sup>(٣)</sup> هكذا رواه عن سعيد المقبري غير واحد منهم: ابن جريج — وقد قرن مع أبي هريرة عمارة بن

عمرو — وعبد الله وعبد الله ابنا عمر، وعمر بن بكر مديني ، وأبو أمية بن يعلى الثقفي. انظر:

العلل للدارقطني ( ١٠ / ٣٤٥ رقم ٢٠٤٥ )

<sup>(٤)</sup> هكذا رواه عن أبي سعيد المقبري: عبد الله بن سعيد المقبري من رواية زفر بن هذيل عنه به.

أخرجه الدارقطني في العلل ( ١٠ / ٣٤٩ رقم ٢٠٤٥ ).

وكذا روي عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به، رواه عنه هكذا:

— صالح بن كيسان كما في علل ابن أبي حاتم ( ١ / ٢٠٢ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ /

١٥٢ رقم ١٨٠٣ ) والسنن الكبرى للبيهقي ( ٣ / ٢٤٣ ).

— وعبد الله بن سعيد المقبري من رواية معارك بن عباد عنه به ، ذكره الإمام الدارقطني في العلل

( ١٠ / ٣٤٥ ).

--

## [٦٧] وحديث أبي سعيد:

أخرجه أبوداود<sup>(١)</sup> من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قالا: قال رسول الله ﷺ : ((من اغتسل يوم الجمعة، ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب إن كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط أعناق الناس، ثم صلى ما كتب الله له ثم أنصت إذا خرج إمامه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها، قال: ويقول أبو هريرة: وزيادة ثلاثة أيام، ويقول: إن الحسنه يعشر أمثالها)).

[٦٨] وحديث ابن عمر: رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> من رواية محمد بن عبد الرحمن بن

--

ولم يثبت من هذه الطرق إلا طريق ابن أبي ذئب وقد تقدم الكلام عليها في باب فضل الجمعة وذكرت هناك كلام القاد في توهين هذه الطرق. والله أعلم.

(١) أبوداود في (الصهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٤ رقم ٣٤٣) من روايتي: محمد بن سلمة وحماد بن أسامة عن ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة به. قال أبوداود عقب الحديث — : "وحديث محمد بن سلمة أنهم، ولم يذكر حماد كلام أبي هريرة".

قلت: في سنده محمد بن إسحاق وهو صدوق يدلّس. انظر: التقريب رقم (٥٧٦٢) وتعريف أهل التقديس رقم (١٢٥) وقد عتق في هذا الإسناد ولكنه صرح بالتحديث عبد الإمام أحمد في مسنده (٨١ / ٣) وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٣٠ رقم ١٧٦٢) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٣، ٢٨٤) والبيهقي في البكري (٣ / ٢٤٣) وباقي رجاله ثقات. قال الخافظ في التلخيص (٢ / ٦٩ رقم ٦٥٩): قال الإمام أحمد: وأدرج — يعني أبو هريرة — وزيادة ثلاثة أيام.

(٢) الطبراني في الأوسط (٧ / ٢٤٥ رقم ٧٣٩٩) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٨) وقال:

فيه محمد بن عبد الرحمن بن رداد، وهو ضعيف.

رداد<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ((من اغتسل يوم الجمعة ثم مس من أطيب طيبه ولبس من أحسن ثيابه ثم راح ولم يفرق بين الثين حتى يقوم من مقامه، ثم أنصت حتى يفرغ الإمام من خطبته، غفر له ما بين الجمعتين وزيادة ثلاثة أيام)).

وقال: لم يروه عن عبد الله بن دينار إلا ابن رداد. وفي ترجمته رواه ابن عدي في الكامل<sup>(٢)</sup> وقال: رواياته ليست محفوظة.

[٦٩] وحديث أبي أيوب:

رواه أحمد<sup>(٣)</sup> والطبراني<sup>(٤)</sup> من رواية عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي أيوب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من اغتسل يوم الجمعة، ومس من طيب إن كان عنده، ولبس من أحسن ثيابه، ثم خرج حتى يأتي المسجد فيركع إن بدا له، ولم يؤذ أحدا، ثم

(١) رداد: براء ودالين. كذا ضبطه الحافظ ابن حجر في تبصير المنتبه (٢ / ٦٥٧، ٦٥٨) وقال: ضعيف.

(٢) الكامل (٦ / ٢١٩٨).

قلت: وضعفه أيضا: الإمام أبو حاتم وأبو زرعة وقال الأزدي: لا يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يحطى. انظر: الجرح والتعديل (٧ / ٣١٥ رقم ١٧٠٥) والضعفاء لابن الجوزي (٣ / ٧٥ رقم ٣٠٦٥) والثقات (٧ / ٤١٣).

(٣) أحمد في المسند (٥ / ٤٢٠) ورجال إسناده ثقات سوى عمران بن أبي يحيى — الراوي عن عبد الله بن كعب — وقد ذكره ابن حبان في الثقات (٧ / ٢٤٠، ٢٤١).

(٤) الطبراني في الكبير (٤ / ١٦٠، ١٦١ رقم ٤٠٠٦، ٤٠٠٧، ٤٠٠٨) وكذا أخرجه أيضا: ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٣٨ رقم ١٧٧٥). وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٤) وقال: رواه كله أحمد والطبراني في الكبير ورجالهم ثقات. قلت: في سند هذا الحديث عمران بن أبي يحيى وقد سبق الكلام عليه في الهامش الذي قبل هذا، ولذا فالإسناد ضعيف.

أنصت حتى يصلي، كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى)) قال: وقال في موضع آخر: <sup>(١)</sup> ((ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد)) /

١/١٠٩

### الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضا عن شداد بن أوس، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو، ونبيشة، وأبي أمامة <sup>(٢)</sup> وأبي الدرداء، وأبي طلحة <sup>(٣)</sup> وأبي قتادة، وأبي هريرة، [٧٠] أما حديث شداد بن أوس:

فرواه الطبراني في الكبير <sup>(٤)</sup> من رواية إسما عيل بن عياش عن راشد بن داود عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال: من غسل واغتسل يوم الجمعة، وغدا وابتكر، ثم جلس قريبا من الإمام فاستمع وأنصت، كان له بكل خطوة خطاها عمل سنة صيامها وقيامها. وإسناده حسن. <sup>(٥)</sup>

(١) هكذا رواه الإمام أحمد في المسند (٤٢١ / ٥) والقاتل: هو عمران بن أبي يحيى.

(٢) أبو أمامة: صدي — بالتصغير — ابن عجلان الباهلي سكن حمص بالشام ومات بها سنة (٨٦هـ).

انظر: معرفة الصحابة (١٥٢٦/٣) والتجريد (٢٧٨٦) والتقريب (٢٩٣٩).

(٣) ورد ذكره في الأصل بعد (أبي قتادة وأبي هريرة) ولكن ضبب عليه وعلى أبي قتادة، فقدم ذكره الحافظ في نسخته.

وأبو طلحة: هوزيد بن سهل الأنصاري النجاري مشهور بكنيته شهد بلرا وما بعدها مات سنة (٣٤هـ) انظر: معرفة الصحابة (٢٩٤٣/٥) والتجريد (٢٠٩٧) والتقريب (٢١٥١).

(٤) الطبراني في الكبير (٢٧٩ / ٧) رقم ٧١٣٤) وأورده الهيثمي في المجمع (١٨١ / ٢) وقال: فيه عبد الوهاب ابن الضحاك وهو متروك.

(٥) بل الإسناد منكر، وعبد الوهاب بن الضحاك متروك كذبه أبو حاتم، انظر: التقريب رقم

(٤٢٨٥) وقال السارطوني: منكر الحديث عن إسماعيل بن عياش وغيره له مقلوبات وبواطيل، انظر: الضعفاء بـ (رقم ٣٤٦)

ومخالفه الحكم بن نافع — وهو ثقة ثبت كما في التقريب ١٤٧٢ — فرواه عن إسماعيل بن عياش عن راشد بن داود عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس، وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده

راشد بن داود: وثقه ابن معين<sup>(١)</sup> ودحييم<sup>(٢)</sup> — وهو صنعاني دمشقي —.<sup>(٣)</sup>  
ورواية اسماعيل بن عياش عن الشاميين مقبولة.<sup>(٤)</sup>

[٧١] وأما حديث ابن عباس:

فرواه البزار<sup>(٥)</sup> والطبراني في الأوسط<sup>(٦)</sup> من رواية عطاء بن عجلان عن مغيرة بن حكيم عن طاووس عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((من غسل واغتسل يوم الجمعة ثم دنا حيث يسمع خطبة الإمام، فإذا خرج استمع وأنصت حتى يصلّيها معه، كتبت له بكل خطوة يخطوها عبادة سنة قيامها وصيامها)).  
قال البزار: لانه لم يسمع اللفظ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه، وعطاء: ليس بالقوي في الحديث وليس بالخافظ، ومغيرة: ثقة

(١/٤) وقد وثقه جماعة من أصحاب أبي الأشعث الثقات كيحيى بن الحارث النعماني وحسان بن عطية وأبي ذؤابة وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر كلهم عن أبي الأشعث عن أوس بن أوس به، وقد تقدم تحريجه في ص (١١٩) فما بعد.  
(١) انظر: سوالات ابن الجنيّد رقم (٦٢٧).

(٢) انظر: الميزان (١/٣٥ رقم ٢٧٠٥). وقال الخافظ في التّقریب رقم (١٨٦٣): صدوق له أوهام.

(٣) قال ابن معين: صنعاء: قرية من قرى الشام، منها: راشد بن داود، ليس صنعاء اليمس. انظر: سوالات ابن الجنيّد (رقم ٦٢٨) وقال ياقوت في معجم البلدان (٣/٤٢٦) قرية بالفرطية من دمشق، وقد في ص ٤٢٩: "قرية على باب دمشق دون المزة مقابل مسجد خاتون حريّت وهي اليوم مزرعة وبساتين" اهـ.

(٤) انظر: التّقریب رقم (٤٧٧) وهو كما قال، إلا أنه ليس علة هذا الحديث، وإنما علة: عبد الوهاب بن الصّحّاح، وهو متروك، كما تقدم.

(٥) انظر: كشف الأسرار (١/٣٠٢، ٣٠٣ رقم ٦٣١).

(٦) الطبراني في الأوسط (٤/٣٥٣، ٣٥٤ رقم ٤٤١٤)، وأورده الهيثمي في المجمع (٢/١٧٥) وقال: فيه عطاء بن عجلان وهو كذاب.



قلت: عطاء: ضعفت حدا، كذبه ابن معين<sup>(١)</sup> وعمرو بن علي الفلاس<sup>(٢)</sup>.

[٧٢] وأما حديث عبد الله بن عمرو:

فأخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ أنه قال: ((من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب امرأته إن كلن لها، ولبس من صالح ثيابه ثم لم يتخط رقاب الناس ولم يلبغ عند الموعظة، كانت كفارة لما بينهما ومن لف وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا)).

[٧٣] ولحديث عبد الله بن عمرو طريق آخر:

رواه أحمد في مسنده<sup>(٤)</sup> من رواية عثمان الشامي أنه سمع أبا الأشعث الصنعاني يحدث

(١) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٤٠٤ رقم ٢٧٣٤، ٥٢٧٠).

(٢) انظر: الميزان (٣ / ٧٥ رقم ٥٦٤٤) وقال الحافظ في التقريب (٤٦٢٧): من روى بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب.

(٣) أبو داود في (الصهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٧ رقم ٣٤٧). وأخرجه أيضا: ابن حريجة في صحيحه (٣ / ١٥٦ رقم ١٨١٠) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ٣٦٨) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٣١) كلهم من طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب به.

وفي سننه أسامة بن زيد الليثي مولاهم صدوق يهمل. التقريب رقم (٣١٩) وقال ابن عدي في الكامل (١ / ٣٨٦): "يروي عنه الثوري وجماعة من الثقات، ويروي عنه ابن وهب بنسخة صالحة رواه عن ابن وهب: حرملة وهارون بن سعيد والربيع بن سليمان... وهو حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به" اهـ.

قلت: وهذا الحديث من رواية ابن وهب عن أسامة، رواه عنه الربيع بن سليمان عند ابن خزيمة، فهذا من صالح أحاديث أسامة فيما قاله ابن عدي - رحمه الله -.

(٤) انظر: المستدرك (٢ / ٢٠٩) وفي سننه عثمان بن خالد الشامي وهو مجهول، كما قال الحساك في المستدرك (١ / ٢١٢). وقد وهم في هذا الحديث كما تقدم بيانه عند تخريج حديث أوس بن أوس - حديث الباب -.

عن أوس بن أوس لثقي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي ﷺ قال: من غسل واغتسل... الحديث.

وقد اختلف فيه: على أبي الأشعث كما تقدم في أول الباب.<sup>(١)</sup>

[٧٤] وأما حديث نبشة:<sup>(٢)</sup>

فرواه أحمد<sup>(٣)</sup> أيضا من رواية عطاء الخراساني قال: كان نبشة الهذلي يحدث عن رسول الله ﷺ: ((إن المسلم إذا اغتسل يوم الجمعة، ثم أقبل إلى المسجد لا يؤذي أحدا، فإن لم يجد الإمام خرج صلي ما بدا له، وإن وجد الإمام قد خرج جلس فاستمع وأنصت حتى ينتهي الإمام جمعة وكلامه، إن لم تغفر له في جمعة تلك ذنوبه كلها أن يكون كفارة للجمعة التي تليها)).

وعطاء الخراساني: وثقه الجمهور.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: تحريج حديث أوس رقم (٦١).

(٢) نبشة: أوله نون مضمومة بعدها باء معجمة بواحدة ثم ياء معجمة باثنتين من تحتها ثم شين معجمة، هو ابن عمرو بن عوف بن سلمة، ويقال: ابن عبد الله الهذلي ويقال له نبشة الخير فإنه دخل على النبي ﷺ بعنده أسارى فقال: يا رسول الله إما أن تفاديهم وإما أن تمن عليهم فقال: أمرت بخم أنت نبشة الخير، صحابي قليل الحديث. انظر: الإكمال (٧ / ٢٥٩) وشرح صحيح مسلم (الصوم باب تحريم الصوم أيام التشريق ٨ / ١٧) والإصابة (٣ / ٥٢١ رقم ٨٦٨٢).

(٣) أحمد في مسنده (٥ / ٧٥) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٤) وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح - شيخ أحمد وهو ثقة.

(٤) زاد هنا في (ح): رسل).

(٥) وهو كذلك فقد رفته الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي ويعقوب بن شيبه والدارقطني وغيرهم.

انظر: تاريخ الخواري (٢ / ٤٠٥ رقم ٧٩١) وتاريخ الدارمي رقم (٤٩٩) والجرح والتعديل (٦ / ٣٣٥ رقم ١٨٠٠) والميزان (٣ / ٧٣، ٧٤ رقم ٥٦٤٢) والتهذيب (٢١٣ - ٢١٥ رقم ٣٩٤).

وضعه البخاري بقوله: "ما أعرف لمالك بن أنس رجلا يروي عنه مالك يستحق أن يترك حديثه

## [٧٥] وأما حديث أبي أمامة:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية سويد بن عبد العزيز عن يحيى بن الحارث الدماري/  
عن القاسم عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ((اغتسلوا يوم الجمعة فإنه من  
اغتسل يوم الجمعة فله كفارة ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام)).  
وإسناده حسن.

## [٧٦] ولأبي أمامة حديث آخر:

غير عطاء الخراساني قلت له: — أي الإمام الترمذي — ماشأه؟ قال: عامة أحاديثه مقلوبة، روى  
عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي ﷺ وأفطر في رمضان، وعقبه الترمذي بقوله: عطاء ثقة  
كما نقله الذهبي في الميزان (٣ / ٧٥) وهو في العمل الكبير (٢ / ٧٠٥) سوي قول الترمذي،  
كما ضعفه ابن حبان ووضعه برداءة الحفظ وكثرة الوهم.  
انظر: المحروحين (٢ / ١٣٠، ١٣١).

والذي يترجح هو ما قاله الإمام الذهبي في المعجم (٢ / ٤٣٤ رقم ٤١٢٢): "صدوق مشهور".  
وفيه علة أخرى وهي الانقطاع بين عطاء ونيشة، فقد قال ابن أبي حاتم في المراسيل رقم (٢٨٥)  
( قيل ليحيى بن معين: عطاء الخراساني بقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: لا أعلمه.  
قلت: ثم علم فقال: عطاء الخراساني رأى ابن عمر وسمع منه. نظر: تاريخ الدوري (٢ / ٤٠٥  
رقم ٥١٨٨)

وقال الطبراني: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أنس. انظر: التهذيب (٧ / ٢١٥ رقم  
٣٩٤) وقال المندري في الترغيب (١ / ٢٧٨ رقم ١٠٣٢): "وعطاء لم يسمع من نيشة فيما  
أعلم.

وجاء في هامش (ح) بخط الحافظ ابن حجر: "قلت: إلا أنه لم يسمع منه".

انظر: تحفة التحصيل ص (٢٢٩، ٢٣٠).

(١) الطبراني في الكبير (٨ / ١٧٨ رقم ٧٧٤٠) وقد تقدم تحريجه في باب ما جاء في الاغتسال يوم  
الجمعة رقم (٥٦).

والحديث ضعيف سبب سويد بن عبد العزيز هذا، وهو مع ضعفه حالف ثقة في روايته عن يحيى  
بن الحارث حيث جعله هذا الثقة — وهو عمر بن عبد الواحد — مرسلًا عن القاسم، كما تقدم.

رواه الطبراني<sup>(١)</sup> أيضاً من رواية عَفِير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من غسل يوم الجمعة واغتسل وغدا وابتكر ودنا فاستمع وأنصت، كان لله كفلان من الأجر)). وعَفِير: ضعيف.<sup>(٢)</sup>

[٧٧] ولأبي أمامة حديث آخر:

رواه الطبراني<sup>(٣)</sup> أيضاً من رواية حوشب بن عقيل عن الحسن عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: ((إن الغسل يوم الجمعة ليسل الخطايا من أصول الشعر استلاً)). وحوشب بن عقيل: وثقه أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> وضعفه الأزدي.<sup>(٦)</sup>

[٧٨] وأما حديث أبي الدرداء:

فرواه أحمد<sup>(٧)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٨)</sup> من رواية حرب بن قيس عن أبي الدرداء قال: قال

(١) الطبراني في الكبير (٨ / ١٦٥ رقم ٢٦٨٩) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٠) وقال: فيه عفير بن معدان وقد أجمعوا على ضعفه.

(٢) قال الحافظ في التقریب رقم (٤٦٦٠) "عفير بالتصغير ابن معدان الحمصي المؤذن ضعيف.

(٣) الطبراني في الكبير (٨ / ٢٥٦ رقم ٧٩٩٦) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٧) وقال: رجاله ثقات.

قلت: في سده: مسكين أبو فاطمة ضعفه الذارقطني كما في اللسان (٦ / ٢٩ رقم ١٠٢) وفيه أيضاً عنينة الحسن البصري إلا أنه من الطبقة الثانية، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٤٠) والحديث سنن عبد الإمام أبو حاتم فقال: "هذا منكرو الحسن عن أبي أمامة لا يبيء، ووهن أمر مسكين عدي هذا الحديث".

(٤) انظر: سوالات أبي داود رقم (٤٧٢)

(٥) انظر: الميزان (١ / ٦٢٢ رقم ٢٣٨٠).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) أحمد في مسنده (٥ / ١٩٨)

(٨) لم أقف على مسند أبي الدرداء في المطبوع منه.

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٤) وقال: حرب لم يسمع من أبي الدرداء.

رسول الله ﷺ: ((من اغتسل يوم الجمعة ثم لبس ثيابه ومس طيباً إن كان عنده، ثم مشى إلى الجمعة وعليه السكينة ولم يتخط أحداً ولم يؤذ وركع ما قضى له، ثم انتظر حتى ينصرف الإمام، غفر له ما بين الجمعتين)).

وحرب بن قيس عن أبي الدرداء مرسل، قاله أبو حاتم.<sup>(١)</sup>

[٧٩] وأما حديث أبي طلحة:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> من رواية اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده/ قال: قال رسول الله ﷺ: ((من غسل واغتسل رغداً وابتكر ودنا من الإمام وأنصت ولم يلغ في يوم الجمعة كتب الله له بكل خطوة خطاها إلى المسجد صيام سنة وقيامها)).

[٨٠] وأما حديث أبي قتادة:

فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(٣)</sup> من رواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة قال: دخل علي أبي وأنا اغتسل يوم الجمعة فقال: غسئت هذا من جنابة، أو للجمعة ؟

(١) انظر: المراسيل لابنه رقم (٦٦).

(٢) الطبراني في الكبير (٥ / ١٠٢، ١٠٣ رقم ٤٧٢٦).

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨١) وقال: فيه إبراهيم بن محمد بن جناح ولم ار له ترجمة، وبقية رجاله ثقات.

قلت: لم أقف أيضاً على ترجمته.

وفيه أيضاً: يحيى بن شعبة: قال المحقق: كذا في المخطوطة يحيى بن شعبة وم ار له ترجمة وأظن أنه يحيى بن سعيد راجع (٥ / ١٠٢).

(٣) الطبراني في الأوسط (٨ / ١٣٠ رقم ٨١٨٠)

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٧) وقال: فيه هارون بن مسهم، قال أبو حاتم: فيه لسين، ووثقه الحاكم وابن حبان، وبقية رجاله ثقات.

هارون بن مسهم هذا قال عنه الحافظ في التقریب رقم (٧٢٨٩): صدوق. وفيه أيضاً: عمة يحيى بن أبي كثير: وهوثقة ثبت كنهه يدلّس ويرسل. انظر: التقریب (٧٦٨٢)

قلت: من جنابة، قال: أعد غسلا آخر، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من اغتسل يوم الجمعة كان في طهارة إلى الجمعة الأخرى)).

قال الطبراني: لم يروه عن يحيى بن أبي كثير إلا أبان بن يزيد، ولا عنه إلا هارون بن مسلم العجلي .

[٨١] وأما حديث أبي هريرة:

فقد تقدم مع حديث أبي سعيد في الوجه الأول من رواية أبي أمامة بن سهل وأبي سلمة ابن عبد الرحمن عنه.<sup>(١)</sup>

[٨٢] ولأبي هريرة حديث آخر:

رواه الأئمة الستة<sup>(٢)</sup> خلا ابن ماجه من طريق مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنة)) الحديث. وقد ذكره المصنف بعد هذا.<sup>(٣)</sup>

--

ولكنه من المرتبة الثانية كما في تعريف أهل التقديس رقم (٦٣).  
والحديث أخرجه أيضا: ابن عزيمة في صحيحه (٣ / ١٢٩ رقم ١٧٦٠) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٢) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وهارون بن مسلم العجلي شيخ قدم للبصريين يقال له الحائمي ثقة قد روى عنه أحمد بن حنبل وعبيد الله بن عمر القواريري، والبيهقي في الكبرى (١ / ٢٩٨، ٢٩٩) كلهم من طريق هارون بن مسلم عن أبان عن يحيى بن أبي كثير.

وذكره الألباني في الصحيحة رقم (٢٣٢١).

<sup>(١)</sup> تقدم في (ص ١٢٧ رقم ٦٧)

<sup>(٢)</sup> أخرجه البخاري في (الجمعة باب فضل الجمعة ٢ / ٤٢٥ رقم ٨٨١) ومسلم في (الجمعة ٢ / ١٣٣ - ١٣٦) وأبو داود في (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٩ رقم ٣٥١) والترمذي في (الجمعة باب ما جاء في التبكير إلى الجمعة ٢ / ٣٧٢ رقم ٤٩٩) والنسائي في (الجمعة باب وقت الجمعة ٣ / ١١٠ رقم ١٣٨٧).

<sup>(٣)</sup> سيأتي بعد باب برقم (٤٩٩) في المتن و (٩٣) في الشرح.

## [٨٣] ولأبي هريرة حديث آخر:

رواه أبو يعلى الموصلي<sup>(١)</sup> من رواية الحسن عن أبي هريرة قال: ((أوصاني خليلي ﷺ

<sup>(١)</sup> أبو يعلى في مسنده (٥ / ٤٥٤ رقم ٦١٩٨) من طريق جرير بن حازم عن الحسن به. ومن أخرجه أيضا: الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٥٤، ٣٢٩، ٣٦٠، ٤٧٢، ٤٧٣) وأبو دود الطيالسي في مسنده (٤ / ٢١٦، ٢١٧ رقم ٢٥٩٣) والبحاري في تاريخه (٤ / ١٦ رقم ١٨١٧) والطبراني في الأوسط (٧ / ١٥٦ رقم ٧١٤٤) وابن عدي في الكامل (٣ / ١٠١٩) وأبو الشيخ في طبقاته (٤ / ٣٤٨ رقم ٥٨٩) وأبو عزم في الخلية (٨ / ٣٨٩) كلهم من طريق جرير بن حازم، ويونس بن عبيد، ومبارك بن فضالة، وعمران أبي بكر وغيرهم عن الحسن به.

وقال ابن عدي: وهذا الحديث رواه عن الحسن جماعة، وهو كما قال. وأخرجه أيضا: عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٥، ٧٤ رقم ٤٦١٨، ٤٨٥٠ و ٤ / ٣٩٩ رقم ٧٨٧٥) ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٧١، ٤٨٩) من طريق قتادة عن الحسن به، وجعل "ركعتي الضحى" مكان "الغسل يوم الجمعة" ثم قال قتادة: 'ثم أَوْهَمَ الحسن بعد فجعل مكان الضحى غسل يوم الجمعة.

وقد توبع الحسن البصري في اللفظ الأول من رواية كل من :

— أبي أيوب: وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٤٨٤) ورجاله لا بأس بهم .  
— والأسود بن هلال: وحديثه عند النسائي في (الصيام باب صوم ثلاثة أيام من كل شهر ٤ / ٥٣٤، ٥٣٥ رقم ٢٤٠٤، ٢٤٠٦) والإمام أحمد في مسنده (٢ / ٣٣١) وفي سننه: عاصم بن أبي النجود وهو صدوق له أوهم. التقريب رقم (٣٠٧١) وباقي رجاله ثقات.

واختلف على عاصم فيه: فرواه عنه شيبان وأبو حمزة وأبو معاوية هكذا، وخالفهم أبو عوانة، فرواه عنه عن رجل عن الأسود بن هلال به. وحديثه كذلك عند النسائي في الباب المذكور (٤ / ٥١٩ رقم ٢٣٦٨)

— معروف الأزدي: وحديثه عند الطبراني في الصغير (١ / ١٧٩) وقال: لم يروه عن محمد بن واسع إلا نوح بن قيس ومعروف بصري ثقة لم يروه عنه إلا أحمد بن واسع. قلت: رجاله ثقات سوى شيخ الطبراني فلاني لم أجده له ترجمة.

--

بثلاث لا أدعهن أبدا: الوتر قبل النوم، وصوم ثلاثة أيام من كل شهر، والغسل يوم الجمعة)).

ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئا على قول

— خالد الربيعي: وحديثه عند الطبراني في الأوسط ( ٢ / ٢٨٥ رقم ١٩٩٩ ) وقال: لم يرو هذا الحديث عن خالد الربيعي إلا حميد الكندي.

— مجاهد بن جبر: وحديثه عند الدارقطني في الأفراد انظر: أطراف الغرائب (٥/٢٦٥، ٢٦٦ رقم ٥٢٨٢) وقال: تفرد به أبو زكير يحيى بن محمد بن قيس عن ليث عن مجاهد بهذه الألفاظ.

— محمد بن سيرين: وحديثه عند ابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ له ( رقم ٢٢٨ ص ٢٦٧ ) من طريق عزرة بن ثابت عن مطر عن محمد بن سيرين.

والحديث ساقه الذهبي بإسناد ابن جميع هذا وقال: " هذا حديث غريب ". انظر: السير ( ١٥ / ٣٧٠ )

وأخرجه الطبراني في الأوسط ( ٣ / ٨٦ رقم ٢٥٧٣ ) وابن عدي في الكامل ( ٢ / ٤٧٧ ) من طريق ابن عون عن ابن سيرين،

وقالا: لم يرو هذا الحديث عن ابن عون إلا بكار بن محمد، زاد ابن عدي: لا يتابعه عليه أحد. قلت: رجاله ثقات سوى بكار هذا وهو ضعيف. انظر: التاريخ الكبير ( ٢ / ١٢٠ رقم ١٩١١ ) والخرج والتعديل ( ٢ / ٤٠٩ رقم ١٦١٢ ) والضعفاء للعقيلي ( ١ / ١٥١ رقم ١٨٨ ) والجرحين ( ١ / ١٩٧ ).

كلهم — أي أبو أيوب والأسود الخ — عن أبي هريرة بذكر الغسل يوم الجمعة. قال الدارقطني في العلل ( ١٠ / ٧٢ رقم ١٨٧٦ ) — بعد ذكر الخلاف في حديث مجاهد — : " وله أصل عن ابن سيرين رواه عنه : عبيد الله بن المختار، وعبد الله بن عون، وعوف الأعرجي ، وهشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة، ويشبه أن يكون محفوظا " اهـ. وقال الذهبي في السير ( ١٤ / ١٧٢ ) — وقد ذكر الحديث من طريق أبي المهزوم عن أبي هريرة وفيه الغسل يوم الجمعة — : " متنه محفوظ، وأبو المهزوم يريد بن سفيان متفق على ضعفه " اهـ.



الجمهور،<sup>(١)</sup> والله أعلم./

١/١١٨

**الثالث: ضبط «غسل» وبيان معناه**

قوله: ((من اغتسل يوم الجمعة وغسل))

قد روي "غسل" بالتخفيف والتشديد<sup>(٢)</sup> وذكر المصنف في "غسل" تفسرين: أحدهما: غسل امرأته، وهو قول وكيع<sup>(٣)</sup>. والثاني: غسل رأسه، وهو قول ابن المبارك<sup>(٤)</sup> وهو أولى. وقد ورد مصرحا به في رواية لأبي داود<sup>(٥)</sup> في حديث أوس بن أوس: ((من غسل رأسه واغتسل)) كما تقدم<sup>(٦)</sup>. وفي صحيح البخاري<sup>(٧)</sup> عن طاووس قال: قلت لابن عباس: ذكروا أن النبي ﷺ قال: ((اغسلوا واغسلوا رؤوسكم وإن لم تكونوا جنبا وأصيبوا من الطيب، قال ابن عباس: أما الغسل فنعم، وأما الطيب فلا أدري)).

(١) ومن يسمي سماعه من أبي هريرة: يحيى بن معين، ويونس بن عبيد، وعلي بن المديني، وأيوب السخيتاني، وعلي بن زيد، وهز، وأبو حاتم واسه، وأبو ررعة. انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (٥٤ ص ٣٨، ٣٩).

(٢) رجع الإمام أحمد التشديد، والإمام النووي التخفيف، انظر: المعنى (٣ / ١٦٧) والمجموع (٤١٦/٤).

(٣) ذكره ابن قدامة في المعنى (٣ / ١٦٧) وسببه إلى غير واحد من التابعين، وهو ما اختاره الإمام أحمد.

(٤) انظر: المعنى (٣ / ١٦٧) وهو ما اختاره النووي في المجموع (٤١٦ / ٤).

(٥) أبوداود في (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٧ رقم ٣٤٦) ورجاله ثقات.

(٦) تقدم برقم (٦١).

(٧) البخاري في (الجمعة باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣١ رقم ٨٨٤).

فإن كان المراد: غسل امرأته، فالمراد به الجماع.  
قال صاحب المحكم: <sup>(١)</sup> غسل الرجل <sup>(٢)</sup> امرأته يغسلها غسلا: أكثر نكاحها، قال وقيل: هو نكاحه إياها أكثر أو أقل.  
وقال الرمحشري: <sup>(٣)</sup> ويقال: غسل المرأة — بالتخفيف، والتشديد <sup>(٤)</sup> — إذا جامعها. وحكاها صاحب <sup>(٥)</sup> النهاية <sup>(٦)</sup> أيضا.  
قال صاحب المحكم: <sup>(٧)</sup> والعين — أي المهملة — فيه لغة <sup>(٨)</sup> انتهى.  
ومنه سميت "العسيلة" والمشهور المعروف في هذا الحديث: بالمعجمة.  
وإن أريد غسل بالماء فكأنه تسبب في ذلك، فأطلق عليه أنه غسلها.  
والمراد به في يوم الجمعة: إعفاه وإعفاف أهله لأنه يوم انتشار، وربما خرج النساء للجمعة وخرج أهله أيضا، فيكون ذلك عقب وقوع جماع أهله فلا يتشوف هو ولا هي

<sup>(١)</sup> انظر: المحكم (٢٥٧/٥) مادة (غسل).

<sup>(٢)</sup> قوله: (الرجل) ساقط من (ح).

<sup>(٣)</sup> انظر: الفائق (٦٦/٣).

<sup>(٤)</sup> قوله: (بالتخفيف والتشديد) ورد في الأصل مقدا التشديد على التخفيف مضيا عليهما فأثبتته الحافظ في نسخته كما أثبتته.

<sup>(٥)</sup> انظر: النهاية (٣٦٧ / ٣) مجمع البحار (٤٠ / ٤).

<sup>(٦)</sup> راد هنا في (ح): (وغيره) وهو مضروب عليه في الأصل.

<sup>(٧)</sup> انظر: المحكم (٢٥٧/٥).

<sup>(٨)</sup> قال النووي في المجموع (٤١٦ / ٤): "وذكر بعض الفقهاء غسل بالعين المهملة وتشديد السين

أي جامع، شبه لدة الجماع بالغسل، وهذا غلط غير معروف في روايات الحديث، وإنما هو تصحيف... " اهـ.

لشيء، ولذلك أمر النبي ﷺ من رأى امرأة فأعجبته أن يأتي أهله فإنه يرد ما في نفسه.<sup>(١)</sup> وروى عنه ﷺ من فعله أيضا<sup>(٢)</sup> وهو واضح واقع. وإن كان المراد: غسل رأسه، أو أعضائه<sup>(٣)</sup> فيجوز فيه التشديد أيضا، قال الزمخشري:<sup>(٤)</sup> غسل: بالغ في غسل الأعضاء على الإسباغ، والتثليث. وفيه أقوال أخر: أحدها: غسل أعضاء الوضوء، واعتسل للجمعة، وقيل: غسل، واعتسل بمعنى واحد، وكرره للتأكيد.<sup>(٥)</sup> ويحتمل أن المراد: غسل ثيابه، وغتسل: أي جسده.

#### الرابع: [وقت الغسل]

وفي قوله: ((من اغتسل يوم الجمعة)) دليل على أنه يدخل وقت غسل الجمعة بطلوع الفجر من يومه وهو قول جمهور العلماء، كما تقدم.<sup>(٦)</sup>

١١١/ب

#### الخامس: [ضبط «بكر» وبيان معناه ومعنى «ابتكر»]

(١) طرف من حديث جابر أخرجه الإمام مسلم في (النكاح باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته ٩ / ١٧٧).

(٢) روي هذا الفعل في حديث جابر المذكور بلفظ: ((أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته وبنيت وهي تمس نية لها فقضى حاجته ثم حرج إلى أصحابه فقال: إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدير في صورة شيطان فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك يرد ما في نفسه)).  
(٣) في الأصل "أعضائه".

(٤) انظر: الفائق (٦٦/٣).

(٥) انظر: النهاية (٣٦٧/٣).

(٦) تقدم في الوجه الخامس من باب الاغتسال يوم الجمعة.

وقوله: <sup>(١)</sup> ((بكر)) هو بالتشديد على المشهور في الرواية. <sup>(٢)</sup>  
 فقيل: بكر وابتكر بمعنى واحد، وأريد بذلك التأكيد <sup>(٣)</sup> وبه جزم القاضي أبو بكر بن  
 العربي <sup>(٤)</sup> فقال: "إنه تأكيد محض" اهـ. ولكن التأسيس أولي من التأكيد.  
 وعلى هذا فمعنى ((بكر)) أي الصلاة لأول وقتها <sup>(٥)</sup> كما قال ﷺ:  
 ((بكروا بالصلاة في يوم الغيم فإنه من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله)). <sup>(٦)</sup>  
 ومعنى ((ابتكر)) أدرك الخطبة، من قولهم: ابتكر الرجل، إذا أكل بما كورة الفاكهة،  
 قاله الزمخشري <sup>(٧)</sup> وابن الأثير. <sup>(٨)</sup>

(١) (وقوله) سقط الواو الأولى من (ح).

(٢) انظر: المجموع (٤١٧/٤).

(٣) انظر: غريب الحديث للخطابي (٣٣٠/١) والنهاية (١٤٨/١).

(٤) انظر: المعارضة (٢٧٩/٢).

(٥) انظر: الصحاح (٥٩٦/٢) وأساس البلاغة ص (٢٨) مادة: بكر.

(٦) هذا اللفظ أخرجه ابن ماجه في (المواقيت — باب ميقات الصلاة في الغيم ١ / ١٢٤ رقم ٦٧٨) وكذا الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٣٦١) من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن  
 أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة الأسلمي قال: ((كنا مع النبي ﷺ في غزوة فقال)) فذكره.  
 ورجال الإسناد كلهم ثقات ولكنه غير محفوظ، فقد رواه هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير  
 عن أبي قلابة عن أبي المليح عن بريدة به، وحديثه عند الإمام البخاري في (المواقيت — باب مس  
 ترك العصر ٢ / ٣٩ رقم ٥٥٣) وتابعه: شيان ومعمرفروياه عن يحيى بن أبي كثير بمثل رواية  
 هشام، أخرج حديثهما: الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٣٥٠، ٣٦٠) ورجال إسنادهما ثقات.  
 قال الحافظ: — بعد أن ذكر مخالفة الأوزاعي لهؤلاء الثلاثة — والأول هو المحفوظ. انظر: الفتح (٢ / ٣٩) قت: يعني بالأول: حديث هشام الدستوائي.

وأيضاً فقد جعل الأوزاعي قوله: ((بكروا بالصلاة في اليوم الغيم)) مرفوعاً من قول النبي ﷺ،  
 بينما جعل هؤلاء الثلاثة من قول بريدة.

(٧) انظر: أساس البلاغة ص (٢٨) مادة: بكر، والفائق (٦٧/٣).

(٨) انظر: النهاية (١٤٨/١) وكذا الصحاح (٥٩٧/٢).

ويجوز أن يكون ((بكر)) مخففاً بمعنى: غداً، <sup>(١)</sup> من قولهم: بكر بكورا، كخرج خروحا قال الشاعر:

بكرت علي عواذلي = يلحوني وألومهم ———  
ويقلن شيب قد علا = ك، وقد كبرت فقلت: إنه <sup>(٢)</sup>

### [نكر المذاهب في وقت التكبير]

وفيه: استحباب التكبير لصلاة الجمعة من أول النهار، وهو قول الشافعي <sup>(٣)</sup> وأحمد <sup>(٤)</sup> وبعض المالكية: كابين حيب <sup>(٥)</sup> وجمهور العلماء. <sup>(٦)</sup>  
وحملوا عليه قوله ﷺ: ((من راح في الساعة الأولى...)) الحديث. <sup>(٧)</sup>

(١) انظر: المجموع (٤ / ٤١٧)

(٢) هذه الأبيات أوردها أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني (٧٠، ٧١/٤) ونسبها لعبدالله بن قيس الرقيات، وكذا في حزانه الأدب (٢١٦، ٢١٧/١١) وبين معناه فقال: «بكر: جاء بكراً، هذا أصله ثم استعمل في كل وقت، والعواذل جمع عاذلة، يلحيني: يمني علسي اللهو وانغرل، وألومهم: على لومهم لي، ويقلن: قد شبت وكبرت، فقلت: نعم، يريد أنه يأتي ما يأتي على علم منه بأمر نفسه» اهـ. قلت: العواذل: من العذل وهو اللوم. انظر: لسان العرب (١١ / ٤٣٧). هذا، وهناك اختلاف بين ما في المخطوط والمطوع كما بيني: ففي المخطوط قوله: يلحوني، وهو في المطوع: يلحيني، وكذلك قوله: «قد علا، ك» جاء في المطوع: «قد علا، ل» وما في المطوع أظهر وربما ومعى.

(٣) انظر: البيان (٢ / ٥٨٨، ٥٨٩) المجموع (٤ / ٤١٣، ٤١٤) وشرح صحيح مسلم (٦ / ١٣٥).

(٤) انظر: المغني (٣ / ١٦٤).

(٥) انظر: إكمال المعجم للقاصي عياض (٣ / ٢٤٠) والمجموع (٤ / ٤١٤).

وابن حبيب: هو المقيي الكبير عالم الأندلس عبدالمالك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الفرطلي المالكي، كان رأساً في مذهب مالك، ولم يكن بالمتفر في الحديث، وله تصانيف عديدة منها: غريب الحديث، طبقات الفقهاء والتابعين والواضحة في السنن والفقهاء وغيرها، توفي سنة ٢٣٨هـ وقيل: ٢٣٩هـ.

انظر: تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٣٧ رقم ٥٥٤) ونبية الوعاة (٢ / ١٠٩ رقم ١٥٦٥) وبشارة التبيين ص (١٩٠ رقم ١١١) ومعجم المؤلفين (٦ / ١٨١).

(٦) انظر: المصدر نفسه.

(٧) انظر: شرح صحيح مسلم للذوي (٦ / ١٣٥).

وذهب مالك<sup>(١)</sup> — رحمه الله —<sup>(٢)</sup> إلى أن المراد بالساعات: ساعات لطيفة كلها بعد الزوال، وإليه ذهب بعض الشافعية: كالقاضي الحسين<sup>(٣)</sup> وإمام الحرمين<sup>(٤)</sup>. وقالوا: إن الرواح إنما يكون بعد الزوال، كما أن الغدو يكون بكرة النهار.<sup>(٥)</sup> ورد ذلك: بأن الرواح لغة: الذهاب.<sup>(٦)</sup>

قال أبو منصور/ الأزهرى:<sup>(٧)</sup> لغة العرب أن الرواح: الذهاب، سواء كان أول النهار،

١/١١٢

(١) انظر: عارضة الأحوي ( ٢ / ٢٨١، ٢٨٢ ).

(٢) قوله: ( رحمه الله ) ليس بي ( ح ) وعل الحافظ تصرف في حذفه، وهذا ومحوه كالتراضي بحذفها في جميع الرسالة، ولذلك فلا أكرر التنبيه عليه اكتفاء بهذا.

(٣) انظر: المجموع ( ٤ / ٤١٣ ) وشرح صحيح مسلم ( ٦ / ١٣٥ ).

والقاضي حسين: هو الإمام المحقق أبو علي بن محمد بن أحمد بن محمد المروري من كبار أصحاب القفال وأصحاب الوجوه في المذهب، من مؤلفاته: لباب التهذيب، وشرح فروع ابن الحداد، وأسرار الفقه وغيرها توفي سنة ٤٦٢ هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ( ١ / ١٦٤ رقم ١٢٥ ) والطبقات للإسنوي ( ١ / ٤٠٧ رقم ٣٦٦ ) ومعجم المؤلفين ( ٤ / ٤٥ ).

(٤) المصدر نفسه.

وإمام الحرمين: هو الإمام الفقيه أبو المعالي عبد الملك بن الإمام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن عبد الله الحويني، شيخ الشافعية وإمامهم الكبير، ذو التصانيف الحسنة، منها: نهاية المطلب في دراية المذهب والبرهان وغيرهما، توفي سنة ٤٧٨ هـ.

انظر: تبين كذب المفتري ص ( ٢٧٨ ) والطبقات للسيكي ( ٥ / ١٦٥ رقم ٤٧٥ ) والطبقات للإسوي ( ١ / ٤٠٩ رقم ٣٦٧ ).

(٥) انظر: الصحاح ( ١ / ٣٦٨ ).

(٦) انظر: النهاية ( ٢ / ٢٧٣ ) ومجمع البحار ( ٢ / ٣٩١ ).

(٧) في كتابه: الزاهر شرح ألفاظ المختصر ص ( ١٣٤ ).

أبو منصور الأزهرى: هو الإمام محمد بن أحمد بن الأزهر اللغوي الأديب، كان رأساً في اللغة إمام

أو آخره، أو في الليل، قال النووي: <sup>(١)</sup> وهذا هو الصواب الذي يقتضيه الحديث. قلت: واجمع بين الحديثين أولى من المصير إلى التعارض بينهما — وهو حديث التبرك، وحديث الرواح —.

وقال صاحب المفهم: <sup>(٢)</sup> احتج مالك بثلاثة أوجه: أحدها: التمسك بلفظ الرواح، قال: ولكن سلم أنه يقال على المشي مطلقاً، فعلى خلاف الأصل، وهو مجاز. وثانيها: قوله عليه الصلاة والسلام: ((على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول كالجزور ثم نزلهم حتى صغر مثل البيضة)).

قال: وهذا السياق يفسر الحديث الأول، فإن انشاء للترتيب وعدم المهلة فقتضى هذا سبقة الأول وتعقيب الثاني، فالأول هو الذي راح في الساعة الأولى وهو الذي شبه مهدي البدنة، والثاني في الساعة الثانية وهو المهدي بقرة، وبعده: المهدي شاة وبعده دجاجة وبعده بيضة.

فهذه الخمس المراتب: هي من أول الساعة السابعة إلى أن يجلس الإمام على المنبر، فسهي ساعات الدخول في الجمعة، لا ساعات النهار. وثالثها: عمل أهل المدينة المتصل بترك البكور لجمعة من أول النهار، وسعيهم إليها قرب خطبتهم وصلاتهم. وهو نقل معلوم عندهم غير منكر وما كان أهل عصر النبي ﷺ والتابعين من بعدهم ممن يترك الأفضل إلى غيره يتمالون على العمل بأقل الدرجات.

==

فيها، صنف في اللغة والتفسير والقراءات وغيرها كتباً نفيسة منها: تهذيب اللغة وتفسير أنساط مختصر المزني وغيرها، توفي سنة ٣٧٠هـ.

انظر: الطبقات لاس قاضي شهبة (١/٢٣٣ رقم ١٠٢) وبعية الوعاة (١/١٩ رقم ٢٩) وشارة العين ص (٢٩٤ رقم ١٦٩).

(١) انظر: شرح صحيح مسلم (٦/١٣٥).

(٢) انظر: المفهم (٢/٤٨٠).

ثم قال:

ب/١١٢

ورابعها: <sup>(١)</sup> أنا لو تزولنا على أن الساعات/ في الحديث: هي التعديلية للزم عليه انقضاء فضائل المبكرين للجمعة بانقضاء الخامسة ولا يبقى لأهل السادسة فضل، فيلزم طي صحف الملائكة إذ ذاك وهو خلاف الحديث، إلى أن قال: فإنه أخبر فيه أن أجورهم لا تزال تكتب إلى أن يخرج الإمام، وهو إنما يخرج في الساعة السادسة <sup>(٢)</sup> حينئذ تطوى الملائكة الصحف وتستمع الذكر انتهى.

قلت: أما الوجه الأول: فتقدم <sup>(٣)</sup> الجواب عنه بما نقله الأزهرى عن لغة العرب. وأما الوجه الثاني: فلم يظهر لي فيه وجه الاستدلال بما فيه من الترتيب والتعقيب، فإن الترتيب والتعقيب لا يخرج عن كون المرد الساعات المتعارفة التعديلية. وأما الثالث: فإنما عشي على قاعدة الإمام مالك في تقدم عمل أهل المدينة إن ثبت ذلك عنهم، وإلا فجمهور العلماء على تقدم الأحاديث الصحيحة ما لم يعلم نسخها، أو تخصيصها والله أعلم. <sup>(٤)</sup>

وأما الرابع: — الذي زاده علي الثلاثة التي نقلها عن مالك على تقدير التزل إلى أن المسود الساعات التعديلية، فإنه يؤدي إلى أن لا يكتب لأهل الساعة السادسة فضل، فيلسزم طي صحف الملائكة إذ ذاك، وهو خلاف الحديث —

فالجواب عنه: أن الفصل بيد الله يكتبه لمن يشاء فلا يسأل لم لم يكتب في السابقين أهل الساعة السادسة ؟

وأما الجمع: بينه وبين الحديث الآخر: ((أنه إذا خرج الإمام طووا الصحف)).

فالجواب عنه من وجهين:/

ب/١١٣

<sup>(١)</sup> قوله: (ورابعها) أنه من (ح) وهو في الأصل: (ورابعها) بحذف الواو في أوله.

<sup>(٢)</sup> قوله: (السادسة) ورد في (ح): (السابعة).

<sup>(٣)</sup> تقدم في ص (١٤٤).

<sup>(٤)</sup> قلت: عمل أهل المدينة ليس حجة دائما وإنما هو على مراتب ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في

الفتاوى (٢٠ / ٣٠٣ — ٣١٠) وابن القيم في إعلام الموقعين (٢ / ٣٨٥ — ٣٩٢).



أحدهما: أنه قد صح أنهم يكتبون في السادسة، كما رواه النسائي<sup>(١)</sup> من رواية الأغر أبي عبد الله عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المسجد يكتبون من جاء إلى الجمعة، فإذا خرج الإمام طوت الملائكة الصحف))، قال: وقال رسول الله ﷺ: ((المهاجر إلى الجمعة كالمهدي بدنة ثم كالمهدي بقرة، ثم كالمهدي شاة، ثم كالمهدي بطة، ثم كالمهدي دجاجة، ثم كالمهدي بيضة)).

وهذا إسناد صحيح، والزيادة من الثقة مقبولة.

(١) النسائي في (الجمعة - باب التكري إلى الجمعة ٣ / ١٠٨ رقم ١٣٨٤) من رواية عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن الأغر أبي عبد الله به.  
ورواه عبد الرزاق عن معمر به فسم يذكر فيه: (بطة) وحديثه في مصنفه (٣ / ٢٥٧ رقم ٥٥٦٢) ومن طريقه الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٨٠).  
وعبد الرزاق أثبت في معمر من عبد الأعلى، يقول الحافظ ابن حجر: 'ووقع عند النسائي في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة بين الكبش والدجاجة، لكن خالفه عبد الرزاق - وهو أثبت منه في معمر - فلم يذكرها" اهـ. انظر: الفتح (٢ / ٤٢٨).  
وقد رواه أصحاب الزهري الآخرون بدون هذه الزيادة، ومنهم:  
- ابن أبي ذئب: وحديثه في صحيح البخاري (٢ / ٤٧٢ رقم ٩٢٩) وغيره.  
- يونس بن يزيد الأيلي: وحديثه في صحيح مسلم (٦ / ١٤٥) والإمام أحمد (٢ / ٢٨٠).  
- سفيان بن عيينة: وحديثه في صحيح مسلم أيضا (٦ / ١٤٥) والنسائي (٣ / ١٠٨ رقم ١٣٨٥).

- محمد بن أبي حفصة: وحديثه في مسند الإمام أحمد (٢ / ٥١٢).

وهذا يتبين أن المحفوظ عن الزهري بدون هذه الزيادة وأن ما رواه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري بالزيادة شاذ والمحفوظ عن معمر ما رواه عبد الرزاق موافقا لرواية أصحاب الزهري الآخرين، والله أعلم.

ورواه<sup>(١)</sup> أيضا من رواية ابن عجلان عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة. فأسقط البطة، وأثبت الدجاجة، فجعلها ستة، ولكنه كرر كل درجة مرتين، فكأن ذلك باعتبار أول الساعة وأواخرها،<sup>(٢)</sup> فالذي في أولها بدنة والذي في أثنائها أو أواخرها بدنة دولها والله أعلم.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(٣)</sup> " ثبت عن الزهري عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا كان يوم الجمعة...)) فذكر هذا الحديث إلا أنه قال: ((فالمهجر إلى الجمعة كالمهدي بدنة، ثم بقرة، ثم شاة، ثم بطة، ثم دجاجة، ثم عصفورة، ثم بيضة)) قال: فجعل مراتب الرواح في هذا الحديث سبعة ". قلت: هكذا ذكرها سبعة، والذي في سنن النسائي<sup>(٤)</sup> ستة، وأسقط ذكر العصفور منها، ولكن ابن العربي لم يعزه إلى النسائي، وإنما قال: ثبت. فإن كان ثبت فقد ثبت أنهم

(١) أي الإمام النسائي في ( الجمعة — باب التكير إلى الجمعة ٣ / ١٠٩ رقم ١٣٨٦ ). وقد رواه الإمام مالك عن سمي به، بدون زيادة ( عصفور ) وحديثه في الموطأ ( ١ / ١٠٥ ) وصحيح البخاري ( ٢ / ٤٢٥ رقم ٨٨١ ) ومسلم ( ٦ / ١٣٣ ) وغيرهم. وتابعه: ابن حريج، وحديثه في مصنف عبد الرزاق ( ٣ / ٢٥٨ رقم ٥٥٦٥ ) ولم يذكر الزيلدة. فانفق نومان — وفيهما الإمام مالك — عن رواية الحديث بدون تلك الزيادة، وقد تفرد بها ابن عجلان، وهو صدوق وقد اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، انظر: التقريب رقم ( ٦١٧٦ ) هذا إذا انفرد، فكيف إذا حالف الأئمة مثل الإمام مالك ! لاشك حينئذ في شذوذ روايته. قال الإمام النووي — بعد أن ذكر رواية عبد الأعلى عن معمر، ورواية ابن عجلان — : " وإسناد الروايتين صحيحان، لكن قد يقال: هما شاذان لمخالفتهم سائر الروايات " اهـ. انظر: المجموع ( ٤ / ٤١٢ ).

ومع هذا فقد صححه في شرح صحيح مسلم ( ٦ / ١٣٧ ) ولم يعقبه بالاحتمال الذي ذكره في المجموع.

(٢) قوله: (أواخرها) في السطر مرتين وورد في (ح): (آخرها).

(٣) انظر: العارضة ( ٢ / ٢٨٣، ٢٨٤ ).

(٤) انظر: ص ١٤٨.

يكتبون في السابعة، ولكنه لم يسمها ساعات.

وقال قبل ذلك — لما حكى عن غير مالك —: "إنما هي ساعات النهار، لقول النبي ﷺ:

((يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة...)) وذكر الحديث.<sup>(١)</sup>

فأبأننا<sup>(٢)</sup> أن المراد ساعات الزمان التي قسمها عليها أهل الحساب، وهي تكون مستوية،

ونكون معوجة علي حكم تداخل الليل والنهار، قال: فلو صح هذا الحديث/ لكان

أصلا يرجع إليه" اهـ.<sup>(٣)</sup>

قلت: إن أراد القاضي أبو بكر ما أبرزه من الحديث فقد صح كما رواه أبو داود<sup>(٤)</sup>

والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية لخلاح مولي عبد العزيز عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله عن

رسول الله ﷺ قال: ((يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة...)) الحديث في ساعة الإجابة

فيه: ((فالتسوها آخر ساعة بعد العصر)).

وإن أراد مايقع في بعض كتب الفقه: ((يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة فمن راح في

الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة)) فهذا لم يصح بل لم يجد له أصلا.<sup>(٦)</sup>

والوجه لثاني: أن طي الملائكة الصحف إنما هي الصحف التي<sup>(٧)</sup> تكتب فيها أسماء

السابقين إلى الجمعة دود صحف باقي الأعمال الصالحة، كما قال القاضي أبو بكر بن

(١) يظهر لي أن الشارح ضرب على قوله: (ودكر).

واحد عشر تقدم تخريجه برقم (٣٤) في باب الساعة التي ترجى في يوم الجمعة وهو حديث حسن.

(٢) في المطبوع: (فأبأننا)

(٣) انظر: المعارضة (٢ / ٢٨٢).

(٤) أبو داود في (الصلاة — باب الإجابة أية ساعة هي ١٩ / ٦٣٦ رقم ١٠٤٨).

(٥) النسائي في (الجمعة — باب وقت الجمعة ٣ / ١١٠ رقم ١٣٨٨) وقد تقدم تخريجه برقم

(٣٤).

(٦) لم اقف عليه أيضا

(٧) قوله: (التي) ساقط من (ج).

العربي: <sup>(١)</sup> «إن قوله: ((طوت الملائكة الصحف)) يعني: صحف المتسابقين المتسارعين، وذلك أن الباري تعالي جعل لهم صحفا لا يشاركون فيها أحد، ولا يكتب معها عمل فتطوي عند انقضاء مئة السبق، ويكتب من جاء <sup>(٢)</sup> في صحف الأعمسال الصالحة والعبادات» والله أعلم.

### السادس: [بيان المراد بالغسل]

قوله: «من اغتسل يوم الجمعة» هو محمول على الغسل الشرعي عند جمهور العلماء. وحكي عن بعض <sup>(٣)</sup> المالكية <sup>(٤)</sup> تجويزه بماء الورد، وهذا يردده قوله ﷺ في الحديث الصحيح: ((من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة...)) الحديث. أي مثل غسل الجنابة. <sup>(٥)</sup> وقال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(٦)</sup> "لما فهم بعض أصحابنا أن المقصود من الغسل يوم الجمعة: التطف، قالوا: <sup>(٧)</sup> إنه يجوز بماء الورد، قال: وهذا نظر من يردده إلى المعنى المعقول ونسي حظ التعبّد/ في التعيين، قال: وهو بمنزلة من قال: الغرض من رمي

١/١١٤

(١) انظر: العارضة (٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤).

(٢) كذا في الأصل و(ح) والسياق يقتضي أن تزداد الكلمة: (بعد ذلك) بعد قوله: (من جاء).

(٣) قوله: (بعض) ساقط من (ح).

(٤) انظر: العارضة (٢ / ٢٨٠).

(٥) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٣٥).

(٦) انظر: العارضة (٢ / ٢٨٠ ، ٢٨١).

(٧) (فالوا) ورد في (ح): (قال) وما جاء في الأصل موافق لما في المطبوع.

وأسقط النسائي: <sup>(١)</sup> «الاستماع» فقال: «فأنصت ولم يبلغ» وحذف <sup>(٢)</sup> في رواية: «الإصاات والاستماع» واقتصر على قوله: «و لم يبلغ». والمراد: المحافظة على سماع الخطبة.

### التاسع: [ذكر بقية الشروط عند أصحاب السنن الأربعة للحصول على أحر الجمعة]

في رواية المصنف: الاقتصار في حديث الباب على هذه الشروط السبعة. <sup>(٣)</sup> وراد بقية أصحاب السنن <sup>(٤)</sup> فيه: «ومشي وم يركب». ولاشك أن المشي في السعي إليها أفضل إلا أن يكون بعيدا عن مكان إقامةها وخشي فوقها، فالركوب أفضل.

وهل امرء بالمشي: المشي في الذهاب إليها فقط، أو الذهاب والرجوع؟ أما في الذهاب إليها فهو أكده، وأما في الرجوع فهو مددوب إليه أيضا، لما ورد في كفارة احطأ إلى صلاة الجماعة في بعض الطرق: «داهما وراجعا». <sup>(٥)</sup>

(١) النسائي في ( الجمعة — باب فضل المشي إلى الجمعة ٣ / ١٠٧ رقم ١٣٨٣ ).

(٢) أي لنسائي في ( الجمعة — باب فصل المشي إلى الجمعة ٣ / ١٠٥ رقم ١٣٨٠ ).

(٣) الشروط السبعة — ليل فضيلة السق — هي: غسل، وغنسل، وبكر، وابتكر، ودما، واستمع، وأنصت.

(٤) يعني أبا داود، والنسائي، وابن ماجه.

فأخرجه أبو داود في ( الطهارة — باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٦ رقم ٣٤٥ ) والنسائي في ( الجمعة — باب فضل المشي إلى الجمعة ٣ / ١٠٧ رقم ١٣٨٣ ) وابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الغسل ١ / ١٩٥ رقم ١٠٧٣ ).

(٥) أخرجه الإمام مسلم في ( الصلاة — باب في فضل الصلاة المكتوبة ٥ / ١٦٧ ) من رواية أبي عثمان النهدي عن أبي بن كعب.

قال البخاري: <sup>(١)</sup> ومشى أبو عيسى <sup>(٢)</sup> إلى الجمعة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمهما الله على النار)).  
فجعل المشي إلى الصلاة من سبيل الله، وأنه لمن أجل السبيل.

#### العاشر: [ذكر بقية الشروط في أحاديث الباب للحصول على أجر الجمعة]

وفي <sup>(٣)</sup> بقية طرق أحاديث الباب شروط أخرى:  
فمنها في حديث سلمان: <sup>(٤)</sup> ((ولم يفرق بين اثنين)). واختلف في المراد بذلك: ف قيل: لم يزاحم رجلين فيدخل بينهما، لأنه ربما ضيق عليهما خصوصاً في شدة الحر، واجتماع الأنفاس، وقيل: المراد: أن لا ينحطى رقاب الناس. <sup>(٥)</sup> قال القاضي أبو بكر: <sup>(٦)</sup> والتأويلان عائدان على التنبيه على التبكير، فإنه إذا بكر لم يزاحم وأدرك الخطبة، فحصل على الوعد في سماعها، وإحزائه الصلاة بإجماع، إذ قيل: أن من فاتته الخطبة لم تجزئه الجمعة.

قلت: ويدل عليه قوله في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود: <sup>(٧)</sup> ((ومن لغا ونحطى

١١٥/١

(١) انظر: صحيح البخاري ( الجمعة - باب المشي إلى الجمعة ٢ / ٤٥٣ رقم ٩٠٧ ).

(٢) هو ابن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - الأنصاري شهد بدرا وما بعدها مات سنة

(٣٤٤هـ). انظر: الطبقات لابن سعد (٢/٤١٥) والتجريد (٢١٤١) والتقريب (٨٢٨٩).

(٣) قوله: (وفي) سقط الواو من أوله في (ح).

(٤) حديثه في صحيح البخاري ( الجمعة - باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣٠، ٤٣١ رقم ٨٨٣ ).

(٥) انظر: المتح ( ٢ / ٤٥٦ ).

(٦) انظر: عارضة الأحوذى ( ٢ / ٢٧٩، ٢٨٠ ).

(٧) أبو داود في ( الطهارة - باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٧ رقم ٣٤٧ ) وقد تقدم تخريجه

برقم (٧٢).

رقاب الناس كانت له ظهرا) والله أعلم./

ومنها: في حديث سلمان<sup>(١)</sup> وأبي ذر<sup>(٢)</sup> ذكر التطهر بعد ذكر الاغتسال، فيحتمل أن يراد بالتطهر: النطافة، ويحتمل أن يراد: تطهير الثياب.

ومنها: في حديث سلمان: ((ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته)).

وقال في حديث أبي ذر: ((ومس ما كتب الله له من طيب أهله)).

وفيه: استحباب التطيب للجمعة.

وأما قوله: «ويدهن أو يمس» ففيه الاكتفاء بأحدهما، ولعله أراد الدهن المطيب، فيحصل به التطيب. ومنها: في حديث سلمان<sup>(٣)</sup> وأبي سعيد<sup>(٤)</sup> وأبي هريرة<sup>(٥)</sup>: «ثم يصلي ما كتب الله له».

وفيه: استحباب التنفل يوم الجمعة في المسجد الجامع، وهو أحد الأماكن التي تفضل فيها صلاة التطوع في المسجد على التطوع في البيت، لما يحصل فيه من التبكير، وليس ذلك شرطا في حصول الثواب، لقوله في حديث أبي أبوب: <sup>(٦)</sup> ((فيركع إن بدا له)). ومنها: في حديث أبي سعيد وأبي أبوب: «ولس من أحسن ثيابه» وفيه: استحباب التجميل بالثياب للجمعة وهو كذلك. ومنها: في حديث أبي سعيد وأبي هريرة: «ولم يتخط أعناق الناس» وفي حديث عبد الله ابن عمرو<sup>(٧)</sup>: «ولم يتخط رقاب الناس» والمراد: أن لا يتخطى رقاب الجالسين المنتظرين

(١) تقدم برقم (٦٥).

(٢) تقدم برقم (٦٦).

(٣) تقدم في الوجه الأول برقم (٦٥).

(٤) تقدم في الوجه الأول برقم (٦٧).

(٥) تقدم في الوجه أيضا برقم (٦٧).

(٦) تقدم في الوجه الأول برقم (٦٩).

(٧) تقدم في الوجه الثاني برقم (٧٢).

للصلاة في المسجد، أو<sup>(١)</sup> خارجة، لا أن المراد في طريقه إلى المسجد، ممن هو في الأسواق والطرق.

ومنها: في حديث أبي أيوب: «ولم يؤد أحدا» ويحتمل أن يراد بذلك: تخطي الرقاب، بدليل قوله ﷺ: — للرجل الذي رآه يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة — ((اجلس فقد آذيت وآنت)).<sup>(٢)</sup>

ويحتمل: أن يراد عموم الأذى في المسجد وفي طريقه إلى المسجد — وهو الظاهر — ويدل عليه قوله في حديث أبي الدرداء<sup>(٣)</sup> «ولم يتخط أحدا ولم يؤذ» والعطف يقتضي المغايرة، وهذا من ذكر العام بعد الخاص والله أعلم./

ب/١١٥

ومنها: في حديث أبي الدرداء: «ثم مشى إلى الجمعة وعليه السكينة» وكذا في رواية لحديث أبي أيوب:<sup>(٤)</sup> «ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد». والمراد به: التؤدة في مشيه إلى الجمعة، وتقصير الخطأ، كما قال في الحديث الصحيح:<sup>(٥)</sup> ((إذا أتيتم الصلاة فاتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا)).

(١) زاد في (ح): (في) بعد (أو).

(٢) طرف من حديث جابر أخرجه ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة ٢٠٠/١ رقم ١١٠٢) وفي سنده: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف، انظر: التقريب (٤٨٩) والحديث له شاهد من حديث عبدالله بن بسر بسند حسن كما سيأتي في باب كراهية التخطي يوم الجمعة برقم (٢٠٧، ٢٠٦) ومعنى قوله (آذيت وآنت) أي آذيت الناس بتخطيتك، وأخرت المحيى وأبطأت. انظر: النهاية (٧٨/١).

(٣) تقدم تخريجه برقم (٧٨).

(٤) تقدم تخريجه برقم (٦٩).

(٥) طرف من حديث أبي هريرة عند الإمام مسلم في (الصلاة — باب استحباب اتيان الصلاة بوقار وسكينة ٢٩٨ / ٥) وينحوه أخرجه الإمام البخاري في (الأذان — باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ٢ / ١٣٧ رقم ٦٣٥) من حديث أبي قتادة.



**الحادي عشر: [ذكر سبب تقييد الطيب بالأهل ونحوه]**

هل لتقييد ما يحسه من الطيب بطيب بيته كما في حديث سلمان، أو بطيب أهله كما في حديث أبي ذر، أو بطيب امرأته كما في حديث عبد الله بن عمرو معني مقصود؟ أو أن ذلك وقع بحسب ما اعتاده الناس من كون الطيب للأهل، أو للمرأة، أو في بيتسه، لا، أنه يتكلف تحصيله وإن لم يكن في بيته؟ فإن كان له معني مقصود، فما وجه تقييده بطيب المرأة مع كونه مخالفا لطيب الرجال؟ كما في حديث عمران بن حصين عند الترمذي: <sup>(١)</sup> ((طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي

(١) الترمذي في (الأدب — باب ما جاء في طيب الرجال والنساء ٥ / ٩٩ رقم ٢٧٨٨) من طريق

سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين به.

ورجاله ثقات، ولكنه أعل تأمرين:

أحدهما: عن سعيد بن أبي عروبة، وشيخه قتادة، وهما مدلسان: أما الأول فهو من المرتبة الثانية فعننته معتمره.

ولكن شيخه قتادة من المرتبة الثالثة. انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٥٠، ٩٢). والثاني: رواية الحسن البصري عن عمران بن حصين، وقد أبكر غير واحد من أهل العلم سماعه منه، ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والإمام أحمد، وأبو حاتم، وهز، وقال البيهقي: ولا يصح عن الحسن عن عمران سماع من وجه صحيح يشك مثله. انظر: المراسيل رقم (٥٤) ومخفة التحصيل ص (٧١) والسنن الكبرى (١٠ / ٧٠، ٨٠). وفي المسألة مسلك آخر ذكره ابن التركماني في تعقبه عن البيهقي، انظر: الجوهر النقي مع اسنن الكبرى (١٠ / ٧٠، ٧١).

والحديث له شواهد من حديث أبي هريرة وأبي موسى الأشعري.

أما حديث أبي هريرة فقد أخرجه: أبو داود في (الكناح — باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله ٢ / ٦٢٥ رقم ٢١٧٤) وابن أبي شيبة في (البرية — باب لفصل بين طيب الرجال وطيب النساء ٨ / ٥٢٩ رقم ٥١٣٢) والترمذي في (الأدب — باب ما جاء في طيب الرجال والنساء ٥ / ٩٩ رقم ٢٧٨٧) كلهم من طريق الجريدي عن أبي نضرة عن رجل — وفي بعضها: شيخ من طفاوة، وعند البعض: الطفاوي — عن أبي هريرة به نحوه.

==

لونه وطيب النساء: ما ظهر لونه وخفي ريحه)).

والظاهر: أن تقييد ذلك بطيب المرأة والأهل غير مقصود، وإنما خرج مخرج الغالب، وأن المراد: ما سهل عليه مما هو موجود في بيته، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد<sup>(١)</sup> وأبي هريرة: <sup>(٢)</sup> «ومس من طيب إن كان عنده» أي في البيت، سواء فيه: طيب أهله، وطيب امرأته.

وأما تفرقه ﷺ بين طيب الرجال وطيب النساء فالمراد به:

طيب المرأة إذا خرجت، فأما في بيتها فتطيب/ بما شاءت، فيأخذ من طيبها مما تطيب به لزوجها في البيت.<sup>(٣)</sup>

أو يكون المراد بقوله: من طيب امرأته، أي من الطيب الذي يتطيب به الرجل لامرأته.<sup>(٤)</sup>

**الثاني عشر:** [وجه الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة في أجر الجمعة لمن تقيد بالشروط السابقة]

--

وقال الترمذي: حديث حسن إلا أن الطفاوي لا نعرفه إلا في هذا الحديث ولا نعرف اسمه. قال الحافظ: "الطفاوي: شيخ لأبي نضرة لم يسم من النائلة لا يعرف. انظر: التقريب رقم (٨٥٧٩).

وأما حديث أبي موسى الأشعري: فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (١ / ٢١٥ رقم ٦٩٨) من طريق ابن عيسى عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عنه به مثله. وهذا سند صحيح ورجاله كلهم ثقات، والله أعلم.

(١) تقدم تخريجه برقم (٦٧).

(٢) تقدم تخريجه برقم (٦٧).

(٣) انظر: هذا التفسير من أحد رواة الحديث في السنن الكبرى (٣ / ٢٤٦).

(٤) ورد قوله (لامرأته) في (ح) هكذا: (لامرأته).

في حديث أبي سعيد<sup>(١)</sup> وأبي هريرة<sup>(٢)</sup> «كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة التي قبلها»  
وفي حديث نيشة<sup>(٣)</sup> «تكون كفارة للجمعة التي تليها».

فما وجه الجمع بين الحديثين ؟

والجواب: أنه يحتمل أن يحمل الحديثان على حالين، فإن كانت له ذنوب في الجمعة التي قبلها كفرت ما قبلها، فإن<sup>(٤)</sup> لم تكن له ذنوب فيها بأن حفظ فيها، أو كفرت بسأمر آخر: إما بالأيام الثلاثة الزائدة على الأسبوع التي عبر عنها في الحديث بقوله: «وريلدة ثلاثة أيام»<sup>(٥)</sup>، أو غير ذلك.

فيكفر عنه ذنوب الجمعة المستقلة، هذا وجه الجمع بينهما.

وإن قال قائل يتعذر الجمع، وصير إلي الترجيح: فحديث تكفير الجمعة الماضية أصح، لاتفاق صحابين<sup>(٦)</sup> عليه، ونفة رحاله.

وأما حديث نيشة: ففيه عطاء الخراساني مختلف فيه. كما تقدم<sup>(٧)</sup>.

### الثالث عشر: [بيان أنواع تكفير الذنوب قبل وقوعها]

إن قال قائل: عهدنا تكفير الذنوب الماضية بالحسنات وبالتوبة وتجاوز الله تعالى، فكيف يعقل تكفير الذنوب قبل وقوعه ؟

(١) تقدم تخريجه برقم (٦٧).

(٢) انظر الهامش الذي قبل هذا

(٣) تقدم تخريجه برقم (٧٤).

(٤) ورد في الأصل ( وإن ) وما أثبتته من ( ع ) اقرب.

(٥) طرف من حديث أبي هريرة عند مسلم في ( الجمعة - باب فصل من استمع وأنصت للحظية  
١٤٦ / ٦ ).

(٦) وهما: أبو هريرة وأبو سعيد الخدري.

(٧) تقدم ذلك عند تخريج حديثه برقم (٧٤).

والجواب: أن المراد: عدم المواخذة به إذا وقع، ومنه ما ورد في مغفرة ما تقدم من الذنوب وما تأخر، ومنه حديث أبي قتادة في صحيح مسلم<sup>(١)</sup> ((صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله/ والسنة التي بعده)) وهذا مغفرة لما تأخر من الذنوب مقيدا بمدة من الزمن، والله أعلم.

**الرابع عشر:** [الجمع بين الأحاديث المتعارضة في مقدار أجر الذهاب إلى الجمعة، وبين  
[الراجع منها]

في حديث الباب: أن لذهاب إلى الجمعة مع اتصافه بما ذكر فيه بكل خطوة أجر سنة صيامها وقيامها.

وفي حديث أبي بكر وعمران بن حصين:<sup>(٢)</sup> «أنه يكتب له بكل خطوة عشرون سنة» فلو صح هذا لكان فيه زيادة في تضعيف الحسنات، ولم يكن بينه وبين حديث الباب تناقض لكنه لم يصح.

وأحاديث الباب كلها موافقة للحديث الأول، وهي:

حديث شداد بن أوس<sup>(٣)</sup> وحديث عبد الله بن عمرو<sup>(٤)</sup> وحديث أبي طلحة<sup>(٥)</sup> وحديث ابن عباس<sup>(٦)</sup>.

ورجح ذلك بكثرة الرواة وعدالتهم، وكلها أحاديث حسان<sup>(٧)</sup> إلا حديث ابن عباس فهو ضعيف كما تقدم، والله أعلم.

(١) انظر: صحيح مسلم ( الصوم — باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ويوم عرفة ٥٠/٨).

(٢) تقدم تخريجه برقم (٦٢، ٦٣).

(٣) تقدم تخريجه برقم (٧٠).

(٤) تقدم تخريجه برقم (٧٢).

(٥) تقدم تخريجه برقم (٧٨).

(٦) تقدم تخريجه برقم (٧١).

(٧) والذي يظهر لي أنه لا يصح مما ذكره الشارح من أحاديث الباب إلا حديث عبد الله بن عمرو، وهو حديث حسن كما تقدم.

## باب ما جاء في الوضوء للجمعة

٤٩٧ — حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى ثنا سعيد بن سفيان الجعدي ثنا شعبة عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل)).

قال: وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وعائشة.

قال أبو عيسى: حديث سمرة حديث حسن، قد روي بعض أصحاب قتادة هذا الحديث عن قتادة عن الحسن بن سمرة بن جندب، وروي بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا،

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم، اختاروا الغسل يوم الجمعة، ورأوا أن يجزئ الوضوء من الغسل يوم الجمعة، قال الشافعي: ومما يدل على أن أمر النبي ﷺ بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب، حديث عمر: حيث قال لعثمان: والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل يوم الجمعة. فلو علما أن أمره على الوجوب لا على الاختيار لم يترك عمر عثمان حتى يبرده، ويقول له: ارجع فاعتسل، ولما خفي على عثمان ذلك مع علمه.

وبكن دل هذا الحديث أن الغسل يوم الجمعة فيه فضل من غير وجوب يجب على المرء ذلك.

٤٩٨ — حدثنا هناد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من توضأ فأحسن الوضوء، ثم أتى الجمعة فدنا واستمع وأنصت، غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام، ومن مس الحصى فقد لغا)). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.<sup>(١)</sup>

(١) انظر: الجامع (٢ / ٣٦٩ رقم ٤٩٧)

[قال الشارح:] الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[٨٤] حديث سمرة:

أخرجه النسائي<sup>(١)</sup> عن أبي الأشعث عن يزيد بن زريع عن شعبة...  
ورواه أبو داود<sup>(٢)</sup> عن أبي الوليد الطيالسي عن همام عن قتادة...

(١) النسائي في ( الجمعة باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٣ / ١٠٥ رقم ١٣٧٩ ) ورجال ثقات.

(٢) أبو داود في ( الطهارة باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٥١ رقم ٣٥٤ )  
والحديث من طريق شعبة أخرجه أيضاً:

الإمام أحمد في مسنده ( ٥ / ١١ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٢٨ رقم ١٧٥٧ ).  
وهو عند الدارمي في سننه ( ١ / ٣٦٢ ) والطبراني في الكبير ( ٧ / ١٩٩ رقم ٦٨١٧ ) والبيهقي في الكبرى ( ١ / ٢٩٥ ) من طريق همام عن قتادة به.  
وأخرجه من طريق أبي عوانة عن قتادة : الطبراني في الكبير ( ٧ / ١٩٩ رقم ٦٨٢٠ ).  
ولم ينفرده به قتادة بل تابعه عليه: يونس بن عبيد من رواية خالد بن يحيى عنه عن الحسن عن سمرة به.

وحديثه عند الطبراني في الكبير ( ٧ / ٢٢٣ رقم ٦٩٢٦ ) وابن عدي في الكامل ( ٣ / ٨٨٢ )  
وقال عن خالد بن يحيى: حدث عن يونس بن عبيد وغيره ما لا يرويه غيره، وقال في نهاية الترجمة:  
وخالد هذا غير ما ذكرت من الحديث أفراداً وغرائب عمن يحدث عنه وليس بالكثير وأرجو أنه لا بأس به لأني لم أر في حديثه متناً منكراً.

واعتر الإمام الدارقطني في العلل ( ٤ / ٣٠ / ب ) بهذا الطريق. والحديث يختلف فيه على قتادة:

فرواه همام عنه عن الحسن عن سمرة، وخالفه أبان بن يزيد وسعيد بن أبي عروبة  
عنه عن الحسن عن النبي ﷺ ولم يذكر سمرة، انظر: العلل الكبير ( ١ / ٢٧٢، ٢٧٣ ) وقد سئل  
الإمام أبو حاتم عن هذين الإسنادين أيهما أصح؟ فقال: جميعاً صحيحين، همام ثقة وصله وأبان لم  
يوصله. انظر: العلل لابنه ( ١ / ٢٠٠ رقم ٥٧٥ ).

قال النسائي: <sup>(١)</sup> «الحسن عن سمرة كتاب» ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث الحقيقة.

### [إخراج ما في الباب]:

[٨٥] وحديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> عن يحيى بن يحيى وأبي بكر وأبي كريب، وابن ماجه <sup>(٣)</sup> عن أبي بكر، ثلاثهم عن أبي معاوية.  
[٨٦] وحديث أنس:

أخرجه ابن ماجه <sup>(٤)</sup> من رواية اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي عن أنس ابن مالك عن النبي — صلى الله عليه وسلم — قال: / ((من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، يجزي عنه الفريضة، ومن اغتسل فالغسل أفضل)).

ب/١١٧

(١) انظر: الهامش رقم (١) ص (١٦٢).

فت: في سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب، وهذا الذي ذكره الشارح مما اختاره الداوقني في سبه، وعبد الحق في أحكامه والبرار في مسنده، وهناك مذهبان آخران في المسألة. انظر: نصب الراية (١ / ٨٩، ٩٠) وتحفة التحصيل ص (٧٦) والنلحيص الجيبر (٢ / ٦٧ رقم ٦٥٥).  
(٢) مسلم في الجمعة باب فضل من استمع وأنتص للحظبة ٢ / ٦ / ١٤٦ (ولفظه: من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنتص غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ومن مس الخصى فقد لغا).

(٣) ابن ماجه في (إقامة الصلاة باب ما جاء في الرحضة في ذلك — أي الغسل يوم الجمعة — ١ /

١٩٦ رقم ١٠٧٦) نحوه.

(٤) ابن ماجه في (الباب نفسه ١ / ١٩٦ رقم ١٠٧٧).

وإسماعيل بن مسلم المكي<sup>(١)</sup> ويزيد الرقاشي<sup>(٢)</sup> ضعيفان.

وقد روي من غير طريقهما: رواه البزار<sup>(٣)</sup> من رواية الربيع بن صبيح عن الحسن، ويزيد الرقاشي عن أنس.

وقال: إنما نعرف هذا عن يزيد عن أنس، هكذا رواه غير واحد، قال: وجمع يحيى ابن أبي بكير عن الربيع في هذا الحديث بين الحسن ويزيد عن أنس، فحمله قوم عسي أنه عن الحسن عن أنس، وأحسب أن الربيع إنما ذكره عن الحسن مرسلًا، وعن يزيد عن أنس، فيما لم يفصله جعلوه كأنه عن الحسن عن أنس، وعن يزيد عن أنس انتهى. ويدل لما قاله أن ابن عدي رواه في الكامل<sup>(٤)</sup> عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي

(١) وكذا حكم عليه الحفاظ في التقريب رقم (٤٨٩) وقال النحوي في المغني (١ / ١٤٢) رقم

(٧١٦): ساقط الحديث متروك قاله النسائي "اهـ". وهو الأقرب، فقد تركه غير واحد من أهل العلم منهم: ابن المبارك، ويحيى القطان وابن مهدي والدارقطني، انظر: التاريخ الكبير (٢ / ١٩٨) رقم (٦٦٩) وسؤالات ابيرقاني رقم (٦)

(٢) انظر: التقريب رقم (٧٧٣٣).

(٣) لم أجده في القدر المطبوع منه، وهو في كشف الأستار (١ / ٣٠١ رقم ٦٢٨).

وأورده الهيثمي في الجمع (٢ / ١٧٨) وقال: رواه الرار وفيه يزيد الرقاشي وفيه كلام.

ومن طريق الربيع عن الحسن ويزيد الرقاشي أخرجه أيضا:

الطحاوي في شرح المعاني (١ / ١١٩) وأبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٠٦، ٣٠٧) ولم يذكر يزيد الرقاشي في الإسناد مع الحسن البصري.

(٤) انظر: الكامل (٣ / ٩٩٣)

وأخرجه أيضا: أبو داود الطيالسي في مسنده (٣ / ٥٧٩ رقم ٢٢٢٤) والبيهقي في الكبرى (١ /

٢٩٦) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ١١٩) وقد قرن مع الربيع سفيان الثوري، من رواية

ابن الجعد عنه به، بينما رواه أبو يعلى في مسنده (٤ / ١٤١ رقم ٤٠٧٢) والبخاري في

الجمعيات رقم (١٧٧٣) ومن طريقه ابن عدي في الكامل (٣ / ٩٩٣) من طريق علي بن

الجعد أيضا عن سفيان الثوري عن يزيد الرقاشي به.



فقط عن أنس، والربيع: ضعيف أيضاً.<sup>(١)</sup>  
ورواه ابن عدي<sup>(٢)</sup> أيضاً من رواية درست بن زياد عن يزيد الرقاشي عن أنس.  
ودرست بن زياد: <sup>(٣)</sup> ضعيف.  
وقد ورد من طريق الحسن عن أنس من وجه آخر:  
رواه ابن عدي<sup>(٤)</sup> في ترجمة الضحاك بن حمزة عن حجاج بن أرطاة عن إبراهيم بن  
مهاجر عن الحسن عن أنس.

وقال لبغوي عقبه: هو مرسل لم يسمع الثوري من يزيد الرقاشي شيئاً وبينهما الربيع بن صبيح،  
ثم أخرجه من طريق الثوري عن الربيع عن يزيد به.  
وقال ابن عدي: "كذا حدث علي بن الجعد عن الثوري عن يزيد نفسه، وبينهما الربيع بن  
صبيح، ولحديث عبد عني عن الربيع نفسه كما ذكرته، وقد روه جماعة من أصحاب الثوري:  
يزيد بن أبي حكيم، وعبد الرزاق، وغيرهما عن الثوري عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي  
أهـ."

(١) الربيع بن صبيح — بفتح المهملة — السعدي البصري صدوق سني الحفظ وكان عابداً مجاهداً.  
انظر: التقريب (١٩٠٥)

(٢) انظر: الكامل (٣ / ٩٦٨)

(٣) درست — بضم أوله والراء وسكون المهملة بعدها مثناة — ابن زياد العبدي وكان يترى في بني  
قشير البصري ضعيف. التقريب رقم (١٨٣٤)

(٤) انظر: الكامل (٤ / ١٤١٧) وكذا أخرجه أيضاً بهذا الإسناد: الطحاوي في شرح المعاني (١ /  
١١٩)

قلت: ذكر الإمام العجلي في الضعفاء (٢ / ١٦٧ رقم ٦٨١) هذا الحديث بهذا الإسناد، وكذا  
من حديث جابر، وأبي هريرة، وعبد الرحمن بن سمرة وعقبها بقوله: "رواه شعبة وهمام وأبو عوانة  
عن قتادة عن الحسن عن سمرة وهو الصواب" أهـ.

وكذلك يرى الإمام الدارقطني أن الحديث عن أنس وأبي هريرة وهم والمخفوف: مارواه شعبة ومن  
وافقه عن قتادة عن سمرة. انظر: العلل (١٠ / ٢٦٣، ٢٦٤ رقم ٢٠٠ — و ٤ / ٣٠ / ب)  
وصوبه الحافظ ابن حجر في التلخيص (٢ / ٦٧ رقم ٦٥٥).

والضحاك<sup>(١)</sup> والحجاج بن أرطاة<sup>(٢)</sup> وإبراهيم بن مهاجر<sup>(٣)</sup> ضعفاء.

[٨٧] وحديث عائشة:

اتفق عليه الشيخان<sup>(٤)</sup> من رواية يحيى بن سعيد أنه سأل عمرة عن الغسل يوم الجمعة، فقالت: قالت عائشة: ((كان الناس مهنة أنفسهم فكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هينتهم، قيل لهم: لو اغتسلتم)).

وقد تقدم قبل هذا باب<sup>(٥)</sup>.

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: "وفي الباب"]**

فيه مما لم يذكره عن جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عباس، وعبد الرحمن بن سمرة، وأبي سعيد الخدري./

[٨٨] أما حديث جابر:

فرواه البزار في مسنده<sup>(٦)</sup> وابن عدي في الكامل<sup>(٧)</sup> من رواية قيس بن الربيع عن

١/١١٨

(١) الضحاك بن حمزة — بضم المهملة وبالألف — الأموكي — بضم الهمزة — الواسطي ضعيف.

التقريب (٢٩٨٢)

(٢) حجاج بن أرطاة — بفتح الهمزة — ابن ثور بن هيرة النخعي أبو أرطاة الكوفي القاضي أحد

الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس. التقريب رقم (١١٢٧).

(٣) إبراهيم بن مهاجر: هو ابن جابر البحلي صدوق لين الحفظ. انظر: التقريب رقم (٢٥٦).

(٤) أخرجه البخاري في (الجمعة باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ٢ / ٤٤٩ رقم ٩٠٣)

ومسلم في (الجمعة باب بدون ٢ / ٦ / ١٣٢).

(٥) تقدم في باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة برقم (٤٤).

(٦) انظر: كشف الأستار (٣٠٢/١ رقم ٦٢٩).

(٧) انظر: الكامل (١٩٨٦ / ٥).

الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: ((من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فبالغسل أفضل)).

أورده ابن عدي في ترجمة عبيد بن إسحاق العطار من روايته عن قيس بن الربيع...

وقال: لا أعلمه رواه عنه غير عبيد، وهو ضعيف.<sup>(١)</sup>

قلت: لم ينفرد به عنه، بل تابعه<sup>(٢)</sup> عليه محمد بن الصلت، وهي رواية البزار قال: حدثني ابن

(١) قوله: "وهو ضعيف" لم أجده في المطبوع، إلا أنه ذكر حديثاً آخر عقب هذا الحديث من طريقه

وقال: "وهذا أيضاً غير محفوظ يرويه عبيد بن إسحاق".

ففي قوله: "أيضاً" إشارة إلى ضعف الحديث السابق وأنه أيضاً غير محفوظ مثل هذا الحديث، والله أعلم.

قلت: وما قاله ابن عدي أنه غير محفوظ هو مقتضى كلام الإمام العيني والدارقطني وابن حجر كما تقدم في ص...

هذا إذا افترض أن مرجع الضمير — هو —: "حديث" عبيد بن إسحاق، أما إذا قيل: أن المرجع هو عبيد بن إسحاق نفسه، فيقال. لعل الشارح استحضر هذا الحكم من قوله: "وعامة ما يرويه إما أن يكون منكر الإسناد أو منكر المتن" اهـ. فإن كان كذلك فهو شديد الضعف، وقد وافقه في ذلك أئمة آخرون:

فقد كدبه يحيى بن معين في رواية وقال ليس بشيء في رواية أخرى قال البخاري: عنده مناكير، وقال النسائي والأردني: متروك الحديث، وقال ابن الجارود وعباس الدوري: الأحاديث التي يحدث بها باطلة.

انظر: سؤالات ابن الجنيدي رقم (٨٠٣) وتاريخ الدوري (٢ / ٣٨٥ رقم ١٩١٦) والتاريخ الكبير (٥ / ٤٤١ رقم ١٤٣٧) والضعفاء للنسائي رقم (٤٠٢) والكمال (٥ / ١٩٨٧) والضعفاء لابن الجوزي (٢ / ١٥٩ رقم ٢٢٢٠) واللسان (٤ / ١١٧، ١١٨ رقم ٢٤٠).

(٢) قلت: لا تنفعه اتباعه فهو كما تقدم شديد الضعف لا يقبل التقوية، على أن الأسانيد عن جابر وغيره كلها غير محفوظة سوى طريق قتادة عن الحسن عن سمرة كما تقدم.

الصلت<sup>(١)</sup> قال: حدثني عمي محمد بن الصلت<sup>(٢)</sup>.  
ومحمد بن الصلت هذا: هو أبو جعفر الأسدي الكوفي،<sup>(٣)</sup> احتج به البخاري،<sup>(٤)</sup> ووثقه  
أبو زرعة<sup>(٥)</sup> وأبو حاتم.<sup>(٦)</sup>  
وفيس بن الربيع: مختلف فيه،<sup>(٧)</sup> وقد ضعفه الجمهور.  
[٨٩] وأما حديث ابن عباس:

« قوله: (الصلت) أثبتته من (ح) وهو في الأصل (صامت) وقال في الهامش الأيمن: «لعله الصلت»  
فجاء الحافظ وأثنته في صلب النص حزماً منه بصحته.

<sup>(١)</sup> يعني عن قيس بن الربيع به.

<sup>(٢)</sup> انظر: التقريب رقم (٦٠٠٨).

<sup>(٣)</sup> انظر: رجال البخاري (٢ / ٦٥٤ رقم ١٠٤٩).

<sup>(٤)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٩ رقم ١٥٦٧).

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٦)</sup> فقد وثقه شعبة والثوري وأبو الوليد وقال ابن عدي: وعامة رواياته مستقيمة والقول فيه ما قال  
شعبة وأنه لا بأس به، بينما ضعفه يحيى القطان وابن مهدي وابن معين ووكيع والإمام أحمد وابن  
المديني وأبو زرعة وغيرهم.

انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٤٩٠ رقم ١٣٢٧، ١٣٧٨، ٢١٨٤) وتاريخ الدارمي رقم (٧٠٢)  
والجرح والتعديل (٧ / ٩٦ — ٩٨ رقم ٥٥٣) والضعفاء للنسائي رقم (٤٩٩) والكمال (٦  
/ ٢٠٦٣ — ٢٠٧٠)

قلت: وأقرب الأقوال ما قاله ابن حبان في الجرحين (٢ / ٢١٨، ٢١٩) ولخصه الحافظ في  
التقريب رقم (٥٦٠٨) بقوله: "صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث  
به".

والظاهر أنه لم يتمير حديثه فاستحق الترك كما قال ابن حبان، والله أعلم.

فرواه أبو داود<sup>(١)</sup> من رواية عكرمة أن أبا ساء من أهل العراق جاءوا فقالوا: يا ابن عباس! أتري الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا، ولكنه أطهر، وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب، وسأعيركم كيف كان بدء الغسل: ((كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون علي ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف إنما هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح، قال: أيها الناس! إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا، وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه.

قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع الله مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق)). / [٩٠] رابن عباس حديث آخر:

ب/١١٨

<sup>(١)</sup> أبو داود في (الطهارة باب في الرحصة في ترك الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٥٠، ٢٥١ رقم ٣٥٣). ومن طريق عكرمة أخرجه أيضاً: عبد بن حميد في مسنده النظر: المتحجب (١ / ٥١٣ رقم ٥٨٨) والإمام أحمد في مسنده (١ / ٢٦٨، ٢٦٩) وابن حريمة في صحيحه (٣ / ١٢٧ رقم ١٧٥٥) مختصراً، والطبراني في الكبير (١١ / ١٧٥ رقم ١١٥٤٨) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٠، ٢٨١) وقال: صحيح على شرط البخاري، ووافقه الذهبي، والطحاوي في شرح المعاني (١ / ١١٦، ١١٧) واليهي في الكبرى (١ / ٢٩٥).

والحديث حسنه الإمام النووي في المجموع (٤ / ٤٠٨) وقال أحافظ في المنح (٢ / ٤٢٢): " وإسناده حسن، لكن لثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتي قريباً — انظر: باب الدهن للجمعة ٢ / ٤٣١ رقم ٨٨٤ — ، وعلى تقدير الصحة فلندفع منه ورد بصيغة الأمر اندالة على الوجوب، وأما ففي الوجوب فهو موقوف لأنه من استباط ابن عباس، وفيه — أي الاستنباط — نظر: إذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمن والحمار على تقدير تسليمه — أي استنباطه — فلمن قصر الوجوب على من به رائحة كريهة أن يتمسك به " اهـ.

رواه الطبراني في الأوسط<sup>(١)</sup> من رواية عمر بن الوليد الشني عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ ((كان يخطب يوم الجمعة فدخل رجل يتخطى رقاب الناس [فقال رسول الله ﷺ يبطي أحدكم ثم يتخطى رقاب الناس]<sup>(٢)</sup> ويؤذيهم، فقال: ما زدت علي أني سمعت النداء فتوضأت، فقال: أو يوم وضوء هو))؟.

قال الطبراني: لم يروه عن عكرمة إلا عمر بن الوليد ولا عنه إلا بشر بن السري<sup>(٣)</sup> انتهى.

وعمر بن لوليد الشني: لينة يحيى بن سعيد القطان<sup>(٤)</sup> وقال النسائي<sup>(٥)</sup>: ليس بقوي. [٩١] وأما حديث عبدالرحمن بن سمرة: فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(٦)</sup> قال: حدثنا

(١) الطبراني في الأوسط (٨ / ٧٣ رقم ٨٠٠١) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٨) وقال: فيه عمر بن الوليد السهمي — كذا والصواب الشني — قال النسائي: ليس بالقوي وذكره ابن حبان في الثقات، وبقي رجاؤه ثقات.

(٢) سقط من الأصل، والزيادة من المطبوع.

(٣) وتمام كلامه: تفرد به محمد بن أبي عمر.

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٣٩ رقم ٧٦١)

(٥) انظر: الضعفاء له رقم (٤٦٢) وفيه: ليس بالقوي.

قلت: الذي يظهر أن عمر هنا ثقة فقد وثقه يحيى بن معين والإمام أحمد وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأساً، انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٣٩، ١٤٠ رقم ٧٦١) واللسان (٤ / ٣٣٧ رقم ٩٦٠).

(٦) الطبراني في الأوسط (٧ / ٣٧٤ رقم ٧٧٦٥) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٨) وقال: فيه أبو حرة الرقاشي وثقه أبو داود وضعفه ابن معين.

ومن طريق أبي حرة أخرجه أيضاً: أبو داود الطيالسي في مسنده (٢ / ٦٨٨ رقم ١٤٤٧) والعقيلي في الضعفاء (٢ / ١٦٧ رقم ٦٨١) وبحشل في تاريخ واسط (ص ١٥٨، ١٥٩) والبيهقي في الكبرى (١ / ٢٩٦)

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٢ / ٦٧ رقم ٦٥٥): "ورواه أبو حرة عن الحسن عن عبدالرحمن بن سمرة فروهم في اسم صحابيه".

محمد بن يعقوب ثنا حفص بن عمر الرازي<sup>(١)</sup> ثنا أبو حرة<sup>(٢)</sup> عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من توضأ فيها ونعمت، ومن اغتسل قال غسل أفضل)).

قال الطبراني: لم يروه عن أبي حرة إلا حفص بن عمر<sup>(٣)</sup>.

[٩٢] وأما حديث أبي سعيد:

فرواه البزار<sup>(٤)</sup> قال: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن الجعيد<sup>(٥)</sup> ثنا أسيد بن زيد<sup>(٦)</sup> ثنا

==

قلت: تقدم الكلام عليه في حديث أنس، ص (١٦٣-١٦٥) وأن الحديث بهذا الإسناد، وأسانيد أخرى غيره من حديث جابر وأنس، وأبي هريرة، وعمرهم، وهم، والمحفوظ: هو ما رواه شعبة ومن وافقه عن قتادة عن الحسن عن سمرة.

(١) حفص بن عمر الرازي هو أبو عمران الواسطي الحارثي، التقريب رقم (١٤٣٥)

(٢) أبو حرة: هو واصل بن عبد الرحمن البصري وليس بالرقاشي كما قال الهيثمي في المجمع وقد تقدم قال ابن معين: صالح وحديثه عن الحسن ضعيف، وقال الإمام أحمد: كان أبو حرة صاحب تدليس عن الحسن إلا أن يحيى روى عنه ثلاثة أحاديث يقول في بعضها: حدثنا الحسن، وقال البخاري: تكلموا في روايته عن الحسن، وقال الحافظ: صدوق يدلّس عن الحسن.

انظر: العلل برواية المروزي رقم (١) والعلل برواية ابنه عبد الله (٣٩٧، ٥٣٠، ٥٠٦٣)

والضعفاء للعقيلي (٤ / ٣٢٦ رقم ١٩٣٠) ولكامل (٧ / ٢٥٤٨) والتقريب رقم (٧٤٣٥).

(٣) قلت: ليس كما قال، فإن الحديث مروي عن أبي حرة من رواية: أبي داود الطيالسي في مسنده،

وسلم بن سليمان الضبي عن العقيلي في الضعفاء، وقد تقدم تخريجه.

(٤) انظر: كشف الأستار (١/٣٠٢ رقم ٦٣٠).

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٨) وقال: فيه أسيد بن زيد وهو كذاب.

وأسيد هذا سيأتي كلام الشارح فيه.

(٥) ترجم له في الجرح والتعديل (٢ / ١١٠ رقم ٣٢٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٦) سيأتي كلام الشارح فيه.

شريك<sup>(١)</sup> عن عوف<sup>(٢)</sup> عن أبي نضرة<sup>(٣)</sup> عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: ((من  
توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل قال الغسل أفضل)).

قال البزار: "لا نعلمه عن أبي سعيد إلا من هذا الوجه، وأسيد كوفي، شديد التشيع  
احتمل حديثه أهل العلم".<sup>(٤)</sup>

١/١١٩

### الثالث: [فقه الحديث]

استدل بأحاديث الباب على أن غسل الجمعة ليس بواجب وإنما هو فضيلة وسنة  
مؤكدة، ولم يحك المصنف هنا خلافا في وجوبه بل حكى عن أهل العلم من الصحابة،  
ومن بعدهم: أن العمل عندهم على ما ذكره في هذا الباب، وقد تقدم نقل الخلاف فيه  
قبل هذا باب.<sup>(٥)</sup>

وللقائلين بالوجوب أن يجيوا عن أحاديث هذا الباب أن أكثرها لم يصح، وما صح  
منها ما أول:

### [تعلييل أحاديث الباب]

فأما حديث سمرة: فعلته: أنه لم يسمعه الحسن منه كما تقدم نقله عن النسائي<sup>(٦)</sup>

(١) شريك: هو ابن عبد الله بن أبي نمر أبو عبد الله المدني صدوق يخطئ، التقريب رقم (٢٨٠٣)

(٢) عوف: هو ابن أبي جميلة — بفتح الحيم — الأعرابي العبدي البصري ثقة روى بالقلندر والتشيع،  
التقريب رقم (٥٢٥٠).

(٣) أبو نضرة: هو المنذر بن مالك العبدي البصري أبو نضرة — بنو ومعجمة ساكنة — مشهور  
بكنيته ثقة. التقريب رقم (٦٩٣٨).

(٤) وجاء في التهذيب (١ / ٣٤٥ رقم ٦٢٨) قال البزار: "حدث بأحاديث لم يتابع عليها".

وقال أحمد بن يحيى الصديقي: يحدث بأحاديث منكر ومن منكره: حديثه عن شريك عن عرف  
عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر هذا الحديث، (المصدر نفسه). وذكر الذهبي في الميزان (١ /  
٢٥٧ رقم ٩٨٦) هذا الحديث من مفاريد.

(٥) تقدم في الوجه الثالث من باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة.

(٦) عند تخريج الحديث، وقد تقدم مرقم (٨٤).



وأنه إنما سمع منه حديث العقيقة.

قلت: وقد صح سماعه منه لغير حديث العقيقة كما بينته في موضع غير هذا،<sup>(١)</sup> ولكن هذا الحديث لم يثبت سماعه منه لأنه رواه عنه بالنعنة في سائر الطرق،<sup>(٢)</sup> ولا يخرج به لكونه مدلس.<sup>(٣)</sup>

وأما حديث أس: فضعيف كما تقدم بيانه.<sup>(٤)</sup>

وأما حديث جابر: فضعفه ابن عسدي كما تقدم.<sup>(٥)</sup>  
وأما حديث عبد الرحمن بن سمرة: فهو أيضا من رواية الحسن عنه بالنعنة مع ما فيه من الاختلاف علي الحسن، وحديث سمرة أصبح منه.<sup>(٦)</sup>

وأبو حرة: اسمه: راصل بن عبد الرحمن، بصري محتف فيه،<sup>(٧)</sup> وليس بأبي حرة الرقاشي وحفص بن عمر السرازي: ضعيف،<sup>(٨)</sup> وكذبه أبو زرعة.<sup>(٩)</sup>

(١) لم أصفر بالشار إليه.

(٢) وهو كما قال، وقال بحوه الحافظ ابن حجر في المتح ( ٢ / ٤٢١ ) ولفظه فيه: وله علان:

إحدهما أنه من عمة الحسن، والأخرى أنه اختلف عليه فيه.

قلت: أما العلة الأولى فقد ذكرها التمارح، وأما العلة الثانية: فقد تقدم ذكرها أثناء تخريج حديث سمرة في ص (١٦٢) وأما غير مؤثرة وقد صحح الإمام أبو حاتم الصريقين المتعارضين.

(٣) قلت: عمنه مقبولة لأنه من الصفة الثانية، انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ٤٠ ) وقد احتمل الأئمة تدليس هذه الطبقة لإمامهم وقلة تدليسهم أو لكونهم لا يروون إلا عن ثقة.

(٤) انظر: رقم (٨٦).

(٥) انظر: رقم (٨٨).

(٦) انظر: رقم (٩١).

(٧) تقدم أقوال الأئمة فيه عند تخريج حديث عبد الرحمن بن سمرة برقم (٩١).

(٨) وهو كذلك، انظره تحت رقم (٩١).

(٩) كذا نسبه إليه المزي في تهذيب الكمال (٢٣٠/٢ رقم ١٣٩٥) والذهبي في الميزان ( ١ / ٥٦٥ رقم ٢١٤٧ ) وقال الحافظ في التهذيب ( ٢ / ٤١٤ رقم ٧٢١ ) : يخرج قول المزي عن أبي زرعة أنه كان يكذب، قاله عقب نقله للكلام ابن أبي حاتم عن أبي زرعة: ليس بقوي.

قلت: الذي يظهر من تصرف الإمام ابن أبي حاتم أنه جعل حفص بن عمر اثنين: أحدهما: أبو عمران الإمام الواسطي، وفي ترجمته نقل قول أبي زرعة " ليس بقوي " ، والثاني: أبو عمران

وأما حديث أبي سعيد الخدري: ففيه أسيد بن زيد الجمال،<sup>(١)</sup> وهومن أفراده عن شريك، كما قال صاحب الميزان.<sup>(٢)</sup>

وأسيد هذا كذبه يحيى بن معين<sup>(٣)</sup> وقال النسائي: <sup>(٤)</sup> متروك، وقال ابن حبان: <sup>(٥)</sup> يسرق الحديث، وقال ابن عدي: <sup>(٦)</sup> عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

وإنما روي عنه البخاري في صحيحه حديثا واحدا مقرونا بغيره.<sup>(٧)</sup>

فلهذه الأحاديث الدالة على عدم الوجوب.

وأما حديث عائشة، وابن عباس: فليس فيهما نفي الوجوب، وإنما ذكر فيهما سبب الأمر

==

الرازي من سكة اباغ جابر ابن السندي الباغي، وفي ترجمته نقل قول أبيه: كان يكذب.

انظر: الجرح والتعديل ( ٣ / ١٨١، ١٨٤ رقم ٧٧٨، ٧٩٤ ).

بينما جعلهما المزي ومن تبعه رجلا واحدا.

أما الذين سبوا هذا الكلام لأبي زرعة فلعلة اعتمادا بالنص الآتي: قال الأذري: " قلت لأبي زرعة: أبو عمر الرازي شيخ، وقع إلينا برودة يسمى حفص بن عمر فلم يعرفه أبو زرعة وكان أبو حاتم إلى جنبه فجعل يصفه وقال: أبو عمر الكذاب، وقال: ذلك الذي كان يكذب، وجعل يصفه، وقال: جابر ابن السندي الذي حكى عن ابن المبارك ما حكى الكذاب فما زال يصفه حتى عرفه أبو زرعة..." اهـ.

انظر: سؤالات البرذعي ضمن كتاب أبو زرعة الرازي وجهوده ( ٢ / ٤٨٨، ٤٨٩ ) وهذه

العبارة: ( حتى عرفه أبو زرعة ) إن كان المقصود بالمعرفة مرافقته مع أبي حاتم في كل ما قاله فهو أيضا ممن يكذبه، وإلا فلا. والله أعلم.

(١) أسيد: نفتح الهمزة وكسر السين وتخفيف الياء. انظر: الإكمال ( ٥٥/١ ).

(٢) انظر: الميزان ( ١ / ٢٥٧ رقم ٩٨٦ )

(٣) انظر: سؤالات ابن الخنيد رقم ( ٧٩ ) وباريح الدوري ( ٢٠ / ٣٩ رقم ١٩١٤ )

(٤) انظر: الضعفاء له رقم ( ٥٤ ).

(٥) انظر: المحروحين ( ١ / ١٨٠ )

(٦) انظر: الكامل ( ١ / ٣٩٢ )

(٧) انظر: نحوه في الميزان ( ١ / ٢٥٦ رقم ٩٨٦ ) وفي هدي الساري ص ( ٤١٠ ).

بالاغتسال للجمعة أولاً، وأنه زال ذلك المعنى، ولا يلزم من كون الشيء أمر به لسبب: أن يزول بزوال ذلك السبب كرمي الجمار والرمل ونحو ذلك.<sup>(١)</sup>

بل قد يقال: ما زال السبب بل العرق وليس الصوف والمشى في الغبار موجود في حق كثير من الناس فأمر به الناس عموماً، ولم ينظر في حق من ليس كذلك كالشرف في السفر من المنوك، وغيرهم في إباحة القصر والجمع والله أعلم.

وأما حديث أبي هريرة: فليس فيه إلا إثبات الأجر المذكور لمن أحسن الوضوء، وفعل ما فعل، ليس فيه نفي للغسل،<sup>(٢)</sup> وقد يكون الوضوء المذكور هو الوضوء قبل الغسل كما يفعل في غسل الجنابة فليس فيه ترك الاغتسال، وليس فيه بيان لسائر شروط الصلاة: من طهارة الخبث وستر العورة وغير ذلك وإنما فيه ترتب الأجر علي ما ذكر، والله أعلم.

#### الرابع: [بيان معنى قوله: «فبها ونعمت»]

قوله: «فبها ونعمت» أي فبطهارة الوضوء حصل الواجب في التطهر للجمعة، والتاء في «نعمت» لتأنيث، قال أبو حاتم: <sup>(٣)</sup> معناه: ونعمت <sup>(٤)</sup> الحصلة هي أي الطهارة للصلاة.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر نحو هذا التعليق في الفتح (٢ / ٤٢٢).

(٢) قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٢٢) نقلاً عن القرطبي: "ذكر الوضوء وما معه مرتباً عليه لثواب المقضي للصحة، يدل على أن الوضوء كاف، وأجيب بأنه ليس فيه نفي للغسل، وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ "من اعتنسل" فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء "اهـ.

(٣) انظر: عارضة الأحودي (٢ / ٢٨٤) وقد رجعت إلى الإحسان في مظانه فلم أقف عليه.

(٤) قال النووي في المجموع (٤ / ٤٠٥): "ونعمت بكسر الون وإسكان العين، هذا هو المشهور، وروى بفتح الون وكسر العين وهو الأصل في هذه النقطة، قال القليعي: وروى نعمت بفتح الون وكسر العين وفتح التاء. أي نعمك الله، وهذا تصحيف، سبب عليه لئلا يفتتر به "اهـ.

(٥) قال الخطابي في معالم السنن (١ / ٩٥): "قال الأصمعي: معناه: فبالسنة أخذ، وقوله: نعمت يريد ونعمت الحصلة ونعمت الفعلة أو نحو ذلك وإنما ظهرت التاء التي هي علامة التأنيث لإظهار

**الخامس: [الاستدلال على سنية الغسل بالمفاضلة بين الغسل والوضوء]**

قال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(١)</sup> قال علماؤنا: لما فاضل بين الغسل للجمعة، والوضوء لها، وقال: إن غسل الجمعة أفضل من الوضوء لها، أجزأ <sup>(٢)</sup> الوضوء إذ لا يكون بين الشيئين مفاضلة حتي يستويا في الأصل، والله أعلم.

---

السنة، أو الخصلة، أو الفعلة "أهـ".

نقله الحافظ عن الأصمعي في هامش (ح).

(١) انظر: عارضة الأحوزي ( ٢ / ٢٨٥ ).

(٢) كذا في الأصل، و(ح) وزاد في المطبوع بعده: (عنه).

## باب ما جاء في التكبير إلى الجمعة

٤٩٩ — حدثنا اسحاق بن موسى الأنصاري ثنا معن ثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر)).

قال: وفي الباب: عن عبد الله بن عمرو، وسمرة، قال: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح.<sup>(١)</sup>

[قال الشارح]: الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٩٣] حديث أبي هريرة: أخرجه بقية الأئمة الستة:

فرواه<sup>(٢)</sup> البخاري<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن يوسف، ومسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> عن قتيبة، وأبوداود<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: الجامع (٣٧٢/٢).

(٢) قوله: (فرواه) ساقط من (ح).

(٣) البخاري في (الجمعة باب فضل الجمعة ٢ / ٤٢٥ رقم ٨٨١).

(٤) مسلم في (الجمعة باب بدون ٢ / ٦ / ١٣٣ — ١٣٦).

(٥) النسائي في (الجمعة باب وقت الجمعة ٣ / ١١٠ رقم ١٣٨٧).

(٦) أبوداود في (الطهارة باب في العسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٩ رقم ٣٥١).

قلت: وأخرجه الإمام مسلم أيضاً في (الجمعة باب فضل التهجير ٢ / ٦ / ١٤٥) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به نحوه مختصراً، ولم يشر الشارح إلى هذه الرواية.

١/١٢٠

عن القعني، ثلاثهم عن مالك.

ورواه النسائي<sup>(١)</sup> من رواية محمد بن عجلان عن سمي بلفظ آخر: ((تقعد الملائكة علي أبواب المسجد يكتبون الناس علي منازلهم، فالتاس فيه كرجل قدم بدنة وكرجل قدم بدنة وكرجل قدم بقرة، وكرجل قدم بقرة،<sup>(٢)</sup> وكرجل قدم شاة، وكرجل قدم شاة، وكرجل قدم دجاجة، وكرجل قدم دجاجة، وكرجل قدم عصفوراً وكرجل قدم عصفوراً، وكرجل قدم بيضة، وكرجل قدم بيضة)).

ورواه مسلم<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup> وابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية سيفان بن عيينة عن الزهري عن

والحديث من طريق مالك مخرج أيضاً: في الموطأ ( الجمعة باب العمل في غسل يوم الجمعة ١ / ١٠٥ ) ومسنـد الشافعي ص ( ٦٢ ) ومسنـد لإمام أحمد ( ٢ / ٤٦٠ ) وغيرهم.

(١) النسائي في ( الجمعة باب التبكير إلى الجمعة ٣ / ١٠٩ رقم ١٣٨٦ ).

وفي سنـده ( محمد بن عجلان وهو صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة. انظر: التفريق رقم ( ٦١٧٦ ) وباقي رجاله ثقات.

قلت: زاد ابن عجلان في هذه الرواية ' عصفوراً ' بينما رواه الإمام مالك عن سمي دون هذه الزيادة، وتابعه فيه ابن جريج عند عبدالرزاق في مصنفه ( ٣ / ٢٥٨ رقم ٥٥٦٥ ) فلم يذكرها هذه الزيادة، ولذا فهذه الزيادة غير محفوظة من حديث سمي، والله أعلم.

ومع ذلك فقد صححه النووي في شرح صحيح مسلم ( ٦ / ١٣٧ ) وفي المجموع ( ٤ / ٤١٢ ) ثم عقبه بقوله: " لكن قد يقال: هما — هذه الرواية ورواية الأغر أبي عبد الله عند النسائي — شاذان لمخالفتهم سائر الروايات " اهـ. ( المجموع ٤ / ٤١٢ ) قلت: وهو كذلك كما تقدم.

(٢) كتب فوقه في النص " صح " دلالة على أن التكرار صحيح مقصود.

(٣) مسلم في ( الجمعة باب فضل التهجير يوم الجمعة ٢ / ٦ / ١٤٥ )

(٤) النسائي في ( الجمعة باب التبكير إلى الجمعة ٣ / ١٠٨ رقم ١٣٨٥ )

(٥) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة ١ / ١٩٦ رقم ١٠٧٨ )

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((إذا كان يوم الجمعة كان علي كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس علي منازلهم، فإذا خرج الإمام طويبت الصحف، واستمعوا الخطبة، فالمهجر إلى الصلاة كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه كالمهدي بقرة، ثم الذي يليه كالمهدي كبشا، حتى ذكر البيضة، والدجاجة)) لفظ النسائي.

وزاد ابن ماجه: بعد قوله<sup>(١)</sup> علي منازلهم: «الأول فالأول»<sup>(٢)</sup>.

وزاد<sup>(٣)</sup> في رواية: «ومن جاء بعد ذلك وإنما يحى بحق الصلاة» ولم يبق مسلم لقطه، أحال على الحديث الذي قمه بقوله: مثله. وهو ما رواه<sup>(٤)</sup> من رواية يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو عبد الله الأغر أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان يوم الجمعة كان علي كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الأول فالأول فإذا جلس الإمام طووا الصحف، وجاءوا يستمعون الذكر، ومثل المهجر كمثل الذي يهدي البدنة، ثم كالذي يهدي البقرة، ثم كالذي يهدي الكبش، ثم كالذي يهدي الدجاجة، ثم كالذي يهدي البيضة.

(١) (قوله) ورد في (ح): (توفهم) بالجمع.

(٢) قلت: هذه الزيادة موحودة عند النسائي أيضا مثل ابن ماجه، ولعل لسحة التي كانت بين يدي الشارح لم تكن فيها هذه الزيادة، والله أعلم.

وهذه الزيادة ذكرها أيضا: الحميدي في مسنده (٢ / ٤١٧ رقم ٩٣٤) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٢٦).

(٣) يعني به ابن ماجه، وقد فصل هذه لزيادة بقوله: وزاد سهل — يعني الراوي عن ابن عينة — ذكره، ولم يتابع سهل في هذه الزيادة، فقد رواه جماعة عن ابن عينة دون هذه الزيادة، ومنهم: الإمام الشافعي في الأم (١ / ١٣١) والإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٣٩) ومحمد بن منصور عبد النسائي، وهشام بن عمار عند ابن ماجه، والحميدي في مسنده، وسعيد بن عبد الرحمن وعبد الحبار عند ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٣٣ رقم ١٧٦٩) وغيرهم.

(٤) أي الإمام مسلم في (الجمعة ٦ / ١٤٥).

ورواه النسائي<sup>(١)</sup> من رواية معمر عن الزهري عن الأغراني عبد الله عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المسجد فكتبوا من جاء إلى الجمعة، فإذا خرج الإمام طوت الملائكة الصحف، قال: وقال رسول الله ﷺ: المهجر إلى الجمعة كالمهدي — يعني بدنة —، ثم كالمهدي بقرة، ثم كالمهدي شاة، ثم كالمهدي بطة، ثم كالمهدي دجاجة، ثم كالمهدي بيضة)).

[٩٤] ولأبي هريرة حديث آخر: رواه أبو الشيخ بن حيان في كتاب الثواب،<sup>(٢)</sup>

(١) النسائي في (الجمعة باب التكبير إلى الجمعة ٣ / ١٠٨ رقم ١٣٨٤) من طريق عبد الأعلى عنه به وهذا الإسناد أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٥٩) والدارمي في سننه (١ / ٣٦٣) باب فضل التهجير إلى الجمعة).

قلت: تعمد به عبد الأعلى عن معمر بزيادة 'بطة' بين الكبش والدجاجة، وخالفه عبد الرزاق فروه عن معمر عن الزهري به ولم يذكر الزيادة، وحديثه في مصنفه (٣ / ٢٥٧ رقم ٥٥٦٢) ومن طريقه: الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٨٠).

وهكذا رواه أصحاب الزهري الآخرون: ومنهم: ابن أبي ذئب، وحديثه في صحيح البخاري في (الجمعة باب الاستماع إلى الخطبة ٢ / ٤٧٢ رقم ٩٢٩).

ومنهم: يونس، وحديثه عند الإمام مسلم (في الجمعة باب بدون ٦ / ١٤٥). وقد أعل الحافظ في الفتح (٢ / ٤٢٨) هذه الزيادة بقوله: "ورفع عبد السائي أيضا في حديث الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة، بين الكبش والدجاجة، لكن خالفه عبد الرزاق وهو أثبت به في معمر فلم يذكرها" اهـ.

(٢) اسمه الكامل: ثواب الأعمال الزكية، وهو في خمس مجلدات كما ذكره انذهبي في السير (٢١٥/١٠) وقد وصفه الذهبي بأن مؤلفه لم يذكر فيه حديثا إلا بعد العمل عليه. انظر: المصدر نفسه (٢٧٨/١٦).

وأبو الشيخ بن حيان: هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري والمعروف بابي الشيخ صاحب انصفات الكثيرة النافعة ومنها: طبقات الحديثين بأصبهان، والمعظمة وغيرها، توفي سنة ٣٦٩هـ.



وفضائل الأعمال<sup>(١)</sup> من رواية هارون بن هارون التيمي عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ((ثلاث لو يعلم الناس ما فيهن ما أخذن إلا بالاستهام عليها حرصاً علي ما فيهن من الخير والبركة: التأذين للصلوات، والتهجير للجمعات، والصلاة في أول الصفوف)).

وهارون بن هارون: <sup>(٢)</sup> ضعيف.

لكن أصل الحديث متفق عليه<sup>(٣)</sup> من طريق مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة لفظ: ((لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه...)) الحديث.

### [تخريج ما في الباب]

[٩٥] وحديث عبدالله بن عمرو:

انظر: أخبارُ صبهان لأبي نعيم (٩٠/٢) وتذكرة الحفاظ (٩٤٥/٣ رقم ٨٩٦) وطبقات علماء الحديث (١٣٨/٣ رقم ٨٦٦).

<sup>(١)</sup> لم أقف عليه، وكذلك لم يذكره محقق طبقات المحدثين في آثاره مع ستقصائه بالبحث والتنقيب. والحديث أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٥٨٦ / ٧) في ترجمة هارون بن هارون، وقال: وهارون غير ما ذكرت وأحاديثه عن الأعرج وعن مجاهد وعن غيرهما مما لا يتابعه الثقات عليه. (المصدر نفسه ص ٢٥٨٧).

وأحدث ضعيف جداً من أجل هارون هذا، قال الذهبي عنه: ضعوفه. انظر: لكاشف (٣ / ١٩١ رقم ٦٠٢٨).

وقد وضعه الألباني في ضعيف الجامع الصغير رقم (٢٥٢٨) فقال: ضعيف جداً، وأحال إلى الصعيفة (٣٤٣٠).

<sup>(٢)</sup> هارون بن هارون: هو ابن عبد الله التيمي المدني، ضعيف. التقریب رقم (٧٢٩٦).

<sup>(٣)</sup> أخرجه البخاري في (الأذان باب الاستهام في الأذان ١٦٣ / ٢ رقم ٦٥٣، ٦٥٤) ومسلم في (الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها ٤ / ٢ / ١٥٧، ١٥٨).

رواه البيهقي<sup>(١)</sup> من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: ((تقعد الملائكة على أبواب المسجد يوم الجمعة يكتبون مجيء الناس / حتى يخرج الإمام، فإذا خرج طويت الصحف، ورفعت الأعلام)).<sup>(٣)</sup>

ب/١٢٠

## [٩٦] وحديث سمرة بن جندب:

أخرجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب

<sup>(١)</sup> البيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٢٦ ) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٣٤ ، ١٣٥ رقم

١٧٧١ ) من طريقين عن مطر عن عمرو بن شعيب به .

وفي مسنده مطر بن طهمان الوراق صدوق ، وحديثه عن عطاء ضعيف . انظر : الجرح والعديل )

٨ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ رقم ١٣١٩ ) والتهذيب ( ١٠ / ١٦٨ ، ١٦٩ رقم ٣١٦ ) وقال الذهبي في

الميزان ( ٤ / ١٢٧ رقم ٨٥٨٧ ) : هو حسن الحديث .

<sup>(٢)</sup> اختلف أهل العلم في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من حيث اتصال السند وانقطاعه ،

والراجح أنه متصل والمراد : بأبيه هو شعيب ، ونحوه : جد شعيب : عبد الله بن عمرو ، وقد ثبت

سماعه من كما نص عليه غير واحد من أهل العلم : يقول الإمام البخاري : " رأيت أحمد بن حنبل

وعلي بن المديني والحميدي وإسحاق بن راهوية يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، وشعيب قد

سمع من جده " . انظر : العلل الكبير ( ١ / ٣٢٥ ، ٣٢٦ )

والتاريخ الكبير ( ٦ / ٣٤٢ رقم ٢٥٧٨ ) وحامع الترمذي ( ٢ / ١٤٠ ) .

وقد فصل القول في هذه المسألة غير واحد من أهل العلم منهم : الإمام الذهبي في الميزان ( ٣ /

٢٦٣ — ٢٦٨ رقم ٦٣٨٣ ) والزيلعي في نصب الراية ( ١ / ٥٨ ، ٥٩ ) والحافظ ابن حجر في

التهذيب ( ٨ / ٤٨ — ٥٥ رقم ٨٠ ) والسيرطي في تدريب السراوي ( ٢ / ٢٥٧ — ٢٥٩ )

وشمس الحق العظيم آبادي في غاية المقصود ( ١ / ٣٩٣ — ٣٩٥ ) وأحمد شاكر في شرحه بجامع

الترمذي ( ٢ / ١٤٠ — ١٤٤ ) وغيرهم .

<sup>(٣)</sup> علق عليه الحافظ بجامش (ج) بقوله : هو في صحيح ابن خزيمة .

<sup>(٤)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في التبكير إلى الجمعة ١ / ١٩٦ رقم ١٠٧٩ )

وأورده البرصيري في الزوائد وقال : " هذا إسناد صحيح رجاله ثقات " . انظر : مصباح الزجاجة

( ١ / ١٣٠ ) .

أن رسول الله ﷺ ((ضرب مثل الجمعة ثم التكبير كناحر البدنة كناحر البقرة كناحر الشاة حتى ذكر الدجاجة)).

[٩٧] وللمرة حديث آخر: رواه الطبراني في الأوسط<sup>(١)</sup> من رواية الحكم بن عبد الملك

==

قت: في سده سعيد بن بشير مختلف فيه، والقول فيه ما احتاره الإمام الطبراني في مسند الشاميين (٤ / ٦) فقال: 'وقد طعن على سعيد بن بشير جماعة من أهل العراق والقول عندي ما قال أحمد بن حنبل - رحمه الله - 'أرد أمره إلى أهل بلده وقد وثقوه وهو ثقة' - أ - وقال غير واحد من أهل العلم - منهم: ابن معين وابن عمر والساجي وابن حبان وغيرهم - بروي عن قتادة عن ثوبان ومنكرات وما لا يتابع عليه، انظر: معرفة الرجال برواية ابن محرز (١ / ٥٣٩) الخرح والتعديل (٤ / ٧ رقم ٢٠) والمجروحين (١ / ٢١٩) والتهذيب (٤ / ١٠ رقم ١١).

وعنى هذا سعيد بن بشير ثقة في غير قتادة وله غرائب وما كسر عن قتادة . قتل: وهذا الحديث من روايته عن قتادة، وقد اضطرب فيه سدا ومثنا: أسما الاضطراب في الإسناد: فقد رواه وكيع، عند ابن ماجه وأحمد المروري في كتاب الجمعة (٧١) والرويساني في مسنده (٢ / ٥٤ رقم ٨٢٠) ومحمد بن بكار، عند الطبراني في الكبير (٧ / ٢١٢ رقم ٦٨٨٠) وفي مسند الشاميين (٤ / ٣٠ رقم ٢٦٤٦) من رواية أبي زرعة الدمشقي عنه، كلاهما عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن بن سمره به. بينما رواه محمد بن بكار أيضا من رواية أبي زرعة الدمشقي عنه عبد الطبراني في الكبير (٧ / ٢٣٢ رقم ٦٩٦٨) عن سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي أيوب - هو العتكي - عن سمره به، فجعل في إسناده أبا أيوب العتكي بدلا من الحسن البصري.

وأما الاضطراب في المتن: فقد ورد في رواية الحسن البصري ما نقله الشارح من لفظ ابن ماجه، إلا أحمد المروري في كتابه الجمعة فإنه لم يذكر لفظة الدجاجة، بينما ورد في رواية أبي أيوب العتكي عن سمره: كناحر بدنة، وكذا باح بقره وكذا باح الشاة، وكذا باح الطير، حتى انتهى إلى العصفورة.

<sup>(١)</sup> لم أحده بهذا الإسناد في الأوسط، وهو في الصغير (١ / ١٢٥، ١٢٦) مثله متنا وإسناده . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٠) واليزار في مسنده كما في كشف الأسرار ٣٠٩/١ رقم ٦٤٥ والطبراني في الكبير (٧ / ٢٠٦ رقم ٦٨٥٤) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٣٨) كلهم

==

عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((احضروا الجمعة وادنوا من الإمام فإن الرجل ليكون من أهل الجنة فيتأخر عن الجمعة فيؤخر عن الجنة، وإنه لمن أهلها)).

قال الطبراني: لم يروه عن قتادة إلا الحكم بن عبد الملك.

### الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: «وفي الباب»]

فيه أيضاً عن أوس بن أوس، وشداد بن أوس، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب وروثة بن الأسقع، وأبي أمامة، وأبي سعيد، وأبي طلحة.

[٩٨] أما حديث أوس بن أوس: فرواه أصحاب السنن<sup>(١)</sup> من رواية أبي الأشعث الصنعاني عنه بلفظ: ((من اغتسل يوم الجمعة وغسل، وغدا وابتكر...)) الحديث. لفظ

--

من طريق الحكم بن عبد الملك به.

وقال اليزار: «رواه هشام عن قتادة عن رجل عن سمرة». والحكم بن عبد الملك: هو القرشي البصري نزيل الكوفة ضعيف من السابعة. انظر: التقريب رقم (١٤٥٩) والمجمع (٢ / ١٨٠).

قلت: وما رواه الحكم بن عبد الملك منكر، فإنه مع ضعفه خالف بعض حفاظ أصحاب قتادة — وهو هشام الدستوائي — عن قتادة عن أبي أيوب الأزدي عن سمرة عن النبي ﷺ، وحديثه عند أبي داود في (الصلاة باب الدنو من الإمام عند الموعظة ١ / ٦٦٣ رقم ١١٠٨) والإمام أحمد في مسنده (٥ / ١١) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٣٨). قال الإمام أبو حاتم: أبو أيوب عن سمرة أشبه، انظر: العلل لابنه (١ / ٢٠٤ رقم ٥٨٧).

(١) أخرجه أبو داود في (الطهارة باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٦ رقم ٣٤٥) والنسائي في (الجمعة باب فضل غسل الجمعة ٣ / ١٠٥، ١٠٦ رقم ١٣٨) وكذا تحت الأرقام (١٣٨٣، ١٣٩٧) والترمذي في (الجمعة باب ما جاء في فضل الغسل يوم الجمعة ٢ / ٣٦٧ رقم ٤٩٦) وابن ماجه في (إقامة الصلاة باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ١ / ١٩٥ رقم ١٠٧٣).

النسائي، وقال الباقون: «بكر وابتكر» وتقدم قبل هذا بياب.<sup>(١)</sup>

[٩٩] وأما حديث شداد بن أوس:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> بلفظ: ((من غسل واغتسل يوم الجمعة، وغدا وابتكر...)) الحديث وتقدم قريبا.<sup>(٣)</sup>

[١٠٠] وأما حديث عبد الله بن مسعود:

فرواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: خرجت مع عبد الله إلى

(١) تقدم في باب فضل الغسل يوم الجمعة برقم (٦١).

(٢) الطبراني في الكبير (٧ / ٢٧٩ رقم ٧١٣٤).

(٣) تقدم في باب فضل الغسل يوم الجمعة برقم (٧٠) ، وتقدم هناك أن الحديث من مسند شداد بن أوس منكر.

(٤) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة ١ / ١٩٧ رقم ١٠٨٠ ) عن كثير بن عبد عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر عن الأعمش به. وهكذا الإسناد أخرجه أيضا: الطبراني في الكبير ( ١٠ / ٧٨ رقم ١٠٠١٣ ) وابن أبي عاصم في السنة ( ١ / ٢٧٥ رقم ٦٢٠ ).  
وورده البوصيري في مصباح الزجاجة ( ١ / ١٣١ ) وقال: هذا الإسناد فيه مقال... إلى أن قال: فلا إسناد حسن.

وفي سننه : عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد — بفتح اراء وتشديد الواو — صدوق يعطى وكان مرجعا وأفسرط ابن حبان فقال: منرك. انظر: التقريب رقم ( ٤١٨٨ ). قلت: اختلف فيه في هذه الرواية: فرواه كثير بن عبيد عنه هكذا — اعني عن معمر عن الأعمش — وخالفه الحسن بن البراء وعلي بن مسلم الطوسي وغيرهما فرووه عنه — يعني عبد المجيد — عن مروان بن سالم عن الأعمش به، وخالفهم جميعا عبد الصمد بن الفضل عن أبيه عنه عن الثوري عن الأعمش به، قال الإمام الدارقطني في العلل ( ٥ / ١٣٨ رقم ٧٧٣ ) : الأول — يعني ما رواه الحسن ومسلم الطوسي — أشبه بالصواب، ومروان بن سالم مسترك الحديث " اهـ. وإلى هذه العلة أشار الإمام أبو حاتم نقيه: " قلت لكثير بن عبيد إنهم يروون عن عبد المجيد عن

الجمعة، فوجد ثلاثة قد سبقوه فقال: رابع أربعة وما رابع أربعة ببعيد، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن الناس يجلسون من الله يوم القيامة على قدر رواحهم إلى الجمعة: الأول والثاني والثالث)) ثم قال: رابع أربعة، وما رابع أربعة ببعيد.

[١٠١] وأما حديث علي بن أبي طالب:

فرواه أبو داود<sup>(١)</sup> من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن عطاء الخراساني عن مولي امرأته أم عثمان قال: سمعت علياً عليه السلام منير الكوفة يقول: ((إذا كان يوم الجمعة غدت

مروان بن سالم عن الأعمش هذا الحديث، فقال: هكذا حدثنا به عن معمر عن الأعمش، قال: ومروان بن سالم منكر الحديث ضعيف الحديث جدا ليس له حديث قائم يكتب حديثه " اهـ — انظر: العلل لابنه (١/ ٢١١ رقم ٦٠٩).

قلت: ومن طريق مسلم الطوسي أخرجه: البزار في مسنده (٤ / ٣٣١ رقم ١٥٢٥) والبيهقي في الشعب (٦ / ٢٥٣ رقم ٢٧٣٥).

وحديث عبد الصمد هذا أخرجه الدارقطني في العلل (٥ / ١٣٨، ١٣٩ رقم ٧٧٣) وقال: وهذا لا يصح عن الثوري. وكذا أخرجه في الأفراد كما في أطراف الغرائب (٤ / ١١٠ رقم ٣٧٣٣) وقال: وهو حديث غريب من حديث الثوري عن الأعمش تفرد به عبد الصمد عن أبيه عن عبد الحميد عن الثوري.

(١) أبو داود في (الجمعة باب فضل الجمعة ١ / ٦٣٧ رقم ١٠٥١) وبهذا الإسناد أخرجه البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٢٠) وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (١ / ٩٣) من رواية حماد بن أرطاة عن عطاء به.

وهذا الحديث اختلف فيه على عطاء الخراساني:

فرواه عنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر هكذا مرفوعاً من حديث علي بن أبي طالب، وتابعه عليه فيه حماد بن أرطاة.

ورواه حماد بن سلمة عنه عن رجل قوله موقوف. انظر: العلل لابن أبي حاتم (١ / ٢٠٧، ٢٠٨ رقم ٥٩٩).

وقد سئل الإمام أبو حاتم عن هذا فقال: "حديث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أشبه وحماد لم يحفظ". (المصدر نفسه).

الشياطين برأياتها إلى الأسواق، فيرمون<sup>(١)</sup> الناس بالترايث أو الرباث و يشطوهم عن الجمعة، وتغدو الملائكة فتحلس علي أبواب المسجد، فيكتبون الرجل من ساعة والرجل من ساعتين حتى يخرج الإمام، فإذا جلس الرجل مجلسا ليتمكن فيه من الاستماع والنظر فأنصت ولم يبلغ كان له كفلا<sup>(٢)</sup> من الأجر، فإن نأى حيث لا يسمع فأنصت ولم يبلغ كان له كفل من أجر<sup>(٣)</sup>، وإن جلس مجلسا ليتمكن فيه من الاستماع، والنظر فلغا ولم ينصت كان له كفل من وزر، ومن قال يوم الجمعة لصاحبه: صه<sup>(٤)</sup> فقد لغا<sup>(٥)</sup> ومن لغا فليس له في جمعته تلك شيء<sup>(٦)</sup>)).

ب/١٢١

ثم يقول في آخر ذلك: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك./

قال أبو داود: رواه الوليد بن مسم عن ابن جابر<sup>(٧)</sup> قال: بالرباث. وقال: مولي امراته أم عثمان بن عطاء.

==

قلت: وفي سنده رجل مجهول وهو مولى امرأة عطاء، انظر: تحفة الأشراف (٧ / ٤٦٩ رقم ١٠٣٤٠) ولذا فالحديث ضعيف.

<sup>(١)</sup> قال الخطابي في معالم السنن (١ / ٢١٠): "قوله: يرمون الناس: إما هو (يرثون الناس) كذلك روي لنا في غير هذا الحديث "هـ". قلت: بهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في المسند (١ / ٩٣) وسيأتي تفسير (يرثون) في كلام الخطابي.

<sup>(٢)</sup> قال ابن الأثير في النهاية (٤ / ١٩٢): "الكفل — بالكسر —: الحظ والنصيب "هـ".

<sup>(٣)</sup> قوله: (أجر) ورد في (ح): (الأجر) بزيادة (أل).

<sup>(٤)</sup> صه: كلمة زجر تقل عند الإسكات، وتكون لتوحد والإثنين والجمع والمذكر والمؤنث، بمعنى: اسكت. ٥٤ انظر: النهاية (٣ / ٦٣).

<sup>(٥)</sup> لغا: أي تكلم، وقيل: عدل عن الصواب، وقيل: نخاب، والأصل: الأول انظر: النهاية (٤ / ٤٠٥، ٢٥٨) والقاموس المحيط ص (١٧١٥).

<sup>(٦)</sup> قلت: لم أقف على رواية الوليد بن مسم هذه.

ورواه أحمد<sup>(١)</sup> من رواية الحجاج بن أرطاة عن عطاء الخراساني بلفظ: ((وقعد الملائكة علي أبواب المسجد يكتبون الناس علي قدر منازلهم: السابق<sup>(٢)</sup> والمصلي<sup>(٣)</sup> والسدي يليه حتى يخرج الإمام ٥٠٠)).

والربايت: — بفتح الراء والباء الموحدة وآخره ثاء مثلثة — جمع ربيثة، وهو: ما يجبس الإنسان ويشغله.<sup>(٤)</sup>

وأما التراييث: فقال صاحب النهاية:<sup>(٥)</sup> يجوز أن يكون جمع تربيثة، وهي: المرة الواحدة من التربيث.

وقال الخطابي في هذه الرواية: «ليس بشيء».<sup>(٦)</sup>

[١٠٢] وأما حديث وائلة:<sup>(٧)</sup>

(١) أحمد في مسنده (٩٣ / ١) وأورده الهيثمي في المجمع (١٨٠ / ٢) وقال: رواه أحمد وفيه رجل لم يسم .

(٢) هو الأول. انظر: القاموس المحيط ص ١٦٨، والمعجم الوسيط ص ٥٢١.

(٣) هو الثاني، من صلى الفرس: جاء مصليا، أي تلا السبق. انظر: مجمع البحار (٣٤٨/٣) والقاموس المحيط ص ١٦٨، والمعجم الوسيط ص ٥٢١، مادة: صلي.

(٤) انظر: النهاية (١٨٢ / ٢).

(٥) انظر: النهاية (١٨٢ / ٢) وقال الخطابي: " التراييث: ليس بشيء ، وإنما هو: الربايت، أصله: من ربت الرجل عن حاجته: إذا حبسته عنها، واحدها: ربة، وهي تجري مجرى العلة والسبب الذي يعوقك عن وجهك الذي تترجعه إليه " أم. انظر: المعالم (٢١٠ / ١).

(٦) قلت: هذا الكلام يوهم أنه حكم بذلك على الحديث، وليس كذلك، وإنما هو على بعض ألفاظه — وهي : التراييث — كما تقدم نقل كلامه في ذلك في الهامش الذي قبل هذا.

(٧) هو ابن الأسقع بالقياس لليثي صحابي مشهور نزل الشام وعاش إلى سنة (٨٥هـ) انظر: أسد

الغاية (٣٩٩/٥) والتقريب (٢٤٢٩).



فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية بشر بن عون عن بكار بن تميم عن مكحول عن واثلة قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله تبارك وتعالى يبعث الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون القوم: الأول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس فإذا بلغوا السابع كانوا بمنزلة من قرب العصافير)).

وبكار بن تميم: مجهول، وبشر بن عون روي عنه نسخة هذا الإسناد نحو مائة حديث كلها موضوعة. قاله صاحب الميرن<sup>(٢)</sup>.

[١٠٣] وأما حديث أبي أمامة:

فرواه أحمد<sup>(٣)</sup> من رواية أبي غالب عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((تقعد الملائكة على أبواب المساجد فيكتبون: الأول والثاني والثالث حتى إذا خرج الإمام رفعت الصحف)).

---

(١) الطبراني في الكبير (٢٢ / ٦١ رقم ١٤٦) وكذا في مسند الشاميين (٤ / ٣١٠ رقم ٣٣٩٥)، وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٠، ١٨١) وقال: رواه الطبراني في الكبير من رواية بشر — كذا، والصواب: بشر — بن القرشي، قال ابن حبان: روى نحو مائة حديث كلها موضوعة.

(٢) انظر: الميرن (١ / ٣٤٠ رقم ١٢٥٣) ترجمة بكار، و (١ / ٣٢١ رقم ١٢١١) ترجمة بشر ابن عون.

قلت: وهذا قول ابن حبان في المجروحين (١ / ١٩٠).

(٣) أحمد في مسنده (٥ / ٢٦٠) وكذا الطبراني في الكبير (٨ / ٢٨٧ رقم ٨١٠٢) كلاهما من طريق زيد بن الحباب عن حميد بن عيسى عن أبي غلاب به. وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٠) وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد ثقات. وفي مسنده: زيد بن الحباب، صدوق يخطئ في حديث الثوري. انظر: التقريب رقم (٢١٣٦)، وفيه أيضا: أبو غالب: وهو صاحب أبي أمامة اسمه حزر، وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع، صدوق يخطئ. انظر: التقريب رقم (٨٣٦٢) وهذا سند حسن.

وفي رواية له: <sup>(١)</sup> قلت: يا أبا أمامة! ((ليس لمن جاء بعد خروج الإمام جمعة؟ قال: بلى ولكن ليس ممن يكتب في الصحف)).

ورواه الطبراني <sup>(٢)</sup> من رواية عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ((المتعجل إلى الجمعة كالمهدي بدنة، والذي يليه كالمهدي الثور، والذي يليه كالمهدي شاة، والذي يليه كالمهدي دجاجة)).

وعفير بن معدان: ضعيف. <sup>(٣)</sup>

[١٠٤] وأما حديث أبي سعيد:

فرواه أحمد <sup>(٤)</sup> أيضا من طريق ابن إسحاق قال: حدثني العلاء عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: ((إذا كان يوم الجمعة قعدت الملائكة على أبواب المسجد

(١) أي الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٢٦٣) وكذا الطبراني في الكبير (٨ / ٢٨٣ رقم ٨٠٨٥) كلاهما من طريق مبارك بن فضالة عن أبي غالب به. في مسنده: مبارك بن فضالة، وهو صدوق يدلّس ويسوي من السادسة. انظر: التقريب رقم (٦٥٠٦) ذكره الحافظ من المرتبة الثالثة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٩٣) إلا أنه صرح بالسماع في شيخه عند الإمام أحمد في مسنده.

(٢) الطبراني في الكبير (٨ / ١٦٥ رقم ٧٦٩٠) وأورده الميثمي في المجمع (٢ / ١٨٠) وقال: "فيه عفير بن معدان وقد أجمعوا على ضعفه" اهـ.

(٣) عفير — بالتصغير ابن معدان الحمصي المؤدّن ضعيف من السبعة، انظر: التقريب رقم (٤٦٦٠) وقال الذهبي: ضعفه، انظر: الكشف (٢ / ٢٣٦ رقم ٣٨٨٥).

(٤) أحمد في مسنده (٣ / ٨١) وهو عبد النسائي في الكبرى (كتاب الملائكة ١٠ / ٤١٨، ٤١٩ رقم ١١٩٠٦) والطحاوي في شرح المعاني (٤ / ١٨٠) وغيرهما من طريق ابن إسحاق به. ومحمد بن إسحاق صدوق يدلّس، انظر: التقريب رقم (٥٧٦٢) إلا أنه صرح بالتحديث عند الإمام أحمد.

وفيه أيضا: العلاء بن عبد الرحمن وهو أيضا صدوق ربما وهم، انظر: التقريب رقم (٥٢٨٢)

فيكتبون الناس من جاء على منازلهم: فرجل قدم جزورا ورجل قدم بقرة ورجل قدم دجاجة ورجل قدم بيضة قال: فإذا أذن المأذن، وجلس الإمام على المنبر، طويت الصحف، ودخلوا المسجد يستمعون الذكر)).

وإسناده جيد. (١)

١/١٢٢

### [١٠٥] وأما حديث أبي طلحة

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: ((من غسل واغتسل، وغدا وابتكر، ودنا من الإمام...)) الحديث. وقد تقدم قبل هذا باب. (٣)

==

وباقى رجاله ثقات، لكنه معقول: فقد روى جماعة من أصحاب العلاء عن أبيه عن أبي هريرة به، يقول الحافظ في تعليقه على هامش (ح): "حالف ابن إسحاق... وروح بن لقاسم وشعبة وغيرهم فرووه عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة "اهـ".

قلت: رواية شعبة وروح وعبد العزيز بن محمد اندراوردي عند السائي في (الملائكة ١٠ / ٤٢٢ رقم ١١٩٢٠، ١١٩٢١، ١١٩٢٢).

ومن رواه عن العلاء إسماعيل بن جعفر، ويحيى بن محمد بن قيس المدني، أخرجهما — مفاربا لشعبة وروح بن القاسم — بن خزيمة في صحيحه (٣ / ١١٤، ١١٥ رقم ١٧٢٧) وكذا في (٣ / ١٣٤ رقم ١٧٧٠).

وبهذا تبين أن المحفوظ من الطريقتين: ما رواه شعبة ومن تابعه من مسند أبي هريرة وأن طريق ابن إسحاق شاذ. قال الحافظ في تعليقه على هامش (ح): "وحالفهم: عبد الملك بن جريج، فرواه عن العلاء عن أبي عبد الله إسحاق أنه سمع أبا هريرة "اهـ".

قلت: حديثه عند الإمام أحمد (٢ / ٢٧٢) وعبد بن حميد كما في المنتخب (٣ / ٢٠٦، ٢٠٧ رقم ١٤٤١) وقد صرح ابن جريج عنده بالتحديث

ولا يبعد أن يكون طريقه هذا أيضا محفوظا فإنه ثقة فقيه فاضل، كما في التقريب رقم (٤٢٢١). (١) بل شاذ كما تقدم في الهامش لدي قبل هذا.

(٢) الطبراني في الكبير (٥ / ١٠٢، ١٠٣ رقم ٤٧٢٦).

(٣) تقدم في باب ما جاء في فصل الغسل يوم الجمعة رقم (٧٩).

**الثالث: [فقه الحديث]**

قوله: «من اعتسل يوم الجمعة غسل الجنابة» هو للتشبيه، أي غسلًا كغسل الجنابة<sup>(١)</sup> كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَمَرَّ مِنَ السَّحَابِ﴾<sup>(٢)</sup> أي تمررًا كمر السحاب، هذا هو المشهور في تأويله.<sup>(٣)</sup>

ويحتمل أن يكون المراد: أنه اعتسل من الجنابة، أي من أتياه أهله<sup>(٤)</sup> فيكون بمعنى: ((من اغتسل وغسل)) الحديث المتقدم علي أحد التأويلين: أنه أتى أهله يوم الجمعة فكان سببا في غسلهم، وقد تقدم هذا المعنى في الحديث المذكور.

**الرابع: [بيان معنى «الرواح»]**

استدل بقوله: ((ثم راح)) على أن الرواح للجمعة يكون من الزوال. والمراد بالساعات المذكورة في الحديث: ساعات لطيفة عقب الزوال، وهو قول مالك — رحمه الله — وبعض الشافعية كما تقدم.<sup>(٥)</sup> وخالفه جمهور العلماء: فحملوا الرواح على الذهاب، جمعا بينه وبين بقية أحاديث التبكير والغدر، كقوله: وغدا وابتكر. وقد تقدم<sup>(٦)</sup> أن أبا منصور الأزهرى نقل أن الرواح لغة: الذهاب.

(١) قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٢٦) : " قوله: (غسل الجنابة) بالنصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي غسلًا كغسل الجنابة، إلى أن قال: وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر " اهـ.

(٢) جزء آية رقم (٨٨) من سورة النمل.

(٣) انظر: راد المسر (١٩٦/٦) ومعالم التزيل (١٨٣/٦) وتفسير البحر المحيط (٩٤/٧) وتفسير الكشاف (٣٧٤/٣) واللباب (٢٠٧/١٥).

(٤) قال النووي: وهذا ضعيف أو باطل، انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٣٥).

(٥) تقدم في الوجه الخامس من باب فضل الغسل يوم الجمعة.

(٦) تقدم في الوجه الخامس من باب فضل الغسل يوم الجمعة.

فحمل الجمهور الساعات المذكورة في الحديث علي الساعات الزمانية، كما في مائير الأيام.

وقد تقدم من عند النسائي<sup>(١)</sup> قوله ﷺ: ((يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة)).

#### الخامس: [ابتداء زمن التبكير من ساعات النهار]

أهل علم الميقات يجعلون ساعات النهار ابتداءها: من طلوع الشمس، ويجعلون الحصة التي من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من حساب الليل.<sup>(٢)</sup> واستواء الليل والنهار عندهم: إذا تساوى ما بين الغروب وطلوع الشمس، وما بين طلوع الشمس وغروبها. فإن أريد الساعات علي اصطلاحهم:

فيكون ابتداء الوقت المرع فيه لذهاب الجمعة/ من صروع الشمس، وهو أحد الوجهين لأصحابنا<sup>(٣)</sup> وقال الماوردي:<sup>(٤)</sup> «إنه الأصح، ليكون ما قبل ذلك من طلوع انفجر زمان غسل وتأهب».

ب. ١٢٢

(١) النسائي في ( الجمعة — باب وقت الجمعة ٣ / ١١٠ رقم ١٣٨٨ ) وقد تقدم في باب الساعة

التي ترحى في يوم الجمعة من حديث جابر في ص (٥٣) رقم (٣٤)

(٢) انظر: شرح الحاوي الصغير (٥٢/١).

(٣) انظر: التتبيه ص ( ٤٤ ) المجموع ( ٤ / ٤١٣ ) وشرح الحاوي الصغير (٥٢/١).

(٤) انظر: الحاوي ( ٢ / ٤٥٢ ) والماوردي: هو الإمام العالم المحدث الفقيه الأصولي أبو الحسن علي

ابن محمد بن حبيب الماوردي، صاحب تصنيف الكثرة ومنها: الحاوي الكبير في شرح مختصر الترمذي والأحكام السلطانية وغيرها، توفي سنة ٤٥٠هـ.

انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (٢/٦٣٦ رقم ٢٤٢) والبداية والنهاية (١٥/٧٦٢)

والطبقات الكبرى لسبكي (٥/٢٦٧ رقم ٥٠٩).

قال ابن الرفعة: <sup>(١)</sup> ويؤذن به قول الشافعي عليه السلام: <sup>(٢)</sup> ويجزيه غسله لها إذا كان بعد الفجر. لكن قال الروياني <sup>(٣)</sup> في شرح التلخيص: <sup>(٤)</sup> إن ظاهر كلام الشافعي أن التكبير يكون من طلوع الفجر، وصححه الروياني، وكذلك صاحب المذهب <sup>(٥)</sup> قبله، ثم الرافعي <sup>(٦)</sup>

(١) لم أقف على قوله، وقد نقل الحافظ ابن حجر هذا النص في الفتح (٢ / ٤٢٨) وانظر: التبيين ص (٤٤).

وابن الرفعة: هو الشيخ الإمام نجم الدين أحمد بن محمد بن علي المعروف بابن الرفعة، شيخ الشافعية في زمانه، فقيه فاضل إمام في علوم كثيرة وله مصنفات جليلة منها: كفاية النبي في شرح التبيين، والمطلب العالي في شرح وسيط الغزالي، وتوفي سنة ٧١٠هـ. انظر: الطبقات الكبرى لسبكي (٩/ ٢٤ رقم ١٢٩٨) وطبقات الأسنوي (١/ ٦٠١ رقم ٥٥٦) والبداءة والنهاية (١٨/ ١٠٨).

(٢) ورد في (ح): (رحمه الله) مكان عليه السلام.

(٣) الروياني: هو الإمام أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، الفقيه الأصولي من أعيان الشافعية، وهو القائل: «واحترفت كتب الشافعية لأمليتها من حفظي» له مصنفات عديدة في العقيدة منها: بحر المذهب، والكافي وغيرهما توفي سنة ٥٠٢هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٧٧) والطبقات الكبرى لسبكي (٢/ ١٩٣ رقم ٩٠١) وطبقات الأسنوي (١/ ٥٦٥ رقم ٥١٨) والبداءة والنهاية (١٦/ ٢٠٥).

(٤) لم أقف على هذا الكتاب، وقد قال العمري نحو هذا في كتابه البيان (٢ / ٥٨٩) وهذا هو الوجه الثاني، وقد نسبته النووي إلى الأكثرين من الشافعية، انظر: المجموع (٤ / ٤١٣).

(٥) انظر: المذهب مع شرحه للنووي (٤ / ٤١٣).

وصاحب المذهب: هو الإمام إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبدالله الشيرازي أنوإسحاق الشافعي الفقيه الزاهد الأصولي النظارة، كان يضرب به المثل في الفصاحة والمناظرة، وادّعى الحسنة ومنسبها: المذهب والتبيين واللمع وغيرها، توفي سنة ٤٧٦هـ. انظر: تبين كذب المفترى ص (٢٧٦، ٢٧٧) والمجموع (١/ ٣٣) وطبقات الأسنوي (٢/ ٨٣ رقم ٦٧٢).

(٦) انظر: العزيز (٢/ ٣١٣).

والتنوي<sup>(١)</sup> ولكن ليس العمل عليه في أمصار الإسلام فدينا وحديثنا: أن يكرر للجمعة بطنوع الفجر.

وفيه أيضا طول يؤدي إلى انتقاض الطهارة وتخطي الرقاب لكن لا يضر ذلك لو وقع في حصول التكبير، فإذا خرج الحاجة فهو أحق بموضعه إذا رجع وإن أدى إلى تحطي الرقاب، إنما نهي عن ذلك من تأخر بجيئه إلى الجمعة حتى لا يملكه الدنو وسماع الخطبة إلا بتحطي الرقاب والله أعلم.

ولأصحابنا وجه ثالث: أن التكبير من الزوال، كقول مالك، حكاه البيهقي<sup>(٢)</sup>

والرويان<sup>(٣)</sup> وغيرهما.

وفيه وجه رابع: حكاه الصيدلاني في شرح المختصر<sup>(٤)</sup> أنه من ارتفاع النهار، وهو وقت التهجير.

(١) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٣٦) والروضة (١ / ٥٥٠) وتصحيح التبيه (١ / ١٦٩).

قال الحافظ: "فيه ضرر، إذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع فجر، وقد قال الشافعي: يجزئ الغسل إذا كان بعد لفجر، فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك" هـ. انظر: الفتح (٢ / ٤٢٨).

(٢) انظر: التهذيب (٢ / ٣٥٠).

(٣) انظر النقل عنه في العزيز (٢ / ٣١٣).

(٤) منهم: القاضي حسين، وإمام الحرمين وغيرهم من الحراسيين، انظر: المجموع (٤ / ٤١٣).

(٥) انظر النقل عنه في الفتح (٢ / ٤٢٨).

والصيدلاني: هو الإمام أبو بكر محمد بن داود بن محمد نداودي المروزي المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر، ونسبة إلى أبيه داود، صاحب كتاب: شرح المختصر للمروزي في محلدين، لم يعرف عن تاريخ وفاته وهو قرين القفال المتوفى سنة ٤١٧هـ، وقد توفي بعد الفعالي بنحو عشر سنين. انظر: الطبقات الكبرى للسكيتي (٤ / ١٤٨ رقم ٣٢٢) والطبقات للإسوي (٢ / ١٢٩ رقم ٧٢٥) والطبقات لابن هداية الله ص (١٥٢).

**السادس: [المراد بالساعات المرغب في التبكير فيها من ساعات النهار]**

بعد أن ذكر الرافعي الأوجه الثلاثة المتقدمة في ابتداء زمن التبكير للجمعة — قال: <sup>(١)</sup> «وليس المراد من الساعات — علي اختلاف الوجوه —: الأربع والعشرون التي قسم اليوم والليل عليها، وإنما المراد: ترتيب الدرجات وفضل السابق علي الذي يليه. فإن القفال <sup>(٢)</sup> احتج عليه بوجهين:

أحدهما: لو كان المراد: الساعات المذكورة، لاستوى الجانبان في الفضل في ساعة واحدة مع تعاقبهما في المحي.

والثاني: أنه لو كان <sup>(٣)</sup> كذلك لاختلف الأمر باليوم الشاتي والصائف، ولقامت الجمعة في اليوم الشاتي لمن جاء في الساعة الخامسة». / وتابعه عليه النووي في الروضة. <sup>(٤)</sup>

(١) انظر: كتابه العزيز (٣١٤/٢).

(٢) القفال: هو الإمام الفقيه أبو بكر بن عبدالله بن أحمد بن عبدالله المروزي المعروف بالقفال من أكابر علماء الشافعية في عصره، له في الفقه وغيره من الآثار ما ليس لغیره ومن مصنفاته: شرح التلخيص، وشرح الفروع وغيرها، والقفال هذا هو الصغير الذي يكثر ذكره في كتب الفقه ولا سيما في كتب الحراسانيين ولا يذكر غالبا إلا مطلقا، أما القفال الكبير فيذكره مقيدا بالكبير أو بالشاشي، وقد يذكر مطلقا عند العراقيين لقلة ذكرهم للقفال الصغير، توفي سنة ٤١٧هـ.

انظر: طبقات الشافعية لابن الصلاح (٤٩٦/١ رقم ١٨١) والطبقات للسبكي (٣٥/٥ رقم ٤٢٦) والطبقات للإسنوي (٢٩٨/٢ رقم ٩١٨).

(٣) قوله: (أنه لو كان كذلك) ورد في (ج): (لو كان الأمر كذلك) بحذف (أنه) وبزيادة (الأمر).

(٤) انظر: الروضة (١ / ٥٥٠) وكذا أقره نعماني في البيان (٢ / ٥٨٩) والحافظ في الفتح (٢



وقد ذهب جماعة من الأصحاب إلى أن المراد: الساعات الزمانية، حكاه صاحب النهاية<sup>(١)</sup> وجهها، وحزم به النووي في شرح المذهب<sup>(٢)</sup> فقال فيه: المراد بالساعات: الساعات المعروفة، خلافا لما قاله الرافعي، ولكن بدنة الأول أكمل من بدنة الثاني، كما تقول في السبع والعشرين درجة، أنها تترتب علي مسمى الجماعة، ولكن درجات الأكثر جماعة تكون أكمل من الأقل اهـ.

قلت: الجواب: عما احتج به القفال من الوجه الأول ما ذكره النووي<sup>(٣)</sup> ويدل له ما رواه النسائي<sup>(٤)</sup> في أحد طرقه من قوله: ((فكرجل قدم بدنة وكرجل قدم بدنة)) فقد ما يتقرب به سنة، وكرر كل قربان مريّن، والجاسان في ساعة اشتركا في التقرب بمسمى البدنة، واحتلفا من وجه آخر من حيث عظم البدن وسمنها، وهذا معني الحديث.

وعما احتج به من الوجه الثاني: أن أهل ابيقاب لهم اصطلاحان في الساعات: (٥) فالساعات الزمانية: كل ساعة منها خمسة عشر درجة. والساعات الآفاقية: يختلف قدرها باختلاف طول الأيام وقصرها في الصيف والشتاء، فالهار: اثنا عشرة ساعة، ومقدار الساعة يرد وينقص. والساعة في الصيف: سعة عشر درجة علي حساب عرض المدينة الشريفة، وعرضها: أربع وعشرون وفي الشتاء: اثنا عشرة درجة.

(١) يعني به: كتاب تحفة المطيب في دراية المذهب لإمام الحرمين له نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية برقم (٣٤٤٦) و (٣٥٣٧-٣٥٥١) و (٣٧٥٦، ٣٧٥٧) وليس فيه أبواب الجمعة والعيدين.

(٢) انظر: شرح المذهب ( ٤ / ٤١٥ ) وقد نقله اشرح بالمعنى

(٣) وهو أن بدنة لأول أكمل من بدنة الثاني.

(٤) النسائي في ( الجمعة — باب التكبير إلى الجمعة ٣ / ١٠٩ رقم ١٣٨٦ ) وقد تقدم.

(٥) هما ساعات زمانية ، وأخرى آفاقية.

وأما على عرض مصر: — وهو ثلاثون — فيكون في الشتاء سبعة عشر درجة ونصف،<sup>(١)</sup> وفي الصيف: اثني عشرة درجة ونصف.

وكل بلد على حسب عرضها، ووجدنا هذا الاصطلاح الثاني المسماة ساعاته: بالآفاقية يشهد له قوله ﷺ: ((يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة)) كما رواه أبوداود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> بإسناد صحيح، وصححه الحاكم<sup>(٤)</sup> على شرط مسلم. فلم يفرق ﷺ بين الشتاء والصيف، فهو دائما اثنتا عشرة ساعة فحملنا الساعات على ذلك.

فالساعات المرغب في التكبير فيها ست ساعات على رواية/ النسائي،<sup>(٥)</sup> وعلى رواية الصحيحين: <sup>(٦)</sup> خمس ساعات، — والزيادة من الثقة مقبولة — سواء أطالت الساعات، أم قصرت.

فبهذا يتفق أحد<sup>(٧)</sup> اصطلاحى الميقاتين مع الحديث الصحيح. ثم بعد أن حطر لي هذا الجواب رأيت في كلام القاضي الحسين: <sup>(٨)</sup> فحكى الخلاف في أن الاعتبار في حيازة الفضيلة التي قدرها الشرع يجعل النهار اثني عشرة ساعة، صيفا كان

١/١٢٤

(١) قوله: (نصف) ورد في (ح) (نصفا) منصوبا، وهكذا في السطر الذي يليه.

(٢) أبو داود في ( الصلاة — باب الإجابة أية ساعة هي ١٩ / ٦٣٦ رقم ١٠٤٨ ).

(٣) النسائي في ( الجمعة — باب وقت الجمعة ٣ / ١١٠ رقم ١٣٨٨ ).

(٤) الحاكم في المستدرك ( ١ / ٢٧٩ ) ووافقه الذهبي، وقد تقدم تخريجه في باب ساعة الإجابة ص ( ٥٣ )

برقم ( ٣٤ ).

(٥) تقدم تخريجه في ص ( ١٤٠ ) من حديث أبي هريرة.

(٦) انظر: ص ( ١٤٢ ) من حديث أبي هريرة.

(٧) وهو: الساعات الزمانية.

(٨) انظر: كلام القاضي حسين ملخصا مختصرا في الفتح ( ٢ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ ).

أو شتاء والمقدر يكون في إدراك خمس ساعات منها طالت في الصيف أو قصرت في الشتاء، إذ الاعتناء في ذلك بالساعات الزمانية وإن تعاقبت لحظات. وأنه ليس الخلاف في أن المراد بالساعات التي قسم الليل والنهار عليها شتاء وصيفا، على ما يعتقد أهل الحساب، فيكون نهار الشتاء منها تسع ساعات وشيء، ونهار الصيف منها أربعة عشر ساعة وشيء، فإنا لو اعتبرنا ذلك لزم ما تقدم.

### السابع: [عموم استحباب التذكير إلى الجمعة للخطيب وغيره]

قد يستدل بعموم قوله: «من اعتسل ثم راح» على أنه يستحب التذكير إلى الجمعة للخطيب أيضا.

مكن قال الماوردي<sup>(١)</sup> من أصحابنا: نختار للإمام أن يأتي الجمعة في الوقت الذي تقام فيه الصلاة، ولا يكره اتعاضا لفعل رسول الله ﷺ واقتراء بالخلفاء الراشدين، قال: ويدخل المسجد من أقرب أبوابه إلى المنبر، انتهى<sup>(٢)</sup>.

قلت: ويستدل له بقوله: — في آخر هذا الحديث<sup>(٣)</sup> — ((فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر)).

فدل على أن حروجه إلى المسجد يكون في الساعة السادسة أو السابعة<sup>(٤)</sup> — على اختلاف رواية النسائي ولصحيحين —.

(١) نظر: الحاوي (٢ / ٤٣٩).

(٢) قال الحافظ — متعبا عليه —: "وما قاله غير طاهر لإمكان أن يجمع الأمرين: بأن يكره ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع إلا إذا حضر الوقت، أو يحمل على من ليس له مكان معد". اهـ. انظر: المتح (٢ / ٤٢٧).

(٣) يعني به حديث الباب، وقد تقدم برقم (٩٣).

(٤) قلت: كلام الشارح هذا يوهم أن هناك رواية في سنن النسائي جعل مرتب ارواح فيها سبعة، وفي الصحيحين ستة، وليس كذلك، فإن رواية النسائي اشتملت على ست ساعات، ورواية الصحيحين اشتملت على خمس ساعات فقط، وقد تقدم إنكار الشارح سبع ساعات الواردة في

**الثامن: [إباحة تأخير الرواح عن الغسل]**

قوله: «من اغتسل ثم راح» يقتضي أنه لا بأس بتأخير الرواح عن الغسل لاتيانه ب «ثم»  
المقتضية للمهلة والتراخي وهو كذلك.<sup>(١)</sup>  
وحكي عن مالك<sup>(٢)</sup> أنه إذا أبطأ بعد الغسل عن الرواح أعاده.

**التاسع: [بيان أفضلية البقرة ثم الكبش ثم الشاة في الهدايا والأضاحي مع**

ذكر الخلاف]

فيه أن إهداء البقرة أفضل من البقرة والكبش والشاة، وأن البقرة أفضل مما بعدها، وهو كذلك.

قال النووي:<sup>(٣)</sup> «وقد أجمع العلماء على أن الإبل أفضل من البقر في الهدايا، واختلفوا في الأضحية: فمذهب الشافعي<sup>(٤)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٥)</sup> والجمهور،<sup>(٦)</sup> أن الإبل أفضل<sup>(٧)</sup> ثم البقر ثم الغنم كما في الهدايا، ومذهب مالك:<sup>(٨)</sup> أن أفضل الأضحية: الغنم ثم البقر ثم الإبل، قالوا:

--

كلام ابن العربي، فقال: هكذا ذكرها سبعة، والذي في سنن النسائي ستة، انظر: ص (١٤٩) علما بأن رواية الستة غير محفوظة، وما في الصحيحين هو المحفوظ، كما تقدم في ص (١٤٧).

(١) انظر: المجموع (٤ / ٤٠٩).

(٢) انظر: المدونة (١ / ١٤٥).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٣٧).

(٤) انظر: المهدب مع شرحه بنووي (٨/٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠).

(٥) انظر: الهداية (٤/٤٠٨).

(٦) منهم: الإمام أحمد، وداود الظاهري، وبعض أصحاب مالك، انظر: المجموع (٨/٣٧١).

(٧) قوله: (الإبل أفضل) ورد في (ح): (الأفضل الإبل) بتقديم (أفضل) وبيزادة (أل) عليه.

(٨) انظر: المعونة (١/٤٣٥).

لأن النبي ﷺ ضحى بكيشين»<sup>(١)</sup>

وأحاب النووي: <sup>(٢)</sup> بأنه «محمول علي أنه لم يبق»<sup>(٣)</sup> ذلك الوقت إلا من الغنم، أو فعله ليلان الجواز، وقد ثبت في الصحيح: <sup>(٤)</sup> أنه ضحى عن نسائه بالبقر» اهـ.  
قلت: لكن روى أبو داود<sup>(٥)</sup> وابن ماجه<sup>(٦)</sup> من حديث عبادة بن الصامت بإسناد صحيح أنه ﷺ قال: ((خير الأضحية: الكبش الأقرن)).

(١) صرف من حديث أسأله الإمام البخاري في (الأضاحي — باب رضع القدم على صفح الذبيحة ٢٥/١٠ رقم ٥٥٦٥، ٥٥٦٤) ومسلم في (الأضاحي — باب استحباب الضحية ١٢٠، ١١٩/١٣).

(٢) انصدر نفسه.

(٣) ورد في (ح): (لم يكن) مكان (لم يبق)

(٤) بهذا اللفظ أخرجه الإمام البخاري في (الأضاحي — باب من دبح ضحية غيره ٢١/١٠ رقم ٥٥٥٩) وغيره من حديث عائشة.

(٥) أبو داود في (الجنائز — باب كرامة المغلاة في الكفن ٣ / ٥٠٩ رقم ٣١٥٦) وهذا لفظه.

(٦) ابن ماجه في (الجنائز — باب ما جاء فيما يستحب من الكفن ١ / ٢٧١ رقم ١٤٧٢) كلاهما من طريق هشام بن سعد عن حاتم بن أبي نصر عن عمادة بن نسي عن أبيه عن عبادة به، واقتصر ابن ماجه على ذكر الكفن دون الأضحية.

وفي سنده: سي — بالتصغير. الكندي الشامي، وهو مجهول، انظر: التقریب رقم (٧١٥٨).  
والحديث به شاهد من حديث أبي أمامة عند ترمذي في (الأضاحي — باب الأذان في أدن المولود ٤ / ٨٣ رقم ١٥١٧) وقال: هذا حديث عريق، وعريق بن معدان: يضعف في الحديث.  
وابن ماجه في (الأضاحي — باب ما يستحب من لأضاحي ٢ / ٢٠٥ رقم ٣٦٨) وغيرهما.  
وفي سنده: عفير بن معدان، وهو ضعيف. انظر: التقریب رقم (٤٦٦٠) فهذا الشاهد أيضا ضعيف، فلا يقوي حديث عمادة بن الصامت فيبقى الحديث ضعيفا، وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم (٢٨٨١) والله أعلم.

وقد يجاب: بأن المراد: خير الأضحية — إذا كان<sup>(١)</sup> بالغنم — الكبش، وفيه تعسف.

**العاشر:** [جواز التقرب بالبدنة والبقرة والكبش والدجاجة والبيضة ونحوها]

فيه التقرب بما ذكر فيه من البدنة، والبقرة، والكبش، والشاة<sup>(٢)</sup> والدجاجة، والبيضة، على ما ثبت في الصحيح.

وفي رواية النسائي: <sup>(٣)</sup> البطة، وفي رواية له: <sup>(٤)</sup> العصفور.

فأما إهداء الإبل والقر والغنم والتضحية بها، فصحيح من غير خلاف، وأما بقية المذكورات: من البطة والعصفور والبيضة، فلا مدخل لها في الإهداء والأضحية.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(٥)</sup> «ولكن لمح» الصدقة بما فسمي الصدقة قربانا لأنه قرنها بالقربان على معنى تسمية الشيء باسم صاحبه وقرينه» اهـ.

**الحادي عشر:** [بيان أفضلية الكبش الأقرن]

فيه تفضيل الكبش الأقرن على الذي ليس بأقرن، وعلى غيره من الغنم لحسن شكه ولأنه ينتفع بقرنه.

١٢٤/ب

**الثاني عشر:** في لغات حديث الباب

تقدم أن الرواح حقيقة فيما بعد الزوال، فأما إطلاقه على الذهاب مطلقا في أول النهار، وفي الليل، فهل هو حقيقة أيضا أو محاز؟

فالذي نقله الأزهري أنه في اللغة: الذهاب، ولم يقيده بكونه مجازا وفي كلام غير

(١) قوله: (إذا كان) بيس في الأصل، وقد أثبتته من (ح) والسياق يقتضيه.

(٢) قوله: (الشاة) ساقط من (ح).

(٣) تقدم في ص (١٧٨) رقم (٩٣).

(٤) أي النسائي، وقد تقدم في ص (١٨٠) رقم (٩٣).

(٥) انظر: كتابه العارضة (٢ / ٢٨٣).

(٦) كذا في الأصل و (ع) بينما جاء في المطبوع (نصح).

واحد من العلماء أنه يجاز: كابن عبد البر<sup>(١)</sup> وصاحب المفهم<sup>(٢)</sup> وقال: «الرواح في أصل اللغة: الرجوع بعشي، والبدنة<sup>(٣)</sup> والبقرة<sup>(٤)</sup> والشاة<sup>(٥)</sup> والدجاجة:»<sup>(٦)</sup> يطبق علي الذكر، والأنثى لغة، فأما الكيش:»<sup>(٧)</sup> فهو الفحل. وفي الدجاجة: لعتان مشهورتان: الكسر والفتح<sup>(٨)</sup> وحكي بعضهم<sup>(٩)</sup> فيها الضم فيكون مثلاً.

ذهب أكثر أهل اللغة وجماعة من العلماء إلى أن البدنة تطلق علي الإبل والبقرة والعم. كما حكاه النووي في شرح مسلم<sup>(١٠)</sup> لكن المراد به في هذا الحديث: الإبل باتفاقهم، لتعقيها

(١) م أضف له في مظانه في التمهيد والاستدكار.

(٢) المفهم (٢٤٨/٢).

(٣) المراد بالبدنة هنا: الواحد من الإبل، سميت بذلك لعظم بدنها، وقال الجمهور: البدنة تطلق علي الواحد من الإبل والبقرة والغنم، وقيل: يختص بالإبل والبقرة. انظر: المجموع (٤١٢ / ٤، ٤١٣) والنهاية (١٠٨ / ١).

(٤) ابقرة: واحد، جمعها بقر، وبقرات، وبقرة — مضمين — وبقار، وأبقور، وبقار. انظر: القلموس المحيط ص (٤٥٠) مادة: بقر. قال النووي: سميت بقره لأنها تنقر الأرض — أي تشقها — بالحرارة، واسقر: الشق. انظر: المجموع (٤١٣ / ٤).

(٥) اشاة: الواحد من الغنم، أو يكون من الضأن، والمعز، والظباء، والبقرة، والنعام، وحمير الوحش. انظر: القاموس المحيط ص (١٦١١).

(٦) الدجاجة: لذكر والأنثى، وشت. انظر: القاموس المحيط ص (٢٤٠) والفتح (٤٢٧ / ٢).

(٧) اكيش: فحل الصأن في أي سن كان. انظر: المعجم الوسيط ص (٧٧٤) مادة كيش.

(٨) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٣٧ / ٦) والمجموع (٤١٣ / ٤).

(٩) هذا البعض هو الليث كما في الفتح (٤٢٧ / ٢).

(١٠) انظر: شرح صحيح مسلم (١٣٦ / ٦).

بذكر<sup>(١)</sup> البقرة والكبش<sup>(٢)</sup>.

وفي حضرت لغتان: فتح الضاد — وهي الفصحى — وكسرهما<sup>(٣)</sup>.

**الثالث عشر:** [المراد بالملائكة الذين يكتبون الناس على منازلهم يوم الجمعة]

المراد بالملائكة الذين يحضرون الجمعة ويكتبون الناس على منازلهم: غير الحفظة الموكلين ببني آدم،<sup>(٤)</sup> فإن الحفظة يكتبون كل شيء عمله ابن آدم من خير أو شر، أو عمله مطلقاً، على الخلاف المعروف في ذلك.

وهؤلاء الملائكة يكتبون منازل الجائين إلى الجمعة يختصون بذلك، كما روي عن أبي أمامة<sup>(٥)</sup> وكما قاله القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٦)</sup> كما تقدم، والله أعلم.

(١) ورد في الأصل وكذا في (ع) : ( بذكره ) بينما ورد في (س) بحذف الضمير، وهو الأقرب.

(٢) نظراً: المتح ( ٢ / ٤٢٧ ) قلت: وقد جاء التصريح بذلك في رواية ابن جريج، ولقطه ( فله من الأحر مثل الجرور ) كما تقدم.

(٣) انظر: المجموع ( ٤ / ٤١٣ ).

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ( ٦ / ١٣٧ ) وانفتح ( ٢ / ٤٢٧ ، ٤٢٨ ).

(٥) تقدم تخريجه في ص ( ١٨٩ رقم ١٠٣ ) وهو حديث ضعيف.

(٦) انظر: العارضة ( ٢ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ ) وقد تقدم في باب فضل الغسل يوم الجمعة ص ...



## باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر

٥٠٠ — حدثنا علي بن خشرم أنا عيسى بن يونس عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد — يعني الضمري — وكانت له صحة فيما زعم محمد بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((من ترك الجمعة/ ثلاث مرات قهاوياً طبع الله على قلبه)).

i/١٢٥

قال: وفي الباب عن ابن عمر، وابن عباس، وسبرة  
قال أبو عيسى: حديث أبي الجعد حديث حسن، قال: وسألت محمداً عن اسم أبي الجعد الضمري فلم يعرف اسمه، وقال: لا أعرف له عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث.  
قال أبو عيسى: ولا يعرف هذا الحديث إلا من حديث محمد بن عمرو.<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٠٦] — حديث أبي الجعد الضمري:

أخرجه بقية أصحاب السنن: فرواه أبو داود<sup>(٢)</sup> عن مسدد، والنسائي<sup>(٣)</sup> عن يعقوب بن إبراهيم كلاهما عن يحيى بن سعيد.

ورواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة عن ابن إدريس، ويزيد بن هارون، ومحمد بن بشر، أربعهم عن محمد بن عمرو به.

(١) انظر: الجمع (٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ رقم ٥٠٠)

(٢) أبو داود في ( الصلاة باب التشديد في ترك الجمعة ١ / ٦٣٨ رقم ١٠٥٢ )

(٣) النسائي في ( الجمعة باب التشديد في الخلف عن الجمعة ٣ / ٩٧ ، ٩٨ رقم ١٣٦٨ ).

(٤) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في من ترك الجمعة من غير عذر ١ / ٢٠٢ رقم ١١١٢ ) وهذا سند حسن من أجل محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي وهو صدوق له أوهام . انظر: التقريب رقم ( ٦٢٢٨ ) وقال الذهبي في الميزان ( ٣ / ٦٧٣ رقم ٨٠١٥ ) : شيخ مشهور حسن الحديث.

## [تخريج ما في الباب]

[١٠٧] — وحديث ابن عمر:

أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> من رواية زيد بن سلام<sup>(٣)</sup> عن جده أبي سلام عن الحكم بن

==

قلت: أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٦ رقم ١٨٥٧) من طريق وكيع عن الثوري عن محمد بن عمرو به، بلفظ: "من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فهو منافق" ورواه محمد بن يوسف القريائي عن الثوري بلفظ اجماعة، أخرج حديثه الطبراني في الكبير (٢٢ / ٣٦٥ رقم ٩١٦) وهذا أولى لموافقة لأصحاب محمد بن عمرو الآخرين: كيهي بن سعيد، ويزيد بن هارون، وابن إدريس، ومحمد بن بشر، وأحاديثهم في السنن كما تقدم، ومنهم أيضاً: المعتمر بن سليمان، وعبد الوهاب الثقفي، وإسماعيل بن جعفر، وأحاديثهم عند ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٦ رقم ١٨٥٨) وزائدة ومحمد بن فليح وحديثهما عند الطبراني في الكبير (٢٢ / ٣٦٦ رقم ٩١٧، ٩١٨) وغيرهم. كلهم عن محمد بن عمرو بلفظ: طبع الله على قلبه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٢ / ٣٦٥ رقم ٩١٥) من رواية يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو به، بزيادة لفظ: "متواليات" في قوله: "ثلاث جمعات متواليات". وأخرجه أيضاً: في الأوسط (٣ / ١٦٩، ١٧٠ رقم ٢٨٢٨) وابن عدي في الكامل (٧ / ٢٥١٨) من طريق حسان عن أبي معشر بن يحيى عن عبد الرحمن المدني عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة به نحوه.

وقال ابن عدي: وهذا الحديث عن محمد بن عمرو غير محفوظ.

وقال الطبراني: — عقب الحديث —: "تفرد به حسان ورواه الناس عن محمد بن عمرو عن عبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري" اهـ.

قلت: وهذا إسناد منكرو، وأبو معشر مع ما فيه من الضعف — انظر: تقريب رقم ٧١٥٠ — حلف جماعة من أصحاب محمد بن عمرو الثقات. راجع: التلخيص الحبير (٢ / ٥٢).

(١) مسلم في (الجمعة باب التعليق في ترك الجمعة ٢ / ٦ / ١٥٢).

(٢) النسائي في (الجمعة باب التشديد في التخلف عن الجمعة ٣ / ٩٨، ٩٩ رقم ١٣٦٩).

(٣) زيد بن سلام: هو ابن أبي سلام ممطور الحبشي — يالمهله والموحدة والمعجمة — ثقة من السادسة. انظر: تقريب رقم (٢١٥٢).

ميناء<sup>(١)</sup> عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: ((ليتهين قوم عن ودعهم<sup>(٢)</sup> الجمعيات، أو ليختمن<sup>(٣)</sup> الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين)).  
وزاد مسلم<sup>(٤)</sup> مع ابن عمر: أبا هريرة.

(١) الحكم بن ميناء — بكسر الميم بعدها تخانية ثم نون ومد لأنصاري الذي صدوق من أولاد الصحابة من الثانية. انظر: تقريب رقم (١٤٧١).

(٢) ودعهم الجمعيات: أي عن تركهم إياها والتخلف عنها، انظر: النهاية (١٦٦ / ٥).

(٣) اختمن: هو الطمع والري. نظر: مجمع البحر (١٤ / ٢).

(٤) في رواية أبي توبة عن معاوية عن أخيه زيد عن جده أبي سلام عن الحكم بن ميناء عن ابن عمر وأبي هريرة.

واختلف على أبي توبة فيه:

فرواه عنه الحسن بن علي الحلواني هكذا، وحديثه عند مسلم. وتابعه أبو حاتم الرازي، ويوسف بن مسلم، ومحمد بن عبد الرحمن بن الأشعث الدمشقي في آخرين كلهم عن أبي توبة مثل رواية الحسن بن علي.

وحديث هؤلاء الجماعة عند أبي عروة في مسنده (٢ / ١٢٥ رقم ٢٥٣٢) والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٧١) والشعب (٦ / ٢٦٥ رقم ٢٧٤٨) والطحاوي في شرح المشكل (٨ / ٢١٥ رقم ٣١٨٧) والطبراني في الأوسط (١ / ١٢٩ رقم ٤٠٦).

وخالفهم: موسى بن سهل الرملي — وهو ثقة، انظر: لتقريب رقم ٧٠٢١ — فرواه عن أبي توبة عن معاوية عن زيد عن أبي سلام عن الحكم بن ميناء عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري. أخرج حديثه ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٥ رقم ١٨٥٥).

تنبيه: وقع في صحيحه المطبوع خطأ في سنده، جرى تصويبه من الانتحاف (٥ / ١٩٥ رقم ٥١٩٧). قلت: هذا حديث شاذ لمخالفة موسى جماعة من أصحاب أبي توبة للثقات كما تقدم، وأيضاً: لم ينفرد به أبو توبة بذلك بل تابعه عليه جماعة من أصحاب معاوية بن زيد، ومنهم: يحيى بن حسنان: وحديثه عند الدارمي في سننه (١ / ٣٦٨، ٣٦٩). ومحمد بن شايبور: وحديثه عند البيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٤، ٢٦٥ رقم ٢٧٤٨). والوليد بن مسلم: ذكره المزي في تحفة الأشراف (٥ / ٣٣٥ رقم ٦٦٩٦). كلهم عن معاوية به من حديث ابن عمر وأبي هريرة.

وزاد النسائي<sup>(١)</sup> مع ابن عمر: ابن عباس.

<sup>(١)</sup> في رواية حبان بن موسى عن أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير عن الحضرمي عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن الحكم بن ميناء عن ابن عمر وابن عباس به، انظر: سنن النسائي الجمعة - باب التشديد في التحيف عن الجمعة ٩٩٠٩٨/٣ رقم ١٣٦٩.

واختلف فيه على أبان بن يزيد العطار، ويحيى بن أبي كثير الدمشقي.

أما الاختلاف على أبان: فرواه عنه حبان بن موسى هكذا كما تقدم، ورواه عنه عفان عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام به، فأسقط الحضرمي بن لاحق من الإسناد، أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٥٤ / ١).

ورواه عنه هدية بن خالد عن يحيى عن أبي سلام به، فأسقط الحضرمي وزيد بن سلام من الإسناد. أخرجه حديثه: الإمام أحمد في مسنده (٣٣٥ / ١).

ورواه عنه عبيد الله بن موسى عن يحيى عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن الحضرمي بن لاحق عن الحكم بن ميناء به، فعكس الإسناد بالنسبة لما هو عند النسائي.

أخرج حديثه: الطحاوي في شرح المشكل (٢١٤ / ٨ رقم ٣١٨٦) والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٧١) وذكره ابن حاتم في العلل (١ / ٢٠٧ رقم ٥٩٦) وعند البيهقي سقط "أبو سلام" من الإسناد.

والذي يظهر لي أن هذا الاختلاف من شيخ أبان وهو يحيى بن أبي كثير فإنه كثير الإرسال والتدليس كما في تعريف أهل التقديس (رقم ٦٣) وقد عنعن في جميع الطرق فيحتمل أنه دلس مرة فأسقط من الإسناد رجلاً أو رجلين، وأقام الإسناد مرة أخرى، ولهذا قال الإمام أبو حاتم كما في علل ابنه (١ / ٢٠٧ رقم ٥٩٦) - وقد سئل عن الطريق الذي ساقه الطحاوي وقد سبق ذكره فقل - : "رواه معاوية بن سلام عن أخيه زيد عن أبي سلام ولم يذكر فيه الحضرمي عن الحكم بن ميناء عن ابن عمر وابن عباس، قال: والحضرمي رجل من أهل المدينة وليس لرواية أبي سلام عنه معنى، وإنما يشبه أن يكون يحيى لم يسمعه من زيد فرواه عن الحضرمي عن زيد فوهم الذي حدث به، والله أعلم" اهـ. قلت: علماً بأنه ممن يشت ليحي سماعاً من زيد بن أبي سلام كما في المراسيل لابنه رقم (٤٢٩) ص (١٨٧) ومع ذلك فهو يرى في هذا الحديث أنه لم يسمعه من زيد وإنما سمعه من الحضرمي فالذي أقام إسناده أول.

ومما يؤيده قول حسين المعلم: "لما قدم علينا يحيى بن أبي كثير أخرجه إلينا صحيفة أبي سلام قلنا له:

==

سمعت من أبي سلام؟ فقال: لا، قلت: فمن رجل سمعه من أبي سلام؟ قال: لا " اهـ .  
انظر: إدراسيل لانس أبي حاتم رقم ( ٤٢٩ ) وتحفة التحصيل ( ص ٣٤٦ )  
وهذا بين أن الراجح من هذه الروايات كلها ما رواه الإمام النسائي من رواية أبان عن يحيى عن  
الحضرمي عن زيد به، وهذا تنفق الروايات كلها بأن عبدة الرواية التي أخرجهما النسائي هي المتصلة  
وبقية الروايات دلت فيها يحيى، والله أعلم.

أما الاختلاف على يحيى بن أبي كثير الدمشقي: فرواه عنه هشام الدستوائي عن أبي سلام عن الحكم  
عن ابن عمر وابن عباس، من رواية أبي داود الطيالسي عنه انظر حديثه في مسنده ( ٣ / ٤٥٨ رقم  
٢٠٦٤ و ٤ / ٤٥٦ رقم ٢٨٥٨ ) ويزيد بن هارون وعبد الصمد بن عبد الوارث كلاهما عنه به،  
أخرج حديثهما: الإمام أحمد في مسنده ( ١ / ٣٣٥ ) وخالف هؤلاء الجماعة: أبو أسامة حماد بن  
أسامة فرواه عنه عن الحكم بن ميساء عن أسس عمر وابن عباس.  
وحديثه عند ابن ماجه في ( أبواب المساجد باب التعليق في التحلف عن الجماعة ١ / ١٤٢، ١٤٣  
رقم ٧٧٨ ) وقال: ' الجماعة " بدل " الجمعات " .

وهذا شاذ مخالف لأبي أسامة جماعة من أصحاب هشام الدستوائي الثقات، كما تقدم. وم ينفرده  
هشام من بين أصحاب يحيى بن أبي كثير، بل تابعه عنه: أبان بن يزيد العطار فيما رواه عنه حديثه بن  
خالد، وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده ( ١ / ٣٣٥ ) .

تقدم في بيان الخلاف على أبان أنه من صحيح يحيى بن أبي كثير، وتقدمت الشواهد على ذلك، وأنه  
حدث مرسلًا ومتصلًا، فالدين وصلوه ببيان الوساطة أقاموا إسناده فهو أول من غيره.  
ويكن بقي الخلاف بين روائي: معاوية بن سلام، وبين رواية الحضرمي — على الراجح بين الروايات  
عن يحيى بن أبي كثير — والراجح: هو رواية معاوية لأمرين:

أحدهما: أنه مخرج في أحد الصحيحين، والثاني: أن الحضرمي بن لاحق دونه في الحفظ والضبط، فقد  
قال الحافظ في الأول: لا بأس به، وفي الثاني: ثقة، انظر: التقريب رقم ( ١٤٠٥، ٦٨٠٩ ) .  
هذا إذا سلم أن الحضرمي بن لاحق هو القاص الذي جعلهما الحافظ في التقريب واحداً، وقد رجح  
في التهذيب ( ٢ / ٣٩٥ رقم ٦٨٩ ) أنهما اثنان، موافقاً لعلي بن المديني ويحيى بن معين وأحمد بن  
حنبل وابن حبان، كما في التهذيب والتقريب.

أما على التعريق فلم أظفر عني توثيق لأحد سوى ذكر ابن حبان له في كتابه النقائص ( ٦ / ٢٤٩ )  
ولذلك قل انذهبي في الكشف ( ١ / ١٧٧ رقم ١١٤٨ ) : وثق.

==

وفي رواية للنسائي: <sup>(١)</sup> زيد بن سلام عن الحكم بن ميناء، لم يذكر أبا سلام.

[١٠٨] — ولا بن عمر حديث آخر:

رواه الطبراني في الأوسط <sup>(٢)</sup> من رواية إبراهيم بن يزيد عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: ((ألا هل <sup>(٣)</sup> عسى أحد منكم أن يتخذ الضبنة من الغنم علي رأس ميلين، أو ثلاثة، تأتي الجمعة فلا يشهد بها ثلاثاً، فيطبع الله على قلبه)).  
الضبنة: بكسر الصاد المعجمة، ثم ناء موحدة ساكنة، ثم نون، <sup>(٤)</sup> هي ما تحت يدك من مال، أو عيال. <sup>(٥)</sup>

==

وأشار البيهقي إلى ترجيح رواية معاوية فقال: "ورواية معاوية عن أخيه زيد أولى أن تكون محفوظة" اهـ. انظر: السنن الكبرى (٣ / ١٧٢).

ومما يؤيد هذا الترجيح قول علي بن المبارك — بعد أن رواه عن يحيى من حديث ابن عمر وابن عباس —: "ثم كتب — أي يحيى — به إلي عن ابن عمر وأبي هريرة..." اهـ. انظر: السنن الكبرى للنسائي (٢ / ٢٦٠ رقم ١٦٧١).

<sup>(١)</sup> وقع في إحدى النسخ النظامية هكذا، قاله محقق النسائي، ولم يشر المزي إلى هذه النسخة في التحفة، ولا هو في الكبرى. انظر: تحفة الأشراف (٥ / ٣٣٥ رقم ٦٦٩٦) والسنن الكبرى (٢ / ٢٥٩ رقم ١٦٧٠).

<sup>(٢)</sup> الطبراني في الأوسط (١ / ١٠٨ رقم ٣٣٦) وكذا أخرجه ابن عدي في الكامل (١ / ٢٢٩) والبيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٧ رقم ٢٧٥٠) كلهم من طريق إبراهيم بن يزيد الحوري — بضم المعجمة وبالزاي — وهو متروك الحديث، انظر: التقريب رقم (٢٧٤) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٦) وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه جماعة لم أقف على تراجمهم. وعلى هذا فالحديث ضعيف جداً.

<sup>(٣)</sup> قوله: (هل) ساقط من (ح) وما في الأصل موافق للمطبوع.

<sup>(٤)</sup> انظر: مجمع البحار (٣ / ٣٨٦) فقد ضبطه بمثله. ولكن البوصيري ضبطه بقوله: "بضم الصاد المهملة وضم الموحدة، هي السرية إما من الخيل أو الإبل والغنم ما بين العشرين إلى الثلاثين. انظر: مصباح الزحاجة (١ / ١٣٦) و النهاية (٣ / ٤).

<sup>(٥)</sup> انظر: النهاية (٣ / ٧٣).

[١٠٩] وحديث ابن عباس:

أخرجه النسائي<sup>(١)</sup> بالإسناد المتقدم، بريادة أبي سلام وتركه من الوجهين معاً.

[١١٠] وحديث ابن عمر، وابن عباس: كلاهما عند ابن ماجة<sup>(٢)</sup> من رواية يحيى بن

أبي كثير عن الحكم بن ميناء عن ابن عباس وابن عمر، إلا أنه قال: الجماعات بدل الجماعات ولم يذكر زيد بن سلام ولا جده أبا سلام بين يحيى بن أبي كثير وبين الحكم بن ميناء.

وقد رواه النسائي<sup>(٣)</sup> من رواية يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن الحكم بن ميناء

وقال: الجماعات.

وهكذا<sup>(٤)</sup> رواه يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي/ عن يحيى عن أبي سلام عن

الحكم بن ميناء.

[١١١] — ولابن عباس حديث آخر: رواه أبو يعلى الموصلي<sup>(٥)</sup> من رواية سعيد بن

(١) لم أقف على حديث ابن عباس لوحده في المجتبى ولا في الكبرى ولم يشر إليه المزني أيضاً في التحفة

(٥ / ٣٣٥ رقم ٦٦٩٦) إلا حديث الحضرمي عن زيد عن أبي سلام عن الحكم عن ابن عمر وابن

عباس، وقد تقدم تخريجه تحت رقم (١٠٧)

(٢) ابن ماجة في (أبواب المساجد باب التعليق في التخلف عن الجماعة ١ / ١٤٢، ١٤٣ رقم ٧٧٨)

انظر تخريجه برقم (١٠٧) في حديث ابن عمر الأول.

(٣) النسائي في الكبرى (٢ / ٢٥٩، ٢٦٠ رقم ١٦٧١).

(٤) يعني به موافقته في المتن فقط، وهو مخرج عند الإمام أحمد (١ / ٢٣٩) كما تقدم.

(٥) أبو يعلى في مسنده (٣ / ١٥٦ رقم ٢٧٠٤).

أوروده الميثمي في الجمع (٢ / ١٩٦) وقال، رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح، وقال الحافظ

في التلخيص (٢ / ٥٣): رجاله ثقات.

قلت: في سنده حميد بن مسعدة شيخ أبي يعلى، وهو صدوق، انظر: التقريب رقم (١٥٦٨)

والإسناد حسن.

أبي الحسن عن ابن عباس قال: ((من ترك الجمع ثلاث جمع متواليات فقد نبذ الإسلام وراء ظهره)).

هكذا ذكره موقوفاً، ولا يقال مثله من قبل الرأي فحكمه حكم المرفوع، وقد رواه البيهقي في شعب الإيمان<sup>(١)</sup> من قوله.

[١١٢] — وحديث سمرة:

أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> من رواية همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة العجفي عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال: ((من ترك الجمعة من غير عذر فليتنصّدق بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار)).

(١) انظر: الشعب (٦ / ٢٦٤ رقم ٢٧٤٦، ٢٧٤٧) من طرق عن عوف عن سعيد بن أبي الحسن به. وقال البيهقي — عقب الرواية التي فيها: من ترك أربع جمع متواليات — : "وقد قيل عن عوف في هذا: "من ترك الجمعة ثلاثاً متواليات" اهـ.

قلت: ولابن عباس حديث آخر: أخرجه الإمام الشافعي من رواية عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: (من ترك الجمعة من غير ضرورة كتب منافقاً في كتاب لا يمحى ولا يبدل) وفي بعض الأحاديث: ثلاثاً، انظر: مسند الإمام الشافعي (ص ٧٠).

وفي سنده إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي هو ابن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني، متروك. انظر: التقريب رقم (٢٤٣).

(٢) أبو داود في (الصلاة باب كفارة من تركها — أي الجمعة — ١ / ٦٣٨، ٦٣٩ رقم ١٠٥٣).

(٣) النسائي في (الجمعة باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر ٣ / ٩٩، ١٠٠ رقم ١٣٧١).

وهو مخرج أيضاً في الكبرى (٢ / ٢٦٠ رقم ١٦٧٣) وفي صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٧٨ رقم ١٨٦١) وفي مسند الإمام أحمد (٥ / ١٤، ١٥) وغيرهم.

ولم يفرد به همام بل تابعه: حجاج الأحول، فرواه عن قتادة به، أخرجه حديثه: الإمام البحساري في التاريخ الكبير (٤ / ١٧٦، ١٧٧ رقم ٢٤٠٠).



قال أبو داود: <sup>(١)</sup> رواه خالد بن قيس <sup>(٢)</sup> وحالقه في الإسناد ووافقه في المتن، ثم رواه <sup>(٣)</sup> من رواية أيوب أبي العلاء عن قتادة عن قدامة بن وبرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من فاتته الجمعة من غير عذر فليصدق بدرهم أو نصف درهم أو صاع حنطة أو نصف صاع)).

قال أبو داود: رواه سعيد بن بشير <sup>(٤)</sup> إلا أنه قال: عد أو نصف مد، وقال: عن سمرة. <sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> ورد في السنن المطبوع زيادة قوله: "وهكذا".

<sup>(٢)</sup> أخرج حديثه: الإمام النسائي في الكبرى (٢ / ٢٦١ رقم ١٦٧٤) وابن ماجه في (إقامة لصلاة باب ما جاء في من ترك الجمعة من غير عذر ١ / ٢٠٢ رقم ١١١٥) والبحاري في تاريخه الكبير (٤ / ١٧٧ رقم ٢٤٠٠) والرويان في مسنده (٢ / ٥٠ رقم ٨٠٩) والطبراني في الكبير (٢ / ٢١٩ رقم ٦٩١١) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٤٨) كلهم من طريق نوح بن قيس عن أخيه خالد بن قيس عن قتادة عن الحسن عن سمرة به.

<sup>(٣)</sup> أي الإمام أبو داود في سننه (١ / ٦٣٩ رقم ١٠٥٤) وهذا الإسناد أخرجه أيضا: الإمام الحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٠) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٤٨). وعقه هو الحاكم بقول الإمام أحمد الآتي في نقل أبي داود له.

<sup>(٤)</sup> ورد في السنن المطبوع بعده زيادة قوله: "عن قتادة هكذا".

وحديث سعيد بن بشير: أخرجه البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٤٨) وقال: قال سعيد: فسألت قتادة هل يرفعه إل النبي ﷺ؟ مثلك في ذلك، قال سعيد: وقد ذكر بعض أصحابنا أن قتادة يرفعه إل النبي ﷺ.

هذا وقد أخرجه الحاكم من طريقه فأرسله عن قدامة بن وبرة مثل رواية أيوب، انظر: المستدرک (١ / ٢٨٠).

<sup>(٥)</sup> ورد في السنن المطبوع بعده: قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن اختلاف هذا الحديث فقال: همam عندي أحفظ من أيوب يعني أبا العلاء.

قلت: مما سبق تبين أن الحديث اختلف فيه علي قتادة :

— فرواه همam عنه عن قدامة عن سمرة عن النبي ﷺ به، تقدم تخريج حديثه في ص (٢١٢).  
وتابعه: حجاج الأحول فرواه عن قتادة به، وحديثه عند البحاري في تاريخه الكبير كما تقدم في ص

(٢١٢).

- ورواه خالد بن قيس عنه عن الحسن البصري عن سمرة مرفوعا، تقدم تخريجه في ص (٢١٣).
- ورواه أيوب أبو العلاء عنه عن قدمة عن النبي ﷺ، تقدم تخريجه في ص (٢١٣).
- ورواه سعيد بن بشير عنه عن قدمة عن سمرة موقوفا عليه، تقدم تخريجه في ص (٢١٣).

قلت: والراجع من هذه الروايات رواية همام لما يلي:

- لأنه من أوثق أصحاب قتادة بعد حفاظ أصحابه الثلاث: سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة. انظر: شرح العلل لابن رجب (٢ / ٦٩٤ - ٦٩٩) وقد نقل أبو داود وغيره قول الإمام أحمد: همام عندي أحفظ من أيوب.

— ولأنه نوع من رواية حجاج الأحول عن قتادة به.

- أعل الإمام أبو حاتم رواية خالد بن قيس بقوله: "يروون هذا الحديث عن قتادة عن قدمة بن وبرة عن النبي ﷺ، انظر: العلل (١ / ٢٠٠ رقم ٥٧٧) وقال البخاري — بعد سياق حديث همام وخالد من قيس —: "والأول أصح" اهـ قلت: يعني به حديث همام، انظر: التاريخ الكبير (٤ / ١٧٧).
- أما رواية سعيد بن بشير موقوفا فلا معارضة بينها وبين رواية همام إن صحت ولكنها ضعيفة فإن سعيد بن بشير: ضعيف، انظر: التقريب رقم (٢٢٨٩).

موقف أهل العلم من حديث همام: اختلف أهل العلم في ثبوت إسناده — بعد ترجيحه على غيره:

- ١ — فقال الإمام أبو حاتم — وقد سئل عن هذا الحديث —: "له إسناده صالح، همام يرفعه وأيوب أبو العلاء يروي عن قتادة عن قدمة بن وبرة ولا يذكر سمرة وهو حديث صالح الإسناد" اهـ. انظر: لعل (١ / ١٩٦ رقم ٥٦٣) و صححه الحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٠) ووافقه الذهبي.
- ٢ — وقال الإمام أحمد — وقد قيل له —: يصح حديث سمرة: من ترك الجمعة؟ فقال: قدمة يرويه، لا يعرفه، انظر: المرح والتعديل (٧ / ١٢٧ رقم ٧٢٧) وقال الذهبي في الميزان (٣ / ٣٨٦ رقم ٦٨٧): "لا يعرف" وقال الحافظ ابن حجر في التقريب رقم (٥٥٦٦): مجهول.
- ٣ — وقال الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٤ / ١٧٧): "ولا يصح حديث قدمة في الجمعة" اهـ. وأبان عن علته بقوله: "قدمة بن وبرة عن سمرة لم يصح سماعة" اهـ. انظر: الكامل (٦ / ٢٠٧٤) والكبرى للبيهقي (٣ / ٢٤٨).

- ٤ — وأعله ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٨) بأمرين: أحدهما ما تقدم عن الإمام أحمد أنه مجهول،

ورواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية نوح بن قيس عن أخيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة  
ابن جندب باللفظ الأول.

### الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضا عن أسامة بن زيد، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وحارثة بن النعمان،  
وعبد الله بن أبي أوفى، وابن مسعود، وعقبة بن عامر،<sup>(٢)</sup> وكعب بن مالك وأبي قتادة، وأبي  
هريرة.

[١١٣] أما حديث أسامة بن زيد:

نروه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(١)</sup> من روايه حابر عن أبي عثمان عن أسامة قال: قال  
رسول الله ﷺ: ((من ترك ثلاث جمعاعات من غير عذر كتب من المنافقين)).

==

فقال: لست أعرف قدامة بعدالة ولا جرح

والثاني: قوله: " لا أقف على سماع قتادة عن قدامة بن وبرة ".

قلت: فمجموع العمل في هذا الحديث ثلاثة: أما الأول: — وهي تجهيل قدامة — فهي مدفوعة بثوبيق  
ابن معين له، انظر: تاريخ الدارمي رقم (٦٩٩) بالإضافة إلى ما تقدم عن أبي حاتم أنه قال: حديث  
صالح، يعني من طريق قدامة، وهذا فيه تقوية لأمره، كما أن ابن حبان ذكره في الثقات (٣٢٠/٥).  
أما الثانية: — وهي قول ابن خزيمة: لا أقف على سماع قتادة عن قدامة — فهي أيضا مدفوعة لتصريحه  
بذلك عند الإمام أحمد في مسنده (٨ / ٥).

أما الثالثة: — وهي قول الإمام البخاري: نفي سماع قدامة بن وبرة من سمرة — فهي على مؤثرة.  
وعلى هذا فالحديث ضعيف، كما قال الإمام البخاري — رحمه الله —

<sup>(١)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة باب ما جاء في من ترك الجمعة من غير عذر ١ / ٢٠٢ رقم ١١١٥).

<sup>(٢)</sup> قوله: (وابن مسعود وعقبة بن عامر) ورد في (ح): (وعبد الله بن مسعود) فراد (عبد) وحذف (عقبة  
بن عامر).

وجابر هو ابن يزيد الجعفي، ضعفه الجمهور.<sup>(٢)</sup>

[١١٤] وأما حديث أنس:

فذكر أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس<sup>(٣)</sup> أنه رواه مالك عن صفوان بن سليم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه)).

قلت: وإنما رواه مالك في الموطأ<sup>(٤)</sup> عن صفوان بن سليم قال مالك: لأدري أعني النبي ﷺ أم لا؟ وقال: من غير عذر ولا علة، والذي وصله عن مالك إنما وصله عن صفوان بن سليم عن الأعرج عن أبي هريرة، كما سيأتي عند ذكر حديثه.<sup>(٥)</sup>

[١١٥] وأما حديث جابر: فأخرجه النسائي<sup>(٦)</sup> وابن ماجه<sup>(٧)</sup>

==

(٢) انظر: الطبراني في الكبير (١ / ١٧٠ رقم ٤٢٢) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٦) وقال: "فيه جابر الجعفي وهو ضعيف عند الأكثرين" اهـ.

(٣) ومنهم: ابن معين، والإمام أحمد، والبخاري، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني. وقد تركه يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وكذبه غير واحد ومنهم: سعيد بن جبير، وأيوب، وزائدة، وإبراهيم بن زياد، والجوزجاني، وابن عينة، وابن الجارود وغيرهم.

انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٧٦ رقم ١٣٥٦) والعلل رواية المروزي رقم (٧٥، ٣٦٨) والجرح والتعديل (٢ / ٤٩٨ رقم ٢٠٤٣) العلل الكبير للترمذي (٢ / ٦٢٨) والضعفاء للنسائي رقم (٩٨) والضعفاء للعقيلي (١ / ١٩٢ رقم ٢٤٠) والجروحي (١ / ٢٠٨) والكفل (٢ / ٥٣٨ — ٥٤١) والضعفاء للدارقطني رقم (١٤٢) والشجرة في أحوال الرجال رقم (٣٠).

(٣) انظر: مسند الفردوس (٤ / ٨٩ رقم ٥٧٧٢) ط (دار الكتاب العربي ومعه تسديد القوس).

(٤) انظر: الموطأ (الجمعة باب القراءة في صلاة الجمعة ... ١ / ١١٢ رقم ٢٠).

(٥) سيأتي برقم (١٢٤).

(٦) النسائي في (الجمعة باب التشديد في التخلف عن الجمعة ٣ / ٩٨ رقم ١٣٦٨) من طريق ابن أبي

دئب.

والحاكم<sup>(٢)</sup> من رواية أسيد بن أبي أسيد<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة طبع الله على قلبه)).

(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في من ترك الجمعة من غير عذر ١ / ٢٠٢ رقم ١١١٣ ) من طريق زهير بن محمد وابن أبي ذئب كلاهما عنه به.

(٢) الحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٢ ) من طريق ابن أبي ذئب عنه به. ومن طريق ابن أبي ذئب عن أسيد أخرجه أيضاً: السنني في الكبرى ( ٢ / ٢٥٩ رقم ١٦٦٩ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٧٥ ، ١٧٦ رقم ١٨٥٦ ) والطحاوي في المشكوك ( ٨ / ٢١٠ رقم ٣١٨٣ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٤٧ ) وفي الشعب ( ٦ / ٢٦٢ رقم ٢٧٤٤ ) ورواه في روايته عن الأصم عن ابن الحكم عن ابن أبي مديك عن ابن أبي ذئب " متواليات " ، وقال " وليس في رواية ابن وهب - الراوي عن ابن أبي ذئب - متواليات " اهـ.

قلت: هذه البريادة شاذة تفرد بها الأصم عن ابن عبد الحكم رواها البيهقي عن جماعة من مشايخه ومنهم: الحاكم، ولكن الحاكم أخرجه في المستدرک كما تقدم من طريق الأصم فلم يذكره هذه الريادة، وتابعه ابن خزيمة وابن السري ( في الأوسط ٤ / ١٥ رقم ١٧٣١ ) فروياه عن ابن الحكم دون هذه البريادة، وقرن ابن خزيمة مع ابن الحكم محمد بن رافع، وأخرجه من طريق زهير بن محمد: الإمام أحمد في مسنده ( ٣ / ٣٣٢ ) وابن حبان في الثقات ( ٦ / ٧١ ) وأخرجه الحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٢ ) من طريق سليمان بن بلال عن أسيد به. وأخرجه الطبراني في الأوسط ( ١ / ٩١ رقم ٢٧٣ ) من رواية سعيد بن أبي أيوب عن أسيد به. وقال: لم يروه عن سعيد بن أبي أيوب إلا روح بن صلاح.

(٣) أسيد - يفتح ا همزة وكسر السين وتخفيف الباء - بن أسيد البراد أبو سعيد المدني صدوق واسم أبيه يزيد وهو غير أسيد بن علي من الخامسة مات في أول خلافة منصور. انظر: الإكمال ( ١ / ٥٥ ، ٥٤ ) والتقريب رقم ( ٥١٥ ).

وقد اختلف فيه على أسيد بن أبي أسيد البراد: <sup>(١)</sup> فرواه ابن أبي ذئب وزهير بن محمد عنه هكذا، وحالفهما عبد العزيز بن محمد الدراوردي فرواه عن أسيد عن عبد الله بن أبي

قتاده عن أبيه. <sup>(٢)</sup> كما سيأتي. <sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> قوله: (على أسيد بن أبي أسيد البراد) ساقط من (ح).

<sup>(٢)</sup> قلت: اختلف فيه على أسيد بن أبي أسيد البراد: فرواه عنه ابن أبي ذئب هكذا من حديث حابر بن عبد الله، وتابعه: زهير بن محمد، وسليمان بن بلال، وسعيد ابن أبي أيوب، كلهم عن أسيد عن حديث ابن أبي ذئب، وقد تقدم تخريج أحاديثهم. وحالفهم: عبد العزيز بن محمد الدراوردي، واختلف عنه:

فرواه أبو سعيد مولى بني هاشم عنه عن أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً، وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٣٠٠ / ٥) وتابعه: يحيى بن صالح الوحاظي فرواه عنه عن أسيد به مثل رواية أبي سعيد، وحديثه عند الطحاوي في المشكل (٢١٠ / ٨، ٢١١ رقم ٣١٨٤). وحالفهما: يعقوب بن محمد الزهري، فرواه عنه عن أبيه عن أسيد به، فراد في سننه رجلاً بين عبد العزيز الدراوردي وبين أسيد، وحديثه عند الحاكم في المستدرک (٤٨٨ / ٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: "يعقوب بن محمد الزهري: واه" اهـ. واتفق هؤلاء الثلاثة بروايتهم من حديث أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه: "أبي قتادة" مكان "حابر".

والراجح: رواية ابن أبي ذئب ومن وافقه لما يلي:

— «لأن ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي وكأنه أشبه وكأن الدراوردي لزم الطريق» قاله الإمام أبو حاتم. انظر: العلل (١ / ٢٠٣ رقم ٥٨٢).

— ولأنهم جماعة وهو واحد، فرواية الجماعة أولى.

وهو صحيح الدارقطني طريق ابن أبي ذئب على طريق الدراوردي في قوله: "والذي قبله أصح" يعني به رواية ابن أبي ذئب، انظر: العلل (٤ / ١٢٩ / ب).

بينما رجحه ابن عبد البر في التمهيد (١٦ / ٢٤٠، ٢٤١) رواية الدراوردي بقوله: "والأول عندي أولى بالصواب" يعني رواية الدراوردي.

## [١١٦] — وأما حديث حارثة بن النعمان: (٣)

فرواه أحمد في مسنده (٢) والطبراني في الكبير (٤) من رواية عمر مولى غفرة (١) عن ثعلبة ابن مالك عن حارثة بن النعمان قال: قال رسول الله ﷺ: ((يتخذ أحدكم السائمة

==

وعذره في ذلك — عندي والله أعلم — أنه لم يكن عنده حديث ابن أبي دئب وغيره من الثقات وذلك أنه لم يسن رواية جابر إلا من طريق عبد الله بن جعفر — وابن علي بن المديني وهو ضعيف — عن أسيد بن أسيد به، ولا شك أن الدراوردي أحفظ منه. (١) سيأتي رقم (١٢١).

قلت: ولجابر حديث آخر: أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢ / ٤٤٥ رقم ٢١٩٥) والبيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٨، ٢٦٩ رقم ٢٧٥٢) من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه عن سعيد بن عبيد الأزدي عن الفضل الرقاشي عن محمد بن منكر عن جابر قال: قام رسول الله ﷺ تحطيا يوم الجمعة فقال: ((عسى رجل تحضره الجمعة وهو عسى قدر من من المدينة فلا يحضرها، وقال في الثانية: عسى رجل تحضره الجمعة وهو على قدر من من المدينة فلا يحضرها، وقال في الثالثة: عسى يكون يكون على قدر ثلاثة أميال من المدينة فلا يحضر الجمعة ويطلع الله عسى قلبه)) لفظ أبي يعلى. وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٦) وقال: رجاله موثقون.

قلت: في مسنده سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد البرؤسي الكوفي كان صدوقا إلا أنه اتبى بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فصح فلم يقبل فسقط حديثه، التقريب رقم (٢٤٦٩) وفيه أيضا: الفصل بن عيسى الرقاشي مكر الحديث ورمى بالقدر، انظر: التقريب رقم (٥٤٤٨). فأحدث ضعيف.

(٢) الألباري، شهد بدرا وكان أحد الثمانين الذين ثبتوا يوم حنين ولم يبرأوا من خلافه معاوية.

انظر: الطبقات لابن سعد (٣/٤٥٢) ومعرفة الصحابة (١/٧٣٦) والتجريد (١٠٦٣).

(٣) انظر: المسند (٥ / ٤٣٣، ٤٣٤).

(٤) انظر: المعجم الكبير (٣ / ٢٢٩، ٢٣٠ رقم ٣٢٢٩، ٣٢٢٠، ٣٢٣١، ٣٢٣٢).

وأخرجه أيضا: البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٤٧) من طريق عمر مولى غفرة به، وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٥، ١٩٦) وقال: "فيه: عمر بن عبد الله مولى غفرة وهو ضعيف".

فيشهد الصلاة في جماعة فتعذر عليه سائمته فيقول: لو طلبت لسائمتي مكانا أكلاً من هذا فيتحول فلا يشهد إلا الجمعة فتعذر عليه سائمته فيقول: لو طلبت لسائمتي مكاناً هو أكلاً من هذا فيتحول فلا يشهد الجمعة ولا الجماعة، فيطبع على قلبه)).  
وعمر بن عبد الله مولى غفرة ضعفه ابن معين<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> وابن حبان<sup>(٣)</sup> ووثقه ابن سعد<sup>(٤)</sup>.

[١١٧] — وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية محمد بن عبد الرحمن بن سعد

==

(١) ضبطه الحافظ بقوله: "عمر بن عبد الله مولى غفرة — بضم المعجمة وسكون الفاء — ضعيف.

التقريب رقم (٤٩٦٨).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١١٩ رقم ٦٤٠).

(٣) انظر: الضعفاء له رقم (٤٥٦).

(٤) انظر: المجروحين (٢ / ٨١).

(٥) انظر: الطبقات لابن سعد ص (٣٤٣) القسم المتمم.

(٦) لم أقف عليه في المطبوع، وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٦) وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه من لم يعرف.

والحديث أخرجه: مسدد في مسنده كما في المطالب العالية (١ / ٢٩٣ رقم ٧٤٣) عن يحيى القطان،

و أحمد المروزي في كتاب الجمعة له ص (٩) عن القواريري عن يحيى القطان، وأبو يعلى في مسنده (

٦ / ٣٥٠ رقم ٧١٣١) من طريق الجدي عبد الملك بن إبراهيم،

والبيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٣ رقم ٢٧٤٥) من طريق النضر بن شميل، ثلاثتهم عن شعبة عن

محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة عن عمه عن أبيه قال: (من ترك الجمعة ثلاثاً طبع على

قلبه وجعل قلبه مافق) وعم محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة: هو يحيى بن أسعد بن

زرارة: قال الحافظ في ترجمة يحيى هذا: وعنه ابن أخيه، فذكر محمد بن عبد الرحمن هذا. انظر:

التهذيب (١١ / ١٧٨ رقم ٣٠٧) وذكره ابن حبان في الصحابة، انظر: الثقات (٣ / ٤٤٧)

والحافظ في القسم الأول من الإصابة (٣ / ٦٥٠) وقال: قيل: إنه تابعي.



ابن زرارة<sup>(١)</sup> عن ابن أبي أوفى قال: قال رسول الله ﷺ: ((من سمع النداء يوم الجمعة، ولم يأتها ثم سمع النداء ولم يأتها ثلاثا طبع على قلبه، فجعل قلب منافق)).  
وإسناده جيد.<sup>(٢)</sup>

[١١٨] وأما حديث ابن مسعود:

قال في التلخيص (٢ / ٥٣) ورواه أبو يعلى أصابا ورواته ثقات، صححه ابن المنذر. والحديث اختلف فيه على شعبة: فرواه عنه يحيى القطان، والحدي والنضر بن شمير هكذا، من مسند يحيى بن أسعد ابن زرارة عم محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، وخالفهم: أبو إسحاق الفزاري، فرواه عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن عن ابن أبي أوفى، وحديثه عند الطبراني كما تقدم. (انظر: مجمع الزوائد ٢ / ١٩٦ فإنه ذكر هذا الخلاف)

والراجح: هو ما رواه يحيى القطان ومن وافقه لأمرين:

لأن يحيى القطان من أوثق أصحاب شعبة، انظر: سؤالات تكبير لندارقطي رقم (٣٤) وشرح علل الترمذي (٢ / ٧٠٢ - ٧٠٥) ولم يفرده به يحيى بل تابعه عليه: الحدي والنضر بن شمير، بينما تفرد به أبو إسحاق الفزاري مما رواه الجماعة أولى.

تليه: وقع في المطبوع من مسند أبي يعلى: زيادة رحى بين شعبة ومحمد بن عبد الرحمن وهو: سعد بن إبراهيم، كذا أثبتته المحققان: إرشاد الحق، وحسين سليم أسد (١٣ / رقم ٧١٦٧) بينما الذي أثبتته الهنمى في المجمع (٢ / ١٩٦) إسقاط سعد بن إبراهيم من بين شعبة ومحمد بن عبد الرحمن موافقا لرواية أصحاب شعبة الآخرين، وهذا أولى، والله أعلم.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصاري المدني، وهو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، ويقال: ابن محمد بن عبد الله، ومنهم من يسميه إلى جده لأمه فيقول: محمد بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة. ثقة من السادسة، مات سنة أربع وعشرين. انظر: التهذيب (٩ / ٢٩٨ رقم ٤٩٤) والتقريب رقم (٦١١٤).

(٢) فت: هذا بغض لطر عن الاختلاف المذكور، وإلا فهذه الرواية إن لم تكن منكورة فهي شاذة، كما تقدم بيان ذلك في الهامش الذي قبل هذا.

فرواه مسلم<sup>(١)</sup> من رواية أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله أن النبي ﷺ قال  
لقوم يتخلفون عن الجمعة: ((لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس، ثم أحرق علي  
رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم.)) /

[١١٩] — وأما حديث عقبة بن عامر:

فرواه أحمد<sup>(٢)</sup> وأبو يعلى<sup>(٣)</sup> من رواية ابن سنان لم ينع عنه

(١) مسلم في ( الصلاة باب فضل صلاة الجماعة والتشديد في التحف عنها ٢ / ٥ / ١٥٥ ) من رواية  
زهير عنه.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ( ٣ / ١٦٦ رقم ٥١٧٠ ) عن معمر، والخطيب في تاريخه ( ٤ /  
٣٥٦ ) وأبو نعيم في الحلية ( ٧ / ١٣٣ ، ١٣٤ ) كلاهما من طريق الثوري، وقال أبو نعيم: "غريب  
من حديث الثوري تفرد به بخروعه الحارث" اهـ.

والطبراني في الصغير ( ١ / ١٧٢ ) من طريق الرحيل بن معاوية أخي زهير، وقال: لم يروه عن الرحيل  
إلا زياد يعني ابن عبد الله البكائي. كلهم — معمر، والثوري، والرحيل — عن أبي إسحاق به، وهذا  
يدل على أن رواية زهير عن أبي إسحاق وإن كانت بعد اختلاط السبيعي ( انظر: الكواكب النيرات  
ص ٣٥٠ ) إلا أن هذه الرواية من صحيح أحاديثه يدل عليه متابعة غير واحد من أصحابه، كما  
تقدم. والله أعلم.

وهناك رواية أخرى مطلقة دون تقييدها بصلاة الجمعة أخرجه الإمام أحمد في مسنده ( ١ / ٣٩٤ )  
من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي به بلفظ: ( لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ثم أمر  
بأناس لا يصلون معنا فتحرق عليهم بيوتهم ).

قلت: لا مخالفة بينهما فإن زيادة الثقة مقبولة هنا لتوفر شروط القبول فإن من زادها جماعة فلا يتطرق  
إلهم الزعم، وعلى هذا يحمل المطلق على المفيد، والله أعلم.

كما أنه لا معارضة بين هذا الحديث وبين حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري في صحيحه  
( الأذان باب وجوب صلاة الجماعة ٢ / ١٤٨ رقم ٦٤٤ ) وفيه تعيين الصلاة — التي أهم في  
حديث إسرائيل — وأنها صلاة العشاء، لاختلاف المخرجين فإن رواية زهير وإسرائيل من حديث ابن  
مسعود، وهذا الذي أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة، فلعنه ﷺ قصد مرتين؛ مرة لصلاة  
الجمعة، وأخرى لصلاة العشاء. انظر: كلام الحافظ في الفتح ( ٢ / ١٥١ ).

(٢) أحمد في مسنده ( ٤ / ١٤٦ ) من رواية حسن بن موسى عن ابن هبة.

أبي قبيل<sup>(٢)</sup> حبي بن هاني المعافري<sup>(٣)</sup> عن عقبة بن عامر<sup>(٤)</sup> سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((هالك أمي في الكتاب واللبن قالوا: وما الكتاب واللبن؟ قال: يتعلمون القرآن

(١) أبو يعلى في مسنده (٢ / ٣٠٧ رقم ١٧٤٠) من رواية أبي عبد الرحمن المقرئ عن ابن لهيعة، وأخرجه الفسوي أيضا في المعرفة (٢ / ٥٠٧) بهذا الإسناد، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٧ / ٢٩٦ رقم ٨١٥، ٨١٦) من رواية الليث عن أبي قبيل، ومن طريق سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة.

والحاكم في المستدرک (٢ / ٣٧٤) والطبراني في الكبير (١٧ / ٢٩٦ رقم ٨١٧) والبيهقي في الشعب (٦ / ٢٢١، ٢٢٢، رقم ٢٧٠٣) كلهم من طريق عبد الله بن وهب عن مالك بن حير الزبادي عن أبي قبيل به، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. قلت: هذا سند حسن، أبو قبيل صدوق بهم، انظر: التقريب رقم (١٦١٦) وابن لهيعة صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، التقريب رقم (٣٥٨٧) وقد تقدم الكلام عنه، وأنه إذا روي عنه العبادة فهو صحيح قوله عبد الغني بن سعيد الأردني، والساجي وغيرهم. انظر: التهذيب (٥ / ٣٧٧، ٣٧٨ رقم ٦٤٨).

وهذا الحديث من رواية أبي عبد الرحمن المقرئ وهو أحد العبادة فحديثه حسن، لا سيما مع وجود المتابع له من رواية الليث، ومالك بن حير الزبادي، كلاهما عن أبي قبيل به.

(٢) ورد في (ج) "عن" بين أبي قبيل وحبي بن هاني وهو حصاً، فأغما شخص واحد، والذي في الأصل هو الصواب وهو موافق للمطوع.

(٣) أبو قبيل — بفتح القاف وكسر الموحدة بعدها تخاية ساكنة — هو حبي — بضم أوله ويالين — تحت، الأولى مفتوحة — ابن هاني ناضر — بوزن ومعجمة — المعافري المصري، صدوق بهم — من الثالثة، انظر: التقريب رقم (١٦١٥، ١٦١٦).

(٤) عقبة بن عامر هو الهنسي صحابي مشهور ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين وكان فقيها فاضلا مات في ثمان وخمسين. انظر: أسد العبة (٤ / ٥٠٠ رقم ٣٧١١) والإصابة (٢ / ٤٨٢) والتقريب رقم (٤٦٧٥).

فيتأولونه على غير تأويله، ويحبون اللبن، فيدعون الجماعات والجمع، ويدنون<sup>(١)</sup> اللفظ لأبي يعلى.

وقال أحمد في روايته: قال رسول الله ﷺ: ((إنما أخاف على أمي الكتاب واللبن، قال: قيل: يا رسول الله، ما بال الكتاب؟ قال يتعلمه المنافقون ثم يجادلون به الدين آمنوا، فقيل: ما بال اللبن؟ قال: أناس يحبون اللبن فيخرجون من الجماعات ويتركون الجماعات)).

ورواه أحمد<sup>(٢)</sup> أيضا من رواية ابن لطيفة عن يزيد بن أبي حبيب<sup>(٣)</sup> عن أبي الخير<sup>(٤)</sup> عن عقبة بن عامر وقال: فيتركون الجماعة ويدنون، ولم يذكر الجمع<sup>(٥)</sup>. [١٢٠] — وأما حديث كعب بن مالك:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٦)</sup> من رواية اسماعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء<sup>(٧)</sup> عن عبد الله بن كعب بن مالك<sup>(٨)</sup> عن أبيه عن رسول الله ﷺ

(١) أي يخرجون إلى البادية، من قولهم: بدأ القوم يدنو بدوا: خرجوا إلى البادية، انظر: النهاية (١ / ١٠٨) والقاموس المحيط ص ١٦٢٩ مادة بدو.

(٢) أحمد في مسنده (٤ / ١٥٥) من رواية أبي عبد الرحمن المقرئ عن ابن أبي ليثة به. وأخرجه هذا الإسناد: يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢ / ٥٠٧) والبيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٦) رقم (٢٧٤٩).

(٣) يزيد بن حسب: هو المصري أبو رجاء واسم أبيه سويد واختلف في ولاته، ثقة فقيه وكان يرسل حن الخامسة، نظر: لتقريب رقم (٧٧٥١).

(٤) أبو الخير: هو مرثد بن عبد الله البزفي — بفتح التحتانية والزاي بعدها نون — أبو الخير المصري، ثقة فقيه، من ثالثة. انظر: التقريب رقم (٦٥٩١).

(٥) قلت: بل ذكر الجمع أيضا في المسند المطبوع، ولم أقف على رواية في المسند بهذا الإسناد لم يذكر فيها "الجمع" وقد رجعت إلى أطراف المسند (٤ / ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٧٧، رقم ٦١١٠، ٦١٤٧) والانصاف (١١ / ٢٣٦، رقم ١٣٩٥٦) فلم ألق عليها.

(٦) الطبراني في الكبير (١٩ / ٩٩ رقم ١٩٧) وأورده الهيثمي في الجمع (٢ / ١٩٦، ١٩٧) وقال: "رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن" اهـ.

قال: ((ليتهين أقوام يسمعون النداء يوم الجمعة ثم لا يأتوها أو ليظعن الله علي قلوبهم، ثم ليكون من الغافلين)).

وعبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة: (٣) حمصي ضعيف الحديث.

(١٢١) ١٦- وأما حديث أبي قتادة:

فرواه أحمد (٤) قال: ثنا أبو سعيد (٥) ثنا عبد العزيز بن محمد (٦) عن أسيد عن عبد الله بن أبي

قتادة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: ((من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع على قلبه)).

١/١٢٧

==

قلت: ليس كما قال فن في سنده: إسما عيل بن عياش وهو صدوق في روايته عن أهل بيته محط في عمرهم، نظير: التقريب رقم (٤٧٧) وشيخه في هذا الحديث من أهل بيته، لكنه ضعيف، كما سيأتي. (١) في (س) عن ابن عطاء.

محمد بن عمرو بن عطاء الفرعي، العامري المدني ثقة من الثالثة مات في حدود العشرين، نظير: التقريب (٦٢٢٧) (٢) عبد الله بن كعب بن مالك ثقة يقال: له رؤية مات سنة سبع أو ثمان وتسعين، انظر: التهذيب (٣٥٧٦). (٣) عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ضعيف ولم يرو عنه غير إسما عيل بن عياش من السبعة، انظر: التقريب رقم (٤١٣٩).

(٤) انظر: المسند (٣٠٠ / ٥) وهذا حديث شاذ خالف فيه الدراوردي جماعة من الثقات ومهم من أبي دثب فرواه عن أسيد عن عبد الله بن أبي قتادة عن جابر، وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في تحريج حديث جابر ص (٢١٦ رقم ١١٥).

(٥) أبو سعيد: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد الله المصري أبو سعيد مولى بني هاشم بريل مكة لقبه: جردقة — بفتح الجيم والدال بينهما راء ساكنة ثم قاف — صدوق ربما أخطأ من التاسعة مات سنة سبع وتسعين ومائة، نظير: التقريب رقم (٣٩٤٣).

(٦) عبد العزيز بن محمد بن عبيد للدراوردي أبو محمد الجعفي مولاها المدي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ قال النسائي: حديثه عن عبيد الله مكروه من الثامنة مات سنة ست أو سبع ومائين، (التقريب ٤١٤٧).

وأسيد بن أبي أسيد البراد موثق <sup>(١)</sup> ولكنه اختلف عليه في إسناده كما تقدم. <sup>(٢)</sup>

[١٢٢] — وأما حديث أبي هريرة:

فأخرجه مسلم <sup>(٣)</sup> من رواية الحكم بن ميناء عن ابن عمر وأبي هريرة عسى النسي ﷺ قال: ((لينتهين أقوام عن ودعهم الجمعات أوليختمن الله على قلوبهم ثم ليكون من الغافلين)).

[١٢٣] — ولأبي هريرة حديث آخر:

رواه ابن ماجه <sup>(٤)</sup> من رواية محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((ألا هل عسى أحد منكم يتخذ الضبنة من الغنم على رأس ميل أو ميلين فيتعذر عليه الكلا فيرتفع ثم تجي الجمعة فلا يجي ولا يشهدها وتجيء الجمعة فلا يشهدها حتى يطبع على قلبه)).

(١) ذكره ابن حبان في الثقات (٦ / ٧١) وأخرج ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم حديثه في صحاحهم، كما صحح حديثه الترمذي، انظر: التهذيب (١ / ٣٤٤ رقم ٦٢٦) وقال الدارقطني: يعتبر به، (المصدر نفسه).

(٢) تقدم برقم (١١٥).

(٣) مسلم في (الجمعة باب التعليط في ترك الجمعة (٦ / ١٥٢) تقدم تحريجه في ص (٢٠٧ رقم ١٠٧).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة باب ما جاء في من ترك الجمعة من غير عذر ١ / ٢٠٢ رقم ١١٤) وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٧ رقم ١٨٥٩) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٩٢) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وكذا البيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٨ رقم ٢٧٥١) كلهم من طريق معدي بن سليمان عن ابن عجلان به. ومعدي بن سليمان أبو سليمان صاحب الطعام ضعيف، وكان غابدا، التقريب رقم (٦٨٣٦). ومن أجله ضعف إسناده البوصيري في مصباح الرجاجة (١ / ١٣٦) وقال الحافظ في التلخيص (٢ / ٥٣): وفي إسناده معدي بن سليمان وفيه مقال، بينما حسنه المنذري في الترغيب (١ / ٥١٠) والألباني في صحيح الترغيب (١ / ٣٠٧) وفيه نظر.

الصنعة: بكسر الضاد المعجمة وسكون الموحدة بعدها نون: الدل.<sup>(١)</sup>

[١٢٤] — ولأبي هريرة حديث آخر:

رواه الدارقطني في غرائب مالك<sup>(٢)</sup> من روايته عن صفوان بن سليم<sup>(٣)</sup> عن الأعرح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((من ترك الجمعة من غير علة طبع الله على قلبه)).  
رواه عن محمد بن عمر عن محمد بن أحمد بن الهيثم المصري عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم عن عبدالعزيز الأويسى عن مالك م قال: قال لنا: وهذا غير محفوظ  
عن مالك تفرد به محمد بن أحمد بن الهيثم، وليس بالقوى في الحديث. /<sup>(٤)</sup>

ب/١٢٧

**الثالث: [ترجمة أبي الجعد الضمري]**

ليس لأبي الجعد الضمري عند المصنف وبقية أصحاب السنن إلا هذا الحديث الواحد<sup>(٥)</sup>  
بل قال الحارثي: لأعسم له عن النبي ﷺ إلا هذا الواحد<sup>(٦)</sup> كما حكاه المصنف عنه<sup>(٧)</sup> وإنه  
سأله عن اسمه فلم يعرفه<sup>(٨)</sup> وكذلك ذكره مسلم في الكنى<sup>(٩)</sup> بكنيته فقط ولم يسمه.

<sup>(١)</sup> قوله. (الضبة...) إلى آخر لفظ سقط من (ح) ولصنعة: صبها من الأثر يضم لضاد وكسرها: وهي ما

تحت يده من مال وعمال ومن تروك بفتحته. لنهاية (٧٣/٣).

<sup>(٢)</sup> لم أقف عليه.

<sup>(٣)</sup> في (س) عن ابن سليم.

<sup>(٤)</sup> انظر: اللسان (٥ / ٦٤ رقم ٢١٠).

قلت: ولأبي هريرة حديث آخر: أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٥١٧ / ٧) من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بلفظ: ((من ترك خمسة ثلاث جمع من غير علة طبع على قلبه مفاق — كما في المطبوع ولعل الصواب وهو مفاق أو جعل قلبه قلبه مفاق —)) وقال: وهذه الأحاديث عن المقبري غير محفوظة.

قلت: أبو معشر: نجيح بن عبد الرحمن ضعيف، انظر: التقريب رقم (٧١٥٠)

<sup>(٥)</sup> انظر: تحفة الأشراف (٩ / ١٣٩ رقم ١١٨٨٣)

<sup>(٦)</sup> قال الخافظ في التلخيص (٢ / ٥٢) وذكر له البر حديث آخر وقال: لا أعلم له إلا هذين الحديثين. وانظر: نسخة

الأحادي (٢ / ١٢) فقد نقل عن السوطي نص هذا الحديث.

قلت: هو مخرج في المعجم الكبير (٢٢ / ٣٦٦ رقم ٩١٩) والأوسط (٥ / ٣٦٧ رقم ٥٥٧٦).

وقد اختلف في اسمه على أقوال: فقال ابن حبان<sup>(٤)</sup> في الثقات<sup>(٥)</sup> في طبقة الصحابة: أن اسمه: أدرع وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى: <sup>(٦)</sup> وأبو عبدالله بن مسده<sup>(٧)</sup> أن اسمه: عمرو بن بكر، وقيل: <sup>(٨)</sup> اسمه جنادة وهو من بني ضمرة بن بكر بن عبد مناة<sup>(٩)</sup> ولم يرو عنه إلا عبدة بن سفيان الخضرمي وعبدة هذا: — بفتح العين وكسر الباء الموحدة<sup>(١٠)</sup> — ثقة احتج به مسلم<sup>(١١)</sup> ووثقه النسائي<sup>(١٢)</sup> وغيره.

==

(١) وقد تقدم في حديث لب.

(٢) قلب: وكذا ذكره في الكنى ولم يذكر له اسما انظر: التاريخ الكبير (٨ / ٢٠ رقم ١٥٦ من الكنى) وتبعه الترمذي فأدخله في كتابه: تسميه أصحاب رسول الله ﷺ وذكره في الكنى تحت باب: من لا تعرف أسماؤهم، ص (١٠١ رقم ٦٨٨) قال الحافظ: — عقب قول البخاري — : وكذا قال أبو حاتم "اهـ. انظر: التلخيص (٢ / ٥٢) قلت: وكذا ذكره ابن أبي حاتم في الكنى تحت باب "ذكر من روي عنه العلم ممن عرف بالكنى ولا يسمى" انظر: الجرح والتعديل (٩ / ٣٥٥ رقم ١٥٩).

(٣) انظر: الكنى له (١ / ١٨٥ رقم ٥٦٠).

(٤) مثبت من (س) وهو في الأصل "ابن عباس".

(٥) انظر: الثقات (٣/١٦) قلت: وبه حزم الأزدي في كتابه: أسماء من يعرف بكنته من أصحاب رسول الله ﷺ. رقم (١٥٩٨) وابن عبد البر في الاستيعاب (١ / ٨٢) وابن قانع في معجم الصحابة (٢ / ٢٠٩ رقم ٧١١).

(٦) انظر: للفتن (١ / ٤٤).

(٧) انظر: الاستيعاب (٤ / ٣٨) وتهذيب الكمال (٨/٢٧٤ رقم ٧٨٧٦) وكلام ابن مندة هذا لعله في كتابه: معرفة الصحابة، أو فتح الباب في الكنى والألقاب، وكلاهما محطوط، انظر: مقدمة المحقق لكتاب الإيمان (ص ٦٩، ٧٠).

(٨) انظر: الاستيعاب (٤ / ٣٨) وتهذيب (١٢ / ٥٤ رقم ٢١٥).

(٩) انظر: الاستيعاب (٤ / ٣٨).

(١٠) كذا ضبطه ابن ماكولا والحافظ ابن حجر، انظر: الإكمال (٥/٤٨، ٤٧) ونصر المنية (٣/٩١٣) والتقريب رقم (٤٤٤٣).

(١١) انظر: رجال مسلم لابن منجويه (٢ / ٢٩ رقم ٦٠٦٩).

(١٢) لم ألف على توثيق النسائي له، وقد وثقه العجلي وذكره ابن حبان في الثقات، انظر: معرفة الثقات (٢ / ١٢٤ رقم ١١٩٦) والثقات لابن حبان (٥ / ١٤٠) وتهذيب (٧ / ٨٤ رقم ١٨٤).



**[بم تثبت الصحبة؟]**

وقد اختلفوا: هل تثبت الصحبة برواية واحد من الثقات أولا بد من اثنين، والخلاف معروف في علوم الحديث<sup>(١)</sup> وذكر ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> أن من لم يرو عنه إلا واحد وكان معروفا في غير حمل العلم في المعازي والسير أو الزهد أو السجدة أنه يكون مقبولا، وأبو الجعد هذا معروف في السير.

فذكر ابن حبان<sup>(٣)</sup> في الصحابة أنه بعثه النبي ﷺ ليحيش قومه لغزوة الفتح، وذكر ابن سعد في الطبقات<sup>(٤)</sup> أيضا أنه بعثه ليحيش قومه لغزوة الفتح، وغزوة تبوك.

**الرابع: [تعليل تحسين المصنف لحديث الباب]**

اقتصار المصنف في حديث أبي الجعد هذا على تحسيبه ولم يرفعه إلى درجة الصحة

i/١٢٨

لأمرين: أحدهما: أفراد محمد بن عمرو به، فإنه/ وإن كان من أهل الصدق والعدالة قاصر عن درجة أهل الضبط والا تقان<sup>(٥)</sup> فإذا انفرد بحديث يكون حسنا.

(١) انظر: الكفاية ص (٥٢) ومعرفة علوم الحديث لآمن الصلاح ص (٢٩٤) والتفريد والإيضاح ص (٢٥٨) والتدريب (٢/ ٦٧٣).

هذا وللعلائي فيه كلام نفيس وقد أطال النفس في بيان ما تثبت به الصحبة وقد رجح ثبوت الصحبة برواية واحد من الثقة القطن الذي لا يخفى عليه المدعي من لم يتحقق بالصحبة، وذلك في كتابه: تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، ص (٥٦ - ٥٩) وهو الذي رجحه الحافظ ابن حجر في الإصابة (١٤/ ١) حيث قال: «ثم بأن يروي عن أحد من الصحابة أن فلانا له صحبة مثلا وكذا عن آحاد الناعمين بناء على قبول التركية من واحد وهو الراجح» وكذا رجحه السيوطي في التدريب (٢/ ٦٧٣).

(٢) لم أحده في مطامه من الاستيعاب واتمهده، والله أعلم.

(٣) انظر: الثقات له (٣/ ١٦).

(٤) انظر: الطبقات الكبير (٥/ ١١٩ رقم ٧٧٦) ط الخانجي.

(٥) فقد وثقه ابن معين، وقال يحيى القطان: محمد بن عمرو رجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث، وقال أبو حاتم: صالح حديث يكس حديثه وهو شيخ، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

والأمر الثاني: كون أبي الجعد انفرد بالرواية عنه عبدة بن سفيان.<sup>(١)</sup>  
وأما ابن حبان والحاكم فصحيحاه: فأخرجه ابن حبان<sup>(٢)</sup> في صحيحه في النوع التاسع  
بعد المائة من القسم الثاني.  
وأخرجه الحاكم في المستدرك<sup>(٣)</sup> وقال: انه صحيح على شرط مسلم،<sup>(٤)</sup> وهو كما ذكر،  
فإنه وإن لم يخرج عن أبي الجعد الضمري فقد أخرج عن مثله من الصحابة<sup>(٥)</sup> ممن لم يرو

انظر: تاريخ ابن معين برواية الدقاق رقم ( ٢٤ ) الجرح والتعديل ( ٨ / ٣١ رقم ١٣٨ ) والكامل  
( ٦ / ٢٢٧، ٢٢٨ ) وقال الخافظ: صدوق له أو هام، انظر: التقريب رقم ( ٦٢٢٨ ).  
(١) قلت: فيه نظر: وذلك أن مجرد تفرد الراوي عن الصحابي ليس سببا في تنزيل درجة الحديث من  
الصحة إلى الحسن إذا كان هذا المنفرد ثقة، وقد صحح أهل العلم حديث "إنما الأعمال بالنيات" ولم  
يرو عن عمر إلا علقمة كما قال الخافظ في الفتح ( ١ / ١٧، ٢٥ )

(٢) انظر: الإحسان ( ١ / ٤٩٢ رقم ٢٥٨ ).

(٣) الحاكم في المستدرك ( ١ / ٢٨٠ ).

(٤) ليس كما قال، فإن أبا الجعد الضمري لم يخرج له مسلم شيئا في صحيحه.

(٥) هذا رأي الشارح في هذه المسألة، وقد أوضحه بيانا في التقييد والإبصار ص ( ١٧، ١٨ ) — وهو  
في صدد الرد على الإمام الذهبي — : " إن قوله: ( مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن روايته  
في كتابيهما ) فيه بيان أن ما هو شرطهما: هو ما أخرجا عن روايته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم  
ذلك، فقد قال في خطبة كتاب المستدرك: " وأنا استعين الله تعالى على إخراج أحاديث رواها ثقات  
قد احتج بمنها الشيخان، أو أحدهما " ، فقول الحاكم: ( يمثلها ) أي يمثل رواها لا هم أنفسهم،  
ويحتمل: أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر... " اهـ.

وتعقبه الخافظ ابن حجر بقوله: " قلت: لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما  
شيخنا — رحمه الله — فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواه قال: صحيح على  
شرط الشيخين، أو أحدهما وإذا كان بعض روايته لم يخرج له قال: صحيح الإسناد حسب، وبوضح  
ذلك قوله في باب التوبة — لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة ؓ مرفوعا ( لا تترع الرحمة إلا  
من شقي ) قال —: هذا حديث صحيح الإسناد وأبو عثمان هذا ليس هو بالنهدي، ولو كان هو  
النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين " قال: فدل هذا على أنه إذا لم يخرج لأحسد رواية

عنه إلا راو واحد.<sup>(١)</sup>

والحديث وإن كان انفرد محمد بن عمرو فإن له شواهد من حديث جابر<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> وقد أخرج الحاكم من حديث جابر كما تقدم.<sup>(٤)</sup>

### الخامس: [فرضية الجمعة وذكر المذاهب فيها]

استدل به على أن الجمعة من فروض الأعيان على غير من استثنى من النساء والعبيد والمسافرين والمرضى، وقد روي أبو داود<sup>(٥)</sup> من حديث

==

الحديث لا يحكم به على شرطهما، وهو عين ما ادعى به ابن دقيق العيد، وغيره، انظر: النكت ( ١ / ٣٢٠ ) وهذا التصحح أن المراد بقوله: "يمثلها" أي يمثل تلك الأحاديث برواها، والله أعلم.  
(١) قلت: ومن هؤلاء الذين أخرج عنهم الإمام مسلم في صحيحه ميس لم يرو عنه إلا راو واحد: عدي بن عميرة، لم يرو عنه إلا قيس بن حارم، انظر: المفردات للإمام مسلم رقم ( ٧ ) وقد رمز له الحافظ: ( م د س ق ) انظر: التقريب رقم ( ٤٥٧٦ ).  
ومهم: المسيب بن حزن: لم يرو عنه إلا ابنه سعيد بن المسيب، انظر: المفردات رقم ( ١٤ ) وقد رمز له الحافظ: ( خ م د س ) انظر: التقريب رقم ( ٦٧١٩ )  
ومنهم: احاث بن الحارث الأشعري: لم يرو عنه إلا أبو سلام مطور الحبشي، انظر: المفردات رقم ( ٥٦ ) وقد رمز له الحافظ ( م ت س ) انظر: التقريب رقم ( ١٠٢١ ) وغيرهم.  
(٢) تقدم تخريجه برقم ( ١١٥ ).

(٣) كحديث ابن عمر، وأبي هريرة، وابن عباس، وسمرة، وبن مسعود وغيرهم.

(٤) تقدم برقم ( ١١٥ ).

(٥) أبو داود في ( الجمعة باب الجمعة للممبوك والمرأة ١ / ٦٤٤ رقم ١٠٦٧ ) وقال: طارق بن شهاب

قد رأى النبي ﷺ ، ولم يسمع منه شيئا.

قلت: هذا الحديث اختلف فيه على عباس بن عبد العظيم العسري.

فرواه عنه: الإمام أبو داود من مسند طارق بن شهاب، وخالفه: عبيد بن محمد العجلي، فرواه عنه عن إسحاق بن منصور عن هريم عن إبراهيم بن المثنى عن قيس بن مسلم عن طارق عن أبي موسى الأشعري، فزاد في الإسناد رجلا بعد طارق بن شهاب.

==

==

أخرج حديثه الحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨٨ ) بهذا الإسناد وقال: " صحيح على شرط الشيخين، وقد اتفقا جميعا على الاحتجاج بهرم بن سفيان ولم يخرجاه، ورواه ابن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ولم يذكر أما موسى في إسناده " اهـ. ووافقه الذهبي.

ومما يدل على صواب ما رواه الإمام أبو داود:

أن الحديث أخرجه الإمام الطبراني في الكبير ( ٨ / ٣٢١ رقم ٦-٨٢ ) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، وكذا الدارقطني في سنه ( ٢ / ٣ رقم ٢ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ١٨٣ ) من طريق إبراهيم بن إسحاق بن أبي العباس، كلاهما عن إسحاق بن منصور به مثل حديث أبي داود. ولذلك أغل البيهقي هذه الزيادة فقال: ' ورواه عبيد بن محمد العجلي عن العباس بن عبد العظيم فوصله يذكر أبي موسى الأشعري فيه وليس محفوظ، فقد رواه غير العباس أيضا عن إسحاق دون ذكر أبي موسى فيه " اهـ.

انظر: السنن الكبرى ( ٣ / ١٧٣ ) وهكذا أغله الحافظ ابن حجر في الانحشاف ( ١٠ / ٣٥ رقم ١٢٢٢٧ ) وحكم عليه بالشذوذ.

علة أخرى في الحديث: علم مما تقدم أن الحديث لم يثبت متصلا بذكر أبي موسى، والمخفوط فيه روايته من مسند طارق بن شهاب، وأن طارق بن شهاب لم يسمع من النبي ﷺ فهل تقبل رواياته من مراسيل الصحابة الذين ثبت سمعهم منه ﷺ، أو تعامل معاملة مراسيل التابعين؟

فذهب النووي وتبعه الشارح إلى أن روايته مقبولة فقال في الخلاصة: " وهذا غير قادح في صحته فإنه يكون مرسل صحابي، وهو حجة، والحديث — يعني حديث طارق — على شرط الشيخين " انظر: نصب لمراية ( ٢ / ١٩٩ ) والمجموع ( ٤ / ٣٤٩ ).

بينما ذهب الإمام أبو حاتم الرازي وتبعه الحافظ ابن حجر إلى تفصيل في ذلك فقال في النكت ( ٢ / ٥٤١ ): " والحق الذي جزم به أبو حاتم الرازي وغيره من الأئمة أن مرسله — يعني به مرسل عبد الله بن عدي من خيار — كمرسل غيره، وأن قولهم: مراسيل الصحابة — رضي الله عنهم — مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض من شذ فهم يعنون بذلك من أمكنه التحمل والسماع، أما من لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المحضرمين الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ والله أعلم " اهـ. راجع أيضا: فتح الباري ( ٧ / ٦ ).

وقال البيهقي في الكبرى ( ٣ / ١٨٣ ): ' وهذا الحديث وإن كان فيه إرسال فهو مرسل جيد، فطارق من خيار التابعين ومن رأى النبي ﷺ وإن لم يسمع منه، ولحديثه هذا شواهد... " اهـ.

==

وقال ابن قدامة في المعني: <sup>(٤٦)</sup> «الأصل في فرض الجمعة: الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّابِغَةُ: فـلـذـكـر حـديث ((ليتـهـنـهـن

قلت: ذكر الحافظ ابن حجر هذه التوهم في التلخيص ( ٢ / ٦٥ ) وبسطها الألباني في الإرواء ( ٢ / ٥٤ — ٥٧ رقم ٥٩٢ ) وقال في نهاية البحث: وباحتمال الحديث صحيح بهذه الشواهد. وصححه قبله الحافظ ابن حجر في الفتح ( ٢ / ٤١٦ ).

(١) طارق بن شهاب: هو ابن عبد شمس لبجلي الأحمسي أبو عبدالله الكوفي أدرك الخاهلية ورأى  
 لبي<sup>١</sup> ولم يسمع منه قاله الإمام أبو داود، وقال الإمام النووي: «صحب النبي<sup>ﷺ</sup>» قال الحافظ ابن  
 حجر: «إذا ثبت أنه لقي النبي<sup>ﷺ</sup> فهو صحابي على الراجح وبذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه  
 مرسل صحابي وهو مفعول على الراجح» وغزا في زمن أبي بكر وعمر ثلاثا وثلاثين أو ثلاثا  
 وأربعين غزوة، قال الذهبي: وأرسل عن النبي<sup>ﷺ</sup> وكان معدودا من العلماء، توفي سنة ٨٣  
 وقيل: ٨٢هـ.

انظر: الجرح والتعديل (٤/٤٨٥ رقم ٢١٢٨) ومشاهير علماء 'الأمصار' رقم (٣١٩) تهذيب الأسماء واللغات (١/٢٥١) وأسد العابة (٣/٦٨ رقم ٢٥٩٤) وسير أعلام السلاء (٣/٤٨٦ رقم ١٠٩) والإصابة (٢/٣١١ رقم ٤٢٢٦).

(٢) انظر: الأوسط (٤ / ١٧) وقبدها بالأحرار البالغين الدين لا غيرهم .

(٣) انظر: عارضة الأحودي (٢ / ٢٨٦).

(٤) انظر: المغني (٣ / ١٥٨).

(٥) جزء آية رقم ( ٩ ) من سورة الجمعة

أقوام عن ودعهم الجمعة<sup>(١)</sup> وحديث أبي الجعد<sup>(٢)</sup> ثم قال: وأجمع المسلمون على وجوب الجمعة.

وأما الخطابي<sup>(٣)</sup> فحكى الخلاف في أنهما من فروض الأعيان ، أو من فروض الكفاية ، فقال عقب حديث طارق المذكور: في الحديث دلالة على أن فرض الجمعة من فروض الأعيان وهو ظاهر مذهب الشافعي، قال: وقد علق القول فيه، قال: وقال أكثر الفقهاء هـي من فروض الكفاية، قال: وليس إسناد هذا الحديث بذاك، وطارق بن شهاب لا يصح له سماع من رسول الله ﷺ إلا أنه قد لقي النبي ﷺ.

ب/١٢٨

قلت: فإذا قد ثبتت صحبته/ فالحديث صحيح ، وغايته أن يكون مرسل صحابي وهو حجة عند الجمهور، إنما خالف فيه الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني<sup>(٤)</sup> بل ادعى بعض الحنفية<sup>(٥)</sup> الإجماع على أن مرسل الصحابي حجة، وقد أفهم كلام الخطابي أن للشافعي

(١) طرف من حديث ابن عمر وأبي هريرة تقدم برقم (١٠٧).

(٢) وهو حديث الباب تقدم برقم (١٠٦).

(٣) انظر: معالم السنن (١ / ٢١٠، ٢١١).

والخطابي: هو لإمام الحافظ اللغوي أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف المشهورة. توفي سنة ٣٨٨هـ.

انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/٤٦٧ رقم ١٦٧) والسير (١٧/٢٣ رقم ١٢) وبغية الوعاة (١/٤٤٦ رقم ١١٤٣).

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث ص (٥٦) والتقييد والإيضاح ص (٦٣) والكت لابن حجر (١ / ٥٤٨) والتدريب (١ / ٢٣٤، ٢٣٥).

وأبو إسحاق الإسفرائيني: هو العلامة إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الفقيه الأصولي الملقب بركن الدين من مصنفاته: شرح فروع ابن الحداد، توفي سنة ٤١٨هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/١٦٩ رقم ٢٧١) وتبيين كذب المفتري ص (٢٤٣) والطبقات للإسنوي (١/٥٩ رقم ٣٩).

(٥) انظر: التقييد والإيضاح ص (٦٣) عمن الشارح هنا مصدره فقال: وفي بعض شروح المنار في الأصول للحنفية دعوى الاتفاق على الاحتجاج بما ونقل الاتفاق مردود بقول الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني.

قولا أنها ليست فرض عين ، وقد حكاه المرعشي<sup>(١)</sup> عن قوله في التقديم ، قال الدارمي<sup>(٢)</sup> وغلطوا حاكمه ، وقال أبو إسحاق المروزي<sup>(٣)</sup> لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي ، وكذلك حكاه الروياني<sup>(٤)</sup> عن حكاية بعضهم وعطه . نعم هو وجه لبعض الأصحاب وحكى الرافعي<sup>(٥)</sup> والنووي<sup>(٦)</sup> عن القاضي

(١) انظر: قوله هذا في البيان (٥٤٢/٢) والعريز (٢٤٨/٢).

والمرعشي: هو الإمام أبو بكر محمد بن الحسن المرعشي مسوب إلى مرعش من معين مهمل مفتوحة وشين معجمة — وهي بلد من وراء الفرات، صنف مختصراً في الفقه، وله كتاب آخر أبسط منه. انظر: الطبقات للإسوي (٤٢٣/٢ رقم ١٠٩١) والطبقات لأبن قاضي شهبة (٣٤٧/١ رقم ٢٧٨).  
(٢) م أحد من نقل عنه.

والدارمي: هو الإمام الحليل محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن ميمون أبو الفرج الدارمي تفرقه عن أبي حامد الإسفرائيني وغيره وكان إماماً بارعاً حاد البصيرة، صاحب كتاب الاستدكار — وقد أكثر إشارته النقل منه — يقول ابن الصلاح: هو كتاب نفيس كثير الفوائد نحو ثلاث مجلدات لاتصلح مطالعته والنقل منه إلا لعارف بالمدح تام المعرفة لئلا ينتسب كلامه على من لا يحقق المذهب لشدة احتضاره، توفي سنة ٤٤٩هـ.

انظر: تاريخ بغداد (٣٦١/٢) والطبقات لابن الصلاح (٢١٨/١ رقم ٥١) والطبقات للشيرازي ص (١٢٨) والطبقات للسكي (١٨٢/٤ رقم ٣٣٥) والطبقات للإسوي (٥١٠/١ رقم ٤٦٦) والطبقات لابن هداية الله ص (١٤٩).

(٣) انظر: المجموع (٣٤٩/٤).

أبو إسحاق المروزي: هو الإمام الحليل أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المروزي تفرقه عن ابن سريج وانتهت إليه رئاسة العلم بعدد، تفرقه عليه خلق كثير، له شرح على مختصر البري شرحاً مبسوطاً، في نحو ثمانية أجزاء، وكتاب متوسط بين الشافعي والمزني في مجلد ضخيم، توفي سنة ٣٤٠هـ.

انظر: تاريخ بغداد (١١/٦) والطبقات للإسوي (٣٧٥/٢ رقم ١٠١٥) والطبقات لابن قاضي شهبة (٧٠/١ رقم ٥١).

(٤) انظر: العريز (٢٤٨/٢) ودعوة الطالبيين (٥٠٧/١).

(٥) انظر: العريز (٢٤٨/٢).

(٦) انظر: الروضة (٥٠٧/١) مختصراً.

ابن كج: <sup>(١)</sup> أنه إذا وقع العيد يوم الجمعة صارت الجمعة فيه فرض كفاية ، وقال بعض المتأخرين: أنه لم يرد ذلك في كتاب ابن كج فالحق أعلم.

وما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا إن الجمعة فرض على الكفاية، فيه نظر، فإن مذاهب الأئمة الأربعة <sup>(٢)</sup> متفقة على أنها فرض عين، لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب، فمضى وجدت الشروط تعينت عندهم، ولكن الحنفية بينهم خلاف في أن الفرض الأصلي هو الظهر أو الجمعة:

فقال زفر: <sup>(٣)</sup> الجمعة هي الفريضة أصالة، والظهر كالبديل عنها عند تعذرهما وقال غيره <sup>(٤)</sup> منهم: أن أصل الفرض هو الظهر في حق الكافة إلا أنه مأمور بإسقاطه بأداء الجمعة، وبنوا عليه ما إذا صلى من نحب عبه الجمعة الظهر في منزله قبل صلاة الإمام: فزفر

<sup>(١)</sup> لم أجد من نقل عنه هذا الكلام.

والقاضي ابن كج: هو الإمام القاضي أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كج — مكاف مفتوحة وجيم مشددة — أحد أئمة الشافعية من أصحاب الوجوه، تفقه على أبي الحسين ابن القطان، انتهت إليه الرئاسة ببلاده في المذهب، له من الكتب: التحريد، قتله العيارون ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة ٤٠٥ هـ.

انظر: البداية والنهاية (٥٦٢/١٥) والطبقات لابن قاضي شعبة (١٩٦/١) رقم ١٥٨ والطبقات لابن هداية الله ص (١٢٦).

<sup>(٢)</sup> انظر: المجموع (٣٤٩ / ٤) والروضة (٥٠٧ / ١) والمغني (١٥٨ / ٣) والمقنع مع الشرح الكبير (١٦٠ / ٥) وعارضة الأحوذى (٢٨٦، ٢٨٧ / ٢) والفتاوى البزازية (١٧٤ / ١) والمبسوط للسرخسي (٢١/١) وبدائع الصائغ (٥٧٧/١) وفتح القدير (٢١/٢) والفتاوى الهندية (١ / ١٤٤).

<sup>(٣)</sup> انظر: الهداية مع فتح القدير (٣٣/٢).

وزفر: هو الإمام زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري، صاحب الإمام أبي حنيفة مكان يفضيه ويقول: هو أقيس أصحابي، وكان ثقة مأمونا قاله أبو نعيم. توفي سنة ١٥٨ هـ. انظر: البداية والنهاية (٤٧٥/١٣) والجواهر المضية (٢٠٧/٢) رقم ٥٩٦.

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه (٣٤، ٣٣/٢).



يقول: لا تحزبه لأنه لا يصار إلى الدل مع القدرة على الأصل، وقال غيره مهم: كره له ذلك وأجزأته صلاحه وقد صرح بكونها فرض عين: الشافعية،<sup>(١)</sup> والمالكية،<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

قال ابن العربي: <sup>(٥)</sup> وحكى ابن وهب عن مالك: أن شهودها سنة، ثم قال: قلنا: له تأويلان: أحدهما: أن مالكا يطلق السنة على الفرض، الثاني: أنه أراد سنة على صفتها لا يشاركها فيه سائر اصولات حسبما شرعه رسول الله ﷺ وفعله لمسلمون.

وقد روى ابن وهب عن مالك: عزيمة الجمعة على من سمع النداء، فكما سماها عنه سنة كذلك سماها عزيمة، ولكل لفظة معناها، انتهى.

### السادس: [المراد بتقيد ترك الجمعة بالثلاث والتهاون]

إن قال قائل إما رتب الدم على تركها ثلاثا، وكون الترك تهاوناً فلو كانت فرض عين لأثم تركها ولو مرة واحدة، ولأثم أيضاً وإن تركها غير متهاون لأنه قد يتركها تعافلاً وتكاسلاً لا تهواً.

والجواب: أنه رتب هذا الدم الخاص على تركها ثلاث مرات تهاوناً ولا يلزم من عدم حصول الطبع على القلب — إذا كان الترك مرة أو مرتين، أو لم يكن تهاوناً — إباحة ذلك بل يكون ذلك حراماً وإثمه دون البارك لها ثلاثاً «تهاوناً» فإذا وقع تركها ثلاثاً مع التهاون بهازاد في ذمه بحصول الطبع على قلبه.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: التنبيه (ص ٤٣) والحاوي (٢ / ٤٠٠) والمجموع (٤ / ٣٤٩) والروضة (١ / ٥٠٧).

(٢) انظر: العارضة (٢ / ٢٨٦، ٢٨٧).

(٣) المغني (٣ / ١٥٨) والمقنع مع الشرح الكبير (٥ / ١٦٠) والإفصاح (١ / ٢٩١) ومنتهى

الإرادات (١ / ٣٤٨).

(٤) قوله: (والله أعلم) مسقط من (ج).

(٥) انظر: العارضة (٢ / ٢٨٧).

(٦) راجع: بيل الأوطار (باب لتغليظ في تركها ٤ / ٩٩).

**السابع: [المراد بحصول الطبع على القلب، وبالتهاون]**

المراد بحصول الطبع على قلبه: هو الختم عليه حتى يسود قلبه ويصير غافلاً عما يقربه إلى ربه من وجوه الخيرات<sup>(١)</sup> بدليل قوله في حديث ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة: <sup>(٢)</sup> «(أوليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين)». والمرد بالطبع على قلبه: <sup>(٣)</sup> أنه يصير قلبه قلب منافق كما تقدم في حديث ابن أبي أوفى،<sup>(٤)</sup> وعائشة<sup>(٥)</sup> طبع على قلبه فجعل قلب منافق. وقد قال الله تعالى في حق المنافقين: ﴿وَصَبَّح

(١) قال الفاضل عياض: " والمعنى أن أحد الأمرين كائن لا محالة: إما الانتهاء عن ترك الجمعة، أو ختم الله على قلوبهم، فإن اعتياد ترك الجمعة يغلب الرين على القلب ويرد لفوس في الطاعة، وذلك يؤدي بهم إلى أن يكونوا من الغافلين، أي عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال وعن ترك ما يضرهم منها " اهـ. انظر: الإكمال (٢٦٥/٣).

وقال المباركفوري في مرعاة المفاتيح (٤ / ٤٤٥) : " قيل: ومن ختم على قلبه بالرین قد يتفطن للخير في بعض الأوقات بخلاف الغافل عن مولاه فلا يتفطن للخير أصلاً، فلهذا ترقى بهم في الشر فقال: «ثم ليكونن من الغافلين» أي ثم يترقى بهم في الشر إلى هذه المرتبة... " اهـ.

(٢) تقدمت أحاديث هؤلاء الثلاثة برقم (١٠٧، ١١٠).

(٣) قال النووي في شرح مسلم (٦ / ١٥٢) : "ومعني الختم: الطبع والتغطية" اهـ. وقال القرطبي: " الختم: عبارة عما يخلقها الله تعالى في قلوبهم من الجهل والجفاء والقسوة " اهـ. انظر: المفهم (٥٢١/٢).

والطبع: الختم، وهو التأثير في الطين ومحوه، قاله الجوهري في الصحاح (٣ / ١٢٥٢) وقال ابن الأثير في النهاية (٣ / ١١٢) : " طبع الله على قلبه، أي ختم عليه وغشاه ومنعه أطفاه " اهـ. وقال الهروي: كل شئ في دين أو دنيا فهو طبع. غريب الحديث (٢ / ٢١٩) وقال مجاهد: " الرين أيسر من الطبع، والطبع أيسر من الأقفل والأقفل أشد ذلك كنه " اهـ. انظر: النهاية (٣ / ١١٢).

(٤) تقدم تحريجه برقم (١١٢).

(٥) لم يذكر الشارح حديثاً عن عائشة رضي الله عنها.

على قلوبهم فهم لا يفقهون»<sup>(١)</sup> وقال ابن حبان في صحيحه<sup>(٢)</sup> في النوع التاسع بعد المائة من القسم الثاني: ذكر وصف بطبع<sup>(٣)</sup> الله على قلب التارك للجمع على ما وصفنا، فذكر حديث أبي هريرة: ((أن العبد إذا أخطأ خطيئة نكت في قلبه نكتة)) الحديث، إلى أن قال: فهو الران الذي ذكر الله ﴿كَلَّا لَئِنْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> والمراد بالنهاون: الترك من غير عذر وضرورة، كما في بقية طرق حديث الباب.<sup>(٥)</sup>

### الثامن: [ترك الجمعة ثلاثاً مقيد بالتوالي أم مطلق؟]

في حديث أبي الجعد، وأكثر أحاديث الباب، من ترك الجمعة ثلاث مرات فيحتمل أن يراد: حصول الترك ثلاثاً مطلقاً سواء نواتل الجمع، أو تفرقت حتى لو ترك في كل سنة جمعة وهو مقتضى الأحاديث ويحتمل أن يراد ثلاث مرات متواليات لأن التوالي والمتابعة

(١) جزء آية رقم (٣) من سورة المنافقين.

(٢) انظر: الإحسان (٣ / ٢١٠ رقم ٩٣٠)

قلت: وهو مخرج في جامع الترمذي (تفسير القرآن باب ومن سورة ويل لمطففين ٥ / ٤٠٤ رقم ٣٣٣٤) وقال: حسن صحيح، وابن ماجة في (الرهة باب ذكر لذي نوب ٢ / ٤٣٧ رقم ٤٢٩٨) وغيرهما.

كلهم من طريق ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة هـ. ورجاله ثقات سوى ابن عجلان وهو صدوق إلا أنه احتسب عليه أحاديث أبي هريرة، انظر:

التقريب (٦١٧٦)

(٣) قوله: (بطع) ورد في (ح): (طبع).

(٤) جزء آية رقم (١٤) من سورة المطففين.

(٥) إن كان قصده بذلك: طرق حديث أبي الجعد فقد ورد في صحيح ابن حبان بلفظ: من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر فهو منافق. وم يصح، كما تقدم. وإن كان قصده الأحاديث المذكورة في الباب فقد ورد ذلك في حديث جابر وأبي قتادة، وأبي هريرة، وأسامة، وسمرة بن جندب، ولم يصح منها إلا حديث جابر، كما تقدم.

على الذنب يؤذن بقلة مبالاة واكتراث وتهاون، وقد ورد التصريح بذلك في حديث أنس المتقدم<sup>(١)</sup> من ترك ثلاث جمع متواليات.

### التاسع: [حكم تارك الجمعة]

إذا قلنا بقول أكثر العلماء أن الجمعة فرض عين بخلاف ما نقله الخطابي عنهم، فهل يقتل من تعينت عليه وتركها بغير عذر وصلى الظهر أم لا؟ نقل الرافعي<sup>(٢)</sup> أن الغزالي قال في الفتاوى: لا يقتل لأن لها بدلا وأعداها أكثر، قال ابن الأستاذ الحلبي<sup>(٣)</sup> وهو الذي يجب القطع به، وحكى النووي من زياداته في الروضة<sup>(٤)</sup> أن/ الشاشي جزم بقتله، وحكى<sup>(٥)</sup> عن فتاوى ابن الصباغ، واختاره ابن الصلاح<sup>(٦)</sup> وصححه النووي في التحقيق<sup>(٧)</sup> وجنح إليه في شرح المذهب<sup>(٨)</sup> والمحكي عن الحنفية<sup>(٩)</sup> أنه لا يقتل كما أفق به الغزالي سواء كانت الجمعة الأصل، أو الظهر الأصل على الخلاف المتقدم عندهم.

ب/١٢٩

(١) تقدم في ص (٢١٦ رقم ١١٤) وهو ضعيف، قال المباركفوري في المرعاة (٤ / ٤٤٦): "ويؤيد حديث أنس ما رواه أبو يعلى برجال الصحيح عن ابن عباس من ترك الجمعة ثلاث جمع متواليات فقد نذ الإسلام وراء ظهره، قال الشوكاني: هكذا ذكره موقوفا وله حكم الرفع لأن مثله لا يقال من قبل الرأي كما قال العراقي " اهـ.

قلت: تقدم حديث ابن عباس هذا في ص (٢١١ رقم ١١١).

(٢) انظر: العزيز (٤٦٤/٢) و الروضة (١ / ٦٦٨) والمجموع (٣ / ١٨)

(٣) لم أجد من نقل عنه.

(٤) انظر: الروضة (١ / ٦٦٩) وهو في فتاوى القفال الشاشي (ل/١٥٠).

(٥) يعنى النووي في الروضة، ولم أجد فيه إلا قوله: «رقد اختار هذا غير الشاشي» (المصدر نفسه).

(٦) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/٢٥٢).

(٧) انظر النقل عنه في هامش الروضة (١/٦٦٩).

(٨) شرح المذهب (٣ / ١٨).

(٩) انظر: رد المختار (١/٢٣٥) والفتاوى الهدية (١/٥١، ٥٢).

### العاشر: [كفارة ترك الجمعة]

تقدم في حديث سمرة<sup>(١)</sup> الذي أشار إليه المصنف الأمر لتارك الجمعة متعمداً أن يتصدق بدينار، فإن لم يجد فبنصف دينار، وليس ذلك كفارة لفعنه حتى يكفيه ذلك عن الصلاة، بل لابد من الإتيان بصلاة الظهر وأما أمره بالصدقة فالظاهر أنه من اتباع السيئة بالحسنة كما قال ﷺ: ((أتبع السيئة الحسنة تمحها)).<sup>(٢)</sup>

(١) تقدم برقم (١٦٧).

(٢) طرف من حديث أبي در أحرجه الترمذي في (البرواصلة باب ما جاء في معشره الناس ٤ / ٣١٢ رقم ١٩٩٧) وفان: هذا حديث حسن صحيح. والدارمي في سنه (٢ / ٣٢٣) والحاكم في المستدرک (١ / ٥٤) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وغوهم. كهم من طريق سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عنه به. وأعل ما يلي:

أ — بتدليس، وصف به الثوري، ولكنه من الطبقة الثانية، تعريف أهل التقديس رقم (٥١) بالإضافة إلى تصريحه بالتحديث عند الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٧٧).  
— وفيه حبيب بن أبي ثابت موصوف به أيضاً وهو من لطقة الثالثة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٦٩) وقد عنعن.

ب — الإرسال: وصف ميمون بن أبي شبيب بكثرة الإرسال كما في التقريب رقم (٧٠٩٥) وقد سئل الإمام أبو حاتم عنه عن أبي ذر متصلاً؟ فقال: لا، انظر: المراسيل رقم (٣٧٠) وقيل في الجرح والتعديل (٨ / ٢٣٤ رقم ١٠٥٤): روى عن أبي در مراسلاً.

ج — المخالفة: اختلف فيه على سفيان الثوري: فرواه عنه يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم، وغيرهم، هكذا من مسند أبي در، وأحاديثهم مخرجة في السنن والمساييد، انظر: — غير ما تقدم — مسند الإمام أحمد (٥ / ١٥٣، ١٥٨، ١٧٧).

وخالقهم: وكيع، فرواه عنه من مسند معاذ بن جبل، وحديثه عند الإمام أحمد (٥ / ٢٢٨) وقد نقل عن وكيع رجوعه، انظر: المسند (٥ / ١٥٨) قال الإمام أحمد: قال وكيع وقال سفيان مرة عن معاذ، فوجدت في كتابي عن أبي ذر، وهو السماع الأول، انظر: المسند (٥ / ١٥٣) وقال محمود بن غيلان: والصحيح حديث أبي ذر. انظر: الجامع (٤ / ٣١٣ رقم ١٩٨٧).  
والذي يظهر أن ما رواه وكيع موافقاً لرواية الجماعة أولى.

وهل هذا الأمر<sup>(١)</sup> محمول على الوجوب ، أو الاستحباب ؟ حكى النووي في شرح المذهب<sup>(٢)</sup> عن الماوردي أنه مستحب، وقال النووي<sup>(٣)</sup> إن<sup>(٤)</sup> الحديث ضعيف، وهو كذلك: فقد بين أبوداود الاضطراب الواقع فيه، ففي رواية: درهم ، أونصف درهم أو صاع ، أو نصف صاع، وفي رواية: مد أونصف مد ، والاضطراب<sup>(٥)</sup> دال على ضعف الحديث.

==

— واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت:

فرواه عنه الثوري هكذا من مسند أبي ذر. وخالفه ليث بن أبي سليم وجماعة من الضعفاء والمتروكين: فرووه عنه عن ميمون عن معاذ بن جبل، انظر: علل الدارقطني (٦ / ٧٢ رقم ٩٨٧) ورواه جماعة عن وكيع عن الثوري عنه عن ميمون مرسلًا، وحديثه عند ابن أبي شيبة في المصنف (٨ / ٥١٦، ٥١٧) وكذلك رواه أبو سنان عنه عن ميمون مرسلًا، وتابعه الحكم بن عتيبة فرواه عن ميمون مرسلًا. قال الدارقطني: وكان المرسل أشبه بالصواب. انظر: العلل (٦ / ٧٢، ٧٣) قلت: رواية وكيع عن الثوري شاذة لمخالفته جماعة من أصحاب سفيان، وسواء صح الوصول أو الإرسال فالحديث ضعيف، أما الإرسال فهو واضح، وأما الوصول فلانقطاع بن ميمون وأبي ذر كما تقدم، وعن عتبة حبيب.

ولكن المتن له شاهد من حديث ابن مسعود عند الإمام مسلم في (التوبة باب قوله تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات ٦ / ١٧ / ٨٠).

(١) يعني في قوله: "فليتصدق بدینار.."

(٢) شرح المذهب (٤ / ٤٥٦).

(٣) انظر: المجموع (٤ / ٤٥٧) ولفظه: "وهو حديث ضعيف الإسناد مضطرب منقطع" اهـ.

(٤) قوله: (إن) ساقط من (ح).

(٥) الاضطراب: هو الاختلاف الذي يؤثر قدحًا، انظر: النكت (٤ / ٧٧٣) قلت: تقدم في تخريج هذا الحديث أن الراجح من هذه الطرق ما رواه همام عن قتادة عن قدامة بن زبرة عن سمرة، وليس في هذا الطريق ما ذكره الشارح من الخلاف في المتن، ومن المعلوم أن الصحيح لا يعمل بالضعيف، انظر: النكت (٢ / ٢٧٩) فانتفي الاضطراب أصلاً ورأساً.

--

وقال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(١)</sup> وهذا كله لم يصح، ولا يقابل الجمعة دية، وكيف بمقدار! قال: وإنما كفارتها الاستغفار والتوبة وأداؤها ظهرا أربعاً.

### الحادي عشر: [الأعذار المبيحة لترك الجمعة]

في حديث جابر <sup>(٢)</sup> وأبي قنادة: <sup>(٣)</sup> ((من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة)) وفي حديث أسامة بن زيد: <sup>(٤)</sup> ((من غير عذر)) والعذر المسقط للجمعة يكون عاماً وخاصاً، فالعام: المطر، وشدة/ لو حل على الصحيح، <sup>(٥)</sup> وشدة الحر والبرد، ذكره البغوي، <sup>(٦)</sup> والزلزلة، ذكره الماوردي، <sup>(٧)</sup> والثلج إن بل الثوب وإلا فلا قاله النووي، <sup>(٨)</sup> والخاص: المرض المشق والتعمير على تفصيل مذكور في العذر في ترك الجماعة، والخوف من طالم على نفس أو مال، أو من غريم وهو معسر، أو عليه حد، أو فصاص ورجل العفو، وكذا نوحاف على خبره في التور، أو قدره على نار وليس له من يخفئه على ذلك، ومدافعة الأخبثين أو الريح، وشدة الجوع أو العطش وقد حضر الطعام أو الشراب، والعري وإن

==

ومع ذلك فالحديث ضعيف، لا لأجل الاضطراب، وإنما لأجل الانقطاع بين قدمية وسيرة، كما تقدم، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> لم أقف عليه في عارضة الأحودي المطبوع (٢ / ٢٨٧، ٢٨٨) ولا في أحكام القرآن وهو في القبس على عكس ما نقله الشارح، انظر: القبس (١ / ٢٧٤، ٢٧٥).

<sup>(٢)</sup> تقدم برقم (١١٥).

<sup>(٣)</sup> تقدم برقم (١٢١) ولم يثبت عنه.

<sup>(٤)</sup> تقدم برقم (١١٣) وهو ضعيف.

<sup>(٥)</sup> انظر: الروضة (١ / ٥٤٠) والمجموع (٤ / ٩٩).

<sup>(٦)</sup> انظر: التهذيب (٢ / ٢٥٣) ومعه فيه: «والمطر عذر والبرد الشديد عذر».

<sup>(٧)</sup> انظر: الحارثي (٢ / ٤٢٤) وفيه بظنة "لفتن" وقد نقل عنه في الروضة (١ / ٤٥١).

<sup>(٨)</sup> انظر: الروضة (١ / ٤٥١).

وجد ما يستر العورة، ونشد ضالة يرجو ردها، واستحلاص مفصوب، وأكل البصل، والكراث، والثوم من غير طبخ حيث لم يندفع بالعلاج.<sup>(١)</sup> فإن كان مطبوخا فمحتمل،<sup>(٢)</sup> وألحق بما ابن الرفعة الفجل وهو مصرح به في معجم الطبراني<sup>(٣)</sup> وترحل الرقعة، وغلبة النوم، ذكره صاحب العدة<sup>(٤)</sup> وغيره.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: الأم للشافعي (١ / ٣٢٦، ٣٢٧) والمجموع (٤ / ١٠٠، ١٠١) والروضة (١ / ٤٥٠، ٤٥١).

(٢) انظر: التمهيد (١٦ / ٢٣٩) فما بعد.

(٣) لطبراني في الصغير (١ / ٢١، ٢٢) من رواية أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: (من أكل من هذه الخضروات: الثوم والبصل والكراث والفجل فلا يقرب مسجدا ..) الحديث وقال: لم يروه عن هشام القرطوسي إلا يحيى بن راشد تفرد به سعيد بن عفير "اهـ". ضعف الحافظ ابن حجر هذا الحديث في الفتح (باب ما جاء في الثوم ... ٢ / ٤٠٠) بقوله: 'في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف' اهـ. وانظر: التقريب رقم (٧٥٩٥).

(٤) لم أقف على كتابه.

وصاحب العدة: هو الإمام الكبير أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري تفرقه على ناصر العمراني وعلي القاضي أبي الطيب، ولازم الشيخ أنا إسحاق الشيرازي وبرع وصار من عظماء أصحابه، له من الكتب: العدة في شرح كتاب الإبانة للفراني، توفي سنة ٤٩٥هـ.

انظر: تبين كذب المفتري ص (٢٨٧) والطبقات للسكي (٤ / ٣٤٩، ٣٥٠) والطبقات للإسنوي (١ / ٥٦٧ رقم ٥٢١) والطبقات لابن قاضي شعبة (١ / ٢٨٦ رقم ٢٢٧) والطبقات لابن هداية الله ص (١٨٦).

ولهم صاحب العدة آخر: وهو أبو المكارم عبد الله بن علي الروياني ابن أخت صاحب البحر، ويعرف بصاحب العدة، لم يعرف تاريخ وفاته.

انظر: الطبقات للإسنوي (١ / ٥٦٧ رقم ٥٢٠) والطبقات لابن هداية الله ص (٢٠٩). والعدتان كتابان جليلان وقف النووي على عدة لأبي عبد الله دون العدة لأبي المكارم والرافعي بالعكس وقد وقف على الأول منهما شيخ الشارح: الإمام الإسني أيضا وقال: عدي به نسخة في خمسة أجزاء ضخمة، فلا يبعد أن الشارح أيضا وقف عليه واستفاد منه وهو المراد بإطلاقه هنا، والله أعلم.

(٥) انظر: الروضة (١ / ٤٥١) والمجموع (٤ / ١٠١).



## الثاني عشر: [أنواع ترك العبادة وأحكامها]

قال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(١)</sup> الترك للعبادة على ثلاثة أقسام:

الأول: لعذر، الثاني: لجحد، الثالث: للإعراض عنها جهلا بقدرها ، فأما الأول: فيكتب له أجره ، وأما الثاني: فهو كافر، وأما الثالث: فهو التهاون وهي من جملة الكبائر وسواء صلاها ظهرا أو تركها أصلا إلى غير ظهر ، وهو أعظمه في المعصية ، فإذا واطب على ذلك كان علامة على أن الله قد طبع على قلبه طابع النفاق، ثم قال: والتمادي على المعصية يوقع في سوء الخاتمة ، ويذهب حلاوة الطاعة فيذهب على المرء دينه وهولا يشعر، وأما بنفس المعصية فلا يكون كافرا وإنما يكون معرضا نفسه لسوء الخاتمة، وليتد فيسه الله ما شاء من عذابه أو عفوه.

## الثالث عشر: [حكم تارك الصلاة]

استدل به القاضي أبو بكر <sup>(٢)</sup> على أن ترك الصلاة ليس بكفر، فقال: لما لم يجعله مطبوعا عليه إلا بتركها ثلاثا دل على أن تارك الصلاة لا يكون كافرا بحال. /

١٣٠/ب

قلت: قد يفرق بين الجمعة وغيرها من لصلوات: أن الجمعة إذا فاتت صلى من فاتته الظهر، فإذا كان كذلك فلا يكون كافرا عند أحد، <sup>(٣)</sup> وأما إذا ترك الجمعة والظهر معا وامتنع من فعل واحدة منهما فإنه يكفر عند أحمد ويقتل كفرا، <sup>(٤)</sup> ويقتل عند بقية الأئمة

(١) انظر: العارضة ( ٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ) .

(٢) عارضة الأحودي ( ٢ / ٢٨٨ ) .

(٣) انظر: المعنى ( ٣ / ٢٢١ ) وكتاب الصلاة وبيان حكم تاركها لابن القيم ص ( ٣٠ )

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه الفصل ( ١ / ٣٧٥ رقم ٣٤٩ ) وامتني ( ٣ / ٣٥١ ) وقال:

واختلفت الرواية هل يقتل لكفره أو حدا ٤ وصوب الثاني، ( المصدر نفسه ( ٣ / ٣٥٤ ، ٣٥٥ ) .

قلت: لكن المنع على الرواية الأولى كما في الإنصاف: ' إحداهما لكفره، وهو المنع عليه

جمهور الأصحاب " اهـ. الإنصاف مع شرح الكبير ( ٣ / ٣٧ ) وانظر أيضا: المجموع ( ٣ / ١٩ ) .

حدا،<sup>(١)</sup> بل وكذلك بقية الصلوات إذا فاتته وقضاها بعد فوقها فلا يقتل، إنما يقتل عند الامتناع من فعلها رأساً، والله أعلم.

آخر الجزء العشرين.

---

(١) انظر: المجموع (٣ / ١٨، ١٩).

قلت: يرى الإمام أبو حنيفة أنه لا يكفر ولا يقتل، بل يعزر ويحبس حتى يصلي.

انظر: رد المحتار (٢٣٥/١) والفناوى الهدية (٥١، ٥٠/١) والمجموع (٣ / ١٩) والمغني (٣ / ٣٥١).

ج/١٣٣

/الجزء الحادي والعشرون من تكملة شرح الترمذي

جمع عبدالرحيم بن الحسين العراقي

لطف الله به .<sup>(١)</sup>

---

(١) استغرق إثبات السماعات في نهاية جزء (٢٠): (ج/١٣٠) و (١٣١، ١٣٢) وترك (ج/١٣٣)

ببساطة من غير أن يثبت فيه شيئاً.

٢/١٣٣

/بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

## باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة؟

٥٠١ — حدثنا عبد بن حميد ومحمد بن مذكوة قالا: ثنا الفضل بن دكين ثنا إسرائيل عن ثوير عن رجل من أهل قباء عن أبيه — وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: ((أمرنا النبي ﷺ أن نشهد الجمعة من قباء)).

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا يصح في هذا الباب شيء، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((الجمعة على من آواه الليل إلى أهله)). وهذا حديث إسناده ضعيف، إنما يروى من حديث معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد المقبري. وضعف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري في الحديث. واختلف أهل العم عسى من يحب عليه<sup>(١)</sup> الجمعة: فقال بعضهم: يحب الجمعة على من آواه الليل إلى منزله.

وقال بعضهم: لا يحب الجمعة إلا على<sup>(٢)</sup> من سمع النداء وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق. ٥٠٢ — سمعت أحمد بن الحسن يقول كنا عند أحمد بن حنبل فذكروا على من يحب الجمعة فم يذكر فيه أحمد عن النبي ﷺ شيئا، قال أحمد بن الحسن: فقلت لأحمد بن حنبل: فيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال أحمد: أفد جعل عن النبي ﷺ؟ قلت: نعم، ثنا الحجاج بن نصير ثنا معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد أخبرني عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((الجمعة على من آواه الليل إلى أهله)) قال: فعضب على أحمد وقال: استغفر ربك استغفر ربك قال: وإنما فعل به أحمد بن حنبل هذا لأنه لم يعد هذا الحديث شيئا، وضعفه لحال إسناده. /<sup>(٣)</sup>

ب/١٣٣

(١) قوله: (عليه) ساقط من (ح).

(٢) قوله: (على) ساقط من (ح).

(٣) انظر: الجامع (٢ / ٣٧٤ — ٣٧٦ رقم ٥٠١، ٥٠٢).

## الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تفريغ حديث الباب]

[١٢٥] — حديث الرجل الذي من أهل قباء عن أبيه:

انفرد بها بإخراجه المصنف،<sup>(١)</sup> وكذلك:[١٢٦] — حديث أبي هريرة انفرد بإخراجه أيضا.<sup>(٢)</sup>

[١٢٧] — ولأبي هريرة حديث آخر:

أخرجه ابن ماجة<sup>(٣)</sup> بلفظ: ((هل عسى أحد منكم يتخذ الضبنة من الغنم على رأس

(١) وهو كذلك، فإنني لم أجد من أخرجه سواه.

وفي سنده ثوير — مصر — ابن أبي فاختة — معجمة مكسورة ومشاة مفتوحة — سعيد بن علقمة الكوفي ضعيف رمي بالرفض، انظر: التقريب رقم ( ٨٧٠ ) وسيأتي كلام أهل العلم عنه في الوجه الثالث ص (٢٥٥).

وفيه أيضا شيخ ثوير مهم.

(٢) أخرجه أيضا: البيهقي في الكرى ( ٣ / ١٧٦ ) وقال عقب الحديث: "نفرد به معارك بن عباد عن عبد الله بن سعيد، وقال أحمد بن حنبل — رحمه الله — معارك لا أعرفه، وعبد الله بن سعيد: هو أبو عباد مكر الحديث متروك" اهـ.

معارك: — بضم أوه، وأجره كف — ابن عباد أو ابن عبد الله العبدي بصري ضعيف، انظر: التقريب ( ٦٧٩١ )

وعبد الله بن سعيد: هو ابن أبي سعيد الخفيري أبو عباد الليثي مولاهم المدني، متروك، انظر: التقريب ( ٣٣٧٦ ).

ولذا فالإسناد ضعيف جدا، ومجدا حكم عليه النووي في المجموع ( ٤ / ٣٥٥ ) والألباني في ضعيف الجامع الصغير رقم ( ٢٦٦١ ).

(٣) ابن ماجة في ( إقامة الصلاة باب ما جاء في من ترك الجمعة من غير عذر ١ / ٢٠٢ رقم ١١٤ )

في سنده معدي بن سليمان وهو ضعيف، انظر: التقريب رقم ( ٦٨٣٦ ).

ميل أو ميلين فيتعذر<sup>(١)</sup> عليه الكلاً فيرتفع ثم تجيء الجمعة فلا يجيء ولا يشهد<sup>(٢)</sup> الحديث، وتقدم في الباب قبله.<sup>(٣)</sup>

**الثاني:** [زيادته على المصنف في قوله: «ولي الباب»]

فيه أيضاً عن عبد الله بن عمرو، وابن عمر، وجابر، وكعب بن مالك، وعائشة، وأنس. [١٢٨] — أما حديث عبد الله بن عمرو: فأخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية سفيان عن

(١) قوله: (فيتعذر) ورد في (ح): (فيبعد).

(٢) قوله: (ولا يشهد) ورد في (ح): (ولا يشهد) محذوف (ها) من آخره.

(٣) تقدم في باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر برقم (١٢٣).

(٤) أبو داود في (الصلاة باب من تحب عليه الجمعة ١ / ٦٤٠ رقم ١٠٥٦)

وأخرجه أيضاً: أحمد المروزي في كتاب الجمعة له ص (٨٦) والدارقطني في مسه (٦ / ٢) وأبو نعيم في الحلية (٧ / ١٠٤) والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٧٣) كلهم من طريق قبيصة عن سفيان به.

وقال البيهقي — عقب الحديث —: وقبيصة بن عقبة بن النقات، ومحمد بن سعيد هذا هو الطائفي ثقة، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فذكره. قلت: قبيصة ثقة إلا في الثوري، وكان يغلط في حديثه، انظر: الحرح والتعديل (٧ / ١٢٦ رقم ٧٢٢) ولبزان (٣ / ٣٨٣ رقم ٦٨٦١).

وقد تحالف قبيصة — مع مافيه من الكلام في حديثه عن الثوري — جماعة من أصحاب الثوري فرووه عنه موقوفاً على عبد الله بن عمرو، كما قال أبو داود.

قلت: ومن هؤلاء الجماعة: عبد الرحمن بن مهدي، فقد رواه عن سفيان عن محمد بن سعيد عن عبد الله بن هارون عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

أخرج حديثه: الإمام البخاري في التاريخ الكبير (١ / ٩٣ رقم ٢٥٦) وابن عبد البر في التمهيد (١ / ٢٨٤) والخطيب في الموضح (١ / ١٣) كلهم من طرق عن عبد الرحمن بن مهدي به. وقد صوب الروقف غير واحد من أهل العلم منهم: عبد الحق في الأحكام الوسطى (٣ / ١٢١) وأبو بكر بن العربي في العارضة (٢ / ٢٨٩) وابن قدامة في المغني (٣ / ٢٤٤).

محمد بن سعيد<sup>(١)</sup> عن أبي سلمة بن نُبَيْه عن عبد الله بن هارون عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: الجمعة على من سمع النداء، قال أبو داود: روى هذا الحديث جماعة عن سفيان مقصوراً على عبد الله بن عمرو ولم يرفعه، أسنده قبيصة وقال أبو بكر بن أبي داود: ومحمد بن سعيد هو الطائفي ثقة، قال: وهذه سعة تفرد بها أهل الطائف، قلت: لكن شيخه أبو سلمة بن نُبَيْه لم يرو عنه غيره،<sup>(٢)</sup> ولم يرو عن عبد الله بن هارون غير أبي سلمة بن نُبَيْه.<sup>(٣)</sup>

وقد ورد حديث عبد الله بن عمرو من رجه آخر رواه الدارقطني<sup>(٤)</sup> من رواية الوليد عن زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ قال: ((إنما الجمعة على من سمع النداء)).

والوليد<sup>(٥)</sup> — هو ابن مسلم — وزهير بن محمد<sup>(٦)</sup> كلاهما من رجال الصحيح، لكن زهير روى عنه أهل الشام مناكير<sup>(٧)</sup>

(١) محمد بن سعيد: هو الطائفي أبو سعيد المؤذن صدوق من السادسة، التقريب رقم ( ٥٩٥٣ )

قلت: وثقه أبو بكر بن أبي داود، واليهي كما تقدم ولم أحد من ضعفه

(٢) أبو سلمة بن نُبَيْه — بنون وموحدة مصر — المدني مجهول، التقريب رقم ( ٨٢٠٤ ) .

(٣) عبد الله بن هارون أو ابن أبي هارون حجازي مجهول، من الثالثة، التقريب رقم ( ٣٦٩٨ ) .

(٤) الدارقطني في سننه ( ٢ / ٦ ) ومن طريقه البيهقي في الكبرى ( ٣ / ١٧٣ ) وقال: هكذا ذكره

الدارقطني رحمه الله — في كتابه هذا الإسناد مرفوعاً، وروي عن حجاج بن أرطاة عن عمرو كذلك مرفوعاً، وقد أخبرنا... ثم ساق من طريق الوليد بن مسهم به موقوفاً على عبد الله بن عمرو.

(٥) انظر: رجال صحيح البخاري ( ٢ / ٧٥٨ رقم ١٢٧٠ ) ورجال مسلم ( ٢ / ٣٠٢ رقم

( ١٧٤٨ ) .

(٦) انظر: رجال البخاري ( ١ / ٢٧٣ رقم ٣٧٢ ) ورجال مسلم ( ١ / ٢٢٥ رقم ٤٨٥ ) .

(٧) انظر: التقريب رقم ( ٢٠٦٠ )

منهم<sup>(١)</sup> الوليد، والوليد مدلس،<sup>(٢)</sup> وقد رواه بالنعنة فلا يصح، ورواه الدارقطني<sup>(٣)</sup> أيضاً من رواية محمد بن الفضل بن عطية عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: ((الجمعة على من يهذ الصوت)).

قال داود بن رشيد يعني: حيث يسمع الصوت، ومحمد بن الفضل بن عطية: <sup>(٤)</sup> ضعيف جداً، والحجاج هو ابن أرطاة وهو مدلس <sup>(٥)</sup> مختلف في الاحتجاج به. / <sup>(٦)</sup>

١/١٣٤

[١٢٩] — وأما حديث ابن عمر:

فرواه ابن ماجه<sup>(٧)</sup> من رواية عبدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إن أهل قباء كلنوا يجمعون مع رسول الله ﷺ وعبد الله بن عمر العمري: مختلف فيه. <sup>(٨)</sup>

(١) يعني من الشاميين.

(٢) من الطبقة الرابعة فيما ذكره الحافظ في تعريف أهل التقيديس رقم ( ١٢٧ ).

(٣) الدارقطني في سننه ( ٢ / ٦ ).

(٤) قال الذهبي: تركوه، وقال ابن حجر: كذبوه. انظر: الكاشف ( ٣ / ٧٩ رقم ٥١٩٦ )

والقريب ( ٦٢٦٥ )

(٥) من الطبقة الرابعة، انظر: تعريف أهل التقيديس رقم ( ١١٨ )

(٦) تقدم الكلام فيه، قال الحافظ في التقييد رقم ( ١١٢٧ ) : صدوق كثير الخطأ والتدليس.

(٧) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة باب ماجاء من أين تؤتى الجمعة ١ / ٢٠٢ رقم ١١١١ )

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٧٧ رقم ١٨٦٠ ) من رواية ابن وهب عن عبد الله بن عمر العمري به.

وهل ابو بصري في مصباح الزجاجة ( ١ / ١٣٥ ) : هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن عمر.

(٨) فضعه القطان، وابن المديني، والبخاري، والنسائي، وابن حبان. ولينه الإمام أحمد وقال: صالح لا بأس به قد روي عنه بكر ليس مثل عبید الله، وسئل ابن معين عنه في نافع، فقال: صالح، وقال ابن عدي: لا بأس به صدوق،

وقال الذهبي مرة : صدوق حسن الحديث، ومرة أخرى: صدوق في حفظه شيء ، ومرة: المحدث

الإمام الصدوق ... كان حسن الحديث.. وحديثه يتردد فيه الناقص، أما إن تابعه شيخ في روايته

فذلك حسن قوي إن شاء الله.



[١٣٠] — ولابن عمر حديث آخر:

رواه الطبراني في المعجم الأوسط<sup>(١)</sup> من رواية إبراهيم بن يزيد عن أيوب بن موسى<sup>(٢)</sup> عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ((ألا هل عسى أحد منكم أن يتخذ الضينة من الفم على رأس ميلين أو ثلاثة تأتي الجمعة فلا يشهدا...)) الحديث، وقد تقدم في الباب قبله.<sup>(٣)</sup>

وابراهيم الخرزى: <sup>(٤)</sup> ضعيف. <sup>(٥)</sup>

[١٣١] — وأما حديث جابر: فرواه أبو يعلى الموصلي<sup>(٦)</sup> من رواية الفصل الرقاشي عن

==

وقال ابن حجر: ضعيف عابد.

انظر: تاريخ الدارمي رقم (٥٢٣) رواية الدقاق رقم (١١٥) والعلل رواية عبد الله (٢ / ٥٠٧) ولتاريخ لكبير (٥ / ١٤٥ رقم ٤٤١) والخرج والعديل (٥ / ١٠٩، ١١٠) والعلل الكبير (٢ / ٩٦٧، ٩٦٨) والمخروحين (٢ / ٧) والصنفاء لسنن رقم (٣٢٥) والكاشف رقم (٢٩٠٣) والمغني ١ / ٣٤٨ والميران (٢ / ٤٦٥) والسير (٧ / ٣٤٠، ٣٤١) والتقريب رقم (٣٥١٣).

والخلاصة أنه في أعلى مراتب الضعف صالح للاعتبار، وما قاله لذهبي في السير: — وحديثه يتردد فيه الدقة، أما إن تابعه شيخ في روايته فذلك حسن إن شاء الله — أقرب لحاله، والله أعلم. وعلى هذا فحديثه هذا يتقوى بما سيأتي من حديث عائشة في الصحيحين، وفيه: كان الناس يتناولون الجمعة من منازلهم ومن العوالي الحديث.

<sup>(١)</sup> الطبراني في الأوسط (١ / ١٠٨ رقم ٣٣٦)

<sup>(٢)</sup> قوله: (أيوب بن موسى) سقط (ابن موسى) في (ح).

<sup>(٣)</sup> تقدم في باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر برقم (١٠٨).

<sup>(٤)</sup> قوله: (إبراهيم) راد في (ح) بعده: (هو ابن يزيد).

<sup>(٥)</sup> قال الحافظ في التقريب رقم (٢٧٤): متروك الحديث.

<sup>(٦)</sup> أبو يعلى في مسنده (٢ / ٤٤٥ رقم ٢١٩٥) وكذا البيهقي في الشعب (٦ / ٢٦٨، ٢٦٩ رقم

٢٧٥٢) كلاهما من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه عن سعيد بن عبيد الأردني عن الفضل به.

وأورده الميثمي في المجمع (٢ / ١٩٦) وقال: "رواه أبو يعلى ورحاله موثقون".

==

محمد بن المنكدر عن جابر قال: قام رسول الله ﷺ خطيباً يوم الجمعة فقال: ((عسى رجل تحضره الجمعة وهو على قدر ميل من المدينة فلا يحضر الجمعة، قال: ثم قال في الثانية: عسى رجل تحضره الجمعة وهو على قدر ميلين من المدينة فلا يحضرها، وقال في الثالثة: عسى يكون على قدر ثلاثة أميال من المدينة فلا يحضر الجمعة فيطبع الله على قلبه)).  
والفضل بن عيسى الرقاشي: ضعيف.<sup>(١)</sup>

[١٣٢] — وأما حديث كعب بن مالك:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> بلفظ: ((لينتهين أقوام يسمعون النداء يوم الجمعة، ثم لا يأتوها)) الحديث، وتقدم في الباب قبله.<sup>(٣)</sup> وإسناده ضعيف.

[١٣٣] — وأما حديث عائشة:

فا تفق عليه الشيخان<sup>(٤)</sup> من رواية محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة — رضي الله عنها — أنها قالت: ((كان الناس يتتابون الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في الغبار ويصيبهم الغبار...)) الحديث وتقدم في باب غسل الجمعة.<sup>(٥)</sup>

ب/١٣٤

==

قلت: في سنده: سفيان بن وكيع بن الجراح وهو صدوق إلا أنه انتهى بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فتصح فلم يقبل فسقط حديثه، التقريب رقم ( ٢٤٦٩ ).  
وفيه أيضاً: الفضل بن عيسى الرقاشي: قال الذهبي: ساقط، وقال ابن حجر: منكر الحديث ورمي بالقدر.

انظر: الكاشف ( ٢ / ٣٢٩ رقم ٤٥٤٢ ) والتقريب رقم ( ٥٤٤٨ ).

وعلى هذا فالإسناد ضعيف جداً.

(١) انظر: الهامش الذي قبل هذا.

(٢) الطبراني في الكبير ( ١٩ / ٩٩ رقم ١٩٧ )

(٣) تقدم في باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر برقم (١٢٠).

(٤) أخرجه البخاري في ( الجمعة باب من أين تؤتى الجمعة وعلى من يجب ؟ ٢ / ٤٤٧ رقم ٩٠٢ )

ومسلم في ( الجمعة باب بدون ٢ / ٦ / ١٣٢ ).

(٥) تقدم في باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة برقم (٤٤).

## [١٣٤] — ولعائشة حديث آخر:

رواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس<sup>(١)</sup> من طريق أبي نعيم الأصبهاني من رواية عبد الواحد بن ميمون مولى عروة عن عروة عن عائشة — رضي الله عنها — قالت: قال رسول الله ﷺ: ((الجمعة على من آواه الليل)).  
وعند الواحد بن ميمون ضعيف.<sup>(٢)</sup>

## [١٣٥] — وأما حديث أنس:

فرواه أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس<sup>(٣)</sup> من رواية محمد بن جابر عن أيوب عن أبي قلابة أظنه عن أنس بن مالك: ((الجمعة على من آواه الليل)).  
ومحمد بن جابر اليمامي: ضعيف.<sup>(٤)</sup>

## الثالث: ترجمة ثوير بن أبي فاختة ومعارك بن عباد

(١) لم أجده فيه.

(٢) هو ضعيف لكن روايته عن عروة فيها منكر فقد قال ابن حبان في المحروحين (٢ / ١٥٥): " يروى الموضوعات عن الأنثاء يحدث عن عروة بن الزبير ما ليس من حديثه فبطل الاحتجاج بروايته " اهـ.

وانظر أيضا: التاريخ الكبير (٦ / ٥٨ رقم ١٧٠٣) والميراث (٢ / ٦٧٦ رقم ٥٣٠١)

(٣) لم أجده فيه.

(٤) قال الذهبي في الكاشف (٣ / ٢٤ رقم ٤٨٣٤): " ساء الحفظ، وقال ابن حجر: صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا وعمي تصار يتلقن ورجحه أبو حاتم عبي ابن لهيعة، التقريب رقم (٥٨١٤). "

وأدخله العلاني في القسم الثاني من المختصر — يعني به من كان متكلماً فيه قبل الاختلاط — .  
انظر: كتابه المختصرين رقم (٣٩).والحديث ذكره الحافظ في التلخيص (٢ / ٥٤) عن أبي قلابة مرسلًا وقال: رواه البيهقي.  
قلت: لم أقف عليه عند السهفي بكر المزي ذكره في تهذيب الكمال (٢٨ / ١٤٥) في ترجمة معارك من حديث لوين عن أبي قلابة مرسلًا.

ثوير بن أبي فاختة — بصم الثاء المثناة — تصغير ثور،<sup>(١)</sup> وأبوه: أبو فاختة، اسمه: سعيد بن علاقة<sup>(٢)</sup> وثوير عند المصنف ستة أحاديث: هذا الحديث، وحديث عن الطفيل بن أبي ابن كعب عن أبيه،<sup>(٣)</sup> وحديث عن ابن عمر<sup>(٤)</sup> وثلاثة أحاديث عن أبيه عن علي بن أبي طالب<sup>(٥)</sup> وقد حسن له المصنف الأحاديث الثلاثة التي من روايته عن أبيه عن علي، وفي

(١) قال الحافظ: ثوير مصغر، ابن أبي فاختة — بمعجمة مكسورة ومثناة مفتوحة — سعيد بن علاقة

— بكسر المهملة — الكوفي أبو الجهم ضعيف رمي بالرفض. انظر: التقريب رقم ( ٨٧٠ )

(٢) سعيد بن علاقة الهاشمي مولا هم أبو فاختة الكوفي مشهور بكنيته ثقة من الثالثة مات دون المائة في حدود التسعين، وقيل بعد ذلك بكثير. انظر: التقريب رقم ( ٢٣٨٩ ).

(٣) أخرجه في ( التفسير — باب ومن سورة الفتح ٥ / ٦٠ رقم ٣٢٦٥ ) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث الحسن بن قرعة، قال: سألت أبا زرعة عن هذا الحديث فلم يعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه.

(٤) أخرجه في ( التفسير — باب ومن سورة القيامة ٥ / ٤٠٢ رقم ٣٣٣٠ ) وقال: هذا حديث

غريب، قدروا غير واحد عن إسرائيل مثل هذا مرفوعاً... الخ

وأخرجه أيضاً في ( صفة الجنة — باب منه — أي في رؤية الرب — ٤ / ٥٩٣ رقم ٢٥٥٣ ) ولم يحكم عليه بالغرابة هنا ولكن ذكر الخلاف المتقدم .

(٥) الحديث الأول: أخرجه في ( الجائز — باب ما جاء في عيادة المريض ٣ / ٣٠٠ رقم ٩٦٩ )

وقال: هذا حديث حسن غريب، وقد روي عن علي هذا الحديث من غير وجه منهم من رقبه ولم يرفعه.

الحديث الثاني: أخرجه في ( اسير — باب ما جاء في قبول هدايا المشركين ٤ / ١١٩ رقم

١٥٧٦ ) وقال: هذا حديث حسن غريب .

الحديث الثالث: أخرجه في ( التفسير — باب ومن سورة النساء ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣١ رقم ٣٠٣٧ )

وقال: هذا حديث حسن غريب، وأبو فاختة اسمه سعيد بن علاقة ، وثوير يكنى أبا جهم ، وهو كوفي رجل من التابعين، وقد سمع من ابن عمر وابن الزبير، وابن مهدي كان يغمره قليلاً اهـ.

تحسينها نظر، فإنه شرط في الحسن أن لا يكون في إسناده متهم بالكذب،<sup>(١)</sup> وثوير هذا قال فيه سفيان الثوري: <sup>(٢)</sup> أنه ركن من أركان الكذب، وهذا من أشنع العبارات في التكذيب، وقال يحيى بن معين: <sup>(٣)</sup> ليس بشيء، وقال الدارقطني: <sup>(٤)</sup> متروك، وبالجملة فهو متفق على ضعفه. <sup>(٥)</sup>

وليس لثوير عند بقية الأئمة الستة شيء، والله أعلم.

وليس لمعارك بن عباد عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد وليس له في بقية الكتب الستة شيء، وقد روى عنه أيضا مع حجاج ابن بصير: <sup>(٦)</sup> قرأه بن حبيب، <sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع ( ٧١١ / ٥ )

قلت: وما قاله الشارح لا يرد على المصنف، فإنه إمام وهو لم يرتض بما قاله الثوري أو غيره، وإنما يرى أن حديثه يتخير بالمتابعات والشواهد، وبما يدل عليه ما تقدم بقبه في الهامش الذي قل هذا أنه قال: ابن مهدي كان يغمزه قليلا، ومثل هذا يحس حديثه ولا سيما بالشواهد والمتابعات، والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> انظر: الكامل ( ٥٣٢ / ٢ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٧٢ رقم ١٣٦٢ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: سؤالات البرقاني رقم ( ٦٥ ).

<sup>(٥)</sup> وهو كذلك إلا ما قاله المعجلي في معرفة الثقات ( ١ / ٢٦٢ رقم ٢٠١ ) فقد قال عنه وعن أبيه:

لا بأس بهما،

وانظر: الميزان ( ١ / ٣٧٥ رقم ١٤٠٨ ) والتهذيب ( ٢ / ٣٦ رقم ٥٨ ).

<sup>(٦)</sup> حجاج بن نصير: — بضم النون — المساطيطي — بفتح الفاء، بعدها مهملة — القيسي أبو

محمد البصري ضعيف كد يقل الثقلين، من التاسعة مات سنة ثلاث عشرة أو أربع عشرة.

التقريب رقم ( ١١٤٨ ).

<sup>(٧)</sup> قرأه بن حبيب: القنوي — بفتح القاف والنون — أبو علي المصري أصله من نيسابور، ثقة من

التاسعة التقريب رقم ( ٥٥٧٤ ).

وداود بن المحير: <sup>(١)</sup> قال فيه البخاري: <sup>(٢)</sup> منكر الحديث، وقال أحمد بن حنبل: <sup>(٣)</sup> لا أعرفه، وقال أبو زرعة: <sup>(٤)</sup> واهي الحديث، وقال الدار قطني: <sup>(٥)</sup> ضعيف. وشيخه: عبد الله بن سعيد المقرئ: <sup>(٦)</sup> ضعيف جدا والله أعلم. /

i/١٣٥

#### الرابع: [على من تجب الجمعة؟]

اختلف العلماء في حق من تجب عليه <sup>(٧)</sup> الجمعة، [و] <sup>(٨)</sup> من أى مسافة يجب عليه السعي إليها؟ على أقوال:

أحدها: أنها تجب على من آواه الليل إلى أهله، والمراد أنه إذا جمع مع الإمام أمكنه العود إلى أهله آحر النهار وأول الليل. <sup>(٩)</sup>

<sup>(١)</sup> داود بن المحير: — مهملة وموحدة مشددة مفتوحة — ابن قحدم — بفتح القاف وسكون

المهملة وفتح المعجمة — الثقفى البكرأوي أبو سليمان البصري نزيل بغداد متروك، وأكثر كتاب العقل الذي صنفه موضوعات، من التاسعة مات سنة ست ومائتين. التقريب رقم ( ١٨٢٠ ).

قلت: ررى عنه أيضا غير واحد، انظر: التهذيب ( ٢٠ / ١٩٨ رقم ٣٧٠ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: التاريخ الصغير ( ٢ / ١٩٣ رقم ٢٢٦٩ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ٨ / ٣٢٢ رقم ١٦٩٩ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: سؤالات البرذعي ضمن كتاب أبوزرعة الرازي وجهوده ( ٢ / ٣٦٩ ) ولفظه فيه: "

منكر الحديث جدا.

ولاسيما إذا حدث عن عبد الله بن سعيد المقرئ فيقع ضعف على ضعف " اهـ.

<sup>(٥)</sup> نظر: الضعفاء به رقم ( ٥٣٦ ).

<sup>(٦)</sup> تقدم قول الحافظ فيه، وقال الذهبي في الميزان ( ٤ / ١٣٣ رقم ٨٦١٧ ) في ترجمة معارك هذا: "

وشيخه عبد الله واه .

<sup>(٧)</sup> قوله: (عليه) سقط من (ج).

<sup>(٨)</sup> زيادة يقتضيها السياق.

<sup>(٩)</sup> انظر: نحو هذا التفسير في المتح ( ٢ / ٤٤٤ ، ٤٤٨ ).

روي هذا عن عبدالله بن عمر<sup>(١)</sup> وأبي هريرة<sup>(٢)</sup> وأنس<sup>(٣)</sup> وعن جماعة من التابعين: منهم الحسن<sup>(٤)</sup> وعطاء<sup>(٥)</sup> ونافع<sup>(٦)</sup> وعكرمة<sup>(٧)</sup> والحكم<sup>(٨)</sup> وقال به من الأئمة: الأوزاعي<sup>(٩)</sup> وحتهم في ذلك حديث أبي هريرة المتقدم<sup>(١٠)</sup> وقد تقدم أنه غير صحيح فلاحجة فيه.

والقول الثاني: أما تجب على من سمع النداء روى ذلك عن عبدالله بن عمر<sup>(١١)</sup> أيضاً، وقد حكاه المصنف عن الشافعي<sup>(١٢)</sup> وأحمد<sup>(١٣)</sup> وإسحاق<sup>(١٤)</sup> وحكاه

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٠٢ / ٢) والأوسط (٤ / ٣٥ رقم ١٧٥٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٧٥) وصححه إسناده الحفاظ في الفتح (٢ / ٤٤٤).

(٢) انظر: الأوسط (٤ / ٣٥ رقم ١٧٥٧).

(٣) انظر: الأوسط (٤ / ٣٤ رقم ١٧٥٥).

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٠٢ / ٢) والمصنف لعبد الرزاق (٣ / ١٦٢ رقم ٥١٥٢).

(٥) انظر: الأوسط (٤ / ٣٥).

(٦) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٠٣ / ٢) والمصنف لعبد الرزاق (٣ / ١٦٢ رقم ٥١٥٢).

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٠٢ / ٢) وقيد بأربع فرائع.

(٨) انظر: المصدر نفسه (١٠٣ / ٢) والأوسط (٤ / ٣٥ رقم ٧٥٨).

(٩) انظر: السنن الكبرى (٣ / ١٧٥، ١٧٦).

(١٠) تقدم برقم (١٢٦).

(١١) لم أقف على من نقله عن ابن عمر، وإني نقلوا ذلك عن عبدالله بن عمرو، انظر: الأوسط (٤ / ٣٦).

(١٢) والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٧٣، ١٧٤) والاستذكار (٧ / ٣١ رقم ٩٥٣٥) والمجموع (٤ / ٣٥٤) والمغني (٣ / ٢٤٤).

(١٣) ومن نقل عنه أيضاً: ابن السري الأوسط — في آخر القول الخامس — (٤ / ٣٦).

والشمرازي في المهذب انظر: المجموع (٤ / ٣٥٢).

(١٤) انظر: مسائل أحمد لأبي داود رقم (٣٩٣) والمغني (٣ / ٢٤٤).

(١٥) انظر: الأوسط (٤ / ٣٦).

ابن العربي<sup>(١)</sup> عن مالك أيضا واستدل له بحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي المتقدم<sup>(٢)</sup> من عند أبي داود والدارقطني، وقد تقدم أنه لا يصح أيضا، لكن قال النووي في الخلاصة<sup>(٣)</sup> أن البيهقي قال: وله شاهد فذكره بأسناد جيد، وفيه نظر<sup>(٤)</sup>. نعم، يعني عنه ما رواه مسلم في صحيحه<sup>(٥)</sup> من حديث أبي هريرة قال: ((أتى النبي ﷺ رجل أعمى فقال يا رسول الله! ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له فيصلي في بيته فرخص له، فلما ولى دعاه فقال: هل تسمع النداء

(١) انظر: العارضة (٢ / ٢٨٩) وانظر أيضا: المجموع (٤ / ٣٥٤).

(٢) تقدم في ص (٢٥٠) وأنه لا يصح عنه مرفوعا.

(٣) نظر: الخلاصة (٢/٧٦٥ رقم ٢٦٧٤) والمجموع (٤ / ٣٥٣) وكذا قال صاحب تحفة المحتاج (١ / ٤٩٠) ولفظه: وذكر له البيهقي شاهدا بأسناد جيد.

(٤) لم يبين وجه النظر فيه: والذي يظهر لي أن فيه علتين:

١ — عننة الوليد بن مسلم الدمشقي وهو مدلس من الطبقة الرابعة.

٢ — وفيه أيضا: رهير بن محمد التميمي، وقد تقدم أن رواية الشاميين عنه غير مستقيمة، ورواه في هذا الحديث شامي وهو الوليد بن مسلم.

على أن البيهقي عقبه بسند آخر عن الوليد بن مسلم عن رهير بن مرقوقا علي عبد الله بن عمرو. والحديث حسنه الألباني في الإرواء (٣ / ٥٨ رقم ٥٩٣) ولا يظهر لي ذلك، فإن الحديث له ثلاثة طرق:

أحدها: هذا الذي جوده النووي، وقد تقدم ما فيه.

والثاني: ما رواه الإمام الدارقطني في سننه من رواية محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك، فهذا لا يتقوى ولا يقوى.

والثالث: ما رواه قبيصة عن الثوري عند أبي داود وغيره، وهو شاذ، والمخفوف: ما رواه اس مهدي وغيره عن سفيان موقوفا، وهو أيضا ضعيف من أجل عبد الله بن هارون، وهو مجهول، كما تقدم. فهذا أيضا مثل الثاني.

وعلى هذا لا يظهر لي وجه تحسينه، وتصنيفه أولى، والله أعلم.

(٥) انظر: مسلم في (المساجد — باب فضل صلاة الجماعة والتشديد في التخلف عنها ٥ / ١٥٥).



بالصلاة ؟ فقال: نعم، قال: فأجب)).

وروى أبو داود<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> بإسناد حسن من حديث<sup>(٣)</sup> ابن أم مكتوم<sup>(٤)</sup> أنه قال: ((يا رسول الله إني رجل ضريب البصر شاسع الدار، ولي قائد لا يلائمني، فهل لي رخصة أن أصلي في بيتي ؟ قال: قال تسمع النداء ؟ قال: نعم. قال: لا أجذلك رخصة)) لمظ رواية لأبي داود.

وهو عندهما<sup>(٥)</sup> مختصر بلفظ: ((تسمع حي على الصلاة حي على الفلاح فحي هلا))

(١) أبو داود في ( الصلاة — باب في التشديد في ترك الجماعة ١ / ٣٧٤ رقم ٥٥٢ )

(٢) لم أجده في النسائي ولم يشر إليه الحافظ المزي وإما زهر لأبي داود وابن ماجه. انظر: تحفة

الأشراف ( ٨ / ١٧١ رقم ١٠٧٨٨ ).

وهو عبد ابن ماجه في ( المساحد — باب التعليق في التحيف عن الجماعة ١ / ١٤٢ رقم ٧٧٦ ).

كلاهما من طريق عاصم بن هذلة عن أبي رزير عن ابن أم مكتوم به.

ورجال إسناده ثقات سوى عاصم بن هذلة وهو صدوق به أو هام انصر: التقريب رقم ( ٣٠٧١ ).

وأبو رزير: هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي ثقة فاضل. انظر: التقريب رقم ( ٦٦٥٦ ).

فالإسناد حسن كما قال التارح .

(٣) ورد في (ج): (عن) مكان (من حديث).

(٤) ابن أم مكتوم: هو الصحابي الحليل عمرو بن قيس بن زائدة المعروف بابن أم مكتوم، وأم مكتوم

أمه واسمها: عاتكة بنت عبد الله، هاجر إلى المدينة بعد مصعب بن عمير، وقتل: بعد بدر، استحلفه

رسول الله ﷺ ثلاثة عشر مرة في غزواته على المدينة وقتل باقادية شهيدا، وهو الأعمى الذي نزل

فيه قوله عز وجل: ﴿عيسى وتولى أن جاءه الأعمى﴾.

انظر: حلية الأولياء (٢/٤ رقم ٨٨) وأسد الغابة (٤/٢٥١ رقم ٤٠١١) وتهذيب الأسماء واللغات

(٢/٢٩٥ رقم ٥٥٦).

(٥) أي أبو داود والنسائي

فأخرجه أبو داود في ( الصلاة — باب التشديد في ترك الجماعة ١ / ٣٧٥ رقم ٥٥٣ )

والنسائي في ( لإمامة — باب المحافظة على الصلوات حيث يبادى بهن ٢ / ٤٤٥ رقم ٨٥٠ ).

كلاهما من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن عاصم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن أم مكتوم

ب/١٣٥

فإن قيل: هذان الحديثان في مطلق الجماعة، / لا في خصوصية الجمعة، قلنا: فإذا كان مطلق الجماعة فالقول به في خصوصية الجمعة أولى.

ولكن الجواب أنه لما كان السعي إلى الجمعة فرضا على الأعيان بقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا﴾ كان سماع النداء دالا على الوجوب. <sup>(١)</sup>  
ولما كان السعي إلى الجماعة في غير الجمعة سنة، أو فرض كفاية، <sup>(٢)</sup> كان سماع النداء لها مقتضيا لذلك، ولذلك قال البيهقي معناه، لأجد لك رخصة تحصل لك فضيلة الجماعة من غير حضورها، <sup>(٣)</sup> وليس المراد إيجاب الحضور على الأعمى، وقد رخص لعثمان بن مالك. <sup>(٤)</sup>

==

به بلفظ: ((هل تسمع حي على الصلاة حي على الفلاح ؟ قال: نعم ، قل فحيهلا، ولم يرخص له)) لم يذكر أبو داود ' ولم يرخص له ".

ومعنى " فحيهلا " — بالتثوين ، وجاء بالألف بلا تنوين ، وسكون اللام — وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة ، فحي: بمعنى أقل، و هلا، بمعنى: أسرع، وجمع بينهما للمبالغة ، والله أعلم.  
انظر: حاشية النسائي للسدي، والنهاية ( ١ / ٤٧٢ ).

<sup>(١)</sup> قال الحافظ في الفتح ( ٢ / ٤٤٨ ) : — بعد أن ذكر حديث ابن أم مكتوم — " وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج بما على وجوبها فيكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر إليها " .  
<sup>(٢)</sup> اختلفوا في صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم لا ؟ على ثلاثة أقوال:

فرض عين، قال به: عطاء، والأوزاعي، وأحمد، وجماعة من محدثي الشافعية: كأبي ثور، وابن خزيمة، وابن المنذر، وابن حبان، وداود الظاهري.

الثاني: فرض كفاية: وهو ظاهر نص الشافعي، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه، وقال به كثير من الحنفية، والمالكية.

والثالث: سنة مؤكدة: هذا هو المشهور عند الباقيين.

انظر: المجموع ( ٤ / ٨٧ ) والفتح ( ٢ / ١٤٨ ) ملخصا.

<sup>(٣)</sup> انظر: بنحو هذا الاستدلال في شرح صحيح مسلم للروي ( ٥ / ١٥٥ ).

<sup>(٤)</sup> أخرج حديثه الإمام مسلم في ( المساجد — باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر ٥ /

( ١٥٨ ، ١٥٩ ).

==

قلت: الفرق بين عتبان وبين ابن أم مكتوم أن عتبان قال به: إن السيول تحوّل بيني وبين مسجد قومي، فرخص له في مثل هذه الحالة، ولا كذلك قصة ابن أم مكتوم فإنه ليس فيه ذكر للسبل ولا لسمطر، واعترف بأن له فائدة، لكن لا يلائمه، فأجاب به بأنه لا يجد له رخصة في تحصيل أجر الجماعة، والله أعلم.

والقول الثالث: أنها تجب على أهل المصر ولا تجب على من كان خارج المصر سمع النداء أو لم يسمعه، وهو قول أبي حنيفة،<sup>(١)</sup> بناء على قوله: إن الجمعة لا تجب على أهل القرى والبوادي ما لم يكن في المصر ورجحه القاضي أبو بكر بن العربي،<sup>(٢)</sup> وقال: إن الظاهر مع أبي حنيفة.

### الخامس: [وجوب الجمعة على أهل المصر]

اعترض القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٣)</sup> على الشافعي — رحمه الله — بأن قال: «وتعيق الشافعي السعي على سماع النداء ويسقطه عمن كان في المصر الكبير إذالم يسمعه، والمسألة محتملة، والنداء عام».<sup>(٤)</sup>

والجواب: أن الشافعي ومن وافقه لا يسقطونها عن أهل المصر إذالم يسمعوا/ النداء، i/١٣٦

وعتبان — بكسر العين وسكون الناء المعجمة ثنتين من فوقها وبعدها باء معجمة بواحدة — هو ابن مالك بن عمرو بن عجلان، الأصباري الحزرجي السلمي، أخى النبي ﷺ بيه وبين عمر بن الخطاب وكان إمام قومه بني سالم، جاءه النبي ﷺ إلى بيته فقص فيه شهد ندرا وأحدا ولخندق، وحديثه في الصحيحين، مات في خلافة معاوية

انظر: الطبقات لابن سعد (٢٨٢/٣) رقم (٢٣٨) والثقات لابن حبان (٣١٨/٣) والإكمال لابن ماكولا (١٢٧/٦) وأسد الغابة (٥٥١/٣) رقم (٣٥٤١) والإصابة (٤٤٥/٢) رقم (٥٣٩٨).

(١) انظر: ندائع الصنائع (٣٨٤ / ١) والأوسط (٢٨ / ٤) والمعي (٢٤٤ / ٣) والمجموع (٤ / ٣٥٤).

(٢) انظر: العارضة (٢٨٩ / ٢).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) قوله: والنداء عام، تصحف في المطبوع إلى قوله: والله أعلم.

ولا يفسرون سماع النداء بوجود سماع النداء، بل بإمكان سماعه مع سكون الريح وهدوء الأصوات من صيت، وقدروا ذلك بفرسخ<sup>(١)</sup> وقد قيد الشافعي القول بسماع النداء بغير أهل المصر<sup>(٢)</sup> فقال: " فأما غير أهل المصر فمن كان بينه وبين الجامع فرسخ فما دونه فعليه الجمعة، ومن كان أبعد فلا الجمعة عليه " <sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة في المغني: <sup>(٤)</sup> " وهو قول مالك، والليث ".

وأما أهل المصر فالجمعة لازمة في حقهم، وقد جزم بذلك النووي في شرح المذهب فقبل: "وعلى من لم يبلغه النداء في البلد: الحضور قطعاً" <sup>(٥)</sup> وهكذا صرح به أحمد بن حنبل فقال: <sup>(٦)</sup> «أما أهل المصر فلا بد لهم من شهودها سمعوا النداء أو لم يسمعوا» وذلك لأن البلد الواحد بني للجمعة فلا فرق فيه بين القريب والبعد ولأن المصر لا يكاد يكون أكثر من فرسخ فهو في مطنة القرب فاعتبر ذلك».

قال ابن قدامة: <sup>(٧)</sup> وهذا قول أصحاب الرأي، ولما ذكر ابن قدامة قول الخرقبي: وتجب الجمعة على من بينه وبين الجامع فرسخ<sup>(٨)</sup> قال: <sup>(٩)</sup> هذا في حق غير أهل المصر، أما أهل المصر فيلزمهم كلهم الجمعة بعدوا أو قربوا.

(١) انظر: الأم (١ / ٣٣٠) والحاوي (٢ / ٤٠٤) والمجموع (٤ / ٣٥٣).

(٢) كذا في الأصل و (ع)، ولكن الحافظ صوبه في هامش نسخه هكذا: (بأهل المصر) وما أثبت هو الصواب، لأنه سيتعرض لأهل المصر بعد بيان مسألة " غير أهل المصر ".

(٣) لم أقف على هذا النص، وقد ذكره الماوردي معناه في الحاوي (٢ / ٤٠٤).

(٤) انظر: المغني (٣ / ٢٤٤).

(٥) لم أقف عليه فيه

(٦) انظر: المغني (٣ / ٢٤٤)

(٧) المغني (٣ / ٢٤٤).

(٨) الفرسخ: هو عبارة عن ثلاثة أميال، والميل عبارة عن ألفي ذراع وقيل ثلاثة آلاف ذراع وقيل

عبرها. انظر: الذخيرة (٢ / ٣٥٩) والمقدمات للمهدات (١ / ٢٢٠).

(٩) يعني ابن قدامة في المصدر نفسه.

وقالت المالكية: <sup>(١)</sup> المعتبر الموضع الذي يسمع منه لانعاس السماع بدليل الأصم، قالوا: والذي جرت العادة أن يسمع النداء منه في غالب الحال ثلاثة أميال. ونقله ابن العربي <sup>(٢)</sup> عن علمائهم العراقيين، قل: وهذه دعوى. <sup>(٣)</sup>

### السادس: [تعدد الجمعة في بلد واحد]

استدل بأحاديث الباب على أنه لا يجوز تعدد اجمعة في بلد واحد، سواء كان البلد صغيراً أو كبيراً، إذ لو جاز لأهل قباء <sup>(٤)</sup> إقامة الجمعة لأمرهم بإقامتها في مسجدهم، وكذلك أهل ذي الحليفة، <sup>(٥)</sup>

(١) انظر: الاسدكار (٥ / ١٢٠، ١٢٢ رقم ٦١٧٦، ٦١٨٢، ٦١٨٣ / و ٧ / ٣٢ رقم ٩٥٤٠)

(٢) انظر: العرصة (٢ / ٢٨٩).

(٣) يقول ابن حزم — في معرض الرد على من هذا التحديد —: "ورأينا المنسيين إلى مالك يحددون

في أن لا يكون بين الجامعين أقل من ثلاثة أميال، وهذا عجيب عجيب! ولا ندري من أين جاء هذا التحديد؟ ولا كيف دخل في عقل ذي عقل حتى يجعله ديناً؟ — يعود بالله من الخذلان — قال الله تعالى: ﴿إِذَا بُدِّيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ فلم يقل عز وجل في موضع ولا موضعين، ولا أقل ولا أكثر، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ اهـ. انظر: المحلى (٥ / ٥٣).

(٤) ورد في أهل قباء أنهم كانوا يصلون مع النبي ﷺ في حديث الباب وحديث ابن عمر وقد تقدم تخريجهما برقم (١٢٦) و (١٢٩).

(٥) أخرجه البيهقي في الكبرى (٣ / ١٧٥) من طريق الوليد بن مسلم أخبرني سيرة بن العلاء عن الرهري (أن أهل ذي الحليفة كانوا يجتمعون مع النبي ﷺ وذلك على مسيرة ستة أميال) وأخرجه أيضاً (٣ / ١٧٥) من فعل أبي هريرة وذلك في رواية ابن وهب عن ابن لجة عن ابن أبي جعفر عن الأعرج عنه به.

كذلك عن أبي بكر بن محمد بن عزم أنه (أمر أهل ذي الحليفة بحضور الجمعة بالمدينة فكانوا يجتمعون بها).

أخرجه من رواية الوليد بن مسلم الدمشقي أخبرني الأوراعي عن يحيى بن سعيد عنه به.

انظر: السلس الكبرى (٣ / ١٧٥) وهذا الأخير مخرج عند عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٦٩)

وأهل العقيق<sup>(١)</sup> وغيرهم من السكان/ حول المدينة كانوا كلهم يصلون بالمدينة، ولم يفسق  
في زمنه ﷺ إقامة جمعيتين في بلد واحد<sup>(٢)</sup> وهلم جرا إلى زما ننا هذا في المساجد الثلاثة  
التي تشد إليها الرحال: مسجد مكة، ومسجد المدينة، ومسجد بيت المقدس، ولا يقال: إنه  
لم يخرج إلى ذلك لضيق البلاد الثلاثة، واكتفاء أهلها بمسجدهم، فقد كانت المدينة قد  
عمرت حتى وصل بناها إلى العقيق، ولم يفعله أحد من الخلفاء الراشدين ومن بعدهم<sup>(٣)</sup>،  
والله أعلم.

وقد اتفق الأئمة الأربعة وأتباعهم على منع الزيادة على التجميع في البلدة الواحدة في  
موضع واحد لغير حاجة<sup>(٤)</sup> بل حكى ابن قدامة في المعني<sup>(٥)</sup> اتفاق العلماء عليه فقال:  
لأنهم خلافا في ذلك عند عدم الحاجة، وقال المجد بن تيمية في شرح الهدية<sup>(٦)</sup>: لأنهم  
أحدا قال بجواز الزيادة على الجمعة لغير حاجة إلا عصاء وداود.

رقم ( ٥١٨٠ ) بلفظ: ( أنه — أبو بكر بن حزم — أمر أهل قبا، وذوي الحليفة، وأهل القرى الصغار  
حوله أن لا تجمعوا وأن تشهدوا الجمعة بالمدينة ) وسنده حسن.  
(١) لم أقف عليه مسندا

وقال الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٥٥ ) : " روى البيهقي أن أهل ذي الحليفة كانوا يجمعون  
بالمدينة، قال: ولم ينقل أنه أدن لأحد في إقامة الجمعة في شيء من مساجد المدينة، ولا في القرى  
التي بقرها" اهـ.

(٢) انظر: الهامش الذي قل هذا.

(٣) انظر: الأوسط لابن المنذر ( ٤ / ١١٦ ) وغنية الفقيه ( ١ / ٤٤٠ ) رسالة علمية، والمهذب مع شرحه  
( ٤ / ٤٥١ ) والمجموع ( ٤ / ٤٥٦ ).

(٤) انظر: المغني ( ٣ / ٢١٢ ) والشرح الكبير مع المقنع ( ٥ / ٢٥٣ ) والمجموع ( ٤ / ٤٥٦ )

والتلخيص ( ٢ / ٥٥ ) وبدائع الصنائع ( ١ / ٣٨٦، ٣٨٧ ) والمحلى ( ٥ / ٥٣ ).

(٥) المغني ( ٣ / ٢١٣ ).

(٦) لم أقف على الكتاب.

قلت: أما عطاء فقد روى عبدالرزاق في المصنف<sup>(١)</sup> عن ابن حريج أن الناس أنوا ذلك من قول عطاء، وأما دود فصحيح النووي<sup>(٢)</sup> أن خلاف الظاهرية لا يقدح في الاتفاق، وأما زيادتها للحاجة فالذي عليه أكثر العلماء أيضا المنع<sup>(٣)</sup> واختلف فيه أصحاب الشافعي، فقال الراعي<sup>(٤)</sup> الذي احتاره أكثر أصحابنا تعريضا وتصريحا: إنما هو الوجه المنسوب إلى ابن سريج<sup>(٥)</sup> وأبي إسحاق<sup>(٦)</sup> وهو يجوز التعديد عند كثرة الناس والإزدحام قال: ومن روجه القاضي ابن كج، والحناطي<sup>(٧)</sup> والقاضي الروياني، وعليه يدل كلام حجة الإسلام

(١) المصنف (٣ / ١٧٠ رقم ٥١٩٠).

(٢) لم أقف عليه.

كذا قال، وفيما قاله نظر: فإن في الظاهرية أئمة مجتهدين، وكيف يعتبر بإجماع يخالف فيه بعض الأئمة المجتهدين، والله أعلم.

(٣) قلت: تقدم عن الإمام أحمد، وأبي حنيفة جواز ذلك لسحاجة، وكذا ما نقله الإمام النووي عن أكثر الشافعية وصححه أما يجوز عند الحاجة، انظر: لمجموع (٤ / ٤٥٢، ٤٥٦) وبدائع الصنائع (١ / ٣٨٦، ٣٨٧).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢٤ / ٢٠٨): " لإقامة الجمعة في المدينة الكسرة في مرضعين للحاجة يجوز عند أكثر العلماء " اهـ. قلت: هذا هو الصحيح لما سيأتي قريبا — ان شاء الله —.

(٤) انظر: العريز (٢ / ٢٥٣).

(٥) انظر النقل عنه في غنية الفقيه (١ / ٤٤٠) والإبانة (١ / ٤٨/ب) وحبية العلماء (٢ / ٢٩٨).

(٦) قوله: (وأبي إسحاق) ساقط من (ج).

(٧) الحناضي: — بالحاء المهملة والنون — من الحنطة، لعل أن بعض أجداده كان يبيع الحصة،

هو الإمام أبو عبد الله الحسين بن أبي جعفر محمد الطبري أخذ الفقه عن الشيخ أبي حامد، وروى عنه القاضي أبو الطيب وقل: «كان حافظا لكسب الشافعي» لم يذكر له سنة وفاته.

انظر: والطبقات للسبكي (٤ / ٣٦٧) والطبقات للإسوي (١ / ٤٠١) والطبقات لابن قاضي شنبه (١ / ١٧١).

في الوسيط مع تجويزه النهر الحائل أيضا، وتبعه النووي في ترجيحه في الروضة<sup>(١)</sup> وشرح المهذب<sup>(٢)</sup> والتحقيق<sup>(٣)</sup>.

وقد اعترض عليهما شيخنا العلامة تقي الدين السبكي فقال: إن دعوى الرافعي أن أكثر الأصحاب على ذلك غير مسلم له، قال: والصحيح نقلا ودليلا أنه لا يجوز الزيادة على الجمعة الواحدة ولو لحاجة<sup>(٤)</sup> / وصنف الشيخ تقي الدين السبكي فيها تأليفا<sup>(٥)</sup> لم أقف عليه، ورأيت متفيا منه.

وقد كانت وقعت هذه المسألة بالقاهرة في تحديد جمعة مع قرب جمعة أخرى إليها، وعقد فيها مجلس حضرته، وكتبت فيها تأليما سميت: الاستعاذة بالواحد من إقامة جمعيتين في موضع واحد.

### السابع: [مستدل القائلين بإقامة جمعة واحدة في موضع واحد]

إن قال قائل: استدلالكم بأحاديث الباب على ما ذكرتم لا يصح: لأن الترمذي قال: ولا يصح في هذا الباب شيء. قلنا: قد صح حديث عائشة في أن الناس كانوا يتأبئون الجمعة من منازلهم ومن العوالي، وهو متفق عليه كما تقدم<sup>(٦)</sup> ولا يحتاج إلى صحة حديث: أنه أمرهم أن يشهدوا الجمعة من قبا، لأنا نقول: لم ينقل عنه ﷺ فعلا ولا قولاً أنه أدن في إقامة جمعيتين في بلد مع كون الجمعة لها شروط لم تشترط في سائر الصلوات فمن قال

(١) انظر: الروضة (١ / ٥١٠)

(٢) انظر: شرح المهذب (٤ / ٤٥٢).

(٣) انظر: تصحيح التنبيه له (١ / ١٦٦).

(٤) انظر: النقل عنه في طبقات الشافعية الكبرى في ترجمته (١٠ / ٢٣٧ رقم ١٢٩٣).

(٥) سماه: «الاعتصام بالواحد الأحد من إقامة جمعيتين في بلد» انظر: فتاوى السبكي (١ / ١٨١).

(٦) تقدم برقم (٤٤).



يجوز شيء مما لم يقع في عهده عليه السلام يحتاج إلى إقامة دليل عليه ولا يجد ذلك،<sup>(١)</sup> وقد قل

(١) قلت: لقد ناقش الإمام ابن حزم هذه المسألة في المحلى ( ٥ / ٥٣ ، ٥٤ ) فقال: " فإن قالوا: قد كان أهل العوالي يشهدون مع النبي عليه السلام الجمعة، قلنا: نعم، وقد كان أهل دي الحليفة يجتمعون معه أيضا — عليه السلام — روي ذلك من طريق الزمري ولا يلزم هذا عندكم، وقد كانوا يشهدون معه — عليه السلام — سائر الصلوات، ولم يكن ذلك دليلا على أن سائر قومهم لا يصلون الجماعات في مساجدهم، ولم يأت قط نص بأنهم كانوا لا يجتمعون سائر قومهم في مساجدهم ولا يجدون هذا أبدا،

قال: ومن الزمان القاطع على صحة قولنا أن الله تعالى افترض في القرآن السعي إلى صلاة الجمعة إذا بودي لها، لأقل ذلك، وبالضرورة أن من كان على نحو نصف ميل أو ثلثي ميل لا يدرك الصلاة أصلا، إذا راح إليها في الوقت الذي أمره الله تعالى بالروح إليها، فصح ضرورة أنه لا بد لكل طائفة من مسجد يجتمعون فيه إذا راحوا إليه في الوقت الذي أمروا بالروح إليه فيه، أدركوا الخطبة والصلاة، ومن قال غير هذا فقد أوجع الروح حين ليس بواجب، وهذا تناقض وإيجاب ما ليس عندهم واجبا... إلى أن قال: وقول عمر بن الخطاب: " حيثما كنتم " إباحة للتجميع في جميع المساجد، وروينا عن عمرو بن دينار أنه قال: إذا كان المسجد تجمع فيه للصلاة فلتصل فيه الجمعة، وكذا نقل عن عطاء بمنه " اهـ.

قلت: أثر عمر هذا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢ / ١٠١، ١٠٢ ) وابن حزم في المحلى ( ٥ / ٥٠ ) بسنده عن وكيع وابن مهدي عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع عن أبي هريرة قال: إنهم كتبوا إلى عمر بن الخطاب يسألونه عن الجمعة بالحرين ؟ فكتب إليهم أن جمعوا حيثما كنتم '.

وقد مثل شيخ الإسلام بن سبويه عن هذا فأجاز ذلك وقال: ' ولهذا لما نبت بغداد ولها جانبان أقاموا فيها الجمعة في الجانب لشرقي، وجمعة في الجانب الغربي، وجرى ذلك أكثر العلماء، ثم ذكر أثر على في استخلاصه رجلا يصلي بالناس العبد في المسجد... إلى أن قال: والحاجة في هذه البلاد وفي هذه الأوقات تدعو إلى أكثر من جمعة، إذ ليس لباس جامع واحد يسعهم، ولا يمكنهم جمعة واحدة إلا بمسفة عظيمة " اهـ الفتاوى ( ٢٤ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ )

قلت: ومن الأدلة على جواز التعدد عند الحاجة ما نقله الروي عن الماوردي قوله: ' وهو احتيار

ﷺ في الحديث الصحيح: ((كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد))<sup>(١)</sup> أي مردود. والله أعلم.

==

المزني ودليله قوله تعالى: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾ — ٧٨ من سورة الحج — " .  
وينظر: كلام المباركفوري في مرعاة المفاتيح ( ٤ / ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ) فإنه نفيس.  
(١) أخرجه مسلم في ( الأفضية — باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ١٢ / ١٦ )  
بلفظ: ( من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ).  
وأخرجه البحاري في ( الصلح — باب إذا اصطالحوا على صلح جور فالصلح مردود ٥ / ٣٥٥  
رقم ٢٦٩٧ ) .  
ومسلم في ( الأفضية — باب نقض الأحكام الباطلة .. ١٢ / ١٦ ) بلفظ: ( من أحدث في أمرنا  
هذا ما ليس منه فهو رد ).

## باب ما جاء في وقت الجمعة

٥٠٣ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا سريج بن النعمان ثنا فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ ((كان يصلي الجمعة<sup>(١)</sup>) حين تميل الشمس)).

٥٠٤ — حدثنا يحيى بن موسى ثنا أبو داود الطيالسي ثنا فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن عن أنس نحوه.

قال: وفي الباب عن سلمة بن الأكوع وحابر والزيبر بن العوام.

قال أبو عيسى: / حديث أنس<sup>(٢)</sup> حديث حسن صحيح.

وهو الذي أجمع عليه أكثر أهل العلم: أن وقت الجمعة إذا زالت الشمس كوقت الظهر، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، ورأى بعضهم أن صلاة الجمعة إذا صليت قبل الزوال أنها تجوز أيضاً، قال أحمد: ومن صلاها قبل الزوال كأنه لم ير عليه إعادة.

الكلام عليه من أوجه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٣٦] — حديث أنس: أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup> عن سريج بن النعمان، وأبو داود<sup>(٤)</sup> عن

(١) زاد في (ح) بعده: (في بيته).

(٢) قوله: (حديث أنس) ساقط من (ح).

(٣) البخاري في (الجمعة — باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ٢ / ٤٤٩ رقم ٩٠٤)

(٤) أبو داود في (الصلاة — باب في وقت الجمعة ١ / ٦٥٤ رقم ١٠٨٤).

وأخرجه أيضاً: أبو داود الطيالسي في مسنده (٣ / ٥٩٩ رقم ٢٢٥٣) والإمام أحمد في مسنده

(٣ / ١٢٨، ١٥٠، ٢٢٨) وابن الجارود في المنقى (١ / ٢٥٣ رقم ٢٨٩) والبيهقي في

الكبرى (٣ / ١٩٠) كلهم من طريق فليح هـ.

الحسن بن علي عن زيد بن الحباب عن فليح بن سليمان.

[١٣٧] — ولأنس حديث آخر:

رواه البخاري<sup>(١)</sup> عن عدان عن ابن المبارك عن حميد عن أنس قال: ((كنا نكسر بالجمعة، ونقيل بعد الجمعة)).

ورواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية المعتمر بن سليمان عن حميد عن أنس قال: ((كنا نجتمع ثم نرجع فنقيل)).

ورواه الطبراني في الأوسط<sup>(٣)</sup> من رواية فضيل بن عياض عن حميد وزاد بعد قوله: «نجمع، مع النبي ﷺ».

### [تخريج ما في الباب]

[١٣٨] — وحديث سلمة بن الأكوع: أخرجه الأئمة الستة<sup>(٤)</sup> خلا الترمذي، من رواية

(١) البخاري في (الجمعة — باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ٢ / ٤٤٩ رقم ٩٠٥) ورواه أيضا: من طريق أبي إسحاق الفزاري عن حميد به، انظر: المصدر نفسه (باب القايلة بعد الجمعة ٢ / ٤٩٦ رقم ٩٤٠).

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في وقت الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٨٩) وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٣٢) وقال: "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات" اهـ. وأخرجه أيضا: الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٢٣٧) وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٠)، ١٨٤ رقم ١٨٤١، ١٨٧٧) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٤١) كلهم من طرق عن حميد به.

(٣) الطبراني في الأوسط (٨ / ٩٨ رقم ٨٠٨٨) وقال: لم يرو هذا الحديث عن فضيل إلا أحمد بن عبدة، وأورده اهتيمي في المجموع (٢ / ١٨٦) وقال: رجاله موثقون. قت: رجاله ثقات سوى موسى بن هارون، فإن كان هو الحال فهو ثقة حافظ، انظر: تذكرة الحفاظ (٢ / ٦٦٩، ٦٧٠ رقم ٦٨٩).

(٤) أخرجه البخاري في (المغازي — باب غزوة الحديبية ٧ / ٥١٤ رقم ٤١٦٨) ومسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس ٦ / ١٤٨) وأبو داود في (الصلاة — باب وقت الجمعة ١ / ٦٥٤ رقم ١٠٨٥) والنسائي في (الجمعة — باب وقت الجمعة ٣ / ١١١ رقم ١٣٩٠) وابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب وقت الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٨٧).

إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال: كنا نصلّي مع النبي ﷺ الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به.

وفي رواية لمسلم: <sup>(١)</sup> ((كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النبي)).  
[١٣٩] — وحديث جابر:

أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> والنسائي <sup>(٣)</sup> من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال:  
((كنا نصلّي مع رسول الله ﷺ ثم نرجع فنريح نواضحاً)) <sup>(٤)</sup> قال حسن: — يعني ابن عياش <sup>(٥)</sup> — فقلت لجعفر: في أي ساعة تلك؟ قال: زوال الشمس.  
وفي رواية لمسلم: <sup>(٦)</sup> أن محمد بن عيسى سأل جابر بن عبد الله: متى كان رسول الله ﷺ

==

وكذلك أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٤ / ٤٦، ٥٤) وأبو داود في سننه (١ / ٣٦٣) والطبري في الكبير (٧ / ٢١ رقم ٦٢٥٧) وفي الأوسط (٦ / ١٧٢ رقم ٦١٠٨) وغيرهم، وقال الطبراني في الأوسط: "لا يروى هذا الحديث عن سلمة بن الأكوع إلا بهذا الإسناد تعمد به يعنى بن الخارث."  
<sup>(١)</sup> مسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس ١٤٧/٦)  
وكذلك أخرجه هذا القط: ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٠٨) وابن حزم في صحيحه (٣ / ١٦٩ رقم ١٨٣٩) وابن المنذر في الأوسط (٢ / ٣٤٩ رقم ٩٨٣) والبيهقي في الكبرى (٢ / ١٩٠)  
(كلهم من طريق وكيع عن يعنى بن الخارث عن إياس بن سلمة عن أبيه).

<sup>(٢)</sup> مسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس ١٤٧/٦) من رواية خالد بن مخلد ويعنى بن حسان كلاهما عن جعفر بن محمد.

<sup>(٣)</sup> النسائي في (الجمعة — باب وقت الجمعة ٣ / ١١١ رقم ١٣٨٩).

<sup>(٤)</sup> الواضح: جمع ناضح، وهي الإبل والقر وسائر الحيوانات التي يستقي لها الماء للمرارح والنحيل وغيره من الأشجار، وقال الأزهري: وحدها: ناضح وناضحة.  
انظر: تحرير ألفاظ التنبيه ص (١١٢).

<sup>(٥)</sup> هذا التفسير ليس في صحيح مسلم وسنن النسائي، فهو من إشراح.  
وعياش: بياء مشددة معجمة بائتين من تحتها وآخره شين معجمة، انظر: المؤلف للدارقطني (٣ / ١٥٧٠) والإكمال (٦ / ٧٢)، وسطه في ص (٦٤) والتقريب رقم (١٢٨٤).

<sup>(٦)</sup> مسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس ١٤٨/٦).  
وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٠٨) والإمام أحمد في مسنده (٣ / ٣٣١) وأحمد المروزي في كتاب الجمعة له رقم (٥٨) وغيرهم، كلهم من طريق حسن بن عياش عن جعفر بن محمد به.

يصلي الجمعة ؟ قال: ((كنا نصلي ثم نذهب إلى جماننا فنريحها)) زاد عبد الله — يعني الدارمي<sup>(١)</sup> — في حديثه: ((حين تزول الشمس)) — يعني النواضح —. ورواه الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> بلفظ: ((كان رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس صلى الجمعة ثم نرجع ولا نجد شيئاً نستظل به)).

(١) هذا التفسير أيضاً من الشارح وهو غير موجود في الصحيح.

(٢) الطبراني في الأوسط (٦ / ٢٩٠ رقم ٦٤٤٣) من طريق سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد به، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن سليمان بن بلال إلا يحيى بن سليمان". قلت: وفي بعض ما نقله الشارح من الألفاظ اختلاف عما هو في المطبوع، ففي المطبوع: «كان رسول الله» دون زيادة «لقد» قبله وأيضاً «فرجع وما نجد شيئاً» بدلاً من «ثم نرجع ولا نجد».

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٦، ١٨٧) وقال: «فيه يحيى بن سليمان ضعفه ابن عراش، وروى عنه بن صاعد وكان يفتخ أمره، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ» اهـ. قلت: في ثقات ابن حبان زيادة قوله: «ويهم» وقال أبو حاتم: شيخ حدث أياماً ثم تربي، وقال ابن عدي: يروي عن مالك، وأهل المدينة أحاديث مستقيمة.

انظر: الجرح والتعديل (٩ / ١٥٤ رقم ٦٣٩) والكامل (٧ / ٢٧١٠) والنقات لابن حبان (٩ / ٢٦٩) والميران (٤ / ٣٨٣ رقم ٩٥٣٧) واللسان (٦ / ٢٦١ رقم ٩١٧) وعلى هذا هو صدوق يخطئ.

وقد حسن المحافظ حديثه هذا في التلخيص (٢ / ٥٩).

والذي يظهر لي: أن روايه هذه شاذة لمخالفة يحيى بن سليمان هذا جمعاً من أصحاب سليمان بن بلال الثقات، وهم: يحيى بن حسان، وخالد بن مخلد، وحديثهما عند الإمام مسلم كما تقدم. ومنهم: عبد الله بن وهب، وحديثه عند البيهقي في الكبرى (٣ / ١٩٠) ثلاثتهم عن سليمان بن بلال به، دون زيادة الفيء والاستظلال به.

وقد تفرد بهذه الزيادة يحيى بن سليمان — على ما فيه من الضعف — عن سليمان بن بلال، فالخطوط عنه مارواه الثقات عنه، والله أعلم.

رواه أحمد<sup>(١)</sup> من رواية مسلم بن حذاف عن الزبير قال: ((كنا نصلي مع النبي ﷺ الجمعة ثم نصرف فبتدر في الأحام فما نجد من الطل<sup>(٢)</sup>؛ لا قدر موضع أقدامنا)) قال يزيد: — يعني<sup>(٣)</sup> ابن هارون — الآحام: يعني الآطام.<sup>(٤)</sup>

3. 7. 7. 1

(١) أحمد بن مسنده (١ / ١٦٤)

(٣) قوله: (يعني) ساقط من (ح).

(٥) يعني أحمد في مسنده (١٦٧/١).

(٦) لم اقف على رواية ابن اعقري لهذا المسند.

(٧) یعنی ابو علی فی مسنده ( ١ / ٣٢٥ رقم ٦٧٦ ) .

وزاد الدارمي في روايته: في أطم بي عم .

2000

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضاً: عن سهل بن سعد، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وسعد القرظ، وبلال.  
[١٤١] — فحديث سهل بن سعد: أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> والترمذي<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup> من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال: ((ما كنا نتغدى، ولا نقيّل إلا بعد الجمعة)).

وراد الترمذي: في إسناده مع عبد العزيز عبد الله بن جعفر المديني، وقال: حديث حسن صحيح، وقد أفرد به باب بعد هذا.<sup>(٥)</sup>

[١٤٢] — وحديث ابن مسعود:

رواه أحمد<sup>(٦)</sup> من طريق محمد بن إسحاق قال ثنا محمد بن كعب القرظي عن حدثه عن

والحديث أورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ١٨٦ ) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى بنحوه وفيه رجل لم يسم.

(١) البخاري في ( الجمعة — باب قول الله تعالى: فإذا قصيت الصلاة... ٢ / ٤٩٥ رقم ٩٣٩ ) وهو عنده أيضاً من طريق أبي غسان عن أبي حازم به، في ( الجمعة — باب القايلة بعد الجمعة ٢ / ٤٩٦ رقم ٩٤١ ) وأخرجه أيضاً من طريق سفيان الثوري عن أبي حازم به، في ( الاستئذان باب القايلة بعد الجمعة ١١ / ٧٢ رقم ٩٢٧٩ ).

(٢) مسلم في ( الجمعة — باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس ٦ / ١٤٨ ) وقال: زاد ابن حجر: ( في عهد رسول الله ﷺ ).

(٣) الترمذي في ( الجمعة — باب ماجاء في القايلة يوم الجمعة ٢ / ٤٠٣، ٤٠٤ رقم ٥٢٥ )

(٤) لم أجده عند النسائي، انظر: تحفة الأشراف ( ٤ / ١٢٠ رقم ٤٧٠٦ ) وهو مخرج عند ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في وقت الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٨٦ ).

وأخرجه أبو داود في ( الصلاة — باب في وقت الجمعة ١ / ٦٥٦ رقم ١٠٨٦ ) من طريق سفيان الثوري عن أبي حازم به.

(٥) بوب عليه بقوله: " باب ما جاء في القايلة يوم الجمعة " وسيأتي بعد ستة عشر باباً.

(٦) أحمد في مسنده ( ١ / ٤٥٩ ) وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ١٨٦ ) وقال: رواه أحمد وبه رجل لم يسم.

قلت: بقية رجاله ثقات سوى محمد بن إسحاق وهو صدوق يدلّس، انظر: التقريب رقم ( ٥٧٦٢ ) لكنه صرح بالتحديث في هذا الحديث فزالت خشية التدليس.



عبدالله بن مسعود قال: ((بينما نحن معه يوم الجمعة في مسجد الكوفة، وعمار بن ياسر أمير على الكوفة لعمر بن الخطاب، وعبدالله ابن مسعود على بيت المال إذ نظر عبدالله ابن مسعود إلى الظل فرآه مثل الشراك فقال: إن يصب صاحبكم سنة نبيكم يخرج الآن)) قال: فوالله ما فرغ عبدالله بن مسعود من كلامه حتى خرج عمار بن ياسر يقول: الصلاة.

[١٤٣] — وحديث عمار بن ياسر:

رواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية علقمة بن قيس عن عمار بن ياسر قال: ((كنا نصلي الجمعة ثم ننصرف فما نجد للحيطان فينا نستظل به)). وفي إسناده من يحتاج إلى معرفة حاله.

[١٤٤] — وحديث سعد القرظ:

رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> قال حدثنا هشام بن عمار ثنا عبدالرحمن<sup>(٣)</sup> بن سعد<sup>(٤)</sup> بن عمار<sup>(٥)</sup> بن

(١) لم أجده في القدر المطبوع منه، ولعله في القسم المفقود، وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٦) وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفيه: سعيد بن حنظلة، ولم أجده من ترجمه

قلت: ترجم له الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٣ / ٤٦٦ رقم ١٥٥٠) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤ / ١٤ رقم ٥٠) وقالوا: روي عنه: محمد بن إسماعيل بن رجاء، وسليمان بن قزم، وراى ابن أبي حاتم: روي عن مارن. ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في وقت الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٨٨) وأخرجه الحاكم في المستدرک في حديث طويل (٣ / ٦٠٧، ٦٠٨) وسكت عليه، وابن عدي في الكامل (٤ / ١٦٢٢) من طريق عبد الرحمن بن سعد القرظ به. وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٣٢) وقال: 'هذا إسناده ضعيف، عبدالرحمن أجمعوا على تضعيفه، وأما أبوه فقال ابن القطان: لا يعرف حاله، ولا حال أبيه، انتهى وله شاهد من حديث أنس' اهـ.

(٣) عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن المدني، وقد نسب إلى جده، ضعيف من السابعة.

انظر: التقريب رقم (٣٨٩٨)

(٤) سعد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن مستور، من السادسة، نظر: التقريب رقم (٢٢٦٤).

(٥) عمار بن سعد القرظ — بفتح الهمزة والراء بعدها ظاء معجمة — المؤذن، مقبول من الثالثة ووهب من رعم أن له صحة. انظر: التقريب رقم (٤٨٥٧).

سعد<sup>(١)</sup> مؤذن النبي ﷺ حدثني أبي عن أبيه عن جده أنه ((كان يؤذن يوم الجمعة على عهد رسول الله ﷺ إذا كان الفياء مثل الشراك)).

وعبدالرحمن بن سعد: ضعه ابن معين<sup>(٢)</sup> وأبوه سعد بن عمار: لا يكاد يعرف، قاله صاحب الميزان<sup>(٣)</sup> وقد اضطرب عبد الرحمن في روايته له<sup>(٤)</sup> كما سيأتي في الحديث الذي يليه.

### [١٤٥] — وحديث بلال:

رواه الطبراني في الكبير<sup>(٥)</sup> من رواية معلى بن منصور ثنا عبد الرحمن بن سعد بن عمار عن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد حدثه عن أبيه سعد: مؤذن عمر عن بلال أنه ((كان يؤذن لرسول الله ﷺ يوم الجمعة إذا كان الفياء قدر الشراك، إذا قعد النبي ﷺ على المنبر)).

وكانه سقط بعض الإسناد<sup>(٦)</sup> بين عبد الله بن محمد وبين سعد مؤذن عمر.

<sup>(١)</sup> سعد بن عائد أو ابن عبد الرحمن مولى الأنصار المعروف بسعد القرظ المؤذن بقباء صحابي مشهور بقي إلى ولاية الحجاج على الحجاز وذلك سنة أربع وستين. انظر: التقريب رقم (٢٢٥٥)

قال الإمام البحاري: قال لي ابن أويس: سألت بعض ولد سعد لم يسمي القرظ؟ قال: لأنه كان يتجر فكلما تجر في شيء نقص، حتى تجر في القرظ فريح فيه، فلزم التجارة فيه. انظر: التاريخ الكبير (٢ / ٤٦ رقم ١٩١٧).

<sup>(٢)</sup> في رواية ابن أبي خيثمة، انظر: المرح والتعديل (٥ / ٢٣٨ رقم ١١٢٣).

<sup>(٣)</sup> وهو الحافظ الذهبي، انظر: الميزان (٢ / ١٢٤ رقم ٣١٢٣).

<sup>(٤)</sup> قوله: (ه) ساقط من (ج).

<sup>(٥)</sup> الطبراني في الكبير (١ / ٣٥٣ رقم ١٠٧٥).

<sup>(٦)</sup> قلت: الذي يظهر لي أن الساقط بينهما: هو كلمة «عن جده» فيكون الإسناد هكذا: عبدالرحمن

ابن سعد ابن عمار عن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد عن أبيه عن جده سعد مؤذن عمر. ومحمد بن عمار: وإن لم يذكر في ترجمته روايته عن جده، إلا أنه أدرك أبا هريرة وسمع منه كما نص عليه الإمام البحاري في التاريخ الكبير (١ / ١٨٥ رقم ٥٧١) وأبو هريرة توفي سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين، كما في التقريب رقم (٨٤٩٣) بينما جده: سعد القرظ بقي إلى ولاية الحجاج على الحجاز، وذلك سنة أربع وستين، انظر: التقريب رقم (٢٢٥٥) فالمعاصرة ثابتة، وإمكان السماع قوي، والله أعلم.

وهذا الحديث أولى من الذي قبله، لأن سعد القرظ إنما كان يؤذن للنبي ﷺ بقبا، ولم تكن الجمعة تقام بمسجد قبا، وإنما كان يؤذن له بالمدينة يوم الجمعة بلال، وكان يؤذن له بالمدينة<sup>(١)</sup> أيضا ابن أم مكتوم، ولكن لم ينقل أنه كان يؤذن للجمعة. ويمكن الجمع بينهما: بأن حديث سعد مبي للمفعول،<sup>(٢)</sup> فلا يكون بينهما تعارض. وعبد الله بن محمد بن عمار: ضعفه ابن معين أيضا.<sup>(٣)</sup>

### الثالث: [وقت الجمعة]

في أحاديث الباب: أن الجمعة إنما يدخل وقتها بزوال الشمس، وقد حكى المصنف اتفاق أكثر أهل العلم على ذلك.

وأما ابن العربي فقال: <sup>(٤)</sup> "اتفق العلماء على بكرة أبيهم على أن الجمعة لا تجب حتى تزول الشمس، واتفقوا على أنه إن صلاها قبل الزوال أنه لا يجزيه إلا ما روى عن ابن حنبل أنه يجزيه".

واقضى كلام ابن العربي أن وقتها أيضا عند أحمد إنما يدخل بزوال الشمس، وأنه يجوز تقديمها رخصة، كما يترخص في السفر بتقديم العصر والعشاء، وكلام أهل مذهبهم يأباه:

قال ابن قدامة في المقنع: <sup>(٥)</sup> "يشترط لصحة الجمعة أربعة شروط: أحدها: الوقت، وأوله: أول وقت صلاة العيد،<sup>(٦)</sup> قال: وقال الخرقي: يجوز فعلها في الساعة السادسة.

==

والحديث أورده الشيخ في الجمع (٢ / ١٨٦) وقال: فيه عبد الرحمن بن سعد بن عمار، وهو ضعيف.

(١) قوله: (بالمدينة) ساقط من (ح).

(٢) وعلى هذا يكون معنى الحديث: أنه كان يؤذن رجل غيره يوم الجمعة.

(٣) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٦٠٦).

(٤) انظر: العارضة (٢ / ٢٩٢).

(٥) انظر: المقنع مع الشرح الكبير (٥ / ١٨٥، ١٨٦).

(٦) قلت: جاء في الإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ١٨٨، ١٨٩): "الصحيح من المذهب أنها تليزم بالزوال، وعليه أكثر الأصحاب، قال الزركشي: اختاره الأصحاب، وعنه تلزم بوقت صلاة العيد وعنه أول وقتها: بعد الزوال، اختارها الآجري وهو الأفضل" اهـ بتصرف.

[مبايق كلام ابن قدامة في بيان جواز الجمعة قبل الزوال]

قال ابن قدامة في المغني: <sup>(١)</sup> "إن في بعض نسخ الخرقى / في الساعة الخامسة، قال: ١/١٣٩ والصحيح: في السادسة، قال: وظاهر كلام الخرقى أنه لا يجوز صلاتها فيما قبل السادسة، قال: وروى عن ابن مسعود <sup>(٢)</sup> وجابر وسعد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال، وقال القاضي وأصحابه: يجوز فعلها في وقت صلاة العيد، قال: وروى ذلك عن عبد الله عن أبيه، قال: يذهب إلى أنها كصلاة العيد، وأراد بعد الله: عبد الله بن أحمد بن حنبل.

وقال عطاء: كل عيد حين يمتد الضحى: الجمعة، والأضحى، والفطر لما روى عن ابن مسعود أنه قال: ((ما كان عيد إلا في أول النهار، ولقد كان رسول الله ﷺ يصلي بتد الجمعة في ظل الخطين)) رواه ابن البخاري <sup>(٣)</sup> في أماليه <sup>(٤)</sup> بإسناده، وروى عن ابن مسعود ومعاوية: أنهما صليا الجمعة ضحى، وقالوا: إنما عجلنا خشية الحر عليكم، روى الأثرم حديث ابن مسعود، قال: <sup>(٥)</sup> ولأنها عيد <sup>(٦)</sup> فجازت في وقت العيد كالفطر والأضحى، والدليل على أنها عيد قول النبي ﷺ: ((إن هذا يوم جعله الله عيداً

(١) انظر: المغني ٣ / ٢٣٩ - ٢٤١

(٢) سيأتي تفريع هذا الأثر والذي يليه في كلام الشارح.

(٣) وابن البخاري: هو الإمام المحدث أبو جعفر محمد بن عمرو بن البخاري البغدادي الرزاز كان ثقة

ثبتاً، توفي سنة (٣٣٩هـ) انظر: السير (٣٨٥/١٥) وشدرات الذهب (٣٥٠/٢).

(٤) لم أقف على أماليه، والحديث أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٤/١٠) رقم (١٠٢٩٦) من رواية أبي

عبدة عن ابن مسعود به.

وأورده الهيثمي في الجمع (١٩٧/٢) وقال: «وأبو عبدة لم يسمع من أبيه».

(٥) يعني ابن قدامة.

(٦) قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٥٠): "وتعقب بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيداً أن يشتمل

على جميع أحكام العيد بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقاً، سواء صام قبله أو بعده، بخلاف يوم الجمعة باتفاقهم " اهـ.

للمسلمين))<sup>(١)</sup> وقوله: ((قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدان))<sup>(٢)</sup> ثم حكى عن أكثر أهل العلم أن وقتها وقت الظهر، ثم قال: ولنا على جوازها في السادسة: السنة والإجماع: أما السنة: فماروى جابر بن عبد الله قال: ((كان رسول الله ﷺ يصلي يوم الجمعة ثم نذهب إلى جملنا فنريحها حين تزول الشمس)) أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> وعن سهل بن سعد قال: ((ما كنا نقبل ولا نتغدى إلا بعد الجمعة في عهد رسول الله ﷺ)) متفق عليه.<sup>(٤)</sup> قال ابن قتيبة: لا يسمى غدا ولا قايمة بعد الزوال، وعن سلمة قال: ((كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم نصرف وليس للحيطان فيء)) رواه أبو داود.<sup>(٥)</sup>

١٣٩/ب

(١) تقدم تخريجه في باب فضل الجمعة من حديث ابن عباس برقم (١٤) مرفوعا، وأن الصواب عن ابن سنان مرسلا.

(٢) طرف من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود في (الصلاة — باب إذا وافق يوم الجمعة يوم العيد ٦٤٧ / ١ رقم ١٠٧٣) وابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدان في يوم ٢٣٨ / ١ رقم ١٣٠٥).

كلاهما من طريق بقية عن شعبة عن المفيرة الضبي عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عنه به. وفيه بقية بن الوليد: وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، انظر: التقريب رقم (٧٤١) إلا أنه صرح بالتحديث في هذا الحديث عند أبي داود وغيره، وله شواهد من حديث زيد بن أرقم وابن عباس وغيرهما عند أبي داود، وابن ماجه، والنسائي في (العيدين — باب الرحضة في التحلف على الجمعة لمن شهد العيد ٢١٥، ٢١٦ رقم ١٥٩٠، ١٥٩١).

(٣) مسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين روال الشمس ١٤٧ / ٦).

(٤) البخاري في (الجمعة — باب قول الله تعالى: فإذا قصيت الصلاة ... ٤٩٥ / ٢ رقم ٩٣٩) ومسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين روال الشمس ١٤٨ / ٦) وقد تقدم تخريجه برقم (١٤١).

(٥) أبو داود في (الصلاة — باب في وقت الجمعة ٦٥٤ / ١ رقم ١٠٨٥) وهو متفق عليه كما تقدم أثناء تخريجه برقم (١٣٨).

وأما الإجماع: فروى الإمام/ أحمد<sup>(١)</sup> عن وكيع عن جعفر بن برقان عن ثابت بن الحجاج عن عبد الله بن سيدان قال: ((شهدت الخطبة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار، وشهدتها مع عمر بن الخطاب فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: قد انتصف النهار ثم صليتها مع عثمان بن عفان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول: قد زال النهار فما رأيت أحدا عاب ذلك ولا أنكره)) قال: وكذلك روي عن ابن مسعود، وجابر وسعد، ومعاوية: أنهم صلوا قبل الزوال، وأحاديثهم تدل على أن النبي ﷺ فعلها بعد الزوال في كثير من أوقاته، ولا خلاف في جوارحه، وأنه الأفضل، وأحاديثنا تدل على جواز فعلها قبل الزوال، ولا تنافي بينهما. وأما أول النهار: فالصحيح أنها لا تجوز لما ذكره أكثر أهل العلم، ولأن التوقيت لا يثبت إلا بدليل من نص أو ما يقوم مقامه، وما ثبت عن النبي ﷺ ولا عن خلفائه أنهم صلوا في أول النهار، ولأن مقتضى الدليل كون وقتها وقت الطهر، وإنما جاز تقديمها عليه لما ذكرنا من الدليل، وهو مختص بالساعة السادسة فلم يجز تقديمها عليها، والله أعلم. «<sup>(٢)</sup>

**[مناقشة الشارح للأدلة التي ذكرها ابن قدامة في كلامه السابق في تجويز إقامة الجمعة قبل الزوال]**

قلت: يرحم الله أبا محمد بن قدامة يقول: إن أكثر العلماء على أن وقتها وقت الطهر ثم يستدل لمذهب الحنابلة بالإجماع، فكيف يتصور الإجماع مع مخالفة أكثر العلماء له، ومستند الإجماع الذي ذكره لا يصح، لأنه استدل عليه بأثر عبد الله بن سيدان، وأن أحمد رواه بالإسناد المذكور<sup>(٣)</sup> وكذلك رواه ابن أبي شيبه في المصنف<sup>(٤)</sup> أيضا عن

<sup>(١)</sup> لم أقف عليه في المستند، ولم يذكره الحافظ في الأطراف، والحديث ذكره في الانحاف (٨ / ١٩٨ رقم ٩٢٠١) ولم يرمز لأحمد، وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (١٠٧/٢) عن وكيع بهذا الإسناد، وسيأتي في كلام الشارح ص (٢٨٤، ٢٨٥).

<sup>(٢)</sup> انتهى كلام ابن قدامة في المغني.

<sup>(٣)</sup> لم أقف عليه فيه.

<sup>(٤)</sup> المصنف لابن أبي شيبه (١ / ٤٤٤).

وكيع، وكذلك رواه الدارقطني في سنته<sup>(١)</sup> هكذا<sup>(٢)</sup> من طريق وكيع، وهذا لا يصح: لانفراد عبد الله بن سيدان الرقي<sup>(٣)</sup> به. قال البخاري: <sup>(٤)</sup> لا يتابع على حديثه، وقال اللالكائي: <sup>(٥)</sup> إنه مجهول، وقد نقل النووي في الخلاصة: <sup>(٦)</sup> الاتفاق على ضعفه، وضعف ابن سيدان، فكيف يثبت نقل الإجماع برواية من هو متفق على ضعفه، وأثره شاذ/ مخالف لما رواه مالك في الموطأ<sup>(٧)</sup> عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه أنه

(١) الدارقطني في سنته ( ١٧ / ٢ ) وكذلك أخرجه ابن المنذر في الأوسط ( ٢ / ٣٥٤ رقم ٩٩٥ )

(٢) قوله: (هكذا) ساقط من (ح).

(٣) قوله: (الرقي) ساقط من (ح).

(٤) انظر: التاريخ الكبير ( ٥ / ١١٠ رقم ٣٢٨ )

(٥) انظر: الضعفاء لابن الخوزي ( ٢ / ١٢٦ رقم ٢٠٤٢ ) وقال ابن عدي في الكامل ( ٤ / ١٥٣٧ ) : شبه المجهول.

(٦) انظر: خلاصة ( ٢ / ٧٧٣ رقم ٢٧١ ).

قلت: والذي يظهر من خلال ترجمته أن الحكم عليه بالجهالة أقرب من تضعيفه فإنه لم يضعفه أحد سوى نقل الشارح عن النووي الاتفاق على تضعيفه، وجل ما فيه. قول الإمام البخاري، وهو غير صريح في تضعيفه، وغاية ما فيه الحكم على حديثه وأنه لا يتابع عنه، وهذا لا يعني أنه ضعيف، فإن هذا الحكم يرد على الثقات والضعفاء على حد سواء، والله أعلم. ولذا قال الحافظ ابن حجر: رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان — وهوبكسر المهملة بعدها تخانية ساكنة — فإنه ناسي كثير إلا أنه غير معروف العدالة، ثم نقل قول ابن عدي والبخاري، انظر: الفتح ( ٢ / ٤٥٠ ) وقال في لتغلق ( ٢ / ٣٥٦ ) : " رواه ثقات، وعبد الله بن سيدان أدرك النبي ﷺ ولم يره ' اهـ. قال الحافظ: بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة في المصنف من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس، إساده قوي. الفتح ( ٢ / ٤٥٠ ) وبنحو هذه المعارضة ذكرها ابن المنذر في الأوسط ( ٢ / ٣٥٥ ) من حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب، مع الحكم على حديث ابن سيدان بعدم الثبوت.

(٧) الموطأ في ( وقوت الصلاة — باب وقت الجمعة ١ / ٤١ رقم ١٣ )

كانت تطرح طنفسة لعقيل بن أبي طالب في جانب الجدار الغربي، فإذا غشي الطنفسة<sup>(١)</sup> كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى الجمعة، فهذا أثر صحيح<sup>(٢)</sup> لاختلاف في ثقة رواته واتصال إسناده: أن عمر إما<sup>(٣)</sup> كان يخرج بعد الزوال لأن المسجد كان في زمن عمر بن الخطاب قصر الجدار، إنما طوله عثمان،<sup>(٤)</sup> فكان الطنفسة يغشى ظل الجدار جميعها إنما يكون بعد الزوال، ويمكن الوقت.

وما ذكر من الآثار أيضا عن الصحابة لاتصح: أما أثنابن مسعود: فرواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٥)</sup> قال: ثنا غندر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال: ((صلى بنا عبد الله الجمعة ضحى، وقال: خشيت عليكم الحر)). وعبد الله بن سلمة — بكسر اللام — هو المرادي، قال فيه أبو حاتم الرازي<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> تعرف وتنكر وكان قد شاخ وكبر وتغير، وقال البخاري<sup>(٨)</sup> لا يتابع على حديثه.

(١) الطنفسة: — بكسر الطاء والفاء، وبضمهما، وبكسر الطاء وفتح الفاء — : البساط الذي له حمل رقيق، وجمعه: طنافس، انظر: النهاية (٣ / ١٤٠).

(٢) وكذلك صححه الحافظ في الفتح (٤ / ٤٥٠) وقال: وهو ظاهر أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس.

(٣) قوله: (إما) ساقط من (ح).

(٤) زاد في (ح): (ابن عفان).

(٥) انظر: المصنف (١٠٧/٢).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٥ / ٧٤ رقم ٣٤٥).

(٧) انظر: تضعفه له رقم (٣٤٧).

(٨) انظر: التاريخ الكبير (٥ / ٩٩ رقم ٢٨٥).

قلت: ورثته يعقوب بن شيبة، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس، وقال البيهقي — عن الحديث — ويشبهه أن يكون غير محفوظ.

انظر: الجرح والتعديل (٥ / ٧٤ رقم ٣٤٥) والكامل (٤ / ١٤٨٧) والثقات لابن حبان (٥ / ١٢).

والثقات للعجلي (٢ / ٣٢ رقم ٨٩٨) والمعرفة (٢ / ٤٢٥) والتهذيب (٥ / ٢٤١) رقم (٤٢٠).

وقال الحافظ: "صدوق إلا أنه ممن تغير لما كبر، قاله شعبة وغيره" انظر: الفتح (٢ / ٤٥٠).

والتقريب رقم (٣٣٨٤).



وأما أثر معاوية: فرواه ابن أبي شيبة أيضا في المصنف<sup>(١)</sup> قال: ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة ضحى، وهو أيضا لا يصح، من أجل سعيد بن سويد، وقد ذكره ابن عدي في الكامل<sup>(٢)</sup> وحكي قول البخاري فيه: لا يتابع على حديثه.

وأما أثر سعد بن أبي وقاص: فرواه أيضا ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٣)</sup> قال: ثنا غندر عن شعبة عن سمة بن كهيل عن مصعب بن سعد قال: كان سعد يقبل بعد الجمعة، وهذا لا يدل على فعلها قبل الروال، بل إنه كان يؤخر اليوم القائلة إلى بعد السزوال لاشتغاله بالتهيئة إلى الجمعة من العسل والتنظف، أولئك يره إليها كما تقدم./

١٤٠/ب

وأما الأحاديث التي استدلل بها، فلا حجة فيها لضعف بعضها، وتأويل بعضها على ما سندكره، وهي أربعة أحاديث:

أما حديث ابن مسعود: الذي عزاه إلى تحريج ابن البصري له في أما إليه فسبهو حديث ضعيف لا يصح، ولا يجوز الاحتجاج به، وذلك لأن الجمعة إنما فرضت بالمدينة على المشهور المعروف عند أهل السير<sup>(٤)</sup> قال القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٥)</sup> " والأصل بمكة الظهر، ثم ظهرت<sup>(٦)</sup> الجمعة بالمدينة وغيرها، قال: ويحتمل: أن تكون الجمعة الأصل إلا أنها سقطت لعدم القدرة على شروطها في دار الكفر، فكانت الظهر بدلا عنها إلى وقت القدرة عليها، ولأجل هذا إذا تعدت الجمعة صلبت الظهر " اهـ.<sup>(٧)</sup>

قلت: وقد يستدل لهذا الاحتمال بكون أسعد بن زرارة جمع بهم بالمدينة قبل مقدم النبي

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٠٧/٢).

(٢) انظر: الكامل (١٢٤٣ / ٣) قلت: ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣ / ٤٧٧ رقم ١٥٩٤)

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٠٦/٢).

(٤) انظر: لفتح (٤١٢ / ٢).

(٥) انظر: لمراضة (٢ / ٢٨٧).

(٦) كذا في الأصل و (ع) بينما جاء في المصنوع: ' طرأت '.

(٧) انظر: نحو هذا الكلام في لبدية والنهاية (٤ / ٥٢٦).

ﷺ<sup>(١)</sup> وهي أول جمعة قامت في الإسلام، وقد روي أنه استأذن النبي ﷺ في ذلك<sup>(٢)</sup> وعلى كل تقدير: فلم ينقل أنه ﷺ صلى الجمعة بمكة في حديث يثبت. وأما ما وقع في سنن النسائي الكبرى<sup>(٣)</sup> ((أن أول جمعة صليت — بعد جمعة بمكة — بقرية جواثا من البحرين)) فذكر مكة فيه شاذ يخالف لأكثر الروايات على ما في صحيح البخاري<sup>(٤)</sup> وغيره<sup>(٥)</sup> من نوله: بعد جمعة صليت بالمدينة، وهذا

(١) حديث أسعد بن زرارة: أخرجه أبو داود في ( الصلاة — باب الجمعة في القرى ١ / ٦٤٥ رقم ١٠٦٩ ) وابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب فرض الجمعة ١ / ١٩٤ رقم ١٠٦٨ ) وابن الجارود في المنقى ( ١ / ٢٥٤ رقم ٢١٩ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١١٢ ، ١١٣ رقم ١٧٢٤ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨١ و ٣ / ١٨٧ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ١٧٧ ) وقال الحاكم في الموضع الأول: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وسكت في الموضع الثاني.

كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي أمية بن سهل بن حنيف عن أبيه عن عبد الرحمن بن كعب ابن مالك عن أبيه به.

وفي سننه: محمد بن إسحاق وهو صدوق يدرس، انظر: التقريب رقم ( ٥٧٦٢ ) ولكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية عند ابن الجارود والحاكم والبيهقي في الكبرى، قال البيهقي — عقب الحديث — ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد، وهذا حديث حسن الإسناد صحيح " اهـ. وكذلك حسنه الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٥٦ ) .

(٢) قال ابن كثير في البداية والنهاية ( ٤ / ٣٧٨ ) : " وقد روى الدارقطني عن اس عباس أن رسول الله ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير يأمره بإقامة الجمعة، وفي إسناده عراة، والله أعلم " اهـ. وكذا عزاه الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٥٦ ، ٥٧ ) للدارقطني، ولكنني لم أقف عليه في سننه.

(٣) انظر: السنن الكبرى ( ٢ / ٢٥٨ رقم ١٦٦٧ ) من حديث أبي هريرة. وهو في المجتبى ( باب إيجاب الجمعة ٣ / ٩٧ رقم ١٣٦٧ ) وقد بين المحقق سبب إثبات هذا الحديث فيه.

(٤) لم أقف عليه في الصحيح باللفظ الذي ساقه الشارح، نعم أخرجه الإمام البخاري في ( الجمعة — باب الجمعة في القرى والمدن ٢ / ٤٤١ رقم ٨٩٢ ) وكذلك في المغازي — باب وفد عبد القيس ٧ / ٦٨٧ رقم ٤٣٧١ ) من حديث ابن عباس.

(٥) كالإمام أبي داود في ( الصلاة — باب الجمعة في القرى ١ / ٦٤٤ ، ٦٤٥ رقم ١٠٦٨ ) وفيه لفظ الشارح.

هو الصواب<sup>(١)</sup>.

ولم ينقل أيضا أنه صلاها بمكة لا عام الفتح، ولا في حجة الوداع لأنه لم يتفق له عام حجة الوداع جمعة بمكة إلا يوم عرفة، وصلى الظهر والعصر جميعا بمسجد نمرة يومئذ كما ثبت في حديث جابر الطويل عند مسلم<sup>(٢)</sup> ولوثبت حديث ابن مسعود<sup>(٣)</sup> المذكور لما كان وجود الظل في الخطيم بعد الزوال ممتنعاً في كثير من الأوقات باعتسار الزمن الذي لا يكون مسير الشمس فيها في كمد السماء، ولا يلزم منه أن يكون جميع الخطيم ظلاً بل يصدق ذلك بوجود ظل فيه يصلي فيه، وهذا كله تعسف، على تقدير ثبوته، ولم يثبت.

وأما حديث جابر: الذي عند مسلم<sup>(٤)</sup> فمن أين له أن قوله: ((حين تزول الشمس)) ظرف لإراحة النواضح؟ إنما هي ظرف للصلاة، ويدل عليه أن الراوي له عن جابر — وهو محمد بن علي بن حسين — إنما سأل جابراً متى كان رسول الله ﷺ يصلي الجمعة؟ فما كان ليسأله عن الوقت الذي صلى فيه النبي ﷺ الجمعة، فيؤرخ له إراحة النواضح ويترك بيان الوقت الذي صلى فيه، ولا يقال: إذا بين وقت إراحة النواضح عند

(١) وقد بين الحافظ في الفتح (٢ / ٤٤٢) وجه الصواب فيه بقوله: "قوله — أي البخاري — عن ابن عباس:

كما رواه الحافظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه، وخالفهم المعافى بن عمران، فقال: عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة، أخرجه السائي وهو خطأ من المعافى... إلى أن قال: وإنما الخطأ في إسناده من المعافى، ويحتمل أن يكون لإبراهيم — يعني ابن طهمان — فيه إسنادان " اهـ.

قلت: وهذا الاحتمال بعيد، والجماعة أول ما يحفظ من الواحد. وقال أيضاً: "في رواية وكيع: (بالمدينة) ووقع في رواية المعافى المذكورة (بمكة) وهو خطأ بلا مزية" اهـ.

قلت: أعله شارح من حيث الشذوذ في المتن فقط دون الإسناد، ولعله يرى صحة إسناده على قاعدته، والله أعلم.

(٢) مسلم في (الحج — باب حجة النبي ﷺ ٨ / ١٨٤)

(٣) الذي أخرجه ابن البخاري وقد تقدم.

(٤) تقدم أخرجه برقم (١٣٩).

الزوال تبين له أن وقت الصلاة قبل الزوال لأمرين: أحدهما: أن مسلماً — رحمه الله — لم يبين في روايته مكان الظرف من الحديث هل هو بعد ذكر الصلاة، أو بعد ذكر إراحة النواضح، بل ذكر الحديث خالياً من الظرف، ثم قال: زاد عبد الله في حديثه: حين تزول الشمس، فيقول القائل: زاده في أي مكان؟ وعلى تقدير: أن يكون زادهما في آخر الحديث، فلا مانع أن يقول القائل: صليت الجمعة ثم أرحت ناضحي حين زالت الشمس، ويكون الظرف لقوله: صليت الجمعة.<sup>(١)</sup>

والأمر الثاني: أنه قد ثبت عن جابر في هذا الحديث هذا الإسناد أن صلاته ﷺ كانت بعد الزوال، رواه الطبراني في الأوسط بإسناد صحيح<sup>(٢)</sup> ((كان رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس صلى الجمعة فترجع وما نجد فينا نستظل به)).

وأما حديث سهل بن سعد<sup>(٣)</sup> ((ما كنا نتغدي ولا نقيل إلا بعد الجمعة)) فالمراد: أنهم كانوا يؤخرون الغداء والقيولة إلى بعد الجمعة لاشتغالهم بأسباب الذهاب إليها، أو لتبكيرهم إليها، وقد أشار إلى ذلك أنس في حديث رواه البخاري<sup>(٤)</sup> فقال: ((كنا نبكر بالجمعة، ونقيل بعدها)) أي فما كانوا يفعلونه في غير يوم الجمعة من القيلولة قبل الزوال يؤخرونه إلى بعد صلاة الجمعة، ولا يقال: إن قوله: نكر أي نصليها بكرة النهار، لأنه قد ثبت عن أنس في الصحيحين<sup>(٥)</sup> أنه ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس، فالمراد به: المبادرة، مأخوذ من الباكورة: على ما تقدم في تفسير قوله: من بكر وابتكر.<sup>(٦)</sup>

وأما ما نقله عن ابن قتيبة: من أن يسمى غداء ولاقائلة بعد الزوال فقد يقال: أراد

(١) ذكر المباركفوري هذا الاحتمال في مرعاة المعاني (٤ / ٤٨٩).

(٢) تقدم تخريجه برقم (١٣٩) وبيان درجته وأن هذه الزيادة (إذا زالت الشمس) شاذة.

(٣) تقدم تخريجه برقم (٢١٣).

(٤) تقدم تخريجه برقم (١٣٧).

(٥) تقدم تخريجه برقم (١٣٦) والحديث انفرد به البخاري دون مسلم.

(٦) تقدم في الوجه الخامس من باب فضل الغسل يوم الجمعة.

لا يقال على سبيل الحقيقة، ويقال مجازاً باعتبار أن الواقع بعد الجمعة من الغداء واقبلولة قام مقام ما كانوا يفعلونه في غير يوم الجمعة قبل الروال، والدليل على جواز إطلاق ذلك قوله:  $\text{ﷺ}$  — عبد الدعاء للسحور — ((هلموا إلى الغداء المبارك))<sup>(١)</sup> فلما قام أكل السحر مقام الغداء واستعان به على الصيام سماه عداء، وإلا فحقيقة الغداء من أول النهار.<sup>(٢)</sup>

وأما حديث سدة بن الأكوع: <sup>(٣)</sup> الذي قال فيه: (ثم نصرف وليس للحيطان فيء) فهي رواية أبي داود كما ذكر<sup>(٤)</sup> ولكن ليس المراد نهي الهيء مطلقاً، وإنما المراد: نهي الهيء الذي يستظل به، بدليل رواية البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup> للحديث المذكور بلفظ: ((وليس للحيطان ظل

(١) أخرجه أبو داود في (الصوم — باب من سمي السحور عداء ٢ / ٧٥٧ رقم ٢٣٤٤) والنسائي في (الصيام — باب دعوة السحور ٤ / ٤٥٣ رقم ٢١٦٢) كلاهما من طريق معاوية بن صالح عن يونس بن سيف عن الحارث ابن زياد عن أبي رهم عن العرياض بن سارية. وفي سننه: يونس بن سيف، وهو مقبول. انظر: التقريب رقم (٧٩٦٣). وفيه أيضاً: الحارث بن زياد: وهو ليس بالحديث، وأخصاً من زعم أن له صحة. التقريب رقم (١٠٢٩).

وعلى هذا فالإسناد ضعيف صالح للاعتبار، وله شاهد من حديث خالد بن معدان عن النبي  $\text{ﷺ}$  مرسل، أخرجه النسائي في (الصيام — باب تسمية السحور عداء ٤ / ٤٥٤ رقم ٢١٦٤) ورجاله ثقات، ورواه من طريق من المبارك عن بقية أخير في محبر بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدم بن معديكرب عن النبي  $\text{ﷺ}$  نحوه.

فسمى بقية في روايته هذه الواسطة بين حاد والنبي  $\text{ﷺ}$ ، وروايته هذه صرح فيها بالتحديث أخرجه حديثه النسائي في الباب المذكور (٤ / ٤٥٤ رقم ٢١٦٣).

(٢) قال ابن الأثير: "العداء: الطعام الذي يؤكل أول النهار، فسمى السحور عداء لأنه للصائم بمنزلة للممطر" انظر: النهاية (٣ / ٣٤٦).

(٣) تقدم تخريجه برقم (١٣٨).

(٤) يعني به ابن قدامة.

(٥) تقدم برقم (١٣٨) من حديث سلمة بن الأكوع.

يستظل به)) فلم ينف مطلق الظل، وإنما نفى الظل الموصوف بأنهم يستظلون به، بل قد ثبت التصريح بوجود الفيء بعد انصرافهم، والتصريح بكون الصلاة بعد الزوال<sup>(١)</sup> في رواية مسلم<sup>(٢)</sup> ((كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم لرجع تتبع الفيء)) فهذا صريح في إبطال ما استدلوا به، وما ينبغي للعالم أن يأخذ رواية في الحديث مختصرة في بعض السنن<sup>(٣)</sup> ويترك ما هر في كتاب أصح منه<sup>(٤)</sup> مبينا فيه المراد، وليس التعصب للمذاهب على هذا الوجه محمود.

وقد استدل ابن العربي<sup>(٥)</sup> لقول الجمهور بحديث عائشة عند البخاري<sup>(٦)</sup> من قولها: ((كان الناس مهنة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا على هيتهم)) قال: والراح إنما يكون بعد الزوال، ولا حاجة بنا إلى الاستدلال بهذا، فقد قدمنا<sup>(٧)</sup> عن الأزهرى وغيره: أن الرواح لغة: الذهاب، فلا يحتاج بمثل هذا في مكان لموافقة مذهبنا، وتركه إذا لم يوافق ما نذهب إليه.

ويستدل للحائلة أيضا بحديث: ((من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة)) الحديث المتفق عليه<sup>(٨)</sup> فإنه ذكر فيه خمس ساعات فقط، ثم قال: فإذا خرج الإمام طروا الصحف، فم يذكر/ فيه: كتابتهم من جاء في الساعة السادسة فدل على أن الإمام يخرج للصلاة في السادسة.

والجواب: أنا لا نترك الأحاديث الصحيحة التي صرح فيها بأنها بعد الزوال لحديث اختص فيه في المراد بالساعات، وعلى تقدير أن يكون المراد: الساعات التي ينقسم إليها الليل والنهار

(١) زاد في (ح) بعده: (كما).

(٢) تقدم برقم (١٣٨).

(٣) يعني به رواية أبي داود لحديث سلمة بن الأكوع بلفظ: (وليس للحيطان فيء).

(٤) يعني به رواية صحيح مسلم بلفظ: (وليس للحيطان ظل يستظل به).

(٥) انظر: غارضة الأحوذى (٢ / ٢٩٢).

(٦) تقدم تخريجه في باب الغسل يوم الجمعة برقم (٤٤).

(٧) تقدم في الوجه الخامس من باب فضل الغسل يوم الجمعة.

(٨) تقدم برقم (٩٣).

رَبْعًا وَعِشْرِينَ سَاعَةً، فَلَا يُلْزَمُ خُرُوجُ الْإِمَامِ فِي السَّادِسَةِ، يُعَلِّمُهُمْ إِنَّمَا أَمَرُوا بِالْكِتَابَةِ فِي الْخَمْسِ السَّاعَاتِ فَقَطْ، وَقَدْ قَدِّمْنَا<sup>(١)</sup> أَنَّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: زِيَادَةُ «الْبَطَّة» أَوْ «الْعَصْفُور» فَيَكُونُ الْقَرِيبُ سِتْ دَرَجَاتٍ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ.<sup>(٢)</sup> وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تقدم برقم (٩٣) وهو حديث شاذ.

(٢) قلت: تقدم في باب الساعة التي ترحى في يوم الجمعة أن الحديثين لا يحكمون على مثل هذه الزيادات بحكم مستقل وإنما يرجحون بالقرائن، والله أعلم.

## باب ماجاء في الخطبة على المنبر

٥٠٥ — حدثنا أبو حفص عمرو بن علي الفلاس ثنا عثمان بن عمر ويحيى بن كثير أبو غسان العبدي قالا: ثنا معاذ بن العلاء عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ((كان يخطب إلى جذع فلما اتخذ الناس المنبر حن الجذع حتى أتاه فالتزمه فسكن)). قال: وفي الباب: عن أنس بن مالك، وسهل بن سعد، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأم سلمة.

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح غريب، ومعاذ بن العلاء: بصري هو أخو أبي عمرو بن العلاء. <sup>(١)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٤٦] — حديث ابن عمر:

أخرجه البخاري <sup>(٢)</sup> عن محمد بن المثني عن أبي غسان يحيى بن كثير قال ثنا أبو حفص — اسمه عمر بن العلاء — سمعت نافعاً...

قال البخاري: وقال عبد الحميد: أنا عثمان بن عمر أنا معاذ بن العلاء عن نافع بهذا، انتهى. <sup>(٣)</sup>

وعبد الحميد هذا يقال: إنه عبد بن حميد. <sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (٢ / ٣٧٩، ٣٨٠ رقم ٥٠٥).

<sup>(٢)</sup> البخاري في (المناقب — باب علامات النبوة في الإسلام ٦ / ٦٩٦ رقم ٣٥٨٣).

<sup>(٣)</sup> في المطبوع زيادة قوله: "ورواه أبو عاصم عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ اهـ".

<sup>(٤)</sup> قال الحافظ في الفتح (٦ / ٦٩٧): "وعبد الحميد هذا لم أر من ترجم له في رجال البخاري، إلا أن المزني ومن تبعه جزموا بأنه عبد بن حميد الحافظ المشهور، وقالوا: كان اسمه عبد الحميد، وإنما قيل له: عبد بغير إضافة تحفيظاً اهـ".

قلت: سبق المزني في تسميته إليه: ابن حبان في كتابه الثقات (٨ / ٤٠١).



وإن قول البخاري في أحد طريقه: أبو حفص اسمه: عمر بن العلاء وهم، والصواب: معاذ بن العلاء<sup>(١)</sup> كما قاله المصنف، وكما في أحد طريق البخاري،

وهكذا رواه علي الصواب عن عثمان بن عمر عن معاذ بن العلاء: عبد الله بن

عبد الرحمن الدارمي<sup>(٢)</sup> وعلي بن نصر الجهضمي / وأحمد بن خالد الخلال<sup>(٣)</sup>.

[١٤٧] — ولا بن عمر حديث آخر:

رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> منفرداً به من رواية عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن

ابن عمر أن النبي ﷺ لما بدن قال له عويم الداري: ((ألا اتخذ لك منبراً يا رسول الله!

يجمع أو يحمل عظامك، قال: بلى، فاتخذ له منبراً مرقطين)).

### [إخراج ما في الباب]

[١٤٨] — وحديث أنس:

<sup>(١)</sup> قال الحافظ في الفتح (٦ / ٦٩٦): "تسمية أبي حفص لم ارها إلا في رواية البخاري، والظاهر أنه هو الذي سماه، وأخرجه الإسماعيلي من طريقه ولم يسمه، وتردد في ذلك أبو أحمد الحاكم حيث ذكره في الكنى فقال: أبو حفص بن العلاء، ولم يقل اسمه عمر، وذكر الحديث من طريقه ومن طريق معاذ بن العلاء، ثم قال: فإنه أعلم أنهما أخوان: أحدهما يسمى عمر، والآخر: يسمى معاذاً، وحدثنا معاً عن نافع بحديث الخدع، أو أحد الطريقين غير محفوظ، لأن المشهور من أولاد العلاء: أبو عمرو صاحب القراءات وأبو سفيان ومعاذ، فأما عمر، فلا أعرفه إلا في الحديث المذكور. والله أعلم..." هـ. وراجع: المقتنى (١ / ١٩٢ رقم ١٦٥٥).

<sup>(٢)</sup> الدارمي في سننه (باب ما أكرم النبي ﷺ منبر ١ / ١٥) وكذا الأصبهاني في دلائل النبوة (١ / ٤٦ رقم ٢٢) ولبيهقي في الكبرى (٣ / ١٩٦) من طريق عثمان عن معاذ بن علاء به،  
<sup>(٣)</sup> لم أقف على كذا بينهما.

<sup>(٤)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب في اتخاذ المنبر ١ / ٦٥٣ رقم ١٠٨١) وكذا البيهقي في الكبرى (٣ / ١٩٥، ١٩٦) وأورده الحافظ في التعليق (٤ / ٥٣) وقال: وعلقه البخاري عن أبي عاصم عن ابن أبي رواد به، انظر: الصحيح مع لفتح (٦ / ٦٩٦ رقم ٣٥٨٣).

رواه المصنف في المناقب <sup>(١)</sup> من رواية إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك ((أن رسول الله ﷺ خطب إلى لزيق <sup>(٢)</sup> جذع <sup>(٣)</sup> واتخذوا له منبراً فخطب عليه، فحن الجذع حين النافقة، فنزل النبي ﷺ فمسسه فسكن)).

وقال: حديث حسن صحيح غريب.

ورواه ابن ماجه <sup>(٤)</sup> من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وسيأتي عند ذكر حديث ابن عباس <sup>(٥)</sup>.

ورويناه في أمالي المخلص <sup>(٦)</sup> من رواية الحسن عن أنس، وفيه: فسمعت الخشبنة تحن

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (المناقب - باب في آيات إثبات نبوة النبي ﷺ ٥ / ٥٥٤ رقم ٣٦٢٧). وأخرجه أيضاً: الدارمي في سننه (١ / ١٩) وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٤٠ رقم ١٧٧٧) والبيهقي في دلائل النبوة (٢ / ٥٥٨) كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبد الله به. وفي سنده: عكرمة بن عمار المحملي أبو عمار اليمامي وهو صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن به كتاب، انظر: التقريب رقم (٤٧٠٦) وباقي رجاله ثقات. وعلى هذا فالإسناد حسن، وللحديث طرق أخرى سيذكرها الشارح وأقواها طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس به، وهذه المتابعات تتقوى وترفع إلى درجة الصحة والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> يقال: داره لزيق دار فلان أي لازقه ولاصقه. انظر: مجمع بحار لأنوار (٤ / ٤٩٤).

<sup>(٣)</sup> الجذع: بالكسر ساق النخلة. نظر: القاموس المحيط ص (٩١٥).

<sup>(٤)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة - باب ما جاء في بدء شأن المنبر ١ / ٢٥٨ رقم ١٤١٣) وكذا الدارمي في سننه (١ / ١٩) من رواية الحجاج بن منهال عن حماد به. والحديث أورده الموصيري في مصباح الزجاجة (٢ / ١٦) وقال: وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

<sup>(٥)</sup> سيأتي برقم (١٥١).

<sup>(٦)</sup> لم أقف عليه في الجزء المطبوع.

والحديث أخرجه: ابن خزيمة في (٣ / ١٣٩ رقم ١٧٧٦) وابن حبان في صحيحه (٤٣٦/١٤) رقم ٦٥٠٧ والإمام أحمد في مسنده (٣ / ٢٢٦) وأبو يعلى (٣ / ١٧٧ رقم ٢٧٤٨) كلهم من طريق المبارك بن فضالة عن الحسن عنه به، وقد صرح المبارك عند أبي يعلى بالتحديث.

حنير الولد<sup>(١)</sup> فما زالت نحن حتى نزل إليها فاحتضنها فسكنت.

[١٤٩] — وحديث سهل بن سعد:

أحرجه البخاري<sup>(٢)</sup> ومسلم<sup>(٣)</sup> وأبو داود<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> كلهم عن قتبية عن يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم ((أن رجلاً أتوا سهل بن سعد وقد امتروا<sup>(٦)</sup> في المنبر مم عوده؟ فسألوه عن ذلك، فقال: والله إني لأعرف مما هو، ولقد رأيته أول يوم رضع، وأول يوم جلس عليه رسول الله ﷺ أرسل إلي فلانة — امرأة قد سماها سهل — مري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهن إذا كلمت الناس، فأمرته فعملها من طرفاء<sup>(٧)</sup> العابة<sup>(٨)</sup>، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ، فأمر بها فوضعت ههنا، ثم رأيت رسول الله صلي عليها، كبر وهو عليها، ثم

وله طريق آخر عند الطبراني في الكبير (١٤٣٠) واصضاء المقدسي في المختارة (١٨٦١) من طريق يزيد بن إبراهيم التستري عن الحسن به.

ويزيد هنا ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة، ففيها لين. انظر: انقريب رقم (٧٧٣٤).

<sup>(١)</sup> كذا في الأصل و (ع) يساء جاء في صحيح ابن خزيمة وغيره 'الواله' وفسره ابن خزيمة بقوله: "يريد به المرأة إذا مات لها ولد".

<sup>(٢)</sup> البحري في (الجمعة — باب الحطبة على المنبر ٢ / ٤٦١ رقم ٩١٧).

<sup>(٣)</sup> مسم في (المساجد ومواضع الصلاة — ٥ / ٣٥) وعنده طرق أخرى عن أبي حازم في (٥ / ٣٣ — ٣٥).

<sup>(٤)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب في اتخذ المنبر ١ / ٦٥١ رقم ١٠٨٠).

<sup>(٥)</sup> النسائي في (لمساجد — باب الصلاة على المنبر ٢ / ٣٩٠ رقم ٧٣٨).

<sup>(٦)</sup> الامتراء: هو امتحادة، وقد ابن منظور: الامتراء في الشيء: اشك فيه. انظر: مجمع البحار (٤ / ٥٨٤) ولسان العرب (١٥ / ٢٧٨) والقاموس ص (١٧٢١).

<sup>(٧)</sup> طرفاء: — بفتح طاء وسكون راء مهملتين ففاء ممدودة — شجر من شجر البادية. انظر: مجمع البحار (٣ / ٤٤٣) وهذا المكان قريب من النخيل على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة. انظر: المعالم الأثرية ص (١٧٠).

<sup>(٨)</sup> العابة. هو الشجر المتشعب والمراد هنا: موضع قرب المدينة من ناحية الشام. انظر: معجم البلدان (٤ / ١٨٢) ومراسد

الاطلاع (٢ / ٩٨٠) وهو في الشمال الغربي على بعد ستة أكيال من المركز. المعالم الأثرية ص (٢٠٧).

ركع وهو عليها، ثم نزل القهقري<sup>(١)</sup> فسجد في أصل المنبر، ثم عاد، فلما فرغ أقبل على الناس فقال: يا أيها الناس إنما صنعت هذا لتأتموا بي، وتعلموا صلاتي)).

رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية سفيان بن عيينة عن أبي حازم...

ورويناه أيضاً من رواية عباس بن سهل بن سعد عن أبيه<sup>(٣)</sup> وفيه: ذكر حنين

الجدع، وكثر بكاء الناس لما رأوا به.

[١٥٠] — وحديث أبي بن كعب:

رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن الطفيل بن أبي بن كعب

(١) القهقري: الرجوع إلى خلف. انظر: القاموس المحيط ص (٦٠١) مادة قهر، والفتح (٤٦٤/٢).

(٢) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في بدء شأن المنبر ١ / ٢٥٩ رقم ١٤١٤ ومن طريق ابن عينة أخرجه أيضاً:

البخاري في ( الصلاة — باب الصلاة في السطوح والمنبر والخشب ١ / ٥٧٩ رقم ٣٧٧ ) ومسلم في ( المساجد — باب حواز الخطوة والخطوتين في الصلاة ٥ / ٣٥ ).

وأخرجه البخاري أيضاً من طريق عبد العزيز عن أبي حازم به في ( الصلاة — باب الاستئذان بالنجار والصناع ... ١ / ٦٤٧ رقم ٤٤٨ ) وفي البيهقي ( باب النجار ٤ / ٣٧٣ رقم ٢٠٩٤ ) وكذا من طريق أبي غسان عن أبي حازم به في ( الهبة — باب من استوهب من أصحابه شيئاً ٥ / ٢٣٧ رقم ٢٥٦٩ ).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ( ٥ / ٣٣٧ ) والطبري في الكبير ( ٦ / ١٢٦، ١٢٧ رقم ٥٧٢٦ ) مختصراً وليس عندهما عمل أشاهد منه.

وأخرجه الرويان في مسنده ( ٢ / ٢٢٥، ٢٢٦ رقم ١٠٩٠ ) وابن بشكوال في الغوامض ( ١ / ٣٧٢، ٣٧٣ رقم ٣٣٤ ) كلاهما من طريق ابن طيعة عن عمارة بن غزيرة عن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه به مطولاً.

وأخرجه البيهقي في الدلائل ( ٢ / ٥٥٩، ٥٦٠ ) من طريق سليمان بن بلال عن سعد بن سعيد بن قيس عن عباس بن سهل عن أبيه به نحوه. وانظر: الفتح ( ٢ / ٤٦٢ و ٦ / ٦٩٧ ).

(٤) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في بدء شأن المنبر ١ / ٢٥٨، ٢٥٩ رقم ١٤١٢ ). وأخرجه الإمام الشافعي كما في مسنده المنسوب إليه ص ( ٦٥ ) والدارمي في سننه ( ١ / ١٧ ) والإمام

عن أبيه قال: ((كان رسول الله ﷺ يصلي إلى جذع إذ كان المسجد عريشا<sup>(١)</sup>) وكان يخطب إلى ذلك الجذع، فقال رجل من أصحابه: هل لك أن نجعل لك شينا تقوم عليه يوم الجمعة — حتى يراك الناس فتسمعهم خطبتك —؟ قال: نعم، فصنع له ثلاث درجات، فهي التي أعلى المنبر، فلما وضع المنبر وضعوه في موضعه الذي فيه، فلما أراد رسول الله ﷺ أن يقوم إلى المنبر مر إلى الجذع الذي كان يخطب إليه، فلما جاوز الجذع خار<sup>(٢)</sup> حتى تصدع وانشق، فترى رسول الله ﷺ لما سمع صوت الجذع، فمسحه بيده حتى مكن، ثم رجع إلى المنبر، فكان إذا صلى صلى إليه، فلما هدم المسجد وغيره، أخذ ذلك الجذع أبي بن كعب وكان عنده في بيته، حتى بلى فأكلته الأرضة<sup>(٣)</sup> وعاد رفاتا<sup>(٤)</sup>)).

وإسناده جيد.

أحمد في مسنده (١٣٧ / ٥) وعبد الله بن الإمام أحمد في زيادته على المسند (١٣٨ / ٥، ١٣٩) كلهم من طريق عماد الله بن محمد بن عوف عن عوف بن عبد الله بن عوف عن الطيالسي به. وفي سنده: عبد الله بن محمد بن عوف وهو حسن الحديث كما تقدم في أول أبواب الجمعة، ولذا فالإسناد حسن، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> العريش: هو كل ما يستغل به. انظر: النهاية (٢٠٧ / ٣).

<sup>(٢)</sup> الخوار. صوت البقر، انظر: النهاية (٨٧ / ٢) ورد الفيروز آبادي مع البقر: الغنم والطيء والسهم. انظر: القاموس المحيط ص (٤٩٦) مادة حور.

<sup>(٣)</sup> الأرضة: — بالتحريك — دودة بيضاء شبه النملة تظهر في أيام الربيع وهي عى صرير: ضرب صغار: مثل كبار الذر، وهي آفة اختب خاصة، وضرب مثل كبار النمل ذوات أجنحة، وهي آفة كل شيء من حشيش ونبات غير أنها لا تعرض للرطب، وهي ذات قوائم، والجمع: أرض. انظر: لسان العرب (٧ / ١١٣).

<sup>(٤)</sup> الرفات: كل ما دق وكسر، انظر: النهاية (٢٤١ / ٢).

ورواه عبد الله بن أحمد في زياداته علي المسند<sup>(١)</sup> من هذا الوجه إلا أنه قال: عن ابن أبي بن كعب — ولم يسمه<sup>(٢)</sup> — عن أبيه قال: ((كان رسول الله ﷺ يصلي إلي جذع وكان المسجد عريشا وكان يخطب إلي ذلك الجذع، فقال<sup>(٣)</sup> رجال من أصحابه: يا رسول الله، نجعل لك شيئا تقوم عليه يوم الجمعة — حتى يرى الناس، أو قال: يراك الناس، وحتى يسمع الناس خطبتك — قال: نعم، فصنعوا له ثلاث درجات، فقام النبي ﷺ كما كان يقوم، فصغى<sup>(٤)</sup> الجذع إليه، فقال له: اسكن، إن تشأ غرستك في الجنة، فيأكل منك الصالحون، وإن تشأ أعيدك كما كنت رطباً، فاختار الآخرة علي الدنيا، فلما قبض النبي ﷺ دفع إلي أبي، فلم يزل عنده حتى أكلته الأرضة)).

وإسناده جيد.

[١٥١] — وحديث ابن عباس:

رواه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> أيضاً من رواية حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس، وعن ثابت عن أنس ((أن النبي ﷺ كان يخطب إلي جذع، فلما اتخذ المنبر ذهب

<sup>(١)</sup> انظر: المسند (٥ / ١٣٨، ١٣٩)

<sup>(٢)</sup> قلت: الذي في المسند المطبوع التصريح باسمه. (ويراجع المسند المحقق) بينما أورده الميمني في المجموع (٢ / ١٨٣) والحافظ في أطراف المسند (١ / ٢٠٢ رقم ٣٥) والآنحاف (١ / ٢١٢ رقم ٥٠) مبهما مثل الشارح.

قال محقق الأصراف: والظاهر: أن لفظة (الطفيل) مقحمة، ثم أعقبه بذكر الميمني له مبهما.

<sup>(٣)</sup> زاد في (ح): (له) بعد قوله: (فقال).

<sup>(٤)</sup> صغى: يصغو ويصغى صفواً، وصغى يصغى صفواً، وصغى: مال، أو مال حنكه، أو أحد شقيه. انظر: القاموس المحيط ص (١٦٨٠) مادة صغو.

<sup>(٥)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ماجاء في بدء شأن المنبر ١ / ٢٥٩ رقم ١٤١٣) وأخرجه أيضاً: الدارمي في سننه (١ / ١٨، ١٩) والإمام أحمد في مسنده (١ / ٣٦٣) وابن سعد

إلى المنبر فحن الجذع فأتاه فاحتضنه فسكن، فقال: لو لم احتضنه لحن إلي يوم القيامة)).

وإسناده صحيح.

[١٥٢] — وحديث أم سلمة:

رواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية شريك عن عمار الدهني عن أبي سلمة عن أم سلمة ((أن النبي ﷺ كان يخطب إلي جذع في المسجد، فلما صنع المنبر حن الجذع، فاعتقه النبي ﷺ فسكن)) وإسناده حسن.<sup>(٢)</sup>

ب/١٤٣

ورواه<sup>(٣)</sup> أيضا من رواية عمرو بن أبي قيس عن عمار الدهني.<sup>(٤)</sup>

وقد تابع شريكا، وعمرو بن أبي قيس على روايته عن عمار الدهني: المعلي بن هلال مطولا، وقد وقع لنا بإسناد عال: قرأت عني أبي الحرم محمد بن محمد بن محمد

==

في الطبقات الكبرى (١ / ٢٥٢) والبيهقي في الدلائل (٢ / ٥٥٨). كلهم من طريق حماد بن سلمة به وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (٢ / ١٦) وقال: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات. قلت: في سنده. عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم قال عنه الخافظ في التقریب رقم (٤٨٦٣) صدوق ربما أخطأ، وقال الذهبي في الكاشف (٢ / ٢٦١ رقم ٤٠٥٦): وثقه.

قلت: وما قاله الخافظ الذهبي أولى فقد وثقه جماعة وقل ابن حبان: يخطئ، انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٨٩ رقم ٢١٦٧) والثقات لاس حبان (٥ / ٢٦٧، ٢٦٨) والتهذيب (٧ / ٤ رقم ٦٥٦).

<sup>(١)</sup> الطبراني في الكبير (٢٣ / ٢٥٥ رقم ٥٢٤) وكذا البيهقي هذا الإسناد في الدلائل (٢ / ٥٦٣).

<sup>(٢)</sup> قلت: في سنده شريك بن عبد الله السلمي القاضي وهو صدوق يخطئ كثيرا تعير حفظه مدد ولي النصيب بالكوفة. انظر: التقریب رقم (٢٨٠٢) ولكنه توسع كما بينه الشارح. وفيه أيضا: عمار بن معاوية الدهني — بضم أوله وسكون الهاء بعدها نون — أبو معاوية البجلي، وهو صدوق يتشيع، انظر: التقریب رقم (٤٨٦٧) وباقي رجاله ثقات، فالإسناد حسن بالذي يليه.

<sup>(٣)</sup> يعني الإمام الطبراني في الكبير (٢٣ / ٢٥٥ رقم ٥٢٥) ورجاله ثقات سوى عمار الدهني وهو صدوق كما تقدم، فهو حسن لذاته.

<sup>(٤)</sup> الدهني: بضم أوله وبعد الهاء نون. انظر: تبصير المشتة (٢ / ٥٧١).

الخبيلي قلت له: أخبرتك مؤنسة بنت الملك العادل أبي بكر بن أيوب قالت: أخبرتنا عفيفة بنت أحمد الفارقانية إجازة قالت: أنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الواحد أنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ أنا أبو علي<sup>(١)</sup> الصواف ثنا الحسين بن عمر ثنا أبي ثنا المعلي بن هلال عن عمار الدهني عن أبي سلمة عن أم سلمة أنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ ((إن قوائم<sup>(٢)</sup> منبري هذا رواتب<sup>(٣)</sup> في الجنة، قالت: وكانت أساطين المسجد من دوم<sup>(٤)</sup> وطلال<sup>(٥)</sup>) من جريد الخل، وكانت الأسطوانة التي تلي المنبر علي يسار المصلي إذا استقبلته دومه، قالت: وكان رسول الله ﷺ يسند ظهره إليها يوم الجمعة إذا خطب الناس قبل أن يصنع منبرا، فأول يوم وضع المنبر استوى عليه النبي ﷺ قاعدا في الساعة التي كان يستند فيها إلى الأسطوانة، ففقدته الأسطوانة، فخارت خوار الثور، أو جارت جوار الثور، والنبي ﷺ علي المنبر، فترل النبي ﷺ إليها فأتاها فوضع يده عليها، وقال لها: اسكني أو اسكني، ثم رجع النبي ﷺ إلى منبره)).

والمعلي بن هلال: متفق علي ضعفه متهم بالكذب، ورضع الحديث.<sup>(٦)</sup>

(١) زاد في (ح): (ابن) بعد (أبي علي).

(٢) قوائم جمع فائمة وهي ما يقوم به الدواب كالأرجل من الإنسان. انظر: مجمع البحار (٤ / ٣٥١) والمقصود بها هنا ما يكون في مقدم المنبر ومؤخره.

(٣) الرواتب: جمع راتبة من الرتوب: اثبت والدوام. انظر: مجمع البحار (٢ / ٢٨٨) راجع: لسان العرب (١ / ٤١٠) ومختار الصحاح ص (٩٨) وقال السندي: رواتب جمع راتبة من رتب إذا انتصب قائما أي أن الأرض التي هو فيها من الجنة فصارت القوائم مقرها الجنة، أو أنه سينقل إلى الجنة، والله أعلم.

انظر: حاشيته على سنن النسائي (٢ / ٣٦٦).

(٤) الدوم: هي ضخام الشجر، وقيل: هو شجر المقل. وهي جمع وواحدتها: دومة. انظر: النهاية (٢ / ١٤١).

(٥) الطلال: غطاء تغشى به كالسقف. انظر: المعجم الأوسط ص (٥٦٤) مادة ظل.

(٦) وهو كذلك، انظر: التقريب رقم (٦٨٥٥). وعلى هذا فلا عورة متابعته.

قلت: هكذا رواه شريك وعمر بن أبي قيس عن عمار الدهني بهذا اللفظ، بينما رواه سفيانان عن عمار



**الثاني: [زياداته علي المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه مما لم يذكره عن جابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري، ومعاذ بن جبل،  
وبريدة، ومطلب بن أبي وداعة.

[١٥٣] — أما حديث جابر:

فرواه عنه جماعة من التابعين منهم: حفص بن عبيد الله بن أنس، وأيمن، وأبونضرة،  
وسعيد بن المسيب، وسعيد بن أبي كرب، وكريب، وأبو صالح السمان.  
فأخرجه البخاري<sup>(١)</sup> من رواية حفص بن عبيد الله بن أنس عن جابر بن عبد الله  
قال: ((كان جذع يقوم إليه النبي ﷺ، فلما وضع<sup>(٢)</sup> المنبر سمعنا للجذع مثل

==

الدهمي به بفظ: (إن قوائم منبري رواتب في الجنة).

أخرج حديث ابن عيينة: الإمام النسائي في المجتبى (انساجد — باب فضل مسجد النبي ﷺ والصلاة فيه  
— ٢ / ٣٦٦ رقم ٦٩٥) من رواية قتبية عنه به.  
أما حديث الثوري فقد أخرجه النسائي أيضا في الكبرى (المناسك — باب المنبر ٤ / ٢٦٢ رقم ٤٢٧٣)  
من رواية لفلاس عن يحيى اقطان عن شوري به.

<sup>(١)</sup> البخاري في (الجمعة — باب الخطبة على المنبر ٢ / ٤٦١ رقم ٩١٨) باللفظ الذي ساقه الشارح،  
ولكن البخاري لم يسم حفصا في الإسناد حيث قال: ابن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله، وقد سمعته فيما  
عنه — عقب الحديث — عن سليمان عن يحيى أحمر حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابرا.

انظر: (المصدر نفسه). وقد وصله في (الماقب — باب علامات النبوة ٦ / ٦٩٦ رقم ٣٥٨٥)  
بنحوه. راجع — لمعرفة السبب في إتمام اسم حفص بن عبيد الله — : تحفة الأشراف (٢ / ١٧١ رقم  
٢٢٣٢) والفتح (٢ / ٤٦٥).

<sup>(٢)</sup> كذا في الأصل، وفي المطبوع زيادة (له) بعد قوله (وضع)

١٤٤ /

صوت<sup>(١)</sup> العشار<sup>(٢)</sup> حتى نزل النبي ﷺ فوضع يده عليه)). /

ورواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية سليمان التيمي عن أبي نضرة<sup>(٤)</sup> عن جابر بن عبد الله قال: ((كان رسول الله ﷺ يقوم إلى أصل شجرة أو قال: إلى جذع، ثم اتخذ منبراً، قال: فحن الجذع، قال جابر: حتى سمعه أهل المسجد، حتى أتاه رسول الله ﷺ فمسحه فسكن، فقال بعضهم: لو لم يأته لحن إلى يوم القيامة)).

ورواه ابن عدي<sup>(٥)</sup> في ترجمة سليمان بن كثير العبدى عن الزهري، وعن يحيى بن سعيد كلاهما عن سعيد بن المسيب عن جابر، ورجاله رجال الصحيح.

(١) كذا في الأصل، وفي المطبوع (أصوات).

(٢) العشار: — بكسر المهملة بعدها معجمة — قال الجوهري: العشار جمع عشاء — بالضم ثم الفتح — وهي الناقة الحامل التي مضت لها عشرة أشهر، ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد، وفيدها الخطابي بالحوايل التي قاربت الولادة. انظر: الفتح (٢ / ٤٦٥) وقال ابن الأثير: هي التي أتى على حملها عشرة أشهر ثم اتسع فيه فقبل لكل حامل عشاء، وأكثر ما يطلق على الخيل والإبل. انظر: النهاية (٣ / ٢٤٠).

(٣) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في بدء شأن المنبر ١ / ٢٥٩ رقم ١٤١٥) ورجاله ثقات سوى بكر بن خلف — شيخ ابن ماجه — وهو صدوق، انظر: التقريب رقم (٧٤٦). ومن طريق سليمان التيمي أخرجه أيضاً: الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٣٠٦) وابن حبان في صحيحه (٦٥٠٨).

(٤) أبو نضرة: — نون ومعجمة ساكنة — مشهور بكنيته، واسمه: المنذر بن مالك بن قطعة — بضم القاف وفتح المهملة — العبدى العرقى — بفتح المهملة والواو ثم قاف — البصري. انظر: التقريب رقم (٦٩٣٨).

(٥) انظر: الكامل (٣ / ١١٣٦) وقال: وهذان الحديثان عن الزهري وهو [كذا والصواب: وعن] يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن جابر لا أعلم برويهما عنهما غير سليمان بن كثير. ومن طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أيضاً: الإمام الدرهمي في سنته (١ / ١٧، ١٦) والطبراني في الأوسط (٦ / ١٠٨، ١٠٩ رقم ٥٩٥٠) والبيهقي في الدلائل (٢ / ٥٥٦) من طريق سليمان بن كثير عنه به.

==

واختلف على سليمان بن كثير العبدي في روايته عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب: فرواه عنه عاصم بن علي اواسطي هكذا، من حديث سعيد بن المسيب، أخرج حديثه ابن عدي كما تقدم.

وحالفه. محمد بن كثير العبدي عنه عن يحيى بن سعيد عن حفص بن عبيد الله عن جابر، أخرج حديثه: الإمام الترمذي في سننه ( ١ / ١٧ ).

محمد بن كثير ثقة، وعاصم بن علي صدوق ربما وهم. «ط»: التقريب رقم ( ٦٢٩٢ ، ٣٠٨٤ ) والمخفوض: ما رواه محمد بن كثير موافقا لرواية أصحاب يحيى بن سعيد الآخرين: كرواية سليمان بن بلال عنه عن حفص بن عبيد الله به. عبد البحاري في ( المناقب — باب علامات النبوة ٦ / ٦٩٦ رقم ٣٥٨٥ ).

وما رواه عاصم بن علي شاذ لمخالفته لمن هو أثق منه.

وقد سئل الإمام أبو حاتم عن حديث سليمان بن كثير بطريقه — طريق الزهري ويحيى بن سعيد كلاما عن ابن المسيب — فقال: جميعا عبدي خطأ؛ أما حديث الزهري فإنه يروى عن الزهري عن سمع جابرا عن النبي ﷺ ، ولا يسمى أحدا ، ولو كان سمع من سعد لادر إلى تسميته ولم يكن عنه. وأما حديث يحيى بن سعيد: وإنما هو ما يرويه عامة الثقات عن يحيى عن حفص بن عبيد الله عن [كذا والصواب: بن] أس عن جابر عن النبي ﷺ ، وهو الصحيح. انظر: العلل لابن ع ( ١ / ١٩٩ ، ٢٠٠ رقم ٥٧٣ ).

وينحوه قل أبو زرعة، انظر: المصدر نفسه ١ / ١٩٧ رقم ٥٦٦).

وللمحافظ ابن حجر موقف آخر من أحاديث سليمان بن كثير فانضوه في اسكت الظرف مع التحفة ( ٢ / ١٧٢ رقم ٢٢٣٢ ).

سبه: لم يخرج الشارح أحاديث: ثمن، وسعيد بن أبي كبر، وكريب، وأبي صالح لسلمان. أما حديث ثمن: فقد أخرجه البخاري في ( المناقب — باب علامات النبوة ٦ / ٦٩٦ رقم ٣٥٨٤ ) بحوه ، وفيه: ( فصاحت النحلة صباح الصبي ثم نزل النبي ﷺ وضمه إليه بن أنس الصبي الذي يسكن، قال: كانت تكلي على ما كانت تسمع من الذكر عدها ). وأما حديث سعيد بن أبي كبر: فقد أخرجه الدارمي في سننه ( ١ / ١٧ ) والإمام أحمد في مسنده ( ٣ / ٢٩٣ ) بلفظ: ( حنت الحشبة حين انفاة الخلوح ) والخلوج: هي الناقة التي انتزع منها ولدها. انظر:

==

النهاية ( ٢ / ٦٠ ) .

وفي سنده: أبو إسحاق السبيعي مدلس من الطبقة الثالثة وقد عنعن كما أنه موصوف بالاحتلاط. انظر: تعريف أهل لتقديس رقم ( ٩١ ) والكواكب النيرات رقم ( ٤١ ) وقد روى عنه هذا الحديث: زكريا بن أبي زائدة عند الدارمي وإسرائيل عند الإمام أحمد، وهما ممن روى عنه بعد الاحتلاط. انظر: الكواكب النيرات ( من ٣٥١ ) إلا أن الشيخين أخرجا حديث أبي إسحاق من روايتهما عنه، انظر ( المصدر نفسه ) .

وأما حديث كريب، وأبي صالح السمان : فقد أخرج حديثهما البيهقي في الدلائل ( ٢ / ٥٥٦٢، ٥٥٦٣ ) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر وعن أبي إسحاق عن كريب عن جابر به. وفيه: ( فقلنا له: لو جعلنا لك مثل العريش فقمنا عليه فحنت الخشبة كما نحن الناقة ) .

وممن روى عن جابر أيضا: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، أخرج حديثه النسائي في المجتبى (الجمعة - باب مقام الإمام في الخطبة ٣ / ١١٣ رقم ١٣٩٥ ) وفي الكرى ( الجمعة - باب مقام الإمام في الخطبة ٢ / ٢٧٨ رقم ١٧٢٢ ) والإمام أحمد في مسنده ( ٣ / ٢٩٥ ) وغيرهم من طريق ابن جريح عنه به ملفظ: ( كان النبي ﷺ إذا خطب يستند إلى جذع نخلة من سوارى المسجد فلما صنع له المنبر فاستوى عليه اضطربت تلك السارية كحنين الناقة، حتى سمعها أهل المسجد حتى نزل إليها رسول الله ﷺ فاعتنقها فسكنت.

وفي سنده : ابن جريح وأبو الزبير وهما مدلسان من الطبقة الثالثة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ٨٣ )، ( ١٠١ ) وقد صرحا بالسماع عند أحمد.

ومنهم: أبو سلمة بن عبد الرحمن : أخرج حديثه الطبراني في الأوسط ( ١ / ١٨٧ رقم ٥٩٦ ) من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عنه به. وقال: " لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا الوليد بن مسلم تفرد به عيسى بن مساور " اهـ. قلت: أبو الوليد بن مسلم الدمشقي مدلس من الطبقة الرابعة انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ١٢٧ ) وقد عنعن.

ومنهم: عطية بن سعد العوفي: أخرج حديثه الطبراني في الأوسط ( ٥ / ٣٤٣ رقم ٥٤٩٩ ) من رواية أحمد بن طارق عن عمرو بن عطية عن أبيه عن جابر به. وقال: " لم يرو هذا الحديث عن عطية إلا ابنه وتفرد به أحمد بن طارق " اهـ. وفيه: ( فأمرت عائشة فصعدت له منبره... فقلت: أنت سمعته؟ فقال:

رواه البرار<sup>(١)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> من رواية موسى بن محمد بن إبراهيم عن  
السولي عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن اتخذ المنبر فقد اتخذ أبي  
إبراهيم، وإن اتخذ العصا فقد اتخذها أبي إبراهيم — صلى الله عليهما وسلم —)).<sup>(٣)</sup>  
قال البزار: لانعمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد.

فت: وموسى بن محمد بن إبراهيم التيمي: حديثه ماكير، قاله البحاري<sup>(٤)</sup> وقال  
يحيى بن معين: <sup>(٥)</sup> ليس بشيء ولا يكتب حديثه.

[١٥٦، ١٥٧] — وحديث بريدة، والمطلب بن أبي وداعة:

ذكرهما القاضي عياض في الشفاء.<sup>(٦)</sup>

١١٤٥

(١) انظر: كشف الأستار (١/٣٠٤ رقم ٦٣٣).

(٢) الطبراني في الكبير (٢٠ / ١٦٧ رقم ٣٥٤).

وهذا الإسناد أخرجه إسحاق بن زهير في مسنده كما في المطالب العالمة (١/٢٨٨، ٢٨٩ رقم  
(٧٣٠) وأورده الهشبي في المجمع (٢ / ١٨٤) وقال: "رواه لزور والطبراني في الكبير وفيه: موسى بن  
محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي وهو ضعيف جدا" اهـ.

(٣) ورد في (ح) (عليهما السلام) مكان (صلى الله عليهما وسلم).

(٤) انظر: التاريخ الكبير (٧ / ٢٩٥ رقم ١٢٥٩).

(٥) انظر: الكامل (٦ / ٢٣٤٢) من رواية ابن أبي مريم، وسؤالات ابن الجنيدي رقم (٨٤٨) بلفظ:

ليس بشيء حديثه.

وقال الحافظ في التقریب رقم (٧٠٥٥): مكر الحديث.

(٦) الشفاء (١/٣٠٥).

علق عليه الحافظ همامش (ح) بقوله: "حديث بريدة في مسند الدارمي وغيره" اهـ.

انظر: سنن الدارمي (١ / ١٦).

وفي سنده: محمد بن حميد الراربي، قال الحافظ: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه.

انظر: التقریب رقم (٥٨٧١) وقال الذهبي: وثقه جماعة والأولى تركه، انظر: الكاشف (٢ / ٣٢).

رقم ٤٨٨٣) وقال في الميزان (٣ / ٥٣٠ رقم ٧٤٥٣). من محور العلم وهو ضعيف.

وفيه أيضا: شيخ محمد بن حميد وهو تميم بن عبد المؤمن، لم اجد فيه جرحا ولا تعديلا، وله ترجمة في

**الثالث: [ترجمة معاذ بن العلاء]**

- ليس لمعاذ بن العلاء عند المصنف، وعند البخاري إلا هذا الحديث الواحد<sup>(١)</sup>  
وليس له في بقية الكتب الستة شيء.<sup>(٢)</sup>  
وهو معاذ بن العلاء بن عمار، كنيته: أبو غسان فيما ذكره مسلم في الكنى<sup>(٣)</sup>  
وغيره<sup>(٤)</sup> روى أيضا عن أبيه، وعن سعيد بن جبير، روى عنه: أبو عبيدة الخدّاد ووكيع  
ومسلم بن قتيبة،<sup>(٥)</sup> وذكره ابن حبان في الثقات.<sup>(٦)</sup>

**الرابع: [تعيين صانع المنبر، والجمع بين الأحاديث المتعارضة في ذلك]**

في حديث الباب: فلما اتخذ الناس المنبر، فيه إمام من اتخذ، فإن أراد صانعه فقد  
اختلفت الروايات فيمن صنعه، وإن أراد به من أشار به فقد أشار به أيضا غير واحد:

- 
- الخرج والتعديل ( ٢ / ٤٤٤ رقم ١٧٨١ ).  
وفيه أيضا: شيخه وهو صالح بن حيان القرشي الكوفي: ضعيف، انظر: التقريب رقم (٢٨٦٧).  
وعلى حد، فالإسناد ضعيف.  
(١) بحوه قال الحافظ في الفتح ( ٦ / ٦٩٧ ).  
(٢) رمز له الذهبي وابن حجر: ( ت، خت ) انظر: الكاشف ( ٣ / ١٣٦ رقم ٥٦٠٣ ) والتقريب رقم ( ٦٧٨٤ )  
(٣) انظر: الكنى له ( ٢ / ٦٦٣ رقم ٢٦٩١ ).  
(٤) انظر: المقنى ( ٢ / ٥ رقم ٤٩٠٨ ).  
(٥) راجع: الكنى للإمام مسلم ( ٢ / ٦٦٣ ) والثقات لابن حبان ( ٧ / ٤٨٢ ) والتهاذيب ( ١٠ / ١٩٢، ١٩٣ رقم ٣٦١ ).  
تنبيه: وقع في الأصل وكذا في الكنى للإمام مسلم " مسلم بن قتيبة " بإثبات اليمين. بينما وقع في  
التاريخ الكبير ( ٧ / ٣٦٥ ) سلم بن قتيبة، بدون ميم في أوله.  
(٦) انظر: الثقات ( ٧ / ٤٨٢ ).

ففي حديث سهل بن سعد<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال لامرأة من الأنصار: ((مري غلامك النجار يعمل لي أعوادا أجلس عليهن إذا كلمت الناس...))  
وفي صحيح البخاري من حديث جابر: (٢) أن امرأة قالت للنبي ﷺ: ((ألا أجعل لك منبرا تقعد عليه! فإن لي غلاما نجارا، قال: إن شئت، فعملت المنبر)).  
وفي حديث ابن عمر الثاني عند أبي داود: (٣) ((أن تميم الداري قال له: ألا اتخذ لك منبرا؟ قال: بلي، فاتخذ له منبرا مرقأتين)).  
وفي حديث أبي بن كعب<sup>(٤)</sup> ((أن رجلا من أصحابه سأله أن يصنع له شيئا يقوم عليه، قال: نعم، فصنعه له ثلاث درجات...)) الحديث.  
فأما الجمع بين حديث سهل بن سعد، وحديث جابر: أن المرأة سألته في ذلك أولا<sup>(٥)</sup> ثم أرسل إليها أن تنجز ما وعدته به، فلا تعارض بينهما.  
وأما قصة غلام المرأة مع تميم الداري: فيحتمل أنهما صنعا فيه معا<sup>(٦)</sup>.  
وأما إضافة اتخاذه إلى الناس: فيحتمل أن يراد من حصه على ذلك، فنسب إليهم لما

(١) تقدم تخريجه برقم (١٤٩).

(٢) البخاري في (المناقب - باب علامات النبوة ٦ / ٦٩٦ رقم ٣٥٨٥) من رواية ثمين عن جابر به.  
ولكن ليس فيه قوله: (فإن لي غلاما نجارا) ولم أقف على هذه الزيادة من حديث جابر في صحيح البخاري، نعم أخرجه البيهقي في الدلائل (٢ / ٥٦٠) بهذه الزيادة.

(٣) انظر تخريجه في ص (٢٩٣) برقم (١٤٧).

(٤) تقدم برقم (١٥٠).

(٥) قوله. (أولا) ساقط من (ح).

(٦) قلت: هناك رواية أخرى تقول: إن الذي صنعه شخص رومي، وقد تقدم تخريجه برقم (١٤٨) من

حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طحمة عن أنس عند الدارمي.

والجمع بين هاتين الروايتين: بأن يجعل أن المراد بالرومي: هو تميم الداري فإنه كان كثير السفر إلى

أرض الروم، قاله الحافظ في الفتح (٢ / ٤٦٣).

كانوا سببا في فعله<sup>(١)</sup> من تميم الداري وغيره ممن أتهم.

ويحتمل أن يراد بالناس: النبي ﷺ، لأمره بذلك، وقد أطلق الله سبحانه في التزييل

عليه/ هذا في قوله تعالى ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup>

فالمراد بالناس هنا: النبي ﷺ خاصة، كما قاله ابن عباس<sup>(٣)</sup> ومجاهد<sup>(٤)</sup> وغيرهما.<sup>(٥)</sup>

١٤٥/ب

(١) قلت: ويحتمل أيضا أن الجميع اشتركوا في صنعه، فقد قال الحافظ: "وأما احتمال كون الجميع

اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة: (لم يكن بالمدينة إلا بخار واحد) إلا

إن كان يحمل على أن المراد بالواحد: الماهر في صناعته، والبقية أعوانه فيمكن، والله أعلم ' اهـ.

انظر: الفتح (٤٦٣/٢)

(٢) جزء آية رقم (٥٤) من سورة النساء.

(٣) انظر: تفسير البخوي (٢/٢٣٦) وتفسير القرطبي (٥/٢٥١).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٥/١٣٨).

(٥) ومهم: عكرمة والسدي والضحاك. انظر: تفسير الطبري (٥/١٣٨).

قلت: في تعيين هذا المبهم الذي صنع المنبر أقوال عديدة بسطها الحافظ في الفتح (٤٦٣، ٤٦٢/٢)

وقال: «وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها النجار شيء قوي السند إلا حديث ابن عمر —

يعني الذي أخرجه أبو داود — وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري، بل قد تين من

رواية ابن سعد أن تميما لم يعمل...» اهـ.

قلت: لفظ حديث تميم الداري عند أبي داود: ((ألا اتخذ لك منبرا... قال: بئى، فاتخذ له منبرا

مرفقاين)) وهذا ظاهره أن تميما هو الذي صنعه، أما رواية ابن سعد فقال عنها الحافظ نفسه: رجاله

ثقات إلا الواقدي.

(المصدر نفسه) والواقدي: متروك، انظر: التقريب رقم (٦٢١٥) وعلى هذا فلا يستدل به لما ذهب

إليه الحافظ، والله أعلم.

قال الحافظ: "وأشبه الأقوال بالصواب قول من قال: هو ميمون، لكون الإسناد من طريق سهل بن

سعد أيضا، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لو هائلها " اهـ. انظر: الفتح (٤٦٣/٢).

قلت: حديث سهل هذا في سننه: عبد الله بن لهيعة، وهو صدوق إلا أنه خلط بعد احتراق كتبه،

ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أصل من غيرهما، انظر: التقريب رقم (٣٥٨٧) وهذا الحديث لم

يرو من طريقهما ولا من طريق أحد من العبادة.



**الخامس: [عدد درجات المنبر والجمع بين الأحاديث المتعارضة فيه]**

في أكثر أحاديث الباب: <sup>(١)</sup> أن المنبر كان <sup>(٢)</sup> ثلاث درجات أول ما اتخذ، وفي حديث ابن عمر عند أبي داود: <sup>(٣)</sup> أن تميم الداري اتخذ له منبرا مرفقين. والجمع بينهما: أنه إما كان يرقى منه على درجتين، ويجلس على الثالثة، <sup>(٤)</sup> فلذلك اقتصر في قصة تميم على كونه مرفقين، وصرح في غيره بأنه ثلاث درجات. وأما قوله في حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه: <sup>(٥)</sup> فهي التي أعلى المنبر، يريد أنه

==

وعنى هذا فلا يترجح ما رجحه الحافظ، وما قاله الشارح أول لصحة سنده وللدلالة ظاهر الحديث على أن تميما هو الذي قام بصلته، واشترك معه علام لمرة - هكذا مبهما دون التصريح باسمه - لما ورد ذلك في صحيح البخاري.

(١) لم يتقدم فيما ساقه الشارح من الأحاديث سوى حديث أبي بن كعب وقد تقدم برقم (١٥٠) ففيه نصريح بذلك، كما ورد انصريح بذلك أيضا في حديث أنس المتقدم برقم (١٤٨) من طريق سحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عنه به، عند الدارمي وغيره ولكن لشارح لم يشر إليه عند تخريجه حديث أنس.

(٢) قوله: (كان) ساقط من (ج).

(٣) تقدم تخريجه برقم (١٤٧) وكما ورد ذلك في حديث أنس من رواية مارك بن فضالة عن أنس عنه به، عند البيهقي في لدائن، وقد تقدم برقم (١٤٨).

(٤) قلت: وما يدل على صواب هذا الترجيح؟ ما رواه الدارمي في سنده من حديث أنس (١٩ / ١) وفيه: ((فجاءه رومي فقال: ألا أصنع لك شيئا تفعد عليه وكأنك فائم فصنع به منرا له درجتان ويقعد على الثالثة ...)).

(٥) تقدم تخريجه برقم (١٥٠).

لما زيد في المنبر بعد ذلك، جعلت هذه الدرجات الثلاث في أعلى المنبر،<sup>(١)</sup> فلم يكن أبو بكر يجلس مجلس النبي ﷺ الذي كان يجلس عليه منها تأديبا وتعظيما لمكانه الذي كان يجلس عليه.<sup>(٢)</sup>

#### السادس: [أول من خطب على المنبر]

تقدم في حديث معاذ:<sup>(٣)</sup> ((إن اتخذ المنبر فقد اتخذني أبي إبراهيم)) فعلي هذا هو أول من خطب على المنبر، وقد حكى السهيلي<sup>(٤)</sup> أن أول من خطب على المنبر، وجمع بقومه يوم الجمعة: كعب بن لؤي الأب الثامن للنبي ﷺ، وهو الذي سمي يوم الجمعة: العروبة، وأنه كان يجمعهم، فيحظهم، ويذكرهم، ويخبر بأمر النبي ﷺ، وأنه من ولده. وذكر الماوردي في الأحكام السلطانية<sup>(٥)</sup> نحو ذلك، والله أعلم.

#### السابع: [استحباب اتخاذ المنبر للجمع والأعياد ونحوها]

فيه استحباب اتخاذ المنبر ليخطب عليه في الجمع والأعياد، وسائر الخطب المشروعة، وهو كذلك وليس بواجب، لكنه من السنن والهيئات.

#### الثامن: [جلوسه ﷺ على المنبر وخطبته قائما]

في حديث سهل بن سعد المتفق عليه:<sup>(٦)</sup> ((يعمل لي أعرادا اجلس عليهن إذا كلمت الناس)) وفي حديث أبي سعيد عند أبي يعلى:<sup>(٧)</sup> ((إن شئت جعلت لك شيئا

(١) قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٦٣): "ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان بن

حلافة معاوية ست درجات من أسفله، ... ثم نقل عن مروان قوله: "إنما زدت فيه حين كثر الناس"

(٢) لم أنف على هذا الأثر.

(٣) تقدم برقم (١٥٥).

(٤) انظر: الروض الأنف (٨/١) دون قوله: «أول من خطب على المنبر».

(٥) ص (٢٨٥).

(٦) تقدم برقم (١٤٩).

(٧) انظر تحريجه برقم (١٥٤).

إذا فعدت عليه كنت كأنك قائم قال: نعم، وفيه فمما جلس عليه...))  
الحديث.

١/١٤٦

فقد يتوهم من هذا أنه كان يحطب حالسا/ وليس كذلك.  
وفي حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه: <sup>(١)</sup> ((هل لك أن نجعل لك منبرا تقوم عليه يوم الجمعة)).

والجمع بينها: أن المراد محلوسه عليه حين يجلس حتى يؤذن المؤذن.  
وفي صحيح مسلم <sup>(٢)</sup> من حديث جابر بن سمرة: ((أنه ﷺ كان يخطب قائما فمن نباك أنه كان يخطب قاعدا فقد كذب، فقد والله صليت معه أكثر من ألفي صلاة))  
أي من الصلوات الخمس، لا أن المراد: الجمع، <sup>(٣)</sup> وهو ﷺ لم يصل من الجمع إلا دون الخمسمائة.

وقد كان بعض أمراء المدينة <sup>(٤)</sup> حطب قاعدا، فنكر عليه بعض الصحابة، <sup>(٥)</sup> وقال:  
اظنوا إلى هذا الخبيث يخطب قاعدا، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تَجَارَةً أَوْ لَهْوًا  
انفضوا إليها﴾ <sup>(٦)</sup> وتركوك قائما <sup>(٧)</sup>.

(١) انظر تخريجہ برقم (١٥٠).

(٢) مسلم في ( الجمعة — باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة والجلسة بينهما ٦ / ١٤٩ ، ١٥٠ ).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ( ٦ / ١٥٠ )

(٤) هو عبد الرحمن بن أم الحكم ، ورد ذلك — مسمى — في الحديث الآتي.

(٥) هو كعب بن عجرة، كما ورد في الحديث الآتي عند مسلم.

(٦) من القرض: هو الكسر والتفريق والانقطاع. انظر: انفردات ص ( ٣٨١ ) وبمجمع البحار ( ٤ / ١٥٢ ).

(٧) طرف من حديث كعب بن عجرة عند مسلم في صحيحه ( الجمعة — باب قوله تعالى: وإذا رأوا

تجارة أو لهوا... ٦ / ١٥٢ ).

والآية الواردة في الحديث: جزء آية رقم ( ١١ ) من سورة الجمعة.

**التاسع: [بيان شهرة حديث أنين الجذع]**

ذكر القاضي عياض في الشفاء<sup>(١)</sup> أن حديث أنين الجذع في نفسه مشهور، والخبر به متواتر.

قلت: أما شهرته: فهو علي ما ذكر،<sup>(٢)</sup> وأما كونه متواترا علي الاصطلاح الذي يذكره الأصوليون: — وهو أنه يرويه جمع يستحيل تواطؤهم علي الكذب، ويستوي في ذلك الطرفان، والواسطة<sup>(٣)</sup> — فهو بعيد، لا يمكن وقوع ذلك في الأحاديث إلا علي وجه القلة والندور، وليس كل مشهور متواترا.

قال أبو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث:<sup>(٤)</sup> "ومن المشهور المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخلف، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، قال: ولعل ذلك لكونه لا تشمله صنائعهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، ثم ذكر حذه ثم قال: ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروي من الحديث أعياه تطلبه، قال: وحديث الأعمال بالنيات، ليس من ذلك بسبيل، ثم قال: نعم حديث من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار، نراه مثالا لذلك، فإنه نقله من الصحابة — رضي الله عنهم — العدد الجم، ثم قال: وذكر بعض الحفاظ أنه رواه عنه عنه اثنان وستون نفعا من

ب/١٤٦

(١) اطر: الشفاء (٣٠٣/١)

(٢) يقول الإمام البيهقي في الدلائل (٢ / ٥٦٣): "وأمر الخيانة من الأمور الظاهرة والأعلام النيرة التي

أخذها الخلف عن السلف، ورواية الأحاديث فيها كالتكليف... اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٦ / ٦٨٥): "إن حين الخذع وانشقاق القمر نقل كل منهما نقلا مستقيما يفيد القطع عند من يصلح على طرق ذلك من أئمة الحديث دون غيرهم من لا ممارسة لهم في ذلك" اهـ.

(٣) راجع لتعريف المتواتر: علوم الحديث لابن الصلاح ص (٢٦٧) ونزهة النظر لابن حجر ص

(٣٩، ٣٧).

(٤) علوم الحديث ص (٢٦٧، ٢٦٨).

الصحابة، وفيهم: العشرة المشهود لهم بالجنة، قال: وليس في الدنيا حديث اجتمع علي روايته العشرة غيره، ولا يعرف حديث يروي عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله ﷺ إلا هذا الحديث الواحد" اهـ.

قلت: ما حكاه ابن الصلاح عن بعض الحفاظ — أنه لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة غيره وأهم ذكره — هو: الحافظ أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الوهاب النيسابوري،<sup>(١)</sup> حكاه عنه ابن الجوري في مقدمة الموضوعات<sup>(٢)</sup> وأقره عليه، وكذلك أقره عليه ابن الصلاح، وليس يجيد منهم، فإن حديث رفع اليدين في الصلاة قد رواه العشرة أيضاً، كما نقله البيهقي في سننه<sup>(٣)</sup> عن الحاكم أبي عبد الله أنه سمعه يقول: "لأنعلم سنة اتفق على روايتها عن رسول الله ﷺ الخفاء الأربعة، ثم بقية العشرة — الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة — فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم في البلاد الشاسعة غير هذه السنة.

قل البيهقي: وهو كما قال أستاذنا أبو عبد الله ﷺ، فقد روي هذه السنة عن العشرة، وغيرهم" انتهى.

قلت: وكذلك حديث المسح علي الخفين، فقد ذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي عبد الله بن مندة في كتاب له سماه: "المستخرج من كتب الناس للتذكرة"<sup>(٤)</sup> أنه رواه العشرة أيضاً.

(١) هو الحافظ البارع أبو بكر الإسفرائيني محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الحديثي السرحال، قال الحاكم: أشهد على أبي بكر الإسفرائيني أنه يحفظ من حديث مالك وشعبة والثوري ومسعر أكثر من عشرين ألف حديث، وتوفي سنة ست وأربع مائة، وقد شاح. انظر: تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٦٤).

(٢) انظر: الموضوعات (١ / ٦٦ رقم ٧٤).

(٣) لم اجد لموضعه من السنن في أبواب رفع اليدين، وقد نقله عنه لزيلعي في نصب الراية (١ / ٤١٧)،

(٤) ٤١٨.

(٥) لم اقف على الكتاب.

وأيضاً قول<sup>(١)</sup> ابن الجوزي: — أنه لا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين من الصحابة — معارض أيضاً بأن حديث المسح على الخفين قد ذكر أبو القاسم بن مندة في الكتاب المذكور عدد من رواه من الصحابة<sup>(٢)</sup> فزادوا على الستين، وذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في كتاب الإمام<sup>(٣)</sup> عن أبي بكر بن المنذر أنه قال: «روينا عن الحسن أنه قال: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين».

١/١٤٧

### العاشر: [من الفوائد المتعلقة بحديث أنين الجذع]

فيه جواز كلام الجمادات من الخشب والحجر وأن الله تعالى يخلق فيها إدراكاً ونطقاً، وذلك يكون على سبيل المعجزة للأنبياء كما قد صح سلام الحجر عليه ﷺ<sup>(٤)</sup> وتسبيح الحصى في كفه<sup>(٥)</sup> وتسبيح الطعام بين

(١) زاد في (ح): (فاء) قبل القول.

(٢) قوله: (من الصحابة) ساقط من (ح).

(٣) انظر: كتاب الإمام (١٢٩/٢) والأوسط (٤٣٠ / ١) لابن المنذر وفيه: (أنه مسح...) مكان (أن رسول الله ﷺ مسح).

(٤) حديث سلام الحجر عليه ﷺ أخرجه الإمام مسلم في (الفضائل — باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه ١٥ / ٣٦) من رواية سماك عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث إني لأعرفه الآن)).

(٥) أخرجه الإمام البيهقي في مسنده (٤٣١ / ٩) رقم ٤٠٤٠ من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سويد بن يزيد عن أبي ذر به.

والإسناد اختلف فيه على الزهري على وجه ذكرها الإمام الدارقطني في العلل (٦ / ٢٤٢، ٢٤٣) رقم (١١٠٤) وقال: "والحديث مضطرب".

قلت: طرق هذا الحديث عن الزهري يمكن ترجيح بعضها على بعض فيدفع الاضطراب، فمسند رواه عن الزهري:

— صالح بن أبي الأخضر: وهو ضعيف يعتبر به. انظر: التقريب رقم (٢٨٦٠)

يديه. <sup>(١)</sup> ويجوز وقوعه علي سبيل الأمارات للساعة كما في حديث أبي سعيد

--

— محمد بن أبي حميد: وهو ضعيف أيضا كما في التقريب رقم ( ٥٨٧٣ ).

— وعبد الله بن أبي رباب: وهو صدوق، انظر: التقريب رقم ( ٤٣٢٠ )

— وشعيب بن أبي حمرة: وهو ثقة عديد، قال ابن معين: من أثبت الناس في الزهري، انقريب رقم (

٢٨١٣ ).

وعلى هذا رواية من هو من أثبت الناس في الزهري أولى من غيره من الضعفاء ، سيما وقد تابعه عبد

الله بن أبي زياد كما في عمل الدارقطني،

وقد رجح طريق شعيب الإمام البيهقي في الدلائل ( ٦ / ٦٥ ) فقال: ' وصالح لم يكن حافظا،

والمحفوظ: رواية شعيب بن أبي حمرة عن الزهري " اهـ .

وهذا الإسناد ضعيف، فإن فيه: رجلا مهما ، وآخر — وهو لوليد بن سويد — لم قف فيه جرحا

ولا تعديلا، وبه ترجمة في التلخيص الكبير ( ٨ / ١٤٤ رقم ٢٥٠١ ) والجرح والتعديل ( ٩ / ٦ رقم

٢٢ ).

ولكنه يتقوى بما روه الإمام البزار في مسنده ( ٩ / ٤٣٢ رقم ٤٠٤١ ) والطبراني في الأوسط ( ٢ /

٥٩ رقم ١٢٤٤ ) من طريق الوليد بن عبد الرحمن الحرشي عن جابر بن تميم عن أبي دربه.

وقال الطبراني: " لم يرو هذا الحديث عن داود إلا حميد تفرد به الحارودي عن أبيه ' اهـ .

قلت: رجال الطبراني كلهم ثقات سوى شيخه — أحمد — هكذا ذكره غير منسوب، فإن كان هو

ابن محمد بن صدقة، كما سماه قبله بثلاثة أحاديث: فهو ثقة حافظ، كما في تذكرة الحفاظ ( ٢ / ٧٤٦

رقم ٧٤٦ ).

وقال الهيثمي في المجمع في علامات النبوة ( ٨ / ٣٠٢ ) : ' رواه البزار بإسنادين ورجال أحدهما ثقات

وفي بعضهم ضعف " وقال في الخلافة ( ٥ / ١٨٢ ) : ' رواه الطبراني في الأوسط، وفيه. محمد بن أبي

حميد، وهو ضعيف، وله طريق أحسن من هذا في علامات النبوة، وإسناده صحيح وليس فيها قول

الزهري ' اهـ .

ويرى الحافظ ابن حجر أن حديث تسيح الحصى ضعيف. انظر: الفتح ( ٦ / ٦٨٥ ).

<sup>(١)</sup> انظر: صحيح البخاري ( المناقب — باب علامات النبوة ٦ / ٦٧٩ رقم ٣٥٧٩ ) بلفظ: ( ولقد كمل

سمع تسيح الطعام وهو بركل ) في حديث طويل من رواية عبد الله بن مسعود،

==

الخديري عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ((والذي نفسي بيده لا تقوم الساعة حتى يكلم السباع الإنس، وحتى يكلم الرجل عذبة سوطه<sup>(١)</sup> وشراك نعله، ويخبره فخذها بما أحدث أهله من بعده)).

رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> وقال: هذا حديث حسن غريب صحيح.<sup>(٣)</sup>  
وكما ثبت في الصحيح<sup>(٤)</sup> في قصة الدجال أن الحجر يقول: ((يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقتله)).

ويجوز أن يكون هذا أيضا من معجزات نبي الله ﷺ لما يقع بعده في أمته.

قال الحافظ. (وهو يؤكل) أي في عهد رسول الله ﷺ غالبا، ووقع ذلك عند الإسما عيلي صريحا...  
ولفظه: (كنا نأكل مع النبي ﷺ الطعام ونحن نسمع تسييح الطعام) انظر: الفتح (٦ / ٦٨٥).  
<sup>(١)</sup> عذبة سوطه: أي طرفه، وقيل: هو قد في طرف السوط. انظر: مجمع البحار (٣/٥٤٨) ونحفة الأحوذى (٦/٣٤٠).

<sup>(٢)</sup> انظر: الجامع (الفن — باب ما جاء في كلام السباع ٤ / ٤١٣ رقم ٢١٨١) وقال: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم بن الفضل، والقاسم بن الفضل ثقة مأمون عند أهل الحديث: وثقه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهيدي" اهـ...  
وكذا أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٨٣، ٨٤) وعبد بن حميد انظر: المنتخب (٢ / ٦٣ رقم ٨٧٥) والحاكم في المستدرک (٤ / ٤٦٧، ٤٦٨) وغيرهم، كلهم من طريق القاسم بن الفضل عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخديري.

ورجاله كلهم ثقات، والحديث صحيحه الألباني في الصحيحة رقم (١٢٢).  
<sup>(٣)</sup> قوله: (صحيح) لا يوجد في المطبوع من الجامع، وقد أثبتة أيضا: الحافظ السري في التحفة (٣ / ٤٦٩ رقم ٤٣٧١).

<sup>(٤)</sup> أخرجه البخاري في (الجهاد — باب قتال اليهود ٦ / ١٢١ رقم ٢٩٢٥، ٢٩٢٦) وكذا في (المنقب — باب علامات النبوة ٦ / ٦٩٩ رقم ٣٥٩٣) ومسلم في (الفن وأشراف الساعة — ١٨ / ٤٤) من حديث ابن عمر وأبي هريرة.



## الحادي عشر: [بيان اسم الصانع]

اختلف في اسم الرجل الذي صنع المنبر — إن لم يكن هو نجيما الداري — فإن كان غلام المرأة الأنصارية، فاختلف في اسمه: <sup>(١)</sup> فقيـل: مياء، وقيل: إبراهيم، وقيل: إن الذي صنع المنبر غلام لعاس بن المطلب <sup>(٢)</sup> واختلف في اسمه، فقيـل: اسمه صباح <sup>(٣)</sup> وقيل: كلاب. وقيل: إن الذي صنع المنبر غلام لسعيد بن العاص <sup>(٤)</sup> وأن اسمه بقول. <sup>(٥)</sup> وقيل: إن الذي صنعه اسمه ياقوم وأنه الذي صنع بابي الكعبة لقريش. وقيل: إن الذي صنعه غلام لرجل من بني مخزوم.

<sup>(١)</sup> بسط الحافظ ابن حجر في تعيين اسم صانع المنبر على ثمانية أقوال، ورجح منها قول من قال: اسمه ميمون، ولكنه لم يذكر القولين الآخرين من الأقوال التي ذكرها الشارح. انظر: الفتح (٤٦٢/٢).

<sup>(٢)</sup> هو عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة، يكنى أبا الفضل، كان أسس من النبي ﷺ يستين، أسلم بعد وقعة بدر، توفي سنة ٣٢ هـ. أسد الغابة (١٦٣/٣) رقم ٢٧٩٩ والإصابة (٢٦٣/٢) رقم ٤٥٠٧.

<sup>(٣)</sup> صباح — نسم المهمة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضا، كذا ضبطه الحافظ في الفتح (٤٦٢/٢).

<sup>(٤)</sup> هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، كان له عند وفاة النبي ﷺ نسع سنين، وقتل أبوه يوم بدر، توفي سنة ٥٣ هـ.

انظر: أسد الغابة (٤٨١/٢) رقم ٢٠٨ والاستيعاب مع الإصابة (٨/٢) والإصابة (٤٦٠/٢) رقم ٣٢٦٨.

<sup>(٥)</sup> بالقول: موحدة وقاف مضمومة، انظر: الفتح (٤٦٢/٢).

وروينا عن ابن النجار<sup>(١)</sup> أن اتخاذ المنبر كان في سنة ثمان من الهجرة،<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

<sup>(١)</sup> هو الإمام الحافظ محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن بن النجار أبو عبد الله البغدادي صنف ذيل تاريخ بغداد، والمؤتلف والمختلف وغيرها من المؤلفات النافعة، توفي سنة (٦٤٣هـ).  
انظر: تذكرة الحفاظ (٤/١٤٢٨ رقم ١١٤٠) والطبقات للسبكي (٨/٩٨ رقم ١٠٩٣) والبداية والنهاية (٢٨٣/١٧).

<sup>(٢)</sup> قال الحافظ: وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابعة، وفيه نظر؛ لذكر العباس وميم فيه، وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان، وقدوم ميم سنة تسع.  
قل: وجزم ابن النجار بأن عمله كان سنة ثمان، وفيه نظر أيضاً؛ لما ورد في حديث الإنك في الصحيحين عن عائشة قالت: (فار الحيان: الأوس والخزرج حتى كدوا أن يقتتلوا ورسول الله ﷺ على المنبر فترل فغفضهم حتى سكتوا) قال: فإن حمل على التحوز في ذكر المنبر وإلا فهو أصح مما مضى "اهـ. انظر: الفتح (٢/٤٦٣) قلت: يعكز على هذا الاستدلال قول الحافظ نفسه: 'وقدوم ميم — أي الداري — سنة تسع' اهـ.

ب/١٤٧

## باب ماجاء في الجلوس بين الخطبتين

٥٠٦ — حدثنا حميد بن مسعدة البصري ثنا خالد بن الحارث ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، قال: مثل ما تفعلون اليوم.

قال: وفي الباب عن ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وجابر بن سمرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، وهو الذي رواه أهل العلم أن يفصل بين الخطبتين بجلوس<sup>(١)</sup>.

### الكلام عليه من وجوه:

#### الأول: [تخرج حديث الباب]

[١٥٧] — حديث ابن عمر:

أخرجه بقية الأئمة السنة: فرواه البخاري<sup>(٢)</sup> ومسلم<sup>(٣)</sup> عن عبيد الله بن عمر القواريري، زاد مسلم: وأبي كامل فضيل بن حسين الجحدري كلاهما عن خالد بن الحارث. ورواه البخاري<sup>(٤)</sup> عن مسدد، والنسائي<sup>(٥)</sup> عن إسماعيل بن مسعود، وابن ماجة<sup>(٦)</sup> عن

(١) انظر: الجامع (٢ / ٣٨٠، ٣٨١ رقم ٥٠٦)

(٢) البخاري في ( الجمعة — باب الخطبة قائما ٢ / ٤٦٦ رقم ٩٢٠ )

(٣) مسلم في ( الجمعة — باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة، والجلسة بينهما ٦ / ١٤٩ ).

(٤) البخاري في ( الجمعة — باب الفعدة بين الخطبتين يوم الجمعة ٢ / ٤٧١ رقم ٩٢٨ ).

(٥) النسائي في ( الجمعة — باب الفصل بين الخطبتين بالجلوس ٣ / ١٢١ رقم ١٤١٥ ).

(٦) ابن ماجة في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٩٠ ) قال

ابن ماجة: زاد ابن بشر: ( وهو قائم ).

يحيى بن خلف، ثلاثتهم<sup>(١)</sup> عن بشر بن المفضل عن عبيد الله بن عمر به.  
ولفظه عند البخاري: كان يخطب خطبتين يقعد بينهما، ومعني حديثهم واحد.  
ورواه النسائي في الكبرى<sup>(٢)</sup> — رواية ابن الأحمر — عن إسحاق بن إبراهيم،  
وابن ماجه<sup>(٣)</sup> عن محمود بن غيلان، كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر عن عبيد الله بن عمر، بلفظ: ((كان يخطب خطبتين بينهما جلسة)). وقال النسائي: مرتين مكان خطبتين.  
ورواه أبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية أخيه عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر: ((كان النبي ﷺ يخطب خطبتين، كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ — أراه المؤذن — ثم يقوم فيخطب ثم يجلس ولا يتكلم ثم يقوم فيخطب)).  
وعبد الله بن عمر العمري: مختلف فيه.<sup>(٥)</sup>

١/١٤٨

(١) يعني: مسدد، وإسماعيل بن مسعود، ويحيى بن خلف.

(٢) النسائي في الكبرى (الجمعة — باب الجلوس بين الخطبتين ٢ / ٢٨٢ رقم ١٧٣٣).

(٣) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ماجاء في الخطبة يوم الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٩٠).

(٤) أبو داود في (الجمعة — باب الجلوس إذا صعد المنبر ١ / ٦٥٧ رقم ١٠٩٢) من رواية عبد الوهاب بن عطاء عنه به. وعبد الوهاب هذا: صدوق ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في فضل العباس يقال: دلسه عن ثور، انظر: التفریب رقم (٤٢٩٠).

(٥) تقدم الكلام عليه وأنه في أدنى مراتب التوثيق وأعلى مراتب الجرح، فهو في عداد من يعتبر به. وقد تدبّر أخوه في بعض ألفاظ هذه الرواية دون غيرها، والألفاظ التي لم يتابع عليها هي قوله: ((كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ)) وقوله: ((ولا يتكلم)). وحديث عبد الله العمري هذا: أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٩١) عن قراد، والطيالسي في مسنده (٣ / ٣٨٥، ٣٨٦ رقم ١٩٦٩) وابن عبد البر في التمهيد (٢ / ١٦٦) من طريق عماد بن كثير العمري ثلاثتهم عنه به، دون تلك الزيادة. وعلى كل حال هذه الزيادة تبقى ضعيفاً، ولا ترتقي إلى درجة الحسن، ولكن الشارح حسنه كمال سيأتي في الوجه الخامس من هذا الباب.

## [تخريج ما في الباب]

[١٥٨] — وحديث ابن عباس:

رواه أحمد<sup>(١)</sup> والبخاري<sup>(٢)</sup> وأبو يعلى<sup>(٣)</sup> والطبراني<sup>(٤)</sup> من رواية الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه ((كان يخطب يوم الجمعة قائماً ثم يقعد ثم يقوم يخطب)) اللفظ لأحمد وأبي يعلى.

(١) أحمد في مسنده (١ / ٢٥٦، ٢٥٧) من طريق المحاري عن الحجاج به.

(٢) انظر: كشف الأستار رقم (٦٤٠).

(٣) أبو يعلى في مسنده (٣ / ٦٢ رقم ٢٤٨٥) من طريق المحاري عن الحجاج به. وكذا في (٣ / ١٢٣ رقم ٢٦١٢) من طريق ابن أبي ليلى عن الحكم به. وراى في آخره: (فجلس جلوساً خميماً).

(٤) الطبراني في الكبير (١١ / ٣٠٩ رقم ١٢٠٩١) من طريق سعد بن الصلت عن الحجاج به. والحديث أورده المهيمن في الجمع (٢ / ١٩٠) وقال: "رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط ورجال الطبراني ثقات" وأورد حديث البزار ثم قال: "ورجال الطبراني رجال الصحيح" اهـ.

قلت: في الإسناد: عبد الرحمن بن محمد المحاري وهو لأبأس به، وكان يدين، وقد ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين، انظر: التقريب رقم (٤٠٢٥) وتعريف أهل التقديس رقم (٨٠) وفيه أيضاً: حجاج بن أرطاة، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، وذكره بن حجر في الطبقة الرابعة من المدلسين. انظر: التقريب رقم (١١٢٧) وتعريف أهل التقديس رقم (١١٨) وقد عنعن كل مهما في جميع طرق الحديث، ولكنهما توعدا: أما المحاري: فقد تابعه سعد بن الصلت عند الطبراني في الكبير كما تقدم،

وأما الحجاج فقد تابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عبد أبي يعلى كما تقدم، وابن أبي ليلى: صدوق سيئ الحفظ جداً، انظر: التقريب رقم (٦١٢١) وسعد بن الصلت: ذكره ابن حبان في الثقات (٦ / ٣٧٨) وقال: ربما أغرب، وذكره ابن حاتم في المرح والتعديل (٤ / ٨٦) ولم يذكر فيه شيئاً.

وقال البزار: ((كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يفصل بينهما بجلسة)) وقال: لا نعلمه عن ابن عباس إلا من هذا الوجه.

قلت: بل روي من وجه آخر: رواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> وفي الأوسط<sup>(٢)</sup> من رواية محمد بن عجلان عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ رواية البزار وقال في الأوسط: لم يروه عن ابن عجلان إلا حاتم بن إسماعيل تفرد به هشام بن عمار عنه<sup>(٣)</sup> انتهى.

والحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس: ضعفه ابن معين<sup>(٤)</sup> وابن المديني<sup>(٥)</sup> وقال النسائي: متروك، وقال ابن معين مرة: ليس به بأس.

[١٥٩] — وحديث جابر بن عبد الله:

رويناه في مسند الشافعي<sup>(٦)</sup> — رحمه الله — قال: أنا إبراهيم قال حدثني جعفر عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: ((كان النبي ﷺ يخطب قائماً يوم الجمعة خطبتين يفصل بينهما بجلوس)).

(١) الطبراني في الكبير (١١ / ١٦٧ رقم ١١٥١٧) من طريق ابن أبي مريم عن نافع بن يزيد عن ابن عجلان به.

(٢) الطبراني في الأوسط (٧ / ٢٣ رقم ٦٧٤٠) من رواية حاتم بن إسماعيل عن ابن عجلان به.

(٣) قلت: بل رواه عن ابن عجلان أيضاً: نافع بن يزيد كما أخرجوه في الكبير، وكذلك لم ينفرد به هشام بن عمار عن حاتم بن إسماعيل، بل رواه عنه أيضاً: موسى بن أيوب، وحديثه في المعجم الكبير أيضاً (١١ / ١٦٧ رقم ١١٥١٨).

(٤) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٢٥٧).

(٥) انظر: سوالات عثمان بن أبي شيبة رقم (٨٢).

(٦) انظر: الضعفاء له: رقم (١٤٥).

(٧) انظر: الكامل (٢ / ٧٦٠) من رواية ابن أبي مريم، وزاد: يكتب حديثه.

وقال الحافظ في التقريب رقم (١٣٣٥): ضعيف.

(٨) انظر: مسند الشافعي ص (٦٥) وهو في الأم أيضاً (١ / ٣٤١، ٣٤٢).

إبراهيم: هو ابن محمد بن أبي يحيى، متكلم فيه.<sup>(١)</sup>

قال البيهقي:<sup>(٢)</sup> وقد رواه سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد ثم رواه من رواية إسحاق بن محمد العدوي قال ثنا سليمان بن بلال قال: فذكره بإسناده ومعناه. وأصل حديث جابر في الصحيح: رواه مسلم<sup>(٣)</sup> من رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله — رضي الله عنهما — أن النبي ﷺ ((كان يخطب قائماً يوم الجمعة

<sup>(١)</sup> فقد وثقه الشافعي، وأحسن القول فيه: حمدان بن الأصماني، وقال أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديثه كثيراً وليس هو منكراً الحديث.

قال ابن عدي عقب كلامه هذا: "وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكراً إلا عن شيوخ يحتملون" اهـ. انظر: هذه الأقوال في الكامل (١ / ٢٢٢).

هذا وقد كذبه غير واحد منهم: يحيى لقطان، وابن معين، وابن المديني، وقال بشر بن المفضل: سألت فقهاء أهل المدينة عنه فكلهم يقولون: كذاب، وبركه غير واحد. انظر: الجرح والتعديل (٢ / ١٢٦، ١٢٧ رقم ٣٩٠) والكامل (١ / ٢١٩، ٢٢١) والتهذيب (١ / ١٥٨ — ١٦١ رقم ٢٨٤).

وقال الحافظ في التلخيص رقم (٢٤٣): متروك.

<sup>(٢)</sup> انظر: معرفة السنن والآثار (٢ / ٤٨٢ رقم ١٧٠٦) وأخرج في الكبرى (٣ / ١٩٨) والبعوي في شرح السنة (٤ / ٢٤٦) كلاهما من طريق سليمان بن بلال عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر —  
وخالفه: الإمام مالك، فرواه عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً، نظراً: الموطأ (١ / ١١٢ رقم ٢١) يقول ابن عبد البر في التمهيد (٢ / ١٦٥): "هكذا رواه جماعة رواة الموطأ مرسلاً، وهو يتصل من وجوه ثابتة من غير حديث مالك" اهـ.  
قلت: فوصفه من حديث ابن عمر، وجابر بن سمرة. (انصهر نفسه ٢ / ١٦٦). وعلى هذا فمرواه سليمان بن بلال شاذ لمخالفته من هو أوثق منه وهو: لإمام مالك، ولصحيح من حديث جابر بن عبد الله ما رواه مالك من مرسل محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر.

<sup>(٣)</sup> مسلم في (الجمعة — باب قوله تعالى: وإذا رأو تجارة ... ٦ / ١٥٠)

((...))<sup>(١)</sup> الحديث، وقد رواه البخاري أيضاً<sup>(٢)</sup> لكن ليس فيه " قائماً " ، وليس في طرق الحديث عندهما ذكر للجلوس بين الخطبتين، وفي رواية للشيخين<sup>(٣)</sup> والترمذي<sup>(٤)</sup> زيادة أبي سفيان مع سالم بن أبي الجعد عن جابر.

[١٦٠] — وحديث جابر بن سمرة:

أعرجه مسلم<sup>(٥)</sup> وأبو داود<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: ((كانت للنبي ﷺ خطبتان، يجلس بينهما، يقرأ القرآن، فيذكر الناس)).

ب/١٤٨

وفي رواية: <sup>(٩)</sup> ((كان يخطب قائماً، ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً، فمن نألك/ أنه كان يخطب جالساً فقد كذب، فقد رآه الله صلياً معه أكثر من ألفي صلاة)).

<sup>(١)</sup> قلت: وتماه ( فجاءت غير من الشام فانقتل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة ... ) وهذا يبين أن هذا الحديث عبارة عن حكاية قصة وقعت أثناء الخطبة، أما حديث سليمان بن بلال فهو حديث مستقل ولا ينبغي تقويته بهذه المناعة لما تقدم.

<sup>(٢)</sup> البخاري في ( الجمعة — باب إذا نذر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة ٢ / ٤٩٠ رقم ٩٣٦ ) وكذلك تحت الأرقام الآتية: ( ٤٨٩٩ ، ٢٠٦٤ ، ٢٠٥٨ ) .

<sup>(٣)</sup> انظر: صحيح البخاري ( التفسير — باب وإذا رأوا تجارة أو لهواً ٨ / ٥١١ رقم ٤٨٩٩ ) وصحيح مسلم ( الجمعة — باب قوله تعالى: وإذا رأوا تجارة ٦ / ١٥١ ) .

<sup>(٤)</sup> الترمذي في ( التفسير — باب ومن سورة الجمعة ٥ / ٣٨٦ رقم ٣٣١١ ) .

<sup>(٥)</sup> مسلم في ( الجمعة — باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة والجلسة بينهما ٦ / ١٤٩ )

<sup>(٦)</sup> أبو داود في ( الصلاة — باب الخطبة قائماً ١ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ رقم ١٠٩٤ )

<sup>(٧)</sup> النسائي في ( الجمعة — باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ٣ / ١٢٢ رقم ١٤١٧ ) .

<sup>(٨)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ١ / ١٩٩ رقم ١٠٩٣ ) .

<sup>(٩)</sup> عند مسلم في ( الجمعة — باب ذكر الخطبتين ... ٦ / ١٤٩ ، ١٥٠ ) وأبي داود في ( الصلاة —

باب الخطبة قائماً ١ / ٦٥٧ رقم ١٠٩٣ ) والنسائي في ( الجمعة — باب السكوت في القعدة

بين الخطبتين ٣ / ١٢٢ رقم ١٤١٦ ) وابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة



يريد من الصلوات الخمس لا من الجمع، لأنه غير ممكن.<sup>(١)</sup>

**الثاني:** [زياداته علي المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضا عن أبي هريرة، والسائب بن يزيد.

[١٦١] — أما حديث أبي هريرة:

فرواه البيهقي في المعرفة<sup>(٢)</sup> من طريق الشافعي أما إبراهيم بن محمد قال حدثني صالح مولى التوأمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وأبي بكر وعمر أنهم ((كانوا يخطبون يوم الجمعة

==

في الحطة الثانية والذكر فيها ١ / ١٩٨، ١٩٩ رقم ٢١٠٩٢) نحوه مختصرا دون قوله: (فمن نباك ...).

(١) انظر: شرح صحيح مسلم لسووي (٦ / ١٥٠).

(٢) انظر: معرفة السنن ٢ / ٤٨٤ رقم ١٧٠٩) وهو مخرج أيضا في الأم (١ / ٣٤٢) وكذا في مسنده (ص ٦٦) وفي مسنده: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى وهو متروك كما تقدم في ص (٣٢٥) قلت: وبلغت شواهد عديدة ومنها:

— حديث أنس: أخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة (٣ / ٩٦٣) نحوه . وفي مسنده حميد الطويل وهو مدلس من المرتبة الثالثة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٧١) وقد عسى.

— مرسل طاووس: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١ / ٤٤٨) مختصرا وفيه زيادة عثمان، وفي مسنده: ليث بن أبي سليم .

— مرسل قتادة: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣ / ١٨٧ رقم ٥٢٥٨) وفيه زيادة قصة عثمان وسنده صحيح.

— مرسل سليمان بن موسى: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٨٧ رقم ٥٢٥٩) نحوه مرسل قتادة.

— أثر موسى بن طلحة: أخرجه الطبراني في الكبير (١٩ / ٣٢٤ رقم ٧٣٨) وفيه الاختصار عسى قصة عثمان ومعاوية.

وفي مسنده قيس بن الربيع: وهو صدوق تغير لما كثر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، انظر: التقريب رقم (٥٦٠٨).

==

خطبتين علي المنبر قياماً يفصلون بينهما بجلوس، حتى جلس معاوية في الخطبة الأولى جالساً، وخطب في الثانية قائماً)).

[١٦٢] — وأما حديث السائب بن يزيد:

فرواه الطبراني<sup>(١)</sup> من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري عن السائب بن يزيد ((أن النبي ﷺ كان يخطب للجمعة خطبتين يجلس بينهما)).

هكذا رواه ابن إسحاق بالعنعنة — وهو مدلس — فلا يصح.<sup>(٢)</sup>

**الثالث: [مذاهب العلماء في الجلوس بين الخطبتين]**

استدل به علي مشروعية الجلوس بين الخطبتين، ولكن هل هو علي سبيل الوجوب أو علي سبيل الندب؟

فذهب الشافعي<sup>(٣)</sup> — رحمه الله — إلى أن ذلك علي سبيل الوجوب، لأنه بيان لهبة الخطبتين الواجبتين، فحمل علي الوجوب.  
قال الطحاوي<sup>(٤)</sup>: لم يقل بذلك غير الشافعي.

==

قال ابن عبد البر في الاستذكار (٥ / ١٢٩ رقم ٦٢٢٢، ٦٢٢٣): "وقد كان عثمان رما استراح في الحطة ثم يقوم فيتكلم قائماً، وأول من خطب جالساً معاوية لا يختلفون في ذلك" اهـ.

(١) الطبراني في الكبير (٧ / ١٥٠ رقم ٦٦٦١).

(٢) قلت: هو من الطبقة الرابعة فيما ذكره الحافظ في تعريف أهل النقديس رقم (١٢٥) وبه أعلمه اهيمى أيضاً انظر: المجموع (٢ / ١٩٠).

(٣) انظر: الأم (١ / ٣٤٢، ٣٤٤) والإبانة (١ / ٤٨/ب) والتهذيب للبغوي (٣٤١/٢) والعزير (٢٨٧/٢).

(٤) لم أقف عليه في شرح المعاني، وانظر النقل عنه في الحاوي (٢ / ٤٣٤).

قلت: حكى القاضي عياض<sup>(١)</sup> عن مالك رواية كمذهب الشافعي، والمشهور عنه خلافه.<sup>(٢)</sup>

وذهب الأئمة الثلاثة<sup>(٣)</sup> إلى أنها سنة، وليست بواجبة، كجلسة الاستراحة في الصلاة عند من يقول باستحبابها.

قال ابن عبد لير: <sup>(٤)</sup> 'ذهب مالك والعراقيون وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي إلى أن الجلوس بين الخطبتين سنة، لا شيء على من تركها' انتهى.

وذهب بعض الشافعية إلى أن المقصود الفصل ولو بغير الجلوس، حكاه صاحب القروع<sup>(٥)</sup> فقال: وقيل: الجلسة بغيرها ليست معتبرة، وإنما المعتبر حصول الفصل، سواء حصل بجلسة أو بسكنة أو بكلام من غير ما هو فيه.

وقال القاضي ابن كح: <sup>(٦)</sup> 'إن هذا الوجه غلط.'

(١) انظر: \_\_\_\_\_

وانظر النقل عنه في شرح المذهب (٤ / ٣٨٤).

(٢) قلت: وهو كذلك، انظر: الاستذكار (٥ / ١٢٥ رقم ٦٢٠١).

(٣) يعني بهم: الإمام أبا حنيفة، ومالك بن أنس، وأحمد بن حنبل. انظر: بدائع الصنائع (١ / ٣٩٠) والفتاوى العالمكريمية (١ / ١٤٧) والاستذكار (٥ / ١٢٥) والمبدوءة (١ / ١٥٠) والمعنى (٣ / ١٧٦) والمقنع مع الشرح الكبير (٥ / ٢١٨)، (٢١٩).

(٤) انظر: التمهيد (٢ / ١٦٥).

(٥) انظر: نحوه في العزيز (٢ / ٢٨) والمجموع (٤ / ٣٨٤) والروضة (١ / ٥٣٢).

(٦) لم أقف عليه، وقال النووي: هو شاذ مردود. انظر: المجموع (٤ / ٣٨٤) والروضة (١ / ٥٣٢).

قلت: والمأخذ عند الشافعي — رحمه الله — في وجوبها: الاتباع <sup>(١)</sup> وقوله: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) <sup>(٢)</sup> واستمر العمل علي ذلك كما أشار إليه عبد الله بن عمر في حديث الباب <sup>(٣)</sup> بقوله: ((مثل ما تفعلون اليوم)) فأشار إلي استمرار العمل بذلك، ولو لم يكن علي سبيل الوجوب لتركوه في بعض الأحيان، كما جرت عادتهم في بعض السنن / وما حكاه ابن قدامة في المغني <sup>(٤)</sup> من أن جماعة سردوا الخطبة، منهم: المغيرة بن شعبة <sup>(٥)</sup> وأبي بن كعب <sup>(٦)</sup> قال: وقال أحمد: <sup>(٧)</sup> روي عن أبي إسحاق <sup>(٨)</sup> أنه قال: ((رأيت عليا يخطب على المنبر فلم يجلس حتى فرغ)) اهـ.

فالجواب عنه: من وجهين: أحدهما: أنه يجوز أن يكون ترك ذلك ممن تركه علي تقدير ثبوته عنه لعدم: كالعجز عن القيام، وقد صرح أصحابنا بأن العاجز يفصل بين الخطبتين بسكنة. <sup>(٩)</sup>

(١) قلت: يعني بذلك: اتباع هدي النبي ﷺ، فقد كان ﷺ يخطب ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، كما تقدم ذلك من حديث جابر بن سمرة وغيره.

(٢) أخرجه البخاري في (الأذان — باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة ٤ / ١٣١، ١٣٢ رقم ٦٣١).

(٣) انظر: رقم (١٥٧).

(٤) انظر: المغني (٣ / ١٧٦).

(٥) حكاه عنه ابن النذر أيضا في الأوسط (٤ / ٥٨، ٥٩) وهو مخرج عند ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١١٣) مختصرا.

(٦) لم أفت عليه مستندا.

(٧) كذا في الأصل و (ح) و (س) بينما جاء في المغني المطبوع: "مهم المغيرة بن شعبة وأبي بن كعب، قاله أحمد، وروي عن أبي إسحاق..." فذكره.

(٨) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١٢/٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٣ / ١٨٩، ١٩٠ رقم ٥٢٦٧) بسند رجاله ثقات.

(٩) انظر: المجموع (٤ / ٣٨٤).

قلت: ولا يشترط العجز الحسي، بل وجود المشقة كاف في سقوطه كما يسقط القيام المفترض في صلاة المريضة بالمشقة.

**والوجه الثاني:** أنه يجوز أن يكون من صح عنه فعل ذلك من الصحابة كان لا يرى وجوب الخطبتين بل يكفي بخطبة واحدة كما ذهب إليه جمهور العلماء<sup>(١)</sup> وهو قول مالك<sup>(٢)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> والأوزاعي<sup>(٤)</sup> وإسحاق بن راهويه<sup>(٥)</sup> وأبي ثور<sup>(٦)</sup> وابن المنذر<sup>(٧)</sup> وهي رواية عن أحمد<sup>(٨)</sup> ومن اكتفى بخطبة واحدة لا يقول بمشروعية الجلسة، والله أعلم.

وأجاب البيهقي في المعرفة<sup>(٩)</sup> عن المروي عن علي بن أبي طالب: بأنه يحصل أن يكون أراد لم يجلس في الخطبة خلاف ما أحدث بعض الأمراء من الجلوس في حال الخطبة، والله أعلم.

#### الرابع: [بيان مقدار الجلوس بين الخطبتين]

إذا قلنا بوجوب الجلسة بين الخطبتين، أو باستحبابها، فما مقدار الجلسة التي تحصل أداء الواجب أو السنة؟

(١) انظر: المغني (١٧٦ / ٣) والمجموع (٣٨٤ / ٤).

(٢) انظر: الأوسط (٦١ / ٤) والمغني (١٧٣ / ٣).

(٣) انظر: الفتاوى المالكية (١٤٦ / ١) وراجع: كتاب لأصل (٣٥١ / ١).

(٤) انظر: الأوسط (٦١ / ٤) والمغني (١٧٣ / ٣) والمجموع (٣٩٢ / ٤).

(٥) المصادر أنفسها.

(٦) المصادر أنفسها.

(٧) انظر: الأوسط (٦٢ / ٤).

(٨) انظر: المغني (١٧٣ / ٣) والانصاف مع الشرح الكبير (٢١٩، ٢١٨ / ٥).

(٩) انظر: معرفة السنن والآثار (٤٨٤ / ٢).

فقال أصحابنا: لا بد من الطمأنينة فيها، وبه حزم الرافعي<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup> وهذا قياس  
الجلسات الواجبة، قالوا ويستحب أن يكون بقدر قراءة سورة الإخلاص<sup>(٣)</sup> وحكي وجه  
أر قول بوجوب هذا القدر، حكاه الرافعي<sup>(٤)</sup> عن رواية الروياني عن النص.  
ولفظ الروياني: <sup>(٥)</sup> " فلا يجوز أقل من ذلك نص عليه " والذي صدر به النووي كلامه  
في الروضة<sup>(٦)</sup> أنه وجه.

### الخامس: [ماذا يستحب أن يقرأ في الجلسة بين الخطبتين؟]

الجلسة بين الخطبتين هل المستحب فيها الانصات، أو الذكر، أو القراءة ؟  
لم أر من أصحابنا من تعرض لذلك إلا ابن حبان في صحيحه<sup>(٧)</sup> فذكر ترجمة  
صورتها: ما كان يقول في / جلوسه بين الخطبتين، ثم ذكر حديث جابر بن سمرة — المتقدم  
— ((كانت للنبي ﷺ خطبتان يجلس بينهما يقرأ القرآن ...)) الحديث.

قلت: وهذا وهم منه — رحمه الله — وليس مراد الحديث أن يقرأ في الجلسة، وإنما  
المراد به قراءة القرآن في الخطبة، بدليل قوله في الرواية المقدمة<sup>(٨)</sup> ((يقرأ القرآن ويذكر  
الناس)) ولم يكن تذكيره لهم في حالة الجلوس، بل في بعض طرقه التصريح بأنه كان لا

(١) انظر: العزيز (٢/٢٨٧).

(٢) كإمام الحرمين قاله النووي في المجموع (٤ / ٣٨٤).

(٣) انظر: البسيط (ل٢٩٧) والمجموع (٤ / ٣٨٤).

(٤) انظر: العزيز (٢/٢٨٧) مختصراً وهو في المجموع بنحوه (٤/٣٨٤) وعقبه بقوله: «ضعيف».

(٥) لم أجد من نقل عنه.

(٦) انظر: الروضة (١ / ٥٣٧).

(٧) انظر: الإحسان (٧ / ٤١، ٤٢ رقم ٢٨٠٣).

(٨) تقدم تخريجه برقم (١٦٠).

يتكلم في هذه الجلسة: رواه أبو داود<sup>(١)</sup> بلفظ: ((رأيت النبي ﷺ يخطب قائما، ثم يقعد قعدة لا يتكلم)) ورواه النسائي أيضا<sup>(٢)</sup> ورجاله رجال الصحيح، وكذلك رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> في حديث ابن عمر المتقدم: ((يقوم فيخطب، ثم يجلس فلا يتكلم...)) الحديث. وإسناده حسن<sup>(٤)</sup>.

### السادس: [اشتراط القيام في الخطبتين مع ذكر المذاهب فيه]

فيه اشتراط القيام في الخطبتين إلا عند العجز عن القيام. وإليه ذهب الشافعي<sup>(٥)</sup> وهو إحدى الروايتين عن أحمد<sup>(٦)</sup> واستدل علي ذلك بقوله تعالى: ﴿وَتَرْكُوكَ قَائِمًا﴾<sup>(٧)</sup> فقال له الهيثم بن خارجة: ((كان عمر بن عبد العزيز<sup>(٨)</sup> يجلس في خطبته، فظهر منه إنكلر)).<sup>(٩)</sup>

(١) أبو داود في (الصلاة — باب الخطبة قائما ١ / ٦٥٨ رقم ١٠٩٥) من طريق أبي عوانة عن

سماك عن جابر به، ورجاله ثقات سوى سماك وهو صدوق انظر: التقريب رقم (٢٦٣٩).

(٢) النسائي في (الجمعة — باب لكوت في القعدة بين الخطبتين ٣ / ١٢٢ رقم ١٤١٦) من

طريق إسرائيل عن سماك به.

(٣) تقدم تخريجه برقم (١٥٧).

(٤) قلت: بعض هذه الألفاظ لم تصح كما تقدم بيانه عند تخريجه برقم (١٥٧).

(٥) انظر: الأم (١ / ٣٤١) والمجموع (٤ / ٣٨٣).

(٦) انظر: المعنى (٣ / ١٧١).

(٧) جزء آية رقم (١١) من سورة الجمعة.

(٨) عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم س أبي العاص الأموي أمير المؤمنين، كان حكما مقسطا،

إماما عادلا ورعا دينيا لا تأخذه في الله لومة لائم، توفي سنة ١٠١هـ.

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (١٧/٢) ونذكرة الحفاط (١/١١٨ رقم ١٠٤) والديانة والهاية

(١٢/٦٧٦).

(٩) انظر: المعنى (٣ / ١٧١) وزاد بعد استدلاله بالآية: قوله: ((وكان النبي ﷺ يخطب قائما)) ثم

ذكر قول الهيثم.

وذهب أبو حنيفة <sup>(١)</sup> وأحمد <sup>(٢)</sup> فيما نص عليه إلى صحة الخطبة حالما من غير عذر، وعللوه بأنه ذكر ليس من شرطه الاستقبال، فلم يجب له القيام كالأذان، والأحاديث الصحيحة أولى بالاتباع.

ومن صح عنه أنه خطب قاعدا فيحتمل: أنه لعذر، وقد أشار معاوية إلى ذلك حين خطب وهو قاعد في بعض الخطبة <sup>(٣)</sup>.

فإذا أن يكون لعذر كما تقدم، أو أنه كان يجلس في القدر الذي ليس من واجبات الخطبة. والله أعلم <sup>(٤)</sup>.

### السابع: [اشتراط الخطبتين]

فيه اشتراط خطبتين لصحة الجمعة، وهو قول الشافعي <sup>(٥)</sup> وأحمد <sup>(٦)</sup> في المشهور عنه <sup>(٧)</sup> وقد تقدم <sup>(٨)</sup> في حكاية عن الجمهور: الاكتفاء بخطبة واحدة، والأحاديث حجة عليهم، وهي أولى بالاتباع. والله أعلم.

(١) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٥٩١) والمبسوط (٢ / ٢٦).

(٢) انظر: المعنى (٣ / ١٧١).

(٣) ورد ذلك في أثر مرسى بن طلحة وقد تقدم برقم (١٦١).

(٤) قوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).

(٥) انظر: المجموع (٤ / ٣٨٢).

(٦) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٥ / ٢١٨، ٢١٩).

(٧) قوله: (الشافعي وأحمد في المشهور عنه) ورد في (ح) مقدما أحمد على الشافعي، وهو خطأ وذلك أن الإمام الشافعي يشترطهما وليست له في ذلك رواية أخرى، انظر: المجموع (٤ / ٣٨٢) فيما الإمام أحمد له رواية أخرى في المسألة، وقد تقدم بيانه، وهذا هو الذي حكاها الحافظ ابن حجر عن شيخه العراقي فقال: "وهو المشهور عن أحمد، نقله شيخنا في شرح الترمذي" اهـ. انظر: الفتح (٢ / ٤٧٢).

(٨) تقدم في الوجه الثالث.



١٥٠/١

## /باب ما جاء في قصر<sup>(١)</sup> الخطبة

٥٠٧ — حدثنا قتيبة وهناد قالوا: ثنا أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرة قال:

((كنت أصلي مع النبي ﷺ فكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً)).

قال: وفي الباب عن عمار بن ياسر، وابن أبي أوفى.

قال أبو عيسى: حديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح.<sup>(٢)</sup>

[قال الشارح:] الكلام عليه من وجوه

الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٦٣] — حديث جابر بن سمرة:

أخرجه مسلم وبقيّة أصحاب السنن: فرواه النسائي<sup>(٣)</sup> عن قتيبة، ورواه مسلم<sup>(٤)</sup> عن الحسن بن الربيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن أبي الأحوص. ورواه مسلم أيضاً<sup>(٥)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر عن زكريا بن أبي زائدة عن سماك.

<sup>(١)</sup> قوله: (قصر) كذا في الأصل وبقيّة النسخ، بينما أثبتة محقق الجامع (قصد) بالبدال مكان الراء وقال هكذا في بعض النسخ الخطبة وحر المرافق لفظ الحديث وهو في بعض النسخ الأخرى بالراء كما أثبتة الشارح، انظر: هامش الجامع (٣٨١/٢).

<sup>(٢)</sup> الجامع (٢/٣٨١ رقم ٥٠٧).

<sup>(٣)</sup> النسائي في (العيدين، باب القصد في الخطبة، ٣/٢١٢ رقم ١٥١٨).

<sup>(٤)</sup> مسلم في (الجمعة، باب خطبته ﷺ في الجمعة ٦/١٥٣).

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه، وفي هذا الحديث شيخان للإمام مسلم: أحدهما أبو بكر بن أبي شيبة، والآخر: ابن غير، نهت عليه لأن الشارح لم يذكر ابن غير.

ورواه أبو داود،<sup>(١)</sup> والنسائي،<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية سفيان الثوري عن سماك بن حرب.

وفي آخره: ((اقرأ آيات من القرآن، واذكر الناس)).<sup>(٤)</sup>

ورواه أبو داود<sup>(٥)</sup> من رواية شيان بن عبد الرحمن النحوي عن سماك، ولفظه: ((كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة إنما هن كلمات يسيرات)).

[تخريج سافي الباب]

[١٦٤] — وحديث عمار بن ياسر:

(١) أبو داود في ( الصلاة، باب الرجل يحطب على قوس، ١ / ٦٦١ رقم ١١٠١ ).

(٢) النسائي في ( الجمعة باب القراءة في الخطبة الثانية، والذكر فيها ٣ / ١٢٢ رقم ١٤١٧ ) وكذا في ( العيدين، باب القراءة في الخطبة الثانية، والذكر فيها، ٣ / ٢١٢ رقم ١٥٨٣ ).

(٣) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ١ / ١٩٩ رقم ١٠٩٣ ).

(٤) كذا في ( س ) ينما جاء في الأصل ( للرس ).

(٥) أبو داود في ( الصلاة، باب إقصار الخطب، ١ / ٦٦٣ رقم ١١٠٧ ).

قلت: حديث جابر بن سمرة باللفظ الأول أخرجه أيضاً:

الإمام أحمد في مسنده ( ٩٣ / ٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٧ ) وابن الجارود في المتقى ( ١ / ٢٥٧ رقم ٢٩٦ ).

وابن عريمة في صحيحه ( ٢ / ٣٥٠ رقم ١٤٤ )، وعبد الرزاق في ( مصنفه ٣ / ١٨٧ رقم ٥٢٥٦ ).

والطبراني في الكبير ( ٢ / ٢١٦ رقم ١٨٨٤ ) كلهم من طريق الثوري عن سماك به. والحدِيث باللفظ الآخر أخرجه أيضاً:

الحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨٩ ) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

والطبراني في الكبير ( ٢ / ٢٤٢ رقم ٢٠١٥ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٠٧ ) كلهم من طرق عن الوليد بن مسلم الدمشقي عن شيان عن سماك به مثله.

أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> من رواية أبي وائل قال: ((خطبنا عمار فأوجز وأبلغ، فقلنا: يا أبا اليقظان لقد أبلغت وأوجزت فلر كنت تنفست<sup>(٢)</sup>، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن طول صلاة الرجل، وقصر خطبته مئنة<sup>(٣)</sup> من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة، وإن من البيان سحرا)).

ورواه أبو داود<sup>(٤)</sup> مختصرا من رواية أبي راشد/ عن عمار بن ياسر قال: ((أمرنا رسول الله ﷺ بإقصار الخطب)).

١٥٠/ب

(١) مسلم في ( الجمعة، باب صلاة الجمعة وخطبتها ٢ / ٦ / ١٥٨ ).

ومن طريق أبي وائل أخرجه أيضا:

لإمام أحمد في مسنده ( ٤ / ٢٦٣ ) والدارمي في سننه ( ١ / ٣٦٥ ) وأبو يعلى في مسنده ( ٢ / ٢٧٤ ) رقم ( ١٦٣٨ )

وابن حزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٤٢ ) رقم ( ١٧٨٢ ) وابن حبان في صحيحه رقم ( ٢٧٩١ ) والحاكم في المستدرک ( ٣ / ٣٩٣ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٠٨ ) وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجه بهذه لسياقة، ووافقه الذهبي.

(٢) أي أطلت، وأصده: أن المتكلم إذا تنفس استأنف القول وسهلت عليه الإطالة. بطر: النهاية ( ٥ / ٩٤ )

(٣) بفتح الميم ثم همزة مكسورة ثم نون مشددة، بمعنى: علامة، أي إن ذلك مما يعرف به فقه الرجل. انظر: شرح صحيح مسلم لنووي ( ٢ / ٦ / ١٥٨ ) والنهاية ( ٤ / ٢٩٠ ).

(٤) أبو داود في ( الصلاة باب إقصار الخطب ١ / ٦٦٢، ٦٦٣ رقم ١١٠٦ )

ومن طريق أبي راشد أخرجه أيضا:

— أبو يعلى في مسنده ( ٢ / ٢٦٥، ٢٦٦ رقم ١٦١٥ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨٩ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٠٨ ) وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. قلت: وليس الأمر كما قال فإن في سنده أبا راشد — لم أقف على اسمه وقد ذكره غير واحد في الكنى — قال الذهبي نفسه عنه في الميزان ( ٤ / ٥٢٣ رقم ١٠١٧٨ ): "عن عمار: لا يعرف، وعنه عدي بن ثابت"، وذكره ابن حبان في الثقات ( ٥ / ٥٧٨ ) وقال الحافظ في التقریب ( ٨١٤٩ ) : مقول.

[١٦٥] — وأما حديث ابن أبي أوفى: فرواه النسائي<sup>(١)</sup> من رواية يحيى بن عقيل عن

==

فمثله لا يكون حديثه حسناً فضلاً عن الصحيح، ولعل الإمام الحاكم صحح حديثه لتابعته، وعلى هذا يتزل تصحيح الإمام البخاري لهذا الحديث فيما نقله عنه الإمام الترمذي في العلل الكبير ( ١ / ٢٧٤ ) : " حديث عمار عن النبي ﷺ " أقصروا الخطب " هو حديث صحيح " ، فقد يحتمل: أنه يعني ما جاء من طريق أبي وائل في صحيح مسلم وغيره، وقد يحتمل: أنه يقصد طرق هذا الحديث من رواية أبي راشد عند أبي داود وغيره، وفي كلا الاحتمالين لا إشكال لما تقدم.

(١) النسائي في ( الجمعة باب ما يستحب من تقصير الخطبة ٣ / ١٢٠ ، ١٢١ رقم ١٤١٣ ) وكذا في الكرى ( الجمعة باب الفصل بين الخطبتين في الجلوس رقم ٥٩ ) .

وأخرجه أيضاً:

الدارمي في سننه ( ١ / ٣٥ ) باب في تواضع رسول الله ﷺ ، وابن حبان في صحيحه ( ١٤ / ٣٣٣ رقم ٦٤٢٣ ، ٦٤٢٤ ) والحاكم في المستدرک ( ٢ / ٦١٤ ) وقال: صحيح علي شرط الشيخين ولم يخرجاه.

كلهم من طريق علي بن الحسين والفضل بن موسى عن الحسين بن واقد عن يحيى بن عقيل به. والإسناد اختف فيه علي حسين بن واقد:

فرواه عنه ابنه — علي بن الحسين — والفضل بن موسى هكذا من مسند ابن أبي أوفى. ورواه عنه زيد بن الحباب — بضم المهملة — عن أبي غالب عن أبي أمامة. وحديثه عند ابن حريمة كما في الاتحاف ( ٦ / ٥١٠ رقم ٦٨٩٨ ) ولم امتد لموضعه في صحيح ابن حريمة، انظر: تعليق محقق الاتحاف رقم ( ٦٥١٥ ) .

وعلي وريد صدوقان، والفضل ثقة ثبت ربما أغرب، انظر: التقريب ( ٤٧٥١ ، ٢١٣٦ ، ٥٤٥٤ ) والراجح من الطريقتين هو طريق الفضل بن موسى لأمرين:

١ — لاتفاق نفسيين عليه ٢ — و لكون حسين بن واقد صرح بالسماع من شيخه وهو عن شيخه، بينما ورد ذلك معنعناً في رواية زيد كما في الاتحاف.

ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى يحيى بن عقيل — بالتصغير — وهو صدوق كما في التقريب (

رقم ٧٦٦٠

عبدالله بن أبي أوفى يقول: <sup>(١)</sup> ((كان رسول الله ﷺ يكثر الذكر ويقل اللغو ويطول الصلاة ويقصر الخطبة ولا يأنف أن يمشي مع الأرملة والمسكين فيقضي حاجته)).  
وإسناده صحيح.

**الثاني:** [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضاً عن عبد الله بن مسعود، والحكم بن حزن، وأبي أمامة.

[١٦٦] — أما حديث ابن مسعود:

فرواه الزوار <sup>(٢)</sup> قال: حدثنا عدة بن عبد الله <sup>(٣)</sup> ثنا يحيى بن آدم ثنا قيس عن الأعمش عن  
عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله عن النبي ﷺ: [قال: <sup>(٤)</sup>] إن قصر

<sup>(١)</sup> قوله: (يقول) ورد في (ج): (قال).

<sup>(٢)</sup> الزوار في مسنده (٥ / ٢٨٩، ٢٩٠ رقم ١٩٠٨) وكذا أخرجه في (٥ / ٢٩٠ رقم ١٩٠٩)

من طريق الحسن بن بشر بن مسم عن قيس عن الأعمش عن مالك بن حارث عن عبد الرحمن  
بن يزيد به

وقال: 'ولا نعم روى حديث الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد، ولحديث الأعمش  
عن مالك بن حارث عن عبد الرحمن بن يزيد لإقيس.

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٣) وقال: "رواه الزوار، وروى الطبراني بعضه موقوفاً في  
لكبير، ورجال الموقوف ثقات، وفي رجال الزوار: قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري، وضعفه  
الناس".

قلت: قيس بن الربيع مختلف فيه، وأقرب الأقوال عندي — والله أعلم — قول ابن حبان في  
المجروحين (٢ / ٢١٨، ٢١٩) وقد لحصه حافظ ابن حجر في التفرير (٥٦٠٨) بقوله: "ص  
لوق نغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما بين من حديثه فحدث به".

<sup>(٣)</sup> قوله: (عبد بن عبد الله) ورد في (ج) محمد بن عبد الله بن عبد الله) وما في الأصل موافق لما في (س)  
والمطبوع.

<sup>(٤)</sup> زيادة من المطبوع.

الخطبة وطول الصلاة مئة من فقه الرجل، فأطيلوا الصلاة وأقصرها الخطبة وإن من البيان سحرا وإنه سيأتي بعدكم قوم يطيلون الخطب ويقصرون الصلاة.

قال الزرار: لا أعلم روجه هكذا إلا يحيى عن قيس.

قلت: وقد اختلف فيه على الأعمش في إسناده، وفي رفعه ورقفه فرواه سفيان الثوري وزائدة بن قدامة عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله موقوفاً عليه، كذا رواه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(١)</sup> وهو أولى بالصواب لاتفاق سفيان وزائدة على ذلك وانفراد قيس برفعه وتغيير إسناده.

[١٦٧] — وأما حديث الحكم بن حزن<sup>(٢)</sup>:

فرواه أبو داود<sup>(٣)</sup> من رواية شعيب بن رزيق الطائفي قال: جلست إلى رجل له صحبة من النبي ﷺ يقال له الحكم بن حزن الكلفي فأنشأ يحدثنا قال: ((وفدت إلى النبي ﷺ)) الحديث.

(١) المعجم الكبير (٩ / ٢٩٨ رقم ٩٤٩٣ ، ٩٤٩٤) وله طرق أخرى عن ابن مسعود عنده انظر الأرقام: (٨٥٦٦ ، ٨٥٦٧ ، ٩٤٩٢ ، ٩٤٩٦) ، وكذلك عند الحاكم في المستدرک (٢ / ٤٨٨) و (٤ / ٤٨٢) من طريقين عن ابن مسعود، وقال عنهما: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

ومن طريق الثوري أخرجه أيضا: البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٠٨).

(٢) الحكم بن حزن — أوله حاء مهملة مفتوحة ثم زاي ساكنة ونون — الكلفي — بضم الكاف وفتح اللام ثم فاء — صحابي قليل الحديث. انظر: الثقات لابن حبان (٣/٨٥) وأسد الغابة

(٢/٤٤٤ رقم ١٢٠٩) والإكمال (٢/٤٥٣) والإصابة (١/٣٤٢) والتقريب رقم (١٤٥٠).

(٣) أبو داود في (الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس ١ / ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، رقم ١٠٩٦).

ومن طريق شعيب بن رزيق أخرجه أيضا:

الإمام أحمد في مسنده (٤ / ٢١٢) وأبو يعنى في مسنده (٦ / ٢٠١ ، ٢٠٢ رقم ٦٧٩١)

وابن عزيمة في صحيحه (٢ / ٣٥٢ ، رقم ١٤٥٢) والطبراني في الكبير (٣ / ٢١٣ رقم

٣١٦٥) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٠٦) وغيرهم .

وفيه: ((فأقمنا بها أياماً شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكتاً على عصاً أوقوس فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات، ثم قال: / أيها الناس إنكم لن تطيقوا أو<sup>(١)</sup> لن تفعلوا كل ما أمرتم به، ولكن سدّدوا ويسروا)).  
قال أبوداود: ثبتني في شيء منه بعض أصحابنا وقد كان انقطع عن انقرطاس انتهى.  
وشعيب بن رزيق: وثقه ابن معين<sup>(٢)</sup> وأبو حاتم<sup>(٣)</sup> وابن حبان<sup>(٤)</sup> وكذا من قبله في الإسناد ثقافت<sup>(٥)</sup>.

### [١٦٨] — وأما حديث أبي أمامة:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٦)</sup> من رواية جميع بن ثوب<sup>(٧)</sup> عن يزيد بن خنيس<sup>(٨)</sup> عن

(١) قوله: (أو) ورد في (ح): (و).

(٢) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٤١١، ص ١٣٠) ولفظه: "ليس به بأس".

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٣٤٦ رقم ١٥٠٩) ولفظه: "صالح".

(٤) انظر: الثقات (٤ / ٣٥٥).

وقال عنه الحافظ ابن حجر: لا بأس به. (التقريب رقم ٢٨١٧)

(٥) قلت: في سنده شهاب بن خراش قال عنه الذهبي في المعني (٧٩٨) وفي الميزان (٢ / ٢٨١) رقم

(٣٧٥٠): ثقة مشهور يغرب، وقال الحافظ في التقريب رقم (٢٨٤١) صدوق يخطيء.

انظر: تاريخ الدارمي رقم (٤١٣) ص ١٣٠، سؤالات أبي داود رقم (٢٦٩) والجرح والتعديل

(٤ / ٣٦٢ رقم ١٥٨٦) والكامل (٤ / ١٣٥٠) والمجروحون (١ / ٣٦٢) أبورعة الرزدي

وحبوه (٣ / ٨٨١ رقم ٢٥٩) وتذويب التهذيب (٤ / ٣٥٢ رقم ٦٢٠).

(٦) الطبراني في الكبير (٨ / ١٥٤ رقم ٧٦٦٢).

(٧) سيأتي ضبطه وضبط جميع في كلام الشارح.

(٨) هو اليزني — بفتح التحتانية والري ثم نون — الحمصي ثقة، من الثالثة ورهم من ذكره في

الصحابه مات في خلافة معاوية. (التقريب رقم ٧٦٦٠).

أبي أمامة <sup>(١)</sup> ((أن النبي ﷺ كان إذا بعث أميراً قال: أقصر الخطبة وأقلل الكلام فإن من الكلام سحراً)).

ورواه أيضاً <sup>(٢)</sup> من رواية جميع بن ثوب الرحبي ثنا زائدة بن حسين عن أبي أمامة، فذكر نحوه، <sup>(٣)</sup> وجميع بن ثوب: منكر الحديث، قاله البخاري <sup>(٤)</sup> والدارقطني <sup>(٥)</sup> وقال النسائي: <sup>(٦)</sup> متروك الحديث.

### الثالث: [المراد بقصد الخطبة وتطويل الصلاة]

حديث جابر بن سمرة: <sup>(٧)</sup> ظاهره إقصار الصلاة والخطبة معاً وحديث

<sup>(١)</sup> اسمه صدي — بالتصغير — بن عجلان أبو أمامة الباهلي صحابي مشهور سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (١٩٦/٧) وأسد الغابة (١٥/٣ رقم ٢٤٩٧) والإصابة (١٧٥/٢ رقم ٤٠٥٩) والتقريب (٢٩٣٩).

<sup>(٢)</sup> الطبراني في الكبير (٨ / ١٤٤ رقم ٧٦٤٠) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٣) وقال: "رواه الطبراني في الكبير من رواية جميع بن ثوب وهو متروك".

<sup>(٣)</sup> ورد في هامش الأصل بخط المؤلف ما يلي: «وجميع: بالفتح، ويقال: بالضم مصغراً» انظر نحو هذا الضبط في: المؤلف والمختلف للدارقطني (١ / ٣٣٦، ٣٣٧) والإكمال (٢ / ١٢٤، ١٢٥) وتصير المتن (١ / ٢٦٥) وهذا الذي ذكره الشارح في الهامش من غير تحريج له ما يدل على اللحق أدخله الحافظ في نسخته في صلب المتن، وزاد ما يلي: «إن ثوب: بضم المثناة وفتح الواو بعدها موحدة» انظر: الإكمال (١ / ٥٦٨).

<sup>(٤)</sup> التاريخ الكبير (٢ / ٢٤٣ رقم ٢٣٣١).

<sup>(٥)</sup> الضعفاء والمتروكون رقم (١٤٨، ص ١٧٢).

<sup>(٦)</sup> الضعفاء له (رقم ١٠٥، ص ١٦٣).

<sup>(٧)</sup> تقدم برقم (١٦٣).



عمار<sup>(١)</sup> وابن أبي أوفى<sup>(٢)</sup> وابن مسعود<sup>(٣)</sup> دال على إقصار الخطبة فقط وإطالة الصلاة فكيف الجمع بينهما؟

ويجاب بأن قوله في حديث جابر بن سمرة: ((فكانت صلاته قصداً)) أي بالنسبة لما وقع منه ﷺ في بعض الأحيان من التطويل: كصلاته بالأعراف في المغرب<sup>(٤)</sup> وصلاته في الكسوف<sup>(٥)</sup> وصلاته في قيام الليل بالبقرة وآل عمران والنساء في ركعة وتطويله في

(١) تقدم برقم (١٦٤).

(٢) تقدم برقم (١٦٥).

(٣) تقدم برقم (١٦٦).

(٤) من حديث زيد بن ثابت أخرجه البخاري في (الأذان باب القراءة في المغرب ٢ / ٢٨٧ رقم

٧٦٤) بلفظ: ((سمعت النبي ﷺ يقرأ طوي الطويلين)) يعني في المغرب.

هكذا أخرجه مختصراً دون تفسير ((طوي الطويلين)) وأخرجه بتفسيره — وأن المراد به الأعراف

والأعنام، أو الأعراف والمائدة، — الإمام أبو داود في (الصلاة باب قدر القراءة في المغرب ١ /

٥٠٩ رقم ٨١٢).

قال حافظ في الفتح (٢ / ٢٨٩): 'فحصل الاتفاق على تفسير الطوي بالأعراف، وفي تفسير

الأخرى ثلاثة أقوال، المخصوص فيها الأعنام'.

طوي: نايث أطول، والطويلين: — بتحتايتين — تشة طوي، والمعنى: أطول اسورتين الطوبيتين.

(المصدر نفسه) والنهاية (٣ / ١٤٤).

(٥) من حديث عائشة أخرجه البخاري في (الكسوف باب صلاة الكسوف في المسجد ٢ / ٦٣٣

رقم ١٠٥٦) وأخرجه أيضاً من حديث أسماء في (الكسوف باب صلاة النساء مع الرجال ٢ /

٦٣١ رقم ١٠٥٣).

وفيه: ((نقمت حتى تجلالي الغشي، فجعلت أصب فوق رأسي الماء)). وهذا يدل على طول القيام

في صلاة الكسوف. والله أعلم.

الأركان على حسب<sup>(١)</sup> ذلك.<sup>(٢)</sup>

وإن قوله في حديث عمار: ((فأطيلوا الصلاة)) أي بالنسبة إلى الخطبة لأن خطبته ﷺ كانت كلمات يسيرات.<sup>(٣)</sup>

ب/١٥١

أو المراد بقوله: ((فأطيلوا الصلاة)) أي حيث احتيج إلى التطويل لإدراك بعض من تخلف كما كان ﷺ يفعل في الصلاة ينتظر ما سمع وقع قدم<sup>(٤)</sup> وينتظر في الظهر في الركعة بحيث

(١) علق عليه الحافظ عماش (ح) بقوله: "الأولى في الجمع: أن قوله «فصدأ» هو في صلاة الجمعة

بالنسبة إلى غيرها من الصلوات كصلاة الصبح مثلاً لما يتقدمها من الخطبة، وقوله: "أطيلوا الصلاة" هو بالنسبة إلى الخطبة، كما قال المصنف أولاً.

قلت: ينحو هذا الجمع بين الحديثين أشار إليه الإمام النووي في شرح مسلم (١٥٩ / ٦ / ٢).

(٢) من حديث حذيفة وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، أخرجه مسلم في (باب استحباب

تطويل القراءة في صلاة الليل ٦ / ٢ / ٦١ - ٦٣)

(٣) طرف من حديث جابر بن سمرة، أخرجه أبو داود في (الصلاة باب إقصار الخطب ١ / ٦٦٣

رقم ١١٠٧)

والحاكم في المستدرک (٢٨٩ / ١) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

قلت: رجال إسناده ثقات سوى سماك بن حرب وهو صدوق في غير عكرمة، انظر: التقريب

(٢٦٣٩) وفي مسنده: الوليد بن مسلم الدمشقي وهو ثقة لكنه كثير التدليس والنسوية،

(التقريب رقم ٧٥٠٦) وقد صرح باتحديث عن شيخه فقط، ولكن الحديث له شاهد صحيح

من حديث احكم بن حزن وقد تقدم برقم (١٦٧).

رفيه: ((فحمد الله وأثنى عليه كلمات خفيفات طيبات مباركات...)) الحديث.

فه يتقوى ويرتقي إلى درجة الحسن. والله أعلم.

(٤) طرف من حديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أبو داود في (الصلاة باب ما جاء في القراءة في

الظهر ١ / ٥٠٥ رقم ٨٠٢) وأحمد في المسند (٣٥٦ / ٤) والزار في مسنده (٣٠٢، ٣٠٣ / ٨)

رقم ٣٣٧٦) والبيهقي في الكبرى (٦٦ / ٢) وقال الزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن

ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد" كلهم من طريق همام عن محمد بن جحادة عن رجل

عنه به.

يذهب الذهاب إلى البقيع ثم يجيء وهو في الركعة الأولى.<sup>(١)</sup>

--

ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى هذا المذهب ، وقد سمي في طريق أبي إسحاق الحميري — مصغر — عند الزار واليهقي هذا المذهب وهو أنه صلاة الحضرمي . وهذا الإسناد أيضاً ضعيف من أجل أبي إسحاق الحميري وطرفة الحضرمي ، والأول ضعيف والثاني مقبول كما في التقريب رقم ( ١٦٢٤ ، ٣٠٢٩ ) وقال الحافظ في التلخيص ( ٢٨ / ٢ ، ٢٩ ) : " وسماه بعضهم طرفة الحضرمي وهو مجهول " . وقال الهيثمي في المجمع ( ١٣٦ / ٢ ) : " وفيه طرفة الحضرمي قال الأزدي : لا يصح حديثه ، وفيه من قبله مجهول " . وانظر أيضاً لسان الميزان ( ٣ / ٢٠٨ رقم ٩٣٢ ) وأورده ابن المقن في اسد المنير وقال : " وفي إساده مجهول ، ويقال : إنه كثير — كذا والصواب : طرفة — الحضرمي فإن يكنه فصحيح " . راجع خلاصة البدر المنير ( ١ / ١٨٨ ) وقال الدارقطني في الأفراد : " انفرد به أبو إسحاق الحميري ... " ( أطراف العرائب ١ / ٢٧٧ ) . قلت : لم ينفرد به أبو إسحاق بذلك بل تابعه عليه معاوية بن سلمة الصري عن محمد بن جحادة عن طرفة الحضرمي به . هكذا صوب الإمام أبو حاتم رواية معاوية بن سلمة في العلل ( ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ رقم ٤٤٨ ) — وقد رويت بإسقاط محمد بن جحادة — فقال : أحسب أن هذا الحديث من حديث ابن جحادة ، ومعاوية بن سلمة لم يدرك طرفة ، فأرى أن معاوية بن سلمة عن محمد بن جحادة ، وقد ترك من الإسناد محمد بن جحادة " . قلت : ورجال إسناد طريق معاوية كلهم ثقات سوى طرفة الحضرمي . والحديث يتقوى بشواهد الصحيحة : منها حديث أبي سعيد الخدري وسوف يذكره المصنف بعد هذا .

ومنها : حديث أبي قتادة في صحيح البخاري ( الأدب باب القراءة في الظهر ٢ / ٢٨٤ رقم ٧٥٩ ) وفيه : " يطول في الأولى ويقصر في الثانية ... " يعني في صلاة الظهر ، قال أبو قتادة : " فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى " . أخرجه أبو داود في ( الصلاة باب ما جاء في القراءة في الظهر ١ / ٥٠٤ رقم ٨٠٠ ) بسند رجاله ثقات .  
(١) طرف من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . أخرجه مسلم في ( الصلاة باب القراءة في الظهر والعصر ٢ / ٤ / ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ) .

وعلى تقدير تعدد اجمع بين هذه الأحاديث، فيكون الأخذ في حقنا بقوله، لأنه أدل، لا بفعله لاحتمال التخصيص، أو أنه ﷺ اطلع على ما يصير إليه كثير من الناس - من اقتصارهم على التخفيف المجحف، كقراءتهم في صلاة الجمعة<sup>(١)</sup> بالكوثر وسورة الإخلاص، وتطويل الوعظ في الخطب، كما تقدم في حديث ابن مسعود<sup>(٢)</sup> - فأمرهم بتطويل الصلاة على القدر المشروع فيها، وبإقصار الخطب، كما كان يفعل ﷺ في الكلمات التي يذكر بها، وإن كان يطيل في القراءة في خطبته، كقراءة سورة ق في كل جمعة، كما ثبت في الصحيح<sup>(٣)</sup> وبراءة وقراءة ﴿ص﴾ كما سيأتي في الباب بعده،<sup>(٤)</sup> وقراءة سورة تبارك في الخطبة<sup>(٥)</sup> وقرأ عمر أيضاً سورة النحل على المنبر.<sup>(٦)</sup>

#### الرابع: [واجبات الخطبة]

الأحاديث متفقة على إقصار الخطب من قوله وفعله وأقل ما يميز من ذلك: أن يأتي بالواجبات وهي:

— الحمد لله، ويتعين فيه ذكر الله، ولا يكفي الحمد للرحمن، ونحوه على مقتضى كلام الغزالي،<sup>(٧)</sup> قال النووي في شرح المذهب:<sup>(٨)</sup> والحكم كما قال.

١/١٥٢

(١) علق عليه الحافظ بما مش (ح) بقوله: "والكثير في غير يوم الجمعة".

(٢) تقدم في ص ٤، والحديث ضعيف مرفوعاً، صحيح مرفوعاً، كما تقدم في الصفحة نفسها.

(٣) أخرجه الإمام مسلم في (الجمعة باب خطبة الحاجة ٢ / ٦ / ١٦٠ - ١٦٢) من حديث أم هشام بن حارثة بن النعمان - رضي الله عنها - .

(٤) سيأتي في باب ما جاء في القراءة على المنبر من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ برقم (١٧٩) .

(٥) سيأتي تخريجه في الباب انقراءة على المنبر برقم (١٧٣) .

(٦) أخرجه البخاري في (سجود القرآن باب من رأى أن الله ﷻ م يوجب السجود ٢ / ٦٤٨) .

٦٤٩ رقم (١٠٢٧) خرجت هذا الأثر هنا لأن الشارح لم يتعرض له في الباب الآتي.

(٧) انظر: الوسيط في المذهب (٢/٢٧٨) .

(٨) شرح المذهب (٤ / ٣٨٨) وكذا في الروضة (١ / ٥٢٩) .

— وكذلك الصلاة على النبي ﷺ على قول الشافعي،<sup>(١)</sup> وأحمد،<sup>(٢)</sup> بلفظ: «اللهم صل على محمد» ولا يكفي ذكره «بالرسول» و«النبي» من غير ذكر «محمد» عن المشهور، وفيه نزاع حكاه الإمام.<sup>(٣)</sup>

— وكذلك الوصية بتقوى الله وطاعته ولا يكفي التحذير من الاغترار بالدنيا، وزخرفها كما قال الإمام.<sup>(٤)</sup>

— وكذلك الدعاء للمؤمنين على طاهر المذهب ووجوبه متعلق بالخطبة الأخيرة، كما قال الإمام<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> وأنه لا بأس بخصيصه بالحاضرين كرحمكم الله.

— ومنها: قراءة القرآن وأقلها<sup>(٧)</sup> آية تضحيت وعدا، أو وعيدا، أو حكما، أو قصة على المذهب<sup>(٨)</sup> ولا تكفي آية غير مفهومة كقوله تعالى ﴿ثم نظر﴾ .

وأما قراءة شطر آية طويلة مفهومة، فقال الإمام:<sup>(٩)</sup> أنه لا يبعد إجزاؤها، والأظهر: أنه نجب

(١) شرح المذهب (٤ / ٣٨٨).

(٢) انظر: المغني (٣ / ١٧٣).

(٣) انظر: البسيط (ل ٢٩٥، ٢٩٦).

ولا يشترط الجمهور من لشافعية لفظ «محمد» ويجوزون أن يقل: «الرسول» أو «الي» أو بنية

أسمائه ﷺ. انظر: العرير (٢ / ٢٨٦) واتعلقة لمطاوسي (ل ٣٢/ب) والمجموع (٤ / ٣٨٩) وشرح

الحاوي الصغير (١ / ٢٩) رسالة ماجستير

(٤) انظر النقل عنه في البسيط (ل ٢٩٦) والعزير (٢ / ٢٨٤) وشرح الحاوي الصغير (١ / ٣٠).

(٥) انظر: العزيز (٢ / ٢٨٤).

(٦) انظر: البسيط (ل ٢٩٦) والوسيط (٢ / ٢٧٩) والمجموع (٤ / ٣٩٠، ٣٩١).

(٧) جاء في الأصل ' وأقله " والصواب : تأييت الضمير .

(٨) المجموع (٤ / ٣٨٩).

(٩) انظر: البسيط (ل ٢٩٦) والوسيط (٢ / ٢٧٩) والعرير (٢ / ٢٨٥).

القراءة في إحداهما من غير تعيين، ونسب لنصه في الأم،<sup>(١)</sup> وقيل: يتعين في الأولى، وهو ظاهر لفظ المختصر،<sup>(٢)</sup> وقيل: يجب في كل منهما.<sup>(٣)</sup>

والأولى: قراءة سورة ق اتباعاً لعمله، ولا يكفي أنه وعظ عن القراءة والوعظ معاً، ويجب تقديم الحمد، ثم الصلاة، ثم الوعظ على ما صححه الرافعي،<sup>(٤)</sup> والمنقول عن نص الشافعي — رحمه الله — الاستحباب، دون الوجوب،<sup>(٥)</sup> ولا يجب الترتيب بين القراءة، والدعاء على الصحيح.<sup>(٦)</sup>

وحكي النووي<sup>(٧)</sup> وجهها أنه يجب تقديم القراءة على الدعاء، لكنه مندوب على الأصح ولم يشترط اختالبة<sup>(٨)</sup> الترتيب بين الحمد والصلاة على النبي ﷺ والوعظ، بل جعلوه مستحباً.

ولم يروا وجوب<sup>(٩)</sup> الدعاء للمؤمنين،<sup>(١٠)</sup> وأما الدعاء للسلطان بالصلاة: فاستحبه

(١) الأم (٣٤٥ / ١).

(٢) مختصر المرئي (ص ٢٧).

(٣) انظر: المجموع (٣٨٩ / ٤) ونهاية المحتاج (٣١٥ / ٢).

(٤) صححه في الشرح لصغير كما نص عليه الشارح في الوجه السادس من باب القراءة على المبر.

لم أقف على هذا الشرح، وانظر النقل عنه في معني المحتاج (٤٢٨ / ١) وفي العزيز (٢٩٢ / ٢) من

غير تصحيح، وهو قول بغوي كما في التهذيب (٣٤٣ / ٢).

(٥) انظر: الحارثي (٤٤٣ / ٢) والمجموع (٣٩١ / ٤).

(٦) المجموع (٣٩٢ / ٤).

(٧) المجموع (٣٩٢، ٣٩١ / ٤).

(٨) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٢٢٥ / ٥).

(٩) جاء في الأصل: "الوجوب" معرفاً، وجرى التصويب مراعاة للسياق.

(١٠) انظر: المغني (١٨١ / ٣).

الحنابلة<sup>(١)</sup> ولم يستحبه أصحابنا، وقالوا: هو بدعة.<sup>(٢)</sup>  
 واستدل الحنابلة بأن أبا موسى كان إذا خطب فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي ﷺ  
 يدعو لعمر وإن ضبة بن محص<sup>(٣)</sup> أكر على أبي موسى البداية بعمر قبل الدعاء لأبي بكر  
 فبلغ ذلك عمر فقال لضبة: أنت أوفق منه وأرشد.<sup>(٤)</sup>  
 ففي هذا: الدعاء للخلفاء الراشدين كما يفعل اليوم والله أعلم.  
 وذهب بعض أصحابنا<sup>(٥)</sup> إلى وجوب الية في الخطبة كما تجب الية في الصلاة.  
 ويشترط كون الخطبة بالعربية على الأصح<sup>(٦)</sup> كالتكبير ويجب على من لا يعلمها تعلمها  
 وإن قصرها في التعلم فلا جمعة لهم.  
 وظاهر الحديث: وجوب الشهادتين.  
 وهو قوله ﷺ: ((كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء<sup>(٧)</sup>)) رواه أبو داود<sup>(٨)</sup>

(١) المصدر نفسه، والموقع مع الشرح الكبير (٥ / ٢٢٥).

(٢) قاله النووي في المجموع (٤ / ٣٩١) وانظر: حاشية الدسوقي (١ / ٣٧٩) وافتاوى للعز بن  
 عبدالسلام ص (٧٧، ٤٨) والفتاوى لشح الإسلام ابن تيمية (١ / ١٢٩) والأحوبة النافعة ص  
 (٧٢).

(٣) ضبة بن محص العنزي — بفتح المهملة والنون — بصري صدوق — التقريب رقم (٢٩٧٩).

(٤) ذكره ابن قدامة في المغني (٣ / ١٨١).

(٥) هو القاضي حسين كما نص عليه السوي في الروضة (١ / ٥٣٥).

(٦) انظر: الإنانة للفراني (١ / ٤٨٨) والمحرر للرافعي (ل / ٣٣) والعزير (٢ / ٢٩٣) والروضة (١ /

٥٣١) والمجموع (٤ / ٣٩١).

(٧) الجذماء من الخدم: وهو القطع. انظر: غريب الحديث للهروي (٣ / ٤٨، ٤٥، ٢٤٥).

(٨) أبو داود في (الأدب باب في الخطبة ٥ / ١٧٣ رقم ٤٨٤١).

والترمذي<sup>(١)</sup> من حديث أبي هريرة<sup>(٢)</sup> وسكت عليه أبو داود وحسنه الترمذي.  
وكذا هو ثابت في خطبة النبي ﷺ في حديث ابن مسعود كما رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> وسكت عليه.

(١) الترمذي في (النكاح باب ما جاء في خطبة النكاح ٣ / ٤١٤ رقم ١١٠٦) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب .

قلت: كلمة "صحيح" لم ترد عند المزي في تحفة الأشراف (١٠ / ٢٩٩). والحديث حسن من أجل عاصم بن كليب وأبيه وهما صدوقان كما في التقريب رقم (٣٠٩٢ ، ٥٦٩٦).  
(٢) (الراو) ساقطة في الأصل وإثباتها أولى لمقتضى السياق، والله أعلم.

(٣) أبو داود في (النكاح باب في خطبة النكاح ٢ / ٥٩١ رقم ٢١١٨) من طريق الثوري عن أبي إسحاق.

وأخرجه أيضا: النسائي في (الجمعة باب كيفية الخطبة ٣ / ١١٦ رقم ١٤٠٣) من طريق شعبة عن أبي إسحاق. والإمام أحمد في مسنده (١ / ٤٣٢) والحاكم في المستدرک (٢ / ١٨٢ ، ١٨٣) والبيهقي في الكري (٧ / ١٤٦) كلهم من طريق أبي عبيدة عنه به.  
قال النسائي — عقب الحديث —: "أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئا..." .  
والحديث له طريقان آخران:

أما الطريق الأول: فقد أخرج الإمام أبو داود في الباب المتقدم (٢ / ٥٩١ رقم ٢١١٨) والإمام أحمد في مسنده (١ / ٤٣٢) كلاهما من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن ابن مسعود به.

وتابع شعبة إسرائيل في روايته عن أبي إسحاق به، وحديثه عند أحمد في مسنده (٦ / ٣٩٣) .  
وأما الطريق الثاني: فقد أخرج الإمام النسائي في (النكاح باب ما يستحب من الكلام عند النكاح ٦ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ رقم ٣٢٧٧) والترمذي في جامعه (النكاح باب خطبة النكاح ٣ / ٤١٣ رقم ١١٠٥) وابن ماجه في (السنن في النكاح باب خطبة النكاح ١ / ٣٤٩ رقم ١٨٩٩) كلهم من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

وقال الترمذي — عقب الحديث —: "حديث عبد الله حسن رواه الأعمش عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي ﷺ ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله عن

==



وكذا هو في خطبته التي قالها لضماد كما في صحيح مسلم<sup>(١)</sup> من حديث ابن عباس.  
فلو قيل بوجوب الشهادتين في الخطبة لم يكن بعيدا، والله أعلم.

### الخامس: [معنى القصد]

القصد في الشيء: هو الاقتصاد فيه وترك التطويل والتشديد، كما قال ﷺ: "القصد القصد تبلغوا"<sup>(٢)</sup> وأراد ﷺ يكون الخطبة قصداً واصلاً قصداً: أن لا يعمل الناس كراهة السأمة والله أعلم.

### السادس: [المراد بقوله: «إن من البيان سحرا»]

قوله ﷺ في حديث عمار بن ياسر<sup>(٣)</sup> وفي حديث ابن مسعود<sup>(٤)</sup> — بعد أمره بإقصار الخطبة —: «فإن من البيان سحرا» هل هو مدح للبيان؟ بمعنى أنه قد يختصر الكلام

==

التي ﷺ، قال: وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعتهما فقل:

عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ.

(١) مسلم في (الجمعة باب خطبته ﷺ في الجمعة ٢ / ٦ / ١٥٦ — ١٥٨)

(٢) طرف من حديث أبي هريرة ؓ أخرجه البخاري في (الرقاق باب القصد والمداومة على العمل

١١ / ٣٠٠ رقم ٦٤٦٣).

وقد ابن الأثر في النهاية (٤ / ٦٧) : — في بيان معنى الحديث — ' أي عليكم بالقصد من

الأمر في القول والفعل وهو الوسط بين الصريين.

(٣) تقدم برقم (١٦٤).

(٤) تقدم برقم (١٦٦).

(٥) البيان: هو إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وأصله الكشف والظهور، قيل معنى الحديث: أن الرجل

يكون عليه الحق وهو أقوم بحجته من خصمه فيقلب الحق بينه إلى نفسه، وأن معنى السحر: قبح

الشيء في عين الإنسان وليس بقبح الأعيان. انظر: غريب الحديث (٣٣، ٣٤) والنهاية (١٧٤/١).

وفيه معنى آخر أبانه الإمام الترمذي في الجامع (٣٢٩/٤) بقوله: «والبيان: هو كثرة الكلام مثل

==

مع البيان كما دل عليه قوله ﷺ: ((أوتيت جوامع الكلم))<sup>(١)</sup> وهو أن يأتي بالمعاني الكثيرة في الألفاظ المختصرة<sup>(٢)</sup> - أو هو ذم للبيان المؤدي إلى التطويل؟ وظواهر الأحاديث تقتضي أنه ورد مورد الذم وقد ورد التصريح به في أحاديث: منها: ما روي أبو داود<sup>(٣)</sup> والترمذي<sup>(٤)</sup> من حديث ابن عمر أنه قال: ((قدم رجلان من المشرق فخطبا فتعجب الناس يعني لبيانهما، فقال النبي ﷺ: إن من البيان لسحرا، أو إن بعض البيان سحر)).

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وروي أبو داود<sup>(٥)</sup> من حديث بريدة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن من البيان

==

هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيوسعون في الكلام ويتفصصون فيه من مدح الناس فيما لا يرضى الله.

<sup>(١)</sup> طرف من حديث أبي هريرة أخرجه الإمام مسلم في (المساجد ٢ / ٥ / ٦٥٥) وهو عند البخاري في (التعبير باب رؤيا الليل ١٢ / ٤٠٦ رقم ٦٩٩٨) بلفظ: أعطيت مفاتيح الكلم، وأخرجه بلفظ: عننت بجوامع الكلم في (التعبير باب المفاتيح في اليد ١٢ / ٤١٨ رقم ٧٠١٣) وغيره من الكتب.

<sup>(٢)</sup> بنظر: شرح صحيح مسلم (٢ / ٥ / ٥) والنهاية (٢٩٥ / ١).

<sup>(٣)</sup> أبو داود في (الأدب باب ما جاء في اشتدق في الكلام ٥ / ٢٧٥ رقم ٥٠٠٧).

<sup>(٤)</sup> الترمذي في (البر والصلة باب ما جاء في أن من البيان سحرا ٤ / ٣٢٩، ٣٣٠ رقم ٢٠٢٨).

وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: هو مخرج في الموطأ (باب ما يكره من الكلام غير ذكر الله ٢ / ٧٥٢، ٧٥٣) وفي صحيح البخاري (الكاح باب الخطبة ٩ / ١٠٩ رقم ٥١٤٦) وفي (الطب باب إن من البيان سحرا ١٠ / ٢٤٧ رقم ٥٧٦٧).

<sup>(٥)</sup> أبو داود في (الأدب باب ما جاء في الشعر ٥ / ٢٧٨ رقم ٥٠١٢).

سده ضعيف فإن فيه عند الله بن ثابت أبو جعفر النحوي وهو مجهول كما في الكاشف (٢ /

==

سحرا، وإن من البكم جهلا، وإن من الشعر حكما، وإن من القول عيالا<sup>(١)</sup>)).  
سكت عليه أبوداود.

وروى أبوداود<sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله يعجز  
البليغ من لرحال الذي يتخلل بلسانه تحلل الباقرة<sup>(٣)</sup> بلسانها.  
سكت عليه أبو داود وهو عنده حديث صالح<sup>(٤)</sup>.

==

٦٨ رقم (٢٦٨٣) والتقريب رقم (٣٢٥٨) وشيخه — صخر ابن عبد الله بن مريدة — مقبول  
(التقريب رقم ٢٩٢٢) ولم أقف له على طرق أخرى من حديث مريدة.

(١) قال الخطابي — مينا معناه — «هو عرض كلامك أو حديثك عني من ليس من شأنه ولا  
يريده» قال: هكذا روى أبوداود «عيالا» ورواه غيره: «عيلا» هكذا ذكره الأزهري عن المنذري  
ثم بين معنى العيل يحويه. انظر: معالم السنن (٤/١٢٨).

(٢) أبوداود في (الأدب باب ما جاء في التشديق في الكلام ٥ / ٢٧٤ رقم ٥٠٠٥) وكذا الترمذي  
في (الأدب باب ما جاء في الفصاحة والبيان ٥ / ١٢٩، ١٣٠ رقم ٢٨٥٣) وقال: هذا حديث  
حسن غريب من هذا الوجه.

قلت: وهو كما قال فإن في سنده عاصم بن سفيان بن عبد الله الثقفي وهو صدوق (التقريب رقم  
٣٠٧٦) وباقي رجاله ثقات.

(٣) الباقرة: اسم جمع بمعنى: جماعة البقرة. انظر: القاموس المحيط ص (٤٥٠) ومجمع البحار (١/٢٠٩)  
مادة بقر.

ومعنى الحديث: إن الله عروجل يبغض الشخص الذي يتشدد في الكلام ويصحم به لسانه ويلفه  
كما تلف البقرة الكلام بلسانها لفا. انظر: النهاية (٢/٧٣).

(٤) قلت: يرى الشارح تعا لأن الصلاح أن ما سكت عليه أبوداود من قبل الحسن فقد قال في

التقييد: (ص ٣٩) فإن كان أبوداود يرى أحسن رتبة بين الصحيح والضعيف ولا احتياط بل  
الصواب ما قاله ابن الصلاح، وإن كان رأيته كالتقدمين أن الحديث صحيح وضعيف لما سكت  
عنه فهو صحيح، والاحتياط أن يقال: فهو صالح كما عبر أبوداود والله أعلم. ويراجع (علوم  
الحديث لابن الصلاح ص ٣٦)

==

وروى الترمذي <sup>(١)</sup> من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: ((الحياة

==

قلت: والصواب في هذه المسألة ما قاله لحافظ ابن حجر في النكت ( ١ / ٤٣٥ - ٤٤٤ ) وهو

أن ما سكنت عليه أبوداود على أقسام:

١ - منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة

٢ - ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته

٣ - ومنه ما هو من قبل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا.

٤ - ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها... إلى أن قال: ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج

بكل ما سكنت عليه أبوداود فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت

عنها... ثم ذكر بعض الضعفاء بل المتروكين وقال: فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من

أجل سكوت أبي داود... الخ "

(١) الترمذي في ( البر والصلة باب ما جاء في العمى ٤ / ٣٢٩ رقم ٢٠٢٧ ) وقال: "هذا حديث

حسن غريب إنما نعرفه من حديث أبي غسان محمد بن مطرف.

قلت: ورحاله كلهم ثقات.

والحديث أخرجه أيضا: الإمام أحمد في مسنده ( ٥ / ٢٦٩ ) والحاكم ( ١ / ٨ ، ٩ ، ٥٢ ) وقال:

صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقد احتج برواته عن آخرهم ، ووقفه الذهبي .

تبييه: رجع الشارح حمل قوله ( إن من البيان سحرا ) على الهم دون تفصيل في ذلك، والأولى أن

يقال: إن البيان على نوعين: الأول: ما يبين به المراد، والثاني: تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب

السامعين والثاني هو الذي يشبه بالسحر، والمذموم منه ما يقصد به الباطل. قال ابن التين كما في

الفتح ( ٩ / ١٠٩ ).

وقال الخطابي: وهذا - أي امتئالة القلوب بالبيان - إذا صرف إلى الحق بمدح وإذا صرف إلى

الباطل يذم " (المصدر نفسه ١٠ / ٢٤٨) ولم أجده في إعلام الحديث في أبواب النكاح والطب وهو

في معالم السنن بنحوه (٤ / ١٢٧).

==

والعلي<sup>(١)</sup> شعبتان من الإيمان، والبذاء<sup>(٢)</sup> والبيان شعبتان من النفاق)) وقال: هذا حديث غريب.

**السابع:** [الاهتمام بصحيح خطبه ﷺ دون غيرها]

لا بأس أن يخطب بما صح عنه ﷺ مما رواه جابر<sup>(٣)</sup> وابن مسعود<sup>(٤)</sup> وغيرهما دون ما لم يصح كالأربعين الدعائية<sup>(٥)</sup> في خطبه ﷺ ونحوها/ فإنها موضوعة أو مسروقة.

١/١٥٣

==

قال احافظ في الفتح ( ١٠ / ٢٤٨ ) : ' وحمه بعضهم على الدم لم تصنع في الكلام وتكلف لتحسينه'. وانظر أيضا: شرح النووي (٤٠٨/٦).

(١) العلي: قلة الكلام، وقيل: هو التخير في الكلام وذلك بسبب الأمل في المقال والتحرر من الوبال.

انظر: جامع الترمذي (٣٢٩/٤) ومجمع البحار (٧٢٥/٣).

(٢) البذاء: هو لفحش في الكلام. انظر: جامع لترمذي (٣٢٩/٤) والنهاية (١١١/١).

(٣) سيأتي تحريجه قريبا في هذا الوجه ص (٣٥٦).

(٤) سيأتي تحريجه قريبا في هذا الوجه ص (٣٥٨).

(٥) راجع الميران (٢ / ١٠٣ رقم ٣٠٠٥ و ٣ / ٦٥٧ رقم ٧٩٨٢) واللسان ٥٠٦ / ٢

رقم ٢٠٢٧ و ٣٠٥ / ٥ — ٣٠٧ رقم ١٠٢٧ ) ترجمة زيد بن رفاعه الهاشمي ومحمد بن علي بن

ودعان.

قال الذهبي: "له — يعني الهاشمي المذكور — أربعون موضوعة سرقها ابن ودعان". وقال في ترجمة

ابن ودعان:

"صاحب تلك الأربعين الدعائية الموضوعة دمه أبو طاهر السلمي وأدركه وسمع منه وقال: هالك متهم بالكذب".

وقال المزني: وهي مع ذلك موضوعة سرقها ابن ودعان من زيد بن رفاعه... وسرقها منه ابن

ودعان فركبها أسايد... الخ نقله الحافظ في اللسان في الترجمين المذكورين.

وقد قال البخاري — رحمه الله — في التاريخ<sup>(١)</sup> حدثني يحيى<sup>(٢)</sup> عن علي بن جرير قال: سمعت عمر بن صبح<sup>(٣)</sup> يقول: أنا وضعت خطب النبي ﷺ.

### [سياق بعض خطب النبي ﷺ الصحيحة]

فمما صح من خطبه ﷺ: ما رواه مسلم<sup>(٤)</sup> في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قلل: ((كان رسول الله ﷺ إذا خطب اجرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: صبحكم مساكم ويقول: بعثت أنا والساعة كهاتين، ويقرن بين أصبعيه: السبابة والوسطى، ويقول: أما بعدا فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة ثم يقول: أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، من ترك مالا فلأهله ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي وعلي)).

وفي رواية له: (٥) كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله، ويشني عليه، ويقول على إثر ذلك وقد علا صوته... ثم ساق الحديث بمثله.

وفي رواية له: (٦) كان رسول الله ﷺ يخطب الناس يحمد الله، ويشني عليه بما هو أهله، ثم يقول: ((من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وخير الحديث كتاب الله...))

(١) انظر: التاريخ الأوسط (٢ / ١٥٢ رقم ١٣٢).

(٢) هو اليشكري كما ورد مصرحاً به في التاريخ الأوسط.

(٣) هو ابن عمران الحراساني متروك كذبه ابن راهوية (التفريب رقم ٤٩٥٦) راجع: المحروحين (٢ /

٨٨) والكامل (٥ / ١٦٨٣ — ١٦٨٥) والميزان (٣ / ٢٠٧ رقم ٦١٤٧).

(٤) مسلم في (الجمعة باب خطبته ﷺ في الجمعة ٦ / ١٥٣).

(٥) المصدر نفسه (٦ / ١٥٤ — ١٥٦).

وقوله: (وفي رواية له) ورد في (ج): (وفي رواية أنه).

(٦) أي الإمام مسلم في (الباب المذكور آنفاً ٦ / ١٥٦).

ثم ساق الحديث.

وروى مسلم<sup>(١)</sup> أيضا من حديث ابن عباس أن صمادا قدم مكة — وكان من أسد<sup>(٢)</sup> شنوءة<sup>(٣)</sup> فذكر أحاديث فيه: — فقال رسول الله ﷺ: ((إن الحمد لله نحمده ونستعينه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أما بعد! فقال: أعد علي كلماتك هؤلاء فأعا دهن عليه رسول الله ﷺ ثلاث مرات، قال: / فقال: لقد سمعت قول الكهنة وقول السحرة وقول الشعراء فما سمعت مثل كلماتك هؤلاء ولقد بلغن ناعوس<sup>(٤)</sup> البحر قال: فقال: هات يدك أبايك علي الإسلام، قال: فبايعه، فقال رسول الله ﷺ: وعلى قومك، قال: وعلى قومي...)) الحديث.

ب/١٥٣

(١) مسلم في (الباب نفسه ٦ / ١٥٦ — ١٥٨).

(٢) كذا في الأصل، وجاء في هامشه. «زد» وهو كدنت في (ح).

(٣) شنوءة: قال النووي: "بفتح الشين وضم النون ويعدها مدة". شرح صحيح مسلم (٦ / ١٥٦).

(٤) جاء في هامش الأصل و(ح) 'قاموس'.

قال النووي في شرح مسلم (٢ / ٦ / ١٥٧): "ضطباه بوجهين أشهرهما: ناعوس بالون

والعين هذا هو الموجود في أكثر نسخ بلادنا والثاني: قاموس بالقاف والميم وهذا الثاني هو

المشهور في روايات الحديث في غير صحيح مسلم.

قلت: ثم نقل عن القاضي عياض وجها ثالثا فقال: "وقع عند أبي محمد بن سعيد ناعوس بالثاء المثلثة فوق".

وفيه وجه رابع: قاعوس بقاف وعين ذكره الفني في مجمع بحار الأنوار (٤ / ٧٥٦) مددة بعس ومعنى قاموس البحر: وسطه وقعره. انظر: شرح مسلم للنووي (٢ / ٦ / ١٥٧) والنهاية (٤ /

(١٠٨

ومعنى ناعوس البحر: تحته ووسطه. انظر: مجمع بحار الأنوار (٤ / ٧٥٦).

ورواه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(١)</sup> فجعل الذي جاء له ضمام بن ثعلبة لا ضماد وكان قدوم ضمام بن ثعلبة بالمدينة<sup>(٢)</sup> وكان قدوم ضماد بمكة<sup>(٣)</sup> ولم يكن يصلي الجمعة بمكة لم تكن فرضت على المشهور<sup>(٤)</sup>.

وروى ابن ماجه في سننه<sup>(٥)</sup> من حديث ابن مسعود بإسناد جيد أن رسول الله ﷺ قال:

(١) المعجم الكبير (٨ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ رقم ٨١٤٧ ، ٨١٤٨) وأورده الهيثمي في المجمع (٩ / ٣٧٣) وقال:

"فت: حديث ضماد بالدال في الصحيح وغيره، وحديث ضمام بالميم لم أحله رواه الطبراني وذكره بالميم، ورجاله ثقات."

(٢) ينظر: معجم الصحابة للبغوي (٣ / ٤٠١) والبداية والنهاية (٧ / ٢٨٤).

(٣) ينظر: معجم الصحابة (٣ / ٣٩٩) والبداية والنهاية (٤ / ٩٢ و ٧ / ٢٨٧) قلت: ورد

التصريح بقدمه بمكة في روايات مسلم وغيره كما تقدم في ص ١٦

(٤) قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤١٢): "واختلف في وقت فرضتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة... وقال الشيخ أبو حامد: فرضت بمكة وهو غريب."

(٥) ابن ماجه في (المقدمة باب اجتناب البدع ١ / ١١ رقم ٣٧) وأخرجه أيضا: ابن أبي عاصم في السنة رقم (٢٥) كلاهما من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود به.

وفي سدد ابن ماجه عبيد بن ميمون التيمي أبو عباد المدي مستور (التقريب رقم ٤٤٢٦) وقال الذهبي في الميزان (٣ / ٢٤ رقم ٥٤٤٦): مجهول.

وفيه أيضا: عن أبي إسحاق السبيعي وهو مدلس من الطبقة الثالثة. تعريف أهل التقديس (رقم ٩١ ص ١٠١)

وهو أيضا موصوف بالاختلاط (التقريب رقم ٥١٠٠) والراوي عنه — وهو موسى بن عقبة — لم يذكر فيمن روى عنه قبل الاختلاط. انظر: الكواكب النيرات (رقم ٤١).

ولم ينفرد به موسى بن عقبة بل تابعه إدريس بن يزيد الأودي — وهو ثقة كما في لتقريب رقم ٢٩٨ — فرواه عن أبي إسحاق به، وحديثه عند الطبراني في الكبير (٩ / ٩٧ رقم ٨٥٢٠)

وهو أيضا لم يذكر ممن روى عنه قبل الاختلاط. انظر: الكواكب النيرات (رقم ٤١) بالاضافه



((إنما هما اثنتان: الكلام والهدى<sup>(١)</sup>) فأحسن الكلام كلام الله وأحسن الهدى: هدى محمد ألا وإياكم ومحدثات<sup>(٢)</sup> الأمور فإن شر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل

==

إلى عتقة أبي إسحاق .

هذا وقد حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على طريق موسى بن عتبة بأنه جيد لكن المشهور أنه موقوف. ينظر: بيان لدليل (ص ١٧٣، ١٧٤)

وقال الدارقطني في العمل ( ٥ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ رقم ٩١٦ ) — وقد سئل عن هذا الحديث — : " برويه أبو إسحاق واختلف عنه :

— فرره إدريس الأودي وموسى بن عتبة ورعا الخطبة كلها إلى النبي ﷺ  
— رروه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله: ألا أنيثكم ما العصة؟ هو النعيمه، فأنهم رفعوه إلى النبي — صلى الله عليه وسلم — وكذلك قوله: إن الرجل ليصدق حتى يكتب صديقا، وقول شعبة ومن تابعه أولى بالصواب".

قلت: القدر المرفوع منه — الذي استشهاده الدارقطني — أخرجه الإمام مسلم في ( البر والصلة باب تحريم النعيمه ٦ / ١٦ / ١٥٩ ، ١٦٠ ) والبحاري طرفا منه في ( الأدب باب قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ١٠ / ٥٢٣ ، ٥٢٥ رقم ٦٠٩٤ ) .  
ورواية هؤلاء الجماعة أرجح كما قال الدارقطني لأمرين:

١ — لأن شعبة وشريك ممن سمعا من أبي إسحاق قبل الاختلاط. وراجع ( الميزان ٢ / ٢٧٣ رقم ٣٦٩٧ ) ترجمة شريك، وهدى اساري ( ص ٤٥٣ ) ترجمة عمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي.

٢ — هم جماعة ومعهم شعبة وإسرائيل فهم أولى بالحفظ من اثنين ممن لم يذكر في قدماء أصحابه ولا بأي خصيصه أخرى بالسبيعي، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> قال أبو عبيد في غريب الحديث ( ٣ / ٣٨٤ ) : اهدي والدل يطلقان على السكنية والوقار في الهيئة والمنظر والشمائل وغير ذلك. وراجع : النهاية ( ٥ / ٢٥٣ ) .

<sup>(٢)</sup> المحدثات : بفتح الدال جمع محدثة والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع بدعة. الفتح ( ١٣ / ٢٦٦ )

بدعة<sup>(١)</sup> ضلالة ألا لا يطولن عليكم الأمد فتفسو قلوبكم ألا إن ما هوأت قريب وإنما البعيد ما ليس بآت ألا إنما الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد: من وعظ بغيره، ألا إن قتال المؤمن كفر وسبابه فسوق<sup>(٢)</sup> ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ألا وإياكم والكذب فإن الكذب لا يصلح بالجحد ولا بالهزل ولا يعد الرجل صبيـه ثم لا يفي له وإن الكذب يهدي إلى الفجور<sup>(٣)</sup> وإن الفجور يهدي إلى النار وإن الصدق يهدي إلى البر وإن البر يهدي إلى الجنة وإنه يقال للصادق: صدق وبر ويقال للكاذب: كذب وفجر ألا وإن العبد يكذب حتى يكتب عند الله كذاباً<sup>(٤)</sup>.

وروى ابن ماجه<sup>(٥)</sup> أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: ((يا أيها الناس توبوا إلى الله قبل أن تموتوا وبادروا بالأعمال الصالحة قبل أن تشغلوا وصلوا الذي بينكم وبين ربكم بكثرة ذكركم له وكثرة الصدقة في السر والعلانية

١/١٥٤

(١) البدعة: الاختراع على غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى: (بدع السماوات والأرض) أي مخترعهما من غير مثال سابق. انظر: الاعتصام (٤١/١).

وفي الشرع: عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى. (المصدر نفسه ص ٤٣).

(٢) قال ابن الأثير في النهاية (٣ / ٤٤٦): "أصل الفسوق: الخروج عن الاستقامة والجور".

ويراجع أيضا: (القاموس المحيط ص ١١٨٥ مادة فسق)

(٣) الفجور: هو الميل عن الاستقامة، وقيل: الابتعاد في المعاصي. قاله النووي في شرح صحيح مسلم

(١٦ / ١٦٠) وقال ابن الأثير في النهاية (٣ / ٤١٣): "يريد الميل عن الصدق وأعمال البر".

(٤) قوله: (لير وإن البر يهدي إلى سقط من (ج)).

(٥) قال النووي: قال العلماء: هذا فيه حث على تحري الصدق وهو قصده والاعتناء به، وعلى

التحذير من الكذب والتساهل فيه فإنه إذا تساهل فيه كثر منه فعرف به، وكتبه الله لمبالغته صديقا إن اعتاده، أو كذابا إن اعتاده.

انظر: شرح مسلم (١٦ / ١٦٠).

(٦) ابن ماجه في الجمعة (باب فرض الجمعة ١ / ١٩٤ رقم ١٠٦٢).

ترزقوا وتنصروا وتجبروا واعلموا<sup>(١)</sup> أن الله قد فرض عليكم الجمعة في مقامى هذا في يومى هذا في شهري هذا من عامى هذا إلى يوم القيامة فمن تركها في حياتي أو بعدي وله إمام عادل أو جائر استخفافا بها وجحودا لها فلا جمع الله له شمله ولا بارك له في أمره ألا ولا صلاة له ولا زكاة له ولا حج له ولا صوم له ولا بركة حتى يتوب فمن تاب تاب الله عليه ألا لا تؤمن امرأة رجلا ولا يؤمن أعرابي مهاجرا ألا ولا يؤمن فاجر مؤمنا إلا أن يقهره بسلطان يخاف سيفه وسوطه)).

وفي إسناده لين<sup>(٢)</sup> فيه: علي بن زيد بن جدعان: مختلف فيه.<sup>(٣)</sup> وقد أنرح له مسلم في المتابعات<sup>(٤)</sup> والراوي له عنه عبد الله بن محمد العدوي جهله أبو حاتم<sup>(٥)</sup> وقال البخاري:

(١) في الأصل: (وعلموا) وما أثبتته من (ح) أقرب للساق.

(٢) بحوه حكم عليه البوصيري فقال في مصباح الرجاجة (١ / ١٢٩): ' وهذا إسناده ضعيف لضعف عبي بن زيد بن جدعان... '.

قلت: بل الإسناد ساقط من أجل عبد الله بن محمد العدوي وهو متروك كما سيأتي.

(٣) فقد ضعه قوم ووثقه آخرون انظر: سؤالات أبي داود رقم (١٥٢) وناريخ الدوري (٢ /

٤١٧ رقم ٤٣٥٦، ٤٦٩٩) وناريخ الدارمي رقم (٤٧٢) وسؤالات ابن الخنيد رقم (٢١١)،

٧٤٠، ٧٤١) والجرح والتعديل (٦ / ١٨٦، ١٨٧ رقم ١٠٢١) والكامل (٥ / ١٨٤٠،

١٨٤١، ١٨٤٥) والضعفاء والمتروكين لاس اجوزي (٢ / ١٩٣ رقم ٢٣٧٣) والميران (٣ /

١٢٧ — ١٢٩ رقم ٥٨٤٤) ومعرفة النقب (٢ / ١٥٤ رقم ١٢٩٨) والتهذيب (٧ / ٣٢٢

— ٣٢٥ رقم ٥٤٤).

وقال لحافظ ابن حجر: ضعيف. التقريب رقم (٤٧٦٨).

(٤) راجع. رجال مسلم (٢ / ٥٦ رقم ١١٣٨) وقد صرح ابن منجويه بأنه مخرج في صحيح مسلم

مقررا بثابت.

(٥) انظر: العلل لابنه (٢ / ١٢٩ رقم ١٨٧٨) والجرح والتعديل (٥ / ١٥٦ رقم ٧١٥) وزاد:

منكر الحديث.

منكر الحديث.<sup>(١)</sup>

على أنه ليس من أفراد عبد الله بن محمد المذكور فقد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده<sup>(٢)</sup> عن عبد الوهاب عن فروة احتياط<sup>(٣)</sup> عن علي بن زيد. وإنما أوردته لكونه في بعض<sup>(٤)</sup> الكتب الستة.

(١) انظر: الصغفاء الصغير رقم (١٩٢) والتاريخ الكبير (٥ / ١٩٠ رقم ٥٩٨).

وقال وكيع: يضع الحديث وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا على قلة روايته لا يشبه حديثه حديث الأثبات ولا روايته رواية الثقات لا يحل الاحتجاج بخبره وهو صاحب حديث تارك الجمعة... ثم ذكر هذا الحديث.

انظر: الكامل (٤ / ١٨٩٧) والمجروحين (٢ / ٩).

وقال ابن عبد البر: "جماعة أهل العلم بالحديث يقولون إن هذا الحديث يعني الذي أخرجه له ابن ماجه من وضع عبد الله بن محمد العدوي وهو عندهم موسوم بالكذب". (التهذيب ٧ / ٢١ رقم ٢٧) واللسان (٦ / ١٠٨ رقم ٣٧٩) وزاد في اللسان: "لهذا الحديث طرق ليس فيها ما تقوم به حجة إلا أن مجموعها يدل على بطلان قول من حمل على العدوي أو على مهنا بن يحيى". قال الحافظ: "والحديث معروف بالعدوي". اللسان (٦ / ١٠٨) وقال ابن عدي: "وعبد الله بن محمد العدوي له من الحديث شيء يسير وهو معروف بحديث الجمعه لذي يرويه عنه الوليد بن بكير". الكمس (٤ / ١٤٩٩).

قلت: هذا الحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم بطرقه، ينظر: العلل لابن أبي حاتم (٢ / ١٢٨، ١٢٩ رقم ١٨٧٨) و العلل المتأمية (١ / ٤٥٦ رقم ٧٨١) و العلل للدارقطني (٩ / ٢٠٩، ٢١٠ رقم ١٧٢٧) و التلخيص (٢ / ٥٣ رقم ٦٢٠).

(٢) لم أقف عليه في البنية ولا في المطالب.

(٣) لم أجده له ترجمة.

(٤) قلت: يعني به الشارح سنن ابن ماجه كما تقدم.

وروى أبو داود <sup>(١)</sup> من حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ كان إذا تشهد قال: ((الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده، ورسوله، أرسله بالحق بشيرا ونذيرا، بين يدي الساعة، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئا)).

وإسناده جيد سكت عليه أبو داود.

ثم روى <sup>(٢)</sup> بإسناده عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن تشهد رسول الله ﷺ يوم الجمعة فذكر نحوه وقال: ((من يعصيهما فقد غوى ونسأل الله ربنا أن يجعلنا ممن يطيعه ويطيع رسوله ويتبع رضوانه ويجتنب سخطه فإنما نحن به وله)).

وأظاهر أن هذا الدعاء من كلام ابن شهاب.

وقد روى الشافعي — رحمه الله — في الأم <sup>(٣)</sup> في أبواب الجمعة حديث جابر الأول وحديث لابن عباس <sup>(٤)</sup> وحديث آخر <sup>(٥)</sup> مرسل رواه البيهقي في المعرفة <sup>(٦)</sup> قال: أنا إبراهيم بن محمد حدثني إسحاق بن عبد الله عن أنان بن صالح عن كريب عن ابن عباس أن النبي ﷺ خطب يوما فقال: ((إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه

<sup>(١)</sup> أبو داود في ( الصلاة باب الرجل يحط بـ عى قوس ١ / ٦٥٩ رقم ١٠٩٧ ) ورجاله ثقات سوى

عمران — وهو ابن داود انقطاع — وهو صدوق بهم ورمي برأي الخوارج. الترمذي رقم ( ٥١٨ )

<sup>(٢)</sup> في أبو داود في الباب المذكور ( ١ / ٦٦٠ رقم ١٠٩٨ ) ورجاله ثقات.

<sup>(٣)</sup> لأم ( باب كيف استحب أن تكون الخطبة ( ١ / ٣٤٥ ).

<sup>(٤)</sup> قوله: ( وحديث لابن عباس ) ساقط من ( ح ).

<sup>(٥)</sup> راجع: الأم ( ١ / ٣٤٦ ) ومسنود لشافعي ( ص ٦٧ )

<sup>(٦)</sup> المعرفة ( ٢ / ٤٩٦ رقم ١٧٤١، ١٧٤٢ ) قلت: فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي —

شيخ الشافعي — أبو إسحاق المدي متروك التفريب ( رقم ٢٤٣ ) وفيه أيضا: إسحاق بن عبد الله

وهو ابن أبي فروة. «متروك» انظر: التقريب ( ٣٧١ ).

ونستنصره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، حتى يفى إلى أمر الله)).

قال البيهقي: <sup>(١)</sup> وبهذا الإسناد: أنا الشافعي أنا إبراهيم حدثني عمرو أن النبي ﷺ خطب يوما فقال في خطبته: ((ألا إن الدنيا عرض حاضر يأكل منها البر والفاجر ألا وإن الآخرة أجل صادق يقضي فيها ملك قادر ألا وإن الخير كله بخدافيه في الجنة ألا وإن الشر كله بخدافيه في النار ألا فاعملوا وأنتم من الله على حذر واعلموا أنكم معروضون على أعمالكم)).

ولم يصل البيهقي <sup>(٢)</sup> هذا المرسل الذي رواه الشافعي.

<sup>(١)</sup> أي في المعرفة (٢ / ٤٩٦)

<sup>(٢)</sup> قلت: بل وصله في الكبرى (٣ / ٢١٦) عن شداد بن أوس مرفوعا، والحديث أخرجه أيضا : أبو نعيم في الحلية (١ / ٢٦٤، ٢٦٥) والطبراني في الكبير (٧ / ٢٨٨ رقم ٧١٥٨) وابن عدي في الكامل (٣ / ١١٩٨)

كلهم من طريق سعيد بن مساذ أبي مهدي عن أبي الزهري عن كثير بن مرة عنه به وقال ابن عدي عن أبي مهدي هذا: "عامة ما يرويه وخاصة عن أبي الزهري غير محفوظة" وأورده الحيثمي في المجمع (٢ / ١٩٢) وأعله بأبي مهدي هذا وقال: ضعيف جدا، وقال الحافظ في التقریب رقم (٢٣٤٦): متروك ورماء الدارقطني وغيره بالصع.  
وله طريق آخر عند أبي نعیم في الحلیة والبیهقي في الكبرى، وفيه یث بن ابی سلیم وهو صدوق اختلط جدا وم یتمیز حدیثه فترك. التقریب رقم (٥٧٢١)  
ورواه أبو نعیم في الحلیة (١ / ٢٦٤) موقوفا على شداد بن أوس. وفي سنده فرج بن فضالة وأبو معشر، وهما ضعيفان. انظر: التقریب رقم (٥٤١٨، ٧١٥٠).  
وأخرجه مناد بن السري في الزهد (٢ / ٤٠٤) وابن أبي شبة في المصنف (٧ / ١٤٣)

الله ﷺ على نافته العصباء<sup>(١)</sup> / فقال: فذكرها.

أورده ابن عدي<sup>(٢)</sup> في ترجمة الوليد بن المهلب وقال: له ما كبير تنكر<sup>(٣)</sup> والصبر بن محرز<sup>(٤)</sup> أيضا ضعيف.<sup>(٥)</sup>

--

أنس". وقال في ترجمة أنان: فمن تلك الأشياء التي سمعها من الحسن فجعلها عن أنس... فذكر هذا الحديث. (المحروحين ١ / ٩٧)

وقال ابن حوزي: "والعروف أن هذا الحديث من حديث أنان عن أنس فقد سرقه منه قوم". (الموضوعات ٣ / ٤٤٢) ووافقه السيوطي في اللآلي (٢ / ٣٥٨).

(١) لعصباء: — بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها موحدة ومد — النقه المنطوعة الأدن أو المشقوقة، وهو لقب ناقة النبي ﷺ ولم تكن عصباء، رقيق: كان يأذاها غضب، وهي التي كانت لا تسبق ثم جاء أعرابي على قعود فسقها فشق ذلك على لمسلمين فقال ﷺ. ((إن حقا على الله ألا يرفع من الدنيا شيئا، لا وضعه)).

انظر: الصحيح مع الفتح (٦/٨٦، ٨٧ رقم ٦٥٠١، ٢٨٧٢) وراى المعد (١/١٣٤) والقاموس المحيط ص (١٤٨ مادة غضب).

(٢) انظر: الكامس (٧ / ٢٥٤٣)

(٣) قوله: (تنكر) ساقط من (ج).

قيل: لفظ ابن عدي 'أحاديثه فيها بعض النكرة'، وقال الذهبي في الميزان (٤ / ٣٤٩ رقم ٩٤١١): "لا يعرف" وقال في ترجمة الضر بن محرز — وقد ساق له هذا الحديث —: 'تفرد به الوليد وهو مكتم فيه'. انظر: الميزان (٤ / ٢٦٣ رقم ٩٠٨٥).

(٤) ورد في الأصل "محمد" والصواب ما أنشئه فإن الحديث الذي نحن بصدده هو مروى عن الصبر ابن محرز، لا الضر بن محمد

(٥) قلت: قال ابن حبان في المحروحين (٣ / ٥٠): منكر الحديث جدا لا يجوز الاحتجاج به. وقال العقيلي في الضعفاء (٤ / ٢٨٨ رقم ١٨٨٢). "لا يناع على حديثه ولا يعرف إلا به". وقال الذهبي في الميزان (٤ / ٢٦٢ رقم ٩٠٨٥): "مجهول".

ذكره ابن عدي<sup>(١)</sup> وساق له حديثين ثلاثة وقال: هذه الأحاديث غير محفوظة.  
وكذلك الخطبة المشهورة التي رويت عن الحسن البصري قال: طلبت خطبة رسول الله ﷺ في الجمعة فأعيتني، فلزمت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فقال: كان يقول في خطبته يوم الجمعة: يا أيها الناس! إن لكم علما فانتهوا إلى علمكم، وإد لكم هاية فانتهوا إلى هايئكم، وإن المؤمن بين مخافتين: بين أجل قد مصي لا يدري كيف يصنع الله فيه، وبين أجل قد بقي لا يدري كيف الله صانع فيه، فليتزود المؤمن من نفسه لنفسه، ومن دنياه لآخريته ومن الشباب قبل الهرم ومن الصحة قبل السقم فإنكم للآخرة خلقتكم والدنيا خلقت لكم، والذي نفس محمد بيده ما بعد الموت مستعجب وما بعد الدليلدار إلا الجنة أو النار واستغفر الله عز وجل لي ولكم.  
رواه ابن أبي الدنيا<sup>(٢)</sup> قال: ثنا أحمد بن عبد الأعلى ثنا أبو جعفر المكي قال: قال الحسن: فذكره.

وأبو جعفر المكي: لأدري من هو؟<sup>(٣)</sup>  
وكذلك رويت أحاديث أخر في خطبته لاتصح.  
قال الشافعي<sup>(٤)</sup> — رحمه الله —: "وأحب أن يخلص الإمام الخطبة: بحمد الله والصلاة على رسوله ﷺ والعظة والقراءة لا يزيد على ذلك ثم قال:

(١) انظر: الكامل (٧ / ٢٤٩٤).

(٢) ابن أبي الدنيا في قصر الأمل رقم (١٩٠ ص ١٢٩) وراه أيضا الديلمي في الفردوس (٥ / ٢٧٨ رقم ٨١٧٨).

(٣) قلت: ولم أقف أيضا على ترجمته.

(٤) في كتابه الأم (١ / ٣٤٧) باب ما يكره من الكلام في الخطبة وغيرها.

قلت: وأثر عطاء أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٣ / ٢١٧) والمعرفة (٢ / ٤٩٩ رقم ١٧٤٨)



أنا<sup>(١)</sup> عبد المجيد عن ابن حريج قال: قلت لعطاء: الذي أرى أناس يدعون له في الخطبة يومئذ، أبلغك عن النبي ﷺ، أو عمن بعد الي ﷺ؟ فقال: لا<sup>(٢)</sup> إنما أحدث، إنما كانت الخطبة تذكرا.

قال الشافعي: فإن دعا لأحد بعينه، أو على أحد/كرهته، ولم يكن عليه إعادة" اهـ.

١٥٥/ب

قال الشافعي<sup>(٣)</sup> 'وأحب أن يكون كلامه قصدا بليغا جامعا'.

وحكي البيهقي في المعرفة<sup>(٤)</sup> أن الشافعي استحب في القديم أن يكون كلامه خفيفا وصلاته أطول من كلامه.

### الثامن [تعريف الخطبة وواجباتها]

قال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(٥)</sup> الخطبة: كل كلام له بال، وأقله: حمد الله والصلاة على نبيه ونحوه أو تبشير وقرأ شيئا من القرآن ولا تطيله. ثم حكي عن الخفاء الأربعة أنهم كانوا يطيلون الصلاة، ويقصرون الخطبة.

### [حكاية قصة مكذوبة على عثمان رضي الله عنه]

قال: وحكي المؤرخون<sup>(٦)</sup> عن عثمان كذبة عظيمة أنه: صعد المنبر فارتج عليه، فقال كلاما فيه: وأنتم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوا.

(١) ورد في (ح): (أحرى) مكان (أنا).

(٢) قوله: (لا) ورد في (ح): (ألا).

(٣) في كتابه لأم (١ / ٣٤٣، ٣٤٤) باب أدب الخطبة.

(٤) معرفة السنن والآثار (٢ / ٥٠٠) باب ما يكره من الكلام في الخطبة

(٥) في كتابه العارضة (٢ / ٢٩٦)

(٦) ذكره الكاساني في بدائع الصنائع (١ / ٣٨٩) محتجا به بقول: "وكان ذلك بمحضر من

المهاجرين والأنصار وصووا حقه وما أنكروا عليه صيحه مع أنهم كانوا موصوفين بالأمر بالمعروف ولهي عن المنكر فكان هذا إجماعا من الصحابة...'

قال ابن كثير في البداية والنهاية (١٠ / ٢١٦): لم أرهذ بإسناد تسكن النفس إليه، والله أعلم.

فيالك وللعقول! إن أفلنا اليوم لا يرتج عليه، فكيف بعثمان، لاسيما وأقرب أسباب  
الحصر<sup>(١)</sup> في الخطبة أنه لا يدري ما يرضي السامعين، وتميل قلوبهم إليه، بقصد الظهور  
عندهم، ومن كانت خطبته لله فليس يحصر عن حمد، وصلاة، وحض على خير، وتحذير  
من شر أي شيء كان، ولم نجد من يحصر إلا من كان له غرض عند الخلق، وربما أعانه الله  
عليه بالفصاحة فبينه، وربما خلق له العي<sup>(٢)</sup> تعجيزا.

(١) الحصر: هو المنع والحبس انظر: النهاية (١ / ٣٩٥).

(٢) وقوله: (خلق له العي) ورد في (ح): (خلق له العجز).

## / باب ما جاء في القراءة على المنبر

٥٠٨ — حدثنا قتيبة ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه قال سمعت النبي ﷺ يقرأ على المنبر: «ونادوا يا مالك». قال: وفي الباب عن أبي هريرة، وحابر بن سمرة. قال أبو عيسى: حديث يعلى بن أمية حديث حسن صحيح غريب، — وهو حديث ابن عيينة —.

وقد اختار قوم من أهل العلم أن يقرأ الإمام في الخطبة آياً من القرآن. قال الشافعي: وإذا خطب الإمام فلم يقرأ في خطبته شيئاً من القرآن أعاد الخطبة.

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٦٩] — حديث يعلى بن أمية:

أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> والنسائي في الكبرى في التفسير<sup>(٣)</sup> عن قتيبة. ورواه البخاري عن علي بن عبد الله<sup>(٤)</sup> وعن حجاج بن منهال<sup>(٥)</sup> ورواه مسلم<sup>(٦)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، وأبو داود<sup>(٧)</sup> عن أحمد بن حنبل وأحمد بن عدة.

(١) البخاري في (بدء الخلق — باب صفة البر وأنها مخلوقة ٦ / ٣٨١ رقم ٣٢٦٦).

(٢) مسلم في (الجمعة — باب خطبة الحاجة ٦ / ١٦٠).

(٣) النسائي في الكبرى (التفسير — باب قوله تعالى: ونادوا يا مالك ١٠ / ٢٥١ رقم ١١٤١٥).

(٤) البخاري في (بدء الخلق — باب إذا قل أحدكم آمين ٦ / ٣٦٠ رقم ٣٢٣٠) بلفظ: (ونادوا يا مال) قال الحافظ: يعني بغير كاف (الفتح ٦ / ٣٦٠) وأخرجه أيضاً تحت الرقم: (٤٨١٩).

(٥) البخاري في (التفسير — باب ونادوا يا مالك ٨ / ٤٣١ رقم ٤٨١٩).

(٦) مسلم في (الجمعة — باب خطبة الحاجة ٦ / ١٦٠).

(٧) أبو داود في (الحروف والقراءات ٥ / ٢٩٠ رقم ٣٩٩٢).

والنسائي<sup>(١)</sup> في التفسير عن إسحاق بن إبراهيم كلهم عن ابن عيينة...

[تخريج ما في الباب]

[١٧٠] — وحديث أبي هريرة:

١/٢٣١

رواه البزار<sup>(٢)</sup> من رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة/ عن أبي هريرة قال: ((خطبنا النبي ﷺ يوم الجمعة، فذكر سورة فقال أبو ذر لأبي: متى أنزلت هذه السورة؟ فأعرض عنه، فلما انصرف، قال: مالك من صلاتك إلا ما لغوت، فسأل النبي ﷺ فقال: صدق)).

قال البزار: رواه حماد وعبد الوهاب، وحماد أفضل.

[١٧١] — ولأبي هريرة حديث آخر:<sup>(٣)</sup>

(١) النسائي في الكبرى (التفسير — باب قوله تعالى: ونادوا يا مالك ١٠ / ٢٥١ رقم ٦١٤١٥).

(٢) انظر: كشف الأستار (١ / ٣٠٨ رقم ٦٤٣).

وأخرجه أيضا: أبو داود الطيالسي في مسنده (٤ / ١٢١ رقم ٢٤٨٦) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ٣٦٧) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٢٠) كلهم من طريق حماد بن سلمة به. ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى محمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وهو صدوق له أوهام. انظر: التقريب رقم (٦٢٢٨).

قلت: اختلف فيه على محمد بن عمرو: فرواه أسود بن عامر، وأبو داود الطيالسي عن حماد عنه هكذا، مرفوعا.

وخالفهما: أحمد بن يونس، وموسى بن إسماعيل فروياه عن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلا. وهكذا رواه: زائدة، وإسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو به مرسلا، ورواه غير محمد بن عمرو عن أبي سلمة دون ذكر أبي هريرة، ومنهم: عمر بن أبي سلمة، في رواية بشير بن موسى عن يحيى بن بشر عنه به. ومنهم: يحيى بن أبي كثير، في رواية الأوزاعي عنه به، ذكر هذا الخلاف: الإمام الدارقطني في العلل (٨ / ٥١ رقم ١٤١١) وقال: "والمروسل أصح" —

(٣) به فضيلة المافش د. عبد الرحمن محي الدين بأن هذا الحديث هو الحديث السابق وإنما روي من

طريق آخر عن أبي هريرة، وهو كما قال.

رواه ابن عدي في الكامل<sup>(١)</sup> من رواية عمر بن طلحة الليثي عن سعيد المقرئ عن أبي هريرة قال: ((خطب النبي ﷺ الناس / على المنبر فقرأ آيات من سورة البقرة<sup>(٢)</sup> فقال أبو ذر)) الحديث.

قال ابن عدي: عمر بن طلحة: بعض حديثه لا يتابع عليه.<sup>(٣)</sup>  
قلت: قال أبو زرعة: ليس بقوي<sup>(٤)</sup> وقال أبو حاتم: محله الصدق<sup>(٥)</sup> وقال الذهبي في الميزان: (٦) لا يكاد يعرف.

[١٧٢] — وحديث جابر بن سمرة:

'خرجه مسلم<sup>(٧)</sup> وأبو داود<sup>(٨)</sup> والنسائي<sup>(٩)</sup> وابن ماجه<sup>(١٠)</sup> وقد تقدم في البابين اللذين قبله.<sup>(١١)</sup>

(١) الكامل (٥ / ١٧٠٣)

(٢) كذا في الأصل، والذي في المطبوع (سورة التوبة) مكان (سورة البقرة).

(٣) قلت: قيده ابن عدي بأحاديث سعيد المقرئ. انظر: الكامل (٥ / ١٧٠٤).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١١٧ رقم ٦٣١)

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر: الميزان (٣ / ٢٠٨ رقم ٦١٥١).

قلت: وذكره ابن حبان في الثقات (٨ / ٤٤٠) وقال اعلم: "عمر بن طلحة بن علقمة بن

وقاص الليثي المدي صدوق من الساعة" انظر: التقريب رقم (٤٩٥٨).

(٧) مسلم في (الجمعة — باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة والجلسة بينهما ٦ / ١٤٩).

(٨) أبو داود في (الصلاة — باب الخطبة قائماً ١ / ٦٥٧، ٦٥٨ رقم ١٠٩٤).

(٩) النسائي في (الجمعة — باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها ٣ / ١٢٢ رقم ١٤١٧).

(١٠) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ١ / ١٩٩ رقم ١٠٩٣).

(١١) يعني في باب ما جاء في قصد الخطبة برقم (١٦٣) وكذا في باب ما جاء في الجلوس بين

الخطبتين برقم (١٦٠).

**الثاني: [ زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب ]**

فيه مما لم يذكره عن أبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمر، وعلي بن أبي طالب، وأبي الدرداء، وأبي ذر، وأبي سعيد الخدري، وأم هشام بنت حارثة بن النعمان. [١٧٣] — أما حديث أبي بن كعب:

فرواه ابن ماجه <sup>(١)</sup> من رواية عطاء بن يسار عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ ((قرأ يوم الجمعة «تبارك» وهو قائم يذكر بأيام الله)). وعطاء بن يسار: لم يدرك أبي بن كعب. <sup>(٢)</sup>

وقد اختلف في لفظه على عبد العزيز بن محمد الدراوردي: فرواه محرز بن سلمة العدني — شيخ ابن ماجه فيه — عن الدراوردي عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء بن يسار هكذا، وخالفه مصعب بن عبد الله الزبيري فرواه عن الدراوردي بهذا الإسناد فقال: «براءة» بدل «تبارك» رواه عبد الله بن أحمد في روايته على المسند <sup>(٣)</sup> عن مصعب.

<sup>(١)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الاستماع للخطبة والانصات له ١ / ١٩٩، ٢٠٠ رقم ١٠٩٨ ) وقال البوصيري: " هذا إسناد صحيح رجاله ثقات " انظر: مصباح الزحاجة ( ١ / ١٣٤ ).

قلت: ليس كما قال فإن عطاء بن يسار لم يدرك أبي بن كعب كما قال الشارح. <sup>(٢)</sup> لم أجد من نص عليه غيره، ولكن قد يستأنس بلمدة التي كانت بين مولد عطاء ووفاته أبي، فإن عطاء ولد سنة ( ١٩ ) وتوفي أبي سنة ( ٣٢ ) فكان عمره عند وفاته ( ١٣ ) سنة، والله أعلم. انظر: التهذيب ( ١ / ١٨٨ رقم ٣٥٠ ) و ( ٧ / ٢١٨ رقم ٣٩٩ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: المسند ( ٥ / ١٤٣ ) وتأبع بهذا اللفظ: أبو نعيم ضرار بن صرد، عند الشاشي في مسنده ( ٣ / ٣٦٨ رقم ١٤٩٠ ).

قلت: اقتصر الشارح على ذكر الخلاف في المتن، ولم يشر إلى الاختلاف في الإسناد، وقد اختلف فيه على شريك بن عبد الله النخعي القاضي: فرواه عنه الدراوردي عن عطاء عن أبي بن كعب، كما في هذه الرواية. ورواه عنه عبد الله بن جعفر عن عطاء عن أبي الدرداء، أشار إلى حديثه: البيهقي في الكرمي ( ٣ / ٢٢٠ ).

[ ١٧٤ ] — وأما حديث جابر بن عبد الله:

فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(١)</sup> من رواية عباد بن ميسرة المنقري عن محمد بن المكدر عن جابر أن النبي ﷺ ((خطب فقرأ في خطبته آخر الزمر، فتحرك المنبر مرتين)). قال الطبراني: لم يروه عن عباد عن ابن المكدر عن جابر إلا أبو بحر البكرائي. قلت: وأبو بحر اسمه: عبد الرحمن بن عثمان بن أمية؛ طرح الناس حديثه، قاله البخاري<sup>(٢)</sup>.

==

ورواه عنه محمد بن جعفر بن أبي كثير عن عطية عن أبي ذر، وحديثه عند ابن عريضة في صحيحه (٣ / ١٥٤ رقم ١٨٠٧) وغيره.

ورواه أنس بن عياض عنه عن عطية عن أبي السرداء وأبي ذر. والذي يظهر لي: أن هذا الخلاف من شريك فإنه صدوق بخطي، كثيراً، تغير حفظه منذ أن ولي القضاء، انظر: التقريب رقم (٢٨٠٢) وأيضاً فإن محمد بن جعفر وأنس بن عياض ثقتان كما في التقريب رقم (٥٨٢١، ٥٦٩) فالظاهر أنهما صطبا الحديث كما سمع من شريك، والله أعلم.

وقد ذكر البيهقي الخلاف في هذا الإسناد، وقال: 'وليس في الباب أصح من الحديث الذي ذكرنا إسناده، — يعني به طريق محمد بن جعفر — والله أعلم فقد رواه أبو مسمة بن عبد الرحمن مرسلاً بين أبي ذر وأبي س كعب في شيء سأله عنه، وأسده محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة "اهـ. قلت: وقد صحح هذا الحديث بهذا الإسناد في المعرفة (٢ / ٥٠٢) يعني بإسناد محمد بن جعفر من مسند أبي ذر.

(١) الطبراني في الأوسط (٨ / ١٧١، ١٧٢ رقم ٨٣٠٦) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٣) وقال: "رواه الطبراني في الأوسط من رواية أبي بحر البكرائي عن عباد بن ميسرة المنقري وكلاهما ضعيف، إلا أن أحمد قال في أبي بحر: لا بأس به "اهـ.

(٢) انظر: التاريخ الكبير (٥ / ٣٣١ رقم ١٠٥٤) وفيه (ابن أبي أمية) بزيادة (أبي)، وهذا الذي نسبته الشارح إلى الإمام البخاري هو قول الإمام أحمد فيما نقله البخاري عنه في المصدر نفسه، ولم يرض به الإمام البخاري فقال: 'لم يبين لي طرحه " اهـ.

وقال النسائي: <sup>(١)</sup> ضعيف، وقال أبو داود: <sup>(٢)</sup> صالح.

وعباد بن مسرة: ضعفه أحمد <sup>(٣)</sup> ويحيى بن معين <sup>(٤)</sup> وقال يحيى مرة: ليس به بأس. <sup>(٥)</sup>

وقد اختلف فيه على محمد بن المنكدر، وعلى <sup>(٦)</sup> عباد بن مسرة:

فرواه أبو بجر البكرائي عن عباد هكذا، ورواه غير <sup>(٧)</sup> أبي بجر عن عباد عن ابن المنكدر عن

ابن عمر، وهكذا رواه المنكدر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر كما سيأتي. <sup>(٨)</sup>

ب/١٥٧

[١٧٥] — وأما حديث ابن عمر:

فرواه ابن عدي في الكامل <sup>(٩)</sup> من رواية عباد بن مسرة عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر

أن رسول الله ﷺ ((قرأ على المنبر آخر الزمر فتحرك المنبر مرقين)).

فيما نقله ابن الحارود في الضعفاء . انظر: التهذيب ( ٦ / ٢٢٧ ).

<sup>(١)</sup> انظر: الضعفاء له رقم ( ٣٥٧ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: سـؤالـات أبي عبيد الآحـسـري ( ٢ / ٨٦ رقم ١٢١١ ).

وقال الحافظ: ضعيف ، انظر: التقريب رقم ( ٣٩٦٨ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ٦ / ٨٧ رقم ٤٣٩ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٢٩٣ رقم ٣٣٦٩ ).

<sup>(٥)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ٦ / ٨٧ رقم ٤٣٩ ) وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، الكامل

( ٤ / ١٦٤٨ ) وقال الحافظ: " لين الحديث عابد " انظر: التقريب رقم ( ٣١٦٦ ).

<sup>(٦)</sup> قوله: (على) ساقط من (ح).

<sup>(٧)</sup> لم أقف على رواية هذا الغير، والذي أورده الشارح في حديث ابن عمر هو أيضا من رواية أبي بجر

البكرائي عن عباد بن مسرة به.

<sup>(٨)</sup> قوله: (كما سيأتي) ساقط من (ح).

أخرج حديثه ابن عدي في الكامل كما سيأتي في حديث ابن عمر.

<sup>(٩)</sup> انظر: الكامل ( ٤ / ١٦٤٧ ).



ورواه ابن عدي<sup>(١)</sup> أيضا من رواية المنكدر بن محمد بن المنكدر<sup>(٢)</sup> عن أبيه عن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ ((قرأ على المنبر «والأرض جميعا قبضته» الآية)) فذكر الحديث، وفيه: ((أنا سيد الناس يوم القيامة، ولا فخر)).

والمنكدر: ضعفه السائي<sup>(٣)</sup> واختلف فيه اجتهد أحمد<sup>(٤)</sup> ويحيى بن معين<sup>(٥)</sup> في تضعيفه، وتوثيقه.

[١٧٦] — وأما حديث علي بن أبي طالب:

فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(٦)</sup> قال: ثنا علي بن سعيد ثنا إسحاق بن

(١) انظر: الكامل (٦ / ٢٤٤٧) وقال: " هذه نسخة حديثه من قديم عن عبيد الله بن عبد الله بن

المنكدر بن محمد عن أبيه عن جده عن الصحابة وعن غيرهم، وعامتها غير محفوظة " اهـ

(٢) قوله: (المنكدر بن محمد بن المنكدر) ورد في (ح): (المنكدر بن محمد) بحذف (بن المنكدر) في آخره.

(٣) انظر: الضعفاء له رقم (٥٧٩).

(٤) فوثقه في رواية أبي طالب: انظر: الخرح والتعدين (٨ / ٤٠٦ رقم ١٨٦٥) والكامل (٦ / ٢٤٤٦) وضعفه في رواية كما في الميزان (٤ / ١٩١ رقم ٨٨٠٣).

(٥) فوثقه في رواية الدارمي كما في تاريخه رقم (٧٥٤) وضعفه في رواية الدوري كما في تاريخه

٢ / ٥٩٠ رقم ٦٨٠.

وقد الحافظ في الترميز رقم (٦٩٦٤): " ليس الحديث " .

(٦) الطبراني في الأوسط (٤ / ٢٢٥، ٢٢٦ رقم ٤٠٤٥) وأورده الحليمي في المجمع (٢ / ١٩٣)

وقال: تفرد به إسحاق بن زريق ولم أحد من ترجمه، وثقة رجاله موثقون.

قلت: ذكره ابن حبان في الثقات (٨ / ١٢١) وقال: «كان راويا لإبراهيم بن خالد حدثنا عنه

أبو عمرو»

وجاء اسم أبيه عنده: (زريق) مكان (زريق).

زريق<sup>(١)</sup> الرازي<sup>(٢)</sup> ثنا إبراهيم بن خالد ثنا سفيان الثوري عن هارون بن عنترة عن أبيه عن علي أن النبي ﷺ كان يقرأ على المنبر «قل يا أيها الكافرون» و«قل هو الله أحد».

قال الطبراني: لم يروه عن سفيان إلا إبراهيم بن خالد تفرد به إسحاق بن زريق، انتهى.

هارون بن عنترة: تكلم فيه ابن حبان<sup>(٣)</sup> فقال: لا يجوز أن يحتج به منكر الحديث، ووثقه أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> ويحيى بن معين<sup>(٥)</sup> وقال الدارقطني<sup>(٦)</sup>: يحتج به، وأبوه: يعتبر به.

وذكر ابن حبان أباه في الثقات<sup>(٧)</sup> — وهو عنترة بن عبد الرحمن الشيباني —.

(١) قوله: (زريق) ورد في الأصل (وزيق) بتأخير الزاي منقوطة عندها، وهو خطأ والصواب: ما أثبتته بتقديم الزاي المعجمة على المهملة، وهو كذلك في المؤلف للدارقطني (١٠٢٠/٢) والإكمال (٥٧/٤).

(٢) قوله: (الرازي) كذا في الأصل، بينما هو في المصادر السابقة وكذا في الثقات لابن حبان (١٢١/٨): «الرسعي».

(٣) انظر: المروحي (٩٢ / ٣).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٩٢ / ٩) رقم ٣٨٤ في رواية أبي طالب.

(٥) المصدر نفسه، ويراجع: سؤالات ابن محرز (١ / ٦٥٩، ٦٦٠ و ٢ / ٦١٨، ٦٦١).

ومن وثقه أيضاً: أبو زرعة الرازي، ويعقوب بن سفيان، وقال الذهبي: وثقه، وعقب في الميزان كلام ابن حبان: قلت: الظاهر أن النكارة من الراوي عنه. وقال الحافظ: لا بأس به.

انظر: الجرح والتعديل (٩٢ / ٩، ٩٣ رقم ٣٨٤) والمعرفة والتاريخ (٣ / ١٠١، ١٤٦) والكاشف (٣ / ١٨٩ رقم ٦٠١٨) والميزان (٤ / ٢٨٥ رقم ٩١٦٥).

(٦) في رواية البرقاني عنه رقم (٢٥٢) ولفظه فيه: «يحتج به وحده أبو وكيع يعتبر به» هكذا في المطبوع، بينما في المخطوط (ل ١١، ١٠): «وحده أبو وكيع يعتبر به» وهو الصواب، وهو كذلك في الميزان (٤ / ٢٨٥ رقم ٩١٦٥). وقال في الضعفاء: رقم (٣٦٢) "متروك".

(٧) انظر: الثقات (٥ / ٢٨٢).

ووثقه أبو زرعة لرازي، وقال الحافظ: ثقة من الثانية ووهم من زعم أن له صحة. انظر: الجرح والتعديل (٧ / ٣٥ رقم ١٨٧) والتفريب رقم (٥٢٤٤).

رشيخ الطبراني: — علي بن سعيد الرازي — أحد الحفاظ،<sup>(١)</sup> قال الدارقطني:<sup>(٢)</sup> ليس بذاك تفرد بأشياء.

[١٧٧ — ١٧٨] — وأما حديث أبي الدرداء، وأبي ذر:

فرواهما الطبراني: فروي حديث أبي الدرداء<sup>(٣)</sup> من رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء ابن يسار عن أبي الدرداء قال: ((كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فذكر بأبلى الله ثم قرأ سورة، فغمز أبو الدرداء أبي بن كعب فقال: متى أنزلت هذه السورة؟ فإني لم اسمعها إلا الآن، فأشار إليه أن اسكت، فلما انصرفوا، قال أبي: ليس لك من صلاتك إلا ما لغوت، فأنخبر أبو الدرداء النبي ﷺ لما قال أبي، فقال: صدق أبي))

(١) وصفه الذهبي بذلك، انظر: تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٥٠)

(٢) انظر سؤالات السهمي رقم (٣٤٨) ولفظه: «ليس في حديثه كذا» وتذكرة الحفاظ (٢ / ٧٥٠)

(٣) وفي الميزان (٣ / ١٣١ رقم ٥٨٥٠) ونقل عن ابن يونس قوله: "كان يفهم ويحفظ" وقال الحفاظ في السناد (٤ / ٣٣١ رقم ٦١٥): "قلت، لعن كلامهم فيه من جهة دحوله على أعمال السلطان" اهـ. ثم نقل عن ابن الجواليقي أنه كان يعظمه، وعن مسلمة بن قاسم قوله: "كان ثقة عادلاً بالحديث" اهـ. المصدر نفسه. قس: علة الحديث عندي هو إسحاق بن رريق، فإني لم أجد من وثقه سوى ذكر ابن حبان له في الثقات.

(٤) لم أحده في المطبوع، وقد أشار إلى هذه الرواية: البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٢٠) من رواية عبد الله بن جعفر عن عيسى بن شريك — وعبد الله بن جعفر هو ابن أخي إسماعيل بن جعفر بن أبي كنبر، قال عنه ابن معين: شيخ كان يجلس في المسجد صاحب مفااتي ليس بشيء. انظر: المرح والتعديل (٥ / ٢٤ رقم ١٠٤) ترجمة عبد الله بن جعفر الرقسي. وأورده الميمني في المجمع (٢ / ١٨٨، ١٨٩) وقال: رجاله رجال الصحيح.

وروى<sup>(١)</sup> حديثهما معا من رواية أنس بن عياض<sup>(٢)</sup> عن شريك عن عطاء بن يسار عن أبي الدرداء، وأبي ذر قال: / ((قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة على المنبر)) قال: فذكر الحديث.

وروى<sup>(٣)</sup> حديث أبي الدرداء أيضا من رواية عبد الله بن سعيد عن حرب بن قيس عن أبي الدرداء قال: ((جلس رسول الله ﷺ يخطب الناس، فتلا آية، وإلى جانبي أبي بن كعب، فقلت: يا أبي! متى أنزلت هذه الآية؟...)) الحديث.

وحرب بن قيس عن أبي الدرداء: مرسل، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه<sup>(٤)</sup>. وعبد الله بن سعيد: هو ابن أبي هند،<sup>(٥)</sup> متفق على إخراج حديثه.<sup>(٦)</sup>

(١) أي الطبراني في الكبير، ولم أقف عليه.

(٢) أنس بن عياض: هو ابن حمزة الليثي المدني ثقة، انظر: القريب رقم (٥٦٩).

(٣) أي الطبراني في الكبير، ولم أقف عليه.

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٩٨) والصحاح في شرح المعاني (١ / ٣٦٧) كلاما من طريق مكّي بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد به.

(٤) انظر: المراسيل له رقم (٦٦) وكذا الجرح والتعديل (٣ / ٢٤٩ رقم ١١١٠).

(٥) نص عليه الإمام أبو حاتم في الجرح والتعديل (٣ / ٢٤٩).

(٦) وهو كذلك، وقد رمز له في التهذيب ب (ع) الدال على أن الجماعة أخرجوا له، وقال الذهبي: صدوق. انظر: الكاشف (٢ / ٨٢ رقم ٢٧٨٣) وباقي رجاله كلهم ثقات. قلت: لم يخرج الشارح حديث أبي ذر وحده، وقد أخرجه: ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٥٤ رقم ١٨٠٢) والحاكم في المستدرك (١ / ٢٨٧، ٢٨٨ و ٢ / ٢٢٩) وقال: "هكذا وجدته في كتابي وطلبته في المسانيد فلم أجده بطوله، والحديث إسناداه صحيح" ووافقه الذهبي. وقال في الجزء الأول: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه" وتعقبه الذهبي بقوله: "ما أحسب عطاء أدرك أباذر" اهـ.

وقال الحافظ في التحاف (١٤ / ١٧٣ رقم ١٧٥٨٥): "أظن فيه انقطاعا" اهـ. وهكذا أخرجه البيهقي في الشعب (٦ / ٢٥٥ رقم ٢٧٣٧) وفي الكبرى (٣ / ٢١٩، ٢٢٠) وصححه كما في المعرفة (٢ / ٥٠٢) وراجع تخريج حديث أبي بن كعب ص (٣٧٣).

[١٧٩] — وأما حديث أبي سعيد:

فرواه أبو داود<sup>(١)</sup> عن رواية عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أبي سعيد الخدري أنه قال: ((قرأ رسول الله ﷺ وهو على المنبر «ص» فلما بلغ السجدة نزل فسجد، وسجد الناس معه)) الحديث، وإسناده صحيح.

<sup>(١)</sup> أبو داود في ( الصلاة — باب السجود في ص ٢ / ١٢٤ رقم ١٤١٠ ) من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن ابن أبي هلال عن عياض بن عمار ورجاله ثقات سوى سعيد بن أبي هلال ، وهو صدوق وحكى الساجي عن الإمام أحمد أنه احتلط. انظر: التقريب رقم ( ٢٤٢٣ ) وقال الذهبي ثقة معروف حديثه في الكتب الستة، انظر: ايران ( ٢ / ١٦٢ رقم ٣٢٩٠ ) وقال الخافظ في هدي الساري: ( ص ٤٢٦ ) : احتج به الجماعة.

وقد أعل هذا الإسناد عما قال الإمام ابن حزيمة في صحيحه ( ٢ / ٣٥٤ ) : " باب القول عن المنبر للسجود إذا قرأ الخطيب السجدة على المنبر إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد، لأن بعض أصحاب ابن وهب أدخل بين بن أبي هلال وبين عياض بن عبد الله في هذا الخبر إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث، وست أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا " اهـ.

قلت: لم ينفرد به ابن وهب بل تابعه الليث بن سعد، فرواه عن محمد بن يزيد عن ابن أبي هلال عن عياض به

هكذا، أخرجه: الإمام الدارمي في سننه ( ١ / ٣٤٢ ) وابن حزيمة في صحيحه ( ٢ / ٣٥٤ ) رقم ١٤٥٥ وغيرهما.

وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب عند البخاري في صحيحه ( سجود القرآن — باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود ٦٤٨ / ٢ رقم ١٠٢٧ ) .  
والحديث صحيحه الحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ و ٢ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ) والبيهقي في الكبرى ( ٢ / ٣١٨ ) وقد نفى ابن حزيمة هذه العنة في موضع آخر من صحيحه ( ٣ / ١٤٨ رقم ١٧٩٥ ) فقال: " وأحسن أنه علط في إدخاله إسحاق بن عبد الله في هذا الإسناد " اهـ.

[١٨٠] — وأما حديث أم هشام بنت حارثة بن النعمان: <sup>(١)</sup>

فرواه مسلم <sup>(٢)</sup> من رواية يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت: ((لقد كان تنورنا وتنور رسول الله ﷺ واحدا سنتين، أو سنة وبعض سنة، ما أخذت ﴿ق والقرآن المجيد﴾ إلا عن لسان رسول الله ﷺ يقرؤها كل يوم جمعة على المنبر إذا خطب الناس)).

ورواه مسلم <sup>(٣)</sup> وأبو داود <sup>(٤)</sup> والنسائي <sup>(٥)</sup> من رواية عمرة بنت عبد الرحمن عن أخت لعمرة قالت: ((أخذت ﴿ق والقرآن المجيد﴾ من في رسول الله ﷺ يوم الجمعة وهو يقرأ بها

<sup>(١)</sup> أم هشام بنت حارثة بن النعمان الأنصارية بايعت بيعة الرضوان روى عنها عبد الرحمن بن سعد وحيب بن عبد الرحمن وعمرة حديثها عند مسلم وأصحاب السنن. انظر: أسد الغابة (٣٩٢/٧ رقم ٧٦١٨) والاستيعاب مع الإصابة (٤٨٠/٤) والإصابة (٤٨٠/٤) رقم ١٥٣٧).

<sup>(٢)</sup> مسلم في (الجمعة — باب تخفيف الصلاة والخطبة ٦ / ١٦١ ، ١٦٢).

<sup>(٣)</sup> مسلم في (الجمعة — باب تخفيف الصلاة والخطبة ٦ / ١٦٠).

<sup>(٤)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب الرجل يخطب على قوس ١ / ٦٦١ رقم ١١٠٢).

<sup>(٥)</sup> النسائي في (الافتتاح — باب القراءة في الصبح بقاف ٢ / ٤٩٥ رقم ٩٤٨) ولفظه فيه: ((ما أخذت ق والقرآن المجيد إلا من وراء رسول الله ﷺ كان يصلي بها في الصبح)) من طريق عميران بن يزيد عن ابن أبي رحال عن يحيى بن سعيد عن عمرة به. وكذا أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٦ / ٤٦٣) من طريق الحكم بن موسى عن ابن أبي الرجال به، وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٥ / ١٤٢ رقم ٣٤٣) من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الرحمن [كذا]، والصواب: عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن [بسن سعد بن زرارة عن أم هشام به، بنحو ما عند النسائي، ثم أورده من طريق ابن إسحاق نفسه به. بنحو ما عند الإمام مسلم، انظر: المعجم الكبير (٢٥ / ١٤٢ رقم ٣٤٤، ٣٤٥) وكذا البيهقي في الكبرى (٣ / ٢١١) من طريق ابن إسحاق به، بنحو ما عند الإمام مسلم.

على المنبر في كل جمعة)).

وأخت عمرة: هي أم هشام المذكورة.<sup>(١)</sup>

ورواه مسلم<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الله بن محمد بن معن عن ابنة حارثة بن النعمان قالت: ((ما حفظت ق إلا من في رسول الله ﷺ يخطب بها كل جمعة)) الحديث. / ١٥٨ ب

### الثالث: [اشتراط قراءة شيء من القرآن في الخطبة مع ذكر المذاهب]

استدل بأحاديث الباب على مشروعية قراءة شيء من القرآن في الخطبة، وعلى وجوب ذلك، وأنه شرط في صحة الخطبة، لقوله ﷺ: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)).<sup>(٤)</sup> فأما الاستحباب: فمجمع عليه<sup>(٥)</sup> وإنما اختلفوا في الوجوب، وكونه شرطاً في صحتها:

==

فالذي يظهر أن هذه اللفظة التي أوردها لإمام النسائي غير محفوظة، فإن جماعة من الرواة روى عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة بالنفظ الذي ساقه الشرح، ومنهم: سميان بن بلال، وحديثه عند مسلم وأبي داود، ويحيى بن أيوب، وابن أبي الرجال في رواية، كما أشار إلى روايتهما: الإمام أبو داود في مسنده - عقب هذا الحديث - وأيضاً فقد روى غير عمرة عن أم هشام، كلهم بهذا اللفظ الذي ساقه الشرح، ولذا فهذا اللفظ هو المحفوظ عنها وما رواه لإمام النسائي شاذ، والله أعلم.

(١) انظر: تحفة الأشراف (١٣ / ١٠٨ رقم ١٨٣٦٣).

(٢) مسلم في (الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة ٦ / ١٦٠).

(٣) لم أقف عليه، وقد رمز له المزني في التحفة (١٣ / ١٠٨ رقم ١٨٣٦٣) فقال: "أخرجه (ق) في الصلاة عن محمد بن محمد بن المثنى عن هارون بن إسماعيل عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري عن ابنة حارثة النعمان منه" اهـ. فعلق عليه المحقق بقوله: 'هكذا رمز له لابن ماجه، وليس هو عند ابن ماجه أصلاً، وإنما هو عند النسائي' اهـ.

قلت: أخرجه النسائي في (الجمعة - باب القراءة في الخطبة ٣ / ١١٩ رقم ١٤١٠) بالإسناد الذي ساقه المزني لابن ماجه.

(٤) تقدم تخريجه في الوجه الثالث من باب اجلوس بين الخطبتين.

(٥) انظر: شرح مسلم للرووي (٦ / ١٦٠).

فذهب أبو حنيفة <sup>(١)</sup> إلى الاستحباب فقط، وأنه يكفي في الخطبة أن يسبح تسبيحة واحدة، ويخبره ذلك، لقوله تعالى: ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾ <sup>(٢)</sup> فيكفي ما يقع عليه اسم الذكر، <sup>(٣)</sup> قالوا: <sup>(٤)</sup> وقد ورد أيضا إطلاق اسم الخطبة على دون ما اشترطتموه في قوله ﷺ — للرجل الذي قال له: علمني عملا أدخل به الجنة —: ((لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة <sup>(٥)</sup>)). وذهب الشافعي <sup>(٦)</sup> وأحمد <sup>(٧)</sup> في المشهور عنهما إلى وجوب القراءة، وأنه شرط في صحة الخطبة، كما حكاه المصنف عن الشافعي، وحكي عنه <sup>(٨)</sup> قول آخر: أنه تندب القراءة فيها ولا يجب <sup>(٩)</sup>. قال الرافعي <sup>(١٠)</sup>: أنه نقل عن الأجلء، قال: وقد يحكى المذهبان وجهين عن أبي إسحاق

(١) انظر: بدائع الصالح (١ / ٣٨٩، ٣٩٠).

(٢) جزء آية رقم (١١) من سورة الجمعة.

(٣) انظر: الرد على هذا القول في الحاوي (٢/٤٤٢، ٤٤٣) والتهذيب (٢/٣٤٣).

(٤) انظر: المعنى (٣ / ١٧٤، ١٧٥).

(٥) معناه: جئت بالخطبة قصيرة وبالمسألة عظيمة، يعني قلت الخطبة، وأعظمت المسألة. انظر: النهاية

(٤ / ٧٠) والحديث طرف من رواية ابن المتفك رحمه الله أخرجه الإمام أحمد في مسنده

(٦/٣٨٣، ٣٨٤) من طرق عن المعيرة بن عبدالله الشكري عن أبيه عنه به، ورجاله ثقات سوى

عبدالله الشكري فقد قال عه الحافظ في تعجيل المنفعة (٥٦٤): «ليس بالمشهور» ولذا فالإسناد

ضعيف. وانظر ترجمة ابن المتفك رحمه الله في أسد الغابة (٦/٣٤٢) والمرح والتعديل (٩/٣٢٧).

(١) انظر: الأم (١ / ٣٤٤، ٣٤٥) والروضة (١ / ٥٣٠).

(٢) انظر: المغني (٣ / ١٧٤) ولفنغ مع الشرح الكبير (٥ / ٢١٨، ٢٢٢) وقال في الإنصاف:

هو الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب، انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ٢٢٢).

(٨) يعني به الإمام الشافعي.

(٩) انظر: النقل عنه في البيان (٢ / ٥٧١) والعزير (٢/٢٨٤).

(١٠) انظر: العزيز (٢/٢٨٤) والبسيط (٢٩٦).



المروزي، ورجح النووي في الروضة<sup>(١)</sup> أن الخلاف قولان، وحالفه في المنهاج<sup>(٢)</sup> فرجح أنه وجهان.

ونقل عن أحمد<sup>(٣)</sup> أيضا عدم الوجوب، فإنه قال: إن عطف بهم وهو جنب ثم اعتسل، وصلى بهم فإنه يجزيه.

وحمل بعض أصحابه نصه هذا على أنه لا يشترط في القراءة آية كاملة، فإنه قال في القراءة في الخطبة على المنبر ليس فيه شيء موقت، ما شاء قرأ،<sup>(٤)</sup> وهو يرى أنه لا يحرم على الجنب قراءة بعض الآية، والله أعلم.

١/١٥٩

وحكي عن مالك روايتان كالمذهبين في الوجوب، أو الاستحباب، قال القاضي أبو بكر: <sup>(٥)</sup> وأقله حمد الله والصلاة على نبيه ويحذر ويشرو يقرأ شيئا<sup>(٦)</sup> من القرآن.

وقال ابن القاسم: <sup>(٧)</sup> إن سبح وهلل م يجز، إلا أن يأتي بكلام يكون عند العرب خطبة،<sup>(٨)</sup> وروى<sup>(٩)</sup> إن سبح وهلل، أو سبح فقط فليعد ما لم يصل، فإن صلى أجزاءه.

(١) انظر: الروضة (١ / ٥٣٠).

(٢) انظر: المنهاج مع مغني المحتاج (١/٤٢٧).

(٣) انظر: المعنى (٣ / ١٧٦) والإنصاف مع اشرح الكبير (٥ / ٢٢٢).

(٤) انظر: المعنى (٣ / ١٧٦).

(٥) انظر: المعارضة (٢ / ٢٩٦).

(٦) قوله: (ويحذر ويشرو ويفرأ شيئا) غير واضح في الأصل، وقد أثبتته من (ح).

(٧) انظر: المدونة (١٥٦/٢) والاستذكار (٥ / ١٢٧ رقم ٦٢٠٦) والمعونة (١/١٦٤).

وان ابن القاسم: هو

(٨) قوله: (خطبة) ليس واضحا في الأصل، وقد أثبتته من (ح).

(٩) انظر: الاستذكار (٥ / ١٢٧ رقم ٦٢٠٧).

**الرابع: [تعيين مقدار القراءة في الخطبة مع ذكر المذاهب]**

اختلف العلماء في مقدار ما يقرأ في الخطبة، ويتأدى به الوجوب، أو الاستحباب — على اختلافهم —:

فالمشهور عند الشافعية: <sup>(١)</sup> أنه لا يكفي أقل من آية، ونص الشافعي في المختصر <sup>(٢)</sup> علي كونه يقرأ آية، وقال في البويطي: <sup>(٣)</sup> «ويقرأ شيئاً من القرآن» ولم يقيد بكونه آية. قال إمام الحرمين: <sup>(٤)</sup> ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة، قال: ولا شك أنه لو قال: ﴿ثم نظر﴾ لم يكف، وإن عد آية، بل يشترط كونها مفهومة، قال: ولعل الأقرب أن يقرأ ما لا يجري علي نظمه شيء من الأدكار، وهو القدر الذي تحرم قراءته على الجنب. ونقل النووي في شرح المهذب <sup>(٥)</sup> عن إمام الحرمين وغيره، أنه لا خلاف أنه لو قرأ

(١) انظر: المجموع (٤ / ٣٨٩)

(٢) يعني مختصر المبر المزني ص (٢٧) وكذا في الأم (١ / ٣٤٥). والمزني: هو الإمام أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، كان ناصر المذهب، مناظراً محاجاً قال عنه الشافعي: لو ناظر الشيطان لقلبه، وأيضاً: المزني ناصر مدهي، صنف كتباً كثيرة منها: «المختصر» شتهر بمختصر المزني وقد كثرت شروحه ومن أهمها: احاوي للماوردي وشمليقة لأبي حامد الإسفرائيني وانهاية لإمام الحرمين، توفي سنة ٢٦٠هـ. انظر: السير (١٢/٤٩٢) والطبقات للسبكي (٢/٩٣) والطبقات لابن قاضي شهبة (١/٧).

(٣) انظر: مختصر البويطي (ل ٨١/ب) ولفظه فيه: «ويقرأ آية من القرآن في الأولى» ولعل هذا من اختلاف النسخ، وما أثبتته من مختصر البويطي موافق لنقل الإمام النووي في المجموع (٤/٣٨٩). والبويطي: هو الإمام أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، أكبر أصحاب الإمام الشافعي المصريين، اعتمده الشافعي واستخلفه على أصحابه بعد موته، له من الكتب: «المختصر» هو في غاية الحسن أصيب بمحنة خلق القرآن فلم يجب ومات في سجن بغداد في القيد والغل سنة ٢٣١هـ. انظر: الطبقات للسبكي (٢/١٦٢ رقم ٣٩) والطبقات لإسنوي (١/٢٠ رقم ٤) والطبقات لابن قاضي شهبة (١/٢٣ رقم ١٦).

(٤) انظر النقل عنه في العزيز (٢/٢٨٥) ومعني المحتاج (١/٤٢٧).

(٥) انظر: شرح المهذب (٤ / ٣٨٩) وكذا في الروضة (١ / ٥٣٠).

﴿ثم نظر﴾<sup>(١)</sup> لم يكف، وإن عد آية، انتهى.

ولم يقل الإمام: لاختلاف، وإنما قال: ولا شك، ولم يرد - والله أعلم - نفي الخلاف، إنما قاله احتمالا، وبخا منه، ولذلك قال تلميذه الغزالي في البسيط،<sup>(٢)</sup> والوسيط: <sup>(٣)</sup> وأقنه آية، ويحتمل: أن لا يكتفى بآية لانفهم كقوله: ﴿ثم نظر﴾.

وما فهمه الغزالي من كلام إمامه من كونه احتمالا أقرب، وإن كان بعضهم قد عد احتمالات الإمام وجوها في المذهب.

قال إمام الحرمين: <sup>(٤)</sup> ومما لا بد من إحزائه أنه لو قرأ الخطيب آية فيها وعد أو وعيد، أو حكم شرعي، أو معنى مستقل في قصة، فهذا كاف، قال: ولو قرأ من أثناء قصة ما تحوم قراءته على الجنب، ولكن كان لا يستقل بإفادته معنى على جهالة، فهذا مما أتردد فيه. وجزم الرافعي<sup>(٥)</sup> والنووي<sup>(٦)</sup> بما قاله الإمام أخيرا من غير عرو إليه، بل حكياه عقب نص الشافعي، فرما أروهم ذلك أنه من النص، وليس كذلك، وأطلق الرافعي<sup>(٧)</sup> والنووي<sup>(٨)</sup> كون المقروء قصة، ولم يفرقا بين كون المقروء له معنى مستقل في قصة، أو كان لا يستقل بإفادة معنى في القصة.

(١) جزء آية رقم ( ٢١ ) من سورة المدثر.

(٢) انظر: البسيط (ل٢٩٦، ٢٩٧) مختصر.

(٣) انظر: الوسيط ( ٢ / ٢٧٩ ).

(٤) انظر النقل عنه في شرح الحاوي الصغير (١/٣٣) ونهاية المحتاج (٢/٣١٥).

(٥) انظر: العزيز (٢/٢٨٥).

(٦) انظر: المجموع ( ٤ / ٣٨٩ ).

(٧) انظر: العزيز (٢/٢٨٥).

(٨) انظر: المجموع ( ٤ / ٣٨٩ ).

ورجح بعض من لقيناه من فقهاء الشافعية مقالة الإمام، وقال: لا معنى للاكتفاء بقوله سبحانه وتعالى ﴿كذبت ثمود المرسلين﴾<sup>(١)</sup> وشبهها، وعدم الاكتفاء بقوله تعالى: ﴿كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق﴾ إلى قوله ﴿فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق﴾<sup>(٢)</sup> وأن التوقف في ذلك حمود. وقال أبو نصر الأرمياني في فتاوى النهاية:<sup>(٣)</sup> لو قرأ شطر آية طويلة جاز، أو آية قصيرة كقوله: ﴿يس﴾<sup>(٤)</sup> لم يكفه، أو آية لم تشتمل على وعد أو وعيد، أو حكم أو معنى مقصود في قصة لم يكفه.

وتبع في ذلك شيخه الإمام فيما اختاره، والله أعلم.

واكتفى أصحاب مالك<sup>(٥)</sup> بقراءة شيء من القرآن من غير تقييد بآية، وهو ظاهر كلام

(١) آية رقم (٤١) من سورة الشعراء.

(٢) آية رقم (٢١٣) من سورة البقرة، وقوله: (فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق) ورد في (ح) حذف قوه (فهدى الله الذين آمنوا) وزاد (بإذنه) في قوه: (لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه).

(٣) يطر معنى هذا الكلام في غاية البيان شرح زبدة ابن رسلان ص (١٢٦). وأبو نصر الأرمياني: هو الإمام محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأرمياني أبو نصر، يوسع في افقه، وكان إماماً متسككاً كثير العبادة، صاحب الفتاوى المعروفة وهي بمحمدان ضخمان، يعبر عنها نارة: بفتاوى الأرمياني، ونارة بفتاوى إمام الحرمين لأنها أحكام مجردة أخذها مصنفها من النهاية لإمام الحرمين، توفي سنة ٥٢٨هـ.

الطبقات للسكي (١٠٨/٦ رقم ٦٣٩) والطبقات لابن قاضي شعبة (٣٤٨/١ رقم ٢٧٩).

(٤) آية رقم (١) من سورة يس.

(٥) انظر: المعونة (١٦٥/١).

أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> المتقدم نقله عنه: " ليس فيه شيء مؤلف ما شاء قرأ " <sup>(٢)</sup> وقال أصحاب أحمد: لا يكفي في القراءة أقل من آية لأن النبي ﷺ لم يقتصر على أقل من ذلك. <sup>(٣)</sup>

### الخامس: [محل وجوب القراءة]

واختلفوا أيضا في محل وجوب القراءة، هل يجب في إحداها لا بعينها، أو في الأولى فقط، أو في كل منهما، أو في الآخرة ؟ على أربعة أقوال:

أحدها: وهو الذي نص عليه الشافعي في الأم<sup>(٤)</sup> وجوب القراءة في إحداها لا بعينها، وهو الذي يدل عليه عموم الأحاديث في الباب، لأنه ليس في شيء منها تعيين لمحل القراءة من الخطتين أو من إحداها، إلا في حديث جابر بن سمرة،<sup>(٥)</sup> وحديث مرسل من رواية

الشعبي<sup>(٦)</sup> وسياقي ذكرهما في بقية هذا الوجه، وهو الذي صححه الرفعي<sup>(٧)</sup> والنووي<sup>(٨)</sup> وقطع به بعض الأصحاب<sup>(٩)</sup> وقال<sup>(١٠)</sup> الإمام إنه الظاهر. <sup>(١١)</sup>

(١) قوله: (ابن حنبل) ساقط من (ح).

(٢) انظر: المعنى ( ١٧٦ / ٣ ).

(٣) انظر: المعنى ( ١٧٥ / ٣ ) والشرح الكبير ( ٢٢٦ / ٥ ) والإقناع ( ٢٩ / ١ )

ومنتهى الإرادات ( ٣٥٧ / ١ ).

(٤) انظر: الأم ( ٣٤٥ / ٣ ) وهو الذي احتاره القزويني في الخاري الصغير وتبعه القنوي في شرحه له ( ٣٢ / ١ ).

(٥) تقدم تخريجه برقم ( ١٧٢ ).

(٦) سياقي تخريجه برقم ( ٣٠٤ ).

(٧) انظر: العزيز ( ٢٨٥ / ٢ ) وأحمر ( ل / ٣٣ ).

(٨) انظر: المجموع ( ٣٨٩ / ٤ ) والروضة ( ٥٣٠ / ١ ).

(٩) انظر: البيان ( ٥٧٢ / ٢ ) والخاري الصغير مع شرحه ( ٣٢ / ١ ).

(١٠) قوله: (بعض الأصحاب وقال) غير واضح في الأصل وقد أثبت من (ح).

(١١) لم أحد من نقله.

**والقول الثاني:** تجب في الأولى فقط، وهو الذي نص عليه في مختصر المزني،<sup>(١)</sup> فقال: «وأقل ما يقع عليه اسم الخطبة فيهما: أن يحمد الله، ويصلي على محمد ﷺ، ويوصي بتقوى الله ويقرأ آية في الأولى».

وذكر النووي في شرح المذهب<sup>(٢)</sup> أنه نص عليه أيضا في البويطي، وفيه نظر: فإنه قال فيه: <sup>(٣)</sup> «إن أقل ما يقع عليه اسم الخطبة: أن يحمد الله، ويصلي على النبي ﷺ،<sup>(٤)</sup> ويقرأ شيئا من القرآن في الأولى» ثم ذكر الخطبة الثانية، ثم قال: «ولا تتم الخطبتان إلا بقراءة فإن لم يقرأ أعاد فخطب وقرأ وأعاد الجمعة» فقله: ولا تتم الخطبتان إلا بقراءة، يحتمل: أنه أراد أنه لا بد من القراءة ولو في واحدة، وهو الذي أول بعض الأصحاب عليه كلامه في البويطي، ويحتمل: أن يراد وجوب القراءة في كل منهما. واستدل لهذا القول الثاني: بما رواه أبو بكر بن أبي شيبة<sup>(٥)</sup> من رواية الشعبي مرسلا قال:

(١) انظر: مختصر المزني ص ( ٢٧ ) وكذلك الأم ( ١ / ٣٤٤ ).

(٢) انظر: شرح المذهب ( ٤ / ٣٨٩ ).

(٣) أي البويطي في مختصره (ل/٨١/ب).

(٤) زاد في المختصر المخطوط: «ويوصي بتقوى الله».

(٥) ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢ / ١١٤ ) وكذا عبد الرزاق في المصنف ( ٣ / ١٩٣ رقم ٥٢٨٢ )

مقتصرًا على السلام فقط. كلاهما من طريق أبي أسامة عن بحالد عن الشعبي به. وفي سنده: بحالد — بضم أوله وتخفيف الجيم — ابن سعيد الهمداني — بسكون الميم — أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، انظر: التقريب رقم ( ٦٥٢٠ ) قال ابن مهدي: حديث بحالد عند الأحداث: يحيى بن سعيد، وأبي أسامة ليس بشيء، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء انقضاء، قل ابن أبي حاتم: يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره. انظر: الجرح والتعديل ( ٨ / ٣٦١ رقم ١٦٥٣ ) ففيه التصريح بأن أبأسامة ممن روى عنه بعد الاختصار..... لا ط.

وعلى هذا فالأثر ضعيف.

وهذا وإن كان المرفوع منه مرسلاً، ففعل الشيخين بمحضر الصحابة كالإجماع على ذلك، وقد أدرك الشعبي عمر<sup>(١)</sup> وروى عنه، فإنه ولد لسنتين مضتاً من خلافته على المشهور.<sup>(٢)</sup>

وهذا وجه مشهور عند أصحابنا العرقيين،<sup>(٤)</sup> وهو الذي احتاره القاضي<sup>(٥)</sup> من الحنابلة.

U/16.

 $\equiv \equiv$

حكاية الإفصاح وهو غريب، ويدل له ما رواه النسائي<sup>(١)</sup> من رواية سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: ((كان النبي ﷺ يخطب قائما ثم يجلس ثم يقوم ويقرأ آيات ويذكر الله عز وجل)) الحديث، وإسناده صحيح.

بوب عليه النسائي: باب القراءة في الخطبة الثانية والذكر فيها، وقد يجاب عنه بأن قوله: «ويقرأ آيات» ليس معطوفا على قوله: «ثم يقوم» وإنما هو معطوف على قوله: «يخطب».

### السادس: [تعيين محل القراءة بين واجبات الخطبة]

ليس في حديث الباب وبقية الأحاديث تعيين للمحل الذي تقرأ فيه الآية هل هو في أنشاء الأركان أو آخرها، أو أولها؟

وقد حرت العوائد بتقديم الحمد ثم الصلاة على النبي ﷺ ثم الوعظ ثم الدعاء ثم القراءة ثم الدعاء أيضا، ولاشك أن البدء بالحمد أولى لقوله ﷺ: ((كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع))<sup>(٢)</sup> وكذلك تعقبيه بالصلاة على النبي ﷺ لقوله: ((إذا صلى أحدكم

==

نوفي سنة (٥٥٨هـ).

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٧٨ رقم ٤٦٩) والسير (٢/٣٧٨) وطبقات فقهاء اليمن للجعدي ص (١٥٨).

تنبيه: هناك قول آخر لم يذكره الشارح وقد أثبتته النووي في المجموع (٤ / ٣٨٩) فقال: "والرابع: — هذا سيكون قولاً خامساً عند الشارح — لا تجب في واحدة منهما بل هي مستحبة، وتقنه إمام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وصاحب البيان قولاً "اهـ.

<sup>(١)</sup> تقدم تخريجه برقم (١٧٢).

<sup>(٢)</sup> أخرجه: أبو داود في (الأدب - باب المدي في الكلام ٥ / ١٧٢ رقم ٤٨٤٠) وابن ماجه في

(النكاح — باب خطبة النكاح ١ / ٣٤٩ رقم ١٩٠١) وهذا لفظه، والإمام أحمد في مسنده (٢ / ٣٥٩) وغيرهم كلهم من طريق الأوزاعي عن قرة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

قال الإمام أبو داود — عقب الحديث —: "رواه يونس وعقيل وشعيب وسعيد بن عبد العزيز

==



فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه، ثم ليصل على النبي ﷺ (...)) الحديث، رواه الترمذي<sup>(١)</sup> وصححه كما تقدم.<sup>(٢)</sup>

وكذلك تعقب ذلك بالوعظ لأنه مقصود الخطبة، ثم قراءة السورة أو الآية، ثم الختم بالدعاء، وتقدم ذكر مرسل الشعبي<sup>(٣)</sup> الذي ذكر فيه الأمر كان رأى فيه بالواو المقتضية بطلان الجمع على الصحيح، فقدم ذكر الحمد وبعده الثناء وبعدهما القراءة، ولم يذكر الصلاة على النبي ﷺ، نعم ورد في أثر لعثمان بن عفان تأخير القراءة إلى آخر الخطبة، رواه البيهقي<sup>(٤)</sup> من طريق الشافعي قال: ((بلغني أن عثمان بن عفان كان إذا كان في آخر

==

عن الزهري عن أبي بصير مرسلًا .

وقال الدارقطني: " بفرد به — يعني بالحديث المرفوع — قرأه عن الزهري عن أبي سلمة عيسى بن هريرة، وأرسله غيره عن الزهري عن أبي بصير، وهو ليس بقوي في الحديث، إلى أن قال: والمرسل هو الصواب " اهـ انظر: الس ( ١ / ٢٢٩ رقم ( ١ ) وكذا العمل ( ٨ / ٢٩ ، ٣٠ رقم ( ١٣٩١ ) .

(١) الترمذي في ( اندعوات — باب جامع اندعوات عن أبي بصير ( ٥ / ٤٨٢ ، ٤٨٣ رقم ( ٣٤٧٧ وقال: هذا حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ١ / ٣٥١ رقم ( ٧١٠ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٣٠ ، ٢٦٨ ) وصححه على شرط مسلم في الموضع الأول ، وعلى شرط الشرح في الموضع الثاني.

كلهم من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن أبي هانئ عن عمرو بن مالك عن فضالة بن عبيد به. ورجاله ثقات سوى أبي هانئ وهو حميد بن هانئ ، قال الذهبي ثقة، وقال ابن حجر: لا بأس به. انظر: الكاشف ( ١ / ١٩٣ رقم ( ١٢٦٩ ) والتقريب رقم ( ١٥٧١ )

(٢) لم اهتم لموضعه في الشرح.

(٣) تقدم في الوجه الخامس من هذا الباب وهو مرسل ضعيف.

(٤) انظر: المعرفة ( ٢ / ٤٩٣ رقم ( ١٧٣٤ ) وهو في الأم ( ١ / ٣٤٥ ) وهذا من بلاغات الإمام الشافعي ولم يستدع البيهقي.

خطبته قرأ آخر<sup>(١)</sup> النساء: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾<sup>(٢)</sup> إلى آخر  
السورة)). /

١/١٦٦

وكذلك لما ذكر الشافعي كيفية الخطبة أتى بها بالواو أيضا كما تقدم<sup>(٣)</sup> في الوجه الذي  
قبله حكاية لفظه في مختصر المزني ومختصر البويطي، وكذا فعل الراعي<sup>(٤)</sup> وتبعه النووي<sup>(٥)</sup>  
تبعاً للغزالي<sup>(٦)</sup> وشيخه<sup>(٧)</sup> في عد الأركان بصيغة الواو من غير اشتراط لكونها مرتبة، فأطلقا  
— أي الغزالي وشيخه إمام الحرمين — ذلك، ولم يصرحا بالصحة أو عدمها فيما إذا  
خالف الظم المأتي به في كلامهما، ونعرض له الراعي<sup>(٨)</sup> بعد فراغه من ذكر الواجبات  
التي ذكرها الغزالي فقال: ووراءها واجبات أخرى، فذكر كونها بالعربية ونية الخطبة، ثم  
قال: "ومنها: الترتيب ذكر صاحب التهذيب<sup>(٩)</sup> وغيره أنه يجب الترتيب بين الكلمات  
الثلاث المشتركة بين الخطبتين يبتدئ بالتحميد ثم بالصلاة ثم بالوصية، ولا ترتب بين  
القراءة والدعاء، ولا بينهما وبين غيرهما".  
ونفى صاحب العدة<sup>(١٠)</sup> وغيره وجوب الترتيب في ألفاظها أصلاً، وقالوا: الأفضل الرعاية،

(١) قوله: (آخر) ساقط من (ح).

(٢) جزء آية رقم (١٧٦) من سورة النساء والكلالة: اسم لما عدا الوالد والولد من الورثة، وقيل:

هو اسم لمن عدا الولد. انظر: المفردات ص (٤٣٧) مادة كلل.

(٣) تقدم في الوجه الخامس من هذا الباب.

(٤) انظر: فتح العزيز (٢/٢٨٥) والمحرم (ل/٣٣).

(٥) انظر: شرح المذهب (٤/٣٨٨) والروضة (١/٥٢٩).

(٦) انظر: البسيط (ل/٢٩٦) والوسيط (٢/٢٧٩) قلت: وكذلك ذكره العمري بالواو كما في

البيان (٢/٥٧١).

(٧) هو إمام الحرمين، لم أجد من نسه إليه.

(٨) انظر: العزيز (٢/٢٩٣).

(٩) انظر: التهذيب للغوي (٢/٣٤٣).

(١٠) انظر: الروضة (١/٥٣٥).

وصحح الرافعي في لشرح الصغير<sup>(١)</sup> وحسب الاسترتيب. وبه جزم في المحرر،<sup>(٢)</sup> وصحح النووي<sup>(٣)</sup> في كتبه عدم الوجوب، وقال: نفيه في الحاوي<sup>(٤)</sup> عن نص الشافعي.

قلت: وكذا نفيه صاحب البحر<sup>(٥)</sup> عن نصه<sup>(٦)</sup> في الأم<sup>(٧)</sup> وصرح به ابن كج، والدارمي.

فقال ابن كج: <sup>(٨)</sup> إن نكس الخطبة مثل يقرأ أولاً، ثم يحمد الله، ثم يدعو فإن ذلك يجزيه، نص على جميعه، قال: وحيث قرأ من الخطبة الأولى، والآخره، فبدأ بالقراءة أو بالخطبة، أو عند صهراني الخطبة، أو بعد الفراغ منها أجزاء، قال: هذا يدل على أنه أي موضع قرأ من الخطبتين أجزاءه.

وقال الدارمي في الاستدكار: <sup>(٩)</sup> ويقدم الكلام ثم يقرأ، فإن قرأ أولاً جاز، قال: وقال بعضهم: إن قلنا: تجب فيهما — أي القراءة — فتأخذ بهما، وإن قلنا في إحدهما: ففي الأولى، قال: والصحيح: أنه إن قلنا: فيهما فأى موضع أتى فيها بالقراءة جاز، وإن قلنا: في إحدهما: فقرأ بهما في أي موضع جاز

(١) انظر النقل عنه في مغني المحتاج (٤٢٨/١).

(٢) انظر: المحرر (ل/٣٣) وإلى هذا ذهب الطوسي والقنوي. انظر: التعليقة للطوسي (ل/٣٢ب) وشرح الحاوي الصغير (٣٠/١).

(٣) انظر: شرح المذهب (٤ / ٣٩٢) والبروضة (١ / ٥٣٥) والمهاج مع مغني المحتاج

(٤) (الظواهر) (٤٤٣ / ٢) وقد سبه إلى المسوط.

(٥) لم أقف على هذا الكتاب

(٦) قوله: (نصه) ورد في (ج): (بص الشافعي).

(٧) انظر: الأم (١ / ٣٤٥).

(٨) لم أقف على كتاب له.

(٩) وهذا الذي قاله الدارمي، هو معنى كلام الإمام الشافعي في الأم (١ / ٣٤٥).

ونقل الماوردي في الحاوي<sup>(١)</sup> عن نصه في المبسوط: أنه لو قرأ في الأولى، أو الثانية أو بين ظهري ذلك مرة واحدة أجزاءه، وكذا لو قرأ قبل الخطبة أو بعد فراغها أجزاءه. انتهى. فهذه أقوال الأصحاب في عدم وجوب ترتيب الأركان، وفيه فرج لو نسى الخطيب القراءة أو قرأ بعض آية، وقلنا باشتراط آية، فإنه يحصل المقصود بقوله في آخر الخطبة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، ويقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

وكذلك صرح الحنابلة<sup>(٤)</sup> بعدم اشتراط الترتيب بينها، فعند ابن قدامة في المغني<sup>(٥)</sup> من سنن الخطبة: "أن يبدأ بالحمد ثم بالصلاة على النبي ﷺ ثم يعظ فإن عكس ذلك/ صح لحصول المقصود".

ولم يتعرض<sup>(٦)</sup> هنا للقراءة، وذلك أن الخرقى إنما ذكر القراءة والوعظ في الخطبة الثانية.<sup>(٧)</sup> قال ابن قدامة:<sup>(٨)</sup> وظاهر مرسى الشعبي أنه قرأ في الخطبة الأولى، ووعظ في الخطبة الثانية.

### السابع: استحباب قراءة سورة على المنبر

استحب غير واحد من العلماء أن يقرأ الخطيب على المنبر سورة تامة.<sup>(٩)</sup>

(١) انظر: الحاوي (٢ / ٤٤٣).

(٢) آية رقم (٩٠) من سورة لنحل.

(٣) آية رقم (٥٦) من سورة الأحزاب.

(٤) انظر: المغني (٣ / ١٨٠) والشرح الكبير (٥ / ٢٤١، ٢٤٢) والإفتاح (١ / ٢٩٦، ٢٩٧).

(٥) انظر: المغني (٣ / ١٨٠).

(٦) أي ابن قدامة.

(٧) فتبعه ابن قدامة، انظر: المغني (٣ / ١٧٤).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر: المجموع (٤ / ٣٨٩) وشرح صحيح مسلم (٦ / ١٦١) والروضة (١ / ٥٣٠).

وروى البيهقي<sup>(١)</sup> من طريق الشافعي قال: بلغني أن علياً رضي الله عنه كان يقرأ على المنبر ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

وقد رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> من حديث علي مرفوعاً كما تقدم، ولم يصح.

وامتحن المالكية<sup>(٣)</sup> أن يقرأ في الأولى سورة تامة من قصار المفصل، واستحب أصحاب الشافعي<sup>(٤)</sup> أن يقرأ سورة ﴿ق﴾ بكاملها بعد الفراغ من الخطبة الأولى.

قال البندنجي: <sup>(٥)</sup> فإن لم يقرأها قسراً ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا﴾ <sup>(٦)</sup> الآية.

<sup>(١)</sup> انظر: المعرفة (٢ / ٤٩٣ رقم ١٧٣٤) وهو في الأم (١ / ٣٤٥).

<sup>(٢)</sup> الطبراني في الأوسط (٤ / ٢٢٥ رقم ٤٠٤٥) وقد تقدم في ص (٣٧٦ رقم ١٧٦).

<sup>(٣)</sup> انظر: التاج والإكليل لمختصر خليل (٢/٥٣٩) وحاشية الدسوقي (١/٣٨٢) وهذا قول ابن يونس وحده، والمشهور عندهم قراءة القرآن في الخطبتين من غير تقيد بسورة. انظر: (المصدر نفسه) وكتاب القرائين الفقهية ص (٧٤).

<sup>(٤)</sup> انظر: الأم (١/٣٤٥) والمفنع في الفقه ص (٢٠٦) والمجموع (٤ / ٣٨٩) وزوائد المروسة (١/٥٣٠).

<sup>(٥)</sup> انظر: مغربي المختار (١/٤٢٧).

والتبديجي: هو القاضي أبو علي الحسن بن عبيد الله البندنجي صالح ورع فقيه مشهور أكبر أصحاب أبي حامد وله تعليقة مشهورة تسمى بالجامع حليلة المقدار، وكتاب آخر يسمى الدخيرة، توفي سنة (٤٢٥هـ).

انظر: الطبقات للسبكي (٤/٣٠٥ رقم ٣٨١) والطبقات للإسوي (١/١٩٣) والطبقات لابن هداية الله ص (١٣٨).

<sup>(٦)</sup> آية رقم (٧٠) من سورة الأحراب.

واعترض بعض<sup>(١)</sup> من لقيناه من الشافعية على الأصحاب في استحبابهم قراءة ﴿ق﴾ في الخطبة، فقال: لا يظهر أنه يستحب للخطيب قراءتها، قال: وفي النفس من استحباب المواظبة عليه شيء لأمرور:

منها: أنه لم يحافظ عليها، فلعله فعل ذلك لبيان الجواز، أو لكون الحال اقتضى ذلك لقلّة الحاضرين، وعلمه برضاهم وعدم اشتغالهم... إلى آخر كلامه.

وما ذكره من عدم المحافظة عليها مردود بما تقدم في صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث أم هانئ بنت حارثة بن<sup>(٣)</sup> النعمان قالت: ((ما حفظت/ ﴿ق﴾ إلا من في رسول الله ﷺ يخطب بهد في كل جمعة)) فلولا محافظته عليها ومواظبته، لما حفظتها كلها من قراءته لها على المنبر في كل جمعة.

وقال ابن قدامة في المغني<sup>(٤)</sup>: تستحب قراءة آيات، ولكن لا تجب قراءة آيات.

### الثامن: [نكر القراءات في قوله: «ونادوا يا مالك»]

وقع في كتاب البخاري في بدء الخلق<sup>(٥)</sup> عن ابن المديني عن سفيان بن عيينة في حديث الباب من رواية المستملي<sup>(٦)</sup> «ونادوا يا مال» بإسقاط الكاف، والمشهور المعروف عند

(١) بنحوه قاله الأدرعي أيضا — ولا يبعد أن يكون هو المشار إليه فإنه توفي سنة ٧٨٣هـ — انظر:

مغني المحتاج (٤٢٧/١) وهامش الروضة (٥٣٠/١).

(٢) تقدم برقم (١٨٠).

(٣) قوله: (بن النعمان) هكذا في (ح) وهو في الأصل: (بنت النعمان) وهذا خطأ.

(٤) انظر: المغني (٣ / ١٧٦).

(٥) تقدم برقم (١٦٩).

(٦) كذا في الأصل و (ح) فيما في الفتح (٦ / ٣٦٣) "الكشميهني" وقال في التفسير (٨ /

٤٣١) «ونادوا يا مالك، كذا للجميع بإثبات الكاف» اهـ. قلت: ولم يستثن رواية الكشميهني

أو المستملي.

بقية رواية الصحيح، ورواه مسلم<sup>(١)</sup> وغيرهما من أهل السنن<sup>(٢)</sup> بإثبات الكاف، وقال البخاري عقبه في بدء الخلق: <sup>(٣)</sup> قال سفيان في قراءة عبد الله «ونادوا يا مال». وحكها غير واحد من المفسرين<sup>(٤)</sup> عن قراءة علي بن أبي طالب أيضاً، وقرأ أبو السوار العبدي<sup>(٥)</sup> «يا مال» بالرفع<sup>(٦)</sup> على أحد الوجهين المعروفين في العربية في الترخيم: <sup>(٧)</sup> هل يني ما قبل المحذوف على الصم، أو يفي على حاله قبل الحذف؟ <sup>(٨)</sup> وروى عن ابن عباس<sup>(٩)</sup> أنه قيل له: إن ابن مسعود قرأ «ونادوا يا مال» فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم، وقال بعضهم: حسن الترخيم أنهم يقتطعون بعض الإسم لضعفهم عن النطق، واشتغالهم بعظم ما هم فيه.

(١) تقدم برقم (١٦٩).

(٢) كالإمام أبي داود، والسنني، وقد تقدم.

(٣) البخاري في (بدء الخلق — باب إذا قال أحدكم آمين ... ٦ / ٣٦٠ رقم ٣٢٣٠).

(٤) انظر: تفسير البحر المحيط (٢٨، ٢٧/٨) وروح المعاني (١٠٢/١٣) وفتح القدير (٥٦٥ / ٤)

والفتح (٤٣١ / ٨).

(٥) هو عبد الله بن قدامة بن عزة — بفتح المهملة والواو والزاي — أبو السوار العبدي البصري، ثقة

من الرابعة. انظر: التقريب رقم (٣٥٦٣).

(٦) انظر: تفسير البحر المحيط (٢٨، ٢٧/٨).

(٧) الترخيم: هو التليين، وقيل: هو الحذف، وفي الاصطلاح: هو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر

في البدء. انظر: اللسان (٢٣٤ / ١٢) ومختار الصحاح ص (١٠١).

(٨) قلت: «بقاء على حاله قبل الحذف هو الأكثر، ويجوز البقاء ما قبل المحذوف على الضم. انظر:

أوضح المسالك مع ضياء السالك (٢٩٨، ٢٩٧ / ٣).

(٩) هذا الأثر ذكره الحافظ في الفتح (٤٣١ / ٨).

**التاسع: [المراد بقراءة قوله: «ونادوا» الآية وحدها، أو السورة كلها]**

قال صاحب المفهم<sup>(١)</sup> في قوله: ((إنه قرأ على المنبر: / «ونادوا يا مالك» يحتمل: أن يكون أراد الآية وحدها، أو السورة كلها وبينه بعضها<sup>(٢)</sup> عليها))، كما يقال: قرأت الحمد لله.

قلت: لا سواء بين الاثنين فإن الحمد لله أولها عند من لا يرى البسملة أنه منها، وأما من يراها أنه من أولها فلا يحصل تمييزها بذكر البسملة، وإنما يحصل التعريف بسورة الحمد، ولا كذلك السورة التي فيها: «ونادوا» فإنها لا تعرف بها، وإنما تعرف بالزخرف وقد روى أبو بكر<sup>(٣)</sup> بن الأنباري بإسناده إلى مجاهد قال: ((كنا لا ندري ما الزخرف حتى وجدناه في قراءة عبد الله بيت من ذهب وكنا لا ندري «ونادوا يا مالك» أو «يا مالك» بفتح اللام وكسرهما، حتى وجدناه في قراءة عبد الله «ونادوا يا مال» على الترخيم))<sup>(٤)</sup>.

قال ابن الأنباري: لا يعمل على هذا الحديث لأنه مقطوع لا يقبل مثله في الرواية عن الرسول ﷺ<sup>(٥)</sup> وكتاب الله أحق أن يحتاط له وينفى عنه الباطل.

(١) انظر: المفهم (٥١٢/٢).

(٢) قوله: (وبينه بعضها) ورد في المطبوع: (وبينه ببعضها عليها).

(٣) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن أبو بكر الأنباري الحافظ العلامة صاحب كتاب الوقف والابتداء وكان من بحور العلم والعريية، وكان ثقة صدوقاً أديباً دليلاً فاضلاً من أهل السنة من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً له، توفي سنة (٣٢٨هـ). انظر: البداية والنهاية (١٥ / ١٢٥) و تذكرة الحفاظ (٣ / ٨٤٢ رقم ٨٢١).

(٤) لم أقف عليه في الأمالي المطبوع.

والأثر ذكره الحافظ ابن حجر عن عبد من حميد مسنداً مختصراً — ولم أجده في المنتخب — انظر: تعليق التعليق (٤ / ٣٠٨) والفتح (٨ / ٤٣١).

(٥) قلت: ليس في هذا الأثر شيء منسوب إلى الرسول ﷺ وغاية ما فيه حكاية قصة وقعت لمجاهد وأمثاله، والإسناد إليه صحيح، فلا بأس بالاعتبار به، والله أعلم.



**العاشر: [بيان مدار حديث الباب]**

قول المصنف: ((وهو حديث ابن عيينة)) من رواية<sup>(١)</sup> انفرد به سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، وهكذا قال البخاري فيما حكاه عنه المصنف في كتاب<sup>(٢)</sup> العلل المفرد<sup>(٣)</sup> فقل: سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث حسن وهو حديث ابن عيينة الذي انفرد به.

**الحادي عشر: [ترجمة يعلى بن أمية وابنه صفوان]**

ليس ليعلى بن أمية، وابنه صفوان عند المصنف إلا هذا الحديث، وحديثان في الحج،<sup>(٤)</sup> ولم يعلم المزني في الأطراف<sup>(٥)</sup> على حديث الباب علامة الترمذي. ويعلى بن أمية بن أبي عبيدة، واحتلف في اسم أبي عبيدة — جده — فقل: اسمه: عبيد، وقيل: ريد، وهو يعلى بن منية: ومية: أمه، وقيل: جدته، وكنته: أبو خلف، وقيل: أبو خالد، وقيل: أبو صفوان.<sup>(٦)</sup>

أسلم يعلى بن أمية يوم الفتح، وشهد مع النبي ﷺ / غزوة حنين والطائف وتبوك، قال محمد بن سعد:<sup>(٧)</sup> وكان يفتي بمكة.<sup>(٨)</sup>

(١) ورد في (ح). (أي مكان (من رواية)).

(٢) قوله: (كتاب) ساقط من (ح).

(٣) انظر: العلل الكبير (١ / ٢٧٥ باب القراءة على المنبر).

(٤) أولهما: في (باب ما جاء في) لدي يحرم وعليه فميصر أوجه ٣ / ١٩٦، ١٩٧ رقم ٨٣٦ (

والحديث الثاني: في (باب ما جاء أن النبي ﷺ طاف مصطبعا ٣ / ٢١٤ رقم ٨٥٩) وقال: هذا

حديث الثوري عن ابن جريح ولا يعرفه، لا من حديثه وهو حديث حسن صحيح.

(٥) وهو كما قال، وقد استدركه المحقق، انظر: تحفة الأشراف (٩ / ١١٤، رقم ١١٨٣٨).

(٦) انظر: تحفة الأشراف (٩ / ١١٠) والتهذيب (١١ / ٣٩٩ رقم ٦٧٢).

(٧) قوله: (قال محمد بن سعد) ساقط من (ح).

(٨) انظر: أسد الغابة (٥ / ٤٨٦ رقم ٥٦٤٧) واجرح والتعديل (٩ / ٣٠١ رقم ١٢٩٣).

وابنه صفوان بن يعلى: ذكره ابن حبان في الثقات<sup>(١)</sup> وأخرج حديثه الأئمة الستة<sup>(٢)</sup> ولم يعلم عليه المزني<sup>(٣)</sup> علامة ابن ماجه، وقد أخرج له في الحج: حديث ((طاف مضطجاً)) إلا أنه لم يسمه قال: عن ابن يعلى، كما قال الترمذي، والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

آخر الجزء الحادي والعشرون.

(١) انظر: الثقات ( ٤ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ ).

(٢) انظر: التقريب رقم ( ٢٩٦١ ) فقد رمز له الحافظ ( ع ) الدال على أن الجماعة أخرجوا له.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣/٤٦٤ رقم ٢٨٨١) وقد تبعه في ذلك الذهبي في الكاشف ( ٢ / ٢٨ رقم ٢٤٣٢ ) إلا أن المزني رمز له في الأطراف ، انظر: تحفة الأشراف ( ٩ / ١١٥ رقم ١١٨٣ ) قال الحافظ: وحديثه — أي صفوان — عند ابن ماجه في الحج ... كما جزم به المزني في الأطراف ولم يرقم له في هذا الكتاب، — يعني تهذيب الكمال — انظر: تهذيب التهذيب ( ٤ / ٤٣٢ رقم ٧٤٨ ).

(٤) أي ابن ماجه في ( الحج — باب الاضطجاع ٢ / ١٦٦ رقم ٢٩٨٧ ).

(٥) قلت: جاء في هـ مش (ح): آخر الجزء ( ٢١ ).

/الجزء الثاني والعشرون من التكملة لشرح الترمذي

١٦٤/ب

جمع عبدالرحيم بن الحسين

لطف الله به. (١)

---

(١) كل ما أثبتته هنا ساقط من (ج) واستغرق إثبات السماعات اللوحات: (١٦٣/أ، ب) و (١٦٤/أ).

i/١٦٥

/بسم الله الرحمن الرحيم

## باب استقبال الإمام إذا خطب

٥٠٩ — حدثنا عباد بن يعقوب الكوفي ثنا محمد بن الفضل بن عطية عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا)).

قال أبو عيسى: وفي الباب عن ابن عمر.

وحديث منصور لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن الفضل بن عطية: ضعيف، ذاهب الحديث عند أصحابنا.

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم، يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق. ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. <sup>(١)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٨١] — حديث ابن مسعود: انفراد بإخراجه المصنف. <sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (٢ / ٣٨٣، ٣٨٤ رقم ٥٠٩).

<sup>(٢)</sup> يعني من بين الستة، وقد أخرجه: البزار في مسنده (٤ / ٣٠٢، ٣٠٣ رقم ١٤٨١) وقال: هذا الحديث لا يعلم رواه عن منصور هذا الإسناد إلا محمد بن الفضل بن عطية، وهو لين الحديث، ولم يروه غيره فذكرناه من أجل ذلك.

وكذا أبو يعلى في مسنده (٥ / ١٨٠ رقم ٥٣٨٨) والطبراني في الكبير (١٠ / ٧٣ رقم ٩٩٩١) وأبو نعيم في الحلية (٤ / ٢٣٦) كلهم من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن منصور

## [تخريج ما في الباب]

[١٨٢] — وحديث ابن عمر:

رواه الطبراني في الأوسط<sup>(١)</sup> والبيهقي في سننه<sup>(٢)</sup> من رواية عيسى بن عبد الله الأنصاري عن نافع عن ابن عمر قال: «كان النبي ﷺ إذا دنا من مبره يوم الجمعة سلم على من عنده، فإذا صعد استقبل الناس بوجهه»، لفظ رواية البيهقي وضعفه. /

ب/١٦٥

وقال الطبراني: «فإذا صعد المنبر توجه إلى الناس فسلم عليهم» وقال: لا يروى عن ابن عمر إلا هذا الإسناد، نفرد به الوليد بن مسلم عن عيسى بن عبد الله الأنصاري، انتهى. وعيسى بن عبد الله هذا: من ولد العمام بن بشير الأنصاري.<sup>(٣)</sup> قال ابن حبان:<sup>(٤)</sup> لا ينبغي أن يحتج بما انفرد به، وقال ابن عدي:<sup>(٥)</sup> عامة ما يرويه لا يتابع عليه.

==

به. والحديث ذكره الإمام مدارقطي في العلل (٥ / ١٣٩، ١٤٠ رقم ٧٧٤) وقال: أحلف فيه على منصور... فذكر أحلاف ثم قال: وإنما هو حديث محمد بن الفضل بن عطية وهو متروك الحديث. وقال الحافظ: "كذبوه" انظر: التقريب رقم (٦٢٦٥).  
(١) الطبراني في الأوسط (٦ / ٣٨١ رقم ٦٦٧٧) وهو أيضاً في الأوسط لاس المنذر (٤ / ٦٣ رقم ١٧٩٩).

(٢) المسالك الكرى (٣ / ٢٠٥) وقد دلس الوليد عنه حيث ذكر عيسى بن عبد الله الأنصاري بما لا يعرف فقال: حدثني عيسى بن أبي عون. به عليه الحافظ في اللسان (٤ / ٤٠٣ رقم ١٢٢٩).  
(٣) انظر: الكامل (٥ / ١٨٩٢).

(٤) انظر: المحروحين (٢ / ١٢١) وقد أبان عن سبه فقال: "لمخالفته الأثبات في الروايات، وقال أيضاً: شيخ يروي عن نافع ما لا يتابع عليه" ثم ذكر هذا الحديث.  
(٥) انظر: الكامل (٥ / ١٨٩٣).

**الثاني:** [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضاً عن عدي بن ثابت عن أبيه، وأبي سعيد الخدري، ومطيع أبي يحيى عن أبيه عن جده، والبراء.

[١٨٣] — أما حديث عدي بن ثابت عن أبيه: <sup>(١)</sup>

فرواه ابن ماجه <sup>(٢)</sup> من رواية أبان بن تغلب عن عدي بن ثابت عن أبيه قال: ((كان النبي ﷺ إذا قام على المنبر استقبله أصحابه بوجوههم)).

<sup>(١)</sup> قوله: (عن أبيه) ساقط من (ح).

<sup>(٢)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في استقبال الإمام وهو يخطب ١ / ٢٠٤ رقم ١١٢٣ ) وأورده البوصيري في الروالد وقال: هذا إسناده رجانه ثقات إلا أنه مرسل وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود. انظر: مصباح الزجاجة ( ١ / ١٣٧ ). ذكر الحافظ في التهذيب ( ٢ / ٢١ رقم ٢٩ ) هذا الحديث وعقبه بقول ابن ماجه: أرجو أن يكون متصلاً، قال الحافظ: قلت: لاشك ولا ريب في كونه مرسلًا أو يكون سقط منه " عن جده " والله أعلم " اهـ.

و يؤكد هذا الاحتمال ما جاء في المعني ( ٣ / ١٧٣ ) والشرح الكبير ( ٥ / ٢٤١ ): "روى عدي بن ثابت عن أبيه عن جده كان النبي ﷺ ... رواه ابن ماجه " اهـ. قلت: لم أقف على قول ابن ماجه المذكور في السنن المطبوع وكذا لم يذكره المزي في التحفة ( ٢ / ١٢٤، ١٢٥ رقم ٢٠٧٠ ).

وثابت الأصبري هذا ذكره ابن حبان في التابعين من كتابه الثقات ( ٤ / ٩٥ ) وقال: "يروي عن أبيه... ولأبيه صحبة، روى عنه انه عدي" اهـ. و انظر: التاريخ الكبير ( ٢ / ١٦١ رقم ٢٠٥٥ ) والجرح والتعديل ( ٢ / ٤٦٠ رقم ١٨٥٩ ). والميزان ( ١ / ٣٦٩ رقم ١٣٨٤ ) قال الذهبي: " لا يعرف إلا بابيه وتطرق لذكر الخلاف في اسم جد عدي وقال: فعلى كل تقدير: والد عدي بن ثابت مجهول الحال لأنه ما روى عنه سوى ولده، انظر: الميزان ( ١ / ٣٦٩ رقم ١٣٨٤ ). وكذا قال الحافظ في التقریب رقم ( ٨٤٤ ).

وأبان<sup>(١)</sup> وعدي<sup>(٢)</sup> من الشيعة، لكن احتج بهما في الصحيح، ووثقا.

[١٨٤] — وأما حديث أبي سعيد:

فأخرجه البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ((أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله)) بوب عليه البخاري: باب استقبال الناس الإمام إذا خطب، ثم قال: — بعد التبويب — "واستقبل ابن عمر<sup>(٦)</sup> وأنس<sup>(٧)</sup> الإمام".

<sup>(١)</sup> أبان بن تغلب — منتج أشاة وسكون المعجمة وكسر اللام — أبو سعد الكوفي ثقة تكلم فيه

للتشيع

قال ابن عدي: "أحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة وهو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشيعة" علق الخافظ على قوله: "هذا قول منصف" وقال الذهبي: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعله بدعته "اهـ" قت: هو من رجال مسم وحده. انظر: رجال مسم (١ / ٦٨ رقم ٩٣) والكمال (١ / ٣٨٠) والميراث (١ / ٥ رقم ٢) والتهذيب (١ / ٩٣ رقم ١٦٦) والتفريب رقم (١٣٧).

<sup>(٢)</sup> عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي ثقة روى بالتشيع واحتج به الجماعة، وما أخرج له البخاري في الصحيح شيء مما يقرى بدعته من الرابعة مائة سنة ستة عشر، انظر: التفريب رقم (٤٥٧١) وهدي السري ص (٤٤٦) وقال الذهبي: عالم الشيعة وصادقهم وقاصهم وإمام مسجدهم ولو كانت الشيعة منه لقل شرهم. انظر: المنزلة (٣ / ٦١، ٦٢ رقم ٥٥٩١).

<sup>(٣)</sup> البخاري في (الجمعة — باب يستقبل الإمام القوم، واستقبال الناس الإمام إذا خطب ٤٦٧ / ٢ رقم ٩٢١).

<sup>(٤)</sup> مسلم في (الركعة — باب التحدير من الاعتزاز برينة الدنيا ١٤٣ / ٧).

<sup>(٥)</sup> النسائي في (الزكاة — باب الصدقة على اليتيم ٥ / ٩٤، ٩٥ رقم ٢٥٨٠).

<sup>(٦)</sup> وصه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢١٧ رقم ٥٣٩١) والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٩٩).

<sup>(٧)</sup> وصله البيهقي في الكبرى (٣ / ١٩٩) بإسناد صحيح عنه. انظر: تغلق التعليق (٢ / ٣٦٤) والفتح (٢ / ٤٦٧).

[١٨٥] — وأما حديث مطيع أبي يحيى عن أبيه عن جده:

فرواه أبو بكر الأثرم<sup>(١)</sup> ونلفظه: «كان رسول الله ﷺ إذا قام على المنبر استقبلناه  
بوجوهنا»

ومطيع هذا: مجهول.<sup>(٢)</sup>

[١٨٦] — وأما حديث البراء:<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> وكذلك سببه إليه ابن قدامة في المغني (٣ / ١٧٣) وعلق الحافظ هامش (ح) عليه بقوله: " هو

في المعرفة لابن مندة ، وقيل: هو مطيع بن فلان بن مطيع بن الحكم عن أبيه عن جده ... " .  
قلت: لم يصل من هذا الكتاب سوى جزئين منه جزء فيه تراجم من يعرف بكنيته من الصحابة،  
والآخر: فيه تراجم النساء الصحابيات، انظر: مقدمة التحقيق لكتاب: الإيمان ص (٦٩، ٧٠).  
والحديث أخرجه الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٨ / ٤٧ رقم ٢١٠٢) في ترجمة مطيع  
الغزال.

وفي ترجمته ذكره ابن حبان في الثقات (٧ / ٥١٨) معقفاً، وقال: لست أعرف أباه ولا جده،  
والخير ليس بصحيح من طريق أحد فيعتبر به.  
ومطيع الغزال وثقه ابن معين وقال أبو زرعة لأبأس به، وقال النسائي: ليس به بأس. انظر: إخراج  
والتعديل (٨ / ٣٩٩ رقم ١٨٣٣) والتهذيب (١٠ / ١٨٢ رقم ٣٤١).  
أما مطيع أبو يحيى فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨ / ٣٩٩) ونقل عن أبيه أنه  
مجهول، وكذا حكم عليه الذهبي في الميزان (٤ / ١٣٠ رقم ٨٦٠١) وانظر: اللسان ٦ / ٥٠،  
٥١ رقم ١٩٢).

قلت: سواء كان مطيع هذا ثقة أو مجهولاً فالخير كما قال ابن حبان لا يصح لجهالة أبيه وجده.

<sup>(٢)</sup> انظر: الهامش الذي قبل هذا.

<sup>(٣)</sup> ترك الشراح في هذا الموضع يائساً، وقد خرج له في هامش (ح) بقوله: " حاشية: « أخرجه ابن

خزيمة في صحيحه من طريق أنان بن عبد الله البجلي عن عدي بن ثابت عن ... وذكر علته وهو  
يعمل ... حديث ابن ماجه المتقدم » اهـ قلت: لم أقف عليه في صحيحه في الجمعة، وقد أثبتته  
الحافظ في الاتحاف (٢ / ٤٩١ رقم ٢١٠٨) وأخرجه من طريقه البيهقي في الكبرى (٣ /  
١٩٨، ١٩٩) وعقبه بقول ابن خزيمة: " ( هذا الخبر عندي معلول ثنا الأشج ثنا النضر بن



## الثالث: [ترجمة محمد بن الفضل بن عطية]

محمد بن الفضل بن عطية العبسي الكوفي: أحد الكذابين الوضاعين، كذبه أحمد<sup>(١)</sup>

إسماعيل عن أبان بن عبد الله البجلي قال: رأيت عدي بن ثابت يستقبل الإمام بوجهه إذا قام بخطب، فقلت له: رأيتك تستقبل بوجهك، قال: رأيت أصحاب رسول الله ﷺ يفعلونه). قال البيهقي: وكذلك رواه ابن المبارك عن أبان بن عبد الله عن عدي بن ثابت إلا أنه قال: (هكذا كان أصحاب رسول الله ﷺ يفعلون برسول الله ﷺ ذكره أبو داود في المراسيل عن أبي توبة عن ابن المبارك ' اهـ.

انظر: المراسيل رقم ( ٥٤ ص ١٠٠ ) قلت: وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١١٧ / ٢ ) عن ربيع عن أبان بن يحيى ما رواه ابن المبارك قال الحافظ في التحف ( ٤٩١ / ٢ ) وله علة أخرى فقد أخرجه ابن ماجه من طريق ابن المبارك عن أبان عن عدي بن ثابت عن أبيه قال: كان النبي ﷺ فذكره لكن قال: استقبله أصحابه ' اهـ.

قلت: والذي يظهر أن المحفوظ من رواية ابن المبارك ما رواه أبو توبة — الرسع بن نافع — لأنه ثقة حجة، ( انظر: التقریب رقم ١٩١٢ ) وأنه موافق لما رواه أصحاب أبان الآخرين كما تقدم ، ومارواه الهيثم بن جميل — عبد ابن ماجه — عن ابن المبارك مرفوعاً فهو شاذ، وذلك أنه وإن كان ثقة لكنه كان يغلط الكثير على اشتقات كما يعلط غيره وأرجو أنه لا يعتمد الكذب، قاله ابن عدي في الكامل ( ٢٥٦٢ / ٧ ) وقال الحافظ: ثقة من أصحاب الحديث كأه ترك فتغير، انظر: التقریب رقم ( ٧٤٠٩ ).

قالراجع: هو رواية ابن المبارك ومن تابعه عن أبان عن عدي مرسلاً، والله أعلم. يقول ابن الترمذي — متعباً على البيهقي — هذا مسند وليس بمرسلاً لأن الصحابة كلهم عدول فلا تصرهم الجهالة. انظر: الخوهر النقي مع السنن ( ١٩٨ / ٣ ) قلت: لم يصرح عدي أنه روى هذه القصة عن رجل — أو رجل — من الصحابة، ولا يقطع بأنه رواها عن صحابي. للاحتمال أنه أخذها عن تابعي آخر عن صحابي.

<sup>(١)</sup> انظر: العلل رواية ابنه عبد الله ( ٥٤٩ / ٢ ) رقم ٣٦٠١.

والفلاس<sup>(١)</sup> وابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> واجوزجاني<sup>(٣)</sup> وقال صالح بن محمد جزرة: <sup>(٤)</sup> كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: <sup>(٥)</sup> يروي الموضوعات عن الأثبات. وقد ذكر المصنف أن حديث الباب لا يعرفه إلا من حديثه، وعلى هذا فلا يعمل به.

#### الرابع: [ فقه الحديث ]

في حديث ابن مسعود: استقبال السامعين للخطيب بوجوههم. وفي حديث ابن عمر: استقبال الخطيب للناس بوجهه، وقد بوب المصنف عليهما<sup>(٦)</sup> استقبال الإمام إذا خطب، والمصدر يقع مضافا للمفعول ومضافا للفاعل<sup>(٧)</sup> فيجوز أن يكون أراد استقبال الإمام للسامعين، فأضافه للفاعل، ويجوز أن يريد استقبال السامعين الإمام، فأطلقه للمفعول.

وظاهر إيراد المصنف يقتضي إرادة استقبال السامعين بوجوههم للخطيب حال الخطبة.

#### الخامس: [ ذكر المذاهب في استقبال الخطيب للسامعين ]

حديث ابن مسعود وإن كان ضعيفا فقد صحبه العمل، عمل الأئمة المذكورين الذين

<sup>(١)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ٨ / ٥٧ رقم ٢٦٢ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: التاريخ الكبير ( ١ / ٢٠٨ رقم ٦٥٥ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: أحوال الرجال رقم ( ٣٧٢ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: التهذيب ( ٩ / ٤٠٢ رقم ٦٥٦ ).

<sup>(٥)</sup> انظر: المحروحين ( ٢ / ٢٧٨ ). قلت: وكذبه أيضا: ابن معين في رواية الدقاق رقم ( ٣٣٤ ).

وقال ابن حجر: كذبوه، انظر: التقريب رقم ( ٦٢٦٥ ).

<sup>(٦)</sup> ورد في (ح): (عليهما المصنف) مكان: (المصنف عليهما) بالتقدم والتأخير.

<sup>(٧)</sup> انظر: أوضح المسالك مع صياع المسالك ( ٨ / ٣ ) وشرح شذور الذهب ص ( ٥٠٣ ) ومعجم البح

سماهم المصنف وغيرهم: عطاء بن أبي رباح<sup>(١)</sup> وشريح<sup>(٢)</sup> ومالك<sup>(٣)</sup> والأوزاعي<sup>(٤)</sup>  
وسعيد بن عبد العزيز<sup>(٥)</sup> وابن جابر<sup>(٦)</sup> ويريد بن أبي مريم<sup>(٧)</sup> وأصحاب الرأي<sup>(٨)</sup>.  
قال ابن المنذر<sup>(٩)</sup>: وهذا كالإجماع، وروى عن ابن المسيب<sup>(١٠)</sup> والحسن<sup>(١١)</sup> أنهما كانا  
لا ينحرفان إليه.

i/١٦٦

ثم ما المراد باستقبال السامعين للخطيب؟ هل المراد من يواحهه، أو المراد جميع أهل  
المسجد؟ حتى أن من هو في الصف الأول والثاني وإن طالَت الصفوف يحرفون ببدءهم  
أو بوجوههم لسماع الخطبة؟  
والظاهر: أن المراد بذلك من يسمع الخطبة دون من بُعد فلم يسمع، فاستقبال القبلة أولى  
به من توجهه جهة الخطيب<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١٨) وعد الرزاق (٣ / ٢١٧ رقم ٥٣٩٣، ٥٣٩٤)  
والأوسط لابن المنذر (٤ / ٧٤).
- (٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١٧، ١١٨) وكذا عد الرزاق (٣ / ٢١٧ رقم ٥٣٩٢)  
والأوسط (٤ / ٧٤).
- (٣) انظر: المدونة (٢ / ١٤٨).
- (٤) انظر: الأوسط (٤ / ٧٥).
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) المصدر نفسه.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) انظر: رد المحتار (١ / ٥٤٤) والفتاوى العاتكية (١ / ١٤٦).
- (٩) انظر: الأوسط (٤ / ٧٥) ولقطه فيه: "لا أعلمهم يخلفون فيه" اهـ.
- (١٠) انظر: المغني (٣ / ١٧٢، ١٧٣) والشرح الكبير (٥ / ٢٤١).
- (١١) المصدر نفسه. وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٦٧): "وحكى غيره — أي ابن المنذر — عن  
سعيد بن المسيب وأحمد شيفاً بتملاً" اهـ.
- (١٢) قلت: الذي يظهر من أقوال أسلف في ذلك تعميم الحكم للقريب والبعيد دون تقييده بالسماع  
من غيره، ومن ذلك ما رواه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢١٧ رقم ٥٣٩٠) عن معمر قال

==

ويبدل على ذلك أن الرافعي وتبعه النووي ذكرا ذلك مع الإنصات.

فقال الرافعي: <sup>(١)</sup> «وينبغي للقوم أن يقبلوا بوجوههم إلى الإمام وينصتوا» ثم حكى الخلاف في فرضية الإنصات، ثم قال <sup>(٢)</sup> — عدد ذكر السنن — : «وينبغي للقوم أن يقبلوا على الخطيب مستمعين لا يشتغلون بشيء آخر» فكررهما الرافعي ، وتبعه النووي <sup>(٣)</sup> أيضاً في تكرارها وجزما بالاستحباب فقط.

وقد صرح القاضي أبو الطيب <sup>(٤)</sup> بوجوب ذلك فقال في تعليقه: <sup>(٥)</sup> فأما الحاضرون فيجب عليهم أيضاً أن يقبلوا بوجوههم على الإمام لأنه قاصد بالموعظة خطابهم، قال: والفرق بين الخطبة والأذان: حيث يجوز للمؤذن ترك الإقبال على من حضره، ولا يجوز ذلك للخطيب هو أن الأذان دعاء للغييب فليس يختص بالحاضرين، والخطبة يختص بها الحاضرون فكانت مختصة بهم، وذلك فرق واضح.

==

سألت الزهري عن استقبال الناس الإمام يوم الجمعة فقال: كذلك كانوا يفعلون. وقال أشعث بن مسيم، لمخاري: رأيت الفقهاء يستقبلون الإمام يوم الجمعة حيث كانوا، ذكره ابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٧٤ ، ٧٥ ) ولأنه من حسن الأدب، وفي الالتفات عنه سوء الأدب مع الإمام ، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: العزيز ( ٢ / ٢٨٩ ).

<sup>(٢)</sup> أي الرافعي في العزيز ( ٢ / ٢٩٦ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الروضة ( ١ / ٥٣٣ ، ٥٣٧ ).

<sup>(٤)</sup> هو الإمام القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري من أصحاب الوجوه كان إماماً جليلاً، قال النووي: لم أر فيمن رأيت أكمل اجتهداً وأشد تحقيقاً وأجود نظراً منه، له من المصنفات: التعليفة المشهورة وهي شرح على مختصر المزني، توفي سنة (٤٥٠هـ).

انظر: تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٤٧ رقم ٣٧٢) والطبقات للسبكي (٥/١٢ رقم ٤٢٢) والنداء والنهاية (١٥/٧٦١).

<sup>(٥)</sup> انظر: التعليقة الكبرى له ص (٤٢٢) رسالة ما جستبر.

وأما استقبال الخطيب للناس فذكره الرافعي<sup>(١)</sup> من سنن الخطبة أيضا، فقال: «ومنها: أن يستدير القبلة ويقبل على الناس ولا ينتفت عينا ولا شمالا، ثم ذكر حديث استقباله للناس بوجهه، واستقبلهم له، ثم قال: وإنما استدير القبلة لأنه لو استقبلها لم يخل إما أن يكون في صدر المسجد على ما هو المعتاد، أو في آخره: فإن كان في صدر المسجد واستقبلها كان مستديرا للقوم، واستدبارهم — وهم المخاطبون — قبيح خارج عن عرف المخاطبات، وإن كان في آخره: فإما أن يستقبله للقوم فيكونوا مستديرين القبلة، واستدبار واحد أهون من استدبار الجحيم الغفير، وإما أن يستدبروه فيزيم ما ذكرناه من الهيئة القبيحة».

قال: «ثم لو حط مستدير الناس جاز وإن خالف السنة، قال: وحكي في البيان<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> وجه: أنه لا يجزئه»<sup>(٤)</sup> اهـ.

وقال النووي في زوائده<sup>(٥)</sup> "وطرد الدارمي هذا الوجه فيما إذا استدبروه، أو خالفوا هم أو هو"<sup>(٦)</sup> الهيئة المشروعة في ذلك والله أعلم اهـ.

وقال في شرح المهذب<sup>(٧)</sup> إن / بالإجزاء قطع الجماهير في جميع الطرق، وإن الوجه الأخير<sup>(٨)</sup> شاذ. انتهى.

قلت: وليس بشاذ، بل قد حكي عن قول الشافعي والجمهور.

(١) انظر: لعريز (٢ / ٢٩٥).

(٢) انظر: البيان (٢ / ٥٧٩) قلت: وعقبه بقوله: وليس بصحيح.

(٣) انظر: حلية العلماء (٢ / ٢٨١) وعقبه بقوله: «وفيه نظر».

(٤) في المطبوع: (لا يجزئ).

(٥) انظر: الروضة (١ / ٥٣٦، ٥٣٧).

(٦) في المطبوع: (أو خالفوه وهو).

(٧) انظر: شرح المهذب (٤ / ٤٠٠) نقله بالمعنى.

(٨) يعني به ما تقدم نقله عن البيان في عدم جزائه إذا حط مستدير الناس مستقبل القبلة.

فأما كونه قول الشافعي فقد ذكره القاضي أبو الطيب في تعليقه<sup>(١)</sup> فقال: إنه قول الشافعي، «ويحول الناس وجوههم إلى الإمام ويستمعون الذكر»<sup>(٢)</sup> قال: وهذا كما قال، إذا أخذ الإمام في الخطبة فيجب أن يكون مستقبلاً للناس بوجهه، لما روى البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ كان إذا خطب أقبل علينا بوجهه واستقبلناه بوجوهنا، قال: ولأنه يقصد بالموعظة خطاب الحاضرين فيجب أن يقبل عليهم بوجهه، ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً، لأن في التفاته إغراضاً عن الحاضرين، وذلك لا يجوز لما فيه من سوء الأدب» انتهى.

وما حكاه عن الشافعي ليس فيه التعرض لوجهه،<sup>(٣)</sup> وأما كونه قول الأكثرين فقد عراه الماوردي في الحاوي<sup>(٤)</sup> والرويان في البحر<sup>(٥)</sup> — كلاهما في باب الأذان — إلى الأكثرين من أصحابنا، قالوا: إنه لا يجوز استدبارهم حال الخطبة، وبه حزم الخوارزمي في الكافي<sup>(٦)</sup> وصححه البغوي في الفتاوى<sup>(٧)</sup> قال: بل لو وقف في آخر باب المسجد واستقبل القبلة والناس لا يجزئه.

وقال ابن أبي عصرون في الانتصار<sup>(٨)</sup> وحكي وجه في جواز الاستدبار وليس بشيء، لأنه يخل بالمقصود من الخطبة — وهو الاستماع والتبليغ — فإنه لا يكمل معه، انتهى.

(١) انظر: التعليقة الكبرى ص (٤٢١، ٤٢٢).

(٢) انظر نحوه في مختصر المزني ص (٢٧) ومختصر البرطي (ل/٩/ب).

(٣) بل قد حزم بسنيته بعض الأصحاب كما في الإبانة (ل/٤٨/ب).

(٤) انظر: الحاوي (٤٢/٢) وحلية العلماء (٢/٢٨١).

(٥) لم أحد من نقل عنه.

(٦) لم أقف على الكتاب، والخوارزمي: هو أحمد بن محمد بن علي بن نعيم الخوارزمي الضرير، كان إماماً حافظاً متقناً لفقه، لم يكن يبعداد أفقه منه بعد أبي الطيب الطبري، توفي سنة (٤٤٨هـ).

انظر: تاريخ بغداد (٧١/٥) والطقات للسبكي (٨٦، ٨٥/٤) والطقات للإسوي (١٥٠/٢).

(٧) لم أقف عليه.

(٨) لم أحد من نقل عنه، وابن أبي عصرون: هو القاضي شرف الدين أبو سعد عبدالله بن محمد بن هبة الله بن أبي عصرون أحد أئمة الشافعية، له كتاب: الانتصار في أربع مجلدات، وصفوة المذهب

وهشام هذا: هو ابن إسماعيل بن الوليد بن المعيرة المخزومي،<sup>(١)</sup> كان واليا بالمدينة<sup>(٢)</sup> وهو الذي ضرب سعيد بن المسيب — أفضل التابعين<sup>(٣)</sup> — بالسياط، فويل له من ذلك<sup>(٤)</sup> وأمرهم إلى الله تعالى، والله أعلم./

١٦٧/ب

(١) انظر: الجرح والتعديل ( ٩ / ٥٢ رقم ٢٢٠ ) ونسبه ابن كثير مما يلي: هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد المخزومي المدني. انظر: البداية والنهاية ( ١٢ / ٤١٧ ) وانظر، تفصيل المنفعة ص ( ٤٣٠ ) .

(٢) انظر: حلية الأولياء ( ٢ / ١٧٠ ) والنقطة لابن حبان ( ٥ / ٥٠١ ) والبداية ( ١٢ / ٣٧٠ )، ( ٤١٧ ) .

(٣) قاله الإمام أحمد، ونقله ابن كثير في البداية والنهاية ( ١٢ / ٤٧٣ ) وقد وصفه غيره بسيد التابعين أو أجل التابعين ونحوه، انظر: مشاهير علماء الأمصار رقم ( ٤٢٦ ) وتذكرة الحفاظ ( ١ / ٥٤ رقم ٣٨ ) وطبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ( ١ / ١١٢، ١١٣ ) والبداية ( ١٢ / ٤٧١ ) .

(٤) جاء في هامش الجرح والتعديل تعليق على ترجمة هشام هذا نص بعض أهل الحديث ما يلي: " هشام بن إسماعيل ليس بثقة ولا مأمون ولا تحمل الرواية عنه، كان ظالما جائرا فاسقا — غفر الله لنا وله — . انظر: الجرح والتعديل ( ٩ / ٥٢ )

## باب ما جاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يخطب

٥١٠ — حدثنا قتيبة ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: ((بينما النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاء رجل، فقال النبي ﷺ: صليت؟ قال: لا، قال: قم فاركع)).

قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح، أصح شيء في هذا الباب.

٥١١ — حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح أن أبا سعيد الخدري دخل يوم الجمعة، ومروان يخطب، فقام<sup>(١)</sup> فصلى، فجاء الحرس ليجلسوه فأبى حتى صلى، فلما انصرف أتينا فقلنا: — رحمك الله — إن كادوا ليقعوا بك، فقال: ما كنت لأتركها بعد شيء رأيته من رسول الله ﷺ ((ذكر أن رجلاً جاء يوم الجمعة في هيئة بلذ والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فأمره فصلى ركعتين والنبي ﷺ يخطب)).

قال ابن أبي عمر: كان سفيان بن عيينة يصلي ركعتين إذا جاء والإمام يخطب، ويأمر به، وكان أبو عبد الرحمن المقرئ<sup>(٢)</sup> يراه، قال: وسمعت ابن أبي عمر يقول: قال سفيان بن عيينة: كان محمد بن عجلان ثقة مأموناً في الحديث.

قال: وفي الباب عن جابر، وسهل بن سعد، وأبي هريرة.

قال أبو عيسى: حديث أبي سعيد الخدري حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وقال بعضهم: إذا دخل والإمام

(١) زاد في (ح) بعده: (رجل).

(٢) قوله: (المقرئ) ساقط من (ح).



١/١٦٨

يخطب فإنه يجلس ولا يصلي، وهو قول/ سفيان الثوري، وأهل الكوفة، والقول الأول أصح.

حدثنا قتيبة ثنا إسماعيل بن خالد القرشي قال: رأيت الحسن البصري دخل المسجد يوم الجمعة — والإمام يخطب — فصلى ركعتين ثم جلس.

إنما فعل الحسن اتباعاً للحديث، وقد روى<sup>(١)</sup> عن جابر عن النبي ﷺ هذا الحديث<sup>(٢)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[١٨٧] — حديث جابر:

أخرج به بقية الأئمة الستة، وهو مشهور من حديث جابر ومشهور من رواية عمرو بن دينار عنه ومشهور من رواية حماد بن زيد عن عمرو.

رواه عن جابر: عمرو بن دينار، وأبو الزبير محمد بن مسلم، وأبو سفيان طلحة بن نافع، ومجاهد بن جبر، وآخرون.

لأما رواية عمرو بن دينار: فأخرجها مسلم<sup>(٣)</sup> ولساني<sup>(٤)</sup> عن قتيبة، ورواه البخاري<sup>(٥)</sup> عن أبي النعمان محمد بن الفضل، ومسلم<sup>(٦)</sup> عن أبي الربيع الرهري، وأبو داود<sup>(٧)</sup> عن سليمان بن حرب، كلهم عن حماد بن زيد.

(١) أي الحسن البصري.

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٣٨٤ — ٣٨٧ رقم ٥١١).

(٣) مسلم في (الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٢).

(٤) لساني في (الجمعة — باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر ٣ / ١١٨ رقم ١٤٠٨).

(٥) البخاري في (الجمعة — باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين ٢ / ٤٧٣ رقم ٩٣٠).

(٦) مسلم في (الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٢).

(٧) أبو داود في (الجمعة — باب إذا دخل الرجل الإمام يخطب ١ / ٦٦٧ رقم ١١١٥).

ورواه البخاري<sup>(١)</sup> عن علي بن المديني، ومسلم<sup>(٢)</sup> عن قتيبة وإسحاق بن راهوية، وأبسن ماجه<sup>(٣)</sup> عن هشام بن عمار، ورواه الشافعي<sup>(٤)</sup> أيضاً، خمستهم عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار.

ورواه البخاري<sup>(٥)</sup> عن آدم، ومسلم<sup>(٦)</sup> عن بندار عن غندر، والنسائي<sup>(٧)</sup> عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد بن الحارث. ثلاثهم عن شعبة عن عمرو بن دينار.

ورواه مسلم<sup>(٨)</sup> عن محمد بن رافع وعبد بن حميد كلاهما عن عبد الرزاق. والنسائي<sup>(٩)</sup> عن إبراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد بن مسلم كلاهما عن حجاج بن محمد، كلاهما عن ابن جريج عن عمرو بن دينار.

(١) البخاري في ( الجمعة — باب من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين ٢ / ٤٧٨ رقم ٩٣١ ).

(٢) مسلم في ( الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣ ).

(٣) ابن ماجه في ( الجمعة — باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب ١ / ٢٠١ رقم ١٠٩٩ ).

(٤) الشافعي في الأم ( ١ / ٣٣٨ ) وفي مسنده ص ( ٦٣ ).

(٥) البخاري في ( التهجيد — باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ٣ / ٥٩ رقم ١١٢٠ ).

(٦) مسلم في ( الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣ ).

(٧) النسائي في ( الجمعة — باب الصلاة يوم الجمعة لمن جاء وقد خرج الإمام ٣ / ١١٢ رقم ١٣٩٤ ).

(٨) مسلم في ( الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣ ).

(٩) النسائي في ( الجمعة — باب الصلاة يوم الجمعة والإمام يخطب ٣ / ١١٤ رقم ١٣٩٩ ).

ورواه مسلم<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة ويعقوب الدورقي، كلاهما عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن عمرو بن دينار.

وأما رواية أبي الزبير: فأخرجها مسلم<sup>(٢)</sup> عن قتيبة ومحمد بن ربح. والنسائي<sup>(٣)</sup> عن قتية وحده، كلاهما عن الليث عن أبي الزبير.

ورواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن هشام بن عمار عن سفيان بن عيينة عن أبي الزبير.

وأما رواية أبي سفيان: فرواها مسلم<sup>(٥)</sup> عن إسحاق بن راهوية وعلي بن حشرم كلاهما عن عيسى بن يونس.

ورواه أبو داود<sup>(٦)</sup> عن محمد بن محبوب وإسماعيل بن إبراهيم الهذلي، ورواه ابن ماجه<sup>(٧)</sup> عن داود بن رشيد.

ثلاثهم عن حفص بن غياث، كلاهما<sup>(٨)</sup> عن الأعمش عن أبي سفيان.

ورواه أبو داود<sup>(٩)</sup> من رواية الوليد أبي بشر عن طلحة — وهو أبو سفيان المذكور —.

(١) مسلم في ( الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣ ).

(٢) مسلم في ( الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣ ).

(٣) النسائي في الكبرى ( الجمعة — باب الصلاة قبل الجمعة والإمام على المنبر ٢ / ٢٧٦ رقم ١٧١٧ ).

(٤) ابن ماجه في ( الجمعة — باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب ١ / ٢٠٠ رقم ١٠٩٩ ).

(٥) مسلم في ( الجمعة — باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣، ١٦٤ ).

(٦) أبو داود في ( الصلاة — باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب ١ / ٦٦٧ رقم ١١١٦ ).

(٧) ابن ماجه في ( الجمعة — باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠١ ).

(٨) أي عيسى بن يونس و حفص بن غياث.

(٩) أبو داود في ( الصلاة — باب إذا دخل الرجل والإمام يخطب ١ / ٦٦٧، ٦٦٨ رقم ١١١٧ ).

وزاد أبو سفيان في روايته عن جابر: " ثم قال: ((إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما)) لفظ مسلم.

ولم يذكر ابن ماجه هذه الزيادة، وإنما قال: ((فصل ركعتين وتجاوز فيهما))<sup>(١)</sup> وكذا قال أبو داود في رواية الأعمش عنه وذكر الزيادة من رواية الوليد عن طلحة.<sup>(٢)</sup>

وقال مسلم في رواية شعبة عن عمرو: ((إذا جاء أحدكم يوم الجمعة وقد خرج الإمام فليصل ركعتين)) هكذا ذكره مختصرا دون قصة بحيء الرجل، فإنها عند البخاري.<sup>(٣)</sup>

[١٨٨] — وحديث أبي سعيد:

أخرجه النسائي<sup>(٤)</sup> عن محمد بن عبد الله بن يزيد، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> عن محمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة<sup>(٦)</sup>... ولم يذكر النسائي قصة الحرس.<sup>(٧)</sup>

(١) قلت: وزاد أيضا قوله: (أصلبت ركعتين قبل أن تحيىء؟).

(٢) من قوله: (وكذا قال أبو داود...) إلى هنا ساقط من (ح).

(٣) قلت: تعبه الحافظ ابن حجر في هامش (ح) بقوله: "ليست عند البخاري كما قال، بل لفظه: قال رسول الله ﷺ — وهو يخطب —: (إذا جاء أحدكم والإمام يخطب أو قد خرج فليصل ركعتين) وهذا مثل رواية مسلم إلا أنه زد: (يخطب)، وأما قصة بحيء الرجل فهو عند البخاري ومسلم جميعا من رواية حماد بن زيد وسفيان بن عيينة" اهـ. قلت: وكذلك وردت القصة في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وكذا في رواية الليث عن أبي لزير كلاهما عن جابر به عند مسلم وحده دون البخاري، وقد تقدم العزو إلى جميع هذه الطرق.

(٤) النسائي في (الجمعة — باب حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة في خطبته ٣ / ١١٧، ١١٨ رقم ١٤٠٧).

(٥) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يخطب ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠٠).

(٦) عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري به.

(٧) وكذا قال المزي في النخبة (٣ / ٤٤١ رقم ٤٢٧٢) ولكنهما لم يشرأ إلى رواية ابن ماجه أهما مختصرة وخالية عن قصة الحرس أيضا.

[١٨٩] — وحديث سهل بن سعد:

ليس في الكتب المشهورة، وذكره ابن أبي حاتم في العلل<sup>(١)</sup> من رواية المطلب بن حنطب عن سهل بن سعد، فقال: سألت أبي عن<sup>(٢)</sup> حديث رواه الأوزاعي عن المطلب بن حنطب حدثني من سمع النبي ﷺ يقول لرجل دخل المسجد يوم الجمعة — ورسول الله ﷺ يخطب — فقال: ((قم فصل ركعتين)) فسمعت أبي يقول: منهم من يقول: المطلب بن حنطب عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup> ومنهم من يقول: المطلب عن سهل بن سعد<sup>(٤)</sup> ومنهم من يقول: عن

==

وأخرجه الحميدي في مسنده (٢ / ٣٢٦، ٣٢٧ رقم ٧٤١) وإشافعي في الأم (١ / ٣٣٩) والإمام أحمد في مسنده (٣ / ٢٥) والدارمي في سننه (١ / ٣٦٤) وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٦٥ رقم ١٨٣٠) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢١٧) كلهم من طريق ابن عيسى به، بقصة الحرس والرجل الذي دخل في هيئة بدنة، وبعضهم اكتفى بقصة الحرس دون قصة الرجل.  
(١) انظر: العلل (١ / ٢١٢ رقم ٦١٥) وراجع: العلل الكبير (٢ / ٩٦٤) ونخبة التحصيل ص (٣٠٧).

(٢) زيادة من (ح) وهو ليس في الأصل، السياق يقتضي ذلك.

(٣) أخرجه ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع ١ / ١٨٢ رقم ٩٩٨) وابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٢٨٣ رقم ١٣٢٥) من طريق محمد بن أبي فديسك عن كثير بن زيد عن المطلب بن حنطب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين).  
قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع، قال أبو حاتم: المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة — مرسله —  
انظر: مصابح الزحاجة (١ / ١٢٣) وقول الإمام أبي حاتم في المراسيل رقم (٣١٧) وكذا الجرح والتعديل (٨ / ٣٥٩ رقم ١٦٤٤)، قلت: بل الإسناد شاذ، فإن الراوي عن المطلب — وهو ريد بن كثير صدوق يخطئ، التقريب رقم ٥٦٤٦ — خالف من هو أوثق منه، وهو الإمام الأوزاعي.

(٤) لم أقف على هذا الإسناد، وقد ذكره الإمام أبو حاتم في العلل (١ / ٩٠، ٩١ رقم ٢٤٣) والدارقطني في العلل (١٠ / ٧٤، ٧٥ رقم ١٨٨٠) ورجح رواه من رواه عن المطلب عن أبي

==

سمع النبي ﷺ وهو أصح.

[ ١٩٠ ] — وحديث أبي هريرة:

أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، والأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: جاء سليك الغطفاني — ورسول الله ﷺ يحط — فقال له: ((أصليت شيئاً؟ قال: لا، قال: صل ركعتين تجوز فيهما)) لفظ أبي داود.

وقال ابن ماجه: ((أصليت ركعتين قبل أن تحيى؟))

وإسناده صحيح.<sup>(٣)</sup>

==

هريرة، فقال: والمخفوط حديث أبي هريرة.

قلت: وما روجه الإمام أبو حاتم هو الراجح لما تقدم، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> أبو داود في الصلاة — باب إذا دخل الرجل والإمام بخطب ١ / ٦٦٧ رقم ١١١٦.

<sup>(٢)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يحط ١ / ٢٠٠ ) ولم

١١٠١ ) عن داود بن رشيد عن حفص بن غياث عن الأعمش به.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ( ٢ / ٣٦٩ رقم ١٩٤٢ ) عن داود بن رشيد به مثله.

<sup>(٣)</sup> هذه الزيادة شاذة، وذلك أن داود بن رشيد — شيخ ابن ماجه — تفرد به مسن بين أصحاب

حفص بن غياث الآخرين وهم :

— محمد بن محبوب، وإسماعيل بن إبراهيم المعنى: وحديثهما عند أبي داود.

— وعمر بن حفص: أخرجه حديثه الطحاوي في شرح المعاني ( ١ / ٣٦٥ ).

— وأبو بكر بن أبي شيبة: وحديثه في مصنفه ( ٢ / ١١٠ ) كلهم رَوَوْهُ عن حفص بن غياث به

دون هذه الزيادة.

— وأبو القاسم البغوي : أخرجه في معجم الصحابة ( ٣ / ٢٧٤ ) ولم يذكر لفظه، وإنما قال:

نحوه، والمسن الذي ذكره قبله ليس فيه هذه الزيادة.

— وأبو معمر القطيعي: وحديثه عند الطبراني في الكبير ( ٧ / ١٦١، ١٦٢ رقم ٦٦٩٨ ) روى

عنه محمد بن عبد الله الحضرمي وهو مطين ثقة جل قاله الدارقطني ، انظر: تذكرة الحفاظ ( ٢ /

٦٦٢ ) وهو شيخ الطبراني في هذا الحديث.

==

## الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضاً: عن سبيك الغطفاني، وأبي قتادة، وأنس بن مالك.

[١٩١] — فأما حديث سبيك: <sup>(١)</sup>

فرواه أحمد <sup>(٢)</sup> من رواية الثوري عن الأعمش عن أبي سفيان عن حابر عن السليك قال:

قال النبي ﷺ: ((إذا جاء أحدكم — والإمام يخطب — فليصل ركعتين خفيفتين)).

==

— داود بن رشيد في رواية مطين — المذكور آنفاً — أخرج حديثه الطبراني في الكبير (٧ / ١٦١، ١٦٢ رقم ٦٦٩٨) وقد قرره بأبي معمر القطيعي كلاهما عن حفص به دون تلك الريادة. وهناك أمر آخر: وهو أن حفص بن غياث لم يكن يحدث ببغداد والكوفة إلا من حفظه، ولم يخرج له كتاباً، وقد كتبوا عنه ثلاثة آلاف، أو أربعة آلاف حديث من حفظه، وهم لا يحملون حفظه، أما كتابه فقد أثبوا عليه، وداود بن رشيد وإن كان ثقة فهو نزيل بغداد، وهو ممن أخذ عنه هناك، وبذا مروياته تكون عند التعارض مرجوحة.

انظر: شرح عدل الترمذي لابن رجب (٢ / ٧٦٢)، والتقريب رقم (١٧٩٤) والحديث أعلاه شيخ لإسلام ابن تيمية بروايات الصحيحين في قصة الرجل وأما ما تذكر تلك الزيادة. انصر: كلامه وكذلك كلام الإمام المزي في زاد المعاد (١ / ٤٣٤، ٤٣٥) ويتحسر ما أعلاه شيخ الإسلام ابن تيمية أعلاه الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني — رحمه الله — في ضعيف ابن ماجه ص (٨٦) رقم (٢٠٨).

١، هو سبيك بن عمرو أو ابن هذيلة الغطفاني، سكن المدينة، له حديث واحد عن النبي ﷺ قاله البغوي.

انظر: معجم الصحابة للبغوي (٣/٢٧٣، ٢٧٤) وأمد العانة (٢/٥٣٩ رقم ٢٢٠٧) والإصابة (٢/٧١ رقم ٣٤٣٠).

<sup>(٢)</sup> أحمد في مسنده (٣ / ٣٨٩) والبغوي في معجم الصحابة (٣ / ٢٧٤) من طريق الفريابي عن الثوري به. وقال: لأعلم لسليك غيره.

ورواه ابن عدي في الكامل<sup>(١)</sup> وقال: لا أعلم رواه هذا الإسناد عن الثوري غير محمد بن يوسف الفريابي وإبراهيم بن خالد.

ونقل<sup>(٢)</sup> عن النسائي/ أنه لا يصح كونه عن جابر عن سليك.

قلت: لم ينفرد به عن الثوري: محمد بن يوسف وإبراهيم بن خالد، بل رواه عنه أيضاً: عبد الرزاق وهي رواية أحمد عنه<sup>(٣)</sup> وكذا رواه الدارقطني في سننه<sup>(٤)</sup> من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري.

وقد ورد من غير رواية جابر عن سليك، رواه الطبراني في الكبير<sup>(٥)</sup> من رواية الحسن البصري عن سليك الغطفاني.

ورجال إسناده ثقات، إلا أن الحسن لم يذكر له أحد رواية عن سليك، وقد ذكر المصنف في آخر الباب<sup>(٦)</sup> أنه رواه عن جابر، فلعله أخذه عن جابر عن سليك<sup>(٧)</sup> والله أعلم.

(١) انظر: الكامل (٣ / ١٣٠٤) في ترجمة سليك.

(٢) أي ابن عدي.

(٣) انظر: المسند (٣٨٩/٣).

(٤) انظر: سنن الدارقطني (٢ / ١٤) وكذا أبو عوانة في مسنده كما في الانحاف (٦ / ٥ رقم ٦٠٤٥).

(٥) الطبراني في الكبير (٧ / ١٦٤ رقم ٦٧١٢) وكذا في الأوسط (١ / ٢٣٨، ٢٣٩ رقم ٧٨١).

وقال: لم يرو هذا الحديث عن زكريا بن حكيم إلا داود بن منصور القاضي "اهـ". وكذا

ابن حبان في شرح المعاني (١ / ٣٦٥).

(٦) يعني به باب الركعتين إذا دخل والإمام بخطب.

(٧) أخرج الإمام الطبراني رواية الحسن عن جابر في الكبير (٧ / ١٦٤ رقم ٦٧١٠، ٦٧١١).

قلت: ذكر الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٤ / ٢٠٦ رقم ٢٥١٣) هذا الحديث عن الإسناد

عن جابر عن سليك، وقال: "ولا يصح عن سليك" اهـ.

وقال ابن رجب في شرح العلل (٢ / ٦٠٢) — في مبحث المونن —: "فأما رواية جابر أن

سليكا جاء والنبي ﷺ بخطب، وروايته — يعني جابر — عن سليك أنه جاء والنبي ﷺ بخطب، فهو



[١٩٢] — وأما حديث أبي قتادة:

فأخرجه الأئمة الستة <sup>(١)</sup> من رواية عمرو بن سليم الزرقني عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين)).

[١٩٣] — وأما حديث أنس:

من القسم الأول "هـ".

قلت: يعني من القسم لأول أن المحكي عنه مما يمكن أن يكون الراوي قد شهدته وسمعه منه. ثم علله بقوله: "لأنه يمكن أن يكون جابر شهد ذلك وحضره، ويمكن أن يكون رواه عن سليك" هـ. ومقتضى هذا الرأي أن الطريقتين محفوظان.

وهناك رأي آخر: وهو ما قاله الحافظ في هامش (ج): "الذي يظهر أن قوله: (عن سليك) أي عن قصة سليك، لا أن جابراً حدث بهذا الحديث رواية عنه، وكذا أقول في رواية الحسن البصري عن سليك، أنه أراد قصة سليك" هـ. وبحوه قاله في الفتح (٢ / ٤٧٤). ومقتضى هذا القول: الجمع بين الطريقتين بالتأويل المذكور، وأن الطريق المحفوظ هو ما جاء عن جابر دون ذكر سليك، والإستناد الذي جاء فيه ذكره ليس رواية عنه، وإنما بياناً بقصته. وعلى هذا يبقى تعليل الإمام البخاري سليماً، أنه لا يصح عن سليك على سبيل الرواية، وهو كذلك.

<sup>(١)</sup> فأخرجه البخاري في (الصلاة — باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين ١ / ٦٤٠ رقم ٤٤٤). ومسلم في (صلاة المسافرين — باب استحباب تحية المسجد كراهية الجلوس قبلها ٥ / ٢٢٥). وأبو داود في (الصلاة — باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد ١ / ٣١٨، ٣١٩ رقم ٤٦٧).

والنسائي في (المسجد — باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه ٢ / ٣٨٥ رقم ٧٢٩). والترمذي في (الصلاة — باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين ٢ / ١٢٩ رقم ٣١٦).

وابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع ١ / ١٨٢ رقم ٩٩٩).

فرواه الدارقطني<sup>(١)</sup> من رواية عبيد بن محمد العبدى عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال: ((جاء رجل من قيس المسجد ورسول الله ﷺ يخطب، فقال له النبي ﷺ: قم فاركع ركعتين وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته)).

قال الدارقطني: <sup>(٢)</sup> أسنده هذا الشيخ عبيد بن محمد العبدى عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس، ووهم فيه، والصواب: عن معتمر عن أبيه، كذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معتمر.

ثم رواه من طريق أحمد مرسلًا.

قلت: وعبيد بن محمد هذا: روى عنه أبو حاتم ووثقه<sup>(٣)</sup> ولكن حكم الدارقطني عليه بالوهم فيه بخالفته من هو أحفظ منه — أحمد بن حنبل وغيره —، والله أعلم.

### الثالث: [تخريج حديث جابر من وجه آخر]

إن قال قائل: إن المصنف صدر الباب بحديث جابر وتلاه بحديث أبي سعيد ثم قال: وفي الباب عن جابر، فما وجه قوله: «وفي الباب عن جابر» بعد أن ذكر حديث جابر أولاً وما عادته أن يعيد ذكر صحابي الحديث الذي قدمه على قوله: وفي الباب. فالجواب: أنه يجوز أن يكون لجابر حديث آخر غير حديث جابر الذي قدمه، فعلى هذا يجوز أن يكون أراد بحديث جابر الثاني: ما رواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> من رواية منصور بن

(١) الدارقطني في سننه (٢ / ١٥ رقم ٩).

(٢) أي عقب الحديث في المتن.

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣ رقم ٨) وقوله: (ورثته) ساقط من (ح).

(٤) لم اتف عليه فيه، وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥ / ٢٦٥٤ رقم ٦٣٦٣) من طريق منصور بن أبي الأسود به.

أبي الأسود عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: ((دخل النعمان بن قوقل<sup>(١)</sup> — ورسول الله ﷺ على المنبر يخطب يوم الجمعة — فقال له النبي ﷺ: صل ركعتين تجوز فيهما، فإذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليصل ركعتين، وليخففهما)). ومصور بن أبي الأسود: قال فيه ابن معين: <sup>(٢)</sup> ثقة، وقال مرة: <sup>(٣)</sup> ليس به بأس، قال: وكان من الشيعة، وقال أبو حاتم: <sup>(٤)</sup> يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات <sup>(٥)</sup>، وباقي رجاله ثقات.

فإن كان هذا اختلافاً وقع في الحديث<sup>(٦)</sup> فالرواية التي عند مسلم وأبي داود وابن ماجة أصح: فقد اتفق عليها: عيسى بن يونس وحفص بن غياث — وهما إمامان ثقتان —.

(١) النعمان بن قوقل بن أصرم بن فهر بن ثعلبة، ويقال: إن قوقلاً لثف واسمه: ثعلبة، أو مالث من ثعلبة، استشهد بأحد وكان شهد بداراً.

انظر: أسد الغابة (٥/٣٢٠ رقم ٥٢٦١) والإصابة (٤/٥٣٤ رقم ٨٧٥٧)

(٢) انظر: تاريخ الدوري (٢/٥٨٧ رقم ١٢٩١).

(٣) انظر: سؤالات ابن أبي حنيفة رقم (٢٢٨).

(٤) انظر: الجرح ولعديل (٨/١٧٠ رقم ٧٥٤).

(٥) انظر: الثقات (٧/٤٧٥).

(٦) قلت: هو كذلك، فقد حالف منصور بن الأسود في روايته عن الأعمش حفاظ أصحابه منهم:

سفيان الثوري وأبو معاوية وعيسى بن يونس وحفص بن غياث ومعمّر كلهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر بقصة سليك. ورواية عيسى بن يونس عند مسلم وغيره، ورواية حفص بن غياث عند أبي داود وابن ماجة وغيرهما كما تقدم.

أما رواية الثوري ومعمّر فهي عند عبد الرزاق في مصنفه (٣/٢٤٤ رقم ٥٥١٤) ورواية أبي معاوية عند الدارقطني في سننه (٢/١٣) والطحاوي في شرح المعاني (١/٣٦٥).  
وهو أعلى الحفاظ ابن حجر في الفتح (٢/٤٧٣) رواية منصور بن أبي الأسود وحكمهم عليه بالشذوذ.

وإن كان منصور بن أبي الأسود قد حفظه فلا مانع من أن يكون واقعتين<sup>(١)</sup> فمرة مع سليك ومرة مع النعمان بن قوئل، فيكون هذا حديثاً آخر، غير حديث جابر الذي عند مسلم ومن ذكر، وإن كان معنى الحديثين واحداً في الباب فهما قصتان مختلفتان في وقعتين، فيكونان حديثين.

فيجوز أن يكون المصنف أراد ذلك،<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

وقد تقدم في حديث/ أس<sup>(٣)</sup> أن الذي جاء: رجل من قيس، فتكون ثلاث وقائع، فإن سليكا من غطفان، والنعمان بن قوئل من الأنصار.

#### الرابع: [ترجمة العلاء بن خالد القرشي]

العلاء بن خالد القرشي هذا: له عند المصنف هذا الأثر عن الحسن البصري<sup>(٤)</sup> وقد روي أيضاً عن عطاء بن أبي رباح وقتادة ونافع مولى ابن عمر.<sup>(٥)</sup> ذكره ابن حبان في ثقات التابعين،<sup>(٦)</sup> وروى له حديثاً موقوفاً على أبي هريرة من رواية

(١) هذا إذا كان مخرج الحديث مختلفاً، أما مع اتحاد المخرج فلا بد من ترجيح أحدهما على الآخر، وقد صرح الإمام أبو حاتم بأن منصور وهم في ذلك. كما نقله عنه الحافظ في الفتح (٤٧٣ / ٢) بالإضافة إلى مخالفة جماعة من الحفاظ، مما لا يترك مجالاً للشك في وهمه.

(٢) قوله: (ذلك) ورد في (ح): (بدلك).

(٣) قلت: لم يصح رفعه، والراجح أنه مرسل كما تقدم، وعلى هذا لم يثبت عن النبي ﷺ إلا قصة واحدة مع سليك الغطفاني، على أن الشارح عررض في هذه النسبة، فقد صرح الحافظ في الفتح (٤٧٣ / ٢) بأن غطفان من قيس، وذكر نسب سليك هكذا: "سليك - من غطفان بن سعد بن قيس عيلان" اهـ.

(٤) أثره هذا مخرج في مصنف ابن أبي شيبة (١١١ / ٢) وعبد الرزاق (٣ / ٢٤٤ رقم ٥٥١٥).

(٥) انظر: الثقات لابن حبان (٢٦٧ / ٧) والتهذيب (٨ / ١٧٩ رقم ٣٢٢).

(٦) انظر: الثقات (٢٦٧ / ٧).

قتيبة عنه، وقال: أحسبه الذي روى عن <sup>(١)</sup> أبي وائل، وذكر هذا قبله <sup>(٢)</sup> وقال:

روى عنه الثوري ومروان بن معاوية والكوفيون انتهى.

فإن كان هو إياه <sup>(٣)</sup> فقد أخرج له مسلم <sup>(٤)</sup> والمصنف <sup>(٥)</sup> حديثا عن أبي وائل عن ابن مسعود: ((يؤتى بجهنم لها سبعون ألف زمام)).

وقال ابن معين: <sup>(٦)</sup> ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به، ولكن فرق بينهما الحافظ أبو الحجاج المزني: <sup>(٧)</sup> ونسب الأول: القرشي، ونسب الثاني: الكاهلي، ونسبه <sup>(٨)</sup> ابن أبي حاتم: <sup>(٩)</sup> الأسدي، ونسبه <sup>(١٠)</sup> الذهبي <sup>(١١)</sup> في الميزان: <sup>(١٢)</sup> مولى قريش وقال: إنه واسطي.

<sup>(١)</sup> قوله: (روى عن) ورد في (ح): (روى عنه).

<sup>(٢)</sup> مرجع ضمير (هذا) هو الراوي عن وائل، ومرجع الضمير في (قبله) هو لعلاء بن خالد القرشي، فقد ذكر ابن حبان العلاء بن خالد الأسدي الذي يروي عن أبي وائل قبل العلاء الأسدي يروي عن الحسن المصري. انظر: الثقات (٢ / ٢٦٤).

<sup>(٣)</sup> مرجع الضمير المرفوع: هو العلاء بن خالد القرشي، ومرجع المصوب هو الأسدي.

<sup>(٤)</sup> مسلم في (النار — باب جهنم أعادنا الله بها ١٧ / ١٧٨، ١٧٩)

<sup>(٥)</sup> الترمذي في (صفة جهنم — باب ما جاء في صفة النار ٤ / ٦٠٤ رقم ٢٥٧٣).

<sup>(٦)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٥٥ رقم ١٩٥٧) وروقه أبو داود، والعجبي والذهبي، وقال أبو

حاتم: صدوق لا بأس به. انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٥٥) وسؤالات الأجرى (١ / ٣٠٣)،

٣٠٤ رقم ٤٩٧) ومعرفة الثقات (٢ / ١٤٩ رقم ١٢٧٨) وإسيران (٣ / ٩٨ رقم ٥٧٢٥).

<sup>(٧)</sup> انظر: تهذيب الكمال (٥ / ٥٢٠ رقم ٥١٥٣).

وكذا من تبعه بعده كالحافظ في التهذيب (٨ / ١٧٩ رقم ٣٢١، ٣٢٢) والذهبي في الميزان (٣ /

٩٨ رقم ٥٧٢٥، ٥٧٢٦).

<sup>(٨)</sup> أي الثاني وهو الكاهلي عند المزني.

<sup>(٩)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٥٤ رقم ١٩٥٧).

<sup>(١٠)</sup> أي الأول وهو القرشي غير الأسدي.

<sup>(١١)</sup> قلت: سبق الذهبي بذلك: الإمام البخاري في التاريخ الكبير (٦ / ٥١٧ رقم ٣١٧٢).

<sup>(١٢)</sup> انظر: الميزان (٣ / ٩٨ رقم ٥٧٢٦).

والعلاء بن خالد: أربعة<sup>(١)</sup> وقع فيهم تخييط لابن حبان في الضعفاء،<sup>(٢)</sup> ولابن الجوزي أيضاً في الضعفاء<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

### الخامس: [ حكم تحية المسجد أثناء الخطبة مع ذكر المذاهب ]

استدل بأحاديث الباب على أن من دخل المسجد والإمام يخطب يصلي ركعتين تحية المسجد، واختلف في ذلك على ثلاثة أقوال:  
أحدها: أنه يصلي ركعتي التحية قبل أن يجلس.

(١) وهم: العلاء بن خالد القرشي الواسطي، والثاني: الأسدي الكاهلي، والثالث: الحنفي أبو شيبة البصري، قال الذهبي: صالح الحديث، والرابع: الجاشعي، قال الذهبي: لا يدرى من ذا؟  
انظر: التاريخ الكبير (٦ / ٥١٦، ٥١٧) والميزان (٣ / ٩٨، ٩٩) والتهذيب رقم (٨ / ١٧٩، ١٨٠).

(٢) انظر: المحروحين (٢ / ١٨٣).

قلت: هكذا أطلق اشراح أن التخييط وقع له في الأربعة بينما قيده الذهبي بالاثنتين مهم ومهما:  
العلاء بن خالد بن وردان أبو شيبة البصري، والقرشي الواسطي. انظر: الميزان (٣ / ٩٨، ٩٩) رقم (٥٧٢٧) ترجمة أبي شيبة البصري.

(٣) انظر: الضعفاء له (٢ / ١٨٦ رقم ٢٣٤٠). وقد خلط بين الكاهلي الأسدي، وبين القرشي الواسطي فجعلهما واحداً، وكذا خلط بينه وبين عدي في الكامل (٥ / ١٨٦٢).  
قال الحافظ ابن حجر: "وأظن الصواب التفرقة بينهما، وفرق بينهما العقيلي، وقبله: البحاري وأبو حاتم ورجحه النباقي..." اهـ. انظر: التهذيب (٨ / ١٨٠).  
قلت: راوي هذا الأثر هو القرشي كما نص عليه الحافظ في التهذيب (٨ / ١٦٠) وقال: هو ضعيف، وقال الذهبي: لين. انظر: الكاشف (٢ / ٣٠٩ رقم ٤٣٩٦) والتقريب رقم (٥٢٦٩).  
ولم ينفرده به القرشي فقد تابعه: ابن عوف عند ابن أبي شيبة وربيعة عند عبد الرزاق في مصنفيهما كما تقدم كلاهما عن الحسن البصري به.

وقد حكاه المصنف عن الحسن<sup>(١)</sup> وابن عيينة<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> وإسحاق<sup>(٥)</sup> وأبي عبد الرحمن المقرئ<sup>(٦)</sup> وحكى ابن العربي<sup>(٧)</sup> أن محمد بن الحسن حكاه عن مالك<sup>(٨)</sup> وقال به أيضاً: مكحول<sup>(٩)</sup> وأبو ثور<sup>(١٠)</sup> وابن المدر<sup>(١١)</sup> وأصحاب الحديث<sup>(١٢)</sup>. والقول الثاني: يجلس ولا يصليها.

وقد حكاه المصنف عن الثوري<sup>(١٣)</sup> وأهل الكوفة<sup>(١٤)</sup> ومرو قول محمد بن سـبـير<sup>(١٥)</sup> وشريح القاضي<sup>(١٦)</sup>

(١) تقدم الأثر عنه في كلام الإمام الترمذي في نهاية الباب.

(٢) انظر: الأوسط لابن المنذر (٤ / ٩٤) والمجموع (٤ / ٤٢٩).

(٣) انظر: مختصر المرنبي ص (٢٧).

(٤) انظر: المغني (٣ / ١٩٢) والشرح الكبير مع المقتضب والإنصاف (٥ / ٢٩٨). وقوله: (أحمد وإسحاق) ساقط من (ج).

(٥) المغني (٣ / ١٩٢) و(الشرح الكبير) (٥ / ٢٩٨).

(٦) انظر: الأوسط (٤ / ٩٤).

(٧) انظر: معارضة (٢ / ٢٩٩).

(٨) ينظر: كتاب الأصل محمد بن الحسن الشيباني.

(٩) انظر: الأوسط (٤ / ٩٤) والمجموع (٤ / ٤٢٩) والمغني (٣ / ١٩٢).

(١٠) انظر: المصادر نفسها.

(١١) انظر: الأوسط (٤ / ٩٥).

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) انظر: الأوسط (٤ / ٩٥) والمغني (٣ / ١٩٢) والمجموع (٤ / ٤٢٩).

(١٤) المصادر نفسها.

(١٥) أخرجه أثره ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١١١).

(١٦) أخرجه هذا الأثر: ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١١١) وعبد الرزاق (٣ / ٢٤٥) رقم

والنحعي<sup>(١)</sup> وقتادة<sup>(٢)</sup> والزهرري<sup>(٣)</sup> ومالك<sup>(٤)</sup> والليث<sup>(٥)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٦)</sup> قالوا: نكره له الصلاة.

وقد رواه ابن أبي شيبة عن علي<sup>(٧)</sup> وابن عمر<sup>(٨)</sup> وابن عباس<sup>(٩)</sup> وابن المسيب<sup>(١٠)</sup> ومجاهد<sup>(١١)</sup> وعطاء بن أبي رباح<sup>(١٢)</sup> وعروة بن الزبير<sup>(١٣)</sup> وعن أيام عمر وعثمان<sup>(١٤)</sup>. فأما أثر عبي: ففيه الحارث الأعور وهو كذاب<sup>(١٥)</sup>.

(١) انظر: الأوسط (٩٥ / ٤) والمجموع (٤٢٩ / ٤) والمغني (١٩٢ / ٣).

(٢) انظر: المصنف لعمد الزقاق (٣ / ٢٤٥ رقم ٥٥١٩).

(٣) انظر: شرح المعالي (١ / ٣٦٩).

(٤) انظر: المدونة (٢ / ١٤٨) والمعونة (١ / ١٦٦).

(٥) انظر: الأوسط (٩٥ / ٤) والمجموع (٤٢٩ / ٤) والمغني (١٩٢ / ٣).

(٦) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٥٩٣) ورد المختار (١ / ٥٥٠).

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١١).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) هذا قول الشعبي وأبي إسحاق السبيعي وابن المديني وغيرهم، انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٧٨).

رقم ٣٦٣) والكامل (٢ / ٦٠٤).

قال الحافظ: كذبه الشعبي في رأيه ورمي بالرفض وفي حديثه ضعف. انظر: التقريب رقم

(١٠٣٦) قلت: وكذا حمل تكذيب من كذبه هذا المحمل، الإمام الذهبي في الميزان (١ / ٤٣٦).

رقم ١٦٢٧).



وأما قول مجاهد: فهو من رواية ليث بن أبي سليم، وقد/ ضعفه الجمهور.<sup>(١)</sup>

وقول علي بن أبي طالب ومن ذكر بعده: ليس صريحاً في ترك التحية.

وأما أثر علي ومجاهد وعطاء: فلفظه: ((أنهم كرهوا الصلاة والإمام يحط يوم الجمعة)).

وأما أثر ابن عمر، وابن عباس: ففيه: ((أنهما كانا يكرهان الصلاة والكلام بعد خروج الإمام)).

وأما ابن المسيب: فقال: ((خروج الإمام يقطع الصلاة)).

وأما عروة: فقال: ((إذا قعد الإمام على المنبر فلا صلاة)).

وأما المحكي عن أيام عمر وعثمان. فقال ثعلبة بن أبي مالك: ((أدركت عمر وعثمان —

رضي الله عنهما — فكان الإمام إذا خرج يوم الجمعة تركنا الصلاة)).

والظاهر: أنه إنما أراد بقوله: "تركنا الصلاة" أي من كان في المسجد، لأنهم كانوا

يتفلون قبل خروج الإمام فإذا خرج الإمام تركوا الصلاة.

وهكذا قول من ذكر من علي إلى هنا: محمول على ترك الحاضرين للتنفل.

فأما الداحل والإمام يحط ففيه نص يخصه، لا يجوز أن يترك لقول محتمل للتأويل من

أقوال الصحابة<sup>(٢)</sup> والتابعين<sup>(٣)</sup> بل لو كان صريحاً في ترك الداحل للمسجد مع صحة

(١) تقدم.

(٢) ربحوه قال الحافظ أيضاً في الفتح (٢ / ٤٧٧) ولكنه نقل عن الطحاوي قصة عبد الله بن

صفوان أنه دخل المسجد وابن الربيع يحط فاستلم لركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع.

قلت: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١ / ٣٧٠) بسند رجاله ثقات، فهذا أثر صحيح

صريح، وقد أجاب عنه الحافظ بقوله: "وتعقب أن تركهم الكبر لا يدل على تحريمها بل يدل

على عدم وجوبها، ولم يقل به محالوهم" اهـ. انظر: الفتح (٢ / ٤٧٧).

(٣) قلت: ثبت عن الزهري بسند صحيح أنه قال في الرجل يدخل المسجد يوم الجمعة والإمام يحط

أن يجلس ولا يسبح، — أي لا يصلي —. أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (١ / ٣٦٩).

إسناده إلى قائله، لم يرجع إليه مع صحة الحديث المرفوع، فلا حجة لأحد معه.<sup>(١)</sup>

ومما استدلوا به من الأحاديث المرفوعة:

— ما رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث جابر بن عبد الله أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة والنبي ﷺ يخطب فجعل يتخطى الناس فقال رسول الله ﷺ: اجلس فقد آذيت وآنيت.  
— واستدلوا أيضاً بما رواه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(٣)</sup> من حديث ابن عمر قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ((إذا دخل أحدكم المسجد — والإمام على المنبر — فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الإمام)).

— وما رواه محمد بن جابر عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي أن النبي ﷺ ((فهي عن

(١) قلت: ذكر الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (٦ / ١٦٤) حديث أبي سفيان عن جابر مرفوعاً (إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين) وعقبه بقوله: "وهذا نص لا يتطرق إليه تأويل، ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه" اهـ. وراجع: الفتح (٢ / ٤٧٧).

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في انهي عن التخطي يوم الجمعة ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠٢) وفي سننه: إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف الحديث، انظر: التقريب رقم (٤٨٩) وله شاهد من حديث عبد الله بن بسر، سيأتي تخريجه في باب كراهية التخطي يوم الجمعة. وقد علق الحافظ بهامش (ح) ما نصه: "في معنى حديث جابر، حديث عبدالله بن بسر وهو أصح من هذا، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم" اهـ. وبنحوه قال في الفتح (٢ / ٤٥٦).

(٣) لم أجده في مظانده في مطابعتي. والحديث عزاً إليه الزيلعي في نصب الراية (٢ / ٢٠١) والحافظ في الفتح (٢ / ٤٧٥) والتلخيص (٢ / ٧٣) والدرية رقم (٢٧٨) والهيتمي في الجمع (٢ / ١٨٧) وقال: "فيه أيوب بن غيث، وهو متروك، ضعفه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ" اهـ. وسيأتي كلام الشارح فيه.

والجواب: عن الحديث الأول: أن في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي، تركه يحيى بن سعيد<sup>(٧)</sup> وعبد الرحمن بن مهدي<sup>(٨)</sup> وقال ابن معين<sup>(٩)</sup>: ليس بشيء، وقال أحمد بن حنبل: مروي الحديث،<sup>(١٠)</sup> وقال ابن المديني<sup>(١١)</sup>: لا يكتب حديثه، وقال السعدي<sup>(١٢)</sup>: واه جداً، وقال أبو زرعة<sup>(١٣)</sup>: بصري ضعيف سكن مكة، وقال النسائي<sup>(١٤)</sup> وغيره<sup>(١٥)</sup>: متروك الحديث. / ولو ثبت لم يكن فيه حجة، لأنه واقعة عين محتمل للتأويل، فيحتمل: أن يكون أمره بالجلوس ليكشف عن تخطي الناس، ولم يكن وحده موضعاً يصلي فيه، بل تخطى<sup>(١٦)</sup> ليجد

(٣) المصدر نفسها.

(١١) قوله: (نخطي) أثبتته من (ح) وهو في الأصل: (يتخطي) وما في الأصل أولى.

موضعا، أو أن دخوله كان في آخر الخطبة بحيث لو اشتغل بالتحية فاته بعض الصلاة، ولو التحرم معه، فإدراك التحرم أولى من الاشتغال بالتحية.<sup>(١)</sup>

وإذا كان محتملا لتأويل فلا يعارض الأحاديث الصريحة الصحيحة.<sup>(٢)</sup>

وأما الحديث الثاني: ففي إسناده أيوب بن هنيك، قال فيه أبو زرعة: <sup>(٣)</sup> منكر الحديث، وقال أبو حاتم: <sup>(٤)</sup> ضعيف الحديث، وقال الأزدي: <sup>(٥)</sup> متروك، وأما ابن حبان فذكره في اشقات،<sup>(٦)</sup> وقال: «يخطئ يعتبر بحديثه من غير رواية أبي قتادة الحراني عنه»<sup>(٧)</sup> فلم يذكر أنه يحتج به، فلا يقبل منه ما انفرد به والله أعلم.<sup>(٨)</sup>

وأما الجواب عن الثالث: أن الحارث الأعور،<sup>(٩)</sup> ومحمد بن جابر

(١) قلت: ذكر الحفاظ بعض هذه الاحتمالات وزاد: "ويحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعتها... ويحتمل أن يكون قوله: (اجلس) أي بشرطه، وقد عرف قوله للداحل: (فلا تجلس حتى تصلي ركعتين) فمعنى قوله: (اجلس) أي لا تتخط، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فإنها ليست واجبة... ويحتمل أن يكون صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فلأنكر عليه" اهـ ملخصاً.

انظر: الفتح (٢ / ٤٧٥) والمغني (٣ / ١٩٣).

(٢) قوله: (الصحيحة) ورد في (ح): (المصرحة) وما في الأصل هو الصواب.

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٢ / ٢٥٩ رقم ٩٣٠).

(٤) للمصدر نفسه.

(٥) انظر: لصغفاء لابن الجوري (١ / ١٣٣ رقم ٤٨٣) والميزان (١ / ٢٩٤ رقم ١١٠٩).

(٦) اشقات (٦ / ٦١).

(٧) قوله: (عنه) ساقط من (ح).

(٨) قوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).

(٩) تقدم الكلام عنه.

اليمامي: <sup>(١)</sup> ضعيفان، قال ابن أبي حاتم في العلل: <sup>(٢)</sup> سمعت أبي وذكر هذا الحديث فقال: هذا حديث منكر وهو من تحاليط ابن جابر، والحديث هو حديث سليك الغطفاني. <sup>(٣)</sup> ولقول الثالث: أنه يحبر بين صلاة التحية وبين الجلوس. وهو قول أبي مجلز لاحق من حميد، رواه ابن أبي شيبه في المصنف <sup>(٤)</sup> عنه، وحكاه صاحب المفهم <sup>(٥)</sup> عن بعض المتأخرين من أهل الحديث. ثم القائلون بأنه لا يركع التحية، يقول جمهورهم بكراهه ذلك لا بالتحريم، كما جزم به ابن قدامة في المغني <sup>(٦)</sup> — بعد أن حكاه عن جماعة من التابعين وعن مالك والليث وأبي حنيفة —.

### [سياق كلام ابن العربي في تقرير منع التحية أثناء الخطبة]

وقال القاسمي أبو بكر بن العربي <sup>(٧)</sup> والجمهور على أنه لا يفعل، قال: وهو الصحيح، أن الصلاة حرام إذا شرع الإمام في الخطبة، قال: والدليل من ثلاثة أوجه: الأول: قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ <sup>(٨)</sup> فكيف يترك الفرض الذي شرع الإمام فيه إذا دخل عليه فيه، ويشغل بغير فرض.

(١) محمد بن جابر هو اليمامي، أبو عبد الله الحنفي صدوق ذهب كتبه فساء حفظه وحلط كثيرا وعمي فصار يتقن ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة. انظر: التقريب رقم ( ٥٨١٤ ) وقال الذهبي: سبي الحفظ، انظر: الكاشف ( ٣ / ٢٤ رقم ٤٨٣٣ ).

(٢) انظر: العلل ( ١ / ١٩٨ رقم ٥٦٩ ).

(٣) زاد في (ح) بعده: (والله أعلم).

(٤) انظر: المصنف ( ٢ / ١١١ ).

(٥) انظر: المفهم ( ٢ / ٥١٤ ).

(٦) انظر: المغني ( ٣ / ١٩٢ ).

(٧) انظر: العارضة ( ٢ / ٢٩٩، ٣٠٠ ).

(٨) جزء آية رقم ( ٢٠٤ ) من سورة الأعراف.

الثاني: صح عنه من كل طريق أن النبي ﷺ قال: ((إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة — والإمام يخطب — : أنصت فقد لغوت))<sup>(١)</sup>.

فإذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر — الأعلان المفروضان الركنان — في المسألة يحزمان في حال الخطبة فالتنفل أولى أن يحرم.

الثالث: لو دخل والإمام في الصلاة لم يركع والخطبة صلاة إذ يحرم فيه / من الكلام والعمل ما يحرم في الصلاة.

قال: فأما حديث سليك فلا تعارض به هذه الأصون من أربعة أوجه: أحدها: أنه خبر واحد تعارضه أخبار أقوى منه وأصول من القرآن والشريعة فوجب تركه.

الثاني: أنه يحتمل أن يكون في وقت كان الكلام مباحاً لأنه لا يعلم تأريخه فكان مباحاً في الخطبة فلما حرم في الخطبة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو أكد فريضة من الاستماع فأولى أن يحرم ما ليس بفرض.

الثالث: أن النبي ﷺ كلم سليماً، وقال له: قم فصل، فلما كلمه وأمره سقط عنه فرص الاستماع، إذ لم يكن هنالك<sup>(٢)</sup> قول ذلك الوقت منه ﷺ إلا مخاطبته له وسؤاله وأمره وهذا أقوى في الباب.

الرابع: أن سليماً كان ذا بذة وفقر فأراد النبي ﷺ أن يشهره ليري حاله، فيغير منه. قال: وأما فعل الحسن، فيحتمل: أنه خطب الإمام ما لا يجوز فبادر الحسن إلى الصلاة. قال: وقد رأينا الزهاد عمدة السلام والكوفة إذا بلغ الإمام إلى الدعاء لأهل الدنيا قاموا فصلوا، ورأيتهم أيضاً يتكلمون مع جلسائهم فيما يحتاجون إليه من أمورهم أو في علم

(١) أخرجه البخاري في ( الجمعة — باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ٢ / ٤٨٠ رقم ٩٣٤

( ومسلم في ( الجمعة — ٦ / ١٣٧ ) من حديث أبي هريرة.

(٢) قوله: (هالك) ورد في (ح): (هناك).

ولا يصغون إليهم حينئذ، فلا تشتغال بالطاعة عنهم واجب. انتهى كلام ابن العربي.

**[مناقشة الشارح للأدلة التي ذكرها ابن العربي في منع التحية وبيان وهاتها]**

وهو كلام عجيب والتعصب فيه ظاهر، وليس فيما احتج به من الأوجه السبعة حجة له.

الأول: احتجاجه بالآية ولا حجة فيها لوجوه:

أحدها: أن المتكلم سرّاً مصّت بل قد ورد وصفه في الحديث الصحيح بأنه ساكت<sup>(١)</sup>

وذلك في حديث أبي هريرة إذ سأل النبي ﷺ فقال: ((يا رسول الله! سكوتك بين التكبير

والقراءة ما تقول فيه؟ فقال: أقول: اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين

المشرق والمغرب))<sup>(٢)</sup> فسماه ساكناً لكونه سرّاً.

الثاني: أن الخطيب ليس يقارئ للقرآن إلا في الآية التي اختلف في وجوبها في الخطبة،

وعلى تقدير كونه يأتي بالتحية في حال قراءة الخطيب للآية مع القول بوجوبها، فإنما يجب

الإنصات على العدد الذين تتعقد هم الجمعة على الخلاف المعروف في ذلك<sup>(٣)</sup> وعلى

القول بوجوب الإنصات على الجميع فلا مانع من استماعه، وإنصاته في حال قراءته سرّاً.

الثالث: أنه وإن سلم الاستدلال بالآية على وجوب الإنصات لسماع الخطيب وكان في

حال قراءة الخطيب الآية أو في غير الآية، — قلنا: الآية دالة على وجوب الاستماع

والإنصات في جميع الخطبة — فيجوز تخصيص الكتاب بالسنة على الصحيح الذي عليه

جمهور الأصوليين.<sup>(٤)</sup>

والوجه الثاني: استدلاله بحديث: ((إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة...)) الحديث.

(١) انظر: نحو هذا جواب عند الحافظ في الفتح (٢ / ٤٧٥).

(٢) أخرجه البخاري في (الأذان — باب ما يقول بعد التكبير ٢ / ٢٦٥ رقم ٧٤٤).

(٣) سيأتي الخلاف في ذلك في باب كراهية الكلام والإمام يخطب.

(٤) جاء في كتاب أصول الفقه الإسلامي (١ / ٢٥٩، ٢٦٠) ويلاحظ أن تخصيص عموم القرآن

بالسنة المتواترة وتخصيص السنة المتواترة بالسنة المتواترة يجمع عليه بين العلماء... وأما تخصيص

الكتب العزيز غير الواحد فمختلف فيه، أجازته الجمهور مطلقاً ومنعه بعض فقهاء العراق...

اهـ. وانظر: أيضاً: روضة الناظر (٢ / ١٢٤، ١٢٥).

فإنما ذلك للمتكلم بحيث يسمعه غيره لأن به يحصل التشويش للسامعين، والمتكلم سرّاً كالداعي سرّاً، فهو منصت بل ساكت كما تقدم في الوجه الأول.

وعلى تقدير كونه غير مستمع وغير منصت، فحديث الباب مخصص لحديث: "إذا قلت لصاحبك... " وكلاهما صحيح، ولا يشترط في المخصص أن يكون أصح من المخصص، بل يكفي كونهما صحيحين.

ولو قيل بذلك<sup>(١)</sup> فلا يسلم أن حديث أبي هريرة أصح من حديث جابر المذكور في الباب، فقد قال الشافعي<sup>(٢)</sup> في رواية حرملة: هذا ثابت غاية الثبوت عن رسول الله ﷺ. وقال الترمذي: <sup>(٣)</sup> إنه أصح شيء في هذا الباب.

١٧٢

والوجه الثالث: قوله: إنه لو دخل والإمام في الصلاة/ لم يركع، والخطبة صلاة إذ يحرم فيها من الكلام والعمل ما يحرم في الصلاة، مردود من وجوه:

أحدها: أنه إذا دخل والإمام في الصلاة أجزاء ذلك عن التحية،<sup>(٤)</sup> لأن المقصود شغل البقعة بالصلاة وقد حصل كما صرح به أصحابنا.<sup>(٥)</sup>

والثاني: ما بين الصلاة والخطبة من الفرق.

وقد فرق بينهما النبي ﷺ حيث قال في الحديث الصحيح: ((إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة))<sup>(٦)</sup> وأمر الداخل للمسجد — والإمام يحط — بصلاة التحية<sup>(٧)</sup> فلا يجمع

(١) يعني اشتراط كون المخصص أصح من المخصص.

(٢) انظر: المعرفة (٢ / ٤٧٩)

(٣) تقدم برقم (٥١٠) من ترقيم الجامع.

(٤) قوله: (التحية) ورد في (ح): (تحية المسجد).

(٥) انظر: المجموع (٣ / ٥٤٤).

(٦) أخرجه مسلم في ( صلاة المسافرين وقصرها — باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المودود

في الإقامة ٥ / ٢٢١ )

(٧) تقدم تحريكه برقم (١٨٧).



بين ما فرق بينهما صاحب الشرع، وليست الخطبة بصلاة قطعاً، وغاية ما قيل في الخطبتين أنهما بدل عن الركعتين على أحد القولين<sup>(١)</sup> وليست بصلاة حقيقة إجماعاً.

والثالث: أنه لا يحرم فيها ما يحرم في الصلاة من الكلام والعمل كما زعم، فإنه يجوز أن يتكلم الخطيب في أثناءها بأمر أحسن عنها، ويرى عن المبر ويمشي ويشرب ويأكل اليسير الذي لا يحصل به التفريق.

فقد ثبت في صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث أبي رفاع قال: ((انتهيت إلى النبي ﷺ - وهو يخطب، قال: فقلت: يا رسول الله! رجل غريب جاء يسأل عن دينه لا يدري ما دينه، قال: فأقبل عليّ رسول الله ﷺ وترك خطبته حتى انتهى إليّ فأتني بكرسي - خجلت<sup>(٣)</sup> قوائمه حديثاً - قال: فقعده عليه رسول الله ﷺ وجعل يعلمني مما علمه الله، ثم أتى خطبته فأتم آخرها)).

فإن قال: فلعل ما علمه الأعرابي مما يصلح أن يؤتى به من الخطبة، قلنا: نعم يجوز لكس لا تجوز المخاطبة بالتعظيم في الصلاة<sup>(٤)</sup> ولا النزول والمشي والصعود على كرسي آخر، مع توالي ذلك، فهو فعل كثير<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدم القائلون به

(٢) مسلم في (الجمعة - باب التعليم في الخطبة ٦ / ١٦٥)

(٣) كذا في الأصل و (ح) وفي المطوع: (حسبت).

قال النووي: "هكذا هو في جميع النسخ (حسبت) ورواه ابن أبي شيمة في غير صحيح مسلم (حسبت) بكسر الحاء وسكون اللام، وهو بمعنى (حسبت) ... قال. والصواب: حسبت بمعنى طننت، كما هو في نسخ مسلم وغيره من الكتب المعتمدة " اهـ . انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٦٤).

(٤) قال النووي: "وأما القياس على الصلاة فلا يصح لأنها تفسد بالكلام بملام الخطبة" اهـ -  
نظر: المجموع (٤ / ٣٩٦).

(٥) قلت: ولكن بقي أن يقال: أن هذه الخطبة كانت خطبة الجمعة، أو خطبة أخرى في غير يوم الجمعة؟ وعلى الثاني لا يتم الاستدلال به، انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٦٦).

وجوز كثير من العلماء الخطبة محدثاً،<sup>(١)</sup> ولا كذلك الصلاة إجماعاً، بل جوز أحمد<sup>(٢)</sup> أن يحط بهم جنباً ثم يغتسل ويصلي بهم. والصلاة يشترط فيها استقبال القبلة<sup>(٣)</sup> والخطبة يشترط فيها استدبارها على ما تقدم من الخلاف<sup>(٤)</sup> فكيف يستويان؟<sup>(٥)</sup>

وأما الأوجه الأربعة: التي استدلل بها على أن حديث سليك لا تعارض به هذه الأصول، فكلها مردودة:

أحدها: كونه خبر واحد تعارضه أخبار أقوى منه.

قلنا: الكل أخبار آحاد ولا نسلم أن الذي يعارضه أقوى منه، كما تقدم.<sup>(٦)</sup>

ولو كان أقوى منه لما وجب تركه، بل لا يجوز تركه إذا كان الكل صحيحاً، بل يجمع بينهما على وجه صحيح،<sup>(٧)</sup> وقد تقدم<sup>(٨)</sup> ذكر الجمع بينهما. قال: والثاني: أنه يحتمل أن الكلام في الصلاة كان في ذلك الوقت مباحاً، لأنه لا يعلم تأريخه، فكان مباحاً في الخطبة... إلى آخر كلامه.

(١) انظر: المجموع (٣٨٥ / ٤) والروضة (٥٣٢ / ١) والمغني (١٧٧ / ٣) وبدائع الصنائع (١)

(٢) / (٣٩٠) والمغلي (٦٦ / ٥) ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٦ / ٢١٣).

(٣) انظر: المغني (١٧٧ / ٣) قال ابن قدامة: وهذا إما يكون إذا خطب في غير المسجد، أو خطب

في المسجد غير عالم بحال نفسه ثم علم بعد ذلك، وراجع مجموع الفتاوى (٢٦ / ٢١٣).

(٤) انظر: المجموع (٣ / ١٩٣، ٢٢١) والدليل عليه حديث ابن عمر في صحيح البخاري (الصلاة

— باب ماجاء في القبلة... ٦٠٣ / ١ رقم ٤٠٣).

(٥) تقدم في الوجه الخامس من باب استقبال الإمام إذا خطب.

(٦) انظر: المحلى (١ / ٦٦).

(٧) تقدم قريباً في هذا الوجه ص (٤٤١).

(٨) انظر: معرفة علوم الحديث ص (٨٤) في وجوب المصير إلى الجمع إذا كان ذلك ممكناً.

(٩) انظر ص (٤٤٠، ٤٤١).

والجواب عنه: أن سلبكاً لم ينقل تقدم إسلامه في أول الهجرة ولا في وسطها، ولا يعرف له ذكر إلا في هذا، والظاهر: أن إسلامه متأخر مع قبيلته غطفان<sup>(١)</sup>. ولو قدر أنه أسلم في أول الهجرة فالجمعة إنما صلاها النبي ﷺ بعد الهجرة اتفاقاً<sup>(٢)</sup> وتحريم الكلام في الصلاة كن بمكة حين قدم ابن مسعود من الهجرة بمكة<sup>(٣)</sup>. وقد اتفق الشيخان<sup>(٤)</sup> على حديث ابن مسعود بلفظ: ((كنا نسلم على رسول الله ﷺ

(١) قال الحافظ: وتعقب بأن سلبكاً متأخر الإسلام جداً انظر: الفتح (٤٧٦ / ٢)

(٢) قوله: (النبي) ساقط في (ح).

(٣) انظر: البداية والنهاية (٥٢٦ / ٤) ومنتاع الأسماع ص (٤٦)

(٤) قلت: هذا أحد رأيين في المسألة، وهذا الذي أحاربه الشارح جمع إليه القاضي أبو الطيب في آخري وذهب إليه ابن كثير في البداية والنهاية (٢٢٦ / ٤) وتفسير ابن كثير (٢٧٩ / ١) وانظر: الفتح (٨٩ / ٣) والرأي الثاني: أن نسخ الكلام كان بالمدينة، وقد دل عليه حديث زيد بن أرقم عند الإمام البخاري في (العمل في الصلاة — باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ٨٨ / ٣ رقم ١٢٠٠) وفيه: (إن كن لتتكم في الصلاة على عهد النبي ﷺ يكلم أحداً صاحبه بحاجته حتى نزلت ﴿حافظوا على الصلوات﴾ الآية فأمرنا بالسكوت)

وهذه الآية مدنية بالاتفاق، أما حديث ابن مسعود فيمكن حمله على رجوعه الذي من الحيشة و إنه قدم المدينة وانني ﷺ يتجهز إلى بدر، وبلى هذا الجمع صحيح الخصبي. انظر: الفتح (٨٩ / ٣) قال الحافظ: ويقوي هذا الجمع رواية كثوم المقدمة فإنها ظاهرة في أن كلام ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى ﴿وقوموا لله قانتين﴾. انظر: الفتح (٨٩ / ٣) فسمت: رواية كثوم أخرجه السنائي في (السهو — باب الكلام في الصلاة ٢٣ / ٣ رقم ١٢٢٠) بسند رجانه ثقات.

(٥) فأخرجه البخاري في (العمل في الصلاة — باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ٨٧ / ٣ رقم

وهو في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه، فلم يرد علينا قلنا: يا رسول الله! كنا نسلم عليك في الصلاة، فقال: (إن في الصلاة شغلاً). وفي رواية أبي داود<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> لهذا الحديث: فلما قضى الصلاة قال: ((إن الله عز وجل

يحدث من أمره ما يشاء فإن الله تعالى قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة)).

وابن مسعود إنما هاجر إلى الحبشة المحجرة الأولى باتفاق أهل السير،<sup>(٣)</sup> ورجعوا<sup>(٤)</sup> وهو<sup>(٥)</sup> بمكة.<sup>(٦)</sup>

(١) أبو داود في ( الصلاة — باب رد السلام في الصلاة ١ / ٥٦٧، ٥٦٨ رقم ٩٢٤ ).

(٢) النسائي في ( السهو — باب الكلام في الصلاة ٣ / ٢٢ رقم ١٢٢٠ ) كلاهما من طريق عاصم

عن أبي وائل عن ابن مسعود به.

وعاصم هو ابن أبي النجود صدوق له أوهام، انظر: التقريب رقم ( ٣٠٧١ ) وباقي رجاله ثقلت، وقد تربع عاصم في رواية الزبير بن عدي عن كلثوم عن ابن مسعود نحوه، أخرجه النسائي في لباب المذكر أنفاً ( ٣ / ٢٣ رقم ١٢١٩ ) ورجاله كلهم ثقاة.

(٣) انظر: سيرة ابن هشام ( ١ / ٢٨٣ ) والبداية والنهاية ( ٤ / ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣ ).

قلت: والأمر ليس كما قال، فقد اختلفوا فيه على قولين: أحدهما: ما قاله الشارح، والثاني: أن خروجه كان في المحجرة الثانية، قاله ابن إسحاق على ما فهمه الحافظ ابن حجر من كلامه، وموسى بن عقبة فيما نقله ابن كثير.

انظر: البداية ( ٤ / ١٦٨، ١٦٩ ) وفتح ( ٧ / ٢٢٨ ).

(٤) أي المهاجرون إلى الحبشة.

(٥) أي ابن مسعود.

(٦) قلت: لاشك أنه رجع إلى مكة ولكن اجتماعه بالنبي ﷺ كان بالمدينة — أعني بعد رجوعه من

الحبشة — فإنه الحافظ في الفتح ( ٣ / ٨٩ ) وذكر حديثاً يدل على ذلك وفيه: ( فتعجل عبد الله بن مسعود فشهد بئراً ) ونقل عن السير لابن إسحاق، وظاهره يؤيد ما قال. قلت: الحديث الذي استدلل به أخرجه الإمام أحمد ( ١ / ٤٦١ ) وغيره، من طريق حديد بن معاوية عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود به، وقد حسنه الحافظ،

وقال ابن حبان في صحيحه: <sup>(١)</sup> "إن رجوع ابن مسعود من عند الجاشي كان قبل المحررة بثلاث سنين" اهـ.

١١٧٣

وقد تقدم الكلام على ذلك في باب نسخ الكلام في الصلاة <sup>(٢)</sup> وتقدم الجمع

وقال ابن كثير: هذا إمام جيد قوي سباق حسن. انظر: البداية (٤ / ١٦٨) والفتح (٧ / ٢٢٨).

وفيه حديث بن معاوية قال الحافظ: صدوق يخطئ، انظر: التقريب رقم (١١٦١) حافه إسرائيل بن يونس فرواه عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، أخرجه الحاكم في المستدرک (٢ / ٣٠٩) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، قلت: رجاله كلهم ثقات، وليس فيه محل الشاهد. وهناك حديث آخر عند الإمام أحمد (١ / ٢٠١، ٢٠٢) من رواية ابن إسحاق عن الزهري عن أبي بكر المحزومي عن أم سلمة، وفيه: (فكنا عنده خير منزل، حتى قدمنا على رسول الله ﷺ وهو بمكة) وهذا سند حسن فإن ابن إسحاق صرح بالتحديث هنا وباقي رجاله ثقات، وهو نص صريح في ذلك أن النبي ﷺ عند رجوعهم من الحبشة كان بمكة، ولكنه لا يعني أن قصة ابن مسعود مع النبي ﷺ في نسخ الكلام في الصلاة وقعت أيضاً هناك، لما تقدم ولما سيأتي <sup>(١)</sup> انظر: الإحسان (٢٦/٦).

<sup>(٢)</sup> انظر: (١ / ٤٦٦ / أ - ب) نسخة السندي من هذا الشرح.

قلت: ومخصص ما ذكره في هذا الباب. بيان وجه الإشكال بين حديثي ابن مسعود وريسد بن أرقم، ووجه الجمع بينهما:

أما الأول فقال عنه: إن رجوع ابن مسعود من عند الجاشي كان بمكة قبل المحررة، وأن زيد بن أرقم كان من الأنصار الذين كانوا يصلون خلفه ﷺ ويتكلمون ونزلت الآية فهوا عن الكلام وأمروا بالسكوت، فساقنصي ذلك أن تحريم الكلام كان بالمدينة. وأما وجه الجمع بينهما فذكر وجهين:

أحدهما أن أهل المدينة كانوا يصلون بالمدينة كما كان أهل مكة يصلون بمكة، فمما نسخ الكلام بمكة نسخ كذلك بالمدينة، فحكى زيد ما كانوا عليه، لا أن زيداً حكى ما لم يشهد. وهذا الجواب ضعفه الشارح لتصريجه في بعض طرقه: (كنا تكلم حلف رسول الله ﷺ) وهذه حكاية عما كان هو وغيره من الأنصار وراء رسول الله ﷺ في الصلوات، وليست حكاية عما

==

بين حديث ابن مسعود<sup>(١)</sup> وحديث زيد بن أرقم: <sup>(٢)</sup> «كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت ﴿وقوموا لله قانتين﴾» .

وزيد بن أرقم من الأنصار<sup>(٣)</sup> والآية مدنية كما ذكر المفسرون<sup>(٤)</sup> وذكرت هناك كيف الجمع بين ذلك، قال:

الثالث: أنه ﷺ كلم سلياً، وقال له: قم فصل، فلما كلمه، وأمره سقط عنه فرض الاستماع... إلى آخر كلامه.

وهو كلام عجيب، أليس الذي أمر سلياً بالصلاة أمر جميع من دخل والإمام يخطب بذلك بقوله — في بقية الحديث — : ((إذا جاء أحدكم — والإمام يخطب — فليركع ركعتين)).

فما الذي يخص سلياً بهذا الحكم؟

وإن كان الذي أباح له الصلاة أمره بذلك، فقد أمر غيره.

==

كانوا عليه قبل هجرته ﷺ .

والثاني: يحتمل أنه أراد بذلك الإخبار عما كان عليه المسمون خلفه ﷺ قبل نسخ الكلام، لا أنه يريد بذلك الإخبار عن نفسه، وهذا كقول الحسن البصري: حطبنا ابن عباس أي أهل البصرة. وهذا المعنى ارتضاه الشارح، واختاره ابن كثير في البداية ( ٤ / ٢٢٦ ) وضعفه الحافظ بقوله: " وهو متعقب أيضاً بأنهم ما كانوا بمكة يجتمعون إلا نادراً، وما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال: ((كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون يسأل الذي إلى جنبه فيخبره بما فاته فيقضي ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوماً فدخل في الصلاة...)) الحديث. قال: وهذا كان بالمدينة قطعاً لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها " اهـ. انظر: الفتح ( ٣ / ٩٠ ).

(١) تقدم تخريجه في هذا الوجه قريباً.

(٢) أخرجه البخاري في ( العمل في الصلاة — باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ٣ / ٨٨ رقم ١٢٠٠ ) ومسلم في ( المساجد ومواضع الصلاة — باب تحريم الكلام في الصلاة ٥ / ٢٦ ).

(٣) انظر: أسد الغابة (٣٤٢/٢) والإصابة (٥٤٢/١) والتفريب رقم (٢١٢٨).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير ( ١ / ٢٧٩ ).

فإن قال: ((سكت له حتى فرغ من صلاته))<sup>(١)</sup> قلنا: هذا لا يصح، كما بينه الدارقطني<sup>(٢)</sup> وغيره.

ولو كانت العلة في حوار الصلاة للتحية بمساكه عن الخطبة، لقال: إذا جاء أحدكم — والإمام يخطب — فليمسك له الخطيب عن الخطبة حتى يركع. ومن زاد عليه ﷺ في حديثه فقد قوله ما لم يقل.

وقد ثبت في حديث أبي سعيد المتقدم: <sup>(٣)</sup> ((فصلي ركعتين والنبي ﷺ يخطب)). قال: الرابع: أن سليكا كان ذا بذة وفقر، فأراد النبي ﷺ أن يشهره... إلى آخر كلامه.

قلنا: ليس كونه ذا بذة علة لإباحة التحية له، إذ لو كانت العلة ذلك لما قال: إذا جاء أحدكم والإمام يخطب فليركع ركعتين بل كان يقول: <sup>(٤)</sup> إذا جاء أحدكم وهو ذو بذة فليقم فليركع حتى يتصدق عليه الناس، بل ليس لذكر التحية فائدة، بل كان يقول لهم: إذا رأيتم ذا بذة فتصدقوا عليه، ولا حاجة حينئذ إلى الأمر بالركعتين. <sup>(٥)</sup>

وأما جوابه عن صلاة الحسن البصري: باحتمال أن الإمام حطب بما لا يجوز، وأن الزهاد بمدينة السلام والكوفة كانوا يقومون إذا بلغ الإمام للدعاء لأهل الدنيا فيصلون.

(١) طرف من حديث أسأ أخرجه الإمام الدارقطني في سننه (١٥ / ٤).

(٢) انظر: السنن له (١٦ / ٢) فقد قال عقب الحديث المذكور: "والصواب عن معتمر عن أبيه مرسل، كذا رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معتمر، وذكر مرسن فس بمعناه وقال: هذا مرسل لا تقوم به الحجة، وأبو معمر: اسمه يحيى ضعيف" اهـ. وقد تقدم تحريج هذا الحديث برقم (١٩٣).

(٣) تقدم في حديث الباب برقم الجامع (٥١١).

(٤) من قوله: (لما قال...) إلى هنا ساقط من (ج).

(٥) تعقبه الحافظ بهامش (ج) بقوله: "قول ابن العربي: "فأراد أن يشهره" صحيح، قد ثبت ذلك في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان عن ابن عجلان من حديث أبي سعيد بن نفع: (إن هذا دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته أن يصلي ركعتين وأنا ارجو أن يفطن له رجل فيصدق عليه) اهـ. وبحواه قال أيضا في (فتح) (٤٧٤ / ٢).

فمن أعجب الأمور، فبالاحتمال البعيد يخرج الحسن عن كونه فعلاً متباعاً للحديث مع كون الترمذي<sup>(١)</sup> قد جزم بنقله عن الحسن أنه إنما فعل ذلك اتباعاً للحديث، فإنه قد رواه عن جابر<sup>(٢)</sup> وقدمنا أنه رواه عن سليك كما عند الطبراني<sup>(٣)</sup>.  
ورواه ابن أبي شيبه في المصنف<sup>(٤)</sup> بإسناده الصحيح إلى الحسن، قال: ((جاء سليك الغطفاني والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة...)) الحديث.

فتبين أن فعل الحسن كان اتباعاً للحديث، لا لكون الخطيب يدعو لأهل الدنيا. ومن أهل الدنيا الدين يدعى لهم على المنابر؟ إنما يدعى للسلطان بالصلاح والتوفيق وعسر الإسلام به، وقد كان يدعى للأئمة من زمن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup>.  
وأما ما فعله زهاد مدينة السلام والكوفة على رأيهم فليسوا أهلاً للاقتداء بهم، خصوصاً عند مخالفة السنة والأحاديث الصحيحة.

ومارأينا يفعل ذلك ببلاد مصر والشام إلا جهة العوام لا الرهاد، فيترك أحدهم السنة عند اتباعه ويجس يسمع، فإذا كان في آخر الخطبة الثانية قام ف صلى سنة الجمعة مع كونه منهيًا عن صلاة السنة وغيرها في هذا الوقت<sup>(٦)</sup> وربما فاتته التحريم مع الإمام بالفريضة

(١) تقدم في متن الباب، انظر: الجامع (٢ / ٣٨٧).

(٢) تقدم تخريجه برقم (١٩١).

(٣) الطبراني في الكبير (٧ / ١٦٤ رقم ٦٧١٢) وقد تقدم برقم (١٩١).

(٤) انظر: المصنف (٢ / ١١٠).

(٥) تقدم أثر أبي موسى الأشعري في دعائه لعمر بن الخطاب في الوجه الرابع من باب ما جاء في قصد الخطبة.

(٦) يعني أثناء الخطبة، والنهي الوارد في ذلك هو النهي عن الكلام مطلقاً، كما ورد في حديث أبي هريرة: ((إذا تكلمت يوم الجمعة فقد لغوت وألغيت، يعني والإمام يخطب)) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٥٣ رقم ١٨٠٤) وابن المنذر في الأوسط (٤ / ٦٤ رقم ١٨٠٤).  
وستأتي الأحاديث الواردة في ذلك في الباب التالي.



لاتيانه بهذه التي يزعم أنها سنة وإنما هي بدعة محرمة.<sup>(١)</sup>  
وقد اتفق أصحاب الشافعي<sup>(٢)</sup> على أن النهي عن الصلاة ابتداء يدخل وقته بجلوس الإمام  
على المنبر، ويبقى حتى يفرغ من صلاة الجمعة.  
ونقل الماوردي<sup>(٣)</sup> الإجماع على تحريم الابتداء بالنافلة على من في المسجد إذا جلس الإمام  
على المنبر، وأنه إن كان في صلاة جلس.<sup>(٤)</sup>  
وأما المتولي<sup>(٥)</sup> فقال: إن قلنا: الإنصات سنة حارت النافلة، والمشهور: المنع مطلقاً سواء  
قنا بسنية الإنصات أو وجوبه، بل لو قدم داخل المسجد في هذا الوقت لا يصلي التحية،  
كما نص عليه الشافعي — رحمه الله — فقال في الأم: <sup>(٦)</sup> " إذ دخل والإمام في آخر  
الكلام ولا يمكنه صلاة ركعتين خفيفتين قبل دخول الإمام في الصلاة فلا عليه أن لا  
يصليهما، قال: وأرى للإمام أن يأمره بهما ويزيد في كلامه ما يمكنه إكمالها فيه، فإن لم  
يفعل كرهت ذلك له، ولا شيء عليه " اهـ هذا نصه محروفاً.  
وقوله: " فإن لم يفعل ذلك كرهت به ذلك " يحتمل: أن يريد الخطيب — أي فإن لم يأمر  
الداخل ولا زاد في كلامه، ليتم الداخل الركعتين — وهو الظاهر.  
ويحتمل: أن يريد به الداحل بأن أمره الخطيب بذلك فلم يفعل.  
وقال النووي في شرح المهدب: <sup>(٧)</sup> " إن دخل والإمام في آخر الخطبة، وغلب على ظنه أنه

(١) انظر: الأُجوبة النافعة رقم ( ٤١ ) ص ( ٧٠ ).

(٢) انظر: المجموع ( ٤ / ٤٢٨ ).

(٣) انظر: الحاروي ( ٢ / ٤٢٩ ).

(٤) لفظه فيه: " وإن كان في صلاة خففها وجلس " اهـ.

(٥) نقل كلامه النووي في المجموع ( ٤ / ٤٢٨ ).

(٦) انظر: الأم ( ١ / ٣٣٩ ).

(٧) انظر: شرح المهدب ( ٤ / ٤٢٨ ).

إن صلى التحية فاتته تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصل التحية بل يقف حتى تقام الصلاة، ولا يقعد لئلا يكون جالساً في المسجد قبل التحية، هكذا فصله المحققون، منهم: صاحب الشامل، قال: وأطلق البغوي<sup>(١)</sup> وجماعة أنه لا يصلي .

وقال صاحب المفهم<sup>(٢)</sup>: " رقد تأول أصحابنا حديث جابر تأويلات في بعضها بعد، قال: وأولى معتمد المالكية في ترك العمل به: أنه خير واحد عارضه عمل أهل المدينة خلفاً عن سلف من لدن الصحابة إلى زمن مالك — رحمه الله — فيكون العمل بهذا العمل أولى، فهذا على أصل مالك، قال: وأما أبو حنيفة: فيرد العمل به على أصله أيضاً في رد أخبار الأحاد فيما نعم به البلوى ' اهـ .

قلت: وما أدري ما عموم البلوى في ذلك؟

وأما جوابه عن مذهبه فهو أحسن الأجوبة<sup>(٣)</sup> على قاعدتهم، وأصلهم.

ونحن نقول: لا حجة في قول أحد مع مخالفة الحديث الصحيح، إلا إذا أجمع العلماء على ترك العمل بحديث فالإجماع دال على وجود ناسخ وإن لم يطلع عليه.<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

### السادس: [فوات التحية بالجلوس جهلاً]

فيه أن تحية المسجد لا تسقط عن من دخل المسجد وجلس ولم يطل الفصل، إذا كان جاهلاً

(١) انظر: التهذيب للبغوي (٢ / ٣٤٠).

(٢) انظر: المفهم (٢/٥١٤).

(٣) قال الخافظ في هامش (ج) : " لانسلم أنه أحسن الأجوبة، بل هو أضعفها لأنه مستند إلى دعوى غير دليل، بل الواقع في نفس الأمر بخلافه، وقد ثبت عن أبي سعيد الخدري — وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة — أنه عمل بذلك وحمله أصحابه عنه، فأين إجماع أهل المدينة ؟ " اهـ — نقل نحوه في الفتح ( ٢ / ٤٧٧ ) وزاد " ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحاً ما يخالف ذلك " اهـ .

قلت: كذا قال، وقد تقدمت قصة عبدالله بن صفوان أنه دخل المسجد احرام وعبدالله بن زبير كان بخطب فجلس ولم يصل، أخرجه الطحاوي في شرح المعاني بسند رجاله ثقات.

(٤) انظر: علوم الحديث ص ( ٢٧٨ ) وتدريب الراوي ( ٢ / ١٩٢ ).

عشروعية التحية لداخل المسجد، وهو واضح.<sup>(١)</sup>  
 لكن أطلق الأكثرون من الشافعية:<sup>(٢)</sup> أنها تسقط بالجلوس، وإن لم يطل الفصل، ولم يفرقوا  
 بين الحاهل والعالم،<sup>(٣)</sup> والعمد والناسي، وخصصه ابن عذان من الشافعية بالعامد، أما إذا  
 جلس ناسيا ولم يطل الفصل، فيشرع في حقه الاتيان بها، حكاه النووي في الروضة<sup>(٤)</sup> من  
 زياداته، وفي غيرها.<sup>(٥)</sup>

وقال في شرح المذهب:<sup>(٦)</sup> أنه المختار المتعين، وقال في شرح مسلم:<sup>(٧)</sup> أطلق أصحابنا  
 فوائد بالجلوس، قال: وهو محمول على العالم بأنها ستة، أما الجاهل: فيتداركها على قرب  
 لهذا الحديث.

### السابع: إفوات التحية بالجلوس نسيانا

استدل النووي<sup>(٨)</sup> بهذا الحديث على أن التحية أيضا لا تسقط مشروعتها عن داخل  
 المسجد إذا حس ناسيا، بل يشرع أن يقوم فيأتي بها، ما لم يطل الفصل.  
 قلت: ويحتمل: أن يكون جنوس سليك وعمره ناسيا، فيكون في الحديث دلالة على  
 الناسي.  
 ويحتمل: أن يكون جاهلا، وقيس عليه الناسي لستوط الحرج عن الناسي، بل أول من  
 الجاهل، لإمكان تعمم الجاهل.

(١) انظر: الفتح (٢ / ٤٧٨).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٦ / ١٦٤) والمجموع (٣ / ٥٤٥) والروضة (١ / ٤٣٥).

(٣) قوله: (الجاهل والعالم) ورد في (ح): (العالم والجاهل).

(٤) انظر: الروضة (١ / ٤٣٥) عقه النووي بقوله: وهو غريب.

(٥) انظر: شرح المذهب (٣ / ٥٤٥).

(٦) لمصدر نفسه.

(٧) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٦٤).

(٨) انظر: المجموع (٣ / ٥٤٥) وكذا الفتح (٢ / ٤٧٨).

**الثامن: [عدم أجزاء التحية إلا بركعتين]**

استدل به علي أنه لا تحصل سنة التحية إلا بركعتين كما في حديث أبي سعيد عند المصنف<sup>(١)</sup> وكما في الصحيح<sup>(٢)</sup> في حديث جابر، وإن لم يكن في رواية المصنف تعرض لكونها ركعتين، فعلى هذا لا تحصل بركعة واحدة، ولا بسجدة تلاوة أو شكر، ولا بصلاة جنازة، وبه صرح أصحابنا<sup>(٣)</sup> وغيرهم.<sup>(٤)</sup>

**التاسع: [المراد بقوله: «أصليت ركعتين قبل أن تجيء»]**

قوله ﷺ للداخل يوم الجمعة: ((أصليت))؟

يحتمل: أن يريد أصليت حين دخلت المسجد أو أصليت في بيتك قبل أن تجيء؟  
والظاهر: أن المراد الأول، بدليل قوله في آخره في الصحيح<sup>(٥)</sup> ثم قال: ((إذا جاء أحدكم — والإمام يخطب — فليركع ركعتين)) فدل أن الركعتين لدخول المسجد.  
لكن في رواية ابن ماجة<sup>(٦)</sup> لحديث جابر وحديث أبي هريرة أيضا ((أصليت قبل أن تجيء)) ورجاهما ثقات.

فقوله: ((قبل أن تجيء)) يحتمل: أن يراد قبل أن تجيء إلى المسجد، إما في بيته أو غيره، ويحتمل: أن يراد قبل أن تجيء إلى مقعدك هذا الذي أنت فيه، لأنه يحتمل: أنه صلى أول دخوله المسجد، ثم انتقل إلى الموضع الذي رآه فيه النبي ﷺ.

(١) تقدم برقم (١٨٨).

(٢) تقدم برقم (١٨٧).

(٣) انظر: المجموع (٣ / ٥٤٤).

(٤) انظر: الإقناع (١ / ٣٠٤).

(٥) هو في صحيح مسلم من حديث أبي سفيان عن جابر، وقد تقدم في ص ...

(٦) تقدم برقم (١٨٧، ١٩٠).

والظاهر: أن المراد قبل أن تجيء إلى المسجد مطلقاً، لقوله في بعض طرقه عند مسلم: ((دخل رجل المسجد — ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة — فقال له...)) فهذا يدل أنه رآه أول دخوله المسجد، وأنه لم يصل في المسجد قبل ذلك.<sup>(١)</sup>

**العاشر: [الاستدلال بقوله: «قبل أن تجيء» على أن المأمور بالتحية لمن لم**

**يصل الركعتين في بيته]**

إذا كان المراد بقوله ((قبل أن تجيء)) إلى المسجد، فصلاته قبل / أن يجيء إلى المسجد غير كافية عن الركعتين لتحية المسجد، فما وجه سؤاله عن ذلك؟ وأمره بالركعتين حيث لم يصل قبل مجيئه إلى المسجد؟

فالظاهر: أنه إما أمره بالركعتين حيث قال: إنه لم يصل قبل أن يجيء.

والجواب: أنه قد يستدل برواية ابن ماجه هذه لما ذهب إليه الأوزاعي من أنه إما يركع الركعتين في المسجد الداخل إليه — والإمام يخطب — إذا لم يركعهما في بيته، حكاه عنه صاحب المفهم<sup>(٢)</sup> وهو ظاهر هذه الرواية المذكورة.<sup>(٣)</sup>

(١) قلت: قوى حافظ ابن حجر الاحتمال الثاني بقوله: 'ويؤكد — يعني كونه صلى في مؤخر المسجد — أن في رواية لمسلم: (أصليت الركعتين) بالالف واللام، وهو للعهد، ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد' اهـ.

انظر: الفتح (٢ / ٤٧٦).

(٢) انظر: المفهم (٢/٥١٣).

(٣) قلت: هذا الاستدلال فيه نظر، وذلك أن رواية ابن ماجه هذه لم يبين فيها حكم من صلى في بيته ثم دخل المسجد هل يصلي تحية المسجد، أم يجلس بدونها والركعتان في البيت تنفي عنها؟ وعلى الثاني يعارضه النص الصريح الوارد في حديث أبي قتادة (إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين) وفي حديث أبي سفيان عن جابر بزيادة (والإمام يخطب) وقد تقدم تحريجهما.

فالحديثان صريحان في ذلك، وأن من دخل المسجد يركع ركعتين سواء صلى في بيته أم لم يصل هذا كله على تقدير ثبوته فكيف وهو لم يثبت.

**الحادي عشر: [الاستدلال بقوله: «قبل أن تجيئ» على سنة الجمعة قبلها]**

استدل بعضهم برواية ابن ماجه هذه على سنة الجمعة قبلها، وأن المراد بقوله: أصليت قبل أن تجيء؟ أي سنة الجمعة.<sup>(١)</sup>

ولقائل أن يعترض على هذا الاستدلال بأمور:

أحدها: أن سنة الجمعة إنما يدخل وقتها بدخول وقت الجمعة: وهو زوال الشمس على قول الجمهور،<sup>(٢)</sup> وإنما كان يؤذن للجمعة بين يديه ﷺ إذا صعد المنبر.<sup>(٣)</sup>

والأمر الثاني: أن النافلة التي لا سبب لها، لا تصلى بعد شروع الإمام في الخطبة.<sup>(٤)</sup> ولم نر عن أحد من العلماء استحباب صلاة سنة الجمعة فيمن دخل المسجد والإمام يخطب.

والأمر الثالث: أنه لا دليل على أنها سنة الجمعة، فقد تكون سنة الوضوء التي دل على استحبابها حديث بلال الصحيح: ((ما توضأت قط إلا صليت ركعتين))<sup>(٥)</sup> فيحتمل أن

(١) انظر: راد المعاد (١ / ٤٣٤، ٤٣٥) والفتح (٢ / ٤٧٦).

(٢) تقدم في الوجه الثالث من باب ماجاء في وقت الجمعة.

(٣) سيأتي تخرجه في الوجه الرابع من باب ما جاء في أذان الجمعة.

قال الحافظ: "كان رسول الله ﷺ يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة" اهـ. انظر: الفتح (٢ / ٤٩٤).

(٤) قلت: لو قال الشارح: إن النافلة لا تصلى بعد شروع الإمام في الخطبة سوى تحية المسجد، كان أولى، وذلك أنه لا يجوز أداء الصلوات — غيرها — لعموم النهي، ولفقدان الدليل الخاص في استثناء صلاة سوى تحية المسجد.

أما على قول الشارح فكل صلاة ذات سبب يجوز أدائها كتحية الوضوء مثلاً.

(٥) أخرجه الترمذي في (المقاب — باب في مناقب عمر بن الخطاب ٥ / ٥٧٩ رقم ٣٦٨٩)، وفي سننه: علي بن الحسين بن واقد: وهو صدوق يهمل، انظر: التقريب رقم (٤٧٥١) وقد تابعه عليه فيه:

— علي بن الحسن بن شقيق، وهو ثقة حافظ، انظر: التقريب رقم (٤٧٤٠) وحديثه في مسند

بيت الداخل كان بقرب المسجد إذا توضأ على باب المسجد ولم يصل ركعتين بعد الوضوء، فأمره بذلك.

وقد يجاب عن الأمر الأول: بأنه يجوز أن يكون تأخر مجيئه بعد الأذان بين يديه ﷺ مقدارا يمكن أن يكون الداخل قد صلى فيه سنة الجمعة في بيته بعد الزوال قبل مجيئه إلى المسجد، وأيضا فالأذان للصلاة لا لدخول الوقت على الخلاف المشهور فيه، فيحسب أن يكون خروجه ذلك اليوم إلى الخطبة بعد تمكن الزوال بمدة.

وعن الثاني: قد ينوي بها سنة الجمعة وتحية المسجد / فتحصلان،<sup>(١)</sup> مع أن التحية تحصل بتسفل البقعة بأي صلاة وقعت، ركعتين فما راد.

### الثاني عشر: [الركعتان عند دخول المسجد هما تحية المسجد]

إن قال قائل: ليس في شيء من طرق أحاديث الباب أن هاتين الركعتين تحية المسجد، فجعلهما تحية المسجد لا دليل عليه، قلت: لامشاحة في اصطلاح من سماهما من العلماء

==

الإمام أحمد (٣٦٠ / ٥) وصحيح ابن حزيمة (٢ / ٢١٣ رقم ١٢٠٩) وغيرهما. — ويدبر الحجاب، وهو صندوق انظر: التقريب رقم (٢١٣٦) وحديثه في مسند الإمام أحمد (٥ / ٣٥٤).

وعلى هذا فالإسناد صحيح كما قال الشارح.

(١) قلت: كل هذه التفريعات مبنية على صحة الحديث ولم يصح، وسيأتي التفصيل في مسألة سنة الجمعة القبلية في ص... ولكن ههنا أمر أريد أن أنه عليه وهو أن الإمام ابن القيم ذكر في زاد المعاد (١ / ٤٣٥) ما يلي:

— إن الذين اعتنوا بضبط سن الصلاة قبلها وبعدها وصفوا في ذلك من أهل الأحكام والسنن وغيرها لم يذكر واحد منهم هذا الحدث في سنة الجمعة قبلها، وإنما ذكروه في استحباب فعل تحية المسجد والإمام على المنبر، واحتجوا على من منع من فعلها في هذه الحال، فلو كانت هذه سنة الجمعة لكان ذكرها هناك والترجمة عليها وحفظها وشهرتها أولى من تحية المسجد. — قال: ويدل عليه أيضا أن النبي ﷺ لم يأمر بها تين الركعتين إلا الداخل لأجل أنها تحية المسجد، ولو كانت سنة الجمعة لأمر بها اتقاعدين أيضا ولم يخص بها الداخل وحده "اهـ".

تحية المسجد<sup>(١)</sup> فإنهما لدخول المسجد مطلقا ، بدليل حديث أبي قتادة المتفق عليه المتقدم<sup>(٢)</sup> ((إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين)) فهما ركعتان لدخول المسجد، وقد عرف من عادة العرب: تسمية ما يقع أول الملاقاة بالتحية<sup>(٣)</sup> كتحية الجاهلية، وتحية الإسلام، فتسميتهما بذلك أولى.

وليس الكلام في التسمية إلا في استحبابهما، فقل أنت باستحبابهما، وسميهما عما يحصل التعريف به، بل في بعض طرق حديث جابر عند مسلم<sup>(٤)</sup> تعريفهما بقوله: ((قم فصل الركعتين)).

فالتعريف<sup>(٥)</sup> هنا للعهد المأمور به كل داخل إلى المسجد، وقد سماهما النبي ﷺ تحية المسجد فيما رواه ابن حبان في صحيحه<sup>(٦)</sup> من حديث أبي ذر قال: ((دخلت المسجد فإذا رسول

(١) قوله: (لادليل عليه ...) إلى قوله: (تحية المسجد) ساقط من (ح).

(٢) تقدم برقم (١٩٢).

(٣) انظر: لسان العرب (١٤ / ٢١٧).

(٤) من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن جابر به، في صحيح مسلم (باب التحية والإمام يخطب ٦ / ١٦٣).

(٥) كذا في الأصل، وهو في (ح) و(س) (في التعريف) والصواب ما في الأصل.

(٦) انظر: الإحسان (٢ / ٧٦ رقم ٣٦١).

وأخرجه اطرازي في الكبير (٢ / ١٥٧ رقم ١٦٥١) مختصرا، وأبو نعيم في الحلية (١ / ١٦٦) وابن حبان في المجروحين (٣ / ١٣٠) كلهم من طريق إبراهيم بن هشام بن يحيى الفسائي عن أبيه عن جده عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر به. وفيه: إبراهيم بن هشام بن يحيى الفسائي، ذكره ابن حبان في الثقات (٨ / ٧٩) وقال عنه أبو حاتم: "أظنه لم يطلب العلم وهو كذاب، قال علي بن الحسين بن الجنيد: صدق أبو حاتم ينسعي أن لا يحدث عنه، وكذا كذبه أبو زرعة الرازي، وقال الذهبي: أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان فلم يصب.

انظر: الجرح والتعديل (٢ / ١٤٣ رقم ٤٦٩) والميزان (١ / ٧٣ رقم ٢٤٤ و ٤ / ٣٧٨ رقم ٩٥١٤).



الله ﷺ جالس وحده، فقال: يا أبا ذر! إن للمسجد تحية، وإن تحيته ركعتان فقم فاركعهما، قال: فقممت فركعتهما...)) الحديث بطوله، أورده في النوع الثاني من القسم الأول.<sup>(١)</sup>

### الثالث عشر: [جواز الكلام في الخطبة للحاجة]

فيه جواز الكلام في الخطبة لأمر يحدث، وأن ذلك لا يفسد الخطبة، قاله الخطابي<sup>(٢)</sup> قال: وقال بعض الفقهاء: إذا تكلم أعاد الخطبة، قال: والسنة أولى ما اتبع.

### الرابع عشر: [السلام والتشميت أثناء الخطبة]

استدل به على أن الداخل إذا دخل المسجد فسلم — والإمام يخطب — أنه يرد بعض السامعين عليه السلام وكذلك إذا عطس عطس فحمد الله شتمه بعض من سمعه، لأنه أمر بتحية المسجد — وهي سنة مع طول زمنها — فرد السلام أولى لوجوبه وقصر زمنه، وكذلك تشمت لمأصبي لتأكده وقصر زمنه.<sup>(٣)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(٤)</sup>

==

قلت: وله طرق أخرى ضعيفة ذكرها ابن عدي في الكامل (٧ / ٢٩٩٩) وابن جبان في المروجين (٣ / ١٢٩، ١٣٠).

<sup>(١)</sup> ورد في (ح): (لقسم الثالث) مكان: (القسم الأول).

<sup>(٢)</sup> انظر: معالم السنن (١ / ٢١٥) باب إذا دخل والإمام يخطب.

<sup>(٣)</sup> قلت: هذا قياس في مقابل نص فلا يقبل، وذلك: أن الأصل في الخطبة الإنصات والاستماع، لم يرواه أبو هريرة في الصحيحين وغيره مرفوعاً: (إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت، فقد لغوت، وقد تقدم تخريجه في ص (٤٤٩).

وقد استثنى ائشارع من هذا الحكم العام تحية المسجد دون غيرها، ولم يرد في رد السلام وتشميت العاطس — مع توافر الدواعي — شيء يستثنيه مثل التحية، وإدليس فليس وانظر: الأوسط لابن المنذر (٤ / ٧٣) والأجوبة النافعة للألباني ص (٥٩، ٦٠).

<sup>(٤)</sup> على القول الجديد بلا خلاف، أما على القول القديم: فقد صحح النووي تحريمه، وفيه خلاف وتفصيل، انظر: التهذيب (٢ / ٣٤١) والبيان (٢ / ٥٩٧) والمجموع (٤ / ٣٩٤) والروضة (١ / ٥٣٤).

وأحمد<sup>(١)</sup> وإسحاق<sup>(٢)</sup>.

١/١٧٦

قال ابن العربي: <sup>(٣)</sup> "وخالفهم سائر فقهاء الأمصار، / قال: والحق مع فقهاء الأمصار: لأن العاطس ينبغي أن يخفض من صوته في التحميد، ولا ينبغي للدخول أن يسلم، فإن فعل ذلك فالفرض الذي هو بصدده أولى من الفرض الذي طرأ عليهم، كسائر أصول الشريعة " اهـ.

قلت: قد خالفهم فقهاء الأمصار أيضاً في التحية، <sup>(٤)</sup> والحق مع الشافعي وأحمد وإسحاق للأحاديث الصحيحة<sup>(٥)</sup> مع كون الصلاة فيها شغل عن استماع الخطبة، وإن تخلف الإصغاء مع الصلاة مع كون التحية سنة فرد السلام أولى لوجوبه، مع كونه لا يشغل عن سماع الخطبة لقصره<sup>(٦)</sup> كما تقدم، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> عنه روايتان: هذا أحدهما، والثاني: فيه تفصيل بين من يسمع الخطبة فلا يرد وبين من لا يسمعها فيحوز له الرد. انظر: المغني (٣ / ١٩٨، ١٩٩) والإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ٣٠٧).

<sup>(٢)</sup> انظر: المغني (٣ / ١٩٨).

<sup>(٣)</sup> انظر: العارضة (٢ / ٣٠٢).

<sup>(٤)</sup> يعني به ما تقدم عن المالكية والأحناف في التحية والإمام يحطّب، أن الداخل يجلس ولا يصلي، بينما يرى الإمام الشافعي وأحمد أنه يصلي ثم يجلس. انظر: ص (٤٣٣).

<sup>(٥)</sup> يعني في التحية والإمام يحطّب، وقد تقدمت هذه الأحاديث في ص (٤١٧). قلت: هذا حق، ولكن لا يلزم منه أن كل ما قال به هؤلاء الثلاثة هو الصواب، فإذا كان الأمر كذلك فما الذي جعل الشارح يخرج من أصل المسألة التي ذكرها ابن العربي ههنا بالأدلة إلى التي قد فرغ منها، وجعل يقيس في مقابل النص، وما قال من أولوية رد السلام وغيره غير ظاهر، فإن النبي ﷺ جعل قول القائل "أنصت" نفواً مع أنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فكل ما كان في مرتبة الأمر بالمعروف فحكمه حكم الأمر بالمعروف، فكيف إذا كان دونه في المرتبة، فلا شك أنه حيث بدأ أولى بالمنع وأحرى، وهي من اللغو شرعاً. انظر: الأجوبة النافعة ص (٥٩، ٦٠).

<sup>(٦)</sup> قلت: على هذا يقال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: كقوله: (أنصت) لوجوبه وقصر زمنه، مع أنه منهي عنه في الحديث الصحيح، فلو كان هذا القياس صحيحاً لاطرد في جميع أنواعه المشتبهة على العلة.

### الخامس عشر: [استحباب التحية في أوقات النهي]

استدل به على أن تحية المسجد تستحب في أوقات النهي عن الصلاة،<sup>(١)</sup> وأنها ذات صبغ  
مقدم تباح في كل الأوقات، لأنها لو تركت في حاد لكان هذا الحال أولى، لأنه مأمور فيه  
بالإنصات لاستماع الخطبة، فلما ترك لها استماع الخطبة، وقطع لها النبي ﷺ الخطبة دل  
على تأكدها فإنها لا تترك في وقت من الأوقات إلا عند إقامة المكتوبة، والله أعلم.

(١) قال الحافظ: في هذا الحديث من لفوئد غير ما تقدم: جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة

.. "هـ سطر: المتح ( ٢ / ٤٧٨ ) .

## باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب

٥١٢ — حدثنا قتيبة ثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((من قال يوم الجمعة — والإمام يخطب —: أنصت فقد لغا)). قال: وفي الباب عن ابن أبي أوفى، وجابر بن عبد الله.

ب/١٧٦

قال أبو عيسى: / حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم كرهوا للرجل أن يتكلم — والإمام يخطب —، وقالوا: إن تكلم غيره فلا ينكر عليه إلا بالإشارة.

واختلفوا في رد السلام وتشميت العاطس — والإمام يخطب — فرخص بعض أهل العلم في رد السلام وتشميت العاطس — والإمام يخطب —<sup>(١)</sup> وهو قول أحمد وإسحاق. وكره بعض أهل العلم من التابعين وغيرهم ذلك، وهو قول الشافعي.<sup>(٢)</sup>

[قال الشارح]: الكلام عليه من وجوه:

**الأول:** [تخريج حديث الباب]

[١٩٤] — حديث أبي هريرة: أخرجه بقية الأئمة الستة: فرواه مسلم<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup> عن قتيبة وعن عبد الملك بن شعيب بن الليث عن أبيه عن جده، وزاد مسلم مع قتيبة: محمد بن ربح عن الليث.

ورواه البخاري<sup>(٥)</sup> عن يحيى بن بكير عن الليث.

(١) من قوله: (فرخص بعض...) إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٣٨٧، ٣٨٨ رقم ٥١٢).

(٣) مسلم في (الجمعة ٦ / ١٣٧).

(٤) النسائي في (الجمعة — باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة ٣ / ١١٥ رقم ١٤٠٠، ١٤٠١).

(٥) البخاري في (الجمعة — باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ٢ / ٤٨٠ رقم ٩٣٤).

ورواه أبو داود<sup>(١)</sup> عن القعني، والنسائي<sup>(٢)</sup> عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وعن محمد بن سلمة والحارث بن مسكين كلاهما عن ابن القاسم، ثلاثتهم<sup>(٣)</sup> عن مالك عن الزهري.

ورواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن أبي بكر بن أبي شبة عن شاة بن سوار عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب عن الزهري.

ورواه<sup>(٥)</sup> النسائي<sup>(٦)</sup> من رواية ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم ابن قارظ عن أبي هريرة.

(١) أبو داود في ( لصلاة — باب الكلام والإمام يخطب ١ / ٦٦٥ رقم ١١١٢ ).

(٢) النسائي في الكبرى ( الجمعة — باب الإنصات للخطبة ٢ / ٢٨٤ رقم ١٧٣٨ ) من طريق عمرو بن علي به.

وي ( العيدين — باب الإنصات للخطبة ٢ / ٣٠٥ رقم ١٧٩٣ ) من طريق محمد بن سلمة به.

(٣) أي القعني ، ويحيى بن سعيد وابن القاسم.

(٤) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الاستماع للخطبة والإنصات له ١ / ١٩٩ رقم ١٠٩٧ )

(٥) جاء في هامش الأصل بعد خط المؤلف ما نصه: « رواه مسلم من هذا الوجه أيضاً » بينما ورد هذا في (ج) في صلب المتن، انظر: مسلم في ( الجمعة — ٦ / ١٣٧ ، ١٣٨ ).

(٦) النسائي في ( الجمعة — باب الإنصات للخطبة يوم الجمعة ٣ / ١١٥ رقم ١٤٠١ ).  
قلت: وله طريق آخر: أخرجه الإمام مالك في الموطأ ( ١ / ١٠٦ ) والإمام أحمد في مسنده ( ٢ / ٤٨٥ ) والدارمي في سننه ( ١ / ٣٦٤ ) كتبهم من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة به.

وأخرجه الحميدي في مسنده ( ٢ / ٤٢٨ رقم ٩٦٦ ) والإمام مسلم في صحيحه ( الجمعة — ٦ / ١٣٨ ) وغيرهما من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به.  
وفيه: ( لغيت ) قال أبو الرناد: وهو لغة أبي هريرة وإنما هو لغوت، انظر: مسند الحميدي.  
وله طريق آخر: فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ / رقم ٥٤١٨ ) والإمام أحمد ( ٢ / ٣١٨ ) كلاهما من طريق معمر عن هشام عن أبي هريرة به.

[١٩٥] — ولأبي هريرة ————— حديدة ————— آخسرة —————  
رواه أبو بكر البزار في مسنده<sup>(١)</sup> في قول أبي بن كعب: ((مالك من صلاتك إلا ما لغوت، فسأل النبي ﷺ فقال: صدق)) وقد تقدم في باب ما جاء في القراءة على المنبر.<sup>(٢)</sup>

[تخريج ما في الباب]

[١٩٦] — وحديث ————— ابن ————— أبي أوفى:  
رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٣)</sup> من رواية إبراهيم السكسكي قال سمعت ابن أبي أوفى  
قال: ((ثلاث من سلم منهن غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى: من أن يحدث/ حدثاً  
يعني أذى أو أن يتكلم أو أن يقول: صه)).

ورجاله ثقات.

وهذا وإن كان موقوفاً فمثله لا يقال من قبل الرأي فحكمه: الرفع، كما قاله ابن  
عبدالبر<sup>(٤)</sup> وغيره فيما كان من هذا القليل.

[١٩٧] — ولابن أبي أوفى حديث آخر مرفوع:

يعد إirاده في هذا الباب، رواه النسائي<sup>(٥)</sup> من رواية يحيى بن عقيل قال سمعت عبد الله بن

==

وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٨٨ / ٢) وابن خزيمة في صحيحه (١٥٣ / ٣) رقم ١٨٠٤  
كلاهما من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة به.

(١) انظر: كشف الأستار (٣٠٨/١) رقم ٦٤٣.

(٢) تقدم برقم (١٧٠).

(٣) انظر: المصنف (١٢٦/٢).

(٤) انظر: التمهيد (١٣٨/٢١) و (١٦٥/٢٣) والنكت لابن حجر (٥٣٠/٢) و تدريب الراوي (١ /

٢١٢).

(٥) النسائي في ( الجمعة — باب ما يستحب من تقصير الخطبة ٣ / ١٢٠، ١٢١ رقم ١٤١٣ ).

أبي أوفى قال: ((كان رسول الله ﷺ يكثر الذكر ويقل اللغو ويطول الصلاة ويقصر الخطبة...)) الحديث.

أوردته لكونه ذكر فيه قلة اللغو في الجمعة، ولكن لامنا سبب طاهرة في إيرادها في هذا الباب.<sup>(١)</sup>

[١٩٨] — وحديث جابر: —

رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٢)</sup> والبخاري<sup>(٣)</sup> وأبو يعلى الموصلي<sup>(٤)</sup> في مسنديهما من رواية جبالد بن سعيد عن عامر عن جابر قال: ((قال سعد لرجل يوم الجمعة: لا صلاة لك، قال: فذكر ذلك الرجل للنبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن سعدا قال: لا صلاة لك، فقال النبي ﷺ: لم يا سعد؟ قال: إنه كان يتكلم وأنت تخطب، قال: صدق سعد)).  
اللفظ لابن أبي شيبة.

وقال أبو يعلى والبخاري: "سعد بن أبي وقاص".

وجبالد: ضعفه الجمهور.<sup>(٥)</sup>

(١) وهو كذلك، وذكره في باب قصد الخطبة أنسب.

(٢) انظر: المصنف (١٢٥/٢، ١٢٦).

(٣) انظر: كشف الأستار (١ / ٣٠٨ رقم ٦٤٢) وقال البخاري: "لأنعمه عن جابر إلا بهذا الإسناد.

(٤) أبو يعلى في مسنده (١ / ٢٣٧ رقم ٧٠٤)

وكذلك عبد بن حميد في مسنده كما في المنتخب (٣ / ٧٣ رقم ١١٤٠) من طريق جبالد به. وأورده المصنف في المجمع (٢ / ١٨٨) وقال: فيه جبالد بن سعيد وقد ضعفه الناس ووثقه السائي في رواية.

(٥) وهو كذلك، راجع: الجرح والتعديل (٨ / ٣٦١، ٣٦٢ رقم ١٦٥٣) والكامل (٦ / ٢٤١٤)

— (٢٤١٧) والديرال (٣ / ٤٣٨، ٤٣٩ رقم ٧٠٧٠).

جبالد — بضم أوله وتخفيف الجيم — ابن سعيد الحمدي — بسكون الميم أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره. انظر: التقريب رقم (٦٥٢٠).

## [١٩٩] — وجابر حديث آخر:

رواه أبو يعلى<sup>(١)</sup> من رواية عيسى بن جارية عن جابر

قال: ((دخل عبدالله بن مسعود المسجد والنبي ﷺ يخطب فجلس إلى جنبه أبي بن كعب، فسأله عن شيء أو كلمه بشيء فلم يرد عليه أبي، فظن ابن مسعود أنها موجدة، فلما انفتل<sup>(٢)</sup> النبي ﷺ من صلاته، قال ابن مسعود: يا أبي! ما منعك أن ترد علي؟ قال: إنك لم تحضر معنا الجمعة، قال: لم؟ قال: تكلمت — والنبي ﷺ يخطب —

ب/١٧٧

والحديث ضعفه البوصيري في الاتحاف (٣/٣٨ رقم ٢١٩٠) وقال الحافظ في المطالب العالمة (١/ ٢٩٢ رقم ٧٣٩): "إسناده مقارب" اهـ.

(١) أبو يعلى في مسنده (٢ / ٣٢٥، ٣٢٦ رقم ١٧٩٣، ١٧٩٤) ومن طريقه ابن حبان في صحيحه رقم (٥٧٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٦ / ٢٥٤) كلهم من طريق عيسى بن جارية به.

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٨) وقال: "رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط بنحوه وفي الكبير باختصار ورجال أبي يعلى ثقات" اهـ.

وقال البوصيري في الاتحاف (٢ / ٥١١ رقم ١٧٦١) وقال رواه أبو يعلى بسند جيد. قلت: في سنده عيسى بن جارية، اختلفوا فيه: فقد وثقه الإمام أبو زرعة فقال: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات (٥ / ٢١٤) وانظر: المرحم والتعديل (٦ / ٢٧٣ رقم ١٥١٣). وقال ابن معين: حديثه ليس بذلك، ومرة: عنده أحاديث مناكير، وفي رواية: ليس بشيء. وقال النسائي: منكر، وفي رواية: متروك الحديث، وقال أبو داود: منكر الحديث، وفي رواية: ما أعرفه روى مناكير، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة.

انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٤٦٢ رقم ٤٨١٠، ٤٨٢٥) وسؤالات ابن الجنيدي رقم (١١٧) والضعفاء للنسائي رقم (٤٢٣) والكامل (٥ / ١٨٨٨، ١٨٨٩) والضعفاء لابن الجوزي (٢ / ٢٣٨ رقم ٢٦٣٧) والتهذيب (٨ / ٢٠٧).

وعلى هذا فالحديث ضعيف بهذا الإسناد.

(٢) انفتل: انصرف. انظر: المعجم الوسيط ص (٦٧٣) مادة فتل.



فقام ابن مسعود فدخل على النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال رسول الله ﷺ : صدق أبي أطلع أياً)).

ورجاله ثقات. <sup>(١)</sup>

ورواه الطبراني في الكبير <sup>(٢)</sup> مختصراً، وفي الأوسط <sup>(٣)</sup> نحوه.

### الثاني: [زيادات على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه مما لم يذكره عن ابن عباس، وأبي ذر، وأبي الدرداء، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله ابن عمرو.

[٢٠٠] — أما حديث ابن عباس: فرواه ابن أبي شيبة في المصنف <sup>(٤)</sup> وأحمد <sup>(٥)</sup> والبخاري <sup>(٦)</sup>

<sup>(١)</sup> قلت: في سنده عيسى بن جارية، وانظر الهامش الذي فس هذا.

<sup>(٢)</sup> الطبراني في الكبير (٩ / ٣٠٨ رقم ٩٥٤١) من طريق حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن اسن مسعود به نحوه مختصراً.

ورجاله ثقات، سري حماد وهو صدوق له أوهم، انظر: التقريب رقم (١٥٠٨). وفيه أيضاً: حماد بن سلمة — الروي عن حماد بن أبي سليمان — قال الإمام أحمد عنه: "عنده عنه تخليط" يعني عن حماد بن أبي سليمان. انظر: سؤالات أبي داود رقم (٢٩١ رقم ٣٣٨ / و) وفيه أيضاً: انقطاع بين إبراهيم السخعي وابن مسعود فإنه لم يذكره، انظر: المراسل لابن أبي حاتم رقم (١) وقد صحح مراسيله بعض أهل العلم لاسيما ما أرسله عن ابن مسعود. وقال إبراهيم: إذا حدثتكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله، فهو عن غير واحد عن عبد الله.

انظر: شرح العلل لابن رجب (١ / ٥٣١، ٥٤٢) وجامع التحصيل ص (٩٧، ٩٩، ١٦٨) ونجدة التحصيل ص (١٩، ٢٠) والتهذيب (١ / ١٧٧ رقم ١٧٨).

<sup>(٣)</sup> انظر: المعجم الأوسط (٤ / ١٠٧ رقم ٣٧٢٨) من طريق عيسى بن جارية به.

<sup>(٤)</sup> المصنف (٢ / ١٢٥).

<sup>(٥)</sup> الإمام أحمد في مسنده (١ / ٢٣٠).

<sup>(٦)</sup> انظر: كشف الأستار (١ / ٣٠٩ رقم ٦٤٤).

في مسنديهما والطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية مجالد عن عامر عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: من تكلم يوم الجمعة — والإمام يخطب — فهو كالحمار يحمل أسفارا، والذي يقول له: أنصت، ليس له جمعة.

ومجالد بن سعيد: ضعفه الجمهور.<sup>(٢)</sup>

[ ٢٠١ — ٢٠٢ ] — وأما حديث أبي ذر، وحديث أبي الدرداء:

فقد تقدم في باب ما جاء في القراءة على المنبر،<sup>(٣)</sup> وقال البيهقي في المعرفة<sup>(٤)</sup> إن إسناد حديث أبي ذر صحيح.

[ ٢٠٣ ] — وأما حديث ابن مسعود:

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٥)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٦)</sup> من رواية الركين بن الربيع عن أبيه عن عبد الله قال: ((كفى لغواً إذا صعد الإمام المنبر أن تقول لصاحبك: أنصت)).

ورجاله ثقات محتج بهم في الصحيح.<sup>(٧)</sup>

وهذا وإن كان موقوفاً فمثله لا يقال من قبل الرأي فحكمه الرفع كما تقدم.<sup>(٨)</sup>

(١) انظر: المعجم الكبير ( ١٢ / ٩٠ رقم ١٢٥٦٣ ).

(٢) تقدم كلام أهل العلم فيه في ص (٤٦٤).

(٣) تقدم برقم (١٧٧، ١٧٨).

(٤) انظر: المعرفة ( ٢ / ٥٠٢ ) وقد رجحه على الطرق الأخرى لتحديث في الكبرى كما تقدم.

(٥) انظر: المصنف ( ٢ / ١٢٤ ).

(٦) الطبراني في الكبير ( ٩ / ٣٠٨ رقم ٩٥٤٣ ).

(٧) أورده الميثمي في المجمع ( ٢ / ١٨٩ ) وقال: "رواه الطبراني في الكبير ورجال رجال الصحيح"

أهـ. قلت: لم أقف على ترجمة شيخ الطبراني.

(٨) تقدم في حديث ابن أبي أوفى المتقدم برقم (١٩٦).

١/١٧٨

وكذلك ما رواه الطبراني/ أيضا في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية إبراهيم — هو النخعي — قال: استقرأ رجل عبد الله بن مسعود — والإمام يخطب — يوم الجمعة،<sup>(٢)</sup> فلم يكلمه عبد الله فلما قضى الصلاة، قال: الذي سألت عنه نصيبك من الجمعة. ورجاله ثقات أيضا،<sup>(٣)</sup> ومثله لا يقال من قبل الرأي.

[٢٠٤] — وأما حديث عبد الله بن عمرو:

فأخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: يحصر الجمعة ثلاثة نفر: فرجل حصرها يلغو فهو حظه منها ورجل حصرها يدعو فهو رجل دعا الله إن شاء أعطاه وإن شاء منعه، ورجل حضرها بإنصات وسكون ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحدا فهي كفارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام، ودلت فإن الله تعالى يقول: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾. وإسناده جيد.

(١) انظر: العجم الكبير (٩ / ٣٠٨ رقم ٩٥٤٢) وفيه: إبراهيم بن المهاجر، قال الدارقطني: ضعفه، قال الحاكم: قنت: بحجة ٩ قال: بلى، حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وقد عمده شعبة أيضا. انظر: سؤالات الحاكم رقم (٢٧٢).

وفيه أيضا انقطاع بين إبراهيم وابن مسعود كما تقدم في ص (٤٦٦).

(٢) ضيب عليه في الأصل وكذلك على قوله: (والإمام يحصب).

(٣) انظر: مجمع الزوائد (٢ / ١٨٩) فقد حكم عليه أيضا منه.

(٤) أبو داود في (الجمعة باب الكلام والإمام يخطب ١ / ٦٦٥، ٦٦٦ رقم ١١١٣).

وفي سنده: حبيب المعلم أبو محمد المصري مولى بن معقل بن يسار: اختلف في اسم أبيه ف قيل: زائدة، وقيل: زيد صدوق. انظر: انقريب رقم (١١٢٣). وباقي رجاله ثقات. ومن طريق حبيب النعم أخرجه أيضا: الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢١٤) وابن حزيمة في صحيحه (٣ / ١٥٧ رقم ١٨١٣) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢١٩) وفي الشعب (٦ / ٢٦٠ رقم ٢٧٤٢).

وأخرجه الإمام أحمد أيضا: (٢ / ١٨١) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يوسف عن عمرو بن شعيب به.

**الثالث: [حكم الكلام أثناء الخطبة مع ذكر المذاهب]**

بوب المصنف عليه: كراهة الكلام والإمام يخطب، ونقل عن أهل العلم الكراهة أيضاً<sup>(١)</sup>.  
ولكن المتقدمون يطلقون كثيراً الكراهة ويريدون بها التحريم<sup>(٢)</sup> وقد اختلف قول الشافعي  
— رحمه الله — في ذلك:

فنص في القلم وفي الإملاء على تحريم الكلام وفرضية الإنصات<sup>(٣)</sup> لحديث الباب<sup>(٤)</sup>.  
وبص في الجديد<sup>(٥)</sup> على استحباب الإنصات وجواز الكلام لحديث الأعرابي<sup>(٦)</sup> الذي قام  
— والنبي ﷺ يخطب — يوم الجمعة فقال: يا رسول الله! متى الساعة؟... الحديث وفيه:  
أنه قال له: ((ما أعددت لها؟ قال: حب الله ورسوله، قال: أنت مع من أحييت...))  
الحديث.

(١) انظر: متن الباب، والجامع (٣ / ٢٨٨).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١/٤٠، ٣٩) ورد المختار (١/١٥٠).

(٣) انظر: التهذيب (٢ / ٣٤٠) والحاوي (٢ / ٤٣٠) والمجموع (٤ / ٣٩٣) والروضة (١ / ٥٣٣).

(٤) يعني به حديث أبي هريرة (من قال يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت فقد لغا).

(٥) انظر: المصادر نفسها، والأم (١ / ٣٤٨).

(٦) أخرجه الإمام البخاري في (الأدب — باب ما جاء في قول الرجل: ويلك، وباب علامة الحسب  
١ / ٥٦٨، ٥٧٣ رقم ٦١٦٧، ٦١٧١) ومسلم في (البر والصلة — باب المرء مع من أحب  
١٦ / ١٨٥ — ١٨٨) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة والزهري وثابت البناني،  
وقادة، وسالم بن أبي الجعد كلهم عن أنس به، ولم يذكروا النبأ ولا الجمعة.  
وأخرجه بهذه الزيادة ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٤٩ رقم ١٧٩٦) من طريق شريك بن  
عبد الله بن أبي غر عن أنس به.

والحديث صحيحه النووي من هذا الطريق في المجموع (٤ / ٣٩٦).  
والذي يظهر أن هذه اللفظة شاذة، لمخالفة شريك جمعا من أصحاب أنس فما روره أولى، ولكن  
الحافظ ابن حجر سلك مسلك الجمع بين الروايتين في الفتح (١٠ / ٥٧٦).

وفي الصحيحين<sup>(١)</sup> من حديث أنس قال: ((بينما النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة، قام أعوراي فقال: يا رسول الله! هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه...)) الحديث في الاستسقاء لهم في حطبة الجمعة، وفي سؤاله برفعه في الجمعة الثانية لسؤال ذلك السائل، أو غيره.

وحكى بعض الأصحاب<sup>(٢)</sup> طريقة جازمة عن الشافعي بوجوب الإنصات، وهو قول مالك<sup>(٣)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٤)</sup> والأوراعي<sup>(٥)</sup> وأحمد في المشهور عنه<sup>(٦)</sup> وعنه رواية أنه لا يحرم الكلام، وكان سعيد بن جبير<sup>(٧)</sup> والخنوعي<sup>(٨)</sup> والشعبي<sup>(٩)</sup> وإبراهيم بن مهاجر<sup>(١٠)</sup> وأبو بردة<sup>(١١)</sup> يتكلمون والحجاج يخطب.

ب. ١٧٨

(١) انظر: الجامع الصحيح مع الفتحة (الجمعة - باب الاستسقاء في حطبة يوم الجمعة

٤٧٩/٢ رقم ٩٣٣) وصحيح مسلم (الاستسقاء - باب الدعاء في الاستسقاء ١٩٣/٦، ١٩٤).

(٢) هو الرافعي كما صرح به النووي في المجموع (٤ / ٣٩٣) وعنه بقوله: وهو شاذ، وانظر:

كلام الرافعي في العزيز (٢ / ٢٨٩).

(٣) انظر: المدونة (٢ / ١٤٩) والمعونة (١ / ١٦٦).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٥٩٣) ورد المختار (١ / ٥٥٠) والفتاوى العالمكيرية (١ /

١٤٧).

(٥) انظر: المجموع (٤ / ٣٩٥) والمغني (٣ / ١٩٤).

(٦) انظر: المغني (٣ / ١٩٤) والشرح الكبير مع الإنصاف (٥ / ٣٠١، ٣٠٢).

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شبة (٢ / ١٢٦).

(٨) انظر: المصدر نفسه، وعبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢٢٦ رقم ٥٤٣٣).

(٩) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٢٦ رقم ٥٤٣٢).

(١٠) انظر: المصنف لابن أبي شبة (٢ / ١٢٧).

(١١) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٢٦ رقم ٥٤٣٢).

وقال بعضهم: <sup>(١)</sup> إنا لم نؤمر أن ننصت لهذا.

فيحتمل: أن يراد "بهذا" : الإشارة للحجاج لما كان فيه من الظلم وهو الظاهر.

ويحتمل: أن يراد "بهذا": الأمر.

وأجاب من حرم الكلام في حال الخطبة عن الحديثين المتقدمين: بحملهما على من كتم الإمام، أو كلمه الإمام، لأنه لا يشتغل بذلك عن سماع خطبته، <sup>(٢)</sup> كما سأل عمر عثمان عن تأخره فأجابه.

قال ابن قدامة: <sup>(٣)</sup> فيتعين حمل أخبارهم على هذا جمعا بين الأخبار وتوفيقا بينها، قال: ولا يصح قياس غيره عليه، لأن كلام الإمام لا يكون في حال خطبته بخلاف غيره، قلل: وإن قدر التعارض فالأخذ بحديثنا أولى، لأنه قول النبي ﷺ ونصه، وذاك سكوته والنص أقوى، انتهى.

وحصص الغزالي <sup>(٤)</sup> القولين في وجوب الإنصات وتحريم الكلام بمن عدا الأربعين الذين نتعقد بهم الجمعة، فقال: هل يحرم الكلام على من عدا الأربعين؟ فيه القولان. وتعقب الرافعي <sup>(٥)</sup> كلامه باستبعاده ومخالفته لنقل الأصحاب، أما بعده: فلتقيده الوجوب بأربعين معينين فيما إذا كانوا يزيدون على الأربعين. وأما مخالفته: فلائك لا تجد للجمهور إلا إطلاق قولين في اسمعين، ووجهين في حق

(١) هذا البعض هو عامر الشعبي وأبو بردة في الأثر السابق.

(٢) انظر: المعني (٣ / ١٩٦) والمقبع مع الشرح الكبير (٥ / ٣٠١ - ٣٠٤) والإقناع (١ / ٣٠٤).

(٣) انظر: المعني (٣ / ١٩٦).

(٤) انظر: الوجيز مع العزيز (٢ / ٢٨٩)، وهو في الوسيط أيضا (٢ / ٢٨١).

(٥) انظر: العزيز (٢ / ٢٩٣) وقال النووي: "وهذا الذي قاله — يعني الغزالي — شاذ غير معروف لغيره، وهو مما أنكروه عليه. انظر: المجموع (٤ / ٣٩٥).

(١) غيرهم.

والذي قاله العزالي في الوجيز بسطه في الوسيط<sup>(٢)</sup> ولبسيط<sup>(٣)</sup> ومن قبله شيوخه: إمام الحرمين في النهاية<sup>(٤)</sup> ونقله عن شيخه والده، ولم يريدوا بذلك أربعين معينين، من خلق يزيدون عليهم، بل إن كانوا أربعين فقط وجب عليهم الإصغاء والاستماع، وعلى الخطيب رفع الصوت لسمعهم، وانعقدت الجمعة بهم.

١٧٩/

وإن كانوا أزيد من / أربعين — ولو بلغوا<sup>(٥)</sup> ألفاً معينين — وجب على أربعين منهم غير معينين: الإصغاء والاستماع، فإن لم يسمع غيرهم انعقدت بهم، وإن سمع أكثر منهم انعقدت بهم كلهم، أو بأربعين منهم غير معينين.

هكذا صرح به إمام الحرمين عن والده وعن نفسه وتبعه العزالي، وهذا هو الصواب. ولا معنى لوجوب استماع أربعين، وعدم وجوب إنصاتهم بحيث لا يسمعون، فلو فرض ذلك لم تنعقد الجمعة، وكان عدم سماعهم بسبب الكلام كانفضاضهم، والله أعلم.<sup>(٦)</sup>

#### الرابع: [استثناء جواز الكلام في الخطبة للحاجة]

يستثنى من تحريم الكلام أو كراهته في حال الخطبة ما احتيج إليه من الكلام لخوف ضرر عليه أو عى غيره: كإبدار الأعمى الذي يخشى وقوعه في بئر، أو قصد حية أو سبع له أو لصغير أو غيره، أو نهي عن منكر، فيجوز الكلام بل يجب كما يجب في الصلاة لإبدار

(١) هذا من اصطلاحات فقهاء الشافعية أنهم يعبرون عنصوص الإمام الشافعي — رحمه الله —

«بالقول» وعن الأحكام المخرجة على تلك النصوص، أو على تلك القواعد التي أرساها الإمام

الشافعي: «بالوجه». انظر: المذهب عند الشافعية ص (٢٦٢).

(٢) انظر: الوسيط (٢ / ٢٨١) وقوله: (الوسيط والبسيط) ورد في (ح) مقدم البسيط على

الربيط.

(٣) انظر: البسيط (ل٢٩٨)

(٤) لم أجد من نقله.

(٥) قوله: (بلغوا) ورد في (ح): (كانوا).

(٦) قوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).

الأعمى ونحوه،<sup>(١)</sup> ثم إن كان المتكلم للحاجة من الأربعين الذين تعتقد بهم الجمعة، واشتغل به عن سماع بعض واجبات الخطبة فتجب إعادته له ليسمعه، وإلا لم تعتقد الجمعة. وأما الأمر بالمعروف فظاهر حديث الباب المنع منه، لأن الأمر بالإنصات أمر بمعروف، وقد وصف النبي ﷺ قائله باللغو، ولكن أطبق الأصحاب على حوازه،<sup>(٢)</sup> وفي عبارة الشافعي ما يدل على أن محل الوجوب إذا لم يفد الإنكار بالإشارة وهو واضح، وعبرة النص فيما حكاه القاضي ابن كج:<sup>(٣)</sup>

"وإذا خاف على أحد أو عسى جماعة لم أر بأسا إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم" وقال الدارمي في الاستذكار:<sup>(٤)</sup> إن احتاح أن يتكلم في حال الخطبة مثل خوفه على نفسه، أو غيره لزمه ذلك، وصرح صاحب الكافي<sup>(٥)</sup> بوجوب النهي عن المنكر إذا كان تغييره باللسان، وقال الرافعي:<sup>(٦)</sup> إنه يستحب أن يقتصر على الإشارة ولا يتكلم ما أمكن الاستعناء عنه، والذي حكاه المصنف<sup>(٧)</sup> عن أهل العلم أنه إن تكلم غيره فلا ينكر عليه إلا بالإشارة هو قول أحمد ابن حنبل.<sup>(٨)</sup>

(١) انظر: الأم (٣٤٨ / ١) والتهذيب (٣٤١ / ٢) والبيان (٥٩٩ / ٢) والعزیز (٢٩٠ / ٢)

والمجموع (٣٩٣ / ٤).

(٢) انظر: المصادر نفسها.

(٣) لم أقف على كتاب له.

(٤) لم أقف على هذا الكتاب.

(٥) ربه الخوارزمي المتقدم ترجمته في الوجه الخامس من باب استقبال الإمام إذا خطب، أو الروياني صاحب بحر المذهب المتقدم ترجمته في الوجه الخامس من باب ما جاء في التذكير إلى الجمعة، وقد جاء في ترجمته أن له كتابا يسمى «الكافي». انظر: الطبقات للسبكي (١٩٥/٧).

(٦) انظر: العزيز (٢٩٠ / ٢).

(٧) انظر: متن الباب، والجامع (٣٨٧ / ٢).

(٨) انظر: المغني (١٩٨ / ٣).



ومن رأى أن يشير ولا يتكلم زيد<sup>(١)</sup> بن صوحان<sup>(٢)</sup> وعند الرحمن بن أبي ليلى<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> والأوزاعي<sup>(٥)</sup> وابن المنذر<sup>(٦)</sup> ولعلهم أرادوا أنه حيث حصل الإفهام بالإشارة. وكره طاووس الإشارة<sup>(٧)</sup> وقد أشار النبي ﷺ في الصلاة<sup>(٨)</sup> فلا كراهة فيه في الخطبة، والله أعلم.

(١) ورد في الأصل (يزيد).

(٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١٦، ١١٧).

(٣) انظر: المصدر نفسه (٢ / ١١٧) والمصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٢٦ رقم ٥٤٣١).

(٤) انظر: الأوسط (٤ / ٦٨) والمغني (٣ / ١٩٨).

(٥) المصدر نفسها.

(٦) انظر: الأوسط (٤ / ٦٨، ٦٩).

(٧) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٢٥ رقم ٥٤٢٥).

(٨) كما في حديث أم سلمة في صلاة الركعتين بعد العصر، وفيه أشار النبي ﷺ بيده أثناء الصلاة، أخرجه الإمام البخاري في (السهو — باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع ٣ / ١٢٦ رقم ١٢٣٣) وكذا أورد أحدث تحت باب (الإشارة في الصلاة — ٣ / ١٢٨ رقم ١٢٣٤). وفيه أيضا: رد السلام أثناء الصلاة، ورد ذلك في حديث صهيب عن أبي داود في (الصلاة — باب رد السلام ١ / ٥٦٨ رقم ٩٢٥) من رواية ابن عيينة عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عنه به. واتفق الرواة عن ابن عيينة على أنه من مستند صهيب وليس من مستند بلال. (رواية هؤلاء الجماعة مخرجة عندي في الأصل) وهو مروي أيضا من حديث هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر عن صهيب.

أخرج حديثه هكذا جمع من الرواة عن هشام وهم: وكيع الخراج، وحديثه عند الإمام أحمد (٦ / ١٢) ومنهم: جعفر بن عون، وحديثه عند ابن الخارود في المنتقى (١ / ١٩٥ رقم ٢١٥) وعند الرحمن بن غزوان، وحديثه عند الطحاوي في شرح المعاني (١ / ٤٥٤). وخالفهم: ابن وهب فرواه عن هشام بن سعد به بالشك، (فقت: لبال، أو صهيب) وروى عبد الله بن نافع، فلم يذكر بلالا ولا صهبا. وحديثهما عند الطحاوي في شرح المعاني (١ / ٤٥٣، ٤٥٤). ولا شك أن ما رواه جماعة أولى، سيما وقد وافقهم جماعة آخرون في روايتهم عن ابن عيينة عن

**الخامس: [حكم السلام والتشميت أثناء الخطبة]**

ما حكاه المصنف<sup>(١)</sup> عن أحمد وإسحاق من الترخيص في رد السلام وتشميت العاطس، وعن الشافعي من كراهته لذلك، حالفه ابن العربي<sup>(٢)</sup> في حكايته عن الشافعي فحكى عنه موافقته لأحمد وإسحاق، وهذا أولى مما نقله المصنف عنه فإنه قال في مختصر البويطي<sup>(٣)</sup>: "فلو عطس رجل يوم الجمعة فشتمه رجل رجوت أن يسعه، لأن التشميت سنة، قال: ولو سلم رجل على رجل كرهت ذلك له، ورأيت أن يرد عليه بعضهم، لأن رد السلام فرض"، هذا لفظه.

وقال النووي في شرح المذهب<sup>(٤)</sup>: إنه الأصح وأنه ظاهر نصه في المختصر، وصححه البغوي<sup>(٥)</sup> وآخرون، ولم يورد العمراني<sup>(٦)</sup> سواه.

زيد من أسلم عن ابن عمر عن صهيب، فهو الراجح.

بينما يرى الإمام الترمذي صحة الحديثين حيث يقول: وكلا الحديثين — يعني كونهما من مسند بلال وصهيب — عندي صحيح، لأن قصة صهيب غير قصة بلال. انظر: الجامع (٢ / ٢٠٣) رقم ٣٦٧.

(١) انظر: متن الباب، والجامع (٢/٣٨٨).

قلت: تقدم فيما سبق أن للشافعي فيه قولين: قدم وحديث، ففي القديم: الكراهة أو التحريم، وفي الجديد: الوجوب أو الاستحباب، انظر: المجموع (٤ / ٣٩٤) والروضة (١ / ٥٣٤).

(٢) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٢).

(٣) هو أيضا في الأم (١ / ٣٤٨) ومختصر المزني بحره ص (٢٧، ٢٨).

(٤) انظر: شرح المذهب (٤ / ٣٩٤).

(٥) انظر: التهذيب (٢ / ٣٤١).

(٦) انظر: البيان (٢ / ٥٩٩) وقد ذكر المسألة على القولين: الجديد والقديم، ومال إلى الجديد ورجحه بقوله: والأول هو المنصوص.

وأما الرافعي: فصحيح في الشرح الصغير<sup>(١)</sup> أنه يستحب رد السلام ولا يجب، بناء على القول الجديد، وقال: إذا قلنا بالقديم: فينبغي للدخول أن لا يسلم، وهذا يقتضي أنه لا يمتنع عليه ألا يبدأ بالسلام، لكن قال إمام الحرمين في النهاية<sup>(٢)</sup>: ليس له أن يسلم. وأما التشميت: فحكى الرافعي<sup>(٣)</sup> عن الوسط وجوه، وفي رد السلام وجهان، ثم اعترض عليه بأن القول بوجوب التشميت خلاف ما أطبق عليه الأئمة، فإهم قالوا: التشميت مستحب غير واجب بحال. انتهى.

والذي في الوسط<sup>(٤)</sup> خلاف/ ما نقله عنه الرافعي، وهو أن لغزالي لما حكى الخلاف في [7180] وجوب الإنصات، قال: " فإن قلنا: لا يجب فتشميت<sup>(٥)</sup> العاطس، وفي رد السلام وجهان" انتهى.

وأيضا فقل الرافعي إطباق الأئمة على أن تشميت العاطس غير واجب، ليس بجيد. فقد ذكر أبو الحسن بن سراقه البصري<sup>(٦)</sup> — أحد أصحاب الوجوه — في كتاب له سمل: الدرر الحزم بوجوب تشميت العاطس كرد السلام<sup>(٧)</sup> والله أعلم.

(١) انظر النقل عنه في مغني المحتاج (١/٤٣٠).

(٢) انظر نحوه في كلام العراقي في الوسط (٢/٢٨٣).

(٣) انظر: العرير (٢ / ٢٩١، ٢٩٢).

(٤) انظر: الوسط (٢ / ٢٨٣).

(٥) كذا في الأصل وفي (ح) وهو في المطبوع: " فإن قلنا لا يجب تشميت العاطس " بدون فاء على كلمة ( تشميت ).

(٦) أبو الحسن بن سراقه البصري، هو محمد بن يحيى بن سراقه الفقيه الفرضي المحدث، صاحب النصارف في الفقه والفرائض وأسماء الضعفاء والمتركيين، وصحه اسوي بأنه من كبار أصحابنا ومتقدميهم وهو أحد أعلامهم في الفرائض والفقه قاله في الروضة، توفي في حدود سنة عشر وقل: ستة عشر وأربعمئة من الهجرة.

انظر: الصقات للسبكي (٤/٢١١ رقم ٣٥٣) ولطبقات لابن قاضي شهبة (١/١٩٤ رقم ١٥٦) والطبقات لابن هداية الله ص (١٣٠).

(٧) لم أقف على هذا الكتاب.

وحكى ابن قدامة<sup>(١)</sup> عن أحمد روايتين في رد السلام، وتشميت العاطس في حال الخطبة: فروى الأثرم عنه رد السلام وتشميت العاطس وقال: <sup>(٢)</sup> قد فعله غير واحد، ومن رخص في ذلك: الحسن<sup>(٣)</sup> والشعبي<sup>(٤)</sup> والنخعي<sup>(٥)</sup> والحكم<sup>(٦)</sup> وقتادة<sup>(٧)</sup> والثوري<sup>(٨)</sup>. والرواية الثانية عن أحمد: إن كان لا يسمع الخطبة رد السلام وشميت العاطس، وإذا كان يسمعها لم يرد السلام ولم يشميت، حكاهما أبو الخطاب<sup>(٩)</sup> عنه، وقال القاضي منهم: لا يرد ولا يشميت<sup>(١٠)</sup> وهو قول مالك<sup>(١١)</sup> والأوزاعي<sup>(١٢)</sup> وأصحاب الرأي<sup>(١٣)</sup>. وقال ابن العربي<sup>(١٤)</sup> خالف الشافعي وأحمد وإسحاق سائر فقهاء الأمصار، قال: والحق مع فقهاء الأمصار، لأن العاطس ينبغي أن يخفض من<sup>(١٥)</sup> صوته في التحميد، ولا ينبغي

(١) انظر: المغني (٣ / ١٩٨، ١٩٩).

(٢) هذا من تنمة كلام الإمام أحمد، انظر: المغني (٣ / ١٩٩).

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٠) وعبد الرزاق (٣ / ٢٢٧ رقم ٥٤٤٠).

(٤) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٢٧ رقم ٥٤٣٨).

(٥) انظر: المصدر نفسه رقم (٥٤٣٧).

(٦) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٠).

(٧) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٢٧ رقم ٥٤٤٠).

(٨) انظر: الأوسط (٤ / ٧٢).

(٩) كذا في الأصل، والذي في المطبوع: "أبو طالب".

(١٠) نقلها كلها: ابن قدامة في المغني (٣ / ١٩٩).

(١١) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٢).

(١٢) انظر: المجموع (٤ / ٣٩٥).

(١٣) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٥٩٤).

(١٤) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٢).

(١٥) قوله: (من) ساقط من (ج).

للدخّل أن يسلم، فإن فعل ذلك فالفرض الذي هو بصدده أولى من الفرض الذي طرأ عليهم كسائر أصول الشريعة.

قلت: قد أمر النبي ﷺ بصلاة ركعتي التحية مع كونهما سنة، ومع كون زمنهما طويلاً، وفي الصلاة شغل عن سماع الخطبة، فرد السلام أولى لوجوبه وقصر زمنه، وكذلك تسميت العاطس لتأكيده وقصر زمنه،<sup>(١)</sup> والله أعلم.

---

(١) تقدم نحو هذا الكلام في الباب الذي قبل هذا، وكذلك تقدم ما يتعلق به من أقوال أخرى فليُنظر.

هناك.

١٨٠/ب

## باب في كراهية التخطي يوم الجمعة

٥١٣ — حدثنا أبو كريب ثنا رشدين بن سعد عن زبان بن فائد عن سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم)).

قال: وفي الباب عن جابر، قال أبو عيسى: حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد، والعمل عليه عند أهل العلم، كرهوا أن يتخطى الرجل رقاب الناس يوم الجمعة، وشددوا في ذلك. وقد تكلم بعض أهل العلم في رشدين بن سعد، وضعفه من قبل حفظه.<sup>(١)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٠٥] — حديث معاذ بن أنس: أخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن أبي كريب.

(١) انظر: الجامع (٢ / ٣٨٨، ٣٨٩ رقم ٥١٣).

(٢) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠٣).

قلت: وأخرجه أيضاً: أبو يعلى في مسنده (٢ / ١٧٩ رقم ١٤٨٩) وابن عدي في الكامل (٣ / ١٠١٢) وابن حبان في المحروحين (١ / ٣٤٧، ٣٤٨) كلهم من طريق رشدين بن سعد به. وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣ / ٤٣٧) والطبراني في الكبير (٢٠ / ١٨٩ رقم ٤١٨) وابن عدي في الكامل (٣ / ١٠١٢) كلهم من طريق ابن لهيعة عن زبان بن فائد به. قال ابن حبان في المحروحين (١ / ٣٤٧، ٣٤٨): "سهل بن معاذ: منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان... إلى أن قال: "على أن رشدين بن سعد وزبان بن فائد أيضاً ليسا بشيء" اهـ. قلت: زبان بن فائد: قال الحافظ: ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته، انظر: التقريب رقم (١٩٩٦) أما سهل بن معاذ فقال عنه: "لا بأس به إلا في رواية زبان عنه" انظر: التقريب رقم (٢٦٨٢). ورشدين بن سعد كان صالحاً في دينه فأدركه غفلة

## [ تخریج ما في الباب ]

[ ٢٠٦ ] — وحديث جابر:

أخرجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر بن عبد الله ((أن رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب فجعل يتخطى الناس، فقال رسول الله ﷺ: اجلس فقد آذيت، وآنيت)).

وإسماعيل بن مسلم المكي: ضعيف<sup>(٢)</sup> روى عن الحسن مناكير<sup>(٣)</sup>.

وقد رواه يونس بن عبيد ومنصور عن الحسن مرسلا من غير ذكر جابر نحوه أطول منه،

١/١٨١

رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٤)</sup> عن هشيم عن يونس ومنصور/ وروايتهما أولى بالصواب من رواية إسماعيل بن مسلم.

## [ زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب ]

فيه أيضا عن عبد الله بن بسر، وعبد الله بن عمرو، والأرقم بن أبي الأرقم، وعثمان بن الأزرق، وأبي الدرداء، وأنس بن مالك.

---

الصالحين فخلط في الحديث. انظر: التقريب رقم ( ١٩٥٣ ) ولكنه توسع كما تقدم. وعلى هذا فالحديث ضعيف لضعف زيان وسهل بن معاذ، وقد ضعفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير رقم ( ٥٥١٦ ).

<sup>(١)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في النهي عن تخطي الناس يوم الجمعة ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠٢ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: التقريب رقم ( ٤٨٩ ).

<sup>(٣)</sup> قاله الإمام أحمد، ولكنه قيده بروايته عن الحسن عن سمرة. انظر: الكامل ( ١ / ٢٨٠ ) وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة إلا أنه ممن يكتب حديثه، المصدر نفسه ص ( ٢٨٢ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ١٤٤/٢ ) وهو عند البيهقي أيضا في المعرفة ( ٢ / ٥١٧ رقم ١٧٨٧ ) من طريق هشيم به.

[٢٠٧] — أما حديث عبد الله بن بسر:

فرواه أبو داود<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> بإسناد جيد<sup>(٣)</sup> من رواية أبي الزاهرية — واسمه: حدير بن كريب — قال: كنا مع عبد الله بن بسر — صاحب النبي ﷺ — يوم الجمعة، فجاء رجل يتخطى رقاب الناس، فقال عبد الله بن بسر: ((جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة — والنبي ﷺ يخطب — فقال له النبي ﷺ: اجلس فقد آذيت)).

[٢٠٨] — وأما حديث عبد الله بن عمرو:

فرواه أبو داود<sup>(٤)</sup> بإسناد حسن من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن النبي ﷺ أنه قال: من اغتسل يوم الجمعة، ومس من طيب امرأته إن كان لها، ولبس من صالح ثيابه، ثم لم يتخط رقاب الناس، ولم يبلغ عند الموعظة، كانت كفارة لما بينهما ومن لغا وتخطى رقاب الناس، كانت له<sup>(٥)</sup> ظهراً.

(١) أبو داود في ( الصلاة — باب تحطي رقاب الناس يوم الجمعة ١ / ٦٦٨ رقم ١١١٨ ).

(٢) النسائي في ( الجمعة — باب النهي عن تحطي رقاب الناس ٣ / ١١٤ رقم ١٣٩٨ ).  
والحديث أخرجه أيضاً: الإمام أحمد في المسند ( ٤ / ٨٨ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٥٦ )  
رقم ١٨١١ ) وابن حبان في صحيحه ( ٧ / ٢٩ ، ٣٠ رقم ٢٧٩٠ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٨٨ ) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي . كلهم من طريق معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية به.

ومعاوية بن صالح وأبو الزاهرية: صدوقان، انظر: التقريب رقم ( ٦٨١٠ ، ١١٦٢ ) والكاشف ( ٣ / ١٣٩ رقم ٥٦٢٥ ) ترجمة معاوية فقط.

وعني هذا فالحديث بهذا الإسناد حسن.

(٣) قوله: ( بإسناد جيد ) ساقط من ( ح ).

(٤) أبو داود في ( الطهارة — باب الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٧ رقم ٣٤٧ ) رجاله ثقات سوى أسامة بن زيد البجلي وهو صدوق يهم، انظر: التقريب رقم ( ٣١٩ ) وقد تقدم في فضل الغسل يوم الجمعة.

(٥) قوله: ( له ) ورد في ( ح ): ( لها ) وما أثبتته موافق للمطبوع أيضاً.



## [٢٠٩] — وأما حديث الأرقم بن أبي الأرقم:

فرواه أحمد في مسنده<sup>(١)</sup> قال: ثنا عباد بن عباد عن هشام بن زياد عن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم عن أبيه — وكان من أصحاب النبي ﷺ — أن النبي ﷺ قال: ((إن الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين اثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه<sup>(٢)</sup> في النار)).

ورواه الطبراني أيضاً في المعجم الكبير<sup>(٣)</sup>.

وهشام بن زياد: بصري يكنى أبا المقدم<sup>(٤)</sup> ضعفه أحمد<sup>(٥)</sup> وأبو داود<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup>

ب/١٨١

(١) أحمد في مسنده (٤١٧ / ٣).

(٢) القُصْب — بالضم —: المِئى، وجمعه: أقصاب، وقيل: القُصْب: اسم للأمعاء كلها، وقيل: هو ما كان أسفل البطن من الأمعاء. انظر: النهاية (٦٧/٤).

(٣) الطبراني في الكبير (١ / ٣٠٧ رقم ٩٠٨).

والحديث أخرجه أيضاً: البغوي في معجم الصحابة (١ / ١٦٤ رقم ١١٥) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ / ٣٢٤ رقم ١٠٢٥) والدارقطني في الأفراد، انظر: أطراف الأفراد (١ / ٤٠١ رقم ٦٢٤) والحاكم في المستدرک (٣ / ٥٠٤) وسكت عنه، وقال الذهبي في التلخيص: هشام بن زياد: واه.

وقال الدارقطني عقب الحديث: غريب من حديث الأرقم عن النبي ﷺ تفرد به أبو المقدم هشام بن زياد عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأرقم عن أبيه. والحديث أورده الهيثمي في الجمع (٢ / ١٨١، ١٨٢) وقال: فيه هشام بن زياد وقد أجمعوا على ضعفه.

(٤) انظر: الكنى للإمام مسلم (٢ / ٧٩٤ رقم ٣٢٢٣) والمقننى (٢ / ٩٥ رقم ٥٩٩٥).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٩ / ٥٨ رقم ٢٣٨).

(٦) انظر: سؤالات الآجري (٢ / ١٣٠ رقم ١٣٤٢).

(٧) انظر: الضعفاء له رقم (٦١٢) ولفظه: (متروك)

وغيرهم.<sup>(١)</sup>

وقد اضطرب فيه: فرواه مرة هكذا، ومرة عن عمار بن سعد عن عثمان بن الأزرق، كما سيأتي في الحديث الذي يليه.

[٢١٠] — وأما حديث عثمان بن الأزرق:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> من رواية هشام بن زياد عن عمار بن سعد قال: دخل علينا عثمان بن الأزرق المسجد يوم الجمعة — والإمام يخطب — فقصر<sup>(٣)</sup> وقعد في المسجد، فقلنا: يرحمك الله لو كنت وصلت إلينا كان أرفق بك، قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من تخطى رقاب الناس بعد خروج الإمام، أو فرق بين اثنين كان كالجار قصبه في النار)).

وهشام بن زياد: ضعيف.<sup>(٤)</sup>

[٢١١] — وأما حديث أبي الدرداء:

فرواه الطبراني في الأوسط<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الله بن رزيق<sup>(٦)</sup> عن عمرو بن الأسود عن أبي

(١) كابن معين، وأبي حاتم وأبي زرعة والبخاري وابن حبان وغيرهم. انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٦١٦ رقم ٩٤٥، ٣٦١٢، ٣٧١٧) والجرح والتعديل (٩ / ٥٨ رقم ٢٣٨) والتاريخ الكبير (٨ / ١٩٩، ٢٠٠ رقم ٢٧٠٢) والمجروحين (٣ / ٨٨). وقال الحافظ في التقریب رقم (٧٣٤٢): "هشام بن زياد بن أبي يزيد وهو هشام بن أبي هشام أبو المقدام، ويقال له أيضاً: هشام بن أبي الوليد المدني: متروك".

(٢) الطبراني في الكبير (٩ / ٦٣ رقم ٨٣٩٩).

(٣) قوله: (قصر) ورد في (ح): (فبصر).

(٤) تقدم كلام أهل العلم فيه في الحديث الذي قبل هذا.

(٥) الطبراني في الأوسط (١ / ١٤ رقم ٣٣) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٢) وقال بمثل ما قاله الشارح.

(٦) «رزيق» بتقديم الراء. انظر: الإكمال (٤/٤٨) كذا وقع عند الشارح في الأصل وبقية النسخ: «عبد الله بن رزيق» وهو وهم صوابه: «رزيق أبو عبد الله» كذا صوبه ابن ماكولا ونقله عن أبي

الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: ((لَا تَأْكُلْ مَتَكُنًا وَلَا تَخُطْ رِقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)).

قال الطبراني: لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد، تفرد به أرطاة<sup>(١)</sup> انتهى.

وعبد الله بن رزيق: قال الأزدي: (٢) لم يصح حديثه.

[٢١٢] — وأما حديث أنس:

فرواه الطبراني في معجميه: الصغير<sup>(٣)</sup> والأوسط<sup>(٤)</sup> من رواية موسى بن خلف العمي عن

القاسم بن مطيب العجلي عن أنس بن مالك قال: ((بينما النبي ﷺ يخطب إذ جاء رجل

يتخطى رقاب الناس حتى جلس قريباً من النبي ﷺ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته،

قال: ما منعك يا فلان أن تجمع معنا؟ قال: يا رسول الله! قد حرصت أن أضع نفسي

بالمكان الذي ترى، قال: قد رأيتك تخطي رقاب الناس وتؤذيهم، من آذى مسلماً فقد

آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل)).

==

مسهر وأبي حاتم والنخاري والدارقطني. انظر: التاريخ الكبير (٣/٣١٨ رقم ١٠٨٤) والجرح

والتعديل (٣/٥٠٥ رقم ٢٢٨٨) ونصحيفات المحدثين (٢/١٠٠٩، ١٠١٠) والمؤتلف والمختلف

للدارقطني (٢/١٠١٥) والإكمال (٤/٥٤) والبصير لابن حجر (٢/٥٩٩) وغيرها.

(١) هو أرطاة بن المنذر، وقد ورد منسوباً في المطبوع.

(٢) انظر: الميزان (٢ / ٤٢٢ رقم ٤٣١٢) قلت: رزيق أبو عبد الله قال فيه أبو زرعة: لا بأس به،

وذكره ابن حبان في الثقات، ثم أعاد ذكره في الضعفاء وقال: لا ينجح به إلا عند الوفاق، وقال

الدهلي وابن حجر: صدوق، زاد ابن حجر: ربما وهم.

انظر: الجرح والتعديل (٣/٥٠٥) والثقات (٤/٢٣٩) والمجروحين (١/٣٠١) والكاشف

(١/٢٤١ رقم ١٥٨٥) والتقريب رقم ١٩٤٨.

وباقى رجاله ثقات، سوى شيخ الطبراني — أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة — وهو صدوق،

انظر: التقريب رقم (٧٣).

(٣) الطبراني في الصغير (١ / ١٦٨، ١٦٩)

(٤) الطبراني في الأوسط (٤ / ٦٠، ٦١ رقم ٣٦٠٧) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٢)

وقال: "فيه القاسم بن مطيب قال ابن حبان: كان يخطي كثيراً فاستحق الترك" اهـ.

قال الطبراني: لم يروه عن أنس إلا القاسم العجلي البصري، ولا عنه إلا موسى بن خلف<sup>(١)</sup> انتهى.

وموسى بن خلف العمي، والقاسم العجلي: ضعفهما ابن حبان<sup>(٢)</sup> واختلف قول ابن معين في موسى: فقال مرة: <sup>(٣)</sup> ضعيف، ومرة: <sup>(٤)</sup> ليس به بأس، وكذا قال <sup>(٥)</sup> أبو داود. / ١/١٨٢

### الثالث: [ بيان معنى الحديث ]

المشهور في رواية هذا الحديث: ((أُتخذ جسراً)) على نيابة للمفعول: — بضم الناء المشددة وكسر الخاء المعجمة — بمعنى أنه يجعل جسراً على طريق جهنم ليوطأ، ويتخطى كما تخطى رقاب الناس فإن الجزء من جنس العمل. ويحتمل: أن يكون على البناء للفاعل، أي إنه اتخذ لنفسه جسراً يمشي عليه إلى جهنم بسبب ذلك، كقوله: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار))<sup>(٦)</sup> وفيه بُعد.

(١) زاد في المطبوع: تفرد به سعيد بن سليمان.

(٢) انظر: المحروحين ( ٢ / ٢٤٠ ، ٢١٣ )

(٣) انظر: سوالات ابن الجنيد رقم ( ٥٤٩ ).

(٤) انظر: الجرح والتعديل ( ٨ / ١٤٠ رقم ٦٣٤ ) وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأثنى عليه عفان ثناء حسناً وقال: ما رأيت مثله. ( المصدر نفسه )

(٥) قوله: (وكذا قال) غير واضح في (ح).

(٦) انظر: سوالات الآجري ( ١ / ٣٥١ رقم ٦١٣ ) ولفظه: " ليس به بأس ليس بذلك القوي ".

وقال الحافظ: موسى بن خلف العمي — بتشديد الميم — أبو خلف البصري ، صدوق له أوهام. انظر: التقريب رقم ( ٧٠٠٧ ).

أما القاسم بن مطيب — بتحتانية ثقيلة وموحدة — العجلي البصري، فيه لين. انظر: التقريب رقم ( ٥٥٣١ ).

(٧) طرف من حديث أبي هريرة وغيره أخرجه البخاري في ( العلم — باب إثم من كذب على النبي ﷺ ١ / ٢٤٤ رقم ١١٠ ) ومسلم في ( المقدمة — باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ١ / ٦٧ ).

والأول أظهر، وأوفق للرواية.

وقد ذكره صاحب مسند الفردوس<sup>(١)</sup> بلفظ: ((من تخطى رقبة أخيه المسلم جعله الله يوم القيامة جسراً على باب جهنم يتخطاه الناس)).

**الرابع:** [بيان كراهية التخطي يوم الجمعة وغيره من الأيام والمجالس والحلق]

قيد المصنف في الترجمة كراهية التخطي يوم الجمعة كما هو مذكور في الحديث وفي بقية أحاديث الباب، وهكذا فيده بذلك في حكايته عن أهل العلم، وهكذا ذكره أصحابنا في كتب الفقه<sup>(٢)</sup> في أبواب الجمعة.

وكذا هو في عبارة الشافعي — رحمه الله — في الأم: (٣) وأكره تخطي رقاب الناس يوم الجمعة لما فيه من الأذى، وسوء الأدب.

وعلى هذا فهل يختص ذلك بيوم الجمعة، أو يعم سائر الصلوات في المساجد وغيرها، أو يعم سائر المجالس من حلق العلم وسماع الحديث ومجالس الوعظ؟

فيحتمل: أن يكون تخصيصه بيوم الجمعة في الأحاديث خرج مخرج الغالب، لاختصاص الجمعة بمكان الخطبة وكثرة الناس بخلاف سائر الصلوات، فإنما تفعل في سائر المساجد الكبار والصغار فلا يكثر فيها الازدحام.

وعلى هذا فلا يكون المفهوم معمولاً به، بل الحكم كذلك في سائر الصلوات التي يصف فيها الناس<sup>(٤)</sup> للصلوات بل ينبغي أن يجري ذلك في مجالس العلم وغيرها، وتعليل الشافعي لذلك بما فيه من الأذى وسوء الأدب يرشد لذلك لوجوده في غير الجمعة.

(١) انظر: مسند الفردوس (٣/٥٥٥ رقم ٥٧٤١).

(٢) انظر: المهذب مع شرحه (٤ / ٤١٨، ٤٢٠) والروضة (١ / ٥٥١) ويظهر من إطلاق الإمام

النووي أنه يعمم الحكم على الداخل إلى المسجد وعلى غيره.

(٣) انظر: الأم (١ / ٣٤٠).

(٤) قوله: (فيها الناس) ورد في (ح): (الناس فيها).

وقد روى أبو منصور الديلمي في مسند الفردوس<sup>(١)</sup> من حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من تخطى حلقة قوم بغير إذْنهم فهو عاص)).

ولكنه ضعيف جداً<sup>(٢)</sup> فإنه من رواية جعفر بن الزبير عن القاسم<sup>(٣)</sup> عن أبي أمامة، وجعفر بن الزبير: كذبه شعبة<sup>(٤)</sup> وتركه الناس.<sup>(٥)</sup>

### الخامس: [الكراهة عند المتقدمين]

اقتصر المصنف في الترجمة في حكاية المذاهب على كراهة التخطي، إلا أنه قال في حكايته عن أهل العلم: أنهم شددوا في ذلك.

والمقدمون يطلقون الكراهة ويريدون كراهة التحريم<sup>(٦)</sup> وقد اختلف العلماء في ذلك، وتقدم قول الشافعي<sup>(٧)</sup> وأكرهه تخطي رقاب الناس يوم الجمعة.

وحكى الشيخ أبو حامد في تعليقه<sup>(٨)</sup> عن نص الشافعي التصريح بتحريمه.

(١) مسند الفردوس (٣/ ٥٥٥ رقم ٥٧٤٣) وأخرجه أيضاً: الطبراني في الكبير (٨/ ٢٤٦ رقم ٧٩٦٣) والخطيب في الجامع (١/ ٢٦٠ رقم ٢٦٥) كلهم من طريق جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة به، وأورده الهيثمي في المجمع (٨/ ٦٦، ٦٥) وقال: «فيه جعفر بن الزبير وهو متروك».

(٢) وكذا حكم عليه الألباني في ضعيف الجامع الصغير رقم (٥٥١٧).

(٣) القاسم هو ابن عبد الرحمن صاحب أبي أمامة صدوق يغرب كثيراً، انظر: التقريب رقم (٥٥٠٥).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٤٧٩ رقم ١٩٤٩).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٢/ ١٩٢ رقم ٢١٦٠) والضعفاء له رقم (٤٦) والجرح والتعديل (٢/ ٤٧٩ رقم ١٩٤٩) والكمال (٢/ ٥٥٨) والضعفاء للنسائي رقم (١٠٨) والميزان (١/ ٤٠٦ رقم ١٥٠٢).

وقال الحافظ: متروك الحديث. انظر: التقريب رقم (٩٤٧).

(٦) تقدم هذا النقل في الوجه الثالث من باب كراهية الكلام والإمام يخطب.

(٧) تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب، وقوله هذا في الأم (١/ ٣٤٠).

وحكى الرافعي في الشهادات<sup>(٦)</sup> عن صاحب العدة: أنه عده من الصغائر، وبارعه الرافعي وقال: إنه من المكروهات، وقال في باب الجمعة: <sup>(٧)</sup> «إن تركه من المنذوبات، وعبر النووي في الروضة<sup>(٨)</sup> بقوله: «وينبغي للداحل أن يحترز عن تحطى رقاب الناس إلا إذا كان إماما» إلى آخر كلامه.

وصرح في شرح المذهب: <sup>(٩)</sup> بأنه مكروه كراهة تنزيه، وقال في زوائد الروضة: <sup>(١٠)</sup> إن المختار تحريمه للأحاديث الصحيحة، انتهى. واقتصر أصحاب أحمد<sup>(١١)</sup> على الكراهة فقط، ومن شدد في ذلك من التابعين: كعقب الأخبار<sup>(١٢)</sup> فقال: لأن أدع الجمعة أحب إلي من أن أتخطى رقاب الناس.

==

<sup>(١)</sup> لم أقف على تعليقه، وانظر الثقل عنه في الفتح (٤٥٦/٢).

وأبو حامد: هو الإمام الجليل أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائيني ويعرف بابن أبي طاهر من كبار أصحاب الوجوه في المذهب، وإمام طريقة العراقيين وشيخ المذهب، توفي سنة ٤٠٦ هـ. انظر: السير (١٩٣/١٧) والطبقات للسبكي (٦١/٤) والطبقات للإسنوي (٥٧/١) وغيرها.

<sup>(٢)</sup> انظر: العزيز (٨/١٣).

<sup>(٣)</sup> ذكره في باب كيفية الجمعة في كتابه العزيز ٢ / ٣١٦).

<sup>(٤)</sup> انظر: الروضة (١ / ٥٥١).

<sup>(٥)</sup> انظر: شرح المذهب (٤ / ٤٢٠).

<sup>(٦)</sup> انظر: الروضة (٨ / ٢٠٢) في كتاب الشهادات. ولعله سقط في المطبوع قوله: (الصحيحة) هذا الذي اختاره النووي ذهب إليه ابن المنذر في الأوسط (٨٦/٤).

<sup>(٧)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٣٠) والمقنع مع الشرح الكبير (٥ / ٢٨٧، ٢٨٨) وقال في الإنصاف (٥ / ٢٩٠) وعليه الجماهير وقطع به الأكثر، وانظر أيضا: الإقناع (١ / ٣٠٢) ومتن الإشارات (١ / ٣٦٢).

قلت: يرى بعض الأصحاب تحريمه، انظر: الإنصاف (٥ / ٢٩٠).

<sup>(٨)</sup> أخرج أثره ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٥/٢).

وقال سعيد بن المسيب: <sup>(١)</sup> لأن أصلي الجمعة بالحرة أحب إلي من التخطي. وروى عن أبي هريرة <sup>(٢)</sup> نحوه ولا يصح عنه، فإنه من رواية صالح مولى التوأمة <sup>(٣)</sup> عنه. /

١/١٨٣

### السادس: [جواز التخطي للإمام ومن بين يديه فرجة]

يستثنى من التحريم أو الكراهة: الإمام أو من كان بين يديه فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي، هكذا أطلق النووي في الروضة: <sup>(٤)</sup> استثناء الإمام ومن بين يديه فرجة. ولم يقيد الإمام بالضرورة، ولا الفرجة بكون التخطي إليها يزيد على صفين. وقيد ذلك في شرح المهدب <sup>(٥)</sup> فقال: فإن كان إماما لم يجد طريقا إلى المنبر والمحراب إلا

(١) انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٤٢ رقم ٥٥٠٤ ) وفي المطبوع ( زين المسيب ) و ( الحرة ) بدل ( سعيد ابن المسيب ) و ( الحرة ) والظاهر أنه خطأ مطبعي، وهذا الأثر في مصنف ابن أبي شيبة أيضا ( ١٤٥ / ٢ ) على الصواب.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ / ٢٤٢ رقم ٥٥٠٥ ) من طريق صالح مولى التوأمة عنه. وهو كما قال الشارح أنه لا يصح عنه، لأن صالح بن نيهال المدني مولى التوأمة — بفتح المثناة وسكون الواو بعدها همزة مفتوحة، صدوق اختلط بأخرة، قال ابن عدي لا بأس برواية القدماء عنه: كابن أبي ذئب وابن جريج.

انظر: التقريب رقم ( ٢٩٠٨ ). وهذا الحديث من رواية مبهم عنه فلا يصح. ولكن الأثر له طريق آخر:

فقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ / ٢٤٢ رقم ٥٥٠٦ ) عن ابن عيينة عن ابن عمجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله، وهذا سند حسن من أجل ابن عمجلان وهو صدوق إلا أنه اختلط عليه أحاديث أبي هريرة. انظر: التقريب رقم ( ٦١٧٦ ).

(٣) التوأمة: امرأة، وهي بنت أمية بن خلف، ويقال: إن التوأمة كانت معها أخت لها في بطن، فسميت تلك باسم وسميت هذه: التوأمة. انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٢٦٦ رقم ٩٢١ ) والجرح والتعديل ( ٤ / ٤١٦ رقم ١٨٣٠ )

(٤) انظر: الروضة ( ٥٥١ / ١ ).



بالتخطي لم يكره لأنه ضرورة نص عليه واتفقوا عليه انتهى.  
ولفظه في الأم: <sup>(١)</sup> " فإن كان الزحام دون الإمام لم أكره له من التخطي ما أكرهه للمأموم  
لأنه مضطر إلى أن يمضي إلى الخطبة ".

وهكذا حكاه القاضي ابن كح <sup>(٢)</sup> عن نصه، وهو موافق لما في شرح المذهب من التقييد.  
وهكذا قيد الشافعي جوار التخطي بالصف أو الصفين أو الواحد أو الإثنين فقال في  
الأم: <sup>(٣)</sup> " فإن كان دون مدخل الرجام زحام وأمامه فرجة وكان تحطيه إليها بواحد أو  
اثنتين رجوت أن يسعه التخطي وإن <sup>(٤)</sup> كرهته إلا أن لا يجد السيل إلى مصلى فيه الجمعة  
إلا أن يتخطى فيسعه التخطي — إن شاء الله —.

قال الشافعي: فإن كان إذا وقف تقدم الناس واتسع عليه عند إقامة الصلاة كرهت له  
التخطي انتهى. <sup>(٥)</sup>

وكذا نقل الشيخ أبو محمد في الفروق <sup>(٦)</sup> عن الشافعي: أنه إن وصل إليها بتخطي واحد أو  
اثنتين فلا بأس به، فإن كان أكثر من ذلك كرهت له أن يتخطي.

ونقل الشيخ أبو حامد عن نصه في الأم: إن شرط جوار التخطي أن لا يتخطى إلا صفاً  
أو صفين. <sup>(٧)</sup> وعبارة القاضي أبي الطيب <sup>(٨)</sup> وصاحبي:

==

(١) انظر: شرح المذهب ( ٤ / ٤٢٠ ).

(٢) انظر: الأم ( ١ / ٣٤٠ ).

(٣) لم أجد من نقله عنه.

(٤) انظر: الأم ( ١ / ٣٤٠ ).

(٥) كذا في الأصل و ( ع ) وفي المطبوع من الأم ( وإن كثر كرهته )

(٦) نقله بالمعنى.

(٧) لم ألق عليه.

المهذب<sup>(٣)</sup> والشامل<sup>(٤)</sup> ونص الأم: بأن يتخطى رجلا أو رجلين.

فحمل بعض المتأخرين العبارتين على معنى واحد، وفرق بعضهم بين العبارتين، لأنه قد يتخطى من/ الصف الواحد رجلين وقد يتخطى رجلا واحدا بأن يتخطى بينه وبين الحائط، أو بينه وبين سارية وأن المحذور تخطي ثلاثة رجال من صفين أو ثلاثة، والله أعلم. قال الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق: <sup>(٥)</sup> وإنما فصلنا بين أن يتخطى واحدا أو اثنين، وبين أن يتخطى خلقا كثيرا لأن الأذى يكثر عند كثرة الخلق، ويقل عند قلة الخلق.<sup>(٦)</sup>

١٨٣/ب

(١) قلت: ليس في الأم ذكر الصف، وإنما الذي فيه: واحد أو اثنين.

(٢) انظر: تعليقه الكبرى ص (٥٠٨).

(٣) انظر المهذب مع شرحه (٤/٤١٨، ٤١٩).

(٤) هو ابن الصباغ حقق جزء من هذا الكتاب القيم من غير أبواب الجمعة في الجامعة الإسلامية. وهذا الكتاب من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلا، وله شروح وتعليقات منها: شرح للإمام أبي بكر الشاشي في عشرين مجلدا سماه الشافي وكان بقي من إكماله نحو الخمس. انظر: كشف الظنون (٢/١٠٢٥).

(٥) لم أقف عليه، والكتاب نسبه إليه حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/١٢٥٨). والجويني هذا: هو أبو محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله الجويني والد إمام الحرمين، كان إماما في التفسير والفقه والأدب مجتهدا في العبادة له من التصانيف: الفروق، والتفسير الكبير المشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية، والتبصرة وغيرها، توفي سنة ٤٣٨هـ. انظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/٥٢٠ رقم ١٩٠) والطبقات للإسنوي (١/٣٣٨ رقم ٣٠٥).

(٦) قال ابن المنذر في الأوسط (٤ / ٨٦): "تخطي رقاب الناس غير جائز لحديث عبد الله بن بسر، ولا فرق بين القليل والكثير منه، لأن الأذى لا يجوز منه شيء أصلا..." اهـ. ونحوه قول المباركفوري في مرعاة المفاتيح (٤ / ٤٧٨).

**السابع: [حكم التخطي لذوي الحشمة]**

لا فرق في كراهة التخطي أو تحرجه بين أن يكون المتخطي من ذوي الحشمة والأصالة، أو رجلا صالحا أو ليس فيه وصف منها.  
ونقل صاحب البيان<sup>(١)</sup> عن القفال: أنه لو كان المتخطي محتشما أو محترما<sup>(٢)</sup> لم يكره له التخطي.

قلت: الأصل عدم التخصيص.<sup>(٣)</sup>

وقال المتولي: <sup>(٤)</sup> أنه إذا كان له موضع يألفه وهو معظم في نفوس الناس لا يكره له التخطي، لأن عثمان رضي الله عنه تخطى رقاب الناس وجاء إلى موضعه وعمر رضي الله عنه يخطب ولم ينكر عليه.

قلت: وليس في قصة عثمان مع عمر في الصحيح: كون عثمان بن عفان تخطى حتى جلس إلى موضعه. نعم، إذا تخطى من لا يتأذى به الناس بل يتبركون بمروره<sup>(٥)</sup> ويسرهم ذلك —

(١) انظر: البيان (٢ / ٥٩١)

(٢) ورد في المطبوع: مخوفا.

(٣) وكذلك لم يرتضه أيضا الحافظ ابن حجر في الفتح (٢ / ٤٣٣).

(٤) نقله الشريبي في مغني المحتاج (١ / ٤٣٩) والرملي في غاية المحتاج (٢ / ٣٣٩).

(٥) قلت: التبرك بالأشخاص سوى النبي صلى الله عليه وسلم محرم، فقد قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب — رحمهم الله — : "وأما ما ادعاه بعض المتأخرين من أنه يجوز التبرك بأثار الصالحين فممنوع من وجوه:

منها: أن السابقين الأولين من الصحابة ومن بعدهم لم يكونوا يفعلون ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم لا في حياته ولا بعد موته، ولو كان خيرا لسبقونا إليه... إلى أن قال: "فلا يجوز أن يقاس على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من الأمة، وللي صلى الله عليه وسلم في حال حياته خصائص كثيرة لا يصلح أن يشاركه فيها غيره.

ومنها: أن في المنع من ذلك سدا لذريعة الشرك كما لا يخفى " اهـ.

وقلنا: إن الحق في النهي عن التخطي لأهل الصفوف خاصا بهم — فلا بأس به، — لزوال الأذى بذلك.

### الثامن: [كراهة للتخطي مقيدة بخروج الإمام]

إن قيل: تقدم في حديث الأرقم بن أبي الأرقم<sup>(١)</sup> وحديث عثمان بن الأزرق: <sup>(٢)</sup> "تقييد ذم التخطي بما بعد خروج الإمام فهل يختص ذلك بما بعد خروجه أو الحكم أعم؟ قلنا: لاشك أنه بعد خروج الإمام أشد لما أمروا به من ترك اللغو<sup>(٣)</sup> ولو بالفعل حتى مس الحصى<sup>(٤)</sup>.

١/١٨٤

والتخطي يشغل بال/ كل من المتخطي والمتخطى أشد من مس الحصى، لما أمروا به من الاستماع والإنصات<sup>(٥)</sup> واستقبال الخطيب<sup>(٦)</sup> كما تقدم. على أن كلا من الحديثين المذكورين لم يصح كما تقدم<sup>(٧)</sup> ولو صح لقلنا: هذا الذم المذكور في الحديثين يختص بمن تخطى بعد خروج الإمام، وهو تشبيهه بالجار قصبه<sup>(٨)</sup> —

(١) تقدم برقم (٢٠٩).

(٢) تقدم برقم (٢١٠).

(٣) وذلك في نحو حديث أبي هريرة عند أصحاب الكتب الستة كما تقدم، وكذا في حديث عبدالله بن عمرو: ((يحضر الجمعة ثلاثة نفر: فرجل حضرها يلغو فهو حظه منها...)) الحديث، وقد تقدم برقم (٢٠٤) وغيرها من الأحاديث تقدمت في باب كراهية الكلام والإمام يخطب.

(٤) طرف من حديث أبي هريرة عند مسلم في (الجمعة — باب فضل من استمع وأنصت للخطبة ١٤٧/٦).

(٥) تقدم في باب فضل الغسل يوم الجمعة برقم (٦١) و (٦٥).

(٦) تقدم في الوجه الأول والثاني من باب استقبال الإمام إذا خطب.

(٧) يعني بالحديثين: حديث الأرقم بن أبي الأرقم، وحديث عثمان بن الأزرق وقد تقدم الكلام عليهما برقم (٢٠٩، ٢١٠).

أي أمعاءه — في النار، لما فيه من الأذى بحر قصبه عليه وبشاعة منظره، ولا يلزم منه أن التخطي قبل خروج الإمام ليس مذموماً بنوع آخر من الذم والله أعلم.

### التاسع: [ بيان الفرق بين التخطي والتفريق بين اثنين ]

جمع في الحديثين المذكورين<sup>(٢)</sup> بين ذكر التخطي وبين التفريق بين اثنين، فهل المراد بالتفريق بين الاثنين: التخطي بينهما، أو الجلوس بينهما وإن لم يتخط؟ وقد فرق النووي في الخلاصة<sup>(٣)</sup> بين التفريق بين اثنين وبين التخطي، وجعل ابن قدامة في المعني<sup>(٤)</sup> التفريق بين الاثنين هو التخطي.

والأول هو الظاهر، فإن من جلس بين اثنين مجتمعين فقد فرق بينهما<sup>(٥)</sup> ولأنه عطفه في حديث عثمان بن الأزرق "بأو" فاقضى أن الذم المذكور مترتب على كل من الفعلين ولو بانفراد.

والحديثان وإن كان غير صحيحين ففي صحيح البخاري من حديث سلمان الفارسي: ((من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من ذم التفريق بين اثنين فقال في حديثه: ))

==

(١) القصب: — بالضم — المعى، وجمعه: أقصاب، وقيل: القصب: اسم للأعضاء كلها، وقيل: هو

ما كان أسفل البطن من الأمعاء " انظر: النهاية ( ٤ / ٦٧ ) والصحاح ( ١ / ٢٠٢ ).

(٢) يعني هما: حديث الأرقم بن أبي الأرقم، وحديث عثمان بن الأزرق.

(٣) انظر: الخلاصة ( ٢ / ٧٨٤ ).

(٤) انظر: المعني ( ٣ / ٢٣٠ ).

(٥) قال الزين بن المنير: " التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه، وقد يطلق على مجرد التخطي، وفي التخطي زيادة رفع رجله على رؤوسهما أو أكتافهما... " نقله الحافظ في الفتح ( ٢ / ٤٥٦ ).

(٦) انظر: صحيح البخاري ( باب الدهن للجمعة، وباب لا يفرق بين اثنين ٢ / ٤٣١، ٤٥٦ رقم

ظهور ثم ادهن أو مس من طيب ثم راح فلم يفرق بين اثنين وصلى ما كتب له ثم إذا خرج الإمام أنصت غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى)).

### العاشر: [صور لإباحة التفريق بين اثنين]

ليس من التفريق بين اثنين المنهي عنه: ما إذا وسع الرجلان المجتمعان لآخر بينهما مكانا

يسعه أو وسع له أحدهما مكانا يسعه.<sup>(١)</sup>

وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح إلى محمد بن سيرين قال: ((إنهم يقولون: إن محمدا يتخطى وقاب الناس يوم الجمعة، ولست أتخطى، وإنما أجيء فأقوم فيعرفني الرجل فيوسع لي)).

فإذا كان كذلك فلا كراهة في حق واحد منهم، كما صرح به النووي<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup> بل يوجر على ذلك من وسع له، لما روى البخاري<sup>(٥)</sup> ومسلم<sup>(٦)</sup> من حديث ابن عمر رضي الله عنهما — أن النبي ﷺ قال: ((لا يقيم الرجل الرجل من مقعده ويجلس فيه ولكن تفسحوا وتوسعوا)) إلا أن مسلما زاد في هذا الحديث: وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه.<sup>(٧)</sup>

ب/١٨٤

(١) نحوه قاله أيضا: ابن المنذر في الأوسط (٤ / ٨٦).

(٢) انظر: المصنف (١٤٥/٢).

(٣) لم أجده في الخلاصة والمجموع والروضة والمنهاج وتصحيح التنبيه فلعله في التحقيق، والله أعلم.

(٤) كابن المنذر كما تقدم نقل كلامه في الصفحة نفسها.

(٥) البخاري في ( الجمعة — باب لا يقيم الرجل الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه ٢ / ٤٥٦ رقم ٩١١).

(٦) مسلم في ( السلام — باب تحريم إقامة الإنسان موضعه الذي سبق إليه ١٤ / ١٦٠، ١٦١).

(٧) قلت: أورده الإمام البخاري هذا الأثر عقب الحديث المذكور في ( الاستئذان — باب إذا قيل

لكم تفسحوا في المجالس ١١ / ٦٤ رقم ٦٢٧٠).

فقد يقول قائل: إن فهم الصحابي الراوي للحديث حجة.

والجواب: أن هذا اجتهد من ابن عمر رضي الله عنه خشية أن يكون دخلا في النهي، وإلا فمضى علم القادح أن الرجلين وسعا له، أو أحدهما بطيب نفس اتسعا للسنة<sup>(١)</sup> من غير إضرار بهما، أو بأحدهما فلا بأس بذلك، بل هو إعانة لهما على ما قصده من امتثال الأمر

الصحيح في التفسح والتوسع. والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

والتوسع له أبلغ من الإذن بالقول، وقد صرح النووي باستثناء الإذن في الخلاصة<sup>(٣)</sup> بقوله: باب النهي عن تخطي الرقاب، والتفريق بين اثنين إلا بإذنهما، إلا أن يكون بينهما فرجة، فإن جعلنا الاستثناء راجعا إلى الأمرين فلا بأس بالتخطي بين الرجلين بإذنهما كما يفعله كثير من الناس عند التخطي باستيذان من يتخطى بيتهما فيفسحان له، والله أعلم. وذكر ابن قدامة في المغني<sup>(٤)</sup> أن محمد بن سيرين كان يرسل غلاما له يوم الجمعة فيجلس في موضع فإذا جاء محمد قام الغلام وجلس محمد فيه.

قال ابن قدامة: <sup>(٥)</sup> فإن قدم صاحبها له فجلس في موضع حتى إذا جاء قام النائب وأجلسه جاز، لأن النائب يقوم باختياره قال: وإن لم يكن نائبا فقام ليجلس آخر في مكانه فله الجلوس فيه لأنه قام باختيار نفسه فأشبهه النائب.

(١) يعني به ما جاء في الحديث المتقدم (ولكن تفسحوا وتوسعوا).

(٢) قلت: فعل ابن عمر هذا لا يرد في مسألة التفسح الذي تعرض له الشارح، وذلك أن ابن عمر

كان يكره الجلوس في موضع من قام من أجله، وأما التوسع فلم يرد له ذكر في فعل ابن عمر.

(٣) انظر: الخلاصة (٧٨٤/٢) وكذا البيهقي في الكيرى (٢٣٢/٣) حيث عقد بابا بنحوه.

وانظر أيضا: الفتح (٤٥٦ / ٢) فقد قال نحو مقالة النووي.

(٤) المغني (٢٣٣ / ٣) وانظر: الأوسط (٨٨ / ٤).

(٥) المصدر نفسه.

**الحادي عشر: [تعميم كراهية التخطي للجالسين والقائمين]**

هل تختص كراهة التخطي بالجالسين لتقييد ذلك في عدة من طرق الحديث: ((يتخطى رقاب الناس))<sup>(١)</sup> أو يعم المرور بين القائمين أيضا ؟ — كما لو مر بين اثنين قائمين في صلاة أو غير صلاة أو كان الناس قاموا للصلاة حين أقيمت —.

الظاهر: أن الحكم أعم، وأنه لا معنى للجمود على تخطي الرقاب، وإنما المحذور حصول التأذي بذلك، فإن حصل به أذى للقائمين، فالحكم كذلك.

وقد يقال: تقييد النهي عن التخطي بكونه في حال الخطبة يخرج ما بعد الإقامة، ويقام الناس للصلاة، إن لم يكن في مروره بين الصفوف أذى، وتشويش.

ورأيت بعض المتأخرين فرق بين تخطي الجالسين وتخطي القائمين، وهو محتمل، والله أعلم.

(١) كما في حديث عبد الله بن بسر المتقدم برقم (٢٠٧) وعبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم برقم



## /باب ما جاء في كراهية الاحتباء والإمام يخطب/

٥١٤ — حدثنا محمد بن حميد الرازي، والعباس بن محمد الدوري قالوا: ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو مرحوم عن سهل بن معاذ عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والإمام يخطب.  
قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن، وأبو مرحوم اسمه: عبد الرحيم بن ميمون.  
وقد كره قوم من أهل العلم الحبوّة يوم الجمعة والإمام يخطب، ورخص في ذلك بعضهم، منهم: عبد الله بن عمر وغيره وبه يقول أحمد وإسحاق لا يريان بالحبوة والإمام يخطب بأساً.<sup>(١)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢١٣] — حديث معاذ بن أنس:

أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> عن محمد بن عوف عن المقرئ وسكت عليه أبو داود فهو عنده صالح.

(١) انظر: الجامع (٢/٣٩٠، ٣٩١).

(٢) أبو داود في (الصلاة — بساب الاحتباء والإمام يخطب ١ / ٦٦٤ رقم ١١١٠).  
ومن طريق المقرئ أخرجه أيضاً: الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٤٣٩) وأبو يعلى في مسنده (٢ / ١٧٩، ١٨٠ رقم ١٤٩٠، ١٤٩٤) وابن عزيمة في صحيحه (٣ / ١٥٨ رقم ١٨١٥) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٨٩) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.  
وقال ابن المنذر في الأوسط (٤ / ٨٤) تكلم في إسناده ولا أراه ثابتاً لأنه مجهول الإسناد.  
قلت: في سنده: أبو مرحوم واسمه عبد الرحيم بن ميمون المدني نزيل مصر، وهو صدوق زاهد من السادسة، انظر: التقریب (٤٠٨٧) وبقية رجاله ثقات، فالإسناد حسن، والله أعلم.

## الثاني:

فيه أيضا عن عبدالله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبدالله.

[٢١٤] — أما حديث عبدالله بن عمرو بن العاص:

فرواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية بقية عن عبدالله بن واقد عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: ((ففي رسول الله ﷺ عن الاحتباء يوم الجمعة، يعني والإمام يخطب))

وإسناده ضعيف: فإن بقية رواه بالنعنة وهو مدلس<sup>(٢)</sup> وشيخه عبدالله بن واقد لعله من شيوخه المجهولين، فإن كان هو أبا رجاء الهروي فقد وثقه أحمد<sup>(٣)</sup> وابن معين<sup>(٤)</sup> وغيرهما<sup>(٥)</sup> وإن كان هو أبا قتادة التميمي فقد وثقاه<sup>(٦)</sup> أيضا، لكن ضعفه أبو زرعة<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> وإن لم يكن واحدا منهما فهو مجهول.<sup>(٩)</sup>

ب/١٨٥

(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ماجاء في الخلق يوم الجمعة قبل الصلاة والاحتباء يوم الجمعة ٢٠٣ / ١ رقم ١١٢١ ).

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف، وبقية هو ابن الوليد مدلس، وشيخه إن كان الهروي فقد وثق إنه مجهول. اهـ. انظر: مصباح الزجاجة ( ١ / ١٣٧ ).

قوله: ( فقد وثق إنه مجهول ) فيه سقط ظاهر، ولعل الساقط كلمة: وإن كان غيره فإنه مجهول.

(٢) انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ١١٧ ) وقد ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة.

(٣) انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ١٩١ رقم ٨٨٢ ).

(٤) انظر: تاريخ الدارمي رقم ( ١٧٠ ) وسؤالات ابن الجنيد رقم ( ٨٧٦ ).

(٥) كأي زرعة، انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ١٩١ رقم ٨٨٢ ).

(٦) أي الإمام أحمد وابن معين، انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ١٩١ رقم ٨٨٣ ) وتاريخ الدوري ( ٢ / ٣٣٥ رقم ٥٢٣٤، ٤٨٩٨ ).

(٧) انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ١٩٢ رقم ٨٨٣ ).

(٨) انظر: الضعفاء له رقم ( ٣٣٧ ) ولفظه: متروك الحديث.

## [٢١٥] وأما حديث جابر:

فرواه ابن عدى في الكامل<sup>(٢)</sup> من رواية عبدالله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ نهى عن الحبوّة يوم الجمعة والإمام يخطب. وعبدالله بن ميمون القداح: ذاهب الحديث قاله البخاري.<sup>(٣)</sup>

## الثالث: [تعريف الاحتباء]

الاحتباء: هو أن يقيم الجالس ركبتيه، ويضم رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليهما وتكون إلتاه على الأرض وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب<sup>(٤)</sup> يقال: احتبى يحتبى احتباء والإسم: الحبوّة بالضم والكسر معاً. والجمع حَبَى وحَبَى بالضم والكسر أيضاً.<sup>(٥)</sup>

## [بيان علة النهي عن الاحتباء]

قال الخطابي:<sup>(٦)</sup> وإنما نُهي عن الاحتباء في ذلك الوقت لأنه يجلب الوم، ويعرض طهارته للانتقاض فنهي عن ذلك، وأمر بالاستيفاز في القعود لاستماع الخطبة والذكر.

==

(١) ذكر الحافظ ابن حجر الاحتمالين المذكورين ثم عقبه بقوله: قلت: أما الحراني فيصغر عن إدراك محمد بن عجلان فبقي المروي على الاحتمال، والله اعلم. انظر: التهذيب (٦ / ٦٦ رقم ١٣٠) وقال في التقريب رقم (٣٧١٠): شيخ لبقية مجهول من السابعة، يَحتمل أن يكون المروي. قلت: سواء كان المروي أو غيره لا يزال الحديث ضعيفاً لعننة بقية.  
(٢) الكامل (٤ / ١٥٠٥).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٥ / ٢٠٦ رقم ٦٥٣).

قلت: وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. انظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٧٢ رقم ٧٩٩) وقال الحافظ في التقريب رقم (٣٦٧٧): منكر الحديث متروك.

(٤) انظر: النهاية (١ / ٣٣٥).

(٥) انظر: الصحاح (٢٣٠٧) والقاموس المحيط (ص ١٦٤٢).

(٦) انظر: معالم السنن (١ / ٢١٤).

وقال الزمخشري في الفائق: <sup>(١)</sup> إن الحبوة هي للعرب خاصة كان يقال: حبوة العرب حيطانها انتهى.

ومعناه: أن العرب يسكنون البوادي ولا حيطان بها، فإذا أرادوا أن يستندوا احتبوا، لأن الاحتباء يصير لهم كالجدار فيمنعهم من السقوط.

وقد ورد النهي عن الاحتباء مطلقاً <sup>(٢)</sup> غير مقيد بيوم الجمعة، ولا بخطبة الإمام والحكمة <sup>(٣)</sup> في النهي عنه أنه ربما كان عليه ثوب واحد فرمما تحرك، أو زال الثوب فتبدو عورته بخلاف جلوس المتربع.

ولذلك ينبغي للجالس في المسجد لانتظار الصلاة مطلقاً أن يجلس متربعا لحفظ طهارته.

ولذلك كان النبي ﷺ يجلس في مصلاه بعد الصبح إلى طلوع الشمس متربعا، <sup>(٤)</sup> وأنا

استحب لمن يصلي جالسا/ في صلاة الليل أو حيث خشي النعاس أن يجلس متربعا كذلك،

٢/١٨٦

<sup>(١)</sup> انظر: الفائق (٢٥٧/١).

<sup>(٢)</sup> وهو قوله: (لحقى رسول الله ﷺ عن لبستين ويعتني وفيه: واللبسة الأخرى: احتباؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء) أخرجه البخاري في (اللباس — باب اشتمال الصماء ١٠ / ٢٩٠ رقم ٥٨٢٠) وهذا لفظه. ومسلم في (اللباس — باب النهي عن اشتمال الصماء والاحتباء في ثوب واحد ١٤ / ٧٦، ٧٧).

<sup>(٣)</sup> ساقط من النص وأثبتته من هامش الأصل بخط الناسخ.

<sup>(٤)</sup> أخرجه أبو داود في (الأدب — باب في الرجل يجلس متربعا ٥ / ١٧٨ رقم ٤٨٥٠) من رواية أبي داود الحفري عن الثوري عن سمالك عن جابر به، ورجاله ثقات، إلا أنه شاذ لمخالفة أبي داود الحفري جمعا من حفاظ أصحاب الثوري حيث زاد في روايته لفظه «متربعا» دونهم، فمنهم: وكيع، وحديثه عند مسلم (١٧١/٥) ومنهم: يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وحديثهما عند الإمام أحمد في مسنده (١٠٧، ١٠١/٥) كما وقفت على رواية أخرى لأبي داود الحفري عند عبدالله بن أحمد في زوائده (١٠٠/٥) موافقة لرواية الجماعة. ويؤكد شذوذ طريق الحفري ما رواه كل من: شعبة وأبو الأحوص وزكريا وزهير وأبي خيثمة، كلهم عن سمالك به دون تلك الزيادة وأحاديثهم عند الإمام مسلم في (١٧١/٥).

وإن كان المصحح الجلوس مفترشاً.<sup>(١)</sup>

لكن الشيخ تقي الدين السبكي قال في شرح المنهاج:<sup>(٢)</sup> إن المختار في صلاة الجالس التربع، لما رواه النسائي<sup>(٣)</sup> من صلاته ﷺ متربعاً. قلت: لكن قال النسائي:<sup>(٤)</sup> إنه حديث منكر.

#### الرابع: [ذكر المذاهب في كراهية الاحتباء]

اختلف العلماء في كراهة الاحتباء يوم الجمعة والإمام يخطب: فكرهه عبادة بن نسي<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: المجموع (٣ / ٤٢٩).

(٢) السبكي له شرحان على المنهاج، أحدهما: «التحجير المذهب في تحرير المذهب» والآخر: «الانتهاج في شرح المنهاج» ولم أقف على واحد منهما. انظر: الطبقات لابن (٣٠٧/١٠).

(٣) النسائي في (قيام الليل — باب كيف صلاة القاعد ٣ / ٢٤٨، ٢٤٩ رقم ١٦٦٠) من رواية أبي داود الحفري عن حفص عن حميد عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت: رأيت النبي ﷺ يصلي متربعاً. ورجاله ثقات.

(٤) عقب الحديث المذكور، ولفظه: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث غير أبي داود وهو ثقة، ولا أحسب هذا الحديث إلا خطأ، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١/٢٢٦ رقم ٣٣٦): «رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني بمناقب أبي داود، فظهر أنه لا خطأ فيه» وانظر نحوه في النكت الظراف (١١/٤٤٣ رقم ١٦٢٠٦).

قلت: رواية ابن الأصبهاني أخرجهما الحاكم في المستدرک (١/٢٥٨) وقال: صحيح على شرط الشيخين، وكذا البيهقي في الكبرى (٢/٣٠٥) ولم أجده من طريقه عند ابن خزيمة. هذا بالإضافة إلى شاهد من حديث الزبير بن العوام عند البيهقي في الكبرى (٢/٣٠٥) قال الحافظ: إنه حديث ثابت. انظر: التلخيص (١/٢٢٦).

والحديث صحيحه الألباني، وقال — عقب كلام الإمام النسائي — «وهذا ظن والسد صحيح فلا يجوز الإعلال به» انظر: تعليقه على صحيح ابن خزيمة (٢/٨٩ رقم ٢٣٦).

(٥) انظر: سنن أبي داود (١ / ٦٦٥) ونقله عنه ابن قدامة في المغني (٣ / ٢٠٢).

ورخص فيه أكثر أهل العلم من غير كراهة<sup>(١)</sup> وقد حكاه المصنف<sup>(٢)</sup> عن ابن عمر وغيره.  
وأثر ابن عمر هذا رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٣)</sup> والبيهقي في سننه<sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح من  
رواية نافع عنه أنه كان يحتجب والإمام يخطب يوم الجمعة، وفي بعض طرقه: <sup>(٥)</sup> ((وربما نفس  
حق يضرب بوجهه حيوته)).

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب<sup>(٦)</sup> وسالم بن عبد الله بن عمر<sup>(٧)</sup>  
والقاسم بن محمد<sup>(٨)</sup> وعطاء بن أبي رباح<sup>(٩)</sup> ومحمد بن سيرين<sup>(١٠)</sup> والحسن<sup>(١١)</sup> وعمر بن  
دينار<sup>(١٢)</sup> وأبي الزبير<sup>(١٣)</sup> وعكرمة بن خالد المتخزومي<sup>(١٤)</sup>.  
وروى أبو داود<sup>(١٥)</sup> من رواية يعلى بن شداد بن أوس قال: ((شهدت مع معاوية بيئت

(١) المصدر نفسه، والأوسط (٤ / ٨١، ٨٢).

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٣٩١).

(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ١١٩).

(٤) السنن الكبرى (٣ / ٢٣٥).

(٥) لم أقف عليها.

(٦) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١٨).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١٩) وكذا عند عبد الرزاق (٣ / ٢٥٤ رقم ٥٥٥٣).

(١٠) المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١١٩).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) أبو داود في (الصلاة — باب الاحتباء والإمام يخطب ١ / ٦٦٥ رقم ١١١١) ومن طريقه

البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٣٥)

المقدس فجمع بنا فنظرت فإذا جل من في المسجد أصحاب رسول الله ﷺ فرأيتهم محتبين والإمام يخطب)).

قال أبو داود: <sup>(١)</sup> "وكان ابن عمر يحنّي والإمام يخطب وأنس بن مالك وشريح و صعصعة ابن صوحان وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي ومكحول وإسماعيل بن محمد بن سعد، ونعيم بن سلامة قال: لا بأس بها.

قال أبو داود: ولم يبلغني أن أحدا كرهها إلا عبادة بن نسي " اهـ.

ب/١٨٦

قلت: وورد عن مكحول وعطاء والحسن/ أيضا أنهم كانوا يكرهون أن يحنّوا والإمام يخطب يوم الجمعة، رواه ابن أبي شيبة في المصنف <sup>(٢)</sup> قال: ثنا محمد بن مصعب عن الأوزاعي عن مكحول وعطاء والحسن، لكنه قد اختلف عن الثلاثة كما تقدم <sup>(٣)</sup> نقله عنهم في عدم الكراهة، والله أعلم.

### الخامس: [درجة أحاديث الباب]

تقدم عن الأكثرين عدم كراهة الاحتباء يوم الجمعة.

والجواب لهم عن أحاديث الباب: أنها كلها ضعيفة، وإن كان الترمذي قد حسن حديث معاذ بن أنس، وسكت عليه أبو داود.

فأبو مرحوم، وسهل بن معاذ: ضعفهما ابن معين <sup>(٤)</sup> وقال أبو حاتم: <sup>(٥)</sup> إن أبا مرحوم

==

وفي سنده: سليمان بن عبد الله الزبرقان وهو لين الحديث، انظر: التقريب رقم ( ٢٥٩٣ )

وفيه أيضا: خالد بن حيان الرقي: وهو صدوق يخطئ. انظر: التقريب رقم ( ١٦٣٢ ).

(١) انظر: المصدر نفسه.

(٢) انظر: المصنف ( ١١٩ / ٢ ).

(٣) تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب عن عطاء والحسن، أما مكحول فقد جاء ذكره في كلام أبي داود السابق وهو في الأوسط لابن المنذر ( ٨٣ / ٤ ).

(٤) انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ٣٣٨ رقم ١٥٩٧ ) ترجمة عبد الرحيم بن ميمون أبو مرحوم.

وكذا في ترجمة سهل بن معاذ ( ٤ / ٢٠٤ رقم ٨٧٩ ) في كلا الموضعين من رواية أبي خيثمة عن ابن معين.

(٥) الجرح والتعديل ( ٥ / ٣٣٨ رقم ١٥٩٧ ).

يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: <sup>(١)</sup> — بعد ذكر سهل بن معاذ في الثقات —  
 " لا أدري التخليط منه أو من صاحبه — زيان بن فائد — " .

#### السادس: [حكم الاستناد أثناء الخطبة]

قال الخطابي: <sup>(٢)</sup> وفيه دليل على أن الاستناد يوم الجمعة في ذلك المقام مكروه لأنه بعللة <sup>(٣)</sup>  
 الاحتباء أو أكثر، <sup>(٤)</sup> والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: الثقات ( ٣٢١ / ٤ ) وقال: " لا يعتبر بحديثه ما كان من رواية زيان بن فائد عنه " اهـ.

وما نقله الشارح عن ابن حبان: " لا أدري... الخ في المحروحين ( ١ / ٣٤٧ ) .

<sup>(٢)</sup> انظر: معالم السنن ( ١ / ٢١٤ ) .

<sup>(٣)</sup> قوله: ( لا بعللة ) ورد في ( ح ) : ( لأنه بعللة ) .

<sup>(٤)</sup> وذلك أن الاستناد على شيء يجلب النوم ويعرض طهارته للانتقاض سواء كان ذلك بالحبو أو  
 بغيره، والله أعلم.



## باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر

٥١٥ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم أنا حصين قال سمعت عمارة بن روية الثقفي وبشر بن مروان يخطب فرفع يديه في الدعاء فقال عمارة: قبح الله هاتين اليدين القصيرتين ((لقد رأيت رسول الله ﷺ وما يزيد على أن يقول هكذا)) وأشار هشيم بالسبابة.

١/١٨٧

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.<sup>(١)</sup>

### الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢١٦] — حديث عمارة بن روية:

أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> عن قتيبة عن أبي عوانة، ومسلم<sup>(٤)</sup> أيضاً عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس.

وأبو داود<sup>(٥)</sup> عن أحمد بن يونس عن زائدة، والنسائي<sup>(٦)</sup> عن محمود بن غيلان عن وكيع عن سفيان.

أربعتهم عن حصين بن عبد الرحمن...

### الثاني:

فيه أيضاً عن غضيف بن الحارث الثمالي، وسهل بن سعد.

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (٢ / ٣٩١، ٣٩٢)

<sup>(٢)</sup> مسلم في (الجمعة — باب تخفيف الصلاة والخطبة ٦ / ١٦٢).

<sup>(٣)</sup> النسائي في الكبرى (الجمعة — باب الإشارة في الخطبة ٢ / ٢٧٩، ٢٨٠ رقم ١٧٢٦).

<sup>(٤)</sup> مسلم في الجمعة — باب تخفيف الصلاة والخطبة ٦ / ١٦٢.

<sup>(٥)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب رفع اليدين على المنبر ١ / ٦٦٢ رقم ١١٠٤).

<sup>(٦)</sup> النسائي في (الجمعة — باب الإشارة في الخطبة ٣ / ١١٩، ١٢٠ رقم ١٤١١).

[٢١٧] — فأما حديث غضيف:

فرواه أحمد<sup>(١)</sup> والبخاري<sup>(٢)</sup> في مسنديهما، قال أحمد: ثنا سريج بن النعمان ثنا بقية عن أبي بكر بن عبد الله<sup>(٣)</sup> عن عبيد الرحبي عن غضيف بن الحارث الثمالي<sup>(٤)</sup> قال: ((بعث إليّ

<sup>(١)</sup> أحمد في مسنده (٤ / ١٠٥).

<sup>(٢)</sup> انظر: كشف الأستار (١٣١) ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٨ / ٩٩ رقم ١٧٨) مقتصرًا على المرفوع منها فقط دون القصة، وفي سنده تصحيف بينه الحافظ في الإصابة في ترجمة غضيف (٣ / ١٧٨).

وأخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١ / ٦٠٣، ٦٠٤) من طريق الوليد بن مسلم الدمشقي قال أخبرني حريز بن عثمان عن حبيب بن عبيد أن عبد الملك سأل فذكر القصة دون المرفوع منه.

قلت: ورجاله ثقات إلا أن الوليد بن مسلم كثير التدليس والتسوية (التقريب ٧٥٠٦) ولم يصرح بالسماع إلا في شيخه فقط، وأيضاً فإنه لم يتابع أبابكر بن أبي مريم إلا في القصة دون المرفوع منه.

والحديث أورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٩٣) وقال: رواه أحمد والبخاري وفيه أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم وهو منكر الحديث.

وحديث غضيف هذا ذكره الحافظ في الفتح (١٣ / ٢٦٧) وقال: أخرجه أحمد بسند جيد عن غضيف.

ولم يظهر لي ذلك لضعف أبي بكر بن أبي مريم كما قال الشارح.

وضممه الألباني، انظر: ضعيف الجامع (٤٩٨٣).

<sup>(٣)</sup> ضبب عليه في الأصل وعلق عليه الحافظ بهامش (ح): "كذا خط شيخنا، وصوابه: عن أبي بكر بن عبد الله عن حبيب بن عبيد الرحبي" اهـ.

<sup>(٤)</sup> غضيف — بالضاد المعجمة مصغر ويقال: بالطاء المهملة ابن الحارث السكوني، ويقال:

الثمالي، ويكنى أبا أسماء حمصي، يختلف في صحته، قال ابن حبان: من قال: الحارث بن غطيف وهم، ومنهم من فرق بين غضيف بن الحارث فأثبت صحته وغطيف بن الحارث فقال: إنه تابعي، وهو أشبه، ما ت صاحب الترجمة سنة بضع وستين.

انظر: الثقات (٣/٣٢٦) والاستيعاب مع الإصابة (٣/١٨٤) وأسد الغابة (٤/٣٢٥ رقم ٤١٨١) والإصابة (٣/١٨٤، ١٨٣) والتقريب (٥٣٩٦).

عبد الملك بن مروان فقال: يا أبا سليمان <sup>(١)</sup> إنا قد جمعنا الناس على أمرين، فقال: وما هما؟ قال: رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة، والقصص بعد الصبح والعصر، فقال: أما إنهما أمثل بدعتكم عندي ولست بمجيبكم إلى شيء منها، قال: لم؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: ما أحدث قوم بدعة إلا رفع مثلها من السنة، فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة)).

وأبو بكر بن عبد الله: هو ابن أبي مريم ضعيف <sup>(٢)</sup> وثقة: مدلس <sup>(٣)</sup> وقد رواه بالنعنة فلا يقبل، والله أعلم.

[٢١٨] — وأما حديث سهل بن سعد:

فأخرجه أبو داود <sup>(٤)</sup> من رواية عبد الرحمن بن معاوية بن أبي ذباب عن سهل بن سعد قال:

<sup>(١)</sup> كذا في (ح)، وقد ورد في المطبوع من المسند: (يا أبا أسماء) وبه كنهه غير واحد في كتب الكنى: انظر: الكنى والأسماء للإمام مسلم (١ / ٨٨ رقم ١٩٤) والمقتنى (١ / ٨٦ رقم ٣٩٦).  
<sup>(٢)</sup> أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم: هو الفسافي الشامي، وقد ينسب إلى جده، وقيل: اسمه بكر وقيل: عبد السلام، ضعيف وكان قد سرق بيته فاختلط، من السابعة. انظر: التقريب رقم (٨٠٣١).

<sup>(٣)</sup> ذكره الحفاظ في المرتبة الرابعة من طبقات المدلسين، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (١١٧).  
<sup>(٤)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب رفع اليدين على اللبر ١ / ٦٦٢ رقم ١١٠٥).  
والحديث أخرجه أيضاً: الإمام أحمد (٥ / ٣٣٧) وابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٣٥١ رقم ١٤٥٠) والحاكم في المستدرک (١ / ٥٣٥، ٥٣٦) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

كلهم من طريق عبد الرحمن بن معاوية عن ابن أبي ذباب عن سهل به.  
وفي سننه: عبد الرحمن بن معاوية مختلف فيه: فقد ضعفه مالك وأبو حاتم والنسائي وقال ابن معين في رواية الدوري: لا يحتج بحديثه، وقال ابن عدي: ليس له كثير حديث، ومالك أعلم به لأنه مدني ولم يرو عنه شيئاً، وثقه ابن معين في رواية الدارمي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: ضعف، وقال ابن حجر: صدوق سئ الحفظ. انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٣٥٨ رقم ١٠٥٠) وتاريخ الدارمي رقم (٦٠٣) والجرح والتعديل (٥ / ٢٨٤ رقم ١٣٥٢) والضعفاء للنسائي رقم (٣٦٥) والكامل (٤ / ١٦١٨) والثقات لابن حبان (٧ / ٨٧).

((ما رأيت رسول الله ﷺ شاهراً<sup>(١)</sup> يديه قط يدعو على منبره، ولا على غيره، ولكن رأيت يقول هكذا، وأشار بالسبابة، وعقد بالوسطى بالإمهام)).  
 هكذا رأيت في السنن<sup>(٢)</sup> وجعله المزي في الأطراف<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الرحمن بن معاوية عن ابن أبي ذباب، وسماه عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ذباب عن سهل<sup>(٤)</sup>.  
 فالله أعلم.

### الثالث: [ترجمة عمارة بن ربيعة]

ليس لعمارة بن ربيعة عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد<sup>(٥)</sup> وله عند مسلم<sup>(٦)</sup> وأبي داود<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> حديث آخر منه: ((لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها)).

والكاشف ( ٢ / ١٦٤ رقم ٣٣٦١ ) والتقريب رقم ( ٤٠٣٧ ).

قال الألباني: أخرجه ابن خزيمة بسند فيه ضعف. انظر: مام المنة ص ( ٢٢٠ ).

(١) شاهراً من الشهرة بمعنى الظهور. انظر: النهاية ( ٥١٥/٢ ).

(٢) يعني به سنن أبي داود ، وهو في المطبوع منه كما أثبت المزي في الأطراف، وهو كذلك في غيره من كتب الحديث كما تقدم في التخريج.

(٣) انظر: الأطراف ( ٤ / ١٣٠ رقم ٤٨٠٤ ).

(٤) وبه جزم الحافظ في الأطراف ( ٢ / ٥٥٩ رقم ٢٨٣٠ ) والاتحاف ( ٦ / ١٣٧ رقم ٦٢٦٩ )

وسماه في موضع آخر منه: الحارث بن أبي ذباب، انظر: الاتحاف ( ٦ / ٩٥ رقم ٦١٨٦ ) وسماه

صاحب العون ( ٣ / ٣٢٠ ) حارث بن عبد الرحمن، ورجح بحق الاتحاف ( ٦ / ٩٥ ) ما

ذكره المزي.

(٥) انظر: تحفة الأشراف ( ٧ / ٤٨٦، ٤٨٧ ).

(٦) انظر: صحيح مسلم ( المساجد ومواضع الصلاة منها — باب فضل صلاتي الصبح والعصر ٥ /

١٣٥ ).

(٧) أبو داود ( الصلاة — باب في المحافظة على وقت الصلوات ١ / ٢٩٧ رقم ٤٢٧ ).

(٨) النسائي ( الصلاة — باب فضل صلاة العصر ١ / ٢٥٤ رقم ٤٧٠ ).

وعماره بن رؤية هذا: صحابي معدود في أهل الكوفة، وهو ثقيفي يكنى أبا زهيرة.<sup>(١)</sup>  
 وأبوه: رؤية — بضم الراء وفتح الهمزة — تصغير رؤية، ويجوز تخفيف الهمزة وأوياً.  
 ولهم آخر: يسمى عماره بن رؤية أيضاً خيره علي بن أبي طالب بين أبيه وأمه وهو صبي  
 فاختر أمه، وهو جرّمي: روى عنه يونس الجرّمي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح  
 والتعديل<sup>(٢)</sup> كذا فرق بينهما ابن أبي حاتم، وجمع بينهما المزني في التهذيب<sup>(٣)</sup> فجعل  
 الراوي عن علي هو الصحابي المذكور أولاً.  
 وقول ابن أبي حاتم أقرب فإن الأول ثقيفي وهذا جرّمي وكان صغيراً في زمن علي بن أبي  
 طالب فيتعذر كونه صحابياً والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

١٨٧/ب

#### الرابع: [حكم رفع اليدين على المنبر في الدعاء]

استدل المصنف بهذا الحديث على كراهية رفع اليدين على المنبر ولم يقيد بحالة الدعاء<sup>(٥)</sup>  
 ثم ذكر إنكار عماره بن رؤية على بشر بن مروان رفعه يديه في الدعاء وهو يخطب،  
 ولا شك في أن ذلك بدعة<sup>(٦)</sup> في خطب الجمعة في الدعاء وغيره إلا لعارض يعرض،  
 كما في حديث أسس المتفق عليه في رفعه يديه في الدعاء للاستسقاء في خطبة الجمعة لما

<sup>(١)</sup> انظر: الثقات لابن حبان (٣ / ٢٩٤) والإصابة (٤ / ٢٧٦) والتهذيب (٧ / ٤١٦) رقم (٦٧٥).

<sup>(٢)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٦٥) رقم (٢٠١٤) وفي المطبوع من الجرح تصحيح في اسم  
 عماره هذا، فجاء اسم أبيه هكذا: عماره بن ربيعة الجرّمي قال خيرني علي الخ والصواب ما أثبتته  
 الشارح وكذا أثبتته الحافظ في التهذيب (٧ / ٤١٦) رقم (٦٧٥).

<sup>(٣)</sup> يعني تهذيب الكمال (٥ / ٣٢٥) رقم (٤٧٧٢).  
<sup>(٤)</sup> منحوه قال الحافظ في التهذيب (٧ / ٤١٦) رقم (٦٧٥) وفرق بينهما في التقريب وقال: ووهم  
 من خلطه بالذي قبله. التقريب رقم (٤٨٨٠).

وقوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).  
<sup>(٥)</sup> قلت: وقد قيد بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في الاحتيارات العلمية ص (٤٨) نقلاً من الأجوبة  
 النافعة ص (٧٢، ٧٣).

<sup>(٦)</sup> انظر: الأجوبة النافعة (ص ٦٢) فقد عدّه الألباني من ابدع.

قام إليه ذلك الرجل فقال: يا رسول الله هلك المال وجاع العيال... الحديث<sup>(١)</sup> وفيه رفع يديه في الدعاء بذلك، ورفع يديه في الاستكشاف في الجمعة الثانية فهو سنة في الاستسقاء.

### [تقسيم البدع إلى حسنة وسينة، وكذا إلى الأحكام الخمسة]

ولاشك أن البدع منها ما هو مستحب، ومنها ما هو مستحسن<sup>(٢)</sup> كما قال عمر رضي الله عنه — لما

<sup>(١)</sup> طرف من حديث أنس الطويل وقد تقدم تخريجه في الوجه الثالث من باب كراهية الكلام والإمام يخطب.

<sup>(٢)</sup> قلت: تقسيم البدع إلى حسنة وسينة أو إلى الأحكام الخمسة يحتمل أحد أمرين: إما أن يحمل هذا التقسيم على المعنى اللغوي، وإما أن يحمل على المعنى الشرعي الاصطلاحي، والثاني ممنوع لأن حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده إذ لو كان هناك ما يدل عليها من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثمة بدعة، ولكن العمل داخلا في عموم الأعمال المأمور بها أو المنهي فيها، فالجمع بين تلك الأشياء جمع بين متافين" انظر: الاعتصام (٣٢١/١) وأصول البدع ص (٩٤). وقال ابن رجب: المراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعا وإن كان بدعة لغة. انظر: حوامع العلوم والحكم (٨٩ / ٢).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية جوابان:

أحدهما: إن ما ثبت حسنه فليس من البدع، فيبقى العموم — يعني عموم قوله كل بدعة ضلالة — محفوظا لا خصوص فيه.

الثاني: ما ثبت حسنه فهو مخصوص من العموم، والعام المخصوص دليل فيما عدا صورة التخصيص.

فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا العموم احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص وإلا كان ذلك العموم اللفظي المعنوي موجبا للنهي، ثم المخصص هو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع نصا وامتنابا... "اهـ. اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٨٨، ٨٩) وانظر: أيضا ص (٩٢ — ٩٥) وللتفصيل راجع: الاعتصام (٣٢١/١) فما بعد وجامع العلوم والحكم (٢ / ٩٠) ومعارج القبول (٣ / ١٢٢٨) وأصول البدع (٩٥ — ٩٨).

جمع الناس على أبي بن كعب يصلي بهم قيام رمضان —: " نعمت البدعة هذه " <sup>(١)</sup>.  
وقد قال جماعة من العلماء <sup>(٢)</sup> أن البدع تنقسم إلى الأحكام الشرعية الخمسة: التحريم  
والكراهة والإباحة والندب والوجوب.

### [ذكر المذاهب في رفع الأيدي على المنبر]

وقد اختلفوا في رفع اليدين في الدعاء في خطبة الجمعة:  
فقال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(٣)</sup> إن رفع اليدين على المنبر جائز إذا احتاج إليه الإمام ،  
ثم استدلل بحديث أنس.

وحكى القاضي عياض في شرح مسلم <sup>(٤)</sup> عن بعض السلف وبعض المالكية إباحته لذلك،  
وقال النووي في الروضة <sup>(٥)</sup> من زوائده: إنه <sup>(٦)</sup> يكره للخطيب أن يشير بيديه، وحكى في  
شرح مسلم <sup>(٧)</sup> عن قول مالك وأصحابها وغيرهم: <sup>(٨)</sup> أن السنة/ أن لا ترفع الأيدي في  
الخطبة.

وإنهم أجابوا عن حديث أنس أن رفع يديه في خطبة الجمعة كان لعارض <sup>(٩)</sup> وفي

<sup>(١)</sup> مخرج في صحيح البخاري ( التراويح — باب فضل من قام رمضان ٤ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ رقم ٢٠١٠ ).

<sup>(٢)</sup> ومنهم: العز بن عبد السلام في كتابه: قواعد الأحكام ( ٢ / ١٧٢ ) . والقراي في القروق ( ٤ / ٢٠٢—٢٠٥ ) وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا التقسيم في الفتح ( ٤ / ٢٩٤ ) و ( ١٣ / ٢٦٧ ) .

<sup>(٣)</sup> انظر: العارضة ( ٢ / ٣٠٤ ) .

<sup>(٤)</sup> انظر: إكمال المعلم ( ٣ / ٢٧٧ ) .

<sup>(٥)</sup> انظر: الروضة ( ١ / ٥٣٨ ) .

<sup>(٦)</sup> قوله: (إنه) ساقط في (ح).

<sup>(٧)</sup> انظر: شرح مسلم للنووي ( ٦ / ١٦٢ ) إلا أن الحافظ ابن حجر نقل عن مذهب مالك فقال:  
" قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث " اهـ انظر: الفتح ( ٢ / ٤٧٩ ) .

<sup>(٨)</sup> قوله: (وغيرهم) ساقط في (ح).

<sup>(٩)</sup> انظر: شرح مسلم للنووي ( ٦ / ١٦٢ ) .

الصحيحين<sup>(١)</sup> من<sup>(٢)</sup> حديث أنس ((كان رسول الله ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه)).

وهو ما أول<sup>(٣)</sup> على أنه أراد الرفع البالغ بحيث يرى بياض إبطيه وإلا فقد ثبت في عدة من الأحاديث الصحيحة<sup>(٤)</sup> رفع يديه في الدعاء في غير الاستسقاء، لكن لم يثبت رفعه يديه في دعاء الخطبة، ولا في الصلاة إلا في القنوت.<sup>(٥)</sup>

ولم أر عن أحد من أهل العلم تحريم ذلك في الخطبة، وقد تقدم في حديث غضيف بن الحارث قوله: ((إن ذلك من أمثل البدع)) ومع ذلك فلم يجب عبد الملك بن مروان

(١) أخرجه البخاري في (الاستسقاء — باب رفع الإمام يده في الاستسقاء ٢ / ٦٠٠، ٦٠١ رقم (١٠٣١)

(٢) قوله: (من) ساقط من (ح).

(٣) انظر: هذا التأويل ومذاهب أهل العلم في ذلك: في شرح صحيح مسلم للنووي (٦ / ١٩٠) والفتح (٢ / ٦٠١) و (١١ / ١٤٦).

(٤) ومن ذلك ما أخرجه الإمام البخاري في (الأحكام — باب هدايا العمال ١٣ / ١٧٥ رقم ٧١٧٤) ومسلم في (الإمارة — باب تحريم هدايا العمال ١٢ / ٢١٩، ٢١٨) من حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن التبية.

ومن ذلك: ما أخرجه الإمام مسلم في (الكسوف — ٦ / ٢٠١) من حديث عائشة.

وعنده أيضا من حديث عبد الرحمن بن سمرة في (الكسوف — ٦ / ٢١٦).

والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وقد ذكر جملة منها: الإمام النووي في الأذكار وفي شرح المذهب، قاله الحافظ في الفتح (١١ / ١٤٦) قلت: وقد ذكر الحافظ أيضا جملة من الأحاديث الصحيحة في هذا الموضع.

(٥) أخرج البيهقي في الكبرى (٢ / ٢١١) من حديث أنس بن مالك في قصة القراء الذين قتلوا جعدة، وفيه: فقال لي أنس: (لقد رأيت رسول الله ﷺ كلما صلى الغداة رفع يديه يدعو عليهم يعني على الذين قتلوه).

قال النووي: إسناده صحيح أو حسن. انظر: المجموع (٣ / ٤٧٩).



بن الحكم إلى متابعتة على إحداث ذلك في الخطبة لما كان الصحابة والسلف عليه من إنكار الحوادث والبدع وإن خف أمرها. ولا يلزم من جعل غضيف لذلك من أمثل البدع استحسانها واستحبابها، بل قد يريد قلعة شرها بالنسبة إلى ما هو أشد منها، وإن كان الكل مستقبها كما روى عن ابن عباس رضي الله عنه <sup>(١)</sup> — لما سئل عن الاستمناء باليد — فأجاب بأنه خير من الزنا ونكاح الأمة خير منه.

فلم يرد بذلك إثبات خير في الاستمناء، وإنما أراد أن الزنا شر منه، وأنه شر من نكاح الأمة، لأن نكاح الأمة إنما يجوز لمن حاف العنت ولم يجد سعة على نكاح الحرة <sup>(٢)</sup> مع ما ثبت في حديث العرياض بن سارية من قوله ﷺ: ((إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة)) رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> والترمذي <sup>(٤)</sup> وقال: حسن صحيح، وابن ماجه <sup>(٥)</sup> وفي صحيح مسلم <sup>(٦)</sup> من حديث جابر: ((شر الأمور محدثاتاً وكل بدعة ضلالة)).

(١) أخرجه البيهقي في الكبرى (١٩٩ / ٧).

(٢) يدل عليه قوله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ... ذلك لمن خشى العنت منكم﴾. قال ابن عباس: من لم يكن له سعة أن ينكح الحرائر فلينكح من إماء المسلمين ... انظر: السنن الكبرى للبيهقي (١٧٣ / ٧).

(٣) أبو داود في (السنة — باب في لزوم السنة ٥ / ١٥ رقم ٤٦٠٧).

(٤) الترمذي في (العلم — باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ٥ / ٤٣ رقم ٢٦٧٦).

(٥) ابن ماجه في (المقدمة — باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين ١ / ١٠ رقم ٣٤).

(٦) مسلم في (الجمعة — باب خطبته ﷺ ٦ / ١٥٣).

**الخامس: [حكم الإشارة بالسبابة في الدعاء على المنبر وغيره]**

فيه أنه لا بأس أن يشير الخطيب بأصبعه المسبحة في الخطبة في الدعاء أو أنه يستحب ذلك لأن الظاهر أن عمارة بن روية إنما أراد بما حكاه عن النبي ﷺ من إشارته بأصبعه المسبحة في حال الخطبة.

ويحتمل أنه أراد الخير/ بذلك عن حاله في الدعاء مطلقاً من غير تعرض لكونه في حال الخطبة، لكن في رواية أبي داود: <sup>(١)</sup> ((لقد رأيت رسول الله ﷺ وهو على المنبر ما يزيد على هذه يعني السبابة)).

وقد ورد أنه كان يشير بها في الدعاء مطلقاً كما روى أبو داود <sup>(٢)</sup> من حديث عبد الله بن الزبير بإسناد صحيح: ((أن النبي ﷺ كان يشير بأصبعه إذا دعا ولا يحركها)). وروى الحاكم في المستدرك <sup>(٣)</sup> من حديث سعد بن أبي وقاص قال: ((مر بي النبي ﷺ وأنا

<sup>(١)</sup> تقدم برقم (٢١٦) والحديث بهذا اللفظ صححه النووي في الخلاصة (٢/٨٠٢ رقم ٢٨٢٣) وابن

الملقن في تحفة المحتاج (١/٥٠٠ رقم ٦١٤) والألباني في صحيح أبي داود (٢٨٢٤).

<sup>(٢)</sup> أبو داود في ( الصلاة — باب الإشارة في التشهد ١ / ٦٠٣ رقم ٩٨٩ ) وأخرجه أيضاً النسائي

في ( السهو — باب بسط اليسرى على الركبة ٣ / ٤٤ رقم ١٢٦٩ ) من رواية زياد عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله عن عبد الله بن الزبير به. قلت: قوله: ( ولا يحركها ) شاذ، وذلك أن الراوي عن ابن عجلان — وهو زياد — خالف جمعا من الثقات: ومنهم: ليث وأبو خالد الأحمر، وروايتهما عند مسلم في ( المساجد ومواضع الصلاة — باب صفة الجلوس ٥ / ٧٦ )، ومنهم أيضاً: سفيان بن عيينة، وحديثه عند الدارمي في سننه ( ١ / ٣٠٨ ) ومنهم: يحيى بن سعيد القطان، وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده ( ٤ / ٣ ).

وأخرجه الإمام مسلم من طريق عثمان بن حكيم عن عامر به نحو رواية الجماعة. وهذا كله يدل على شذوذ تلك اللفظة.

وقد حكم عليها بالشذوذ: الإمام ابن القيم في زاد المعاد ( ١ / ٢٣٨ ) والألباني في تمام المنة ص ( ٢١٨ ).

<sup>(٣)</sup> المستدرك ( ١ / ٥٣٦ ) قلت: هذا الحديث مخرج في سنن أبي داود في ( الصلاة — باب الدعاء

٢ / ١٦٩ رقم ١٤٩٩ ) وفي سنن النسائي ( السهو — باب النهي عن الإشارة بأصبعين وبأي

أدعو بأصبعي فقال: أحد أحد، وأشار بالسبابة)) وقال: صحيح على شرطهما إن كان أبو صالح السمان سمع من سعد، انتهى.

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: <sup>(١)</sup> أن أبا صالح روى عن سعد بن أبي وقاص مسألة واحدة، ورواه الحاكم <sup>(٢)</sup> من رواية أبي صالح عن أبي هريرة وصححه إسناده من غير تعرض لكون الداعي سعدا، وهو عند الترمذي <sup>(٣)</sup> وحسنه أورده في الدعوات، وسبأني إن شاء الله تعالى.

### السادس: [سياق بعض الخلاف في متن حديث الباب]

في رواية المصنف: ((وأشار هشيم بالسبابة)).

والذي عند مسلم وأبي داود والنسائي: أن الذي أشار بها: عمارة بن رؤية الصحابي، ولم يظن مسلم: ((وأشار بأصبعه المسبحة)) وليس في أسانيدهم ذكر هشيم، ولا يمتنع أن هشيم أشار بها كما أشار بها الصحابي، والله أعلم.

### السابع: [بيان موقف الصحابة من إنكار المنكرات]

إن قال قائل: كيف تكلم عمارة بن رؤية صحابي هذا الحديث في حال الخطبة بسبب

==

أصبح بشر ٣ / ٤٥ رقم ١٢٧٢).

كلهم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن سعد بن أبي وقاص به. ورجاله كلهم ثقات.

(١) انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٤٥٠ رقم ٢٠٣٩).

(٢) الحاكم في المستدرک (١ / ٥٣٦).

(٣) الترمذي في (الدعوات — باب في دعاء النبي ﷺ ٥ / ٥٢٠ رقم ٣٥٥٧) وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه أيضا النسائي في (السهو — باب النهي عن الإشارة بأصبعين ٣ / ٤٥ رقم ١٢٧١).

كلاهما من رواية ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

الخطيب مع كونه ليس إنكاراً للمنكر، ومع كونه ليس بحرام<sup>(١)</sup> ومع أن قول الرجل للمتكلم في حال الخطبة: أنصت لغو<sup>(٢)</sup> ومع كونه قد نهي عن سب الأئمة مطلقاً فما وجه إقدام الصحابي المذكور على مثل هذا؟

والجواب:

١/١٨٩

أن كثيراً من الصحابة كانوا شديدي الإنكار/ لما يحدث من البدع على رؤوس الأشهاد وإن خف أمرها خوفاً من الإقدام والاستجراء على أشد منها،<sup>(٣)</sup> ولعل هذا كان أول ما ظهرت هذه البدعة فلم يملك الصحابي نفسه عن السكوت عن الإنكار، ولو لم يسمع الإنكار إلا من بقربه دون مواجهة الإمام بذلك، وأنه إنما سبه ودعا عليه لما كان عليه، أو أنه بلغه الحديث المروي عن النبي ﷺ في ذم بني الحكم بن أبي العاص بن أمية، وقد روينا في المعجم الكبير<sup>(٤)</sup> للطبراني من رواية ابن موهب أنه كان عند معاوية بن أبي سفيان فدخل عليه مروان بن الحكم فكلمه في حوائجه فقال: اقض حاجتي يا أمير المؤمنين فوالله إن مؤنني لعظيمة إني أصبحت أبا عشرة وأخا عشرة، فلما أدبر مروان وابن عباس جالس مع معاوية على سريره فقال معاوية: أنشدك الله يا ابن عباس أما تعلم أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا بلغ بنو الحكم ثلاثين رجلاً اتخذوا آيات الله

(١) كذا قال، وقد تقدم في كلامه أنه بدعة، كما تقدم أن البدع كلها ضلالة، وعلى هذا فهو منكر وارتكابه محرم.

(٢) طرف من حديث أبي هريرة المتفق عليه المتقدم برقم (١٩٤).

(٣) قلت: ومن ذلك قصة أبي سعيد الخدري في جذبه مروان عند ما أراد الصعود على المنبر ليخطب قبل الصلاة في يوم العيد. انظر: صحيح البخاري (العيدين — باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ٥٢٠/٢ رقم ٩٥٦) ومسلم في (العيدين — باب لا أذان ولا إقامة للعيدين ١٧٧/٦، ١٧٨).

(٤) انظر: المعجم الكبير (١٩ / ٣٨٢ رقم ٨٩٧) في مسند معاوية، وكذا في مسند ابن عباس (

١٢ / ١٨٢ رقم ١٢٩٨٢) وهو أيضاً عند البيهقي في الدلائل (٦ / ٥٠٧، ٥٠٨).

بينهم دولاً،<sup>(١)</sup> وعباده خولاً<sup>(٢)</sup> وكتابه دغلاً،<sup>(٣)</sup> فإذا بلغوا تسعة وتسعين وأربعمائة كان هلا كههم أسرع من التمرة، قال ابن عباس: اللهم نعم، ثم قال معاوية: أنشدك<sup>(٤)</sup> يا ابن عباس أما تعلم أن رسول الله ﷺ ذكر هذا، فقال: أبو الجابرة الأربعة، فقال ابن عباس: اللهم نعم)).

وفي إسناد عبد الله بن لهيعة، مختلف فيه.<sup>(٥)</sup>

وبشر هذا: هو ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص،<sup>(٦)</sup> ولعل خطبته هذه كانت في إمارة أبيه: مروان بن الحكم، أو في خلافة أخيه: عبد الملك بن مروان، وكانت خطبة بشر بن مروان هذه بالكوفة: فإن حصين بن عبد الرحمن<sup>(٧)</sup> حضرها وهو كوفي، وكذلك الصحابي عمارة بن ربيعة معدود في أهل الكوفة كما تقدم.<sup>(٨)</sup>

وتقدم<sup>(٩)</sup> في حديث غضيف بن الحارث أن أباه مروان بن

(١) دول جمع دولة: وهو ما يتداول به من المال وغيره. انظر: النهاية (١٤٠/٢).

(٢) قوله: «خولاً» أي خدماً وعبداً، يعني أنهم يستخدمونهم ويستعبدونهم. انظر: النهاية (٨٨/٢).

(٣) قوله: «دغلاً» أي يخدعون به الناس. انظر: النهاية (١٢٣/٢).

(٤) زاد في (ح): لفظ الجلالة بعده.

(٥) تقدمت ترجمة ابن لهيعة.

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٩ / ٢٦٩) : هذا الحديث فيه غرابة ونكارة شديدة، وابن لهيعة ضعيف.

(٦) هو أخو عبد الملك بن مروان ولي إمرة العراقيين لأخيه عبد الملك، وكان سمحاً جواداً، توفي سنة

أربع وسبعين من الهجرة. انظر: البداية والنهاية (١٢ / ٢٤١).

(٧) حصين بن عبد الرحمن هو السلمي أبو الهذيل الكوفي ثقة تغير حفظه في الآخرة من الخامسة.

انظر: التقريب (١٣٧٨).

(٨) تقدم في الوجه الثالث من هذا الباب.

(٩) تقدم برقم (٢١٧).

الحكم<sup>(١)</sup> هو الذي أحدث ذلك وحمل الناس عليه، ثم ترك ذلك والله الحمد.

١٨٩/ـ

وربما آلت البدع/ بأصحابها إلى ارتكاب ما هو أشد منها حتى أخرجت صاحبها عن الحق

وعن الجماعة كما روينا في مسند الدارمي<sup>(٢)</sup> أن أبا موسى الأشعري قال لابن مسعود: يا أبا عبد الرحمن إني رأيت في المسجد أنفا أمرا أنكرته ولم أر والحمد لله إلا خيرا، قال: فما هو؟ فقال: إن عشت فستراه، قال: رأيت في المسجد قوما حلقا جلوسا ينتظرون الصلاة، وفي كل حلقة رجل — وفي أيديهم حصى — فيقول لهم: كبروا مائة، فيكبرون مائة، فيقول: هللوا مائة فيهللون مائة، فيقول: سبحوا مائة فيسبحون مائة، قال: فماذا قلت لهم؟ قال: ما قلت لهم شيئا<sup>(٣)</sup> انتظار رأيك أو أمرك، قال: أفلا أمرهم أن يعدوا سيئاتهم وضمنت أن لا يضيع من حسناتهم شيئا<sup>(٤)</sup> ثم مضى<sup>(٥)</sup> حتى أتى حلقة من تلك الحلقة فوقف عليهم فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ فقالوا: يا أبا عبد الرحمن! حصى نعد به التكبير والتهليل والتسبيح، قال: فعدوا سيئاتكم فأنسا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيئا، ويحكم أمة محمدا ما أسرع هلككم! هؤلاء صحابة نبيكم متوافرون وهذه ثيابه لم تبل، وآنيته لم تكسر<sup>(٦)</sup> والذي نفسي بيده إنكم

(١) قلت: والذي تقدم في حديث غضيف هو أن الذي أحدث ذلك هو عبد الملك بن مروان أخو

بشر بن مروان.

(٢) الدارمي في سننه (١ / ٦٨، ٦٩) ورجاله ثقات سوى يحيى بن عمرو بن سلمة، فإن لم أقف على ترجمته، وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩ / ١٧٦ رقم ٧٣١) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا.

(٣) في المطبوع: أو انتظار رأيك.

(٤) كلمة (شيئا) لم أجدها في المطبوع.

(٥) جاء في المطبوع: (ومضيا).

(٦) في المطبوع: (لم تكسر).

لعلى ملة هي أهدى من ...<sup>(١)</sup> وتفتتحوا باب ضلالة ؟ قالوا والله يا أبا عبد الرحمن ما أردنا إلا الخير، قال: وكم مريد للخير لم يصبه،<sup>(٢)</sup> إن رسول الله ﷺ حدثنا ((أن قوما يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم)) وأثم الله لا أدري لعل أكثرهم منكم ثم تولى عنهم. قال عمرو بن سلمة: رأينا عامة أولئك الخلق يطاعنوننا<sup>(٣)</sup> يوم النهروان مع الخوارج. فانظر — رحمك الله — إلى إنكار أبي موسى بقلبه وسكوته حتى ينظر رأي ابن مسعود في أمر ظاهره أنه عبادة، وتصريح ابن مسعود بالإنكار عليهم واستقراجه أن تؤول بهم البدع إلى أن لا يجاوز الإيمان تراقيهم، وكيف وقع بهم ما استقربه من خروجهم مع الخوارج وقتالهم بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ولم يدخر الله عن نبيه وأصحابه الذين هم خير القرون خيرا خباها لمن بعدهم والله أعلم.

١٩٠/

### الثامن: [إباحة غيبة المجاهر بالمعاصي]

قول عمارة بن رؤية في حق بشر بن مروان: — ((قبح الله هاتين اليتيمتين القصيرتين)) كما وقع في رواية المصنف، وفي رواية مسلم وغيره: ((اليتين القصيرتين)) — هو داخل في حد الغيبة لقوله ﷺ لعائشة — حين قالت: حسبك من فلانة أمها قصيرة — : ((لقد قلت كلمة لو مزجت بماء البحر لمزجته))<sup>(١)</sup> مع أن إنكار ذلك حاصل بدون غيبته بذلك.

<sup>(١)</sup> ضبط عليه في الأصل وفي هذا الموضع يياض أيضا في الأصل و(ح) و (س) وجاء في هامش

الأصل بخط المؤلف: (لعله من سائر الأمم يوشك أن تدعوها) وجاء في المطبوع: (ملة محمد)

<sup>(٢)</sup> في المطبوع: (لن يصبه).

<sup>(٣)</sup> في المطبوع: (يطاعنوننا).

<sup>(٤)</sup> طرف من حديث عائشة أخرجه أبو داود في (الأدب — باب في الغيبة ١٩٢ / ٥ رقم ٤٨٧٥).

والترمذي في (صفة القيامة — باب رقم ٥١، ٤ / ٥٧٠ رقم ٢٥٠٢) والإمام أحمد في مسنده (١٨٩ / ٦).

كلهم من طريق الثوري عن علي بن الأقرع عن أبي حذيفة عن عائشة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح وأبو حذيفة هو كوفي من أصحاب ابن مسعود ويقال اسمه:

ويجاب: بأن الغيبة تباح في ستة مواضع: <sup>(١)</sup> منها: غيبة المجاهر بالمعاصي، والظاهر: أن بشر بن مروان كانت حاله كذلك تحسينا للظن بالصحابي.

فإن قال قائل: إنما تجوز غيبته بما يجاهر به من المعاصي دون غيبته بما في يديه من القصر والعيب.

قلنا: ولعله لم يرد بقصر يديه قصرهما في الخلقة الجارحة <sup>(٢)</sup> وإنما أراد قصر يديه عن الخير وطولهما في الشر، كما عبر النبي ﷺ عن زينب — إحدى أمهات المؤمنين — بقوله: ((أسرعكن بي لحاقاً <sup>(٣)</sup> أطولكن يداً)) <sup>(٤)</sup> وأراد طول اليد بالصدقة لا طول الجارحة. والله تعالى أعلم.

==

سلمة بن صهيب.

قلت: رجاله كلهم ثقات.

<sup>(١)</sup> انظر: القواعد للعز بن عبد السلام (١/١٥٣، ١٥٤).

<sup>(٢)</sup> قلت: لا مانع من حملهما على الخلقة الجارحة تعريفاً بهما وإنكاراً لما حدثت منهما دون

الاستخفاف بالقصر الذي ورد الذم عنه في حديث عائشة، والله أعلم.

<sup>(٣)</sup> قوله: (لحاقاً) ورد في (ح): (لحوقاً).

<sup>(٤)</sup> طرف من حديث عائشة عند مسلم في صحيحه (فضائل الصحابة — باب فضائل أم المؤمنين

زينب ١٦ / ٨) وفيه التصريح بأن زينب كانت أطولهن يداً لأنها كانت تعمل يديها وتتصدق

وأخرجه البخاري في (الزكاة — باب ٣... / ٣٣٥ رقم ١٤٢٠) ونقظه موهم أن أطولهن يداً

كانت سودة.

قال النووي: وهذا الروم باطل بالإجماع. انظر: شرح صحيح مسلم (١٦ / ٩) وراجع تحقيق

المقال في الفتن (٣ / ٣٣٦ — ٣٣٨).



## باب ما جاء في أذان الجمعة

٥١٦ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا حماد بن خالد الخياط عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد قال: ((كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما إذا خرج الإمام أقيمت الصلاة<sup>(١)</sup> فلما كان عثمان زاد النداء الثالث على الزوراء)).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.<sup>(٢)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

### الأول: إخراج حديث الباب

[٢١٩] — حديث السائب بن يزيد:

أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup> عن آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب... ومن رواية عقيل<sup>(٤)</sup> ويونس [١٩٠/ب] ابن يزيد<sup>(٥)</sup> وعبد العزيز بن أبي سلمة<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup> من رواية يونس ومحمد بن إسحاق وصالح بن أبي الأخضر.

(١) في هامش الأصل: (لعله وإذا أقيمت) من غير تصحيح له كعادته في اللحق.

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٣٩٢، ٣٩٣ رقم ٥١٦).

(٣) البخاري في (الجمعة — باب الأذان يوم الجمعة ٢ / ٤٥٧ رقم ٩١٢).

(٤) المصدر نفسه (باب الجلوس على المنبر عند التأذين ٢ / ٤٦٠ رقم ٩١٥).

(٥) المصدر نفسه (باب التأذين عند الخطبة ٢ / ٤٦١ رقم ٩١٦).

(٦) المصدر نفسه (باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ٢ / ٤٥٩ رقم ٩١٣ من رواية أبي نعيم عنه).

(٧) أبو داود في (الصلاة — باب ما جاء في أذان الجمعة ١ / ٦٥٥، ٦٥٦ رقم ١٠٨٧ — ١٠٩٠).

والنسائي<sup>(١)</sup> من رواية يونس بن يزيد وصالح بن أبي الأخضر.  
وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية جرير بن عبد الحميد<sup>(٣)</sup> عن محمد بن إسحاق.  
ستهم<sup>(٤)</sup> عن الزهري...

### الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث السائب، وفيه: أيضا عن بلال وابن عباس.

[٢٢٠] — أما حديث بلال:

فرواه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الرحمن بن سعد بن عمار عن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد حدثه عن أبيه — سعد مؤذن عمر — عن بلال ((أنه كان يؤذن لرسول الله ﷺ يوم الجمعة إذا كان الفياء قدر الشراك إذا قعد النبي ﷺ على المنبر)).  
وعبد الرحمن بن سعد بن عمار<sup>(٦)</sup> وابن عمه عبد الله بن محمد بن عمار: <sup>(٧)</sup>ضعفهما يحيى ابن معين.

وهو منقطع فيما بين عبد الله وسعد، فإن عبد الله يروي عن أبيه عن جده، كما روى له

(١) النسائي في (الجمعة — باب الأذان للجمعة ٣ / ١١١، ١١٢ رقم ١٣٩١، ١٣٩٢).

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ١ / ٢٠٣، ٢٠٤ رقم ١١٢٢).

(٣) ورد في جميع النسخ الخطية بالواو، والصواب: جرير بن عبد الحميد عن محمد بن إسحاق، وذلك

أن جريرا لا يرويه عن الزهري وإنما يرويه عن ابن إسحاق. انظر: تحفة الأشراف (٣ / ٢٦٢

رقم ٣٧٩٩).

(٤) وهم: ابن أبي ذئب، وعقيل، ويونس، وعبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون، ومحمد بن إسحاق،

وصالح بن أبي الأخضر.

(٥) المعجم الكبير (١ / ٣٥٣ رقم ١٠٧٥).

(٦) انظر: المرح والتعديل (٥ / ٢٣٨ رقم ١١٢٣).

(٧) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٦٠٦).

ابن عدي في ترجمته<sup>(١)</sup> في الكامل<sup>(٢)</sup>.

[٢٢١] — وأما حديث ابن عباس:

فرواه الطبراني أيضاً في الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس  
(أن رسول الله ﷺ كان يخطب يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم الأضحى على المنبر فإذا  
سكت المؤذن يوم الجمعة قام فخطب)).

وحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس: ضعفه أحمد<sup>(٤)</sup> وابن المديني<sup>(٥)</sup> وابن معين<sup>(٦)</sup>  
وأبو زرعة<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> والجوزجاني<sup>(٩)</sup> وقال ابن معين مرة: <sup>(١٠)</sup> ليس به بأس.

(١) قوله: (في ترجمته) ورد في (ح) بعد قوله: (الكامل).

(٢) لم أجد ترجمة عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد، نعم ذكره ابن عدي في ترجمة عبد الله بن  
حفص بن عمر بن سعد، انظر: الكامل (٤ / ١٥٦١)، وهو أيضاً في تاريخ الدارمي رقم (٦٠٦)  
(والميزان (٢ / ٤٩٠ رقم ٤٥٥٠) وقد ترجم له غير واحد ولكنهم لم يذكروا له رواية عن  
سعد، انظر: المصادر السابقة، واللسان (٣ / ٣٣٧ رقم ١٣٨٦).

(٣) انظر: المعجم الكبير (١١ / ١٦٧ رقم ١١٥١٨).

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٦) وقال: "رواه الطبراني في الكبير وفيه: حسين بن عبيد الله  
ابن عباس ضعفه أحمد وابن المديني والبخاري والنسائي وفيه رجاله موثقون " اهـ.

(٤) انظر: سوالات أبي داود رقم (٥٦٦) ووصفه بأنه منكر الحديث، ونقل ابن عدي من طريق  
ابن المديني أنه قال: تركه أحمد، انظر: الكامل (٢ / ٧٦٠).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٢ / ٣٨٨ رقم ٢٨٧٢) والضعفاء له أيضاً رقم (٧٨).

(٦) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٢٥٧).

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٥٧ رقم ٢٥٨).

(٨) النسائي في الضعفاء له رقم (١٤٥) ووصفه بأنه منزوك الحديث.

(٩) انظر: أحوال الرجال رقم (٢٣٣).

(١٠) انظر: الكامل (٢ / ٧٦٠).

**الثالث: [تنبيه على خطأ في رواية المصنف]**

وقع في رواية المصنف لهذا الحديث: ((إذا خرج الإمام أقيمت الصلاة))<sup>(١)</sup> فإما أن يكون سقط على بعض رواته شيء من الحديث — وهو الظاهر — فإن ابن العربي أوردته في المعارضة<sup>(٢)</sup> بلفظ: ((إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة)) فسقط على بعض السرواة أو النساخ لفظ: وإذا/ أو أراد بإقامة الصلاة: الأذان الأول الذي كان يؤذن بين يدي<sup>(٣)</sup> النبي ﷺ إذا خرج وجلس على المنبر — وهو بعيد —.

وهو عند البخاري وبقية أصحاب السنن على الصواب: ففي رواية البخاري<sup>(٤)</sup> ((وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام على المنبر)) وفي رواية له<sup>(٥)</sup> ((كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر)) وفي رواية للنسائي<sup>(٦)</sup> ((كان بلال يؤذن إذا

(١) قال المباركفوري: "كنا في النسخ المطبوعة في الهند وقد ذكر أبو بكر ابن العربي في عارضة الأحوذى هذا الحديث بلفظ: ( وإذا أقيمت الصلاة ) وهو الصحيح، وكذلك وقع في رواية أبي عامر عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة ( إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة ) وكنا للبيهقي من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب، كنا في الفتح " اهـ. انظر: تحفة الأحوذى ( ٣ / ٣٩ ) وقد نقله عن الحافظ في الفتح ( ٢ / ٤٥٧ ).

ورواية ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٣٦ رقم ١٧٧٣ ) ورواية البيهقي في الكبرى ( ٣ / ١٩٢ ) وقال ابن خزيمة عقبه: " قوله: وإذا قامت الصلاة، يريد النداء الثاني — الإقامة —، وبهذا فسره أيضاً ابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٥٥ ).

(٢) انظر: المعارضة ( ٢ / ٣٠٤ ).

(٣) قال العظيم آبادي: " يستعمل لكل شيء يكون قدامه وأمامه سواء كان قريه أو بعيدة " انظر: المعون ( ٣ / ٣٠٤ ).

(٤) انظر: الصحيح مع الفتح ( ٢ / ٤٥٩ رقم ٤٦١ ).

(٥) المصدر نفسه. ( ٢ / ٤٥٧ ) وقد تقدم العزو إليه عند تحريجه في الوجه الأول.

(٦) النسائي في ( ٣ / ١١٢ ) وقد تقدم.

جلس رسول الله ﷺ على المنبر يوم الجمعة فإذا نزل أقام<sup>(١)</sup> وفي رواية ابن ماجه: <sup>(٢)</sup> «(فإذا خرج أذن وإذا نزل أقام)».

#### الرابع: [مكان أذان الجمعة]

تأذين بلال بين يدي النبي ﷺ يوم الجمعة كان على باب المسجد كما رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> من طريق ابن إسحاق عن الزهري عن السائب: ((كان يؤذن بين يدي رسول الله ﷺ إذا جلس على المنبر يوم الجمعة على باب المسجد وأبي بكر وعمر)).

#### الخامس: [تعريف الزوراء]

الزوراء المذكورة — بفتح الزاي وسكون الواو بعدها راء محدودة — <sup>(٤)</sup> وهي دار

(١) ابن ماجه في (١ / ٢٠٤) وقد تقدم.

(٢) أبو داود في (الصلاة — باب النداء يوم الجمعة ١ / ٦٥٥، ٦٥٦ رقم ١٠٨٨) ورجاله ثقات سوى محمد بن إسحاق وهو صدوق مدلس، وقد عمن في هذه الرواية عند أبي داود والطبراني في الكبير (٧ / ١٤٥ رقم ١٦٤٢) ولكنه صرح بالسما ع عند الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٤٤٩) ولكن ليس فيه قوله: (بين يديه على باب المسجد). قال العظيم آبادي في عون المعبود (٣ / ٣٠٦، ٣٠٧): "يدور إسناد حديث السائب على ابن شهاب الزهري، وروى عن الزهري سبعة أنفس... لكن هؤلاء السبعة — غير محمد بن إسحاق — ما ذكروا في روايته موضع الأذان، وما قالوا لفظ (بين يديه) ولا غيره من الألفاظ المحير لتعيين المكان، نعم ذكروا وقت الأذان وهو حين جلوس الإمام على المنبر وأما محمد بن إسحاق فذكر في روايته موضع الأذان — وهو بين يدي رسول الله ﷺ على باب المسجد... اهـ. وهذا ظهر أن حديثه هنا بهذا اللفظ الذي ساقه الشارح لو صح سنده لكان شاذاً لمخالفته جمعاً من أصحاب الزهري كما تقدم.

(٣) قوله: (رسول الله) ورد في (ح): (النبي).

(٤) انظر: الفتح (٢ / ٤٥٨).

بالسوق<sup>(١)</sup> كما في رواية ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من طريق ابن إسحاق عن الزهري: ((زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء)).  
وفي صحيح مسلم<sup>(٣)</sup> في حديث آخر من رواية أنس: ((والزوراء بالمدينة عند السوق والمسجد فيما ثمة)).

### السادس: [زيادة الأذان للحاجة]

إنما زاد عثمان بن عفانرضي الله عنه الأذان على الزوراء لحاجة الناس إليه لكثرتهم كما في صحيح البخاري<sup>(٤)</sup> وبقية السنن: ((فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء)) وفي رواية للبخاري<sup>(٥)</sup> ((حين كثر أهل المدينة)) وزاد أبو داود<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup>

(١) قال المباركفوري في التحفة (٣ / ٣٩): قال الإمام البخاري في صحيحه: الزوراء موضع بالسوق بالمدينة " قال الحافظ: وما فسر به الزوراء — يعني البخاري — هو المعتمد، انظر: الفتح ( ٢ / ٤٥٨ )

قلت: لم أقف قول البخاري في الصحيح المطبوع وله ذكر في شرح الحافظ.

(٢) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الأذان يوم الجمعة ١ / ٢٠٤ رقم ١١٢٢ ) وكذا ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٦٨ رقم ١٨٣٧ ) والطبراني في الكبير ( ٧ / ١٤٥ رقم ٦٦٤٢ ) كلهم من طريق ابن إسحاق بالنعنة، وقد صرح بالسماع عند الإمام أحمد في مسنده ( ٣ / ٤٤٩ ) إلا أنه لم يذكر هذه الزيادة — على دار في السوق —.

(٣) مسلم في ( الفضائل — باب معجزات النبي ﷺ ١٥ / ٣٩ ).

(٤) الصحيح مع الفتح ( ٢ / ٤٥٧ ) وقد تقدم برقم (٢١٩).

(٥) تقدم برقم (٢١٩).

(٦) انظر: الصحيح مع الفتح ( ٢ / ٤٥٩ رقم ٩١٣ ).

(٧) أبو داود في ( الصلاة — باب النداء يوم الجمعة ١ / ٦٥٥ رقم ١٠٨٧ ).

(٨) النسائي في ( الجمعة — باب الأذان للجمعة ٣ / ١١١، ١١٢ رقم ١٣٩١ ).

((فثبت الأمر على ذلك)).<sup>(١)</sup>

### العبايع: [وصف الأذان العثماني بالأول والثاني والثالث]

إنما وصف الأذان الذي راده عثمان بالتالث: لأنه كان أولا في زمنه وزمن صاحبيه الأذان الأول والإقامة. /

ب/١٩١

وتسمى<sup>(٢)</sup> أذانا أيضا لكونها إعلاما، ولذلك قال ﷺ: ((بين كل أذانين صلاة))<sup>(٣)</sup> يريد به الأذان والإقامة، وصار حقه أن يسمى اليوم الأذان الأول لتقدمه على الأذان الذي بين يدي الخطيب، وكذلك وصفه ابن عمر بأنه الأول كما سيأتي في الوجه الذي يليه، ولكن سمي ثالثا لحدوثه بعد أن كان المستقر أذانين، فلما أحدث هذا سمي ثالثا<sup>(٤)</sup>. والله أعلم.

وذكر القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٥)</sup> أن بيلاد المغرب اليوم يؤذن<sup>(٦)</sup> ثلاثة من المؤذنين بجهل المفتين، فإنهم لما سمعوا أنها ثلاثة لم يفهموا أن الإقامة هي النداء الثالث، فجمعوها وجعلوها ثلاثة غفلة وجهلا بالسنة قال: فأما بالمشرك فيؤدون كأذان قرطبة.

(١) أي الأذان الثالث الذي هو الأول في الوجود، قاله العظيم السدي في العمود (٣ / ٣٠٣)

قلت: وجاء في رواية أبي عامر العقدي عن ابن أبي ذئب عن الزهري (ثبت الأمر حتى الساعة) أخرجه بهذا اللفظ ابن خزيمة في صحيحه (٣/١٣٦ رقم ١٧٧٣).

(٢) أي الإقامة، وانظر: صحيح ابن خزيمة (٣ / ١٣٧) والأوسط (٤ / ٥٥).

(٣) طرف من حديث عبد الله بن مغفل المزني عند الإمام البخاري في (الأذان — باب كم بين الأذان والإقامة ١٢٦ / ٢ رقم ٦٢٤) ومسلم في (صلاة المسافرين — باب بين كل أذانين صلاة ١٢٤ / ٦) وغيرهما.

(٤) قلت: وقد سمي هذا الأذان في رواية عقيل عند الإمام البخاري (الجمعة — باب الجلوس على المنبر عند التأذين ٢ / ٤٦٠ رقم ٩١٥) "ثانيا" ووجهه أن المقصود به الأذان الحقيقي لا

الإقامة. انظر: الفتح (٢ / ٤٥٨).

(٥) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٥).

(٦) قوله: (يؤذن) ساقط من (ح).

**الثامن: [وجه إطلاق البدعة على الأذان العثماني]**

أطلق بعض الصحابة والتابعين على الأذان الذي أحدثه عثمان اسم البدعة كما رواه ابن أبي شيبه في المصنف<sup>(١)</sup> عن ابن عمر قال: ((الأذان الأول يوم الجمعة بدعة)) وعن الحسن قال: ((الذي قبل ذلك محدث))<sup>(٢)</sup>. ولا شك أن البدعة ما لم يكن في زمنه ﷺ ولكنها بدعة ليست بقبيحة لاحتياج الناس إليها، وقد تقدم في الباب قبله أن البدع تنقسم إلى الأحكام الخمسة<sup>(٣)</sup>.

**التاسع: [عدد المؤننين يوم الجمعة]**

في رواية البخاري<sup>(٤)</sup> لحديث السائب: ((لم يكن للنبي ﷺ يومئذ مؤذنون غير واحد)) وقال أبو داود<sup>(٥)</sup> والنسائي<sup>(٦)</sup> غير مؤذن واحد وقد ثبت في الصحيح<sup>(٧)</sup> أن ابن أم مكتوم كان

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٤٠).

(٢) انظر: المصدر نفسه.

(٣) تقدم في الوجه الرابع من باب ما جاء في كراهية رفع الأيدي على المنبر، وقد تقدم هناك أن هذا التقسيم باطل ليس له أصل.

وقوله: " لاحتياج الناس إليها " قلت: وهذا السبب الذي من أجله زاد عثمان بن عفان رضي الله عنه هذا الأذان متف في هذه الأزمان لوجود ما يفني عنه ألا هو مكبر الصوت. انظر: الأجوبة النافعة ص (١٤).

(٤) البخاري في ( الجمعة — باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ٢ / ٤٥٩ رقم ٩١٣ ) ولفظه فيه: ( لم يكن للنبي ﷺ مؤذن ... ) بدل قوله: ( مؤذنون ).

(٥) أبو داود في ( الصلاة — باب النداء يوم الجمعة ١ / ٦٥٦ رقم ١٠٨٦ ) وقد صرح بأن هذا المؤذن هو بلال.

(٦) النسائي في ( الجمعة — باب الأذان للجمعة ٣ / ١١٢ رقم ١٣٩٢ ).

(٧) انظر: البخاري مع الفتح ( الصلاة — باب أذان الأعمى ٢ / ١١٨ رقم ٦١٧ ) ومسلم في ( الصلاة — باب جواز أذان الأعمى ٤ / ٨٣ ) وهذا اللفظ الذي ساقه الشارح هو لفظ مسلم .



يؤذن للنبي ﷺ ، ولذلك قال: ((فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم))<sup>(١)</sup> وكان من مؤذنيه أيضاً: سعد القرظ<sup>(٢)</sup> وأبو محذورة<sup>(٣)</sup>.  
فما وجه قول السائب: ((لم يكن له غير مؤذن واحد)) ؟  
والجواب: أنه أراد في الجمعة، وفي مسجد المدينة، ولم ينقل أن ابن أم مكتوم كان يؤذن للجمعة<sup>(٤)</sup> بل الذي ورد عنه التأذين يوم الجمعة: بلال كما تقدم.<sup>(٥)</sup>  
وأما سعد القرظ: فكان جعله مؤذناً بقاء، وأما أبو محذورة: فكان جعله مؤذناً بمكة.<sup>(٦)</sup>  
فبهذا يحصل الجمع بين هذه الأحاديث/.

١/١٩٢

### العاشر: [بيان كراهة السلف اتخاذ مؤذنين فأكثراً]

كره جماعة من العلماء اجتماع مؤذنين فأكثراً على الأذان بأن يؤذنا، أو يؤذنوا بصوت واحد، لأنه خلاف ما كان في زمنه وزمن الصحابة<sup>(٧)</sup> لاسيما ما اعتاده كثير منهم أن هذا ينطق بكلمة، وهذا بكلمة فلا يجتمع الأذان من لفظ واحد منهم، وربما اقتصر بعضهم على النفي في قوله: «لا إله» واقتصر الآخر على الاستثناء ونحو ذلك.

(١) طرف من حديث ابن عمر عند البخاري في صحيحه (الشهادات — باب شهادة الأعمى ٥ / ٣١٢ رقم ٢٦٥٦) ومسلم في (الصيام — باب صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم ٧ / ٢٠٢) وهذا لفظه.

(٢) انظر: التلخيص الحبير (١ / ٢٠٨).

(٣) انظر: السنن الكبرى (١ / ٤٢٩) والتلخيص الحبير (١ / ٢٠٨).

(٤) بل ورد أنه ما كان يؤذن إلا في صلاة الصبح، كما قال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٥٩).

(٥) ورد التصريح بذلك في سنن النسائي (الجمعة باب الأذان للجمعة ٣ / ١١٢ رقم ١٣٩٣) من رواية السائب بن يزيد بلفظ ((كان بلال يؤذن إذا جلس رسول الله ﷺ على المنبر يوم الجمعة)) ورجاله ثقات.

(٦) انظر: الفتح (٢ / ٤٥٩).

(٧) انظر: الباحث على إنكار البدع والحوادث ص (٨٦-٨٧) والإبداع في مضار الابتداع ص (١٥٢-١٥٣) والفتح (٢ / ١٣٠، ٤٥٩).

وبلغني أن الشيخ تقي الدين ابن تيمية<sup>(١)</sup> مر بجماعة يهللون مجتمعين فينطق طائفة منهم بالنفي فقط، وطائفة بالاستثناء فقط، فقال: هؤلاء نصفهم يكفرون ونصفهم يفسرون<sup>(٢)</sup>

### الحادي عشر: [جواز التأذين قبل ميقاته في الصباح والجمعة]

أطلق جمهور أصحابنا<sup>(٣)</sup> أنه لا يجوز الأذان لصلاة قبل دخول وقتها إلا الصبح، وقال المحاملي<sup>(٤)</sup> منهم: إلا الصبح والجمعة، ولا شك أنه لا يجوز الاتيان بشيء من الخطبتين قبل الزوال<sup>(٥)</sup> فيحتمل: أن المحاملي أراد أن الأذان الذي زاده عثمان الذي هو اليوم الأذان الأول يجوز قبل الزوال، وإن الأذان الثاني الذي يكون بين يدي الخطيب يكون بعد الزوال لشروع الخطيب عقبه في الخطبة.

ويحتمل: أنه لم يرد جواز وقوع الأذان الأول قبل الزوال، وإنما أراد أن الأذان للجمعة وإن وقع بعد الزوال فإنه لا يدخل وقت صلاة الجمعة إلا بعد تقدم الخطبتين عليها، فكان وقت مباشرة فعلها لم يدخل، وهذا بعيد.

وتقدم الخطبتين عليها هو من الشروط لصحتها فهو كالطهارة لمن دخل عليه وقت صلاة ولم يكن متطهراً فلا يقال: ما دخل وقت صلاته، ولكن شروط الصلاة يجوز تقديمها قبل

(١) كذا في (ح) وجاء في الأصل: (ابن التيمية) وهو خطأ.

(٢) كذا في الأصل لم أعتد لمعناه.

(٣) انظر: البيان (٦٢، ٦١/٢) والروضة (٣١٦/١) والمجموع (٩٥ / ٣ — ٩٨) ومغني المحتاج (٢١٦/١).

(٤) انظر: المقنع في الفقه للمحاملي ص (٢٠٩) رسالة ماجستير.

(٥) انظر: المقنع في الفقه ص (٢٠٩، ٢٠٦) والروضة (٥٣١ / ١).

(٦) قلت: هذا الاحتمال الذي أظهره الشارح لا يظهر لي وذلك أن المحاملي لا يرى جواز الأذان يوم الجمعة قبل الزوال، ولكنه إن أذن قبل الزوال وخطب وصلى بعد الزوال أجزأته الصلاة والخطبة، ويكون الأذان قبل الزوال كلا أذان، اهـ بصرف. انظر: المقنع ص (٢٠٩) رسالة ماجستير.

دخول وقت الصلاة بخلاف الخطبتين، والله أعلم.<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> ورد في (ح): (آخر الجزء ٢٢).

هذا وقد أثبتت السماعيات في نهاية الباب واستغرق ذلك (١٩٢/ب) و (١٩٣/أ) وترك (١٩٣/ب) بياضاً لم يثبت فيه شيئاً.

١/١٩٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

## باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام من المنبر

٥١٧ — حدثنا محمد بن بشار<sup>(١)</sup> ثنا أبو داود الطيالسي ثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس بن مالك قال: ((كان النبي ﷺ يكلم في الحاجة إذا نزل من المنبر)). قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم، وسمعت محمداً يقول: وهم جرير بن حازم في هذا الحديث، والصحيح ما روى ثابت عن أنس قال: ((أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي ﷺ فما زال يكلمه حتى نعى بعض القوم)) قال محمد: والحديث هو هذا، وجرير بن حازم ربما يهيم في الشيء وهو صدوق، قال محمد: وهم جرير بن حازم في حديث ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: ((إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)) قال محمد: وروى عن حماد بن زيد قال: كنا عند ثابت البناني فحدث حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: ((إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)) فوهم جرير فظن أن ثابتاً حدثهم عن أنس عن النبي ﷺ.

٥١٨ — حدثنا الحسن بن علي الخلال ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ثابت عن أنس قال: ((لقد رأيت النبي ﷺ بعد ما تقام الصلاة يكلمه الرجل يقوم بينه وبين القبلة فما يزال يكلمه، ولقد رأيت بعضهم ينعى من طول قيام النبي ﷺ له)). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.<sup>(٢)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

(١) ذكر في هامش الأصل: (بندار).

(٢) الجامع (٢ / ٣٩٤ — ٣٩٦ رقم ٥١٧، ٥١٨).

## الأول: [تخريج حديث الباب]

### [٢٢٢] — حديث أنس الأول:

ب/١٩٤

أخرجه بقية أصحاب السنن: / فرواه ابن ماجه <sup>(١)</sup> عن بندار...

ورواه أبو داود <sup>(٢)</sup> عن مسلم بن إبراهيم ، والنسائي <sup>(٣)</sup> عن محمد بن علي بن ميمون عن  
الفريري، كلاهما عن جرير بن حازم...

قال أبو داود: والحديث <sup>(٤)</sup> ليس بمعروف عن ثابت تفرد به جرير بن حازم.

### [٢٢٣] — وحديث أنس الثاني:

— الذي لم يُوصل المصنف إسناده — رواه في كتاب العلل المفرد <sup>(٥)</sup> قال: حدثنا عبد الله  
بن أبي زياد ثنا وهب بن جرير ثنا أبي عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ : ((إذا  
أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني)).

<sup>(١)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام عن المنبر ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠٤ ).

<sup>(٢)</sup> أبو داود في ( الصلاة — باب الإمام يتكلم بعد ما ينزل من المنبر ١ / ٦٦٨ رقم ١١٢٠ ).

<sup>(٣)</sup> النسائي في ( الجمعة — باب الكلام والقيام بعد القول عن المنبر ٣ / ١٢٣ رقم ١٤١٨ ).

وهذا الحديث أخرجه ابن خزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٦٩ رقم ١٨٣٨ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٠ ) وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: " قلت: لكنه معلون قد بين علته الترمذي في جامعه " اهـ. انظر: الاتحاف ( ١ / ٤٤٢ رقم ٣٩٩ ).

وقال البيهقي — بعد أن نقل عن أبي داود قوله هذا — : وبمعناه ذكره البخاري رحمه الله،  
والمشهور عن ثابت: ما رواه حماد بن سلمة وعمارة كلاهما عنه عن أنس أنه قال: أقيمت صلاة  
العشاء ... الحديث. انتهى ملخصاً.

<sup>(٤)</sup> قوله: (والحديث) ساقط من (ح).

<sup>(٥)</sup> انظر: العمل الكبير ( ١ / ٢٧٧ ) باب في الكلام بعد نزول الإمام عن المنبر.

ثم قال: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث خطأ، أخطأ فيه جرير بن حازم. ورواه أيضاً: ابن عدي في الكامل<sup>(١)</sup> في ترجمة جرير بن حازم.

[٢٢٤] — وحديث أنس الأخير:

انفرد بإخراجه المصنف.<sup>(٢)</sup>

وأما قول المصنف: وروي عن حماد بن زيد إلى آخره ولم يوصل إسناده فوصله أبو داود في سننه<sup>(٣)</sup> وفي المراسيل<sup>(٤)</sup> عن أحمد بن صالح عن يحيى بن حسان عن حماد بن زيد، وهذا إسناده صحيح يحتج به في الصحيح<sup>(٥)</sup> وقد أتى به المصنف بصيغة التمریض.

(١) انظر: الكامل (٢ / ٥٥١).

(٢) يعني من بين الستة، وقد أخرجه أيضاً:

عبد الرزاق في مصنفه (١ / ٥٠٤ رقم ١٩٣١) والإمام أحمد في المسند (٣ / ١٦١) وعبد بن حميد كما في المنتخب (٣ / ١٢٤ رقم ١٢٤٧) كلهم من طريق معمر عن ثابت عن أنس به. ومعمر بن راشد قال عنه الحافظ في التقريب رقم (٦٨٥٧): "ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة". اهـ.

قلت: له طرق أخرى فقد أخرجه الإمام البخاري في (الأذان — باب الكلام إذا أقيمت الصلاة ٢ / ١٤٧ رقم ٦٤٣) من طريق حميد الطويل عن ثابت عن أنس به نحوه. ومسلم في (الطهارة — باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ٤ / ٧٢، ٧٣) من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بلفظ: (أقيمت صلاة العشاء فقال رجل: لي حاجة فقام النبي ﷺ يناجيه حتى نام القوم أو بعض القوم ثم صلوا).

(٣) لم أجده في السنن المطبوع، وقد ذكره المزي في الأطراف (٩ / ٢٥٣ رقم ١٢١٠٦) ونسبه إلى سنن أبي داود ولكن تعقبه الحافظ بقوله: قلت: "ما هو في رواية اللؤلؤي في السنن بل في المراسيل". اهـ. انظر: النكت الطرف مع التحفة (٩ / ٢٥٣).

(٤) انظر: المراسيل رقم (٦٤).

(٥) قلت: هو كما قال ورجاله رجال الشيخين سوى أحمد بن صالح فهو من رجال البخاري.

**الثاني: [المراد بقول المصنف: «سمعت محمداً» يعني في تعليل الحديث]**

وقع في كلام القاضي أبي بكر بن العربي في شرح الترمذي<sup>(١)</sup> في الكلام على إسناد هذا الحديث أن الذي علله بندار، وأنه القائل: والصحيح ما روى ثابت عن أنس إلى آخره، ففهم من قول الترمذي عقب الحديث الأول: سمعت محمداً يقول: أن المراد بمحمد: محمد بن بشار بندار شيخ الترمذي في الحديث الذي صدر به الباب ووهم في فهمه ذلك، والمراد بمحمد: إنما هو البخاري رحمه الله، وهذه عادة المصنف في النقل عن البخاري رحمه الله.

**الثالث: [تصحيح الشارح حديث جرير الذي أعله البخاري وأبو داود]**

ما أعل به البخاري وأبو داود الحديث الأول من رواية جرير بن حارم بأن الصحيح كلام الرجل له بعد ما أقيمت الصلاة لا يقدح ذلك في صحة حديث جرير بن حازم بل الجمع بينهما ممكن بأن يكون المراد بعد إقامة صلاة الجمعة وبعد نزوله من المنبر فليس الجمع بينهما متعذراً.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٥، ٣٠٦) ولكن ليس فيه تعيين المعلل، وظاهر العبارة تدل على أنه يعني المصنف — دون بشار فقال: الإسناد علله سنداً وقال: الصحيح أن النبي ﷺ أقيمت الصلاة فذكره.

(٢) قلت: ما أعل به الإمام البخاري وغيره هو الراجح وذلك أن الحديث رواه أصحاب ثابت

الآخرون على خلاف ما رواه جرير، ومنهم:

— حماد بن سلمة: وحديثه عند الإمام مسلم (الطهارة — باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء... ٤ / ٧٢، ٧٣).

— وحيد الطويل: وحديثه عند البخاري في (الجمعة — باب الكلام إذا أقيمت الصلاة في الأذان ١٤٧ / ٢ رقم ٦٤٣).

— وعمارة بن زاذان: وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٢٣٨، ٢٣٩).

— ومعمّر بن راشد: وقد تقدم تحريج حديثه.

هؤلاء الجماعة رووه عن ثابت على خلاف ما رواه جرير فمارووه أولى لكثرة عددهم ولأن من

كيف وحرير بن حازم أحد الثقات المخرج لهم في الصحيح<sup>(١)</sup> فلا تضر زيادته<sup>(٢)</sup> في كلام الرجل له أنه كان بعد نزوله عن المنبر بل في رواية غير<sup>(٣)</sup> حرير زيادة<sup>(٤)</sup> تطويل الكلام معه، حتى نعى بعض القوم، ويحتمل: أن هذا مرة في غير الجمعة، ومرة في الجمعة، فلا يترك أحد الحديثين مع إمكان الجمع بينهما<sup>(٥)</sup> والله أعلم.

#### الرابع: [إذكار المذاهب في إباحة الكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة]

فيه أنه لا بأس بالكلام بعد فراغ الخطيب من الخطبة، وأنه لا يحرم ولا يكره. ونقله ابن قدامة في المغني<sup>(٦)</sup> عن عطاء وطاووس والزهري وبكر المزني والنخعي ومالك والشافعي وإسحاق ويعقوب ومحمد، قال: وروي ذلك عن ابن عمر انتهى.

==

بينهم حماد بن سلمة وهو أثبت أصحاب ثابت كما قال غير واحد من أهل العلم، انظر: شرح علل ابن رجب (٢ / ٦٩٠).

ومما يدل على صواب ما رواه الجماعة وروده من غير طريق ثابت موافقاً لروايتهم فمن ذلك: ما رواه عبد العزيز بن صهيب عن أنس عند الإمام البخاري في (الأذان — باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة ٢ / ١٤٦ رقم ٦٤٢).

(١) قلت: الوهم والخطأ محله أحاديث الثقات لا الضعفاء. انظر: النكت لابن حجر (٢ / ٦٨٨).

(٢) بل زيادته هي مضرة لأن المخرج متحد وقد رواه جماعة بخلاف ما رواه كما تقدم فهو شاذ.

انظر: النكت لابن حجر (٢ / ٦٨٨).

(٣) هو في رواية شيان عن حرير عند أبي يعلى في مسنده (٣ / ٣٩٠ رقم ٣٤٣٩) وفيه ذكر تطويل الكلام فقط دون قوله حتى نعى بعض القوم، ولم أقف عليه بهاتين اللفظيتين في سياق واحد.

(٤) قوله: (زيادة) ساقط من (ح).

(٥) هذا إذا صح الحديثان وخليا من الشذوذ والعلّة، أما إذا حكم إمام من أئمة هذا الفن بتعليل أحدهما فالأولى اتباعه في ذلك كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صححه. انظر: النكت لابن حجر (٢ / ٧١١).

(٦) انظر: المغني (٣ / ١٩٩، ٢٠٠).



قال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(١)</sup> والأصح عندي أن لا يتكلم لأن مسلماً قد روى — كما تقدم — أن الساعة التي في يوم الجمعة المستحابة هي: من حين يجلس الإمام على المنبر إلى أن تقام الصلاة، فينبغي أن يتحرد للذكر والتضرع.

قلت: إنما رواه مسلم <sup>(٢)</sup> بلفظ: ((هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة)) وما يرجح ترك الكلام بين الخطبة والصلاة: الأحاديث الواردة في الإنصات حتى تنقضي الصلاة:

فروى النسائي <sup>(٣)</sup> بإسناد جيد من حديث سلمان قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما من رجل يتطهر يوم الجمعة كما أمر ثم يخرج من بيته حتى يأتي الجمعة وينصت حتى يقضي صلاته إلا كان كفارة لما قبله من الجمعة)).

وروى أحمد <sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح من حديث نبیة الهذلي عن رسول الله ﷺ ((إن المسلم إذا اغتسل يوم الجمعة ثم أقبل إلى المسجد لا يؤذي أحداً فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له وإن وجد الإمام خرج جلس فاستمع وأنصت حتى يقضي الإمام جمعته وكلامه إن لم تغفر له في جمعته تلك ذنوبه كلها أن تكون كفارة للجمعة التي تليها)).

#### الخامس: [إباحة الكلام أثناء الخطبة والإقامة]

قال ابن العربي: <sup>(٥)</sup> إذا جاز الكلام بعد الإقامة فالكلام بين تمام الخطبة والإقامة أجوز. /

ب/١٩٥

(١) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٨).

(٢) مسلم في (٦ / ١٤٠) وقد تقدم في باب الساعة التي ترحى في يوم الجمعة ص...

(٣) النسائي في (الجمعة — باب فضل الانصات وترك اللغو يوم الجمعة ٣ / ١١٥ رقم ١٤٠٢).

(٤) أحمد في المسند (٥ / ٧٥) من رواية عطاء الخراساني عنه.

وعطاء هذا يرسل ويدلس كما في التقريب (٤٦٣٣) ولم يعرف له سماع من نبیة فالإسناد ضعيف: لأنه مدلس وقد عنعن، ولأنه أرسل عن نبیة، وقد تقدم التفصيل في سماعه من الصحابة.

(٥) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٧).

**السادس: [جواز الكلام بين الخطبة والصلاة للحاجة]**

إذا تقرر أن الاختيار ترك الكلام بين الخطبة والصلاة للاشتغال بالذكر والدعاء في ذلك الوقت، أو لما ورد في الإنصات من الفضل — كما تقدم — فيجمع بين ذلك وبين حديث الباب على تقدير ثبوته بما تقدم قبل هذا <sup>(١)</sup> بأن كلام الإمام لحاجة: أو كلام الرجل مع الإمام لحاجة لا بأس به، بل قد يكون في ذلك مصلحة للمتكلم لضرورته للكلام بما قد يخشى فوته، وربما كان تأخر الإمام عن الإحرام بالصلاة لضرورة مصلحة الصلاة كما ورد عن عمر <sup>(٢)</sup> وعثمان <sup>(٣)</sup> أن كلا منهما كان يبعث رجالاً يسوون الصفوف بعد الإقامة، فإذا أخرجوه أنهم قد استووا كبر، فيكون كلامه مع غيره في تلك الوقفة.

وروى أحمد <sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح من رواية موسى بن طلحة قال سمعت عثمان بن عفان وهو على المنبر والمؤذن يقيم وهو يستخير الناس يسألهم عن أخبارهم وأسعارهم وربما كان الإمام لا يسع زمانه لحوائج الناس لكثرتها، فإذا وجد وقتاً صرفه في حوائجهم كما قال عمر: **«(إني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة)»** <sup>(٥)</sup> فهذا إنما هو لضيق أوقاته عن مصالح المسلمين، أو لاهتمامه بمصالحهم حتى يهتم بذلك في صلاته، فتطرقة الخواطر <sup>(٦)</sup> كيف يفعل في تجهيز الجيوش، والله أعلم.

(١) تقدم في الوجه الثالث والرابع من باب ما جاء في كراهية الكلام والإمام يخطب.

(٢) أسنده البيهقي في الكبرى (٢ / ٢١).

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢ / ٢٢).

(٤) أحمد في مسنده (١ / ٧٣) ورجاله ثقات، وشيخ أحمد — هشيم بن بشير ثقة ثبت كثير

التدليس والإرسال الخفي انظر: التقريب رقم (٧٣٦٢) ولكنه صرح بالتحديث في هذا الحديث.

(٥) أورده الإمام البخاري في (العمل في الصلاة — باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة ٣ / ١٠٧) معلقاً عنه.

قال الحافظ: "وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء" انظر:

الفتح (٣ / ١٠٨) وتغليق التعليق (٢ / ٤٤٨).

(٦) لحق أثبته في الهامش بالتصحيح له، ولم أظفر مكان الخرجة في النص، وأثبتته هنا اتباعاً لما في (ح).

**السابع: [جواز التأخير في إقامة الصلاة بعد الإقامة]**

في حديث أنس الأخير<sup>(١)</sup> أنه لا بأس بالفصل بين إقامة الصلاة والشروع فيها وإن طال الفصل فإنه قال فيه: ((حتى رأيت بعضهم ينعم من طول قيام النبي ﷺ له، لكن صرح أصحابنا بأنه إذا طال الفصل أقامها ثانياً وأنه لا تكفي تلك الإقامة)).<sup>(٢)</sup>

وقد يجاب بأن هذه واقعة عين ولم تنقل تمام القصة كيف فعل فيها، فلعل/ الإقامة جددت له.<sup>(٣)</sup>

قال القاضي أبو بكر بن العربي:<sup>(٤)</sup> إن إقامة الصلاة يقتضي اتصال فعل الصلاة بالفراغ منها لقوله: ((قد قامت الصلاة)) فإن لم يكن هذا حقيقة في وجود الفعل حال القول، وإلا كان عبارة عن الإعلام بالشروع في ذلك لترك كل شغل له، إلا أنه بين النبي ﷺ بفعله أنه يجوز تأخير الشروع في الصلاة عنها لما يعرض للمرء من حاجة كانت مما يتعلق بالصلاة أو مما لا يتعلق بها.

فأما تأخيرها لما يتعلق بالصلاة ابتداء فكان<sup>(٥)</sup> وعمر وعثمان قد وكلوا رجالاً بتسوية الصفوف فذكر قصتهما في ذلك.

(١) يعني ما رواه معمر عن ثابت عنه وقد تقدم برقم (٢٢٤).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم (٥ / ١٠٣). باب متى يقوم الناس للصلاة في كتاب المساجد.

(٣) قلت: الشرع لا يثبت بالاحتمال، وهذه الواقعة التي نقلها ثقات أثبات يعمل على ظاهرها ما لم يدل دليل على خلافها، فالأصل بقاء ما كان على ما كان.

وعلى هذا فلا تبطل الإقامة وإن طال الفصل بدليل حديث أنس المذكور، والله أعلم.

(٤) انظر: العارضة (٢ / ٣٠٦).

(٥) زاد في (ج): (أبو بكر) في هذا الموضع، وهو مقحم بدليل عدم وروده في الأصل وللضمير

الآتي حيث ناه فقال: "فذكر قصتهما" وقد سبق أن ذكر قصة عمر وعثمان دون أبي بكر.

قال: وأما تأخيرها لما يتعلق بالصلاة مما<sup>(١)</sup> يعرض، فذكر حديث أبي هريرة<sup>(٢)</sup> في إقامة الصلاة وتسوية الصفوف وتذكره ﷺ أنه كان جنباً فرجع واغتسل ثم جاء فصلى بهم. وأما تأخيرها لأمر يعرض لا يتعلق بها فكحديث أنس المذكور، قال: وهذا كله دليل على أن اتصالها سنة وتأخيرها لهذه الأوجه الثلاثة سنة، والله أعلم.

(١) قوله: (مما) ورد في (ح): (لما).

(٢) أخرجه الإمام البخاري في (القول) — باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب خرج ١ / ٤٥٦ رقم

٢٧٥ (ومسلم في (المسجد) — باب متى يقوم الناس للصلاة ٥ / ١٠١، ١٠٢).

## باب ما جاء في القراءة في صلاة الجمعة

٥١٩ — حدثنا قتيبة ثنا حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع مولى النبي ﷺ قال: ((استخلف مروان أبا هريرة على المدينة وخرج إلى مكة فصلى بنا أبو هريرة يوم الجمعة فقرأ سورة الجمعة وفي السجدة الثانية: إذا جاءك المنافقون، قال عبيد الله: فأدركت أبا هريرة فقلت له: تقرأ بسورتين كان عليّ يقرأهما بالكوفة، فقال أبو هريرة: إني سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بهما)).

وفي الباب عن ابن عباس والنعمان بن بشير وأبي عتبة الخولاني.

١٩٦/ب

قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح، وروي/ عن النبي ﷺ أنه ((كان يقرأ في صلاة الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى وهل أفاك حديث الغاشية)).<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٢٥] — حديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم وبقيّة أصحاب السنن: فرواه مسلم<sup>(٢)</sup> عن قتيبة... وهو<sup>(٣)</sup> وابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن<sup>(٥)</sup> أبي بكر بن أبي شيبة عن حاتم...

(١) انظر: الجامع (٢ / ٣٩٦، ٣٩٧ رقم ٥١٩).

(٢) مسلم في (الجمعة — باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ٦ / ١٦٦).

(٣) أي الإمام مسلم، انظر: المصدر نفسه.

تنبيه: جاء في (س) "ورواه ابن ماجه" والصواب ما في الأصل، و(ع).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ١ / ٢٠١ رقم

١١٠٥).

(٥) هنا زاد في الأصل: (واو) لا يقتضها السياق.

ومسلم<sup>(١)</sup> أيضاً عن قتيبة عن الدراوردي، ومسلم<sup>(٢)</sup> وأبوداود<sup>(٣)</sup> عن القعني عن سليمان بن بلال كلهم عن جعفر بن محمد ...  
ورواه النسائي<sup>(٤)</sup> أيضاً.

### [تخريج ما في الباب]

[٢٢٦] — وحديث ابن عباس:

أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> وأصحاب السنن<sup>(٢)</sup> من رواية مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ ((كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة «الم تزيل السجدة» «وهل أتى على الإنسان حين من الدهر» وأن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين)).

[٢٢٧] — وحديث النعمان بن بشير:

- 
- (١) مسلم في ( الجمعة — باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ٦ / ١٦٦ ).
- (٢) المصدر نفسه.
- (٣) أبو داود في ( الصلاة — باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٧٠، ٦٧١ رقم ١١٢٤ ).
- (٤) النسائي في الكبرى ( الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة ٢ / ٢٨٧ رقم ١٧٤٧ ) من طريق جعفر بن محمد به.
- (٥) مسلم في ( الجمعة — باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٦ / ١٦٧، ١٦٨ ).
- (٦) فرواه أبو داود في ( الصلاة — باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ١ / ٦٤٨ رقم ١٠٧٥ ) والترمذي في جامعه ( الصلاة — باب ما جاء في ما يقرأ به في صلاة الصبح يوم الجمعة ٢ / ٣٩٨ رقم ٥٢٠ ) بالقصة الأولى فقط، دون ما كان يقرأ في صلاة الجمعة — وهو محل الشاهد هنا — ، وقال: حسن صحيح.
- والنسائي في ( الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ٣ / ١٢٤ رقم ١٤٢٠ ).
- وابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ١ / ١٤٧ رقم ٨٠٥ ).
- بالقصة الأولى فقط دون محل الشاهد وهو قراءته في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين.

رواه مسلم<sup>(١)</sup> وأصحاب السنن<sup>(٢)</sup> من رواية حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير قال: ((كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بـ «سبح اسم ربك الأعلى» و «هل أتاك حديث الغاشية» قال: فإذا اجتمع العيد والجمعة في يوم واحد يقرأ بهما أيضاً في الصلاتين)).

وأورده ابن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup> في ترجمة حبيب بن سالم وقال في أسانيده اضطراب،<sup>(٤)</sup> وحكى قول البخاري: فيه نظر.<sup>(٥)</sup>

قلت: قال فيه<sup>(٦)</sup> أبو حاتم الرازي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.<sup>(٧)</sup>

(١) مسلم في ( الجمعة — باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ٦ / ١٦٦، ١٦٧ ).

(٢) فرواه أبو داود في ( الصلاة — باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٧٠ رقم ١١٢ ).

والترمذي في ( الصلاة — باب ما جاء في القراءة في العيدين ٢ / ٤١٣ رقم ٥٣٣ )، وقال: حسن صحيح.

والنسائي في ( الجمعة — باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ٣ / ١٢٥ رقم ١٤٢٣ ).

وابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم ١٢٧٤ ) مختصراً دون قوله: ( وربما اجتمعا في يوم واحد ... )

(٣) انظر: الكامل ( ٢ / ٨١٢ ).

(٤) قوله: ( في أسانيده اضطراب ) ورد في ( ح ) : ( أسانيده فيها اضطراب ).

(٥) قلت: قول البخاري هذا في التاريخ الكبير ( ٢ / ٣١٨ رقم ٢٦٠٦ ).

(٦) قوله: ( فيه ) ورد في ( ح ) بعد أبي حاتم، كما سقط منه قوله: ( الرازي ).

(٧) انظر: الجرح والتعديل ( ٣ / ١٠٢ رقم ٤٧١ ).

(٨) انظر: الثقات ( ٤ / ١٣٨ ) قلت: وثقه أيضاً: الإمام أبو داود انظر: مقالات أبي عبيد الآجري

( ١ / ١٦١، ٢٦٥ رقم ٤٢، ٣٨١ ) وذكره الذهبي في كتابه: معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا

يوجب الرد رقم ( ٧٦ ).

وهذا الحديث رجاله كلهم ثقات سوى حبيب بن سالم وقد تقدم الكلام فيه، ولا يضر كلام الإمام البخاري فيه فإن الإمام نفسه صحح الحديث من طريقه كما نقل عنه الإمام الترمذي في العلل الكبير

ورواه مسلم<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> وابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: كتب الضحاك بن قيس إلى النعمان بن بشير يسأله أي شيء قرأ رسول الله ﷺ يوم الجمعة سوى سورة الجمعة؟ فقال: كان يقرأ (هل أتاك). /

[٢٢٨] — وحديث أبي عتبة: (٥)

(١ / ٢٨٦)

أما الاضطراب الذي ذكره ابن عدي في رواياته فلم أجد في هذا الحديث سوى قول الإمام الترمذي — عقب تحريج الحديث — : " وهكذا روى سفيان الثوري ومسعر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر نحو حديث أبي عوانة،

وأما سفيان بن عيينة فيختلف عليه في الرواية: يروي عنه عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن أبيه عن النعمان بن بشير، ولا نعرف لحبيب بن سالم رواية عن أبيه... إلى أن قال: وقد روي عن ابن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر نحو رواية هؤلاء " اهـ. وقد نص الحميدي في مسنده ( ٩٢٠ ) وعبد الله بن الإمام أحمد في المسند ( ٢٧١ / ٤ ) أن ابن عيينة كان يغلط فيه، وحزم الإمام البخاري بأنه وهم والصحيح حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير " اهـ. انظر: العلل الكبير ( ١ / ٢٨٦ ).

وبهذا تبين أن الصواب في رواية حبيب بن سالم من طريق ابن عيينة أيضا ما وافق فيه أصحاب إبراهيم بن محمد بن المنتشر الآخرين، وأن الغلط منه لا من غيره، وعلى هذا فلا اضطراب في هذه الرواية، والله أعلم.

(١) مسلم في ( الجمعة — باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٦ / ١٦٧ ).

(٢) أبو داود في ( الصلاة — باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٢٠ رقم ١١٢٣ ).

(٣) النسائي في ( الجمعة — باب ذكر الاختلاف على النعمان بن بشير في القراءة في صلاة الجمعة ٣ / ١٢٥ رقم ١٤٢٢ ).

(٤) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ١ / ٢٠١ رقم ١١٠٦ ).

(٥) أبو عتبة — بكسر أوله وفتح التون والموحدة — الخولاني، قيل: اسمه عبد الله بن عتبة أو عمارة صحابي له حديث ويقال: أسلم في عهد النبي ﷺ ولم يره ونزل حمص ومات في خلافة عبد الملك



رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> قال: ثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن مسلم عن سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية<sup>(٢)</sup> عن أبي عتبة الخولاني أن النبي ﷺ ((كان يقرأ في الجمعة «يسبح اسم ربك الأعلى» و «هل أذاك حديث الغاشية»)).

وسعيد بن سنان: ضعفه أحمد<sup>(٣)</sup> وابن معين<sup>(٤)</sup> وغيرهما<sup>(٥)</sup> وقد اضطرب فيه واختلف عليه: فرواه ابن ماجه<sup>(٦)</sup> عن هشام بن عمار هكذا، ورواه الطبراني في الكبير<sup>(٧)</sup> عن أحمد بن المعلق الدمشقي وحسين بن إسحاق التستري قالا: <sup>(٨)</sup> ثنا هشام بن عمار ثنا الوليد بن

==

على الصحيح.

انظر: الإكمال (١١٧/٦) وأسد الغابة (٦ / ٢٧ ، ٢٨) والإصابة (٤/١٤٢ رقم ٨٢٠).

<sup>(١)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة في الصلاة يوم الجمعة ١ / ٢٠١ رقم

( ١١٠٧).

<sup>(٢)</sup> أبو الزاهرية اسمه: حدير — مصفرا — الحضرمي الحمصي صدوق من الثالثة، انظر: التقريب رقم (

( ١١٦٢).

<sup>(٣)</sup> انظر: العلل رواية المرودي رقم ( ٢٧٦).

<sup>(٤)</sup> انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٢٠١ رقم ٥٠٨٧) وتاريخ الدارمي رقم ( ٣٦٦).

<sup>(٥)</sup> كالبخاري وأبي حاتم وأبي ررعة ودحيم والنسائي والدارقطني وابن حبان ، انظر: التاريخ الكبير (

٣ / ٤٧٧ رقم ١٥٩٨) والجرح والتعديل ( ٤ / ٢٨ رقم ١١٤) والضعفاء للنسائي رقم (٢٦٨)

والجروحين ( ١ / ٣٢٢).

وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه وخاصة عن أبي الزاهرية غير محفوظة ... " اهـ انظر: الكامل ( ٣ /

( ١١٩٩).

وقال الحافظ في التقريب رقم ( ٢٣٤٦) : متروك ورماد الدارقطني وعمره بالوضع.

<sup>(٦)</sup> تقدم العزو إليه.

<sup>(٧)</sup> لم أجده في الكبير وهو في المجمع ( ٢ / ١٩٤) قال الميمني: رواه البزار والطبراني في الكبير ...

وفيه أبو مهدي سعيد بن سنان وهو ضعيف.

<sup>(٨)</sup> قوله: (والحسين بن إسحاق التستري) سقط من (ح).

مسلم ثنا سعيد بن سفان عن أبي الزاهرية عن أبي عتبة الخولاني ((أن النبي ﷺ كان إذا مشى أقلع<sup>(١)</sup>) وكان يقرأ يوم الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين)).

وهكذا رواه البزار في مسنده<sup>(٢)</sup> قال ثنا محمد بن عبد الرحيم بن الفضل الحراني<sup>(٣)</sup> ثنا محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني ثنا أبوالمهدى سعيد بن سنان عن أبي الزاهرية عن أبي عتبة عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والسورة التي يذكر فيها المنافقون، وهذا أولى لتصريح الوليد بن مسلم<sup>(٤)</sup> فيه بالتحديث ولموافقه لرواية محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني<sup>(٥)</sup> على هذا اللفظ وأورده ابن عدي في الكامل<sup>(٦)</sup> في ترجمة سعيد بن سنان وضعفه.

### الثاني: لزيادات على قوله: وفي الباب]

فيه أيضا عن سمرة بن جندب:

[٢٢٩] — رواه أبو داود<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> بإسناد صحيح من رواية زيد بن عقبة عن

(١) قال ابن الأثير: «أراد قوة مشيه، كأنه يرفع رجله من الأرض رفعا قويا، لا كمن يمشي اختيالا ويقارب عطاءه فإن ذلك من مشي النساء ويصفن به» انظر: النهاية (١٠١/٤).

(٢) انظر: مسند البزار (٩ / ٢١٥ رقم ٣٧٥٩) مختصرا دون قوله: (كان إذا مشى أقلع).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكشف الأستار (باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ١ / ٣٠٩ رقم ٦٤٦) وفي مختصر زوائد البزار لابن حجر (١ / ٢٩٦ رقم ٤٥٢) ولكنه جاء في مسند البزار المطبوع هكذا: محمد بن عبد الرحمن بن الفضل.

(٤) سقط في (ح): (ابن مسلم) في قوله: (الوليد بن مسلم).

(٥) يعني عند البزار في مسنده.

(٦) انظر: الكامل (٣ / ١١٩٨).

(٧) أبو داود في (الصلاة — باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٧١ رقم ١١٢٥).

(٨) النسائي في (الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى ٣ / ١٢٤ رقم

١٤٢١) ورجاهما ثقات.

سمرة بن جندب أن رسول الله ﷺ ((كان يقرأ في صلاة الجمعة، «يسبح اسم ربك الأعلى») و«هل أتاك حديث الغاشية».

### الثالث: [فقه الحديث مع ذكر المذاهب]

يستدل بأحاديث الباب على أن السعة أن يقرأ الإمام في صلاة الجمعة في<sup>(١)</sup> الركعة الأولى بالجمعة وفي الركعة الثانية بالمناقين، أو في الأولى «يسبح اسم ربك الأعلى»، وفي الثانية «هل أتاك حديث الغاشية» أو في الأولى بالجمعة، وفي الثانية «هل أتاك» كما تقدم في مجموع الأحاديث والأفضل من هذه الكيفيات قراءة «الجمعة» في الأولى ثم «المناقين» في الثانية كما نص عليه الشافعي فيما رواه عنه الربيع قال:<sup>(٢)</sup> سألت الشافعي بأي شيء يستحب أن يقرأ في الجمعة ؟ فقال: في الركعة الأولى بالجمعة، وأختار في الثانية «إذا جاءك المنافقون» ولو قرأ «هل أتاك حديث الغاشية» أو «يسبح اسم ربك الأعلى» كان حسناً، لأنه قد روي عن النبي ﷺ أنه قرأ بها كلها.

قلت: قد ثبتت الأوجه الثلاثة التي قدمتها كلها في صحيح مسلم إلا أنه لم يثبت أنه قرأ في الأولى «بالجمعة» وفي الثانية «يسبح» إلا أن مالكا رحمه الله قال:<sup>(٣)</sup> إنه أدرك الناس عليه، وأصحها<sup>(٤)</sup> حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس وهما يدلان على ما قدمنا أنه

(١) قوله: (في الركعة) ورد في (ح): (من الركعة).

(٢) نقل عنه النووي في شرح المذهب (٤ / ٤٠٢).

(٣) انظر: الاستذكار (٥ / ١١٢ رقم ٦١٢٤) والعارضة (٢ / ٣١٠).

(٤) يعني أصح الأحاديث الواردة في الباب هما حديثا أبي هريرة وابن عباس لأهما مخرجان في صحيح مسلم ورجالهما ثقات، ولا يرد عليه حديث النعمان بن بشير على أنه مخرج في صحيح الإمام مسلم لأن في منده حبيب بن سالم وهو مختلف فيه — وإن كان الراجح أنه ثقة — كما تقدم، أما الأحاديث الأخرى الصحيحة في الباب كحديث سمرة بن جندب فينقصه أنه من أحاديث السنن لم يخرج في أحد الصحيحين فزلت درجته. والله أعلم.

الأفضل، وقد جعل الرافعي<sup>(١)</sup> المسألة ذات قولين: جديد وقديم، فذكر عن الصيدلاني أنه نقل عن القدم أنه يقرأ في الأولى « يسبح » وفي الثانية « هل أتاك حديث الغاشية » واعترض عليه النووي في زياداته في الروضة<sup>(٢)</sup> وفي شرح المذهب<sup>(٣)</sup> فقال: عجب منه كيف جعل المسألة ذات قولين: قدم وحديث، والصواب أنهما ستان فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم من فعله<sup>(٤)</sup>.

وقال مالك<sup>(٥)</sup>: أحب إلي أن يقرأ في الركعة الأولى بسورة الجمعة وفي الثانية « هل أتاك » قال: وأدركت الناس وهم يقرأون في الثانية « يسبح ».

قال ابن قدامة<sup>(٦)</sup>: وحكى عن أبي بكر عبدالعزيز أنه كان يستحسن أن يقرأ في الثانية « يسبح »، قال: ولعله صار إلى ما حكاه مالك أنه أدرك الناس عليه، وقد رواه ابن أبي شية<sup>(٧)</sup> عن فعل عمر بن عبدالعزيز وأبي بكر بن عمرو وقال أبو حنيفة<sup>(٨)</sup>: ليس في ذلك حد، وروى ابن أبي شية في المصنف<sup>(٩)</sup> عن الحسن البصري في القراءة في الجمعة قال: يقرأ الإمام بما شاء وقال سفيان بن عيينة<sup>(١٠)</sup>: إنه يكره أن يتعمد أن يقرأ في الجمعة بما جاء في

(١) انظر: العزيز (٢ / ٣١٥).

(٢) انظر: الروضة (١ / ٥٥١).

(٣) انظر: شرح المذهب (٤ / ٤٠٢).

(٤) أجاب عن اعتراض النووي على الرافعي: القونوي في شرح الحاوي الصغير (١ / ٧١، ٧٠).

(٥) انظر: المدونة (٢ / ١٥٨) والامتناع (٥ / ١١٢) والعارض (٢ / ٣١٠) والأوسط (٤ /

٩٩).

(٦) انظر: المغني (٣ / ١٨٣).

(٧) انظر: المصنف (٢ / ١٤٣).

(٨) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٦٠٣) والبحر الرائق (٢ / ١٥٧).

(٩) انظر: المصنف (٢ / ١٤٣).

(١٠) انظر: العارضة (٢ / ٣١٠).

الأحاديث لأنه خاف أن يجعل ذلك من سنتها وليس منها، قال ابن العربي: (١) وهو مذهب ابن مسعود قال: وقد قرأ فيها أبو بكر الصديق بالبصرة، قال أنس: حتى رأيت الشيخ يمد (٢) من طول القيام، انتهى.

وحكى الدارمي في الاستذكار (٣) عن أبي إسحاق المروزي قال: لا أحب أن يداوم على شيء مثل أن يقرأ في كل جمعة « الجمعة » ونحو ذلك لئلا يعتقد العامة وجوبه، وحكى عن أبي علي ابن أبي هريرة أيضا نحوه، / وخالفهما معظم الأصحاب (٤) وجمهور العلماء (٥) ومن فعله من الصحابة: علي بن أبي طالب (٦) وأبو هريرة (٧) وهو قول مالك (٨) والشافعي (٩) وأحمد بن حنبل (١٠) وأبي ثور (١١) وغيرهم. (١٢)  
وقال القرطبي في المفهم: (١٣) ولعل هذا — والله أعلم — كان في أول الأمر فلما عقل

(١) المصدر نفسه.

(٢) جاء في المطبوع (يميل).

(٣) لم أجد من نسب إليه.

(٤) قلت: بل نقل النووي اتفاق الأصحاب على سنية قراءة الجمعة والمافقين. انظر: شرح المهدب ( ٤ / ٤٠٢، ٤٠٣ ).

(٥) انظر: المصدر نفسه، والمغني ( ٣ / ١٨٢، ١٨٣ ).

(٦) انظر: حديث الباب المتقدم رقم (٥١٩).

(٧) انظر: الهامش الذي قبل هذا.

(٨) انظر: المدونة ( ١ / ١٥٨ ) والاستذكار ( ٥ / ١١٢ ) والعارضة ( ٢ / ٣١٠ ).

(٩) انظر: شرح المهدب ( ٤ / ٤٠٢ ).

(١٠) انظر: المغني ( ٣ / ١٨٣ ).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر: الاستذكار ( ٥ / ١١٣ ).

(١٣) انظر: المفهم ( ٢ / ٥١٦ ).

الناس أحكام الجمعة وحصل توبيخ المنافقين<sup>(١)</sup> عدل عنهما إلى أن قرأ ب « سبح اسم ربك الأعلى » و « هل أتاك حديث العاشية » على ما في حديث النعمان بن بشير. قلت: ما قاله وإن كان محتملا لكون النعمان بن بشير من صغار الصحابة<sup>(٢)</sup> فأبو هريرة أيضا متأخر الإسلام، إنما أسلم بعد خير<sup>(٣)</sup> بعد فرض الجمعة بسبع سنين ولا يصار إلى تأخر أحد الأمرين إلا بالتاريخ ومع تعذر الجمع بينهما ولا تعذر، فقد استمر عمل غير واحد من الصحابة عليه بعده: علي وأبو هريرة ولو علما تأخر الاختصار على «سبح» و «هل أتاك» لاقتصرا عليه والسنة أحق بالاتباع وكل منهما سنة، والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

#### الرابع: في ذكر المناسبة لقراءة الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة:

روى الطبراني في الأوسط<sup>(٥)</sup> من رواية منصور عن أبي جعفر عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((كان رسول الله ﷺ مما يقرأ به في صلاة الجمعة بالجمعة فيحرض به المؤمنين

(١) قلت: هذه العلة لم تنقطع في زمن من الأزمان منذ عهد النبي ﷺ إلى زماننا هذا فإن المنافقين لاشك أنهم موجودون في صفوف المسلمين دون تعيين، ولذا فلا ينبغي أن يعدل عن قرائتها — على هذا التعليل — والله أعلم.

(٢) النعمان بن بشير بن ثعلبة بن سعد الأنصاري الخزرجي ولد قبل وفاة رسول الله ﷺ بشماني سنين وسبعة أشهر وكان كريما جوادا شاعرا شجاعا استعمله معاوية على حمص والكوفة وابنه يزيد بعده، استشهد سنة أربع وستين في ذي الحجة. انظر: أسد الغابة (٥ / ٣١٠، ٣١١).

(٣) أبو هريرة الدوسي صاحب رسول الله ﷺ وأكثرهم حديثا عنه اختلف في اسمه اختلافا وأقرهما: عبد الله أو عبد الرحمن أسلم عام خير وشهدا ولزم رسول الله ﷺ ودعا له الرسول ﷺ. انظر: أسد الغابة (٦ / ٣١٣، ٣١٤) والاستيعاب (٤ / ٢٠١، ٢٠٢) والإصابة (٤ / ٢٠١، ٢٠٢).

(٤) قوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).

(٥) انظر: المعجم الأوسط (٩ / ١١٢ رقم ٩٢٧٩). وفي سننه: عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ الرازي ذكره ابن حبان في الثقات (٨ / ٤١٥) وبقي رجاله ثقات سوى عمرو بن أبي قيس وهو صدوق له أوهام كما في التقريب رقم (٥١٣٦).

وفي الثانية بسورة المنافقين فيفزع المنافقين)).

وفي إسناده من يحتاج إلى الكشف عنه.

قال الطبراني: لم يروه عن أبي جعفر إلا منصور تفرد به عنه عمرو بن أبي قيس.

قلت: وقد اختلف فيه على منصور: فرفعه عنه عمرو بن أبي قيس.

وخالفه في إسناده: جرير بن حازم<sup>(١)</sup> وأعضله فرواه عن منصور عن إبراهيم عن الحكم

عن أناس من أهل المدينة أرى فيهم أبا جعفر قال: كان يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة

والمنافقين، فأما سورة الجمعة فيبشر بها المؤمنين ويحرضهم، وأما سورة المنافقين فيؤيس بها المنافقين ويوبخهم.

قلت: وفي آخر سورة المنافقين ما يحرض المؤمنين على سعيهم وملازمتهم إلى الجمعات،

وأن لا تلهيهم أموالهم ولا أولادهم عن ذكر الله الذي أمروا بالسعي إليه في سورة الجمعة

بقوله: ﴿ فاسعوا إلى ذكر الله ﴾ وأن لا يعودوا إلى الانفضاض عن الجمعة لأجل التجارة

واللهو، والله أعلم.

--

وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ١٩٤ ) وقال: ' قلت: هو في الصحيح باحتصار — رواه الطبراني في

الأوسط وإسناده حسن ومحمد بن عمار هو الواعظ وهو وشيخه عبد الصمد من أهل الرأي —

كذا، والصواب: الري —

وثقهما ابن حبان " اهـ. قلت: محمد بن عمار وثقه أيضا: أبو حاتم كما في الجرح والتعديل ( ٩ /

٤٣ رقم ١٩٨ ).

وفي سننه أبو جعفر: — وهو محمد بن علي بن الحسين الباقر — لم يدرك أبا هريرة. انظر: تحفة

التحصيل ص ( ٢٨٢ ).

(١) حديثه عند ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٤٢/٢ ).

## الخامس: [قراءة خواتيم السور في الجمعة وغيرها من الصلوات]

جرت عادة بعض الخطباء أن يقرأوا في الجمعة بخاتمة سورة الجمعة وخاتمة سورة المنافقين

وهل تحصل السنة بذلك أو لا ؟

ب/١٩٨

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام<sup>(١)</sup> " إن قراءة سورة كاملة أفضل من قراءة بعض

الجمعة وقراءة بعضها/ أفضل من قراءة مثلها من غيرها إلا أن يكون ذلك مشتملاً على

الثناء كآية الكرسي وأول سورة الحديد وآخر سورة الحشر.

وهذا الذي اختاره الشيخ عز الدين من تصرفه، وقد أطلق الرافعي في الشرح الصغير<sup>(٢)</sup>

أن قراءة سورة تامة أفضل من بعض طويلة وإن طال، ويكره عند المالكية<sup>(٣)</sup> الاقتصار على

بعض السورة.

وقد صبح عن النبي ﷺ أنه فرق سورة الأعراف في الركعتين الأوليين من المغرب<sup>(٤)</sup>

(١) انظر النقل عنه في معني المحتاج (٤٣٤/١) ولم أجده في قواعده.

(٢) لم أقف على النقل عنه.

(٣) انظر: شرح الزرقاني (١/٢٤٨، ٢٤٩).

(٤) طرف من حديث عائشة أخرجه الإمام النسائي في (الافتتاح — باب القراءة في المغرب المص ٢ /

٥١٠ رقم ٩٩٠). ورجاله ثقات سوى شيخ النسائي — عمرو بن عثمان — وهو صدوق. انظر:

التقريب رقم (٥١٠٨).

وفي سنده اختلاف شديد بينه الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (٣ / ٢٢٣ رقم ٣٧٣٢) وكذا

في (١٢ / ١٥٩ رقم ١٦٩٥٩) وقال بعد ذكر الخلاف: " فالظاهر أن قول من قال: عن زيد بن

ثابت أرجح وقد اعتمده (خ) اهـ. قلت: أخرجه البخاري في (الأذان — باب القراءة في المغرب

٢ / ٢٨٧ رقم ٧٦٤) بلفظ: (قال مروان: قال لي زيد بن ثابت: مالك تقرأ في المغرب بقصار،

وقد سمعت النبي ﷺ يقرأ بطول الطولين) وقد تقدم الحديث مع بيان تفسير قوله: (طولى

الطولين) وأن المراد به الأعراف.



وصح عنه أنه اقتصر على قراءة بعض سورة<sup>(١)</sup> المؤمنين ولكن لما أخذته سعة ركع<sup>(٢)</sup>.  
**السادس: [الجمع بين «الجمعة» و «المنافقين» في الركعة الثانية إذا فاتت إحداهما في الركعة الأولى]**

وقع في نص الشافعي<sup>(٣)</sup> وتابعه عليه الأصحاب<sup>(٤)</sup> أنه لو قرأ في الركعة الأولى من الجمعة بالمنافقين، قرأ في الركعة الثانية الجمعة، قال المتولي<sup>(٥)</sup> وغيره: ولا يعيد المنافقين، فإن قرأ في الركعة الأولى غير السورتين قرأهما معا في الركعة الثانية.  
 قال النووي في شرح المذهب<sup>(٦)</sup>: فإن قيل: هذا يؤدي إلى تطويل الثانية على الأولى وهو خلاف السنة ؟ قال: فالجواب: أن ذلك الأدب لا يقاوم فضيلة السورتين.  
 وقد استشكل ابن جعوان<sup>(٧)</sup> — تلميذ النووي — ما إذا قرأ في الأولى ما بعد السورتين فإنه إذا قرأهما في الثانية خالف ترتيب نظم القرآن وهو خلاف السنة.  
 واستشكل أيضا عليه<sup>(٨)</sup> ما يحصل من التطويل بقراءة السورتين في الركعة، لا سيما إن

(١) قوله: (سورة) ساقط من (ح).

(٢) طرف من حديث عبد الله بن السائب أخرجه: الإمام البخاري في (الأذان — باب الجمع بين

السورتين في الركعة ٢ / ٢٩٨ معلقا.

ومسلم في (الصلاة — باب القراءة في الصبح ٤ / ١٧٧).

(٣) انظر: الأم (١ / ٣٥١).

(٤) انظر: شرح المذهب (٤ / ٤٠٣).

(٥) انظر: البيان (٢ / ٥٨١) والعزير (٢ / ٣١٥) والمجموع (٤ / ٤٠٣).

(٦) المجموع (٤ / ٤٠٣).

(٧) قلت: وما استشكل ابن جعوان موجود في نص الشافعي حيث قال: «ولا أحب أن يخالف ترتيب

المصحف فيما يقرأه من السورتين». انظر: الحاوي (٢ / ٤٣٥).

(٨) قوله: (أيضا عليه) ورد في (ح): (عليه أيضا).

كان الجماعة محصورين ولا يوثرون التطويل، وأيضاً فتقدم المنافقين على الجمعة خلاف السنة، وقد فات محل سورة الجمعة المشروع قراءتها فيه.

### السابع:

لا شك أنه لو خاف فوت وقت الجمعة فإنه لا يقرأ فيها بالجمعة والمنافقين، وأنه يقتصر على غيرهما من السور القصار أو على الفائحة فقط، ولو قيل بوجوبه احتياطاً لفرض الجمعة لم يكن بعيداً، والله أعلم.

### الثامن:

تعبير المصنف عن حديث قراءته في<sup>(١)</sup> الجمعة: « بسبح » و « هل أتاك » " بقوله: " روي " ليس جيداً فإنه قد صح من حديث النعمان بن بشير، وسمرة فكان ينبغي له التعبير بصيغة الجزم ليعلم صحته، وإن كان يجوز أن يعبر عن الصحيح بصيغة التمرّض، والله أعلم.

(١) قوله: (في) ساقط من (ح).

## باب ما جاء<sup>(١)</sup> ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة

٥٢٠ — حدثنا علي بن حجر أنا شريك عن مخلول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال: ((كان رسول الله ﷺ يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر ﴿تزِيلُ السَّجْدَةَ﴾ و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾. قال: وفي الباب عن سعد، وابن مسعود، وأبي هريرة. قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، وقد روى<sup>(٢)</sup> سفیان الثوري وغير واحد عن مخلول.

### الكلام عليه من وجوه:

#### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٣٠] — حديث ابن عباس:

أخرجه مسلم وبقية أصحاب السنن: فرواه النسائي<sup>(٣)</sup> عن علي بن حجر هكذا، وعن قتيبة<sup>(٤)</sup> عن أبي عوانة. وأبو داود<sup>(٥)</sup> عن مسدد عن أبي عوانة عن مخلول<sup>(٦)</sup> هكذا. ورواه مسلم<sup>(٧)</sup> بزيادة: ذكر القراءة في الجمعة من رواية شعبة وسفيان،

(١) قوله: (ما جاء) ساقط من (ح).

(٢) كتب فوقه في الأصل: (ح) وأثبت في الهامش الأيمن: (رواه) من غير تخريج له ولا كتابة كلمة (صح) كعادته في الخرجات.

(٣) النسائي في (الافتتاح — باب القراءة في الصبح يوم الجمعة ٢ / ٤٩٧ رقم ٩٥٥).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) أبو داود في (الصلاة — باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ١ / ٦٤٨ رقم ١٠٧٤).

(٦) قوله: (عن مخلول) ساقط من (ح).

(٧) مسلم في (الجمعة — باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٦ / ١٦٧، ١٦٨).

وأبو داود<sup>(١)</sup> من رواية شعبة كلاهما<sup>(٢)</sup> عن مخول...

ورواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية سفيان عن مخول مقتصراً على ما ذكره المصنف.

### [تخريج ما في الباب]

[٢٣١] — وحديث سعد بن أبي وقاص:

رواه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> من رواية الحارث بن نبهان عن عاصم بن ممدلة عن مصعب بن سعد عن

أبيه قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الصبح/ يوم الجمعة (الم تزيل) و (هل أتى على الإنسان)».

وأورده ابن عدي في الكامل<sup>(٥)</sup> في ترجمة الحارث بن نبهان وقال: "لم يروه عن عاصم بن

(١) أبو داود في (الصلاة — باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ١ / ٦٤٨ رقم ١٠٧٥).

قلت: وكذا النسائي في (الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ٣ / ١٢٤ رقم ١٤٢٠) من رواية شعبة عن مخول به.

(٢) يعني شعبة وسفيان، وكان على الشارح أن يقول: كلهم، فإن أبا عوانة أيضاً يروي عن مخول.

(٣) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ١ / ١٤٧ رقم ٨٠٥).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ١ / ١٤٧ رقم ٨٠٦).

(٥) انظر: الكامل (٢ / ٦١٠).

وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٠٤) وقال: هذا إسناد ضعيف، والحارث بن نبهان متفق على ضعفه.

والحديث أخرجه أيضاً: البزار في مسنده (٣ / ٣٥٨ رقم ١١٥٨) وأبو يعلى في مسنده (١ / ٣٧٦

رقم ٨٠٩) والعقيلي في الضعفاء (١ / ٢١٨ رقم ٢٦٦) والهيثم بن كليب في مسنده (١ / ١٣٧

رقم ٧٤) كلهم من طريق الحارث بن نبهان به.

والحديث ذكره الذهبي في الميزان (١ / ٤٤٤) من منكر حديثه.

وقال العقيلي — عقب الحديث —: كل هذه الأسانيد لا يتابع عليها أسانيدنا منكر والمتون معروفة بغير هذه الأسانيد "اهـ".

وقال البزار — عقب الحديث —: وهذا الحديث لا نعلمه يروي عن سعد إلا من هذا الوجه، والحارث بن نبهان فقد تقدم ذكرنا له، وقد خالفه: الحسين بن واقد وعبد الملك بن معدان فروياه عن عاصم عن

بهدلة غير الحارث بن نيهان " اهـ والحارث بن نيهان: متروك الحديث. <sup>(١)</sup>

[٢٣٢] — وحديث ابن مسعود:

رواه ابن ماجه <sup>(٢)</sup> قال: ثنا إسحاق بن منصور أنا إسحاق بن سليمان أنا عمرو بن أبي قيس عن أبي فروة عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ «كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ﴿الم تنزيل﴾ و ﴿هل أتى على الإنسان﴾ ثم قال: قال إسحاق: هكذا ثنا عمرو عن عبد الله لا أشك فيه»، انتهى.

==

أبي وائل عن عبد الله وهو عند ي الصواب " اهـ.

قلت: وينحوه قاله الحافظ في هامش الأصل ورجح طريق حسين بن واقد على طريق الحارث. وحسين بن واقد: هو المروزي ثقة له أوام، انظر: التقريب رقم (١٣٦٧) وحديثه عند البزار في مسنده (٥ / ١٣٣ رقم ١٧٢٠) ورجاله ثقات سوى شيخ البزار — القاسم بن محمد المروزي — وهو صدوق قاله أبو حاتم، انظر: الخرح والتعديل (٧ / ١٢٠ رقم ٦٨٣) وفيه أيضا: عاصم بن هدلة وهو صدوق له أوام، التقريب رقم (٣٠٧١) وهذا إسناد حسن. وحديث عبد الملك بن معدان أيضا عند الزار في مسنده (٥ / ٢٣١ رقم ١٨٤٢) عن عاصم عن زر وأبي وائل عن ابن مسعود.

قال الزار: " لا نعلم رواه عن عاصم عن أبي وائل وزر فجمعتهما إلا عبد الملك بن الوليد " اهـ. قلت: عبد الملك هذا: ضعيف، انظر: التقريب رقم (٤٢٥٥). الحكم على حديث سعد بن أبي وقاص: هو حديث مكر لمخالفة الحارث بن نيهان — مع ضعفه — حسين بن واقد وهو ثقة، فروايت هذه منكورة، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: التقريب رقم (١٠٥٨).

<sup>(٢)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ١ / ١٤٨ رقم ٨٠٨ ). قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات وله شاهد من حديث أبي هريرة. انظر: مصباح الزجاجه ( ١ / ١٠٤ ).

وقال الحافظ: إسناده ثقات لكن صوب أبو حاتم إرساله. انظر: الفتح ( ٢ / ٤٣٩ ). قلت: هو كما قال الحافظ وسيأتي تفصيل القول فيه في نهاية سياق طرق هذا الحديث.

وأبو الأحوص اسمه: عوف بن مالك<sup>(١)</sup> وأبو فروة اسمه: مسلم بن سالم التهمدي<sup>(٢)</sup>.  
وقد رواه الطبراني في المعجم الصغير<sup>(٣)</sup> فجعله من رواية عمرو بن قيس الملائي عن أبي  
إسحاق الهمداني عن أبي الأحوص عن ابن مسعود، وزاد في آخره: «يلدِم ذلك»  
ورجاله ثقات<sup>(٤)</sup>.

وقد رواه الطبراني في الصغير<sup>(٥)</sup> من رواية مسعر بن كدام أراه عن أبي فروة عن أبي

(١) هو عوف بن مالك بن نضلة — يفتح النون وسكون المعجمة الجشمي — يفتح الجيم وفتح المعجمة مشهور بكنيته ثقة، انظر: التقريب رقم (٥٢٥٣).

(٢) كذا سماه الدارقطني في العلل (٥ / ٣٢٩ رقم ٩٢٣)، ولكن المزني نص في التحفة أنه عروة بن الحارث الهمداني وهو ثقة — انظر: التقريب رقم ٤٥٩١ — ولكن لم يُعلم عليه علامة ابن ماجه لا في التقريب ولا في أصوله.

وبه جزم ابن أبي حاتم في العلل (١ / ٢٠٤ رقم ٥٨٦) والدارقطني في الأفراد، انظر: أطراف الغرائب والأفراد (٢ / ٢١٩) وكذا وقع في مصنف عبد الرزاق (٢ / ١١٨ رقم ٢٧٣١).

(٣) انظر: المعجم الصغير (٢ / ٨٠، ٨١) وقال: لم يروه عن عمرو بن قيس إلا ثور ولا عن ثور إلا الوليد بن مسلم تفرد به دحيم ولا كتبه إلا عن محمد بن بشر "اهـ".

(٤) وهو كذلك سوى شيخ الطبراني فقد ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام (٣٠١ — ٣١٠ رقم ٧٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٥) انظر: المعجم الصغير (٢ / ٤٤) وهو أيضاً في الكبير (١٠ / ١٠٨ رقم ١٠١١٦) وقال في الصغير: لم يروه عن مسعر إلا أبو إسحاق الفزاري تفرد به عبد الله بن سليمان.

تنبيه: تصحف (أبو فروة) في المعجم الصغير إلى (أبو مرة) وفي الكبير إلى (أبو فزارة). قلت: حديث عبد الله بن مسعود هذا اختلف فيه على أبي فروة:

فرواه جماعة منهم عمرو بن أبي قيس وسليمان التيمي ومسعر ومحمد بن جابر وغيرهم عنه عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عن النبي ﷺ متصلاً.

ورواه شعبة وسفيان وزهير وزائدة عن أبي فروة عن أبي الأحوص مراسلاً. ذكر هذا الخلاف الإمام الدارقطني في العلل (٥ / ٣٢٩ — ٣٣٢ رقم ٩٢٣) وفي الأفراد، انظر: أطراف الغرائب (٢ / ٢١٩).

قال الإمام أبو حاتم — وقد سئل عن حديث عمرو بن أبي قيس وأبي مالك النخعي كلاهما عن أبي فروة مرفوعاً — : "وهما في الحديث رواه الخلق فكلهم قالوا عن أبي فروة عن أبي الأحوص قال: كان النبي

الأحوص دون قوله: «يلدب ذلك».

[٢٣٣] — وحديث أبي هريرة:

أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية سعد بن إبراهيم عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أنه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ﴿الم تنزيل﴾ و ﴿هل أتى﴾.

**الثاني: [زيادات على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضاً: عن علي بن أبي طالب:

[٢٣٤] — رواه الطبراني في معجميه: الصغير<sup>(٤)</sup> والأوسط<sup>(٥)</sup> من رواية حفص بن سليمان الغاضري عن منصور بن حبان عن أبي هياج الأسدي عن علي بن ربيعة الوالي<sup>(٦)</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «كان يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة في الركعة الأولى ب ﴿الم تنزيل السجدة﴾ و في الركعة الثانية ﴿هل أتى على الإنسان﴾. قال الطبراني: لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد<sup>(٧)</sup>.

==

ﷺ مرسل " اهـ.

انظر: العلال لابنه ( ١ / ٢٠٤ رقم ٥٨٦ ) وقال الدارقطني: " حديث أبي الأحوص القول فيه قول من أرسله " اهـ. انظر: العلال له ( ٥ / ٣٣٢ ).

والحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( ٢ / ١١٨ رقم ٢٧٣١ ) وابن أبي شيبة ( ٢ / ١٤٠ ) عن جماعة مرسل.

(١) البخاري في (الجمعة — باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ٢ / ٤٣٨، ٤٣٩ رقم ٨٩١).

(٢) مسلم في (الجمعة — باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٦ / ١٦٨).

(٣) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة ١ / ١٤٧ رقم ٨٠٧ ).

(٤) الطبراني في الصغير ( ١ / ٩٦ ).

(٥) الطبراني في الأوسط ( ٣ / ٢٢٢ رقم ٢٩٧٩ ).

(٦) الوالي: بلام مكسورة وموحدة. انظر: التقريب رقم ( ٤٧٦٧ ).

(٧) زاد: " تفرد به محمد بن بكر " اهـ.

قلت: وحفص بن سليمان الغاضري: <sup>(١)</sup> ضعفه أحمد بن حنبل <sup>(٢)</sup> والجمهور <sup>(٣)</sup> ووثقه أحمد <sup>(٤)</sup>

1/200

في رواية عنه.

وقد جاء من حديث علي من وجه آخر في قراءة ته (بالم تنزيل السجدة) في صبح يوم الجمعة رواه الطبراني في الصغير <sup>(٥)</sup> من رواية ليث بن أبي سليم عن عمرو بن مرة عن الحارث عن علي ((أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة)). قال الطبراني: لم يروه عن عمرو بن مرة إلا ليث بن أبي سليم ولم يرو عمرو بن مرة عن الحارث إلا هذا، انتهى والحارث الأعور: ضعيف. <sup>(٦)</sup>

### الثالث: استحباب قراءة تنزيل السجدة وهل فُي مع ذكر للمذاهب

فيه استحباب القراءة في صبح يوم الجمعة بتزيل السجدة وهل أنى. <sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> الغاضري: بمعجمتين، انظر: التقريب رقم (١٤١٤).

<sup>(٢)</sup> انظر: العلل برواية ابنه عبدالله (٥٠٣/٢ رقم ٣٣٢٠) والجرح والتعديل (١٧٣/٣ رقم ٧٤٤).

<sup>(٣)</sup> انظر: المصدر نفسه، والتاريخ الكبير (٢/٣٦٣ رقم ٢٧٦٧) والكمال (٢/٧٨٨) والتهذيب (٢/٤٠٠ رقم ٧٠٠).

<sup>(٤)</sup> انظر: التهذيب (٢/٤٠٠).

والحديث أورده الهيثمي في المجمع (١٧١/٢، ١٧٢) وقال: فيه حفص بن سليمان الغاضري وهو متروك لم يوثقه غير أحمد بن حنبل في رواية وضعفه في روايتين وضعفه خلق "اهـ". قلت: هو كما قال، انظر: التقريب رقم (١٤١٤).

<sup>(٥)</sup> الطبراني في الصغير (١/١٧٠) وأخرجه أيضاً في الأوسط (٤/٦٥ رقم ٣٦٢٣). والحديث أورده الهيثمي في المجمع (٢/١٧٢) وقال: "رواه الطبراني في الأوسط والصغير وفيه الحلو وهو ضعيف" اهـ.

وهذا الطريق لا يقوي طريق حفص بن سليمان الغاضري لشدة ضعفه وتقاعده عن الانجبار، والله أعلم.

<sup>(٦)</sup> انظر: التقريب رقم (١٠٣٦) وقد تقدم الكلام فيه في ص... وفي سنده أيضاً: ليث بن أبي سليم - مصغر - صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. انظر: التقريب رقم (٥٧٢١).

<sup>(٧)</sup> انظر: الفتح (٢/٤٣٩).



ومن كان يفعله من الصحابة: عبد الله بن عباس<sup>(١)</sup> ومن التابعين: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف<sup>(٢)</sup> وهو مذهب الشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد<sup>(٤)</sup> وأصحاب الحديث<sup>(٥)</sup>.  
وكرهه مالك<sup>(٦)</sup> وآخرون.

قال النووي: <sup>(٧)</sup> "وهم محجوجون بهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة المروية من طرق".  
وقال ابن العربي: <sup>(٨)</sup> "ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب ويقطع أحيانا لئلا تظنه العامة ممن السنة؛ قال: وضعف مالك سعد بن إبراهيم، قال: وقد جاءت الرواية من طريق غيره ولكنه أمر لم يعلم بالمدينة فأنه أعلم من قطعه كما قطع غيره" انتهى.  
وفيه نظر من أوجه:

أحدها: كون العامة تظن السنة سنة لا حرج فيه، فهو بلا شك سنة للأحاديث الصحيحة فهو قال: لئلا تظنه واجبا كان له وجه، ومع هذا فظن العامة له واجبا لا يخرج عنه كونه سنة ولا عبرة بظنهم المخطئ.

والثاني: إن قوله: إن ما لك ضعف سعد بن إبراهيم، ليس كما ذكر ولم أر من نقل عن مالك تضعيفه<sup>(٩)</sup> بل اتفقوا على توثيقه<sup>(١٠)</sup> والذي أوقع ابن العربي في ذلك كون/ مالك لم

٢٠٠/ب

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٤١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: شرح مسلم للنووي (٦ / ١٦٨).

(٤) انظر: المغني (٣ / ٢٥٢) والشرح الكبير مع الإصناف (٥ / ٢٥١).

(٥) انظر: نيل الأوطار (٤ / ١٤٩).

(٦) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٦ / ١٦٨).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر: المعارضة (٢ / ٣١٠) فيه تقدم وتأخير عما هو في المطبوع.

(٩) نقل في التهذيب (٣ / ٤٦٥ رقم ٨٦٧) قول المعيطي أنه قال لاس معين: "كان مالك يتكلم في سعد — سيد من سادات قریش — ويروي عن ثور وداود بن الحصين — خارجيين خبيثين —".  
اهـ.

(١٠) نقل الساجي الإجماع على صدقه وأنه حجة باتفاقهم، انظر: التهذيب (٣ / ٤٦٤، ٤٦٥).

يرو عنه، وسبب ذلك أن سعد بن إبراهيم كان لا يحدث بالمدينة كما ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل<sup>(١)</sup> عن علي بن المديني فقال: قال علي بن المديني: كان سعد بن إبراهيم لا يحدث بالمدينة، ولذلك لم يكتب عنه أهل المدينة، ومالك لم يكتب عنه<sup>(٢)</sup> وإنما سمع شعبة وسفيان منه بواسط وسمع منه ابن عيينة بمكة شيئاً يسيراً، وقال فيه أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> ويحيى بن معين<sup>(٤)</sup> والعجلي<sup>(٥)</sup> وأبو حاتم<sup>(٦)</sup> و محمد بن سعد<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(٩)</sup> واحتج به الشيخان<sup>(١٠)</sup> وغيرهم ممن التزم الصحة في كتابه، ولم أر أحداً أورده في الضعفاء<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٧٩ رقم ٣٤٢).

(٢) قلت: جاء في التاريخ الكبير (٤ / ٥١ رقم ١٩٢٨) : "وروى عنه مالك حروفاً". ويمكن الجمع بينهما بأن يقال: أنه لم يرو عنه مالك إلا الذي استثناه ابن المديني في رواية البخاري عنه، ويؤيده ما قاله الساجي: ثقة أجمع أهل العلم على صدقه والرواية عنه إلا مالك وقد روى مالك عن عبدالله بن إدريس عن شعبة عن سعد بن إبراهيم... انظر: التهذيب (٣ / ٤٦٤، ٤٦٥). قلت: ومن أسباب عدم روايته أيضاً:

— ما ذكره الحفاظ في التهذيب بقوله: ويقال: إن سعداً وعظماً لكاً فوجد عليه فلم يرو عنه". — ومنه ما جاء في رواية البرقي عن ابن معين أنه قال: "وإنما ترك مالك الرواية عنه لأنه تكلم في نسب مالك فكان مالك لا يروي عنه وهو ثبت لاشك فيه" اهـ. انظر: التهذيب (٣ / ٤٦٥) وأفاد فضيلة المناقش أ.د. محمد مطر الزهراني مصدراً آخر وهو مقدمة التعديل والتحريح للساجي. وانظر: رواية مالك عنه بهذا الإسناد في العلل رواية المروزي رقم (٦٢).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٧٩ رقم ٣٤٢).

(٤) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ١٩٠ رقم ٩٥٠).

(٥) انظر: معرفة الثقات (١ / ٣٨٩ رقم ٥٥٨).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٧٩ رقم ٣٤٢).

(٧) انظر: طبقات ابن سعد (٥ / ٢٣٢ رقم ١٠٦٥) ط. دار إحياء التراث.

(٨) انظر: التهذيب (٣ / ٤٦٤).

(٩) انظر: الثقات (٦ / ٣٧٥).

(١٠) انظر: رجال البخاري (١ / ٣٠٥، ٣٠٦ رقم ٤٢٤) ورجال مسلم (١ / ٢٢٣ رقم ٥١٠).

والثالث: أن قوله: «(إنه أمر لم يعلم بالمدينة)» ليس كذلك، فقد فعله بالمدينة الصحابة والتابعون.

روى ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(١)</sup> بسند صحيح إلى أبي إسحاق قال: أُنما إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ونحن بالمدينة فصلت وراءه يوم الجمعة فقرأ «الم تنزيل» و «هل أتى على الإنسان». والله أعلم.<sup>(٢)</sup>

**الرابع: [حكم قراءة سورة فيها سجدة الفرائض - السرية والجهرية - مع ذكر المذاهب]**  
فيه: أنه لا بأس بقراءة سورة فيها سجدة في صلاة الفرض<sup>(٣)</sup> وغيرها<sup>(٤)</sup> وأنه يسجد فيها إذا قرأها وقد فعله عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup> وعثمان بن عفان<sup>(٦)</sup> وابن مسعود<sup>(٧)</sup> وابن عمر<sup>(٨)</sup> وعبدالله بن الزبير<sup>(٩)</sup> وهو قول الشافعي<sup>(١٠)</sup> وأحمد.<sup>(١١)</sup>

==

(١) قلت: وهو كذلك.

(٢) انظر: المصنف (٢ / ١٤١).

(٣) انظر: ملخص هذا المبحث مع زيادات مفيدة في الفتح (٢ / ٤٤٠، ٤٣٩).

(٤) وما يدل عليه أيضاً: حديث أبي هريرة في صحيح البخاري (سجود القرآن - باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها ٢ / ٦٥ رقم ١٠٧٨) وفيه أنه سجد في صلاة العشاء في سورة «إذا السماء انشقت» وقال سجدت بما علف رسول الله ﷺ فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه.

(٥) وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه سجد في غير الصلاة كما في حديث ابن عمر في صحيح البخاري (سجود القرآن - باب إزدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة ٢ / ٦٤٨ رقم ١٠٧٦).

(٦) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢ / ٣٢٣) ومعرفة السنن (٢ / ١٥٠) والفتح (٢ / ٦٥١).

(٧) انظر: السنن الكبرى (٢ / ٣٢٣).

(٨) انظر: المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢/٢٣).

(١١) انظر: المجموع (٣ / ٥٦٨).

(١٢) انظر: الإقناع (١ / ٢٣٨).

وقد كرهه في الفريضة من التابعين: أبو مجلز<sup>(١)</sup> واسمه: لاحق بن حميد، فكان لا يسجد في صلاة مكتوبة ويقول: أكره أن أزيد في صلاة مكتوبة، وهو قول مالك وكرهه في المدونة<sup>(٢)</sup>.

قال القرطبي في المفهم<sup>(٣)</sup> وعلل بخوف التخليط على الناس قال: وقد علل بخوف زيادة [سجدة]<sup>(٤)</sup> تتخذ في الفرض قال: وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث / وكرهه أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(٦)</sup> للإمام قراءة السجدة في صلاة لا يجهر فيها لما فيه من الإيهام على المأموم، فإن خالف وقرأها لم يسجد، ونقل ابن قدامة<sup>(٧)</sup> عن الشافعي<sup>(٨)</sup> أنه لا يكره قراءتها في السرية ولا السجود لها فيها.

وحكى النووي في الروضة<sup>(٩)</sup> من زياداته عن صاحب البحر أنه إذا قرأ الإمام السجدة في صلاة سرية استحب تأخير السجود إلى فراغه من الصلاة.

وفي هذا الإطلاق نظر، وقد حمّله بعض المتأخرين من مشايخنا<sup>(١٠)</sup> على ما إذا لم يطل الفصل لأنه إذا طال الفصل فات السجود وما نقله ابن قدامة<sup>(١١)</sup> عن الشافعي من سجوده في

(١) انظر: المصنف (٢٣/٢).

(٢) لم أجده فيه، وهو في المفهم (٥١٧/٢) والمعلم (٤٧٧/١) والفتح (٦٥١ / ٢) كلهم نسبوا إلى المظنفة. المفهم (٥١٧/٢، ٥١٨).

(٣) زيادة من المطبوع.

(٤) انظر: الفتاوى الهندية (١٣٣ / ١) والمجموع (٥٦٨ / ٣) والفتح (٦٥١ / ٢).

(٥) المغني (٣٧١ / ٢) والإقناع (٢٤١ / ١).

(٦) قوله: (ابن قدامة) ساقط من (ح).

(٧) انظر: حلية العلماء (١٤٨/٢) والبيان (٢٩٠/٢) والمجموع (٥٦٨ / ٣).

(٨) انظر: الروضة (٤٢٦ / ١) وكذا المجموع (٥٦٨ / ٣).

(٩) هذا الذي نقله الشارح عن بعض مشايخه ذكره النووي في المجموع (٥٦٧ / ٣) وفي الروضة (١ / ١) (٤٢٦، ٤٢٥).

(١٠) نقله في المغني (٣٧١ / ٢) وقد تقدم.

السرية حال قراءة آية السجدة أولى، لما روى أبو داود<sup>(١)</sup> في سنته من حديث ابن عمر أن

(١) أبو داود في ( الصلاة — باب القراءة في صلاة الظهر والعصر ١ / ٥٠٧ رقم ٨٠٧ ) من رواية سليمان التيمي عن أمية عن أبي مجلز عن ابن عمر — قال أبو داود عقب الحديث: " قال ابن عيسى — شيخ أبي داود —: لم يذكر أمية أحد إلا معتمراً — يعني من بين شيوخ ابن عيسى الثلاث — معتمر بن سليمان ، ويزيد بن هارون ، وهشيم — في هامش (ح) تعليق بغير خط الناسخ:

" وفي سنده أمية عن أبي مجلز، وأميه قال في التقريب: مجهول، ويغي عنه قول الشارح: وما قال: وقسده صح أنه ﷺ سجد للتلاوة في غير صلاة الصبح " اهـ.

قلت: ما نقله من التقريب فهو كذلك، انظر: التقريب رقم ( ٥٦٦ ). أما استدلاله بقول الشارح الآتي أنه صح سجوده ﷺ للتلاوة في غير صلاة الصبح فلا يصلح دليلاً لاحتمال أن يكون ذلك في صلاة المغرب أو العشاء.

والحديث صححه الحافظ في الفتح ( ٢ / ٤٤٠ ) وتعقبه الشيخ العلامة ابن باز — رحمه الله — وضعفه من أجل أمية وأنه لا يعرف قاله أبو داود في رواية الرملي عنه، ونبه عليه الشوكاني في النيل. انظر: تعليقه على الفتح ( ٢ / ٤٤٠ ) و نيل الأوطار ( ٣ / ٣٥١ ).

بل الحافظ نفسه أعله في التلخيص ( ٢ / ١٠ ) من أجله فقال: « وفيه أمية وهو لا يعرف » اهـ — بتصريف. وقال الذهبي في الميزان ( ١ / ٢٧٦ رقم ١٠٥٣ ): أمية عن أبي مجلز لاحق لا يدري من ذا ؟ وعنه سليمان التيمي، والصواب: إسقاطه — يعني أمية — من بينهما " اهـ.

ومما يؤيده أن معتمراً تفرد بهذه الزيادة — يعني بذكر أمية في الإسناد — من بين أصحاب سليمان التيمي الآخرين، ومنهم: يزيد بن هارون وهشيم بن بشير ويحيى بن سعيد القطان، — وحديثه عند الحاكم كما سيأتي —.

وهذا الذي صوبه الإمام الذهبي بإسقاط أمية أخرجه:

الإمام ابن أبي شبة في المصنف ( ٢ / ٢٢ ) والإمام أحمد في المسند ( ٢ / ٨٣ ) والطحاوي في شرح المعاني ( ١ / ٢٠٧، ٢٠٨ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٢١ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٣٢٢ ) كلهم من طريق سليمان التيمي عن أبي مجلز عن ابن عمر. وقال: — يعني سليمان التيمي —: " لم أسمع من أبي مجلز " اهـ. كلام سليمان هذا ذكره كل من أخرج الحديث بهذا الطريق إلا الحاكم فإنه لم يذكره.

النبي ﷺ سجد في الظهر ثم قام فركع فرأى أصحابه أنه قرأ سورة<sup>(١)</sup> السجدة.  
وعلى هذا فإذا سجد الإمام سجد معه المأموم لوجوب متابعتة<sup>(٢)</sup>.  
وقال بعض الحنابلة: <sup>(٣)</sup> هو مخير بين الاتباع والترك لأن السجود ليس بمسنون في حق الإمام  
ولم يسمع المأموم السجدة فلا يسجد،  
ويطلبه أن المأموم في الجهرية لو كان أصم أو بعيدا لا يسمع يستحب له السجود.  
وفي المسألة قول رابع: أنه لا يقرأ السجدة في شيء من المكتوبة إلا في صلاة الصبح، رواه  
ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٤)</sup> عن إبراهيم النخعي.  
وهو تحكم لا دليل عليه وقد صح أنه ﷺ سجد للتلاوة في غير صلاة الصبح كما سيأتي في  
أبواب سجود التلاوة<sup>(٥)</sup> حيث ذكره المصنف — إن شاء الله تعالى —.

==

- والحديث صححه الحاكم على شرط الشيخين وقال: "وهو سنة صحيحة غريبة أن الإمام يسجد فيما  
يسر بالقراءة مثل سجوده فيما يعلن" اهـ. ووافقه الذهبي .  
وعلى هذا فالحديث ضعيف على الوجهين من أجل الجهالة، أو الانقطاع.  
<sup>(١)</sup> جاء في المطبوع: (تزيل السجدة).  
<sup>(٢)</sup> هذا هو مذهب الشافعية، انظر: حلية العلماء (١٤٩/٢) والروضة (١ / ٤٢٢، ٤٢٣).  
<sup>(٣)</sup> انظر: المغني (٢ / ٣٧١).  
<sup>(٤)</sup> انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢٣/٢).  
<sup>(٥)</sup> لم أجد أبواب السجود من بين الأبواب المشروحة في نسخ هذا الشرح المبارك.  
وقد رجعت إلى الكتب الستة وغيرها من الكتب الحديثية فلم أقف على حديث صريح أن النبي صلى الله  
عليه وسلم سجد في صلاة معينة سوى ما جاء في صلاة الفجر، وأقرب ما ورد فيه حديث أبي هريرة  
المتقدم في الوجه الرابع من هذا الباب ص (٥٦٤) وهو محتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأها في  
إحدى الصلوات الجهرية أو في غير الصلاة.  
هذا وقد وقفت على كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢٤ / ٢٠٥) أن النبي ﷺ سجد في  
العشاء ب إذا السماء انشقت وأنه ثابت في الصحيح.  
قلت: لم أجد هذا التصريح في الصحيحين وغيرها.

**الخامس: <sup>(١)</sup> [حكم قراءة سورة فيها سجدة مكان سورة تنزيل السجدة]**

إذا قلنا باستحباب قراءة «الم تنزيل السجدة» في صبح يوم الجمعة فهل له أن يقرأ بدلها سورة أخرى فيها سجدة فيسجد فيها ، أو يمتنع ذلك؟  
 روى ابن أبي شيبة في المصنف <sup>(٢)</sup> عن إبراهيم النخعي قال: كان يستحب أن يقرأ يوم الجمعة بسورة فيها سجدة.

وروى أيضاً <sup>(٣)</sup> عن ابن عون قال: كانوا يقرأون يوم الجمعة بسورة فيها سجدة قال: سألت محمداً — يعني ابن سيرين — فقال: لا أعلم به بأساً.

وقال النووي في الروضة <sup>(٤)</sup> من روائده: لو أراد أن يقرأ آية أو آيتين فيهما سجدة لغرض السجود فقط فلم أر فيه كلاماً لأصحابنا، قال: وفي كراهته خلاف للسلف / أو ضحته في آداب القراءة، قال: وقياس مذهبنا أنه إن كان في غير الوقت المنهي عن الصلاة فيه وفي غير الصلاة لم يكرهه، فإن كان في الصلاة أو في وقت كراهتها ففيه الوجهان: فيمن دخل المسجد في هذه الأوقات لا لعرض سوى صلاة التحية، والأصح أنه تكره له الصلاة، انتهى. <sup>(٥)</sup>

والذي أفنى به الشيخ عز الدين بن عبد السلام <sup>(٦)</sup> المنع من ذلك، وبطلان الصلاة به.

وفي المهمات: <sup>(٧)</sup> أن مقتضى كلام القاضي الحسين حواز ذلك وعدم استحبابه فإنه قال: لا

<sup>(١)</sup> هذا البحث لخصه الحافظ وأوردعه في الفتح ( ٢ / ٤٤٠ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: المصنف ( ٢ / ١٤٠ ).

<sup>(٣)</sup> يعني ابن أبي شيبة، انظر أثر ابن عون في مصنفه ( ٢ / ١٤١ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: الروضة ( ١ / ٤٢٥، ٤٢٦ ).

<sup>(٥)</sup> يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "ها مسألتان نافعتان: إحداهما: أنه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة، فليس الاستحباب لأجل السجدة بل للسورتين، والسجدة جاءت اتفاقاً فإن هاتين السورتين فيها ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبعث " اهـ. انظر: مجموع الفتاوى ( ٢٤ / ٢٠٥، ٢٠٦ ) وزاد المعاد ( ١ / ٣٧٥ ).

<sup>(٦)</sup> لم أقف على كلامه.

يستحب له جمع آيات السجود وقراءتها دفعة واحدة من أجل السجود.  
قلت: لكن ليس في كلام القاضي الحسين تعرض لكونه في الصلاة أو في أوقات كراهتها.  
وهذه المسألة التي ذكرها القاضي الحسين هي مسألة اختصار السجود التي كرهها جماعة من التابعين وترجم عليها ابن أبي شيبة في المصنف: <sup>(١)</sup> اختصار السجود، ثم روى عن أبي العالية <sup>(٢)</sup> والشعبي <sup>(٣)</sup> كانوا يكرهون اختصار السجود، زاد الشعبي: وكانوا يكرهون إذا أتوا على السجدة أن يجاوزوها حتى يسجدوا.  
وعن سعيد بن المسيب: <sup>(٤)</sup> قال مما أحدث الناس اختصار السجود، وعن ابن سيرين <sup>(٥)</sup> — وسئل عن اختصار السجود — فكرهه وعبس وجهه وقال: لا أدري ما هذا.  
وعن إبراهيم النخعي: <sup>(٦)</sup> كانوا يكرهون أن يختصر السجدة.  
وعن الحسن: <sup>(٧)</sup> كان يكره أن يختصر سجود القرآن.  
وعن شهر بن حوشب <sup>(٨)</sup> قال: هو ما أحدث الناس.  
وعقد له <sup>(٩)</sup> ابن قدامة في المغني <sup>(١٠)</sup> فصلاً وحكى قولين في تفسيره فقال: يكره اختصار

==

<sup>(١)</sup> المهمات على روضة الطالبين للنووي تصنيف عبدالرحيم بن حسن الإسنوي المتوفى سنة (٧٧٢هـ —) انظر: كشف الظنون (١٩١٤/٢).

جاء في هامش الأصل: "مراد صاحب المهمات بقوله: "مقتضى" أي مقتضى ما علل به" اهـ.

<sup>(٢)</sup> انظر: المصنف (٢ / ٣).

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه. هذا وقد جاء في الأصل بعد قوله: (الشعبي): (ألمما قال) ثم ضرب عليه فيما ظهر لي، وهو محذوف في (ح).

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه (٢ / ٣، ٤).

<sup>(٦)</sup> المصدر نفسه (٢ / ٤).

<sup>(٧)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٨)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٩)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(١٠)</sup> قوله: (له) ورد في (ح): بعد قوله: (ابن قدامة).



i/٢٠٢

السجود: وهو أن يجمع الآيات التي فيها السجود فيقرأها ويسجد فيها.  
وبه قال الشعبي والنخعي والحسن وإسحاق ورخص فيه أبو حنيفة ومحمد وأبو ثور/ قلل:  
وقيل: اختصار السجود: أن يقرأ القرآن إلا آيات السجود فإنه يحذفها قال: وكلاهما  
مكروه لأنه لم يرو عن السلف — رحمة الله عليهم — بل المنقول عنهم كراهته، والله  
أعلم.

### السادس: [بيان حكمة قراءة السورتين في صبح يوم الجمعة]

إن قيل: هل تظهر لقراءة ﴿الم تنزيل السجدة﴾ و ﴿هل أتى على الإنسان﴾ في صبح يوم  
الجمعة حكمة اقتضت ذلك؟

قلت: قد تكون الحكمة في ذلك: ذكر ابتداء خلق آدم في قوله تعالى ﴿الذي أحسن كل  
شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين﴾<sup>(١)</sup> وفي قوله تعالى ﴿هل أتى على الإنسان حين  
من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾<sup>(٢)</sup>.

فالمراد بالإنسان هنا آدم كما ذكره المفسرون<sup>(٣)</sup> وذلك الحين من الدهر بين خلقه من طين  
ونفخ الروح فيه<sup>(٤)</sup> وكان خلق آدم يوم الجمعة كما ثبت في الحديث الصحيح المتفق عليه  
كما تقدم<sup>(٥)</sup>.

فيتذكر الإنسان في يوم الجمعة ابتداء هذا الخلق وإن كان قد ذكر خلق آدم في عدة من  
السور، ولكن هاتان السورتان أقصر السور المذكور فيها خلقه، والله أعلم.

(١) انظر: المغني (٢ / ٣٧٠، ٣٧١).

(٢) آية رقم (٧) من سورة السجدة.

(٣) آية رقم (١) من سورة الإنسان.

وانظر في المسألة: مجموع الفتاوى (٢٤ / ٢٠٥، ٢٠٦) وزاد المعاد (١ / ٣٧٥) والفتح (٢ / ٤٤١).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٢٩/٢٠٢) واللباب (٥/٢٠) وعرائب القرآن (٢٩/١١٨) وفتح القدير (٥ /

٣٤٤).

(٥) المصادر نفسها.

(٦) تقدم في باب فضل الجمعة برقم (١).

**السابع: جواز قراءة أي سورة من القرآن الكريم في ركعتي الصبح]**

وإن قرأ في صبح يوم الجمعة بغيرها تين السورتين فلا بأس بذلك.  
وقد روى ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> أن علياً عليه السلام قرأ فيها بسورة الحشر، والجمعة.  
وروى أيضاً<sup>(٢)</sup> عن إبراهيم النخعي أنه صلى بهم يوم جمعة الفجر<sup>(٣)</sup> فقرأ بهم ﴿كهيعص﴾  
وهذا موافق لما تقدم عنه في الوجه الخامس<sup>(٤)</sup> أنه كان يستحب أن يقرأ يوم الجمعة بسورة  
فيها سجدة، والله أعلم.

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٤١).

(٢) يعني ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٤١).

(٣) قوله: (الفجر) ساقط من (ح).

(٤) تقدم في الوجه الخامس من هذا الباب ص (٥٦٨).

## باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها

٥٢١ — حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ ((أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين)).

قال: وفي الباب عن جابر. قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث<sup>(١)</sup> حسن صحيح، وقد روى عن نافع عن ابن عمر أيضاً، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، وبه يقول الشافعي وأحمد.

٥٢٢ — حدثنا قتيبة ثنا الليث عن نافع عن ابن عمر أنه ((كان إذا صلى الجمعة انصرف فصلى سجدة في بيته ثم قال: كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك)). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

٥٢٣ — حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ((من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً)). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

حدثنا الحسن بن علي ثنا علي بن المديني عن سفيان بن عيينة قال: كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثباً في الحديث. هذا حديث حسن صحيح.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وروي عن عبد الله بن مسعود أنه ((كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً)) وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه أمر أن يصلي بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً، وذهب سفيان الثوري وابن المبارك إلى قول ابن مسعود<sup>(٢)</sup> وقال إسحاق: إن صلى في المسجد يوم الجمعة صلى أربعاً، وإن صلى في بيته

(١) قوله (حديث) ساقط من (ح).

(٢) سقط في (ح) من قوله: (وذهب سفيان ...) إلى هنا.

١/٢٠٣

صلى ركعتين، واحتج بأن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته، / ومحدث النبي ﷺ ((من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً)).

قال أبو عيسى: وابن عمر هو الذي روى عن النبي ﷺ أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته، وابن عمر بعد النبي ﷺ صلى<sup>(١)</sup> في المسجد بعد الجمعة ركعتين وصلى بعد الركعتين أربعاً.

حدثنا بذلك ابن أبي عمر ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال: رأيت ابن عمر صلى بعد الجمعة ركعتين ثم صلى بعد ذلك أربعاً.

ثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال: ما رأيت أحداً أنص للحديث من الزهري وما رأيت أحداً الدراهم أهون عنده منه إن كانت الدراهم عنده بمثالة البحر.<sup>(٢)</sup>

قال أبو عيسى: سمعت ابن أبي عمر يقول: سمعت سفيان بن عيينة يقول: كان عمرو بن دينار أسن من الزهري.

### الكلام عليه من وجوه:

#### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٥٣] — حديث ابن عمر الأول:

أخرجه بقية الأئمة الستة:

فرواه مسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نعيم،

(١) قوله: (صلى) وقع في (ح) بعد قوله: (ابن عمر).

(٢) قوله: (ثنا سعيد بن عبد الرحمن ...) ورد في الأصل بعد قوله: (قال أبو عيسى ...) ولكنه كتب على قوله: (ثنا سعيد بن عبد الرحمن): (بقدم) كما كتب على قوله: (بمثالة البحر): (إلى) يعني بذلك أنه يقدم على ما قبله إلى هنا، ولذلك قدمته على قوله: (قال أبو عيسى ...) وهكذا ورد في (ح) مقدماً.

(٣) مسلم في (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٦ / ١٧٠).

والنسائي<sup>(١)</sup> عن إسحاق بن راهويه، وابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن محمد بن الصباح.

خمسهم عن سفيان بن عيينة ...

و<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية معمر عن الزهري ...

وزاد: (في بيته).

واتفق عليه الشيخان<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> من طريق مالك عن نافع عن ابن

عمر في ذكر صلاته ﷺ قبل الظهر وبعدها ... الحديث.

وفيه: ((كان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيصلّي ركعتين في بيته)) لفظ

مسلم.

ورواه أبو داود<sup>(٩)</sup> من رواية أيوب عن نافع أن<sup>(١٠)</sup> ابن عمر: ((رأى رجلاً يصلي

ركعتين يوم الجمعة في مقامه)) فدفنه وقال: ((أتصلي الجمعة أربعاً؟)).

وكان عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

(١) النسائي في الكبرى (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٢ / ٢٩٠ رقم ١٧٥٦).

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ١ / ٢٠٣ رقم ١١١٨).

(٣) زاد في (ح): (كذلك).

(٤) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧٣، ٦٧٤ رقم ١١٣٢).

(٥) النسائي في (الجمعة — باب صلاة الإمام بعد الجمعة ٣ / ١٢٦ رقم ١٤٢٧).

(٦) فأخرجه البخاري في (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ٢ / ٤٩٣ رقم ٩٣٧) ومسلم

في (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٦ / ١٦٩، ١٧١).

(٧) أبو داود في (الصلاة — باب تقريع أبو اب التطوع وركعات السنة ٢ / ٤٣ رقم ١٢٥٢).

هذا، وقد أخر ذكر أبي داود في (ح).

(٨) النسائي في (الجمعة — باب صلاة الإمام بعد الجمعة ٣ / ١٢٦ رقم ١٤٢٦).

(٩) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧١، ٦٧٢ رقم ١١٢٧) وسفيان في ص

(٥٩٦) نصحيح الشارح له.

(١٠) قوله: (أن) ورد في (ح): (عن)

ورواه<sup>(١)</sup> أيضاً من هذا الوجه بلفظ: ((كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصلي بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك)).

وإسنادهما صحيح رجالهما رجال الصحيح.

ورواه النسائي<sup>(٢)</sup> بلفظ: ((كان يصلي بعد الجمعة ركعتين يطيل فيهما ويقول: كلن رسول الله ﷺ يفعله)).

[٢٥٦] — وحديث ابن عمر الثاني:

أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup> عن قتيبة...

ورواه مسلم<sup>(٥)</sup> أيضاً عن يحيى بن يحيى ومحمد بن رمع، وابن ماجه<sup>(٦)</sup> عن محمد بن رمع، كلاهما عن الليث...

[٢٣٧] — وحديث ابن عمر الثالث الموقوف عليه:

رواه أبو داود<sup>(٧)</sup> عن إبراهيم بن الحسن المقسمي عن حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عطاء أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة فتيامن أو تياسر<sup>(٨)</sup> — شك أبو داود — عن

(١) أي الإمام أبو داود في المصدر نفسه (١ / ٦٧٢ رقم ١١٢٨) ورجاله كلهم ثقات.

(٢) النسائي في (الجمعة — باب إطالة الركعتين بعد الجمعة ٣ / ١٢٦، ١٢٧ رقم ١٤٢٨). — من رواية شعبة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر به، ورجاله كلهم ثقة، سيأتي في (٥٨٥، ٥٩٢، ٥٩٧) تصحيح الشارح له.

(٣) مسلم في (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٦ / ١٦٩).

(٤) النسائي في الكبرى (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٢ / ٢٩٠ رقم ١٧٥٧).

(٥) مسلم في (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٦ / ١٦٩).

(٦) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ١ / ٢٠٣ رقم ١١١٧).

(٧) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧٤ رقم ١١٣٣).

(٨) قلت: كذا في الأصل، وهو في الطبع: (فينماز) وهو انفعال من الميز وهو الفصل أي فين فصل عن المكان الذي صلى فيه ويفارقه، انظر: عون المعبود (٣ / ٣٤٠) ونحن هذا التفسير قاله ابن الأثير في النهاية (٤ / ٣٨٠).

مصلاه الذي صلى الجمعة فيه<sup>(١)</sup> قليلاً غير كثير قال: فركع ركعتين قال: ثم يمشي أنفس<sup>(٢)</sup> من ذلك فركع أربع ركعات، قلت لعطاء بن أبي رباح: كم رأيت ابن عمر يصنع ذلك؟ قال: مراراً.<sup>(٣)</sup>

قال أبو داود: ورواه عبد الملك بن أبي سيمان ولم يتمه.<sup>(٤)</sup>  
وقد رواه أبو داود<sup>(٥)</sup> من وجه آخر: فرفعه من رواية يزيد بن أبي حبيب عن عطاء عن ابن عمر قال: ((كان إذا كان بمكة فصلى الجمعة تقدم فصلى ركعتين ثم تقدم فصلى أربعاً، وإذا كان بالمدينة صلى الجمعة ثم رجع إلى بيته فصلى ركعتين ولم يصل في المسجد)) فقيل له: فقال: ((كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك)).  
وإسناده صحيح.<sup>(٦)</sup>

قلت: والظاهر أن المرفوع منه آخر الحديث فقط، وهو ما كان يفعله بالمدينة دون ما كان يفعله بمكة فإن النبي ﷺ لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة<sup>(٧)</sup> وكان ابن عمر في زمنه

(١) قوله: (فيه) وقع في (ج): بعد قوله: (صلى).

(٢) أنفس: أي أفسح وأبعد قليلاً، قاله ابن الأثير في النهاية (٥ / ٩٤).

(٣) قلت: هذا محمول على ما سيأتي بيانه في الأثر الآتي بأنه كان يفعل هكذا إذا كان بمكة، أما إذا كان بالمدينة فلم يكن يركع في المسجد شيئاً وإنما يرجع إلى بيته فيصلّي ركعتين.

(٤) لم أقف على رواية عبد الملك هذه.

(٥) أبو داود في (الصلاة - باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧٣ رقم ١١٣٠) والأثر بإسناده أخرجه أيضاً:

الحاكم في المستدرک (١ / ٢٩٠) وصحح طريق يزيد بن أبي حبيب على شرط الشيخين، والبيهقي في الكرمي (٣ / ٢٤٠، ٢٤١) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ٣٣٧) من طريق أبي إسحاق عن عطاء نحو حديث ابن جريح.

(٦) قلت: رجاله ثقات سوى عبد الحميد بن جعفر وهو ابن عبد الله بن الحكم الأنصاري صدوق رمي بالقدر وربما وهم. انظر: التقريب رقم (٣٧٨٠).

(٧) تقدم الكلام فيه في الوجه الثالث من باب ما جاء في وقت الجمعة.

بمكة قبل الهجرة صغيراً<sup>(١)</sup> فإن أريد رفع فعله بمكة أيضاً وهو بعيد فيحتمل أنه رآه يصلي بمكة بعد الظهر في المسجد، والله أعلم، أو أنه صلى الجمعة بمكة بعد الفتح ولم ينقل ذلك.

### [٢٣٨] — وحديث أبي هريرة:

أخرجه مسلم وبقية أصحاب السنن: فرواه مسلم<sup>(٢)</sup> عن يحيى بن يحيى عن خالد بن عبد الله، وعن أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد كلاهما: عن عبد الله بن إدريس،

وعن زهير بن حرب عن جرير بن عبد الحميد،

وعن عمرو الناقد وأبي كريب كلاهما عن وكيع عن سفيان — وهو الثوري —<sup>(٣)</sup>

ورواه أبو داود<sup>(٤)</sup> عن أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية، وعن محمد بن الصباح عن

إسماعيل بن زكريا،

ورواه النسائي<sup>(٥)</sup> عن إسحاق بن راهويه عن جرير،

ورواه في الكبرى<sup>(٦)</sup> عن علي بن حجر عن علي بن مسهر عن سفيان الثوري،

ورواه ابن ماجه<sup>(٧)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة وسلم بن جناح

١/٢٠٤

(١) كان ابن عمر عند الهجرة ابن عشر سنين، انظر: أسد الغابة (٣ / ٣٤١) والتذهيب (٥ / ٣٣٠ رقم ٥٦٥).

(٢) مسلم في (الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٦ / ١٦٨، ١٦٩).

(٣) هذا التفسير ليس في الصحيح والظاهر أنه من الشارح، وكذا فسر المزي في التحفة حيث أورد الحديث في ترجمة الثوري، انظر: التحفة (٩ / ٤٠٥ رقم ١٢٦٦٤).

(٤) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧٣ رقم ١١٣١).

(٥) النسائي في (الجمعة — باب عدد الصلاة بعد الجمعة في المسجد ٣ / ١٢٦ رقم ١٤٢٥).

(٦) النسائي في الكبرى (الجمعة — باب عدد الصلاة بعد الجمعة ... ١ / ٢٧٣ رقم ٥٠١).

(٧) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ١ / ٢٠٣ رقم ١١١٩).

قلت: جاء في بعض طرق الحديث: زيادة قوله (فليصل قبلها أربعاً) وهذه زيادة شاذة لتفرد أبيض بن أبان بها وهو ليس بالقوي كما قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢ / ٢١٢ رقم ١١٦٩) عن أبيه، ولأنه خالف جمعا من الثقات ومنهم: سفيان الثوري.



كلاهما<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن إدريس، ستهم<sup>(٢)</sup> عن سهيل بن أبي صالح ...

### [تخريج ما في الباب]

[٢٣٩] — وحديث جابر:

رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية الأعمش عن أبي هريرة و عن أبي سفيان عن جابر قال: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يحطّب فقال له النبي ﷺ ((أصليت ركعتين قبل أن تجيء؟ قال: لا، قال: فصل ركعتين وتجوز فيهما)).

وإسناد حديث جابر صحيح<sup>(٤)</sup>.

واستدل بقوله: ((قبل أن تجيء)) على سنة الجمعة قبلها، وفيه نظر،<sup>(٥)</sup> وتقدم الحديث في باب ماجاء في الركعتين إذا جاء الرجل والإمام يحطّب.<sup>(٦)</sup>

[٢٤٠] — وحديث ابن مسعود:

الموقوف عليه، رواه سعيد بن منصور في سنه<sup>(٧)</sup> هكذا تمامه في صلاته أربعاً قبلها وأربعاً بعدها.

(١) قوله: (كلاهما) ساقط من (ح).

(٢) قلت: هم: خالد بن عبد الله، و عبد الله بن إدريس، و جرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وزهير بن معاوية، وإسماعيل بن زكريا، ستهم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة.

(٣) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء فيمن دخل المسجد والإمام يحطّب ١ / ٢٠٠ رقم ١١٠١ ).

(٤) قلت: رجاله ثقات وإسناد شاذ وقد تقدم الحديث برقم (١٩٠).

(٥) وقد تكفل الشارح بيان ذلك في ص (٤٥٥).

(٦) تقدم برقم (١٩٠).

(٧) لم أجده في القدر المطبوع منه، وهو مخرج في مصنف عبد الرزاق ( ٣ / ٢٤٧ رقم ٥٥٢٤ ) من طريق قتادة عنه، و قتادة لم يسمع من ابن مسعود، انظر: المراسيل لابن أبي حاتم ( رقم ٤٦٠ ). وقال الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٧١ ): " وصح عن ابن مسعود من فعله رواه عبد الرزاق " اهـ.

وروى ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> عن ابن فضيل عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبدالله قال: كان يصلي قبل الجمعة أربعاً.

وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه<sup>(٢)</sup> وخصيف مختلف فيه.<sup>(٣)</sup>

وقد رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٤)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٥)</sup> والبيهقي في سننه<sup>(٦)</sup> بأسانيد جيدة مقتصرين على أربع ركعات بعدها دون الأربع قبلها، وزاد ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> لا يفصل بيهن وفي بعض طرق<sup>(٨)</sup> الطبراني<sup>(٩)</sup> ست ركعات، ولكنه منقطع فإنه من رواية

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٣٣).

(٢) انظر: المراسيل رقم (٤٦٠).

(٣) انظر: كلام أهل العلم فيه في التهذيب (٣ / ١٤٣، ١٤٤ رقم ٢٧٥) وقال الذهبي وابن حجر:

صدوق سيئ الحفظ، انظر: الكاشف (١ / ٢١٣ رقم ١٤٠٠) والتقريب رقم (١٧٢٨).

خصيف: — بالصاد المهملة آخره خاء مصغراً — هو ابن عبد الرحمن الجزري أبو عون، (التقريب)

(٤) انظر: المصنف (٢ / ١٣٣) من رواية العلاء بن المسيب عن أبيه عن ابن مسعود فعله، ورجاله كلهم ثقات.

(٥) الطبراني في الكبير (٩ / ٣١٠ رقم ٩٥٥٤) من رواية أبي إسحاق عن علقمة عن ابن مسعود.

وهذا الإسناد فيه انقطاع فإن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً، انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (٢٥٨).

وأخرجه من طريق معمر عن قتادة عن ابن مسعود به. انظر: المصدر نفسه (٩ / ٣١١ رقم

٩٥٥٦) وفيه انقطاع أيضاً بين قتادة وابن مسعود كما تقدم.

(٦) لم أعتد لموضعه فيه.

(٧) قلت: لم أقف على هذه الزيادة في أثر ابن مسعود عنده، وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني في

الحجة (١/٢٧٤): «بلغنا عن ابن مسعود أنه كان يصلي أربعاً قبلها وبعدها أربعاً ولم يذكر فيها

التسليم» اهـ وأخرجه في المصنف (٢ / ١٣٣) هذه الزيادة من أثر علقمة.

(٨) في (ح): (بعض الطرق) مكان (بعض طرق الطبراني).

(٩) انظر: المجموع (٢ / ١٩٨) ولم أجده في الكبير بهذا اللفظ، والذي فيه أن ابن مسعود كان يصلي

بعد الجمعة أربعاً، كما تقدم، وزاد عبد الرزاق وقبلها أربعاً وتقدم أيضاً. والله أعلم.

فتادة عن ابن مسعود ولم يدركه.<sup>(١)</sup>

[٢٤١] — وحديث علي الموقوف عليه:

رواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> والبيهقي في سننه<sup>(٣)</sup> من رواية أبي عبد الرحمن السلمي قال: علمنا ابن مسعود أن نصلي بعد الجمعة أربعاً، ثم قدم علي عليه السلام فعلمنا أن نصلي ستاً لفظ البيهقي، وقال الطبراني: كان ابن مسعود يعلمنا أن نصلي أربع ركعات بعد الجمعة حتى سمعنا قول علي: صلوا ستاً، قال أبو عبد الرحمن: فنحن نصلي ستاً، قال عطاء: أبو عبد الرحمن يصلي ركعتين ثم أربعاً،

وفي إسناده عطاء بن السائب: أحد من اختلط بأخوه.<sup>(٤)</sup> وروى البيهقي في المعرفة<sup>(٥)</sup> من طريق الشافعي فيما بلغه عن ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن علياً عليه السلام قال: ((من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل بعدها ست ركعات)).

والمقاطيع التي رواها المصنف عن ابن عينة في سهيل بن أبي صالح، وفي عمرو بن دينار، وعن عمرو بن دينار في الزهري، انفرد المصنف بروايتها وفي بعض طرق الترمذي: الدراهم والدنانير في الموضوعين وذلك في رواية المبارك بن عبد الجبار الصيرفي. /

٢٠٤/ب

(١) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (٣١٠).

(٢) الطبراني في الكبير (٩ / ٣٠٩، ٣١٠ رقم ٩٥٥٠).

(٣) لم أجد لموضعه فيه، ومن طريق أبي عبد الرحمن السلمي أخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في المصنف (١٣٢/٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٢٤٧/٣ رقم ٥٥٢٥) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٩٧/٤).

(٤) انظر: كتاب المختلطين للعلائي رقم (٣٣) والكواكب النيرات رقم (٣٩) وهذا الأثر من رواية زائدة وهو لم يذكر فيمن روى عن عطاء قديماً، لكنه توبع عند الطبراني في الكبير (٩ / ٣١٠ رقم ٩٥٥١) فقد أخرجه فيه من رواية سفيان الثوري عن عطاء به، والثوري ممن روى عنه قديماً كما نص عليه غير واحد، انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٣٣، ٣٣٤ رقم ١٨٤٨) وكتاب المختلطين رقم (٣٣) والكواكب النيرات رقم (٣٩).

(٥) انظر: المعرفة (٢ / ٥٢٣).

## الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه مما لم يذكره عن ابن عباس:

[٢٤٢] رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية بقية عن مبشر بن عبيد عن حجاج بن أرطاة عن عطية العوفي عن ابن عباس قال: ((كان النبي ﷺ يركع من<sup>(٢)</sup> قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن)).

ورواه الطبراني في المعجم الكبير من هذا الوجه فزاد فيه: ((وبعدها أربعاً)) قال النووي في الخلاصة<sup>(٣)</sup> — بعد ذكره لرواية ابن ماجه — : وهو حديث باطل اجتمع فيه هؤلاء الأربعة<sup>(٤)</sup> وهم ضعفاء، ومبشر<sup>(٥)</sup> وضاع صاحب أباطيل. قلت: بقية بن الوليد<sup>(٦)</sup> موثق<sup>(٧)</sup> ولكنه مدلس<sup>(٨)</sup> وحجاج<sup>(٩)</sup> صدوق روى له

(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة ١ / ٢٠٣ رقم ١١١٦ ).

(٢) قوله: (من) ساقط من (ح).

(٣) انظر: الخلاصة (٢/٨١٣ رقم ٢٨٧٢) ونقله عنه الحافظ في الفتح (٢ / ٤٩٤ ) مختصراً.

(٤) يعني هؤلاء الأربعة: بقية بن الوليد، وحجاج بن أرطاة، وعطية العوفي، ومبشر بن عبيد.

(٥) مبشر: هو ابن عبيد الحمصي أبو حفص متروك ورماه أحمد بالوضع. انظر: التقريب رقم ( ٦٥٠٩ ).

(٦) قوله: (ابن الوليد) ساقط من (ح).

(٧) فقد وثقه غير واحد منهم : الإمام أحمد وابن معين، ويعقوب بن شيبه وأبو زرعة وغيرهم في رواياته عن المعروفين دون غيرهم ممن الضعفاء والمجهولين. انظر: تاريخ الدارمي رقم ( ١٩٠ ) وسؤالات أبي داود رقم ( ٣٠٣ ) والجرح والتعديل ( ٢ / ٤٣٤، ٤٣٥ رقم ١٧٢٨ ) والتهذيب ( ١ / ٤٧٧ ).

(٨) انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ١١٧ ) وقد ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة.

(٩) كذا وصفه الإمامان: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وزادا : مدلس، انظر: الجرح والتعديل ( ٣ / ١٥٦ رقم ٦٧٣ ).

مسلم<sup>(١)</sup> مقرونا بغيره، وعطية: مشاه يحيى بن معين فقال فيه: صالح<sup>(٢)</sup> ولكن ضعفهما الجمهور<sup>(٣)</sup>.

### الثالث: [ذكر المناسبة بين الباب والحديث]

بوب المصنف عليه: الصلاة قبل الجمعة وبعدها، ولم يذكر حديثا مرفوعا في الصلاة قبلها، ولا أشار إليه بقوله: وفي الباب.

وإنما ذكر عن ابن مسعود بغير إسناد: ((أنه كان يصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً وكان هذا هو مراده بالتبويب على الصلاة قبلها، وقد رواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة كما تقدم)).<sup>(٤)</sup>

وقد اختلف العلماء هل للجمعة سنة قبلها أو لا ؟ فانكر جماعة كون الجمعة لها سنة قبلها، وبالغوا في إنكاره، وذلك لأنه ﷺ لم يكن يؤذن للجمعة إلا بين يديه على المنبر فلم يكن يصليها وكذلك الصحابة، لأنه إذا حرج الإمام

(١) انظر: رجال صحيح مسلم (١ / ١٥٣ رقم ٣٠٨) وبصر أنه أخرجه مقرونا بعبد الملك بن أبي عية.

(٢) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٤٢) ورواية الدقاق رقم (٢١٣) ولفظ الأخير: صالح الحديث.

(٣) وهو كذلك، انظر: الميزان (١ / ٤٥٨، ٤٥٩ رقم ١٧٢٦ ترجمة حجاج، ٣ / ٧٩، ٨٠ رقم ٥٦٦٧ ترجمة عطية). والتهذيب (٢ / ١٩٧ رقم ٣٦٥) و(٧ / ٢٢٥، ٢٢٦ رقم ٤١٣). والحديث ضعفه غير واحد من أهل العلم: انظر: نصب الراية (٢ / ٢٠٦) والتلخيص الحبير (٢ / ٧٤) والفتح (٢ / ٤٩٤) ومصباح الزجاجة (١ / ١٣٦) ومجمع الزوائد (٢ / ١٩٨). قلت: وفي الباب أحاديث أخرى لم يذكرها الشارح وقد ذكرها الزيلعي في نصب الراية، والحافظ في التلخيص وفي الفتح (٢ / ٤٧٦، ٤٩٤) وضعفها، وقال: وأما سنة الجمعة قبلها فلم يثبت فيها شيء.

راجع: الأوسط لابن المنذر (٤ / ٩٧) ومجموع الفتاوى (٢٤ / ١٨٨، ١٨٩) وزاد المعاد (١ / ٤٣٢) والأجوبة السابعة ص (٢٦).

(٤) تقدم برقم (٢٤٠).

انقطعت الصلاة.<sup>(١)</sup>

قال القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٢)</sup> أما الصلاة قبلها فإنه جائز ثم حكى عن أبي حنيفة أنه قال: لا تجوز الصلاة عند الاستواء لا يوم الجمعة ولا قبلها<sup>(٣)</sup> لنهي ﷺ عن الصلاة عند الاستواء، قال ابن العربي: وهذا صحيح، بيد أن المالكية تعلقت في جواز الصلاة حينئذ لأنه وقت لا غنى فيه عندها، قال: وذلك لا يصح لهم، فإن الحديث في الصحيح، قال: وأما الشافعية: فتعلقت بأنه وقت يعسر ضبطه على من في المسجد لأنه يحتاج في معرفته إلى الخروج والتخطي، فيضر بالناس، فرخص فيه لرفع المشقة، قال: وهذا ضعيف، فإنه ينبغي أن يترك الصلاة قبل ذلك احتياطاً<sup>(٤)</sup> إن شك فيه، وينتظر الصلاة فيكون في صلاة ولا يقتحم فيها ثم ذكر حديث أبي سعيد في النهي عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة، قال: والحديث لم يصح، والنهي قد صح، قال: وقد قال بعض المتعبدين أن جهنم لا تسجر يوم الجمعة فلذلك لم ينه عن الصلاة في ذلك الوقت، قال: وهذا باطل لا يلتفت إليه ثم حكى عن مالك أنه قال: لم يزل أهل الفضل يصلون يوم<sup>(٥)</sup> الجمعة حتى يخرج الإمام ثم قال: وكذلك لم يزل أهل العدل يرون أن النبي ﷺ غي عن الصلاة في ذلك الوقت، ثم قال: وأي تقصير على العبد أعظم من أن يترك الصلاة في وقت متفق عليه ثم يقتحمها في وقت مختلف فيه، ما ذلك بفعل فقيه ولا حازم لنفسه. انتهى كلامه.

وفيه نظر من أوجه:

أحدها: أن ما حكاه عن أبي حنيفة أنه لا تجوز الصلاة عند الاستواء يوم الجمعة ولا قبلها ليس كذلك، إنما يمنعها عند الاستواء، أما بعد الزوال فإنه لا يمنع الصلاة إلا بعد

(١) انظر: الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٤ / ١٨٨، ١٨٩) وزاد المعاد (١ / ٤٣٢).

(٢) انظر: العارضة (٣١٢/٢-٣١٤).

(٣) أي قبل يوم الجمعة من الأيام الأخرى، انظر: المجموع (٤ / ٨٢).

(٤) قوله: (احتياطاً) ورد ذلك في (ح) بعد قوله: (يترك الصلاة).

(٥) قوله: (يوم الجمعة) ورد في (ح): (قبل الجمعة).

خروج الإمام<sup>(١)</sup> مع أن بين الأذان الأول الذي حدده عثمان وبين خروج الإمام زمنا يسمع الصلاة لكن أبا حنيفة لم يستحب للجمعة سنة قبلها<sup>(٢)</sup> فأما جواز الصلاة قبل خروج الإمام فلا ما نع منه.

الوجه الثاني: أن تضعيفه بما ذكره لكلام المالكية والشافعية/ ليس يجيد لأن المالكية

والشافعية لا يقولون بدخول وقت سنة الجمعة التي قبلها حالة الاستواء، إنما يدخل وقت فعلها إذا زالت الشمس<sup>(٣)</sup> ولا كراهة حيثئذ للصلاة إجماعاً، ثم إن الإمامين: مالكاً<sup>(٤)</sup> والشافعي<sup>(٥)</sup> إنما استدلا على جواز الصلاة عند الاستواء يوم الجمعة لا على كونها سنة الجمعة لأنه إنما يدخل وقتها بالزوال، وقد تقدم نقل ابن العربي<sup>(٦)</sup> لكلام الإمام مالك وهو ماش على قاعدته في تقديم عمل أهل المدينة.<sup>(٧)</sup>

وأما الشافعي فقد نقل البيهقي عنه في معرفة السنن والآثار<sup>(٨)</sup> أنه قال: "من شأن الناس التهجير إلى الجمعة والصلاة إلى خروج الإمام".

والشافعي وإن لم ير تقديم عمل أهل المدينة على الحديث فإن له حجة صحيحة في ذلك:

(١) انظر: مختصر اختلاف العلماء (١ / ٣٣٨) والبحر الرائق (٢ / ١٥٥) والفتاوى الهندية (١ / ٥٢، ٥٣).

(٢) الذي يظهر من كلام صاحب البحر الرائق (٢ / ١٥٦) أن الأحناف يستحبون سنة الجمعة القبلية.

(٣) انظر: المجموع (٣ / ٥٠٤).

(٤) ورد ذلك في كلام ابن العربي في العارضة (٢ / ٣١٣، ٣١٤).

(٥) انظر: الأم (١ / ٣٣٨) والمجموع (٤ / ٨١).

(٦) نقله في العارضة (٢ / ٣١٣، ٣١٤).

(٧) تقدم الكلام حول عمل أهل المدينة.

(٨) انظر: معرفة السنن والآثار (٢ / ٢٧٩) وهو في الأم (١ / ٢٦٩).

قال البيهقي في المعرفة: <sup>(١)</sup> هذا الذي أشار إليه الشافعي موجود في الأحاديث الصحيحة وهو أن النبي ﷺ رغب في التبكير إلى الجمعة والصلاة إلى خروج الإمام من غير إستثناء، أي من غير إستثناء لوقت استواء الشمس .

وأما الأحاديث الدالة على الترغيب في سنة الجمعة التي قبلها فقد تقدم منها في الوجه الثاني: حديث ابن عباس ولكنه ضعيف جدا، كما تقدم. <sup>(٢)</sup>

وتقدم أيضا في الوجه الأول: حديث أبي هريرة وجابر وإسنادهما صحيح <sup>(٣)</sup> وقد استدل بهما على ذلك مع ما في الاستدلال من النظر. /

١/٢٠٦

وتقدم أيضا فيه حديث ابن عمر <sup>(٤)</sup> أنه كان يطيل الصلاة قبل الجمعة وإسناده صحيح، وأخرجه ابن حبان في صحيحه <sup>(٥)</sup> وقد استدل به على ذلك، وفي الاستدلال به نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لا يلزم من إطالته للصلاة قبل الجمعة أن يكون ذلك سنة للجمعة بل قد يكون قبل الزوال في انتظاره للصلاة.

والوجه الثاني: أن الظاهر أن المراد بالمرفوع منه صلاة ركعتين بعدها في بيته على وفق حديثه المتفق عليه في الصحيحين. <sup>(٦)</sup>

وأما إطالة الصلاة قبلها فلم ينقل عنه <sup>(٧)</sup> فعلة لأنه كان يخرج إلى صلاة الجمعة فيؤذن بين يديه ثم يخطب. <sup>(٨)</sup>

(١) انظر: المعرفة ( ٢ / ٢٧٩ ).

(٢) تقدم برقم (٢٤٢).

(٣) تقدم برقم (٢٣٩) وموضع الشاهد منه شاذ.

(٤) تقدم برقم (٢٣٥).

(٥) انظر: الإحسان (٦/٢٢٧ رقم ٢٤٧٦).

(٦) تقدم برقم (٢٥٣٥).

(٧) أي النبي ﷺ .

(٨) انظر: مناقشة الحافظ لهذه المسألة في الفتح ( ٢ / ٤٩٤ ).



واستدل على ذلك أيضا: بحديث عبد الله بن مغفل عن النبي ﷺ أنه قال: ((بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة، قال في الثالثة: لمن شاء)) أخرجه الأئمة الستة،<sup>(١)</sup> والمراد به: الأذان والإقامة.<sup>(٢)</sup>

ولقائل أن يعترض على الاستدلال به بأن ذلك كان متعذرا في حياته ﷺ لأنه كان بين الأذان والإقامة الخطبة، ولا صلاة حينئذ بينهما، نعم بعد أن حدد عثمان الأذان الثالث على الزوراء بمسك أن تصلى سنة الجمعة قبل خروج الإمام للخطبة، والله أعلم.<sup>(٣)</sup> وروى ابن حبان في صحيحه<sup>(٤)</sup> والدارقطني في سننه<sup>(٥)</sup> والطبراني في معجمه: الكبير<sup>(٦)</sup> والأوسط<sup>(٧)</sup> من حديث عبد الله بن ربيع قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما من صلاة

(١) أخرجه البخاري في (الأذان - باب كم بين الأذان والإقامة ... ١٢٦ / ٢ رقم ٦٢٤ و ٦٢٧) ومسلم في (الصلاة - باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب ٦ / ١٢٤). وأبو داود في (الصلاة - باب الصلاة قبل المغرب ٢ / ٥٩، ٦٠ رقم ١٢٨٣). والترمذي في (الصلاة - باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب ١ / ٣٥١ رقم ١٨٥). والنسائي في (الأذان - باب الصلاة بين الأذان والإقامة ٢ / ٣٥٧ رقم ٦٨٠). وابن ماجه في (إقامة الصلاة - باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب ١ / ٢٠٩ رقم ١١٥٠).

(٢) انظر: معالم السنن (١ / ٢٤٠) والفتح (٢ / ١٢٦، ١٢٧).

(٣) قلت: إن الثابت عن الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - هو الصلاة قبل الأذان وقبل الوقت صلاة مطلقة غير مقيدة بوقت ولا بعدد معين فمن كان مقتديا بهداهم فليقتد فإن غير المهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها. قاله الألباني في كتابه: الأجوبة النافعة ص (٣٩، ٤٠).

(٤) انظر: الإحسان (٦/٢٠٩ رقم ٢٤٥٥، ٢٤٨٨).

وهو في الموارد (ص ١٦٢) باب الصلاة قبل الصلوات وبعدها.

(٥) الدارقطني في سننه (١ / ٢٦٧ رقم ٧).

(٦) المعجم الكبير (١٣ / ٦٢ رقم ٨٢) تحقيق طارق عوض الله.

(٧) لم أقف عليه في ...

وفد عراله الميثمي أيضا في المجمع (٢ / ٢٣٤) وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه:

سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف.

مفروضة إلا وبين يديها ركعتان)) وهذا يدخل فيه الجمعة وغيرها.

واستدل بعضهم على سنة الجمعة قبلها بحديث عبد الله بن السائب<sup>(١)</sup> وأبي أيوب الأنصاري<sup>(٢)</sup> وثوبان<sup>(٣)</sup> في صلاة أربع ركعات بعد الزوال، وقوله: ((إنما ساعة تفتح فيها

==

قلت: وبقي رجاله ثقات سوى ثابت بن عجلان وهو صدوق، انظر: التقريب رقم ( ٨٣٠ ).  
وسويد بن عبدالعزيز تابعه محمد بن مهاجر الأنصاري الشامي وهو ثقة، انظر: التقريب رقم ( ٦٣٧١ ) وحديثه عند ابن حبان في صحيحه وقد تقدم، ورجال إسناده ثقات سوى محمد بن عمرو الغزي وهو صدوق، انظر: التقريب رقم ( ٦٢٢١ ) وسوى ثابت بن عجلان كما تقدم.  
وعلى هذا فالإسناد حسن.

<sup>(١)</sup> أخرجه الترمذي في ( الصلاة — باب ما جاء في الصلاة عند الزوال ٢ / ٣٤٢، ٣٤٣ رقم ٤٧٨ )  
والإمام أحمد في مسنده ( ٣ / ٤١١ ) وقسالة الترمذي: حسن غريب.  
وتعقبه أحمد شاكر في تعليقه على الجامع بقوله: " بل هو حديث صحيح متصل الإسناد رواه ثقات " اهـ. وقال الألباني: " إسناده على شرط مسلم " اهـ. انظر: الأوبة النافعة ص ( ٣٠ ).  
<sup>(٢)</sup> قوله: (الأنصاري) ساقط من (ح).

والحديث أخرجه أبو داود في ( الصلاة — باب الأربع قبل الظهر وبعدها ٢ / ٥٣ رقم ١٢٧٠ )  
من طريق شعبة عن عبيدة عن إبراهيم النخعي عن سهم بن منجاب عن قرثع الضبي عن أبي أيوب بسه.  
وأخرجه الإمام الترمذي في الشمائل ( ص ١٤٠، ١٤١ رقم ٢٨٨ ) — بتحقيق عزت الدعاس —  
والإمام أحمد في مسنده ( ٥ / ٤١٦ ) كلاهما من طريق أبي معاوية عن عبيدة عن إبراهيم عن ابن منجاب عن قزعة عن أبي أيوب به.

فزاد أبو معاوية في الإسناد رجلا يسمى قزعة بين ابن منجاب والقرثع الضبي.  
وله طرق أخرى ذكرها الإمام الدارقطني في العلل ( ٦ / ١٢٩ رقم ١٠٢٧ ) وصوب طريق أبي معاوية فقال: وقول أبي معاوية أشبه بالصواب.

وعلى كل حال هذا الإسناد ضعيف لضعف عبيدة هذا فقد ضعفه أبو داود في السنن عقب هذا الحديث. وقال الحافظ في التقريب رقم ( ٤٤٤٨ ) : " عبيدة — بالضم — بن معتب — بكسر المثناة الثقيلة بعدها موحدة — الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضري، ضعيف واختلط بأخرة " .

<sup>(٣)</sup> أخرجه البزار في مسنده، انظر: كشف الأستار ( ١ / ٣٣٧ رقم ٧٠٠ ) من رواية عتبة بن السكن عن الأوزاعي عن صالح بن جهم عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان به.

==

أبواب السماء)) ولقائل أن يقول: هذه سنة الزوال، ففي حديث علي: <sup>(١)</sup> ((أنه كان يصلي بعدها أربعاً قبل الظهر)).

وقد يجاب عنه بأنه حصل في الجملة استحباب أربع بعد الزوال كل يوم سواء فيه: يوم الجمعة وغيره، وهو المقصود. <sup>(٢)</sup>

والوجه الثالث: إن قوله: «ينبغي أن يترك الصلاة قبل ذلك احتياطاً إن شك، وينتظر

--

وقال: «لا تعلمه هذا اللفظ إلا عن ثوبان هذا الإسناد وعنه روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها، وصالح لانعلّم روى عنه غير الأوزاعي» اهـ. قال الميمني في المجمع ( ٢ / ٢٢٢ ): " رواه البرار وفيه عتبه بن السكن، قال الدارقطني: متروك، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف " اهـ. راجع: الثقات لابن حبان ( ٨ / ٥٠٨ ) والميران ( ٣ / ٢٨ رقم ٥٤٧١ ) واللسان ( ٤ / ١٢٨ رقم ٢٨٦ ).

<sup>(١)</sup> أخرجه الإمام الترمذي في ( الصلاة — باب ماجاء في الأربع قبل الظهر، وباب كيف تطوع النبي ﷺ ٢ / ٢٨٩، ٤٩٤ رقم ٤٢٤، ٥٩٩ ) والنسائي في ( الإمامة — باب الصلاة قبل العصر ٢ / ٤٥٥، ٤٥٦ رقم ٨٧٣، ٨٧٤ ) وابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء فيما يستحب من التطوع بالنهار ١ / ٢٠٨ رقم ١١٤٩ ) ورجال الإسناد كلهم ثقات سوى عاصم بن ضمرة السلولي وهو صدوق، انظر: التقريب رقم ( ٣٠٨٠ ) فالإسناد حسن.

<sup>(٢)</sup> قلت: لا ينبغي أن يعمم حديث علي في الجمعة كبقية أيام الأسبوع للأدلة الصارفة عنها، ومنها: حديث عبد الله بن عمر عن الإمام البخاري في ( التهجّد — باب التطوع بعد المكتوبة ٣ / ٦٠ رقم ١١٧٢ ) ومسلم في ( باب فضل السنة الراتبة ٦ / ٧، ٨ ) وفيه أنه قال: ( صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء ) زاد مسلم ( فأما المغرب والعشاء والجمعة فصليت مع النبي ﷺ في بيته ) قال الألباني — عقب الحديث — : " فهذا كالتصر على أنه ﷺ كان لا يصلي قبل الجمعة شيئاً لا في البيت ولا في المسجد إذ لو كان شيء من ذلك لنقله ابن عمر — رضي الله عنه — كما نقل مسندها البعيدة وسنة الظهر القبلية فذكر هذه السنة للظهر دون الجمعة أكبر دليل على أنه ليس لها سنة قبلية... " اهـ. انظر: الأجوبة النافعة ص ( ٣١ ).

الصلاة فيكون في صلاة ولا يقتحم غمياً».

ليس فيه رد على من يصلي سنة الجمعة قبلها لأنها إنما يصلي بعد الزوال، وأما الصلاة حالة الاستواء فلا شك أن الاحتياط ترك التطوع حيثئذ للخروج من الخلاف في إباحتها يوم الجمعة<sup>(١)</sup> وإن صحت الأحاديث في الصلاة يوم الجمعة إل خروج الإمام كما قال البيهقي<sup>(٢)</sup> ولكن الشافعيون والمالكيون إنما يصلون سنة الجمعة بعد تحقق الزوال لأنه إنما يدخل وقتها بذلك ولا يقال: الاحتياط الترك حيثئذ وليس فيه اقتحام غمى حيثئذ، والله أعلم.

والوجه الرابع: إن نقله عن بعض المتعبدين ((أن جهنم لا تسجر يوم الجمعة وأن هذا قول باطل لا يلتفت إليه)) قصور منه في اقتصاره على ذلك وهو حديث مرفوع رواه أبو داود في سننه<sup>(٣)</sup> من رواية أبي الخليل عن أبي قتادة ((عن النبي ﷺ أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة وقال: إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة)).

قال أبو داود: هذا مرسل، أبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة.

١/٢٠٧

وهذا وإن كان مرسلًا فالمالكيون والحنفيون يحتجون به،<sup>(٤)</sup> وقد قال البيهقي في المعرفة: (٥) — بعد حكاية كلام أبي داود — رواية أبي هريرة وأبي سعيد في إسنادها من لا يحتج به، ولكنها إذا انضمت إلى رواية أبي قتادة أخذت بعض القوة، والله أعلم.

#### الرابع: [السنة البعدية لصلاة الجمعة]

استدل بمحدث ابن عمر الأول: على أن سنة الجمعة بعدها ركعتان، ومن فعله ممن

(١) تقدم الخلاف في ذلك في بداية الوجه الثالث من هذا الباب.

(٢) انظر: معرفة السنة والآثار (٢ / ٢٧٩).

(٣) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال ١ / ٦٥٣ رقم ١٠٨٣).

(٤) انظر: علوم الحديث ص (٥٥) واختصار علوم الحديث لابن كثير ص (٤٦).

ولكن الحديث الذي ذكره الشارح ليس مرسلًا. معنى رواية التابعي عن النبي ﷺ بل هو منقطع من وسط الإسناد.

(٥) انظر: المعرفة (٢ / ٢٧٩).

الصحابة: عمران بن حصين<sup>(١)</sup> وقد حكاه المصنف<sup>(٢)</sup> عن الشافعي وأحمد<sup>(٣)</sup> ولم يرد الشافعي وأحمد بذلك إلا بيان أقل ما يستحب وإلا فقد استحبوا أكثر من ذلك. فنص الشافعي في الأم: <sup>(٤)</sup> على أنه يصلي بعد الجمعة أربع ركعات، ذكره في باب صلاة الجمعة والعديد من اختلاف علي وابن مسعود، وليس ذلك اختلاف قول عنه، وإنما هو بيان للأولى والأكمل كما في سنة الظهر<sup>(٥)</sup> وقد صرح به صاحب المذهب<sup>(٦)</sup> والنووي في شرح مسلم<sup>(٧)</sup> وفي التحقيق<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الأوسط لابن المنذر (٤ / ١٢٦ رقم ١٨٨٤).

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٣٩٩).

(٣) انظر: المعنى (٣ / ٢٤٨ ، ٢٤٩) وانظر: مسائل ابنه صالح (٣ / ٢٣٨ رقم ١٧٣٢).

(٤) انظر: الأم (٧/٢٥٩) كتاب اختلاف علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، باب صلاة الجمعة والعديد.

(٥) أي القبلية فقد ورد عنه ﷺ أنه كان يصلي ركعتين قبل الظهر... وفي رواية أخرى: كان لا يدع أربعاً قبل الظهر.

أخرجه البخاري في (التهجد، باب الركعتين قبل الظهر ٣ / ٧٠) رقم ١١٨٠ ، ١١٨٢. ويمكن أن يراد به السنة البعدية فقد ورد عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يصلي ركعتين بعد الظهر، أخرجه البخاري في (الباب المذكور آنفاً رقم ١١٨٠). وفي رواية أم حبيبة أن النبي ﷺ قال: من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرم على النار.

أخرجه أبو داود في (الصلاة باب الأربع قبل الظهر وبعدها ٢ / ٥٢ رقم ١٢٦٩) والترمذي في (الصلاة، باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر، وقال: حسن غريب وحكم على الإسناد الآخر: حسن صحيح غريب من هذا الوجه باب منه ٢ / ٢٩٢ رقم ٤٢٧ ، ٤٢٨). وصححه النووي في المجموع (٣ / ٥١٠) وفي شرح مسلم (٢ / ٦). ويمكن أن يراد به القبلية والبعدية لما تقدم.

(٦) انظر: المذهب مع المجموع (٣ / ٥٠١).

(٧) شرح مسلم (٢ / ٦ / ٩) باب فضل السنة الراتبة. وانظر أيضاً: المجموع (٣ / ٥٠٢).

(٨) لم أعتز عليه.

وأما أحمد فنقل عنه ابن قدامة في المغني<sup>(١)</sup> أنه قال: "إن شاء صلى بعد الجمعة ركعتين وإن شاء صلى أربعاً، وفي رواية عنه: وإن شاء ستاً. وكان ابن مسعود والنخعي وأصحاب الرأي يرون أن يصلي بعدها أربعاً لحديث أبي هريرة.

وعن علي وأبي موسى وعطاء ومجاهد وحيد بن عبد الرحمن والثوري أنه يصلي ستاً لحديث ابن عمر المتقدم ذكره من عند أبي داود "اهـ. والذي حكاه المصنف<sup>(٢)</sup> عن الثوري أنه ذهب إلى قول ابن مسعود وهو أربع ركعات، فلعله كان يرى التحجير<sup>(٣)</sup> كما روى عن أحمد.

٢٠٧/ب

قال ابن قدامة: <sup>(٤)</sup> وهذا يدل على أنه مهما فعل من ذلك كان حسناً.

#### الخامس: [تقرير سنية أربع ركعات لغير النبي ﷺ وله ركعتان]

قوله في حديث أبي هريرة: ((من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً)) قال النووي في شرح مسلم: <sup>(٥)</sup> نبه بقوله: ((من كان مصلياً)) على أنها سنة ليست واجبة<sup>(٦)</sup> وذكر الأربع لفضلها، وفعل الركعتين في أوقات بيانا لأن أقلها ركعتان، قال: ومعلوم أنه ﷺ كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً لأنه أمرنا بهن وحثنا عليهن بقوله: ((إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعاً)) وهو أرغب في الخير وأحرص عليه وأولى به، انتهى.

قلت: وما ادعاه من أنه معلوم أنه كان يصلي في أكثر الأوقات أربعاً فيه نظر: بل

(١) في المغني (٣ / ٢٥٠).

(٢) في الجامع (٢ / ٤٠١).

(٣) وذلك أن ابن المنذر نقل عنه أنه ممن يرى ست ركعات بعد الجمعة انظر: الأوسط (٤ / ١٢٥).

(٤) انظر: للمغني (٣ / ٢٥٠).

(٥) شرح مسلم (٦ / ١٦٩ ، ١٧٠).

(٦) قوله: (واحدة) ورد في (ج): (بواجبة).

ليس ذلك بمعلوم، ولا مظنون: لأن الذي صح عنه صلاة ركعتين في بيته <sup>(١)</sup> ولا يلزم من كونه أمر به أن يفعله، وكون ابن عمر كان يصلي بمكة بعد الجمعة ركعتين ثم أربعاً، وإذا كان بالمدينة صلى بعدها ركعتين في بيته، فقليل له: فقال: ((كان رسول الله ﷺ يفعل ذلك)) فليس في ذلك علم ولا ظن أنه ﷺ كان يفعل بمكة ذلك، وإنما أراد رفع فعله بالمدينة حسب، كما تقدم، لأنه لم يصح أنه صلى الجمعة بمكة وعلى تقدير وقوعه بمكة منه فليس ذلك في أكثر الأوقات بل نادراً وربما كانت الخصائص في حقه بالتخفيف في بعض الأوقات فإنه ﷺ ((كان إذا خطب أجمرت عيناه وعلا صوته واشتد غضبه كأنه منذر جيش يقول: صباحكم مساكم)) الحديث عند مسلم. <sup>(٢)</sup>

i/٢٠٨

فرمما لحقه تعب من ذلك فاقصر على الركعتين في بيته، وكان يطيلهما كما ثبت في رواية النسائي، <sup>(٣)</sup> وأفضل الصلاة طول القنوت <sup>(٤)</sup> أي القيام، فلعلها كانت أطول من أربع خفاف أو متوسطات، وكما ترك قيام الليل ليلة المزدلفة في حجة الوداع ونام حتى أصبح <sup>(٥)</sup> لما تقدم له من الأعمال بعرفة من وقوفه من الزوال إلى بعد الغروب، واجتهاده في الدعاء ومسيره بعد الغروب إلى المزدلفة فاقصر فيها على صلاة المغرب والعشاء قصراً، وركب بقية ليله <sup>(٦)</sup> مع كونه كان يقوم في الليل حتى تورمت قدماه، <sup>(٧)</sup> ولكنه أراح نفسه لما

(١) كما في حديث ابن عمر المتقدم برقم (٢٣٥).

(٢) مسلم في صحيحه (الجمعة، باب خطبته ﷺ في الجمعة ٢ / ٦ / ١٥٣).

(٣) النسائي في (الجمعة، باب إطالة الركعتين بعد الجمعة ٣ / ١٢٦، ١٢٧) رقم (١٤٢٨).

(٤) طرف من حديث عبد الله بن حبشي وغيره أخرجه: أبوداود في (الصلاة، باب طول القيام ٢ /

١٤٦ رقم ١٤٤٩) والنسائي في (الزكاة، باب جهد المقل ٥ / ٦١، ٦٢ رقم ٢٥٢٥) وغيرهما.

(٥) انظر: زاد المعاد (٢ / ٢٤٧).

(٦) أعماله ﷺ هذه بعرفة ومزدلفة وردت مفصلة في حديث جابر عبد الإمام مسلم في (الحج، باب

حجة النبي ﷺ ٨ / ١٨٠ - ١٨٨).

(٧) طرف من حديث عائشة عند البخاري (التفسير باب ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما

تأخر... ٨ / ٤٤٨ رقم (٤٨٣٦).

تقدم في عرفة، ولما هو بصدده يوم النحر من كونه نحر بيده ثلاثاً وستين بدنة، وذهب إلى مكة لطواف الإفاضة ورجع إلى منى<sup>(١)</sup> والله أعلم.

### السادس: [أداء أربع ركعات بعد الجمعة بتسليمة أو تسليمتين]

إذا قلنا: الأكمل في سنة الجمعة بعدها صلاة أربع، فهل الأفضل فعلها بتسليم أو تسليمتين؟

والجواب: أن أهل الرأي<sup>(٢)</sup> يرون فعلها بتسليم على قاعدتهم في صلاة النهار لقوله ﷺ: ((صلاة الليل مثنى مثنى))<sup>(٣)</sup> وإليه ذهب إسحاق بن راهويه.<sup>(٤)</sup>  
وأن الشافعي والجمهور<sup>(٥)</sup> يرون الفصل بين كل ركعتين بتسليمتين لأن مفهوم العدد ليس بحجة، ولأن الحديث خرج على جواب السائل عن صلاة الليل فلا مفهوم له.<sup>(٦)</sup>

(١) انظر: أعماله ﷺ يوم النحر في حديث جابر عند مسلم في (الحج - باب حجة النسي ﷺ ٨ / ١٩١ - ١٩٤).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٤٣٦) والفتاوى الهندية (١ / ١١٢).

(٣) طرف من حديث عبد الله بن عمر في صحيح البخاري (التهجد - باب كيف صلاة النبي ﷺ ٣ / ٢٥ رقم ١١٢٣).

قلت: لم يبين الشارح وجه الاستدلال به وقد أوضحه في (١ / ٢٩٨ / أ نسخة السندي) فقال: "استدل بمفهومه القائلون بأن نوافل النهار لا يسلم فيها من كل ركعتين بل يصلي أربعاً، ورجحوا ذلك بفعل ابن عمر - راوي الحديث - فقد صح عنه أنه كان يصلي بالنهار أربعاً أربعاً رواه ابن أبي شيبة ... ورجاله محتج بهم في الصحيحين" اهـ. وراجع: الفتح (٢ / ٥٥٦) أول أبواب الوتر.

(٤) انظر: الأوسط (٥ / ٢٣٦) والمجموع (٣ / ٥٤٩).

(٥) انظر: الأوسط (٥ / ٢٣٥) ومعالم السنن (١ / ٢٤١) والمجموع (٣ / ٥٤٩) والمغني (٢ / ٥٣٨).

(٦) انظر: الفتح (٢ / ٥٥٦).



ولقوله ﷺ : ((صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)) رواه أبو داود<sup>(١)</sup> وابن حبان<sup>(٢)</sup> في صحيحه كما تقدم.<sup>(٣)</sup>

وقال ابن العربي:<sup>(٤)</sup> إن أمره لمن يصلي بعد الجمعة بأربع لئلا يخطر على بال غافل أنه إن صلى ركعتين أنها تكملة الركعتين المتقدمتين فتكون ظهراً، والله أعلم. وسبقه إلى ذلك: الإمام أبو عبد الله المازري<sup>(٥)</sup> فقال: وكل هذا إشارة إلى ترك الاختصار على ركعتين لئلا تلتبس الجمعة بالظهر التي هي أربع على الجاهل، أو لئلا يتطرق أهل البدع إلى صلاحها ظهراً أربعاً.

### والسابع: [تقرير النهي عن وصل السنة البعيدة بصلاة الجمعة]

إذا صلى سنة الجمعة بعدها في المسجد ركعتين أو أربعاً بتسليمتين أو بأربع

<sup>(١)</sup> أبو داود في ( الصلاة — باب في صلاة النهار ٢ / ٦٥ رقم ١٢٩٥ ) من رواية علي البارقي عن ابن عمر به.

<sup>(٢)</sup> انظر: الإحسان (٢٣/٦ رقم ٢٤٨٢) من رواية علي البارقي عن ابن عمر به.

<sup>(٣)</sup> تقدم في ( ل ١ / ٢٩٨ / ب نسخة السندي ) في باب ما جاء أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى. قلت: الحديث بزيادة " النهار " شاذ وذلك أن راويه عن ابن عمر: علي بن عبد الله البارقي تفرد بهذه الزيادة من بين أصحاب ابن عمر الآخرين، وقد ذكر ابن قدامة عددهم فوصلوا خمسة عشر نفساً، انظر: —————: المغني ( ٣ / ٥٣٨ ).

قلت: ومنهم: نافع، وسالم، وطاوس، وحيد بن عبد الرحمن، وقد أخرج أحاديثهم الإمام النسائي في —————: ( ٣ / ٢٥١ رقم ١٦٦٥ ).

قال الحفاظ: إن أكثر أئمة الحديث أغلوا هذه الزيادة وهي قوله: ( والنهار ) بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه ... إلى أن قال: فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً " اهـ. انظر: الفتح ( ٢ / ٥٥٦ ) وانظر كلام أهل العلم حول هذه الزيادة في جامع الترمذي ( ٢ / ٤٩١، ٤٩٢ ) و سن النسائي وقد تقدم العزو إليه، والتمهيد ( ١٨٥ / ١٣ ) والتلخيص ( ٢ / ٢٢ رقم ٥٤٣ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: العارضة ( ٢ / ٣١١، ٣١٢ ).

<sup>(٥)</sup> انظر: المعلم بقوائد مسلم ( ١ / ٤٧٧ ).

تسليمات<sup>(١)</sup> فيكره له أن يصل ذلك بصلاة الجمعة لنهي ﷺ عن ذلك، ولما يخشى على فاعل ذلك أن يتهم بمتابعة أهل البدع من ضم الركعتين إلى الجمعة ليصير ظهراً، أو أنه يظن به إذا صلى أربعاً بمجموعة أنها صلاة الظهر.

٢٠٨/ب

أما النهي عن ذلك: فرواه مسلم<sup>(٢)</sup> في صحيحه وأبو داود في سننه<sup>(٣)</sup> من رواية السائب بن أخت عمر أنه صلى مع معاوية يوم الجمعة في المقصورة قال: فلما سلم الإمام قمت في مقامي فصليت فلما دخل أرسل إلي فقال: لا تعد لما فعلت، إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم أو تخرج، فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك أن لا توصل صلاة<sup>(٤)</sup> حتى تتكلم أو تخرج.

وأما ما يخشى من أن يتهم بأنه من أهل البدع فكما روى ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٥)</sup> بإسناد صحيح إلى عمران بن حصين أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين، ف قيل له: يا أبا نعيم، ما يقول الناس؟ قال: وما يقولون؟ قال: يقولون: إنك تصلي ركعتين إلى الجمعة فتكون أربعاً، فقال عمران: لأن تختلف النيازك<sup>(٦)</sup> بين أضلاعي أحب إلي من أن أفعل ذلك، فلما كانت الجمعة المقبلة صلى الجمعة ثم احتج فلم يصل شيئاً حتى أقيمت صلاة العصر.

فانظر: كيف ترك عمران بن حصين سنة الجمعة وسنة العصر خشية أن يتهم بدعة.

(١) كذا في الأصل و (ح) وهو خطأ فإنه لا يمكن أداء أربع ركعات بأربع تسليمات، والصواب بتسليم أو تسليمين كما تقدم الخلاف فيه في الوجه السادس.

(٢) مسلم في صحيحه ( الجمعة — باب الصلاة بعد الجمعة ٦ / ١٧٠ ).

(٣) أبو داود في ( الصلاة — باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧٢ رقم ١١٢٩ ).

(٤) زاد في نسخة (س) بصلاة.

(٥) انظر: المصنف ( ٢ / ١٣٢ ) وكذا عبد الرزاق في مصنفه ( ٣ / ٢٤٨ رقم ٥٥٣٠ ).

(٦) جاء في هامش (ح): " النيازك جمع نيزك وهو الرمح القصير " اهـ. قلت: كذا فسره ابن الأثير في النهاية ( ٥ / ١٤١ ).

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: <sup>(١)</sup> «عنه» <sup>(٢)</sup> لو صلى مع الإمام ثم لم يصل شيئا حتى صلى العصر كان جائزا قد فعله عمران بن حصين.

وقد تقدم <sup>(٣)</sup> من عند أبي داود <sup>(٤)</sup> أن ابن عمر: رأى رجلا يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فلنعه وقال: أتصلي الجمعة أربعاً؟ وإسناده صحيح.

وقد جرت عادة الحنفية <sup>(٥)</sup> بقيام أحدهم بعد صلاة الجمعة في مكان الفرض، فيصلها بالسنة وهو مخالف للسنة، وقد كرهه إمامهم وحافظهم: أبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار <sup>(٦)</sup> له واستدل بحديث معاوية وغيره في الفصل بين العرض والنفل وقد كان بعض الحنفية يفعل ذلك بالمدينة الشريفة فنهتهم عن ذلك ومعتهم من التنفل بعد الجمعة متصلاً بالفريضة لكلا يتشبه بهم أهل البدع فإنهم يتسترون بهم فانتهوا عن ذلك، والله الحمد. <sup>(٧)</sup>

وقد قال عمر رضي الله عنه: <sup>(٨)</sup> إياك ومواضع التهم.

(١) انظر: الشرح الكبير مع الإنصاف (٥ / ٢٦٥).

(٢) قوله: (عنه) ساقط من (ح).

(٣) تقدم في الوجه الأول برقم (٢٣٥).

(٤) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد الجمعة ١ / ٦٧١ رقم ١١٢٧) بسند رجاله ثقات.

(٥) قلت: مازالت هذه العادة باقية فيهم وفي غيرهم أيضاً.

(٦) كذا عزاله الحافظ في الالتحاف (١٣ / ٣٤٥ رقم ١٦٨١٩) وقد بحث عنه في مظانه فلم أجده.

نعم هو مخرج في شرح مشكل الآثار برقم (٤١١٣، ٤١١٤).

(٧) قوله: (الحمد) غير واضح في الأصل، وقد أثبت من (ح).

(٨) أثر عمر هذا قال الشارح نفسه: «لم أجده له أصلاً» يعني مرفوعاً. انظر تخريج أحاديث الأحياء

١٥٥٩/٤ رقم ٢٣٩٩م.

وقال العجلوني: روى الخطيب في المتفق والمفترق عن سعيد بن المسيب عن عمر «من عرض نفسه

للتهمة فلا يلومن من أساء به الظن». انظر: كشف الخفاء (١/٤٤ رقم ٨٨).

**الثامن: [بيان استحباب تطويل السنة البعدية]**

يستحب تطويل الركعتين من السنة بعد الجمعة لحديث ابن عمر المتقدم من عند النسائي<sup>(١)</sup> أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين يطيل فيهما ويقول: ((كان رسول الله ﷺ يفعلها)) وإسناده صحيح./

١/٢٠٩

**التاسع: [من فوائد تطويل السنة البعدية في المسجد]**

تطويل الركعتين بعد الجمعة تظهر له فائدة حسنة وإن كان النبي ﷺ كان يصليهما في بيته ولكن بالنسبة إلى غيره ممن يصليهما في المسجد، وذلك لأن تخفيفهما يؤدي إلى أن يظن بفاعله أنه ضم إلى الجمعة ركعتين أخريين فصارت ظهرا، لأن الحنفية<sup>(٢)</sup> لا يوجبون القراءة في الآخرين والشافعي<sup>(٣)</sup> يرى الاختصار فيهما على الفاتحة في أحد قوليهِ — وهو الصحيح —، فإذا طولهما علم أنهما لم يقصد بهما إكمال الجمعة ظهرا، كما يفعل أهل البدع<sup>(٤)</sup> والله أعلم.

**العاشر: [بيان أفضلية أداء سنة الجمعة في البيوت دون المساجد]**

الأفضل في سنة الجمعة أن تفعل في البيت دون المسجد كسائر النوافل إلا ما استثنى مما فعله في المسجد محتتم كركعتي التحية، أو أفضل، كركعتي الطواف،<sup>(٥)</sup> وذلك لقوله ﷺ: في الحديث الصحيح ((أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة))<sup>(٦)</sup>

(١) النسائي في ( الجمعة — باب إطالة الركعتين بعد الجمعة ٣ / ١٢٦، ١٢٧ رقم ١٤٢٨ ) وقد تقدم برقم (٢٣٥).

(٢) انظر: بدائع الصنائع ( ١ / ٢٣٨، ٢٣٩ ) والفتاوى الهندية ( ١ / ٦٩ ).

(٣) انظر: المهذب وشرحه ( ٣ / ٣٥٠، ٣٥١ ).

(٤) انظر: الأجوبة النافعة ص ( ٧٤ ).

(٥) انظر: شرح مسلم للنووي ( ٦ / ٧٠ ) والفتح ( ٢ / ٢٥٢ ).

(٦) طرف من حديث زيد بن ثابت أخرجه البخاري في ( الأذان — باب صلاة الليل ٢ / ٢٥١ رقم

(٧٣١) ومسلم في ( صلاة المسافرين وقصرها — باب استحباب صلاة النافلة في البيت ٦ / ٧٠، ٦٩ )

وهو قول مالك<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد<sup>(٣)</sup> وغيرهم.

قال مالك<sup>(٤)</sup>: أحب إلي من صلى أن لا يركع في المسجد فإن فعلوا فواسع، وقال في وقت آخر: لا بأس بالركوع فيه.

ولكن قد يسأل عن الحكمة في كون ابن عمر كان يصليها بمكة في المسجد وفي المدينة بمزله؟

وقد يجاب بأنه لعله كان يريد التأخر في مسجد مكة للطواف بالبيت فيكره أن يفوته بمضيه إلى مزله لصلاة سنة الجمعة زمن مما يغتنمه في الطواف أو أنه يشق عليه الذهاب إلى مزله ثم الرجوع إلى المسجد للطواف، أو أنه كان يرى التوافل تضاعف بمسجد مكة دون بقية مكة، فكان يتنفل في المسجد لذلك، أو كان له أمر يتعلق به في المسجد من الاجتماع بأحد<sup>(٥)</sup> أو غير ذلك مما يقتضي أولوية صلاته في المسجد، والله أعلم.

### الحادي عشر:

ب/٢٠٩

إن قيل: ما وجه قول المصنف — بعد حكاية كلام ابن عينة: كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبنا في الحديث — : " هذا حديث حسن صحيح.

وليس بحديث لا موقوف ولا مقطوع.

قلت: الظاهر أنه إنما أراد بذلك وصف حديث أبي هريرة الذي رواه سهيل.

فإن قلت: فقد قال — عقب حديث أبي هريرة — : هذا حديث حسن صحيح، فما

وجه تكراره ؟

قلت: نسخ الترمذي تختلف كثيرا في تقديم كلامه وتأخيرها كما تختلف النسخ في

قوله: حسن صحيح، أو حسن غريب، أو حسن فقط كما نبه عليه ابن الصلاح في

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر ص (٧٦) وكتاب القوانين الفقهية ص (٨١).

(٢) انظر: المجموع (٣ / ٤٧٢، ٥٤٠).

(٣) انظر: المغني (٢ / ٥٦٥) والشرح الكبير (٥ / ١٩٦).

(٤) انظر: الذخيرة (٢ / ٣٥٣) ومواهب الحليل (٢ / ٣٧١).

(٥) قوله: (بأحد) ورد في (ح): (بأخف).

علومه<sup>(١)</sup> وغيره<sup>(٢)</sup>.

فكانه كان في بعض النسخ مقبلا على وصف ابن عيينة لسهيل، وفي بعضها مؤخرًا  
فجمع بعض النساخ أو بعض الرواة بين النسختين في الموضعين وهما منه أو غفلة عن أنه  
تقدم كلامه عليه، والله أعلم.

(١) انظر: علوم الحديث له ص ( ٣٦ ).

(٢) انظر: طلاب إرشاد الحقائق (١/١٤٨، ١٤٩).

## باب ما جاء فيمن أدرك ركعة من الجمعة<sup>(١)</sup>

٥٢٤ — حدثنا نصر بن علي وسعيد بن عبد الرحمن وغير واحد قالوا: ثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة)).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم قالوا: من أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى ومن أدركهم جلوساً صلى أربعاً، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق.

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٤٣] — حديث أبي هريرة:

أخرجه بقية الأئمة الستة: فرواه مسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب، والنسائي<sup>(٣)</sup> عن قتيبة ومحمد بن منصور،

<sup>(١)</sup> قوله: (ركعة من الجمعة) ضيب الشارح على الركعة والجمعة في الأصل، وأخر قوله: (ركعة) عن قوله: (من الجمعة) في (ح).

<sup>(٢)</sup> مسلم في (المساجد — باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ٥ / ١٠٤).

<sup>(٣)</sup> النسائي في (الجمعة — باب من أدرك ركعة من صلاة الجمعة ٣ / ١٢٥ رقم ١٤٢٤) بلفظ:

(من أدرك من صلاة الجمعة ركعة...) الحديث، وقد تفرد النسائي بهذه الزيادة، ولم يذكر

مسلم ولا غيره لفظة الجمعة في الحديث، وهذه الزيادة شاذة وذلك أن شيخ الإمام النسائي:

محمد بن منصور قد خالف حفاظ أصحاب ابن عينة: كالإمام أحمد في مستنده (٢ / ٢٤١)

وابن ماجه<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة وهشام بن عمار، سندهم عن ابن عيينة... /  
واتفق عليه الشيخان<sup>(٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣)</sup> والنسائي<sup>(٤)</sup> من طريق مالك، ومسلم<sup>(٥)</sup> والنسائي<sup>(٦)</sup>  
وابن ماجه<sup>(٧)</sup> من رواية معمر، ومسلم<sup>(٨)</sup> والنسائي<sup>(٩)</sup> من رواية عبيد الله بن عمر  
والأوزاعي، ومسلم<sup>(١٠)</sup> من رواية يونس بن يزيد، همستهم عن الزهري...

- 
- والحميدي في مسنده أيضاً ( ٢ / ٤٢١، ٤٢٢ رقم ٩٤٦ ) والشافعي في الأم ( ١ / ٣٥٢ )  
وجماعة آخرون ساقى رواية بعضهم الإمام مسلم في صحيحه كما تقدم.  
تنبيه: اللفظ الذي ساقه الإمام النسائي هو لشيخه محمد بن منصور، أما لفظ قتيبة فهو موافق  
للجماعة انظر: سنن النسائي ( الصلاة — باب من أدرك ركعة من الصلاة ١ / ٢٩٦ رقم ٥٥٢ ).  
(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة ١ / ٢٠١ رقم ١١٠٩ )  
(٢) أخرجه البخاري في ( مواقيت الصلاة — باب من أدرك من الصلاة ركعة ٢ / ٦٨ رقم ٥٨٠ )  
ومسلم في ( المساجد — باب من أدرك ركعة ... ٥ / ١٠٤ ).  
(٣) أبو داود في ( الصلاة — باب من أدرك من الجمعة ركعة ١ / ٦٦٩ رقم ١١٢١ ).  
(٤) النسائي في ( الجمعة — باب من أدرك ركعة من الصلاة ١ / ٢٩٦ رقم ٥٥٢ ).  
(٥) مسلم في ( الجمعة — باب من أدرك ركعة من الصلاة ٥ / ١٠٤ ).  
(٦) النسائي في ( الصلاة — باب من أدرك ركعتين من العصر ١ / ٢٧٨ رقم ٥١٣ ) وفيه تقييد  
هذا الحكم بصلاة العصر والصبح.  
(٧) ابن ماجه في ( أبواب المواقيت — باب وقت الصلاة في العذر والضرورة ١ / ١٢٦ رقم ٦٨٥ )  
وفيه تقييده بصلاة الصبح والعصر.  
(٨) مسلم في ( الجمعة — باب من أدرك ركعة من الصلاة ٥ / ١٠٤ ).  
(٩) النسائي في ( المواقيت — باب من أدرك ركعة من الصلاة ١ / ٢٩٦ رقم ٥٥٣، ٥٥٤ ).  
(١٠) مسلم في ( الجمعة — باب من أدرك ركعة من الصلاة ٥ / ١٠٤ ).



وزاد معمر في روايته: قال الزهري: "والجمعة من الصلاة" <sup>(١)</sup> وقال عبيد الله بن عمر في روايته: "فقد أدركها كلها" <sup>(٢)</sup> وزاد يونس في روايته: "من أدرك ركعة" <sup>(٣)</sup> من الصلاة مع الإمام."

ورواه ابن ماجه <sup>(٤)</sup> من رواية ابن أبي دثيب عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى)).  
ورواه النسائي <sup>(٥)</sup> من رواية أبي عمرو عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ: ((من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة)).

<sup>(١)</sup> لم أجد هذه الزيادة عند مسلم والنسائي وابن ماجه، وهي عند أبي يعلى في مسنده (٣٧٠ / ٥)  
رقم ٥٩٦٢ ( والبيهقي في الكبرى (٢٠٣ / ٣) وذكرها أبو عوانة في مسنده (٤١٥ / ١) رقم ١٥٣٥ ) وابن خزيمة في صحيحه (١٧٣ / ٣) رقم ١٨٤٩ ) من زيادة الأوزاعي.

<sup>(٢)</sup> قوله: (كلها) ساقط من (ح).

<sup>(٣)</sup> قوله: (ركعة) ساقط من (ح).

<sup>(٤)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة ٢٠١ / ١ رقم ١١٠٨ ) وضعفه البوصيري من أجل عمر بن حبيب وأنه متفق على تضعيفه. انظر: مصباح الزحاجة (١ / ١٣٥) قلت: وهو كذلك، انظر: التقريب رقم (٤٩٠٨).

<sup>(٥)</sup> النسائي في ( الجمعة — باب من أدرك ركعة من الصلاة، ٢٩٦ / ١ رقم ٥٥٤ ).

قلت: كرر الشارح رواية النسائي من طريق الأوزاعي مرتين، وهناك رواية أخرى لم يذكرها الشارح وقد أخرجها الحاكم في المستدرک (٢٩١ / ١) وفيه زيادة ( الجمعة ) وهي زيادة شاذة فقد خالف راويه عن الوليد بن مسلم الدمشقي: محمد بن عبد الله بن ميمون الإسكندراني — وهو صلوق انظر: التقريب رقم ٦٠٩٢ — حفاظ أصحاب الأوزاعي: كابن المبارك وموسى بن أعين ومحمد بن كثير والوليد بن مزيد، وكذا الوليد بن مسلم من رواية علي بن سهل الرملي كلهم عن الأوزاعي بدون هذه الزيادة على الصواب، وحديثهم عند مسلم في ( الجمعة — باب من أدرك ركعة ... ١٠٤ / ٥ ) والنسائي في ( المواقيت — باب من أدرك ركعة ٢٩٦ / ١ رقم ٥٥٤ ) والدارمي في سننه ( ٢٧٧ / ١ ) وأبو عوانة في مسنده ( ٤١٥ / ١ رقم ١٥٣٥ ) وابن خزيمة في صحيحه ( ١٧٣ / ٣ رقم ١٨٤٩ ).

ورواه أيضاً<sup>(١)</sup> من رواية أبي المغيرة قال: ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: ((من أدرك))<sup>(٢)</sup> وقال: لا نعلم أحداً تابع أبا المغيرة على قوله: عن سعيد، والصواب: عن أبي سلمة.<sup>(٣)</sup>

ورواه ابن حبان في صحيحه<sup>(٤)</sup> من رواية عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه عن الزهري ومكحول عن أبي سلمة ... وزاد ((وليتم ما بقي)). وأورده<sup>(٥)</sup> ابن عدي<sup>(٦)</sup> في ترجمة عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وضعفه. قلت: وقد وثقه أبو حاتم<sup>(٧)</sup> والفلاس<sup>(٨)</sup> ودحيم<sup>(٩)</sup> وابن معين في رواية عنه.<sup>(١٠)</sup>

==

وقال الإمام النارقطي في العمل ( ٩ / ٢١٥ ): « ووهم — يعني محمد بن عبد الله الإسكندراني — في هذا القول ».

(١) يعني النسائي في الباب نفسه ( ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ رقم ٥٥٥ ).

(٢) قوله: (من أدرك) ساقط من (ج).

(٣) قوله هذا عقب الحديث لم أقف عليه في المطبوع، ومثل ما نقل الشارح أثبتته المزني أيضاً في النحفة ( ١٠ / ٣١ رقم ١٣١٩٥ ).

(٤) انظر: الإحسان ( ٤ / ٣٥٢ رقم ١٤٨٦ ).

(٥) قوله: (وأورده) ورد في (ج): (ورواه).

(٦) انظر: الكامل ( ٤ / ١٥٩٣ ) ولفظه: (من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها) قال ابن ثوبان: يعني الفضيلة، ويتم ما بقي.

(٧) انظر: الجرح والتعديل ( ٥ / ٢١٩ رقم ١٠٣١ ).

(٨) انظر: الكامل ( ٥ / ١٥٩٢ ).

(٩) انظر: التهذيب ( ٦ / ١٥١ رقم ٣٠٤ ).

(١٠) انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٣٤٦ رقم ٥٣٠٧ ) ولفظه: ليس به بأس.

قلت: وقال إichافظ في التقریب رقم ( ٣٨٤٤ ): صدور بخطي ورمي بالقدر وتغير بأخرة.

ورواه الدارقطني<sup>(١)</sup> والبيهقي<sup>(٢)</sup> من رواية أسامة بن زيد الليثي عن الزهري بلفظ: ((من أدرك من الجمعة ركعة فليصل إليها أخرى)).

وأسامة بن زيد: قال فيه ابن معين: <sup>(٣)</sup> ثقة، وقال في رواية ابن أبي مريم عنه: <sup>(٤)</sup> ثقة حجة، وأما أحمد<sup>(٥)</sup> فقال: ليس بشيء. وقد أخرج له مسلم في المتابعات، <sup>(٦)</sup> وعلق له البخاري<sup>(٧)</sup> وحديثه حسن.<sup>(٨)</sup>

وكذا رواه الدارقطني<sup>(٩)</sup> من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري...

(١) انظر: سنن الدارقطني (١١ / ٢).

(٢) انظر: سنن البيهقي الكبرى (٢٠٣ / ٣).

والحديث أخرجه أيضا: ابن عزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٤ رقم ١٨٥١) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٩١) وقال: صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي.

(٣) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٢٢ رقم ٦٦٥، ٧١٧).

(٤) انظر: التهذيب (١ / ٢٠٩ رقم ٣٩٢).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٢ / ٢٨٤، ٢٨٥ رقم ١٠٣١).

(٦) وبه صرح الحاكم انظر: التهذيب (١ / ٢٠٩، ٢١٠ رقم ٣٩٢) وابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام (٤ / ٨٤). وانظر: رجال مسلم (١ / ٧٠ رقم ٩٨).

(٧) انظر: هدي الساري ص (٤٧٩).

(٨) وكذا حسنه الألباني في الإرواء (٣ / ٨٤ رقم ٦٢٢) ولكنه شاذ لمخالفة أسامة حفاظ

أصحاب الزهري كمالك و ابن عينة ومعمرو والأوزاعي ويونس بن يزيد وغيرهم كما تقدم، فإنهم لم يذكروا هذه الزيادة، قال البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٠٣): « هذا هو الصحيح وهو رواية الجماعة عن الزهري ... ».

(٩) انظر: سنن الدارقطني (١١ / ٢) وكذا الحاكم في المستدرک (١ / ٢٩١) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٠٣) وقال الحاكم: « صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وليس عنده الزيادة الأخيرة — أعني قوله: فإن أدركهم جنوسا —.

وزاد: ((فإن أدركهم جلوساً يصلي أربعاً)).

ورواه<sup>(١)</sup> أيضاً بهذه الزيادة من رواية ياسين بن معاذ عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة، وفي رواية له عن سعيد أو عن أبي سلمة، وفي رواية له: <sup>(٢)</sup> عن سعيد بن المسيب فقط.

قال الدارقطني: ياسين ضعيف.<sup>(٣)</sup>

ورواه من رواية عبد الرزاق بن عمر الدمشقي<sup>(٤)</sup> والحجاج بن أرطاة<sup>(٥)</sup> وعمر بن قيس<sup>(٦)</sup> فرقمهم كلهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب ...

زاد عمر بن قيس: " وأبي سمة " بلفظ: ((من أدرك من الجمعة ركعة)) قال عبد الرزاق: ((فليضف)) وقال الآخرون: ((فليصل إليها أخرى)).  
والحجاج بن أرطاة: مختلف فيه<sup>(٧)</sup> وعبد الرزاق بن عمر<sup>(٨)</sup> وعمر

--

قال الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٤٠ ): « وصالح ضعيف ».

قلت: وفيه أيضاً يحيى بن المتوكل الباهلي: وهو صندوق يخطئ، انظر: التقريب رقم ( ٧٦٨٤ ).

(١) يعني الدارقطني في سننه ( ٢ / ١١ ).

(٢) يعني الدارقطني في سننه ( ٢ / ١١ ).

(٣) قال الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٤٠ ): وياسين ضعيف متروك.

(٤) يعني الدارقطني في سننه ( ٢ / ١١ ).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) تقدم أقوال أهل العلم فيه، وقال الحافظ عنه: " صندوق كثير الخطأ والتدليس " انظر: التقريب

رقم ( ١١٢٧ ) وذكره في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، انظر: تعريف أهل التقديس رقم

( ١١٨ ) وقد عنعن في هذه الرواية.

(٨) قال الحافظ: متروك الحديث عن الزهري لين في غيره، انظر: التقريب رقم ( ٤٠٩٠ ).

ابن قيس: <sup>(١)</sup> الملقب بسندل ضعيفان.

ورواه <sup>(٢)</sup> أيضا من رواية سليمان بن أبي داود عن الزهري عن سعيد بن المسيب بلفظ:

((من أدرك الركوع من الركعة الأخيرة يوم الجمعة فليضف إليها أخرى، ومن لم

٢١٠/ج

يدرك/ الركوع من الركعة الأخرى فليصل الظهر أربعا)).

وسليمان بن أبي داود الحراي: ضعيف. <sup>(٣)</sup>

ورواه <sup>(٤)</sup> من رواية يحيى بن راشد البراء عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب...

بلفظ: ((من أدرك من الجمعة ركعة فليضف إليها أخرى)).

ويحيى بن راشد: ضعيف. <sup>(٥)</sup>

ورواه أيضا: <sup>(٦)</sup> من رواية عبيد الله بن تمام عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة.

وعبيد الله بن تمام: ضعيف. <sup>(٧)</sup>

ورواه ابن عدي في الكامل <sup>(٨)</sup> في ترجمة محمد بن عبد الرحمن البياضي عن سعيد بن المسيب

<sup>(١)</sup> عمر بن قيس المكي المعروف بسندل — بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام — متروك. انظر:

التقريب رقم (٤٩٩٣).

<sup>(٢)</sup> أي الدارقطني في سننه (١٢ / ٢).

<sup>(٣)</sup> قلت: بل هو ضعيف جدا أو متروك، انظر: الميزان (٢ / ٢٠٦ رقم ٣٤٥٦) واللسان (٣ /

٩٠ رقم ٣٠١).

<sup>(٤)</sup> أي الدارقطني في سننه (١٢ / ١٢، ١٣) قال الدارقطني — عن هذا الإسناد — بأنه غير محفوظ.

انظر: العلل (٩ / ٢١١ رقم ١٧٢٩).

<sup>(٥)</sup> انظر: التقريب رقم (٧٥٩).

<sup>(٦)</sup> أي الدارقطني في سننه (١٣ / ٢).

<sup>(٧)</sup> انظر: الميزان (٣ / ٤ رقم ٥٣٤٨).

<sup>(٨)</sup> انظر: الكامل (٦ / ٢١٩٠).

((من أدرك من صلاة الجمعة ركعة)) الحديث، وقال: هذا الإسناد غير محفوظ،<sup>(١)</sup> قال: وروى هذا الحديث الثقات عن الزهري عن سعيد فقالوا:<sup>(٢)</sup> ((من أدرك من الصلاة ركعة)) قال: ورواه قوم من الضعاف عن الزهري مثل معاوية الصدي وجماعة من أشباهه عن سعيد، فذكروا الجمعة<sup>(٣)</sup>.  
وأورده ابن عدي<sup>(٤)</sup> أيضا في ترجمة يحيى بن حميد المصري عن قرّة بن عبد الرحمن عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ((من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه)).  
وقال: هذه الزيادة يقولها يحيى هذا، ولا أعرف له غيره.<sup>(٥)</sup>

وأورده أيضا<sup>(٦)</sup> في ترجمة يزيد بن عياض عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

(١) وكذا حكم عليه الدارقطني في علله ( ٩ / ٢١١ ) بأنه غير محفوظ ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري

أنه بلغه عن سعيد بن المسيب قوله، وهو أشبه بالصواب اهـ.

(٢) أثبتته من (ح) وهو في الأصل بالثنية: (فقالا) وما في (ح) أصح لأن الضمير راجع إلى الثقات.

(٣) قلت: وأورده أيضا في ترجمة عبد الرزاق بن عمر الدمشقي وقال: وهذا بهذا الإسناد عن الزهري عن سعيد لا يقوله (ومن أدرك من الجمعة ركعة) إلا ضعيف، والثقات يقولون: (من أدرك من الصلاة ركعة).

(٤) انظر: الكامل ( ٧ / ٢٦٨٤ ).

قلت: يحيى بن حميد هذا ضعفه الدارقطني وغيره، وقال البخاري: لا يتابع في حديثه، وذكره ابن

حبان في الثقات ( ٩ / ٢٥١ ).

انظر: الميزان ( ٤ / ٣٧٠ رقم ٩٤٨٨ ) واللسان ( ٦ / ٢٥٠ رقم ٨٨٣ ) والضعفاء لعقيلي (

٤ / ٣٩٨ رقم ٢٠١٩ ).

ولم أجد كلام البخاري في الضعفاء والتاريخ الكبير نعم وجدته في ضعفاء العقيلي.

(٥) وقال العقيلي: أن ذكر الحديث من طريقه: « رواه معمر ومالك — وجماعة سمعهم — ... إلى

أن قال: ولم يذكر أحد منهم هذا اللفظ قبل أن يقيم الإمام صلبة — ولعل هذا من كلام الزهري

فأدخله يحيى بن حميد في الحديث ولم يبينه » انظر: الضعفاء له ( ٤ / ٣٩٨ ).

بلفظ: ((من أدرك سجدة فقد أدرك الركعة)) قال: ويريد: متروك الحديث.<sup>(١)</sup>

## الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث أبي هريرة، وفيه أيضا عن ابن عمر وجابر بن عبد الله.

[٢٤٤] — أما حديث ابن عمر:

فرواه النسائي<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية بقية بن الوليد،<sup>(٤)</sup>

--

(١) يعني ابن عدي في الكامل (٧ / ٢٧١٩).

(٢) لم أقف على قوله هذا، والذي وجدته قوله: ويريد ضعيف.

وقال عنه الحافظ في التقریب رقم (٧٨١٣): "كذبه مالك وغيره" اهـ.

قلت: هذه الطرق التي ذكرها الشارح لحديث أبي هريرة بزيادة (الجمعة) لم يصح منها إلا ثلاثة طرق وهي:

١ — طريق ابن عيينة عند النسائي وقد تقدم برقم (٢٤٣) ص (٦٠٠).

٢ — طريق الأوزاعي عند الحاكم المتقدم برقم (٢٤٣) ص (٦٠١).

٣ — طريق أسامة بن زيد وقد تقدم برقم (٢٤٣) (٦٠٤).

وقد تقدم بيان درجة هذه الطرق وأما شاذة لمخالفة هؤلاء الرواة حفاظ أصحاب شيوخهم، وقد

أعنه الأئمة المتقدمون هذه الزيادة وقد لخص الحافظ ابن حجر كلامهم في التلخيص (٢ / ٤٠)

فقال: «وأحسن طرق الحديث رواية الأوزاعي عسى ما فيها من تدليس الوليد وقد قال ابن حبان

في صحيحه: إنما كلها معطولة، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه: لا أصل هذا الحديث، إنما

المتن: (من أدرك من الصلاة فقد أدركها) وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في علله، وقال:

الصحيح (من أدرك من الصلاة ركعة) وكذا قال العقيلي، والله أعلم» اهـ.

راجع: العلل لابن أبي حاتم ١ / ٢٠٣ رقم ٥٨٤ (والضعفاء للعقيلي ٤ / ٣٩٨ رقم ٢٠١٩)

والعلل للدارقطني (٩ / ٢٢٢ رقم ١٧٢٩، ١٧٣٠) وصحيح ابن حبان، انظر: الإحسان رقم

(١٤٨٤) والمجروحين (١ / ١٠٩) والإرواء (٣ / ٨٤ — ٨٨ رقم ٦٢٢)

ولابن خزيمة مسلك آخر في اتوفيق بين الروایتين، انظره في صحيحه (٣ / ١٧٣) وما ذهب

إليه المتقدمون في تحطئة رواية الزيادة أولى وأحرى لما تقدم، والله أعلم.

قال النسائي: عن يونس، وقال ابن ماجه: ثنا يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري.  
وقال النسائي: حدثني الزهري عن سالم، قال النسائي: عن أبيه.  
وقال ابن ماجه: عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها)) قال النسائي: ((فقد تمت صلاته)) وقال ابن ماجه: ((فقد أدرك الصلاة)).

٢/٢١١

ورواه الدارقطني<sup>(١)</sup> بلفظ: ((فليضف إليها/ أخرى وقد تمت صلاته)) وقال في رواية: ((وقد أدرك الصلاة)).

قال الدارقطني: قال لنا ابن أبي داود: لم يروه عن يونس إلا بقية.  
قلت: بل رواه عنه أيضا: سليمان بن بلال إلا أنه قال: عن ابن شهاب عن سالم أن رسول الله ﷺ قال: ((من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلى أن يقضي ما فاته)) هكذا رواه النسائي<sup>(٢)</sup> مرسل.  
وقد أورده ابن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup> في ترجمة بقية بن الوليد متصلا وقال: هذا الحديث خالف بقية في إسناده ومثته:  
فأما الإسناد فقال عن سالم، وإنما هو عن الزهري عن سعيد بن المسيب.<sup>(٤)</sup>

--

- (١) النسائي في (المواقيت — باب من أدرك ركعة من الصلاة ١ / ٢٩٧ رقم ٥٥٦).  
(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة ١ / ٢٠٢ رقم ١١١٠).  
(٣) قوله: (ابن الوليد) ساقط من (ج).  
(٤) الدارقطني في سننه (٢ / ١٢).  
(٥) النسائي في (المواقيت — باب من أدرك ركعة من الصلاة ١ / ٢٩٧ رقم ٥٥٧).  
(٦) انظر: الكامل (٢ / ٥٠٨، ٥٠٩).  
(٧) قلت: قوله: (عن الزهري عن سعيد بن المسيب) معلول لم يثبت من طريق سعيد بن المسيب، وذلك أن حفاظ أصحاب الزهري روه عنه عن أبي سلمة وحده كما تقدم بيانه في حديث أبي هريرة.  
ورأوي هذا الحديث عن الزهري: يونس بن يزيد رواه عنه عبدالله بن المبارك وعبدالله بن رجاء

--



وفي المتن قال: ((من صلى الجمعة)) والثقات رَووه عنه<sup>(١)</sup> فلم يذكروا فيه: الجمعة. وأورده ابن عدي أيضا في الكامل<sup>(٢)</sup> في ترجمة إبراهيم بن عطاء الثقفي الواسطي عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: وهذا عن يحيى عن الزهري<sup>(٣)</sup> غير محفوظ، قال: وإنما يعرف من حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن أبيه، والزهري روى هذا الحديث عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة<sup>(٤)</sup> "اهـ". وإبراهيم هـ \_\_\_\_\_ هذا: ضعيف<sup>(٥)</sup>. قلت: وقد اضطرب فيه بقية: فرواه مرة عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه أن النبي ﷺ قال: ((من أدرك<sup>(٦)</sup> ركعة فليصل إليها أخرى)).

--

وابن وهب والليث بن سعد وعثمان بن عمر كلهم عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة على الصواب، ذكره الدارقطني في العلل (٩ / ٢١٦ رقم ١٧٣٠) وقال عقب طريق بقية: «والصحيح قول ابن المبارك ومن تابعه».

وقد خطأ الإمام أبو حاتم بقية في روايته هذه. انظر: العلل لابن أبي حاتم (١ / ٢١٠ رقم ٦٠٧) وكذا في (١ / ١٧٢، ١٨١ رقم ٤٩١، ٥١٩).

(١) قوله: (عنه) ساقط من (ح).

(٢) انظر: الكامل (١ / ٢٤٥) وكذا أورده ابن حبان في المجروحين (١ / ١٠٩) وقال: هذا خطأ إنما الخبر (من أدرك من الصلاة ركعة...).

(٣) قوله: (عن الزهري) ساقط من (ح).

(٤) لم يرد في الكامل المطبوع ذكر أبي هريرة.

(٥) هذا من كلام الشارح وليس تنمة كلام ابن عدي.

والرجل ضعفه غير واحد، انظر: الكامل (١ / ٢٤٤، ٢٤٥) والمجروحين (١ / ١٠٩)

والميزان (١ / ٤٨ رقم ١٤٨) واللسان (١ / ٨٠، ٨١ رقم ٢٧٧).

(٦) زاد في (ح) بعده: (من الصلاة).

رواه البزار في مسنده<sup>(١)</sup> وقال: خالف الزبيدي الحفاظ في هذا، لأن الزهري يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

ورواه الدارقطني<sup>(٢)</sup> أيضا من رواية عيسى بن إبراهيم وهو البركي،<sup>(٣)</sup> والطبراني في الأوسط<sup>(٤)</sup> من رواية إبراهيم بن سليمان الدباس كلاهما عن عبدالعزيز بن مسلم عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أدرك ركعة يوم الجمعة فقد أدركها، وليصف إليها أخرى)) وهذا إسناد حسن رجاله موثقون.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: كشف الاستار (١/٣١٠ رقم ٦٤٧).

(٢) انظر: سنن الدارقطني (٢/١٣).

(٣) البركي — بكسر الموحدة وفتح الراء — بصري صدوق ربما وهم. انظر: التقريب (٥٣١٩).

(٤) انظر: الأوسط (٤/٢٧٦ رقم ٤١٨٨) وكذا في الصغير (١/٢٠٤) وقال في الأوسط:

«لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا عبد العزيز تفرد به إبراهيم».

تعقبه الحفاظ في التلخيص (٢/٤١) بقوله: «ووهم في الأمرين معا كما تراه».

قلت: يعني بذلك أن إبراهيم الدباس وشيخه عبدالعزيز بن مسلم القسملي لم يتفردا به بل توبعا عليه عند الدارقطني في سننه كما تقدم في المامش الذي قبل هذا.

(٥) والحديث بهذا الإسناد صححه الألباني في الإرواء (٣/٨٨، ٨٩).

وأورده الميثمي في المجمع (٢/١٩٥) وقال: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن سليمان الدباس ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات» اهـ.

انظر: الجرح والتعديل (٢/١٠٣ رقم ٢٨٧) والثقات (٨/٦٩) ولذا فهو مجهول الحال، ولكنه يتقوى بطريق القسملي وهو حسن من أجل عيسى بن إبراهيم وهو صدوق ربما وهم كما تقدم، وعلى هذا فالإسناد حسن لو لم تكن مخالفة القسملي هشما وجعفر بن عون فإنهما روياه عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر موقوفا.

وحديث الأول عند ابن أبي شيبة (٢/١٣٠) والثاني في الكبرى للبيهقي (٣/٢٠٤) قال الألباني: وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، انظر: الإرواء (٣/٨٣).

وهذا الموقوف يتقوى بما رواه الأشعث عن نافع عن ابن عمر به نحوه، أخرجه البيهقي في الكبرى

ورواه الدارقطني<sup>(١)</sup> من رواية يعيش بن الجهم عن محمد بن عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: ((من أدرك من الجمعة ركعة<sup>(٢)</sup>) فليصل إليها أخرى)).

وأورده ابن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup> في ترجمة يعيش بن الجهم، قال: وهذا بهذا الإسناد لأعلمه إلا عن يحيى، ولا أعلمه إلا من هذا الوجه، قال: والحديث غير محفوظ.<sup>(٤)</sup>

قلت: وقد تقدم<sup>(٥)</sup> من رواية عبدالعزيز بن مسلم القسملبي عن يحيى بن سعيد، والقسملبي: احتج به الشيخان<sup>(٦)</sup> رواه عنه ثقتان: عيسى بن إبراهيم البركي، وإبراهيم بن سليمان

--

(٣ / ٢٠٤) وقال: تابعه أيوب عن نافع.

قلت: رواية أيوب هذه عند ابن المنذر في الأوسط (٤ / ١٠١ رقم ١٨٥١) ورجاله ثقات. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢٣٤ رقم ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣) من ثلاثة طرق عن نافع به نحوه.

وهذه طرق كثيرة عن يحيى بن سعيد عن نافع، وعن من هو فوقه كل ذلك يؤيد ترجيح الموقف على المرفوع وقد صوبه الإمام الدارقطني في علله (٤ / ١١٥ / أ، ب) وانظر: التلخيص الحبير (٢ / ٤١) وكذلك الأوسط لابن المنذر (٤ / ١٠٢).

(١) الدارقطني في سننه (٢ / ١٣).

(٢) قوله: (ركعة) ساقط من (ج).

(٣) ابن عدي في الكامل (٧ / ٢٧٤١).

(٤) وينحوه حكم عليه الدارقطني في العلل (٤ / ١١٥ / أ، ب) حيث قال: كذلك — يعني مرفوعاً

— قال يعيش بن الجهم عن ابن نمير، وغيره يرويه عن ابن نمير موقوفاً، قال: «وروى عن مطر الوارق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ولا يصح» اهـ.

(٥) تقدم في ص (٦١١) برقم (٢٤٤).

(٦) انظر: رجال البخاري (١ / ٤٧٦ رقم ٧٢٤) ورجال مسلم (١ / ٤٣١ رقم ٩٦٨).

الدباس،<sup>(١)</sup> والله أعلم.

[٢٤٥] — وأما حديث جابر:

فرواه ابن عدى في الكامل<sup>(٢)</sup> في ترجمة كثير بن شنظير عن عطاء بن أبي رباح عن جابر<sup>(٣)</sup>

عن النبي ﷺ قال: / ((من أدرك السجدة فقد أدرك الركعة)) قال ابن عدى: <sup>(٤)</sup> أحاديث — ٢١١/ب أرجو أن تكون محفوظة.

قلت: قد احتج<sup>(٥)</sup> الشيخان<sup>(٦)</sup> بكثير بن شنظير<sup>(٧)</sup> وقال أحمد بن ((حنبل:))<sup>(٨)</sup> صالح

الحديث، وقال يحيى بن معين في رواية عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٩)</sup> عنه: ثقة، وقال في رواية

عباس الدوري: <sup>(١٠)</sup> ليس بشيء.

<sup>(١)</sup> قلت: أما عيسى فهو صدوق كما تقدم في ص (٦١١)، وأما إبراهيم الدباس فهو مجهول الحال

فإنه لم يوثقه غير ابن حبان فقد ذكره في كتابه الثقات، كما تقدم في ص (٦١١).

<sup>(٢)</sup> انظر: الكامل (٦ / ٢٠٩٠) ولفظه: (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الصلاة قبل

أن يتفرقوا، ومن أدرك الإمام قبل أن يسلم فقد أدرك فضل الجماعة ...).

<sup>(٣)</sup> قوله: (عطاء بن أبي رباح) ورد في (ح): (عطاء بن أبي جابر) وهو خطأ، والصواب ما في الأصل.

<sup>(٤)</sup> قاله في نهاية الترجمة، انظر: الكامل (٦ / ٢٠٩١).

<sup>(٥)</sup> قوله: (قد احتج) ورد مكرراً فحذفت أحدهما.

<sup>(٦)</sup> انظر: رجال البخاري (٢ / ٦٢٨ رقم ٩٩٧) ورجال مسلم (٢ / ١٥٥ رقم ١٣٩) وهدي

الساري ص (٤٥٨).

<sup>(٧)</sup> كثير بن شنظير — بكسر المعجمتين وسكون النون — المازني أبو قرة البصري صدوق يخطئ،

انظر: التقريب رقم (٥٦٤٩).

<sup>(٨)</sup> انظر: العلل ومعرفة الرجال لابنه (٢/٣٧٨ رقم ٢٦٨٨) والجرح والتعديل (٧ / ١٥٣ رقم ٨٥٤).

<sup>(٩)</sup> انظر: تاريخ الدارمي رقم (٧١٨) وقال في رواية إسحاق بن منصور عنه: صالح، انظر: الجرح

والتعديل (٧ / ١٥٣ رقم ٨٥٤).

**الثالث: [إدراك الجمعة بإدراك ركوع الركعة الثانية]**

استدل المصنف بعموم حديث أبي هريرة المذكور على أن من أدرك مع الإمام الركوع من الركعة الثانية من الجمعة يكون مدركا للجمعة<sup>(١)</sup>. وقد تقدم التصريح به في حديث ابن عمر فقال فيه: ((من أدرك ركعة من صلاة الجمعة أو غيرها))<sup>(٢)</sup> وقد تقدم في عدة طرق من<sup>(٣)</sup> حديث أبي هريرة<sup>(٤)</sup> ((من أدرك من الجمعة ركعة)) إلا أن ابن عدي قال: ((إن الثقات رَوَوْه عن الزهري عن سعيد فقالوا: من أدرك من الصلاة ركعة، وأن إسناده من قال: من أدرك من الجمعة ركعة غير محفوظ. وقال النوي في الخلاصة: ((إن أحاديث ((من أدرك من الجمعة ركعة)) ضعيفة، انتهى.

(١) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٤٩٣ رقم ٤٠١٤).

والحديث ضعفه أبو محمد الإشبيلي في الأحكام الوسطى (٢ / ٢٧) من أجل كثير بن شظير هذا، وتعبه ابن القطان فقال: هو ليس في حد من يترك به هذا الخبر لو لم يكن فيه سواء، ثم أعله لأجل أبان بن طارق وأنه مجهول لا يعرف إلا بمحدثين أو ثلاثة. انظر: بيان الوهم (٤ / ٢٢٧، ٢٢٩) وأبان بن طارق قال الحافظ عنه: مجهول الحال، انظر: التقريب رقم (١٤٠).

(٢) قلت: هذه من المسائل الخلافية أن مدرك الركوع مدرك للركعة، والصواب ما عليه الجمهور أنه مدرك للركعة. راجع للتفصيل: المجموع (٤ / ١١٢، ١١٣) والإرواء (٢ / ٢٦٠) للألباني.

(٣) تقدم برقم (٢٤٤).

(٤) أثبت من (ح) وهو في الأصل: (عدة من طرق).

(٥) قلت: تقدم ذلك من ثلاثة عشر طريقا، عشرة منها عن طريق الزهري، والباقي عن غيره، ولكنها كلها ضعيفة أو شاذة كما تقدم.

(٦) قاله ابن عدي في الكامل في عدة مواضع، انظر: الكامل (١ / ٢٤٥) و (٢ / ٥٠٨، ٥٠٩) و (٥ / ١٩٤٧) و (٦ / ٢١٩٠).

(٧) لم أحده عنده بهذا اللفظ، وقد أورد النووي في صلاة الجماعة حديث أبي هريرة هذا من طريقين وضعفهما وقال: «وفيه آثار بعضها ضعيفة» انظر: الخلاصة (٢ / ٦٧٢، ٦٧٣) وقد بوب عليه بقوله: «باب المسبوق يدرك الإمام راكعا أحاديثه ضعيفة» المصدر نفسه (٢ / ٦٧٠).

وليس للتعرض للجمعة ذكر في حديث أبي هريرة في شيء من الكتب الستة إلا عند ابن ماجه<sup>(١)</sup> وهو ضعيف فإنه من رواية عمر بن حبيب عن ابن أبي ذئب... وعمر بن حبيب العدوي: كذبه ابن معين.<sup>(٢)</sup>

وأما حديث ابن عمر: ففيه ذكر الجمعة عند النسائي<sup>(٣)</sup> وابن ماجه<sup>(٤)</sup> وإسناد ابن ماجه فيه حسن كما تقدم.<sup>(٥)</sup>

#### الرابع: [ما هو القدر الذي يدرك به المأموم الجمعة؟]

اختلف العلماء في القدر الذي يدرك به المأموم الجمعة إذا كان مسبقاً ببعض الصلاة، على أقوال:

أحدها: أنه إذا أدرك الإمام راكعاً في الركعة الثانية قبل أن يرفع الإمام رأسه<sup>(٦)</sup> من الركوع/ يكون مدركاً للجمعة فيكمل عليها ركعة أخرى، وقد تمت صلاته إذا وقعت ركعته كلها قبل دخول وقت العصر.

١/٢١٢

(١) تقدم العزو إليه عند تخريجه في ص (٦٠٢) وكلام الشارح هذا فيه نظر، وذلك أن الإمام النسائي أيضاً أخرج في سننه (الجمعة — باب من أدرك ركعة ٣ / ١٢٥ رقم ١٤٢٢) من طريق ابن عينة عن الزهري به يذكر (الجمعة) بدل (الصلاة) ورجاله ثقات ولكنه شاذ كما تقدم في بداية الوجه الأول برقم (٢٤٣) ص (٦٠٠).

(٢) انظر: الميزان (٣ / ١٨٤ رقم ٦٠٦٧) ولم أجد كلامه هذا في الكتب المسندة سوى ما ذكره الدوري عنه أنه ضعيف.

(٣) تقدم برقم (٢٤٤).

(٤) تقدم برقم (٢٤٤).

(٥) لم يتقدم هذا الحكم على حديث ابن عمر عند النسائي وابن ماجه، نعم حسن طريق الدارقطني والطبراني والذي رواه من طريق عبد العزيز القسمللي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، المتقدم برقم (٢٤٤) ص (٦١١) وتقدم هناك أنها شاذة، والصحيح ما رواه الجماعة من قول ابن عمر.

(٦) قوله: (رأسه) ساقط من (ج).

وقد حكاه المصنف عن الأئمة الخمسة المذكورين،<sup>(١)</sup> وقال به من<sup>(٢)</sup> الصحابة: عبد الله بن مسعود،<sup>(٣)</sup> وعبد الله بن عمر<sup>(٤)</sup> وأنس بن مالك،<sup>(٥)</sup> وقال به من الفقهاء السبعة من التابعين: سعيد بن المسيب<sup>(٦)</sup> وسالم بن عبد الله بن عمر<sup>(٧)</sup> وعروة بن الزبير<sup>(٨)</sup> ومن بقية التابعين: الشعبي<sup>(٩)</sup> والحسن<sup>(١٠)</sup> ومحمد بن سيرين<sup>(١١)</sup> ونافع<sup>(١٢)</sup> وعلقمة<sup>(١٣)</sup> والأسود<sup>(١٤)</sup> وميمون بن مهران<sup>(١٥)</sup> والزهري،<sup>(١٦)</sup> ومن الفقهاء: محمد بن الحسن الشيباني،<sup>(١٧)</sup> وهو قول مالك<sup>(١٨)</sup> أيضاً، ولكنه عمم الحكم كذلك في سائر الصلوات: أن المسبوق لا تحصل له الجماعة إلا بإدراك الركوع الأخير.

(١) ذكرهم المصنف في متن الباب وهم: سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهوية.

(٢) ورد في (ج): (وقال بعض الصحابة) مكان (وقال به من الصحابة).

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٨) ولعبد الرزاق (٣ / ٢٣٥ رقم ٥٤٧٧).

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٩) ولعبد الرزاق (٣ / ٢٣٤ رقم ٥٤٧١).

(٥) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٩).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه (٢ / ١٣٠).

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه (٢ / ١٢٩).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٨).

(١٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٣٠).

(١٣) المصدر نفسه (٢ / ١٢٩) والمصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٣٥ رقم ٥٤٧٥).

(١٤) المصدرين أنفسهما.

(١٥) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٣٠).

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٣٩٦).

## والقول الثاني:

أنه إذا أدركه قبل السلام صحت له الجمعة، فإذا سلم قام فصلين ركعتين. قال به من التابعين: إبراهيم النخعي<sup>(١)</sup> وأبو وائل<sup>(٢)</sup> والضحاك<sup>(٣)</sup> والحكم<sup>(٤)</sup> وحماد<sup>(٥)</sup> وهو قول أبي حنيفة<sup>(٦)</sup> وأبي يوسف<sup>(٧)</sup> حتى قالوا: لو أدركه في سجود السهو قبل السلام أتمها جمعة ركعتين<sup>(٨)</sup>.

قال ابن العربي<sup>(٩)</sup>: وقد رأيت كبارهم يتعلقون في ذلك بقول النبي ﷺ: ((ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا))<sup>(١٠)</sup> وهذا إنما فاتته الجمعة ركعتان لا أربع.

(١) انظر: المدونة (١ / ١٧٤).

(٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٣١).

قلت: حكى ابن المنذر عنه قولاً موافقاً لأصحاب القول الأول، انظر: الأوسط (٤ / ١٠٠)، (١٠٣).

(٣) لم أجد من نسبه إليه ولكن روى ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٣١) من طريقه عن ابن مسعود قوله.

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٣١).

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٣٩٦).

(٨) المصدر نفسه، وهو قول محمد بن الحسن أيضاً في رواية، انظر: بدائع الصنائع (١ / ٣٩٦).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) انظر: العارضة (٢ / ٣١٥، ٣١٦).

(١١) طرف من حديث أبي هريرة عند أبي داود (الصلاة — باب السعي إلى الصلاة ١ / ٣٨٤،

٣٨٥ رقم ٥٧٢) وأخرجه مسلم بحوه بالافراد بلفظ: (صل ما أدركت واقض ما سقت)

أخرجه في (المساجد — باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة ٥ / ٩٨ — ١٠٠)

واتفق عليه الشيخان بلفظ: (فأقروا) بدل (فاقضوا) فأخرجه البخاري في (الأذان — باب

قول الرجل فاتتنا الصلاة ٢ / ٣٧ رقم ٦٣٥) ومسلم في الباب المذكور.



قال ابن العربي: وهذا لا يلزم لأن النبي ﷺ قال: ((ما أدركتم)) وإنما جعله مدركا بركعة قال: وينبغي أن يبنى الحكم على ما بناه رسول الله ﷺ. والقول الثالث:

أنه لا تدرك الجمعة إلا بإدراك جميع الصلاة والخطبة أيضا. وهو قول عطاء بن أبي رباح<sup>(١)</sup> وعطاء بن يزيد الليثي<sup>(٢)</sup> وطائوس<sup>(٣)</sup> وبجاهد<sup>(٤)</sup> ومكحول<sup>(٥)</sup> وروى أيضا عن عمر بن الخطاب ولا يصح عنه. /

ب/٢١٢

رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٦)</sup> من طريقين من رواية يحيى بن أبي كثير قال: حدثت عن عمر بن الخطاب أنه<sup>(٧)</sup> قال: ((إنما جعلت الخطبة مكان الركعتين فإن لم يدرك الخطبة فليصل أربعاً)).

ومن رواية عمرو بن شعيب عن عمر بن الخطاب<sup>(٨)</sup> قال: ((كانت الجمعة أربعاً فجعلت ركعتين من أجل الخطبة فمن فاتته الخطبة فليصل أربعاً)). وكلاهما منقطع<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٨).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٢٨) ورجاله ثقات ولكنه ضعيف لجهالة الوسطة بين يحيى بن أبي كثير وعمر بن الخطاب.

(٧) قوله: (أنه) ساقط من (ح).

(٨) المصدر نفسه، وهذا الإسناد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢٣٧ رقم ٥٤٨٥).

(٩) أما الأول فلأن يحيى بن أبي كثير لم يظهر الوسطة بينه وبين عمر بن الخطاب، وأما الثاني فلأن

عمرو بن شعيب لم يدرك عمر بن الخطاب، والله أعلم. انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم

(٢٦٤).

وسئل محمد بن سيرين عن قول أهل مكة: إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً؟ فقال: ليس هذا<sup>(١)</sup> بشيء.<sup>(٢)</sup>

وقال ابن العربي أيضاً: <sup>(٣)</sup> إنه قول ضعيف لأن الخطبة إن لم تكن من جملة الصلاة فما لها وللدخول في عدم الإجزاء أو الإجزاء، وإن كانت من جملة الصلاة فركعة تجزئ من كل صلاة.

قال: فإن تعلق بقول: « فاسعوا إلى ذكر الله » قلنا: ركعة من ذكر الله، والمراد بذكر الله في الآية: العبادة، لا معنى مخصوص من ذكره إذ ليس في الآية ما يدل عليه، انتهى. وقد انقطع القول بهذا القول ووقع الاتفاق على خلافه.

قال ابن هبيرة في الأشراف: <sup>(٤)</sup> واتفقوا على أنه إذا أدرك ركعة من الجمعة فسجد فيها، وأضاف إليها أخرى صحت له الجمعة.

#### والقول الرابع:

إن أدرك معه قراءة الفاتحة في الركعة الثانية، والركوع لها أضاف إليها أخرى، وكانت

جمعة، وإن فاتته<sup>(٥)</sup> معه قراءة الفاتحة وأدرك معه الركوع لا يكون مدركا، للركعة، ويصلى أربعاً ظهراً، وهذا قول من لم ير سقوط قراءة الفاتحة عن المسبوق، وقد حكاه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام<sup>(٦)</sup> عن علي بن المديني أنه حكى اتفاق القائلين من الصحابة والتابعين بوجوب القراءة على المأموم أن القراءة لا تسقط عن المسبوق بإدراك الركوع فقط بل يقضى تلك الركعة مع ما فاته إذا فرغ الإمام من صلاته، وهو اختيار أبي بكر

(١) قدم قوله: (هذا) في (ح) على قوله: (ليس).

(٢) أثره هذا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٢٨).

(٣) انظر: العارضة (٢ / ٣١٥).

(٤) انظر: الإفصاح له (١١٩/٢).

(٥) قوله: (فاتته) ورد في (ح): (فاتت) بحذف (هاء).

(٦) انظر: جزء القراءة ص (٣٦).

محمد بن إسحاق بن خزيمة<sup>(١)</sup> من أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث، واختاره شيخنا العلامة تقي الدين السبكي — رحمه الله — فكان يؤخر التحريم عن الركوع إذا علم أنه لا يدرك الفاتحة وكذلك أفعل خروجا من الخلاف، نعم: إذا كان ذلك في الركعة الأخيرة من الجمعة فأحرم لثلاث تفوت الجمعة، وكذلك ينبغي أن يفعل في الركعة الأخيرة من الصلوات كلها خروجا من خلاف مالك أنه لا تدرك فضيلة الجماعة إلا بركعة، والله أعلم.

### الخامس: [حكم من أدرك الإمام بعد ركوع الركعة الثانية]

ما حكاه المصنف عن أكثر أهل العلم أن من أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى، ومن أدركهم جلوسا صلى أربعا ليس فيه بيان لحكم من أدرك ما بعد الركوع وقبل الجلوس للتشهد كأن أدرك في الرفع من الركوع أو إحدى السجدين أو الرفع من الأولى إلا أن يوجد ذلك من مفهوم الشرط في قوله: ((من أدرك ركعة)) فمفهومه: أن من لم يدرك الركعة صلى أربعا، ولم أر من فرق بين إدراكه فيما بعد الركعة الأخيرة وقبل الجلوس للتشهد، وبين إدراكه جالسا إلا أن يفهم ذلك من قول أنس بن مالك<sup>(٢)</sup> وابن المسيب والحسن والشعبي وعلقمة والأسود إذا أدركهم جلوسا صلى أربعا، ولو قال قائل بأنه إذا أدركه قبل الجلوس للتشهد في الرفع من الركوع أو السجود أو الرفع منه صلى ركعة، واستدل بحديث جابر المتقدم في الوجه الثاني<sup>(٣)</sup>، ونفظه: ((من أدرك السجدة فقد أدرك الركعة)) فعلى هذا يكون مدركا للركعة بإدراك السجدة إلا أن يراد بالسجدة الركعة، ويراد بالركعة: كمالها بقراءتها، وفيه نظر.

(١) وكذا حكاه عنه الرافعي وصاحب التتمة، انظر: المجموع (٤ / ١١٢).

وعلى عليه الحافظ بمامش (ح) بقوله: « صرح في صحيحه بخلافه ». قلت: وهو كما قال انظر: صحيحه (١ / ٢٤٦، ٢٤٧ و ٣ / ١٧٢).

(٢) قوله هنا تقدم في الوجه الرابع وكذا أقوال الباقيين.

(٣) تقدم برقم (٢٤٥).

## السادس: [صور الاستخلاف وبيان حكمها]

قد يستدل بقوله في الحديث: ((من أدرك ركعة من الصلاة)) أن من أدرك الركعة الأولى من الجمعة مع الإمام ثم أحدث الإمام في الثانية ولم يستخلف ولم يقدم المأمومون أحدهم أو فارق المأموم الإمام بعد الركعة الأولى لعذر أو لغير عذر وأتمها منفرداً أنه تحصل له الجمعة لأن قوله: ((ركعة)) نكرة في سياق الشرط فيعم الركعة الأولى والآخر.

وقد اختلف أصحابنا<sup>(١)</sup> في هذه الصور: أما إذا أحدث الإمام في الركعة الثانية من الجمعة وقتلنا: بال منع من الاستخلاف في الجمعة فقد حكى الرافعي<sup>(٢)</sup> عن الأئمة: أن القوم يتمون صلاتهم جمعة كالمسبوق.

وحكى الماوردي<sup>(٣)</sup> عن المذهب: أنهم يتمونها ظهراً.

وإن أحدث الإمام في الثانية واستخلف خليفة فقال الإمام: ((هم بالخيار إن شاءوا تابعوه وإن شاءوا انفردوا، قال: ولو اقتدى بعضهم وانفرد بعضهم جاز، انتهى. /

ب/٢١٣

وأما مفارقة المأموم للإمام في الجمعة<sup>(٤)</sup> في الركعة الثانية فقد اختلف فيه كلام الأصحاب: فنقل ابن الرقعة<sup>(٥)</sup> في صلاة الخوف عن الإمام أنه لا تجوز المفارقة في الجمعة، وأن العراقيين ترددوا فيه واستبعده الإمام، ولفظ الإمام: ولو فرض انفرد القوم بركعة في حال الاختيلار قصداً فلا مسأغ لهذا، وفي كلام العراقيين ما يشير إلى تردد فيه تحريماً على الإنفراد، قال: وهذا بعيد جداً.

(١) انظر هذا الخلاف في شرح المذهب (٤ / ٤٤٥، ٤٤٦).

(٢) انظر: العزيز (٢ / ٢٦٩).

(٣) انظر: الحاوي (٢ / ٤٢١).

(٤) انظر نحوه في البسيط (ل/٢٨٨).

(٥) قوله: (في الجمعة) ورد في (ج): (للجمعة).

(٦) انظر: الوسيط (٢/٢٧٢) والعزيز (٢/٢٧٢).

وأما الخلاف في أن الخوف يسوغ ذلك فمحتمل، وأما تجويزه في حالة الاختيار وتخرجه على الإنفضاخ فلا وجه له، فإن قاعدة الإنفضاخ على التردد في صحة صلاة الإمام ومن بقي معه من حيث أنهم لم ينتسبوا فيها إلى أمر حري.<sup>(١)</sup>

أما تسوية أفراد طائفة بركعة تخرجا على الإنفضاخ فبعيد لا أصل له، انتهى.

وقال الإمام أيضا<sup>(٢)</sup> في آخر كلام له في اشتراط نية القدوة بالخليفة بعد أن حكى القولين في جواز انفرد المأموم عن الإمام في غير الجمعة، والذي نراه القطع ببطالان صلاة الجمعة إذا انفرد بغير عذر وإن مصت الركعة الأولى على الصحة فإن الجماعة واجبة في الجمعة ولا يجوز قطع الواجب.

وكذا قال الغزالي في البسيط<sup>(٣)</sup> وعبارته: فإن قيل: فليجز الأفراد في الركعة الثانية اختيارا على قول كغيرها، قلنا: ذلك في الجمعة غير جائز لأن القدوة واجبة في الأصل وقد التزموها بالشروع بالإمام الأول ولم يلتزموا بالخليفة، وإنما هو أمر مبتدأ، وصحة الجمعة غير موقوفة عليه، انتهى.

وبه حزم ابن الرفعة في الكفاية<sup>(٤)</sup> فقال في باب صلاة الجماعة: والانتقال من الجمعة إلى الأفراد لا يجوز، ولو كان في الركعة الثانية.

وأما الرافعي<sup>(٥)</sup> والنووي<sup>(٦)</sup> فذكرا أنه لو صلى مع الإمام ركعة من الجمعة ثم فارقه بعذر أو غيره — وقلنا: لا تبطل الصلاة بالمفارقة — أتمها جمعة/ كما لو أحدث الإمام.

١/٢١٤

(١) ضبب عليه في الأصل وقال في الهامش: (لعله اختياري).

(٢) انظر المسألة في البسيط (ل ٢٩٠).

(٣) المصدر نفسه (ل ٢٨٨).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر: العزيز (٢ / ٢٧٣).

(٦) انظر: الروضة (١ / ٥٢٢).

وذكره النووي في شرح المذهب<sup>(١)</sup> وزاد أنه لا خلاف فيه، وهذا في غاية العجب مع كلام الإمام والغزالي، وإنما حكى الإمام فيه تردداً عن العراقيين واستبعده، فالوجه منع المفارقة في الجمعة بلا عذر، والله أعلم.

### السابع: [القدوة للحكمة]

المراد بإدراك الركعة: إدراكها حكماً وإن لم يكن ركوعه في حال ركوع الإمام بل بعده بحيث يكون مدركاً للركعة وذلك بأن ينسى المأموم في الركعة الأخيرة قراءة الفاتحة وهو غير مسبوق ثم يتذكر فيقرأها ثم يركع بعد رفع الإمام رأسه من الركوع فإنه تحصل له الركعة ويتمها جمعة<sup>(٢)</sup> وهذا واضح، وإنما نهت على ذلك لأنه وقع لي ذلك مع بعض الفضلاء من الفقهاء الشافعية في سنة بضع وأربعين فسهوت عن قراءة الفاتحة في الركعة الثانية من الجمعة ثم تذكرتها فشرعت في قراءتها فلم أتمها حتى رفع الإمام رأسه من الركوع فركعت بعده ثم أدركته في الرفع من الركوع فلما فرغت من صلاة الجمعة قال لي ذلك الفقيه: فأتيتك الجمعة لأنه فاتتكم الركعة الثانية معه، فقلت: إنما المراد إدراكها حكماً لا حساً وقد حكى الرافي<sup>(٣)</sup> عن الأكثرين إدراك الجمعة بالقدوة الحكيمة في الركعة الواحدة وإنما يشترط إدراك المأموم للإمام في الركوع إذا كان المأموم مسبوقاً، والمسبوق هو من لم يدرك مع الإمام بعد أن أحرم معه في القيام زمناً يمكنه فيه قراءة الفاتحة فهذا متى رفع الإمام رأسه من الركوع قبل أن يركع معه ويطمئن على ما صححه النووي<sup>(٤)</sup> لا

(١) انظر: شرح المذهب (٤ / ٤٤٨).

(٢) قلت: في هذا مخالفة للحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ( إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ... ) الحديث. أخرجه البخاري في ( الصلاة باب الصلاة في السطوح ١ / ٥٨١ رقم ٣٧٨ ) فالأخذ به أولى.

(٣) انظر: العزيز (٢ / ٢٧٨).

(٤) انظر: شرح المذهب (٤ / ١١٢ ، ٤٣٢).

يكون مدركا للركعة، وإن كان مسبوقا في الركعة الثانية فاتته الجمعة وأتمها ظهرا، والله أعلم.<sup>(١)</sup>

**الثامن:** [من أدرك بعد رفع الإمام رأسه من ركوع الركعة الثانية هل ينوي الظهر أو للجمعة؟]

من أدرك مع الإمام الركعة الثانية من الجمعة فإنه ينوي بصلاته معه الجمعة ويتمها جمعة فإن فاتته معه الركوع غير عذر أتمها ظهرا أربعا، وكذا إن أدركه بعد رفع رأسه من الركعة الثانية وأحرم معه فإنه ينوي الجمعة ويصليها ظهرا على أظهر الوجهين كما قال الرافعي<sup>(٢)</sup> وهو الذي ذكره الروياني.<sup>(٣)</sup>

والثاني:

ينوي الظهر لتحقيق فوات الجمعة<sup>(٤)</sup> وذكر لي بعض مشائحننا أنه لا يتحقق في هذه الصورة فوات الجمعة وأنه وجد بخط ابن الرفعة ما حاصله:

أنه يمكن أن يشك الإمام في فوات سجدة من الركعة الأولى فيقوم بأي ركعة، فإذا صلاها معه هذا المسبوق كان مدركا للجمعة، وكذا إذا قام لركعة ثالثة ساهيا فإنه يصح اقتداء المسبوق به وتحتسب له بركعة، هذا إذا لم يعلم المأموم أنها زائدة، أما إذا علم أنها ركعة ثالثة زائدة فلا يصح اقتدائه به.<sup>(٥)</sup>

(١) قوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).

(٢) انظر: العزيز (٢ / ٢٦٦).

(٣) انظر: المصدر نفسه، والمجموع (٤ / ٤٣٢).

(٤) انظر: الروضة (١ / ٥١٨) والمجموع (٤ / ٤٣٢).

(٥) قلت: نحو هذا الكلام قاله أيضا ابن الحداد، انظر: البيان (٢ / ٦٠٣) إلا أنه قطع في الصورة

الثانية — دون تفصيل — بأنه غير مدرك للجمعة لأن هذه الركعة ليست من صلب صلاة الإمام.

وهو الذي قطع به الإمام الغزالي في الوسيط (٢ / ٢٧٠، ٢٧١).

وقال القفال: <sup>(١)</sup> تنعقد صلاته جماعة إلا أنه لا يتابعه في شيء وإذا لم يعلم أنها ركعة ثالثة وأمكن وقوعها جمعة فذاك، وإلا رجع إلى الفرض الأول وهو الظهر.

وإن لم يكن نواه حالة الإحرام وفي حصول ما لم يتوه حالة الإحرام بنية جديدة نظر كبير، إنما يتأني مثله في النفل المطلق، لا في الفروض <sup>(٢)</sup> المحددة بعدد مخصوص، والله أعلم. /

١/٢٦٥

### التاسع: [حكم إدراك الجماعة بإدراك ركعة أو أقل]

استدل بحديث الباب لقول مالك أنه لا يدرك الجماعة في كل صلاة للمأموم إلا بإدراك ركعة معه <sup>(٣)</sup> لعموم الحديث، وكذا قال الفوارني <sup>(٤)</sup> من الشافعية أن فضيلة الجماعة لا تحصل إلا بإدراك ركعة مع الإمام، وتبعه الغزالي <sup>(٥)</sup>.

واحتج للشافعي ومن وافقه <sup>(٦)</sup> على إدراك فضيلة الجماعة بجزء منها بقوله ﷺ في الحديث الصحيح: ((فما أدركتم فصلوا)) <sup>(٧)</sup> ولم يفرق بين إدراك ركعة ودونها <sup>(٨)</sup> والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: حلية العلماء (٢/٢٩٠) ..

<sup>(٢)</sup> قوله: (الفروض) وقع في (ج): (الفرض) مفردا.

<sup>(٣)</sup> انظر: المغني (٢ / ١٨).

<sup>(٤)</sup> لم أقف على كلامه.

<sup>(٥)</sup> انظر: الوسيط (٢٢٢/٢) والمجموع (٤ / ١١٧) وقال: — عقبه —: هنا شاذ ضعيف.

<sup>(٦)</sup> هو مذهب الجمهور من أصحاب الشافعي، وهو الذي صححه النووي. انظر: المجموع (٤ /

١١٧) والمنهاج مع السراج الوهاج ص (٦٦).

<sup>(٧)</sup> هو حديث متفق عليه كما تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب.

<sup>(٨)</sup> قلت: تقدم قول ابن العربي في المعارضة (٢/٣١٥، ٣١٦): «وهذا لا يلزم لأن النبي ﷺ قال: (ما

أدركتم) وإنما جعله مدركا بركعة فيبغى أن يبنى الحكم على ما بناه رسول الله ﷺ « اهـ.



**العاشر: [وجوب قضاء ما تقوته من الركعات]**

قال النووي: <sup>(١)</sup> أجمع المسلمون على أن هذا الحديث ليس على ظاهره وأنه لا يكون بالركعة <sup>(٢)</sup> مدركا لكل الصلاة وتكفيه وتحصل براءته من الصلاة بهذه الركعة بل هو متأول.

وفيه إضمار وتقديره: فقد أدرك حكم الصلاة أو وجوبها أو فضلها انتهى. <sup>(٣)</sup>  
وقوله: في رواية عبيد الله بن عمر هذا الحديث عن الزهري عند مسلم فقد أدركها كلها، فليس التأكيد بقوله: «كلها» مانعا من تأويل الحديث على ما ذكر للاتفاق على تأويله، وللزيادة التي رواها ابن حبان في صحيحه <sup>(٤)</sup> من رواية ثابت بن ثوبان عن الزهري ومكحول فقال في آخره: ((وليتم ما بقي)) ولقوله في الحديث المتفق عليه: <sup>(٥)</sup> ((فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا)).

**الحادي عشر: [وجوب الصلاة على من وجد وقتا يسعه ركعة]**

استدل به على أن الكافر إذا أسلم والصبي إذا بلغ والمجنون إذا أفاق والحائض والنفساء إذا طهرتا وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع ركعة وجبت عليهم تلك الصلاة <sup>(٦)</sup> وهو كذلك،

ب/٢١٥

وأما إذا أدركوا/ منه زما لا يسع ركعة بل أقل جزء ولو تكبيرة ففيه قولان للشافعي: <sup>(٧)</sup>  
أحدهما: أنها لا تجب لفهوم هذا الحديث.

(١) قاله في شرح صحيح مسلم ( ١٠٥ / ٥ ).

(٢) قوله: (بالركعة) وقع في (ج) بعد قوله: (مدركا).

(٣) انظر: نحوه في الفتح ( ٦٩ / ٢ ).

(٤) تقدم برقم (٢٤٣).

(٥) تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب.

(٦) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ( ١٠٥ / ٥ ) والمجموع ( ٦٨ / ٣ ) والمغني ( ١٧ / ٢ ).

(٧) انظر: القولين في المجموع ( ٦٩ / ٣ ).

وأصحهما أنها تجب ولو بإدراك مقدار تكبيرة وأن ذكر الركعة في الحديث خرج مخرج الغالب.

ولأصحاب الشافعي<sup>(١)</sup> وجهان في أنه هل يشترط مع مقدار الركعة أو التكبيرة إدراك زمن يسع الطهارة للصلاة أصحهما أنه لا يشترط.

### الثاني عشر: [حكم من أدرك من الصلاة ركعة في الوقت]

استدل به على أن من دخل في صلاة من الصلوات الخمس في آخر وقتها فأدرك من الصلاة ركعة في الوقت أنها تكون كلها أداء وهو أصح الأوجه الثلاثة. والوجه الثاني: تكون كلها قضاء.

والوجه الثالث: ما وقع منها في الوقت أداء وما وقع بعد خروج الوقت قضاء.<sup>(٢)</sup> وقال بعض أصحاب الشافعي<sup>(٣)</sup> يكون كلها أداء بإدراك أقل جزء منها في الوقت ولو مقدار تكبيرة.

والجمهور على أنها لا تكون أداء إلا بإدراك الركعة لفهوم الحديث، والله أعلم.

### الثالث عشر: [حكم من أدرك ركعة من الصبح والعصر قبل طلوع الشمس وغروبها]

استدل به على أن من صلى ركعة من الصبح في الوقت ثم طلعت الشمس أنه يتم عليها ركعة ولا تبطل صلاته بدخول وقت النهي عن الصلاة، وهو قول جمهور العلماء: كمالك والشافعي وأحمد وإسحاق<sup>(٤)</sup> وقد ورد التصريح بذلك في الصبح والعصر.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٥ / ٥) والمجموع (٦٩ / ٣).

(٢) انظر: شرح مسلم (١٠٦، ١٠٥ / ٥) والمجموع (٦٦ / ٣) والفتح (٦٩ / ٢).

(٣) انظر: المصادر السابقة.

(٤) انظر: جامع الترمذي (٣٥٤ / ١) شرح مسلم (١٠٦ / ٥) والشرح الكبير (١٧١ / ٣)

والفتح (٦٨ / ٢).

واتفق العلماء على ذلك في العصر<sup>(١)</sup> وخالف أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> في الصبح فقال: إذا صلى ركعة منها ثم طلعت الشمس بطلت صلاته، والحديث حجة عليهم<sup>(٣)</sup>.  
والله أعلم<sup>(٤)</sup>.

==

- (١) ورد ذلك في حديث متفق عليه: فأخرجه البخاري في ( مواقيت الصلاة — باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ٢ / ٤٥، ٤٦ رقم ٥٥٦، وأيضاً رقم ٥٧٩ ) ومسلم في ( المساجد — باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك ٥ / ١٠٤ — ١٠٦ ).
- (٢) نقل النووي في شرح مسلم ( ٥ / ١٠٦ ) هذا الاتفاق، وكذا ابن قدامة في المغني ( ٢ / ١٧ ).
- (٣) انظر: بدائع الصنائع ( ١ / ٣٢٩ ).
- (٤) الأولى أن يقال: ( عليه ) بضمير الإفراد، فإن المذكور واحد، وهو كذلك — بالإفراد — ورد في شرح مسلم ( ٥ / ١٠٦ ).
- (٥) قوله: ( والله أعلم ) ورد في ( ح ): ( والله سبحانه وتعالى أعلم ).

## باب في القائلة يوم الجمعة

٥٢٥ — حدثنا علي بن حجر ثنا عبد العزيز بن أبي حازم وعبد الله بن جعفر عن أبي حازم عن سهل ابن سعد قال: ((ما كنا نتغدى في عهد رسول الله ﷺ ولا نقيّل إلا بعد الجمعة)).

قال: وفي الباب عن أنس.

قال أبو عيسى: حديث سهل بن سعد حديث حسن صحيح.<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٤٦] — حديث سهل بن سعد:

أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> عن علي بن حجر وعن يحيى بن يحيى، والبخاري<sup>(٣)</sup> عن القعني، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن محمد بن الصباح.

أربعتهم عن عبد العزيز بن أبي حازم وحده...

ورواه البخاري<sup>(٥)</sup> وأبوداود<sup>(٦)</sup> من رواية سفيان الثوري عن أبي حازم بلفظ: ((كنا نتغدى ونقيّل بعد الجمعة)).

(١) انظر: الجامع (٢ / ٤٠٣، ٤٠٤ رقم ٥٢٥).

(٢) مسلم في (الجمعة — باب صلاة الجمعة حين زوال الشمس ٦ / ١٤٨).

(٣) البخاري في (الجمعة — باب قول الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة﴾ ٢ / ٤٩٥ رقم

٩٣٩).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في وقت الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٨٦).

(٥) البخاري في (الاستئذان — باب القائلة بعد الجمعة ١١ / ٧٢ رقم ٦٢٧٩).

(٦) أبو داود في (الجمعة — باب في وقت الجمعة ١ / ٦٥٤ رقم ١٠٨٦).

[٢٤٧] — وحديث أنس:

أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> من رواية ابن المبارك عن حميد عن أنس قال: ((كنا نبكر بالجمعة<sup>(٢)</sup>) ونقيل بعد الجمعة)).

ورواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> قال: ثنا أحمد بن عبدة ثنا المعتمر بن سليمان ثنا حميد عن أنس قال: ((كنا نجتمع ثم نرجع فنقيل)).

وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وقد اختلف فيه على أحمد بن عبدة الضبي:

فرواه ابن ماجه عنه هكذا، ورواه موسى بن هارون عن أحمد بن عبدة عن فضيل بن عياض عن حميد عن أنس قال: ((كنا نجتمع مع النبي ﷺ ثم نرجع فنقيل)) رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٤)</sup> عن موسى بن هارون وقال: لم يروه عن فضيل إلا أحمد بن عبدة.

**الثاني: [الجمعة قبل الزوال]**

استدل به أحمد<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup> على أن الجمعة يصح فعلها قبل الزوال على اختلاف

(١) البخاري في (الجمعة — باب القائلة بعد الجمعة ٢ / ٤٩٦ رقم ٩٤٠).

(٢) قلت: اللفظ عند البخاري (كنا نبكر إلى الجمعة) وقد نقله الشارح على الصواب في باب وقت الجمعة.

(٣) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في وقت الجمعة ١ / ١٩٨ رقم ١٠٨٩).

وأورده البوصيري في الزوائد وقال: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.

انظر: مصباح الزجاجة (١ / ١٣٢).

(٤) انظر: المعجم الأوسط (٨ / ٩٨ رقم ٨٠٨٨) ورجاله ثقات، ولا مانع من تصحيح الطريقتين

على أن أحمد بن عبدة الضبي له شيخان في هذا الحديث كلاهما يرويان عن حميد الطويل، والله أعلم.

(٥) انظر: مسائل ابنه عبد الله رقم (١١٢) وجامع الترمذي (٢ / ٣٧٨).

(٦) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٤٨).

أصحاب أحمد<sup>(١)</sup> في الوقت الذي يصح فيه قبل الزوال هل هو الساعة السادسة أو الخامسة، أو وقت دخول وقت صلاة العيد. ووجه الاستدلال به: أن الغداء والقبيلة علهما قبل الزوال، وحكوا عن ابن قتيبة أنه قال: لا يسمى غدا ولاقائه بعد/ الزوال.

وأجاب الجمهور عن الحديث بأن معناه: أنهم كانوا يؤخرون ما كانوا يفعلونه في غير يوم الجمعة من الغداء أو القبيلة إلى بعد الجمعة بعد الزوال لاشتغالهم بالاعتسال لها والبكور إليها والسعي من قبا والعوالي وغيرهما.<sup>(٢)</sup>

وما أجاب به الجمهور بتعين المصير إليه جمعاً بينه وبين الأحاديث الصحيحة في كونه ﷺ كان يصلبها حين تميل الشمس أوحين تزول الشمس كما تقدم في باب وقت الجمعة من حديث أنس<sup>(٣)</sup> وجابر<sup>(٤)</sup> وغيرهما.<sup>(٥)</sup>

والجمع بين الحديثين ولو من وجه أولى من ترك أحدهما.<sup>(٦)</sup> وقد قال غير واحد<sup>(٧)</sup> أن محل القبيلة نصف النهار، وعليه يدل قوله تعالى في آية الاستئذان في العورات الثلاث: ﴿وحيث تضعون ثيابكم من الظهيرة﴾<sup>(٨)</sup> وعلى هذا فهو وقت الجمعة فلما تعذر نقيلهم نصف النهار لاشتغالهم بالجمعة فعلوه بعد الجمعة.

(١) ذكر الشارح — رحمه الله — هذا الخلاف أيضاً في باب وقت الجمعة برقم (١٣٧).

(٢) انظر: كل هذه التفاصيل في الوجه الثالث من باب وقت الجمعة، وفي الفتح (٤٩٦ / ٢).

(٣) تقدم برقم (١٣٦) في باب وقت الجمعة.

(٤) تقدم برقم (١٣٩).

(٥) كحديث سلمة بن الأكوع المتقدم برقم (١٣٨).

(٦) انظر: الفتح (٤٥١ / ٢).

(٧) كالجوهري في الصحاح (١٨٠٨ / ٥) وابن الأثير في النهاية كما سيأتي، والفيروزآبادي في

القاموس المحيط ص (١٣٥٩) والفتن في مجمع بحار الأنوار (٣٥٨ / ٤).

(٨) جزء آية رقم (٥٨) من سورة النور.

قال صاحب النهاية: <sup>(١)</sup> والمقبل، والقبلولة: الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معها نوم، انتهى.

لكن في سنن ابن ماجه <sup>(٢)</sup> من حديث ابن عباس مرفوعاً: ((استعينوا بطعام السحر على صيام النهار والقبلولة على قيام الليل)).

وظاهر الحديث أن المراد بذلك النوم وقت القائلة، وإذا كان كذلك فيتعين تأخير نومهم لأنهم إذا ناموا نصف النهار أو قبله بقليل فاتتهم الجمعة أوحشي فوقها للتعجيل بها عقب الزوال، والله أعلم.

### الثالث: [بيان عمل الصحابة في مسألة القيلولة]

فيه أن الصحابة كانوا يقيلون في وسط النهار وفعلهم لذلك في حكم الحديث المرفوع لإضافته ذلك إلى عهد رسول الله ﷺ كما في رواية المصنف <sup>(٣)</sup> ورواية مسلم وليس في رواية البخاري وأبي داود وابن ماجه إضافة ذلك لعهد.

### [حكم إضافة الفعل إلى عهد النبوة]

وعلى مقتضى رواية مسلم والمصنف والظاهر إطلاعه على ذلك وتقريرهم عليه وتقريره <sup>(٤)</sup> أحد وجوه السنن، وهذا هو الصحيح أنه إذا أضيف فعل الصحابي إلى زمنه يكون حكمه

(١) انظر: النهاية (٤ / ١٣٣).

(٢) ابن ماجه في (الصيام — باب ما جاء في السحور ١ / ٣١٠ رقم ١٦٩٥).

قال البوصيري: هذا إسناد فيه زمعة بن صالح وهو ضعيف، انظر: مصباح الزجاجة (٢ / ٧٠) و الحديث ضعفه أيضاً: الحافظ ابن حجر في الفتح (١١ / ٧٢) والألباني في الضعيفة (٢٧٥٨) وانظر: ضعيف الجامع الصغير (٨١٦).

(٣) تقدم برقم (٢٤٦).

(٤) قوله: (عليه وتقريره) ساقط من (ح).

حكم الحديث المرفوع، وهو قول الجمهور من المحدثين والأصوليين.<sup>(١)</sup>

وخالف في ذلك الحافظ أبوبكر الإسماعيلي فيما حكاه البرقاني عنه.<sup>(٢)</sup>

فقال: لا يكون حكمه الرفع لأنه لم يتحقق إطلاعه على ذلك من فعلهم.

١/٢١٧

والأول هو الصحيح، بل أطلق<sup>(٣)</sup> الحاكم في علوم الحديث<sup>(٤)</sup> له أن حكمه/ حكم المرفوع

ولم يقيد ذلك بإضافته إلى زمنه، وهو الذي ذكره صاحب المحصول،<sup>(٥)</sup> والسيف الأمدي<sup>(٦)</sup>

وقال ابن الصباغ في العدة<sup>(٧)</sup>: إنه الظاهر.

وحكاه النووي في شرح المذهب<sup>(٨)</sup> عن كثير من الفقهاء فقال: إنه قوي من حيث المعنى.<sup>(٩)</sup>

#### الرابع: [بيان استحباب القبلولة]

القبلولة مندوب إليها إذا كان ذلك بنية صالحة: كأن ينوي بذلك الاستعانة على قيام الليل

كما تقدم في حديث ابن عباس<sup>(١٠)</sup> وقد ورد الأمر بما مطلقاً في حديث رويناه في المعجم

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ( ٤٨ ) ومقدمة النووي على شرح مسلم ص ( ٣٠ )

والتقييد والإيضاح للشارح ص ( ٥١ ، ٥٢ ) والنكت لابن حجر ( ٢ / ٥١٥ ) وتدريب

لراوي ( ١ / ١٨٥ ) .

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) قوله: (أطلق) ورد في (ح): (إطلاق).

(٤) انظر: معرفة علوم الحديث ص ( ٢٢ ) قلت: ذكر الإمام الحاكم أمثلة عديدة تحت هذا الحكم

فمنها ما قاله الشارح، ومنها ما هو مضاف إلى الرسول ﷺ كقوله: (كنا نقول ورسول الله ﷺ فينا).

(٥) انظر: المحصول للرازي ( ٤ / ٦٤٣ ) .

(٦) انظر: إحكام الأحكام ( ٢ / ٨٨ ، ٨٧ ) .

(٧) انظر: التقييد والإيضاح ص ( ٥٢ ) والنكت للزركشي ( ١ / ٤٢٢ ) .

(٨) انظر: مقدمة شرح المذهب ( ١ / ٩٩ ) .

(٩) قلت: في المسألة أقوال أخرى ذكرها الحافظ في النكت ( ٢ / ٥١٥ ) والزركشي أيضاً في النكت

( ١ / ٤٢١ - ٤٢٤ ) .

(١٠) تقدم في نهاية الوجه الثاني من هذا الباب.



الكبير لطبراني<sup>(١)</sup> من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ : ((قلوا فإن الشياطين لا تقيل)).

وفي إسناده: كثير بن مروان وهو الفهري المقدسي كذبه يحيى بن معين<sup>(٢)</sup> وضعفه الدارقطني<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>.

والظاهر أن المراد به على تقدير صحته: السكون وسط النهار في المنزل في شدة الحر لأنه وقت راحة، والحركة فيه مشقة وتسجر فيه جهنم<sup>(٥)</sup> ولذلك أمر بالإبراد عن الصلاة في شدة الحر<sup>(٦)</sup> وقد تقدم استثناء يوم الجمعة<sup>(٧)</sup> فلذلك لا يسوغ فيها الإبراد على قول الشافعي<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> لم أحده في مسند أنس، وهو مخرج في المعجم الأوسط ( ١ / ١٣ رقم ٢٨ ) وقال:

« لم يرو هذا الحديث عن أبي خالد الدلاني إلا كثير، ولا عن كثير إلا معاوية بن يحيى تفرد به علي بن عياش » اهـ.

<sup>(٢)</sup> انظر: الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ( ٣ / ٢٤ رقم ٢٧٩٣ ) ولم أحده في الكتب المسندة، وقال في رواية أخرى: ضعيف، وفي رواية أخرى: ليس بشيء. انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٤٩٥ رقم ٥١١٤، ٤٩٩٧ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الضعفاء والمتروكون له ص ( ٤٤٦ ).

<sup>(٤)</sup> كأبي حاتم وابن الجنيد وابن عدي وابن حبان وغيرهم، انظر: الجرح والتعديل ( ٧ / ١٥٧ رقم ٨٧٤ ) والكمال ( ٦ / ٢٠٩٠ ) والمجروحين ( ٢ / ٢٢٥ ) والميزان ( ٣ / ٤٠٩ ) واللسان ( ٤ / ٤٨٣ رقم ١٥٣٠ ) وتعميل المنفعة رقم ( ٩٠٢ ).

والحديث ذكره الحافظ في الفتح ( ١١ / ٧٢ ) وقال: « وفي سننه كثير بن مروان وهو متروك » ورد في تسجير جهنم وسط النهار حديث صحيح من رواية عمرو بن عبسة أخرجه مسلم في صحيحه ( المسافرين — باب لأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ) ( ٦ / ١١٦ ).

<sup>(٦)</sup> طرف من حديث عبد الله بن عمر أخرجه البخاري في ( المواقيت — باب الإبراد بالطهر في شدة الحر ٢ / ٢٠ رقم ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩ ).

<sup>(٧)</sup> تقدم ذلك في عدة أحاديث ولكنها ضعيفة، ومنها: حديث واثلة وأبي قتادة برقم ( ١٨، ٢١ ).

<sup>(٨)</sup> انظر: شرح مسلم للنووي ( ٦ / ١١٧ ).

**الخامس: إبان هدي النبي ﷺ في القيلة]**

قد علم من عاداته ﷺ القائلة وسط النهار: فروى النسائي<sup>(١)</sup> وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من حديث يزيد ابن ثابت: أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ ذات يوم<sup>(٣)</sup> فرأى قبرا جديدا فقال: ما هذا؟ قالوا: هذه فلانة مولاة بني فلان فعرفها رسول الله ﷺ ماتت ظهرا، وأنت صائم قائل، فلم نحب أن نوقظك بما الحديث.

وفي الحديث الصحيح: <sup>(٤)</sup> ((أنه ﷺ كان بتعهن<sup>(٥)</sup> وهو قائل السقيا<sup>(٦)</sup>...)) الحديث وهو مكان بين مكة والمدينة، ومنه قول الشاعر<sup>(٧)</sup> في قصة أم معبد: جزى الله رب الناس خير جزائه ————— رفيقين قالاخيمتي أم معبد<sup>(٨)</sup>

(١) النسائي في (الجنائز — باب الصلاة على القبر ٤ / ٣٨٩ رقم ٢٠٢١) ورجاله ثقات.

(٢) ابن ماجه في (الجنائز — باب ما جاء في الصلاة على القبر ١ / ٢٨٠ رقم ١٥٢٧) ورجاله ثقات أيضا.

(٣) زاد في الأصل هنا (سعد) مضيا عليه.

(٤) طرف من حديث أبي قتادة في صحيح البخاري (جزاء الصيد — باب إذا صاد الحلال فأهدى للمحرم الصيد أكله ٤ / ٢٧ رقم ١٨٢١).

(٥) تعهن: بكسر المثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ورواية الأكثر بالكسر، قاله الحفاظ في الفتح (٤ / ٣١).

(٦) السقيا: — بضم المهملة وإسكان القاف بعدها تخانية مقصورة — قرية جامعة بين مكة والمدينة. انظر: الفتح (٤ / ٣١) ومعجم البلدان (٣ / ٢٢٨).

(٧) بيت تغني به رجل من الجن بمكة بعد خروج النبي ﷺ من الغار.

(٨) انظر: سيرة ابن هشام (٢ / ٩٥) والبداية والنهاية (٤ / ٤٦٩) ولفظهما: (حلا) بدل (قالا) أم معبد: هي عاتكة بنت محالد الخزاعية الكعبية مشهورة بكنتيتها وهي أخت حبش بن محالد وهي التي نزل عليها رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة. انظر: أسد الغابة (٧ / ٣٨٦) والإصابة (٤ / ٤٧٤).

أى نزلا بها وقت القائلة، وهذا يدل على أن القائلة: الاستراحة في القائلة وإن لم يحصل نوم لأنه لم ينقل أنهما ناما عندها.

نعم في قصة الهجرة: نزوله ﷺ ((ونومه))<sup>(١)</sup> وقت الظهر، قال فيه أبو بكر: ((فلما قام قائم الظهيرة...))<sup>(٢)</sup> الحديث.

وقد تبين بهذه الأحاديث أن القائلة وقت الظهيرة. فلا حجة في حديث الباب على أن الجمعة تصلي قبل الزوال، والله أعلم.

٢١٧/ب

### السادس: [سبب النهي عن الصيام يوم الجمعة]

في قول سهل: ((ما كنا نتغدى ولا نقيم إلا بعد الجمعة)) ما يدل على أنهم لم يكونوا يصومون يوم الجمعة، ولكنهم يؤخرون الغداء وذلك لأنه يوم عيد كما ثبت في الصحيح.<sup>(٣)</sup>

وفيه: أعمال ربما يشق معها الصيام من الاغتسال والسعي إليها ولو من بعد، والترغيب في كثرة الدعاء فيه رجاء مصادفة ساعة الإجابة فأشبه يوم عرفة للواقف بعرفة، والأفضل في

==

وخيمة أم معبد: هذه بطرف وادي قديد من الشمال إذا فاض من الساحل. انظر: معالم الأثرية ص (١٧٤).

(١) قوله: (ونومه) ساقط من (ح).

(٢) طرف من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أخرجه الإمام البخاري في (فضائل الصحابة — باب مناقب المهاجرين وفضلهم ٧ / ١٠ رقم ٣٦٥٢).

(٣) قلت: لعل الشارح — رحمه الله — يعني بقوله: الصحيح، الحديث الصحيح بغض النظر عن محرجه، فإن كان كذلك فهو كما قال فقد تقدم في ذلك حديث أنس بـرقم (٨) بسند حسن، وكذا حديث ابن عباس بـرقم (١٣) وهو مرسل صحيح، وهناك روايات أخرى عن أبي هريرة وعلي — رضي الله عنهما — وغيرهما في الباب المذكور.

والحديثان صريحان في ذلك ذكرهما الحافظ في الفتح وحسن إسنادهما حديث علي. انظر: الفتح ( ٤ / ٢٧٧ ).

حقه الفطر<sup>(١)</sup> بل قال كثير من العلماء<sup>(٢)</sup> بكراهته بعرفة كما سيأتي في الصيام في موضعه — إن شاء الله تعالى —<sup>(٣)</sup>

### الصابع: إكراهية صوم يوم الجمعة

حيث قلنا: الأفضل في يوم الجمعة: الإفطار، أو أن صيامه مكروه للنهي عن تخصيصه بالصيام<sup>(٤)</sup> فمحله ما إذا أفرد بالصوم، أما إذا وصله بيوم الخميس أو صام بعده السبت فلا كراهة<sup>(٥)</sup> ولذلك ((كان النبي ﷺ قلَّ ما يفطر يوم الجمعة))<sup>(٦)</sup> وذلك أنه كان يصوم يوم

(١) هو قول الجمهور، انظر: الفتح (٢٨٠ / ٤) والمغني (٤٤٤ / ٤) والترمذي في جامعه (٣ /

١٢٥) والمجموع (٦ / ٤٢٨، ٤٢٩).

(٢) يعني من الشافعية، انظر: المجموع (٦ / ٤٢٨).

ويروى يحيى بن سعيد الأنصاري وحوب الإفطار يوم عرفة بعرفة. انظر: المجموع (٦ / ٤٣٠) والفتح (٤ / ٢٨٠).

(٣) لم أظفر بباب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة في نسخة السندي.

(٤) ورد النهي عنه في عدة أحاديث منها: حديث جابر عند البخاري في (الصوم — باب صوم يوم الجمعة ٤ / ٢٧٣ رقم ١٩٨٤).

(٥) قلت: ورد بيان ذلك في حديث أبي هريرة مرفوعاً (ولا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده) وكذا في حديث جويرية.

والحديثان أخرجهما: البخاري في (الصوم — باب صوم يوم الجمعة ٤ / ٢٧٣ رقم ١٩٨٥، ١٩٨٦).

(٦) طرف من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه:

الترمذي في (الصوم — باب ما جاء في صوم يوم الجمعة ٣ / ١١٨ رقم ٧٤٢) وقال: هذا حديث حسن غريب.

والنسائي في (الصيام — باب صوم النبي ﷺ ٤ / ٥١٩ رقم ٢٣٦٧).

وأبو داود في (الصوم — باب في صوم الثلاث من كل شهر ٢ / ٨٢٢ رقم ٢٤٥٠) مختصراً دون محل الشاهد.

وابن ماجه في (الصوم — باب صيام يوم الجمعة (١/٣١٦ رقم ١٧٢٨).

الخميس وكذلك صح عنه<sup>(١)</sup> ((أنه كان يصوم يوم السبت والأحد)) ويقول: ((هما عيدان للمشركون فأنا أحب أن أخالفهم)) وسيأتي لذلك مزيد بيان في موضعه من الصيام، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

==

كلهم من طريق شيان عن عاصم عن زر عن ابن مسعود به. والحديث يختلف فيه على عاصم بن أبي النجود: فرواه شيان وأبو حمزة السكري وقيس بن الربيع عنه به مرفوعاً، وخالفهم شعبة فرواه عنه به موقوفاً. قال الدارقطني: ورفعه صحيح ورواية قيس مخالفة لغيرها في صوم الجمعة: لأن قيس بن الربيع قال في روايته: (ولم أراه يصوم يوم الجمعة) وغيره: (ولم أراه يفطر يوم الجمعة). انظر: العلل للدارقطني (٥ / ٦٠ رقم ٥٠٦). والحديث صححه ابن القيم في الزاد (١ / ٤١٧) قلت: هو حسن من أجل عاصم، وهو صدوق له أو هام. انظر: التقريب رقم (٣٠٧١). قال ابن القيم: «فإن صح — يعني حديث ابن مسعود — تعين حمله على أنه كان يدخل في صيامه تبعاً، لا أنه كان يفرد له صحة النهي» اهـ. انظر: الزاد (١ / ٤٢٠) والفتح (٤ / ٢٧٦).

<sup>(١)</sup> طرف من حديث أم سلمة عند النسائي في الكبرى (الصوم — باب صيام يوم الأحد ٣ / ٢١٣، ٢١٤ رقم ٢٧٨٨، ٢٧٨٩) والإمام أحمد في مسنده (٦ / ٣٢٣، ٣٢٤) وابن خزيمة في صحيحه (٣ / ٣١٨ رقم ٢١٦٧) وغيرهم.

كلهم من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن محمد بن عمر عن أبيه عن كريب عن أم سلمة به. وعبد الله بن محمد هنا: مقبول، انظر: التقريب رقم (٣٦٢٠) وأبوه — محمد بن عمر — قال فيه الحافظ: صدوق، انظر: التقريب رقم (٦٢١٠) وفيه نظر: فإن الرجل لم يوثقه كبير أحد بل جهله ابن القطان فقال: لا تعرف حاله، انظر: بيان الوهم والإيهام (٤ / ٢٦٧) وذكره ابن حبان في الثقات (٥ / ٣٥٣) فهو على قاعدة الحافظ: مقبول، والله أعلم.

والحديث لم أجد فيه متابعة بهذا الإسناد، ولذا فهو ضعيف، وليس صحيحاً كما قال الشارح. يقول الإمام ابن القيم: «وفي صحة هذا الحديث نظر: فإنه من رواية محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وقد استنكر بعض حديثه ...» اهـ.

<sup>(٢)</sup> ورد في (ج): (إن شاء الله) مكان: (والله أعلم).

انظر: (٣ / ٣٨، ب، ٣٩ / أ) نسخة السندي.

## باب ما جاء فيمن نعى يوم الجمعة أنه يتحول من مجلسه ذلك

٥٢٦ — حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا عبدة بن سليمان وأبو خالد الأحمر عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: ((إذا نعى أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه ذلك)).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.<sup>(١)</sup>

### الكلام عليه من وجوه:

#### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٤٨] — حديث ابن عمر: أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup> عن هناد بن

(١) انظر: الجامع (٤٠٤/٢).

(٢) أبو داود في ( الصلاة — باب الرجل ينعس والإمام يخطب ١ / ٦٦٨ رقم ١١١٩ ). وأخرجه أيضا:

الإمام أحمد في مسنده ( ٢ / ٢٢ ، ٣٢ ، ١٣٥ ) وابن عزيمة في صحيحه ( ٣ / ١٦٠ ) وابن حبان في صحيحه انظر: الإحسان ( ٧ / ٣٢ رقم ٢٧٩٢ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩١ ) وقال: صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي وكذا في ( ٣ / ٤٧٥ ). كلهم من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر به. وفي سنده: محمد بن إسحاق وهو صدوق بدلس، انظر: التقريب رقم ( ٥٧٦٢ ) ولكنه صرح بالتحديث عند الإمام أحمد في المسند ( ٢ / ١٣٥ ) فزال ما كان يخشى منه من التلخيص. وفيه علة أخرى: وهي أن ابن إسحاق خالف من هو أوثق منه: وهو عمرو بن دينار حيث رواه عن ابن عمر موقوفا، أخرجه الإمام الشافعي في الأم ( ١ / ٣٤٠ ) ومن طريقه البيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٣٧ ) وفي المعرفة ( ٢ / ٥٢٠ رقم ١٧٩٤ ).

١/٢١٨

السري<sup>(١)</sup> عن عبدة بن سليمان... /

## الثاني:

لم يذكر فيه غير حديث ابن عمر، وفيه أيضاً عن سمرة:

[٢٤٩] — حديث سمرة بن جندب: رواه البزار في مسنده<sup>(٢)</sup> والطبراني في المعجم الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا نعى أحدكم يوم الجمعة فليتحول إلى مكان صاحبه ويتحول صاحبه إلى مكانه، قيل لإسماعيل: والإمام يخطب؟ قال: نعم)) قال البزار: إسماعيل لا يتابع على حديثه، انتهى.

==

وأعله بعض أهل العلم ويرى ترجيح الوقف على الرفع، ومهم: الإمام البيهقي في الكرى (٣ / ٢٣٧) وفي المعرفة (٢ / ٥٢٠) والنووي في المجموع (٤ / ٤١٩). ويقول الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ / ٣٩): «وابن إسحاق حسن الحديث إلا أنه لا يحتج به إذا خولف» اهـ.

قلت: وللحديث طريق آخر، رواه أحمد بن عمر الوكيعي عن عبدالرحمن بن محمد المحاربي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع به مرفوعاً، أخرجه البيهقي في الكرى (٣ / ٢٣٧) ولكنه أيضاً معلول، يقول الإمام الدارقطني في العلل (٤ / ١١٤ / ب): «ولم يتابع عليه، والمحموظ عن المحاربي: عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر» اهـ. وهذه المتابعة قوى الشيخ الألباني — رحمه الله — طريق ابن إسحاق، انظر: الصحيحة (٤٦٨) ولكنها أيضاً غير صالحة للاعتبار لما تقدم، فبقي الحديث ضعيفاً، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> قوله: (ابن السري) ساقط من (ح).

<sup>(٢)</sup> انظر: كشف الأستار (١/٣٠٥، ٣٠٦ رقم ٦٣٦).

<sup>(٣)</sup> المعجم الكبير (٧ / ٢٢٩ رقم ٦٩٥٦).

وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٨٣) وقال: «رواه البرار في مسنده والطبراني في الكبير، وفيه إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف. وانظر: التقريب رقم (٤٨٩)».

وله طريق آخر: رواه البزار<sup>(١)</sup> أيضاً قال: حدثنا خالد بن يوسف حدثني أبي يوسف بن خالد ثنا جعفر بن سعد بن سمرة ثنا خبيب بن سليمان عن أبيه: سليمان بن سمرة عن أبيه: سمرة بن جندب فذكر أحاديث: منها: أن رسول الله ﷺ قال: ((إذا نعى أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مقعده إلى مكان آخر)).

وهذا إسناد ضعيف، شيخه — خالد بن يوسف السمي — : ضعيف<sup>(٢)</sup> وأبوه — يوسف بن خالد<sup>(٣)</sup> — هالك، وجعفر بن سعد<sup>(٤)</sup> وابن عمه — خبيب بن سليمان<sup>(٥)</sup> —

(١) انظر: كشف الأستار (١/٣٠٥، ٣٠٦ رقم ٦٣٧).

وكذا أخرجه الطبراني في الكبير (٧ / ٢٤٦، ٢٤٧ رقم ٧٠٠٣، ٧٠٠٤) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة عن خبيب عن أبيه عن سمرة به نحوه.

(٢) وكذا ضعفه الإمام الذهبي في الميزان (١ / ٦٤٨ رقم ٢٤٨٨) وأورده ابن حبان في الثقات (٨ / ٢٢٦) وقال: «يعتبر حديثه من غير روايته عنه» كذا في المطبوع منه، ونقله الحافظ في اللسان (٢ / ٣٩٢ رقم ١٦٠٨) بلفظ: «يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه» اهـ.

(٣) بنحوه حكم عليه الذهبي وابن حجر، وضبط الحافظ "السمي" بقوله: — «بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثناة أبو خالد البصري، تركوه وكذبه ابن معين وكان من فقهاء الحنفية» اهـ. انظر: الميزان (١ / ٦٤٨ رقم ٢٤٨٨) والتقريب رقم (٧٩١٨).

(٤) جعفر بن سعد: هو ابن سمرة بن جندب الفزاري ثم السمرى — بفتح المهملة وضم الميم نسبة إلى جده — ليس بالقوي. انظر: التفريع رقم (٩٤٩). وذكره ابن حبان في الثقات (٦ / ١٣٧) وجهله ابن القطان، انظر: بيان الوهم والإيهام (٥ / ١٣٨ رقم ٢٣٧٨).

(٥) خبيب — بموحدين مصغر — ابن سليمان بن سمرة بن جندب أبو سليمان الكوفي، مجهول. انظر: التقريب رقم (١٧١٠) وكذا جهله ابن القطان، انظر: بيان الوهم والإيهام (٥ / ١٣٨) وذكره ابن حبان في الثقات (٦ / ٢٧٤).



وأبوه — سليمان بن سمرة<sup>(١)</sup> — جهلهم ابن القطان<sup>(٢)</sup> وذكرهم ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup> قال الذهبي في الميزان<sup>(٤)</sup> وبكل حال: هذا إسناد مظلم لا ينهض بحكم.

**الثالث:** [المراد باليوم في قوله: «إذا نعت أحدكم يوم الجمعة»]

قوله: ((إذا نعت أحدكم يوم الجمعة)) لم يرد بذلك جميع اليوم بل المراد به إذا كان في المسجد ينتظر صلاة الجمعة كما في رواية أحمد في مسنده<sup>(٥)</sup> عن يزيد بن هارون عن ابن إسحاق: ((إذا نعت أحدكم في المسجد يوم الجمعة...)) الحديث، وسواء فيه حالة الخطبة أو قبلها، لكن حالة الخطبة أكد.

وأما حمل إسماعيل بن مسلم المكي ذلك على حالة الخطبة فلكونه أهم، وإسماعيل بن مسلم المكي: ضعيف.<sup>(٦)</sup>

**الرابع:** [حكم تحول الناعت من المجلس مقيد بيوم الجمعة أم عام؟]

وقوله أيضاً: ((يوم الجمعة)) يحتمل أنه خرج مخرج الغالب لطول مكث الناس في المسجد للتكبير إلى المسجد ولسماع الخطبة، وأن المراد به: انتظار الصلاة في المسجد في

<sup>(١)</sup> سليمان بن سمرة: هو ابن جندب الفزاري، مقبول، انظر: التقريب رقم (٢٥٨٤) وجهله ابن القطان في بيان الوهم (١٣٨ / ٥) وذكره ابن حبان في الثقات (٢١٤ / ٤).

<sup>(٢)</sup> في كتابه: بيان الوهم، انظر: الماشق رقم (٨، ٩، ١٠).

وابن القطان: هو علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الحميري الكتامي الأصل فاسي الدار مراكشي المسكن المعروف بابن القطان، كان ناقدًا مجوداً بصيراً بصاعة الحديث له من التصانيف: بيان الوهم والإيهام، توفي سنة ٦٢٨هـ. انظر: السير (٣٠٦/٢٢) وشذرات الذهب (١٢٨/٥).

<sup>(٣)</sup> انظر: الماشق رقم (٨، ٩، ١٠).

<sup>(٤)</sup> انظر: الميزان (١ / ٤٠٨ رقم ١٥٠٤).

<sup>(٥)</sup> أحمد في مسنده (٣٢ / ٢) وقد تقدم في ص (٦٤٠) بيان درجته وأنه غير محفوظ رفعه، وأن الموقوف هو الصحيح.

<sup>(٦)</sup> وافقه في هذا الحكم: تلميذه ابن حجر والهيتمي كما تقدم عند تخريج حديثه برقم (٢٤٩).

الجمعة وغيرها كما في رواية أبي داود<sup>(١)</sup> للحديث الباب: ((إذا نعى أحدكم وهو في المسجد<sup>(٢)</sup>/ فليتحول من مجلسه ذلك إلى غيره)) فعمم الحكم فيمن هو في المسجد ويكون ذكر يوم الجمعة ذكر لبعض أفراد العموم فلا تخصيص.

ويحتمل: أن المراد به<sup>(٣)</sup> يوم الجمعة فقط للاعتناء بسماع الخطبة فيه، وأن الاطلاق في قوله: ((وهو في المسجد)) محمول على رواية المصنف في تقييده بيوم الجمعة.

### الخامس: [استحباب تحول النعاس من مكانه، والحكمة في ذلك]

فيه استحباب تحول النعاس في المسجد إذا كان ينتظر الصلاة يوم الجمعة أو غيرها من مجلسه الذي أصابه فيه<sup>(٤)</sup> النعاس ليذهب عنه النعاس بحركته وانتقاله إلى مكان آخر. ويحتمل: <sup>(٥)</sup> أن الحكمة فيه انتقاله من المكان الذي أصابته فيه الغفلة بنومه، وإن كان النائم لا حرج عليه فقد أمر النبي ﷺ في قصة نومهم عن صلاة الصبح في الوادي بالانتقال منه كما ثبت<sup>(٦)</sup> في صحيح مسلم في حديث أبي قتادة<sup>(٧)</sup> وقد تقدم<sup>(٨)</sup> أن من

<sup>(١)</sup> ورد في (ح): (رواية أبي هريرة) مكان: (رواية أبي داود) فإن كان ذكر أبي هريرة محفوظاً فهو يشير إلى الحديث الذي رواه الإمام مسلم في (٣ / ١٤١) أن رسول الله ﷺ قال: (ألا أدلكم على ما يححو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط).

<sup>(٢)</sup> قوله: (وهو في المسجد) لم يرد في رواية المصنف وقد أخرجه أبو داود كما تقدم برقم (٢٤٨).

<sup>(٣)</sup> قوله: (به) ساقط من (ح).

<sup>(٤)</sup> قوله: (فيه) ورد في (ح) بعد النعاس.

<sup>(٥)</sup> انظر: المجموع (٤ / ٤٢٢) ونيل الأوطار (٤ / ١٢٣).

<sup>(٦)</sup> ورد في (ح): (سأقي) مكان: (ثبت).

<sup>(٧)</sup> مسلم في (المساجد — باب قضاء الفائتة واستحباب تعجيله ٥ / ١٨٤ — ١٨٦).

<sup>(٨)</sup> تقدم في باب ما جاء في القعود في المسجد، انظر: (ل ١ / ١٩٥، ١٩٦ / أ نسخة السندي).

جلس ينتظر الصلاة فهو في صلاة، وتقدم<sup>(١)</sup> أن النكاس في الصلاة من الشيطان فأمر بالتحول ليذهب ما هو منسوب للشيطان من حيث غفلة الجالس في المسجد عن الذكر وما فيه نفعه.

#### السادس: [تحقيق عمل ابن عمر - راوي الحديث - خلاف روايته]

إن قال قائل: راوي حديث الباب هو ابن عمر، وقد روى ابن وهب عن يونس بن يزيد عن نافع عن ابن عمر ((أنه كان يحتج يوم الجمعة والإمام يخطب وربما نكس حتى يضرب بوجهه حبوته))<sup>(٢)</sup> ولم ينقل أنه تحول من المكان الذي نكس فيه،<sup>(٣)</sup> وعمل الراوي على خلاف ما روى يقتضي ترك العمل بما رواه عند من يقدم عمله على روايته.<sup>(٤)</sup>

قلت: ليس في رواية يونس عن نافع عن ابن عمر أنه لم يتحول من مجلسه حين وقع منه ذلك، ولا يلزم من عدم نقله عدم وقوعه، وإنما يقال: عمل على خلاف ما روى إذا ثبت عمله بخلافه، فأما مع احتمال ذلك فلا ينسب إلى ابن عمر ترك العمل بذلك.

<sup>(١)</sup> لم أعتد لموضعه في الشرح.

وفيه بعض الآثار ذكرها ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٢١، ١٢٢).

<sup>(٢)</sup> أخرج الإمام البيهقي في الكرى (٣ / ٢٣٥) من رواية يونس عن نافع عن ابن عمر به، دون الجزء الأخير (وربما نكس ...).

<sup>(٣)</sup> قلت: وهذا لا يدل على أنه لم ينتقل، لاسيما وقد صح عنه أنه كان يأمر الرجل الذي ينكس أن يتحول من مجلسه، أخرجه الشافعي في الأم كما تقدم في ص (٦٣٩)، فيبعد جدا أن يأمر غيره بشيء ولا يأتيه.

<sup>(٤)</sup> ومن يرى ذلك: الأحناف، انظر: أصول السرخسي (٦/٢) وفواتح الرحموت (٣٥٥/١) والواضح في أصول الفقه (٤٠٤/٣) والصواب أن عمل الراوي على خلاف ما روى لا يقتضي ترك العمل بما روى. انظر: الكفاية ص (٩٢) وعلوم الحديث لاسن الصلاح ص (١١١) وفتح المغيث للسخاوي (٣٩، ٣٨/٢).

وعلى تقدير أن لا يكون انتقل فيحتمل أن تركه ذلك لعارض: إما لضيق المسجد بالمصلين وأنه لم يجد مكاناً ينتقل إليه، أو أنه لما ضرب وجهه<sup>(١)</sup> حبوته استيقظ بذلك فذهب عنه النعاس، أو لأن الأمر ليس بمحملة عنده الإلزام بل التدب.

وابن عمر وإن لم ينتقل في رواية نافع عنه أنه تحول، فقد صح عنه أنه أمر بذلك رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٢)</sup> عن ابن عيينة عن عمرو عن ابن عمر قال: ((إذا نعت يوم الجمعة والإمام يخطب فتحول)).

ومن كان يأمر بما من التابعين: محمد بن سيرين<sup>(٣)</sup> وعطاء بن أبي رباح<sup>(٤)</sup> وطاووس<sup>(٥)</sup>.

### [العبرة بما روى لا بما رأى]

وعلى كل تقدير: فالصحيح عند الجمهور<sup>(٦)</sup> أن العبرة بما روى لا بعمله على خلافه. وأجاب ابن العربي<sup>(٧)</sup> عن الاختلاف بين روايته وعمله: أنه يحمل نعاسه على أنه قبل الخطبة، قال: وذلك جائز فإن فيه من الحركة ما ينفي الفتور المقتضي للنوم. قلت: وما حمل عليه فعله يرده ما تقدم من لفظه: ((أنه كان يحتمي يوم الجمعة والإمام يخطب)) إلى آخره، فهو ظاهر في أن نعاسه كان في حال الخطبة. والله أعلم.

(١) قوله: (وجهه) أثبتته من (ح) ووقع في الأصل (مه) وما في (ح) هو الصواب.

(٢) انظر: المصنف (١١٩ / ٢).

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١١٩ / ٢).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، والمصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٥٣ رقم ٥٥٤٩).

(٦) انظر: الكفاية ص (١١٤) ومعرفة علوم الحديث ص (١١١) وفتح المغيب للسحاوي (٢ / ٣٩).

(٧) انظر: العارضة (٢ / ٣١٦).

**السابع:** [بيان وجه تصحيح المصنف لحديث الباب وفيه مدلس وقد عنعن]

صحح المصنف حديث الباب<sup>(١)</sup> وسكت عليه أبو داود فهو عنده صالح<sup>(٢)</sup> مع كونه من رواية محمد بن إسحاق بالنعنة وهو مدلس،<sup>(٣)</sup> وإنما يقبل من حديث المدلس الثقة: ما صرح فيه بالاتصال بقوله: ثنا، أو أنا، أو سمعت،<sup>(٤)</sup> وهذا لا خلاف فيه بين الذين لا يحتجون بالحديث المرسل<sup>(٥)</sup> فما وجه تصحيحه له ؟

وكذلك أخرج ابن حبان/ في صحيحه<sup>(٦)</sup> من رواية يعلى بن عبيد عن محمد بن إسحاق عن نافع هكذا — معنعناً — مع التزامه الصحة في كتابه.

والظاهر أن المصنف وابن حبان تبيين لهما اتصاله بين ابن إسحاق ونافع من وجه آخر، وإلا فما كان يستحيزان الحكم بصحته مع كونه من رواية المدلس بالنعنة. وقد ورد من وجه آخر مرسلأ رواه ابن أبي شعبة في المصنف<sup>(٧)</sup> قال: ثنا وكيع عن مبارك عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: ((النوم أو النعاس في الجمعة من الشيطان فإذا نعس أحدكم فليتحول)).

(١) تقدم برقم (٥٢٦) في متن الباب.

(٢) تقدم الكلام على بيان معنى قول أبي داود « وما سكت عليه فهو صالح ».

(٣) انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ١٢٥ ) وقد ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة.

(٤) انظر: الرسالة رقم ( ١٠٣٥ ) وهذه الرواية من هذا القيل، فقد صرح ابن إسحاق عند الإمام أحمد في مسنده ( ١٣٥ / ٢ ) كما تقدم.

ولكنه شاذ لمخالفته من هو أوثق منه — عمر وابن دينار — وقد تقدم بيان ذلك.

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ( ٧٥ ) والنكت للزركشي ( ٢ / ٨٨ ، ٨٩ ) والتقييد والإيضاح ص ( ٩٩ ) والنكت لابن حجر ( ٢ / ٦٢٥ ، ٦٣٣ ).

(٦) انظر: الإحسان ( ٧ / ٣٢ رقم ٢٧٩٢ ).

(٧) انظر: المصنف ( ٢ / ١١٩ ، ١٢٠ ).

ومبارك بن فضالة: وثقه ابن معين<sup>(١)</sup> وابن المديني<sup>(٢)</sup> وقال أبو زرعة: <sup>(٣)</sup> يدلّس كثيراً فإذا قال ثنا فهو ثقة.

وعلى هذا فقد تأكد هذا المرسل بحديث ابن عمر<sup>(٤)</sup> وإن كان في كل منهما مدلس عنونه، فهو بمثابة المرسل إذا أرسل من وجه آخر، أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الأول فإنه يقوي<sup>(٥)</sup> كل منهما بالآخر كما نص عليه الشافعي — رحمه الله —.<sup>(٦)</sup>

### [موقف ابن العربي من حديث الباب]

وأما ابن العربي فمال إلى ضعف الحديث فقال<sup>(٧)</sup> « طعن مالك في ابن إسحاق وقصر عنه مسلم وأسقطه البخاري ثم ذكر رواية يونس بن يزيد عن نافع في نعل ابن عمر حتى يضرب وجهه حبوته، قال: وروايه<sup>(٨)</sup> أكبر من محمد<sup>(٩)</sup> بن إسحاق، انتهى. [ترجمة ابن إسحاق مع مناقشته لابن العربي في تضعيف الحديث بسببه]

<sup>(١)</sup> انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٥٤٨ رقم ٣٢٤٤ ).

وقد صحح حديثاً من طريقه وضعف حديثين مرة أخرى، كما ضعفه إياه في رواية. انظر: سوالات ابن الجنيّد رقم ( ٩٨ ، ٧٤٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤١ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: سوالات محمد بن أبي شيبة رقم ( ٢٦ ) ولفظه: ( صالح وسط ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ٨ / ٣٣٩ رقم ١٥٥٧ ) وبنحوه قال أبو داود، انظر: سوالات الآجوي ( ١ / ٣٩٠ رقم ٧٤٤ )، وقال الحافظ في التّريب رقم ( ٦٥٠٦ ) : صدوق يدلّس ويسوي.

<sup>(٤)</sup> تقدم حديث ابن عمر برقم ( ٢٤٨ ) والصواب فيه وقفه عليه.

<sup>(٥)</sup> كذا في الأصل و ( ح ) و ( س ) و لعل الصواب: يتقوى.

<sup>(٦)</sup> انظر: الرسالة رقم ( ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ).

<sup>(٧)</sup> انظر: العارضة ( ٢ / ٣١٦ ).

<sup>(٨)</sup> ورد في المطبوع: ( حتى تضرب جبهته في حبوته ، ورواته أكبر ... ) وهو خطأ مطبعي.

<sup>(٩)</sup> قوله: ( محمد ) ساقط من ( ح ).

قلت: وهذا تحامل منه في قوله: "أسقطه البخاري" فيوهم أنه أسقط حديثه وليس كذلك: فالبخاري لم يذكره في الضعفاء التي لا الكبرى<sup>(١)</sup> ولا الصغرى<sup>(٢)</sup> وذكره في التاريخ<sup>(٣)</sup> وذكر له حديث منقذ بن عمر: ((وإذا بايعت فقل: لا خلافة))<sup>(٤)</sup> ولم يتكلم فيه<sup>(٥)</sup>. وإنما أراد ابن العربي بقوله: أسقطه أنه لم يخرج له في صحيحه<sup>(٦)</sup> وكم من جماعة ثقات لم يخرج لهم البخاري في الصحيح<sup>(٧)</sup> وخرج عنهم هم دونهم<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> قلت: لم أقف له على كتاب في الضعفاء سوى الصغير، ولم أر من ذكر له هذا سوى الشارح.

<sup>(٢)</sup> وهو كما قال.

<sup>(٣)</sup> انظر: التاريخ الكبير (١ / ٤٠ / رقم ٦١) ولكنه لم يذكر فيه الحديث المشار إليه في كلام الشارح، وكذا لم أجده في التاريخ الأوسط، والله أعلم.

<sup>(٤)</sup> طرف من حديث ابن عمر أخرجه الإمام البخاري في (اليروع — باب ما يكره من الخداع في البيع ٣٩٥/٤ رقم ٢١١٧).

<sup>(٥)</sup> قلت: ذكر فيه قول ابن عيينة: «ولم أر من يتهم ابن إسحاق» وكذلك قول شعبة: «أمير المحدثين يحفظه أو لحفظه».

<sup>(٦)</sup> علق عليه الحافظ بمامش (ج) بقوله: «قد احتج به البخاري في جرد القراءة خلف الإمام وقواه، وعلق له في صحيحه عدة أحاديث عدة أحاديث منها...» اهـ.

وقال في هدي الساري ص (٤٨٢): «وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه، وموضع واحد قال فيه: قال إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق فذكر حديثاً» اهـ. قلت: ومن هذه المعققات ينظر على سبيل المثال:

(جزاء الصيد — باب ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمه ٤ / ٦٣) و (الجهاد والسير — بطلب ومن الليل على أن الخمس للإمام... ٦ / ٢٨١) و (فرض الخمس — باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ٦ / ١٥٥) و (الأدب — باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم ١٠ / ٤٣٨).

<sup>(٧)</sup> فقد قال الإمام البخاري: «ما أدخلت في كتابي: اجماع إلا ما صح وتركت من الصحاح خشية أن يطول الكتاب» انظر: تاريخ بغداد (٢ / ٩).

<sup>(٨)</sup> كابي بكر بن عياش وابن أخي الزهري، وقد احتج بهما في صحيحه كما نوه به الإمام ابن حبان في الثقات (٦ / ٢١٦) في ترجمة حماد بن سلمة.

وأما قوله: " وقصّر عنه مسلم " أي لم يكثر عنه في صحيحه وإنما أخرجه له في صحيحه خمسة أحاديث استشهداً به<sup>(١)</sup> لا احتجاجاً<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله: " طعن مالك فيه " فعمدة مالك في الطعن فيه على هشام بن عروة، وقد

(١) انظر: هدي الساري ص ( ٤٨٢ ).

(٢) علق عليه الحافظ بمامش (ح) بقوله: « هذا يرد قول السهيلي في أوائل روض الأنف: لم يخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً » اهـ.

قلت: وقفت له في صحيح مسلم على سبعة أحاديث وهي كالتالي:

الحديث الأول: رواه عن يزيد بن أبي حبيب من مسند أبي بصرة الغفاري في ( صلاة المسافرين — باب الأوقات التي لم يـ عن الصلاة فيها ٦ / ١١٣، ١١٤ ).

الحديث الثاني: رواه عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من مسند أم هشام بنت حارثة بن النعمان في ( الجمعة — باب تخفيف الصلاة والخطبة ٦ / ١٦١ ).

تنبيه: ورد خطأ في رجال مسلم لابن منجويه ( ٢ / ١٦٢ رقم ١٤٠١ ) في تسمية شيخ ابن إسحاق في هذا الحديث حيث سماه: ( عبد الملك ) بدل ( عبد الله ) وهو خطأ، وقد نبه الحافظ في التمهيد ( ٦ / ٣٨٧ رقم ٧٣٠ ) على هذا الخطأ.

الحديث الثالث: رواه عن نافع عن ابن عمر في ( التذوق والإيمان — باب نذر الكافر وما يفعل في إذا أسلم ١١ / ١٢٦ ).

الحديث الرابع: رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة في ( الاعتكاف — باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه ٨ / ٧٠ ).

الحديث الخامس: رواه عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي في ( الصلاة — باب النسيء عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ٤ / ١٩٩ ).

الحديث السادس: رواه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة في ( الحدود — باب حد الزنا ١١ / ٢١٢ ) .

الحديث السابع: رواه عن نافع وعبيد الله بن عمر كلاهما عن ابن عمر في ( الحج — باب ما يندب قتله للمحرم وغيره في الحل والحرم ٨ / ١١٧ ).



أجاب عنه غير واحد كما سيأتي<sup>(١)</sup> وكذلك كان يحيى بن سعيد القطان يجرحه. وقد روى<sup>(٢)</sup> ابن عدي في الكامل<sup>(٣)</sup> أن يحيى القطان قال: «أشهد أن محمد بن إسحاق كذاب، قيل له: وما يدريك؟ قال: قال لي وهيب، فقلت لوهيب: وما يدريك؟ قال: قال لي مالك بن أنس، فقلت لمالك: وما يدريك؟ قال: قال لي هشام بن عروة، قال: قلت لهشام وما يدريك؟ قال: حدث عن امرأتي فاطمة بنت المنذر وأدخلت عليّ وهي بنت تسع، وما رآها رجل حتى لقيت الله.»

قال عبد الله بن أحمد<sup>(٤)</sup>: قال أبي: ولم ينكر هشام؟ لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له، أحسبه قال: ولم يعلم.

وروى ابن حبان في الثقات<sup>(٥)</sup> عن يحيى بن سعيد القطان قال: قلت لهشام بن عروة: إن محمد بن إسحاق يحدث عن فاطمة بنت المنذر قال: وهل كان يصل إليها؟

قال ابن حبان: هذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء وذويهما ممن أهل الحجار قد سمعوا من عائشة من غير أن يظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتى ينظر إليها عياناً، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة والستر بينهما مسبل، أو بينهما حائل من حيث يسمع كلامها، هذا سماع صحيح والقادح فيه بهذا غير منصف.

قال صاحب الميزان<sup>(٦)</sup>: «أفبمثل هذا يعتمد على تكذيب رجل من أهل العلم؟ هذا مردود، قال: ثم قد روى عنها محمد بن سوقة، ولها رواية عن أم سلمة وجدتها أسماء، ثم ما

<sup>(١)</sup> ومنهم: الإمام أحمد، وابن حبان، والذهبي، وقد نقل أقوالهم الشارح في هذا البحث.

<sup>(٢)</sup> قوله: (روى) ورد في الأصل مرتين، وحذفت أحدهما تماماً في (ح).

<sup>(٣)</sup> انظر: الكامل (٦ / ٢١١٧).

<sup>(٤)</sup> لم أجده في علله، وهو في تهذيب الكمال (٦/٢٢٣ رقم ٥٦٤٦).

<sup>(٥)</sup> انظر: الثقات (٧ / ٣٨١).

<sup>(٦)</sup> هو الإمام الذهبي، قاله في الميزان (٣ / ٤٧١ رقم ٧١٩٧).

قيل من أنما أدخلت عليه وهي بنت تسع غلط بين، ما أدري ممن وقع من رواية/ الحكاية فإنها أكبر من هشام بثلاث عشرة سنة، ولعلها ما زفت إليه إلا وقد قاربت بضعا وعشرين سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر».

وكما<sup>(١)</sup> ذكر صاحب الميزان<sup>(٢)</sup> قول أحمد بن حنبل ثنا يحيى قال: «وقال هشام بن عروة: أهو كان يدخل على امرأتي؟ قال الذهبي: وما يدري هشام بن عروة قلعه سمع منها في المسجد أو سمع منها وهو صبي، أو دخل عليها فحدثته من وراء حجاب، فأبي شيء في هذا؟ وابن إسحاق لم يقل: أنه رآها».

قلت: وأما كلام الإمام مالك فيه: فكان نقل بينهما كلام أفسد ما بينهما ثم زال ذلك كما ذكر ابن حبان في الثقات<sup>(٣)</sup> فقال: «وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة<sup>(٤)</sup> ثم عاد له إلى ما يجب، وذلك أنه لم يكن أحد بالحجاز أعلم بأنساب الناس وأيامهم من ابن إسحاق، وكان يزعم أن مالكا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم ووقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق: ايتوني به فإن يبطاره، فنقل ذلك إلى مالك فقال: هذا دجال من الدجاجلة يروي عن اليهود وكان بينهما ما يكون بين الناس حتى عزم محمد بن إسحاق على الخروج إلى العراق، فتصالحا حيثئذ فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارا نصف ثمن ثمرته تلك السنة، قال: ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير، وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم وكان ابن إسحاق يتبع هذا عنهم<sup>(٥)</sup> من غير أن يحتج به، وكان ما لك لا يرى الرواية إلا عن متقن

(١) قوله: (كما) وقع في (ح): (كذا).

(٢) انظر: الميزان (٣ / ٤٧٠) وليس في المطبوع قوله: (ابن إسحاق لم يقل: إنه رآها) ولعله من الشارح، والله أعلم.

(٣) انظر: الثقات (٧ / ٣٨١ — ٣٨٣).

(٤) زاد في المطبوع بعدها كلمة: (واحدة).

(٥) زاد في المطبوع بعدها كلمة: (لعلهم).

صدوق فاضل يحسن ما يروي، ويدري ما يحدث»

ثم روى ابن حبان بأسانيده إلى ابن المبارك — وسئل عن ابن إسحاق — فقال: أما إننا وجدناه صدوقاً، قاله ثلاث مرات، وإلى ابن معين قال: كان ابن إسحاق ثبتاً في الحديث، وإلى علي بن المديني، قال: محمد بن إسحاق صدوق ثقة قد أدرك نافعا وروى عنه، وروى عن رجل عنه وعن رجل عن رجل عنه، قال ابن حبان: فلو كان ممن يستحل الكذب لم يخرج إلى التزول، بل كان<sup>(١)</sup> يحدث عمن رآه، ويقتصر عليه، / فهذا مما يدل<sup>(٢)</sup> على صدقه وقال أيضاً: لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق<sup>(٣)</sup> ولا يوازيه في جمعه، وكان شعبة وسفيان يقولان: محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث «اهـ».

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup> «ابن إسحاق حسن الحديث»

وقال أبو زرعة<sup>(٥)</sup>: «أجمع الكثير من أهل العلم على الأخذ عن ابن إسحاق وقد اختبره أهل العلم فأرو صدقاً<sup>(٦)</sup> خيراً مع مدحه ابن شهاب له، قال: وقد دأكرت دحيماً قول مالك فيه فرأى أن ذلك ليس لتكذيب فيه، إنما هو لأنه اتهمه بالقدر.

وقال ابن عدي<sup>(٧)</sup>: «لم يتحلف في الرواية عنه الثقات والأئمة وهو لا بأس به» انتهى.

وروى ابن قدامة وغيره عن سفيان عن الزهري قال<sup>(٨)</sup>: «لا يزال بالمدينة علم مادام بها

(١) وقع في (ح): (وكان) وما في الأصل موافق للمطبوع.

(٢) حذف في المطبوع (كاف الخطاب) من قوله: (يدل).

(٣) زاد في المطبوع بعدها كلمة (في علمه).

(٤) انظر: العلل رقم (٥٥) رواية المروزي.

(٥) انظر: لم أجد لأبي زرعة الرازي قولاً نحو هذا، وقد عزاه صاحب تهذيب الكمال

(٦/٣٢٤ رقم ٥٦٤٦) وتبعه ابن حجر في التهذيب (٩ / ٤٢) هذا القول إلى الدمشقي.

(٧) قلت: كذا في الأصل و(ح) صدقاً، والأولى أن يكون: صدوقاً.

(٨) انظر: الكامل (٦ / ٢١٢٥).

(٩) انظر: الجرح والتعديل (٧ / ١٦١ رقم ١٠٨٧) والكامل (٦ / ٢١١٩).

ابن إسحاق» اهـ.

وذكر ابن عبد البر في كتاب بيان آداب العلم<sup>(١)</sup> قصة ابن إسحاق مع مالك، وأنه لا يقبل كلام كل منهما في الآخر، وعقد لذلك باباً في أن الأقران المتعاصرين لا يقبل كلام بعضهم في بعض وروى في ذلك أثر عن ابن عباس وغيره، والله أعلم.

---

<sup>(١)</sup> انظر: جامع بيان العلم وفضله ( ٢ / ١٠٩٤ ) باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض.  
وراجع : قاعدة في الجرح والتعديل ص ( ٢٤ فما بعد ).

## باب ما جاء في السفر يوم الجمعة

٥٢٧ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا أبو معاوية عن الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: ((بعث النبي ﷺ عبدالله بن رواحة في سرية فوافق ذلك يوم الجمعة فغدا أصحابه فقال: اتخلف فأصلي مع رسول الله ﷺ ثم الحقهم فلما صلى مع النبي ﷺ رآه فقال: ما منعك أن تغدو مع أصحابك؟ فقال: أردت أن أصلي معك ثم الحقهم فقل: لو أنفقت ما في الأرض ما أدركت فضل غدوكم)).

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث وعددها شعبة، وليس هذا الحديث مما عده شعبة، وكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم.

وقد اختلف أهل العلم في السفر يوم الجمعة فلم ير بعضهم بأساً بأن يخرج يوم الجمعة في السفر ما لم تحضر الصلاة، وقال بعضهم: إذا أصبح فلا يخرج حتى يصلي الجمعة.<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٥٠] — حديث ابن عباس: انفرد بإخراجه المصنف.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: الجامع (٢ / ٤٠٥، ٤٠٦ رقم ٥٢٧).

(٢) يعني من أصحاب الكتب الستة، وقد أخرجه أيضاً:

الطيالسي في مسنده (٤ / ٤١٨ رقم ٢٨٢٢) وعبد بن حميد كما في المنتخب (١ / ٥٥٨،

٥٥٩ رقم ٦٥٣، ٦٥٥) والإمام أحمد في مسنده أيضاً (١ / ٢٢٤، ٢٥٦) وغيرهم

كلهم من طريق الحجاج به.

وقوله: (لو أنفقت ما في الأرض ما أدركت فضل غدوكم) له شاهد من حديث: أنس بن

## [الحكم على حديث الباب]

٢٢٠/ب

والحجاج: هو ابن أرطاة، والحكم: هو ابن عتيبة — مصغرا بالتاء المثناة من فوق / وبعد ياء التصغير ياء موحدة —.<sup>(١)</sup>

ومقسم: هو ابن بكرة — بضم الباء الموحدة وسكون الجيم، وقيل: بفتحهما معا —<sup>(٢)</sup> وهو مولى عبد الله بن الحارث، وقيل له: مولى ابن عباس لما لزمته مجلس عبد الله بن عباس، فنسب إلى ولائه.

فالحديث ضعيف للانقطاع<sup>(٣)</sup> ولمكان الحجاج بن أرطاة فقد ضعفه الجمهور.<sup>(٤)</sup>

مالك، وأبي هريرة، وسهل بن سعد، أخرجه البخاري في الجهاد — باب الغدوة والروحة في سبيل الله ٦ / ١٧ رقم ٢٧٩٢، ٢٧٩٣، ٢٧٩٤.

(١) بنحو ضبطه الحافظ ابن حجر، انظر: التقريب رقم ( ١٤٦١ ) وقال: ثقة فقيه إلا أنه ربما بدلس.

(٢) بنحو ضبطه الحافظ في التقريب رقم ( ٦٩٢١ ) وضبط مقسم بقوله: « بكسر أوله » وقال: « صدوق وكان يرسل من الرابعة ».

(٣) يعني بين الحكم ومقسم.

قلت: وما ذكره المصنف عن شعبة من عدم سماع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث، ذكرها أبوزرعة العراقي في كتابه: تحفة التحصيل ص ( ٨١ ).

(٤) وهو كذلك، انظر: الجرح والتعديل ( ٣ / ١٥٤ — ١٥٦ رقم ٦٧٣ ) والكمال ( ٢ / ٦٤١ — ٦٤٦ ) والميزان ( ١ / ٤٥٨ — ٤٦٠ رقم ١٧٢٧ ).

قلت: ومع ما فيه من الضعف فهو مدلس من المرتبة الرابعة كما في تعريف أهل التقديس رقم ( ١١٨ ) وقد عنعن.

وقد ضعفه النووي في المجموع ( ٤ / ٣٦٦ ) فقال: « هو حديث ضعيف جدا وليس في المسألة حديث صحيح » اهـ.

قال البيهقي في سننه<sup>(١)</sup> — بعد تخريجه —: "انفرد به الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف".  
وأما ابن العربي<sup>(٢)</sup> فمال إلى تصحيح الحديث، وأن ما قاله شعبة من أن الحكم لم يسمع  
هذا الحديث<sup>(٣)</sup> من مقسم لا يؤثر في الحديث، قال: « وقتادة<sup>(٤)</sup> عن أنس، وأبو الزبير عن  
جابر من هذا، ولا نرى أحداً منهم يقول: سمعت أنساً ولا سمعت جابراً، وهذا الحديث  
صحيح السند صحيح المعنى: لأن الغزو أفضل من الجماعة في الجمعة وغيرها، وطاعة النبي  
ﷺ في الغزو أفضل من طاعته في صلاة الجماعة فقد أمر بالوجهين، وحث على الفضلين  
وفضل الغزو أكثر» انتهى.

قلت: هذا الكلام ليس جارياً على قواعد أهل الحديث، ولا يلزم من كون المعنى  
صحيحاً أن يكون السند صحيحاً فإن شرط صحة الإسناد اتصاله<sup>(٥)</sup>.  
وانقطع ليس من أقسام الصحيح عند عامة العلماء<sup>(٦)</sup> وهم الذين لا يحتجون بالمرسل  
فكل من لا يحتج بالمرسل لا يحتج بعنقة المدلس، بل حكى النووي في شرح المذهب<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: السنن الكبرى (٣ / ١٨٧) ولفظه: « روي فيه حديث مسند بإسناد ضعيف فساقه  
وقال: والحجاج ينفرد به، والله أعلم » اهـ.

(٢) انظر: العارضة (٢ / ٣١٧)

(٣) قوله: (هذا الحديث) ساقط من (ح).

(٤) جاء في المطبوع: (ابن قتادة) وهو خطأ مطبعي.

(٥) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص (١١، ١٣) والنكت لابن حجر (١ / ٢٣٤) والنكت  
للزركشي (١ / ٩٧).

(٦) انظر: علوم الحديث ص (١٣) والنكت للزركشي (١ / ٩٧).

(٧) انظر: شرح المذهب (١ / ٣٢٥) عند الكلام على حديث: (صلاة بسواك خير من سبعين  
صلاة بغير سواك).

وغيره،<sup>(١)</sup> اتفاق العلماء على أنه لا يحتاج بعصنة المدلس مع احتمال الاتصال، فكيف مع تصريح شعبة — وهو أمير المؤمنين في الحديث<sup>(٢)</sup> — بأن الحكم لم يسمعه من مقسم أفلو ثبت الحديث لكان حجة واضحة، وإذا لم يثبت فالحجة قائمة بغيره من حيث تعارض الواجبات وأنه يقدم أهمها،<sup>(٣)</sup> ولا شك أن الغزو أهم من صلاة الجمعة، إذ الجمعة لها خلف عند فواتها، بخلاف الغزو خصوصاً إذا تعين فإنه يجب تقديمه كما سيأتي بعد هذا. وأيضاً فالجمعة لم تجب قبل الزوال وإن وجب السعي إليها قبله في حق من يسمع النداء ولا يمكنه إدراكها إلا بالسعي إليها قبله، ومن هذه حاله يحتمل أن يكون حكمه عند ذلك حكم ما بعد الزوال.

### الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث ابن عباس، وفيه أيضاً: عن ابن عمر وأبي هريرة.

[٢٥١] — أما حديث ابن عمر:

فرواه الدارقطني في الأفراد<sup>(٤)</sup> بلفظ: ((من سافر<sup>(٥)</sup> يوم الجمعة دعت عليه الملائكة أن

(١) كالإمام البيهقي وابن عبد البر كما قال الشارح في التقييد ص (٨١) والإمام السيوطي في التدریب (١ / ٢٦٢).

قلت: أما كلام البيهقي فهو في مقدمة المعرفة ص (٧٦) وأما كلام ابن عبد البر فهو في مقدمة التمهيد (١٧/١) ولفظه فيه: «من عرف بالتدليس المجتمع عليه وكان من المسامحين في الأخذ عن كل أحد لم يحتج بشيء حتى يقول: أخبرنا أو سمعت».

(٢) قاله سفيان الثوري، انظر: الجرح والتعديل (٤ / ٣٦٩ رقم ١٦٠٩).

(٣) انظر: القواعد الحسان للشيخ السعدي (٨ / ٩٩) ضمن المجموعة.

(٤) انظر: أطراف الغرائب (٣/٤٤٠ رقم ٣٢٠١) وقال: غريب من حديث نافع عنه تفرد به بكير، وعنه عبدالله بن لهيعة.

(٥) زاد في المطبوع: «من دار إقامته».



لا يصحب في سفره)).

وفي إسناده: عبد الله بن لمبة<sup>(١)</sup> مختلف فيه.<sup>(٢)</sup>

[٢٥٢] — وأما حديث أبي هريرة:

فرواه أبو بكر<sup>(٣)</sup> الخطيب في كتاب أسماء الرواة عن مالك<sup>(٤)</sup> من رواية الحسن بن علوان عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: ((من سافر يوم الجمعة دعا عليه ملك أن لا يصحب في سفره ولا تقضى له حاجة)) ثم قال الخطيب: الحسين بن علوان: غيره أثبت منه.

قلت: قد ألان الخطيب الكلام في الحسين هذا، وقد كذبه يحيى بن معين<sup>(٥)</sup> ونسبه ابن حبان إلى الوضع<sup>(٦)</sup> وذكر له الذهبي في الميزان<sup>(٧)</sup> هذا الحديث وأنه مما كذبه علي مالك.

**الثالث: [تعيين السرية المبهمة في حديث الباب]**

(١) زاد هنا في (ح): (وهو).

(٢) تقدم الكلام عليه وانظر: زاد المعاد (١ / ١٤٥) ونخريج أحاديث الإحياء (١ / ٤٥٦ رقم ٥٢١) والتلخيص (٢ / ٦٦ رقم ٦٥٣) والحديث ذكره الألباني في الضعيفة (٢١٨) وقال: «وروى ابن أبي شيبة (١ / ٢٠٦) بسند صحيح عن حسان بن عطية فذكره، وقال: فهذا مقطوع، ولعل هذا هو أصل الحديث فوصله ورفع ابن لمبة بسوء حفظه» اهـ.

(٣) قوله: (أبو بكر) ساقط من (ح).

(٤) طبع الكتاب مجرداً عن الأحاديث.

(٥) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ١١٨ رقم ٤٨٩٣) وقال في رواية الدقاق رقم (٣٧): ليس بثقة.

(٦) انظر: المروجين (١ / ٢٤٤، ٢٤٥).

(٧) انظر: الميزان (١ / ٥٤٣ رقم ٢٠٢٧).

قلت: أضاف الحافظ في اللسان (٢ / ٣٠٠ رقم ١٢٤٤) فيمن نسبه إلى الوضع ومنهم: الإمام النسائي، وصاعقة، وصالح جزرة وغيرهم.

والحديث حكم عليه الألباني بالوضع، انظر: الضعيفة (٢١٩).

1/221

السرية المهمة في حديث الباب<sup>(١)</sup>: هي غزوة مؤتة، كما رواه أحمد في مسنده<sup>(٢)</sup> من هذا الوجه ((أن النبي ﷺ وجه زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة في جيش مؤتة فتخلف عبد الله فرآه النبي ﷺ فقال: ما خلفك؟ قال: الجمعة، فقال النبي ﷺ: لروحة في سبيل الله أو غدوة خير من الدنيا وما فيها)).

وكان ابن رواحة أحد الأمراء في ذلك الجيش فإن في الحديث: ((واستعمل عليهم زيداً فإن قتل زيد فجعفر فإن قتل جعفر فعبد الله بن رواحة...)) الحديث. فقتل الثلاثة في تلك الغزوة ﷺ.

#### الرابع: [حكم السفر قبل دخول وقت الجمعة مع ذكر المذاهب]

استدل بحديث الباب لإحدى الروايات عن أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> أنه يجوز أن يسافر يوم الجمعة قبل دخول وقتها لسفر الجهاد دون غيره، وهو اختيار القاضي منهم<sup>(٤)</sup> وبه قطع كثير من أئمة الشافعية في سفر الطاعة واجباً كان أو مندوباً كما حكاه الرافعي<sup>(٥)</sup> عنهم، ولم يخصه بالجهاد فقال: «أما لو كان واجباً كالجهاد في بعض الأحوال أو مندوباً فلا منع منهما، وليس ذلك موضع القولين قاله كثير من أئمتنا» واحتجوا له بقصة ابن رواحة ثم قال: «وفي كلام العراقيين وإيرادهم ما يوجب طرد الخلاف في سفر الغزو» انتهى.

(١) وقع في (ح): (هذا الحديث) مكان: (حديث الباب).

(٢) انظر: المسند (١/ ٢٥٦).

(٣) انظر: المغني (٣/ ٢٤٨) والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٥/ ١٨٣، ١٨٤) والكاظمي

(١/ ٤٩٨).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: العزيز (٢/ ٣٠٥).

وظاهر كلام الرافعي: ترجيح الأول، وبه جزم أولاً في الشرح الصغير<sup>(١)</sup> وصدر به كلامه ورجحه آخرًا، فقال: «أما الواجب كالخج والجهاد، والمندوب فلا منع منها». وقال المتولي: <sup>(٢)</sup> في الطاعة طريقان: المذهب الجواز، والثاني: قولان، انتهى.

ب/٢٢١

وخصص أبو إسحاق الجزم بالجواز بالسفر الواجب فيما حكاه البندنجي<sup>(٣)</sup> عنه، فقال: وعمل القولين: إذا لم يكن السفر واجباً فإن كان واجباً كسفر الجهاد جاز قولاً واحداً، انتهى.

وما إن الإمام<sup>(٤)</sup> إلى ذلك فقال: وما قالوه في السفر الواجب لاشك فيه، فأما القطع بذلك في سفر طاعة لا يجب ففيه نظر مع العلم بأن إقامة الجمعة مقدمة على الطاعات التي لا تجب، ثم أشار إلى اتجاه ما قاله الأصحاب بأن الجمعة قبل الزوال لا تجب.

#### الخامس: [حكم السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال]

اختلف العلماء في جواز السفر يوم الجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال على خمسة أقوال: أحدها: الجواز، وهو قول أكثر العلماء.

فمن الصحابة: عمر بن الخطاب<sup>(٥)</sup> والزبير بن العوام<sup>(٦)</sup> وأبو عبيدة بن الجراح<sup>(٧)</sup>

(١) انظر نحوه في المحرر له (ل/٣١/ب) وشرح الحاوي الصغير (٤٧/١).

(٢) نقل عنه النووي في شرح المذهب (٤ / ٣٦٥).

(٣) لم أقف على كلامه وقد رجعت مع المصادر إلى رسالة «آراء أبي إسحاق المروزي الفقهية» فلم أظفر فيها أيضاً.

(٤) انظر نحوه كلام تلميذه الإمام الغزالي في البسيط (ل/٣٠٣).

(٥) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٠٥) ولعبد الرزاق (٣ / ٢٥٠ رقم ٥٥٣٦، ٥٥٣٧).

وابن المنذر في الأوسط (٤ / ٢١) والبيهقي في الكبرى (٣ / ١٨٧).

(٦) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٠٥).

(٧) المصدر نفسه.

وابن عمر.<sup>(١)</sup>

ومن التابعين: الحسن<sup>(٢)</sup> وابن سيرين<sup>(٣)</sup> والزهري.<sup>(٤)</sup>

ومن الأئمة: أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> ومالك<sup>(٦)</sup> والأوزاعي<sup>(٧)</sup> وأحمد بن حنبل في الرواية المشهورة عنه<sup>(٨)</sup> وهو القول القديم للشافعي<sup>(٩)</sup> ونص عليه في حرملة أيضا كما نقله الرافعي<sup>(١٠)</sup> ونقل البندنجي أن القولين في الأم<sup>(١١)</sup> وذكر صاحب العدة: <sup>(١٢)</sup> أن الفتوى على القديم، وأن الجديد هو ظاهر مذهب الشافعي.

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه (٢ / ١٠٥، ١٠٦) والمراسيل لأبي داود رقم (٣١٠) والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ١٨٧).

(٥) انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١ / ٣٤٩ رقم ٣١٨) ورد المختار (١ / ٥٥٣).  
(٦) زاد في (ح) بعده: (في الرواية المشهورة عنه) وقد خرج عليه في الأصل إلى الهامش الأيمن ولكنه لم يثبت في الهامش شيئا.

انظر: مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١ / ٣٤٩ رقم ٣١٨) والإفصاح (٢ / ٩٨).

(٧) انظر: الأوسط (٤ / ٢٢، ٢٣).

(٨) انظر: المغني (٣ / ٢٤٨) والإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ١٨٣، ١٨٤).

(٩) انظر: العزيز (٢ / ٣٠٤) والمجموع (٤ / ٣٦٥).

(١٠) انظر: العزيز (٢ / ٣٠٤).

(١١) قلت: لم أجد القول بالجواز في الأم، أما القول بعدمه فقد ذكره فيه (١ / ٣٢٧).

(١٢) نقل الإمام الرافعي قوله هذا في العزيز (٢ / ٣٠٤).

وحكاية ابن قدامة<sup>(١)</sup> عن أكثر أهل العلم، / واستدل له بعموم حديث الباب في إذنه ﷺ لهم في السفر يوم الجمعة قبل الصلاة، فإن الأصل عدم التخصيص.

وبما روى أبو داود في المراسيل<sup>(٢)</sup> والبيهقي في سننه<sup>(٣)</sup> من رواية ابن شهاب الزهري مرسلًا ((أن النبي ﷺ خرج في سفر من أول النهار)).

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٤)</sup> عن الفضل — وهو<sup>(٥)</sup> بن دكين — عن ابن أبي ذئب قال: رأيت ابن شهاب يريد أن يسافر يوم الجمعة ضحوة فقلت له: تسافر يوم الجمعة؟ فقال: ((إن النبي ﷺ سافر يوم الجمعة)).

وهذا مرسل صحيح الإسناد ويجوز أن يكون شاهداً لحديث الباب<sup>(٦)</sup> ويكون كالمرسل إذا أرسل من وجه آخر، لكن الشافعي إنما يتأكد عنده المرسل بمحيته من وجه آخر إذا كان من مراسيل كبار التابعين كما نص عليه في الرسالة<sup>(٧)</sup>.

لكن للجمهور أن يقولوا: إنما يحتاج إلى إقامة دليل من منع السفر قبل الزوال ولم يصح، والجمعة لا تجب قبل الزوال فلا مانع من السفر قبل وجوبها كسائر الصلوات.

(١) انظر: المغني (٣ / ٢٤٨).

(٢) انظر: المراسيل رقم (٣١٠) وفي سنده: صالح بن كثير المدني: وهو مقبول، انظر: التقريب رقم (٢٨٩٩).

(٣) انظر: السنن الكبرى (٣ / ١٨٧، ١٨٨) من طريق أبي داود.

(٤) انظر: المصنف (٢ / ١٠٥، ١٠٦).

(٥) قوله: (وهو) ساقط من (ح).

(٦) قلت: الذي يظهر لي — والله أعلم — أنه لا يمكن أن يكون هذا المرسل شاهداً لحديث الباب وذلك للاختلاف بين متونهما فإن حديث الباب يدور على بعث سرية يوم الجمعة مع عبد الله بن رواحة، وهذا المرسل يحكي عن سفر النبي ﷺ وليس فيه ذكر تلك السرية، فكيف يتقوى ذاك بهذا!

(٧) انظر: الرسالة ص (٤٦١ رقم ١٢٦٤).

والقول الثاني: المنع منه، وهو قول الشافعي في الجديد<sup>(١)</sup> وصححه الرافعي<sup>(٢)</sup> والنووي<sup>(٣)</sup>.  
وهو إحدى الروايتين عن أحمد<sup>(٤)</sup> وعن مالك: <sup>(٥)</sup>القول بكرهه.  
والقول الثالث: جوازه لسفر الجهاد دون غيره، وهو<sup>(٦)</sup> إحدى الروايات عن أحمد كما تقدم<sup>(٧)</sup> لحديث الباب.

والقول الرابع: جوازه للسفر الواجب دون غيره، وهو اختيار أبي إسحاق المروزي من الشافعية<sup>(٨)</sup> ومال إليه إمام الحرمين كما تقدم<sup>(٩)</sup>.  
والقول الخامس: جوازه لسفر الطاعة: واجباً كان أو مندوباً، فيدخل فيه: الحج والعمرة مطلقاً، والجهاد والخروج في طلب العلم وشد الرحل إلى المساجد الثلاثة وزيارة الإخوان وغير ذلك، وهو قول كثير من الشافعية<sup>(١٠)</sup> وصححه الرافعي كما تقدم<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: الأم ( ١ / ٣٢٧ ) وقوله: (الجديد) غير واضح في الأصل.

(٢) انظر: العزيز ( ٢ / ٣٠٤ ).

(٣) انظر: المجموع ( ٤ / ٣٦٥، ٣٦٦ ) وقوله: (النووي) غير واضح في الأصل.

(٤) انظر: المقنع والإنصاف مع الشرح الكبير ( ٥ / ١٨٣، ١٨٤ ).

(٥) انظر: الإنصاف ( ٢ / ٩٨ ).

(٦) قوله: (مالك القول بكرهه) غير واضح في الأصل، وقد أثبت من (ح).

(٧) قوله: (وهو) ورد في (ح): (وهي).

(٨) تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب.

(٩) تقدم في الوجه الرابع أيضاً.

(١٠) تقدم في الوجه الرابع أيضاً.

(١١) ومنهم: القاضي حسين، والبيهقي. انظر: التهذيب ( ٢ / ٣٣٥ ) والمجموع ( ٤ / ٣٦٥ ).

(١٢) تقدم في الوجه الرابع أيضاً. قلت: هناك قول آخر لم يذكره الشارح وهو أنه يجوز السفر قبل

الزوال ولكنه يجب عليه الانصراف إذا سمع النداء، انظر: فتاوى القفال (ل/١٤/أ) ولكنه يرجح

عدم الجواز كما في حلية العلماء (٢/٢٦٨).

**السادس: [ذكر الخلاف في إنشاء السفر بعد الزوال]**

لم يحك المصنف خلافاً في عدم جواز السفر يوم الجمعة بعد الزوال، وقد ادعى بعضهم الاتفاق عليه وليس كذلك: فقد ذهب إلى جواره<sup>(١)</sup> أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> والأوزاعي<sup>(٣)</sup> كسائر الصلوات، وخالفهما في ذلك عامة العلماء<sup>(٤)</sup> وفرقوا بين الجمعة وغيرها من الصلوات لوجوب الجماعة في الجمعة دون غيرها، وعلى تقدير القول بوجوب الجماعة في الصلوات كلها فالجمعة لا تصلى مع كل جماعة بل لها شروط من العدد، والإقامة، والخطبة، وغير ذلك، ولا كذلك سائر الصلوات، والله أعلم.

**السابع: [استثناء السفر الواجب أو المندوب من المنع]**

استثنى بعضهم من منع السفر يوم الجمعة بعد الزوال السفر الواجب أو المندوب فيجوزونه، صرح الرافعي في المحرر<sup>(٥)</sup> فقال: ويحرم إنشاء<sup>(٦)</sup> السفر يوم الجمعة بعد الزوال إذا كان السفر مباحاً دون ما إذا كان واجباً أو مندوباً. وتعه أيضاً عليه صاحب الحاوي الصغير<sup>(٧)</sup> وخالفه<sup>(٨)</sup> الرافعي في الشرحين: فقال في

(١) قوله: (إلى جواره) وقع في (ح) بعد قوله: (الأوزاعي).

(٢) تقدم في بداية الوجه الخامس.

(٣) تقدم في بداية الوجه الخامس، قلت: ذكر صاحب الإبانة (١/٥٠) أن الأصحاب اختلفوا في المسألة على قولين: الجواز والمنع، قال: وما قاله من أن لا يسافر أراد به استحباباً. اهـ ملخصاً.

(٤) انظر: العارضة (٢ / ٣١٧) والإبانة (١/٥٠).

(٥) انظر المحرر له (ل/٣١ب) واختصره النووي في منهاج الطالبين (١ / ٤١٦، ٤١٧) مع مغني المحتاج.

(٦) قوله: (إنشاء) ساقط من (ح).

(٧) انظر: الحاوي الصغير مع شرحه (١/٤٦) ولمظه فيه: «وبعد الفجر حرم السفر المباح» ولم يتطرق لما بعد الزوال مثل الإمام الرافعي.

(٨) قوله: (وخالفه الرافعي) وقع في (ح): (وخالف ذلك الرافعي).

الكبير: (١) وهل كون السفر طاعة عذر (٢) في إنشائه بعد الزوال ؟ المفهوم من كلام الأصحاب: أنه ليس بعذر، وروي عن أحمد أنه عذر.  
وقال النووي في الروضة: (٣) أما الطاعة: واجباً كان أو مندوباً فلا يجوز بعد الزوال، انتهى.

وذلك لأن الجمعة فرض الوقت فلا يترك لمندوب قطعاً، ولا لواجب آخر غير فرض الوقت، نعم إن كان ذلك الواجب فورياً دعت الضرورة إلى السفر إليه في الحال كأخذ العدو بلدًا من بلاد المسلمين، أو استأسروا بعض المسلمين أو غلبوا على سرية منهم فيجوز السفر قطعاً، بل يجب كما يجب قطع الجمعة بعد الشروع فيها لإنقاذ الأعمى والصغير ونحوهما من مهلك.

والترك قبل الشروع أولى بالجواز، هذا واضح جلي، وقريب منه: أن يخشى فوت الوقوف بعرفة/ إن تأخر لصلاة الجمعة بعد الزوال وينتجه أن يأتي فيه الوجهان في تعارض صلاة العشاء وإدراك الوقوف بعرفة أيهما يقدم ؟ ولا يأتي فيه الوجه الثالث في كونه يصلي صلاة شدة الخوف لأن الجمعة لا تصلى كذلك، والله أعلم.

#### الثامن: [ذكر شرطين لجواز السفر بعد الزوال]

يستثنى من جواز السفر يوم الجمعة بعد الزوال خشية حصول الضرر بتخلفه عن الرفقة وحيث كان في طريقه جمعة تقام يتمكن من الصلاة معهم، أو يصل إلى مقصده وفيه تقام الجمعة أو يسافر فيرجع إلى منزله فيصل في فيه فيجوز حينئذ السفر.  
قال الرافعي: (٤) « وحيث قلنا بالتحريم فله شرطان:

(١) انظر: العزيز ( ٢ / ٣٠٥ ).

(٢) ورد في الأصل و ( س ) عذرا ، والصواب: ما أثبتته وهو موافق للمطبوع.

(٣) انظر: الروضة ( ١ / ٥٤٣ ).

(٤) انظر: العزيز ( ٢ / ٣٠٥ ) بتصرف.



أحدهما: أن لا ينقطع عن الرفقة، ولا يناله ضرر في تخلفه للجمعة، فإن انقطع ومات سفره بذلك، أو ناله ضرر فله الخروج بعد الزوال بلا خلاف.

وحكى أبو حاتم القزويني وجهين في جوازه بعد الزوال لخوف الانقطاع.<sup>(١)</sup>  
الشرط الثاني: أن لا تمكنه صلاة الجمعة في منزله أو في طريقه، فإن أمكنت فلا منع<sup>(٢)</sup> بحال.

هكذا غير بقوله: أن لا يمكنه، وغير في الشرح الصغير<sup>(٣)</sup> بقوله: «إن تمكن منها جاز، وإن لم يتمكن لم يجز» وهو أولى من عبارته في الكبير لأن إمكان الإدراك يقع مع غلبة الظن بأنه لا يدرك، ولو غلب على ظنه ذلك لم يجز، بل إذا خشي فوت الجمعة امتنع السفر بعد الزوال وقبله على الجديد كما تقدم، والله أعلم.  
وذكر ابن الرفعة في الكفاية<sup>(٤)</sup> أن خوف الانقطاع عن الرفقة عذر في السفر ولم يقيد بحصول الضرر، أو فوت السفر وهو محتمل لما ورد من النهي عن الوحدة في السفر<sup>(٥)</sup> لما فيه من الوحشة وإن لم يخف ضررا، والله أعلم.

(١) نقله النووي هذا القول وعقبه بقوله: «والصواب: الحرم بالحواز» اهـ. انظر: المجموع (٤ / ٣٦٥).

(٢) زاد في (ج) بعده: (منه).

(٣) وغير في المحرر (ل ٣١/ب) بقوله: «أن لا يمكنه» مثل العزيز.

(٤) انظر النقل عنه ملخصا في مغني المحتاج (٤١٧/١) ونهاية المحتاج (٢٩٢/٢).

(٥) قلت: وردت فيه أحاديث منها: ما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ قال: (لويعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب ليل وحده) أخرجه الإمام البخاري في (الجهاد — باب السير وحده ٦ / ١٦٠ رقم ٢٩٩٨).

ومنها: ما رواه الإمام أبو داود في (الجهاد — باب في الرجل يسافر وحده ٣ / ٨٠ رقم ٢٦٠٧) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ملفظ: (الراكب شيطان...) الحديث.

**التاسع: [تقييد الجواز بما إذا لم يكن للمسافر ينقص به عدد الجمعة]**

ما ذكر من جواز السفر يوم الجمعة إذا كان يصلي الجمعة في مكان آخر، قيده بعضهم: بما إذا كان المسافر لا ينقص به عدد الجمعة في المكان الذي به إقامته، ذكره ابن يونس في شرحه للتعجيز<sup>(١)</sup> فقال: هذا كله في سفر لا جمعة فيه فإن كان لم ينقص به عدد الجمعة جاز قطعاً.

ولم أر في كلام غيره تعرض لذلك،<sup>(٢)</sup> وكان العلة فيما ذكره حصول تعطيل المكان الذي يسافر منه عن الجمعة لغيبته<sup>(٣)</sup> وسفره عنه.

ب/٢٢٣

وقد ذكروا نحوه/ في أهل القرية الذين تعتقد بهم الجمعة إذا عطلوها في قريتهم وصلوها في المصر أنهم يكونون مسيئين بتعطيل الجمعة في قريتهم لكن قد لا يؤدي ذلك إلى التحريم، وإنما هو خلاف الأولى، كما في المسجد المجاور إذا تركه وصلى في المسجد الأكبر بحيث تعطلت الجماعة في المسجد المجاور، فصلاته في المسجد المجاور أفضل لا أنه يمتنع عليه ترك الصلاة فيه، وأهل القرية قد أدوا ما عليهم، وإن تعطلت الجمعة في قريتهم، والله أعلم.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر النقل عنه في مغني المحتاج (٤١٦/١) ونهاية المحتاج (٢٩٢/٢).

وابن يونس هو: الإمام عبدالرحيم بن محمد بن محمد الفقيه المحقق العلامة تاج الدين أبو القاسم المرصلي، كان فقيهاً فاضلاً أصولياً كان آية في القدرة على الاختصار، له من التصانيف: التعجيز في اختصار الوجيز، وكتاب شرح التعجيز في محلدين ضحمين ولم يكمله وغيرها توفي سنة (٦٧١هـ). انظر: الطبقات للسبكي (١٩١/٨) والطبقات للإستوي (٥٧٤/٢) والطبقات لابن قاضي شعبة (١٧٢/٢ رقم ٤٣٦).

(٢) وكذا قال الأذري كما في مغني المحتاج (٤١٦/١) ونهاية المحتاج (٢٩٢/٢).

(٣) تكررت هذه الكلمة فحذفت إحداها.

(٤) قوله: (منه عن الجمعة لغيبته) وقع في (ح): (فيه عن الجمعة نفسه).

(٥) قوله: (والله أعلم) ساقط من (ح).

**العاشر: [حكم السفر ليلة الجمعة]**

لم يتعرض المصنف والجمهور للسفر ليلة الجمعة، وقد حكى<sup>(١)</sup> الدارمي<sup>(٢)</sup> النخعي عن النخعي أنه قال: إذا أراد السفر يوم الجمعة سافر غدوة الخميس إلى أن يرتفع النهار فإن أقام إلى العشي لم يخرج حتى يصلي الجمعة.

وحكى المحب الطبري<sup>(٣)</sup> عن بعضهم أنه يكره السفر ليلة الجمعة، وهذا شاذ.

وعلى تقدير ثبوته فلعل الكراهة فيما إذا كان لم يصل الجمعة من<sup>(٤)</sup> غده في طريقه، أو في مقصده، أو كان ممن تتعطل الجمعة في غده بمكانه لكونه خطيباً به، أو أحد العدد الذين تعتقد بهم الجمعة فكره أن يكون سبباً في تعطيلها أو أن يفوت نفسه الجمعة مع قربها لفضيلتها، والله أعلم.

**الحادي عشر: [الحاق بعض الصور الموجبة لترك الجمعة بالسفر]**

ما ذكره المصنف من الخلاف في انتع من السفر يوم الجمعة قبل دخول وقت الصلاة كقول الشافعي في الجديد، قياسه امتناع ارتكاب شيء من مسقطاتها بغير عذر كالإبتعاد يوم الجمعة عن المكان الذي يسمع فيه النداء، وأكل البصل، والثوم، ونحوهما بقرب وقتها بحيث لا يذهب ريحه عنه قبل الذهاب إلى المسجد وهو واضح إذا قصد به ذلك، أما إذا

<sup>(١)</sup> ورد في (ج): (ذكر) مكان قوله: (حكى).

<sup>(٢)</sup> انظر: المجموع (٣٦٥/٤) نقلاً عن حكاية العبدري عن النخعي وعقبه بقوله: « وهذا مذهب باطل ».

<sup>(٣)</sup> انظر النقل عنه في مغني المحتاج (٤١٧/١) ونهاية المحتاج (٢٩٣/٢).

والمحب الطبري: هو الإمام محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري المكي الشافعي مصنف الأحكام الكبرى، كان شيخ الشافعية ومحدث الحجاز، توفي سنة (٦١٥هـ).

انظر: تذكرة الحفاظ (١٤٧٤/٤) والطبقات للإسنوي (١٧٩/٢) رقم (٧٩٦).

<sup>(٤)</sup> قوله: (من) ورد في (ج): (لي).

اتفق من غير قصد ذلك فلا منع، لكن يكره تعاطي ذلك يوم الجمعة لما فيه من التعريض لتفويتها وإن لم يقصده، والله أعلم.

## باب في السواك والطيب يوم الجمعة

٥٢٨ — حدثنا علي بن الحسن الكوفي ثنا أبو يحيى إسماعيل بن إبراهيم التيمي عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: قال رسول الله ﷺ: ((حقاً على المسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة ويمس أحدهم من طيب أهله فإن لم يجد فلماء له طيب)).

قال: وفي الباب عن أبي سعيد وشيخ من الأنصار.

٥٢٩ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم عن يزيد بن أبي زياد نحوه بمعناه. قال أبو عيسى: حديث البراء حسن، ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي، وإسماعيل بن إبراهيم: يضعف في الحديث.<sup>(١)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٥٣] — حديث البراء: انفرد بإخراجه المصنف.<sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (٤٠٧/٢).

<sup>(٢)</sup> يعني من بين أصحاب الكتب الستة، وهو كما قال: انظر التحفة (٢ / ٢٩ رقم ١٧٨٧). والحديث أخرجه أيضاً:

ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٥٥) والإمام أحمد في مسنده (٤ / ٢٨٢) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ١١٦) كلهم من طريق هشيم عن يزيد بن أبي زياد به. وقد صرح هشيم بالتحديث عند ابن أبي شيبة والطحاوي. وأخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢ / ٢٨٣) والطبراني في الأوسط (١ / ٢٤٦، ٢٤٧ رقم ٨٠٩) من طرق عن يزيد بن أبي زياد به.

وقال الطبراني عقبه: «لم يُرو هذا الحديث عن البراء إلا بهذا الإسناد تفرد به يزيد بن أبي زياد».

## [تخريج ما في الباب]

[٢٥٤] — وحديث أبي سعيد:

أخرجه مسلم<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> من رواية سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه، ولم يذكر بكير: عبد الرحمن بن أبي سعيد في روايته، قال: عن عمرو بن سليم عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: ((غسل يوم الجمعة على كل محتلم وسواك ويمس من الطيب ما قدر عليه)) زاد بكير: ((ولو من طيب المرأة)).

وعلقه البخاري<sup>(٤)</sup> فقال: ورواه الليث عن خالد — وهو ابن زيد<sup>(٥)</sup> — عن ابن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه. ووصله النسائي<sup>(٦)</sup> فرواه عن هارون بن عبد الله عن الحسن بن سوار عن الليث...

قلت: يزيد بن أبي زياد: ضعيف كبير فتغير وصار يتلقن وكان شيعيا، قاله الحافظ في التقریب رقم (٧٧٦٨) ولذا فالإسناد ضعيف.

(١) مسلم في (الجمعة — ٦ / ١٣٢).

(٢) أبو داود في (الطهارة — باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٥، ٢٤٦ رقم ٣٤٤).

(٣) النسائي في (الجمعة — باب الأمر بالسواك يوم الجمعة ٣ / ١٠٣، ١٠٢ رقم ١٣٧٤).

(٤) كذا في الأصل، وكذلك أثبتته المزي في التحفة (٣ / ٣٨٤ رقم ٤١١٦) ولكنني لم أجده في الصحيح المطبوع، وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٤٢٥): «لم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقعت لنا من الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف ...» اهـ.

(٥) قوله: (ابن زيد) ورد في (ح) و(س) (ابن يزيد) وهكذا ورد بزيادة الياء في أوله في تحفة الأشراف (٣ / ٣٨٤) وتعليق التعليق (٢ / ٣٥١) ومصادر التخريج، قال المزي في تهذيب الكمال (٢ / ٣٤٥): خالد بن زيد يقال: ابن يزيد الجهني، وكذا في تحفة الأشراف (٧ / ٣٠٦).

(٦) النسائي في الكبرى في (الجمعة — باب الهيئة للجمعة ٢ / ٢٧٠ رقم ١٧٠٠) وكذا وصله

الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٦٩) وابن عزيمة في صحيحه (٣ / ١٢٣ رقم ١٧٤٣).

ورواه البخاري<sup>(١)</sup> متصلاً من رواية شعبة عن محمد بن المنكدر عن أخيه: أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن أبي سعيد من غير ذكر عبد الرحمن بن أبي سعيد.

ب/٢٢٤

قال أبو مسعود/الدمشقي في الأطراف: <sup>(٢)</sup> «وقد رواه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن محمد بن المنكدر عن أخيه أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن أبي سعيد مثل حديث شعبة<sup>(٣)</sup> وبكير<sup>(٤)</sup>».

ولأبي داود<sup>(٥)</sup> من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من اغتسل يوم الجمعة وليس من أحسن ثيابه، ومس من طيب إن كان عنده ١٠٠٠)) الحديث.

وقد تقدم في باب ماجاء في فضل الغسل يوم الجمعة.<sup>(٦)</sup>

[٢٥٥] — وحديث الشيخ الذي من الأنصار:

رواه أحمد<sup>(٧)</sup> من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الأنصار من أصحاب

(١) البخاري في ( الجمعة — باب الطيب للجمعة ٢ / ٤٢٣ رقم ٨٨٠ ).

(٢) انظر قوله هذا في تحفة الأشراف (٣/٤٣٤، ٤٣٥ رقم ٤٢٦٧).

(٣) قوله: (شعبة) ورد في الأصل و(ح): (سعيد) بفتح السين بالشكل، وهو خطأ والصواب ما أثبتته من تحفة الأشراف (٣/٤٣٥) وذلك أن إسناده حديث سعيد بن أبي هلال ذكر فيه: «عبد الرحمن بن أبي سعيد» وأما حديث شعبة فهو خال عن ذكره مثل رواية بكير فتوافقا وهو المطلوب هنا، والله أعلم.

(٤) أخرجه حديث شعبة وبكير ابن خزيمه في صحيحه (٣/١٢٣ رقم ١٧٤٤) وأبو يعلى في مسنده

(٢/٣٣ رقم ١٠٩٥) دون ذكر سواك.

(٥) أبو داود في ( الطهارة — باب في الغسل يوم الجمعة ١ / ٢٤٤ رقم ٣٤٣ ).

(٦) تقدم برقم (٦٧).

(٧) أحمد في المسند ( ٤ / ٣٤ ).

النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: <sup>(١)</sup> «(حق على كل مسلم يغتسل يوم الجمعة ويتسوك ويمس من طيب إن كان لأهله)» ورجاله ثقات. <sup>(٢)</sup>

ورواه ابن أبي شيبة في المصنف <sup>(٣)</sup> من هذا الوجه بلفظ: «(ثلاث حق على كل مسلم: الغسل يوم الجمعة، والسواك، ويمس من الطيب إن كان)» ورواه أحمد <sup>(٤)</sup> أيضاً موقوفاً على «(الرجل)» الأنصاري ولم يرفعه. وقد اختلف في إسناده. <sup>(٥)</sup>

### الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

في الباب أيضاً عن ثوبان، وسهل بن حنيف، وابن عباس، وأبي أيوب، وفيه أيضاً في

<sup>(١)</sup> (قال) زيادة من (ح) يقتضيها السياق.

<sup>(٢)</sup> قلت: وهو كما قال.

<sup>(٣)</sup> انظر: المصنف (٢ / ٩٤).

<sup>(٤)</sup> في مسنده (٤ / ٣٤).

<sup>(٥)</sup> قلت: اختلف فيه على سعد بن إبراهيم:

فرواه عنه سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ،

وخالفه شعبة، فرواه عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الأنصار عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٩٤).

فزاد شعبة في الإسناد رجلاً من الأنصار بين محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وبين رجل من أصحاب النبي ﷺ.

ولعل القول فيه قول سفيان الثوري لقول شعبة: «سفيان أحفظ مني» ولقول الإمام أحمد: «سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة» وكذا قال الإمام أبو زرعة وزاد: «وفي متنه» ولقول الإمام أبي حاتم: «هو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري». انظر: هذه الأقوال في مقدمة الجرح والتعديل ص (٦٦).



الطيب دون السواك عن سلمان الفارسي، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو، وأبي الدرداء وأبي ذر، وأبي هريرة.

[٢٥٦] — وأما حديث ثوبان:

فرواه البزار<sup>(١)</sup> من رواية يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن أبي عثمان عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: ((حق على كل مسلم: السواك، وغسل يوم الجمعة وأن يمسه من طيب أهله إن كان)) ويزيد بن ربيعة: ضعيف.<sup>(٢)</sup>

[٢٥٧] — وأما حديث سهل بن حنيف:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية يزيد بن عياض عن أشعث بن مالك عن عثمان بن أبي أمامة عن سهل بن حنيف عن رسول الله ﷺ قال: ((من حق الجمعة: السواك، والغسل ومن وجد طيبا فليمس/ منه)).

ويزيد بن عياض: ضعيف.<sup>(٤)</sup>

[٢٥٨] — وأما حديث ابن عباس:

فرواه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد بن السباق

(١) انظر: كشف الأستار (١/ ٣٠٠ رقم ٦٢٤).

(٢) انظر: الميزان (٤ / ٤٢٢ رقم ٩٦٨٨).

(٣) الطبراني في الكبير (٦ / ٨٨ رقم ٥٥٩٦) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ١٧٦) وقال: « فيه يزيد بن عياض وهو كذاب » اهـ.

(٤) يزيد بن عياض: هو ابن جعدة — بضم الميم والمهمل بينهما مهملة ساكنة ... كذبه مالك وغيره. انظر: التقریب رقم (٧٨١٣).

(٥) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ماجاء في الزينة يوم الجمعة ١ / ١٩٧ رقم ١٠٨٥ ). ولم يثبت رفعه بهذا الإسناد، والمحفوظ عن الزهري عن ابن سباق عن النبي ﷺ مرسل. وقد تقدم في باب فضل الجمعة برقم (١٣).

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن هذا يوم عيد جعله الله للمسلمين فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل، فإن كان طيباً فليمس منه، وعليكم بالسواك)).

وصالح بن أبي الأخضر: فيه ضعف<sup>(١)</sup> يعتبر بأحاديثه<sup>(٢)</sup>.

[٢٥٩] — وأما حديث أبي أيوب:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية معاوية بن يحيى عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصاري قال: قال رسول الله ﷺ: ((من جاء منكم الجمعة<sup>(٤)</sup> فليغتسل وإن وجد طيباً فلا عليه أن يمس منه، وعليكم بهذا السواك، الحديث)).

ومعاوية بن يحيى الصدفي: ضعفه ابن معين<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> وقال البخاري: «أحاديثه عن الزهري مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان الرازي<sup>(٧)</sup> منا كثير كأنها من حفظه» انتهى.

(١) ورد في (ح): (ضعيف) مكان قوله: (فيه ضعف).

(٢) انظر: التزيين رقم (٢٨٦٠).

(٣) انظر: المعجم الكبير (٤ / ١٤٩ رقم ٣٩٧١) وأورده الميثمي في المجمع (٢ / ١٧٥) وقال: «

فيه معاوية بن يحيى الصدفي وفيه كلام كثير» اهـ.

(٤) قوله: (الجمعة) من زيادة (ح) على الأصل.

(٥) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٧٥٢).

(٦) كأبي حاتم وأبي زرعة الرازيان وابن حبان والدارقطني وغيرهم.

انظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٤ رقم ١٧٥٣) والجروحين (٣ / ٣) والضعفاء للدارقطني رقم (٥١١).

(٧) انظر: التاريخ الكبير (٧ / ٣٣٦ رقم ١٤٤٧) وينحوه قال أبو حاتم والإمام الدارقطني.

انظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٤ رقم ١٧٥٣) والضعفاء للدارقطني رقم (٥١١).

(٨) قوله: (الرازي) ساقط من (ح) وكذا في السطر الذي يليه.

وهذا من رواية إسحاق بن سليمان الرازي عنه.

[٢٦٠—٢٦٤] وأما حديث سلمان ومن ذكر بعده<sup>(١)</sup> — وهم ستة —:

فتقدمت أحاديثهم في باب ماجاء في فضل الغسل يوم الجمعة.<sup>(٢)</sup>

**الثالث: [الحكم على حديث الباب]**

حكم المصنف على حديث الباب بالحسن لكان يزيد بن أبي زياد فحديثه حسن<sup>(٣)</sup>

ولرواية هشيم عنه.<sup>(٤)</sup>

أما رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي الكوفي الأحول فهي ضعيفة فإنه<sup>(٥)</sup> ضعيف جداً

كما قال ابن نمير<sup>(٦)</sup> وقد مشاه بعضهم: فقال ابن معين: <sup>(٧)</sup> يكتب حديثه، وقال ابن

عدي: <sup>(٨)</sup> ليس فيما يرويه حديث منكر المتن.

<sup>(١)</sup> قوله: (بعده) ورد في (ح): (معه) وهؤلاء الستة هم: عبدالله بن عمر، وعبدالله بن عمرو،

وأبو الدرداء، وأبو ذر، وأبو هريرة.

<sup>(٢)</sup> تقدمت هذه الأحاديث بالأرقام: (٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٢، ٧٨، ٨١).

<sup>(٣)</sup> قلت: تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف فالإسناد ضعيف كما تقدم بيانه في ص (٦٧٠، ٦٧١).

<sup>(٤)</sup> يعني بالضعف، وهو مدلس من المرتبة الرابعة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (١١١).

إلا أن هذه العلة متفية في هذه الرواية لأنه صرح بالتحديث عند ابن أبي شيبة في المصنف

والطحاوي في شرح المعاني كما تقدم.

<sup>(٥)</sup> يعني إسماعيل بن إبراهيم التيمي.

<sup>(٦)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٢ / ١٥٥ رقم ٥١٤) والكمال (١ / ٣٠٣).

<sup>(٧)</sup> انظر: الميزان (١ / ٢١٣).

<sup>(٨)</sup> انظر: الكامل (١ / ٣٠٣) وزاد: ويكتب حديثه.

وقال الذهبي في الكاشف (١ / ٧٠ رقم ٣٥٧): «ضعف» وقال الحافظ في التقریب رقم

(٤٢٥): «ضعف».

**الرابع: [نكر مطابقة الحديث بالباب]**

إن قيل بوب المصنف على حديث الباب السواك والطيب، وليس في الحديث الذي أورده ذكر للسواك؟

قلت: قد أشار بذكر السواك إلى حديث أبي سعيد<sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup> الشيخ الذي من الأنصار<sup>(٣)</sup> فإن فيهما ذكر السواك، والله أعلم.

**الخامس: [مبحث نحوي]**

إن قلت: ما نصب «حقا» في أول الحديث؟

قلت هو مصدر لفعل محذوف تقديره: حق حقا كقوله ﷺ: ((عمدا فعلته يا عمر)).<sup>(٤)</sup>

**السادس: [حكم السواك والطيب يوم الجمعة]**

فيه استحباب السواك والطيب يوم الجمعة لثلا يؤذي غيره بريحه، وظاهر حديث الباب:

وجوب الغسل والطيب، وظاهر حديث أبي سعيد: وجوب السواك والطيب،/ ولذلك قال عمرو بن سليم — راويه عن أبي سعيد — : أما الغسل فأشهد أنه واجب، وأما الاستياك والطيب فلا أدري أهو واجب أم لا ؟ ولكن هكذا في الحديث.<sup>(٥)</sup>  
وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني:<sup>(٦)</sup> ((وإن وجد طيبا فلا عليه أن يمس منه)) فهو ظاهر في عدم الوجوب.

ب/٢٢٥

(١) تقدم تخريجه برقم (٢٥٤).

(٢) قوله: (والشيخ) ورد في (ح): (وإلى حديث الشيخ) فزاد (إلى حديث).

(٣) تقدم تخريجه برقم (٢٥٥).

(٤) طرف من حديث بريدة بن الحصيب عند الإمام مسلم في (الطهارة — باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ٣ / ١٧٦، ١٧٧) ولفظه: (عمدا صنعت يا عمر).

(٥) انظر: صحيح البخاري (الجمعة — باب الطيب للجمعة ٢ / ٤٢٣ رقم ٨٨٠).

(٦) تقدم الغزو إليه برقم (٢٥٩).

ويدل على عدم وجوب السواك قوله ﷺ: ((لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك))<sup>(١)</sup>  
وفي رواية: ((لفرضت عليهم السواك عند كل صلاة)).<sup>(٢)</sup>

### السابع: [وجه التطيب بطيب أهله]

ما وجه قوله: ((ويعس أحدهم من طيب أهله))؟ مع تفرقه ﷺ بين طيب الرجال وطيب النساء بقوله في حديث أبي هريرة: ((طيب الرجال ما ظهر ريحه وخفي لونه، وطيب النساء: ما ظهر لونه وخفي ريحه)) رواه أبو داود<sup>(٣)</sup> والترمذي<sup>(٤)</sup> وحسنه، والنسائي<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> طرف من حديث أبي هريرة عند البخاري في (التمني — باب ما يجوز من اللو ١٣ / ٢٢٧ رقم ٧٢٤٠)

<sup>(٢)</sup> أخرجه الإمام النسائي في الكبرى في (الصوم — باب السواك للصائم بالغداة والعشي ٣ / ٢٨٨ رقم ٣٠١٩) من رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة به، دون قوله: (عند كل صلاة) وبتمامه رواه ابن إسحاق فجعله من مسند أبي أيوب الأنصاري. انظر: المصدر نفسه (٣ / ٢٩١ رقم ٣٠٢٩) قال الإمام النسائي — عقبه —: «كان يحيى القطان يقول: محمد بن عمرو أصح من محمد بن إسحاق في الحديث» اهـ.

قلت: ثم أتبعه بحديث محمد بن عمرو — وهو ابن علقمة — من رواية إسماعيل بن جعفر الأنصاري عنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة به بلفظ: (لأمرت) بدل (فرضت).  
<sup>(٣)</sup> أبو داود في (النكاح — باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من إصابته أهله ٢ / ٦٢٧ رقم ٢١٧٤).

<sup>(٤)</sup> الترمذي في (الأدب — باب ما جاء في طيب الرجال والنساء ٥ / ٩٩ رقم ٢٧٨٧).  
<sup>(٥)</sup> النسائي في (الزينة — باب الفصل بين طيب الرجال وطيب النساء ٨ / ٥٢٩ رقم ٥١٣٢).  
كلهم من طريق أبي نضرة عن رجل عن أبي هريرة، وورد عند البعض: شيخ من طفاوة، أو الطفاوي عن أبي هريرة.

وعلى كل تقدير هو رجل مجهول، ولكن الحديث له شاهد من حديث عمران بن حصين عند الإمام الترمذي في الباب المذكور وقال: حسن غريب، وهو كذلك مخرج عند الحاكم في المستدرك (٤ / ١٩١) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه فإن مشايخنا وإن اختلفوا في سماع الحسن عن عمران بن حصين فإن أكثرهم على أنه سمع منه» ووافقه الذهبي.

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن راويه عن أبي هريرة رجل من الطفاوة ولا يعرف إلا في هذا الحديث ولا يعرف اسمه قاله الترمذي — بعد تخريجه في الاستئذان —<sup>(١)</sup> وعلى تقدير ثبوته: فليس المراد به التحتم وال لزوم بل على طريق الأفضلية والندب، بدليل:

ما رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> من حديث عمران بن حصين ((أن خير طيب الرجال: ما ظهر ريحه وخفي لونه، وخير طيب النساء: ما ظهر لونه وخفي ريحه)) وقال: هذا حديث حسن غريب.

والوجه الثاني:

إن قوله في حديث الباب: ((من طيب أهله)) إنما المراد به: وإن لم يجد إلا طيب أهله فليس منه، بدليل قوله في إحدى روايتي مسلم المتقدمة: <sup>(٣)</sup> ((ولو من طيب المرأة))<sup>(٤)</sup> وخرج ذكر طيب أهله مخرج الغالب، لأن الغالب وجود طيب النساء لا عتائهن به بخلاف كثير من الرجال، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم<sup>(٥)</sup> ((ويعس من الطيب ما قدر عليه)).

==

وله شاهد آخر من حديث أبي موسى الأشعري:

أخرجه الطبراني في الأوسط ( ١ / ٢١٥ رقم ٦٩٨ ) وقال: « لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا الرمادي ».

قلت: رجال إسناده كلهم ثقات.

<sup>(١)</sup> قلت: بل هو في الأدب، كما تقدم في الهامش الذي قبل هذا.

<sup>(٢)</sup> الترمذي في ( الأدب — باب ما جاء في طيب الرجال والنساء ٥ / ٩٩ رقم ٢٧٨٨ ) وقد تقدم.

<sup>(٣)</sup> تقدمت هذه الرواية برقم (٢٥٤) عند تخريج حديث أبي سعيد الخدري.

<sup>(٤)</sup> قوله: (المرأة) غير واضح في الأصل.

<sup>(٥)</sup> تقدم برقم (٢٥٤).

**الثامن: [تعريف الطيب]**

قوله: ((فإن لم يجد فالماء له طيب)) المشهور في الرواية: طيب — بكسر الطاء وسكون "المتنة من تحت — أي أنه يقوم مقام الطيب لإزالته ما صادف من الروائح الكريهة والعرق.

فالطيب: إما استعمال الروائح الطيبة أو إزالة الروائح الكريهة، ولذلك جعل بعضهم السواك من التطيب، فجعل الأفضل فيه: التسوك باليمين ولو كان من ناب إزالة الأقدار لكان حقه أن يزال باليسار.

1/226

واستدل له بما رواه أبو داود<sup>(١)</sup> من حديث عائشة/ قالت: ((كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في طهوره وترجله ونعله وسواكه)) وهو في الكتب الستة<sup>(٢)</sup> دون قوله: ((وسواكه)) فانفرد بها أبو داود إلا أنهم قالوا: ((وفي شأنه كله)).

وقد يقال: التيمن في السواك: هو أن يبدأ بتسويك الجانب الأيمن، ويحتمل: أن يراد به الأعم من ذلك في هذا وفي هذا، فيتسوك يمينه، ويبدأ بالجانب الأيمن، والله أعلم.

**التاسع: [مبحث في المتفق والمفترق، وترجمة علي بن الحسين — شيخ المصنف —]**  
شيخ المصنف في حديث الباب لم يتضح من هو؟ فإن علي بن الحسن الكوفي في هذه الطبقة ثلاثة:

الأول: علي بن الحسن بن سليمان الكوفي كنيته أبو الحسين ويعرف بأبي الشعثاء، روى

(١) زاد هنا في (ح): (الباء).

(٢) أبو داود في (اللباس — باب في الانتقال ٤ / ٣٧٨ رقم ٤١٤٠).

(٣) فأخرجه البخاري في (الوضوء — باب في التيمن في الوضوء والغسل ١ / ٣٢٤ رقم ١٦٨)

ومسلم في (الطهارة — باب حبه ﷺ للثيامن ٣ / ١٦٠) والترمذي في (الصلاة — باب ما

يستحب من التيمن في الطهور ٢ / ٥٠٦ رقم ٦٠٨) والسنائي في (الطهارة — باب بأي

الرحلين يبدأ بالغسل ١ / ٨٣ رقم ١١٢) وابن ماجه في (الطهارة — باب التيمن في الوضوء

١ / ٨٧، ٨٨ رقم ٤١٧).

عن حفص بن غياث وخالد بن نافع وغيرهما، روى عنه مسلم وأبو زرعة الرازي والحسن بن سفيان.

هكذا ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل<sup>(١)</sup> أنه كوفي، ونسبه المزي<sup>(٢)</sup> الحضرمي، فالله أعلم.<sup>(٣)</sup>

والثاني: علي بن الحسن الكوفي: روى عن عبد الرحيم بن سليمان والمعاقي بن عمران، روى عنه النسائي وابن ناجية.<sup>(٤)</sup>

والثالث: علي بن الحسن الكوفي: روى عن إسماعيل بن إبراهيم التيمي روى عنه الترمذي، هكذا اقتصر المزي<sup>(٥)</sup> في ترجمته على رواية الترمذي عنه، لم يذكر أنه روى عنه غيره.

(١) انظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٨٠ رقم ٩٨٧).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٥/٢٣٤ رقم ٤٦٣٠).

(٣) علق عليه الحافظ بهامش (ح): «ليس بين الكوفي والحضرمي منافاة، هنامطين الحافظ المشهور حضرمي وهو كوفي» اهـ.

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٥/٢٣٦ رقم ٤٦٣٣).

(٥) يعني في تهذيب الكمال (٥/٢٣٦ رقم ٤٦٣٤).

قال الحافظ: «هو غير أبي الشعثاء وأظنه اللاني، وذكر صاحب الكمال أن الترمذي روى عن أبي الشعثاء فوهم» انظر: التهذيب (٧/٣٠١ رقم ٥١٤).

قال الحافظ: «قلت: لم يذكر الترمذي أبا الشعثاء المذكور» انظر: تهذيب التهذيب (٧ / ٣٠١ رقم ٥١٤) وقال في التقریب رقم (٤٧٤٣): «علي بن الحسن الكوفي مقبول من العاشرة كأنه الذي قبله».

قلت: يعني الذي يروي عن المعافي بن عمران وغيره.

وهذا اللاني هو ما ذكره الشارح في الرقم الثاني فكأن المزي والحافظ ابن حجر يرياهما واحداً، وعلى هذا فقد تأكد أن شيخ المصنف في هذا هو غير أبي الشعثاء وهو الذي روى عن كل من عبد الرحيم بن سليمان والمعاقي بن عمران وإسماعيل بن إبراهيم التيمي، والله أعلم.



وذكر صاحب الميزان<sup>(١)</sup> أنه انفرد عنه محبوب بن محرز<sup>(٢)</sup> وعلى هذا فما انفرد عنه محبوب كما زعم الذهبي، ولا انفرد بالرواية عنه الترمذي كما اقتضاه كلام المزي. ومحبوب بن محرز هذا: ذكره العجلي في الثقات<sup>(٣)</sup> وقال: إنه ثقة صاحب سنة، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه، وضعفه الدارقطني»<sup>(٤)</sup> والله أعلم.<sup>(٥)</sup>

(١) يعني الإمام الذهبي في الميزان (٣ / ١٢١ رقم ٥٨١٠).

(٢) كذا أثبتته الحافظ الذهبي وتبعه الشارح بينما ذكره المزي في شيوخ «علي بن الحسن الكوفي»

انظر: تهذيب الكمال (٥/٢٣٦ رقم ٤٦٣٤) كما ذكر «علي بن الحسن الكوفي» في عداد من روى عنه في ترجمته. انظر: المصدر نفسه (٧/٤٤ رقم ٦٣٨٧).

وحديث محبوب هذا أخرجه الإمام الترمذي في (المنقب — باب مناقب أبي بكر الصديق ٥٦٨/٥ رقم ٣٦٦١) من طريق «علي بن الحسن الكوفي» عن محبوب به. والله أعلم. وهذا المثال يدل على صواب ما ذكره الإمام المزي، وأن ما قاله الحافظان: الذهبي والشارح بجانب للصواب؛ والله أعلم.

(٣) لم أجده فيه، نعم ذكر محبوب بن موسى الأنطاكي، وأنه ثقة صاحب سنة. انظر: معرفة الثقات (٢ / ٢٦٦ رقم ١٦٨٨).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٨٨ رقم ١٧٧٨).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١٠ / ٥٢ رقم ٨٤).

(٦) أثبت في نهاية الباب السماعات واستقرت ذلك (٢٢٦/ب) و(٢٢٧/أ،ب).

وورد في (ج): «آخر الجزء ٢٣» اهـ.

## أبواب العيدين

باب في المشي يوم العيد<sup>(١)</sup>

٥٣٠ — حدثنا إسماعيل بن موسى يعني الفزاري ثنا شريك عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي قال: ((من السنة أن يخرج إلى العيد ما شياً وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج)).  
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يجيء الرجل إلى العيد ماشياً وأن لا يركب إلا من عذر.<sup>(٢)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٦٥] — حديث علي:

أخرجه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> عن يحيى بن حكيم عن أبي داود عن زهير — هو ابن معاوية — عن أبي إسحاق السبيعي نحوه بقصة المشي دون الأكل./

ب/٢٦٥

(١) قلت: من هذا الباب يبدأ الاعتماد على نسخة الحافظ ابن حجر أصلاً لعدم العثور على نسخة الشارح بخط يده.

(٢) انظر: الجامع (٢ / ٤١٠ رقم ٥٣٠).

(٣) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ماجاء في الخروج إلى العيد ما شياً ١ / ٢٣٦ رقم ١٢٨٩ ) وأخرجه أيضاً: ابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٢٥٤ رقم ٢١١٠ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٨١ : ٢٨٣ ). كلاهما من طريق أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور به. والحديث ضعيف لما يلي:

الأول: فيه الحارث بن عبد الله الأعور وهو ضعيف: انظر: التقريب رقم ( ١٠٣٦ ).  
الثاني: فيه أبو إسحاق السبيعي وهو مدلس من المرتبة الثالثة وقد عمن. انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ٩١ ) على أنه لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث: قاله شعبة لعيسى بن يونس. انظر: الكواكب النيرات ص ( ٣٤٨ : ٣٤٩ ) وتحفة التحصيل ص ( ٢٤٥ ).

## الثاني:

لم يذكر المصنف في الباب غير حديث علي، وفيه: عن عبدالله بن عمر وأبي رافع<sup>(١)</sup> وسعد القرظ، وسعد بن أبي وقاص.  
[٢٦٦] — أما حديث عبد الله بن عمر:

فأخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> قال ثنا محمد بن الصباح أنا عبد الرحمن بن عبدالله العمري عن أبيه، وعبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: ((كان رسول الله ﷺ يخرج إلى العيد

--

الثالث: اختلف فيه على أبي إسحاق السبيعي:

فرواه شريك وزهري عنه عن الحارث عن علي مرفوعاً؛ وتقدم تخريج حديثهما. وخالفهما: سفيان الثوري ومعمر: فروياه عنه عن الحارث عن علي موقوفاً؛ أخرج حديثهما عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٣٠٦ رقم ٥٧٣٧) وشريك — الذي رفعه — وإن كان من أصحاب أبي إسحاق السبيعي القدماء كما في الميزان (٢ / ٢٧٣ رقم ٣٦٩٧) فسفيان كذلك كما في هدي الساري ص (٤٥٣) بل هو أوثق أصحاب أبي إسحاق السبيعي وهم لا يقدمون شريكاً عليه: انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢ / ) فكيف وقد تابعه معمر.  
<sup>(١)</sup> أبو رافع هو القبطي مولى رسول الله ﷺ اسمه: إبراهيم، وقيل: أسلم مات في أول خلافة علي عليه الصحيح. انظر: أسد الغابة (١٠٢/٦) والإصابة (٦٨/٤) والتقريب رقم (٨١٥٠).  
(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخروج إلى العيد ما شياً ١ / ٢٣٦: ٢٣٥ رقم ١٢٨٨) وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٣) وقال: «هذا إسناد فيه عبد الرحمن ابن عبد الله العمري وهو ضعيف».

وقال الحافظ في التقريب رقم (٣٩٤٧): «عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاطب أبو القاسم المسدي العمري نزيل بغداد مستروك». والحديث أخرجه: الإمام البيهقي في الكرى (٣ / ٢٨١) من طريق عبدالله بن جعفر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: (كان رسول الله ﷺ يوم الفطر ويوم الأضحى يخرج ما شياً وتحمل بين يديه الحربة...) الحديث.  
وقال — عقبه — : «قوله: ما شياً غريب لم أكتبه من حديث ابن عمر إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي: فأما سائر ألفاظه فمشهورة».

ماشيا ويرجع ماشيا)).

وإسناده ضعيف جدا من أجل عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري، قال أحمد: <sup>(١)</sup> ولي قضاء المدينة حرقت أحاديثه من دهر ليس بشيء كان كذابا، وقال أبو زرعة <sup>(٢)</sup> وأبو حاتم: <sup>(٣)</sup> والنسائي <sup>(٤)</sup> متروك، وقال البخاري: <sup>(٥)</sup> ليس ممن يروى عنه. [٢٦٧] — وأما حديث سعد القرظ:

فرواه ابن ماجه <sup>(٦)</sup> أيضا قال: حدثنا هشام بن عمار نا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد حدثني أبي عن أبيه عن جده ((أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشيا ويرجع ماشيا)).

وإسناده ضعيف من أجل عبد الرحمن بن سعد: فقد ضعفه ابن معين. <sup>(٧)</sup> وأبوه — سعد بن عمار — قال فيه صاحب الميزان: <sup>(٨)</sup> لا يكاد يعرف.

(١) انظر: نحوه في الكامل (٤ / ١٥٨٨).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٥ / ٢٥٣ رقم ١٢٠٢).

(٣) المصدر نفسه: ولقظه: «متروك الحديث أضعف من أعيه القاسم كان يكذب».

(٤) انظر: الضعفاء له رقم (٣٥٦).

(٥) لم أجد قوله في الكتب المسندة: وهو في التهذيب (٦ / ٢١٤ رقم ٤٣١).

(٦) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ماجاء في الخروج إلى العيد ماشيا ١ / ٢٣٥ رقم ١٢٨٧).

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣ / ٦٠٧، ٦٠٨) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٨١) كلاهما من طريق عبد الرحمن بن سعد به.

وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ٢٣٥) وقال: «هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن وأبيه».

(٧) انظر: الجرح والتعديل (٥ / ٢٣٨ رقم ١١٢٣) في رواية ابن أبي عيثمة.

وقال البخاري: فيه نظر، وقال الحاكم أبو أحمد: حديثه ليس بالقائم، وقال الحافظ: ضعيف.

انظر: التاريخ الكبير (٥ / ٢٨٧ رقم ٩٣٣) والتهذيب (٦ / ١٨٣ رقم ٣٦٧) والتقريب رقم (٣٨٩٨).

وأبوه — عمار بن سعد — قال فيه البخاري: <sup>(٢)</sup> لا يتابع علي حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات. <sup>(٣)</sup>

[٢٦٨] — وأما حديث أبي رافع:

فرواه ابن ماجه <sup>(٤)</sup> أيضاً من رواية مندل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي أبيه <sup>(٥)</sup> عن جده ((أن رسول الله ﷺ كان يأتي العيد ماشياً)). وإسناده ضعيف أيضاً.

ومندل بن علي العتري، ومحمد بن عبيد الله بن أبي رافع: معدودان في الشيعة، <sup>(٦)</sup> قال البخاري: <sup>(٧)</sup> محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: منكر الحديث، وقال ابن معين: <sup>(٨)</sup> ليس بشيء.

==

(١) يعني الإمام الذهبي في الميزان (٢ / ١٢٤ رقم ٣١٢٣) وقال الحافظ في التقریب رقم (٢٢٦٤) : « مستور » وقد جهل ابن القطان عبد الرحمن بن سعد وأبيه وجده. انظر: بيان الوهم والإيهام (٣ / ٣٤٧ رقم ١٠٩٢).

(٢) انظر: الضعفاء للعقيلي (٣ / ٣١٨ رقم ١٣٣٧).

(٣) انظر: الثقات (٥ / ٢٦٧).

(٤) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشياً ١ / ٢٣٦ رقم ١٢٩٠). وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٣) وقال: « هذا إسناده فيه مندل ومحمد بن عبيد الله وهما ضعيفان ».

(٥) كذا في الأصل وهو في المطبوع: (عن أبيه عن جده).

(٦) قلت: صرح بذلك كل من: ابن عدي والعجلي، انظر: الكامل (٦ / ٢١٢٦) ترجمة محمد بن عبيد الله، ومعرفة الثقات (٢ / ٢٩٧ رقم ١٧٨٨) ترجمة مندل.

(٧) انظر: التاريخ الكبير (١ / ١٧١ رقم ٥١٢).

(٨) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٥٢٩ رقم ٣١٤٥).

وقال الحافظ في التقریب رقم (٦١٤٦): « محمد بن عبيد الله — بالتصغير — ابن أبي رافع الهاشمي مولاهم الكوفي ضعيف ».

قلت: والذي يظهر بالنظر إلى ترجمته في التهذيب (٩ / ٣٢١ رقم ٥٣١) أنه ضعيف جداً، فقد

--

وأما مندل: فقال فيه أحمد: <sup>(١)</sup> ضعيف الحديث، وقال ابن معين: <sup>(٢)</sup> لا بأس به.

[٢٦٩] — وأما حديث سعد بن أبي وقاص :

فرواه البزار في مسنده <sup>(٣)</sup> من رواية خالد بن إلياس عن مهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد عن أبيه ((أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد ما شيئاً ويرجع في طريق غير الطريق التي خرج منه)).

قال البزار: « لا نعلمه عن سعد إلا بهذا الإسناد، وخالد بن إلياس: ليس بالقوي، والمهاجر: صالح الحديث مشهور روى عنه حاتم بن إسماعيل وغيره ». قلت: ألان البزار القول في خالد، وقد قال فيه ابن معين <sup>(٤)</sup> والبخاري: <sup>(٥)</sup> ليس بشي وقال أحمد <sup>(٦)</sup> والنسائي: <sup>(٧)</sup> متروك.

==

جاء فيه سوى ما تقدم قول الإمام أبي حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث جداً ذاهب، وقول ابن عدي: يروي في الفضائل أشياء لا يتابع عليها، وقول الدارقطني: متروك وله معضلات.

(١) انظر: العلل للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٤١٢/١ رقم ٨٧١) والجرح والتعديل (٨ / ٤٣٤ رقم ١٩٨٧).

(٢) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٢٤٤، ٧٦٣) وضعفه في رواية أخرى، انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٥٨٦ رقم ٣٠٥٧).

وقال الحافظ في التقریب رقم (٦٩٣١): « مندل — مثلث الميم ساكن الثاني — ابن علي العسري — بفتح المهمل والنون ثم زاي أبو عبد الله الكوفي يقال: اسمه عمرو، ومندل لقب، ضعيف ».

(٣) انظر: مسند البزار (٣ / ٣٢٠ رقم ١١١٥) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٣، ٢٠٤) وقال: « فيه خالد بن إلياس وهو متروك ».

(٤) انظر: تاريخ الدارمي رقم (٢٩٩) وتاريخ الدوري (٢ / ١٤٢ رقم ٦٩٤).

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٣ / ١٤٠ رقم ٤٧٢).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٣٢١ رقم ١٤٤٠).

وأما مهاجر: فاحتج به مسلم<sup>(٢)</sup> وذكره ابن حبان في الثقات.<sup>(٣)</sup>

### الثالث: [الحكم على حديث الباب]

حكم المصنف على حديث الباب بأنه حسن، وقد اعترض عليه النووي في الخلاصة<sup>(٤)</sup> فقال: « اتفقوا على ضعفه وأن الحارث كذاب، إلا الترمذي فقال: حديث حسن، قال: ولا تقبل دعواه في ذلك ».

### [ترجمة الحارث الأعور]

قلت: لم يتفقوا على أن الحارث بن عبد الله الأعور كذاب، ولا على ضعفه: فقد روى عباس الدوري<sup>(٥)</sup> عن يحيى بن معين أنه قال فيه: لا بأس به، وروى عثمان بن سعيد الدارمي<sup>(٦)</sup> عن ابن معين أنه قال فيه: ثقة، وقال النسائي مرة: <sup>(٧)</sup> ليس به بأس، وقال

--

(١) انظر: الضعفاء له رقم ( ١٧٢ ).

قلت: قال الحافظ في التقریب رقم ( ١٦٢٧ ): « خالد بن إلياس أو إلياس بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة أبو الميثم العدوي المدني إمام المسجد النبوي متروك الحديث ».

(٢) انظر: رجال مسلم ( ٢ / ٢٥٣ رقم ١٦٢٤ ).

(٣) انظر: الثقات ( ٧ / ٤٨٦ ).

(٤) لم أقف على هذا الكتاب، وانظر: نحوه في شرح المذهب ( ٥ / ١٤، ١٥ ).

(٥) انظر: تاريخه ( ٢ / ٩٣ رقم ١٧٥١ ).

(٦) انظر: تاريخ الدارمي رقم ( ٢٣٣ ) وتعقبه الدارمي بقوله: « لا يتابع عليه ».

(٧) انظر: الميزان ( ١ / ٤٣٥ رقم ١٦٢٧ ).

مرة: <sup>(١)</sup> ليس بالقوي، وقال أبو بكر بن أبي داود: <sup>(٢)</sup> كان أفقه الناس وأفرض الناس وأحسب الناس تعلم الفرائض من على يقسم.  
قال الشعبي: <sup>(٣)</sup> حدثني الحارث الأعور وكان كذاباً، وكذبه أيضاً أبو إسحاق السبيعي <sup>(٤)</sup> وعلي بن المديني <sup>(٥)</sup> وقال أبو زرعة: <sup>(٦)</sup> لا يحتج به، وقال ابن حبان: <sup>(٧)</sup> كان غالباً في الشيع واهياً في الحديث، وقال الدارقطني: <sup>(٨)</sup> ضعيف، وضرب يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على حديثه. <sup>(٩)</sup>

قال صاحب الميزان: <sup>(١٠)</sup> « والجمهور على توهين أمره مع روايتهم لحديثه في الأبواب، قال: وحديثه في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره <sup>(١١)</sup> قال: وهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، قال: والظاهر: أنه كان يكذبه في حكاياته، وأما في الحديث فلا، وكان من أوعية العلم. قال مرة بن خالد: ثنا محمد بن سيرين قال: كان من أصحاب ابن مسعود خمسة يؤخذ عنهم أدركت منهم أربعة، وفاتني الحارث <sup>(١٢)</sup> ولم أره وكان يفضل عليهم وكان أحسبهم،

(١) انظر: الكامل (٢ / ٦٠٥).

(٢) انظر: الميزان (١ / ٤٣٧ رقم ١٦٢٧).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٧٨ رقم ٣٦٣) والكامل (٢ / ٦٠٤) والضعفاء للعقيلي (١ / ٢٠٨ رقم ٢٥٧).

(٤) انظر: المصادر السابقة.

(٥) انظر: الضعفاء للعقيلي (١ / ٢١٠ رقم ٢٥٧).

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٧٩ رقم ٣٦٣) ولفظه: لا يحتج بحديثه.

(٧) انظر: المحروحين (١ / ٢٢٢).

(٨) انظر: الضعفاء له رقم (١٥٣).

(٩) انظر: الضعفاء للعقيلي (١ / ٢٠٩ رقم ٢٥٧) هناك نصوص أخرى عن يحيى القطان ما يدل على أنه كان ينتفي من أحاديثه. انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٧٨، ٧٩ رقم ٣٦٣).

(١٠) يعني الإمام الذهبي في الميزان (١ / ٤٣٧ رقم ١٦٢٧).

(١١) تعقبه الحافظ في التهذيب (٢ / ١٤٧ رقم ٢٤٨) بقوله: « لم يحتج به النسائي وإنما أخرج له في السنن حديثاً واحداً مقروناً بابن مسيرة وآخر في اليوم واللييلة متتابعة، هذا جميع ما له عنده ».

(١٢) نبه في هذا الموضع فضيلة المناقش على أن المراد بالحارث هذا ليس هو الأعور وإنما هو ابن قيس الحنفي

المتوفى بعد معركة صفين، وذلك أن الحارث الأعور ليس من أصحاب ابن مسعود، وقد أدركه ابن سيرين لتأخر



ويختلف في هؤلاء الثلاثة أيهم أفضل ؟ علقمة ومسروق وعبيدة أبي [عمرو]<sup>(١)</sup> المسلماني.

**الرابع:** [ذكر بعض الأحاديث الصحيحة في استحباب المشي إلى الصلاة]  
 إن قلت: قد تبين أن أحاديث الباب كلها ضعيفة لا تصلح للاحتجاج بها فما حجة الجمهور في الاستحباب — وهو حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل — ؟  
 قلت: يستدل بعموم حديث أبي هريرة المتفق عليه<sup>(٢)</sup> عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا أتيتم الصلاة فاتوها وأنتم تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا)).  
 فهو عام في كل صلاة تشرع فيها الجماعة كالصلوات الخمس والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء، والله أعلم.

**الخامس:** [استحباب المشي إلى صلاة العيد مع ذكر الفققلين به من الصحابة وغيرهم]  
 ذهب أكثر العلماء إلى أنه يستحب أن يأتي إلى صلاة العيد ما شياً، فمن الصحابة:  
 عمر بن الخطاب<sup>(٣)</sup> وعلي بن أبي طالب<sup>(٤)</sup>.  
 ومن التابعين: إبراهيم النخعي<sup>(٥)</sup> وعمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup>.

وفاته إلى سنة ٦٥هـ، بخلاف الحارث بن قيس فإن ابن سيرين (المولود ٣٣هـ) لم يدركه، والله أعلم. انظر: ترجمة الحارث النخعي في التهذيب (١٥٤/٢).

قلت: في بعض ما قال نظر: فإن ابن معين قال عن الأعور: قد سمع من ابن مسعود. انظر: تاريخ الثوري (١٣/٢ رقم ١٤٢٧) على هذا هو أيضاً من أصحاب ابن مسعود، ولكن الأشهر من أصحابه هو ابن قيس النخعي كما قاله ابن حثمة وغيره.

(١) زيادة يقتضيها السياق وهي ليس في الأصل، ولا في الميزان.

(٢) أخرجه البخاري في (الأذان — باب قول الرجل فاتتنا الصلاة ... ٢ / ١٣٧ رقم ٦٣٥، ٦٣٦)

ومسلم في (المساجد ومواضع الصلاة ٥ / ٩٨ — ١٠٠).

(٣) انظر: للمصنف لابن أبي شيبة (١٦٣ / ٢) والأوسط (٤ / ٢٦٣ رقم ٢١٣٠).

(٤) انظر: الأوسط (٤ / ٢٦٣ رقم ٢١٣١).

(٥) انظر: للمصنف لابن أبي شيبة (١٦٣ / ٢) ولعبد الرزاق (٣ / ٢٨٩ رقم ٥٦٦٥).

ومن الأئمة: سفيان الثوري<sup>(١)</sup> والشافعي<sup>(٢)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup> وغيرهم.  
وروي عن الحسن البصري<sup>(٤)</sup> أنه كان يأتي صلاة العيد راكباً، وخصص الماوردي في  
الحاوي<sup>(٥)</sup> استحباب المشي إلى العيد لغير الثغور فقال — بعد ذكر المعذور بمرض وغيره —  
« فإن كان البلد ثغراً لأجل الجهاد وبقرّب العدو فركوبهم بسلّاحهم أولى لما فيه من إعزاز  
الدين وتحصين المسلمين ».

**السادس:** [استحباب المشي في الذهاب إلى العيد والركوب في الرجوع منه]  
تقدم في حديث ابن عمر<sup>(٦)</sup> وحديث سعد القرظ<sup>(٧)</sup> ((ويرجع ماشياً)) وروي البيهقي<sup>(٨)</sup>  
في حديث الحارث عن علي أنه قال: ((من السنة أن تأتي العيد ماشياً ثم تركب إذا  
رجعت)).

وهذا أمثل من حديث ابن عمر، وسعد القرظ وهو الذي ذكره أصحابنا.  
قال الرافعي<sup>(٩)</sup>: « فأما الرجوع: فإن شاء مشى وإن شاء ركب » يريد أنه مخير بينهما.  
قال البندنجي<sup>(١٠)</sup>: وهذا إذا لم يكن الطريق ضيقاً، فإن كانت ضيقة فتركه أولى لئلا  
يؤذي الناس.

--

- (١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٦٢) ولبعد الرزاق (٣ / ٢٨٩ رقم ٥٦٦٤).
- (٢) انظر: الأوسط (٤ / ٢٦٤).
- (٣) انظر: الأم (١ / ٣٨٨) والأوسط (٤ / ٢٦٤).
- (٤) انظر: المغني (٣ / ٢٦٢).
- (٥) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٦٣).
- (٦) انظر: الحاوي (٢ / ٤٨٧).
- (٧) تقدم برقم (٢٦٦).
- (٨) تقدم برقم (٢٦٧).
- (٩) البيهقي في الكرى (٣ / ٢٨١) ولا يصح رفعه لما تقدم عند تخريج حديث علي في ص (٦٨٣).
- (١٠) انظر: العزيز (٢ / ٣٥٩).
- (١١) معنى هذا الكلام ذكره الإمام النووي في المجموع (٥ / ١٦).

**السابع: [استحباب الأكل في الفطر قبل الخروج]**

تقدم في حديث الباب: ((وأن يأكل شيئا قبل أن يخرج)) وهذا الحكم في عيد الفطر، أما عيد النحر فيؤجر الأكل حتى يأكل من أضحيته كما سيأتي في الباب المعقود له.<sup>(١)</sup>

**الثامن: [استحباب مخالفة الطريق في العيد]**

تقدم في حديث سعد بن أبي وقاص:<sup>(٢)</sup> ((ويرجع في طريق غير الطريق الذي خرج منه)) وحديث سعد وإن كان ضعيفا فقد ثبت في البخاري<sup>(٣)</sup> من حديث جابر قال: ((كان النبي ﷺ إذا كان يوم العيد خالف الطريق)).

وقد صرح أصحابنا<sup>(٤)</sup> وغيرهم<sup>(٥)</sup> باستحباب ذلك.

**التاسع: [اشتقاق العيد وبيان معناه]**

العيد: مشتق من العود<sup>(٦)</sup> فكل عيد يعود بالسرور وإنما جمع عسى أعياد بالياء للفرق بينه وبين أعياد الخشب، وقيل: غير ذلك، وقيل: أصله عود بكسر العين، وسكون الواو فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مثل ميعاد، وميقات، وميزان وقال اخليل بن أحمد: وكل يوم يجمع كأنهم عادوا إليه، وقال ابن الأنباري: سمي عيدا للعود في الفرح والمرح، وقيل: سمي عيدا لأن كل إنسان يعود فيه إلى قدر منزلته، فهذا يضيف وهذا يضاف، وهذا يرحم، وهذا يرحم. وقيل: سمي عيدا لشرفه من العيد وهو محل كريم مشهور في العرب تسب إليه الإبل العيدية، والله أعلم.

(١) قلت: سيأتي في باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج.

(٢) تقدم برقم (٢٦٩).

(٣) انظر: صحيح البخاري في (العيدين — باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد ٢ / ٥٤٧ رقم ٩٨٦).

(٤) انظر: المهذب مع شرحه (٥ / ١٦، ١٧).

(٥) كالإمام مالك وأحمد. انظر: المغني (٣ / ٢٨٣).

(٦) انظر: غريب الحديث للخطابي (٩٦/١) والمجموع (٥ / ٥) وتحرير ألفاظ التنبيه ص (٨٨، ٨٧) وزاد: «وهو الرجوع والمعاودة لأنه يتكرر...».

## باب ماجاء في صلاة العيد قبل الخطبة

٥٣١ — حدثنا محمد بن المثني نا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال: ((كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يصلون في العيدين قبل الخطبة ثم يخطبون)).

قال: وفي الباب عن جابر وابن عباس.

قال أبو عيسى: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن صلاة العيدين قبل الخطبة، ويقال: إن أول من خطب قبل الصلاة: مروان بن الحكم.<sup>(١)</sup>

ب/٢٦١

## الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٧٠] — حديث ابن عمر:

أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> عن يعقوب بن إبراهيم، ومسلم<sup>(٣)</sup> عن أبي بكر بن أبي شيبة، وابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن أبي الأزهر — حوثة<sup>(٥)</sup> بن محمد المنقري — أربعتهم عن أبي أسامة...

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (٢ / ٤١١ رقم ٥٣١).

<sup>(٢)</sup> البخاري في (العيدين — باب الخطبة بعد العيد ٢ / ٥٢٥ رقم ٩٦٣).

<sup>(٣)</sup> مسلم في (العيدين — باب لا أذان ولا إقامة للعيدين ٦ / ١٧٦، ١٧٧).

<sup>(٤)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ماجاء في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم ١٢٦٩).

قلت: وأخرجه أيضا: النسائي في (العيدين — باب صلاة العيدين قبل الخطبة ٣ / ٢٠٣ رقم ١٥٦٣) من طريق أبي أسامة به.

<sup>(٥)</sup> حوثة — بفتح أوله وسكون الواو وبعدها مثناة مفتوحة — ابن عمه أبو الأزهر البصري

الوراق، صدوق. انظر: التقریب رقم (١٦٠٠).

## [تخريج ما في الباب]

[٢٧١] — وحديث جابر:

أخرجه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣)</sup> من رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر قال: ((خرج النبي ﷺ يوم الفطر فصلى قبل الخطبة)).

وأخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء.

[٢٧٢] — وحديث ابن عباس:

أخرجه الأئمة خلا المصنف: فرواه مسلم<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup> والنسائي في الكبرى<sup>(٨)</sup> وابن ماجه<sup>(٩)</sup> من رواية أيوب السخيتي سمعت عطاء قال: سمعت ابن عباس قال: ((أشهد على رسول الله ﷺ صلى قبل الخطبة ثم خطب...)) الحديث. وأصله عند البخاري<sup>(١٠)</sup> أيضاً لكن ليس فيه ذكر الصلاة قبل الخطبة<sup>(١١)</sup>.

(١) البخاري في (العيدين — باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ٢ / ٥٢٣ رقم ٩٥٨).

(٢) مسلم في (صلاة العيدين — ٦ / ١٧٤).

(٣) أبو داود في (الصلاة — باب الخطبة يوم العيد ١ / ٦٧٨ رقم ١١٤١).

(٤) مسلم في (صلاة العيدين ٦ / ١٧٥).

(٥) النسائي في (العيدين — باب ترك الأذان للعيدين ٣ / ٢٠١، ٢٠٢ رقم ١٥٦١) وكنا في (باب قيام الإمام في الخطبة متوكفاً على إنسان ٣ / ٢٠٧ رقم ١٥٧٤).

(٦) مسلم في (العيدين — ٦ / ١٧٣).

(٧) أبو داود في (الصلاة — باب الخطبة يوم العيد ١ / ٦٧٨ رقم ١١٤٢ وكنا في ١١٤٣، ١١٤٤).

(٨) النسائي في الكبرى في (العيدين — باب الصلاة قبل الخطبة ٢ / ٣٠٠ رقم ١٧٧٩).

(٩) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في صلاة العيدين ١ / ٢٣٢ رقم ١٢٦٦).

(١٠) البخاري في (العيدين — باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ٢ / ٢٣ رقم ٩٥٩).

(١١) علق عليه الحافظ في هامش (ح) بقوله: "قلت: وأخرجه البخاري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه أرسل إلى ابن الزبير يقول له: إنما الخطبة بعد الصلاة".

ورواه البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣)</sup> من رواية الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس ((شهدت العيد مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة)) الحديث.

ورواه البخاري<sup>(٤)</sup> وأبو داود<sup>(٥)</sup> والنسائي<sup>(٦)</sup> من رواية عبد الرحمن بن عباس<sup>(٧)</sup> ((سمعت ابن عباس قال: ((خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحي فصلى ثم خطب ثم أتى النساء...)) الحديث، لفظ البخاري في رواية له.<sup>(٨)</sup>

قلت: في هذا التعقيب فائدتان: إحداهما: أن فيه دعماً لما قد ينوهم أن الحديث من طريق أيوب عن عطاء.

والثانية: أن فيه ذكراً لكون الصلاة قبل الخطبة خلافاً لما نص عليه الشارح.

(١) البخاري في (العيدين — باب الخطبة بعد العيد ٢ / ٥٢٥ رقم ٩٦٢).

(٢) مسلم في (صلاة العيدين — ٦ / ١٧١، ١٧٢).

(٣) أبو داود في (الصلاة — باب ترك الأذان في العيد ١ / ٦٨٠ رقم ١١٤٧).

(٤) البخاري في (العيدين — باب خروج الصبيان إلى المصلى ٢ / ٥٣٨ رقم ٩٧٥، وكذا تحت رقم ٩٧٧).

(٥) أبو داود في (الصلاة — باب ترك الأذان في العيد ١ / ٦٧٩ رقم ١١٤٦).

(٦) النسائي في (العيدين — باب موعظة الإمام النساء بعد الفراغ من الخطبة وحشهن على الصدقة ٣ / ١٣ رقم ١٥٨٥).

(٧) عبد الرحمن بن عباس — بموحدة مكسورة ثم مهملة — ابن ربيعة النخعي الكوفي ثقة. انظر: الفتح (٢ / ٥٣٨) والتقريب رقم (٣٩٣٢).

(٨) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن عبد الرحمن بن عباس عن ابن عباس في باب خروج الصبيان.

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضا عن أنس بن مالك والبراء بن عازب وجندب بن سفيان<sup>(١)</sup> وأبي سعيد الخدري وعبدالله بن السائب<sup>(٢)</sup> وعبدالله بن الزبير.

[٢٧٣] — أما حديث أنس:

فأخرجه البخاري<sup>(٣)</sup> ومسلم<sup>(٤)</sup> من رواية محمد بن سيرين عن أنس بن مالك ((أن رسول الله ﷺ صلى يوم النحر ثم خطب ...)) الحديث.

[٢٧٤] — وأما حديث البراء:

فأخرجه البخاري<sup>(٥)</sup> ومسلم<sup>(٦)</sup> وأبو داود<sup>(٧)</sup> من رواية الشعبي عن البراء بن عازب قال: ((خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة...)) الحديث.

(١) جندب — بضم أوله والذال تفتح وتضم — ابن عبدالله بن سفيان البجلي، ربما نسب إلى جده له صحبة مات بعد المستين. انظر: أسد الغابة (٥٦٦/١) والإصابة (٢٥٠/١) والتقريب (٩٨٢).  
(٢) عبدالله بن السائب بن أبي السائب المخزومي المكي له ولأبيه صحبة قارئ أهل مكة وقائد عبدالله ابن عباس، توفي سنة بضع وستين. انظر: أسد الغابة (٢٥٤/٣) والإصابة (٣٠٦/٢) والتقريب رقم (٣٣٥٧).

(٣) البخاري في (العيدين — باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ٥٤٦ / ٢ رقم ٩٨٤).

(٤) مسلم في (الأضاحي — باب وقت الأضاحي ١١٦ / ١٣).

(٥) البخاري في (العيدين — باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ٥٤٦ / ٢ رقم ٩٨٣).

(٦) مسلم في (الأضاحي — باب وقت الأضاحي ١١٥ / ١٣).

(٧) أبو داود في (الضحايا — باب ما يجوز من السنن في الضحايا ٢٣٣ / ٣ رقم ٢٨٠٠).

ورواه الشيخان<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> بلفظ: ((إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نخطب...)) الحديث.

[٢٧٥] — وأما حديث جندب:

فرواه البخاري<sup>(٤)</sup> ومسلم<sup>(٥)</sup> من رواية الأسود بن قيس عن جندب قال: ((صلى النبي ﷺ يوم النحر ثم خطب ثم ذهب...)) الحديث لفظ البخاري، وقال مسلم في بعض طرقه: ((شهدت النبي ﷺ صلى يوم أضحى ثم خطب...)) الحديث.

[٢٧٦] — وأما حديث أبي سعيد الخدري:

فرواه البخاري<sup>(٦)</sup> ومسلم<sup>(٧)</sup> والنسائي<sup>(٨)</sup> وابن ماجه<sup>(٩)</sup> من رواية عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال: ((خرج رسول الله ﷺ يوم أضحى أو فطر إلى المصلى فصلى ثم

(١) أخرجه الإمام البخاري في (العيدين — باب سنة العيدين لأهل الإسلام ٢ / ٥١٦ رقم ٩٥١)

ومسلم في (الأضاحي — باب وقت الأضاحي ١٣ / ١١٤).

(٢) لم أحده عنده بهذا اللفظ.

(٣) النسائي في (العيدين — باب الخطبة يوم العيد ٣ / ٢٠٢ رقم ١٥٦٢).

قلت: لم أحده عندهم لفظ: (الخطبة) بعد الصلاة.

(٤) البخاري في (العيدين — باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ٢ / ٤٥٧ رقم ٩٨٥) وهذا لفظه.

(٥) مسلم في (الأضاحي — باب وقت الأضاحي ١٣ / ١١٠ — ١١٢).

(٦) المصدر نفسه (١٣/١١١—١١٢) من طريق شعبة عن الأسود به.

(٧) البخاري في (الحيض — باب ترك الحائض الصوم ١ / ٤٨٣ رقم ٣٠٤) وكذا في الزكاة —

باب الزكاة على الأقارب ٣ / ٣٨١ رقم ١٤٦٢).

وكذا في (العيدين — باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ٢ / ٥٢٠ رقم ٩٥٦).

(٨) مسلم في (العيدين — باب لا أذان ولا إقامة للعيدين ٦ / ١٧٧).

(٩) النسائي في (العيدين — باب استقبال الإمام الناس بوجهه في الخطبة ٣ / ٢٠٨ رقم ١٥٧٥،

وكذا تحت رقم ١٥٧٨).

(١٠) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخطبة في العيدين ١ / ٢٣٤ رقم ١٢٨١).



انصرف فقام فوعظ الناس...) الحديث.

[٢٧٧] — وأما حديث عبدالله بن السائب: فرواه أبو داود<sup>(١)</sup> والنسائي<sup>(٢)</sup> وابن ماجه<sup>(٣)</sup> من رواية عطاء عن عبدالله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى الصلاة قال: ((إنما نخطب فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب)).

قال أبو داود: <sup>(٤)</sup> هذا مرسل، وقال النسائي: <sup>(٥)</sup> هذا خطأ والصواب: مرسل.

[٢٧٨] — وأما حديث عبد الله بن الزبير:

فرواه أحمد<sup>(٦)</sup> من طريق ابن إسحاق ثنا وهب بن كيسان مولى آل الزبير سمعت عبدالله بن

(١) أبو داود في ( الصلاة — باب الجلوس للخطبة ١ / ٦٨٣ رقم ١١٥٥ ) وقال: " هذا مرسل عن عطاء عن النبي ﷺ " .

(٢) النسائي في ( العيدين — باب التخيير بين الجلوس في الخطبة للعيدين ٣ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ رقم ١٥٧٠ ) وقال: " هذا خطأ والصواب: مرسل " انظر: تحفة الأشراف ( ٤ / ٣٤٧ رقم ٥٣١٥ ) ولم أجده في السنن المطبوع.

(٣) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة ١ / ٢٣٥ رقم ١٢٨٣ ) .

(٤) يعني عقب الحديث المتقدم.

(٥) يعني عقب الحديث المتقدم.

قلت: سئل الإمام أبو زرعة الرازي عن هذا الحديث مرفوعاً فقال: " الصحيح ما حدثنا به إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن عطاء أن النبي ﷺ مرسل " اهـ انظر: العلل لابن أبي حاتم ( ١ / ١٨٠ رقم ٥١٣ )

وقال يحيى بن معين: " هذا خطأ وإنما هو عن عطاء فقط، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السيناني يقول: عن عبد الله بن السائب " اهـ. انظر: تاريخ الدوري ٣ / ١٥ رقم ٥٦ . قلت: أخرج الإمام البيهقي في الكبرى ( ٣ / ٣٠١ ) هذا المرسل من طريق ابن عينة عن ابن جريح به، وتابعه هشام بن يوسف كما قال الإمام أبو زرعة.

(٦) الإمام أحمد في مسنده ( ٤ / ٤ ) .

الزبير يقول — حين صلى قبل الخطبة ثم قام بخطب —: ((أيها الناس ا كل<sup>(١)</sup>) سنة الله وسنة رسوله)). وإسناده جيد.

### الثالث: [مشروعية تقديم الصلاة على الخطبة، وبيان أول من قدم للخطبة على الصلاة]

فيه أن المشروع في العيد تقديم الصلاة على الخطبة بخلاف الجمعة، وهو قول العلماء كافة.

قال القاضي عياض: <sup>(٢)</sup> هذا هو المتفق عليه بين علماء الأمصار وأئمة الفتوى ولا خلاف بين أئمتهم فيه، وهو فعل النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده، إلا ما روي أن عثمان في شطر خلافته الأخير قدم الخطبة لأنه رأى من الناس من تفوته الصلاة، وروي مثله عن عمر وليس بصحيح، ثم قال: وقيل: فعله ابن الزبير في آخر أيامه.

وقال ابن قدامة: <sup>(٣)</sup> لا نعلم فيه خلافا بين المسلمين إلا عن بني أمية قال: وعن ابن عباس وابن الزبير أنهما فعلاه ولم يصح عنهما، قال: ولا يعتد بخلاف بني أمية لأنه مسبوق بالإجماع الذي كان قبلهم، ومخالفة سنة النبي ﷺ الصحيحة، وقد أنكر عليهم فعلهم وعد بدعة، ومخالفا للسنة.

### الرابع: [تفنيد أدلة القائلين بأن عمر أو عثمان قدم الخطبة على الصلاة]

---

وأخرجه أيضا: الطبراني في الكبير ١٣ / ٦٣ رقم ٨٥ (تحقيق عوض الله. وأورده المصنف في المجموع (٢ / ٢٠٤) وقال: "رواه أحمد ورجاله ثقات" اهـ. قلت: في سنده محمد بن إسحاق وهو صدوق كما قال الحافظ في التقریب رقم (٥٧٦٢).  
(١) كذا في الأصل والمطبوع من المسند، والطبراني والمجموع، إلا أن محقق الأطراف والانحاف صوبه ب: (كذا) انظر: الانحاف (٦ / ٦٢٩ رقم ٧١٢٨) والأطراف (٣ / ١٤ رقم ٣١٤٥).  
(٢) انظر: إكمال المعلم (٢٨٩/٣).  
(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٧٦).

ما ذكر عن عمر وعثمان وعبد الله بن الزبير لم يصح ذلك عنهم.  
وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر عن عمر خلافة كما تقدم،<sup>(١)</sup> وثبت في  
الصحيحين عن ابن عباس عن عمر وعثمان خلافة كما تقدم.<sup>(٢)</sup>  
فأما رواية ذلك عن عمر:

فرواها ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٣)</sup> ما عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن يوسف بن  
عبد الله بن سلام قال: ((كان الناس يبدأون بالصلاة ثم يشنون بالخطبة، فلما كان عمر<sup>(٤)</sup> وكثر  
الناس في زمانه فكان إذا ذهب ليخطب ذهب أكثر الناس، فلما رأى ذلك بدأ بالخطبة وختم  
بالصلاة)).

وهذا الأثر إن كان رجاله ثقات فهو شاذ مخالف لما ثبت في الصحيحين عن عمر من  
رواية ابنه عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس، وروايتهما<sup>(٥)</sup> عنه أولى من رواية يوسف بن  
عبد الله ابن سلام عنه، فإنه وإن كان ولد في حياة النبي ﷺ وروى عنه  
فإنما ذكروا له الرواية عن عثمان وعلي من الخلفاء دون أبي بكر وعمر<sup>(٦)</sup>

(١) تقدم برقم (٢٧٠).

(٢) تقدم برقم (٢٧٢).

(٣) انظر: المصنف (٢ / ١٧١).

(٤) هكذا ورد في الأصل (عمر) وقد خرج له في الهامش الأيمن وقال: (عثمان) وكتب فوقه  
(خ) قلت: وما استظهره الحافظ غير ظاهر، لما جاء في النص قوله: (شاذ مخالف... لرواية ابنه  
عبد الله ابن عمر) وعبد الله بن عمر هو ابن عمر بن الخطاب الذي جاء ذكره في صلب النص،  
لا عثمان، والله أعلم.

(٥) تقدمت روايتهما برقم (٢٧٠) و (٢٧٢).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٨ / ٣٧١، ٣٧٢ رقم ٣٣٦٧) والجرح والتعديل (٩ / ٢٢٥ رقم  
٩٤٢) والتهذيب (١١ / ٤١٦ رقم ٧١١) وقال الحافظ في التقریب رقم (٧٩٢٦):  
«يوسف بن عبد الله بن سلام الإسرائيلي المدني أبو يعقوب صحابي صغير وقد ذكره العجلي في

والله أعلم.<sup>(١)</sup>

وأما رواية ذلك عن عثمان: فلم اجد لها إسناداً<sup>(٢)</sup>.

وقال القاضي أبو بكر بن العربي:<sup>(٣)</sup> « يقال: إن أول من قدمها عثمان، قال: وهو كذب لا تلتفتوا إليه ».

ويرده ما ثبت في الصحيحين<sup>(٤)</sup> من رواية ابن عباس قال: ((شهدت العيد مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة)).

وصح عن عبي<sup>(٥)</sup> أيضاً أنه كان يصلي قبل الخطبة، فقد ثبت ذلك عن الخلفاء الأربعة بالأسانيد الصحيحة وما نقل عن أحد منهم على خلاف ذلك فهو شاذ مردود.

وأما قصة ابن الزبير:

فقد تقدم في الوجه الثاني<sup>(٦)</sup> أنه صلى قبل الخطبة، وثبت في صحيح مسلم<sup>(٧)</sup> من رواية ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير أول ما بويع له: أنه لم يكن يؤذن للصلاة

==

ثقات التابعين ».

(١) وقال الحافظ في الفتح ( ٢ / ٥٢٤ ): — بعد أن ذكر الأثرين المتعارضين — « فإن جمع بوقوع ذلك منه نادرا وإلا فما في الصحيحين أصح » اهـ.

(٢) قلت: بل له إسناد عند ابن المنذر في الأوسط ( ٤ / ٢٧٢، ٢٧٣ رقم ٢١٥١، ٢١٥٢ ) وصححه الحافظ في الفتح ( ٢ / ٥٢٤ ) واعتذر عنه قائلا: « أنه رأى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة حيث أنه رأى ناسا كثيرا لا يدركون الصلاة فصار خطيب قبل الصلاة » وقال أيضا: « ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحيانا » اهـ. انظر: الفتح ( ٢ / ٥٢٤ ).

(٣) انظر: العارضة ( ٣ / ٣ ).

(٤) تقدم العزو إليهما برقم (٢٧٢).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢ / ١٧١ ).

(٦) تقدم برقم (٢٧٨).

(٧) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ( الجمعة — باب لا أذان ولا إقامة للعبدین ٦ / ١٧٦ ).

يوم الفطر فلا تؤذن لها، قال: فلم يؤذن لها ابن الزبير يومه وأرسل إليه مع ذلك إنما الخطبة بعد الصلاة، وأن ذلك قد كان يفعل، قال: فصلى ابن الزبير قبل الخطبة.  
وأما فعل ابن الزبير: بخلاف ذلك فلأمر وقع بينه وبين ابن عباس ولعل ابن الزبير كان يرى ذلك جائزا.

والقصة رواها ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(١)</sup> قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطية ((أن ابن الزبير سأل ابن عباس: كيف أصنع في هذا اليوم يوم عيد؟ وكان الذي بينهما حسنا.. فقال: لا تؤذن ولا تقم، وصل قبل الخطبة، فلما ساء الذي بينهما أذن، وخطب قبل الصلاة)).

### الخامس: [من أول من خطب قبل الصلاة؟]

قول المصنف: ((ويقال: إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم)) أتى به بصيغة التمريض، وكان ينبغي أن يأتي به بصيغة الجزم لصحة ذلك، فقد ثبت في صحيح مسلم<sup>(٢)</sup> من رواية طارق بن شهاب قال: ((أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل فقال: الصلاة قبل الخطبة، فقال: قد ترك ما هنالك، فقال أبو سعيد: أما هذا فقد قضى ما عليه سمعت رسول الله ﷺ يقول: من رأى منكم منكرا فليغيره بيده...)) الحديث. وطارق بن شهاب: <sup>(٣)</sup> أدرك الجاهلية، ورأى النبي ﷺ وروى عنه، وقال أبو داود: <sup>(٤)</sup> رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئا، وأيضا فقد روى المصنف <sup>(٥)</sup> هذا الحديث في كتاب الفتن، وفيه أن مروان أول من فعل ذلك، وقال: إنه حديث حسن.

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٧٠).

(٢) انظر: صحيح مسلم (الإيمان — باب وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ٢ / ٢١).

(٣) تقدم الكلام عليه في الوجه الخامس من باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر.

(٤) قاله في كتابه السنن (١/٦٤٤ رقم ١٠٦٧) وقد تقدم العزو إليه هناك.

(٥) انظر: الجامع (الفتن — باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو باللسان أو بالقلب ٤ / ٤٠٧،

٤٠٨ رقم ٢١٧٢) وقال: هذا حديث حسن صحيح.

ولعل المصنف أتى به بصيغة التمريض لأنه لم يصح عنده، ويحتمل أنه وإن صح عنه فلعل طارق بن شهاب خفي عليه فعل غيره له قبل ذلك، فلذلك أتى به بصيغة التمريض. وقد اختلف في أول من فعل ذلك: فقيل: عمر بن الخطاب على ما تقدم من مصنف ابن أبي شيبة، وهو شاذ.

وقيل: عثمان، وليس له أصل.<sup>(١)</sup>

وقيل: معاوية، حكاه القاضي عياض،<sup>(٢)</sup> وقيل: زياد بالبصرة في خلافة معاوية، حكاه عياض أيضا.<sup>(٣)</sup>

والصحيح بل الصواب: أن أول من فعله مروان بالمدينة في خلافة معاوية كما ثبت ذلك في الصحيحين<sup>(٤)</sup> عن أبي سعيد الخدري قال: ((كان النبي ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة، فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجنا مع مروان — وهو أمير المدينة — فلما أتينا المصلى إذا منبر بناه كثير بن الصلت فأراد مروان أن يرقاه قبل أن يصلي فجبذه أبو سعيد فارتفع فخطب قبل الصلاة، فقلت له: غيرتم والله فقال: أبا

(١) قلت: تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب أنه ورد ذلك مسندا وقد صحح إسناده الحافظ في الفتح،

(٢) انظر: إكمال المعلم (٢٨٩/٣).

قلت: ذكر الإمام الشافعي في الأم (١ / ٣٩٣) بسنده عن عبد الله بن يزيد الخطمي قال: (إن النبي ﷺ وأبوابه وعمر وعثمان كانوا يتدبرون بالصلاة قبل الخطبة حتى قدم معاوية فقدم الخطبة) إلا أن في سنده إبراهيم بن محمد — شيخ الشافعي — وهو متروك، انظر: التفریب رقم ( ). وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري (أن أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية).

(٣) المصدر نفسه (٢٩٠/٣).

قلت: أسند ذلك ابن المنذر في الأوسط كما عزا له الحافظ في الفتح (٥٢٤ / ٢).

(٤) تقدم برقم (٢٧٦) وهذا اللفظ البخاري في (العيدين — باب الخروج إلى المصلى بغير منبر

٥٢٠/٢ رقم ٩٥٦) مختصرا.

سعيد! قد ذهب ما تعلم، فقلت: ما أعلم والله خير مما لا أعلم، فقال: إن الناس لم يكونوا يجلسون بعد الصلاة فخطبنا قبل الصلاة)).

وعلى هذا فلم يصح عن أحد من الصحابة فعله، لا عمر ولا عثمان ولا معاوية ولا ابن الزبير في أثناء إمرته لما وقع بينه وبين ابن عباس مع كون الناس قد اعتادوا قبل ابن الزبير بفعل ذلك مع مروان حتى ألقوه، وعدوا غيره منكراً لما ألقوه وهذا شأن البدع إذا انتشرت لتحسين الشيطان لهم سوء أعمالهم.

وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(١)</sup> أن مطر بن ناحية سأل سعيد بن جبير عن الصلاة يوم الأضحى ويوم الفطر فأمره أن يصلي قبل الخطبة فاستكره الناس ذلك فقال سعيد: هي والله معروفة هي والله معروفة، انتهى.

وهذه البدعة مسبوقة بالإجماع<sup>(٢)</sup> قبلها وقد انقطعت — والله الحمد —.

والعجب أن صاحب الشرع الذي يحبه كل مؤمن في سماع خطبته ويثابر عليها بخيرهم بعد الصلاة بين أن يذهبوا وبين أن يجلسوا للخطبة.

وأن من لا يحب أهل الدين سماع خطبته<sup>(٣)</sup> يلجئهم إلى سماع خطبته، وبغير سنة النبي ﷺ حتى يسمع خطبته ويخرج بأنه غير ذلك لحكمة.

قال القاضي أبو بكر بن العربي: <sup>(٤)</sup> هذا تغيير للسنة بالنظر والقياس، وذلك باطل بإجماع الأمة، قال: وإنما لم يجلس الناس إليهم لأنهم كانوا يخطبون فيقولون ما لا يفعلون، فقد فتهم قلوب الناس، قال: ولو أنهم حيث يتركون الناس ويخطبون على أصحابهم خاصة لكان أفضل لهم من تغيير السنة.

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٧٠، ١٧١).

(٢) قلت: نقل هذا الإجماع ابن قدامة في المغني (٣ / ٢٧٦) وكذا ابن العربي كما سيأتي في كلام الشارح.

(٣) قوله: (خطبته) ورد في الأصل: (خطبتهم) والسياق يقتضي ما أثبت.

(٤) انظر: العارضة (٣ / ٤).

**السادس: [حكم الاعتداد بالخطبة قبل الصلاة]**

اختلف أصحابنا في تقديم الخطب على الصلاة: هل تؤدي بها سنة صلاة العيدين أم لا؟  
 فذكر الرافعي<sup>(١)</sup> «أنه لو بدأ بالخطبة قبل الصلاة ففي الاعتداد بها احتمال للإمام».   
 قلت: وفي مختصر البويطي<sup>(٢)</sup> عن الشافعي ما يقتضي عدم الاعتداد بها فقال: «فإن بدأ  
 بالخطبة قبل الصلاة رأيت أن يعيد الخطبة بعد الصلاة فإن لم يفعل لم يكن عليه إعادة» انتهى.  
 فافتضى ذلك أنه كما لو لم يخطب فإن الخطبة ليست شرطا في صحة الصلاة.  
 وقال النووي في شرح المذهب<sup>(٣)</sup> وزوائد الروضة<sup>(٤)</sup> الصواب — وهو ظاهر نص الشافعي —  
 أنه لا يعتد بها، والله أعلم.  
 قال ابن قدامة<sup>(٥)</sup> فعلى هذا من خطب قبل الصلاة فهو كمن لم يخطب لأنه خطب في  
 غير محل الخطبة فأشبهه ما لو خطب في الجمعة بعد الصلاة، انتهى.  
 وإنما يفرق بين الجمعة والعيدين في اشتراط الترتيب لأن خطبتي العيدين سنة بلا خلاف،  
 وإن قيل: بو جوب صلاة العيد ين فلا يشترط فيهما الخطبة، فلو اشترطت الخطبة لوجب  
 الترتيب كالجمعة، والله أعلم.

١/٢٦٣

**السابع: [وجوب إنكار المنكر]**

في قصة أبي سعيد مع مروان إنكار ترك السنن على الأمراء وغيرهم خصوصا إذا كان  
 شعارا في الدين بل ظاهر حديث أبي سعيد وجوب الإنكار في قوله عن الرجل الذي أنكر  
 على مروان: أما هذا فقد قضى ما عليه، فظاهره أن ذلك واجب، نعم إن أدى ذلك إلى فتنه  
 لم يجب الإنكار، لكن يستحب لما فيه من زوال المنكر ودوام السنة، والله أعلم.

(١) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٥).

(٢) انظر: مختصر البويطي (٨٣/ب) والمجموع (٥ / ٣٠).

(٣) انظر: شرح المذهب (٥ / ٣٠).

(٤) انظر: الروضة (١ / ٥٨١).

(٥) انظر: المغني (٣ / ٢٧٩) والمجموع (٥ / ٢٨).



## باب ما جاء أن صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة

٥٣٢ — حدثنا قتيبة نا أبو الأحوص عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة قال: ((صليت مع النبي ﷺ العيدين بغير أذان ولا إقامة)).  
قال: وفي الباب عن جابر بن عبد الله وابن عباس.  
قال أبو عيسى: حديث جابر بن سمرة حديث حسن صحيح.  
والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أنه لا يؤذن لصلاة العيدين ولا لشيء من التوافل.<sup>(١)</sup>

### الكلام عليه من وجوه:

#### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٧٩] — حديث جابر بن سمرة: أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> عن قتيبة ويحيى بن يحيى والحسن بن الربيع وأبي بكر ابن أبي شيبة، وأبو داود<sup>(٣)</sup> عن عثمان بن أبي شيبة وهناد بن السري، كلهم عن أبي الأحوص — واسمه: سلام بن سليم — ...

#### [تخريج ما في الباب]

[٢٨٠] — وحديث جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية عبد

(١) انظر: الجامع (٢ / ٤١٢، ٤١٣ رقم ٥٣٢).

(٢) مسلم في (العيدين — باب لا أذان ولا إقامة للعيدين ٦ / ١٧٦).

(٣) أبو داود في (الصلاة — باب ترك الأذان في العيد ١ / ٦٨٠ رقم ١١٤٨).

(٤) مسلم في (العيدين — باب صلاة العيدين ٦ / ١٧٤، ١٧٥).

(٥) النسائي في (العيدين — باب قيام الإمام في الخطبة متوكفا على إنسان ٣ / ٢٠٧، ٢٠٨ رقم

الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: ((شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة)) وقد رواه ابن جريج عن عطاء عن جابر وابن عباس وسأني في الحديث الذي يليه.

[٢٨١] — وحديث ابن عباس عن جابر بن عبد الله قال: ((شهدت مع رسول الله ﷺ الصلاة يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة))

اتفق عليه الشيخان<sup>(١)</sup> من رواية ابن جريج قال: أنا عطاء عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله قال: ((لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية)).

ورواه أبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس ((أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة وأن أبا بكر وعمر أو عثمان — شك يحيى —)).

ورواه أبو داود<sup>(٣)</sup> من رواية عبد الرحمن بن عباس قال: ((سأل رجل ابن عباس أشهدت العيد مع رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، ولولا مزلقي منه ما شهدته من الصغر فأتى رسول الله ﷺ العلم الذي عند دار كثير بن الصلت فصلى ثم خطب ولم يذكر أذاناً ولا إقامة...)) الحديث.

وأصله عند البخاري<sup>(٤)</sup> وليس فيه ذكر الأذان والإقامة.

(١) أخرجه البخاري في (العيدين — باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ٢ / ٥٢٣ رقم ٩٦٠).

(٢) أبو داود في (الصلاة — باب ترك الأذان في العيد ١ / ٦٨٠ رقم ١١٤٧) ورجاله كلهم ثقات.

وأخرجه أيضاً: ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في صلاة العيدين ١ / ٢٣٢ رقم ١٢٦٧) دون ذكر أبي بكر وغيره مقتصرًا على فعل النبي ﷺ.

(٣) أبو داود في (الصلاة — باب ترك الأذان في العيد ١ / ٦٧٩ رقم ١١٤٦).

(٤) أخرجه الإمام البخاري في عدة مواضع ومنها: (العيدين — باب خروج الصبيان، وباب العلم الذي بالمصلى ٢ / ٥٣٨، ٥٣٩ رقم ٩٧٥، ٩٧٧) وكذا في (الأذان — باب وضوء الصبيان ٢ / ٤٠٢ رقم ٨٦٣).

وأخرجه بذكر الأذان والإقامة — مثل أبي داود — في موضعين آخرين هما:

**الثاني:** <sup>(١)</sup> [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضاً عن سعد بن أبي وقاص، والبراء بن عازب، وأبي رافع.

[٢٨٢] — أما حديث سعد بن أبي وقاص:

فرواه البزار في مسنده <sup>(٢)</sup> من رواية عامر بن سعد عن أبيه — سعد — ((أن النبي ﷺ صلى

العيد بغير أذان ولا إقامة وكان يخطب خطبتين قائماً يفصل بينهما بجلسة))

وفي أثناء إسناده وجادة من كتاب.

قال البزار: لأنعلمه عن سعد إلا هذا الإسناد.

[٢٨٣] — وأما حديث البراء بن عازب:

فرواه الطبراني في الأوسط <sup>(٣)</sup> من رواية القاسم عن الشعبي عن البراء بن عازب ((أن رسول

الله ﷺ صلى في يوم الأضحى بغير أذان ولا إقامة فخطب الرجال ثم أتى إلى النساء))

الحديث. وإسناده جيد.

( النكاح — باب والذين لم يبلغوا الحلم منكم ٩ / ٢٥٥ رقم ٥٢٤٩ ) و ( الاعتصام — باب ما

ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ... ١٣ / ٣١٦ رقم ٧٣٢٥ ).

<sup>(١)</sup> قوله: (الثاني) ورد في الأصل: (الثالث) والصواب ما أثبتته.

<sup>(٢)</sup> انظر: مسند البزار ( ٣ / ٣٢١ ، ٣٢٢ رقم ١١١٦ ) وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ٢٠٦ )

وقال: « رواه البزار وجادة، وفي إسناده من لم أعرفه ».

قلت: لعله شيخ شيخ البزار: أحمد بن محمد بن عبد العزيز، فإنني لم أجده له ترجمة.

وفيه أيضاً: شيخ البزار: عبدالله بن شبيب أبو سعيد الربيعي أخباري علامة لكنه واه، قاله الإمام

الذهبي في الميزان ( ٢ / ٤٣٨ رقم ٤٣٧٦ ).

وفيه أيضاً: محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، وهو ضعيف جداً.

انظر: التاريخ الكبير ( ١ / ١٦٧ رقم ٤٩٩ ) والجرح والتعديل ( ٨ / ٧ رقم ٢٤ ) والكامل (

٦ / ٢٢٤٤ ) والميزان ( ٣ / ٦٢٨ رقم ٧٨٧٤ ) واللسان ( ٥ / ٢٥٩ رقم ٨٩٥ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: الأوسط ( ٢ / ٧٥ رقم ١٢٩٥ ) وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ٢٠٦ ) وقال: « رواه

الطبراني في الأوسط وفيه عبدالله بن عمر بن أبان ولم أعرفه ».

والقاسم: هو ابن الوليد الكوفي ثقة.<sup>(١)</sup>

قال الطبراني: لم يروه عن القاسم إلا عبيدة<sup>(٢)</sup> بن الأسود تفرد به عبدالله بن عمر بن أبان.

قلت: هو عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان لقبه مشكدانه<sup>(٣)</sup> أحد شيوخ مسلم.

[٢٨٤] — وأما حديث أبي رافع —

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> من رواية مندل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن

جده ((أن رسول الله ﷺ كان يخرج إلى العيد ما شيئاً يصلي بغير أذان ولا إقامة)).

وأصله عند ابن ماجه<sup>(٥)</sup> دون قوله: ((يصلي بغير أذان ولا إقامة)).

ومندل،<sup>(٦)</sup> ومحمد بن عبيد الله: <sup>(٧)</sup> ضعيفان.

**الثالث: إكراهية الأذان والإقامة لصلاة العيدين والقائلون به من**

**الصحابة وغيرهم]**

في أحاديث الباب أنه لا يؤذن لصلاة العيدين ولا تقام الصلاة لهما، وعليه عمل العلماء كافة.

(١) انظر: الكاشف ( ٢ / ٣٣٩ رقم ٤٦٠٧ ).

(٢) عبيدة — بضم المهملة — ابن الأسود: هو ابن سعيد، صدوق ربما دلس. التقريب ( ٤٤٤٧ ).

(٣) مشكدانه — بضم الميم والكاف بينهما معجمة ساكنة وبعد الألف نون — وهو وعاء المسك

بالفارسية. انظر: التقريب رقم ( ٣٥١٧ ).

(٤) انظر: المعجم الكبير ( ١ / ٣١٨ رقم ٩٤٣ ).

وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ٢٠٦ ) وقال: « رواه الطبراني في الكبير من طريق محمد بن

عبد الله — هكنا مكبراً — ابن أبي رافع، وقد ضعفه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات ».

(٥) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ماجاء في الخروج إلى العيد ماشياً ١ / ٢٣٦ رقم ١٢٩٠ ).

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) تقدمت ترجمته.

فمن الصحابة: الخلفاء الأربعة: أبو بكر<sup>(١)</sup> وعمر<sup>(٢)</sup> و عثمان<sup>(٣)</sup> وعلي<sup>(٤)</sup> وابن عباس<sup>(٥)</sup>  
 وأنس<sup>(٦)</sup> والمغيرة بن شعبة<sup>(٧)</sup> وأبو سعيد الخدري<sup>(٨)</sup> وآخرون منهم<sup>(٩)</sup>.  
 ومن التابعين: سعيد بن المسيب<sup>(١٠)</sup> ومحمد بن سيرين<sup>(١١)</sup> وعكرمة<sup>(١٢)</sup> والضحاك<sup>(١٣)</sup>  
 ومكحول<sup>(١٤)</sup> وإبراهيم النخعي<sup>(١٥)</sup> والحكم<sup>(١٦)</sup> وأبو وائل<sup>(١٧)</sup> والشعي<sup>(١٨)</sup> وآخرون منهم.

(١) انظر: معرفة السنن والآثار ( ٣ / ٣٦ رقم ١٨٩٢ ) وفي سننه: إبراهيم بن محمد شيخ الشافعي  
 وهو متروك، كما في التقريب رقم (٢٤٣).

(٢) انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٨ رقم ٥٦٢٩ ).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: صحيح البخاري ( العيدين — باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة ٢ /

٥٢٣ رقم ٩٥٩ ).

(٦) لم أجد من نسبه إليه.

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٦٨ ).

(٨) لم أجد.

(٩) منهم جابر بن عبد الله وأثره في المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٧ رقم ٥٦٢٧ ).

(١٠) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٦٩ ).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) لم أقف عليه.

(١٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٦٨ ).

(١٤) المصدر نفسه ( ٢ / ١٦٩ ).

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

ومن الأئمة: أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومالك<sup>(٢)</sup> والأوزاعي<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup> وأحمد<sup>(٥)</sup> وإسحاق<sup>(٦)</sup>.

### [أول من أحدث الأذان والإقامة]

قال ابن قدامة في المغني<sup>(٧)</sup>: ولا نعلم في هذا خلافاً ممن يعتد بخلافه إلا أنه روي عن ابن الزبير أنه أذن وأقام، قال: وقيل: إن أول من أذن في العيدين: زياد، قال: وهذا يدل على أن انعقاد الإجماع قبله على أنه ليس لها أذان ولا إقامة، انتهى.

وما فعله ابن الزبير قد فعل غيره فصلّى العيد بغير أذان ولا إقامة حين استشار ابن عباس فأمره بذلك، فلما ساء ما بينهما أذن لها وأقام، رواه ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> كما تقدم<sup>(٩)</sup>.

وأما ما ذكره من أول من فعله زياد،<sup>(١٠)</sup> فقد جاء عن زياد خلافاً كما رواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(١١)</sup> بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال: ((رأيت المغيرة بن شعبة والضحاك وزياداً يصلون يوم الفطر والأضحى بلا أذان ولا إقامة)).

<sup>(١)</sup> انظر: كتاب الأصل (١ / ٣٧٢) والميسوط (١/٣٨) والأوسط (٤ / ٢٥٩).

<sup>(٢)</sup> انظر: الموطأ (١ / ١٦٠) والكافي لابن عبد البر ص (٧٨).

<sup>(٣)</sup> انظر: الأوسط (٤ / ٢٥٩).

<sup>(٤)</sup> انظر: المجموع (٥ / ١٩).

<sup>(٥)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٦٧) والكافي (١ / ٥١٨) والشرح الكبير (٥ / ٣٣٨، ٣٣٩).

<sup>(٦)</sup> لم أجد من نسبه إليه إلا أنه داخل في الإجماع الذي حكاه ابن قدامة في المغني (٣/٢٦٧)

والعمرائي في البيان (٢/٦٣٥).

<sup>(٧)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٦٧).

<sup>(٨)</sup> انظر: المصنف (٢ / ١٦٩).

<sup>(٩)</sup> تقدم في الوجه الرابع من باب ما جاء في صلاة العيد قبل الخطبة.

<sup>(١٠)</sup> قلت: هذا قول حصين ذكره ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٦٩) بإسناد صحيح إليه.

<sup>(١١)</sup> انظر: المصنف (٢ / ١٦٨).

وقد روى ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> أيضاً بإسناد صحيح إلى ابن المسيب قال: ((أول من أحدث الأذان في العيد معاوية)).

وقال ابن العربي: <sup>(٢)</sup> «إنه رواه عن معاوية من لا يوثق به».

قلت: بل رواه عنه ابن المسيب بإسناد صحيح كما يباه ولكن لعل ذلك لما وقع من زياد في خلافة معاوية نسب إلى معاوية كما ينسب لأمر ما فعله الولاة عنه، والله أعلم. وقال القرطبي في المفهم: <sup>(٣)</sup> «كون زياد أول من أحدثه أشبه».

#### الرابع: [ذكر المذاهب في الأذان والإقامة لصلاة العيد]

تقرر أن الأذان والإقامة لصلاة العيد بدعة<sup>(٤)</sup> لم يكن في عهد رسول الله ﷺ ولا الخلفاء الراشدين.

فيحتمل أن يقال: بتحريمه، لأنه إحداث شعار في الدين فيمنع إلا بحجة وبرهان. ويحتمل: أن يقتصر على القول بكرهه، وعليه اقتصر الشافعي فقال في الأم: <sup>(٥)</sup> «ولو أذن وأقام للعيد كرهته له ولا إعادة» انتهى.

ويحتمل أن يقال: إنه خلاف الأولى، فقد نقل الاتيان بالأذان لغير الصلوات المفروضة، فقد روى أبو داود<sup>(٦)</sup> والترمذي<sup>(٧)</sup> من حديث أبي رافع ((أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسين بن

<sup>(١)</sup> انظر: المصنف (٢ / ١٦٩) والأثر صحيحه الحافظ أيضاً في الفتح (٢ / ٥٢٥) وقال ابن

عبد البر: «القول قول من قال إن معاوية أول من أذن...» انظر: التمهيد (١٠ / ٢١٦).

<sup>(٢)</sup> انظر: العارضة (٣ / ٥).

<sup>(٣)</sup> انظر: المفهم (٢ / ٥٢٨) قال ابن عبد البر: «وقول من قال زياد أول من فعل ذلك مثله — يعني ما

تقدم عن معاوية — أيضاً لأن زياداً عامله». انظر: التمهيد (١٠ / ٢١٦).

<sup>(٤)</sup> انظر: معجم البدع ص (٣٨).

<sup>(٥)</sup> انظر: الأم (١ / ٣٩٢).

<sup>(٦)</sup> أبو داود في (الأدب — باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ٥ / ٣٣٣ رقم ٥١٠٥).

<sup>(٧)</sup> الترمذي في (الأضاحي — باب الأذان في أذن المولود ٤ / ٨٢ رقم ١٥١٤).

قلت: في السند: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، ضعيف. انظر: التفریب رقم

(٣٠٨٢).

علي) — بالتصغير —.

وروي في عمل اليوم والليلة<sup>(١)</sup> لابن السني أنه عليه السلام قال: ((إذا تغولت الغيلان<sup>(٢)</sup> فنادوا بالصلاة<sup>(٣)</sup>)).

والقول بكرة ذلك أو امتناعه أولى.

والجواب عن الحديث الثاني: أنه ضعيف، وعن الحديث الأول: أن أذانه في أذن الحسن أو الحسين ليس فيه ارتفاع الصوت بالأذان كالصلوات وإنما هو ليقرع سمع الصغير: الإقرار

(١) انظر: عمل اليوم والليلة رقم (٥٢٣) وأخرجه أيضا: ابن أبي شيبة في المصنف

(٩٣/٦ رقم ٢٩٧٤١) وعبدالرزاق في مصنفه (١٦٠/٥ رقم ٩٢٤٧) والإمام أحمد في مسنده

(٣٨١، ٣٠٥/٣) وابن خزيمة في صحيحه (١٤٥، ١٤٤/٤ رقم ٢٥٤٩، ٢٥٤٨) وأبو يعلى في

مسنده (٤٥٢/٢ رقم ٢٢١٦) كلهم من رواية الحسن عن جابر، وقال ابن خزيمة — عقب الحديث

— «سمعت محمد بن يحيى يقول: كان علي بن عبدالله ينكر أن يكون الحسن سمع من جابر» اهـ.

قلت: وقد نفى سماعه مه أيضا: الإمام أبو زرعة وأبو حاتم وهز، وقال أبو حاتم: إنما الحسن عن

جابر كتاب. انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (٥٤) ص (٣٩) ونصب الراية (٩١/١).

والحديث له طريق آخر أخرجه الإمام البزار في مسنده (٧٨/٤ رقم ١٢٤٧) وابن عدي في الكامل

(١٧٦٠/٥) و(٢٦٠٩/٧) كلاهما من رواية الحسن البصري عن سعد بن أبي وقاص به نحوه، قال

البزار: لا تعلم سمع الحسن من سعد شيئا.

وتابعه الهيثمي في المجمع (١٣٧/١٠) وذكره من مسند أبي هريرة وقال: «فيه عدي بن الفضل

وهو متروك».

قلت: نفى الحسن البصري نفسه سماعه من سعد بن أبي وقاص كما في المعرفة والتاريخ (٣٥/٢).

وعلى هذا أفالحديث ضعيف.

(٢) الغيلان: واحد غول، وهي جنس من الجن والشياطين كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة

تترأى للناس فتقول تغولا: أي تتلون تلونا في صور شتى، وتقولهم: أي تضلهم عن الطريق

وتلكنهم. انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢١٧، ٢١٦/٤) والنهاية (٣٩٦/٣) وجمع البحار

(٨١، ٨٠/٤) والقاموس المحيط ص (١٣٤٤) مادة: غول.

(٣) معنى قوله: (فنادوا بالصلاة) أي ادفعوا شرها يذكر الله تعالى. (المصادر نفسها) سوى القاموس.



بالتوحيد وتعظيم الله وحق الصلاة.

ومع هذا فقد ضعف ابن القطان<sup>(١)</sup> أيضا هذا الحديث وإن صححه الترمذي والله أعلم.

**الخامس: [حكم الإعلام لصلاة العيد بقوله: «الصلاة جامعة» ونحوه]**

إذا تقرر أنه لا يؤذن للعيد ولا يقام فهل يشرع نوع من الإعلام بالصلاة؟ قال الشافعي — رحمه الله —: <sup>(٢)</sup> «وأحب أن يأمر الإمام المؤذن أن يقول في الأعياد وما جمع الناس من الصلاة: الصلاة جامعة، أو الصلاة.

فإن قال: هلموا إلى الصلاة لم نكرهه، وإن قال: حي على الصلاة فلا بأس، وإن كنت أحب أن يتوقى ذلك لأنه من كلام الأذان، وأحب أن يتوقى جميع كلام الأذان» انتهى. ونقل الماوردي في الحاوي<sup>(٣)</sup> عن الشافعي أنه قال: فإن قال هلموا إلى الصلاة، أو حي على الصلاة، أو قد قامت الصلاة، كرهنا له ذلك وأجزأه.

وحكى الرافعي<sup>(٤)</sup> عن صاحب العدة مقتصرًا عليه أنه لو نودي لها حي على الصلاة جاز بل هو مستحب.

قال النووي في الروضة: <sup>(٥)</sup> ليس كما قال، ثم نقل قول الشافعي: وأحب أن يتوقى لفظ الأذان ثم حكى عن الدارمي كراهة حي على الصلاة لأنها من الأذان. وقال في شرح المذهب: <sup>(٦)</sup> الصواب أنه خلاف الأولى.

(١) انظر: بيان الرهم والإيهام (٤ / ٥٩٣، ٥٩٤ رقم ٢١٥٣).

(٢) انظر: الأم (١ / ٣٩١، ٣٩٢).

(٣) انظر: الحاوي (٢ / ٤٨٩).

(٤) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٠).

(٥) انظر: الروضة (١ / ٥٨٤).

(٦) انظر: شرح المذهب (٥ / ٢٠) ولفظه: «والصواب: مانص عليه الشافعي أنه لا يكره وأن

الأولى اجتنابه واجتناب سائر ألفاظ الأذان».

وحكى ابن الرقعة<sup>(١)</sup> عن القاضي الحسين أنه يقول: الصلاة الصلاة، ولا يقول: جامعة.  
وقال القاضي أبو الطيب<sup>(٢)</sup> هو مخير بين الصلاة جامعة، وهلموا إلى الصلاة.  
وقال الصيمري<sup>(٣)</sup> يقول: الصلاة جامعة أو الصلاة — يرحمكم الله —.  
وحكى ابن قدامة<sup>(٤)</sup> عن بعض الخنابلة أنه يقول: الصلاة جامعة، قال: وسنة رسول الله ﷺ  
أحق أن تتبع.  
قلت: ثبت في الصحيحين<sup>(٥)</sup> من حديث عبد الله بن عمرو قال: ((لما انكسفت الشمس  
على عهد رسول الله ﷺ نودي: الصلاة جامعة)) وفي الصحيحين<sup>(٦)</sup> أيضا من حديث  
عائشة في الكسوف: ((فبعث مناديا: الصلاة جامعة)).  
فاستحب الشافعي — رحمه الله — قول ذلك في كل صلاة يجتمع لها الناس غير الصلاة  
المكتوبة، وهو واضح لجامع ما بين الكسوف وبين العيدين والاستسقاء من إعلام الناس

(١) لم أجد النقل عنه.

(٢) انظر: التعليقة ص (٦٤٢) رسالة ماجستير.

(٣) انظر هنا القول في الخاوي (٤٨٩/٢) ولكنه لم ينسبه إلى الصيمري.

الصيمري: — بصاد مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ساكنة ثم ميم مفتوحة — هو الإمام أبو القاسم  
عبدالواحد بن الحسين بن محمد، أحد الأئمة من أصحاب الوجوه، له من التصانيف: الإيضاح،  
والكفاية، وأدب المفتي والمستفتي، توفي بعد سنة (٣٨٦هـ).

انظر: الطبقات لابن الصلاح (٥٧٥/٢) وتذهب الأسماء واللغات (٢٦٥/٢).

(٤) انظر: المغني (٢٦٨ / ٣).

(٥) أخرجه البخاري في (الكسوف — باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف ٦١٩ / ٢ رقم

١٠٤٥) وكذا تحت رقم (١٠٥١) ومسلم في (الكسوف — باب ذكر النداء بصلاة

الكسوف: الصلاة جامعة ٢١٤ / ٦).

(٦) البخاري في (الكسوف — باب الجهر بالقراءة في الكسوف ٦٣٨ / ٢ رقم ١٠٦٦) ومسلم في

(الكسوف ٢٠٣ / ٦).

بذلك فليس في ذلك مخالفة للسنة<sup>(١)</sup> والله أعلم.

بل قد ورد في العيد ذلك في حديث مرسل ذكره البيهقي في المعرفة<sup>(٢)</sup> من طريق الشافعي أنا الثقة عن الزهري قال: ((لم يؤذن للنبي ﷺ ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان في العيدين حتى أحدث ذلك معاوية بالشام فأخذ به الحجاج بالمدينة حين أمر عليها)) قال الشافعي قال الزهري: ((وكان رسول الله ﷺ يأمر في العيدين المؤذن فيقول: الصلاة جامعة)).

قال الشافعي: ولا أذان إلا للمكتوبة لأننا لا نعلم أذن لرسول الله ﷺ إلا المكتوبة.

(١) قلت: الذي يظهر أن هذا القياس الذي توارد عليه الإمام النووي في شرح المذهب (١٩ / ٥) والشارح لا يتجه القول بمقتضاه وذلك أن هناك ستين: سنة فعلية وسنة تركية، فالسنة فيما قام به النبي ﷺ من أمور العبادات هو للفعل وأما ما ترك فعله مع وجود الدواعي والمقتضيات كالنداء لصلاة العيدين، فالسنة فيه هو الترك لا الفعل، سيما وقد ثبت عن جابر رضي الله عنه عند مسلم في صحيحه (٦ العيدين — باب لا أذان ولا إقامة للعيدين ١٧٦ / ٦) أنه قال: (لا أذان لصلاة يوم الفطر حين يخرج الإمام ولا بعد ما يخرج ولا إقامة ولا نداء ولا شيء).  
ولذلك قال الشيخ ابن باز — رحمه الله —: «والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الدال على أنه لم يكن في عهد النبي ﷺ لصلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء ومن هنا يعلم بأن النداء للعيد بدعة بأي لفظ كان، والله أعلم». انظر: تعليقه على الفتح (٥٢٥ / ٢).  
(٢) انظر: معرفة السنن والآثار (٣ / ٣٦ رقم ١٨٩٢).

قلت: أخرجه الإمام الشافعي في الأم (١ / ٣٩١) وهو مرسل ضعيف لحال شيخ الشافعي الذي لم يوثقه غيره وهو متروك، واسمه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبو إسحاق المدني، انظر: التقريب رقم (٢٤٣).

وهذا المرسل ضعفه الإمام النووي في المجموع (١٩ / ٥).

## باب ما جاء في القراءة في العيدين

٥٣٣ — حدثنا قتيبة نا أبو عوانة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال: ((كان رسول الله ﷺ يقرأ في العيدين وفي الجمعة بـ «سبح اسم ربك الأعلى» و «هل أتاك حديث الغاشية» وربما اجتمعا في يوم واحد فيقرأ بهما)).

قال: وفي الباب عن أبي واقد وسمرة بن جندب وابن عباس.  
قال أبو عيسى: حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح، وهكذا روى سفيان الثوري ومسعر عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر مثل حديث أبي عوانة.  
فأما ابن عيينة فيختلف عليه في الرواية، روى عنه عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن حبيب بن سالم عن أبيه عن النعمان بن بشير.  
ولا نعرف لحبيب بن سالم رواية عن أبيه.  
وحبيب بن سالم: هو مولى النعمان بن بشير، وروى عن النعمان بن بشير أحاديث، وقد روى عن ابن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر نحو رواية هؤلاء، وروى عن النبي ﷺ ((أنه كان يقرأ في صلاة العيدين بقاف واقتربت الساعة)).  
وبه يقول الشافعي.

٥٣٤ — حدثنا الأنصاري نا معن نا مالك بن أنس عن ضمرة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي ما كان رسول الله ﷺ يقرأ به في الفطر والأضحى؟ قال: ((كان يقرأ بـ «ق والقرآن المجيد» و «اقتربت الساعة وانشق القمر» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.  
٥٣٥ — حدثنا هناد نا ابن عيينة عن ضمرة بن سعيد بهذا الإسناد/ نحوه.

قال أبو عيسى: وأبو واقد الليثي اسمه: الحارث بن عوف.<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

**الأول:** [تخريج حديث الباب]

[٢٨٥] — حديث النعمان بن بشير: أخرجه مسلم وبقيّة أصحاب السنن:

فرواه مسلم<sup>(٢)</sup> وأبو داود<sup>(٣)</sup> والنسائي في الكبرى<sup>(٤)</sup> عن قتية ...

ورواه مسلم<sup>(٥)</sup> أيضاً عن يحيى بن يحيى، وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم،

والنسائي<sup>(٦)</sup> عن محمد بن قدامة / أربعتهم<sup>(٧)</sup> عن جرير.

ورواه النسائي<sup>(٨)</sup> أيضاً عن محمد بن عبد الأعلى عن خالد عن شعبة.

وابن ماجه<sup>(٩)</sup> عن محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة.

ثلاثتهم<sup>(١٠)</sup> عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه كرواية أبي عوانة.

ب/٢٦٤

<sup>(١)</sup> انظر: الجامع (٢ / ٤١٣ — ٤١٥ رقم ٥٣٣ — ٥٣٥).

<sup>(٢)</sup> مسلم في ( الجمعة — باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٦ / ١٦٧ ).

<sup>(٣)</sup> أبو داود في ( الصلاة — باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٧٠ رقم ١١٢٢ ).

<sup>(٤)</sup> النسائي في الكبرى ( الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة ٢ / ٢٨٨ رقم ١٧٥٠ ).

قلت: هو في المحتجى ( العيدين — باب القراءة في العيدين بسبح اسم ربك الأعلى ٣ / ٢٠٥ رقم

١٥٦٧ ).

<sup>(٥)</sup> مسلم في ( الجمعة — باب ما يقرأ في يوم الجمعة ٦ / ١٦٦، ١٦٧ ).

<sup>(٦)</sup> النسائي في ( العيدين — باب اجتماع العيدين وشهودها ٣ / ٢١٥ رقم ١٥٨٩ ).

<sup>(٧)</sup> يعني: يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه ومحمد بن قدامة.

<sup>(٨)</sup> النسائي في ( الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة ٣ / ١٢٤ رقم ١٤٢١ ).

<sup>(٩)</sup> ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم ١٢٧٤ )

<sup>(١٠)</sup> يعني: جرير، وشعبة وابن عيينة.

## [تخريج ما في الباب]

[٢٨٦] — وحديث أبي واقد: أخرجه مسلم وبقيّة أصحاب السنن:

فرواه مسلم<sup>(١)</sup> عن يحيى بن يحيى، وأبو داود<sup>(٢)</sup> عن القعقي، والنسائي في الكبرى<sup>(٣)</sup> عن قتيبة،

ثلاثتهم عن مالك...

ورواه النسائي<sup>(٤)</sup> عن هناد، وابن ماجه<sup>(٥)</sup> عن محمد بن الصباح عن سفيان بن عيينة...ورواه مسلم<sup>(٦)</sup> أيضاً عن إسحاق بن إبراهيم عن أبي عامر العقدي،والنسائي<sup>(٧)</sup> عن أحمد بن سعيد عن يونس بن محمد،كلاهما<sup>(٨)</sup> عن فليح بن سليمان عن ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد،

قال: سألني عمي فذكره.

(١) مسلم في (العيدين — باب ما يقرأ به في صلاة العيدين ٦ / ١٨١).

(٢) أبو داود في (الصلاة — باب ما يقرأ في الأضحى والفطر ١ / ٦٨٣ رقم ١١٥٤).

(٣) النسائي في الكبرى (التفسير — باب سورة القمر ١٠ / ٢٨٠، ٢٨١ رقم ١١٤٨٦).

(٤) لم أجد هذه الرواية عند النسائي عن هناد، وإنما رواه النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة

به في (العيدين — باب القراءة في العيدين بقاف واقتربت ٣ / ٢٠٤ رقم ١٥٦٦).

(٥) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في القراءة في صلاة العيدين ١ / ٢٣٤ رقم ١٢٧٥)

(٦) مسلم في (العيدين — باب ما يقرأ به في العيدين ٦ / ١٨١).

(٧) النسائي في الكبرى (التفسير — باب سورة القمر ١٠ / ٢٨١ رقم ١١٤٨٧).

(٨) يعني أبا عامر العقدي ويونس بن محمد.

والحديث من طريق فليح صححه غير واحد من أهل العلم منهم:

ابن عبد البر واليغوي والنووي وابن حزم وابن التركماني وابن القيم وابن الملقن وغيرهم.

انظر: التمهيد (١٦ / ٣٢٨) وشرح السنة (٤ / ٣١٠) وشرح مسلم (٦ / ١٨١) والمحلى (٣ /

٢٩٤) والجمهور النقي (٣ / ٢٩٤) وتلخيص السنن (٢ / ٣٣٢).

وقال الإمام الشافعي: «هذا ثابت إن كان عبيد الله لقي أبا واقد الليثي» انظر: السنن الكبرى

[٢٨٧] — وحديث سمرة بن جندب:

أخرجه أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> وأبو بكر بن أبي شيبة في المصنف<sup>(٢)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية معبد بن خالد عن زيد بن عقبة عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ (كان يقرأ في العيدين بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و ﴿هل أتاك حديث الفاشية﴾).  
والحديث عند أبي داود<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> إلا أنهما قالوا: ((الجمعة)) بدل ((العيدين)).  
وقد اختلف فيه على معبد بن خالد: فرواه حجاج بن محمد الأعور عن معبد بن خالد<sup>(٦)</sup> هكذا.<sup>(٧)</sup>

==

للبيهقي (٣ / ٢٩٤).

قلت: أثبت سماعة كل من تقدم ذكره آنفاً.

هذا ولم يتفرد به فليح عن ضمرة بن سعيد في زيادة (أي واقد) في الإسناد كما قال الإمام ابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٣٤٧): وإنما تابعه سفيان كما ذكره الإمام أبو بكر الأثرم في كتابه: الناسخ والمنسوخ ص (٤٦ رقم ٥٨) معلقاً، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: المسند (٥ / ٧، ١٤، ١٩).

<sup>(٢)</sup> انظر: المصنف (٢ / ١٧٦).

<sup>(٣)</sup> انظر: المعجم الكبير (٧ / ١٨٤ رقم ٦٧٧٤، ٦٧٧٥، ٦٧٧٦، ٦٧٧٧، ٦٧٧٩).

وأخرجه أيضاً: ابن خزيمة في صحيحه (٣ / ١٧٢ رقم ١٨٤٧) والطحاوي في شرح المعاني (١ / ٤١٣) كلهم من رواية معبد بن خالد به.

<sup>(٤)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٧١ رقم ١١٢٥).

<sup>(٥)</sup> النسائي في (الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة بـ سبح اسم ربك الأعلى ٣ / ١٢٤ رقم ١٤٢١).

<sup>(٦)</sup> قلت: كذلك رواه المسعودي عن معبد عند الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٤) والطحاوي في

شرح المعاني (١ / ٤١٣) وكذا أبو معاوية الحجاج عن معبد عند الطبراني في الكبير (٧ / ١٨٤ رقم ٦٧٧٧).

<sup>(٧)</sup> يعني بذكر (العيدين). وحديث حجاج بن محمد عند الإمام أحمد في المسند (٥ / ٧) كما تقدم.

وقوله: «رواه حجاج عن معبد» قد يفهم منه أن حجاجاً يرويه عن معبد، وليس كذلك،

==

ورواه مسعر وشعبة وسفيان عن معبد،

فاختلف عليهم فيه:

فرواه محمد بن جعفر<sup>(١)</sup> — غندر — عن شعبة عن معبد بلفظ العيدين.

وكذا رواه أبو نعيم<sup>(٢)</sup> عن مسعر عن معبد، وكذا رواه ابن أبي شيبه<sup>(٣)</sup> عن وكيع عن

سفيان عن معبد.

ورواه خالد<sup>(٤)</sup> عن شعبة بلفظ: الجمعة، وهكذا رواه محمود بن غيلان<sup>(٥)</sup> عن وكيع عن

وإنما يرويه عن شعبة عن معبد بن خالد به.

انظر: المسند (٥ / ٧) وأطرافه (٢ / ٥١٤ رقم ٢٧١٤) والاحتاف (٦ / ٢٨ رقم ٦٠٧٥).

<sup>(١)</sup> روايته عند الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٧) وكذلك رواه أبو عاصم عن شعبة هكذا، وحديثه

عند الطحاوي في شرح المعاني (١ / ٤١٣).

<sup>(٢)</sup> حديثه عند الطبراني في الكبير (٧ / ١٨٤ رقم ٦٧٧٥) وعن رواه عن مسعر هكذا:

وكيع: وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٩).

ومحمد بن عبيد: وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٤).

<sup>(٣)</sup> انظر: المصنف (٢ / ١٧٦) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٧ / ١٨٤ رقم ٦٧٧٤) وعن رواه

عن وكيع هكذا: الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٩).

<sup>(٤)</sup> وحديثه عند الإمام النسائي في الجمعة — باب القراءة في صلاة الجمعة بسبع اسم ربك الأعلى

٣ / ١٢٤ رقم ١٤٢١).

وعن رواه عن شعبة هكذا:

يحيى بن سعيد القطان، وحديثه عند الإمام أحمد في مسنده (٥ / ١٣) وأبي داود في الصلاة —

باب ما يقرأ به في الجمعة ١ / ٦٧١ رقم ١١٢٥).

وعبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عامر وعثمان بن عمر: وحديثهم عند ابن خزيمة في

صحيحه (٣ / ١٧٢ رقم ١٨٤٧).

والربيع بن يحيى الأشناني: وحديثه عند الطبراني في الكبير (٧ / ١٨٤ رقم ٦٧٧٩).

<sup>(٥)</sup> أخرج حديثه الإمام النسائي في الكبرى (العيدين — باب القراءة في العيدين ٢ / ٣٠٣ رقم

١٧٨٧) ولكنه قال: (العيدين) بدل (الجمعة) مثل رواية الآخرين عن سفيان ومسعر.



سفيان ومسعر عن معبد.<sup>(١)</sup>

[٢٨٨] — وحديث ابن عباس:

رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية موسى بن عبيدة عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقرأ في العيدين بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، و ﴿هل أتاك حديث الفاشية﴾ وموسى بن عبيدة الربذي: ضعيف.<sup>(٣)</sup>

[٢٨٩] — ولابن عباس حديث آخر:

<sup>(١)</sup> قلت: هذا الخلاف الذي ذكره الإمام العراقي مداره على شعبة فقط، فإنه لم يختلف فيه أحد ممن روى هذا الحديث سوى الذين روه عن شعبة فإنهم هم الذين اختلفوا فيه، ولم يذكر الشارح عن غير شعبة كالثوري ومسعر شيئاً من الخلاف، وكذلك لم أقف في روايتهم عن معبد شيئاً من هذا.

أما الخلاف على شعبة، فالذي يترجح عندي أن الطريقتين محفوظتان، وذلك لوجود غندر في إحدى الطرق، ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي في الطريق الآخر، فكل واحد منهم روى ما حفظه عن شعبة، والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ماجاء في القراءة في صلاة العيدين ١ / ٢٣٤ رقم ١٢٧٦).  
ومن رواه أيضاً:

أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (١٧٧ / ٢) وعبد الرزاق في مصنفه (٢٩٨ / ٣ رقم ٥٧٠٥)  
وعبد بن حميد كما في المنتخب (٥٨٣ / ١ رقم ٦٨٦) والطحاوي في شرح المعاني (٤١٣ / ١)  
كلهم من طريق موسى بن عبيدة الربذي به.

والحديث أورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١٥٢ / ١) وقال: «هذا إسناد فيه موسى بن عبيدة الربذي وقد ضعفوه».

<sup>(٣)</sup> قال الحافظ في التقریب رقم (٧٠٣٨): «موسى بن عبيدة — بضم أوله — ابن نشيط — بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة — الربذي — بفتح الراء والموحدة ثم معجمة — أبو عبد العزيز المدني، ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابداً».

رواه البزار في مسنده<sup>(١)</sup> من رواية أيوب بن سيار عن يعقوب بن سعد عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة العيدين بـ (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) و (بِالشَّمْسِ وَضُحَاهَا)، قال البزار: لا نعلمه عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، وأيوب ليس بالقوي، حدث عنه جماعة كثيرة.

قلت: قال فيه ابن معين: (٢) ليس بشيء، وقال ابن المديني: (٣) والجوزجاني: (٤) ليس بثقة، وقال النسائي: (٥) متروك.

[٢٩٠] — ولا بن عباس حديث ثالث:

رواه أحمد<sup>(٦)</sup> من رواية شهر بن حوشب عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ العيد ركعتين لا يقرأ فيهما إلا بأم الكتاب لم يزد عليها شيئاً. وشهر: مختلف فيه.<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: كشف الاستار (١/١٣٤ رقم ٦٥٦).

وذكره الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٧) وقال: « فيه أيوب بن سيار وهو ضعيف ».

(٢) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٥٠ رقم ٦٨٩، ٧٥٥).

(٣) انظر: سوالات ابن أبي شيبة رقم (١٤٣) وزاد فيه: (لا يكتب حديثه).

(٤) انظر: أحوال الرجال رقم (٣٥٦).

(٥) انظر: الكامل (١ / ٣٣٩) ولم أحده في ضعفه.

وقال الإمام البخاري والفلاس وأبو حاتم: مكر الحديث، انظر: الضعفاء للبخاري رقم (٢٧)

والجرح والتعديل (٢ / ٢٤٨ رقم ٨٨٤) وعلى هذا فالحديث ضعيف جداً.

(٦) انظر: المسند (١ / ٢٤٣).

والحديث أورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٦) وقال: « فيه شهر بن حوشب وفيه كلام وقد وثق »

« وقال في (٢ / ١١٨): « فيه حنظلة السدوسي ضعفه ابن معين وغيره ووثقه ابن حبان »

قلت: حنظلة السدوسي هذا ضعيف كما في التقريب رقم (١٥٩٢).

وعلى هذا فالحديث ضعيف.

(٧) شهر بن حوشب: صدوق كثير الإرسال والأوهام، انظر: التقريب رقم (٢٨٤٦).

**الثاني: زيادته على المصنف في قوله: وفي الباب**

فيه أيضا عن أنس، وعائشة.

[٢٩١] — أما حديث أنس:

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(١)</sup> عن يزيد بن هارون أنا عمارة الصيدلاني عن مولى لأنس قد سماه قال: ((انتهيت مع أنس يوم العيد حتى انتهيا إلى الزاوية فإذا مولى له يقرأ في العيد ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و ﴿هل أتاك حديث الفاشية﴾ فقال أنس: إنهما للسورتان اللتان قرأهما رسول الله ﷺ)).

[٢٩٢] — وأما حديث عائشة: فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة بن الزبير عن أبي واقد الليثي وعائشة أن رسول الله ﷺ صلى بالناس يوم الفطر والأضحى، فكبر في الركعة الأولى سبعا وقرأ ب ﴿ق والقرآن المجيد﴾ وفي الثانية خمسا وقرأ ﴿اقتربت الساعة وانشق القمر﴾.

ورواه الدارقطني<sup>(٣)</sup> فقال: عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن الزهري عن عروة. وأصل حديث عائشة عند أبي داود<sup>(٤)</sup> في التكبير دون القراءة فيهما.

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٧٧).

قلت: في سنده مولى لأنس مبهم، وفيه أيضا: عمارة الصيدلاني: وهو ابن زاذان أبو سلمة البصري صدوق كثير الخطأ. انظر: التقريب رقم (٤٨٨١). ولذا فالحديث ضعيف.

(٢) انظر: المعجم الكبير (٣ / ٢٤٦ رقم ٣٢٩٨) وكذا الطحاوي في شرح المعاني (٤ / ٣٤٣).

وأورده المهيمني في المجموع (٢ / ٢٠٧) وقال: «فيه ابن لهيعة وفيه كلام».

وقد سئل الإمام أبو حاتم عن هذا الحديث بهذا الإسناد فقال: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد».

انظر: العلل لابنه (١ / ٢٠٧ رقم ٥٩٨).

(٣) الدارقطني في السنن (٢ / ٤٦) وسأني الكلام على هذا الحديث في الباب الذي يليه — يعني باب

التكبير في العيدين —.

(٤) أبو داود في (الصلاة — باب التكبير في العيدين ١ / ٦٨٠ رقم ١١٤٩).

## [الثالث: الحكم على حديث أبي واقد]

١/٢٦٥

حكم المصنف بصحة حديث أبي واقد وهو منقطع: لأن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة/ لم يدرك سؤال عمر بن الخطاب لأبي واقد،<sup>(١)</sup> وجميع رواياته عن عمر مرسل<sup>(٢)</sup> وما كان من هذا فحكمه الانقطاع اتفاقاً، وهو عند مسلم هكذا من طريق مالك كما تقدم.<sup>(٣)</sup> وقد أشار الشافعي إلى ذلك في رواية حرملة كما نقله عنه البيهقي في المعرفة<sup>(٤)</sup> فقال: « هذا حديث ثابت إن كان عبيد الله لقي أبا واقد الليثي ».

قلت: وقد يستشكل كلام الشافعي من حيث أنه لا يلزم من كون عبيد الله لقي أبا واقد الليثي أن يكون الحديث ثابتاً لأن عبيد الله بن عبد الله لم يروه عن أبي واقد في طريق الشافعي، وطريق المصنف، وإحدى طريقي مسلم، فإن الشافعي رواه عن مالك، وكذلك روايتنا المصنف من طريق مالك وابن عينة.

ومسلم رواه من طريق مالك هكذا، ثم رواه<sup>(٥)</sup> من طريق فليح بن سليمان عن ضمرة، فصرح برواية عبيد الله له عن أبي واقد بقوله: «عن أبي واقد» وهذه الرواية استدلل الشافعي

(١) قلت: هذا صحيح أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك سؤال عمر لأبي واقد — رضي الله عنهما — لكنه ثبت سماعه من أبي واقد رضي الله عنه كما تقدم في ص (٧١٩، ٧٢٠) فالظاهر أنه رواه عنه، وكان المتقدمون يتساهلون بين (عن عبد الله بن حذافة) وبين (أن النبي ﷺ بعث عبد الله بن حذافة) كما قال الإمام أحمد فيما ذكره ابن رجب في شرح العلل (٢ / ٦٠٥) وهذا من هذا الباب.

فكيف وقد جاء التصريح بذلك في رواية فليح بن سليمان عند الإمام مسلم كما تقدم، فعلى هذا هو متصل وليس منقطعاً، والله أعلم.

(٢) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم (١٩٦).

(٣) تقدم برقم (٢٨٦).

(٤) انظر: المعرفة (باب القراءة في العيدين ٣ / ٤٣).

(٥) أي الإمام مسلم.

على قوله كما أجاب عنه البيهقي في المعرفة فقال: <sup>(١)</sup>

" وإنما قال الشافعي هذا لأن عبيد الله لم يدرك عمر، ومسأله لأبي واقد، قال: وهذه العلة لم يخرج البخاري <sup>(٢)</sup> وأخرجه مسلم لأن فليح بن سليمان رواه عن ضميرة عن عبيد الله عن أبي واقد قال: سألتني عمر، فصار الحديث بذلك موصولا، قال البيهقي: وهذا يدل على حسن نظر الشافعي ومعرفته بصحيح الأخبار، قال: وقد مضى في المسألة قبلها اعتماده على حديث أبي هريرة وتجيحه لفعله لصحة إسناده مع ما روي فيه عن غيره، قال: وذلك يدل على أنه كان يروى عن الضعفاء كما حرت به عادة الرواة واعتماده فيما رواه على ما يجب عليه الاعتماد، أو على غير ما رواه من كتاب أو سنة أو قياس، قال: ومثل هذا أو قريب منه أجاب مسلم بن الحجاج — رحمه الله —، وأما من <sup>(٣)</sup> عاب الشافعي بروايته عن بعض الضعفاء — والله يغفر لنا وله — فلم يترك لعائب مقالا " اهـ. والمسألة التي أشار إليها البيهقي بقوله: " وفي المسألة قبلها " هي مسألة التكبيرات في صلاة العيدين، وسيأتي ذكر ذلك في باب — إن شاء الله تعالى — <sup>(٤)</sup>

#### الرابع: [فقه الحديث مع ذكر القائلين به من الصحابة ومن بعدهم]

أكثر أحاديث الباب يدل على استحباب القراءة في العيدين ب ( سبح اسم ربك الأعلى ) والغاشية، كما تقدم في متون الأحاديث.

وهو الذي كان يفعله عمر بن الخطاب، كما رواه ابن أبي شيبة في المصنف <sup>(٥)</sup> وهو قول

<sup>(١)</sup> انظر: المعرفة (٣ / ٤٣).

<sup>(٢)</sup> تعقبه ابن التركماني بقوله: « ولا نسلم أن البخاري تركه لهذه العلة كما زعم البيهقي لأن هذه العلة مفقودة في رواية فليح فلزم البخاري إخراجها كما أخرجه مسلم وإنما تركه البخاري لأن مداره على ضمرة بن سعيد والبخاري لم يخرج له شيئا ». انظر: الجوهر النقي (٣ / ٢٩٥).

<sup>(٣)</sup> قوله: (وأما من) ورد في الأصل: (وأما ما) والسياق يؤيد على صواب ما أثبت.

<sup>(٤)</sup> يعني به باب التكبير في العيدين الآتي بعد هذا الباب.

<sup>(٥)</sup> انظر: المصنف (٢ / ١٧٦).

أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> وذهب الشافعي إلى القراءة فيهما ب « ق » و « اقتربت » كما نقله المصنف<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup> عنه لحديث أبي واقد.

وروى ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> أن سالم بن عبد الله وعبيد الله بن عبد الله — وهما من الفقهاء السبعة<sup>(٥)</sup> — أمرا عبد الرحمن بن الضحاك يوم الفطر، — وكان أميراً على المدينة — أن يكبر في أول ركعة سبعاً ثم يقرأ وفي الآخرة حمساً، ثم يقرأ « اقرأ باسم ربك الذي خلق » واستحب ابن مسعود القراءة فيهما بأوساط المفصل من غير تقييد بسورتين معينتين كما روى ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> عنه حين أرسل إليه الوليد بن عقبة يسأله عن ذلك فقال: تقرأ بأمر القرآن وسورة من المفصل ليس من قصارها ولا من طوالها.

وقال أبو حنيفة<sup>(٧)</sup>: ليس فيه شيء مؤقت.

وروى ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> من رواية أنس أن أبا بكر قرأ في يوم العيد بالبقرة حتى رأيت الشيخ يجبل من طول القيام.

وتقدم في حديث ابن عباس<sup>(٩)</sup> مرفوعاً القراءة فيهما بفاتحة الكتاب فقط.

ففي هذا كله أن الأمر فيه واسع ولكن الأولى بالأئمة التخفيف لحضور النساء والصبيان والشيوخ وأهل الحوائج والله أعلم.

(١) انظر: المغني (٣ / ٢٦٩).

(٢) انظر: ص (٧١٧).

(٣) انظر: مختصر المزني ص (٣١) ونقله النووي أيضاً عن نصه في الأم، انظر: المجموع (٥ / ٢٣).

وانظر: البيان (٢ / ٦٤١).

(٤) انظر: المصنف (٢ / ١٧٥).

(٥) سالم وعبيد الله من الفقهاء انظر: التقریب رقم (٢١٨٩) والثقات (٥ / ٦٣).

(٦) انظر: المصنف (٢ / ١٧٧).

(٧) انظر: مختصر اختلاف العلماء لبطحاوي (١ / ٣٧٣ رقم ٣٥١).

(٨) انظر: المصنف (٢ / ١٧٦).

(٩) حديثه تقدم برقم (٢٩٠) وأنه ضعيف.

**الخامس: [الجمع بين أحاديث الباب المتعارضة]**

٢٦٥/ب

جمع الشافعي بين حديث أبي واقد وبين غيره في الاختلاف / في القراءة في العيد فقال في رواية حرملة فيما نقله عنه البيهقي في المعرفة<sup>(١)</sup> في الكلام على حديث أبي واقد: يحتمل أن يكون ذاك الذي حفظ في عيد أو أعياد، وقد كانت أعياد على عهد النبي ﷺ فيكون صادقا أن النبي ﷺ قرأ عما ذكر في العيد، قال البيهقي — وبسط<sup>(٢)</sup> الكلام في هذا —: وإنما أراد<sup>(٣)</sup> حديث النعمان بن بشير.

قلت: وكلام الشافعي هذا يدل على أن "كان" لا تقتضي الدوام بل ولا التكرار أيضا وهو الصحيح، وهكذا جمع النووي بينهما في شرح مسلم<sup>(٤)</sup> فقال:

«كان في وقت يقرأ في العيد (ق) و (اقتربت) وفي وقت (سبح) و (هل أتاك) اهـ»

**السادس: [الحكمة في قراءة الصور: ق، واقتربت، وسبح، وهل أتاك في العيدين]**

وأما الحكمة في قراءة ما ذكر في العيدين:

فقال ابن قدامة في المغني<sup>(٥)</sup> الأحسن القراءة ب (سبح) و (هل أتاك) لأن في (سبح) الحث على الصلاة، وزكاة الفطر على ما قاله سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز في تفسير قوله تعالى: (قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فضلى) فاحتصت الفضيلة بها كاختصاص الجمعة بسورتها، انتهى.

وأما العاشية فللموالة بين سبح وبينها كما بين الجمعة والمناقين.

(١) انظر: المعرفة (٣ / ٤٤).

(٢) أي الإمام الشافعي.

(٣) أي الإمام الشافعي.

(٤) والذي فيه: أن النبي ﷺ قرأ في العيدين سبح اسم ربك الأعلى، وهل أتاك.

(٥) انظر: شرح مسلم (٦ / ١٦٧).

(٦) انظر: المغني (٣ / ٢٦٩، ٢٧٠).

وأما الحكمة في قراءة ﴿ ق ﴾ و ﴿ اقتربت ﴾ فنقل النووي في شرح مسلم<sup>(١)</sup> عن العلماء أن ذلك لما اشتملنا عليه من الأخبار بالبعث والإخبار عن القرون الماضية وإهلاك المكذبين وتشبيه بروز الناس في العيد ببروزهم في البعث وخروجهم من الأحداث كأنهم جراد منتشر، والله أعلم.

### السابع: [جواز خفاء بعض الأحاديث على صاحب الملازم]

استشكل بعضهم سؤال عمر لأبي واقد عن قراءة النبي ﷺ في العيد مع ملازمة عمر له في الأعياد وغيرها، قال النووي في شرح مسلم: <sup>(٢)</sup> قالوا: يحتمل أن عمر شك في ذلك فاستبته أو أراد إعلام الناس بذلك أو نحو هذا من المقاصد، قالوا: ويبعد أن عمر لم يكن يعلم ذلك مع شهوده العيد مع رسول الله ﷺ مرات وقربه منه.

قلت: ويحتمل: أن عمر كان غائبا في بعض الأعياد عن شهوده وأن ذلك الذي شهد به أبو واقد، كان في عيد واحد أو أكثر كما أشار إليه الشافعي، ووافق ذلك غيبة عمر، ولا عجب أن يخفى على صاحب الملازم بعض ما وقع من مصحوبه كما في قصة الاستئذان ثلاثا<sup>(٣)</sup> وقول عمر: <sup>(٤)</sup> ((خفي علي هذا من)) رسول الله ﷺ

(١) انظر: شرح مسلم (٦ / ١٨٢).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يشير إلى قصة أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث دخل أبو موسى عليه واستأذن ثلاث مرات ثم رجع فراجع في ذلك عمر رضي الله عنه فذكر قول الرسول ﷺ في ذلك فطلب عمر رضي الله عنه منه بيعة عليه فحاء أبو سعيد الخدري رضي الله عنه فأخبر عمر رضي الله عنه بذلك.

أخرجه الإمام البخاري في (الاستئذان — باب التسليم والاستئذان ثلاثا ١١ / ٢٨، ٢٩ رقم ٦٢٤٥) ومسلم في (الآداب — باب الاستئذان ١٤ / ١٣٠ — ١٣٣).

(٤) قوله هذا في صحيح مسلم في الباب نفسه.

(٥) زاد في المطبوع بعده كلمة (أمر).



أهائي<sup>(١)</sup> الصفق<sup>(٢)</sup> بالأسواق<sup>(٣)</sup> والله أعلم.

### الثامن: ترجمة أبي واقد الليثي

حزم المصنف بأن أبا واقد الليثي اسمه: الحارث بن عوف، وهو قول يحيى بن معين<sup>(٤)</sup> وصححه ابن حبان<sup>(٥)</sup> وبه<sup>(٦)</sup> صدر كلامه في الصحابة<sup>(٧)</sup> وفيه قولان آخران: أحدهما: أنه الحارث بن مالك وبه صدر المزي كلامه في التهذيب<sup>(٨)</sup> تبعاً لصاحب الكمال<sup>(٩)</sup> وفي الأطراف<sup>(١٠)</sup> تبعاً لابن عساكر<sup>(١١)</sup>. والثاني: أنه عوف بن الحارث، حكاه ابن حبان<sup>(١٢)</sup> وغيره<sup>(١٣)</sup>. وأما أبو واقد الليثي الصغير<sup>(١٤)</sup> فهو علقمة بن وقاص التابعي المشهور.

(١) زاد في المطبوع بعده كلمة (عنه).

(٢) الصفق بالأسواق: أي التبايع. انظر: النهاية (٣/٣٨).

(٣) انظر: تاريخ الدوري (٣ / ٤٤ رقم ١٧٨).

(٤) انظر: الثقات (٣ / ٧٢).

(٥) أي باسمه هذا.

(٦) علق عليه الحافظ بمامش (ج) بقوله: « وكذلك الحاكم أبو أحمد في الكنى ».

قلت: وكذلك الإمام البخاري في الكنى (٨ / ٨٤ رقم ٨٣٠ مع التاريخ الكبير) ومسلم في الكنى (٢ / ٨٦٧ رقم ٣٥٠٩) وأبو الفتح الأزدي في كتابه: أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ رقم (١٤٥) والمقتنى (٢ / ١٣٣ رقم ٦٤٨٣).

(٧) انظر: تهذيب الكمال (٨/٤٥٤ رقم ٨٢٨٣).

(٨) لم أقف عليه.

(٩) انظر: تحفة الأشراف (١١ / ١١٠).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) انظر: الثقات (٣ / ٧٢).

(١٢) كابن معين في تاريخ الدوري (٣ / ٢١ رقم ٤٢).

(١٣) علق عليه الحافظ بمامش (ج) بقوله: « لم أر أحداً كنى علقمة أباً واقد، وأبو واقد الليثي اسمه: صالح بن محمد ابن زائدة ».

قلت: وهو كذلك، انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٢٦٥ رقم ٨٠٥) والضعفاء للبخاري رقم (١٦٨).

ولهم: الحارث بن مالك الليثي: صحابي يعرف بابن الرضا، كذا نسبته ابن أبي حاتم<sup>(١)</sup> بالليثي، ونسبه ابن حبان<sup>(٢)</sup> الأنصاري، فالحق أعلم.

### التاسع: [بيان مدار حديث الباب]

ذكر شيخنا العلامة علاء الدين ابن التركماني في رده على البيهقي: <sup>(٣)</sup> أن حديث أبي واقد انفرد به ضمرة بن سعيد هكذا.<sup>(٤)</sup>

قلت: وقد تقدم<sup>(٥)</sup> أن الطبراني رواه من رواية أبي الأسود عن هروة عن أبي واقد وقد يجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنه أراد به انفراجه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

والثاني: إن هذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود وهو مختلف فيه، لكن وإن كان قد تكلم فيه فلا يدفع حديثه عن إخراجهِ للمتابعة، فقد احتج به أحمد،<sup>(٦)</sup> والله أعلم.

==

والجرح والتعديل (٤ / ٤١١ رقم ١٨١٠) والكنى للإمام مسلم (٢ / ٨٦٧ رقم ٣٥١٠)

والمقتنى (٢ / ١٣٣ رقم ٦٤٨٤) وكذلك: التهذيب (١ / ٤٠١ رقم ٦٨٣) والتقريب

رقم (٢٩٠١، ٨٥٠٠) كلهم كنوه بأبي واقد الليثي، وبعضهم أضاف: الصغير.

<sup>(١)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٣ / ٨٨ رقم ٤٠٨).

<sup>(٢)</sup> انظر: الثقات (٣ / ٧٣).

<sup>(٣)</sup> يعني في كتابه: الجواهر النقي على السنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٩٥).

<sup>(٤)</sup> قلت: هذا معنى كلامه، ولفظه: «وإنما تركه البخاري لأن مداره على ضمرة بن سعيد،

والبخاري لم يخرج له شيئا».

<sup>(٥)</sup> تقدم برقم (٢٩٢).

<sup>(٦)</sup> قلت: وهذا إذا كان الراوي عنه ممن سمع منه قديما، انظر: العلل رقم (٧٦) رواية المروزي،

وسؤالات أبي داود رقم (٢٢٦ ص ١٧٠).

## باب في التكبير في العيدين

٥٣٦ — حدثنا مسلم بن عمرو أبو عمرو الحذاء المديني حدثني عبد الله بن نافع عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ((كبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الآخرة حمساً قبل القراءة)).

قال: وفي الباب عن عائشة وابن عمر وعبد الله بن عمرو.  
قال أبو عيسى: حديث كثير حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي ﷺ.

واسمه: عمرو بن عوف المزني.

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم وهكذا روي عن أبي هريرة أنه صلى بالمدينة نحو هذه الصلاة، وهو قول أهل المدينة وبه يقول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق.

وروي عن ابن مسعود أنه قال: في التكبير في العيدين تسع تكبيرات: في الركعة الأولى حمساً قبل القراءة وفي الركعة الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر أربعاً مع تكبيرة الركوع، وقد روي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ نحو هذا، وهو قول أهل الكوفة وبه يقول سفيان الثوري.<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٢٩٣] حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده: <sup>(٢)</sup> أخرجه

(١) انظر: الجامع (٤١٦/٢).

(٢) جد كثير بن عبد الله هو: عمرو بن عوف المزني صحابي مات في ولاية معاوية.

انظر: أسد الغاية (٢٤٧/٤) والإصابة (٩/٣) والتقريب (٥١٢١).

ابن ماجه<sup>(١)</sup> عن أبي مسعود محمد بن عبدالله بن عبيد بن عقيل عن محمد بن خالد بن عثمة عن كثير بن عبدالله...

### [تخريج ما في الباب]

(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء كم يكر الإمام في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم ١٢٧٢ ) وأخرجه أيضا:

ابن خزيمة في صحيحه ( ٢ / ٣٤٦ رقم ١٤٣٨ ) والدارقطني في سننه ( ٢ / ٤٨ ) وابن عدي في الكامل ( ٦ / ٢٠٧٩ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٨٦ ) كلهم من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده.

وسأني في الوجه الرابع مناقشة الشارح حول تحسين المصنف لهذا الحديث، وهناك نقل الشارح كلام الإمام البخاري عنه أنه أصبح شيء في هذا الباب. قلت: وكذلك ناقشه جماعة من أهل العلم فيما نقله الحافظ في التلخيص ( ٢ / ٨٤ ) وقال النووي في المجموع ( ٥ / ٢١ ): « وهذا الذي قاله — يعني الإمام البخاري — فيه نظر، لأن كثير بن عبد الله ضعيف ضعفه الجمهور ».

هذا، وقد فهم الإمام عبد الحق في كتابه الوسطى من كلام البخاري هذا أنه تصحيح منه له، فتعقبه ابن القطان بقوله: « وليس هذا بنص في تصحيحه إياه إذ يقول هذا لأشبه ما في البلب وإن كان كله ضعيفا » ثم نقل تنمة كلام البخاري: « وبه أقول، وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضا » فقال — أي ابن القطان —: « لا أدري هل هو كلام البخاري أو كلام الترمذي ؟ » إلى أن قال: « والترمذي هو الذي عهد يصح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا روى عنه ثقة » إلى أن قال: « والذي أوجب هذا التأويل هو أن والد كثير هذا لا تعرف حاله ولا يعلم روى عنه غير ابنه كثير، وكثير عندهم متروك الحديث... ». انظر: بيان الوهم والإيهام ( ٢ / ٢٥٩، ٢٦١ ). قلت: في بعض هذا الكلام نظر، ولكن الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدا من أجل كثير بن عبد الله وهو واه كما قال الإمام الذهبي في الكاشف ( ٣ / ٥ رقم ٤٧٠٨ ).

[٢٩٤] — وحديث عائشة: أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> عن قتيبة عن ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ ((كان يكبر في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية: خمس تكبيرات)).

وذكر الترمذي في العلل المفرد<sup>(٢)</sup> أنه سأل البخاري عنه فضعفه، قلت له: رواه غير ابن لهيعة؟ قال: لا أعلمه.

وقد اختلف في إسناده على ابن لهيعة: فرواه قتيبة<sup>(٣)</sup> وعمرو بن خالد<sup>(٤)</sup> عنه هكذا.

وخالفهما: ابن وهب<sup>(٥)</sup> وإسحاق بن عيسى<sup>(٦)</sup> ومعلّى بن منصور<sup>(٧)</sup> وأبو صالح<sup>(٨)</sup>: فرووه عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد عن ابن شهاب بإسناده ومعناه.

- 
- (١) أبو داود في ( الصلاة — باب التكبير في العيدين ١ / ٦٨٠ رقم ١١٤٩ ) ومن طريقه: البيهقي في المعرفة ( ٣ / ٣٨ رقم ١٨٩٦ ).
- (٢) انظر: العلل الكبير ( ١ / ٢٨٩ باب رقم ٨٧ ).
- (٣) حديثه عند أبي داود كما تقدم في الهامش (١).
- (٤) حديثه عند الإمام الدارقطني في سننه ( ٢ / ٤٦ رقم ١٣ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٨ ) وقال: « هذا حديث تفرد به عبد الله بن لهيعة، وقد استشهد به مسلم في موضعين... ». والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٨٦ ).
- قلت: وكذلك روى أبو سعيد مولى بني هاشم عنه هكذا، وحديثه عند الإمام أحمد ( ٦ / ٦٥ ).
- (٥) حديثه عند أبي داود في ( الصلاة — باب التكبير في العيدين ١ / ٦٨١ رقم ١١٥٠ ) والدارقطني في سننه ( ٢ / ٤٧ رقم ١٨ ) والطحاوي في شرح المعاني ( ٤ / ٣٤٣ ).
- (٦) حديثه عند الدارقطني في سننه ( ٢ / ٤٦ رقم ١٢ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٨ ).
- (٧) لم أقف على روايته، وانظر: الهامش الآتي.
- (٨) لم أقف على حديثه مسنداً، وقد أورده البيهقي في المعرفة ( ٣ / ٣٨ ) معلقاً عنه وعن معلّى بن منصور عن ابن لهيعة به.

وزاد ابن وهب: ((سوى تكبيري الركوع)) وزاد إسحاق: ((سوى تكبيرة الاستفتاح)).  
رواه الدراقطني<sup>(١)</sup> أيضاً من طريق ابن وهب، والدارقطني<sup>(٢)</sup> من رواية إسحاق بن عيسى.  
وقد رواه ابن ماجه<sup>(٣)</sup> من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن خالد بن يزيد و<sup>(٤)</sup>عقيل معل  
فزال هذا الاختلاف.

وخالفهم: سعيد بن عفير المصري: فرواه عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن  
عائشة وأبي واقد الليثي رواه الطبراني<sup>(٥)</sup> وزاد فيه: ((ذكر القراءة في ركعتي العيد)) وقد  
تقدم.

==

وكذلك رواه يحيى بن إسحاق السليحي عن ابن لهيعة بمثل رواية ابن وهب، وحديثه عند الإمام  
أحمد في مسنده (٦ / ٧٠).  
<sup>(١)</sup> انظر سننه (٤٧/٢ رقم ١٨).  
<sup>(٢)</sup> انظر سننه (٤٦/٢ رقم ١٢).

<sup>(٣)</sup> ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ماجاء كم يكرر الإمام في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم  
١٢٧٣).

<sup>(٤)</sup> كذا في الأصل بالواو، وهكذا أثبتته الحافظ المزني في الأطراف (١٢ / ٣٣ رقم ١٦٤٢٥) ولكنه  
ورد في المطبوع: (عن عقيل) وهو كذلك في شرح المعاني (٤ / ٣٤٤) وهذا خطأ مطبعي،  
فقد جاء في الانحاف أيضاً (١٧ / ١٧٢ رقم ٢٢٠٨٤) موافقاً لتحفة الأشراف.

<sup>(٥)</sup> انظر: الطبراني في الكبير (٣ / ٢٤٦ رقم ٣٢٩٨) وكذلك الطحاوي في شرح المعاني (٤ /  
٣٤٣) وهذا الطريق باطل كما قال الإمام أبو حاتم وقد تقدم في الباب الذي قبل هذا، من  
(٧٢٤ رقم ٢٩٢) انظر: العلل لابن أبي حاتم (١ / ٢٠٧ رقم ٥٩٨).

قلت: وهناك رواية أخرى لم يذكرها الشارح، وقد أخرجه الإمام الطبراني في الأوسط (٣ /  
٢٧٠ رقم ٣١١٥) من طريق عبد الله بن يوسف عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب ويونس  
كلاهما عن ابن شهاب عن عروة به.

وقال الطبراني — عقبه —: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس ويزيد بن أبي حبيب  
وخالد بن يزيد، تفرد به ابن لهيعة».

قلت: يستدرك عليه برواية عقيل عن الزهري كما تقدم.

==

[٢٩٥] — وحديث ابن عمر: رواه الدارقطني<sup>(١)</sup> من رواية فرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((التكبير في العيدين في الركعة الأولى سبع تكبيرات، وفي الآخرة خمس تكبيرات)) وفرج بن فضالة: وثقه أحمد<sup>(٢)</sup>

==

وهذا الحديث ذكره الإمام الدارقطني في العلل (٥ / ٢٦ / أ — ب) وقال: «إسناده مضطرب، وهو من جهة ابن لهيعة».

وقد بين هذا الاضطراب هو في العلل والطحاوي في شرح المعاني (٤ / ٣٤٤، ٣٤٥) والحافظ ابن حجر في التلخيص (٢ / ٨٥).

والحديث ضعفه الإمام البخاري كما تقدم، وصحح الدارقطني وقفه في العلل. قلت: لا اضطراب فيه، وقد بين ذلك الشرح بياناً شافياً، ولكنه بقي عليه طريق سعيد بن عفير عن ابن لهيعة، وهو حديث باطل، كما قال الإمام أبو حاتم. أما طريق عبد الله بن يوسف عبد الطبراني في الأوسط فإنه مرحوح والراجح هو طريق ابن وهب ومن تابعه، فقد قال الإمام الذهلي: «المحفوظ عندنا حديث خالد بن يزيد لأن ابن وهب قدّم السماع من ابن لهيعة ومن سمع منه في القديم فهو أولى لأنه خلط بآخره» اهـ. انظر: معرفة السنن (٣ / ٣٨) والسنن الكبرى (٣ / ٢٨٧). وقال الشيخ الألباني — رحمه الله — بعد نقل كلام الإمام البخاري في تفرد ابن لهيعة به —: «وهذا التفرد لا يضر رواية ابن وهب عنه، والله أعلم». انظر: الإرواء (٣ / ١٠٨ رقم ٦٣٩).<sup>(١)</sup> انظر: السنن (٢ / ٤٨، ٤٩ رقم ٢٤).

وأخرجه أيضاً: الطحاوي في شرح المعاني (٤ / ٣٤٤) وإخارث بن أبي أسامة، انظر: بغية الباحث (١ / ٣٢٥ رقم ٢٠٩) كلاهما من طريق فرج بن فضالة عن عبد الله بن عامر الأسلمي عن نافع عن ابن عمر به.

وعبد الله بن عامر الأسلمي ضعيف. انظر: التقريب رقم (٣٤٢٨).

<sup>(٢)</sup> انظر: سؤالات أبي داود رقم (٣٠٤) ولكنه قيد توثيقه بروايته عن الشاميين فقال: «إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس ولكن حديثه عن يحيى بن سعيد مضطرب» وقال مرة: «أبو فضالة يحدث عن ثقات أحاديث منكير» انظر: المصدر نفسه.

وقال البخاري<sup>(١)</sup> ومسلم<sup>(٢)</sup> منكر الحديث.

وذكر الترمذي في كتاب العلل المفرد<sup>(٣)</sup> أن حديث فرج بن فضالة هذا حديث منكر،  
والفرج بن فضالة: واهي الحديث.

والصحيح ما روى مالك وعبيد الله والليث وغير واحد من الحفاظ عن نافع عن  
أبي هريرة فعله<sup>(٤)</sup>.

[٢٩٦] — وحديث عبد الله بن عمرو:

أخرجه أبو داود<sup>(٥)</sup> وابن ماجه<sup>(٦)</sup> من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ  
(كبر في صلاة العيد سبعا وخمسا).

(١) انظر: التاريخ الكبير (٧ / ٣٤ رقم ٦٠٨).

(٢) انظر: الكنى له (٢ / ٦٨٥ رقم ٢٧٦٦) وقال الإمام أبو حاتم: « صدوق يكتب حديثه ولا  
يحتج به، حديثه عن يحيى بن سعيد فيه إنكار وهو في غيره أحسن حالا ... » الجرح والتعديل (٧ / ٨٦ رقم ٤٨٣).

(٣) انظر: العلل الكبير (١ / ٢٨٩، ٢٩٠ باب رقم ٨٧).

وقال الإمام أبو حاتم — وقد سئل عن حديث ابن عمر هذا — : « هذا خطأ، روي هذا الحديث  
عن أبي هريرة أنه كان يكبر » اهـ. انظر: العلل (١ / ٢٠٧).

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (العيدين — باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ١ /  
١٦٢ رقم ٩) وراجع: نصب الراية (٢ / ٢١٨، ٢١٩).

(٥) أبو داود في (الصلاة — باب التكبير في العيدين ١ / ٦٨١ رقم ١١٥١) من رواية المعتمر عن  
عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب به.

(٦) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم  
١٢٧١) من رواية ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يعلى عن عمرو بن شعيب به.  
ورواه سليمان بن حيان عن أبي يعلى الطائفي عن عمرو بن شعيب به بلفظ: ( كان يكبر في  
الفطر الأولى سبعا ... ثم يقوم فيكبر أربعاً ) أخرج حديثه الإمام أبو داود في الباب المذكور (١ /  
٦٨٢ رقم ١١٥٢) قال أبو داود — عقبه — : « رواه وكيع وابن المبارك قالوا: سبعا وخمسا ».



وإسناده صالح.

ونقل الترمذي في العلل المفرد<sup>(١)</sup> عن البخاري أنه قال: إنه حديث صحيح.

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضا عن أبي موسى الأشعري، وحذيفة، وسعد القرظ، وعبد الرحمن بن عوف، وابن عباس، وجابر.

[٢٩٧ — ٢٩٨] — أما حديث أبي موسى، وحذيفة:

فأخرجهما أبو داود<sup>(٢)</sup> من رواية مكحول أحبرني أبو عائشة — جليس لأبي هريرة — أن/

ب/٢٦٦

==

وقال البيهقي — عقب الحديث —: « وكذلك رواه ابن المبارك ووكيع وأبو عاصم وعثمان بن عمر وأبو نعيم عن عبد الله — يعني الطائفي — وفي كل ذلك دلالة على خطأ رواية سليمان بن حيان عن عبد الله الطائفي في هذا الحديث سبعا في الأولى وأربعاً في الثانية » اهـ. انظر: السنن الكبرى (٣ / ٢٨٥، ٢٨٦).

قلت: مدار الحديث عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، وقد وثقه ابن المديني والعجلي وابن حبان، وقال ابن معين: صالح، صويلح، ليس به بأس، ومرة: ضعفه كما ضعفه غير واحد. وقال ابن عدي: — بعد ما ذكر بعض أحاديثه —: « فأما سائر أحاديثه فإنه يروى عن عمرو بن شعيب أحاديث مستقيمة وهو ممن يكتب حديثه » ولذا فأقل درجته أن يكون صدوقاً في عمرو بن شعيب، والله أعلم.

انظر: تاريخ الدارمي رقم (٤٧٣) و (٦٠١) ورواية الدقاق رقم (٨) والجرح والتعديل (٥ / ٩٧ رقم ٤٤٨) والثقات لابن حبان (٧ / ٤٠) ومعرفة الثقات (٢ / ٤٥ رقم ٩٢٨) والتهذيب (٥ / ٢٩٨، ٢٩٩ رقم ٥٠٧).

<sup>(١)</sup> انظر: العلل الكبير (١ / ٢٨٨ باب رقم ٨٧).

والحديث صححه الإمام أحمد، وعلي، والبحاري فيما حكاه الإمام الترمذي، انظر: التلخيص الجبر (٢ / ٨٤) قال الشيخ الألباني — رحمه الله —: « ولعل ذلك من أجل شواهد التي منها حديث عائشة المتقدم » انظر: الإرواء (٣ / ١٠٨ رقم ٦٣٩).

<sup>(٢)</sup> أبو داود في (الصلاة — باب التكبير في العيدين ١ / ٦٨٢ رقم ١١٥٣) من طريق عبد الرحمن ابن ثوبان عن أبيه عن مكحول به.

==

سعد بن العاصي سأل أبا موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان كيف كان رسول الله ﷺ يكرم في الأضحية والفطر؟ فقال أبو موسى: كان يكرم أربعاً تكبيرة على الجنائزة، فقال حذيفة: صدق، فقال أبو موسى: كذلك كنت أكبر في البصرة حيث كنت عليهم، قال: وقال أبو عائشة: وأنا حاضر لسعيد بن العاصي.

[٢٩٩] — وأما حديث سعد القرظ:

وهذا الإسناد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٧٢ / ٢) والطحاوي في شرح المعاني (٤ / ٣٤٥، ٣٤٦) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٨٩، ٢٩٠).

وله طريق آخر عند الطحاوي في شرح المعاني، والبيهقي في المعرفة (٣ / ٤٠ رقم ١٥٠١) رواه كل منهما من حديث نعيم بن حماد عن محمد بن زيد الواسطي عن النعمان بن المنذر عن مكحول عن رسول أبي حذيفة وأبي موسى به.

قال البيهقي — عقبه —: « هذا الرسول مجهول غير مسمى في هذه الرواية ». وقال في الكبرى (٣ / ٢٩٠) — عقب تخريجه من طريق عبد الرحمن بن ثوبان —: « قد خولف راوي هذا الحديث في موضعين: أحدهما في رفعه، والآخر: في جواب أبي موسى، والمشهور في هذه القصة: أنهم أسندوا أمرهم إلى ابن مسعود فأفتاه ابن مسعود بذلك ولم يسنده إلى النبي ﷺ، كذلك رواه أبو إسحاق السبيعي عن عبد الله بن موسى أو ابن أبي موسى أن سعيد بن العاص فذكره ». وزاد في المعرفة (٣ / ٤١): « ولو كان عند أبي موسى فيه علم من النبي ﷺ ما كان يسأل ابن مسعود ».

والحديث بهذا الطريق — مرفوعاً — ضعفه الإمام الخطابي في معالم السنن (٢ / ٣١). وأعله بعبد الرحمن بن ثوبان وهو: صدوق يخطئ ورمي بالقدح وتغير بآخره، انظر: التقريب رقم (٣٨٤٤) وروايته عن أبيه عن مكحول فيها نكارة كما قال صالح بن محمد: « وأنكروا عليه أحاديث يرويها عن أبيه عن مكحول ». انظر: التهذيب (٦ / ١٥١ رقم ٣٠٤). وحديث أبي إسحاق السبيعي الذي أشار إليه الإمام البيهقي أخرجه الإمام ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٧٣) وعبد الرزاق في المصنف (٣ / ٢٩٣، ٢٩٤) رقم (٥٦٨٧، ٥٦٨٨) والطحاوي في شرح المعاني (٤ / ٣٤٨).

فرواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> عن هشام بن عمار عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله ﷺ عن أبيه عن جده ((أن رسول الله ﷺ كان يكبر في العيدين في الأولى سبعا قبل القراءة وفي الآخرة خمسا قبل القراءة)). وفي إسناده ضعف.

[٣٠٠] — وأما حديث عبد الرحمن بن عوف:

(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ١ / ٢٣٣ رقم ١٢٧٠ ) وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة ( ١ / ١٥١ ) : « هذا إسناده ضعيف لضعف عبدالرحمن بن مسعود بن عمار، وأبوه لا يعرف حاله ». وأخرجه أيضا:

الإمام الدرامي ( ١ / ٣٧٦ ) والدارقطني في سننه ( ٢ / ٤٧ ) والعقيلي في الضعفاء ( ٢ / ٣٠١ رقم ٨٧٥ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٨٧ ). كلهم من طريق عبد الرحمن بن سعد عن عبد الله بن محمد بن عمار عن أبيه عن جده، وبعضهم زاد مع عبد الله بن محمد بن عمار: عمار وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد.

وله طريق آخر: أخرجه الطبراني في الكبير ( ٦ / ٤٠ رقم ٥٤٤٩ ) والبيهقي في الكبرى ( ٣ / ٢٨٧ ) كلاهما من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد القرظ أن أياه وعمومته أخبروه أن سعد القرظ فذكره. قلت: كلا الإسنادين ضعيف، أما الأول فلأن فيه:

— عبد الرحمن بن سعد، وهو ضعيف، انظر: التقريب رقم ( ٣٨٩٨ ).  
— وأبوه: سعد بن عمار بن سعد القرظ المؤذن، وهو مستور، انظر: التقريب ( ٢٢٦٤ ).  
— وأبوه: عمار بن سعد القرظ — يفتح القاف والراء بعدها طاء معجمة — المؤذن مقبول، ووهم من زعمهم أن له صحبة. انظر: التقريب رقم ( ٤٨٥٧ ).  
وأما الإسناد الثاني: ففيه بقية بن الوليد، وهو يندلس التسوية وذكره الحافظ في المرتبة الرابعة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ١١٧ ) وقد صرح بالتحديث في هذه الرواية في شيوخه فقط، ولم يصرح فيمن فوقه.

وفيه أيضا: حفص بن عمر بن سعد القرظ: مقبول، انظر: التقريب رقم ( ١٤٢٢ ).  
وأبوه: عمر بن سعد القرظ أيضا مقبول، انظر: التقريب رقم ( ٤٩٣٦ ).

فرواه البزار في مسنده<sup>(١)</sup> من رواية الحسن البجلي عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه قال: ((كان رسول الله ﷺ تخرج له العترة في العيدين حتى يصلي إليها فكان يكبر ثلاث عشرة تكبيرة، وكان أبو بكر وعمر — رحمة الله عليهما — يفعلان ذلك)).

قال البزار: لا نعلمه عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد، والحسن البجلي: لين الحديث، سكنت الناس عن حديثه وأحسبه: الحسن بن عماره<sup>(٢)</sup>. قلت: ولهم الحسن بن حماد البجلي ذكره المزني في التهذيب<sup>(٣)</sup> للتمييز، ولهم الحسن بن

(١) انظر: مسند البزار (٣ / ٢٣٤ رقم ١٠٢٣).

ومن أخرجه أيضا: الهيثم بن كليب في مسنده (١ / ٢٨١ رقم ٢٥١) وابن عبد البر في التمهيد (٤٠/١٦) كلاهما من طريق الحسن بن عماره عن سعد بن إبراهيم به. وعمر بن شبة في أخبار المدينة (١ / ١٣٧) من طريق الحسن بن عماره عن ابن شهاب عن أبي سلمة وحيد بن عبد الرحمن عن أبيه به. واللفظ عند الجميع: (ثني عشرة) سوى ما في مسند البزار ففيه: (ثلاث عشرة). والحديث أورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٧) وقال: «وفيه الحسن بن حماد البجلي، ولم يضعفه أحد ولم يوثقه وقد ذكره المزني للتمييز، وبقي رجاله ثقات» اهـ. قلت: الحسن البجلي: ليس بابن حماد، وإنما هو ابن عماره كما ورد ذلك مصرجا به عند الهيثم بن كليب في مسنده (١ / ٢٨١) والدارقطني في الأفراد، وكذا نص عليه في العلل (٤ / ٢٨٥ رقم ٥٦٧).

والحسن بن عماره البجلي: هو أبو محمد قاضي بغداد؛ متروك، انظر: التقريب رقم (١٢٧٤) وقد خولف الحسن في روايته هذه، فقد رواه إبراهيم بن سعد — وهو ثقة حجة انظر: التقريب رقم ١٧٩ — عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن مرسلا، ذكره الدارقطني في العلل، وقال: والمرسل أصح.

(٢) قلت: جاء التصريح به عند الهيثم بن كليب في مسنده.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢/١٢٤ رقم ١٢٠٧).

قلت: الحسن بن حماد هذا مستور، قاله الحافظ في التقريب رقم (١٢٤٢).

الربيع البجلي البوراني: <sup>(١)</sup> أخرج حديثه الأئمة الستة.

[ ٣٠١ ] — وأما حديث ابن عباس:

فرواه الطبراني في الكبير <sup>(٢)</sup> من رواية سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ ((كان يكبر في العيد ثنتي عشرة تكبيرة: في الأولى: سبعا، وفي الآخرة: خمسا، وكان يذهب في طريق ويرجع في آخر)). وسليمان بن أرقم: ضعيف. <sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> علق عليه الحافظ في هامش (ح) بقوله: "البوراني: متأخر الطبقة عن أن يروي عن سعد بن إبراهيم" اهـ.

قلت: البوراني — بضم الموحدة — ثقة من العاشرة مات سنة عشرين أو إحدى وعشرين، انظر: التقريب رقم ( ١٢٥١ ).

أما سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن — وهو ثقة — من الخامسة مات سنة خمس وعشرين، وقيل: بعدها، وهو ابن اثنتين وسبعين سنة، انظر: التقريب رقم ( ٢٢٤٠ ). وبهذا تبين أن المدة بين وفاتيهما خمس وتسعون سنة، فلو قدر البوراني ابن مائة سنة ما كان ليروي عنه لصغره، والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> انظر: المعجم الكبير ( ١٠ / ٢٩٤ رقم ١٠٧٠٨ ) وأورده الهيثمي في المجمع ( ٢ / ٢٠٧ )

وقال: « فيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف ».

<sup>(٣)</sup> وهو كذلك، انظر: التقريب رقم ( ٢٥٤٧ ).

قلت: والحديث له طريق آخر، فقد أخرجه:

الدارقطني في سننه ( ٢ / ٦٦ رقم ٤ ) والحاكم في المستدرک ( ١ / ٣٢٦ ) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الإمام الذهبي بقوله: « ضعف عبد العزيز » وأخرجه أيضا: البيهقي في الكبرى ( ٣ / ٣٤٨ ) وقال: « محمد بن عبد العزيز هذا غير قوي، وهو بما قبله من الشواهد يقوي ».

قلت: وأعله العظيم آبادي في تعليقه على سنن الدارقطني، فنقل أقوال أهل العلم في تضعيفه كما نقل قول ابن القطان في أبيه أنه مجهول الحال، قال: فاعتل الحديث بهما. انظر: الهامش على سنن الدارقطني ( ٢ / ٦٦ كتاب الاستسقاء ).

==

[٣٠٢] — وأما حديث جابر:

فرواه البيهقي<sup>(١)</sup> بلفظ: ((مضت السنة أن يكبر للصلاة في العيدين سبعا وخمسا)).

**الثالث:** [الحكم على حديث كثير بن عبدالله — حديث الباب —]

حكم المصنف على حديث جد كثير بأنه حسن وأنه أحسن شيء روي في هذا الباب مع اتفاقهم على ضعف كثير بن عبد الله،<sup>(٢)</sup> ومع كون المصنف اشترط في حد الحديث الحسن أن لا يكون راويه متهما بالكذب،<sup>(٣)</sup> وقد قال الشافعي وأبو داود: إن كثير بن عبد الله هذا ركن من أركان الكذب، وقد تقدم الكلام عليه في باب الساعة التي ترجى في يوم الجمعة.<sup>(٤)</sup>

==

انظر: ترجمة محمد بن عبد العزيز في الميزان (٣ / ٦٢٨ رقم ٧٨٧٤).  
والحديث ضعفه الحافظ في التلخيص (٢ / ٨٥ رقم ٦٩١).  
(١) انظر: السنن الكبرى (٣ / ٢٩٢).

قال ابن الترمذي: «وفي سنده: من يحتاج إلى كشف حاله، وفيه أيضا: علي بن عاصم، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه» انظر: الجوهر النقي (٣ / ٢٩٢).  
قلت: علي بن عاصم هذا: هو ابن صهيب الواسطي، قال الذهبي عنه: «ضعفه، وكان عنه مائة ألف حديث» انظر: الكاشف (٢ / ٢٥١ رقم ٣٩٩٤).  
وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يخطئ ويصير» انظر: التقريب رقم (٤٧٩٢).  
والذي يظهر بالنظر إلى ترجمته في التهذيب (٧ / ٣٤٤ رقم ٥٧١) أن قول الذهبي أقرب، ويضاف إليه ما ذكره الحافظ من إصراره على الخطأ.  
والرجل كان كثير الوهم والغلط مصرا على الخطأ من أهل الدين والصلاح والعبادة.  
(٢) تقدمت ترجمته في الباب الثاني من أبواب الجمعة، وقد نقل الإمام النووي الإجماع على ضعفه.  
كما في المجموع (٥ / ٢١) وكذا ابن عبد البر كما في التهذيب (٨ / ٤٢٣ رقم ٧٥١).  
(٣) انظر: الجامع (٥ / ٧١١).  
(٤) انظر: الوجه الخامس من الباب المذكور، وفيه نقل كلام الإمام الشافعي وأبي داود.

وأجاب النووي في الخلاصة<sup>(١)</sup> عن المصنف في تحسينه له فقال: لعله اعتضد بشواهد وغيرها.

قلت: والمصنف إنما تبع في ذلك البخاري، فقد قال المصنف في كتاب العلل المفرد: <sup>(٢)</sup> «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: «ليس في هذا الباب شيء أصح منه، وبه أقول، وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي: مقارب الحديث».

#### الرابع: [ذكر المذاهب في عدد التكبيرات وموضعها]

اختلف العلماء في عدد التكبيرات في العبدین في الركعتين، وفي موضع التكبير على سبعة أقوال:

أحدها: أنه يكرر في الأولى سبعة قبل القراءة، وفي الثانية خمسة قبل القراءة، وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين والأئمة<sup>(٣)</sup> وهو مروي عن عمر<sup>(٤)</sup> وعلي<sup>(٥)</sup> وعن أبي هريرة<sup>(٦)</sup> وأبي سعيد الخدري<sup>(٧)</sup> وجابر<sup>(٨)</sup> وابن عمر<sup>(٩)</sup> وابن عباس<sup>(١٠)</sup> وأبي أيوب<sup>(١١)</sup> وزيد

(١) انظر: الخلاصة (٢/ ٨٣٢).

(٢) انظر: العلل الكبير (١ / ٢٨٧، ٢٨٨ باب رقم ٨٧).

(٣) انظر: الأوسط (٤ / ٢٧٣) و الحاروي (٢ / ٤٨٩) والشهيد للبغوي (٢ / ٣٧٥) والمجموع (٥ / ٢٤، ٢٥).

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٥).

(٥) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٩٢ رقم ٥٦٧٩).

(٦) المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٣) وعبد الرزاق (٣ / ٢٩٢ رقم ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢).

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٥).

(٨) لم أقف له على هذا القول، نعم ذكر ابن أبي شيبة عنه تسع تكبيرات، انظر: المصنف له (٢ / ١٧٤) وكذلك ذكر عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢٩٦ رقم ٥٦٩٤) سبع تكبيرات سوى تكبير الصلاة.

(٩) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٥).

(١٠) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٣) والأوسط (٤ / ٢٧٤ رقم ٢١٥٤).

(١١) انظر: لم أظفر بالنقل عنه.

ابن ثابت<sup>(١)</sup> وعائشة<sup>(٢)</sup> وهو قول الفقهاء السبعة من أهل المدينة<sup>(٣)</sup> وعمر بن عبد العزيز<sup>(٤)</sup> والزهري<sup>(٥)</sup> ومكحول<sup>(٦)</sup> وبه يقول مالك<sup>(٧)</sup> والأوزاعي<sup>(٨)</sup> والشافعي<sup>(٩)</sup> وأحمد<sup>(١٠)</sup> وإسحاق بن راهويه<sup>(١١)</sup>.

قال الشافعي<sup>(١٢)</sup> والأوزاعي<sup>(١٣)</sup> وإسحاق<sup>(١٤)</sup> إن السبع في الأولى بعد تكبيرة الإحرام.

والقول الثاني: أن تكبيرة الإحرام معدودة من السبع في الأولى، وهو قول مالك<sup>(١٥)</sup> وأحمد ابن حنبل<sup>(١٦)</sup> والمزني<sup>(١٧)</sup>.

والقول الثالث: يكبر في الأولى سبعا وفي الثانية سبعا<sup>(١٨)</sup> روي ذلك عن أنس بن

(١) انظر: المجموع (٥ / ٢٥).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٧١).

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٦) والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٨٩).

(٥) انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٩٣ رقم ٥٦٨٣).

(٦) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٥).

(٧) انظر: الموطأ (١ / ١٦٢ رقم ٩) والمدينة (١ / ١٦٩).

(٨) انظر: الأوسط (٤ / ٢٧٤) والمغني (٣ / ٢٧١) والمجموع (٥ / ٢٥).

(٩) انظر: مختصر المزني ص (٣١) والبخاري (٢ / ٤٨٩) والبيان (٢ / ٦٣٧) والمجموع (٥ / ٢٢).

(١٠) انظر: مسائل ابنه صالح (٢ / ٢٧٩ رقم ٨٨٧) والمغني (٣ / ٢٧١).

(١١) انظر: الأوسط (٤ / ٢٧٤) والبيان (٢ / ٦٣٧).

(١٢) انظر: الأم (١ / ٢٣٦) والأوسط (٤ / ٢٧٤) والمجموع (٥ / ٢٢).

(١٣) انظر: المغني (٣ / ٢٧١).

(١٤) المصدر نفسه (٣ / ٢٧٢).

(١٥) انظر: المعونة (١ / ١٧٨) وشرح الزرقاني (١ / ٥١٧، ٥١٨).

(١٦) انظر: مسائل أبي داود رقم (٤٢١ ص ٨٧) والمغني (٣ / ٢٧١).

(١٧) انظر: العزيز (٢ / ٣٦١) والمجموع (٥ / ٢٢).

(١٨) ورد في الأصل: (القول الثاني) والسياق يدل على أنه الثالث وقد تقدم الثاني.

(١٩) قلت: كنا في الأصل و (س) وكذا في المغني (٣ / ٢٧٢) و المجموع (٥ / ٢٥) بينما جاء



مالك<sup>(١)</sup> والمغيرة بن شعبة<sup>(٢)</sup> وعن ابن عباس أيضا<sup>(٣)</sup>  
وسعيد بن المسيب<sup>(٤)</sup> والنخعي<sup>(٥)</sup>.

--

في المطبوع من الأوسط ( ٢٧٤ / ٤ ) : ( تسع تسع ) و نسيه ابن المنذر إلى ابن مسعود فقل: «  
و فسر ذلك ابن مسعود لبعض الأمراء فقال: تقوم فتكبر أربعاً متواليات ثم تقرأ ثم تكبر فتركع  
وتسجد ثم تقوم فتقرأ ثم تكبر أربعاً تركع بآخرهن ...» وهذا التفسير يدل على أن الصفة التي  
ذكرها الشارح ليس كذلك، وإنما العدد — سبعا كان أو تسعا — هو للركعتين على الصفة التي  
ذكرها، وليس معنى كلامه أن عدد كل ركعة سبع أو تسع.  
وقوله: ( تكبر أربعاً متواليات ) و ( ثم تكبر أربعاً تركع بآخرهن ) يدل على أن مجموع العدد في  
الركعتين سبع، وليس تسع، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ١٧٤ / ٢ ) والأوسط ( ٢٧٦ / ٤ ) رقم ٢١٦١ بلفظ: ( كان  
يكبر في العيد تسعا فذكر مثل حديث عبد الله ).

<sup>(٢)</sup> انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٩٤، ٢٩٥ رقم ٥٦٨٩ ) وانظر: الهامش الآتي.

<sup>(٣)</sup> المصدر نفسه، واختلفوا في تفسير فعل ابن عباس: ( صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبر تسع  
تكبيرات: خمساً في الأولى وأربعاً في الآخرة وإلى بين القراءتين ) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ /  
١٧٤ ) قلت: مدلول هذا التفسير أنه كبر تسع تكبيرات في الركعتين.  
وجاء في رواية إسماعيل بن أبي الوليد عن خالد الخلاء عن عبد الله بن الحارث قال: فذكر نحو  
رواية هشيم وزاد: سألت — أي إسماعيل بن أبي الوليد — خالدًا كيف فعل ابن عباس؟ ففسر  
لنا كما صنع ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن أبي إسحاق سواء ( أخرجه عبد الرزاق في  
مصنفه رقم ٥٦٨٩ ) وجاء في رواية الثوري عن أبي إسحاق ( كان يكبر في العيدين تسعا  
تسعا: أربعاً قبل القراءة ثم كبر فركع، وفي الثانية: يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع ). أخرجه  
عبد الرزاق رقم ( ٥٦٨٦ ) وابن المنذر في الأوسط رقم ( ٢١٥٧ ) وكذا رواية معمر عند ابن  
المنذر برقم ( ٢١٥٨ ). ومدلول هذا التفسير أنه كبر سبع تكبيرات لأنه تقدم التصريح بأنه ركع  
بآخر التكبيرات، وجاء هذا التصريح في المصنف لابن أبي شيبة أيضا ( ٢ / ١٧٤ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٧٤ ).

<sup>(٥)</sup> المصدر نفسه ( ٢ / ١٧٥ ).

والقول الرابع: في الأولى ثلاثا بعد تكبيرة الإحرام قبل القراءة، وفي الثانية ثلاثا بعد القراءة، وهو مروي عن جماعة من الصحابة: ابن مسعود<sup>(١)</sup> وأبي موسى الأشعري<sup>(٢)</sup> وحذيفة<sup>(٣)</sup> وأبي مسعود الأنصاري<sup>(٤)</sup> وما جاء عنهم من التكبير في كل ركعة أربعاً أربعاً فمحمول: على عد تكبيرة الإحرام في الأولى وتكبيرة الركوع في الثانية: وهو صريح في فتيا ابن مسعود لسعيد بن العاصي<sup>(٥)</sup> بحضور المذكورين معه من الصحابة وموافقتهم له على ذلك.

وهو قول الثوري<sup>(٦)</sup> وأبي حنيفة<sup>(٧)</sup>.

و ((القول)) الخامس: يكبر في الأولى ستا بعد تكبيرة الإحرام وقبل القراءة وفي الثانية خمسة بعد القراءة وهي إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل<sup>(٨)</sup>.

والقول السادس: يكبر في الأولى أربعاً غير تكبيرة الإحرام ، وفي الثانية أربعاً ، وهو قول محمد بن سيرين<sup>(٩)</sup> وكذلك روي عن الحسن<sup>(١٠)</sup> ومسروق<sup>(١١)</sup>

(١) المصدر نفسه ( ٢ / ١٧٤ ) والمصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٩٣ رقم ٦٨٥ - ٥٦٨٧ ).

(٢) انظر: المصادر السابقة.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) انظره في المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٧٢ ).

(٦) انظر: الأوسط ( ٤ / ٢٧٦ ).

(٧) انظر: انظر: الهداية مع فتح القدير ( ٤٣/٢ ) وبدائع الصنائع ( ١ / ٦١٩ ، ٦٢٠ ) والأوسط ( ٤ / ٢٧٦ ).

(٨) انظر: مسائل أبي داود رقم ( ٤٢١ ص ٨٧ ).

(٩) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٧٥ )

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه ( ٢ / ١٧٤ ).

والأسود<sup>(١)</sup> والشعبي<sup>(٢)</sup> وأبي قلابة<sup>(٣)</sup>.

وحمله أصحاب ابن مسعود<sup>(٤)</sup> التكبير في الركعتين تسعا خمسا في الأولى وأربعاً في الآخرة.

وروي ذلك عن أنس بن مالك<sup>(٥)</sup> وابن عباس<sup>(٦)</sup> أيضاً، وعن ابن مسعود<sup>(٧)</sup> أيضاً، ولعله أراد بتكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع جمعاً بين ما روي عنه.

والقول السابع: التفرقة بين عيد الفطر والأضحى: فيكبر في الفطر إحدى عشرة تكبيرة، سناً في الأولى وخمسة في الآخرة، وفي الأضحى: ثلاثاً في الأولى، وثنيتين في الآخرة. وهو مروي عن علي بن أبي طالب رواه ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> لكنه من رواية الحارث الأعور<sup>(٩)</sup> عنه.

(١) المصدر نفسه. والأسود: هو ابن يزيد بن قيس السخمي مخضرم ثقة مكثر فقيه مات سنة (٧٥٤هـ) انظر: الجرح والتعديل (٢/٢٩١) والتقريب رقم (٥١٤).

(٢) المصدر نفسه (٢ / ١٧٦).

(٣) المصدر نفسه (٢ / ١٧٥) وقد ورد في المطبوع: (ابن قلابة) وهو خطأ مطبعي. وأبو قلابة: هو عبدالله بن زيد الجرمي ثقة فاضل كثير الإرسال، مات بالشام (١٠٤هـ). انظر: الثقات (٢/٥) والتقريب رقم (٣٣٥٣).

(٤) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٥).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٢ / ١٧٤).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه (٢ / ١٧٣).

(٨) انظر: المصنف (٢ / ١٧٣).

(٩) يعني وهو ضعيف فالأثر مثله، انظر: التقريب رقم (١٠٣٦) هذا، وقد حكم عليه ابن المنذر بالغلط، قائلاً: «أحسب أن رواية من روى عنه أنه قال: يكبر يوم الفطر إحدى عشرة تكبيرة غلط، والله أعلم». انظر: الأوسط (٤ / ٢٧٨).

وروي عن يحيى بن يعمر<sup>(١)</sup> التفرقة بينهما على وجه آخر: إنه قال في العيدين في إحداهما: تسع تكبيرات، وفي الآخر: إحدى عشرة، ولم يميز أحدهما من الآخر.

والظاهر أنه أراد إحدى عشرة في الفطر، موافقا للمروي عن علي من التخفيف في الأضحى لاشتغال الناس بالتضحية، والله أعلم.

### الخامس: في حجة كل قول:

أما الأول: وهو قول الشافعي والجمهور، فحجته: الأحاديث المرفوعة المتقدمة،<sup>(٢)</sup> وتقدم صحيح البخاري<sup>(٣)</sup> لحديث عبد الله بن عمرو بن العاصي، وحديث عمرو بن عوف. وقال ابن عبد البر: <sup>(٤)</sup> وروي عن النبي ﷺ من طرق كثيرة حسان أنه كبر في العيد سبعا في الأولى وخمسا في الثانية من حديث عبد الله بن عمرو، وابن عمر<sup>(٥)</sup> وجابر وعائشة وأبي واقد وعمرو بن عوف المزني، ولم يرو عنه من وجه قوي ولا ضعيف بخلاف هذا، قال: وهو أولى ما عمل<sup>(٦)</sup> به، انتهى.

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٥) ويحيى بن يعمر — بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة

ساكنة — البصري ثقة فصح وكان يرسل، مات قبل المائة وقيل: بعدها.

انظر: الجرح والتعديل (٩/١٩٦) والتقريب (٧٧٢٨).

(٢) تقدمت هذه الأحاديث في الوجه الأول والثاني من هذا الباب.

(٣) انظر: صحيح البخاري في نهاية الوجه الأول من هذا الباب.

(٤) انظر: التمهيد (١٦/٣٩، ٣٧) ولم يرد في التمهيد هذا السياق الذي ساقه الشارح، ولكنه جمع

الكلام من موضعين وساق مساقا واحدا.

(٥) في الأصل بإضافة الواو مثل الذي قبله، وهو على الصواب في (س).

(٦) قوله: (عمل) ورد في المطبوع (قيل).

وقد تقدم في حديث عائشة<sup>(١)</sup> من عند الدارقطني سوى تكبيرة الإحرام وعند أبي داود: سوى تكبيري الركوع وهو دليل لقول الشافعي ومن وافقه. واحتج الشافعي أيضاً بما رواه مالك في الموطأ<sup>(٢)</sup> عن نافع مولى ابن عمر قال: ((شهدت الفطر والأضحى مع أبي هريرة فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة)).

قال الشافعي في القديم: <sup>(٣)</sup> وقال بعض الناس: يكبر في الأولى أربعاً باللي يفتح بها الصلاة ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر أربعاً وعاب علينا قولنا وزعم أنا إنما روينا عن أبي هريرة لا عن غيره وأحسبه إن قد علم أن قد روينا عن غير أبي هريرة، وقال: قول ابن مسعود أحق أن يؤخذ به، فقليل له: إن تكبيرة العيدين من الأمر الذي لم يجهله العلماء ولا نحسب ابن مسعود يخالف فيه أصحابه ولو فعل — رحمة الله عليه — كان الثابت عندنا عن أهل الإمامة قول أهل المدينة ولو لم يكن عندنا فيه إلا فعل أبي هريرة تكبيرة في دار الهجرة والسنة وبين أصحاب رسول الله ﷺ مع علمه وعلمهم بما علمنا أنه لم يكبر هم خلاف تكبير رسول الله ﷺ — إن شاء الله — ولو خفي عليه تكبير النبي ﷺ علموه إياه، وأنكروا عليه خلافه ولم يكن ذلك كفعل رجل في بلد كلهم متعلم منه ليسوا كأهل المدينة، وتكبير أبي هريرة علم أنه بين ظهري المهاجرين والأنصار وأهل العلم، انتهى. وأجاب الخطابي<sup>(٤)</sup> عن حديث أبي موسى بأنه ضعيف، ولم يبين وجه ضعفه وضعفه البيهقي في المعرفة<sup>(٥)</sup> بأن فيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعفه<sup>(٦)</sup> يحيى بن معين<sup>(٧)</sup>

(١) تقدم برقم (٢٩٤).

(٢) انظر: الموطأ (العيدين — باب في التكبير والقراءة في صلاة العيدين ١ / ١٦٢ رقم ٩).

(٣) نقله البيهقي في المعرفة (٣ / ٣٩، ٤٠).

(٤) انظر: معالم السنن (٢١٨/١).

(٥) انظر: المعرفة (٣ / ٤١).

(٦) أي الحديث.

(٧) تقدم تضعيفه له وكذا تضعيف جماعة من أهل العلم.

وضعه غير واحد فإن أبا عائشة راويه عن أبي موسى لا يعرف،<sup>(١)</sup> ولا يعرف اسمه. ورواه البيهقي<sup>(٢)</sup> من رواية مكحول عن رسول أبي موسى وحذيفة عنهما قال البيهقي: هذا الرسول مجهول، قال: ولو كان عند أبي موسى فيه علم عن النبي ﷺ لما كان يسند ذلك إلى ابن مسعود لما سئل هو وابن مسعود وأبو مسعود وحذيفة عن ذلك، فإن المشهور في هذه القصة أنهم أسندوا أمرهم إلى ابن مسعود فأفتى بذلك ولم يخالفوه فلو كان عند أبي موسى وحذيفة فيه عن النبي ﷺ علم لينزه لابن مسعود، ولما وافقوه في فتياه، والله أعلم.

#### وحجة القول الثاني:

— وهو قول مالك ومن وافقه —: الأحاديث المذكورة إلا حديث أبي موسى وحذيفة وحديث عائشة، فإنه صرح في حديث عائشة بقوله: سوى تكبيرة الإحرام. وقد يجيب من قال بذلك بأن حديث عائشة ضعفه البخاري ولم يصح من أجل ابن لهيعة<sup>(٣)</sup> على قول من يحتج به.<sup>(٤)</sup>

وأما القائلون بأنها سبع في الأولى وسبع في الثانية:

فلعلمهم أرادوا بتكبيرة القيام من الركعة الأولى وتكبيرة الركوع في الثانية، وفيه بعد.

#### وأما القول الرابع:

فاحتج له بحديث أبي موسى وحذيفة وفتيا ابن مسعود وموافقة المذكورين وأبي مسعود الأنصاري له في ذلك، وقد تقدم ضعف حديث حذيفة وأبي موسى المرفوعين. ورجح الشافعي<sup>(٥)</sup> فعل ذلك بالمدينة على فعله بالكوفة وبحضور المهاجرين والأنصار

(١) قلت: بهذا حكم عليه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥ / ٤٤ رقم ٢٢٨٣).

(٢) انظر: المعرفة (٣ / ٤٠، ٤١).

(٣) قوله: (ابن لهيعة) ورد في الأصل مرتين فعلقت أحدهما.

(٤) قلت: تقدم في ص ٢٩٢، ٢٩٣ أن حديث عائشة صحيح.

(٥) انظر: المعرفة (٣ / ٤٠).

وسكوتهم، فهو إجماع سكوني.

وأما القول بالترفة بين عيدي الفطر والأضحى:

فلم يصح عن علي كما تقدم <sup>(١)</sup> ولا يرجع لقول يحيى بن عمار لمخالفته للأحاديث المرفوعة والمرفوعة، والله أعلم.

**السادس:** [ليهما يقدم: التكبيرات الزائدة، أم الاستفتاح؟]

في قوله: ((كبر في الأولى سبعا قبل القراءة)) ما يدل على أنه يقدم دعاء الاستفتاح على تكبيرات العيد، وقد اختلف في ذلك:

فذهب الشافعي <sup>(٢)</sup> وأحمد <sup>(٣)</sup> إلى تقديم الاستفتاح على تكبيرات العيد:

فروى البيهقي في المعرفة <sup>(٤)</sup> عن الشافعي أنه قال: وإذا ابتدأ الإمام صلاة العيدين كبر للدخول في الصلاة ثم افتتح كما يفتح في المكتوبة فقال: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض وما بعدها ثم كبر سبعا ليس فيها تكبيرة الافتتاح.

وذهب الأوزاعي <sup>(٥)</sup> إلى تقديم التكبيرات على دعاء الاستفتاح وحكى أيضا عن الشافعي <sup>(٦)</sup> قولاً آخر له وهي رواية عن أحمد <sup>(٧)</sup> واختاره... الخلال <sup>(٨)</sup> من الخنابلة، لأن

(١) تقدم في ص (٧٤٨ برقم ٩٨).

(٢) انظر: المجموع (٥ / ٢٢).

(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٧٣).

(٤) انظر المعرفة (٣ / ٤١ رقم ١٩٠٢).

(٥) انظر: المغني (٣ / ٢٧٣) ومختصر اختلاف العلماء (١ / ٣٧٣ رقم ٣٤٩).

(٦) انظر: البيان (٢ / ٦٣٧) والعزیز (٢ / ٣٦١).

وقد حكم عليه النووي بالشذوذ. انظر: المجموع (٥ / ٢٢).

(٧) انظر: المغني (٣ / ٢٧٣) والإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ٣٤١).

(٨) المغني (٣ / ٢٧٣) والإنصاف (٥ / ٣٤١).

والخلال: هو أحمد بن محمد بن هارون أبوبكر المعروف بالخلال له من الكتب: السنة، والجامع

الاستفتاح تليه الاستعاذة.

والأول أصح،<sup>(١)</sup> لأن الاستفتاح شرع لافتتاح الصلاة والتعوذ شرع لابتداء القراءة فلا تعلق لموالاته به.

وقال أبو يوسف: <sup>(٢)</sup> إنه يستفتح ثم يتعوذ ثم يكبر للعيد لئلا يفصل بين الاستفتاح والاستعاذة.

وأشار الصيدلاني<sup>(٣)</sup> من الشافعية إلى اختلاف في تقديم التعوذ على التكبيرات فقال: الأشبه بالمنهج: أن التعوذ بعد التكبيرات وقبل القراءة.

وقال محمد بن الحسن: <sup>(٤)</sup> إن الاستفتاح والتعوذ كلاهما بعد التكبيرات. قال ابن قدامة: <sup>(٥)</sup> وأيا ما فعل كان ذلك جائزا.

### السابع: [حكم الموالاتة بين التكبيرات]

اختلفوا أيضا هل يوالي بين تكبيرات صلاة العيدين أو يفصل بينهما بشيء من التحميد والتسبيح، ونحو ذلك ؟

==

لعلوم الإمام أحمد، والعلل وغيرها، توفي سنة ٣١١هـ وله سبع وسبعون سنة.

انظر: طبقات الحنابلة (١٢/٢) والبداية والنهاية (٧/١٥) والسير (٢٩٧/١٤).

<sup>(١)</sup> قلت: وكذلك رحمه صاحب البيان (٢ / ٦٣٧) والنووي في المجموع (٥ / ٢٢).

<sup>(٢)</sup> انظر: بدائع الصنائع (١ / ٦١٩) ومختصر اختلاف العلماء (١ / ٣٧٢ رقم ٣٤٩).

وأبويوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري فقيه العراقي وكان أتبع القوم للحديث وقد قال عند وفاته: «كل ما أفتيت به فقد رجعت عنه إلا ما وافق الكتاب والسنة واجتمع عليه المسلمون» توفي سنة (١٨٢هـ).

انظر: الجواهر المضية (٣/٦١١) وتذكرة الحفاظ (١/٢٩٢).

<sup>(٣)</sup> انظر: العزيز (٢ / ٣٦٢).

<sup>(٤)</sup> انظر: بدائع الصنائع (١ / ٦١٩، ٦٢٠) ومختصر اختلاف العلماء (١ / ٣٧٢).

<sup>(٥)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٧٤).



فذهب مالك<sup>(١)</sup> وأبو حنيفة<sup>(٢)</sup> والأوزاعي<sup>(٣)</sup> إلى أنه يوالي بينهما كالتسبيح في الركوع والسجود، ولأنه لو كان بينها ذكر مشروع لنقل كما نقل التكبير. وذهب الشافعي<sup>(٤)</sup> إلى أنه يقف بين كل تكبيرتين كآية معتدلة، يهلل ويمجد ويكبر.

### [استحباب الذكر بين التكبيرات]

واختلف أصحابه فيما يقوله بين التكبيرتين: فقال الأكثرون<sup>(٥)</sup>: يقول: سبحان الله، والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر. ونقل الرافعي<sup>(٦)</sup> عن الصيدلاني أنه قال: ولو زاد جاز. وما نقله عن الصيدلاني هو في عبارة الشافعي في مختصر البويطي<sup>(٧)</sup>. ثم قال<sup>(٨)</sup>: وقيل: يقول: ((لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد<sup>(٩)</sup> وهو على كل شيء قدير)). قال القاضي أبو الطيب وتلميذه ابن الصباغ<sup>(١٠)</sup>: ولو قال ما اعتاده الناس ((الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليما كثيرا)) فحسن.

(١) انظر: الإفصاح (٢ / ١٢٧).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٦٢٠).

(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٧٤).

(٤) انظر: مختصر المزني ص (٣١) والبيان (٢ / ٦٣٨) والمجموع (٥ / ٢٢).

(٥) انظر: المجموع (٥ / ٢٣).

(٦) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٢).

(٧) انظر: مختصر البويطي (ل/٩/ب).

(٨) قائل هذا القول: إما الصيدلاني وإما الرافعي في كتابه العزيز (٢ / ٣٦٢).

(٩) راد في المطبوع بعده: (بيده الخير).

(١٠) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٢).

وبه جزم صاحب الكافي<sup>(١)</sup> وهو في نص الشافعي في مختصر البويطي<sup>(٢)</sup>.  
وقالت الخنابلة: <sup>(٣)</sup> يحمد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي بين كل تكبيرتين.  
قال الحرقى: <sup>(٤)</sup> وإن أحب قال: الله أكبر كبيراً، فذكر ما استحسنته القاضي أبو الطيب  
وابن الصباغ.

قال ابن قدامة: <sup>(٥)</sup> « وإن أحب قال: فذكر الباقيات الصالحات كقول أكثر الشافعية،  
قال: وما شاء من الذكر فهو جائز.

قال: <sup>(٦)</sup> وهذا قال الشافعي، واستدل للفصل بين التكبيرات بالذكر بفتيا ابن مسعود  
وموافقة أبي موسى وحذيفة حين سألهم الوليد بن عقبة، فقال عبد الله: تبدأ فتكبر تكبيرة  
تفتتح بها الصلاة، ونحمد ربك وتصلي على النبي ﷺ ثم تدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك ثم  
تدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك، ثم تدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك، ثم تدعو وتكبر وتفعل  
مثل ذلك، ثم تقرأ إلى آخر كلامه، وفيه فقال حذيفة وأبو موسى: صدق أبو عبد الرحمن  
رواه أبو بكر الأثرم في سننه « اهـ.

وفي رواية الطبراني في الكبير<sup>(٧)</sup> ذكر أبي مسعود الأنصاري معهم وموافقتهم ولم يصرح  
فيه بالحمد والصلاة بين التكبيرتين بل أطلق التكبير.

(١) يعني ابن قدامة في كتابه الكافي ( ١ / ٥١٩ ، ٥٢٠ ).

(٢) لم أجده في مختصره وهو في الأم ( ٤٠١ / ١ ) وزوائد الروضة ( ١ / ٥٨٩ ).

(٣) انظر: الكافي ( ١ / ٥١٩ )

(٤) انظر: كلامه هذا في المغني ( ٣ / ٢٧٣ ).

(٥) انظر: المغني ( ٣ / ٢٧٤ ).

(٦) أي ابن قدامة في المغني ( ٣ / ٢٧٤ ).

(٧) انظر: المعجم الكبير ( ٩ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ رقم ٩٥١٤ ).

قلت: هو مخرج في مصنف ابن أبي شيبة ( ٢ / ١٧٤ ).

وأما رواية الأثرم<sup>(١)</sup> فذكر فيها: الحمد والصلاة قبل التكبيرة الأولى من تكبيرات العيد، وقد استحبه الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

وأما الشافعية فقالوا: لا يأتي به قبل الأولى ولا بعد الآخرة<sup>(٣)</sup>، ولم يحكوا فيه خلافا في الركعة الأولى، وأما في الركعة الثانية فحكى النووي في زوائد الروضة<sup>(٤)</sup> عن الإمام أنه يأتي بالذكر قبل التكبيرة الأولى فيها، قال: والمختار أنه لا يأتي به، وهو مقتضى<sup>(٥)</sup> كلام الأصحاب، وقال في شرح المذهب<sup>(٦)</sup>: أفهم قطعوا به.

### الثامن: [ التكبير بعد الشروع في القراءة ]

تقدم أن محل التكبير في الركعة الأولى قبل القراءة باتفاقهم، فلو شرع في القراءة هل يفوت محله أو يبقى ما دام قائما ؟

فذهب مالك<sup>(٧)</sup> وأبو ثور<sup>(٨)</sup> إلى أنه يقطع القراءة ويأتي بالتكبير لأن محله القيام فيأتي به. وهو قول الشافعي في القديم<sup>(٩)</sup> وبعض الحنابلة<sup>(١٠)</sup> فعلى هذا إن تذكر في أثناء الفاتحة وقطعها بالتكبير استأنف القراءة وجوبا وإن كان ذلك بعد إتمام الفاتحة استحب له

(١) رواية الأثرم ذكرها ابن قدامة في المغني (٣ / ٢٧٤).

(٢) انظر: المصدر نفسه.

(٣) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٢) والمجموع (٥ / ٢٣).

(٤) انظر: الروضة (١ / ٥٧٩).

(٥) ورد في الأصل: (قضية) وما أثبت أولي.

(٦) انظر: المجموع (٥ / ٢٣).

(٧) انظر: المغني (٣ / ٢٧٥) والمجموع (٥ / ٢٦).

(٨) انظر: المغني (٣ / ٢٧٥).

(٩) انظر: البيان (٢ / ٦٣٩) والتهذيب (٢ / ٣٧٦) والمجموع (٥ / ٢٤).

(١٠) هو القاضي، انظر: المغني (٣ / ٢٧٥) والشرح الكبير (٥ / ٣٥٦).

إعادتهما<sup>(١)</sup>.وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يجب أيضا<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعي في الجديد: <sup>(٣)</sup> أنه إذا شرع في القراءة لا يعود إلى التكبير كما لو ترك دعاء الافتتاح وهو قول ابن عقيل من الحنابلة، <sup>(٤)</sup> أما إذا تذكره بعد التعوذ وقبل القراءة فإنه يعود إليه بلا خلاف، قاله النووي في الروضة من زياداته، <sup>(٥)</sup> وإن لم يذكر إلا بعد الركوع لم يعد إليه، <sup>(٦)</sup> وكذلك المسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع لم يكبر بتكبيرات العيد بلا خلاف عندنا<sup>(٧)</sup> وعند الحنابلة<sup>(٨)</sup>.

وقال أبو حنيفة: <sup>(٩)</sup> يكبر فيه لأنه بمنزلة القيام بدليل إدراك الركعة به. فإن أدركه المسبوق بعد فراغه من التكبير ففيه قولان للشافعي: الجديد: <sup>(١٠)</sup> لا يكبر، والقلم: <sup>(١١)</sup> يكبر.

وهو قول ابن عقيل من الحنابلة<sup>(١٢)</sup> لأنه أدرك محله.

(١) انظر: البيان (٢ / ٦٣٩) والمجموع (٥ / ٢٤).

(٢) انظر: البيان (٢ / ٦٤٠) والعزیز (٢ / ٣٦٨) ولكن الإمام النووي حكم عليه بالضعف

والشنوذ، انظر: المجموع (٥ / ٢٤)، والروضة (١ / ٥٨٠).

(٣) المصدر نفسه، والتهذيب (٢ / ٣٧٦) والبيان (٢ / ٦٣٩) والمجموع (٥ / ٢٤).

(٤) انظر: المغني (٣ / ٢٧٥) والشرح الكبير (٥ / ٣٥٥).

(٥) لم أجد في مظانه، وقد ذكره في المجموع (٥ / ٢٤).

(٦) نقل الإمام النووي الاتفاق عليه أيضا في المجموع (٥ / ٢٤).

(٧) انظر: البيان (٢ / ٦٤٠) والعزیز (٢ / ٣٦٨) والمجموع (٥ / ٢٤).

(٨) انظر: المغني (٣ / ٢٧٥).

(٩) انظر: بدائع الصنائع (١ / ٦٢٢).

(١٠) انظر: التهذيب (٢ / ٣٧٦، ٣٧٧) والعزیز (٢ / ٦٣٨).

(١١) المصادر السابقة.

(١٢) انظر: المغني (٣ / ٢٧٦).

قال ابن قدامة: <sup>(١)</sup> « ويحتمل: أنه إن كان يسمع قراءة الإمام أنصت، وإن كان بعيدا كبر » وإن أدركه المسبوق في الركعة الثانية كبر خمسا تبعا لإمامه ولا يزيد عليه، ويكبر في الركعة الآخرة خمسا أيضا لأنه المشروع فيها كذا قال الجمهور <sup>(٢)</sup> أنه يكبر مع الإمام خمسا.

وقال المتولي: <sup>(٣)</sup> إن ذلك تفريع على الجديد، وإذا قلنا: بالقدم كبر مع الإمام خمسا ثم أتى بتكبيرتين تنمة السبع، انتهى.

وإذا اقتصر على ما كبره الإمام من الخمس على القول الجديد، يحتمل أن يقال: يكبر في الثانية سبعا لفواته فضيلة السبع في الأولى كما لو أدرك الإمام في الأخيرتين من الرابعة، واقتصر بعد على قراءة الفاتحة، فإنه يقرأ السورة مع الفاتحة في الركعتين الأخيرتين لفواته ذلك فيما أدركه.

#### الناصح: [متابعة الإمام في التكبيرات الزائدة - زك لم نقص على عكس ما يرى للملوم -]

تقدم أن الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة قالوا: إن عدد التكبيرات في الأولى سبع وفي الثانية خمس، <sup>(٤)</sup> فلو اقتدى من يراها ثلاثا أو ستا هل يقتصر على ما أتى به الإمام أو يكبر على مقتضى مذهبه ؟

فيه قولان للشافعي أصحهما متابعته، والاقتصار على ما كبر إمامه. <sup>(٥)</sup>

#### العاشر: [التكبير عقب الصلوات المقضية في غير أيام التشريق]

<sup>(١)</sup> المصدر نفسه.

<sup>(٢)</sup> انظر: التهذيب ( ٢ / ٣٧٧ ) والحاوي ( ٢ / ٤٩٢ ) والعزیز ( ٢ / ٣٦٨ ) والمجموع ( ٥ /

٢٤ ) -.

<sup>(٣)</sup> انظر هذا القول في العزيز ( ٢ / ٣٦٨ ) والمجموع ( ٥ / ٢٤ ) دون عزو إليه.

<sup>(٤)</sup> تقدم في الوجه الرابع من هذا الباب.

<sup>(٥)</sup> انظر: البيان ( ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ ) والتهذيب ( ٢ / ٣٧٧ ) .

عمل التكبير في العيد حيث وقع فعلها أداء<sup>(١)</sup>.

أما إذا قضاها فقال العجلي<sup>(٢)</sup> — شارح الوجيز —: لا يكبر لأنه سنة الوقت، حكاه ابن الرفعة<sup>(٣)</sup> عنه.

وقد ذكر القاضي حسين<sup>(٤)</sup> احتمالا في مسألة ما إذا فاتته صلاة في أيام التشريق فقضاها بعد أيام التشريق أنه يكبر بعدها ولا يبعد بحجاء ذلك الاحتمال هنا ، والله أعلم.

### الحادي عشر: [حكم من ترك التكبيرات أو الذكر بينهما عمدا أو سهوا]

في أحاديث الباب مشروعية التكبيرات المذكورة في العيدين وذلك سنة كسائر التكبير الواقع في الصلوات بعد تكبيرة الإحرام ويكره تركه ولا يبطل الصلاة تركه عمدا لا سهوا<sup>(٥)</sup>.

قال ابن قدامة<sup>(٦)</sup>: ولا أعلم فيه خلافا وإن تركه لا يسجد للسهو. وكذلك الذكر بين كل تكبيرتين مستحب كما نص عليه الشافعي<sup>(٧)</sup> فإن تركه كرهه<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: العزيز ( ٢ / ٣٦٥ ).

(٢) هو الإمام أسعد بن محمود بن خلف بن أحمد منتخب الدين أبو الفتوح العجلي الأصبهاني كان فقيها زاهدا وله معرفة تامة بالمذهب، له من التصانيف: التعليق على كتاب الوسيط والوجيز كلامهما للغزالي وتتممة التتممة وغيرها، توفي سنة (٦٠٠هـ —).

انظر: الطبقات لابن قاضي شعبة (٢/٣٠) وشذرات الذهب (٤/٣٤٤).

(٣) ذكر الإمام الرافعي هذا القول ولكنه لم ينسبه إلى أحد. انظر: العزيز ( ٢ / ٣٦٦ ).

(٤) لم أظفر بهذا القول، وعكس ذلك النووي فقال: «لم يكبر بلاخلاف» وسبقه الرافعي في العزيز (٢/٣٦٦) دون قوله: «بلاخلاف».

(٥) نص عليه ابن قدامة في المغني ( ٣ / ٢٧٥ ).

(٦) انظر: المغني ( ٣ / ٢٧٥ ).

(٧) انظر: مختصر المزني ص ( ٣١ ) والبيان ( ٢ / ٥٧٨ ) والتهذيب ( ٢ / ٣٧٤ ) والمجموع ( ٥ / ٢٢ ، ٢٣ ).

(٨) انظر: الأم ( ١ / ٣٥٩ ) وقد نقله النووي في المجموع ( ٥ / ٢٣ ).

وكذا قال القاضي أبو الطيب: <sup>(١)</sup> يكره تركه.

### الثاني عشر: [رفع الأيدي في التكبيرات الزائدة]

قد يستدل بعموم قوله ﷺ في حديث ابن عمر المتفق عليه <sup>(٢)</sup> ((أنه كان يرفع يديه إذا كبر)) أن الأيدي ترفع في تكبيرات العيدين.

فاستدل أحمد على ذلك بما روي أنه ﷺ كان يرفع يديه مع التكبير فقال: أما أنا فأرى هذا الحديث يدخل فيه هذا كله. <sup>(٣)</sup>

وروي أبو بكر الأثرم <sup>(٤)</sup> عن عمر أنه كان يرفع يديه في تكبيره في الجيزة وفي العيد.

قال البيهقي في المعرفة: <sup>(٥)</sup> ورويناه عن عمر بن الخطاب في حديث مرسل.

قال ابن قدامة: <sup>(٦)</sup> «ولا يعرف له مخالف من الصحابة».

«وهو قول أكثر العلماء: عطاء بن أبي رباح، <sup>(٧)</sup> والأوزاعي <sup>(٨)</sup> وأبي حنيفة <sup>(٩)</sup>»

<sup>(١)</sup> انظر: تعليقه ص (٦٥٧) رسالة علمية.

<sup>(٢)</sup> أخرجه البخاري في (الأذان — باب إلى أين يرفع يديه ٢٩ / ٢٥٩ رقم ٧٣٨) ومسلم في (الصلاة — باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين ٤ / ٩٣، ٩٤).

<sup>(٣)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٧٣).

<sup>(٤)</sup> لم أقف على سنده، والأثر أخرجه البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٩٣) من طريق ابن لهيعة عن بكر.

ابن سودة أن عمر بن سودة فذكره، وقال: «هذا منقطع».

قلت: ثم وصله من طريق بكر بن سودة عن أبي زرعة اللخمي أن عمر فذكره. وهذا الإسناد

أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٤ / ٢٨٢ رقم ٢١٧٢) وفي سنده: ابن لهيعة.

<sup>(٥)</sup> انظر: المعرفة (٣ / ٤٢) ومعنى قوله: مرسل، أي منقطع.

<sup>(٦)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٧٣).

<sup>(٧)</sup> انظر: المصنف لعبد الرزاق (٣ / ٢٩٧ رقم ٥٦٩٩) والسنن الكبرى للبيهقي (٣ / ٢٩٣).

<sup>(٨)</sup> انظر: الأوسط (٤ / ٢٨٢) والمغني (٣ / ٢٧٢) والمجموع (٥ / ٢٦).

<sup>(٩)</sup> انظر: بدائع الصنائع (١ / ٦٢١) ومختصر اختلاف العلماء للطحاوي (١ / ٣٧٣ رقم ٣٥٠).

والشافعي<sup>(١)</sup> وأحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>.

وقال مالك<sup>(٣)</sup> والثوري<sup>(٤)</sup> لا يرفعهما فيما عدا تكبيرة الإحرام لأنها تكبيرات في أثناء الصلاة فأشبهت تكبيرات السجود.

ورد بأنها لا تشبه تكبيرات السجود لأن هذه تقع طرفاها في حال القيام فأشبهت تكبيرة الإحرام<sup>(٥)</sup>.

قال البيهقي في المعرفة<sup>(٦)</sup> « وقاسه الشافعي على رفع رسول الله ﷺ يديه حين افتتح الصلاة وحين أراد أن يركع وحين رفع من الركوع ولم يرفع في السجود، قال: فلما رفع في كل ذكر كان حين يذكر الله به قائما أو رافعا إلى قيام من غير سجود لم يجر إلا أن يقال: يرفع يديه للتكبير في العيدين عند كل تكبيرة كان قائما فيها » انتهى.

وقول الشافعي: لم يجر إلا أن يقال يرفع يديه إلى آخر كلامه، لا يريد به وجوب رفع اليدين في تكبير العيدين وإنما أراد لم يجر إلا أن يكون هذا دليلا على مشروعية رفع اليدين كما يستدل على السنن والمستحبات، والله أعلم.

### الثالث عشر: [أقوال أهل العلم في الحكم على أحاديث الباب]

تقدم أن البخاري صحح حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي وحديث جد كثير بن عبد

(١) انظر: مختصر المزني ص ( ٣١ ) والتهذيب ( ٣٧٤ / ٢ ) والمجموع ( ٢٦ / ٥ ).

(٢) انظر: المقتنع مع الشرح الكبير ( ٣٤٥ / ٥ ) والإقناع ( ٣٠٩ / ١ ).

(٣) انظر: المدونة ( ١٦٩ / ١ ).

قلت: جاء في المنتقى للباهي ( ٣١٩ / ١ ) أنه خير في رفع اليدين مع كل تكبيرة من الزوائد، وكذا في الأوسط ( ٢٨٢ / ٤ ).

(٤) انظر: الأوسط ( ٢٨٢ / ٤ ) والمجموع ( ٢٦ / ٥ ).

(٥) هذا من تمام كلام ابن قدامة تصرف الشارح في نقه، انظر: المغني ( ٣ / ٢٧٢، ٢٧٣ ).

(٦) انظر: المعرفة ( ٤٢ / ٣ ).



الله،<sup>(١)</sup> وقال ابن الجوري في التحقيق:<sup>(٢)</sup> قال أحمد بن حنبل: ليس يروى عن النبي ﷺ في التكبير في العيدين حديث صحيح.

وقال ابن العربي:<sup>(٣)</sup> لم يثبت في التكبير فيه شيء يصح، انتهى.

وتقدم أن حديث ابن عباس ضعيف،<sup>(٤)</sup> ووقع في الكفاية<sup>(٥)</sup> لابن الرفعة أن الشافعي — رحمه الله — قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: سمعت عبد الله بن عباس يقول: ((أشهد على رسول الله ﷺ أنه كبر في صلاة العيدين في الأولى سبعا سوى تكبيرة الإحرام، وفي الثانية: خمسا سوى تكبيرة القيام)). فإن صح هذا عن الشافعي فهذا من أصح الأسانيد ولكني لم أجده في كتب الشافعي ولا ذكر عنه البيهقي في المعرفة مع اعتناؤه بذلك، ولا في السنن الكبرى ولعله وقع كذلك في

(١) تقدم في نهاية الوجه الأول والثالث.

(٢) انظر: التحقيق (٤/١٦٠).

وابن الجوزي: هو الإمام العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله القرشي التيمي البكري البغدادي الحنبلي الواعظ، المعروف بابن الجوري شيخ وقته وإمام عصره، صاحب التصانيف الكثيرة ومن أشهرها زاد المسير والموضوعات والتحقيق في مسائل الخلاف وغيرها، توفي سنة ٥٩٧هـ.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/٣٩٩ رقم ٢٠٥) والسير (٢١/٣٦٥) وغاية النهاية (١/٣٧٥).

(٣) انظر: العارضة (٣ / ٧).

(٤) تقدم برقم (٣٠١).

(٥) لم أفد على هذا الكتاب. واسمه الكامل: «كفاية التبيه في شرح التبيه لنجم الدين أحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة الشافعي المتوفى سنة (٧١٦هـ) وهذا شرح كبير في نحو عشرين مجلدا لم يعلق على التبيه مثله مشتمل على غرائب وفوائد كثيرة». انظر: كشف الظنون (١/٤٩٢).

بعض التعاليق الفقهية فنقله ابن الرفعة كما ينقل نصوصه من كتب الفقه<sup>(١)</sup> والله أعلم.

---

(١) علق عليه الحافظ في هامش (ج): « هذا التردد لا معنى له، فلو كان هذا عن سفيان بن عيينة ما خفي على الإمام أحمد حتى أطلق ما تقدم، ثم فيه فساد لم ينه الشيخ عليه وهو قول ابن عيينة سمعت عطاء، وهذا لا يمكن... فلعل الوسطة المحذوف ضعيف، إن كان النقل محفوظا » اهـ. قلت: والسبب في عدم إمكانية سماعه منه أن ابن عيينة كان عند وفاة عطاء ابن سبع أو ثمان سنين فإنه ولد سنة (١٠٧هـ) وتوفي عطاء سنة (١١٤هـ - ١١٥هـ) والأول أرجح. انظر: تهذيب الكمال (٢٢٦/٣، ٢٢٨) ترجمة ابن عيينة، و (١٧٠/٥) ترجمة عطاء بن أبي رباح.

## باب لا صلاة قبل العيد ولا بعدها

[٥٣٧] حدثنا محمود بن غيلان نا أبو داود الطيالسي أنبأنا شعبة عن عدي بن ثابت سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس ((أن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فصلى ركعتين ثم لم يصل قبلها ولا بعدها)).

قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وأبي سعيد.

قال أبو عيسى: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق. وقد رأى طائفة من أهل العلم الصلاة بعد صلاة العيد وقبلها من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، والقول الأول أصح.

[٥٣٨] حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث نا وكيع عن أبان بن عبد الله البجلي عن أبي بكر بن حفص — وهو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص — عن ابن عمر أنه ((خرج في يوم عيد ولم يصل قبلها ولا بعدها وذكر أن النبي ﷺ فعله)). قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.<sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

**الأول: [تخريج حديث الباب]**

[٣٠٣] — حديث ابن عباس:

أخرجه بقية الأئمة الستة: فرواه البخاري عن سليمان بن حرب<sup>(٢)</sup> وأبي الوليد الطيالسي<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: الجامع (٤١٧/٢).

(٢) البخاري في (العيدين — باب الخطبة بعد العيد ٢ / ٥٢٥، ٥٢٦ رقم ٩٦٤).

(٣) أخرجه حديثه كذلك في العيدين (باب الصلاة قبل العيد وبعدها ٢ / ٥٥٢ رقم ٩٨٩).

ومسلم بن إبراهيم<sup>(١)</sup> ومحمد بن عرعة<sup>(٢)</sup> وحجاج بن منهال<sup>(٣)</sup>.  
ومسلم<sup>(٤)</sup> عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه، وعن عمرو الناقد عن عبد الله بن إدريس وعن  
بندار وأبي بكر بن نافع كلاهما عن غندر.  
وأبو داود<sup>(٥)</sup> عن حفص بن عمر، والنسائي<sup>(٦)</sup> عن أبي سعيد عبد الله بن سعيد عن ابن  
إدريس.

وهو<sup>(٧)</sup> وابن ماجه<sup>(٨)</sup> عن بندار عن يحيى بن سعيد.

عشرتهم عن شعبة ...

ورواية النسائي وابن ماجه مختصرة، وزاد الباقر في آخره: ((ثم أتى النساء...)).

[٣٠٤] — وحديث ابن عمر: انفرد بإخراجه المصنف<sup>(٩)</sup>.

(١) أخرجه حديثه في الزكاة — باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها ٣ / ٣٥١ رقم ١٤٣١).

(٢) أخرجه حديثه في (الباس — باب القلائد والسحاب للنساء ... ١٠ / ٣٤٣ رقم ٥٨٨١).

(٣) أخرجه حديثه كذلك في (الباس — باب القرط للنساء ١٠ / ٣٤٤ رقم ٥٨٨٣).

(٤) مسلم في (العيدين — باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلى ٦ / ١٨٠، ١٨١).

(٥) أبو داود في (الصلاة — باب الصلاة بعد صلاة العيد ١ / ٦٨٥ رقم ١١٥٩).

(٦) النسائي في (العيدين — باب الصلاة قبل العيدين وبعدها ٣ / ٢١٤ رقم ١٥٨٦).

قلت: جاء في تحفة الأشراف (٤ / ٤٢٧ رقم ٥٥٥٨): «س فيه عن عبيد الله بن سعيد، وفي

نسخة: عن أبي سعيد عبد الله بن سعيد» يعني عن ابن إدريس به

(٧) أي الإمام النسائي، انظر: السنن الكبرى (١/٢٧٢ رقم ٤٩٨).

(٨) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة قبل صلاة العيد وبعدها ١ / ٢٣٥ رقم

١٢٨٤).

(٩) يعني من بين أصحاب الكتب الستة، وقد أخرجه أيضا: الإمام أحمد في المسد (٢ / ٥٧) وأبو

بكر بن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٧٧) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٩٥) وقال: «هذا

حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ» ووافقه الذهبي.

## [تخريج ما في الباب]

[٣٠٥] — وحديث عبد الله بن عمرو:

انفرد بإخراجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ((لم يصل قبلها ولا بعدها في عيد)) وكذلك:

[٣٠٦] — حديث أبي سعيد:

انفرد به ابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: ((كان النبي ﷺ لا يصلي قبل العيد شيئاً فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين))

كلهم من طريق وكيع عن أبان عن أبي بكر بن حفص عن ابن عمر به. وأخرجه البيهقي في الكبرى (٣ / ٣٠٢) من طريق أبي نعيم عن أبان به نحوه. قلت: وفي سننه: أبان بن عبد الله البجلي، ضعفه النسائي وابن حبان، وثقه الإمام أحمد، ويحيى ابن معين، وابن غنيم والعجلي، وقال أحمد في رواية: صدوق صالح الحديث، وقال ابن عسدي — بعد أن ساق هذا الحديث —: «وأبان هذا عزيز الحديث، عزيز الروايات ولم أجده له حديثاً منكر الممن فأذكره وأرجو أنه لا بأس به».

انظر: تاريخ الدارمي رقم (١٢٥) والجرح والتعديل (٢ / ٢٩٦ رقم ١٠٨٩) والكليل (١ / ٣٧٩) والمجروحين (١ / ٩٩) ومعرفة الثقات (١ / ١٩٩ رقم ١٦) والتهذيب (١ / ٩٦، ٩٧ رقم ١٧٢).

ولذا فالذي يظهر أن أبان هذا صدوق حسن الحديث، والله أعلم.

(١) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة قبل العيد وبعدها ١ / ٢٣٥ رقم ١٢٨٥) والحديث أخرجه أيضاً: الإمام أحمد في مسنده (٢ / ١٨٠) وأورده البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٢) وقال: «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات» قلت: في سننه عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي تقدم الكلام عليه في باب التكبير (٧٣٨).

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الصلاة قبل العيد وبعدها ١ / ٢٣٥ رقم ١٢٨٦) وأخرجه أيضاً: الإمام أحمد في مسنده (٣ / ٢٨، ٤٠) وأبو يعلى في مسنده (٢ / ١١٧ رقم ١٣٤٢) وابن عزيمة في صحيحه (٢ / ٣٦٢ رقم ١٤٦٩) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٩٧).

==

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضا عن علي بن أبي طالب، وأبي مسعود وكعب بن عجرة وعبد الله بن أبي أوفى.

[٣٠٧] — أما حديث علي:

فرواه البزار<sup>(١)</sup> من رواية الوليد بن سريع<sup>(٢)</sup> مولى عمرو بن حريث<sup>(٣)</sup> قال: ((خرجنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في يوم عيد فسأله قوم من أصحابه فقالوا: يا أمير المؤمنين

==

مقتصرًا على الجزء الثاني منه، وقال: « هذه سنة عزيزة بإسناد صحيح ولم يخرجها » ووافقه الذهبي، ومن طريقه البيهقي في الكبرى ( ٣ / ٣٠٢ ) كلهم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل به، وقد تقدم الكلام على عبد الله بن محمد بن عقيل في أول باب من أبواب الجمعة، وقال الحافظ في الفتح ( ٢ / ١٠٨ ) : « وابن عقيل سيء الحفظ يصلح حديثه لمتابعات، فأما إذا انفرد فيحسن، وأما إذا خالف فلا يقبل ».

قلت: ما رواه ابن عقيل فيه نوع مخالفة لحديث عبد الله بن عباس وغيره في الباب، فإنهم نفوا صلاته ﷺ قبل العيد وبعده، وهذا عام في المصلي والبيت، بينما أثبت ابن عقيل صلاته في البيت، فلو كان ثقة حافظًا قبلنا، فكيف وهو سيء الحفظ ولم يوافقه أحد. ومع ذلك فقد جمع الحافظ ابن حجر بين الحديثين بقوله: « أن النفي إنما وقع في الصلاة في المصلي » انظر: التلخيص ( ٢ / ٨٣ رقم ٦٨٦ ) وقال في الفتح ( ٢ / ٥٥٢ ) : « والحاصل أن صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافا لمن قاسها على الجمعة، وأما مطلق النفل فلم يثبت فيه منع بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهة الذي في جميع الأيام، والله أعلم ». وانظر: نحوه في الأوسط لابن المنذر ( ٤ / ٢٧٠ ).

(١) البزار في مسنده ( ٢ / ١٢٩ رقم ٤٨٧ ) وقال: « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمرو بن حريث إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه متصلا ».

(٢) الوليد بن سريع — بفتح المهملة — الكوفي صدوق من الرابعة.

انظر: التقريب رقم ( ٧٤٧٤ ).

(٣) علق عليه محقق مسند البزار بقوله: « هكذا وقع في نسختي مسند البزار، وفي كشف الأستار، ويبدو أن هنا سقطا وهو ( عن عمرو بن حريث ) لأن المؤلف يذكر هذا الحديث تحت ترجمة

--

وفيه: إبراهيم بن محمد بن النعمان الجعفي، لم أقف على حاله،<sup>(٢)</sup> وباقي رجاله ثقات.

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(١)</sup> من رواية [الأسود بن هلال]<sup>(٢)</sup> عن أبي مسعود قال: ((ليس من السنة: الصلاة قبل خروج الإمام يوم العيد)) ورجاله ثقات.

(١) في المطبوع: ( الإمام ) بدل ( الصلاة ).

(٣) كذلك لم أقف على ترجمة، وقال الميثمي في المجموع (٢ / ٢٠٦): « وفيه من لم أعرف ».

(٦) انظر: المعجم الكبير ( ١٧ / ٢٤٨ رقم ٦٩٢ ) وأورده الطنبي في المجموع ( ٢ / ٢٠٥ ) وقال:

(٥) يياض في الأصل وقد أثبتته من المعجم المطبوع.

[٣٠٩] — وأما حديث كعب بن عجرة: <sup>(١)</sup>

فرواه الطبراني في الكبير <sup>(٢)</sup> من رواية عبد الملك بن كعب بن عجرة قال: ((خرجت مع كعب بن عجرة يوم العيد إلى المصلى فجلس قبل أن يأتي الإمام ولم يصل حتى انصرف الإمام والناس ذاهبون كأنهم عنق نحو المسجد فقلت: ألا ترى؟ فقال: هذه بدعة وترك للسنة)).

وفي رواية له: <sup>(٣)</sup> ((أن كثيراً مما ترى جفاء وقلة علم إن هاتين الركعتين سبحة هذا اليوم حتى تكون الصلاة تدعوك)). وإسناده جيد.

عبد الملك بن كعب <sup>(٤)</sup> ذكره ابن حبان في الثقات <sup>(٥)</sup> وباقي رجاله ثقات. <sup>(٦)</sup>

[٣١٠] — وأما حديث ابن أبي أوفى:

فرواه الطبراني في الكبير <sup>(٧)</sup> من رواية فائد أبي الوراق قال: قدت عبد الله بسن أبي أوفى في يوم عيد إلى الجبانة فقال: ((أدني من المنبر فأدنيته فجلس فلم يصل قبلها ولا بعدها وأخبر أن رسول الله ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها)).

(١) كعب بن عجرة الأنصاري المدني صحابي مشهور مات بعد الخمسين وله نيف وسبعون سنة.

انظر: أسد الغابة (٤/٤٥٤) والإصابة (٣/٢٨١) والتقريب رقم (٥٦٧٨).

(٢) انظر: المعجم الكبير (١٩ / ١٤٨، ١٤٩ رقم ٣٢٥).

(٣) يعني الإمام الطبراني في الكبير (١٩ / ١٤٩ رقم ٣٢٦) والحديث ذكره الهيثمي في الجمع (٢ /

٢٠٥) ولم يحكم عليه بشيء.

(٤) زاد في (س) ابن عجرة.

(٥) انظر: الثقات (٥ / ١١٩).

(٦) قلت: وهو كما قال.

(٧) لم أجده مسنده في القدر للطبوع من المعجم.

والحديث أورده الهيثمي في الجمع (٢ / ٢٠٥) وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفائد مسرور»



وفائد: متروك.

### الثالث: [جواز الصلاة قبل العيد وبعدها مع ذكر القائلين به من السلف]

ما حكاه المصنف عن طائفة من الصحابة وغيرهم أنهم كانوا يصلون قبل العيد وبعدها هو مروي عن أنس بن مالك وبريدة بن الحصيب، ورافع بن خديج،<sup>(١)</sup> وسهل بن سعد، وعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وأبي برزة.<sup>(٢)</sup> وقال به من التابعين: إبراهيم النخعي، وسعيد بن جبير، والأسود بن يزيد، وجابر بن زيد<sup>(٣)</sup> والحسن البصري وأخوه: سعيد بن أبي الحسن<sup>(٤)</sup> وسعيد بن المسيب، وصفوان بن محرز،<sup>(٥)</sup> وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعروة بن الربير وعلقمة، والقاسم بن محمد، ومحمد بن سيرين، ومكحول، وأبو بردة.

--

وقال الحافظ في التقریب رقم ( ٥٤٠٨ ) : « فائد بن عبد الرحمن الكوفي أبو الوراق العطار، متروك، التمهوه ».

(١) رافع بن خديج الأوسي الأنصاري صحابي حليل أول مشاهده أحد توفي سنة (٣، أو ٧٤هـ—).

انظر: أسد الغابة (٢٣٢/٢) والإصابة (٤٨٣/١) والتقریب رقم (١٨٧١).

(٢) أبو برزة — بفتح أوله وبالياء — الأسلمي اسمه: نضلة بن عبيد، صحابي مشهور بكنيته أسلم قبل

الفتح وغزا سبع غزوات ثم نزل البصرة وغزا خراسان مات بها سنة (٦٥هـ) على الصحيح.

انظر: أسد الغابة (٣٠٥/٥) والإصابة (٥٢٦/٣) والتقریب رقم (٧٢٠١، ٨٠١٠).

(٣) هو أبو الشعثاء الأزدي البصري ثقة فقيه مات (٩٣هـ) انظر: الثقات لابن حبان (١٠١/٤)

والتقریب (٨٧٣).

(٤) سعيد بن أبي الحسن البصري ثقة مات سنة مائة. انظر: معرفة الثقات (٣٩٦/١) والتقریب

(٢٢٩٧).

(٥) صفوان بن محرز هو البصري الباهلي ثقة عابد مات سنة أربع وسبعين. انظر: الثقات لابن حبان

(٣٨٠/٤) والتقریب (٢٩٥٧).

فأثر أنس: رواه ابن أبي شيبة<sup>(١)</sup> وأبو يعلى<sup>(٢)</sup> بإسناد صحيح أنه ((كان يصلي يوم العيد قبل أن يخرج الإمام)) ورواه الطبراني<sup>(٣)</sup> بلفظ: ((كان يصلي بعدها أربع ركعات)).  
وأثر بريدة: رواه ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup> بإسناد صحيح ((أنه كان يصلي يوم العيد قبل الصلاة أربعاً وبعدها أربعاً)).  
وأثر رافع بن خديج وسهل بن سعد: ((رواهما البيهقي في المعرفة<sup>(٥)</sup> بإسناده إلى الشافعي أنهما كانا يصليان قبل العيد وبعده)).  
وأثر ابن مسعود: رواه الطبراني في الكبير<sup>(٦)</sup> ((أنه كان يصلي بعدها أربع ركعات أو ثمان، ولا يصلي قبلها)).  
ورجاله ثقات إلا أنه منقطع<sup>(٧)</sup>.  
ورواه ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> من رواية الشعبي قال: ((كان عبد الله إذا رجع يوم العيد صلى في

(١) انظر: المصنف (٢ / ١٨٠).

(٢) أبو يعلى في مسنده (٤ / ١٨٠، ١٨١ رقم ٤١٧٧).

(٣) انظر: المعجم الكبير (١ / ٢٤٤ رقم ٦٨٤) ورجالهم ثقات، ولكن فتادة لم يصرح بالسماع وهو مدلس من الطبقة الثالثة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٩٢).

(٤) انظر: المصنف (٢ / ١٧٩).

(٥) انظر: المعرفة (٣ / ٥٢، ٥٣) ولم يسقه الإمام البيهقي بسنده، وإنما نقله عن الشافعي قوله: «وروي عن سهل بن سعد وعن رافع بن خديج أنه [ما] كانا يصليان قبل العيد وبعده». وأسنده في الكبير (٣ / ٣٠٣) عن رافع بن خديج وبنه أنهم (كانوا يجلسون في المسجد حتى تطلع الشمس فيصلون ركعتين ركعتين، ثم يغدون إلى المصلى).

(٦) انظر: المعجم الكبير (٩ / ٣٠٦ رقم ٩٥٢٩) وكذلك عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٢٧٦ رقم ٥٦٢١) كلاهما من طريق أيوب عن ابن سيرين وفتادة أن ابن مسعود فذكره.

(٧) وينحوه حكم عليه الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٥) وهو كما قال فتادة وابسن سيرين لم يدركا عبد الله بن مسعود. انظر: المراسيل رقم (٣١٠ ص ١٣٩) ونخبة التحصيل ص (٢٧٨).

(٨) انظر: المصنف (٢ / ١٧٩) وكذلك عبد الرزاق في المصنف (٣ / ٢٧٦ رقم ٥٦٢٠) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٩ / ٣٠٦ رقم ٩٥٣٠) كلهم من طرق عن الشعبي به.

أهله أربعا)) وهو منقطع أيضا.<sup>(١)</sup>

وأثر علي بن أبي طالب: رواه الشافعي<sup>(٢)</sup> ومن طريقه البيهقي في المعرفة<sup>(٣)</sup> قال: ((كنا في عهد النبي ﷺ لا نصلي في المسجد حتى نأتي المصلي فإذا رجعنا مررنا بالمسجد فصلينا فيه)) وفيه: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: وثقه الشافعي<sup>(٤)</sup> وضعفه الجمهور.<sup>(٥)</sup>

وأثر أبي برزة: رواه ابن أبي شيبة<sup>(٦)</sup> من رواية قتادة أن أبا برزة ((كان يصلي في العيد قبل الإمام)) وقتادة: لم يسمع من أبي برزة.<sup>(٧)</sup>

وروى ابن أبي شيبة<sup>(٨)</sup> أيضا من رواية الأزرق بن قيس عن رجل قال: ((رايت رجلا من أصحاب النبي ﷺ جازوا يوم عيد فصلوا قبل الإمام)).

قال البيهقي في المعرفة: <sup>(٩)</sup> وروينا عن عباس بن سهل أنه ((كان يرى أصحاب رسول الله

<sup>(١)</sup> وسبب هذا الانقطاع أن الشعبي لم يدرك عبد الله بن مسعود. انظر: المراسيل لابن أبي حاتم رقم ( ٢٩٠ ص ١٣٢ ).

<sup>(٢)</sup> انظر: مسند الشافعي ص ( ٧٥ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: المعرفة ( ٥٣ / ٣ ).

<sup>(٤)</sup> انظر: الكامل ( ٢٢١ / ١ ).

<sup>(٥)</sup> انظر: الجرح والتعديل ( ١٢٥ / ٢ — ١٢٧ رقم ٣٩٠ ) والكامل ( ٢١٩ / ١ — ٢٢٢ ) والتهذيب ( ١٥٨ / ١ — ١٦١ رقم ٢٨٥ ) وقال الحافظ في التقریب رقم ( ٢٤٣ ): متروك.

<sup>(٦)</sup> انظر: المصنف ( ١٨٠ / ٢ ).

<sup>(٧)</sup> لم أقف على نص في عدم سماعه من أبي برزة ولكنهم لم يثبتوا له سماعا من الصحابة إلا نفرا يسيرا ليس أبو برزة فيهم. انظر: المراسيل رقم ( ٣١٠ ص ١٣٩ ) وثخفة التحصيل ص ( ٢٦٢ — ٢٦٥ ).

ولكن هذا الأثر يتقوى بما رواه ابن أبي شيبة في المصنف ( ١٨٠ / ٢ ) عن معاذ عن التيمي عن عبد الله الدناج — بنون خفيفة وحيم، التقریب رقم ٣٥٥٩ — قال: ( رأيت أبا برزة يفعل ) يعني الصلاة قبل خروج الإمام. ورجاله ثقات.

<sup>(٨)</sup> انظر: المصنف ( ١٨٠ / ٢ ).

<sup>(٩)</sup> انظر: المعرفة ( ٥٤ / ٣ ) وأسنده في الكبرى ( ٣٠٣ / ٣ ).

﴿ في الأضحى والفطر يصلون في المسجد ركعتين ركعتين ﴾.

وأما أقوال التابعين: فرواها ابن أبي شيبه في المصنف<sup>(١)</sup> وبعضها في المعرفة<sup>(٢)</sup> للبيهقي.

**الرابع:** [كراهية الصلاة قبل العيد وبعدها مع ذكر القائلين به من السلف]

استدل بأحاديث الباب على كراهة الصلاة قبل العيد وبعدها سواء كان في المصلى أو في المسجد وسواء فيه الإمام والمأموم وهو قول أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

قال ابن قدامة<sup>(٤)</sup> « وهو مذهب ابن عباس<sup>(٥)</sup> وابن عمر<sup>(٦)</sup> قال<sup>(٧)</sup>:  
وروي ذلك عن علي<sup>(٨)</sup> وابن مسعود<sup>(٩)</sup> وحذيفة<sup>(١٠)</sup> وبريدة<sup>(١١)</sup> »

<sup>(١)</sup> انظر: المصنف ( ٢ / ١٧٩ ، ١٨٠ ) وقد أسند عن: سعيد بن جبير، وعلقمة، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، والحسن البصري، وأخيه، والأسود، ومحمد بن سيرين، وجابر ابن زيد، ومكحول، وصفوان بن محرز.

<sup>(٢)</sup> انظر: المعرفة ( ٣ / ٥٣ ، ٥٤ ) زاد البيهقي على ابن أبي شيبه: أثر عروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، وهما مخرجان عند الإمام مالك في الموطأ ( ١ / ١٦٣ رقم ١١ ، ١٢ ) وكذلك أثر سعيد بن المسيب، وأبي بردة.

ولم يذكر أثر أبي بردة مسنداً وأسند في الكرى ( ٣ / ٣٠٣ ).

<sup>(٣)</sup> انظر: المغني ( ٣ / ٢٨٠ ).

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه ( ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ).

<sup>(٥)</sup> انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٦ رقم ٥٦٢٤ ).

<sup>(٦)</sup> انظر: الموطأ ( ١ / ١٦٢ رقم ١٠ ) والأوسط ( ٤ / ٢٦٦ رقم ٢١٣٤ ).

<sup>(٧)</sup> يعني ابن قدامة.

<sup>(٨)</sup> انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٦ رقم ٥٦٢٦ ) والأوسط ( ٤ / ٢٦٦ رقم ٢١٣٨ ).

<sup>(٩)</sup> انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٣ رقم ٥٦٠٦ ) والأوسط ( ٤ / ٢٦٦ رقم ٢١٣٥ ).

<sup>(١٠)</sup> المصدران أنفسهما.

<sup>(١١)</sup> تفرد بنقله عنه ابن قدامة، وقد ذكر البيهقي في المعرفة ( ٣ / ٥٤ ) عن ابن بريدة قال: « كان بريدة

يصلي يوم الفطر ويوم النحر قبل الإمام ».

وسلمة بن الأكوع،<sup>(١)</sup> وحار،<sup>(٢)</sup> وابن أبي أوفى،<sup>(٣)</sup> وقال به شريح،<sup>(٤)</sup> وعبد الله بن معقل،<sup>(٥)</sup> ومسروق،<sup>(٦)</sup> والصحاك،<sup>(٧)</sup> والقاسم،<sup>(٨)</sup> وسالم،<sup>(٩)</sup> ومعمراً،<sup>(١٠)</sup> وابن جريج،<sup>(١١)</sup> والشعبي،<sup>(١٢)</sup> ومالك،<sup>(١٣)</sup> وروى عن مالك<sup>(١٤)</sup> أيضاً أنه قال: لا يتطوع في المصلى قبلها ولا بعدها وله في المسجد روايتان،<sup>(١٥)</sup>

(١) انظر: أحكام العيدين للقرطبي رقم ( ١٧١، ١٧٢، ١٧٣ ).

(٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ١٧٨ / ٢ ) والأوسط ( ٤ / ٢٦٦ رقم ٢١٣٦ ).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) المصادر السابقة، وعبد الله بن معقل — بفتح أو نه وسكون المهملة بعدها قاف — ابن مقرر المزني أبو الوليد الكوفي ثقة مات سنة ( ٨٨ هـ ) انظر: الحرح والتعديل ( ١٦٩ / ٥ ) والتقريب رقم ( ٣٦٥٩ ).

(٦) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ١٧٨ / ٢ ) وعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٣ رقم ٥٦٠٨ ). ومسروق: هو ابن الأحد ثقة فقيه محضرم مات سنة ( ٦٢، وقيل: ٦٣ هـ ) انظر: أسد الغابة ( ١٥٠ / ٥ ) والتاريخ الكبير ( ٣٥ / ٨ ) والتقريب ( ٦٦٤٥ ).

(٧) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ١٧٨ / ٢ ) وأحكام العيدين للقرطبي رقم ( ١٨١ ).

(٨) انظر: الأوسط ( ٤ / ٢٦٧ ).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٦ رقم ٥٦٢٤ ).

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ١٧٨ / ٢ ) ولعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٣ رقم ٥٦٠٨ ).

(١٣) ينظر مصدر هذا القول ؟

(١٤) انظر: المدونة ( ١ / ١٧٠ ) والأوسط ( ٤ / ٢٧٠ ).

(١٥) انظر: الذخيرة ( ٢ / ٤٢٤، ٤٢٥ ).

وقال الزهري: <sup>(١)</sup> لم أسمع أحدا من علمائنا يذكر أن أحدا من سلف هذه الأمة كان يصلي قبل تلك الصلاة ولا بعدها « اهـ. » <sup>(٢)</sup>

قال ابن قدامة: <sup>(٣)</sup> ولأنه إجماع كما ذكرنا عن الزهري وغيره.

قلت: كيف يكون إجماعا مع فعل من تقدم نقله عنه من الصحابة والتابعين ! وقد حمل غير واحد من العلماء أحاديث الباب على محامل يأتي ذكرها في الوجوه الآتية بعده.

#### الخامس: [تقييد الكراهة المذكورة بالإمام دون غيره]

حمل الشافعي حديث ابن عباس وابن عمر المصدر بمما الباب على الإمام دون المأموم. فروى البيهقي في المعرفة <sup>(٤)</sup> الحديثين من طريقه ثم قال: « قال الشافعي في رواية أبي سعيد: وهكذا يجب للإمام لما جاء عن النبي ﷺ وأما المأموم فمخالف للإمام قال: وبسط الكلام فيه إلى أن قال: وقد تنفل قوم قبل الصلاة وبعدها وآخرون قبلها وآخرون بعدها، وآخرون تركوه كما يكونون في كل يوم يتنفلون ولا يتنفلون » اهـ.

ثم ذكر الشافعي من كان يفعل من الصحابة والتابعين ومن كان لا يفعل ذلك، وبسبب البيهقي في سننه <sup>(٥)</sup> على أحاديث الباب:

باب الإمام لا يصلي قبل العيد وبعده في المصلي، واعترض عليه شيخنا العلامة قاضي القضاة علاء الدين بن التركماني <sup>(٦)</sup> بأنه ليس فيه أن الإمام يختص بذلك بل فيه ما يدل على خلاف ذلك، لأن ما ثبت له ﷺ هو ثابت لأئمة إلا ما خص بدليل " اهـ.

(١) انظر: المصنف لعبد الرزاق ( ٣ / ٢٧٥ رقم ٥٦١٥ ) وأحكام العيدين للفريابي رقم ( ١٦٣ )،

( ١٦٤ ) .

(٢) انتهى كلام ابن قدامة في المغني ( ٣ / ١٨٠ ، ١٨١ ) بتصريف من الشارح.

(٣) انظر: المغني ( ٣ / ٢٨٢ ) .

(٤) انظر: المعرفة ( ٣ / ٥٢ ) وهو في الأم ولفظه فيه: « وهكذا أحب للإمام » .

(٥) انظر: السنن الكبرى ( ٣ / ٣٠٢ ) .

(٦) في الجوهر النقي على السنن الكبرى للبيهقي ( ٣ / ٣٠٢ ) .

قلت: ليس فيه شيء عن الصلاة في هذه الأوقات ولكن لما كان ﷺ يتأخر مجيئه إلى الوقت الذي يصلي بهم فيه،<sup>(١)</sup> ويرجع عقب الخطبة، روى عنه من روى من الصحابة أنه كان لا يصلي قبلها ولا بعدها، ولا يلزم من تركه لذلك لاشتغاله بما هو مشروع في حقه من التأخر إلى وقت الصلاة أن غيره لا يشرع ذلك له ولا يستحب.

فقد روى غير واحد من الصحابة<sup>(٢)</sup> أنه ﷺ لم يكن يصلي الضحى، وصح ذلك<sup>(٣)</sup> عنهم، أفيقول الخنفزيون أو من خالف ذلك بكراهة صلاة

(١) انظر: نحو هذا الكلام في زاد المعاد (١ / ٤٤٢).

قلت: ويدل عليه ما جاء في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال: (كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى فأول شيء يبدأ به الصلاة ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ... الحديث. أخرجه البخاري في (العيدين — باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ٢ / ٥٢٠ رقم ٩٥٦) ومسلم في (العيدين — باب لا أدان ولا إقامة للعيدين ٦ / ١٧٧).

(٢) ومنهم: عائشة رضي الله عنها أمها قالت: (ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي سبحة الضحى وإني لأسحبها) أخرجه البخاري في (التهجد — باب من لم يصل الضحى ٣ / ٦٧ رقم ١١٧). ومنهم: عبد الله بن عمر، وحديثه في صحيح البخاري (التهجد — باب صلاة الضحى في السفر ٣ / ٦٢ رقم ١١٧٥).

ومنهم: أنس بن مالك رضي الله عنه، وحديثه أيضا في صحيح البخاري (التهجد — باب صلاة الضحى في الحضر ٣ / ٦٨ رقم ١١٦٩).

ومنهم: أم هانئ، فقد قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: ما أحبرني أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أم هانئ، ثم ساق قصة صلاته في بيت أم هانئ ثمان ركعات — عقب فتح مكة — والحديث أخرجه البخاري في (التهجد — باب صلاة الضحى في السفر ٣ / ٦٢ رقم ١١٧٦).

(٣) أي فعل ذلك، ومن كان يصلي الضحى من الصحابة: عائشة، كما تقدم في الهامش الذي قبل هذا.

ومنهم: أبو هريرة رضي الله عنه، وقد أوصاه ﷺ بذلك فما كان يدعها، انظر: حديثه في صحيح البخاري (التهجد — باب صلاة الضحى في الحضر —).

==

الضحى؟<sup>(١)</sup> وكذلك لم ينقل أنه ﷺ صلى للجمعة سنة قبلها لأنه إنما كان يؤذن للجمعة بين يديه وهو على المنبر فلم استحجب كثير من العلماء سنة الجمعة قبلها؟<sup>(٢)</sup>  
وقد بوب البيهقي<sup>(٣)</sup> بعد الباب المذكور: "باب المأموم يتنفل" وذكر فيه ((إذا صليت الصبح فأقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس ...)) الحديث.  
ثم الصلاة محضورة متقبلة ثم قال البيهقي: <sup>(٤)</sup> ويوم العيد كسائر الأيام، والصلاة مباحة إذا

==

ومنهم: أبو الدرداء، وقد أوصاه ﷺ أيضا بذلك فلم يدعها. وحديثه عند مسلم في ( صلاة المسافرين — باب استحباب صلاة الضحى ٥ / ٢٣٥ ).  
<sup>(١)</sup> قلت: هذا المثال لا ينطبق هنا وذلك أن صلاة الضحى تختلف عس صلاة العيدين بأمور:  
الأول: اختلف الرواة في ثبوت صلاة الضحى من فعله ﷺ نفيا وإثباتا: ففي بعض الروايات أنه ﷺ لم يكن يصلي، وقد تقدمت الروايات في ذلك.  
وفي روايات أخر أنه ﷺ ( كان يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء ) وفي البعض الآخر: أنه ﷺ لم يكن يصلي الضحى إلا أن يجيء من مغيبه. وهذان الحديثان مخرجان في صحيح مسلم ( صلاة المسافرين — باب استحباب الضحى ٥ / ٢٢٨، ٢٢٩ ) من رواية عائشة.  
الثاني: ثبت ذلك عن النبي ﷺ من قوله في صحيح مسلم ( صلاة المسافرين — باب استحباب الضحى ٥ / ٢٣٣، ٢٣٤ ) من حديث أبي ذر مرفوعا ( يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة... وفيه: ( ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى ).  
الثالث: أوصى بذلك النبي ﷺ بعض الصحابة، وقد تقدم في ذلك حديث أبي هريرة، وأبي الدرداء.  
أما الصلاة قبل العيدين وبعدها فلم يرد فيها شيء مما تقدم ذكره من الوجوه الثلاثة، فكيف يستويان في الحكم؟

<sup>(٢)</sup> قلت: لم يثبت عن الصحابة سنة الجمعة قبلها، والذي ثبت عنهم في هذا الباب فهو من باب النفل المطلق، وذلك مثل فعلهم في العيد قبل الصلاة وبعدها، وقد تقدمت هذه المسألة.

<sup>(٣)</sup> انظر: السنن الكبرى ( ٣ / ٣٠٢ ).

<sup>(٤)</sup> المصدر نفسه ( ٣ / ٣٠٤ ).



ارتفعت الشمس حيث كان المصلي " اهـ.

وقد تقدم في حديث علي بن أبي طالب في الوجه الثاني<sup>(١)</sup> ((أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها فمن شاء فعل ومن شاء ترك، أتروني أمتنع قوما يصلون فأكون بمنزلة من يمنع عبدا إذا صلى)).

وليس في إسناده من علم ضعفه<sup>(٢)</sup>.

فجعل الصلاة حينئذ يخير المصلي فيها بلا كراهة إذا بل لا شك في أنه مأجور عليها لحديث أبي ذر الطويل الذي قال فيه النبي ﷺ ((الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل)).

رواه ابن حبان في صحيحه<sup>(٣)</sup> والحاكم<sup>(٤)</sup> وصححه.

(١) تقدم برقم (٣٠٧).

(٢) قلت: تقدم هناك قول الشارح: « وفي إبراهيم بن محمد بن انعمان الجعفي: لم أقف على حاله، وباقي رجاله ثقات ». وهو كما قال، فلا يبغي الاحتجاج بالرواية التي فيها رجل مجهول الحال.

(٣) انظر: الإحسان (٢/ ٧٦ رقم ٣٦١) وهو في الموارد باب السؤال للفائدة ص (٥٢ - ٥٤) وقال في آخره: « قلت: فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، قال أبو حاتم وغيره كذاب ».

(٤) انظر: المستدرک (٢ / ٥٩٧) ولم أقف حكم الحاكم عليه، ولكن الإمام الذهبي قال في التلخيص: « السعدي ليس بثقة ».

قلت: السعدي هذا، هو يحيى بن سعد السعدي البصري روى هذا الحديث عن ابن جريج عن عبيد بن عمر الليثي عن أبي ذر به.

وفيه أيضا: ابن جريج، وهو مدلس من المرتبة الثالثة وقد عمن. انظر: تعريف أهل التقديس رقم (٨٣).

والحديث بطريقه ضعفه غير واحد من أهل العلم، انظر: المروحين (٣: ١٢٩، ١٣٠) والكليل (٧ / ٢٦٩٩) والميزان (٤ / ٣٧٨ رقم ٩٥١٤) واللسان (٦ / ٢٥٨ رقم ٩٠٦).  
والحديث له شاهد من حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط (١ / ٨٤ رقم ٢٤٣) وفي سننه: عبد المنعم بن بشير أبو الخير الأنصاري المصري، وهو واه.

--

وروى عبد الرزاق في المصنف<sup>(١)</sup> أن أناساً من أصحاب النبي ﷺ جاؤا قبل خروج الإمام يوم العيد فصلوا، وجاء ابن عمر فلم يصل، فسئل ابن عمر فقال: ((ما الله يراد على عبد إحساناً أحسنه)).

والراوي له عن ابن عمر لم يسم، وقد تقدم في حديث أبي سعيد الخدري ((فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين))<sup>(٢)</sup> وإسناده جيد.

وعبد الله بن محمد بن عقيل: <sup>(٣)</sup> موثق، وقد صحح له المصنف عدة أحاديث<sup>(٤)</sup> من روايته وعلى هذا فقد يحمل ما نقل من نفي الصلاة قبلها وبعدها على الصلاة في المصلي كما سيأتي بيان من حمله على ذلك في الوجه الذي يليه.

### السادس: [تقييد الكراهة للمذكورة بالمصلي]

حمل مالك<sup>(٥)</sup> — رحمه الله — الأحاديث في نفي الصلاة قبلها وبعدها على المصلي، ولا يصلي قبلها ولا بعدها في المصلي سواء أكان إماماً أو مأموماً.

==

انظر: الضعفاء للعقيلي (٣ / ١١٢، ١١٣ رقم ١٠٨٥) والكمال (٥ / ١٩٧٥) والمجروحين (٢ / ١٥٨) والميزان (٢ / ٦٦٩ ٥٢٧١) واللسان (٤ / ٧٤، ٧٥ رقم ١٢٠).

(١) انظر: المصنف (٣ / ٢٧٢ رقم ٥٦٠٤).

(٢) تقدم برقم (٣٠٦) والحديث ضعيف كما تقدم.

(٣) تقدم الكلام عليه في أول باب من أبواب الجمعة وأنه حسن الحديث.

(٤) قلت: انظر: على سبيل المثال: (الطهارة — باب مفتاح الصلاة الطهور، وباب في المستحاضة ١ / ٤٩، ٢٢٥، ٢٢٦ رقم ٣٤، ١٢٨).

وكذا في (النكاح — باب في نكاح العبد بغير إذن سيده ٣ / ٤٢٠ رقم ١١١٢).

وكذا في (الفرائض — باب في ميراث البنات، وصفة القيامة ٤ / ٣٦١، ٥٤٩ رقم ٢٠٩٢، ٢٤٥٧).

(٥) انظر: المدونة (١ / ١٧٠) والأوسط (٤ / ٢٧٠).

وعنه<sup>(١)</sup> في المسجد روايتان: إحداهما: <sup>(٢)</sup> المنع كما في المصلى، والأخرى: <sup>(٣)</sup> له أن يتنفل في المسجد قبل الجلوس وبعد الصلاة، بخلاف المصلى. قال ابن العربي: <sup>(٤)</sup> التنفل في المصلى لو كان مفعولا لكان مفعولا، قال: وإنما رأى من رأى جواز الصلاة لأنه وقت مطلق للصلاة وإنما تركه من تركه لأن النبي ﷺ لم يفعله، ومن اقتدى فقد اهتدى.

### [تقرير إباحة الصلاة قبل العيد وبعدها من باب التنفل المطلق]

قلت: إنما دلت الأحاديث على أن صلاة العيد ليس لها سنة قبلها ولا بعدها، ولا منع حينئذ من الفعل المطلق إلا أن يكون في وقت الكراهة، ولما كانت صلاة العيد يخرج إليها بعد صلاة الصبح — وهو وقت ممنوع فيه من التنفل إلى ارتفاع الشمس أو طلوعها — وهو أول وقت صلاة العيد، فعلى الاختلاف المعروف فيه، ولا يشتغل حينئذ إلا بصلاة العيد وإذا فرغ من الصلاة شرع الإمام بعقبها بالخطبة، وللمأمومين سماع الخطبة، وإذا فرغ من الخطبة استحبت التعجيل بالأضحية في عيد الأضحى، والتعجيل بإخراج زكاة الفطر في عيد الفطر لمن لم يخرجها قبل الصلاة،<sup>(٥)</sup> فالاشتغال بذلك أهم من الصلاة. فوردت الأحاديث بالإخبار بالنفي لا بالنهي، ولا يلزم من النفي النهي، فلا وجه

(١) أي الإمام مالك.

(٢) انظر: المغني (٣ / ٢٨١).

(٣) انظر: المتنونة (١ / ١٧٠) والكافي ص (٧٨) ومواهب الجليل (٢ / ٥٨٣).

(٤) انظر: العارضة (٣ / ٨).

(٥) كما قال، وقد أمر النبي ﷺ بإخراجها قبل الصلاة في حديث متفق عليه، انظر: البخاري (٣ /

٤٣٨ رقم ١٥٠٩) ومسلم (٧ / ٦٣) وأخرج الإمام أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال:

(فرض رسول الله ﷺ ... وفيه: ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات). انظر: السنن

(الزكاة — باب زكاة الفطر ٢ / ٢٦٢ رقم ١٦٠٩).

للاختلاف، فأما لو فرض زوال وقت الكراهة، وأبطأ الإمام عن الصلاة فلا يمنع من الصلاة المشروعة كل يوم من صلاة الضحى، وكذا إن صليت في المسجد وحضر الجلثي لصلاة العيد بعد زوال وقت الكراهة ولا منع من التحية وإن كان وقت الكراهة باقياً فمن أخبار التحية في وقت النهي لا يفرق بين يوم العيد وغيره، والله أعلم.

وللمالك أن يستدل لما ذهب إليه مالك بحديث أبي سعيد الخدري المتقدم<sup>(١)</sup> في صلاته في البيت بعد الفراغ من صلاة العيد، وهو حديث حسن.

### السابع: [بيان كراهة للصلاة قبل العيد لا بعدها]

قد يستدل بحديث أبي سعيد أيضاً من ذهب إلى التفرقة بين التنفل قبل العيد وبعده. فذكر ابن هبيرة في الأشراف<sup>(٢)</sup> عن أبي حنيفة أنه قال: «لا يتنفل قبلها ويتنفل بعدها إن شاء، وأطلق ولم يفرق بين المصلى وغيره ولا بين أن يكون هو الإمام أو يكون مأموماً». وحكى ابن قدامة في المغني<sup>(٣)</sup> عن أحمد قال: «أهل

(١) تقدم برقم ٣٠٦.

(٢) انظر: الإقصاد (١٤٢/١٤٢) ومختصر اختلاف العلماء (١/ ٣٧٨ رقم ٣٥٧). وابن هبيرة: هو الإمام أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الحنبلي، الإمام العالم العدل كان ديناً خيراً باراً بالعلماء، له معرفة حسنة بالنحو واللغة والعروض، وصنف كتاب: «الإقصاد عن معاني الصحاح» شرح فيه أحاديث الصحيحين، ولما بلغ فيه إلى حديث: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» شرح الحديث وتكلم على معنى الفقه وآل به الكلام إلى أن ذكر المسائل الفقه المتفق عليها والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة المشهورين وقد أفردته الناس من الكتاب وجعلوه مجلداً وهو قطعة منه، قلت: وهذه القطعة تسمى أيضاً: «الإشراف على مذاهب الأشراف» كما ذكره محقق كتاب الإقصاد (٤٥/١).

انظر ترجمته: الذيل على طبقات الحنابلة (٢٥١/١) والسير (٤٢٦/٢٠) وشذرات الذهب (١٩١/٤).

(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٨١).

المدينة<sup>(١)</sup> لا يتطوعون قبلها ويتطوعون بعدها، قال ابن قدامة: <sup>(٢)</sup> وهذا قول علقمة<sup>(٣)</sup> والأسود<sup>(٤)</sup> ومجاهد<sup>(٥)</sup> وابن أبي ليلى<sup>(٦)</sup> والنخعي<sup>(٧)</sup> والثوري<sup>(٨)</sup> والأوزاعي<sup>(٩)</sup> وأصحاب الرأي<sup>(١٠)</sup> اهـ.

قلت: إن أراد من فرق بين التنفل قبلها وبين التنفل بعدها: أن قبها يكون وقت كراهة كسائر الأيام كالصلاة بعد الصبح فظاهر وإن أريد مع التنفل المطلق في غير وقت كراهة فلا يصح، <sup>(١١)</sup> والله أعلم.

**الثامن:** [نذكر النقول المختلفة عن الإمام الشافعي وأحمد في الصلاة قبل العيد وبعدها] سوى المصنف في حكاية المذاهب بين مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق مع أن ظاهر ما نقل عن أحمد يخالف لمذهب الشافعي وقد اختلف النقل عن الشافعي:

(١) كذا في الأصول، والذي في المغني المطبوع: (أهل الكوفة) وهو كذلك في مسائل أبي داود رقم (٤٢٧ ص ٨٨) والأوسط لابن المنذر (٤ / ٢٦٧).

والذي نقله الشارح موافق لما جاء في الشرح الكبير (٥ / ٣٥٩).

(٢) يعني في المغني (٣ / ٢٨١).

(٣) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٩).

(٤) نقل ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٧٩، ١٨٠) أنه كان يصلي قبل العيد.

ولكن ابن المنذر جعله من بين من كان يصلي بعد الصلاة. انظر: الأوسط (٤ / ٢٦٩).

(٥) المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٧٩).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر: الأوسط (٤) انظر: المعني (٣ / ٢٧٩) والمجموع (٥ / ٢٨) (٤ / ٢٦٩) ومختصر اختلاف

العلماء (١ / ٣٧٨).

(٩) المصدران أنفسهما.

(١٠) المصدران أنفسهما.

(١١) قوله: (فلا يصح) ورد في الأصل: (ولا يصح) وما أثبتته أولى لأنه جواب شرط.

فظاهر ما نقله المصنف<sup>(١)</sup> عنه كراهة التنفل قبلها وبعدها كقول أحمد وإسحاق، ونقل النووي في شرح مسلم<sup>(٢)</sup> عدم الكراهة مطلقا فقال: «وقال الشافعي وجماعة من السلف: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها» وما نقله عنه البيهقي<sup>(٣)</sup> صريح في التفرقة بين حكم الإمام والمأموم في ذلك، ولكن ليس في عبارة الشافعي كراهته لذلك وإنما قال: «هكذا يجب للإمام أي ترك التنفل»<sup>(٤)</sup>.

وقال في مختصر البويطي<sup>(٥)</sup>: «ولا يصلي الإمام بالمصلي قبل صلاة العيد<sup>(٦)</sup> ولا بعدها» قال الأصحاب<sup>(٧)</sup>: لأن وظيفته بعد حضوره إلى المصلي: الصلاة، وبعد الصلاة: الخطبة. فمن أطلق الكراهة عنه مطلقا فليس بجيد، وكذا تعبير الرافعي<sup>(٨)</sup> في المسألة بقوله: «ويكره للإمام التنفل قبل صلاة العيد وبعدها، ولا يكره للمأموم قبلها ولا بعدها». وإنما المراد به إذا حضر الإمام لصلاة العيد، وإثبات الكراهة له يحتاج إلى دليل، نعم، هو خلاف الأولى.

وعبارة الصيمري في الكفاية<sup>(٩)</sup> هنا حسنة فإنه قال: "ولا بأس بالناقلة قبلها وبعدها، الإمام والمأموم في ذلك سواء، إلا للإمام فلا يجب أن يتنفل في المسجد يريد به موضع

(١) انظر: نقل المؤلف عنه في متن هذا الباب.

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم (٦ / ١٨١) وكذا قال البغوي في التهذيب (٢ / ٣٨٠).

والعمري في البيان (٢ / ٦٣٢، ٦٣٣) والماوردي في الحاوي (٢ / ٤٩٤).

(٣) انظر: المعرفة (٣ / ٥٢) والسنن الكبرى (٣ / ٣٠٢) وبنحوه قال النووي في المجموع (٥ /

١٦، ١٧).

(٤) انظر: الأم (١٩٠/١) ولفظه فيه: «وهكذا أحب للإمام».

(٥) انظر: مختصر البويطي (ل٨٣/ب).

(٦) لفظ البويطي: «في المصلي قبل صلاة العيدين» مكان «بالمصلي» و«العيد».

(٧) انظر: المجموع (٥ / ١٧).

(٨) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٠).

(٩) انظر النقل عنه في الفتوح (٢ / ٥٥٢) مختصرا.

صلاة العيد حيث صلى في المسجد كمكة.

وأما أحمد فكره الصلاة قبلها وبعدها للإمام والمأموم في مكان الصلاة من المصلي أو المسجد كما نقله عنه أصحابه<sup>(١)</sup> حتى أنه كره الصلاة مطلقاً ولو لسبب كإعادة الفاتحة. فحكى ابن عقيل<sup>(٢)</sup> أنه كره أن يعتمد لقضاء صلاة فقال: أخاف أن يقتدوا به، وحكى ابن قدامة<sup>(٣)</sup> أنه قيل لأحمد: فإن كان رجل يصلي صلاة في ذلك الوقت، قال: أخاف أن يقتدي به بعض من يراه يعني لا يصلي، انتهى.

وهذا يشبه قول مالك في سد الذرائع، فمن أطلق الكراهة من الصنفين فهو خطأ. قال ابن قدامة: <sup>(٤)</sup> وإنما يكره التنفل في موضع الصلاة، فأما في غيره فلا بأس به، وكذا لو خرج منه ثم عاد إليه بعد الصلاة فلا بأس بالتطوع فيه. قال عبد الله بن أحمد: <sup>(٥)</sup> سمعت أبي يقول: روي عن ابن عمر وابن عباس أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها، ورأيت يصلي بعدها ركعات في البيت، وربما صلاها في الطريق يدخل بعض المساجد.

### [تقرير إباحة الصلاة قبل العيد وبعدها]

فتبين أن العلماء متفقون على أنه لا منع من الصلاة، ولا كراهة لكونها قبل العيد ولا بعدها إلا إذا كان وقت كراهة، أو أدى إلى ترك سماع ما هو مشروع من الخطبة بعدها مع كونها لا يجب حضورها ولا الإنصات لها، والله أعلم.

(١) انظر: مسائل أبي داود رقم (٤٢٦ ص ٨٧، ٨٨) والإنصاف مع الشرح الكبير (٥ / ٣٦٢).

(٢) انظر: المغني (٣ / ٢٨٢) والشرح الكبير (٥ / ٣٦١).

(٣) انظر: المغني (٣ / ٢٨٢).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر: المغني (٣ / ٧٨٤) ولم أعثر عليه في مسائل ابنه عبد الله.

ولم أر في شيء من أحاديث الباب ما يستدل به على المنع إلا ما ذكره ابن قدامة في المغني<sup>(١)</sup> من حكايته عن ابن عقيل<sup>(٢)</sup> أن ابن بطة<sup>(٣)</sup> روى بإسناده<sup>(٤)</sup> إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ((أن النبي ﷺ كان يكبر في صلاة العيد سبعا وخمسا، ويقول: لاصلاة قبلها ولا بعدها))

وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب المذكور في تكبيره فيها سبعا وخمسا من عند أبي داود<sup>(٥)</sup> وحديثه في أنه لم يصل قبلها ولا بعدها من عند ابن ماجه<sup>(٦)</sup> وهذا هو المعروف من حديث عمرو بن شعيب، فأما هذا اللفظ فيحتاج إلى معرفة حال السند إلى عمرو بن شعيب.

وعلى تقدير ثبوته فمعناه: لاصلاة مشروعة للعيد قبلها ولا بعدها.

فأما المشروع من صلاة الضحى فيوم العيد وغيره فيه سواء، وكذلك النفل المطلق يستوي فيه يوم العيد وغيره، ويختص المنع بوقت الكراهة في الأيام كلها، والله أعلم.

### التاسع: [مبحث نحوي في العطف]

قوله: ((فصلى ركعتين ثم لم يصل قبلها ولا بعدها)) قد يسأل عن قوله: ((ثم لم يصل قبلها))، فكيف رتب الصلاة قبلها عليها بـ ثم ؟

(١) انظر: المغني (٣ / ٢٨٢).

(٢) هو أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي شيخ الحنابلة صاحب التصانيف ومن أشهرها الفنون وهو أزيد من أربعمئة مجلد. انظر: طبقات الحنابلة (٢ / ٢٥٩) والذيل عليه لابن رجب (١ / ١٤٢) ومعرفة القراء الكبار (٢ / ٩٠٠).

(٣) هو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي مصنف كتاب الإبانة الكرى توفي سنة (٣٨٧هـ) انظر: السمر (١٦ / ٥٢٩) والبداية والنهاية (١٥ / ٤٧٣).

(٤) هو في الأصل: ( بإسناده ) بضمير التانيث.

(٥) تقدم في باب التكبير في العيدين برقم (٢٩٦).

(٦) تقدم برقم (٣٠٥) من هذا الباب.



والجواب: أن هذا من عطف الجمل ولا ترتيب في عطف الجمل أي أنه صلى صلاة العيد ركعتين وأنه لم يصل قبلها ولا بعدها، لا أن الصلاة قبلها مترتبة عليها بشم، والله أعلم.

### العاشر [استعمال «أنبأنا» عند المتقدمين والمتأخرين]

قول أبي داود الطيالسي: ((أنبأنا شعبة)) محمول على الاتصال لأن ((أنبأنا)) عند المتقدمين محمولة على السماع،<sup>(١)</sup> وإنما اصطلاح المتأخرون على استعمالها في موضع الإجازة،<sup>(٢)</sup> فهو اصطلاح حادث لا يلزم المتقدمين.

### الحادي عشر: [الحكم على حديث ابن عمر — حديث الباب —]

حديث ابن عمر: حكم المصنف بصحته، وقد اعترض شيخنا العلامة علاء الدين ابن التركماني على البيهقي<sup>(٣)</sup> في سكوته عنه بأن فيه أبان البجلي وأن ابن حبان قال: «كان ممن فحش خطوه وانفرد بالمناكير»<sup>(٤)</sup>.

قلت: قد قال فيه ابن معين: ثقة، وقال أحمد بن حنبل: صدوق صالح الحديث، وقال العجلي: كوفي ثقة.

ومع كون ابن عدي أورد له هذا الحديث في الكامل<sup>(٥)</sup> فقال: لم أجد له حديثاً منكراً مستن

(١) انظر: علوم الحديث ص ( ١٧١ ) وتدريب الراوي ( ٤٧٧/١، ٤٧٨ ).

(٢) المصادر نفسها.

(٣) انظر: الجوهر النقي ( ٣ / ٣٠٢ ).

(٤) انظر: المجروحين ( ١ / ٩٩ ).

(٥) انظر: تاريخ الدارمي رقم ( ١٢٥ ).

(٦) انظر: الجرح والتعديل ( ٢ / ٢٩٦ رقم ١٠٨٩ ) وفي رواية: ثقة، كما في التهذيب ( ١ / ٧٩٦ رقم ١٧٢ ).

(٧) انظر: معرفة الثقات ( ١ / ١٩٩ رقم ١٦ ).

(٨) انظر: الكامل ( ١ / ٣٧٩ ).

قلت: تقدم الكلام عليه عند تخريج هذا الحديث وأن أبان صدوق حسن الحديث، والله أعلم.

فأذكره وأرجو أنه لا بأس به، ولم يذكر في ترجمته كلا ما إلا أن عبد الرحمن بن مهدي كان لا يحدث عنه، وقد حدث عنه غيره من الأئمة، والله أعلم.

## باب في خروج النساء إلى العيدين

٥٣٩ — حدثنا أحمد بن منيع ثنا هشيم أنا منصور — وهو ابن زاذان — عن ابن سيرين عن أم عطية أن رسول الله ﷺ «كان يخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور، والحیض في العيدين فأما الحيض فيعتزلن المصلی ويشهدن دعوة المسلمين، قالت إحداهن: يا رسول الله! إن لم يكن لها جلباب؟ قال: فلتعرها أختها من جلايبها».

٥٤٠ — حدثنا أحمد بن منيع نا هشيم عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية بنحوه.

قال: وفي الباب عن ابن عباس، وجابر.

قال أبو عيسى: حديث أم عطية حديث حسن صحيح، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث ورخص للنساء في الخروج إلى العيدين، وكرهه بعضهم. وروى عن عبد الله بن المبارك أنه قال: أكره اليوم الخروج للنساء في العيدين فإن أبت المرأة إلا أن تخرج فليأذن لها زوجها أن تخرج في أطهارها لا تزين فإن أبت أن تخرج كذلك فللزوجة أن يمنعها عن الخروج.

ويروى عن عائشة قالت: ((لو رأى رسول الله ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل)).

ويروى عن الثوري أنه كره اليوم الخروج للنساء إلى العيد. <sup>(١)</sup>

الكلام عليه من وجوه:

الأول: [تخريج حديث الباب]

[٣١١] — حديث أم عطية:

(١) انظر: الجامع (٤١٩/٢).

أخرجه بقيه الأئمة الستة: فرواه النسائي<sup>(١)</sup> عن أبي بكر بن علي عن سريج بن يونس عن هشيم... كرواية المصنف.

و<sup>(٢)</sup> عن أبي بكر بن علي عن سريج بن يونس عن هشيم عن هشام بن حسان عن محمد ابن سيرين...

ورواه الستة<sup>(٣)</sup> خلا المصنف من رواية أيوب عن محمد بن سيرين...

ورواه أبو داود<sup>(٤)</sup> من رواية يونس بن عبيد وحبيب بن الشهيد ويحيى بن عتيق وهشام بن حسان عن محمد بن سيرين...

ورواه البخاري من رواية عبد الله بن عون<sup>(٥)</sup> وي زيد بن إبراهيم التستري<sup>(٦)</sup> كلاهما عن محمد بن سيرين...

وعلقه<sup>(٧)</sup> من رواية عمران القطان عن محمد بن سيرين...

(١) النسائي في الكبرى (العيدين - باب اعتزال الحيض مصلّى الناس ٢ / ٢٩٦، ٢٩٧ رقم ١٧٧١).

(٢) انظر: المصدر نفسه.

(٣) أخرجه البخاري في (العيدين - باب خروج النساء والحيض إلى المصلّى ٢ / ٥٣٧ رقم ٩٧٤) ومسلم في (العيدين - باب إباحة خروج النساء في العيدين إلى المصلّى ٦ / ١٧٩) وأبو داود في (الصلاة - باب خروج النساء في العيد ١ / ٦٧٥، ٦٧٦ رقم ١١٣٦، ١١٣٧) والنسائي في (العيدين - باب اعتزال الحيض مصلّى الناس ٣ / ٢٠٠ رقم ١٥٥٨) وابن ماجه في (إقامة الصلاة - باب ما جاء في خروج النساء في العيدين ١ / ٢٣٨، ٢٣٧ رقم ١٣٠١).

(٤) أبو داود في (الصلاة - باب خروج النساء في العيد ١ / ٦٧٥، ٦٧٦ رقم ١١٣٦).

(٥) البخاري في (العيدين - باب اعتزال الحيض المصلّى ٢ / ٥٤٤ رقم ٩٨١).

(٦) أخرجه في (الصلاة - باب وجوب الصلاة في الثياب ١ / ٥٥٦ رقم ٣٥١).

(٧) أي الإمام البخاري في (الصلاة - باب وجوب الصلاة في الثياب ١ / ٥٥٦).

قال الحافظ في الفتح (١ / ٥٥٦): « وفائدة التعليق عنه - أي عمران القطان - لتصريح محمد ابن سيرين بتحديث أم عطية له، فبطل ما ثخيله بعضهم من أن محمدا إنما سمعه من أخته حفصة عن

واتفق عليه الشيخان<sup>(١)</sup> وأبو داود<sup>(٢)</sup> والنسائي<sup>(٣)</sup> من رواية عاصم الأحول،  
ورواه البخاري<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> من رواية أيوب،  
ورواه مسلم<sup>(٦)</sup> والنسائي<sup>(٧)</sup> وابن ماجه<sup>(٨)</sup> من رواية هشام بن حسان،  
ثلاثهم عن حفصة بنت سيرين...

### [تخريج ما في الباب]

[٣١٢] — وحديث ابن عباس:

أخرجه ابن ماجه<sup>(١)</sup> من رواية الحجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن عابس عن ابن عباس  
«أن النبي ﷺ كان يخرج بناته ونساءه في العيدين».

==

أم عطية». قلت: ثم أشار إلى أن الطبراني وصله، انظر: المعجم الكبير (٢٥ / ٥٠ رقم ١٠١)  
ورجال إسناده كلهم ثقات.

(١) أخرجه البخاري في (العيدين — باب التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة ٢ / ٥٣٥ رقم ٩٧١)  
ومسلم في (العيدين — باب إباحة خروج النساء في العيدين ٦ / ١٧٩).

(٢) أبو داود في (الصلاة — باب خروج النساء في العيد ١ / ٦٧٦ رقم ١١٣٨).

(٣) لم أجده في المجتبى، وكذلك لم يشر إليه المزي في الأطراف (١٢ / ٥١١ رقم ١٨١٢٨) ولعلها  
في رواية ابن الأحمر.

(٤) البخاري في (العيدين — باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد ٢ / ٥٤٣ رقم ٩٨٠).

(٥) النسائي في (العيدين — باب خروج العواتق وذوات الخدور في العيدين ٣ / ٢٠٠ رقم ١٥٥٧).

(٦) مسلم في (العيدين — باب إباحة خروج النساء في العيدين ٦ / ١٧٩، ١٨٠).

(٧) النسائي في الكبرى في (العيدين — باب اعتزال الحيض مصلى الناس ٢ / ٢٩٦، ٢٩٧ رقم  
١٧٧١).

(٨) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في خروج النساء في العيدين ١ / ٢٣٧ رقم ١٣٠٠).

(٩) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في خروج النساء في العيدين ١ / ٢٣٨ رقم ١٣٠٢)  
والحديث أخرجه أيضًا: \_\_\_\_\_

==

والحجاج: <sup>(١)</sup> مختلف فيه.

وقد رواه الطبراني في الكبير <sup>(٢)</sup> فقال: عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه عن ابن عباس.

[٣١٣] — وحديث جابر: —

أخرجه أحمد <sup>(٣)</sup> من رواية الحجاج — هو ابن أرطاة — عن عطاء عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يخرج في العيدين ويخرج أهله.

==

ابن أبي شيبة في المصنف (١٨٢ / ٢) والإمام أحمد في مسنده (٢٣١ / ١) والبيهقي في الكبرى (٣٠٧ / ٣) كلهم من طريق الحجاج بن أرطاة به. وأورده البوصري في مصباح الزجاجة (١٥٥ / ١) وقال: «هذا إسناد ضعيف لتدليس جراح بن أرطاة».

قلت: ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرابعة، انظر: تعريف أهل التقديس رقم (١١٨ ص ١٢٥).

وقد عنعن الحجاج في طرق هذا الحديث فالإسناد ضعيف كما قال البوصري.

<sup>(١)</sup> فقد ضعفه قوم ووثقه آخرون، وقد تقدم الكلام عليه في ص (٥٨١، ٣٢٣).

<sup>(٢)</sup> انظر: المعجم الكبير (١٢ / ١١١، ١١٢ رقم ١٢٧١٣، ١٢٧١٤، ١٢٧١٥) من طرق عن الإمام أحمد بن حنبل وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن حفص بن غياث، وكذا من طريق أبي نعيم عن عبد السلام بن حرب، كلاهما عن حجاج عن عبد الرحمن بن عباس عن أبيه عن ابن عباس به.

ورجال هذه الأسانيد كلهم ثقات سوى الحجاج، فلعل هذا الاختلاف في ذكر (عباس) وحذفه من حجاج بن أرطاة، والله أعلم.

ومما يؤيده الاختلاف عليه في هذا الحديث من وجه آخر: فقد رواه عنه عبد الواحد بن زياد عن عطاء عن جابر، كما سيأتي برقم (٣١٣) فجعله من مسند جابر، بينما رواه حفص بن غياث وعبد السلام بن حرب عن عبد الرحمن بن عباس من مسند ابن عباس، وما اتفق عليه اثنان أولى وأشبه. والله أعلم.

<sup>(٣)</sup> أحمد في مسنده (٣٦٣ / ٣) وأورده الهيثمي في المجمع (٢٠٣ / ٢) وقال: «فيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام وبقية رجاله رجال الصحيح». قلت: الحجاج مدلس أيضا كما تقدم في حديث ابن عباس.

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضاً عن ابن عمر، وعمرو بن العاصي، وعائشة، وأخت عبد الله بن رواحة واسمها عمرة.

[٣١٤] — أما حديث ابن عمر:

فرواه الطبراني في المعجم الكبير<sup>(١)</sup> من رواية سوار بن مصعب عن عطية عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس للنساء نصيب في الخروج إلا مضطرة ليس لها خادماً إلا في العيدين: الأضحى والفطر، وليس لهم نصيب في الطرق إلا الحواشي». وسوار بن مصعب: متروك.<sup>(٢)</sup>

[٣١٥] — وأما حديث عمرو بن العاصي:

فرواه الطبراني<sup>(٣)</sup> من رواية يزيد بن شداد الهنائي نا معاوية بن قرة حدثني عتبة بن عبد الله بن عمرو حدثني أبي عن جدي قال: «كنت عند رسول الله ﷺ يوم عيد فقال: ادعوا لي سيد الأنصار، فدعوا أبي بن كعب، فقال: يا أبي! آيت المصلي فأمر بكنسه، وأمر الناس فليخرجوا فلما بلغ الباب رجع فقال: يا رسول الله! والنساء؟ فقال: والعواتق والخيض يكن في الناس يشهدن الدعوة».

(١) لم أجده مسند مسنده في القسطنطينية المطبوع.

والحديث أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣ / ٤٠٠) من طريق سوار بن مصعب به. وأورده الهيثمي في الجمع (٢ / ٢٠٣) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه سوار بن مصعب، وهو متروك الحديث» قلت: وهو كما قال، انظر: الميزان (٢ / ٢٤٦ رقم ٣٦١٦).

(٢) انظر: الضعفاء للنسائي رقم (٢٥٨).

(٣) لم أجده مسند مسنده في القسطنطينية المطبوع.

وأورده الهيثمي في الجمع (٢ / ٢٠٣) وقال: «رواه الطبراني في الكبير، وفيه: يزيد بن شداد الهنائي مجهول، وكذلك عتبة بن عبد الله ... مجهول». والحديث ذكره المزني في تهذيب الكمال (٢ / ٢٦٨، ٢٦٩) من رواية يزيد بن شداد الهنائي.

وزيد بن شداد، وعتبة بن عبد الله: مجهولان، قاله أبو حاتم الرازي،<sup>(١)</sup>

[٣١٦] — وأما حديث عائشة:

فرواه ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٢)</sup> وأحمد في المسند<sup>(٣)</sup> من رواية أبي قلابة عن عائشة قالت:

«قد كانت الكعاب تخرج لرسول الله ﷺ من خدرها في الفطر والأضحى».

ورجالهما رجال الصحيح<sup>(٤)</sup> إلا أن ابن أبي حاتم قال: إن رواية أبي قلابة عن عائشة

مرسلة<sup>(٥)</sup> لكنه ذكر في آخر ترجمته عن أبيه أبي حاتم الرازي أن أبا قلابة لا يعرف له

(١) انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣٧٢ رقم ٢٠٥٥) ترجمة عتبة، و (٩ / ٢٧١ رقم ١١٤٢)

ترجمة يزيد بن شداد.

(٢) انظر: المصنف (٢ / ١٨٢).

(٣) انظر: المسند (٦ / ١٨٤، ٢١٨) من طرق عن خالد الحذاء عن أبي قلابة به، رجاله ثقات.

(٤) وكذا قال الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٣) وهو كما قلنا، إلا أن أحد شيوخ الإمام أحمد ليس

من رجال الصحيح، وهو علي بن عاصم وهو من رجال (د، ت، ق) انظر: التفریب رقم (

٤٧٩٢).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٥ / ٥٨ رقم ٢٦٨).

وقال العلاءي — نقلا عن الحافظ الضياء —: «لا يعرف له سماع من عائشة، قال العلاءي: روايته

عن عائشة في صحيح مسلم، وكأنه على قاعدته ... والظاهر في ذلك كله الإرسال، نعم روايته

عن مالك بن الحويرث وأنس بن مالك وثابت بن الضحاك متصلة، وهي في الكتب الستة».

انظر: جامع التحصيل ص (٢٥٧) ونفقة التحصيل ص (١٧٦).

وقال الإمام الترمذي في جامعه (الإيمان — باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه ٥ /

١١ رقم ٢٦١٢): «لا نعرف لأبي قلابة سماعا من عائشة».

والحديث الذي أشار إليه العلاءي أن الإمام مسلما أخرجه في صحيحه فهو في (الحج — باب

استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ٩ / ٧١) مقرونا بالقاسم بن محمد

ابن محمد بن أبي بكر الصديق فقال: «عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة عن عائشة».

راجع: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة — (التمهيد ص ٢٣).



تدليس فعلى هذا تكون روايته عنها متصلة لأنه أدركها كبيرا بل أدرك علي بن أبي طالب.

والكعاب: — بفتح الكاف — والكاعب أيضا: المرأة حين يبدو ثديها للنهود، وجمعها كواعب.<sup>(١)</sup>

[٣١٧] — ولعائشة حديث آخر:

رواه الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup> من رواية مطيع بن ميمون حدثنا صفية بنت عصفية عن أم المؤمنين عائشة قالت: «سئل النبي ﷺ هل تخرج النساء في العيد؟ قال: نعم قيل: فالعواتق؟ قال: نعم، فإن لم يكن لها ثوب تلبسه فلتبس ثوب صاحبته».

وقال: لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد تفرد به مطيع.

قلت: قال فيه ابن عدي:<sup>(٣)</sup> «له حديثان غير محفوظين» قلت: وله هذا الحديث، فهو ثالث.<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: النهاية (٤ / ١٧٩) ولسان العرب (١ / ٧١٩).

(٢) الطبراني في الأوسط (٤ / ١٢٠ رقم ٣٧٦٤) وأورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٣) ونقل قول ابن عدي وابن المديني.

(٣) انظر: الكامل (٦ / ٢٤٥٤، ٢٤٥٥).

(٤) قلت: لم يذكر ابن عدي في ترجمته إلا حديثا واحدا ثم عقبه بقوله: «ولطيع بن ميمون بهذا الإسناد حديث آخر، وجميعا غير محفوظين» وهذا الحديث الثاني الذي أشار إليه ابن عدي ولم يذكره، لم يتعرض له الشارح أيضا، نعم أشار الحافظ الذهبي إلى الحديث الثاني بقوله: «وله حديث في الترجل والزينة عن صفية أخرجه أبو داود والنسائي» انظر: الميزان (٤ / ١٣٠ رقم ٨٦٠٠) وقال الحافظ في التهذيب (١٠ / ١٨٣ رقم ٣٤٢): «قلت: أحدهما: في اختضاب النساء بالخناء، والآخر: في الترجل والزينة ... اهـ».

قلت: بل هما حديث واحد، وليس حديثين كما يراه الحافظان: الذهبي وابن حجر — رحمهما الله — وتبين لي ذلك بالرجوع إلى سنن أبي داود (الترجل — باب في الخضاب للنساء ٤ / ٢٩٦

وقال علي بن المديني: <sup>(١)</sup> ذاك شيخ عندنا ثقة.  
[٣١٨] — وأما [حديث] <sup>(٢)</sup> أخت عبد الله بن رواحة: <sup>(٣)</sup>

==

رقم (٤١٦٦) والنسائي في (الزينة — باب الخضاب للنساء ٨ / ٥١٩ رقم ٥١٠٤) وهذا نفس الحديث الذي ساقه ابن عدي في الكامل وتبعه الذهبي في الميزان. ولذا فيحتمل أن الحديث الذي يراه الشارح ثالثاً أن يكون هو الحديث الثاني، وقد حاولت أن أقف على حديث آخر له سوى هذين الحديثين فلم أتمكن من ذلك. والحديثان جميعاً أخرجهما الإمام الطبراني في الأوسط (٧ / ١١ رقم ٦٧٠٥، ٦٧٠٦) بإسناد واحد، وعقبهما بقوله: «لم يرو هذين الحديثين عن صفية بنت عصة إلا مطيع بن ميمون».

<sup>(١)</sup> انظر: سؤالات ابن أبي شيبة رقم (٦٥) ص (٧٨) أما قول احافظ الذهبي فيه: ضعيف، وقول ابن حجر: لين الحديث، فهو مرجوح فإلحما لم يذكر في ترجمته في الميزان (٤ / ١٣٠ رقم ٩٦٠٠) والتهذيب (١٠ / ١٨٢ رقم ٣٤٢) جرحاً ولا تعديلاً سوى قول ابن عدي المذكور، ولعلهما قالاً ذلك بناء عليه، ولم يقف على قول علي بن المديني، والله أعلم.

وفي مسنده: صفية بنت عصة: قال الحافظ في اللسان (٧ / ٥٢٧ رقم ٥٩١٧): «لا تعرف».

والحديث حكم عليه الإمام أحمد بالنكارة فقال: «هذا حديث منكر» يعني حديث الاختضاب بالخناء، انظر: التلخيص (٢ / ٦٢٨ رقم ١٠٣٥) وكذا حكم عليه ابن الجوزي بالنكارة في العلل المتناهية (٢ / ٦٢٨ رقم ١٠٣٥).

قلت: رجال الإسناد كلهم ثقات سوى صفية وهي مجهولة كما تقدم ولا يظهر أنهم يحكمون على الإسناد الذي فيه مجهول بالنكارة، فلعل الإمام أحمد أيضاً ممن يرى ضعف مطيع — وإن لم يصرح به — مع قلة حديثه، مما جعله يحكم هو وابن عدي وغيرهما على حديثه بالنكارة، والله أعلم.

<sup>(٢)</sup> زيادة يقتضيها السياق.

<sup>(٣)</sup> هي عمرة بنت رواحة الأنصارية أم النعمان بن بشير، وهي التي سألت زوجها بشيراً أن يهب ابنها هبة دون اخوته فرد النبي ﷺ. انظر: أسد الغابة (٧ / ١٩٨) والإصابة (٤ / ٣٥٥) والتحريد رقم (٤١٠٩).

فرواه أحمد<sup>(١)</sup> وأبو يعلى<sup>(٢)</sup> والطبراني في الكبير<sup>(٣)</sup> من رواية امرأة من عبد القيس/ عن أخت عبد الله بن رواحة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وجب الخروج على كل ذات نطق».

(١) انظر: المسند (٦ / ٣٥٨).

(٢) أبو يعلى في مسنده (٦ / ٣٣٩ رقم ٧١١٦).

(٣) انظر: المعجم الكبير (٢٤ / ٣٣٨، ٣٣٩ رقم ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨).

والحديث أخرجه: إسحاق بن راهويه في مسنده (١ / ٢٦٧ رقم ٢) وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣ / ١٩٣ رقم ١٧٢٧) والبحاري في تاريخه (١ / ٢٥١ رقم ٧٩٨) وابن أبي عاصم في الأحاد والثاني (٦ / ١٩١، ١٩٢ رقم ٣٤٢٠، ٣٤٢١) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٣٠٦) كلهم من طرق عن شعبة عن محمد بن النعمان به. والحديث أورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٣) وقال: «فيه امرأة تابعة لم يذكر اسمها». قلت: وفيه أيضا محمد بن النعمان قال الحافظ فيه: «همداني كوفي روى عنه شعبة وأثنى عليه خيرا» انظر: التهذيب (٩ / ٤٩٣ رقم ٨٠٥) وقد نقل ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨ / ١٠٨ رقم ٤٦٥) هذا الثناء نقوله: «قيل لشعبة من هو؟ فقال: خير الناس» وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه فقَالَ: «شعبة» وعلى هذا فمحمد هذا ليس بمجهولا كما قال محقق الطيالسي، بل هو من المعروفين عند شعبة وأبي حاتم وهو في عسناد من يعتمر بحديثه. والحديث حسنه الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٥ باب اعتزال الحيض المصلى) بقوله: «وقد ورد هذا مرفوعا بإسناد لا بأس به» وذكره الألباني في الصحيحة (٥ / ٥٣٢ رقم ٢٤٠٨) وقال: «رجاله ثقات رجال الشيخين غير المرأة القيسية فم أعرفها لكن يشهد للحديث حديث أم عطية مرفوعا فذكره بلفظ الأمر: (لتخرج العواتق)» اهـ. قلت: قوله: (رجاله ثقات رجال الشيخين) فيه نظر: فإن محمد بن النعمان ليس من رجال الشيخين بل ليس من رجال الستة، وإنما ذكره المزني ومن تبعه في "التمييز"، وليس ثقة كما تقدم ولكنه في عداد من يعتمر بحديثهم، ولا شك أن الحديث يتقوى بالشاهد الذي ذكره، والله أعلم.

زاد أبو يعلى: يعني في العيدين، وقال فيه: سمعت رسول الله ﷺ .

### الثالث [سباق لفظ رواية هشام عن حفصة عن أم عطية]

لم يسبق المصنف لفظ رواية هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية وأشار إليه بقوله: بنحوه.

وقد ساق مسلم<sup>(١)</sup> لفظه قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضحى العواتق، والحيض وذوات الخدور، فأما الحيض فيعتزلن الصلاة، ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، قلت: يا رسول الله إحدانا لا يكون لها جلباب؟ قال: لتلبسها أختها من جلبابها».

فلم يذكر فيه: الأبكار، وزاد فيه: «أمره بذلك، والخير، وأن أم عطية هي القائلة: إحدانا لا يكون لها جلباب».

### الرابع: [لغات الباب]

العواتق جمع عاتق: وهي المرأة الشابة أول ما تترك، وهي التي لم تن من والديها ولم تزوج بعد إدراكها،<sup>(٢)</sup> وقيل: هي التي قاربت البلوغ قاله ابن دريد.<sup>(٣)</sup>

(١) مسلم في (العيدين — باب إباحة خروج النساء إلى العيدين ٦ / ١٧٩، ١٨٠).

(٢) انظر: الغريب للخطابي (١ / ١٢٤) والنهاية (٣ / ١٧٨، ١٧٩) ولسان العرب (١٠ /

٢٣٦) وجاء في الفائق (٢ / ٣٨٩): «قال ابن الأعرابي: إنما سميت عاتقا لأنها عتقت من

الصبا وبلغت أن تزوج» وهناك وجه آخر ذكرها النووي في شرح مسلم (٦ / ١٧٨).

(٣) انظر: جمهرة اللغة (٢ / ٢٠) والاشتقاق ص (٥٠) في ترجمة أبي بكر الصديق.

ابن دريد: — بضم الدال المهملة وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وفي آخر دال أخرى — هذه النسبة إلى الجند وهو: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الدريدي الأزدي، انتهت

وقال ابن السكيت: <sup>(١)</sup> هي ما بين أن تدرك إلى أن تعنس ولم تزوج، والخدور جمع خدر بكسر الخاء وهو ناحية في البيت يجعل عليها ستر فتكون فيه الجارية البكر وهي مخدرة أي خدرت في الخدر. <sup>(٢)</sup> وقيل: الخدر البيت. <sup>(٣)</sup>

والجلباب: — بكسر الجيم وبتكرار الموحدة — قيل: <sup>(٤)</sup> هو الإزار والرداء، وقيل: <sup>(٥)</sup> الملحفة، وقيل: <sup>(٦)</sup> المقنعة تغطي بها المرأة رأسها وظهرها، وقيل: <sup>(٧)</sup> هو الخمار.

### الخامس: [استحباب خروج النساء في العيدين مع ذكر المذاهب]

استدل بأحاديث الباب عني أنه يستحب للنساء الخروج في العيدين إلى المصلي، سواء فيه البكر والبالغ والمخدرة والبارزة للناس والشابة والعجور وغيرها، والحائض والطاهر ما لم تكن معتدة أو مزينة مطيبة. <sup>(٨)</sup>

وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال:

==

إليه لغة البصريين، وكان أحفظ الناس وأوسعهم علما، توفي سنة (٣٢١)، وقيل: (٣٢٣هـ—).

انظر: الأنساب (٤٧٣/٢) وبغية الوعاة (٧٦/١) وإشارة التعيين ص (٣٠٤).

<sup>(١)</sup> انظر النقل عنه في شرح مسلم (٦ / ١٧٨) للنووي، ولسان العرب (١٠ / ٢٣٥).

ابن السكيت: هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إمام في اللغة، كان عالما بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، توفي سنة (٢٤٣)، وقيل: (٢٤٤هـ—).

انظر: بغية الوعاة (٣٤٩/٢) وإشارة التعيين ص (٣٨٦).

<sup>(٢)</sup> انظر: النهاية (٢ / ١٣) ولسان العرب (٤ / ٢٣٠) مادة خدر.

<sup>(٣)</sup> انظر: النهاية (٢ / ١٣) والقاموس المحيط ص (٤٩٠).

<sup>(٤)</sup> انظر: النهاية (١ / ٢٨٣) ولسان العرب (١ / ٢٧٣).

<sup>(٥)</sup> المصدران أنفسهما.

<sup>(٦)</sup> المصدران أنفسهما.

<sup>(٧)</sup> المصدران أنفسهما.

<sup>(٨)</sup> انظر: الفتح (٢ / ٥٤٥) والنيل (٤ / ١٥٨).

أحدها: أن ذلك مستحب وحملوا الأمر فيه على الاستحباب، وهو قول ابن حامد<sup>(١)</sup> من الخنابلة،<sup>(٢)</sup> والجرجاني<sup>(٣)</sup> من الشافعية، فقال في التحرير: <sup>(٤)</sup> إنها سنة مؤكدة للرجال والنساء والعبيد والأحرار.

وفي تحريد التحريد: <sup>(٥)</sup> يستحب لكافة الخلق حتى النساء عجائزهن وغيرهن، إلا أنهن يخرجن تفلات<sup>(٦)</sup> من غير حلية وزينة وطيب.

وقال ابن الصلاح: <sup>(٧)</sup> «تخصيص العجائز يأباه ما في الصحيح أنه كان في زمانه ﷺ، وأما بعده فعلى قول عائشة: لو علم ما أحدثن لمنعهن، قال: ولكن هذا فيه تسوية بين العجائز

(١) ورد في الأصل: «أبو حامد» بينما جاء في المصادر الآتية في الهامش الذي يليه «ابن حامد» وهو الصواب.

وابن حامد: هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي السورقي شيخ الخنابلة ومفتيهم وصاحب كتاب «الجامع» في نحو أربع مائة جزء عشرين مجلدا في الاختلاف، توفي سنة (٤٠٣هـ).

انظر: طبقات الخنابلة (١٧١/٢) والسير (٢٠٣/١٧) والبدية والنهاية (٤٥٨/١٥).

(٢) انظر: المغني (٢٦٣ / ٣) والشرح الكبير مع الإنصاف (٣٢٨ / ٥) والكاظمي (١ / ٥١٧).

(٣) الجرجاني: هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو العباس الجرجاني، قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها، له كتاب الشافي في أربع مجلدات والمعاينة وغير ذلك، توفي سنة (٤٨٢هـ). انظر: الطبقات للسبكي (٧٤/٤) والطبقات لابن قاضي شهبة (٢٨٢/١) والطبقات لابن هداية الله ص (١٧٨).

(٤) التحرير: هو في فروع الشافعية مجلد كبير مشتمل على أحكام كثيرة مجردة عن الاستدلال.

انظر: الطبقات لابن قاضي شهبة (٢٨٢/١) وكشف الظنون (٣٠٨/١).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) تفلات: جمع تفلّة؛ وهي التي ليست بمنطوية المنتنة الريح. انظر: غريب الحديث للهروي (٢٦٤/١).

(٧) قاله في كتابه: مشكل الوسيط ص (٧٠٩) رسالة علمية.

وغيرهن في المنع، فالفرق إذا في غير ذوات الهيئات من العجائز وغيرهن «غير» متجه، قال: وما ذكرته هو اختيار صاحب المذهب<sup>(١)</sup>».

وقال ابن الرفعة: «ظاهر كلام التنبيه<sup>(٢)</sup> أنه لا فرق بين الشابة والعجوز». وقال البندنجي: «إنه المذهب».

ولفظ الشافعي في الأم<sup>(٣)</sup> يشهد له لأنه قال: «وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة والأعياد، وأنا لشهودهن الأعياد أشد استحبابا مني لشهودهن غيرها من الصلوات المكتوبات».

ثم حكى نصه في مختصر المزني<sup>(٤)</sup> شهود العجائز غير ذوات الهيئة بغير واو. وما قاله في الأم نقله ابن الصلاح<sup>(٥)</sup> أيضا عن جمع الجوامع في منصوصاته بالواو، وبه عير الصيمري فقال: «ويستحب أن تحضرها النساء خاصة العجائز ومن لا هيئة لها» انتهى. قلت: وينبغي أن يكون مذهب الشافعي استحبابه لسائر النساء إلا من استثنى ممن تخرج هيئة من الزينة والطيب أو هي في عذتها، وقد علق الشافعي — رحمه الله — ذلك على صحة الحديث، فقال فيما رواه البيهقي في المعرفة<sup>(٦)</sup> من رواية الربيع عنه، وقد روى حديث أن ترك النساء إلى العيد فإن كان ثابتا قلنا به، قال البيهقي<sup>(٧)</sup>: وقد أخرجاه، فهو حديث ثابت انتهى.

(١) انظر: المذهب مع شرحه (٥ / ١٢).

(٢) انظر: التنبيه ص (٤٥).

(٣) انظر: الأم (١ / ٢٤٠).

(٤) انظر: مختصر المزني ص (٣١).

(٥) انظر: مشكل الوسيط ص (٧١٠).

(٦) انظر: المعرفة (٣ / ٥٤ باب خروج النساء إلى العيدين).

(٧) المصدر نفسه (٣ / ٥٥).

ب/٢٧٢

وما علق الشافعي القول به على صحته معينا وصح فهو أولى بنسبته إليه مما نسب إليه لعموم قوله: إذا/ صحح الحديث فهو مذهبي<sup>(١)</sup> والله أعلم. والقول الثاني: التفرقة بين الشابة والعجوز، وهو الذي عليه جمهور الشافعية<sup>(٢)</sup> تبعاً لنصه في المختصر<sup>(٣)</sup> وعليه مشى الإمام في النهاية<sup>(٤)</sup> والمساوردي في الحاوي<sup>(٥)</sup> والغزالي في الوسيط<sup>(٦)</sup> والرافعي<sup>(٧)</sup>، أنه يستحب للعجائز ويكره لذوات الجمال والهيئة. وقال النووي في شرح المذهب: <sup>(٨)</sup> وأما الشابة وذوات الجمال ومن تشتهى فيكره لها الحضور، وهكذا قال أهل الرأي: <sup>(٩)</sup> أنه يكره للشابة ويرخص فيه للمرأة الكبيرة. والقول الثالث: أنه جائز غير مستحب لمن مطلقاً، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد فيما نقله ابن قدامة<sup>(١٠)</sup> عن القاضي من الخبالة. قال ابن قدامة: <sup>(١١)</sup> ولا شك أن من أحدث يكره الخروج لمن مطلقاً، وقد حكاه

(١) انظر: المجموع (١ / ١٣٦، ٤ / ٣٦٥) وإعلام الموقعين (٢ / ٢٨٢، ٤ / ٢٣٣) وحلية الأولياء (٩ / ١٠٦، ١٠٧) وتذكرة الحفاظ (١ / ٣٦٢).

(٢) انظر: الحاوي (٢ / ٤٩٥) والبيان (٢ / ٦٣٠، ٦٣١) والتهذيب (٢ / ٣٨٠) والوسيط (٢ / ٣١٩) والعزير (٢ / ٣٥٤) والمجموع (٥ / ١٣).

(٣) يعني مختصر الترمذي ص (٣١).

(٤) لم أقف عليه.

(٥) انظر: الحاوي (٢ / ٤٩٥).

(٦) انظر: الوسيط (٢ / ٣١٩).

(٧) انظر: العزيز (٢ / ٣٥٤).

(٨) انظر: شرح المذهب (٥ / ١٣).

(٩) انظر: كتاب الأصل (١ / ٣٨١، ٣٨٢) وبدائع الصنائع (١ / ٦١٧).

(١٠) انظر: المغني (٣ / ٢٦٤، ٢٦٥).

(١١) المصدر نفسه.

قلت: هذا هو القول الرابع، يعني كراهة الخروج للنساء اللاتي أحدثن بعد رسول الله ﷺ.



المصنف<sup>(١)</sup> عن الثوري<sup>(٢)</sup> وابن المبارك<sup>(٣)</sup> وهو قول مالك<sup>(٤)</sup> وأبي يوسف<sup>(٥)</sup> وحكاية ابن قدامة<sup>(٦)</sup> عن إبراهيم النخعي ويحيى بن سعيد الأنصاري.  
قلت: وقد رواه ابن أبي شيبة<sup>(٧)</sup> عن النخعي ثم روى<sup>(٨)</sup> عنه أنه كره للشابة أن تخرج إلى العيدين.  
وعن القاسم<sup>(٩)</sup> أنه كان أشد شيء على العواتق لا يدعهن يخرجن في الفطر والأضحى.  
وعن عروة بن الزبير<sup>(١٠)</sup> أنه كان لا يدع امرأة من أهله تخرج إلى فطر ولا أضحى.  
وعن ابن عمر<sup>(١١)</sup> أنه كان لا يخرج نساءه في العيدين.  
وروي عن ابن عمر<sup>(١٢)</sup> أيضا أنه كان يخرج إلى العيدين من استطاع من أهله، وهذا أصح عنه.<sup>(١٣)</sup>

---

(١) انظر: متن الباب.

(٢) انظر: المغني (٣ / ٢٦٥).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: العارضة (٣ / ٩).

(٥) انظر: يدائع الصنائع (١ / ٦١٧).

(٦) انظر: المغني (٣ / ٢٦٥) وكذلك ابن المنذر في الأوسط (٤ / ٢٦٣).

(٧) انظر: المصنف (٢ / ١٨٣).

(٨) أي ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٨٣).

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٨٢).

(١٣) وذلك أن الراوي عن نافع في الرواية الأولى: عبد الله بن حابر، وهو وإن كان ثقة — ويستحق

أن يكون من الطبقة الثامنة من طبقات أصحاب نافع — إلا أنه خالف أوثق منه وهو أيوب

السختياني — وهو من الطبقة الأولى في أصحاب نافع، أحد الثلاثة الذين تجاذبت أقوال الأئمة في

والقول الخامس: <sup>(١)</sup> أنه حق على النساء الخروج إلى العيدين حكاه القاضي عياض <sup>(٢)</sup> عن أبي بكر وعلي وابن عمر.

وقد رواه ابن أبي شيبة <sup>(٣)</sup> عن أبي بكر وعلي أنهما قالا: «حق على كل ذات نطاق الخروج إلى العيدين».

وفي الأول: انقطاع <sup>(٤)</sup> وفي الثاني: <sup>(٥)</sup> ضعف، وهو بمعنى حديث عمرة بنت ربيعة المتقدم: <sup>(٦)</sup> ((وجب على كل ذات نطاق)) ولم يصح أيضا، <sup>(٧)</sup> فيه امرأة لم تسم.

وعلى تقدير ثبوت الحديث المرفوع والموقوف عن أبي بكر وعلي فالمراد: الحق المتأكد لا

==

تقدم بعضهم على بعض — وعلى هذا رواية السخنياني أولى من رواية عبد الله بن جابر، والله أعلم.

<sup>(١)</sup> كنا في الأصل (س) ولم يذكر القول الرابع.

<sup>(٢)</sup> انظر: إكمال المعلم (٢/٢٩٨).

<sup>(٣)</sup> انظر: المصنف (٢/١٨٢).

<sup>(٤)</sup> يعني به أثر أبي بكر الصديق، وسبب الانقطاع أن الراوي عن أبي بكر — وهو طلحة بن مصرف اليامي — لم يدركه، وإنه أدرك أنسا ولم يسمع منه، كما في المراسيل لابن أبي حاتم رقم (١٥٣ ص ٩٠) فكيف بغيره من كبار الصحابة، وما يؤيده أن أبا إسحاق السبيعي من الرواة عنه، وهو أكبر من طلحة كما في التهذيب (٥/٢٥ رقم ٤٣) وقد ولد أبو إسحاق السبيعي لسنتين بقلنا من خلافة عثمان كما في التهذيب (٨/٦٣ رقم ١٠٠) فالأصغر منه سنا من باب أولى، والله أعلم.

<sup>(٥)</sup> يعني الأثر الثاني، وسبب الضعف أن في سنده الحارث الأعور، وهو ضعيف كما تقدم.

<sup>(٦)</sup> عمرة بنت ربيعة: هي أخت عبد الله بن ربيعة تقدم حديثها برقم (٣١٨).

<sup>(٧)</sup> ولكن له شاهدا من حديث أم عطية معها يتقوى به كما تقدم، وقد حسنه الحافظ في الفتح، وهو أقرب.

الواجب،<sup>(١)</sup> والله أعلم.

### السادس: [المقصود بأمر النساء بالخروج إلى العيدين]

قال صاحب المفهم:<sup>(٢)</sup> «لا يصح أن يستدل بحديث أمره ﷺ النساء بالخروج إلى العيدين على وجوب صلاة العيدين والخروج إليها لأن هذا الأمر إنما يوجه لمن ليس بمكلف بالصلاة باتفاق كالحيض،<sup>(٣)</sup> وإنما المقصود بهذا الأمر تدريب الأصاغر على الصلاة وشهود

<sup>(١)</sup> قلت: بنحو هذا المعنى قاله غير واحد من أهل العلم، انظر: فيض القدير (٦ / ٣١) وفتح الباري لابن رجب (٩ / ٥٦) وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٥): «قوله: (حق) يحتمل الوجوب، ويحتمل الاستحباب».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذا رجحاً أن صلاة العيد واجبة على الأعيان... وقول من قال: لا تجب في غاية البعد فإنها من أعظم شعائر الإسلام والناس يجتمعون لها أعظم من الجمعة...». انظر: مجموع الفتاوى (٢٣ / ١٦١).

وقال الصنعاني في سبيل السلام (٢ / ٦٥) — عن حديث أم عطية —: «والحديث دليل على وجوب إخراجهن».

وقال الشوكاني في السيل الجرار (١ / ٣١٥): «واعلم أن النبي ﷺ لارم هذه الصلاة في العيدين ولم يتركها في عيد من الأعياد، وأمر الناس بالخروج إليها حتى أمر بخروج النساء العواتق، وذوات الخدور، والحيض، وأمر الحيض أن يعتزلن الصلاة ويشهدن الخير ودعوة المسلمين، حتى أمر من لا جلباب لها أن تلبسها صاحبيتها من جلبابها، وهذا كله يدل على أن هذه الصلاة واجبة وجوباً مؤكداً على الأعيان لا على الكفاية» اهـ.

ومن يذهب إلى هذا من أفاضل المعاصرين الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني — رحمه الله — حيث غنون على حديث عمرة أنحت عبد الله بن رواحة بقوله: «وجوب خروج النساء إلى مصلى العيد». انظر: الصحيحة (٥ / ٥٣٢ رقم ٢٤٠٨).

<sup>(٢)</sup> المفهم (٢/٥٢٤، ٥٢٥).

<sup>(٣)</sup> قلت: قيل لأم عطية (آحيض؟) فقالت: (نعم، أليس الحائض تشهد عرفات، وتشهد كذا وتشهد كذا) أخرجه البخاري في باب إذا لم يكن لها جلباب رقم ٩٨٠ فأخبرت هذه الصحابة الحليّة أن هناك وطائف أخرى غير الصلاة يمكن للحائض أن تستفيد منها، وهكذا يقلل لها بالنسبة لحضورها في العيدين أنها تشهد الخير ودعوة المسلمين وتعتزل الصلاة.

دعوة المسلمين ومشاركتهن في الثواب والخير وإظهار جمال الدين»<sup>(١)</sup>. قلت: ليس المراد بذلك: إظهار الزينة للنساء فإنه قيده بحمال الدين من الخشوع والدعاء، نعم تلبس الأطفال من الذكور والإناث — اللاتي لا يشتهين — الزينة يوم العيد فهو مستحب،<sup>(٢)</sup> والله أعلم.

#### السابع: [حكم مكث الحيض في المصلى]

استدل بعضهم بأمره باعتزال الحيض المصلى على أنه يحرم على الحائض المكث في المصلى، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي حكاه أبو الفرج الدارمي في الاستذكار،<sup>(٣)</sup> وقال جمهور أصحابنا: <sup>(٤)</sup> هو منع تزيره لا تحريم، وسببه الصيانة والاحتراز عن مقاربة النساء الرجال من غير حاجة ولا صلاة وإنما لم يحرم لأنه ليس مسجداً، والله أعلم.

#### الثامن: [معنى أثر عائشة: «لو رأى رسول الله ﷺ»]

أورد المصنف قول عائشة: «لو رأى رسول الله ﷺ» بصيغة التمريض، وهو حديث صحيح متفق على إخرجه في الصحيحين<sup>(٥)</sup> لكن لا يلزم من قول عائشة أن يكون الحكم كذلك<sup>(٦)</sup> وإنما قالته على غلبة ظنها وتحذير النساء عن ارتكاب «ما أحدثه» بعضهن من التبرج والزينة، والله أعلم.

(١) أجاب عنه الصنعاني بقوله: «فيه تأمل: فإنه قد يعلل الواجب بما فيه من العوائد، ولا يعلل بأدائه» اهـ. انظر: سبل السلام (٢ / ٦٥).

(٢) انظر: المجموع (٥ / ١٤).

(٣) نقل عنه النووي في شرح مسلم (٦ / ١٧٩).

(٤) انظر: المصدر نفسه، وصوبه النووي.

(٥) أخرجه البخاري في (الأذان — باب انتظار الناس قيام الإمام العالم ٢ / ٤٠٦ رقم ٨٦٩) ومسلم في (الصلاة — باب خروج النساء إلى المساجد ٤ / ١٦٣، ١٦٤).

(٦) قال الحافظ: «لا يترتب على ذلك تغير الحكم لأنها علقته على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت: (لو رأى المنع) فيقال عليه: لم ير ولم يمنع فاستمر الحكم... وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه بمنعهن ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى، وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن فإن تعمسين المنع فليكن ممن أحدثت...». انظر: الفتح (٢ / ٤٠٧).

## باب خروج النبي ﷺ في طريق ورجوعه في طريق آخر

٥٤١ — حدثنا عبد الأعلى بن واصل عن عبد الأعلى الكوفي وأبو زرعة قالاً: نا محمد بن الصلت عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن أبي هريرة قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا خرج يوم العيد في طريق رجع في غيره)).  
قال: وفي الباب عن عبد الله بن عمر وأبي رافع.  
قال أبو عيسى: حديث أبي هريرة حديث حسن غريب.  
وروى أبو ثميلة ويونس بن محمد هذا الحديث عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله وحديث جابر كأنه أصح.  
قال: وقد استحب بعض أهل العلم للإمام إذا خرج في طريق أن يرجع في غيره اتباعاً لهذا الحديث، وهو قول الشافعي.<sup>(١)</sup>

### الكلام عليه من وجوه:

#### الأول: [تخريج حديث الباب]

[٣١٩] — حديث أبي هريرة: انفرد بإخراجه المصنف موصولاً.<sup>(٢)</sup> وذكره البخاري تعليقاً بعد روايته لحديث جابر فقال: «وقال محمد بن الصلت عن فليح عن سعيد عن

(١) انظر: الجامع (٢/ ٤٢٤).

(٢) يعني من بين الستة، وقد أخرجه أيضاً: الإمام الدارمي في سننه (١ / ٣٧٨) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٣٠٨) وانظر: تغليق التعليق (٢ / ٣٨٤) والفتح (٢ / ٥٤٩) وهدي السلمي ص (٣٧٢).

أبي هريرة» كذا حكاه أبو مسعود الدمشقي في الأطراف<sup>(١)</sup> وتبعه المزي في الأطراف<sup>(٢)</sup> ولم يقع ذلك<sup>(٣)</sup> في سماعنا من الصحيح، وقال البيهقي في...<sup>(٤)</sup> أشار إليه البخاري في بعض النسخ<sup>(٥)</sup> وسيأتي حديث جابر بعده وكلام البخاري عليه.

[٣٢٠] — وحديث جابر:

أخرجه البخاري<sup>(٦)</sup> قال: حدثني محمد حدثني أبو نميلة<sup>(٧)</sup> يحيى بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر قال: ((كان رسول الله ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق)) تابعه يونس بن محمد، وحديث جابر أصح. هكذا وقع في الأصول الصحيحة حدثنا محمد غير منسوب،<sup>(٨)</sup> ورأيت في نسخة من أطراف المزي<sup>(٩)</sup> بخط ولد المصنف في حاشيته أنه وقع في بعض النسخ عن محمد بن مقاتل

(١) انظر: تحفة الأشراف (٢/ ١٧٩، ١٨٠ رقم ٢٢٥٤).

(٢) انظر: تحفة الأشراف (٢ / ١٧٩، ١٨٠ رقم ٢٢٥٤).

قلت: وكذلك أنبته — أي الحديث المعلق — الحافظ في التخليق (٢ / ٣٨٢) وعقبه بقوله: « وفي كثير من الروايات التي وقعت لنا، اضطراب في هذا الموضع والذي كتبناه الصواب ». والحديث المعلق هذا أشار إليه أبو نعيم في المستخرج بقوله: « أخرجه البخاري عن محمد عن أبي نميلة، وقال: تابعه يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح » نقله الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٩).

(٣) يعني الحديث المعلق.

(٤) لم يتبين لي جيداً، وقول البيهقي هذا في سننه الكرى (٣ / ٣٠٨).

(٥) قال الحافظ: « وكأنها رواية حماد بن شاذان عن البخاري ». انظر: الفتح (٢ / ٥٤٩).

(٦) البخاري في ( العيدين — باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد ٢ / ٥٤٧ رقم ٩٨٦).

(٧) أبو نميلة — بمثناة مصغر — مشهور بكنيته واسمه: يحيى بن واضح الأنصاري المروزي، ثقة. انظر: التقريب رقم (٧٧١٣).

(٨) قال الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٧): « كذا للأكثر غير منسوب ... وهو المعتمد ».

(٩) انظر: تحفة الأشراف (٢ / ١٧٩ رقم ٢٢٥٤) وقد أشار إليه المحقق في الهامش.

وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٧): « وفي نسخة من أطراف " خلف " أنه وجد في حاشيته أنه محمد بن مقاتل ».

عن أبي نميلة.

قلت: ورأيت بخط الحافظ أبي بكر بن ياسر الجلياني<sup>(١)</sup> في نسخته من البخاري من طريق أبي سهل الحفصي<sup>(٢)</sup> وأبي الهيثم الكشميهني<sup>(٣)</sup> كلاهما عن الفربري<sup>(٤)</sup> عن البخاري حدثنا محمد بن سلام نا أبو نميلة قاله أعلم<sup>(٥)</sup>. وسيأتي الكلام على رواية يونس بن محمد عن فليح بعد هذا في الوجه الثالث.

### [تخريج ما في الباب]

[٣٢١] — وحديث ابن عمر:

(١) هو الإمام الثبت أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الجلياني الأندلسي كان من جهابذة الحفاظ البصريين بصيراً باللغة والشعر والأنساب، توفي سنة (٤٩٦هـ/١٠٠٦م) وقيل: (٤٩٨هـ/١٠٠٨م). انظر: الديباج المذهب (٣٣٢/١) وتذكرة الحفاظ (١٢٣٥/٣).

(٢) الحفصي: — بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء وفي آخرها الصاد المهمة — هو محمد بن أحمد بن عبيد الله المروزي، كان لا يفهم شيئاً من الحديث غير أنه صحيح السماع راوي صحيح البخاري عن أبي الهيثم الكشميهني، ولم أحد من ذكره في الرواة عن الفربري، مات سنة (٤٦٥هـ/١٠٧٤م) وقيل: (٤٦٦هـ). انظر: الأنساب (٢٣٥/٢) والسير (٢٤٤/١٨).

(٣) الكشميهني: — بضم الكاف وسكون الشير المعجمة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة من تحتها بابتين وفتح الحاء وفي آخرها نون — نسبة إلى قرية من قرى مرو، هو محمد بن مكّي بن محمد بن رراع الكشميهني، آخر من حدث بالجامع الصحيح غالباً بخراسان، أديب فقيه زاهد ورع توفي سنة (٣٨٩هـ). انظر: الأنساب (٧٦/٥) والسير (٤٩١/١٦).

(٤) الفربري: — بفتح الفاء والراء وسكون الباء الموحدة وبعدها راء أخرى — هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفربري راوية كتاب الجامع الصحيح للإمام البخاري، توفي سنة ٣٢٠هـ. انظر: المؤلف للدارقطني (١٨٩٦/٤) والأنساب (٣٥٩/٤) والسير (١٠/١٥).

(٥) وقال الحافظ في الفتح (٥٤٧/٢): «وفي رواية أبي علي بن السكس حدثنا محمد بن سلام، وكنا للحفصي، وحزم به الكلاباذي وغيره».

أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> وابن ماجه<sup>(٢)</sup> من رواية عبد الله<sup>(٣)</sup> بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ ((أخذ في يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق آخر)) لفظ أبي داود. وعبد الله بن عمر العمري: مختلف فيه.<sup>(٤)</sup>

( ٣٢٢ ) ٤ — وحديث أبي رافع:

أخرجه ابن ماجه<sup>(٥)</sup> من رواية مندل عن محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ ((كان يأتي العيد ماشياً ويرجع في غير الطريق الذي ابتداء فيه)). وإسناده ضعيف، وقد تقدم أوله في أول أبواب العيدين.<sup>(٦)</sup>

**الثاني:** [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]

فيه أيضاً عن سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وبكر بن مبشر، وسعد القرظ، وعبد الرحمن بن حاطب، ومعاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده. [٣٢٣] — أما حديث سعد بن أبي وقاص:

فأخرجه البزار في مسنده<sup>(٧)</sup> بإسناد ضعيف،<sup>(٨)</sup> وتقدم في أول أبواب

(١) أبو داود في ( الصلاة — باب الخروج إلى العيد في طريق ويرجع في طريق ١ / ٦٨٣، ٦٨٤ رقم ١١٥٦ ).

(٢) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من غيره ١ / ٢٣٦ رقم ١٢٩٢ ).

(٣) كذا في الأصل، وهو موافق لما في تحفة الأشراف ( ٦ / ١٠٦ رقم ٧٧٢٢ ) بينما جاء في سنن ابن ماجه المطبوع: عبيد الله — مصغر — وهو خطأ مطبعي.

(٤) قلت: تقدم الكلام عليه في ص ( ٢٥٢ )، وهو ضعيف كما في التقريب رقم ( ٣٥١٣ ).

(٥) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من غيره ١ / ٢٣٦ رقم ١٢٩٣ ).

(٦) تقدم في باب ما جاء في المشي يوم العيد برقم ( ٢٦٨ ).

(٧) انظر: مسند البزار ( ٣ / ٣٢٠، ٣٢١ رقم ١١١٥ ).

(٨) وسنده ضعيف جداً من أجل بحالد بن إلياس وهو متروك.



(١) العيدين.

[٣٢٤] — وأما حديث ابن عباس:

فرواه الطبراني<sup>(٢)</sup> بإسناد ضعيف وقد تقدم في باب التكبير<sup>(٣)</sup> في العيدين.<sup>(٤)</sup>[٣٢٥] — وأما حديث بكر بن مبشر:<sup>(٥)</sup>

فأخرجه أبو داود<sup>(٦)</sup> من رواية إسحاق بن سالم مولى نوفل بن عدي أخبرني بكر بن مبشر أنه قال: ((كنت أغدو مع أصحاب النبي ﷺ إلى المصلى يوم الفطر ويوم الأضحية ففسلك بطن<sup>(٧)</sup> بطنان<sup>(٨)</sup> حتى تأتي المصلى فتصلي مع رسول الله ﷺ ثم ترجع من بطن بطنان إلى بيوتنا)).

(١) يعني في باب المشي يوم العيد برقم (٢٦٩).

(٢) انظر: المعجم الكبير ١٠ / ٢٩٤ رقم (١٠٧٠٨).

(٣) ورد في الأصل: (التكبير) والصواب ما أثبتته.

(٤) تقدم برقم (٣٠١).

(٥) بكر بن مبشر: — بالموحدة ثم المعجمة — ابن خير الأصاري، صحابي. انظر: معرفة الصحابة

(١/٤١٨) وتجريد الصحابة (٥٢٣) والتقريب (٧٥٨).

(٦) أبو داود في (الصلاة) — باب إذا لم يخرج الإمام للعيدين يومه يخرج من القنطرة ٦٨٥ / رقم

١١٥٨) وهذا الإسناد ضعيف من أجل إسحاق بن سالم وهو مجهول الحال كما قال الحفاظ في

التقريب رقم (٣٥٧).

(٧) البطن: جمعها بطنان: المواضع التي يستريح فيها الماء ماء السيل فيكرم بها. انظر: معالم الأثرية

ص (٥٠).

(٨) بطنان: بالضم ثم السكون، كذا يقوله المحدثون أحسن، وحكى أهل اللغة: بطنحسان — بفتح

أوله وكسر ثانيه — وقيل: — بفتح أوله وسكون ثانيه —، وهو وادٍ بالمدينة وقد نزل عندها بنو

النضير وأقاموا بها إلى أن غزاهم النبي ﷺ، وهو الآن يأتي من الحرة الشرقية فيمر بالعوالي ثم قرب

المسجد النبوي حتى يلتقي مع العقيق شمال الجمّات. انظر: معجم البلدان (١ / ٤٤٦) ومعالم

الأثرية ص (٥٠).

سكت عليه أبو داود فهو عنده صالح، وبه صرح أبو علي بن السكن فقال: إسناده صالح،<sup>(١)</sup> وقال الذهبي في الميزان:<sup>(٢)</sup> إسحاق بن سالم: لا يعرف، ثم قال: ولا يعرف إسحاق وبكر بغير هذا الحديث.

قلت: ليس إسحاق بمجهول: فقد روى عنه / أيضا: عبدالله بن محمد بن<sup>(٣)</sup> علي بن أبي طالب، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي.<sup>(٤)</sup>

وقد روى عدة أحاديث:<sup>(٥)</sup> فروى عن أبي هريرة حديثا،<sup>(٦)</sup> وذكر البخاري في التاريخ<sup>(٧)</sup> أنه روى عنه محمد بن مسلم الزهري عن المغيرة بن نوفل عن أبي بن كعب حديثا آخر ورواه في ذلك عبدالغني بن سعيد المصري،<sup>(٨)</sup> وذكره ابن حبان في

(١) نقله ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ( ٥ / ٤٦ رقم ٢٢٨٥ ) والحافظ الذهبي في الميزان ( ١ / ١٩٢ رقم ٧٥٨ ) وابن حجر في الإصابة ( ١ / ١٦٨ ).

(٢) انظر: الميزان ( ١ / ١٩٢ رقم ٧٥٨ ) وعلق عليه الحافظ في هامش (ج) بقوله: «الذهبي تبع ابن القطان، مراده بنفي ... تفرد ...».

وانظر: كلام ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ( ٥ / ٤٦ رقم ٢٢٨٥ ) وقال ابن مندة: «هذا حديث غريب لانعرفة إلا من هذا الوجه تفرد به سعيد عن إبراهيم» انظر: أسد الغابة ( ١ / ٤١٣ ).  
(٣) بعده لفظة لم تتضح لي جيدا.

(٤) راجع: موضح أوهام الجمع ( ١ / ٥٦ ) والتهذيب ( ١ / ٢٣٣ رقم ٤٣٢ ).

(٥) قلت: قوله: ( روى عدة أحاديث ) موهم أن له أحاديث كثيرة، وليس كذلك، فإنهم لم يذكروا له إلا هذا الحديث، وحديثا آخر عن أبي هريرة كما سيذكره الشارح.

(٦) أخرجه القرطبي في دلائل النبوة ( ١ / ٤٥ رقم ١٣ ) والخطيب في الموضح ( ١ / ٥٦ ) الوهم السابع عشر.

(٧) انظر: التاريخ الكبير ( ١ / ٣٨٨ رقم ١٢٤١ ).

(٨) انظر: الملحق في نهاية التاريخ الكبير ( ٨ / ٤٥١، ٤٥٢ ).

قلت: لم يحدد الشارح موضع الوهم، وقد بين ذلك عبد الغني بن سعيد الأزدي ما حصله: وهم الإمام البخاري في موضعين:

الثقات. (١)

[٣٢٦] — وأما حديث سعد القرظ:

فرواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا هشام بن عمار نا عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد أخيري أبي عن أبيه عن جده ((أن النبي ﷺ كان إذا خرج إلى العيدين سلك على داري سعيد بن العاص ثم على أصحاب الفساطيط،<sup>(٣)</sup> ثم انصرف في الطريق الأخرى: طريق

==

الأول: في نسبه، حيث قال: (نوفل بن عدي) وهو مقلوب، وإنما هو عدي بن نوفل، وصوبه الخطيب في الموضح (١ / ٥٧).

الثاني: جعل شخصين شخصاً واحداً، والشخصان هما:

— إسحاق بن سالم مولى بني نوفل بن عدي — راوي هذا الحديث والذي روى عنه: أنيس ومحمد ابنا أبي يحيى الأسلمي —.

— إسحاق مولى المغيرة عن المغيرة، روى عنه الزهري.

قال الحافظ في التهذيب (١ / ٢٣٣): «وقد تبع ابن أبي حاتم البخاري في جعلهما واحداً». راجع: الجرح والتعديل (٢ / ٢٢٢ رقم ٧٦٧).

قلت: أقر الشيخ المعلمي — رحمه الله — عبد الغني بن سعيد الأزدي في تعقبه الثاني، وناقشه في التعقب الأول، وأنه يجوز كلا الأمرين.

راجع تعليقاته على الكتابين: الموضح، والتاريخ الكبير.

(١) انظر: الثقات (٦ / ٤٧).

(٢) ابن ماجه في (إقامة الصلاة — باب ما جاء في الخروج يوم العيد من طريق والرجوع من غيره ١ / ٢٣٦ رقم ١٢٩١).

والحديث ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (١ / ١٥٣، ١٥٤) وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً في باب التكثير ص (٧٤٠ رقم ٢٩٩).

(٣) الفساطيط: جمع فسطاط — بالضم والكسر — المدينة التي فيها مجتمع الناس، وكل مدينة فسطاط، وقال الزحخشري: هو ضرب من الأبنية في السفر دون السرايق، وبه سميت المدينة. انظر: النهاية (٣ / ٤٤٥).

بني زريق،<sup>(١)</sup> ثم يخرج على دار عمار بن ياسر، ودار أبي هريرة إلى البلاط<sup>(٢)</sup>). وإسناده ضعيف.

[٣٢٧] — وأما حديث عبد الرحمن بن حاطب:<sup>(٣)</sup>

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٤)</sup> من رواية خالد بن إلياس عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه ((رأيت النبي ﷺ يأتي العيد يذهب في طريق ويرجع في آخر)).

<sup>(١)</sup> بنو زريق: قبيلة من الأنصار، كانت تقع قريتهم قبلي المصلى في المدينة النبوية. انظر: مراصد الاطلاع (٦٦٥/٢) ومعالم الأثرية في السنة والمسيرة ص (١٣٤).

<sup>(٢)</sup> البلاط: — بكسر الباء وقيل: بفتحها — ضرب من الحجارة تفرش به الأرض ثم سمي المكان بلاطاً يطلق على جوانب المسجد النبوي الأربعة فحده الغربي: ما بين المسجد إلى سوق الزوراء، وإلى دار إبراهيم بن هشام الشارعة على المصلى، وحده الشرقي: إلى دار المغيرة بن شعبه التي في طريق البقيع من المسجد، وحده اليمني: إلى دار عثمان بن عفان الشارعة على موضع الجنائز، وحده الشامي: وجّه حُش طلحة خلف المسجد.

انظر: مراصد الاطلاع (٢١٥/١) و النهاية (١٥٢ / ١) وجمع البحار (٢١٩، ٢١٨ / ١) ومعالم الأثرية ص (٥٣، ٥٢).

<sup>(٣)</sup> عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بلتعة — بفتح الموحدة والمثناة وسكون اللام بينهما ثم مهملة له رؤية وعدوه من كبار ثقات التابعين، توفي سنة ثمان وستين.

انظر: أسد الغابة (٤٣٠/٣) والإصابة (٣٨٦/٢) و (٦٧/٣) في القسم الثاني — وهم الذين لم يروا النبي ﷺ ولم يرد أنه سمع منه ﷺ لصغره — وقد ذكره في التابعين كل من: ابن سعد في طبقاته (٣٣/٥) رقم ٦٣٧ ط/ دار إحياء التراث والمجلد في معرفة الثقات، انظر ترتيبه (٧٦/٢) وابو حبان في ثقاته (٧٦/٥).

<sup>(٤)</sup> لم أجد مستنده في القدر المطبوع.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١٥٥ / ٢) من طريق خالد بن إلياس به. (ط ١ / ١٤١٨ هـ — مكتبة الغرباء الأثرية بتحقيق صلاح بن سالم). وأورده الهيثمي في الجمع (٢٠٤ / ٢) وقال: «رواه الطبراني في الكبير وفيه خالد بن إلياس وهو متروك» والحديث ضعفه الحافظ في الإصابة (٦٧/٣).

وخالد بن إلياس: <sup>(١)</sup> ضعيف.

[٣٢٨] — وأما حديث معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده:

فرواه الشافعي <sup>(٢)</sup> ومن طريقه البيهقي <sup>(٣)</sup>.

قال الشافعي: أنا إبراهيم بن محمد حدثني معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده أنه ((رأى النبي ﷺ رجوع من المصلى في يوم عيد فسلك على التمارين من أسفل السوق حتى إذا كان عند مسجد الأعرج الذي عند موضع البركة التي بالسوق قام فاستقبل فَجَّ <sup>(٤)</sup> أسلم فدعا ثم انصرف)).

قال الشافعي <sup>(٥)</sup> في رواية أبي سعيد: فأحب أن يصنع الإمام مثل هذا، وأن يقف في موضع فيدعو الله مستقبل القبلة.

وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: وثقه الشافعي <sup>(٦)</sup> وبعضهم <sup>(٧)</sup> وضعفه الجمهور <sup>(٨)</sup>. ومعاذ بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي: احتج به الشيخان <sup>(٩)</sup>.

<sup>(١)</sup> تقدم الكلام عليه ونقل الشارح هناك أقوال الأئمة ما يقتضي تركه وقد تعقب ابن راز في قوله: «ليس بالقوي» أنه ألان القول فيه، والراجع أنه متروك.

<sup>(٢)</sup> انظر: مسند الشافعي ص (٧٤).

<sup>(٣)</sup> انظر: المعرفة (٣ / ٥٦ رقم ١٩٣٩) والسنن الكبرى (٣ / ٣٠٩).

<sup>(٤)</sup> فَجَّ: — بفتح أوله وتشديد ثانيه — وهو الطريق الواسع بين الجبلين، ويطلق على الطريق الواسع أيضاً بل على كل طريق. انظر: مرصد الاطلاع (٣ / ١٠١٧) ومجمع البحار (٤ / ١٠٥) ومعجم الوسيط ص (٦٧٤) مادة فجع.

<sup>(٥)</sup> انظر: المعرفة (٣ / ٥٦).

<sup>(٦)</sup> انظر: الكامل (١ / ٢٢١).

<sup>(٧)</sup> كتاب الأصبهاني، انظر: الكامل (١ / ٢٢٢).

<sup>(٨)</sup> راجع: الجرح والتعديل (٢ / ١٢٥ — ١٢٧ رقم ٣٩٠) والكامل (١٢١٩ — ٢٢٢) وقد تقدم الكلام عليه، وأنه متروك الحديث.

<sup>(٩)</sup> انظر: رجال البخاري (٢ / ٧٠١ رقم ١١٥٣) ورجال مسلم (٢ / ٢٣٢ رقم ١٥٧٢).

وله حديث واحد في صحيح البخاري في كتاب الرقاق رقم ٦٤٣٣ وحديثان في صحيح مسلم

وأبوه: عبد الرحمن: أسلم يوم الفتح.<sup>(١)</sup>

وجده: عثمان بن عبيد الله: هو أخو طلحة بن عبيد الله.<sup>(٢)</sup>

**الثالث: [ترجمة سعيد بن الحارث بن المعلى]**

ليس لسعيد بن الحارث عند المصنف إلا هذا الحديث الواحد، وله في بقية الكتب<sup>(٣)</sup> ستة أحاديث أخرى.<sup>(٤)</sup>

--

- الأول: في كتاب الطهارة باب فضل الوضوء ٣ / ١١٧ ( والثاني: في كتاب الحج باب تحريم الصيد البري المأكول للمحرم ٨ / ١١١ — ١١٣ ).
- (١) وقيل: أسلم يوم الحديبية، وكان من أصحاب ابن الزبير فقتل معه سنة (٧٣هـ). انظر: أسد الغابة (٣/ ٤٦٨ رقم ٣٣٥٥) والإصابة (٢/ ٤٠٣ رقم ٥١٦١).
- (٢) هو عثمان بن عبيد الله بن عثمان القرشي أخو طلحة بن عبيد الله أسلم وهاجر وصحب النبي ﷺ. انظر: أسد الغابة (٣/ ٥٧٦ رقم ٣٥٨٥) والإصابة (٢/ ٤٥٤ رقم ٥٤٤٧).
- (٣) يعني الكتب الستة.
- (٤) قلت: بل له سبعة أحاديث وهي كما يلي:

الحديث الأول: أخرجه البخاري في ( الجنائز — باب البكاء عند المريض ٣ / ٢٠٩ رقم ١٣٠٤ ) ومسلم في ( الجنائز — باب البكاء على الميت، وكذا باب عيادة المرضى ٦ / ٢٢٥، ٢٢٦ ) من طريقين عن سعيد بن الحارث عن ابن عمر.

والحديث الثاني: أخرجه البخاري في ( الصلاة — باب إذا كان الثوب ضيقاً ١ / ٥٦٣ رقم ٣٦١ ) من رواية فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله.

والحديث الثالث: أخرجه البخاري أيضاً في ( الأذان — باب يكبر وهو ينهض من السجدين ٢ / ٣٥٤ رقم ٨٢٥ ) من رواية فليح عن سعيد بن الحارث عن أبي سعيد الخدري.

والحديث الرابع: أخرجه البخاري في ( الأشربة — باب شرب اللبن بالماء ١٠ / ٧٨ رقم ٥٦١٣ ) وكذا في باب ( الكرع في الحوض ١٠ / ٩٠ رقم ٥٦٢١ ) وأبو داود في ( الأشربة بلب في الكرع ٤ / ١١٢، ١١٣ رقم ٣٧٢٤ ) وابن ماجه في ( الأشربة — باب الشرب بالأكف والكرع ٢ / ٢٦٣ رقم ٣٤٧٥ ) كلهم من رواية فليح عن سعيد عن جابر بن عبد الله.

--

وهو سعيد بن الحارث بن أبي سعيد بن المعلى، ويقال: ابن أبي المعلى هكذا نسبة ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل<sup>(١)</sup> عن أبيه، وعن يحيى بن معين. وتبعه ابن عساكر في الأطراف<sup>(٢)</sup> وعبد الغني في الكمال<sup>(٣)</sup> وتبعهما المزي في التهذيب<sup>(٤)</sup> والأطراف<sup>(٥)</sup>. واعترض بعض المتأخرين على المزي بأن الذي ذكره الكلاباذي<sup>(٦)</sup> وأبو الوليد<sup>(٧)</sup>

والحديث الخامس: أخرجه البخاري في (الأطعمة — باب المتدليل ٩ / ٤٩٢ رقم ٥٤٥٧) وابن ماجه في (الأطعمة — باب مسح اليد بعد الطعام ٢ / ٢٣٦ رقم ٣٣٢٥) من رواية فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر. (ورد عند ابن ماجه: أبو يحيى هو كنية فليح). والحديث السادس: أخرجه البخاري في (الأيمان والنذور — باب الوفاء بالنذر ١١ / ٥٨٤ رقم ٦٦٩٢) من رواية فليح عن سعيد عن ابن عمر. والحديث السابع: أخرجه أبو داود في (الصلاة — باب في وقت صلاة الظهر ١ / ٢٨٢ رقم ٣٩٩) من رواية محمد بن عمرو عن سعيد عن جابر. <sup>(١)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٤ / ١٢ رقم ٤٠) وهو أيضا في تاريخ السدوسي (٣ / ٢١٠، ٢٢٥ رقم ٩٧٤، ١١٨٥). <sup>(٢)</sup> انظر: تحفة الأشراف (١٧٨/٢). <sup>(٣)</sup> لم أقف عليه.

<sup>(١)</sup> انظر: تهذيب الكمال (٣/١٤٦ رقم ٢٢٣١). <sup>(٢)</sup> انظر: تحفة الأشراف (٢ / ١٧٨ و ٣ / ٣٥٥). <sup>(٣)</sup> ومن يرى ذلك أيضا: العجلي في معرفة الثقات (٤ / ٢٨٢ رقم ٢٩١٢) وابن حبان في الثقات (٤ / ٣٨٢) والحاكم في تسمية من أخرج لهم في البخاري ومسلم (١ / ١٢٠ رقم ٥٣٣) والذهبي في السير (٥ / ١٦٤ رقم ٦٠) والحافظ في الفتح (٣ / ٢٠٩ رقم ١٣٠٤). <sup>(٤)</sup> انظر: رجال البخاري للكلاباذي (١ / ٢٨٤ رقم ٣٨٧). <sup>(٥)</sup> في كتابه: التعديل والتجريح (٢ / ١٠٧٦ رقم ١٢٦٥).

وابن طاهر<sup>(١)</sup> أنه سعيد بن الحارث بن المعلی، ويقال: ابن أبي المعلی، أي بإسقاط أبي سعيد، وأن الحافظ أبا محمد الدمیاطی<sup>(٢)</sup> ذكر أن الصواب سعيد بن أبي سعيد الحارث بن أوس بن المعلی الزرقی الأنصاري، فاقتضى ذلك أن الحارث اسم أبي سعيد بن المعلی. وكان الحارث هذا قاضي المدينة<sup>(٣)</sup> روى عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر وجابر وغيرهم.

قال يحيى بن معين:<sup>(٤)</sup> مشهور وذكره ابن حبان في الثقات.<sup>(٥)</sup>

#### الرابع: [ذكر الخلاف في سند حديث الباب مع بيان الراجح]

قول المصنف: إن يونس بن محمد روى حديث الباب عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر، وأن حديث جابر أصح. وهذا الشطر الأخير من كلامه ليس في سماعنا من كتاب الترمذي،<sup>(٦)</sup> وهو ثابت في رواية المبارك بن عبد الجبار.<sup>(٧)</sup>

(١) انظر: كتابه الجمع بين رجال البخاري ومسلم (١/١٦٤ رقم ٦٢٦).

(٢) انظر: تصويب الدمیاطی في التهذيب (٤ / ١٥ رقم ١٧) وأشار الحافظ إلى قول ابن سعد وأنه سبق الدمیاطی.

(٣) قلت: لم أقف على ترجمة الحارث هذا، والذي يظهر أن الذي كان قاضي المدينة وروى عن أبي هريرة هو ابنه سعيد، انظر: التاريخ الكبير (٣ / ٤٦٣ رقم ١٥٤٢) والجرح والتعديل (٤ / ١٢ رقم ٤٠) ولتهذيب الكمال (٣/١٤٦ رقم ٢٢٣١).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٤ / ١٢ رقم ٤٠).

(٥) انظر: الثقات (٤ / ٣٨٢).

(٦) قلت: وكذلك لم يثبت المزي في الأطراف (٩ / ٤٦٦ رقم ١٢٩٣٧).

(٧) وهو كذلك في العارضة (٣ / ١١) ونحفة الأحوذی (٣ / ٧٩ رقم ٥٣٩) وكذلك أثبتته المحقق أحمد محمد شاكر في تحقيقه لجامع الترمذي (٢ / ٤٢٦) وأحال إلى النسخ الخمسة التي أثبتت هذه الزيادة دون غيرها وهما نسختان.

والمبارك بن عبد الجبار: هو ابن أحمد بن القاسم الصيرفي ابن الطيوري الإمام المحدث المفيد، صحيح



والمصنف أخذ كلامه هذا من البخاري كما تقدم نقله عنه.<sup>(١)</sup>  
وقد تعقب كلام البخاري أبو مسعود الدمشقي في الأطراف<sup>(٢)</sup> فقال: « هكذا ذكره البخاري وقد رواه محمد بن حميد عن أبي نميلة عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، كما رواه الناس عنه، قال: وأما حديث يونس بن محمد فإنه رواه عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لآعن جابر، قال: وكذلك رواه الهيثم بن جميل عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، قال: فصار مرجع الحديث إلى أبي هريرة، انتهى كلام أبي مسعود ».<sup>(٣)</sup>

الأصول، حصل ما لم يحصله أحد من مختلف الفنون، توفي سنة (٥٠٠هـ).  
انظر: السير (١٩/٢١٣ رقم ١٣٢) وشذرات الذهب (٤١٢/٣).  
(١) تقدم نقل كلام البخاري برقم (٣٢٠).  
(٢) ونقل عنه المزري في تحفة الأشراف (٢ / ١٨٠ رقم ٢٢٥٤).

(٣) علق عليه الحافظ في هامش (ح) بقوله: « أقر شيخنا تعقب أبي مسعود، وهو مردود وقد بينت وجه رده في مقدمة شرح البخاري وفي ... الأطراف » اهـ.  
قلت: خلاصة ما فصله الحافظ في مقدمة الفتح (الفصل الثامن ص ٣٧٢) وفي الفتح (٢ / ٥٤٩) وتعليق التعليق (٢ / ٣٨٢، ٣٨٣) والتكت الظراف (٢ / ١٨٠) ما يلي:  
— إن متابعة يونس بن محمد لأبي نميلة عن فليح عن سعيد بن الحارث عن جابر ثابتة برواية أبي بكر بن أبي شيبة عنه كما أخرجه هو في مسنده ومصنفه — ولم أقف عليه فيه — وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما.

وما ذكره أبو مسعود الدمشقي من رواية يونس بن محمد عن فليح عن سعيد بن الحارث عن أبي هريرة فهو ثابت أيضا برواية علي بن معبد ومحمد بن عبيد الله بن المنادي وأحمد بن الأزهر — كما في التعليق — وأحمد بن حنبل كما في مسنده — ٣٣٨ / ٢ — كلهم عن يونس به. وعلى هذا يحتمل أن لسعيد بن الحارث فيه شيوخين هما: جابر، وأبو هريرة، فكان تارة يحدث به عن هذا، وتارة عن هذا.

— وما أشار إليه أبو مسعود الدمشقي من الاختلاف على أبي نميلة، فالراجح فيه: ما أثبتته الإمام البخاري عن شيخه محمد عنه من مسند جابر، لا من مسند أبي هريرة كما رواه محمد بن حميد الرازي وهو ضعيف لا يحتج به كما في التقريب رقم (٥٨٧١) وهدي الساري ص (٣٧٢)

قلت: الظاهر أنه سقط من نسخ البخاري<sup>(١)</sup> ما حكاه أبو مسعود، وتبعه المزي،<sup>(٢)</sup> وهو قوله: وقال محمد بن الصلت/ عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وأن قول البخاري: تابعه<sup>(٣)</sup> يونس بن محمد بعد هذا، ويدل على ذلك قوله عقبه: وحديث جابر أصح، وذلك لأنه ليس في أصول سماعنا ذكر لحديث أبي هريرة فما وجه قوله: «وحديث جابر أصح» لو لم يتقدم ذكر حديث أبي هريرة، وعلى ما ذكرناه من أنه سقط ذكر حديث أبي هريرة، فإن قوله: تابعه يونس بن محمد ليس على البخاري اعتراض في

==

وقال الذهبي: وثقه جماعة والأولى تركه، انظر: الكاشف (٣ / ٣٢ رقم ٤٨٨٣). قال الحافظ: ومن أثبت أن الحديث عند أبي ثمالة ويونس عن فليح عن سعيد عن جابر — كما ذكره البخاري — تلميذه الترمذي.

قلت: تقدم كلام الترمذي.

(١) قال الحافظ: «كذا عند جمهور رواة البخاري من طريق الفريري ... إلى أن قال — بعد ذكره عن أبي نعيم وأبي مسعود الدمشقي وغيرهما كلام البخاري على الصواب —: قال البيهقي: إنه وقع كذلك في بعض النسخ وكأنها رواية حماد بن شاذان عن البخاري». انظر: الفتح (٢ / ٥٤٩).

قلت: كلام البيهقي في الكبرى (٣ / ٣٠٨) وقال الشيخ أحمد محمد شاذان في تحقيقه لجامع الترمذي (٢ / ٤٢٥) هامش رقم (٥): «وعندي نسخة صحيحة عتيقة من صحيح البخاري — مكتوبة في شيراز سنة ٨٣٤ هـ — فيها الكلام على الصواب وهو: تابعه يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح» اهـ.

(٢) سبق العزو إليهما.

(٣) قلت: الضمير في (تابعه) يرجع على تصويب الشارح إلى (محمد بن الصلت). والذي جعله يصوب العبارة هكذا: قول أبي مسعود الدمشقي السابق: «وأما حديث يونس بن محمد فإنما رواه عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، لا عن جابر». وعلى هذا رواية يونس تابعة لرواية محمد بن الصلت، لا لرواية أبي ثمالة.

نقله لرواية يونس بن محمد، نعم يبقى إلا اعتراض على المصنف.<sup>(١)</sup>

#### الخامس: [استحباب مخالفة الطريق في العيدين]

فيه أن السنة أن يذهب إلى صلاة العيد في طريق ويرجع في طريق آخر وهو قول مالك<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> وأحمد.<sup>(٤)</sup>

#### السادس: [بيان الحكمة في مخالفته ﷺ الطريق يوم العيد]

اختلف في الحكمة في مخالفته ﷺ الطريق في الذهاب يوم العيد إلى المصلى، والرجوع منه على أقوال كثيرة رجح الرافعي<sup>(٥)</sup> منها أنه قصد أطولهما في الذهاب وأقصرهما في الرجوع. ورجح الشيخ أبو حامد<sup>(٦)</sup> أن الحكمة فيه أن لا تكثر الزحمة، واستدل له بما ذكره

(١) قلت: وجه هذا الاعتراض أن المصنف ساق رواية أبي ثميلة ويونس بن محمد من مسند جابر، وهذا خطأ على ما فهمه الشارح فإن رواية يونس بن محمد ليست متابعة لرواية أبي ثميلة فإنه يروى عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة لا عن جابر. قلت: ليس على المصنف اعتراض في ذلك أيضاً، فقد ثبت أن يونس بن محمد روى هذا الحديث عن فليح عن سعيد عن جابر، كما تقدم ذلك في كلام الحافظ ابن حجر.

(٢) انظر: المتنونة (١ / ١٦٨) والذخيرة (٢ / ٤٢٣).

(٣) راجع: مختصر المزني ص (٣١) والتهذيب (٢ / ٣٧٨) والمعرفة (٣ / ٥٥) والبيان (٢ / ٦٣٤) والمجموع (٥ / ١٧).

(٤) انظر: المغني (٣ / ٢٨٣) والمقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٥ / ٣٣٠).

(٥) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٥) وكذلك رجحه الإمام بغوي في التهذيب (٢ / ٣٨٠) واختاره النووي في المجموع (٥ / ١٨) وقال: وصححه جمهور أصحابنا.

(٦) قلت: أبو حامد في فقهاء الشافعية كثير والظاهر أن المراد هنا هو الإمام الغزالي لما سيأتي نقل العمري لكلام أبي حامد وإطلاقه مثل الشارح وله غرائب الوسيط للغزالي كما في تهذيب الأسماء واللغات (٢٧٨/٢) فلعله عند ما يطلق فهو المراد، والله أعلم.

البيهقي<sup>(١)</sup> من رواية عبد الرحمن بن عبد الله العمري عن أبيه عن نافع عن ابن عمر في حديثه المتقدم<sup>(٢)</sup> فزاد فيه: ((ليتسع الناس في الطريق)) لكن قال في المعرفة: <sup>(٣)</sup> أن هذا الوجه غير معتمد، قال: وعبد الرحمن بهذا أيضا ضعيف. وقيل: ليمترك به أهل الطريقين، وقيل: ليستغنيه أهل الطريقين، وقيل: ليشهد له الطريقان، وقيل: ليزداد غيظ المنافقين بذلك، وهذه ثمانية<sup>(٤)</sup> أقوال اقتصر الرافعي<sup>(٥)</sup> على حكايتها. وقيل: كان يتصدق في ذهابه فلا يبقى معه شيء فيرجع في آخر لئلا يسأله سائل فيرده، وقيل: ليعلم أهل الطريقين، وقيل: لئلا يرصده المنافقون فيؤذوه، وقيل: للتفاؤل بتغير الخلق إلى المغفرة والرضى، وقيل: ليصل رحمه فيهما، ويسأل عن أقاربه، وقيل: ليزداد غيظ اليهود، وقيل: ليشهد له سكان الطريق من الإنس والجن، وقيل: غير ذلك.<sup>(٦)</sup>

ولكنني لم أقف عليه في كتبه الثلاثة: البسيط والوسيط والوجيز، وقد نقله العمراني في البيان (٢ / ٦٣٤) ولكنه جعل الذي ذكره الشارح في المرتبة الثانية، وجعل اختياره الأول هو ما رجحه الرافعي.

وهذا الذي نسبه الشارح إلى أبي حامد اختاره ابن الصلاح في مشكل الوسيط ص (٧٢٠) وأيده المحب الطبري كما في الفتح (٢ / ٥٤٨).

(١) انظر: المعرفة (٣ / ٥٦).

(٢) تقدم برقم (٣٢١).

(٣) انظر: المعرفة (٣ / ٥٦).

(٤) قلت: الذي جاء ذكره في كلام الشارح هو ستة أقوال فقط، وقد بقي القولان التاليان: « وقيل: ليتصدق على فقرائهما، وقيل: ليزور قبور أقاربه فيهما » انظر: العزيز (٢ / ٣٦٥).

(٥) انظر: العزيز (٢ / ٣٦٥).

(٦) انظر هذه الأقوال في: البيان (٢ / ٦٣٣، ٦٣٤) والحاوي (٢ / ٤٩٦) والمجموع (٥ / ١٧) والروضة (١ / ٥٨٤) والمغني (٣ / ٢٨٣) والشرح الكبير (٥ / ٣٣١، ٣٣٢). وقال الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٨): « واختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لي منها أكثر من عشرين وقد لخصتها وبينت الواهي منها ».

والوجه الأول قال الرافعي: إنه الأظهر، وكأن الحكمة فيه: تكثير الخطا في المشي إلى المصلي، فأما الرجوع منها: فقد انقضت العبادة، لكن قد تقدم في فضل الجماعة فضّل المشي إلى الصلاة ذاهبا وراجعا.<sup>(١)</sup>

وقد يعكر على هذا الذي رجحه الرافعي ما تذكره في الوجه السابع من تعيين طريقي الذهاب والرجوع، فربما كان طريق الرجوع أبعد فتكون الحكمة في سلوك الأقرب أولا المسارعة إلى الصلاة في أول وقت، فأما سلوك الأبعد في الرجوع: فليترك به من بعد كما يترك به من قرب من السكان كما تقدم، والله أعلم.

### السابع: [الحث على التفرق إلى طرق متعددة ذاهبا وإيابا خشية الضرر]

إذا كانت الحكمة في ذلك ما رجحه الشيخ أبو حامد أن لا تكثر الزحمة في طريق واحد ذاهبا ورجوعا فلا ينبغي أن يسلك جميع الذهابين إلى المصلي طريقا واحدا ويسلكوا في الرجوع كلهم الطريق الأخرى، فإنه لا يحصل المعنى المقصود بذلك، ولكن يذهب بعضهم من طريق وبعضهم من طريق آخر، ليتفرقوا في الذهاب والرجوع فيقل الازدحام فربما أدى الازدحام في طريق واحد إلى ضرر كبير، وربما أدى إلى موت بعضهم كما يقع في بعض السنين في الازدحام في باب السلام أيام الموسم ولكنه ينبغي الاقتداء لطالب السنة أن يسلك طريقه ﷺ ذاهبا ورجوعا في ذهابه ورجوعه إن علم ذلك.

### الثامن: [تعيين الطريق التي سلكها ﷺ ذاهبا وإيابا]

إن قلت: هل تعلم الطريق التي سلكها ﷺ في ذهابه إلى المصلي والطريق التي رجع فيها. قلت: الظاهر أن ذهابه إلى المصلي كان في الطريق العظمى التي هي الآن من باب السلام إلى باب السويقة<sup>(٢)</sup> وأن رجوعه من ناحية البلاط.

(١) انظر: نحو هذا التعقيب للحافظ ابن حجر في الفتح (٢ / ٥٤٨).

(٢) السويقة: موضع قرب المدينة يسكنها آل علي بن أبي طالب ﷺ تقع جنوب غربي المدينة على بعد واحد وخمسين كيلا وهي الآن آثار. انظر: معجم البلدان (٢ / ٢٨٦) ومعالم الأنسورة ص (١٤٥).

ب/٢٧٤

ففي / حديث سعد القرظ<sup>(١)</sup> أنه سلك في الذهاب إلى أصحاب الفساطيط وفي الإنصراف طريق بني زريق ثم يخرج إلى البلاط فإن كانت دار عمار بن ياسر وأبي هريرة يعسرف مكانهما اليوم فيستدل بهما وإلا فهي مطلق الطريق التي بالبلاط، وعلى هذا فهي أبعد من الطريق الأولى.

وقد ورد في حديث مرسل أيضا ما يدل على ذلك رواه البيهقي في المعرفة<sup>(٢)</sup> من طريق الشافعي — رحمه الله — أنا إبراهيم بن محمد حدثني خالد بن رباح عن المطلب بن عبد الله بن حنطب أن النبي ﷺ كان يغدو يوم العيد إلى المصلى من الطريق الأعظم، فإذا رجع رجع من الطريق الآخر على دار عمار بن ياسر.

وهذا مرسل صحيح على رأي الشافعي في توثيقه لإبراهيم بن محمد فيتنقوى به حديث سعد القرظ.

وفي مرسل معاذ بن عبد الرحمن التيمي<sup>(٣)</sup> أنه سلك في رجوعه من أسفل السوق وأنه لما وصل إلى مسجد الأعرج عند البركة التي عند السوق وقف واستقبل فج أسلم يدعو، فلن علم مكان مسجد الأعرج أو مكان البركة استدل به وإلا فهي غير الطريق الأعظم. وأما حديث بكر بن مبشر الذي عند أبي داود<sup>(٤)</sup> ففيه سلوكهم بطن بطحان في الذهاب والرجوع ولكن فيه ذهاب بكر والصحابة مع النبي ﷺ، والظاهر أنهم كانوا يأتون من منازلهم بظاهر المدينة فإن بكر بن مبشر من الأنصار<sup>(٥)</sup> وربما اختلفت الطرق من بطن بطحان إلى منازلهم، والله أعلم.

(١) تقدم برقم (٣٢٦) وهو حديث ضعيف.

(٢) انظر: المعرفة ( ٣ / ٥٦ رقم ١٩٣٨ ) وهو مخرج في مسند الشافعي ص ( ٧٤ ).

(٣) تقدم حديث معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عن جده مرفوعا برقم (٣٢٨) ولم أجد المرسل الذي أشار إليه الشارح.

(٤) تقدم برقم (٣٢٥) وهو حديث ضعيف.

(٥) انظر: أسد الغابة ( ١ / ٤١٣ رقم ٤٨٩ ).

وذكر شيخنا قاضي القضاة علاء الدين ابن التركماني في رده على البيهقي<sup>(١)</sup> إن في رواية أبي داود «فتسلك طريق بطحان ثم نرجع من بطن بطحان» قال: فإن كان طريقها غير بطنها فهو مناسب لمقصود البيهقي.

قلت: الذي رأيته في سنن أبي داود: «بطن بطحان في الاتيان والرجوع»<sup>(٢)</sup>.  
ووقع في الكفاية<sup>(٣)</sup> لابن الرفعة أن نافعاً روى عن ابن عمر أن النبي ﷺ كان يخرج إلى العيد من طريق الشجرة<sup>(٤)</sup> ويرجع من طريق المعرس<sup>(٥)</sup>.  
قلت: لم أجد في حديث ابن عمر ذكر العيد، والحديث في الصحيحين<sup>(٦)</sup> أن رسول الله ﷺ كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعرس، فإذا دخل مكة يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى، أورده في الحج.  
فقد يستدل بعمومه على كل خروج من المدينة والشجرة: هي طريق ذي الحليفة، وكانت

(١) انظر: الجوهر النقي (٣ / ٣٠٩).

(٢) قلت: وهو كما قال، انظر الرقم (٢٢٥) ولم أقف في سننه على اللفظ الذي ذكره ابن التركماني.

(٣) لم أقف على هذا الكتاب.

(٤) قال الحافظ: «وكل من الشجرة والمعرس على ستة أميال من المدينة، لكن المعرس أقرب».

انظر: الفتح (٣ / ٤٥٨) وقال النووي في شرح مسلم (٨ / ٩٢): «كانت هذه الشجرة

عند مسجد ذي الحليفة» قلت: «بني مكانها مسجد ذي الحليفة ميقات أهل المدينة». انظر: معالم

الأثيرة ص (١٤٨).

(٥) المعرس: — بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة — وهو موضع معروف بقرب المدينة

على ستة أميال منها، وهو قريب من مسجد ذي الحليفة، وقيل: هو مكان مسجد ذي الحليفة.

انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٩ / ٤) ومعالم الأثيرة ص (٢٧٦).

(٦) أخرجه البخاري في (الحج — باب من أين يدخل مكة، وباب من أين يخرج من مكة ٣ / ٥١٠

رقم ١٥٧٥، ١٥٧٦) مختصراً.

ومسلم في (الحج — باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا ٩ / ٣).

عندها شجرة أحرم منها عليها السلام.<sup>(١)</sup>

### الْقَاسِعُ: [تفسير مخالفة الطريق وبيان صورته]

ظاهر حديث أبي هريرة المذكور عدم تعيين طريقي الذهاب والرجوع، فإنه غير بقولسه: ((كان إذا خرج في طريق رجع في غيره)) وكذلك حديث جابر الذي عند البخاري ((كان إذا كان يوم العيد خالف الطريق)).

فالمقصود: الذهاب في طريق والرجوع في طريق آخر.

ويكون اختلاف الطريقتين باعتبار منازل أهل المدينة ومن حولها فلا يتقيد ذلك بطريق بعينه، ولا أنه يستحب لمن كان منزله بالمدينة بعيداً عن الطريق الأعظم أن يدور إليها في الخروج في العيد، وإن كان الصحيح في دخول مكة من الثنية العليا<sup>(٢)</sup> تعميم الحكم فيمن هي طريقه ومن ليست طريقه.<sup>(٣)</sup>

فلم يذكر العلماء ذلك هنا بل المقصود هنا مخالفة الطريق في الجملة والله أعلم.

### الْعَاشِرُ: [المراد بمحمد بن الصلت في حديث الباب]

محمد بن الصلت: اثنان في طبقة واحدة:

أحدهما: كوفي والآخر: بصري، وروى عن كل منهما: أبو زرعة<sup>(٤)</sup> وأبو حاتم<sup>(٥)</sup>

(١) طرف من حديث ابن عمر — رضي الله عنهما — في صحيح مسلم في (الحج — باب أمر أهل

المدينة بالإحرام من عند ذي الحليفة ٨ / ٩١، ٩٢).

(٢) كأن الشارح — رحمه الله — يشير إلى ما تقدم من حديث ابن عمر — رضي الله عنهما — أن

رسول الله ﷺ كان إذا دخل مكة يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى، وقد تقدم قبل

هذه الصفحة.

(٣) واختاره النووي في شرح مسلم (٩ / ٣) باب استحباب دخول مكة من الثنية العليا.

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٨، ٢٨٩ رقم ١٥٦٧، ١٥٦٨).

(٥) المصدر نفسه.



والبخاري.<sup>(١)</sup>

والمذكور في حديث الباب هو الكوفي فكان ينبغي للمصنف أن يميزه: ينسب إلى القبيلة أو البلدة أو يكنيه فإنه أسدي كنيته أبو جعفر.<sup>(٢)</sup>  
وقد يقال لما بين المصنف أن الراوي عنه كوفي كان علامة ظاهرة في أن روايته له عن بلديه./

i/٢٧٥

وأما البصري: فكنيته أبو يعلى ونسبته التوزي.<sup>(٣)</sup>  
وتوفي الكوفي سنة تسع عشرة ومائتين،<sup>(٤)</sup> وتوفي البصري سنة سبع وعشرين ومائتين،<sup>(٥)</sup> والكوفي أوثق من البصري.<sup>(٦)</sup>

### الحادي عشر: [ترجمة أبي تميلة]

أبو تميلة المذكور في الباب هو — بضم التاء المثناة من فوق بعدها ميم مفتوحة ثم باء مثناة من تحت بعدها لام<sup>(٧)</sup> — واسمه يحيى بن واضح.  
وقد روى البخاري حديث جابر المذكور وحكم بأنه أصح من حديث أبي هريرة مع

(١) انظر: تهذيب الكمال (٦/٣٥٢ رقم ٥٨٩٣، ٥٨٩٤).

(٢) راجع: التاريخ الكبير (١ / ١١٨ رقم ٣٤٥) والجرح والتعديل (٧ / ٢٨٨ رقم ١٥٦٧).  
والنقات لابن حبان (٩ / ٨٢).

(٣) انظر: المصادر نفسها. ورقم الترجمة في التاريخ (٣٤٦) وفي الجرح والتعديل (١٥٦٨).

(٤) انظر: التهذيب (٩ / ٢٣٣ رقم ٣٦٧).

(٥) انظر: النقات (٩ / ٨٢).

(٦) وهو كما قال: فقد وثق الكوفي كل من: أبي حاتم وأبي زرعة وابن نمير، سيما قال الإمامان: أبو حاتم وأبو زرعة في البصري: صدوق، زاد أبو زرعة: ربما وهم، ووثقه الدارقطني.  
انظر: الجرح والتعديل (٧ / ٢٨٨، ٢٨٩ رقم ١٥٦٧، ١٥٦٨) وسؤالات الحاكم للدارقطني رقم (٤٧٣).

(٧) بنحوه ضبطه الحافظ في الفتح (٢ / ٥٤٧) والتقريب رقم (٧٧١٣).

كون البخاري قد أدخل أبا نميلة في كتابه في الضعفاء،<sup>(١)</sup> فقال أبو حاتم الرازي<sup>(٢)</sup> يحول منه فإنه ثقة، وكذا وثقه يحيى بن معين<sup>(٣)</sup> ومحمد بن سعد،<sup>(٤)</sup> والنسائي،<sup>(٥)</sup> واحتج به مسلم<sup>(٦)</sup> وبقية الستة،<sup>(٧)</sup> ولكن الظاهر ترجيح حديث أبي هريرة على حديث جابر<sup>(٨)</sup> كما قال أبو مسعود الدمشقي خلاف ما قاله البخاري والمصنف لا تفارق محمد بن الصلت ويونس بن محمد ومحمد بن حميد الرازي على ذلك، لكن مداره — مع هذا الاختلاف — على فليح

(١) علق عليه الحافظ في هامش (ح) بقوله: « ذكر الذهبي في الميزان أنه لا وجود له في التاريخ ». قلت: قول الذهبي هذا في الميزان ( ٤ / ٤١٣ رقم ٩٦٤٤ ) ولفظه فيه: « وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه وذكره في الضعفاء فلم أر ذلك ولا كان ذلك، فإن البخاري قد احتج به ».

قلت: وكذلك لم أجده في الضعفاء، نعم ذكره في التاريخ الكبير ( ٨ / ٣٠٩ رقم ٣١٢٤ ) ولكنه لم يتكلم فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) انظر: الجرح والتعديل ( ٩ / ١٩٤ رقم ٧١٠ ).

(٣) انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٦٦٦ رقم ٤٧٤٦ ) وسؤالات ابن الجنيدي رقم ( ٢٩ ) وكذلك رواية أبي بكر بن أبي خيثمة عنه، انظر: الجرح والتعديل ( ٩ / ١٩٤ رقم ٧١٠ ) وعليه يحمل قوله: لا بأس به، في رواية الدارمي رقم ( ٩١٢ ).

(٤) راجع: الطبقات ( ٩ / ٣٧٩ رقم ٤٤٦٣ ) بتحقيق د. علي محمد عمر.

(٥) انظر: تاريخ بغداد ( ١٤ / ١٢٦ رقم ٧٤٥٨ ).

(٦) انظر: هدي الساري ص ( ٤٧٥ ) وهو مذكور في رجال مسلم ( ٢ / ٣٥١ رقم ١٨٥٦ ) وله حديث واحد في صحيح مسلم في ( الجهاد — باب عدد غزوات النبي ﷺ ١٢ / ١٩٦ ) مقروناً بزيد بن الحباب.

(٧) قال الحافظ في هدي الساري ص ( ٤٧٥ ): « احتج به الجماعة ».

(٨) قال الحافظ في الفتح ( ٢ / ٥٤٩ ): « والذي يغلب على الظن أن الاختلاف فيه من فليح، فلعل شيخه سمعه من جابر ومن أبي هريرة، ويقوي ذلك اختلاف اللفظين وقد رجح البخاري أنه عن جابر، وخالفه أبو مسعود والبيهقي فرجحا أنه عن أبي هريرة، ولم يظهر لي في ذلك ترجيح، والله أعلم » اهـ.

ابن سليمان وهو وإن احتج به الشيخان<sup>(١)</sup> فقد قال فيه ابن معين:<sup>(٢)</sup> لا يحتج بحديثه، وقال مرة:<sup>(٣)</sup> ليس بثقة وقال مرة:<sup>(٤)</sup> ضعيف. وكذلك قال النسائي،<sup>(٥)</sup> وقال أبو داود:<sup>(٦)</sup> لا يحتج به، وقال الدارقطني:<sup>(٧)</sup> يختلفون فيه ولا بأس به. وقال ابن عدي:<sup>(٨)</sup> هو عندي لا بأس به، وقال الساجي:<sup>(٩)</sup> ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.<sup>(١٠)</sup>

### الثاني عشر: [عموم استحباب مخالفة الطريق للإمام والمأموم]

ما نقله المصنف عن بعض أهل العلم — منهم: الشافعي — من تقييد استحباب ذلك

(١) صرح الذهبي بأن الشيخين احتجا به، وزاد الحافظ أصحاب السنن، بأنهم أيضا احتجوا به.

انظر: الميزان ( ٣ / ٣٦٥ رقم ٦٧٨٢ ) وهدي الساري ص ( ٤٥٧ ).

(٢) انظر: تاريخ الدوري ( ٢ / ٤٧٧، ٤٧٨ رقم ٧٦٦، ١٢١٢ ).

(٣) انظر: المرح والتعديل ( ٨ / ٥٩ رقم ٢٦٩ ).

(٤) انظر: سؤالات ابن الجنيد رقم ( ٨١٧ ) وتاريخ الدارمي رقم ( ٦٩٥ ).

(٥) انظر: الضعفاء له رقم ( ٤٨٦ ) ولفظه فيه: ليس بالقوي، وهكذا نقل عنه الذهبي في الميزان ( ٤ / ٣٦٥ رقم ٦٧٨٢ ) وابن حجر في التهذيب ( ٨ / ٣٠٤ رقم ٥٥١ ).

(٦) لم أجده في سؤالات الآجري، وهو في الميزان ( ٤ / ٣٦٦ رقم ٦٧٨٢ ).

(٧) انظر: سؤالات أبي عبد الله بن بكير رقم ( ٢٢ ) ووثقه في رواية، انظر: الضعفاء له رقم ( ٣٥١ ).

(٨) انظر: الكامل ( ٦ / ٢٠٥٦ ).

(٩) انظر: الميزان ( ٤ / ٣٦٥ رقم ٦٧٨٢ ) ولفظه فيه: هو من أهل الصدق ويسهم، وكنا في التهذيب.

(١٠) انظر: الثقات ( ٧ / ٣٢٤ ).

قلت: تقدم كلام الحافظ في فليح في غير هذا الموضع، انظر ص: (٧٢).

بالإمام فيه نظر، بل الأكثرون ممن استحَب ذلك أطلقوا الحكم ولم يقيدوا ذلك بالإمام<sup>(١)</sup> ونص عليه الشافعي في المختصر<sup>(٢)</sup> فقال: أحب ذلك للإمام والمأموم. واختلف أصحابه في ذلك بناء على الاختلاف في المعنى الذي خالف الطريق لأجله، وأنه هل يفعله غيره من الأئمة أم لا ؟ فقال أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> إن لم يعلم المعنى الذي كان يفعله النبي ﷺ لأجله اقتدى به اتباعاً للسنة، وإن علم المعنى الذي فعله لأجله، فإن كان موجوداً فعل كفعله ﷺ وإن لم يكن موجوداً لم يفعل. وقال أبو علي بن أبي هريرة: <sup>(٤)</sup> يفعل كفعله ذلك سواء علم المعنى الذي فعله النبي ﷺ لأجله، أو لم يعلم، وسواء كان موجوداً أو غير موجود لأن النبي ﷺ قد يفعل لمعنى ثم يزول ذلك المعنى، وتبقى السنة كما قلنا في الرمل والاضطباع. قال الرافعي: <sup>(٥)</sup> ثم من شاركه من الأئمة في المعنى استحَب له ذلك، وفيمن لم يشاركه وجهان، قال أبو إسحاق: لا يستحب له ذلك، وقال ابن أبي هريرة: يستحب، قال الرافعي: « وإلى هذا ميل الأكثرين وهو الموافق لإطلاق الكتاب، قال: ويستوي في هذه السنة الإمام والمأموم، نص عليه في المختصر، <sup>(٦)</sup> ولم يتعرض في الكتاب إلا للإمام » يريد قول الغزالي في الوجيز: <sup>(٧)</sup> إذا خطب رجوع إلى بيته من طريق آخر، انتهى.

(١) انظر: نحو هذا التعقيب عند الحفاظ في الفتح ( ٢ / ٥٤٨ ).

(٢) انظر: مختصر المزني ص ( ٣١ ).

(٣) انظر: الحاوي ( ٢ / ٤٩٦ ) والبيان ( ٢ / ٦٣٤ ).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

(٥) انظر: العزيز ( ٢ / ٣٦٥ ).

(٦) يعني مختصر المزني ص ( ٣١ ).

(٧) انظر: الوجيز ( ١ / ٧٠ ).

والذي ذكره العراقيون وجمهور الخراسانيين تعميم الحكم<sup>(١)</sup> وكذلك عبر صاحب التنبيه<sup>(٢)</sup> بقوله: ويمضون إليها في طريق ويرجعون في أخرى اقتداء برسول الله ﷺ. وكذلك أطلق الخنابلة<sup>(٣)</sup> أنه سنة مطلقا اقتداء بفعله لاحتمال بقاء المعنى الذي فعله من أجله فإن قدر زوال المعنى فقد يبقى الحكم كالرمل والاضطباع، والله أعلم.

(١) انظر: المجموع (١٧ / ٥) ومغني المحتاج (٤٦٦ / ١) ونهاية المحتاج (٣٩٥ / ٢) وفتح

المنان ص (١٧٨).

(٢) انظر: التنبيه ص (٤٥).

(٣) انظر: المغني (٢٨٣، ٢٨٤ / ٣) والشرح الكبير مع الإنصاف (٢٣٢، ٢٣١ / ٥).

## باب ماجاء في الأكل يوم الفطر قبل الخروج

٥٤٢ — حدثنا الحسن بن صباح البزار البغدادي ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث عن ثواب بن عتبة عن عبدالله بن يريدة عن أبيه قال: ((كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ولا يطعم يوم الأضحى حتى يصلي)).  
قال: وفي الباب عن علي وأنس.

قال أبو عيسى: حديث يريدة بن الحصيب الأسلمي حديث غريب.  
قال محمد: لا أعرف لثواب بن عتبة غير هذا الحديث.

وقد استحب قوم من أهل العلم أن لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم، ويستحب له أن يفطر على تمر، ولا يطعم يوم الأضحى حتى يرجع.

ب/٢٧٥

[٥٤٣] حدثنا قتيبة ثنا هشيم عن محمد بن إسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ كان يفطر على تمرات يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى.  
قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح غريب.<sup>(١)</sup>

## الكلام عليه من وجوه:

## الأول: [تخريج حديث الباب]

[٣٢٩] — حديث يريدة:

أخرجه ابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن ثواب بن عتبة بنحوه.

(١) انظر: الجامع (٢/٤٢٦).

(٢) ابن ماجه في (الصيام — باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ١ / ٣٢٢ رقم ١٧٦٠).  
وأخرجه أيضا: الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٣٥٢، ٣٦٠) وابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٣٤١ رقم ١٤٢٦) وابن حبان (٧ / ٥٢ رقم ٢٨١٢) والحاكم في المستدرک (١ / ٢٩٤) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٨٣).

## [تخريج ما في الباب]

[٣٣٠] — وحديث علي:

أخرجه المصنف<sup>(١)</sup> في أول أبواب العيدين بلفظ: ((من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج)).

[٣٣١] — وحديث أنس:

أخرجه البخاري<sup>(٢)</sup> عن محمد بن عبد الرحيم عن سعيد بن سليمان عن هشيم عن عبيد الله ابن أبي بكر عن أنس.

==

كلهم من طرق عن ثواب بن عتبة عن عبد الله بن بريدة عن أبيه به. وثواب: متكلم فيه وسيأتي الكلام عليه في الوجه الثالث، وأقل أحواله أنه حسن الحديث، ولم ينفرد به بل تابعه عليه: عقبة بن عبد الله الرفاعي — وسيأتي في الوجه الرابع — وحديثه مخرج عند: الإمام أحمد في مسنده (٥ / ٣٥٣) والدارمي في سنته (١ / ٣٧٥) وابن عدي في الكامل (٥ / ١٩١٧) والطبراني في الأوسط (٣ / ٢٥٣ رقم ٣٠٦٥) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن بريدة إلا عقبة بن عبد الله وثواب بن عتبة المهري» كلهم من طرق عن عقبة بن عبد الله عن ابن بريدة عن أبيه.

وعقبة متكلم فيه كما سيأتي في الوجه الرابع.

والحديث صحيحه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٥ / ٣٥٦ رقم ٢٥٣١) وحسنه النووي في المجموع (٥ / ٩) وهو مقتضى كلام ابن عدي في الكامل (٢ / ٥٢٨) حيث قال — بعد أن ذكر حديث الباب وحديثاً آخر —: «ففي الحديثين اللذين يرويهما ثواب لا يلحقه ضعف». وذكر الحافظ ابن حجر هذا الحديث وحديثين آخرين بمعناه وقال: «وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال» انظر: الفتح (٢ / ٥١٩، ٥٢٠).

(١) أخرجه في باب المشي يوم العيد برقم (٢٦٥).

(٢) البخاري في (العيدين — باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ٢ / ٥١٧ رقم ٩٥٣).

ورواه ابن ماجه<sup>(١)</sup> عن جبارة بن المغلس عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر. قال أبو مسعود: <sup>(٢)</sup> هذا من قديم حديث هشيم قال: وعنده فيه طريق آخر — يريد الطريق الذي رواه به المصنف<sup>(٣)</sup> — ، وله عند البخاري طريق آخر علقه<sup>(٤)</sup>. فقال<sup>(٥)</sup> وقال مرجى بن رجاء، حدثني عبيد الله عن أنس: ((ويأكلها وترا)) وقد أسند أبو بكر الإسماعيلي هذا الحديث المعلق في صحيحه<sup>(٦)</sup> وكذلك وصله الدارقطني<sup>(٧)</sup> من رواية أبي النضر عن مرجى بن

(١) ابن ماجه في ( إقامة الصلاة — باب في الأكل يوم الفطر قبل أن يخرج ١ / ٣٢٢ رقم ١٧٥٩ ).

(٢) نقله المزي في تحفة الأشراف ( ١ / ٢٨٦ رقم ١٠٨٢ ).

(٣) هذا التفسير من الشارح، وبنحوه قال المزي في التحفة ( ١ / ٢٨٦ ).

(٤) علقه في ( العيدين — باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ٢ / ٥١٧ رقم ٩٥٣ ).

(٥) يعني الإمام البخاري.

(٦) لم أقف على صحيحه، ومن طريقه أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ( ٣ / ٢٨٢ ).

(٧) انظر: سنن الدارقطني ( ٢ / ٤٥ ).

والحديث وصله أيضا: ابن خزيمة في صحيحه ( ٢ / ٣٤٢ رقم ١٤٢٩ ) من طريق أبي النضر. نبيه: يلاحظ أن الشارح لم يخرج حديث أنس من طريق ابن إسحاق — طريق المصنف — وهو مخرج عند:

ابن أبي شيبة في المصنف ( ٢ / ١٦٠ ) والدارمي في سننه ( ١ / ٣٧٥ ) من رواية عمرو بن عون، وابن خزيمة في صحيحه ( ٢ / ٣٤٢ رقم ١٤٢٨ ) من رواية أحمد بن منيع، والحاكم في المستدرک ( ١ / ٢٩٤ ) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. أربعتهم — قتية، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو بن عون، وأحمد بن منيع — عن هشيم عن ابن إسحاق به.

وابن إسحاق مدلس من المرتبة الرابعة وقد عنعن، انظر: تعريف أهل التقديس رقم ( ١٢٥ ). قلت: مما تقدم يعلم أن الحديث اختلف فيه على هشيم: فرواه عنه هؤلاء الأربعة عن ابن إسحاق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس به. ورواه سعيد بن سيمان عند البخاري، وجبارة بن المغلس عند ابن ماجه، وأبو الربيع عند



رجاء<sup>(١)</sup> ثنا عبيد الله بن أبي بكر حدثني أنس قال: ((كان رسول الله ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يأكلهن ثمرات ويأكلهن وتراً)).

**الثاني: [زياداته على المصنف في قوله: وفي الباب]**

فيه أيضاً عن ابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن سمرة.  
[٣٣٢] — أما حديث ابن عباس:

فرواه الطبراني في الكبير<sup>(٢)</sup> والدارقطني<sup>(٣)</sup> من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء عن

--

الإسماعيلي كما في الفتح (٢ / ) كلهم عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس به. وقد توبع هشيم على هذا الطريق: حيث رواه مرجى بن رجاء عند البخاري معلقاً، وعتبة بن حميد الضبي عند البيهقي في الكبرى (٣ / ٢٨٣) كلاهما عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس به مثل رواية هشيم عند البخاري.

هذا، ويدل صنيع الإمام البيهقي والمخالف ابن حجر ترجيح ما اختاره الإمام البخاري — يعني طريق سعيد بن سليمان عن هشيم عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس — بينما يرى الإمام أبو مسعود الدمشقي ثبوت الحديث عند هشيم على الوجهين، كما تقدم.  
راجع: السنن الكبرى (٣ / ٢٨٣) والفتح (٢ / ٥١٨) ونخبة الأشراف (١ / ٢٨٦).

(١) مرجى — بوزن معلى — وأبوه بلفظ: رجاء ضد الخوف. انظر: الفتح (٢ / ٥١٩).

(٢) انظر: المعجم الكبير (١١ / ١١٥ رقم ١١٢٩٦).

(٣) انظر: سنن الدارقطني (٢ / ٤٤، ١٥٣).

ومن طريق الحجاج بن أرطاة، مخرج في مصنف ابن أبي شيبة (٢ / ١٦٠). ولم ينفرد به الحجاج بل تابعه عليه: ابن جريج في رواية ابن علية عنه عن عطاء عن ابن عباس قال: (من السنة أن لا تخرج يوم الفطر حتى تطعم، ولا يوم النحر حتى ترجع) أخرجه الطبراني في الأوسط (١ / ١٤٣ رقم ٤٥١) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا ابن علية تفرد به إسحاق بن عبد الله».

قلت: رجاله كلهم ثقات، سوى إسحاق بن عبد الله، وقد ذكره ابن جبان في الثقات (١ /

--

ابن عباس قال: ((من السنة أن لا يخرج حتى يطعم ويخرج صدقة الفطر))، لفظ الدارقطني.

وقال الطبراني: ((من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة، ويطعم شيئاً قبل أن يخرج)).

والحجاج بن أرطاة: مختلف فيه.<sup>(١)</sup>

ورواه البزار<sup>(٢)</sup> من رواية عبد ربه بن نافع — كوفي مشهور — عن الأعمش عن مسلم بن صبيح عن ابن عباس قال: ((من السنة أن يطعم قبل أن يخرج ولو ثمرة)). قال البزار: لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد. قلت: وإسناده حسن.<sup>(٣)</sup>

وله طريق آخر رواه أحمد<sup>(٤)</sup> عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء سمع ابن عباس يقول: ((إن استطعتم أن لا يغدو أحدكم يوم الفطر حتى يطعم فليفعل)). قال: فلم أدع أن أكل قبل أن أغدو منذ سمعت ذلك من ابن عباس فأكل من طسرف الصريفة الأكل<sup>(٥)</sup> أو أشرب اللبن أو الماء فقلت: على ما تأول هذا؟ قال: سمعه أظن عن النبي ﷺ قال: ((كانوا لا يخرجون حتى يمتد الضحى فيقولون: يطعم حتى لا يعجل عن

--

(١٢٠) وقال: شيخ، وفيه أيضاً: ابن جريج، وهو مدلس من المرتبة الثالثة وقد عنعن. انظر:

تعريف أهل التقديس رقم (٨٣) وله طريق آخر سيأتي في الهامش رقم (٤).

(١) تقدم الكلام عليه في ص (٣٢٣) رقم (٥٨١٠).

(٢) انظر: كشف الأستار (٣١٢/١) رقم (٦٥١).

(٣) أورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٢) وقال: «رواه البزار والطبراني في الأوسط والكبير...

قال: وإسناد الطبراني حسن، وفي إسناد البزار من لم أعرفه».

(٤) انظر: المسند (١ / ٣١٣).

(٥) كذا في الأصل، بينما جاء في المسند، والمصنف لعبد الرزاق: (الأكلة) بالثاء.

قال ابن الأثير: «هي بالضم اللقمة، وبالفتح: المرة من الأكل» انظر: النهاية (١ / ٥٧، ٥٨).

صلاتنا)).

ورواه الطبراني أيضا في الكبير،<sup>(١)</sup> وهذا إسناد صحيح، وأخره يدل على أنه مرفوع. قال الخطابي في الغريب<sup>(٢)</sup> هكذا روى الصريفة بالفاء، وإنما هو بالقاف وهي الرقاقة. [٣٣٣] — وأما حديث أبي سعيد:

فرواه أحمد<sup>(٣)</sup> والبخاري<sup>(٤)</sup> وأبو يعلى<sup>(٥)</sup> من رواية عبدالله بن محمد ابن عقيل عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله يفطر يوم الفطر قبل الخروج، وإسناده جيد.

ورواه الطبراني في الأوسط<sup>(٦)</sup> من رواية إبراهيم بن قارظ عن أبي سعيد. وزاد في آخره: ((ويأمر الناس بذلك)). وفي إسناده محمد بن عمر الواقدي،<sup>(٧)</sup> إمام في السير ضعيف في الحديث.

(١) انظر: المعجم الكبير (١١ / ١٤٥ رقم ١١٤٢٧) من طريق عبد الرزاق به. وهو في مصنف عبد الرزاق (٣ / ٣٠٥، ٣٠٦ رقم ٥٧٣٤) صرح ابن جريج عنده بالتحديث. (٢) انظر: الغريب له (٣ / ١٣٢) وقال ابن الأثير: «الصريفة: الرقاقة، وجمعها: صرق، وصرائق» انظر: النهاية (٣ / ٢٥).

قلت: ورد هذا التفسير في الأثر نفسه عند عبد الرزاق والطبراني، ولفظه: «قيل له: ما الصريفة؟ قال: عجز الرقاق».

(٣) انظر: المسند (٣ / ٢٨، ٤٠).

(٤) انظر: كشف الأستار (١ / ٣١٢ رقم ٦٥٢).

(٥) انظر: مسنده (٢ / ١١٧ رقم ١٣٤٢).

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢ / ١٦٢) وابن خزيمة في صحيحه (٢ / ٣٦٢ رقم ١٤٦٩) من طريق ابن عقيل به.

(٦) انظر: الأوسط (٤ / ٣٨٤، ٣٨٥ رقم ٤٥٠٢) وكذا أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في البغية (١ / ٣٢٤ رقم ٢٠٨).

(٧) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي المدني القاضي نزيل بغداد متروك مع سعة علمه، انظر: التقريب

قال الطبراني: لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد تفرد به الواقدي.

[٣٣٤] — وأما حديث جابر بن سمرة:

فرواه البزار<sup>(١)</sup> في مسنده من رواية ناصح أبي عبد الله عن سماك عن جابر بن سمرة قال: ((كان النبي ﷺ إذا كان يوم الفطر يأكل قبل أن يخرج سبع تمرات، وإذا كان يوم الأضحى لم يطعم/ شيئاً)).

قال البزار: «لا نعلمه يروى عن جابر بن سمرة إلا من هذا الوجه، وناصح لين الحديث». قلت: ناصح أحمد العباد لكننه مسترودك منكر الحديث،<sup>(٢)</sup> ضعفه ابن معين<sup>(٣)</sup> والفلاس<sup>(٤)</sup> والبخاري<sup>(٥)</sup>

رقم (٦٢١٥).

قلت: وفي سنده أيضا: موسى بن محمد التيمي: وهو منكر الحديث. انظر: التقريب رقم (٧٠٥٥).

(١) انظر: كشف الأستار (٣١١/١) رقم ٦٤٩.

والحديث أخرجه أيضا: الطبراني في الكبير (٢ / ٢٤٧ رقم ٢٠٣٩) وابن عدي في الكامل (٧ / ٢٥١١) وقال: هذا حديث عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة غير محفوظ. والحديث أورده الهيثمي في المجمع (٢ / ٢٠٢) وقال: «رواه البزار والطبراني وفيه ناصح بن عبد الله أبو عبد الله الحائك متروك».

والحديث ضعفه الشارح كما سيأتي في الوجه العاشر ص (٨٤٧).

(٢) قلت: بنحوه حكم عليه الإمام البخاري والفلاس وغيرهما كما سيأتي.

(٣) انظر: تاريخ الدوري (٢ / ٦٠١ رقم ٣٢٢٣، ١٣٤٨) بلفظ: (ليس بشيء) (ليس بثقة).

(٤) انظر: الجرح والتعديل (٨ / ٥٠٣ رقم ٢٣٠٣) بلفظ: روى عن سماك أحاديث منكورة متروكة ضعيف الحديث.

(٥) انظر: التاريخ الكبير (٨ / ١٢٢ رقم ٢٤٢٥) بلفظ: منكر الحديث، ونحوه قول إسماعيل بن

إبان كما في الكامل (٧ / ٢٥١٠).

وأبو داود<sup>(١)</sup> وابن حبان<sup>(٢)</sup>.

### الثالث: [ترجمة ثواب بن عتبة]

ليس لثواب بن عتبة عند المصنف إلا هذا الحديث، وليس له في بقية الكتب الستة حديث<sup>(٣)</sup>.

وهو بالثناء المثلثة وتخفيف الواو وآخره موحدة<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: سوالات أبي عبيد الآجري ( ١ / ٤٣٠ رقم ٨٩٥ ) بلفظ: ليس بشيء.

(٢) انظر: المجروحين ( ٣ / ٥٤ ).

علق عليه الحافظ في هامش «ج» بقوله: « وفيه أيضا عن ابن عمر أخرجه من طريق عمر بن صهبان عن نافع عنه قال: ( كان رسول الله ﷺ لا يعلن يوم الفطر حتى يعطي أصحابه من صدقة الفطر، وفي الموطأ عن سعيد بن المسيب ( أن الناس كانوا يؤمرون بالأكل قبل الغدو يوم الفطر ) وفيه عن صفوان بن سليم مرسل، قال الشافعي أخرنا إبراهيم بن محمد ... أخرني صفوان بن سليم أن النبي ﷺ ( كان يطعم قبل أن يخرج إلى [ الجبان ] ويأمر به ) وفيه أيضا: عن السائب بن يزيد ( مضت السنة أن يأكل قبل أن يغدو يوم الفطر ) وعن أبي إسحاق عن رجل من الصحابة [ أنه كان يأمر بالأكل يوم الفطر قبل أن يأتي المصلى ] أخرجه ابن أبي شيبة « اهـ. [ ما بين المعقوفين استعنت في قراءته بالمصنف لعدم وضوح الصورة في المخطوط، إلا قوله: ( الجبان ) فقد أثبتته من البدر النير رقم ( ٧٣٩ ص ١٩٨ ) رسالة علمية. والجبان: — بفتح جيم وتشديد موحدة — هو الصحراء. انظر: النهاية ( ١ / ٢٣٦ ) ومجمع البحار ( ١ / ٣١٩ ).

وانظر هذه الآثار في المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٦٠ — ١٦٢ ) والموطأ ( العيدين — باب الأمر بالأكل قبل الغدو في العيد ١ / ١٦١ رقم ٧ ) والأم ( ١ / ٢٣٢، ٢٣٣ ) والمعرفة ( ٣ / ٣٥، ٣٦ رقم ١٨٨٧، ١٨٨٩ )

(٣) بنحوه قال السيوطي كما في تحفة الأحودي ( ٣ / ٧٩ ).

(٤) بنحوه ضبط الحافظ ابن حجر في التقریب رقم ( ٨٦٥ ) بينما ضبطه ابن ما كولا بتشديد الواو، انظر: الإكمال ( ١ / ٥٦٣ ) وكذا ضبطه الحافظ في تبصير المتبیه ( ١ / ٢٢٢ ).

وما حكاه المصنف عن محمد — وهو البخاري — أنه لا يعرف لثواب بن عتبة غير هذا الحديث الواحد فيه نظر، فقد روى عن الحسن البصري حديثاً، وروى عن أبي جمرة<sup>(١)</sup> نصر بن عمران الضبيعي<sup>(٢)</sup> حديثاً آخر<sup>(٣)</sup> وقد روى عنه مع أبي الوليد الطيالسي أبو داود الطيالسي وشعبة، وأبو عاصم النبيل، ومسلم بن إبراهيم، وأبو عمر الحوضي<sup>(٤)</sup> وغيرهم.<sup>(٥)</sup> قال يحيى بن معين: ثقة، رواه عنه إسحاق<sup>(٦)</sup> وعباس الدوري<sup>(٧)</sup> ونقل ابن أبي حاتم<sup>(٨)</sup> أن أبا ريرة رأى في كتاب عباس الدوري عن ابن معين توثيقه فأنكر ذلك. وقد ذكر عباس الدوري<sup>(٩)</sup> أن أحد قولي ابن معين توثيقه، فإنه روى عنه أيضاً أنه قال فيه: صدوق، قال عباس: فإن كنت قد كتبت عن أبي زكريا فيه شيئاً أنه ضعيف فقد رجع أبو زكريا، وهذا هو القول الأخير من قوله. وذكره أيضاً ابن حبان في الثقات.<sup>(١٠)</sup>

(١) أبو جمرة: أوله جيم مفتوحة وميم ساكنة وراء مفتوحة. انظر: المؤلف للدارقطني (٦٠٠/٢) والإكمال (٥٠٦/٢).

(٢) الضبيعي: بضاد معجمة مضمومة وباء مفتوحة وعين مهملة نسبة إلى ضبيعة بن قيس بن ثعلبة. انظر: الإكمال (٢٣٢/٥).

(٣) قلت: ذكر ابن عدي في الكامل (٥٢٨ / ٢) وابن ماكولا في الإكمال (٥٦٣ / ١) أن له حديثين، ولم يذكر له سوى حديث الباب.

(٤) الحوضي: بفتح الحاء المهملة وواو ساكنة. انظر: تبصير المنتبه (٤٩٤/٢).

(٥) راجع: التاريخ الكبير (١٨٤ / ٢) رقم ٢١٣٧ والجرح والتعديل (٤٧١ / ٢) رقم ١٩١٥ والإكمال (٥٦٣ / ١) والثقات لابن حبان (١٣٠ / ٦) وتذويب الكمال، (٤١٧/١) رقم ٨٤٣.

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٤٧١ / ٢) رقم ١٩١٥.

(٧) انظر: تاريخ الدوري (١٣٦ / ٤)، ٢٠٥ رقم ٣٥٦٥، ٣٩٧١.

(٨) انظر: الجرح والتعديل (٤٧١ / ٢) رقم ١٩١٥.

(٩) انظر: تاريخ الدوري (٢٧٢ / ٤) رقم ٤٣٣.

(١٠) انظر: الثقات (١٣٠ / ٦).

**الرابع: [تخريج حديث الباب من وجه آخر، مع ترجمة عقبة بن عبد الله الرفاعي]**

لم ينفرد ثواب بن عتبة بحديث بريدة بل تابعه عليه عقبة بن عبد الله الرفاعي<sup>(١)</sup> وزاد في آخره بعد قوله ((حتى يرجع)): ((فياكل من أضحيتيه))، وقد ضعف عقبة هذا: ابن معين<sup>(٢)</sup> والفللاس<sup>(٣)</sup> وأبو داود<sup>(٤)</sup> والنسائي<sup>(٥)</sup> ولينه أبو حاتم<sup>(٦)</sup> فقال: «عقبة الأصم: لين الحديث ليس بقوي».

ثم قال ابن أبي حاتم «قيل لأبي: إن محمد بن عوف حكى عن أحمد بن حنبل أن عقبة بن الأصم ثقة، فقال: كيف<sup>(٧)</sup> ما يروى عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه نهى عن النظر في النجوم، وحديثنا آخر جميعا [منكرين]». <sup>(٨)</sup>

--

قلت: أخرج ابن عدي حديث الباب وقال: «وثواب بن عتبة يعرف بهذا الحديث، حديث آخر... ففي الحديثين اللذين يرويهما ثواب لا يلحقه ضعف». انظر: الكامل (٢ / ٥٢٨). وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وثواب بن عتبة المهري قليل الحديث، ولم يخرج بنوع يسقط به حديثه». انظر: المستدرك (١ / ٢٩٤).

<sup>(١)</sup> انظر: حديثه عند تخريج حديث بريدة في ص (٨٣٢ رقم ٣٢٩).

<sup>(٢)</sup> انظر: رواية الدقاق رقم (٤٥) وسؤالات ابن الجنيد رقم (٧٩٣) وتاريخ السدوسي (٤ / ٨٩ رقم ٣٢٨٨) لفظه في هذه المصادر: ليس بشيء، وقال في رواية الدوري (٤ / ١٣٥ رقم ٣٥٦٤): «ليس بثقة».

<sup>(٣)</sup> انظر: الكامل (٥ / ١٩١٦).

<sup>(٤)</sup> انظر: سؤالات الآجري (٢ / ٤١ رقم ١٠٥٥).

<sup>(٥)</sup> انظر: الضعفاء له رقم (٤٤٢).

<sup>(٦)</sup> انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣١٤ رقم ١٧٤٧).

<sup>(٧)</sup> في المطبوع: (بما)

<sup>(٨)</sup> زيادة من المطبوع.

لكن ابن أبي حاتم فرق بين عقبة بن عبد الله الرفاعي وبين عقبة بن عبد الله الأصم<sup>(١)</sup> وراوى هذا الحديث إنما هو الأصم<sup>(٢)</sup> فإنه ذكر أنه يروى عن عبد الله بن بريدة، وأن موسى بن داود روى عنه كما في هذا الحديث<sup>(٣)</sup>.

لكن المشهور أنهما واحد<sup>(٤)</sup> وقد جمع بينهما أبو أحمد بن عدى في الكامل<sup>(٥)</sup> فجعلهما واحدا وقال:

«بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها مما لا يتابع عليه».

وتوثق أحمد<sup>(٦)</sup> له يرجع حاله لصلاحيته للاستشهاد به فهو متابع لثواب بن عتبة على حديثه، وقد أخرجه الحاكم في المستدرک<sup>(٧)</sup> وصححه.

(١) وذكر لكل واحد منهما ترجمة مستقلة، انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣١٤، ٣١٥ رقم ١٧٤٧، ١٧٤٨).

(٢) يعني على التفريق بين الأصم والرفاعي.

(٣) عند الطبراني في الأوسط (٣ / ٢٥٣ رقم ٣٠٦٥).

(٤) وهو كذلك، فإن عقبة بن عبد الله هذا ورد في هذا الإسناد على الوجهين: — فجاء ذكره في مسند أحمد، والطبراني في الأوسط بالرفاعي.

— بينما ورد عند الدارمي وابن عدي بالأصم.

وهذا يدل على أنهما رجل واحد، والله أعلم، ثم وقفت على كلام للحافظ ابن حجر في التهذيب (٧ / ٢٤٥ رقم ٤٤٠) بنحو هذا الاستدلال على أنهما رجل واحد، فله الحمد والمنة.

(٥) انظر: الكامل (٥ / ١٩١٦) فقال: عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي.

وكذا ذكره المزي في تهذيب الكمال (٥ / ١٩٧ رقم ٤٥٦٨) والذهبي في الميزان (٣ / ٨٦ رقم ٥٦٨٩) وابن حجر في التقريب رقم (٤٦٧٦).

(٦) تقدم توثيق أحمد له فإن محمد بن عوف حكى عن أحمد أنه ثقة، انظر: الجرح والتعديل (٦ / ٣١٤ رقم ١٧٤٧).

(٧) انظر: المستدرک (١ / ٢٩٤) وقد تقدم في تخريج حديث بريدة.



**الخامس: [فقه الحديث مع ذكر المذاهب]**

فيه استحباب الأكل يوم الفطر قبل الخروج إلى الصلاة واستحباب ترك الأكل في عيد الأضحى ليكون فطره على الأضحية.

وقد اختلف في ذلك:

فذهب علي<sup>(١)</sup> وابن عباس<sup>(٢)</sup> إلى أن ذلك سنة، وهو قول مالك،<sup>(٣)</sup> والشافعي،<sup>(٤)</sup> وعامة العلماء.<sup>(٥)</sup>

قال ابن قدامة:<sup>(٦)</sup> ولا نعلم فيه خلافا، انتهى.

حتى كان بعض التابعين<sup>(٧)</sup> يأمرهم بالأكل في الطريق، وكان ذلك إذا تعذر الأكل في البيت لعدم شيء في البيت، أو لنسيان الأكل في البيت.

وروى ابن أبي شيبة في المصنف<sup>(٨)</sup> بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه ((كان يخرج يوم العيد إلى المصلى ولا يطعم شيئا)).

وروي عن ابن مسعود أنه قال: ((إن شاء أكل وإن شاء لم يأكل))<sup>(٩)</sup> وعسن النخعي

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٦٠) ولعبد الرزاق (٣ / ٣٠٦ رقم ٥٧٣٧) والأوسط (٤ / ٢٥٤ رقم ٢١١٠).

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٦١).

(٣) انظر: الموطأ (١ / ١٦١) والمدونة (١ / ١٧١).

(٤) انظر: الأم (١ / ٢٣٣) والأوسط (٤ / ٢٥٥) والبيان (٢ / ٦٢٨) والمجموع (٥ / ٩).

(٥) انظر: الأوسط (٤ / ٢٥٤) والمغني (٣ / ٢٥٩).

(٦) انظر: المغني (٣ / ٢٥٩).

(٧) لعله يشير إلى قصة نعيم بن سلمة مع صاحب له حيث أمره نعيم بالأكل في الطريق، والقصة في

المصنف لابن أبي شيبة (٢ / ١٦٢).

(٨) انظر: المصنف (٢ / ١٦٢).

(٩) لم أقف عليه بهذا اللفظ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٣ / ٣٠٧ رقم ٥٧٤٢) ومن طريقه ابن

المنذر في الأوسط (٤ / ٢٥٤ رقم ٢١٠٩) بلفظ: (لا تأكلوا قبل أن تخرجوا يوم الفطر إن شئتم).

مثله. <sup>(١)</sup> والذي عليه الأكثر استحباب الأكل. <sup>(٢)</sup>

**السادس:** [بيان الحكمة في الأكل يوم الفطر قبل الخروج دون الأضحى]

إن قيل: ما الحكمة في التفرقة في ذلك بين عيد الفطر والأضحى ؟ قال المهلب بن أبي صفرة <sup>(٣)</sup> إنما كان يؤكل يوم الفطر قبل الغدو إلى المصلى، — والله أعلم — لئلا يظن ظان أن الصيام يلزم يوم الفطر إلى أن يصلي صلاة العيد/ فخشي الذريعة في الزيادة في حدود الله فاستبرأ ذلك بالأكل.

والدليل على ذلك أنه لم يكن يأمر بالأكل قبل الغدو إلى المصلى في الأضحى. وقال ابن قدامة <sup>(٤)</sup> الحكمة في ذلك أن يوم الفطر حرم فيه الصيام عقب وجوبه فاستحب تعجيل الفطر لإظهار المبادرة إلى طاعة الله وامتنال أمره في الفطر على خلاف العادة في الأضحى بخلافه، ولأن في الأصل <sup>(٥)</sup> تشرع الأضحية والأكل منها كما يستحب فطره على شيء منها.

وقيل <sup>(٦)</sup> الحكمة في تعجيل الفطر في عيد الفطر قبل الصلاة أن الشياطين التي تحبس في رمضان حتى لا تفسد على الصوام صيامهم — لا يطلقون من الحبس والأغلال إلا بعد

(١) انظر: المصنف لابن أبي شيبة ( ٢ / ١٦٢ ).

(٢) كما تقدم آنفا.

(٣) انظر النقل عنه في الفتح ( ٢ / ٥١٨ ) والمهلب بن أبي صفرة: هو المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبدالله الأسدي الأندلسي مصنف شرح صحيح البخاري، كان أحد الأئمة الراشدين المتقنين في الفقه والحديث ومن الفصحاء الموصوفين بالذكاء، توفي سنة ثلاثين وقيل: ثلاث وثلاثين وأربعمائة من الهجرة.

انظر: الدياج المذهب (٢/٣٤٦ رقم ١٦٧) وتذكرة الحفاظ (١٧/٥٧٩ رقم ٣٨٤).

(٤) انظر: المغني ( ٣ / ٢٥٩ ).

(٥) جاء في المطبوع: (ولأن في الأضحى شرع الأضحية فاستحب أن يكون فطره على شيء منها).

(٦) أشار الحافظ إلى هذا القول في الفتح ( ٢ / ٥١٨ ) كما ذكر أقوالا أخرى فمن أراد البسط

فليرجع إليه.

صلاة العيد فاستحب تقديم ما أمر به من الفطر قبل حضور مردة الشياطين عند الأكل لما يخشى من ضررهم في الصوم والفطر. والله أعلم.

### السابع: [استحباب الإفطار على لحم الأضحية في الأضحية]

خصص أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> — رحمه الله — استحباب تأخير الأكل في عيد الأضحية بمن له ذبح فقال: لا يأكل في عيد الأضحية حتى يرجع إذا كان له ذبح، قال: وإذا لم يكن له ذبح لم يبال أن يأكل. وأطلق غيره<sup>(٢)</sup> الاستحباب فيمن له ذبح وفيمن ليس له ذبح فقد يأكل من ذبيحة غيره فيحصل أصل استحباب الإفطار على لحم الأضحية ببركاتها.

### الثامن: [استحباب تأخير صلاة العيد في الفطر دون الأضحية]

استدل به على أنه يستحب تأخير صلاة العيد يوم الفطر لأنه يتأخر فيه مقدار الأكل ومقدار إخراج زكاة الفطر وأنه يستحب تعجيل صلاة الأضحية وتعجيل الأضحية. وقد روي أن النبي ﷺ كتب إلى عمرو بن حزم<sup>(٣)</sup> ((أن أخر صلاة الفطر وعجل الأضحية)).<sup>(٤)</sup>

والحكمة في ذلك أن لكل عيد وظيفة، فوظيفة الفطر قبل الصلاة أفضل وهي إخراج زكاة الفطر ووظيفة الأضحية: وقتها بعد الصلاة، فتعجل صلاة الأضحية ليشغل بوظيفة ذلك اليوم وتؤخر صلاة الفطر ليفرع من وظيفة ذلك اليوم.<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر: المغني (٣ / ٢٥٩) والشرح الكبير (٥ / ٣٢٣).

<sup>(٢)</sup> راجع: البيان (٢ / ٦٢٨) والحاوي (٢ / ٤٨٨) والمجموع (٥ / ١٠، ٩) والذخيرة (٢ / ٤٢٢، ٤٢٣) وبدائع الصنائع (١ / ٦٢٤).

<sup>(٣)</sup> صحابي مشهور شهد الخندق فمابعدا وكان عامل النبي ﷺ على نجران مات بعد الخمسين.

انظر: أسد الغابة (٤ / ٢٠٢) والإصابة (٢ / ٥٢٥) والتقريب (٥٠٤٦).

<sup>(٤)</sup> أخرجه الإمام الشافعي في كتابه: الأم (١ / ٢٣٢) وفي سننه شيخه: إبراهيم، وهو مستروك كما تقدم.

<sup>(٥)</sup> انظر: نحو هذا الكلام في الفتح (٢ / ٥٢٠) من قول ابن المنير.

## التاسع: [الحكمة في الإفطار في الفطر على التمر]

الحكمة في الإفطار في عيد الفطر على التمر أنه عقب صيام رمضان والصوم يقال: أنه يضعف البصر وأكل الخلو فيه تقوية للبصر<sup>(١)</sup> فلذلك يستحب الإفطار على التمر كل يوم وإن أفطر على الرطب يوم العيد فهو محصل للسنة كما ورد في صيام رمضان أنه ((كان يفطر ﷺ على رطبات فإن لم يجد أفطر على تمر فإن لم يجد أفطر على حلو)).<sup>(٢)</sup> وقد روى ابن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> أن معاوية بن سويد بن مقرن<sup>(٤)</sup> سئل يوم فطر هل طعمت شيئاً قبل أن تغدو؟ قال: لعقت لعقة من غسل. وعن ابن عون<sup>(٥)</sup> كان ابن سيرين يؤتى في العيد بالفالودج فكان يأكل منه قبل أن يغدو، وقال ابن عون: إنه يمسك/ البول.<sup>(٦)</sup> فهذا معنى آخر في الإفطار على الخلو، ولو أفطر على غيره فلا بأس.

٢٧٧/١

(١) راجع: زاد المعاد (١ / ٥٠٢) والفتح (٢ / ٥١٨) وتحفة الأحوذى (٣ / ٣١١).

(٢) لم أجد هذا اللفظ، وقد أخرجه أبو داود والترمذي والدارقطني من حديث أنس بمثله إلا قوله: (أفطر على خلو) فإفهم قالوا: (حسا حسوات من ماء). انظر: السنن لأبي داود (الصوم — باب ما يفطر عليه ٢ / ٧٦٤ رقم ٢٣٥٦) والسنن للترمذي (الصوم — باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار ٣ / ٧٩ رقم ٦٩٦) وقال: هذا حديث غريب.

والسنن للدارقطني (٢ / ١٨٥ رقم ٢٤) وصحح إسناده.

(٣) انظر: المصنف (٢ / ١٦٠).

(٤) تابعي ثقة، لم يصب من زعم أن له صحبة. انظر: ترتيب الثقات للعجلي (٢ / ٢٨٤) والثقات لابن

حبان (٥ / ٤١٢) وذكر أسماء التابعين للدارقطني (٢ / ٣٤١) والتقريب (٨ / ٦٨٠).

(٥) هو عبدالله بن عون بن أوطبان البصري ثقة ثبت. انظر: الجرح والتعديل (٥ / ١٣٠)

والتقريب (٣٥٤٣).

(٦) المصدر نفسه (٢ / ١٦١) وفيه: (غسل البول) وهو خطأ مطبعي.

فقد مرعبد الله بن شداد يوم فطر على يقال فأخذ منه بقلة فأكلها.<sup>(١)</sup>  
وفي الحديث في إftar الصائم: ((فإن لم يجد فالماء له طهور))<sup>(٢)</sup> فينبغي أن يكون الحكم  
كذلك في عيد الفطر لمن لم يجد التمر أو حلوا غيره أن يفطر على الماء لحله وتيسره، والله  
أعلم.

### العاشر: [استحباب الإيتار في الإفطار]

تقدم في حديث أنس<sup>(٣)</sup> أنه كان يجعل التمر الذي يفطر عليه وترا.  
قال المهلب بن أبي صفرة<sup>(٤)</sup> جعلهن وترا استعاراً للوحدانية، وكذلك يفعل في جميع  
أموره، انتهى. وفي الحديث الصحيح<sup>(٥)</sup> ((أنه سبحانه وتر يحب الوتر)) وتقدم

(١) المصدر نفسه. وفي المطبوع: (فسنة) مكان (بقلة) وهو خطأ مطبعي.

(٢) طرف من حديث سلمان بن عامر الضبي أخرجه أبو داود في (الصوم) — باب ما يفطر عليه ٢ /  
٧٦٤ رقم ٢٣٥٥) والترمذي في (الصوم) — باب ما يستحب عليه الإفطار ٣ / ٧٩ رقم  
٦٩٥) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في (الصيام) — باب ما جاء على ما  
يستحب الفطر ١ / ٣١٠ رقم ١٧٠١) قلت: وفي سنده: الرباب — بفتح أولها وتخفيف الموحدة  
وآخرها موحدة — بنت صليح — بمهملتين مصغرا — أم الرائح — بتحتانية ومهملة — مقبولة.  
انظر: التقريب رقم (٨٦٨١) وقال الذهبي في الميزان (٤ / ٦٠٦ رقم ١٠٩٥٤): «لا تعرف  
إلا برواية حفصة بنت سيرين عنها».

ولم أقف لها على متابع، فالإسناد ضعيف، ولا ينبغي أن يكون حديث أنس المتقدم في ص (٨٤٥)  
شاهداً لحديث سلمان بن عامر هذا، لأنه حديث فعلي، وهذا حديث قولي، ولا يمكن أن يتقوى  
القول من الفعل.

قلت: وفي حديث أنس دلالة لما ذهب إليه الشارح.

(٣) تقدم في بداية الباب برقم (٣٣١).

(٤) نقل الحافظ قوله هذا في الفتح (٢ / ٥١٨).

(٥) أخرجه البخاري في (الدعوات) — باب لله مائة اسم غير واحدة ١١ / ٢١٨ رقم ٦٤١٠)  
ومسلم في (الذكر والدعاء ... ١٧ / ٥، ٦).

في حديث جابر بن سمرة ((جعلهن سبع تمرات))<sup>(١)</sup>

ولم يصح.<sup>(٢)</sup> ولكن للسبع مدخل في كثير من العبادات من الطواف والسعي، وفي المخلوقات من كون السماوات سبعا، والأرضين سبعا والجمعة سبعا وغير ذلك فهو عدد مقصود،<sup>(٣)</sup> والله أعلم

### الحادي عشر: [استحياب الإفطار على لحم الأضحية في الأضحية]

تقدم في حديث الباب: ((ولا يطعم يوم الأضحية حتى يصلي)) وقد رواه أبو بكر الأثرم بلفظ: ((حتى يضحي)) وتقدم في رواية أحمد ((حتى يرجع فيأكل من أضحيته)).<sup>(٤)</sup> والحكمة في فطره على الأضحية: التبرك بما ذبح للعبادة،<sup>(٥)</sup> ويستحب الفطر منها على الكبد لكونه أسرع نضجا، ولكونه أول طعام يأكله أهل الجنة كما ورد في الحديث الصحيح.<sup>(٦)</sup>

(١) تقدم برقم (٣٣٧).

(٢) صح ذلك من حديث أنس عند ابن المنذر في الأوسط (٤ / ٢٥٣ رقم ٢١٠٧) والبيهقي في الكبرى (٣ / ٢٨٣) وهو سند حسن من أجل عتبة بن حميد الضبي وهو صدوق له أوهام، انظر: التقریب رقم (٤٤٦١) وباقي رجاله ثقات.

(٣) قلت: هذا صحيح أنه عدد مقصود فيما نص عليه، وكأن الشارح يريد القياس بهذه الأمثلة على مسألة الإفطار، وهذا غير صحيح، فإن العبادات لا تثبت بالأقيسة والآراء، وبغني عنه ما ذكرت من حديث أنس وهو حديث حسن يحتاج بمثله، والله أعلم.

(٤) تقدم تحريج هذه الألفاظ سوى ما عند الأثرم وهو عند ابن قدامة في المغني (٣ / ٢٥٩).

(٥) انظر: الفتح (٢ / ٥١٩).

(٦) حديث متفق عليه من رواية أنس وثوبان - رضي الله عنهما -

أخرجه البخاري في (الأنبياء - باب خلق آدم وذريته ٦ / ٤١٧، ٤١٨ رقم ٣٣٢٩) ومسلم في (الحیض - باب بیان صفیة منی الرجل والمرأة ٣ / ٢٢٦، ٢٢٧). قلت: أطلق الشارح في قوله: أول طعام أهل الجنة: الكبد، والأولى تقييده بما ذكر في الحديث: --

آخر المجلد من شرح الترمذي  
 بخط أحمد بن علي بن حجر بن حجر  
 كتب الكثير منه وقرأه على المصنف  
 ثم أكمل المجلد بعد ذلك.  
 يتلوه أبواب صلاة السفر.

==

وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت ( أخرجه البخاري في ( مناقب الأنصار —  
 باب، بعد باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ٧ / ٣١٩ رقم ٣٩٣٨ ).  
 قال الحافظ: ( الزيادة ) هي القطعة المنفردة المعلقة في الكبد، وهي في المطعم في غابة اللذة، ويقال:  
 إنما أهنأ طعام وأمرأه « اهـ. انظر: الفتح ( ٧ / ٣٢٠ ).